

الكتاب: شرح ألفية ابن مالك 3

وَمُنْدُ وَمُنْدُ: يُسْتَعْمَلَانِ اسْمَيْنِ وَحَرْفَيْنِ، وَمُنْدُ: بِضَمِّ الْمِيمِ، وَمُنْدُ: بِضَمِّ الْمِيمِ، وَكُسِرَ مِيمُهَا لُغَةً، يَعْنِي يُقَالُ: مُنْدٌ وَمُنْدٌ، وَمُنْدٌ وَمُنْدٌ وَهُوَ لُغَةٌ فِيهَا، قِيلَ: أَصْلُ مُنْدٌ مُنْدٌ، بِدَلِيلِ رَجوعِهِمْ إِلَى ضَمِّ الذَّالِ عِنْدَ مَلَاقَاةِ السَّاكِنِ، مُنْدٌ بِإِسْكَانِ الذَّالِ، إِذَا التَّقَى سَاكِنَانِ الْأَصْلُ أَنْ يَتَحَرَّكَ بِالْكَسْرِ، لَكِنْ هُمْ يَقُولُونَ: مُنْدُ الْيَوْمِ، لَمْ حُرِّكَ بِالضَّمِّ وَلَمْ يَرْجِعْ إِلَى الْأَصْلِ؟ دَلٌّ عَلَى أَنْ (مُنْدٌ) أَصْلُهَا مُنْدٌ، وَلِذَلِكَ قِيلَ: لَوْ سُمِّيَ عِلْمُ رَجُلٍ بِـ (مُنْدٌ) فَصَغَّرْتَهُ، تَقُولُ: (مُنْدِيذٌ)، مِنْ أَيْنِ جَاءَتْ النُّونُ؟ التَّصْغِيرُ يَرُدُّ الْأَشْيَاءَ إِلَى أَصُولِهَا، حِينَئِذٍ قَالُوا: مُنْدٌ هَذِهِ لَيْسَتْ أَصْلًا، بَلْ هِيَ فَرْعٌ، وَأَصْلُهَا مُنْدٌ، بِدَلِيلِ ضَمِّ الذَّالِ عِنْدَ مَلَاقَاةِ السَّاكِنِ، مُنْدُ الْيَوْمِ، وَلَوْلَا أَنَّ الْأَصْلَ الضَّمُّ لَكُسِرُوا، وَلَئِنْ بَعْضُهُمْ يَقُولُ: مُنْدٌ زَمَنٍ طَوِيلٍ، يَعْنِي: سَمِعَ فِيهَا بِضَمِّ الذَّالِ مُنْدٌ، فَدَلٌّ عَلَى أَنَّهُمْ قَدْ يَضُمُّوْنَ الذَّالَ مَعَ عَدَمِ السَّاكِنِ، وَقِيلَ: هُمَا أَصْلَانِ؛ كُلُّ مِنْهُمَا أَصْلٌ بِذَاتِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُتَصَرَّفُ فِي الْحَرْفِ وَشَبِهُهُ، وَقِيلَ: إِذَا كَانَ مُنْدٌ اسْمًا فَأَصْلُهَا مُنْدٌ، أَوْ حَرْفًا فَهِيَ أَصْلٌ.

وَمُنْدٌ وَمُنْدٌ اسْمَانِ: يَعْنِي: هُمَا اسْمَانِ مَتَى؟ حَيْثُ رَفَعَا أَوْ أُوْلِيَا الْفِعْلِ: إِذَا رَفَعَا مَا بَعْدَهُمَا فَاحْكُمْ عَلَيْهِمَا بِكُونِهِمَا اسْمَيْنِ، هَذَا الْمَوْضِعُ الْأَوَّلُ، أَوْ جَاءَ بَعْدَهُمَا فَعَلْ فَاحْكُمْ عَلَيْهِمَا بِكُونِهِمَا اسْمَيْنِ.

إِذْنُ: فِي هَذَيْنِ الْمَوْضِعَيْنِ: مُنْدٌ وَمُنْدٌ اسْمَانِ.

أَوْ أُوْلِيَا الْفِعْلِ: أُوْلِيَا هَذَا مُغَيَّرُ الصِّيغَةِ، وَالْأَلْفُ نَائِبُ فَاعِلٍ، وَالْفِعْلُ هَذَا مَفْعُولُهُ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّهُ يَتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ، أُوْلِيَا الْفِعْلِ، فِي بَعْضِ النُّسخِ: أَوْ وَلِيَا الْفِعْلِ.

كَجِئْتُ مُنْدٌ دَعَا: هَذَا فَعْلٌ مَعَ فَاعِلِهِ، وَهُوَ الْغَالِبُ، أَوْ الْمُبْتَدَأُ مَعَ خَبَرِهِ: جِئْتُ مُنْدٌ زَيْدٌ عِنْدَكَ، الْغَالِبُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهُ فَعْلٌ، يَعْنِي: جُمْلَةٌ فَعْلِيَّةٌ، وَقَدْ يَكُونُ جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ، جِئْتُ مُنْدٌ زَيْدٌ عِنْدَكَ، فَالْأَوَّلُ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: (اسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَا) رَفَعَا اسْمًا مُفْرَدًا، هَذَا التَّقْيِيدُ، حِينَئِذٍ رَفَعَا، مَتَى يَرْفَعَانِ؟ هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمَا مُبْتَدِئَانِ؛ لِأَنَّ الَّذِي يَرْفَعُ هُوَ الْمُبْتَدَأُ، فَحِينَئِذٍ عَلَى رَأْيِ ابْنِ مَالِكٍ لَا يُعْرَبُ (مُنْدٌ وَمُنْدٌ) إِذَا وَقَعَا اسْمَيْنِ مُفْرَدَيْنِ إِلَّا مُبْتَدَأً، وَمَا بَعْدَهُ يَكُونُ خَبَرًا.

إِذْنُ: فَالْأَوَّلُ نَحْوُ "مَا رَأَيْتَهُ مَذْ يَوْمَانِ"، جَاءَ مَا بَعْدَهُمَا اسْمٌ مُفْرَدٌ، وَمُنْدٌ وَمُنْدٌ اسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَا، مُنْدٌ يَوْمَانِ، يَوْمَانِ هَذَا مَرْفُوعٌ، إِذْنُ: مُنْدٌ هَذَا فِي مَحَلِّ رَفْعٍ مُبْتَدَأٌ وَيَوْمَانِ خَبَرٌ عَلَى ظَاهِرِ كَلَامِ ابْنِ مَالِكٍ.

أو منذ يوم الجمعة برفع ما بعده، إذا رُفِعَ ما بعد (مذ ومنذ)، حينئذٍ حكمنا عليهما بكونهما اسمين، فتكون (مذ ومنذ) مبتدئين وما بعدهما خبران، ما رأيتُ مُذَ يومان، مذ: مبتدأ ويومان: خبر، ما رأيتُهُ منذُ يومَ الجمعة، منذُ: هذا مبتدأ ويوم الجمعة خبر. وهما حينئذٍ مبتدئان وما بعدهما خبر، والتقدير: أمدُ انقطاعِ الرؤيةِ يومان هذا في الأول، ما رأيتُهُ مُذَ يومان، يعني: أمدُ انقطاعِ الرؤيةِ يومان، وأولُ انقطاعِ الرؤيةِ يوم الجمعة في المثال الثاني، وقد أشعرَ بذلك قوله: حَيْثُ رَفَعًا؛ لأنَّ المبتدأ هو الرفع للخبر، من غير عكس، وقيل: بالعكس، مُذَ: خبر مقدَّم، ويومان: مبتدأ مؤخر، ومنذُ: خبر مقدم، ويوم الجمعة: مبتدأ مؤخر، والمعنى: بيني وبين الرؤية يومان، وقيل: ظرفان منصوبان على الظرفية، وما بعدهما فاعل بفعل محذوف، وهذا كذلك شهير، أي: مُذَ كان أو مُذَ مضى يومين، وإليه ذهب أكثرُ الكوفيين، واختاره السهيلي والناظم في التسهيل. والثاني -الذي هو أوْ أُولِيَا الفِعْل-: ما إذا أُولِيَ جُمْلَةٌ فعلية أو اسمية: جِئْتُ مُذَ دَعَا، كما مثل الناظم، والمشهور أنهما حينئذٍ ظرفان مُضافان إلى الجملة، إذا جاء ما بعدهما جملة حينئذٍ فنقول: هما ظرفان مُضافان إلى الجملة، وقيل: إلى زَمَنِ مضاف إلى الجملة، وهذا سبق معنا، وقيل: مُبتدآن، فحينئذٍ يجبُ تقدير زمن المضاف إلى الجملة يكون هو الخبر، المشهور على كلام الناظم ظاهرُهُ هنا أنهما ظرفان، ولذلك قال: أُولِيَا الفِعْل، فدلَّ على أنهما ظرفين.

وَمُذَ وَمُنْذُ اسْمَانِ: وَمُذَ وَمُنْذُ يُسْتَعْمَلَانِ اسْمَيْنِ وَحَرْفَيْنِ، فَهُمَا اسْمَانِ فِي مَوْضِعَيْنِ، حَيْثُ رَفَعًا اسْمًا مُفْرَدًا مِثْلَمَا ذَكَرْنَاهُ.

أَوْ: هذا للتنويع. أُولِيَا الفِعْل: يعني: وَلِيَا، صَارَ الفِعْلُ تَابِعًا لَهَا، وهذا لا يَمْنَعُ مِنْ إِيْلَاءِ الاسم في حال كونه جملة اسمية لهما؛ كما ذكرناه في: جِئْتُ مُنْذُ زَيْدٌ عِنْدَكَ. كَجِئْتُ مُذَ دَعَا: وَإِنَّمَا عَيَّنَ الفِعْلُ؛ لِأَنَّهُ الْغَالِبُ، وَقَدْ تَكُونُ جُمْلَةٌ اسْمِيَّةً. ثم قال:

وَإِنْ يَجْرَى فِي مُضَيِّ فَكَمِنْ هُمَا: سَبَقَ أَنَّهُ حَكَمَ عَلَيْهِمَا بِأَنَّهُمَا حَرْفَا جَرٍّ، وَهَذَا أَعَادَ، لَكِنْ هُنَا لَمْ يَعِدِ الْحَكْمَ عَلَيْهِمَا بِكَوْنِهِمَا حَرْفِي جَرٍّ، وَإِنَّمَا هُنَا بَيَّنَّ الْمَعْنَى. وَإِنْ يَجْرَى: فَهُمَا حَرْفَا جَرٍّ.

فِي مُضَيِّ: فِي زَمَنِ ماضٍ، لَيْسَ الْمُرَادُ هُنَا مُضَيِّ الفِعْلِ، لَا، الْمُرَادُ فِي زَمَنِ ماضٍ. فَكَمِنْ هُمَا: يَعْني: فِي الْمَعْنَى، كَمِنْ هُمَا، هُمَا: مُبْتَدَأٌ، وَكَمِنْ: هَذَا خَبَرٌ، يَعْني: إِذَا كَانَ مَا بَعْدَهُمَا زَمَنٌ ماضٍ يُفَسَّرُ بِهِ (مِنْ) الْإِبْتِدَائِيَّة.

وَفِي الْحُضُورِ: الزَّمَنُ الْحَاضِرُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَأْتِي مَا بَعْدَهُمَا مُسْتَقْبَلٌ، كَمَا ذَكَرْنَاهُ سَابِقًا.

مَعْنَى فِي اسْتَنْتِ: اسْتَنْتِ، يعني: اطلب بهما البيان؛ وذلك فيما إذا كان في الحضور، في الحضور: جار ومجرور متعلق بقوله استنت.

وَمَعْنَى فِي: هذا مضاف ومضاف إليه مفعول مُقَدَّم لقوله: اسْتَنْتِ، يعني: استظهر، وهذا المراد به الزمن الحاضر، هذا مع المعرفة، فإن كان المجرور بهما نكرة، كانا بمعنى (من) و (إلى) معاً، كما في المعداد، نحو: "ما رأيته مذ أو منذ يومين"، لو قال: ما رأيته منذ يومين، فالمعنى: ما رأيته من ابتداء هذه المدة إلى انتهائها، (من إلى)، فيكون مركباً من حرفين، ما رأيته منذ يومين، يعني: من ابتداء هذه المدة إلى انتهائها، فإن لم يكن كذلك، فحينئذ إما بمعنى (من)، أو بمعنى (في).

قال الشارح: تُستعمل (مذ) و (منذ) اسمين إذا وقع بعدهما الاسم المرفوع، انظر اسم مرفوع واحد .. أو وقع بعدهما فعل، والفعل لابد له من فاعل، إذن: جملة، وهذا لا يمنع أن يكون ما بعدهما جملة اسمية؛ لماذا؟ لأن الغالب هو الجملة الفعلية، "ما رأيته مذ يوم الجمعة"، هذا اسم مرفوع، أو "مذ شهرنا" هذا مرفوع.

فمذ اسم مبتدأ، وصحَّ الابتداء بها لكونها معرفة؛ لأنها مُعَيَّنَةٌ من جهة الزمن، اسم مبتدأ خبره ما بعده، وكذلك مُنْذُ، وجوّزَ بعضهم أن يكونا خبرين لما بعدهما، ومثال الثاني: جِئْتُ مُنْذُ دَعَا، فمُذ اسم منصوب المحلّ على الظرفية، هذا ظاهر كلام الناظم، والعامل فيه جِئْتُ، والظرف لا يكون مبتدأ.

وإن وقع ما بعدهما مجروراً، حينئذ فهما حرف جرّ في مذهب الأكثرين، وقيل: هما ظرفان منصوبان بالفعل قبلها.

بمعنى: (من) إن كان المجرور ماضياً، "ما رأيته مذ يوم الجمعة"، إن كان يوم الجمعة سابق، يعني: ما رأيته من يوم الجمعة، وبمعنى (في) إن كان حاضراً: "ما رأيته مذ يومنا"، يعني: في يومنا.

وأما "مُذْ غَدٍ" نقول: هذا لا يصح، وأكثر العرب على وجوب جرهما للحاضر، أكثر استعمال مذ ومنذ جرهما للحاضر.

وعلى ترجيح جرّ (منذ) للماضي على رفعه: مُنْذُ هل يستويان في رفع وجرّها الماضي؟ لا، ترجيح جرّ (منذ) للماضي على رفعه، كقوله:

وَرُبَّ عَفَتٍ آثَارُهُ مُنْذُ أَزْمَانٍ وَعَلَى تَرْجِيحِ رَفْعِ (منذ) للماضي على جرّه: فمن القليل فيها "مُذْ حججٍ" و "مُذْ دهرٍ"، إذن ليست مستوية.

ثم قال:

وَبَعْدَ مَنْ وَعَنْ وَبَاءَ زَيْدَ مَا ... فَلَمْ يَعْقُ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عَلِمَا

إذن: ما سبق من الأبيات في بيان المعاني المتعلقة بالحروف السابقة، الآن سينتكلّم عن مسألة: هل تُكفُّ هذه الحروف عن العمل أو لا؟ فقال:

وَبَعْدَ مَنْ وَعَنْ وَبَاءَ زَيْدَ مَا: زيد ما، من حروف الجرّ ما يزداد بعده (ما)، الأصل في (ما) كافة، فإذا قيل: (ما) كافة، يعني: كُفّت مدخولها عن العمل، هذا الأصل فيها، لكن تارة تكفُّها عن العمل وتارة لا؛ على التفصيل، وهذه (ما) الكافة تدخل على خمسة أحرف بالاستقراء، ما عداها لا، الباب كلّه سماعي إلى آخره. وَبَعْدَ مَنْ وَعَنْ وَبَاءَ: هذه ثلاثة، زيد (ما) الكافة، زيد (ما) بعد (من)، إذن: بَعْدَ هذا متعلق بقوله: زيد.

ولا تُزاد ما بعد غير هذه الأحرف الخمسة، زيدَ مَا، ما هذه نائب فاعل. فَلَمْ يَعْقُ: فلم تعق، فيه نسختان بالياء وبالتاء كلاهما جائز، فلم تعق يعني: فلم تمنع عملها، فبقيت على ما هي عليه من الجرّ.

فَلَمْ يَعْقُ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عَلِمَا: ما هو العمل الذي علّم؟ الجرّ: ((عَمَّا قَلِيلٍ لِيُصْبِحَنَّ نَادِمِينَ)) [المؤمنون:40]، (عَمَّا قَلِيلٍ) (عن ما) أصبحت قليل، هذا الأصل، دخلت عليها (ما) وهي كافة، ولكن لم تكفها عن العمل، (عما قليل)، قليل هذا مجرور بـ (عن)، و (ما) هذه وهي كافة لم تكفها، لماذا لم تكفها والأصل فيها الكف؟ نقول: للسمع جاءت في أفصح الكلام: ((مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ)) [نوح:25]، (خطيئات) مجرور بـ (من)، دخلت (ما) كفتها؟ لا، لماذا لم تكفها؟ هكذا السمع جاءت في أفصح الكلام، لا نحتاج إلى تعليل: ((فَبِمَا رَحْمَةٍ)) [آل عمران:159]، (فبرحمة) دخلت (ما)، لكن أفادت من جهة المعنى، يعني: الحرف الزائد إذا دخل على الجملة قيل في قوّة تكراره مرتين وقيل ثلاث أقل الجمع، يعني: ((فَبِمَا رَحْمَةٍ)) [آل عمران:159]، هذا في قوّة جملتين، الحرف الزائد يقوي .. يُكْرَرُ الجملة في مقام مرتين أو ثلاث: ((عَمَّا قَلِيلٍ)) [المؤمنون:40]، ((مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ)) [نوح:25]، كأنه قال: (من خطيئاتهم؛ من خطيئاتهم؛ من خطيئاتهم أغرقوا)، (بما رحمة من الله، بما رحمة من الله، بما رحمة من الله)، حذفت الجملة.

((لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ)) [الشورى:11]، (ليس مثله شيء، ليس مثله شيء)، ثم زيدت

الكاف.

إذن: من حيث العمل لم تكفها، ولكن من حيث المعنى زادت قوتها.
وَبَعْدَ مَنْ وَعَنْ وَبَاءٍ زَيْدٌ مَا فَلَمْ يَعُقْ: يعني: لم تُنْعَم.
عَنْ عَمَلٍ قَدْ عَلِمَا: الألف للإطلاق، وهو الجرّ.
لعل من إزالتها اختصاص، بقيت كما هي مختصة، هذا مثل إن وأخواتها، قلنا: تُرَاد (ما)
وقد تُزِيل اختصاصها وقد لا تُزِيل، ولذلك قيل:
لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا .. بقيت على اختصاصها، وأما ما عداها فلا.

وَزَيْدٌ بَعْدَ رَبِّ وَالْكَافِ

يعني: زيد ما بعد رب والكاف.

فَكَفَّ: يعني: كفّتها عن العمل.

أما الثلاث الأحراف السابقة: (من وعن وباء) مطلقاً في كل تركيب تعمل، وبعضها
الذي هو الكاف ورُبَّ لا على حالتين، تعمل ولا تعمل تكفها .. وَقَدْ يَلِيهِمَا وَجَرٌّ لَمْ
يُكْفَ

وزَيْدٌ بَعْدَ رَبِّ: هذا إشارة إلى الرابع والخامس، زَيْدٌ يعني: ما الكافة، بَعْدَ: حرفي رَبِّ
وَالْكَافِ، فَكَفَّ: يعني: كفّتهما عن الجرّ غالباً، هذا هو الغالب فيها، وحينئذٍ يدخلان
على الجملة، فإن قيل: ما الفرق بين هذين الحرفين وما سبق؟ قيل: قد يُفَرَّقُ بين رب
والكاف وبين الثلاثة قبلها، بأن اختصاصها بالأسماء أقوى؛ لجرّها كلّ اسم بخلاف رَبِّ
والكاف، فإنهما إنما يجزّان بعض الأسماء، فلضعفهما بما ذُكِرَ كُفّاً عن العمل بخلافهما،
وأنكر أبو حيان كفّ الكاف بـ (ما)، وأوّل ما يؤهم ذلك يجعل (ما) مصدرية مُنْسَبِكَة
مع الجملة بعدها بمصدر، بناء على جواز وصلها بالاسمية.

إذن: فَكَفَّ، يعني: كفّ (ما) عمل رب والكاف، حينئذٍ لا تعمل الجرّ، بل تُسَوِّغُهُمَا فِي
الدخول على الجملة الاسمية والجملة الفعلية، فلزوال اختصاصهما بالاسم المفرد حينئذٍ
صحّ دخولهما على الجملتين.

وَقَدْ تَلِيَهُمَا: قد هذه للتقليل. وَقَدْ تَلِيَهُمَا: يعني: تلي (ما) رَبِّ والكاف، الفاعل هنا
ضمير مُسْتَتِر يعود على (ما).

وَجَرٌّ لَمْ يُكْفَ: الجرّ لم يُكْفَ بل بقي على أصله.

قال الشارح: تُرَاد (ما) بعد الكاف ورب فتكفهما عن العمل تارة وتارة لا، وأما مثال ما
تكفهما فيه عن العمل:

فَإِنْ الْحُمْرَ مِنْ شَرِّ الْمَطَايَا ... كَمَا الْحِطَّاتُ شَرُّ بَنِي تَمِيمٍ

كَمَا الْحِطَّاتُ: الأصل كالحِطَّاتِ .. شَرُّ بَنِي تَمِيمٍ، إذن: رجعت إلى الابتداء.

رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤْتَلُّ فِيهِمْ ... وَعَنَاجِيحُ بَيْنَهُنَّ الْمِهَارُ

رُبَّمَا الْجَامِلُ: الجامل مبتدأ، إذن: دخلت على الجملة الاسمية.

ماويِّ يا رُبَّتَمَا غَارَةٌ

بقيت على أصلها: يَا رُبَّتَمَا: رُبَّتْ، هذه لغة في رُبَّ، يعني: زبدت عليها التاء، غَارَةٌ:

هذا مجرور برُبَّ، دخلت عليها (ما) كافة فلم تكفها عن العمل، والغالب على رُبَّ

المكفوفة بما أن تدخل على فعل ماضٍ، هذا الغالب فيها، كقوله: ((رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ

كَفَرُوا)) [الحجر:2]، هذا ماضٍ في المعنى دون اللفظ، وإلا في اللفظ هو مُضَارِعٌ، وأما

الماضي الخالص، وكقوله: "رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ"، وأما دخولها على المضارع، فهذا ليس

المقصود به المضارع من حيث هو مضارع، يعني: من حيث المعنى، وإنما المراد به باعتبار

زمنه الماضي، ولذلك لدخوله على الفعل المضارع نُزِلَ الفعل المضارع منزلة الماضي،

وهذا سبق معنا أن الفعل المضارع قد يكون مدلوله الماضي، وتدخل على مضارع نُزِلَ

منزله لتحقيق وقوعه: ((رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا)) [الحجر:2]، وندر دخولها على الجملة

الاسمية، فالبيت السابق:

رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤْتَلُّ

قال:

وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا، وَنَعْلَمُ أَنَّهُ ... كَمَا النَّاسِ، مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارُهُ

كَمَا النَّاسِ، دخلت على الكاف وبقي عملها.

وَحُذِفَتْ رُبَّ فَجَرَّتْ بَعْدَ بَلٍ ... وَالْفَا وَبَعْدَ الْوَائِ شَاعَ ذَا الْعَمَلِ

وَحُذِفَتْ رُبَّ لفظاً، في اللفظ حُذِفَتْ:

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ يعني: ورُبَّ ليل، حذفت في اللفظ فجرت منوية مقدرة بعد (بل)

والفاء والواو، يعني: ليس مطلقاً، وإنما بعد الحروف الثلاثة، لكن الواو أكثر، ولذلك

قال:

وَبَعْدَ الْوَائِ شَاعَ ذَا الْعَمَلِ: بكثرة، مفهومه: أن ذلك بعد (بل) والفاء غير شائع، وهو

مفهوم صحيح.

إذن: فحُزَّتْ مَنُوبَةٌ بعد بل والفاء، لكن على قَلَّةٍ، وقيل: بعد (ثم) كذلك وقال مَنْ ذَكَرَهَا، وَبَعْدَ الْوَائِ شَاعَ ذَا الْعَمَلِ، شاع بعد الواو، (يَعْدُ) هذا ظرف منصوب به شاع، متعلق به، وهو مضاف والواو مضاف إليه: ذَا الْعَمَلِ، شَاعَ ذَا، اسم إشارة في محل رفع فاعل، العمل: بدل أو عطف بيان أو نعت بكثرة.

قال الشارح: لا يجوزُ حذفُ حرف الجرِّ وإبقاء عمله؛ إلا في رب بعد الواو وفيما سذكروه، وقد وردَ حذفها بعد الفاء وبل قليلاً، فمثاله بعد الواو قوله:

وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ حَاوِي الْمُحْتَزِّقِ

وَقَاتِمِ يعني: ورُبَّ قاتم.

ومثاله بعد الفاء قوله:

فَمِثْلِكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقَتْ وَمُرْضِعٌ ... فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمٍ مُخَوِّلٍ

فَمِثْلِكَ: يعني: فَرُبَّ مثلك، هذا الأصل.

بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الْفِجَاجِ قَتَمُهُ ... لَا يُشْتَرَى كَتَانُهُ وَجُهْرُمُهُ

بَلْ بَلَدٍ: يعني: بل رُبَّ بلد، إذن: تحذف رُبَّ لفظاً فتُقدَّر بعد هذه الحروف الثلاثة.

قال في التسهيل: تجرُّ رُبَّ محذوفةً بعد الفاء كثيراً، وبعد الواو أكثر، وبعد بل قليلاً، الأكثر الواو، ثم الفاء، ثم بل على الترتيب.

ومع التجرد أقل، يعني: دون هذه الثلاثة.

رَسَمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهِ ... كِدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهِ

رَسَمِ دَارٍ: يعني: رُبَّ رسم دار، حذف دُونِ واوٍ أو بل أو الفاء.

ومرادُه بالكثرة مع الفاء الكثرة النسبية، أي: كثير بالنسبة إلى بل.

وقال أيضاً: وليس الجرُّ بالفاء وبل باتفاق .. هو حكي الاتفاق، فيه خلاف.

فَمِثْلِكَ: قال بعضهم مجرورٌ بالفاء، و: بَلْ بَلَدٍ، بَلَدٍ مجرورٌ بـ (بل) لا، ليس الأمر

كذلك، وليس الجر بالفاء وبل باتفاق، بل قيل: الجرُّ بالفاء وبل لنيابتهما مناب رُبَّ،

أقيما مقام رُبَّ فجراً.

وأما الواو، فمذهب الكوفيون والمبرد إلى أن الجر بها: وَلَيْلٍ كَمَوْجٍ ..

إذن: ليس عندنا رُبَّ على مذهب الكوفيين، وإنما الواو هي العاملة، لكن انتبه أن

الكوفيين يرون أن رُبَّ اسماً وليست حرفاً.

والصحيح أن الجر بُرَب مُضَمَّرَة، وهو مذهب البصريين.
وَقَدْ يُجْرُ بِسَوَى رَبِّ لَدَى ... حَذَفِ وَبَعْضُهُ يُرَى مُطْرَدًا

الحكم السابق برَب، هل هو خاصٌّ بها؟ دائماً يُمْرُّ معنا أن حرفَ الجرِّ لا يعمل محذوفاً
هذا هو الأصل، إلا ما سَمِعَ من لسان العرب، وخاصة إذا شاع وكثر.

وَقَدْ يُجْرُ بِسَوَى رَبِّ: من الحروف.

لَدَى حَذَفِ: يعني: عند حذفه.

وَقَدْ يُجْرُ: قد للتقليل هنا.

وَقَدْ يُجْرُ بِسَوَى رَبِّ: يعني: بغير رَبِّ من الحروف.

لَدَى حَذَفِ .. وَبَعْضُهُ يُرَى مُطْرَدًا: إذن منه ما هو سماعي، ومنه ما هو قياسي.

وَبَعْضُهُ يُرَى مُطْرَدًا: مفهومه أن السابق سماعي ليس مُطْرَدًا، يقصد بالمطرَد هنا أن يكون

قياساً يعني: تقيسُ عليه، حينئذٍ كما قال الشارح:

الجرُّ بغيرِ رَبٍّ محذوفاً على قسمين: مُطْرَدٌ وغيرِ مطرد، فغيرِ المطرد يعني: الذي يُسمع

ويُحفظ ولا يُقاس عليه كقول رؤية لمن قال له: كيف أصبحت؟ قال: خير، يعني: بخير،

تحذفها دائماً أنت، تقول خير؟ لا، لا يصلح هذا، لماذا؟ لأن هذا يُحفظ ولا يُقاس عليه،

التقدير على خير، أو بخير.

وقول الشاعر:

إِذَا قِيلَ أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ ... أَشَارَتْ كُلِّبٍ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعُ

الأصابع أشارت إلى كلِّبٍ، فحذفت (إلى).

وَكَرَمَةٍ مِنْ آلِ قَيْسِ الْفُتَيْهِ ... حَتَّى تَبَدَّحَ فَارْتَقَى الْأَعْلَامَا

أي: فارتقى (إلى) الأعلام.

والمطرَد كقولك: بكم درهمٍ اشتريتُ هذا؟ فدرهمٍ مجرور بـ (من) محذوفة عند سيبويه

والخليل، وبالإضافة عند الزجاج، فلا شاهدَ فيه على الثاني، وإنما المراد به الأول: بكم

درهمٍ، درهمٍ: هذا اسم مجرور بـ (من) مُقَدَّرَة، إذن: حذفت (من) ونُوي عملها .. وبقي

عملها.

إذن: هذا استثناء من القاعدة، أنه لا يُحذف الحرف ويبقى عمله، إلا في مواضع محفوظة

معدودة، وعدّها المرادي في شرحه، وكذلك الأشموني ثلاث عشرة موضعاً، فارجع إليها.

فعلى مذهب سيبويه والخليل يكون الجار قد حُذِفَ وأُبقِيَ عمله، وهذا مطرد عندهما في مميّز (كم) الاستفهامية إذا دخل عليها حرف الجرّ.

إذن: القاعدة أنه لا يعمل الحرفُ محذوفاً، وإنما إذا حُذِفَ الحرف رجعنا إلى القاعدة السابقة:

وإن حُذِفَ فَالْتَّصَبُ لِلْمُنَجَّرِ .. هذا الأصل، وإنما مواضع معدودة في لسان العرب تبقى على عملها بعد حذفها، عدّها منها الأشموني ثلاثة عشر موضعاً: منها: لفظ الجلالة في القسم دون عوض، نحو: الله لأفعلن.

الثاني: بعد (كم) الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جرّ: بكم درهمٍ اشتريت، أي: من درهمٍ خلافاً للزجاج في تقديره الجرّ بالإضافة كما سبق. وكذلك في جواب ما تضمن مثل المحذوف، لو قال قائل: بمن مررت؟ قال: زيد، يصحّ أو لا؟ يصح؛ لأنهم قالوا: هذا في جواب سؤال.

على كلّ؛ أكثر ما يكون في موضعين: الذي هو القسم: الله لأفعلن، ومدخول (كم)، وما عداه من المواضع التي ذكرها الأشموني أكثرها إما قليل جداً وإما يُنازع فيه، وأما المطرد فهو في موضعين: لفظ الجلالة في القسم دون عوض: الله لأفعلن، وبعد (كم) الاستفهامية.

بقي مسألة هنا وهي: أن حروف الجر ثلاثة أقسام، كل ما سبق:

الأول: حرف الجر الأصلي، وهو ما له معنى خاص، المعاني السابقة: بَعْضٌ وَبَيْنٌ .. إلى آخره، نقول: هذا له معنى خاص ويحتاج إلى مُتعلّقٍ مذكور، أو محذوف، أو مذكوراً كان أو محذوفاً، لا بد له من مُتعلّقٍ يتعلّق به، وسيأتي بيان المتعلقات.

الثاني: حرف جرّ زائد، هذا يمرّ معنا كثير، حرف الجر الأصلي: له معنى خاص، ولا بد له من مُتعلّقٍ يتعلّق به، وهو المراد بقول الناظم:

لَا بُدَّ لِلْجَارِ مِنَ التَّعَلُّقِ ... بِفِعْلٍ أَوْ مَعْنَاهُ نَحْوَ مُرْتَقِي

النوع الثاني: حرف الجرّ الزائد، وهو ما ليس له معنى خاص، يعني: سُلِبَ منه المعنى الذي وُضِعَ له في لسان العرب، فتأتي (من) لا للتبويض ولا لبيان الجنس، ولا لا ابتداء الغاية، مُطلقاً لا تأتي لأي معنى من هذه المعاني: ما ليس له معنى خاص، وإنما يُؤتى به لجرّد التوكيد.

إذن: له معنى آخر، وهو التوكيد، والتوكيد هذا معنى مُشترك .. انتبه، معنى مُشترك لكل حرف زائد، سواء كان (من) أو اللام أو .. أو .. إلى آخره، أيّ حرف يُراد فالمراد به التوكيد، فهو معنى مُشترك، وليس له مُتعلّق لا مذكور ولا محذوف.

إذن: حرف الجر الزائد ليس له معنى خاص وليس له مُتعلّق لا محذوفاً ولا مذكوراً.
الثالث: حرفُ الجرّ الشبيه بالزائد، هذا أخذ من كل قسم شيء، له معنى خاص، وليس له مُتعلّق؛ له معنى خاص أخذه من الأصل، وليس له متعلق أخذه من الزائد، ولذلك قيل: شبيهة بالزائد.

وهو ما له معنى خاص، كالحرف الأصلي وليس له متعلق كالزائد، فقد أخذَ شبيهاً من الحرف الأصلي وأخذَ شبيهاً من الحرف الزائد، ومثاله: لولا، ورُبَّ، ولعل، لولا تأتي لامتناع .. امتناع لوجود، مثل السابق الذي ذكر: لولاي، قلنا: هذه دخلت على المبتدأ فالياء مُبتدأ، ولولا هل لها مُتعلّق؟ ليس لها متعلق، هل لها معنى؟ نعم، لها معنى.

طيب. رُبّ لها معنى في التقليل قليل وفي التكثير كثير، حينئذٍ نقول: دَلَّت رُبّ على التكثير أو دَلَّت على التقليل. إذن: لها معنى خاص، لكن هل لها مُتعلّق؟ لا، ليس لها مُتعلّق، لعلّ الله، نقول: هذا أفادَ الترجي، فهو حرف شبيهة بالزائد؛ لأنه له معنى خاص، لكن ليس له متعلق، فلولا تدلُّ على امتناع لوجود، ورب تدلُّ على التكثير أو التقليل، ولعل تدلُّ على الترجي، وليس لواحد منها متعلق.
إذن: هذه الحروف الثلاثة الأنواع، منها ما له مُتعلّق وهو الحرف الجرّ الأصلي فقط، وله معنى خاص، ومنها ما له معنى خاص، وليس له مُتعلّق وهو الحرف الشبيه بالزائد، وأما الزائد فليس له معنى خاص، وله معنى وهو التوكيد مُغاير لمعناه الأصلي، وليس له متعلق.

المسألة الثانية: يجب أن يكون للجارّ متعلق يتعلّق به، وهو فعل أو ما يُشبه الفعل، أو مؤوّل بما يشبهه، هذه ثلاثة أشياء.

((أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ)) [الفاتحة:7]؟ عَلَيْهِمْ: جارٌّ ومجرور متعلق بقوله: أَنْعَمْتَ، ((غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ)) [الفاتحة:7]؟ عَلَيْهِمْ متعلق بـ الْمَغْضُوبِ وهو اسم مفعول؛ متعلق به على أنه نائب فاعل.

((وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ)) [الأنعام:3] فِي السَّمَوَاتِ: متعلق بلفظ الجلالة؛ لأنه في معنى المشتق، قلنا سابقاً: إن (الله) مُشتقّ في الأصل هذا الصحيح، فحينئذٍ أصله الإله، والإله فِعال بمعنى مفعول، تجد في الشروح يقولون: أن الله المراد به المسمى بهذا الاسم، هكذا يقولون -الأشموني والمكودي وغيرهم-، بناء على أنه جامد ليس بمشتقّ، مُسمّى بهذا الاسم، إذن: أوّلوه بالمسمى والمسمى اسم مفعول، فتعلّق به قوله: ((وَفِي الْأَرْضِ)) [الأنعام:3] وهذا فاسد، بل الصواب: أنه مُتعلّق باللفظ نفسه ليس

بتأويل، مُتعلّق باللفظ نفسه ودلّ على أنه مُشتقّ، ولذلك جاء قوله: ((وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ)) [الزخرف:84]، هي الآية نفسها: ((وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ)) [الزخرف:84]، دلّ على أن تلك الآية التي في سورة الأنعام مُفسّرة بهذه، حينئذٍ نقول: الله أصله إله، ولن نُؤوِّله بإضافة المسمى إلى الاسم، فإن لم يكن شيء من هذه موجوداً في اللفظ قُدِّر الكون المطلق، إذا لم يكن في اللفظ فعل ولا شبهُ الفعل أو مؤوّل بما يشبه الفعل حينئذٍ ليس لك مفر إلا أن تُقدِّر له كوناً مطلقاً، كائن أو يكون.

فإن لم يكن شيء من هذه موجوداً في اللفظ قُدِّر الكون المطلق مُتعلّقاً، كما تقدّم في الخبر والصلة.

ويُستثنى من ذلك خمسة أحرف، التي قلنا: بأنها شبيهةٌ بالزائد.

وهو خمسة أحرف:

الأول: الحرف الزائد ليس له متعلق.

الثاني: لعلّ، في لغة عُقيل؛ لأنها بمنزلة الزائد، لذا مجرورها في موضع رفع بالابتداء، بدليل ارتفاع ما بعدها على الخبرية.

الثالث: لولا، على قول سيبويه، فهي بمنزلة لعلّ.

الرابع: رَبّ، كلها ذكرناها في الأمثلة السابقة: نحو: رَبّ رجلٍ صالحٍ لقيتُ أو لقيته؛ لأن مجرورها مفعول في الأول ومبتدأ في الثاني، أو مفعول أيضاً على الاشتغال .. على الأوج التي ذكرناها سابقاً، ويُقدَّر الناصب بعد المجرور لا قبل الجار؛ لأن رَبّ لها الصدر من بين حروف الجرّ، وإنما دخلت في المثالين لإفادة التكرير أو التقليل لا لتعديّة العامل، وقال الجمهور: هي فيهما حرف جرّ مُعَدّ.

خامساً: حرف الاستثناء، خلا وعدا وحاشا، هذه ليس لها مُتعلّق.

هذا ما يتعلّق بحروف الجر على جهة الاختصار.

والله أعلم.

وصلّى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ... !!!

عناصر الدرس

* شرح الترجمة (الإضافة) وحدها

* ما يحدث لأجل الإضافة ،وحكم المضاف إليه
* معاني الإضافة واختلاف النحاة في ذلك
* أنواع المضاف بإعتبار ما يضاف إليه وفائدة الإضافة المعنوية.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.
أما بعد:

قال الناظم رحمه الله تعالى: الإِصَافَةُ.

أي: هذا بابُ بيانِ الإضافة وهو النوع الثاني من نوعي الاسم المجرور، الاسم المجرور إما أن يكون بحرفٍ، وسبق فيه الكلام في باب حروف الجر، وهذا النوع الثاني وهو المجرور بالمضاف أو بالحرف المقدّر على خلاف سياقي بيانه إن شاء الله تعالى.

الإِصَافَةُ: هذا مصدر: أَضَافَ يُضِيفُ إِصَافَةً، فَأَلْفُهُ مُنْقَلِبَةٌ عَنْ يَاءٍ؛ لأنه قيل: مُشْتَقٌّ مِنَ الضِّيفِ باستناده إلى مَنْ يَنْزِلُ عَلَيْهِ، ولذلك تقول: يُضِيفُ، من أين جاءت هذه الياء؟
نقول: أصلها هي الألف المنقلبة ياءً، أَضَافَ يُضِيفُ إِصَافَةً، من باب: أَفْعَلَ يُفْعِلُ

إِفْعَالًا، المصدر على الإفعال، وَأَفْعَلَ إِذَا كَانَتْ عَيْنُهُ مَعْتَلَةً .. حينئذٍ لو كانت عينه معلقة وقلبت الواو أو الياء ألف، حينئذٍ تُحْدَفُ في المصدر، هذا الصحيح، وقيل: المحذوف هو ألف المصدر، والصواب: هو أن المحذوف هو عين الكلمة؛ لأن أَضَافَ أَصْلُهُ (أَضِيفَ) على وزن (أفعل)، كَأَقَامَ أَقْوَمَ إِقَامَةً، استعانَ استعانةً، ونحو ذلك، ف أَضَافَ أَصْلُهُ:

أَضِيفَ، الضاد ساكنة في الأصل، ونحن نقول: إِضَا .. إِضَا .. تحركت، نقول: حركة الياء نُقِلَتْ إلى ما قبلها فسكنت، حينئذٍ نُظِرَ إليها بنظرين قبل النقل وبعد النقل،

فيقال: تحركت الياء وانفتح ما قبلها فوجب قلبها ألفاً، يعني: يُنْظَرُ فيها بنظرين، وهذا فيه تكلف، وإن كان أكثر الصرفيين على هذا، فحينئذٍ نقول: الأولى أن يقال اكتفاءً بجزء العلة .. هذا أولى، فيُقال: أَضِيفَ تحركت الياء وسكّن ما قبلها، وإن كان الأصل أن تتحرك الياء ويُفْتَحَ ما قبلها، لكن نقول: اكتفاءً بجزء العلة قُلبت الياء ألفاً، لماذا

نقول هذا؟ لأن العرب ما نطقت بأضيف، وإنما نطقت بأضاف، إذن: قلبوها، ونظرنا فإذا بها على وزن أفعل، إذن: الفاء ساكنة، لا بُدَّ من إيجاد علة تكون سبباً في قلب الياء ألفاً، فابتكروا هذه؛ قالوا: تحركت الياء باعتبار الأول وفتّح ما قبلها باعتبار الثاني، فقلبت الياء ألفاً، أو نقول اكتفاءً بجزء العلة؛ لأن العلة مركبة، تحرك الياء وانفتح ما قبلها.

إذن: من شيئين، لا بد أن يتحرك حرف العلة الواو أو الياء ويُفْتَحَ ما قبله، حينئذٍ يجوز

قلبُ الواو أو الياء ألفاً: (قَ، وَ، لَ)، تحركت الواو وانفتح ما قبلها، (بَ، يَ، عَ)، تحركت الياء وانفتح ما قبلها.

أما (أضيفَ) تحركت الياء ولم يُفتح ما قبلها، ومع ذلك نطقت العرب بماذا؟ أضافَ، إذن: قلبوا الياء ألفاً، مع وجود بعض العلة، إما أن نقول: بأن العلة كما هي ثابتة بالنظرين السابقين حصل إعلال بالنقل، وإما أن نقول: اكتفاء بجزء العلة، إذن: الإضافة نقول: هذا مصدر، أضافُ يُضيفُ إضافةً، ومصدرُ الأفعال هو الإفعال، والألف هذه هي ألف المصدر، حينئذٍ اجتمع عندنا ألفان، الألف المنقلبة عن عين الكلمة: الياء، وألف المصدر، اجتماعاً لا بد من حذف أحدهما، واختلفوا في أيّ الألفين المحذوف، والصواب أنه عينُ الكلمة، وأما ألف المصدر لا، ما جيء به - كقاعدة مطردة معك - ما جيء به زيادة على الكلمة فهو حرف معنى لا يُحذف، يُحذف أصلٌ من الكلمة ولا يحذف هذا الحرف، لماذا؟ لأن الحرف هذا جيء به لمعنى؛ للدلالة على المصدرية، وأما حرفُ الكلمة العين، هذا لو حُذف لا بد من شيء يدلُّ عليه، هذا الأصل، ولو بردَّ الكلمة إلى أصولها، ولذلك: ((فَأَنْتَ لَهُ تَصَدَّى)) [عبس:6]، اختلفَ النحاة: تتصدى هذا الأصل، بتائين، إحدى التائين هي حرفُ المضارعة، والتاء الثانية هي من أصل الكلمة: تتصدى، أي التائين محذوف؟ اختلفوا، قيل: حرفُ المضارعة وقيل التاء الأصلية .. من أصل الفعل، والصواب: أن المحذوف هو الذي من أصل الفعل، لماذا؟ لأن التاء التي هي حرفُ مضارعة لو حُذفت لم يدل عليها شيء، وأما التاء التي هي أصلٌ لو حذفت لا بد أنك تردّ الكلمة إلى أصلها، فتعرفُ أنه فعل مضارع، وأن أصله: تصدّى، هذا فعل ماضٍ: تتصدّى، دخل عليه حرفُ المضارعة، إذن: نقولُ الصواب في مثل هذا أن الذي حُذف هو التاء الأصلية، يعني: من أصل الفعل، سواء كانت زائدة أو كانت أصلية، وأما حرفُ المضارعة فلا يمكن حذفه؛ لأنه لا يدلُّ عليه شيء بعد حذفه، وهذه قاعدة عند النحاة أن المحذوف لا بد له من قرينة تدل عليه بعد حذفه، فلو حذفنا التاء الأصلية نقول: بإرجاعنا للفعل إلى أصله عرفنا المحذوف؛ نعرفه مباشرة، وأما التاء التي هي حرفُ المضارعة فلا؛ لأنها حرف معنى إنما زيدت من أجل الدلالة على المضارعية.

هنا إضافة .. الإضافة مصدر، ولذلك وزنه الإفعال، أَفْعَلُ يُفْعَلُ إفعالاً، أَكْرَمَ يُكْرَمُ إكراماً، الألفُ هذه هل هي ألفُ أضافَ، أم إفعال التي هي ألف المصدر؟ يحتملُ هذا وذاك؛ لأنه اجتمع عندنا ألفان: إضافة، ألف وألف لا يمكن النطق بها، حينئذٍ لا بد من

حذف إحدى الألفين، فيتعيَّن أن يكون المحذوف هو عين الكلمة لا ألف المصدر، وهذا سيأتينا في باب المصدر.

الإضافة قلنا: مصدر أضاف يُضيفُ إضافة، وهي في اللغة قيل: الإسناد، وقيل: الإمالة، ومنه ضاقت الشمس إلى الغروب يعني مالت، أو أضفت ظهري إلى الحائط أملتُه إليه: فَلَمَّا دَخَلْنَاهُ أَضَفْنَا ظُهُورَنَا .. فَفُسِّرَ أَضَفْنَا ظُهُورَنَا هُنَا بِالْإِمَالَةِ، وَفُسِّرَ بِالْإِسْنَادِ.

وأما في اصطلاح النحاة فلها معنى خاص، حقيقة عرفية عندهم، وهي: إما أن يقال بأنها إسناد اسم إلى غيره على تنزيل الثاني منزلة التنوين أو ما يقوم مقامه، إسناد اسم إلى غيره، على تنزيل الثاني منزلة التنوين مما قبله أو ما يقوم مقام التنوين، إسناد اسم إلى غيره.

إسناد: ليس المراد به الإسناد التام الذي يكون النسبة بين المسند والمسند إليه، وإنما المراد به مُطلق الإسناد، وعُرف أيضاً بالإضافة بقولهم: نسبة تقييده بين اسمين تُوجب لثانيهما الجرَّ أبداً، نسبة تقييدية، والنسبة هذه تُطلق ويُراد بها المعنى المفهوم من الجملة إثباتاً أو نفيًا، يعني: مدلول الجملة، مدلول الجملة ما هو؟ قام زيد: قيام زيد: ثبوت قيام زيد، ما قام زيد، مدلول الجملة هو نفي قيام زيد، هذه النسبة من أين أُخذت؟ من إسناد الفعل إلى فاعله، أو المبتدأ إلى خبره، حينئذ نقول: هذه نسبة تامة، وهو الإسناد الكلي الأصلي الذي أُخذ جنساً في حدّ الكلام، نحن قلنا: يُشترط في الكلام أن يكون مركباً، ما المراد بالتركيب؟ المراد به الإسناد، إثبات حكمٍ لاسم أو نفيه عنه، حينئذ نقول: الإسناد ذاك ليس هو المراد هنا، ولذلك قال: نسبة تقييدية، يعني: ليست نسبة تامة كلية يفهم منها مدلول الجملة لا، وإنما هو تقييد لفظ بلفظ، والنسب هذه في الأصل هي معاني عقلية، معاني في العقل في الذهن، وإنما تُوجد في ألفاظ على جهة التنزيل، حينئذ إذا قيل: غلام زيد، نقول: غلام، هذا الأصل أنه مُطلق، وزيد الأصل أنه مُطلق، فإذا نسبت غلام إلى زيد قيدته، والأصل أن لفظ غلام هذا لا يختص بزيد، ولا يختص لا بذكر وبأنثى، ولا بزيد ولا بعمره، فإذا قلت: غلام صار مُبهماً مُطلقاً نكرة شائعة في جنسه، فحينئذ إذا قلت: غلام زيد على جهة الإضافة حصل تقييد، ما هو هذا التقييد؟ ارتباط غلام بزيد هذا المراد به النسبة هنا: ارتباط اسم باسم، ولذلك قال: نسبة تقييدية بين اسمين، على جهة ماذا؟ على جهة أن الأول مُضاف إلى الثاني، لا على أنه حكمٌ محكوم به على الثاني لا؛ لأن هذا شأن المبتدأ مع الخبر والخبر مع المبتدأ،

وأما الغلام وزيد فلا، وإن كان بينهما نسبة، إذن: النسبة التي هي الارتباط المعنوي بين كلمتين، هذه قد تكون نسبة أساسية، نسبة كَلِّيَّة، وهذه مأخوذة في حدِّ الكلام، ما عداها فهي نسبة تقييدية ليست كَلِّيَّة، وهذه تكون بين الموصوف وصفته والمضاف والمضاف إليه، والبدل والمبدل منه .. كلَّ اسمين لهما ارتباط بعضهما ببعض حينئذٍ نقولُ هذه نسبة، لماذا؟ لأنه لا يُوصَف الشيء بالشيء إلا إذا كان بينهما ارتباط، ولا يُضاف الشيء إلى الشيء إذا كان بينهما ارتباط، ولا يُبدَل الشيء من الشيء إلا إذا كان بينهما ارتباط، ولا يُعطَف الشيء على الشيء إلا إذا كان بينهما ارتباط، الارتباطُ هذا هو النسبة، المعنى الذي جعلك تربطُ هذا بذاك نقول هذا نسبة، ويُسمَّى حكماً، ويُسمَّى إسناداً، حينئذٍ إذا كان بين مبتدأ وخبر فهو نسبة كَلِّيَّة، وإذا كان بين فعلٍ وفاعل فهو نسبة كَلِّيَّة، وإذا كان بين مُضاف ومُضاف إليه ونعت ومنعوتة، وبدل ومُبدَل منه، حينئذٍ نقول: هذه نسبة قاصِرة ليست تامة.

إذن: المضاف يكون بينه وبين المضاف إليه نسبة تقييدية، يعني: الأول قيّد الثاني وحدّده، أضفْتَ الأول إلى الثاني فاكْتَسَبَ منه التقييد والتحديد. نسبة تقييدية بين اسمين، فخرج بالتقييدية الإسنادية التامة، التي يُعَيَّن لها بالنسبة الكلية أو النسبة الأساسية، نحو: زيد قائمٌ، وما بعده نحو: قام زيدٌ؛ لأنه نسبة بين فعل واسم، ولا تردُّ الإضافة إلى الجمل؛ لأنها في تأويل الاسم، إذا قيل: بين اسمين، سيأتي معنا أن بعض الألفاظ يُضاف إلى الجملة، فكيف يقال: الإضافة هنا خاصّة بين اسمين؟ هل هذا تعارض؟ نقول: لا، ليس بتعارض؛ لأن المضاف إليه إذا كان جملة، حينئذٍ يُؤوَل بالمفرد، ولذلك جعلنا المضاف والمضاف إليه من علامة الاسم، إذا جاء اللفظ مضافاً قلنا: هو اسمٌ، ما الدليل؟ كونه مضافاً؛ لأنه لا يكون مضافاً إلا الأسماء، إذا جاء مضافاً إليه حينئذٍ حكمنا عليه بأنه اسمٌ، لماذا؟ لأنه لا يكون مضافاً إليه إلا الاسم، طيب: ((هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ)) [المائدة: 119]، أُضيف يوم إلى ينفع، وهو جملة فعلية، نقول: هذا مؤوَل بالاسم، فإذا أوّل بالاسم حينئذٍ إما أن يكون مصدراً مضافاً إلى الاسم، وذلك إذا كان مُشتقاً، وإما أن يكون كوناً مضاف إلى الاسم، وذلك إذا كان مشتقاً، وإما أن يكون كوناً مضاف إلى الاسم وذلك إذا لم يمكن تأويله على ما قيل في باب (أن) إذا كان الخبر مُشتقاً حينئذٍ جيء بمصدر .. إلى آخر ما ذكرناه سابقاً.

إذن: لا يُعرَضُ بالإضافة إلى الجمل؛ لأنها في تأويل الاسم.

تُوجِبُ لثانيهما الجرّ أبداً. يعني: هذه النسبة لها أثر، أثر في الثاني الذي هو المضاف إليه

على الصحيح، الثاني هو المضاف إليه، والأول هو المضاف، وهذا قول الجمهور، حينئذٍ المضاف يبقى على حاله من حيث تسلط العوامل عليه، فإن ركب معه عامل يقتضي رفعه رُفِعَ، أو عامل يقتضي نصبه نُصِبَ، أو عامل يقتضي جرّه جُرَّ، وأما الثاني فيلزم الجرّ أبداً، لا يكون في حال من الأحوال مرفوعاً ولا منصوباً، إلا من حيث المحل؛ وذلك إذا أُضيف المصدر، وهي إضافته محضة، إذا أُضيف المصدر إلى فاعله أو إلى مفعوله: ((وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ)) [البقرة: 251]، (اللَّهُ) هذا ثاني مجرور وهو مُضاف إليه، طيب في المحل هو فاعل، ولذلك نَصَبَ: (لَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ)، ضربُ زيدٍ عمروٌ شديد، نقول: عمروٌ هذا فاعل، وزيدٌ: مفعول به، لكن من حيث المعنى. نسبةٌ تقييديةٌ بينَ اسمين تُوجِبُ لثانيهما الذي هو المضاف إليه الجرّ أبداً، وسَكَتَ عن المضاف لأنه يكون بحسب العوامل.

إذن: نسبةٌ تقييديةٌ هذا ما أشارَ إليه بعضهم بقوله: إسنادُ اسمٍ إلى غيره على تنزيل الثاني منزلة التنوين أو ما يقوم مقام التنوين؛ لأنه سيأتي أنه مما يجبُ حذفه من المضاف التنوين، غلامٌ: الأصل فيه وجوبُ التنوين، فإذا أضيفته حينئذٍ وجب حذفُ التنوين كما سيأتي، فتقول: غلامُ زيدٍ، نزلت الثاني المضاف إليه من غلام منزلة التنوين، ولذلك نُون آخرُ زيدٍ، لماذا؟ لكونه صارَ كجزء من الكلمة، كذلك إذا كان آخرُه نوناً تلي الإعراب، يعني: نون المثنى أو جمع التصحيح، حينئذٍ تقول: هذان غلاما زيدٍ؛ ضاربو زيدٍ، حذفت النون وهي قائمة مقام التنوين، هذا مما يجبُ إلحاقه بالمضاف.

إسنادُ اسمٍ إلى غيره على تنزيل الثاني منزلة التنوين أو ما يقوم مقامه .. التنوين مما قبله. إذن: نسبةُ المراد بالنسبة الحكم والإسناد، وهو المعنى المفهوم من الجملة إثباتاً أو نفيًا، وكذلك يُعبّرُ عنه بالربط المعنوي بين طرفي الجملة، لكن هذا الإسناد التام، المعنى الكلي، وأما هنا في هذا المقام لا، المراد به مُطلقُ الإسناد، أي ارتباط بينَ اسمين لا على جهة الإسناد التام، أيُّ ارتباطٍ بين كلمتين بينَ اسمين لا على جهة الارتباط التام مع بقية الأحكام، يعني: يُحذفُ التنوين من الأول، وتُحذفُ (أل) ويُضاف الثاني، ليست مُطلقةً هكذا؛ لأن النعت والمنعوت نسبة تقييدية، إذا قيل: جاء زيدٌ العالمُ، زيدٌ العالمُ، عندنا هنا في هذا التركيب نسبتان .. انتبه: جاء زيدٌ هنا فيه نسبة تامّة؛ لأنها وقعت على جهة الإسناد التام، وهو إفادة القيام لزيد، نقول: هذا إسنادٌ تام وهو المُشترط في حدّ الكلام، جاء زيدٌ، زيدٌ العالمُ، زيدٌ فاعل والعالم نعت، إذن: عندنا صفة وموصوف، ما العلاقة بينهما؟ بينهما إسنادٌ، وبينهما نسبة وحكم، كما أن بينَ جاء زيدٌ نسبة وحكم،

لكن تلك تامّة وهذه ناقصة، تلك كُلّية وهذه تقييدية، وإن كان أيضاً بين: جاء زيدٌ نسبة تقييدية، لكنها على وجه التمام، حينئذٍ نقول: المضاف والمضاف إليه بينهما نسبة، والمراد بالنسبة هو الربط المعنوي بين طرفي الجملة في الإسناد التامّ، وبين طرفي أو بين الاسمين على جهة الخصوص في المضاف والمضاف إليه أو البديل والمبدل منه أو الصفة والموصوف، وهذا المراد به النسبة الكلية أو النسبة الأساسية.

وأما التقييدية التي هنا، فهي التي جاءت لإفادة التقييد والتحديد بإضافة الأول إلى الثاني، وتصحُّ هنا الإضافة بأدنى مُلابسة، إضافة الأول للثاني نسبة تقييدية هل ثم عنوان يمكن ضبطه متى تُضيف ومتى لا تُضيف؟ هنا النحاة والبيانون قالوا: أدنى نسبة أدنى ارتباط بين الاسمين يجوز أن يُضاف الأول إلى الثاني، يعني: متى ما شَعَرَ الإنسان أن ثم ارتباطاً بين اللفظين، حينئذٍ جازَ إضافة الأول إلى الثاني، ولذلك قالوا في قوله تعالى: ((لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَاهَا)) [النازعات:46]، العشية والضحي مختلفان، لكن قال: ((عَشِيَّةً أَوْ ضُحَاهَا)) [النازعات:46]، الضمير يعودُ إلى العشية، يعني: ضُحى العشية، ما يأتي هذا كيف؟ هل هو مثل غلامٌ زيد؟ ما العلاقة هنا .. ما النسبة بين اللفظين؟ عَشِيَّةً أَوْ ضُحَاهَا، يعني: ضُحى العشية، قالوا: أدنى مُلابسة، ما هي الملبسة؟ كونُ كلٍّ منهما طرفي النهار، هذا في أوله وهذا في آخره؛ لأنه قد يُحمَل الشيء على نقيضه، كما مرَّ معنا في (لا) النافية للجنس، قلنا: هذه أعملت عمل (إن) بحملها على النقيض؛ لأنها مؤكّدة للنفي وتلك مؤكّدة للإثبات.

إذن: قد يُحمَل الشيء على نقيضه، هنا كذلك نُظِر إلى طرفي النهار، إذن: بينهما مُناسبة أو لا؟ بينهما مُناسبة، فصَحَّ، وإن لم تكن هذه المُناسبة ظاهرة لكلِّ أحد، قد يقول قائل: لماذا أُضيف ضحاها هنا لعشية وهو مُضاف إلى الضمير؟ نقول: وتصحُّ بأدنى مُلابسة كآلية المذكورة، لما كانت العشية والضحي طرفي النهار صَحَّت إضافة أحدهما إلى الآخر.

وقولهم: كَوَكَبُ الْحَرَقَاءِ، الحرقاء امرأة تستيقظ عند ظهور هذا الكوكب، كوكب الحرقاء ما العلاقة بينهما؟ أُضيفَ إليها لأنها كانت تتنبَّه وقت طلوعه، إذن: أدنى مُلابسة بين اسمين، حينئذٍ لك أن تُضيف الأول إلى الثاني، وليس له ضابطٌ يمكن الاعتمادُ عليه بأنه إذا كان كذا .. إلى آخره، وإنما هي ليست كالعلاقات بين المجاز المرسل لا، هناك ثمانية عشر نوعاً مما يجوزُ فيه إطلاق الكل على الجزء أو العكس إلى آخره، وأما في الإضافة لا، والأصح أن الأول قلنا: نسبة تقييدية بين اسمين، الأصحُّ أن الأول هو المضاف

والثاني هو المضاف إليه، وهذا قولُ جماهير النحاة، غلامُ زيدٍ، غلامٌ: هو المضاف وزيدٌ: هو المضاف إليه، وقيلَ العكس غلام هو المضاف إليه وزيدٌ هو المضاف، وقيلَ كلٌّ منهما مضاف ومضاف إليه، يعني: غلامٌ مضاف إلى زيد، وأُضيفَ إليه زيد، وزيدٌ مُضاف إلى غلام، ومُضافٌ إليه غلام، كلٌّ منهما يصحُّ أن يقال بأنه مضاف ومضاف إليه، فيستفيدُ منه تخصيصاً وغيره.

إذن: الأصحُّ أن الأول هو المضاف والثاني المضاف إليه، وهو قولُ سيبويه؛ لأن الأول هو الذي يُضاف إلى الثاني، الأول الذي هو غلامٌ هو الذي يُضاف إلى الثاني وهو زيد، فيستفيدُ منه تخصيصاً أو تعريفاً، وهذا في الإضافة المحضة.

وقيل: عكسه، وثالثها يجوز في كلٍّ منهما كلٌّ منهما، يجوزُ في كلٍّ منهما، يعني: غلام وزيد، كلٌّ منهما أنه مضاف أو مضاف إليه، وهذه عبارة السيوطي في (همع الهوامع)، ولا يكونُ المضاف إلا اسماً كما ذكرناه سابقاً، فهو من علامة الاسمية، ودليله أمران: الأول: أن الإضافة تعاقبُ التنوين، أو النونَ القائمة مقام التنوين، كما ذكرناه هنا أن الثاني يُنزل منزلة الأول بمنزلة التنوين منه، وينزل منزلة ما يقوم مقام التنوين وهو النون في المثني وجمع التصحيح.

الثاني: الغرضُ من الإضافة تعريفُ المضاف، والفعل لا يتعرّف، فلا يكون مضافاً؛ إذن: لهُذين السببين حكمنا على المضاف بأنه لا يكون إلا اسماً.

السبب الأول: أن المضاف إليه يعقُبُ التنوين والنون، وهل التنوين والنون تدخلُ على الفعل؟ الجواب: لا، إذن: اختصَّ بالمضاف. والتنوين لا يدخل إلا الأسماء.

الثاني: أن الإضافة تفيد تعريفَ المضاف إليه، وهذه لا، لأن المضاف إليه يُفيدُ تعريفَ المضاف، حينئذٍ لا يكون المضاف فعلاً بل يكون اسماً، والأصل في المضاف إليه أن يكون اسماً كذلك؛ بسبب كونه محكوماً عليه في المعنى، لو نظرت إلى هذه النسبة بين الطرفين .. اسمين خرجت بأن المضاف إليه في المعنى محكوم عليه، وإن لم يظهر في كل إضافة، لكن في الجملة المضاف إليه لا يكون إلا محكوماً عليه، ولا يُحكَم إلا على الأسماء، وإضافةُ الجمل على التأويل باسم هو مصدر المسند أو الكون العام كما ذكرناه سابقاً.

إذن: الإضافة تكونُ بين لفظين اسمين: مضاف ومضاف إليه، والأول هو المضاف والثاني هو المضاف إليه، وقيل: عكسه، وقيل: كلٌّ منهما يصحُّ إطلاق اللفظ عليه.

قال: الإِضَافَةُ

نُونًا تَلِي الإِعْرَابَ أَوْ تَنْوِينًا ... مِمَّا تُضَيِّفُ احْدِفْ كَطُورِ سِينَا
وَالثَّانِي اجْرُزْ وَانْوِ مِنْ أَوْ فِي إِذَا ... لَمْ يَصْلُحِ الْآ ذَاكَ وَاللَّامُ خُذَا
لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ وَاخْصُصْ أَوَّلًا ... أَوْ أَعْطِهِ التَّعْرِيفَ بِالَّذِي تَلَا

نُونًا: بالنصبِ على أنه مفعول به لقوله: احْدِفْ، كأن أول الكلام: احْدِفْ نُونًا تلي الإعراب أو تنوينًا، إذن: إذا أردت إضافة اسم إلى آخر لابد من عملية، هذه العملية تشمل شيئين، ما يجب حذفه وما يجوز حذفه، ما يجب حذفه هو ما نص عليه بقول: احْدِفْ .. هذا أمر، والأمر يقتضي الوجوب.
إذن: إذا أردت إضافة اسم إلى اسم آخر يجب حذف التنوين والنون التي تلي الإعراب من المضاف، فالكلام هنا عن المضاف، فبين العملية التي تُجرى أولاً من أجل التركيب الإضافي بأن تحذف النون من الأول؛ لأن الثاني نُزِلَ منزل التنوين مما قبله، وتحذف النون التي تكون في المثنى وفي جمع التصحيح؛ لأنها قائمة مقام التنوين، فحذف الأصل وفرعه، فإذا حُذِفَ التنوين الذي هو أصل، -تنوين الصرف-، إذا حُذِفَ فمن باب أولى وأحرى أن تحذف النون، لذلك قال: نُونًا تَلِي الإِعْرَابَ أَوْ تَنْوِينًا: وقَدَّمَ النون هنا على التنوين من باب الضرورة فقط، وإلا التنوين هو الأصل والنون هذه قائمة مقامه.

مِمَّا تُضَيِّفُ: يعني: من المضاف، مِمَّا تُضَيِّفُ، يعني: مما تريد إضافته إلى ما بعده، فالكلام حينئذٍ مُنْصَبٌّ على المضاف لا على المضاف إليه.
نُونًا تَلِي الإِعْرَابَ أَوْ تَنْوِينًا ... مِمَّا تُضَيِّفُ احْدِفْ كَطُورِ سِينَا

نُونًا تَلِي الإِعْرَابَ، نُونًا: مفعول به مُقَدَّم على قوله: احْدِفْ، وصفه بقوله: تَلِي الإِعْرَابَ: يعني: تلي حرف الإعراب، والنون التي تلي حرف الإعراب هي نون المثنى وجمع التصحيح، جمع التصحيح الذي هو جمع المذكر السالم، وأما النون التي يليها الإعراب فهذه لا تُحْدَفُ؛ لأنها أصل من الكلمة، كنون شياطين، إذا قلت: شَيَاطِينُ الْإِنْسِ لا تحذف النون، لماذا؟ لأن هذه النون يليها الإعراب؛ فهي مَتَلَوَةٌ لا تَالِيَةٌ، فهي متلوة بالإعراب، شَيَاطِينُ، إذن: جاءت الضمة بعد النون عند نهايتها، وهذا على القول بأن الإعراب لاحق للحرف الأخير، وأما على القول بأنه مقارن له فلا، والمشهور الأول.

إذن: تَلِي الإِعْرَابَ، يعني: تابعة لحرف الإعراب الذي هو الألف في المثنى والياء كذلك

والواو والياء في جمع التصحيح .. جمع المذكر السالم.

وأما التي يليها الإعراب فلا يجب حذفها، بل لا يجوز حذفها كنون شياطين، شياطين
 الإنس، بسايتين زيد نقول: هذه تُضاف وتبقى على أصلها.

نُوناً تَلِي الإِعْرَابَ: وهي نُونُ المثنى والمجموع على حِدَّة، وما ألحق بهما.

تَلِي الإِعْرَابَ: أي: حرفَ الإعراب.

أَوْ تَنْوِينًا: هذا معطوفٌ على قوله: نُوناً، احذف تنويناً، سواءً كان التنوين ظاهراً مَلْفُوظاً
 به أو مقدراً، والظاهر مثلاً له ب غلامٌ زيد، أصله غلامٌ بالتنوين؛ لأنه يُنطقُ به، والمقدَّر
 عنه ب الممنوع من الصرف، هذا غلامٌ زيدٍ ودراهمه؛ دراهم: هذا ممنوع من الصرف؛
 لصيغة منتهى الجموع.

إِذْنُ: التنوينُ قالوا: فيه مُقدَّر، حينئذٍ تنوي؛ النيةُ محلها القلب، وتعتقدُ أنك لما أضفتَ
 دراهم -وهو ممنوع من الصرف- أنك حذفْتَ التنوين.

إِذْنُ: أَوْ تَنْوِينًا: ظاهراً أو مُقدَّراً، والمقدَّر يكون في الاسم الممنوع من الصرف، والمانع
 من ظهوره شبهُ الفعل كما سيأتي في محله. دراهمه دراهمك، دنانيره دنانيرك، نقول: هنا
 حُذِفَ التنوين على نية التقدير.

مِمَّا تُضَيَّفُ: يعني: مما تُريدُ إضافته .. احذف مما، ممَّا: جار ومجرور مُتعلّق بقوله: احذف.

مِمَّا تُضَيَّفُ: يعني: مما تُريدُ إضافته إلى غيره، وهو المضاف. إِذْنُ: الكلام مُنصبٌ على
 المضاف.

مِمَّا تُضَيَّفُ احذف: إن كان فيه ما ذُكر، وإلا فلا، مثل (لَدُنْ)، لَدُنْ ليس فيه ذا ولا
 ذاك؛ لأنه مبني، فليس فيه تنوين مُقدَّر، وليس فيه نُون، ماذا نصنع؟ ليس فيه ما
 يستدعي الحذف، لا نُوناً تلي الإعراب، هذه نون أصلية، وإن قيل بأنها زائدة، (لَدُنْ)
 وكذلك ليس فيه تنوين؛ لأن التنوينَ الظاهر في المعرب المنصرف، والتنوينُ المقدَّر في
 الممنوع من الصرف، هذا الثاني فيه نزاع، المُقدَّر في الممنوع من الصرف، وإذا أُضيف
 المبني إِذْنُ: لا يُحذف منه لا ذا ولا ذاك.

إِذْنُ: هذا على جهة الأغلبية، يعني: تحذف ما ذُكر إن وُجد، وإن لم يُوجد فلا حذف،
 لماذا؟ لعدم وجود ما يستوجب الحذف، مثاله: لدن زيد، جئت من لدن زيدٍ يعني: من
 عند زيد، ف (لدن) بمعنى عند.

إذا كان فيه ما ذُكر وإلا فلا حذف كما في: لَدُنْ زيد.

إِذْنُ: نُوناً تَلِي الإِعْرَابَ؛ نُوناً: قيل نُطِقَ بها أو لم يُنطق، يعني: لا يشترط في النون أن

يكون منطوقاً بها، يعني: قد تكون مَنَوِيَّة كالتنوين المقدَّر، التنوين المقدَّر في دراهم ليس ملفوظاً، كذلك لو قيل مثلاً: لبيك، كما سيأتي هذا مُثْنِي، لم يُنطَق بالنون بل هو ملازم للإضافة، لبيك إجابة بعد إجابة، حينئذٍ نقول: لبيك هذا مُثْنِي، أين النون التي حُذِفَتْ؟ هو ما سُمِعَ إلا هكذا لبيك، أو ما حُلِقَ هكذا لبيك، فحينئذٍ نقول: أين النون التي حُذِفَتْ؟ ليس فيه نونٌ محذوفة، وكذلك إذا قيل: (ذَوِي مالٍ) على الإضافة، ذو هذه مُلازمة للإضافة، فإذا ثَبِتَتْ حينئذٍ تَبَعَ أصله المفرد، وهو ملازمة الإضافة، فإذا قلت: ذوي مالٍ وذو مالٍ أين النون التي حُذِفَتْ؟ ليس فيه نون، مع كونه ماذا مُثْنِي، والأصل فيه أن يكون مُلْحَقاً بالنون عوضاً عن التنوين، كذلك ذوي مالٍ بالجمع، حينئذٍ نقول: ليس فيه نون.

إذن: نُونا: احذِفْ نوناً نُطَقَ بها أو لم يُنطَقَ بها، كما في (لبيك) و (ذَوِي مالٍ) و (ذَوِي مالٍ) على أنه جمع أو ملحق بجمع المذكر السالم.
إذن:

نُوناً تَلِي الإِعْرَابَ أَوْ تَنْوِينَا ... مِمَّا تُضَيَّفُ احْذِفْ كَطُورِ سِينَا

هذا اسمُ جبلٍ بالشام يُقال طُورُ سِينين، وأصله طُورٌ، وهو أيضاً اسمُ جبل، طُورٌ هذا الأصل بالتنوين، لما أُريدَ إضافته إلى ما بعده، حينئذٍ وجبَ منه حذف التنوين، فقليل: طُورِ سِينَا، طُورٌ طُورِ طُورٍ، يعني: سواء رفعت أو نصبت أو خففت، والمضاف يأخذ حكم ما قبله من العوامل، فحينئذٍ الشاهد من المثال: أن الأصل طُورٌ سِينَا، فأضفت الأول إلى الثاني، والأصل فيه أنه مُنَوَّن تنويناً ظاهراً فوجب حذف التنوين. وهنا الناظم لم يذكر مما يجب حذفه حذف الألف؛ لأنه إذا كان محلياً بـ (أل) وجب حذف الألف منه، إذا قيل: الغلامُ وأردتَ إضافته حينئذٍ يجب تجريد الغلام من (أل)؛ لأنه لا يجتمع معرفان على لفظ واحد؛ لأن المضاف يكتسب التعريف مما قبله، أو يستفيد التخصيص مما قبله، حينئذٍ يلزم من ذلك أن لا يكون المضاف محلياً بـ (أل) وهذا أمرٌ ثالث يُزاد على المضاف مما يجب حذفه.

إذن: ما يُحْدَف من المضاف لأجل الإضافة نوعان:

النوع الأول: ما يجب حذفه، وهو ثلاثة أشياء، ذكر الناظم منها شيئين:

الأول: نُونا تَلِي الإِعْرَابَ: عرفنا الاحتراز، نُونا تَلِي الإِعْرَابَ، يعني: تلي حرف الإعراب، يعني: تكون تابعة، إذا قلت: غلامان، النون هذه تابعة للألف، والألف هو حرف الإعراب، إذا قلت: ضاربون فالنون هذه تالية للواو، والواو هذا حرفُ الإعراب، وأما إذا كانت هي متلوة بالإعراب، فحينئذٍ تبقى على أصلها.

إذن: يُحذف التنوين سواء كان ظاهراً أو مقدراً.
ثانياً: النون في المثني والجمع على حدّه كما ذكرناه.

ثالثاً: (أل) المعرفة، هذا يجب حذفها ولا نزاع فيها، وإنما الإضافة اللفظية هي التي يأتي الاستثناء فيها، (أل) المعرفة وذلك في الإضافة المحضة مطلقاً بدون تفصيل، وأما الإضافة اللفظية فهذا سيأتي فيه تفصيل.

النوع الثاني: ما يجوز حذفه ولا يجب؛ وذلك تاء التانيث، بشرط أن لا يُوقع حذفها في لبس، فإن أوقع مُنع، تاء التانيث يجوز حذفها للإضافة بالشرط الذي ذكرناه، نحو عدة وإقامة، يجوز أن تقول: عدتُك وإقامتُك بذكر التاء، ويجوز الحذف، نحو: وإقام الصلاة، قيل: أصله إقامة الصلاة، وحُذِفَت التاء هنا جوازاً لا وجوباً، ومنه قول الشاعر:

وَأَخْلَفُوكَ عِدَا الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا

يعني: عدة الأمر الذي وعدوا.

إذن: قد تُحذف تاء التانيث للإضافة عند أمن اللبس للشاهد الذي ذكرناه:

وَأَخْلَفُوكَ عِدَا الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا

أي: عدة الأمر، والحذف هذا جائز، حينئذ هل يرد على الناظم؟ لا، لا يرد؛ لأنه أراد أن يذكر ما يجب حذفه، وإنما يردُ عليه (أل) المعرفة، وأما تاء التانيث لا؛ لأنه يجوز ذكرها ويجوز حذفها، وهو إنما عني ما يجب حذفه عند الإضافة، فلا يرد على المصنف؛ لأن كلامه في الحذف الواجب الكثير، وحذف هذه التاء جائز على قلة، حيث أمن اللبس، وإلا لم يجز كما في تمرة وخمسة، ثم هو سماعي وقيل: قياسي.

نُونًا تَلِي الْإِعْرَابَ أَوْ تَنْوِينًا ... مِمَّا تُضَيَّفُ احْذَرُ كَطُورِ سِينَا

ثم قال:

وَالثَّانِي اجْزُرْ: لما أنهى ما يتعلّق بالأول بيّن حكم الثاني، انظر .. هنا غايَرَ بينهما، في الأول بيّن الصيغة التي يكون عليها المضاف، ولم يتكلّم عن حكمه الإعرابي، والثاني: بيّن حكمه الإعرابي ولم يتكلّم على الصيغة.

قال: وَالثَّانِي: مفهومه أن البيت الأول مُتعلّق بالأول الذي هو مضاف، فحينئذ: مِمَّا تُضَيَّفُ: يُراد به المضاف، احْذَرُ .. مِمَّا تُضَيَّفُ: يعني: من المضاف؛ بدليل قوله: وَالثَّانِي. طيب .. نُونًا تَلِي الْإِعْرَابَ أَوْ تَنْوِينًا .. احْذَرُ، هذا يتعلّق بالإعراب أو بالصيغة؟ بالصيغة، سكّت عن إعرابه.

ثم قال: وَالثَّانِي اجْرُزُ: تَكَلَّمَ عن الإعراب ولم يتكلم عن الصيغة، سكتَ عن الحكم في الأول لبقائه على أصله، وهو أنه على حسب ما يقتضيه من عوامل.
وَالثَّانِي اجْرُزُ: بَيَّنَّ حكمه لأنه مخالف للأصل، وسكتَ عن صيغته؛ لأنه ليس له ما يتعلَّق به من جهة الصيغة، وإنما الحذف للتوين ونحو ذلك يكون من الأول لا من الثاني.
إذن: فرق بين البيت الأول والجزء الأول من البيت الثاني.
وَالثَّانِي اجْرُزُ: يعني: والثاني من المتضايين، وهو المضاف إليه: اجْرُزُ، وجوباً أو جوازاً؟ وجوباً: وَالثَّانِي اجْرُزُ: إذن: احذف واجْرُزُ، نقول: المراد بهما على أصلهما، وهو وجوب الأمر، يعني: مقتضاه الأصلي.

وَالثَّانِي اجْرُزُ: يعني: والثاني هذا مفعول مُقَدَّم، اجْرُزُ: يعني: من المتضايين، أي: احكم بكون المضاف إليه مجروراً أبداً، سواء لُفِظَ به أم لا، والعامل فيه هو المضاف، على الصحيح، وهو مذهب سيبويه، وعليه الجمهور، لا بمعنى اللام خلافاً للزجاج ولا بالإضافة، ولا بحرف جرٍّ مُقَدَّر، حرف جر أصلي، فيه أربعة مذاهب، والصواب أن المضاف إليه مجرور بالمضاف، وأعظم الأدلة على ذلك اتصال الضمير بالمضاف؛ لأن الضمير لا يتصل إلا بعامله، ولذلك تقول: غلامه بالضمير اتصل به، غلامك.
إذن: وَالثَّانِي اجْرُزُ، والعامل فيه المضاف نفسه: غلامٌ زيدٌ، فتقول: جاء غلامٌ، غلامٌ على أصله مرفوع بـ (جاء)؛ لأنه فاعل، ولذلك لم يتعرَّض له الناظم.
قال: وَالثَّانِي اجْرُزُ: الذي هو المضاف إليه، فتقول: غلام مضاف وزيد مضاف إليه مجرور والعامل فيه (غلام) .. نفس اللفظ، كما تقول: غلامٌ مرفوع بـ (جاء) نفسه، حينئذٍ تقول: زيدٌ: مجرور بغلام نفسه، وهو المضاف، وعَمِلَ وهو كونه جامداً والأصل في الجامد أنه لا يعمل؛ لأنه اقتضى ما بعده كإقتضاء اسم الفاعل لما بعده، يعني: له طلب، لا يتم معناه إلا بما بعده، وقلنا: هذه العلة هي التي اقتضت العمل أصلاً في الفعل وفي غيره، لماذا يعمل الفعل؟ لاقتضائه لما بعده، لماذا كان الفعل أصلاً؟ لشدة اقتضائه لما بعده؛ لأن فيه إبهاماً لا يزيله إلا العوامل، ثم الاسم عمل لاقتضائه، وُجِدَت العلة التي في الفعل، ولم تكن أصلاً فيه لأن العلة الموجودة في الفعل ليست موجودة في الاسم، وهو شدة الاقتضاء.

كذلك المضاف إذا قلت: غلامٌ على نية الإضافة، زيدٌ نقول: لا يتم معنى غلامٌ إلا بإضافته إلى زيد، وهذا معنى الاقتضاء، بمعنى أنه يطلب ما بعده طلباً في تنميط معناه، ولا يتم معناه إلا بلفظ زيد، لا بمعنى اللام خلافاً للزجاج؛ لأنه سيأتي أن اللام مُقَدَّرَةٌ من

جهة المعنى، وقيل: إن (زيد) هذا مجرور باللام المقدرة، وهذا ضعيف، لماذا؟ لأن الحرف لا يعمل وهو مُقدَّر، ولا بالإضافة التي هي نسبة تقييدية بين اسمين تُوجب لثانيهما الجرّ أبداً، هذه الإضافة، هي عامل معنوي، حينئذٍ نقول: هل المضاف إليه مجرور بالإضافة التي هي عامل معنوي؟ نقول: لا، لماذا؟ لأنّ عندنا أمرين:

أولاً: إذا ظهر في اللفظ ما أمكن تعليق الحكم عليه فهو مُقدَّر، وهنا قد أمكن تعليق الحكم بالمضاف، ومَرَّ معنا أن عشرين ونحوه هو العامل في التمييز: عندي عشرون كتاباً، كتاباً هذا منصوب، ونصبه عشرون اللفظ السابق، شبرُ أرضٍ، شبرُ أرضاً، قلنا: هذا منصوب بالمفسّر، والمفسّر اسم جامد، كيف عمل؟ لاقتضائه ما بعده.

القول هو عين القول في المضاف، يزيدُ عليه أمرٌ آخر: اتصال الضمير به، بالمضاف، والضمير لا يتصل إلا بعامله، تقول: ضربته اتصل بعامله، إنه: اتصل بعامله، إنك تقول: اتصل بعامله، غلامه الضمير هنا مضاف إليه، وقد اتصل بعامله، ولذلك كان أرجح من أن يُقال: بأن العامل هو الإضافة؛ لأنها عامل معنوي، ولذلك لا يصحُّ تعليق العمل بالعامل المعنوي البتة إلا ما اضطررنا إليه، وهو الابتداء والتجرد فقط، وما عداه يبقى على أصله.

ولا بحرف جرّ مُقدَّر أصلي، وهذا فاسد، لأنه يقتضي أن يكون هذا الحرف المقدّر، وهو حرف جرّ أصلي أن يكون له مُتعلّق، إذا كان حرف جرّ أصلياً وجب أن يكون له مُتعلّق، أين هو؟ حينئذٍ لابد من الفصل بين المضاف والمضاف إليه.

إذن: الأصح هو مذهب سيبويه، وهو قول الجمهور، ومن أدلتهم: اتصال الضمير بالمضاف والضمير لا يتصل إلا بعامله.

والثاني أجزر: عرفنا حكمه، ثم تعرّض لمسألة وهي: أن المضاف والمضاف إليه .. بعد أن عرفنا أن العامل هو المضاف وهذا لا يُنافي المسألة الآتية، وهو أن تكون الإضافة على معنى حرف من حروف الجرّ، لا أنه هو العامل ومؤثّر، وإنما لكون الاسم الأول المضاف محتاج إلى ما يُوصل معناه إلى الثاني، يعني: الآن حروف الجرّ قلنا: هي تجرّ معاني، من سابق إلى لاحق، طيب: غلامٌ زيد؟ لا يمكن أن يجرّ الأول معناه المطلوب منه إلى الثاني وهو النسبة إلا بواسطة، وهذه الوسطة حرف منوي.

إذن: لا بدّ من تقدير حرف منوي ليصحَّ إيصال معنى المضاف إلى المضاف إليه، ولذلك الجمهور وهم يقولون: بأنّ المضاف هو العامل في المضاف إليه لم ينازعوا في تقدير هذا الحرف، ولا يلزم من تقدير الحرف أن يكون هو العامل لا، العامل هو

المضاف، ثم تكون الإضافة على معنى حرفٍ، لماذا تكون على معنى حرف؟ لأن وظيفة الحرف هي إيصال المعاني إلى ما بعده، وهنا عندنا معنى من المضاف وهو جامد في الأصل، والمضاف إليه وهو جامد في الأصل، إذن: لا بد من توصيلة تُوصِل المعنى الأول الذي هو معنى المضاف إلى معنى المضاف إليه.

قال:

.. وَأَنُو مِنْ أَوْ فِي إِذَا ... لَمْ يَصْلُحِ إِلَّا ذَاكَ وَاللَّامَ خُذَا

جمهور النحاة على أنه لا بد من التقدير، وذهب أبو حيان إلى أنه لا يُقدَّر لا حرف ملفوظ به ولا منوياً، وخالف جماهير النحاة، والجماهير على خلافه.

ذهب بعضهم، وهو أبو حيان أن الإضافة ليست على معنى حرف أصلاً، ولا هي على نية حرف، يعني: مجرد ارتباط بين المضاف والمضاف إليه، حينئذ نقول: نسبة تقييدية .. التي سبق التعريف، هل هي مُنطبعة على المضاف والمضاف إليه دون إشعار بحرف، أو أنه لا بد من حرف؟ أبو حيان يقول: لا، ما دام أنها نسبة تقييدية بين اسمين لا يلزم من ذلك أن يكون بينهما واسطة وهو حرف، والجمهور على المنع، ومذهب الزجاج أن الإضافة تكون على معنى اللام ليس غير، اللام فقط، هذا مذهب ثاني، وجعلها هي العامل في المضاف إليه كما سبق، وهذا ضعيف، من جهة التخصيص ضعيف، كونه لا تكون إلا على معنى اللام ضعيف، وكونها هي العامل هذا أضعف وأضعف، ومذهب الجمهور أن الإضافة تكون على معنى اللام ومن فقط، وعلى معنى اللام بأكثرية، وعلى معنى من بكثرة.

وذهب ابن مالك رحمه إلى زيادة حرف على ما ذهب إليه الجمهور، وهو (في) الدالة على الظرفية، وتوزع في إثبات هذا الحرف، ولذلك قال أبو حيان: ولا أعلم أحداً ذهب إلى هذه الإضافة غيره، يعني: غير الإمام ابن مالك رحمه الله تعالى، ولكن ردّه السيوطي بأنه ذهب إليه الجرجاني وابن الحاجب، فهو متابع ليس بمبتدع في هذا الكلام، وإنما سبق ابن مالك رحمه الله الجرجاني عبد القاهر وهو البياني المشهور، وابن الحاجب.

إذن: هذه مما زاده ابن مالك رحمه الله تعالى، ولذلك قال: وَأَنُو مِنْ: هذا محل وفاق عند الجمهور.

أَوْ فِي: هذا مما انفرد به ابن مالك تبعاً للجرجاني وابن الحاجب.

إِذَا ... لَمْ يَصْلُحِ إِلَّا ذَاكَ وَاللَّامَ خُذَا .. لِمَا سَوَى ذَيْلِكَ: إذن: هي ثلاثة أحرف، زاد

الكوفيون (عند)، يعني: تأتي الإضافة على معنى (عند) تقدر عند، نحو: "هَذِهِ نَاقَةٌ رَقُودٌ الحَلَبِ"، يعني: رَقُودٌ عِنْدَ الحَلَبِ؛ ليس بحرف هذا، وإنما هو ظرف، وهذا بعيد؛ لأنه لا يُقدَّر الظرف وهو محذوف، وإنما تُقدَّر الحروف التي حروف المعاني.

إذن: مذهب الجمهور هو ما ذهب إليه الناظم هنا من تقدير من واللام وزاد عليها (في).

قال: واشتغال الإضافة المحضة على حرف جرٍّ أصلي، فيلاحظ وجوده، يعني: إذا قيل: وَأَنُو (مِنْ)، ليس المراد أن الأصل أن الكلام مُشتمِل على الحرف، ثم حذف فنوي نفس اللفظ المحذوف، لا، وإنما المراد هنا كالمُرَاد في باب التمييز والحال والظرف، هذا باب رابعٌ تُضيفه إلى ما سبق.

يعني: يلاحظ في العلاقة بين المضاف والمضاف إليه معنى اللام.

ولا يُشترط فيه أن يلفظ باللام، ولا يُشترط فيه أن يصلح المقام لأن يلفظ باللام لا، هل المعنى على الملكية والاختصاص أو لا؟ كما نقول في الظرفية هناك في الظرف، هو على معنى (في)، هل المراد هنا (في) نفسها لفظها أن ينطق بها؟ الجواب: لا، وإنما المراد أن يُلحَظ معنى الظرفية، وكذلك في التمييز وكذلك في الحال، هنا كذلك، حينئذٍ يُلحَظ معنى اللام وهو الملكية أو الاختصاص، إذن: اشتغال الإضافة المحضة على حرف جرٍّ أصلي، فيلاحظ وجوده والغرض منه الاستعانة بحرف الجرّ على توصيل معنى ما قبله إلى ما بعده، كما ذكرناه سابقاً.

فمجرد ملاحظة معنى اللام هذا يكفي، يعني: تلاحظ معنى اللام بين المتضايقين، فإذا ظهر تغير الأمر: "غلامٌ زَيْدٍ"، "غلامٌ لَزِيدٍ"، هل هما سَيَّان؟ هذا الذي أنكره أبو حيان، هذا دليله، قال: أنتم تقولون على معنى اللام، يلزم من ذلك: "غلامٌ زَيْدٍ" أصله "غلامٌ لَزِيدٍ"، فحينئذٍ كيف يُسَوَّى المعرفة بالنكرة، وتقولون: هم سَيَّان، "غلامٌ زَيْدٍ" معرفة، و"غلامٌ لَزِيدٍ" نكرة، فكيف يُسَوَّى هذا بذاك .. هذا باطل، إذن لا نقول بأن الإضافة على معنى اللام، لا نقول: على معنى اللام ولا يقتضي هذا التصريح بما بل ملاحظتها، ثم لا يُسَوَّى بين الطرفين من كلِّ وجه، إذا قلنا هذا على معنى: غلامٌ لَزِيدٍ، لا يلزم منه أن يكون مُساوياً له من كلِّ وجه في التعريف والتكثير، وإنما يُراد به ملاحظة هذه اللام.

إذن: مجرد ملاحظة اللام .. معنى اللام هو المقصود هنا، فإذا ظهر تغير الأمر فلا مضاف ولا مضاف إليه، "غلامٌ لَزِيدٍ"، ليس عندنا مضاف ولا مضاف إليه، أما "غلامٌ زَيْدٍ" هذا مضاف ومضاف إليه، غلامٌ زَيْدٍ معرفة، غلامٌ لَزِيدٍ هذا نكرة وليس عندنا

مضاف ولا مضاف إليه، ولا تعريف ولا تخصيص، إذن: شَتَان ما بينَ التركيبين، فلا يُقال بأنَّ أصله .. إلا على جهة التعليل أو جهة بيان التأصيل فقط، وأما من جهة التقرير للمسائل النهائية فلا يُقال "غلام زيد" مساوٍ لـ "غلامٌ لزيد"؛ لأن غلام زيد معرفة، و"غلام لزيد" نكرة، "غلام زيد" فيه مضاف ومضاف إليه، "غلام لزيد" لا مضاف ولا مضاف إليه، "غلام زيد" فيه اكتساب التعريف من المضاف إليه، وغلام لزيد ليس فيه اكتساب التعريف مما بعده، حينئذٍ نقول: هذا لا يساوي ذاك.

واختيرت هذه الأحرف الثلاثة أو الاثنين عند الجمهور؛ لأنها أقدرُ على تحقيق الغرض المعنوي، يعني: بالاستقراء أن أنسب ما يكون مُقدِّراً هو اللام، ولذلك بالأكثر، أكثر ما يكون في المضاف والمضاف إليه هو معنى اللام الملكية أو الاختصاصية، فتكون الإضافة على معنى اللام بأكثرية؛ لأنَّ ذلك هو الأصل، وليس لها ضابط، لم يضبطوها لكثرة، ثم على معنى (من) بكثرة، وعلى معنى (في) بقلَّة، ولكلٍ منهما ضابط يأتي بيانه في الشرح.

إذن: وَأَنُو معنى (من)، (من) البيانية التي لبيان الجنس، ليست مطلق (من)، وإنما هي التي لبيان الجنس، فانو معنى من، متى؟ إذا كان المضاف بعضاً من المضاف إليه، هذا شرطٌ أول، إذا كان المضاف بعضاً من المضاف إليه، مع صحة إطلاق اسمه عليه، يعني: أن يُخبرَ بالمضاف إليه عنه، بهذين القيدَين تقول: من، تقول: الإضافة على معنى (من) البيانية، مثل إذا قلت: "خاتمٌ حديدٍ" أيهما بعضٌ من الآخر؟ الخاتم بعض الحديد، هل يصح أن تقول: "هذا خاتمٌ حديدٌ" أو "هذا الخاتمٌ حديدٌ"؟ صح.

إذن: إذا صحَّ الشرطان أو وجد الشرطان حكمنا على الإضافة بكونها على معنى (من) البيانية، ولذلك تقول: هذا خاتمٌ من حديدٍ أو من فضةٍ، ثم يكون المضاف بمعنى بعض من المضاف إليه، ثم يصحُّ الإخبار بالمضاف إليه عن المضاف، فتقول: هذا الخاتم فضة أو حديد، إذن: إذا كان المضاف بعضاً من المضاف إليه؛ جزء منه يعني، بعضهم عبَّرَ بالجزئية، بعضاً من المضاف إليه، مع صحة إطلاق اسمه عليه: كـ "ثوبٌ خزٍ" و "خاتمٌ فضةٍ" تقول: خاتمٌ من فضةٍ، بعضُ الفضة خاتمٌ، لا إشكال فيه، كذلك تقول: هذا الخاتم فضةٌ تخبر به عنه .. صار خبراً، والتقدير: ثوبٌ من خزٍ وخاتمٌ من حديد، والثوب بعضُ الخَزِّ والخاتم بعضُ الفضة.

وأنه يُقال: هذا الثوبُ خزٌّ، وهذا الخاتمُ فضةٌ، فإن انتفى الشرطان؛ فَقَدَ الشرطان، يعني ليس بعضاً ولا يصح الإخبار به عنه، حينئذٍ نقول: هذا ليس على معنى (من)، ثوب زيدٍ؛ هل الثوب بعض زيدٍ؟ لا، هل يصحُّ الإخبار به عنه، هذا الثوب زيدٌ؟ لا يصح. إذن: انتفى أو فَقَدَ الشرطان، "حصير المسجد"، الحصيرُ بعض المسجد؟ لا، الحصيرُ

المسجد؟ لا.

إذن: فُقِد الشرطان، لا يصحُّ الإخبار عنه ولا يكون بعضاً.

أو الأول فقط .. الذي هو كونه بعضاً من المضاف إليه: "يومُ الخميس"، هل اليوم بعضُ الخميس؟ لا، هل يصحُّ الإخبار بالخميس عن اليوم؟ نعم، هذا اليومُ الخميسُ، صحَّ الإخبار به عنه.

إذن: فُقِد الشرط الأول، أو الثاني فقط: يدُ زيدٍ، هذه يدُ زيدٍ، مضاف ومضاف إليه، اليَدُ بعضُ زيدٍ، لكن هل يصحُّ الإخبار بزيد عن اليد؟ لا، إذن: في هذه الأحوال الثلاثة، فيما إذا فُقِد الشرطان، أو الأول -وهو البعضية- أو الثاني -وهو صحة الإخبار- حينئذٍ نقول: الإضافة هنا لا على معنى من، بل يتعيَّن أن تكون على معنى اللام إذا لم يُوجد فيها ما يقتضي أن تكون على معنى (في)، بل هي على معنى لام الملك أو الاختصاص، ونَقَل في الهمع -السيوطي في همع الهوامع- نقل عن ابن كيسان والسيرافي أنهما لا يشترطان صحة الإخبار، بل اكتفيا بكون المضاف بعضاً، والجمهور على الأول، يعني: عند السرافي وابن كيسان لا يشترطان صحة الإخبار، وإنما يكتفيان باشتراط أن يكون المضاف بعضاً من المضاف إليه.

إذن: "يدُ زيدٍ" على مذهب ابن كيسان على معنى (من)؛ لأن المضاف بعضٌ من المضاف إليه، فإذا كان بعضاً صحَّ أن تكون على معنى (من)، ولو لم يصحَّ الإخبار بالمضاف إليه عن المضاف، حينئذٍ نقول: على هذا المذهب: "يد زيد" هذه إضافة على معنى (من)، والصواب هو الأول، وهو ما عليه الجمهور.

إذن: وَاَنُو (من)، هذا مفعول به فُصِد لفظه على تقدير مضاف، وَاَنُو معنى (من)؛ لأنه ليس المراد اَنُو لفظ (من)، لا، وإنما المراد معنى (من)، حينئذٍ لا بد من تصحيح المعنى ليستقيم التركيب، وَاَنُو معنى (من).

أَوْ: للتخيير هذه أو التنويع والتقسيم؟ للتنويع والتقسيم. إذن: قسم مقابل للأول، فلا بد أن يكون مُبَيَّنًا له في صفاته وشروطه، أو معنى (في)؛ أي (في)؟ الظرفية، اَنُو معنى (في)، يعني: أن تُفَدَّر لفظ (في) أو معناها؟ معناها لا شك، وَاَنُو معنى (في)؛ متى؟ إذا كان المضاف إليه ظرفاً للمضاف شرط واحد، إذا كان المضاف إليه ظرفاً للمضاف سواء كان ظرفاً زمانياً أو مكانياً، حينئذٍ نقول: التقدير هنا على معنى (في)، وهذا كما ذكرنا قلة من زاده، وذكر ابن هشام في التوضيح أن قلة من النحاة ممن ذكروا هذا الحرف وأكثر النحاة على هجره، نحو ((مَكْرُ اللَّيْلِ)) [سبأ: 33]، الليل مُضاف إليه وهو ظرف

زمانى: مكر في الليل، فالليل ظرف للمكر، أي: في الليل، وسواءً كان الظرف زمانياً أو مكانياً حقيقاً أو مجازياً فالحكم واحد، ((يَا صَاحِبِ السِّجْنِ)) [يوسف:39]، صاحبي في السجن، مكانية أو زمانية؟ مكانية، ((تَرُبُّصُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ)) [البقرة:226]، تربص في أربعة أشهر، ((أَلَدُ الْخِصَامِ)) [البقرة:204]، ألد في الخصام، يعني: يجادل، "قتيل المعركة" قتيل في المعركة، إذن ظرف مكان.

والأكثر في هذه أن يكون المضاف مصدراً، لو لاحظت: ((تَرُبُّصُ أَرْبَعَةَ)) ((مَكْرُ)) ((أَلَدُ)) "قتيل"، الأكثر فيها أنها مصدر، وقليل ما تخرج عن المصدرية، قد تأتي غير مصدر، مثل: ((يَا صَاحِبِ السِّجْنِ)) [يوسف:39]، لكن الأكثر فيها أن المضاف يكون مصدراً.

إذن: ضابطُ الإضافة على معنى في أن يكون المضاف إليه ظرفاً للمضاف، إن انتفى كونها بمعنى (من) أو معنى (في) تعين أن تكون بمعنى اللام ولا ضابط لها. الضابط هو عدمي، هذا مثل علامة الحرف، ما لا يصلح معه دليل الاسم ولا دليل الفعل، ما لا يصلح هنا الإضافة معه دليل (من) الإضافة على معنى (من)، ولا دليل (في) فاحكم عليها بأنها على معنى اللام، أي لأم؟ اللام تأتي للانتهاء وتأتي للملك وتأتي للاختصاص وتأتي لشبه الملك، تأتي للاستحقاق، أي لأم؟ قيل: اللام بمعنى الملك وشبهه الذي هو الاختصاص. "دار زيد"، هذا على معنى اللام، ملكية أو اختصاص؟ ملكية؛ لأن ما بعد اللام إذا قُدِّرَتْما يصح أن يكون مالِكاً.

طيب، باب الدار؟ اختصاص، إذن: نقول هنا: تقدر اللام سواء كانت ملكية أو غيره. وَأَنْوَ معنى مَنْ أَوْ فِي إِذَا لَمْ يَصْلُحِ إِلَّا ذَاكَ: لم يصلح إلا ذاك الذي هو الفاعل، الذي هو نية معنى (من) أو (في).

وَاللَّامُ حُذًا لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ: واللام حَذَن، الألف هذه بدل عن نون التوكيد الخفيفة، واللام هذا مفعول به مُقَدَّم، وقلنا: هذا فيه محذور، وهو أنه لا يتقدَّم معمول الفعل المؤكَّد إلا في الضرورة في مثل هذا المقام، والأصل: حَذَن اللام.

لِمَا سِوَى: لغير.

سِوَى ذَيْنِكَ: المُشَارُّ إِلَيْهِ ذَيْن، ذين هذا تشبيه ذَا، مجرور بإضافة إلى سوى إذا قلنا أنه مُعَرَّب، ومبني على النون إذا قلنا أنه مبني.

لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ: الذي هو معنى (من) أو (في).

إِذَا لَمْ يَصْلُحِ إِلَّا ذَاكَ: حينئذٍ تنوي معنى (من) أو (في)، إذا لم يصلح إلا معنى (من)

نويت معنى (من)، وإذا لم يصلح إلا معنى (في) نويت معنى (في).
 اللامُ حُذًا .. لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ: إذا لم يصلح لا (من) ولا معنى (في) حينئذٍ خذ اللام،
 سواء كانت ملكية أو اختصاصية، لِمَا: هذا جارٍ ومجرور متعلق بقوله حُذًا، يعني: قدر،
 وما هذه موصولة، وسوى متعلق بمحذوف صلة الموصول.
 لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ: هل يشمل الإضافة اللفظية، أم أنه خاصٌ بالإضافة المعنوية؟ هذا
 مختلفٌ فيه، والجاهيز أن التقدير هنا خاصٌ بالإضافة المحضة، وأما الإضافة اللفظية
 فليست داخلية.

قال: إِذَا لَمْ يَصْلُحِ الْأَ ذَاكَ: أي بحسبِ القصد، يعني: اعتبار النية مُعْتَبَرٌ هنا؛ لأنه قد
 يحتمل أن يكون التركيب صالحاً لأن يُجْعَلَ على معنى في أو اللام، يصلح هذا أو ذاك،
 ماذا تصنع أنت؟ هنا إنما الأعمال بالنيات، إذا نوى أن تكون على معنى في، حينئذٍ
 قلنا: هذا مُقَدَّم؛ لأنه خاصٌ وذاك عامٌ، والخاص مُقَدَّم على العام، وإذا لم يقصد هذا أو
 ذاك واحتمل الأمرين، حينئذٍ نحمّله على العام، وهو معنى اللام.
 إذن: إِذَا لَمْ يَصْلُحِ الْأَ ذَاكَ باعتبار مَنْ، المتكلم أم السامع؟ إن كان المتكلم خصّاً أحدَ
 المعنيين مع جوارِهما، حينئذٍ نقول: هو المُعْتَبَر، ولذلك قيل: "حصيرُ المسجد"، هذا
 يحتمل أن تكون الإضافة على معنى (في) وعلى معنى اللام، إن قصد الإضافة على معنى
 (في) فهي مُقَدَّمة: "حصيرُ في المسجد" جوَّزَه الصبان، فحينئذٍ نقول: إذا قصدَ معنى
 (في) ونواها فهو مُقَدَّم، إذا لم ينو (في) عاملناه على معنى اللام.

إذن: إِذَا لَمْ يَصْلُحِ الْأَ ذَاكَ الذي هو نية معنى من أو في، أي: بحسبِ القصد بأن أُريدَ
 بيان الظرفية أو الجنس، فلا يرد أن التي على معنى من أو في يصلح أن تكون على معنى
 اللام؛ لأم الاختصاص، وهذا صحيح، إذا قيل كالمثال السابق هناك: ثوبٌ خزٌّ، هذا
 يحتمل أنه على معنى اللام اختصاصاً، إذا لم يكن الثوب إلا من الخزّ، أو الخاتم إن لم
 يكن إلا من الحديد مثلاً، قد يحتمل أنه للاختصاص، فحينئذٍ نقول هنا: معنى من مُقَدَّم؛
 لأنه نواها فالقصد مُعْتَبَر. فلا يرد أن التي على معنى (من) أو معنى (في) يصلح أن
 تكون على معنى لام الاختصاص؛ لأنّ كلاً من الظرف والبعض يصلح فيه معنى لام
 الاختصاص، إذا قَدَرْنَا البعضية أو الظرفية صلحَ معها لامُ الاختصاص.
 وقوله: لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ: أي: لأن لم يرد ما ذُكِر، يعني: لم يقصد معنى (من) أو معنى
 (في)، ولو احتمل معنى اللام، فإذا لم يقصد معنى (من) أو (في) حينئذٍ رجعنا إلى الحالة
 الثالثة وهي تقديرُ اللام، فإن قصدَ معنى (من) فهو المُعْتَبَر، إن لم يقصد معنى (من)

واحتمل (من) واللام حينئذٍ رجعنا إلى اللام.

وَاللَّامُ خُذًا: أي: اجعل معنى اللام ملحوظاً فيما سوى ذينك، وليس المراد أن اللام مُقَدَّرَةٌ في نظم الكلام، إذ قد لا يصلح لتقديرها نحو: "كل رجل قادم"، كل رجل: هذا لا يصح أن تنطق باللام، "غلام زيد" يمكن أن تنطق باللام، أما كل رجل؟ كل لرجل: هذا ما يصح أن تفكّه وتأتي باللام. ركافة.

فإن معنى اللام ملحوظ فيه؛ لأنه بمعنى أفراد الرجل ولا يصلح نظمه لأن تُقَدَّرَ فيه اللام، فلا يلزم صحة التصريح باللام، بل تكفي إفادة مدلولها، فقولك: يوم الأحد، يوم للأحد؛ على معنى اللام، لكن لا يصلح أن تُقَدَّرَ، كذلك: علم الفقه، علم النحو، هذه على معنى اللام، لكنها لا يصلح أن تُصَرَّحَ بها، كذلك "شجر الأراك" بمعنى اللام الاختصاصية ولا يصح إظهارها البتة، محلٌ وفاقٍ هذا.

لأن الشأن هنا كالشأن في باب الظرف، الظرف هناك مع المظروف، الظرف قد يصلح أن تُصَرَّحَ به (في) وبعضها لا يصلح: في عندك؟ لا يأتي هنا، مع أن (عندك) هذه ظرف، في عندك؟ لا يصلح، لكن "يوم السبت": في يوم السبت صحت، إذن: المراد معنى (في)، وهنا كذلك المراد معنى (من) أو اللام.

وَأَنُوْ مَعْنَى مَنْ أَوْ مَعْنَى فِي إِذَا ... لَمْ يَصْلُحِ إِلَّا ذَاكَ وَاللَّامُ خُذًا لِمَا سَوَى ذَيْنِكَ.

ثم قال: وَأَخْصُصْ أَوَّلًا أَوْ أَعْطِهِ التَّعْرِيفَ بِالَّذِي تَلَا: هذا شروع منه في بيان قسيمي الإضافة.

الإضافة تنقسم إلى قسمين .. هذا المشهور، وزيد ثالث؛ زاده ابن مالك، لكنه مرده إلى المحضة. إما إضافة محضة معنوية، وإما إضافة غير محضة لفظية، إما معنوية وإما لفظية هذا أوضح، معنوية: بمعنى أنها أثرت في المعنى.

ثم تعريف أو تخصيص حصل للمضاف من المضاف إليه، وأما اللفظية فليس ثم تعريف ولا تخصيص حصل بالإضافة .. لا هذا ولا ذاك. وَأَخْصُصْ أَوَّلًا: مِنَ الْمُتَضَايِفِينَ.

أَوْ: هذا تقسيم، أَعْطِهِ: أعط الأول، التَّعْرِيفَ بِالَّذِي تَلَا: هذا مُتَنَازِعٌ فيه، واخصص أولاً بالذي تلا، بالذي: جار ومجرور مُتَعَلِّقٌ بقوله (أعطه)، جار ومجرور مُتَعَلِّقٌ بقوله اخصص؛ لأن التخصيص حصل بالذي تلا، تلا ماذا؟ تلا الأول، وهو المضاف إليه، وهنا حَذَفَ الضمير، يعني: بالذي تلاه للعلم به "وَحَذَفَ فَضْلَةً أَجْزُ"، إذن: بالذي

تلاؤه يعني: المضاف إليه، واخصُصْ أولاً من المتضايفين الذي هو المضاف بالأول، متى؟ إذا أُضيفَ إلى نكرة، إذا أُضيفَ إلى نكرة المضاف .. وهو نكرة في الأصل، حينئذٍ نقول: يكتسب الأول من الثاني التخصيص، والمراد بالتخصيص تقليلُ الشيوخ، أو إن شئت قل: تقليل الاشتراك.

أو أعطه التعريف: التعريف معلوم والمراد به رفعُ الشيوخ أو رفعُ الاشتراك، فالتخصيصُ المراد به التقليل، والتعريف المراد به الرفع: غلامٌ زيد، هنا "غلام" نكرة أُضيفَ إلى معرفة، حينئذٍ نقول: اكتسب "غلام" من الذي تلا أو بالذي تلا .. اكتسب التعريف، لماذا؟ لأنه أُضيفَ إلى معرفة، إذن: هذه الإضافة كوننا أضفنا الأول إلى الثاني حصل تغيير معنى، الأول غلام هو نكرة، حينئذٍ تعرف بالثاني، هذا أمر لفظي أو معنوي؟ أمر معنوي، لذلك سُميت إضافة معنوية محضة خالصة.

أو اخصُصْ أولاً: بأن تخصّه بالثاني، يعني: تُقلّل الاشتراك، وذلك فيما أُضيفَ إلى نكرة، "غلام امرأة"، حصلَ تقليل أو لا؟ حصل؛ لأنك إذا قلت: "غلام" هذا يحتمل أنه لامرأة وأنه لرجل، فإذا قلت: "غلام امرأة" حصلَ له تقليل في الاشتراك، يعني: تخصيص، لماذا لم نقل بأنه حصل له رفع؟ لأنه صار مختص بالمرأة، وخرج الرجلُ هذا للتخصيص، لماذا لم نقل أنه تعريف؟ نقول: لأن "امرأة" هذا فيه إبهام إطلاق، من هي المرأة هذه؟ غلام امرأة: هند، فاطمة، عائشة؟ يحتمل هذا وذاك. إذن فيه إبهام، وإنما حصلَ تقليلُ الاشتراك لأنه كان في جملة أفراد الذكور والنساء، فلما أخرجت جملة الذكور بقي جملة النساء إذا لم يحصل له التعريف.

اخصُصْ: هذا أمر، والأمر يقتضي الوجوب، إن أُضيفَ إلى نكرة، وفُهم ذلك من ذكر المعرفة في المقابل؛ لأنه قال: واخصُصْ أولاً .. بالذي تلا: ما قالَ إذا أضفته لنكرة، من أين أخذناه؟ أو أعطه التعريف: لما قال التعريف، حينئذٍ علمنا أنه أُضيفَ الثاني إلى المعرفة فاكْتَسَبَ منه التعريف، وليس ثم ما يقابل المعرفة إلا النكرة، هذا كقوله هناك: مَوْصُولُ الْأَسْمَاءِ الَّذِي الْأُنْثَى الَّتِي، قلنا: الذي للمفرد المذكور، من أين أخذناه؟ لأنه قال: الْأُنْثَى الَّتِي، فبالمقابل، هنا قال: أو أعطه التعريف، التعريف إنما يكتسب بالتعريف، إذن: إذا أضفته إلى معرفة. مقابل المعرفة هو النكرة. حينئذٍ بالمقابل. واخصُصْ أولاً من المتضايفين بالذي تلا: يعني: بالمضاف إليه؛ بالذي تلاه.

إن أُضيفَ إلى نكرة، وفُهم ذلك من ذكر المعرفة في قسيمه، وهو قوله: أو أعطه التعريف، أعطه فعل أمر، أنت فاعل، والهاء مفعول به.

متى يكون المفعول الأول هو المُقَدَّم وهو المرجَّح؟ إذا كان فاعلاً في المعنى، هنا مَنْ
الفاعل؟ أعطه أنت؛ المتكلم، التعريف، التعريف مُعْطَى هذا الأصل. إذن: الأول هو
الضمير الهاء، والثاني هو التعريف؛ لأنَّ الأول هو فاعلٌ في المعنى، وهو الأولى أن يكونَ
مفعولاً أول، إذن: أعطه التَّعْرِيفَ، التعريف هذا مفعول ثاني لأعط؛ لأنه يتعدَّى إلى
مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر.

قال الشارح: إذا أُريدَ إضافة اسم إلى آخر حُذِفَ ما في المضاف من نونٍ تلي الإعراب
وهي نونُ التثنية أو نونُ الجمع، وكذا ما أُلْحِقَ بهما يعني: بالمتنى والجمع، فكلُّ نون سواء
كانت بالمتنى الحقيقي أو الملحق أو الجمع الحقيقي أو الملحق تُحذف.
أو تنوينٍ وجَرَّ المضاف إليه أبداً، مطلقاً، سواء كان الجرّ ظاهراً أو مقدراً، وسواء كان
الجرُّ بحركة أصلية وهي كسرة، أو بحركة فرعية وهي المضاف إليه.

فنعول: هذان غلاما زيد، غلامان هذا الأصل، حُذِفَتِ النون للإضافة، فغلاما:
مضاف، وزيد: مضاف إليه، غلاما مُثنى آخره نون قامت مقام التنوين وجب حذفها
كذلك هو غيرُ محلي بـ (أل)، وزيد: مضاف إليه، وهو مجرور أبداً، وغلاما: مرفوع على
أنه خبر للمبتدأ هذان. واثنا زيد مثله حُذِفَتِ النون وإن لم تكن أصلية، وهي قائمة مقام
التنوين.

وهؤلاء بثوّه، وهذا صاحبه، صاحبٌ حذف التنوين للإضافة.
كذلك صاحبو زيد، ضاربو زيد، أهلو عمرو، ((إِنَّا مُهْلِكُو)) [العنكبوت:31] إنا
مهلكون .. هذا الأصل، كذلك: ((إِنَّا مُنْجُوْكَ وَأَهْلَكَ)) [العنكبوت:33] أصلها
منجون حُذِفَتِ النون للإضافة، ((يَا صَاحِبِي السِّجْنِ)) [يوسف:39] يا صاحبانِ هذا
الأصل بالالف، واختُلِفَ في الجار للمضاف إليه، فقليل: هو مجرور بحرف مُقدَّر وهو
اللام أو من أو في، وقيل: هو مجرور بالمضاف، وهو الصحيح من هذه الأقوال، لكن
هذا لا يجري على كلام الزجاج، الحال هذا فيه نظر. فقليل هو مجرور بحرف مُقدَّر،
القائل هو الزجاج، لكنه خصَّ المُقدَّر (اللام) فقط لا يرى (من) ولا (في)، حينئذٍ كيف
يُقال بأن الجار هو (من) أو (في)؟ (في) هذه لم يزلها إلا ابن مالك والجرجاني وابن
الحاجب، ويرون أن العامل هو المضاف والتعميم هذا فيه نظر، وقيل: هو مجرور بحرف
مُقدَّر هو اللام فحسب، هذا مذهب الزجاج، وأما (من) أو (في) فلا.

وقيل: هو مجرور بالمضاف وهو الصحيح من هذه الأقوال.
ثم الإضافة تكونُ بمعنى اللام عند جميع النحويين. لا، الإطلاق هذا ليس بصواب فيه
نظر، بل ذهب أبو حيان أن الإضافة لا تكونُ على تقدير حرفٍ أبداً، لا مذكور ولا
منوي مطلقاً، "غلام زيد" ليس فيها حرف منوي.

وزعم بعضهم أنها تكون أيضاً بمعنى (من) أو (في)، وهو اختيار المصنف، وإلى هذا أشار بقوله: وَأَنُو مِنْ أَوْ فِي .. إلى آخره، لكن هذا أيضاً فيه نظر، زعم بعضهم أنها تكون أيضاً بمعنى (من) أو (في)، الجمهور على أنها بمعنى اللام أو من، جمهور النحاة على هذا، ونسبه السيوطي في همع الهوامع إلى الجمهور، إذن: ليسوا بقلّة القائلين على معنى (من) واللام .. ليسوا بقلّة، وهو اختيار المصنف هنا، وإلى هذا أشار بقوله: وَأَنُو مِنْ أَوْ فِي ..

وضابط ذلك أنه إن لم يصلح إلا تقدير (من)، (من) قلنا: البيانية، التي لبيان الجنس .. جنس المضاف، ويصحّ على الإضافة التي على معنى (من)، إتباع المضاف إليه للمضاف بدلاً أو عطف بيان، ونصبه على الحال أو التمييز، مثل إذا قلت: هذا خاتم حديد، يصحّ أن تقول: هذا خاتم حديد، حديد هذا عطف بيان أو بدل، حينئذٍ صحّ، ويصحّ على الإضافة التي بمعنى (من) إتباع المضاف إليه للمضاف بدلاً أو عطف بيان، أو نصبه على الحال أو التمييز على السابق معنا، الذي هو: هذا خاتم حديد، سيبويه يرى أنه نصب على الحال، قلنا: الصواب أنه منصوب على التمييز، لماذا؟ لأنه مُلَازِمٌ وليس منتقلاً، ثم صاحبه -خاتم- جامد، ثم هو جامد في نفسه والأصل فيه أن يكون مُشْتَقّاً. إذن: الصواب أنه منصوب على التمييز لا على الحال، فحينئذٍ ضابط ذلك أنه إذا لم يصلح إلا تقدير (من) أو (في) فالإضافة بمعنى ما تعين التقدير منهما، وإلا فالإضافة بمعنى اللام التي للملك أو الاختصاص، فيتعين تقدير (من) إن كان المضاف إليه جنساً للمضاف نحو: هذا ثوب خز وخاتم حديد، هذا ثوب من خز، وهذا الثوب خز يصح، وهذا بعض الخز وخاتم من حديد، ويتعين تقدير في إن كان المضاف إليه ظرفاً واقعاً فيه المضاف، فيجوز فيها نصب المضاف إليه على الظرفية، نحو: أعجبتني ضرب اليوم زيدا، ضرب زيد في اليوم، ومنه قوله تعالى: ((لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةٍ)) [البقرة: 226]، يعني: تربص في أربعة .. ظرف زمان: ((بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ)) [سبأ: 33]، يعني: مكر في الليل والنهار، فإن لم يتعين تقدير (من) أو (في) فالإضافة بمعنى اللام، لكن هذا الحكم خاصّ بالإضافة المحضة .. هذا الصحيح، ويختصّ التقدير عند من قال به بالمحضة، وقيل: في اللفظية أيضاً، لكنه ضعيف؛ لظهورها في قوله: ((ظَلَمْتُ لِنَفْسِي)) [الكهف: 35]، ظلمت نفسي، ((ظَلَمْتُ لِنَفْسِي))، قالوا: ظهرت هذا على الخطأ الذي ذكره أبو حيان، يعني: إذا قلت: ظلمت نفسي، ليس هو ظلمت نفسي .. فرق بينهما، فإذا قيل: الإضافة اللفظية على معنى اللام؛ لأنه جاء مُصَرَّحاً بها: ((ظَلَمْتُ لِنَفْسِي))،

نقول: لا ليس بصحيح؛ لأن "ظالمٌ نفسه" ليست هي "ظالمٌ لنفسه".
إذن: قيل في اللفظية أيضاً لظهورها في قوله: ((ظالمٌ لنفسه))، ((حافظاتٌ للغيب))
[النساء:34]، حافظاتُ الغيب، ((حافظاتٌ للغيب)) ليس هما سَيِّان المعنى مختلف،
((مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ)) [البقرة:89]، مُصَدِّقٌ ما معهم فليست هي.
ورُدَّ هذا القول بعدم اطرادهِ إذ لا يسوغُ في الصفة المشبهة؛ لأنَّ قوله: وَإِنْ يُشَابِه
المُضَافُ يَفْعَلُ: هذا يشمَلُ الصفة المشبهة، ولذلك مثَّلَ لهما ابن مالك بمثالين: عظيمُ
الأمَلِ قَلِيلُ الحِيلِ، وقيل: مُرَوِّعُ القَلْبِ كذلك هو صفة مشبهة.

إذن: لابد أن الحكم يشمَلُ الصفة المشبهة، وهذه لم تطرد معها، وإنما سُمِعَ في: ((ظالمٌ
لِنَفْسِهِ)) [الكهف:35]، ((مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ)) [البقرة:89] هذا اسم فاعل، حينئذٍ
يُردُّ من جهتين، أولاً: عدمُ اطراد ظهور هذه اللام مع الصفة المشبهة.
ثانياً: أن "ظالمٌ لِنَفْسِهِ" ليست هي "ظالمٌ نفسه" فرق بينهما، وأشار بقوله: وَأَخْصَصُ
أولاً: إلى أن الإضافة على قسمين محضة وغير محضة، فالخضة غيرُ إضافة الوصف
المشابه للفعل المضاف إلى معموله، يعني: أن لا تُعرَفَ إلا إذا عُرفت الإضافة اللفظية،
وهذه التي عناها بالآيات الآتية.
وغيرُ الخضة .. التي هي اللفظية إضافة الوصف المذكور كما سنذكره بعد، وهذه لا تُفيدُ
الاسم الأول تخصيصاً ولا تعريفاً على ما سيأتي.
أما الإضافة المعنوية، فهذه تُفيدُ تعريفاً إن أُضيفَ إلى معرفة، وتُفيدُ تخصيصاً إن أُضيفَ
المضاف إلى نكرة، هل يُضاف المعرفة؟ الجواب: لا. إذن: لا يكون المضاف معرفة البتة
في الإضافة الخضة.

ومما لا يتعرَّفُ بالإضافة .. لو أُضيفَ شيئان، يُستثنى من الإضافة شيئان: الأول: ما
وَقَعَ موقعَ نكرةٍ لا تقبلُ التعريف، هذا لا يتعرَّفُ بالإضافة، مثل: ربَّ رجلٍ وأخيه،
أخيه: هذا هل هو معرفة أو نكرة؟ أولاً: هل هو إضافة محضة؟ محضة ليست لفظية،
ليس المضاف وصفاً، ليس اسم فاعل ولا اسم مفعول ولا صفة مشبهة، و (أخيه) هل
هو معرفة أو نكرة؟ نكرة ليس بمعرفة، لماذا؟ لأنه وقع في موقعٍ لا يقبلُ التعريف البتة؛
لأننا لو اعتقدنا أنه معرفة، لكان العامل في السابق المعطوف عليه هو العامل فيه وهو
رُبَّ، ورُبَّ لا تدخلُ على معرفة.

إذن: ربَّ رجلٍ وأخيه، نقول: أخيه هنا لم يكتسب التعريف بإضافة إلى المعرفة، ولذلك
هو في قوَّة: وأخٍ له، ربَّ رجلٍ وأخٍ له، إذن: لا يكتسب التعريف؛ لأنه وقع موقعَ نكرةٍ

لا تقبل التعريف، نحو: رُبَّ رجلٍ وأخيه، وكم ناقةٍ وفصيلها، فصيلها مُضاف إلى الضمير، هل اكتسب التعريف؟ الجواب: لا؛ لأنه معطوف على ناقةٍ، وناقة مدخولٌ (كم)، وهي على معنى (من) التي لبيان الجنس: وفعل ذلك جهده وطاقته هذا حال؛ لأن رُبَّ وكم لا يجران المعارف، والحال لا يكون معرفة.

إذن: جُهدُهُ وطاقَتُهُ، طاقته: هذا مضاف إلى الضمير معطوف (على جهده)، "فعل ذلك جهده أو جهده" يجوز الوجهان، جهده مثل وحده حال، وطاقته معطوفٌ على (جهده) .. على الحال، حينئذٍ نقول: وطاقته مُضاف إلى الضمير؛ ولم يكتسب التعريف لأنه معطوف على واجب التنكير، مثل المعطوف على مدخول (رُبَّ)، والحال لا يكون معرفة.

الثاني مما لا يتعرّف بالإضافة: ما لا يقبلُ التعريف لشدة إبهامه، هذه جعلها ابنُ هشام في الأوضح قسمًا مُستقلًا، والصواب أنها داخلة في المحضة، لكنها لا تفيدُ تعريفًا. لشدة إبهام كـ (مثل وغير وشبه)، نقول: هذه لو أُضيفت لا تكتسبُ التعريف، لكنه يُفيد تخصيصَ المضاف دونَ تعريفه، وضابطُها أن يكونَ المضاف مُتَوَعِّلًا في الإبهام، ولذلك صحَّ وصفُ النكرة بها، "مررتُ برجلٍ غيرك"، غير: هذا الرجل الذي كلّمته العالمُ كلُّه يدخلُ فيه، كلُّ رجالِ العالم، صارَ نكرة؛ لأنه غيرُ مُعرَّف، "مررتُ برجلٍ مثلك"، مثلك: مَنْ هو؟ كلٌّ غير الرجلِ هذا يصدّقُ على أنه مثلٌ، كلُّ العالم، "مررتُ برجلٍ غيرك"، مَنْ هو المغاير لزيد؟ المثل الذي يصدق على رجلٍ؟ كل العالم، نقول: هذا لا يكتسبُ التعريفَ، لكنه اكتسبَ تخصيصًا.

والمحضة ليست كذلك وثُفيْدُ الاسم الأول تخصيصاً إن كان المضاف إليه نكرة، نحو: "هذا غلامٌ امرأة"، وتعريفاً إن كان المضاف إليه معرفة نحو: "هذا غلامٌ زيد". والله أعلم.

وصلّى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ... !!!

عناصر الدرس

* فائدة: الفرق بين الإضافة المعنوية واللفظية

* الإضافة اللفظية وفائدتها

* من أحكام الإضافة اللفظية عدم اقتران (ال) بها إلا بشروط.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

قال الناظم رحمه الله تعالى:

وَإِنْ يُشَابِهِ الْمُضَافُ يَفْعَلُ ... وَصَفًا فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُعْزَلُ
كَرُبَّ رَاحِيْنَا عَظِيمِ الْأَمَلِ ... مُرَوِّعِ الْقَلْبِ قَلِيلِ الْحِيلِ
وَذِي الْإِضَافَةِ اسْمُهَا لَفْظِيَّةٌ ... وَتِلْكَ مُحَضَّةٌ وَمَعْنَوِيَّةٌ

هذا شروع من الناظم رحمه الله تعالى في بيان النوع الثاني من نوعي الإضافة، وسبق أن
الإضافة على نوعين: إضافة محضة وإضافة غير محضة، الأولى تُسمى معنوية .. التي هي
المحضة، وغير المحضة تُسمى لفظية، فعرفنا أن الإضافة المحضة هي التي تُفيد تعريفاً أو
تخصيصاً، بمعنى: أن المضاف يكتسب التعريف أو التخصيص من المضاف إليه، فحينئذٍ
استفاد منه تعريفاً، واستفاد منه تخصيصاً، والفرق بين التعريف والتخصيص: أن التعريف
فيه رفعٌ للاشتراك بالكلية، والتخصيص فيه تقليلٌ للاشتراك دون رفعه بالكلية، وذلك
فيما إذا أُضيف إلى النكرة.

هنا قال: وَإِنْ يُشَابِهِ الْمُضَافُ يَفْعَلُ ... وَصَفًا: وإن: هذا حرف شرط، ويُشابه: هذا
فعل الشرط.

يُشَابِهِ الْمُضَافُ: حرَّكه من أجل التقاء الساكنين، وَإِنْ يُشَابِهِ الْمُضَافُ: الذي هو الاسم
الأول، هنا فاعل، يَفْعَلُ: هذا مفعول به قُصِدَ لفظه، وَصَفًا: هذا حال من الفاعل الذي
هو المضاف.

وَإِنْ يُشَابِهِ الْمُضَافُ يَفْعَلُ: هنا كُنِيَ بـ (يَفْعَلُ) عن الفعل المضارع، يعني: عن مُطلق
الفعل المضارع، هذا كناية (يَفْعَلُ)، ولم يقل المضارع، ولم يقل: يفعل أو يفعل، وإنما ذكر:
يَفْعَلُ كناية عن الفعل المضارع في كونه مراداً به الحال أو الاستقبال، وخرج به يعني: من
إطلاق يَفْعَلُ هنا مراداً به المضارع، خرج به المصدر واسم المصدر وأفعل التفضيل كما
سيأتي.

إِذَنْ: يَفْعَلُ وجهُ المشابهة .. مشابهة المضاف الذي هو الوصف .. اسم الفاعل واسم
المفعول والصفة المشبهة للمضارع، هذا سبق في بيان علة إعراب الفعل المضارع، ما هي
العلة؟

قال: لأنه أشبه الفعل المضارع الاسم، والمراد بالاسم هنا اسمُ الفاعل، في ماذا؟ حركاته

وسكناته وهذا أهم شيء؛ لأنه من جهة اللفظ وفيه؟
لا؛ ليست هذه. هذه علة ابن مالك رحمه الله تعالى، وإنما الجمهور على أنه لا م ابتداء
والإبهام والتخصيص، دخول لام الابتداء، جريانه على حركات اسم الفاعل وسكناته،
هذه أربعة، وردها ابن مالك، هنا ذكرنا علة ابن مالك ولعلنا لم نذكر هذه.
حينئذ نقول: وَإِنْ يُشَابِهَ الْمُضَافُ يَفْعَلُ: يعني: إذا أشبه المضاف وهو الوصف، المراد
به اسم الفاعل، واسم المفعول وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة دون المصدر واسم المصدر
واسم التفضيل.
وصفاً: بمعنى الحال أو الاستقبال، هنا قال: وصفاً هذه حال لازمة من المضاف.

وَإِنْ يُشَابِهَ الْمُضَافُ: حال كونه وصفاً، هذه حال لازمة؛ لأن المضاف لا يشابه يَفْعَلُ
إلا إذا كان وصفاً، والمراد وصفاً ولو بالتأويل، كضرب زيد أي: مضروب زيد، حينئذ
المصدر إذا أخرج بقولنا: يفعل هو المصدر المجرد الذي لم يقصد به اسم المفعول، وأما
إذا قصد به اسم المفعول حينئذ صار وصفاً بالتأويل فهو مراد.
إذن: (ضرب زيد) إذا أريد به مضروب زيد حينئذ صارت الإضافة لفظية، وإذا لم يؤول
بمضروب زيد حينئذ صارت الإضافة محضة يعني: معنوية.
وَإِنْ يُشَابِهَ الْمُضَافُ يَفْعَلُ وصفاً: بمعنى الحال أو الاستقبال.
فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُعْزَلُ: لا يُعْزَلُ عن تنكيره، بمعنى أنه يبقى على أصله وهو أنه نكرة، ثم
إذا أُضيف إلى معرفة أو إلى نكرة لا يستفيد منها تخصيصاً ولا تعريفاً، وهذا هو الفارق
الجوهري بين النوعين.
في الإضافة الأولى قال: وَأَخْصُصْ أَوَّلًا ... أَوْ أَعْطِهِ التَّعْرِيفَ بِالَّذِي تَلَا: هنا قال: فَعَنْ
تَنْكِيرِهِ لَا يُعْزَلُ.

إذن: هو نكرة قبل الإضافة، ثم إذا أُضيف .. وهو يُضاف إلى المعرفة أو يضاف إلى
النكرة، حينئذ نقول: لا يُعْزَلُ يعني: لا يُنَحَى عن تنكيره فيبقى على أصله، وهو أنه
نكرة، سواء أُضيف إلى معرفة أو أُضيف إلى نكرة.
فَعَنْ تَنْكِيرِهِ: الفاء هذه واقعة في جواب الشرط، فلا يُعْزَلُ، يقال: عزله عن العمل نحاه
عنه، لا يُعْزَلُ بالإضافة؛ لأنه في قوة المنفصل، يعني: بضمير الوصف.
ومعنى البيت: أن إضافة الصفة، والمراد بها هنا في هذا الموضع اسم الفاعل، ويدخل
تحتها أمثلة المبالغة والصفة المشبهة واسم المفعول فقط، إذا كان المضاف واحداً من هذه
الأربعة وأريد به الحال أو الاستقبال، حينئذ نقول: الإضافة لفظية، لا تُفيد المضاف

تعريفاً ولا تخصيصاً، بمعنى أنه إذا أُضيف إلى النكرة لم يستفد التخصيص، كما هو الشأن في الإضافة المعنوية، وإذا أُضيف إلى المعرفة كذلك لا يستفيد تعريفاً كما هو الشأن في الإضافة المعنوية، ما الفائدة منها إذن؟ نقول: الفائدة منها: تخفيف اللفظ بحذف التنوين أو النون من المضاف؛ لأن الأصل: ضارب هذا، أنا ضاربٌ زيداً، ضاربٌ هذا تنوين وفيه ضمير الذي هو الفاعل، وزيداً هذا مفعول به للوصف، حينئذٍ نقول: أنا ضاربٌ زيداً، خَفِّفْهُ .. احذف التنوين وأضف (ضارب) إلى (زيد)، يعني: أضفت العامل إلى معموله، فتقول: أنا ضارب زيدٍ، أنا: مبتدأ، وضاربٌ: خبر، وهو مضاف وزيد مضاف إليه، من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله. أيهما أخف في اللسان: ضاربٌ زيداً أو ضاربٌ زيدٍ؟ لا شك الثاني أخف في اللسان، كذلك (جاء الضاربان الرجل)، فتقول: جاء الضارب الرجل، حذفت النون فصار فيه نوع تخفيف كما هو الشأن في الأول، وأما من جهة المعنى فلا تُفيد هذه الإضافة لا تعريفاً ولا تخصيصاً، وإنما الفائدة منها فقط .. في باب اسم الفاعل دون الصفة المشبهة الفائدة منها التخفيف فحسب، وأما في باب الصفة المشبهة، فالمراد بما رفع القبح، وهذا يأتي شرحه في الصفة المشبهة.

إذن: معنى البيت:

وَإِنْ يُشَابِهِ الْمُضَافُ يَفْعَلُ ... وَصَفًا فَعَنْ تَنكِيرِهِ لَا يُعْزَلُ

أنَّ إضافة الصفة وهي اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة إلى معمولها، هذا قيد لا بد أن يكون المضاف إليه معمولاً للمضاف، بمعنى أنه يكون عاملاً، لا بد أن ينظر هنا في كل باب ما هي شروط إعمال اسم الفاعل، وما هي شروط إعمال الصفة المشبهة، وما هي شروط إعمال اسم المفعول، وأمثلة المبالغة .. ؟ إن وجدت بشروطها حينئذٍ نقول: من إضافة العامل إلى معموله، فإن لم يكن حينئذٍ نقول: ليس من إضافة العامل إلى المعمول، ولذلك لو قال: أنا ضاربٌ زيدٍ أمس، ما نوع الإضافة هنا؟ هذه إضافة معنوية محضة ليست إضافة لفظية، لماذا؟ لأن ضارب زيدٍ في هذا التركيب لا يعمل؛ لأن اسم الفاعل من شرط إعماله أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال، فإذا كان بمعنى الماضي فإنه لا يعمل.

إذن: إذا لم يكن عاملاً فأضفته، حينئذٍ تكون الإضافة معنوية على الأصل. إذن: أنا ضاربٌ زيدٍ أمس الإضافة معنوية، أنا ضاربٌ زيدٍ الآن إضافة لفظية، اسم الفاعل لا يعمل إلا بمعنى الحال أو الاستقبال؛ لأنه كالفعل المضارع، حينئذٍ إذا كان بمعنى

الماضي .. يعني في الزمن الماضي، وذلك إذا قُيِّدَ بقيد مثل أمس، حينئذٍ نقول: إذا أضفته فإضافته معنوية، فتقول: أنا ضاربٌ زيدٌ أمس، تقول: هذا ليس من إضافة العامل إلى معموله؛ لأنك لو قلت: أنا ضاربٌ زيداً أمس لم يصح .. لا يصح هذا، وإنما الذي يصح معك أن تقول: أنا ضاربٌ زيداً الآن أو غداً.

إذن: نقول: إضافة الصفة على ما ذكرناه من الأربع إلى معمولها المرفوع بها في المعنى أو المنصوب؛ لأن الصفة المشبهة أو اسم المفعول لا ينصب، وإنما يرفع، مُرَوِّعُ الْقَلْبِ هنا أُضيف إلى مرفوعه؛ لأنها في تقدير الانفصال، كيف في تقدير الانفصال؟ لأن الأصل هنا .. ضاربٌ زيداً، أنا ضاربٌ زيداً الآن، فلما أضفت الأول العامل إلى معموله المنصوب قلت: أنا ضاربٌ زيدٌ، هذا من إضافة العامل إلى مفعوله، وسبق أن المفعول لا يكون مُتصلاً بعامله، الرتبة لا تكون تالية لعامله، وإنما ينفصل عن عامله بالفاعل.

إذن: أنا ضاربٌ زيدٌ الآن، ضاربٌ زيدٌ هذا ثلاث كلمات: ضارب وهي العامل، والضمير المستتر .. ضمير الوصف، وزيدٌ هذا مفعول به، حينئذٍ إضافتك (ضارب) إلى (زيد) قُصِدَ بها التخفيف، وأما في المعنى فالاتصال لفظي بين المضاف والمضاف إليه، وأما في الحقيقة وفي المعنى فليس بينهما اتصال، ولذلك عند النحاة أن هذه الإضافة على نيّة الانفصال، يعني: انفصال المضاف عن المضاف إليه بالضمير المستتر، والضمير المستتر هو فاعل، حينئذٍ: أنا ضاربٌ زيدٌ نقول: هذه ثلاث كلمات، في اللفظ هما كلمتان، وأما في المعنى والحقيقة، ف (زيد) هذا مُنفصل عن ضارب بالفاعل؛ لأنه مفعول به، والمفعول لا يتصل بعامله، وإنما الذي يتصل بالعامل هو الفاعل، والأصل: أنا ضاربٌ زيداً هذا الأصل فيه، رتبة العامل ضاربٌ، ثم الفاعل وهو ضمير مستتر، ثم زيداً، أردت التخفيف في اللفظ فأضفت العامل إلى معموله الملفوظ به، فقلت: (أنا ضاربٌ زيدٌ) ويبقى الفاعل كما هو، إذن: زيدٌ مفصول عن ضارب في الحقيقة، ولذلك قال النحاة: إنها في تقدير الانفصال، فليست مُتصلة في الحقيقة، ولذلك لما لم تُقد هذه الإضافة تعريفاً ولا تنكيراً إذا أُضيفت إلى المعرفة يوصف بها النكرة، ولذلك جاء في قوله تعالى: ((هَذَا بِأَلْفِ كَعْبَةٍ)) [المائدة: 95]، بالغ: اسم فاعل، والكعبة: مفعول به، بالغاً الكعبة، مثل: أنا ضاربٌ زيداً، بالغاً الكعبة.

إذن: بالغاً هذا في الأصل وصل، فلما أُضيف إضافة لفظية إلى ما بعده، وهو المفعول وهو الكعبة، حينئذٍ لم يكتسب المضاف من لفظ الكعبة التعريف، وإن كان هو في اللفظ نكرة، بالغ: نكرة، والكعبة هذا علم، حينئذٍ أُضيف إلى علم، والأصل فيه أنه

يكتسب التعريف، لكن لم يكتسب التعريف، لماذا؟ لأن الإضافة هنا على نية الانفصال، فهو في الحقيقة لم يُصِف إليه؛ لأنه مُنفصل عنه بالفاعل، فلذلك صحَّ أن يُوصَف به بالنكرة، هدياً: هذا نكرة، قال: ((بَالِغُ الْكُفَّةِ)) [المائدة:95]، وجاء: ((ثَانِي عِطْفِهِ)) [الحج:9]، ثاني: اسم فاعل، مضاف إلى عطفه، منصوب على الحالية، والحال لا يكون إلا نكرة، فدلَّ على أن ((ثَانِي عِطْفِهِ)) [الحج:9]، عطفه هنا أُضيفَ إلى الضمير، فهو معرفة، وأما ثاني أُضيفَ إلى معرفة، لكنه لم يكتسب التعريف، ولذلك قال النحاة: ولذلك وُصف به النكرة في قوله: ((هَذَا بَالِغُ الْكُفَّةِ)) [المائدة:95]، ووقعت حالاً، في قوله: ((ثَانِي عِطْفِهِ)) [الحج:9]، ودخلَ عليها ربّ، وربّ لا تدخلُ إلا على النكرات، ودلَّ على ذلك كلام الناظم .. أرادَ أن يدلَّ على أن هذه الإضافة لا تُفيدُ تعريفاً، مثل باسم فاعل، وما عُطِفَ عليه على أنه نعتٌ .. مثلاً بدخول ربّ عليه، وربّ لا تدخلُ إلا على النكرة، ودخلَ عليها ربّ في قوله:

يَا رَبِّ غَاطِبُنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ

غَاطِبُنَا: غَاطِبُ اسم فاعل دخلت عليه ربّ، أُضيفَ إلى الضمير (نا)، وهو معرفة من أعرَفِ المعارف، هل اكتسبَ التعريف؟ نقول: لا، ما الدليل؟ قد يقول قائل: يحتل أنه اكتسبَ التعريف، ما الدليل؟ نقول: الدليل دخولُ رب عليه، وثبت بالاستقراء أن ربّ لا تدخلُ إلا على النكرة.

فَكُلُّ مَا رَبِّ عَلَيْهِ تَدْخُلُ ... فَإِنَّهُ مُنْكَرٌ يَا رَجُلُ

فإنه نكرة يا رجل، ولذلك قال الناظم هنا:

كَرُبَّ رَاجِيْنَا: رَاجِيْنَا .. رَبِّ، كقولك رَبِّ، رَبِّ رَاجِيْنَا، رَاجِي: اسم فاعل، أُضيفَ إلى (نا)، هل اكتسبَ التعريف؟ نقول: لا، هذا اسم فاعل يُشبه المضارع في اللفظ والمعنى، رَاجِيْنَا، إذن: هو نكرة.

عَظِيمِ الْأَمَلِ: عَظِيمِ فاعل، هذا صفة مشبهة، والصفة المشبهة لا تكون إلا بمعنى الحال، بخلاف اسم الفاعل واسم المفعول، فإنهما يكونان بمعنى الحال أو الاستقبال أو الماضي، وأما الصفة المشبهة لا تكون إلا بمعنى الحال، وهي تشبه المضارع، لكن لا مُباشرة، وإنما بواسطة شَبَّهَها لاسم الفاعل، هي محمولة ولذلك نقول: الصفة المشبهة، مُشَبَّهَةٌ بماذا؟ هذا الكلام فيه اختصار للعنوان، الصفة المشبهة باسم الفاعل، إذن: هي أشبهت المضارع بشبهها باسم الفاعل الشبيه بالمضارع، إذن: بينهما واسطة، الصفة المشبهة

حُمِلت على المضارع بواسطة اسم الفاعل، ولذلك نقول: الصفة المشبهة باسم الفاعل.
عَظِيمِ الأَمَلِ: عظيم هذا نعت، لراجينا، ونعت نكرة .. نعت نكرة في هذا المثال نريد أن
نَسْتَدِلَّ قال: فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُعْزَلُ، وأتى بالأمثلة .. البيت كله مثال، حينئذٍ نقول:
راجينا، ثبت أنه نكرة بدخول رُبَّ عليه.

عَظِيمِ الأَمَلِ: حينئذٍ نقول: هذا من إضافة الصفة المشبهة إلى معموله، هل هو معرفة؟
الجواب: لا، لماذا؟ لكونه وصفاً لراجينا، وشرط الوصف اتحاده مع الموصوف تعريفاً
وتنكيراً، فلما كان راجينا نكرة لزم أن يكون عظيم الأمل نكرة مثله.
مُرْوَعِ القَلْبِ: اسمُ مفعول .. مُرْوَع هذا نعت لراجينا، ونعت النكرة نكرة، مُرْوَع اسم
مفعول أشبه المضارع معنى دائماً ولفظاً أحياناً، اسم المفعول ليس دائماً يشبه المضارع
في اللفظ، وإنما في المعنى دائماً؛ لأنه يكون بمعنى الحال أو الاستقبال، وهذا معنى
المضارع، وأما في اللفظ لا، بل أحياناً يشبهه، وفي أحيان لا يشبهه، بخلاف اسم
الفاعل.

قَلِيلِ الحِيلِ: قليل هذا صفة مُشَبَّهَةٌ تَمَّ بها البيت، وهو كذلك صفة لراجينا؛ كل هذه
أوصاف: عَظِيمِ الأَمَلِ هذا نعت لراجينا، ومُرْوَعِ القَلْبِ نعت لراجينا، قَلِيلِ الحِيلِ نعت
لراجينا.

إذن: هذه الإضافة لم تُفَدِ المضاف تعريفاً، بل بقي على أصله، وهو التنكير.
وأما التخصيص، هل استفاد تخصيصاً بعد إضافته؟ نقول: لا، لماذا لم يستفد تخصيصاً؟
من يستنبط العلة؟ .. لماذا لم يستفد تخصيصاً؟ نقول: لأن الشرط هنا أن يُضاف وهو
عامل إلى معموله، والعامل مع معموله الم معمول يخص العامل، فإذا قلت: أنا ضاربٌ
زيداً، ضاربٌ هل هو مُطْلَقٌ أو مُخَصَّصٌ؟ ضاربٌ زيداً بالتووين؟ مخصَّصٌ، بماذا؟ زيد، إذا
قلت: أنا ضاربٌ زيد، هل فيه تخصيص جديد؟ لا، لم يستفد تخصيصاً، وإنما التخصيصُ
قبل إضافته فهو واقع عليه، والمخصَّص لا يُخصَّص، كما أن المعرف لا يُعرف، ولذلك
قال هنا:

فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُعْزَلُ: يعني: لا يكتسبُ التعريف، بقي حالة واحدة وهي التخصيص،
نقول: هذه لا يستفيدا بعد الإضافة لماذا؟ لأنه مخصَّصٌ؛ لأننا نشترطُ في المضاف هنا
أن يكون عاملاً، وإذا كان عاملاً صار مخصَّصاً؛ لأن كل معمول هو مُقَيَّدٌ لعامله مخصَّصٌ
له كل معمول، سواء كان في باب الأفعال أو غيرها، حينئذٍ نقول: (أنا ضاربٌ زيداً)
هذا مخصَّص، مخصَّص بماذا؟ لأنك ما قلت: أنا ضاربٌ، لو قلت: أنا ضاربٌ هذا

مُطْلَق، لكن الكلام لا يتم، لأن هذا يعمل عمل فعله فلا بد له من مفعول به، وزيداً هذا مفعول به، فهو مخصص به، فإذا أضفته قلت: أنا ضاربُ زيدٍ لم يأت شيءٌ جديد، بل التخصيص الذي قبل الإضافة، وهو كونه ضارباً لزيد هو التخصيص بعد الإضافة وهو كونه ضارباً لزيد.

إذن: المضروب هو هو، والضارب هو هو، لم نستفد أيّ تخصيص بعد الإضافة. وَإِنْ يُشَابِهِ الْمُضَافُ يَفْعَلُ ... وَصَفًا، لابد أن نقيده وصفاً بمعنى الحال أو الاستقبال؛ لأنه إذا كان وصف اسم فاعل أو اسم مفعول بمعنى المضى، حينئذٍ لم يخرج عن الإضافة المحضة المعنوية، بل هو داخل فيها.

وصفاً فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُعْزَلُ: أشار بإضافة التنكير إلى ضمير المضاف إلى أن تنكيره حال الإضافة هو الذي كان قبلها، أنا ضاربٌ .. ضاربُ زيدٍ، فَعَنْ تَنْكِيرِهِ، يعني: تنكير المضاف، إذن: هو قبل الإضافة مُنْكَرٌ .. نكرة، وبعد الإضافة نكرة، فدلّ على أن الأصل وهو التنكير يبقى بعد الإضافة، والأصل بقاء ما كان على ما كان هذا الأصل فيه، حتى يثبت ما يرفعُه.

إلا أن تنكيره حال الإضافة هو الذي كان قبلها، فأفاد أن إضافته لا تُفِيدُهُ التخصيص كما لا تُفِيدُهُ التعريف؛ لا تُفِيدُهُ التعريف لما ذكرناه؛ ولا تُفِيدُهُ التخصيص لأنه مخصص قبل الإضافة، والمخصص لا يُخصَّص، وسواء أُضيف إلى المعرفة أو أُضيف إلى النكرة فهو نكرة، وهل الإضافة هذه على معنى حرف؟ كما ذكرنا أنها ليست على معنى حرف هذا هو الصحيح، والجماهير على هذا، وقيل في اللفظية كذلك؛ لأنها ظهرت في بعض المواضع: ((ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ)) [الكهف:35] ظالم نفسه، قلنا: أن هذه ليست بمعنى واحد، يعني: ((ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ)) [الكهف:35] ظالم نفسه، هذه إذا لاحظنا اللام: ((ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ)) [الكهف:35]، وأنها أفادت توكيداً وحينئذٍ فرق بين الجملتين بين الكلمتين، ظالم نفسه بدون اللام أقلّ شأنًا من جهة التأكيد من ظالم لنفسه، وتلك فيها نوعٌ تأكيد، لماذا؟ لأن الأصل ظالمٌ نفسه.

وذكرنا أن العمل إذا كان فرعياً في العامل حينئذٍ يُستحسن أن يُؤتى بلام، ماذا نسميها؟ وزيدٌ .. وزيدٌ يعني اللام، متى؟ إذا تقدّم المعمول على عامله، وإذا كان العامل فرعاً كاسم الفاعل: ((مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ)) [البقرة:97]، ((فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ)) [هود:107]، ((ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ)) [الكهف:35]، فإذا أُضيف حُذِفَت اللام، ولا شك أن الثاني أقلّ تأكيداً من الأول.

وَإِنْ يُشَابِهِ الْمُضَافُ يَفْعَلُ ... وَصَفًا فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُعْزَلُ
كَرْبٌ رَاحِيْنَا عَظِيمِ الْأَمَلِ ... مُرَوِّعِ الْقُلُوبِ قَلِيلِ الْحِيلِ

وَذِي الإِصَافَةِ اسْمُهَا لَفْظِيَّةٌ: ذي مُشار بها إلى أقرب مذكور، ذي إشارة إلى أقرب القسمين، وهي الإضافة غير المحضة، ذي: مبتدأ، والإِصَافَةُ: صفة أو عطف بيان، اسْمُهَا لَفْظِيَّةٌ، اسْمُهَا مبتدأ ثاني، وَلَفْظِيَّةٌ: خبر الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

وَذِي الإِصَافَةِ: السابقة الأخيرة؛ آخر القسمين لأنَّ اسم الإشارة يرجع إلى أقرب مذكور كالضمير، مثل الضمير يُعامل مُعاملة الضمير، لا بدَّ له من مرجع أولاً يفسِّره، ولا بد من أن يكون المرجع على الأصل أقرب مذكور.

وَذِي الإِصَافَةِ اسْمُهَا لَفْظِيَّةٌ: اسْمُهَا لَفْظِيَّةٌ؛ لأنَّ مردّها إلى اللفظ فحسب، فيها تخفيف وهو حذف التنوين أو النون، وغير محضة، يعني: تُسمّى غير محضة، يعني: غير خالصة، مقابلة للمحضة وهي الخالصة، خالصة من نيّة الانفصال، وغير خالصة من نيّة الانفصال، غير خالصة، من أي شيء؟ غير خالصة من نيّة الانفصال، يعني: نيّة التقدير بأنَّ ثمَّ فاصلاً بين المضاف والمضاف إليه؛ لأنَّ المضاف إليه يكون مفعولاً به في الغالب، وغير محضة ومجازية، يُسمّيها البعض إضافة مجازية؛ لأنَّ فائدتها راجعة إلى اللفظ فقط، بتخفيف .. إما بالتخفيف يعني إما بحذف النون أو بحذف التنوين، أو تحسين .. تحسين قبح وهذا يكون في الصفة المشبهة كما سيأتي في محله؛ لأنَّ الكلام فيها طويل، وهي في تقدير الانفصال.

وَذِي الإِصَافَةِ اسْمُهَا لَفْظِيَّةٌ ... وَتِلْكَ ..
وَإِخْصُصْ أَوَّلًا ... أَوْ أَعْطِهِ التَّعْرِيفَ بِالَّذِي تَلَا: هذه الإضافة الثانية وَتِلْكَ الإضافة الأولى أشار إليها باللام، تلك والكاف، وتلك: هذا مُبتدأ، محضة: هذا خبر، محضة: يعني خالصة، خالصة من نيّة الانفصال، ومعنوية؛ لأننا استفدنا منها أمراً زائداً على مجرد اللفظ وهو المعنى، تلك لفظية لا علاقة لها بالمعنى، وهذه معنوية لها أصل وجوهر في المعنى.

وَتِلْكَ مُحْضَةٌ: أي: الإضافة المعاييرة لإضافة الوصف إلى معموله، محضة أي: خالصة، ومعنوية، وتُسمّى حقيقية كذلك عند بعض النحاة؛ لأنها خالصة من تقدير الانفصال، وعرفنا المراد بتقدير الانفصال، وفائدتها راجعة إلى المعنى، كما أنها إلى اللفظ تُفيد تخفيفاً لا شكَّ بحذف النون أو التنوين، هذه فائدة لفظية مُشتركة بين الإضافتين، وإنما انفردت المعنوية بزيادة على اللفظية، وأما التخفيف اللفظي فهو حاصل بالنعوين؛ لأنَّ غلامٌ زيدٌ حُذِفَ منه التنوين، كما حُذِفَ من ضاربٌ زيدٌ، وكذلك غلاماً زيدٌ، كما هو الشأن في الضاربا الرجل مثلاً، حُذِفَت النون منهما فالحكم واحد من جهة التخفيف اللفظي، وأما

المعنوي فهذه فائدتها راجعة إلى المعنى؛ وذلك هو الغرض الأصلي من الإضافة.
وَذِي الإِصَافَةِ اسْمُهَا لَفْظِيَّةٌ ... وَتِلْكَ مَحْضَةٌ وَمَعْنَوِيَّةٌ

قال الشارح: هذا هو القسم الثاني من قسمي الإضافة، الذي هو إضافة الوصف إلى معموله، وهي غير المحضة، وضبطها المصنف بما إذا كان المضاف وصفاً يُشبهه (يفعل)، أي: الفعل المضارع، وهو كل اسم فاعل أو اسم مفعول بمعنى الحال أو الاستقبال، هذا قيدٌ فيه؛ لأنه لا يكون عاملاً، إلا بهذا المعنى، حينئذٍ ليس كل ما جاء معك اسم فاعل تقول: هذا إضافة لفظية، ليس كل ما رأيت اسم فاعل أو اسم مفعول قلت: هذه إضافة لفظية، لا، إنما تنظر هذا اسم فاعل، هل هو عامل أم لا، هل وجد فيه قيد العمل أم لا؟ فنرجع إلى باب الفاعل لنعرف شروط أعمال اسم الفاعل، فإن وجدت شروط أعمال اسم الفاعل، حينئذٍ نقول: هذه الإضافة لفظية، فإن انتفت أو انتفى بعضها حينئذٍ نقول: هذه الإضافة محضة معنوية، أفادت تعريفاً أو تخصيصاً .. فانتبه. كل اسم فاعل أو مفعول بمعنى الحال أو الاستقبال، فإن كان اسم الفاعل أو اسم المفعول لا بمعنى الحال أو الاستقبال فالإضافة معنوية، هذا له مفهوم لا بمعنى الماضي أو مُطلق الزمن، فإن إضافته محضة؛ لأنها ليست في تقدير الانفصال؛ لأنه لم يعمل، لم يرفع فاعلاً حتى نقول: الكلام مُنفصل بين المضاف والمضاف إليه، لا، وإنما هي مثل: غلامٌ زيد، فلا فرق بينهما. إذن: لا انفصال بينهما.

أو صفة مشبهة، ولا تكون إلا بمعنى الحال، وفي معنى اسم الفاعل ما يشمل صيغة المبالغة، ولذلك سيذكرها الناظم في باب اسم الفاعل؛ لأنها مبالغة في اسم الفاعل نفسه.

فمثال اسم الفاعل: هذا ضاربٌ زيدٍ الآن أو غداً، ضاربٌ زيدٍ الآن، إذن: بمعنى الحال، أو غداً: ليس في وقت واحد، وإنما إمّا هذا المثال أو ذاك، قيده بهذا أو بذاك، هذا ضاربٌ زيدٍ الآن، فضاربٌ نقول: هذا عامل، زيدٌ هذا معمول له، وهو مفعول به، حينئذٍ صارَ من إضافة العامل إلى معموله، وأما إذا قلت: (هذا ضاربٌ زيدٍ أمس) فليس من إضافة العامل إلى معموله، بل مثل إضافة غلام إلى زيد.

ومثال اسم المفعول: هذا مضروبٌ الأب، وهذا مُروّع القلب، واسم المفعول إذا أُضيف إلى نائبه، قيل: يجري مجرى الصفة المشبهة، سيأتينا أنّ ثم تدخلا بين اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، قد يكون اسم الفاعل على وزن فاعل ويُراد به الثبوت، حينئذٍ يكون صفةً مُشبهة .. يأتي في محله.

ومثال الصفة المشبهة: هذا حسنُ الوجه، وقليلُ الحيل، وعظيمُ الأمل، لم يُقَيِّدها بالحال؛ لأنها لا تكون إلا للحال.

فإن كان المضاف غيرَ وصفٍ أو وصفاً غير عامل فالإضافة محضة، كالمصدر، وهذا المصدر فيه خلاف، هل إضافته إضافة محضة أو لفظية؟ فيه خلاف، ذهب ابنُ برهان وغيره إلى أن إضافة المصدر إلى مرفوعه أو منصوبه غيرُ محضة، بمعنى أنها لفظية، مثل إضافة العامل إلى معموله، والصحيح أنها محضة، إلا إذا أُريدَ بالمصدر تأويلاً اسم مفعول، ضربُ زيدٍ أي: مَضْرُوبُ زيدٍ، إذا أولناه حينئذٍ صارَ وصفاً بالتأويل، فيكون من إضافة العامل إلى معموله، إذا لم نقصد إلا المصدر .. عين المصدر نفسه دون تأويل، حينئذٍ ابنُ برهان ذهب إلى أن الإضافة غير محضة، والصحيح أنها محضة لورود السماع بنعته بالمعرفة، نُعت بالمعرفة وهو نكرة، فحينئذٍ إذا نُعت بالمعرفة .. وشرط النعت أن يكون مطابقاً لمنعوتة تعريفاً وتنكيراً فإذا اختلفا حينئذٍ قلنا: هذا ليس بمعرفة، كقول القائل: (إنَّ وَجدي بك الشديد)، إنَّ وجدي: وجدي هذا مصدر، بك الشديد، هنا نُعت بماذا؟ الشديد، لو كان وجدي مثل راجين نكرة أو معرفة؟ نكرة، وهنا قد وُصِفَ بشديد، وشرطُ الوصفِ مع موصوفه التطابق، فلما نُعت بالشديد وهو معرفة، دُلَّ على أنَّ وَجدي معرفة، وإذا كان معرفة حينئذٍ صارت الإضافة معنوية، معنى أن (وجد) وهو مصدر أُضيف إلى الضمير الياء فاكتسب التعريف، ما الدليل على أنه اكتسب التعريف؟ هنا لا يمكن الحكم على اللفظ في راجين ومُرَّوع القلب، لوحدها لا يمكن [أن] تحكم عليها، وإنما تنظرُ إلى ما قبلها وما بعدها، يعني: السياق يحكم، فإن نُعتت أو وُصِفَت حينئذٍ تنظرُ إلى الصفة نكرة أو معرفة، إن كان المضاف مُضافاً إلى معرفة ونُعت بنكرة عرفت أنه ملك يكتسب التعريف، إذا نُعت بمعرفة، وهو قد أُضيف إلى المعرفة حينئذٍ تقول: استفاد التعريف، لماذا؟ لأنه لو لم يُعرَف لَبقي نكرةً على أصله، وجدي: إذا قلنا [إنه] مثل راجين نكرة، حينئذٍ نقول: الشديد ليس في محله لا بد أن نقول: شديداً بالتنكير يطابق المنعوت.

إذن: وُصِفَ المصدر المضاف إلى معموله بالمعرفة، فدُلَّ على أنه استفاد التعريف وهذا يدلُّ على أن الإضافة محضة.

وذهب ابنُ السراج إلى أن إضافة أفعل التفضيل غير محضة، أفعل التفضيل ليست بمعنى اسم الفاعل، والصحيح أنها محضة، يعني: ليست لفظية، نصَّ عليه سيبويه لأنه لا يُنعت بالمعرفة، أفعل التفضيل لا يُنعت بالمعرفة، فإن كان المضاف غير وصفٍ أو وصفاً غير

عامل، فالإضافة محضة كالمصدر .. عرفنا أن الإضافة محضة: عجبْتُ من ضربِ زيدٍ، نقول: استفادَ التعريف هنا؛ لأن (ضرب) نكرة و (زيد) معرفة فالإضافة معنوية، واسم الفاعل بمعنى الماضي: هذا ضاربُ زيدٍ أمس؛ فالإضافة معنوية لأن الوصف غير عامل، وأشار بقوله: فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُعْزَلُ: إلى أن هذا القسم للإضافة أعني غير المحضة لا يُفيد تخصيصاً ولا تعريفاً، ولذلك تدخل عليه رُبِّ، ونُعت في قوله: ((هَدِيًّا بِالْعِ كَعْبَةِ)) [المائدة: 95]، وإنما يفيد التخفيف، وفائدته ترجعُ إلى اللفظ، فلذلك سُميت الإضافة لفظية.

وأما القسم الأول فيُفيد تخصيصاً أو تعريفاً، فلذلك سُميت الإضافة فيه معنوية وسُميت محضة أيضاً؛ لأنها خالصة من نية الانفصال، بخلاف غير المحضة، فإنها على تقدير الانفصال .. التنوين، نقول: (هذا ضاربُ زيدٍ الآن) على تقدير هذا ضاربُ زيداً ومعناها مُتحد، وإنما أُضيف طلباً للخفة.

إذن: الشروط أربعة في المضاف الذي تكون إضافته لفظية.

الأول: أن يكون المضاف وصفاً، والمراد بالوصف واحد من أربعة أشياء: اسم الفاعل، أمثلة المبالغة، اسم المفعول، الصفة المشبهة. خرج به المصدر، خرج بهذا الشرط المصدر، فإضافته محضة، عجبْتُ من ضرب زيدٍ، إلا إذا أُولِ باسم الفاعل واسم المفعول.

الثاني: أن يكون مُشَبَّهاً للمضارع أو مُشَبَّهاً بالمضارع أو مُشَبَّهاً للمضارع قل ما شئت، خرج به اسم التفضيل فإنه لا يُشبه المضارع.

الثالث: أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال. خرج به (ضاربُ زيدٍ أمس) فإنها محضة: (أنا ضاربُ زيدٍ أمس) هذه محضة.

الرابع: أن يكون المضاف عاملاً والمضاف إليه معمولاً له. خرج به الوصف غير العامل (كاتب القاضي)، (كاسب عيالٍ)، هذه إضافة نقول: معنوية، اسم الفاعل إن كان بمعنى المضى، فإن أُضيف فإنه يتعرَّفُ بالإضافة، اسم الفاعل إذا كان بمعنى المضى لا بمعنى الحال أو الاستقبال، حينئذٍ إذا أُضيفَ إضافته محضة اكتسب التعريف إذا أُضيف إلى معرفة؛ لأنه لا يشبه الفعل الذي هو بمعناه، وإن أشبهه في المعنى لكنه لا يشبهه لفظاً. إذن: انتفى شرط من شروطه، وأما المصدر واسم التفضيل فيتعرَّفان بالإضافة لأنهما غير مُشبهين للمضارع.

ثم قال:

وَوَصْلُ (أَل) بِدَا الْمُضَافِ مُغْتَفَرٌ ... إِنَّ وَصِلَتْ بِالثَّانِ كَالْجُعْدِ الشَّعْرُ
أَوْ بِالَّذِي لَهُ أَضِيفَ الثَّانِي ... كَزَيْدِ الصَّارِبِ رَأْسِ الْجَانِي
وَكَوْنُهَا فِي الْوَصْفِ كَافٍ إِنْ وَقَعَ ... مِثْنِيَّ أَوْ جَمْعًا سَبِيلَهُ اتَّبَعَ

هذا حكمٌ من أحكام الإضافة اللفظية.

قال: وَوَصْلُ (أَل) بِدَا الْمُضَافِ مُغْتَفَرٌ: وَوَصْلٌ: مبتدأ، وهو مضاف، وأل: قُصِدَ لفظه
مضاف إليه، بدا: جار ومجرور متعلق بوصل لأنه مصدر، وسبق أن الجار والمجرور يتعلّق
بما فيه رائحة الفعل .. ما أشبه الفعل، والمصدر منه، بدا: متعلق بوصل، الْمُضَافِ: هذا
كل محلي بأل بعد اسم الإشارة فهو واحد من ثلاثة أشياء: إما أن يُعَرَّبَ نعتاً، وإما أن
يُعَرَّبَ بدلاً، وإما أن يُعَرَّبَ عطف بيان، واحد من ثلاثة، والنعت هذا فيه كلام.

بِدَا الْمُضَافِ: المراد به المشابه يفعل، بِدَا الْمُضَافِ الإشارة إلى أقرب مذكور، وهو: وَإِنْ
يُشَابِهِ الْمُضَافُ يَفْعَلُ: إذن: المشابه ليفعل .. فعل المضارع وهو وصفٌ بمعنى الحال أو
الاستقبال، وَوَصْلُ (أَل) بِدَا الْمُضَافِ، هذا إشارة إلى أقرب مذكور كما ذكرنا، مضاف
إضافة لفظية، مُغْتَفَرٌ: يعني: أنه يُغْتَفَرُ دخولُ (أَل) على المضاف المشابه يفعل، وسبق في
قوله: (نُونًا تَلِي الإِعْرَابَ أَوْ تَنْوِينًا ... مِمَّا تُضَيَّفُ)، أنه يجب أن يُزَادَ على ما ذكره
الناظم مما يُحذف من المضاف: (أَل)، يجب حذفُ (أَل) والتنوين والنون)، ثلاثة أشياء
يجب حذفها، فحينئذٍ إذا أُضِيفَ المضاف وهو وصفٌ إلى المضاف إليه، قال هنا:
مُغْتَفَرٌ، لماذا؟ لأن الأصل في باب الإضافة من حيث هي أن تنزع (أَل) من المضاف
هذا الأصل، ولذلك عبّر هنا بالاغتفار، كأنه قال: يُسَامَحُ في هذا القسم، وَوَصْلُ (أَل)
بِدَا الْمُضَافِ مُغْتَفَرٌ، وصلٌ مبتدأ، ومُغْتَفَرٌ هذا خبره، يعني: أنه يُغْتَفَرُ دخولُ (أَل) على
المضاف، لما كانت إضافة الصفة إلى معمولها لا تفيّد تعريفاً، بل تخفيفاً جازاً اقترانُ هذا
المضاف دون غيره من المضافات أن يُوصل بأل، يعني: أن يقتَرَنَ بأل، لماذا؟ لأن
الحذور .. الموجود في الإضافة المحضة غيرُ موجود هنا، قلنا: هناك تستفيدُ تعريفاً من
المضاف إليه، طيب إذا لم يستفد؟ إذن: العلة غير موجودة، منعنا دخولُ (أَل) على
المضاف في الإضافة المحضة، منعناه لأنه يكتسبُ التعريف، و (أَل) تُفِيدُ التعريف، إذن:
اجتمع أداتا تعريفٍ على مُعرّف واحد، وهذا ممتنع .. ممنوع لا يصلح، وهذه العلة
مفقودة هنا، فإذا كانت مفقودة فالحكم يدورُ مع علته وجوداً وعدمًا.
إذن: عُدم إدخال (أَل) هناك لوجود علة، وهنا العلة مفقودة، حينئذٍ رجعنا إلى الأصل

وهو دخول (أل) على المضاف، لهذه العلة جازَ اقترانُ هذا المضاف دون غيره من المضافات بأن يُوصَلَ بأل؛ لأن الخذور في غيره -الإضافة المحضة- من اجتماع أداتي تعريف مُنتَفٍ فيه، ليسَ موجوداً، وقال بعضهم: إذ المضاف إضافة محضة لا تدخل عليه (أل)؛ لأن المضاف فيها إلى معرفة تعرّف بالإضافة، فلا تدخل عليه (أل) لتلا يلزم اجتماع مُعرِّفين على مُعرِّف واحد، هذا ممنوعٌ لا يجوز، والمضافُ إلى نكرة هذا يُستفيدُ التخصيصَ بالإضافة، ولو أُدخلت عليه (أل) لزمَ إضافة المعرفة إلى النكرة وهي ممنوعة، إذا قيل: بأن اجتماع مُعرِّفين هذا يُوجد في: (غلامٌ زيدٌ)، طيب (غلام امرأة) ليس فيه العلة، إذن: الأصل أن نقول: الغلام امرأة، نقول هنا: لا؛ لأنه تخصّص فإذا عرّفنا الأول حينئذٍ أُضيف إلى نكرة، وإضافة المضاف وهو معرفة إلى النكرة ممنوع أيضاً. إذن: المنع من جهتين: في باب التعريف لتلا يجتمع مُعرِّفان على مُعرِّف واحد، وفي باب التخصيص لتلا يُضاف المعرفة إلى النكرة وهو ممنوع، إذن: كلاهما ممنوعان.

وَوَصَلَ (أل) بِذَا الْمُضَافِ مُعْتَفَرٌ: يعني: مُسَامَح فيه، لكن بشرط ليسَ مطلقاً، ليس كلُّ مضاف يعملُ أُضيف إلى معموله كان من الإضافة اللفظية يجوزُ دخول أل، لا، لكن بشرط، وهي خمسُ صور استثنائها النحاة أو خمسُ مسائل: إن وُصِلَتْ بِالثَّانِ، يعني: يجوزُ دخول (أل) على المضاف الذي أشبه يفعل، بشرط أن يكون المضاف إليه مُحمليّ بأل.

الْجُعْدُ الشَّعْرُ: الجعد: صفة مُشَبَّهة، الشعر: دخلت (أل) على المضاف، وهو وصف أشبه يفعل، الشعر: نقول: ما الذي جَوَّز دخول (أل) على المضاف؟ وجودها في المضاف إليه، ولذلك قال: إن وصلت بالثاني الذي هو المضاف إليه، كالجعد الشعر، كالجعد الشعر نقول: هذا مُضاف ومُضاف إليه، والإضافة فيه لفظية، والأصل عدم دخول (أل) على المضاف، وهنا سَوَّغ دخول (أل) على المضاف وجودها في المضاف إليه هذه الصورة الأولى، الصورة الأولى ما هي؟ صحة دخول (أل) على المضاف إذا وجدت في الثاني، هذه المسألة الأولى المستثناة.

إِنْ وُصِلَتْ (أل) بِالثَّانِي الذي هو المضاف إليه: كَالْجُعْدِ الشَّعْرُ: هذا صفة مُشَبَّهة الجعد، والجعد واضح.

قال ياسين: إنما اشترطت (أل) في المضاف إليه يعني: من أجل أن يسوَّغ دخول (أل) على المضاف، لماذا اشترطناها في المضاف إليه؟ قال ياسين .. ياسين الحمصي وهذا له حاشيتان، حاشية على التصريح .. خالد الأزهري، وحاشية على مجيب النداء، وحاشية

محجب النداء أقوى كثير من حاشية التصريح وهي دسمة فيها درر.

إنما اشترطت (أل) في المضاف إليه مع الصفة المشبهة التي هي أصل المسألة. إذن: الأصل في الاشتراط أن تكون في الثاني، وجودها في صفة المشبهة لما سيأتي في بابه، ثم قيس عليه اسم الفاعل وما عداه من الأوصاف، وإلا أصل المسألة في الصفة المشبهة. قال: إنما اشترط (أل) في المضاف إليه مع الصفة المشبهة التي هي أصل المسألة؛ لأن رفع قُبْح نصب ما بعدها بالإضافة لا يحصل إلا حينئذٍ. حينئذٍ يُضاف الصفة المشبهة إلى معموله كما سيأتي في بابه.

لعدم قُبْح نصب النكرة على التمييز بعد الصفة المشبهة، وحمل اسم الفاعل عليها. إذن: لماذا اشترط هنا في دخول (أل) على المضاف أن تكون داخلة على الثاني؛ حملاً لاسم الفاعل على الصفة المشبهة، ولماذا في الصفة المشبهة اشترط إضافتها إلى المحلى بآل للقبح، ووجه القبح يأتي في محله .. الكلام فيه طويل عريض. وأيضاً ليكون دخول (أل) على المضاف الذي هو خلاف الأصل كالمشكلة .. المشكلة بين المضاف والمضاف إليه والعلة الأولى هي المثبتة.

إذن: المسألة الأولى المستثناة: أن تدخل (أل) على المضاف؛ لدخولها في المضاف إليه، فتقول: (جاء الضارب الرجل) دخلت على الضارب لوجودها في الرجل، أو: هذه المسألة الثانية، أو: هذه للتنويع. أو يكون الثاني مضافاً إلى ما فيه (أل).

أَوْ بِالَّذِي لَهُ أُضِيفَ الثَّانِي: أَوْ وُصِلَتْ بِالَّذِي أُضِيفَ لَهُ الثَّانِي، مَا هُوَ الثَّانِي؟ المضاف إليه، هنا يكون المضاف إلى الوصف المضاف إليه الذي أُضِيفَ إليه الوصف نكرة، لكنه هو في نفسه مضاف إلى ما فيه (أل)، انظر المثال: (الضارب رأس)، هذه إضافة لفظية، الضارب هذا الأصل ضارب رأس زيد هكذا، ضارب، الإضافة لفظية، أُضِيفَ الضارب إلى رأس: ضارب رأس، ما الذي سَوَّغَ دخول (أل) على الضارب، مع كون المضاف إليه ليس فيه (أل)؟ نقول: لكون المضاف إليه أُضِيفَ إلى ما فيه (أل)، وهذا كله سماعي؛ الأصل فيه السماع؛ لأنه خارج عن القياس. زيد الضارب، إذن: زيد هذا مُبتدأ والضارب خبر، وهو مضاف ورأس مضاف إليه، إضافة لفظية؛ لأن الضارب وَصِفَ وهو عامل أُضِيفَ إلى معموله وهو مفعول به، الضارب رأس، رأس مضروب، ضارب رأس، والرأس الذي هو المضاف إليه أُضِيفَ إلى ما فيه (أل)، رأس مضاف والجاني مضاف إليه.

إذن: المسألة الثانية مما يستثنى وهو دخول (أل) على الوصف: أن يكون مضافاً إلى نكرة مضافٍ إلى ما فيه (أل)، رأس الجاني، أو بِالَّذِي لَهُ أُضِيفَ، أُضِيفَ لَهُ، له: هذا مُتَعَلِّقٌ بكونه أُضِيفَ، الثاني: هذا نائب فاعل.

المسألة الثالثة لم يذكرها الناظم، وهي: أن يُوصَلَ بما أُضِيفَ إلى ضميره، يعني: الثاني بدلاً من أن يضاف إلى ما فيه (أل)، لا، يُضاف إلى الضمير:

أَلُوْدُ أَنْتِ الْمُسْتَحَقَّةُ صَفْوَهُ
 الْمُسْتَحَقَّةُ صَفْوَهُ: مُسْتَحَقَّةُ اسْمٍ فاعل مؤنث، الْمُسْتَحَقَّةُ صَفْوَهُ اسم فاعل أُضِيفَ إلى صفو، وصفو أُضِيفَ إلى ضمير، وصاحبُ الضمير يعودُ إلى الود، الودُ أَنْتِ، الود: مبتدأ أول، وَأَنْتِ: مبتدأ ثاني، والمستحقة: خبر المبتدأ الثاني، والجملة المبتدأ الثاني وخبره في محلّ رفع خبر المبتدأ الأول.

المُسْتَحَقَّةُ صَفْوَهُ: يعني: صفو الودّ، فحينئذٍ يعودُ الضمير إلى ما فيه (أل)، وهو الود.

إذن: الودُ أَنْتِ المستحقة صفوه، هنا أُضِيفَ اسمُ الفاعل إلى مُضافٍ إلى ضمير، وهذا الضمير يرجعُ إلى المبتدأ، هذه المسألة الثالثة.

المسألة الرابعة مما يُستثنى: أن يكون الوصف مُثْنًى، فإذا كان مُثْنًى اكتفينا به.

المسألة الخامسة: أن يكون الوصف جمعاً، جمع تصحيح، حينئذٍ نقول: نكتفي به ولا يُنْظَرُ إلى المضاف إليه، هذه خمس مسائل تُستثنى، وما عداها لا يُقَاسُ عليها؛ لأن هذه المسائل موقوفة على السماع، وهي خارجة عن القياس، وما خرَجَ عن القياس غيره عليه لا ينقاس، فإذا قيل: الضاربُ الرجل، هنا أُضِيفَ إلى ما فيه (أل)، مثله: الضاربُ زيد؛ لأن زيد علم وهو أعرف من الرجل، مثله: الضاربُ هذا، مثله الضاربُ غلام زيد، نقول: لا هذا كلّهُ ممنوع، وإن أجازَه البعض، لكنه ممنوع لأنه شُيْعَ إضافته إلى ما فيه (أل): {وقد أحسن من انتهى إلى ما سمع}؛ حينئذٍ نقول: الأصل السماع.

إذن: وَكَوْنُهَا، أي: كون (أل)، كان هنا ناقصة أو تامة؟ الظاهر أنها تامة وكونها أي: وجودها، وجود (أل)، كونها: كون (أل) .. وجودها، في الوصف الذي هو المضاف، كافٍ في الوصف فقط دون المضاف إليه، كافٍ، يعني: يكفي، وكونها كافٍ؛

كون إذا قلنا: كون تامة، صارت مُبتدأ لا تحتاجُ إلى خبر لذاتها، وهذا الظاهرُ أن كون هنا مَصْدَرٌ كان تامة، إذا قلنا بأنها مُبتدأ كون، إذن: تحتاجُ إلى خبر من جهة كونها مُبتدأ، بخلاف:

وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ

فيحتاجُ إلى خبرين، خبرُ كونه مبتدأ وخبر كونه كان الناقصة.

هنا إذا قيلَ بأنها تامة، صار كون أل، هذا من إضافة الكونِ إلى فاعله في المعنى، كون (أل) .. وجود (أل) .. وجدت (أل)، إذن: صارَ فعل وفاعل، فالضميرُ هنا يُراعى فيه من جهة المعنى أنه من إضافة المصدر إلى فاعله، فلا يحتاجُ إلى خبرٍ ولا إلى فاعل. كافٍ هذا خبر، خبر الكون.

وَكَوْنُهَا في الوَصْفِ كافٍ: يكفي عن اشتراطِ كونها في المضاف إليه، أو يكون المضاف إليه مضافاً إلى ما فيه (أل) أو الضمير، فنكتفي بوجودها في الوصف إذا كان مثني، كافٍ في اغتفاره؛ لأنه لما طالَ ناسبه التخفيف فلم يشترط وصل (أل) بالمضاف إليه؛ لأنه طويل: ضاربان، قالوا: فيه طول.

إذن: لا نشترطُ فيه شيئاً زائداً على مجرد كونه مثني: كذلك الضاربون.
إِنْ وَقَعَ مُثْنًى، وَكَوْنُهَا في الوَصْفِ كافٍ إِنْ وَقَعَ: في بعض النسخ: (أن وقع) بفتح (أن)، وعليها شرح المكودي، (أن) وقع بفتح الهمزة، وموضعه رفع فاعل كافٍ، كافٍ اسم فاعل، حينئذٍ يحتاج إلى فاعل، أن وقع، صار كافٍ وقوعها، فأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل لكافٍ هذا وجه. وقيل: مُبتدأ ثانٍ وكافٍ خبره مُقدّم، والجملة خبر الأول الذي هو الكون، حينئذٍ لا يكون كافٍ خبر الكون، بل أن وقع: هذا مبتدأ وكافٍ خبره، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الأول.
وقال المكودي: في موضع نصبٍ على إسقاط لام التعليل، كافٍ لوقوعه، وهذا فيه ضعف.

إذن: (إِنْ وَقَعَ) بكسر (إن) صارت شرطية، و (أن وقع) حينئذٍ صارت الجملة هنا في تأويل مصدر، إِنْ وَقَعَ مُثْنًى: مررتُ بالضاربي زيدٍ، نقول: الضاري، هذا وصفٌ ودخلت عليه أل، وهو مُضاف والإضافة لفظية، وجوّز دخول (أل) على المضاف كونه مثني دون شرط آخر أو قيد: مررتُ بالضاربي زيدٍ، كذلك جمع الضاربين أصله، أو جمعاً، أو للتنويع، أو جمعاً يعني: مجموعاً، سَبِيلُهُ: سبيل المثني اتبع، أو جمعاً: اتبع سبيله الجملة صفة لجمعاً، سبيله: هذا منصوب باتبع، أي: سبيل المثني، في كون الإعراب بحرف بعده .. بعده نون، ولذلك قيل: سبيل المثني يعني: على طريقة المثني، يعني: سلّم فيه بناء الواحد هذا الأصل، ويُعرّب بحرفين، ويُختَم بنون زائدة، يُعرّب بحرفين ليست الألف والنون، وإنما الألف والياء، يُقال: يعرب بحرفين، ليست الألف، بعضهم يعترض، يقول: كيف تقول: يُعرّب بحرفين والألف هي التي تكون علامة الإعراب، والنون هذه زائدة

قائمة مقام التنوين؟ نقول: لا، المراد يُعَرَّب بحرفين، يعني: الألف والياء، وكذلك الجمع يُعَرَّب بحرفين الواو والياء، بخلاف الأسماء الستة، تُعَرَّب بالأحرف الثلاثة، ولذلك من حيث الإعراب هي أقوى؛ لأنها مُفْرَد، أُعْرِبَت بالواو التي هي نيابة عن الضمة .. مُشَبَّعة، والألف نيابة عن الفتحة، والياء نيابة عن الكسرة، بخلاف الألف هناك، الألف الأصل أنها نائبة عن الفتحة جاءت في محلِّ رفع، والياء في الأصل أنها للكسرة جاءت في محلِّ نصب، والواو في الجمع على أصلها، وإنما الذي خالف هو الياء في حالة النصب.

على كل: أَوْ جَمْعاً سَبِيلُهُ اتَّبَعَ: يعني: جمعاً اتَّبَعَ سَبِيلَهُ، يعني سَبِيلَ المثنى، احتَرَزَ به عن جمع التفسير وجمع المؤنث السالم، فحينئذٍ حكمه حكم الأول، وهو أن إضافته لفظية، وهل تدخل عليه أل؟ بالشروط السابقة، يعني: لا بد أن يكون مضافاً إلى ما فيه (أل)، أو إلى نكرة مضافاً إلى ما فيه (أل) أو إلى ضميره.

حينئذٍ:

وَوَصَلَ (أل) بِذَا الْمُضَافِ مُعْتَقَرٌ ... إِنَّ وَصِلَتْ بِالثَّانِ

أَوْ بِالَّذِي لَهُ أُضِيفَ الثَّانِي، هذا يشمل المفرد وجمع التفسير وجمع المؤنث السالم. وأما كونه مثنى أو جمعاً .. جمع تصحيح .. مذكر سالم، هذا الذي يختص بالحكم الأخير. قال الشارح: لا يجوز دخول الألف واللام على المضاف الذي إضافته محضة، إضافته محضة خالصة معنوية، لا يجوز دخول (أل) على المضاف لأنه سيكتسب التعريف من المضاف إليه، حينئذٍ لا يجتمع معرفان.

طيب. في غير التعريف التخصيص، نقول: لنلا يُضاف المعرفة إلى النكرة فإنه ممنوع. فلا تقول: (هذا الغلام رجل)؛ غلامٌ رجلٍ، الغلامُ رجلٍ، هنا لم يكتسب التعريف، لماذا؟ لأنه مُضاف إلى نكرة استفاد التخصيص؛ اكتسب التخصيص، حينئذٍ نقول: إذا اكتسب التخصيص، دخول (أل) على المضاف مع بقائه نكرة، حينئذٍ عرّفته هو .. المضاف، فيكون من باب إضافة المعرفة إلى النكرة وهو ممنوع؛ لأن الإضافة مُنافيةٌ للألف واللام، يعني: اجتمع مُعرّف ومُخصّص فلا يجمع بينهما، الكلام فيه إجمال هذا على التفصيل الذي ذكرته.

وأما ما كانت إضافته غير محضة، وهي المراد بقوله: بِذَا الْمُضَافِ، أي: بهذا المضاف الذي تقدّم الكلام فيه قبل هذا البيت، فكان القياس أيضاً يقتضي أن لا تدخل الألف

واللام على المضاف، هذا القياس؛ لأن المضاف من حيث هو مضاف يمتنع دخول (أل) عليه .. هذا الأصل فيه، لما تقدّم من أنهما متعاقدان، كلٌّ منهما يعقب الآخر؛ لأن (ضارب) منون، والأصل فيما نُؤن أن لا تدخل عليه (أل).

ولكن لما كانت الإضافة فيه على نية الانفصال اغتفر ذلك؛ تُسومح فيه؛ بشرط أن تدخل الألف واللام على المضاف إليه هذه الحالة الأولى، كالجد الشعر، والضارب الرجل أو الضارب الرجل، أو على ما أُضيف إليه مضاف، زيدٌ، وهنّ الشافيات الحوائيم

الشافيات الحوائيم: دخلت (أل) على المضاف وهو جمع مؤنث سالم، الشافيات، الحوائيم: دخلت على المضاف إليه، الذي سوغ دخولها على المضاف مع كونه جمع مؤنث سالم دخولها على المضاف إليه، وهنّ الشافيات الحوائيم.

كذلك قوله: لقد ظفر الزوار أقيّة العدى

الزوار أقيّة العدى: هذا من باب: الضارب رأس الجاني؛ لأنه قال: الزوار أقيّة العدى. فإن لم تدخل اللام والألف على المضاف إليه ولا على ما أُضيف إليه المضاف امتنعت المسألة، فلا تقل: هذا الضارب رأس رجل، ولا هذا الضارب زيد ولا هذا الضارب رأس جان؛ لأن المسألة سماعية.

واختلف في تابع المضاف إليه، إذا قلت: الضارب الرجل، ثم أتبعته ببدلٍ أو عطفٍ بيان أو نعتٍ، فما حكمه؟ فسيبويه يجوز عدم وصله بـأل، نحو: جاء الضارب الرجل وزيد، هنا ليس فيه (أل)؛ لأنه في قوة: جاء الضارب زيد، وهذا ممنوع، الضارب زيد ممنوع لفقد الشرط صح دخول (أل) على المضاف؛ لأنه يشترط أن يكون المعرفة الذي يُضاف إليه محلى بـأل لا معرفة .. لا علم، فإذا قيل: (جاء الضارب الرجل وزيد)، و (هذا الضارب الرجل زيد) على أنه بدلٌ، حينئذٍ سلط عليه المضاف؛ لأن العامل في التابع هو العامل في المتبوع، فإذا قلت: جاء الضارب الرجل وزيد كأنك قلت: جاء الضارب زيد، وهذا ممنوع، وإذا قلت: جاء الضارب الرجل زيد على أنه بدلٌ أو عطفٌ بيان، صار ممنوعاً هذا الأصل فيه، لكن قيل: يُغتفر في التوابع ما لا يُغتفر في الأصول، فتُسومح في هذا وإلا الأصل عدم الجواز، مثلما ذكرناه في: رب رجل وأخيه، قلنا: لو جعلناه معرفة لسوغنا دخول رب عليه، وهذا ممنوع، ولذلك قلنا: الضمير هنا نكرة، لكن في هذا المقام سيبويه خالف، فجعله سائغاً، فسيبويه يجوز عدم وصله بـأل، نحو: جاء الضارب الرجل وزيد، يعني: عطفت على الرجل مضاف إليه، وهذا الضارب

الرجل زيدٍ أبدلت من المضاف إليه، وهو الرجل، على أن (زيد) عطف بيان، والمبرد لا يُجَوِّز ذلك، بل يُوجِب أن يصحَّ وقوع التابع موقع متبوعه وهذا أقيس؛ لأننا مَضِينَا على هذا فيما سبق .. في باب: لا .. اسم لا النافية للجنس، وكذلك في مدخول رَبٍّ؛ لأنك إذا عطفْتَ عليه سَوَّغْتَ دخول رَبٍّ عليه، كذلك هنا، إذا قلت: جاء الضاربُ الرجل زيد على أن زيد عطف بيان من الرجل، هذا في قوَّة قولك: جاء الضاربُ زيد، وهذا ممنوع، إذن: نمنعُه، لا بد أن يكون مما يجوزُ أن تقول فيه: جاء الضاربُ الرجل، لو قال: جاء الضاربُ الرجل العالم صحَّ؛ لأنك تقول: جاء الضاربُ العالم، إذن: لا إشكال فيه، أما زيد فلا؛ لأنه لا يُضافُ إليه ولا يكتسبُ منه صحة دخول (أل)، والأول أرجح؛ هكذا قال الصبان؛ والأول أرجح؛ لأنه قد يُغتَفَر في التابع ما لا يُغتَفَر في المتبوع، لكن لماذا لا تطرد هذه القاعدة في باب (لا) هناك؟ ولذلك قولُ المبرد له أصله، هذا إذا كان المضاف غير مُثنًى ولا مجموعاً جمع سلامة لمذكر، ويدخلُ في هذا المفرد، كما مُثِّل:

الرجل الضارب، وجمع التكسير كالضوارب والضُّرَاب، إذا قلت: (الضواربُ الرجل) فحكمه حكمُ الضارب الرجل، الضُّرَاب صيغة مبالغة، مثله الضُّرَاب الرجل.

وجمع السلامة لمؤنث: الضاربات الرجل أو غلام الرجل، فإن كان المضاف مُثنًى أو مجموعاً جمع سلامة لمذكر كفى وجودُها في المضاف، ولم يشترط وجودها في المضاف إليه، وهو المراد بقوله:

وَكَوْنُهَا فِي الْوَصْفِ: يعني: كون (أل) في الوصف المضاف فقط.

كَافٍ إِنْ وَقَعَ مُثْنًى أَوْ جَمْعاً: يعني: مجموعاً.

سَبِيلُهُ اتَّبَعَ: أي: وجود الألف واللام في الوصف المضاف إذا كان مثنًى أو جمعاً اتبع سبيلَ المثنى، على حدِّ المثنى يعني، وهو جمعُ المذكر السالم يعني عن وجودها في المضاف إليه: هذان الضاربا زيد، وهؤلاء الضاربو زيد، وتُحذف النون للإضافة.

فإن انتفت الشروط المذكورة .. هذه خمسُ مسائل بشروطها، غيرها عليها لا يُنْقَاس، إن انتفت الشروط المذكورة امتنع وصل (أل) بهذا المضاف، ممنوعٌ لا يُقال: الضاربُ هذا، ولا الضاربُ زيد، ولا الضاربُ رجلٌ كلُّه ممنوعٌ؛ لأن المسألة سماعية، لا يجوزُ أبداً.

وأجازَ الفراء فيه مُضافاً إلى المعارف مُطلقاً من باب القياس، قال: ما دام أنه جاز:

الضاربُ الرجل، وهو معرفة غيره أولى .. اسم الإشارة والعلم، الضاربُ زيد، نقول: لا، الضاربُ زيد، والضاربُ هذا، بخلاف الضاربُ الرجل، وقال المبرد: إذا أُضيفَ الضارب إلى الضمير (الكاف) سواء كان محلياً بـأل أو مجرداً: ضاربك، فالضمير موضع خفض،

الضاربك، ضاربك، الضمير في موضع خفض.
وقال الأخفش: في موضع نصب، إذا قيل: الضاربك يجوز أو لا يجوز؟ يجوز، إذا قيل:
ضاربك؟ هذا جائز لا إشكال فيه، الضمير هنا في موضع خفض عند المبرد، وفي موضع
نصب عند الأخفش، وعند سيبويه الضمير كالظاهر، فهو منصوب في: الضاربك،
مخفوض في: ضاربك، الضاربك، نقول: هذا منصوب؛ لأن (أل) هنا إذا دخلت على
اسم الفاعل عمل مطلقاً بدون شرط أو قيد؛ حينئذ الكاف في محل نصب، وأما ضاربك
نقول: الكاف في محل خفض.

ويجوز في الضاربك والضاربوك الوجهان؛ لأنه يجوز الضاربا زبداً، والضاربو عمراً،
وتُحذف النون في النصب كما تحذف الإضافة، وعند حذف النون، ما هو الأحسن؟
الجر بالإضافة؛ لأنه المعهود؛ والنصب ليس بضعيف؛ لأن الوصف صلة، فهو في قوة
الفعل فطلب معه التخفيف.

والله أعلم.

وصلّى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ... !!!

عناصر الدرس

- * فائدة التنبيه على اختلاف النسخ في ترتيب الأبيات
- * المغايرة بين المضاف والمضاف إليه
- * يكتسب المضاف من المضاف إليه التانيث أو التذكير بشروط.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم، أما
وبعد:

قال الناظم رحمه الله:

وَلَا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّخَذَ

وَرُبَّمَا اكْتَسَبَ ثَانٍ أَوَّلًا ... مَعْنَى وَأَوَّلُ مُوَهَّمًا إِذَا وَرَدَ

تَأْنِيثًا إِنْ كَانَ لِحَذْفِ مُوَهَّلًا

هذان البيتان مُتَخَلَّفٌ في تقديم بعضهما على بعض، أكثر الشراح على تقديم البيت
الثاني: (وَرُبَّمَا اكْتَسَبَ) على قوله: (وَلَا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّخَذَ مَعْنَى) ، هذا قدّمه ابنُ

عقيل، وأخر: (وَرُبَّمَا أَكْسَبَ ثَانٍ) ، والأشعوي وكذلك السيوطي في شرحه والمكودي قدّموا: (وَرُبَّمَا أَكْسَبَ ثَانٍ) ، على قوله: (وَلَا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّخَذَ مَعْنًى) ، وكلاهما جائزان؛ لأن هذه مسألة مُستقلّة وهذه مسألة مُستقلّة، لكن الأولى أن يُقدّم (وَرُبَّمَا أَكْسَبَ ثَانٍ) على قوله: (وَلَا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّخَذَ) ، لأنه له علاقة في جهة كون المضاف يكتسب شيئاً من المضاف إليه، وهذا تابع للإضافة المحضة؛ لأنه لما تكلم عن الإضافة المحضة في قوله: وَأَخْصَصُ أَوَّلًا، ثم بَيَّنَّ وَإِنْ يُشَابِهَ الْمُضَافُ، ثم قال: وَرُبَّمَا أَكْسَبَ ثَانٍ أَوَّلًا تَأْنِيثًا، بمعنى أنه قد يكتسب الأول من الثاني غير التعريف والتخصيص، فهو قدرٌ زائد على قوله: وَأَخْصَصُ أَوَّلًا ... أَوْ أَعْطِهِ التَّعْرِيفَ، هذا مُناسب .. ولا بأس، هذا أو ذاك، المهم الفائدة.

وَلَا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّخَذَ مَعْنًى القاعدة عند البصريين خلافاً لما عليه الكوفيون من أنه لا يجوز إضافة الشيء إلى نفسه، لا بدّ أن يكون ثم مغايرة بين المضاف والمضاف إليه لأنه كما سبق؛ المضاف يكتسب التعريف من المضاف إليه، وكذلك يكتسب التخصيص، والشيء لا يُعرّف نفسه ولا يخصّص نفسه، الشيء إذا أضفته إلى غيره قلنا اكتسب التعريف.

إذن: لا بدّ أن يكون مغايراً له فلو كان مثله .. عينه حينئذ كيف يُعرّف الشيء نفسه؟ وكيف يُخصّص الشيء نفسه؟ هذا بعيد، ولذلك اشترط البصريون أن تكون ثم مغايرة ولو بوجه ما بين المضاف والمضاف إليه.

وَلَا يُضَافُ هُنَا يُضَافُ هَذَا فَعَلٌ مُضَارِعٌ فِيهِ مَصْدَرٌ، والمصدر نكرة وقع في سياق النفي، لا يضاف يعني لا تُضَف .. لا يُضَافُ حينئذٍ أي إضافة ممنوعة. وَلَا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا اتَّخَذَ بِهِ مَعْنًى، لِمَا: هذا جار ومجرور متعلّق بقوله: يُضَافُ. اتَّخَذَ بِهِ: (بِهِ) جارٌ ومجرور متعلّق بقوله: اتَّخَذَ. مَعْنًى: هذا تمييزٌ أو على نزع الخافض يعني: في المعنى.

وَلَا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّخَذَ مَعْنًى: الجمهور من النحاة -البصريين- على أنه لا يُضَافُ اسْمٌ لِمُرَادِفِهِ وَنَعْتِهِ وَمَنْعُوتِهِ وَمَوْكَدِهِ، هكذا قال السيوطي في جمع الجوامع، لا يُضَافُ اسْمٌ لِمُرَادِفِهِ وَنَعْتِهِ وَمَنْعُوتِهِ وَمَوْكَدِهِ، ثم علّل ذلك بقوله بأن المضاف يتعرّف أو يتخصّص بالمضاف إليه، والشيء لا يتعرّف ولا يتخصّص إلا بغيره، الشيء لا يتعرّف إلا بغيره ولا يتخصّص إلا بغيره، والنعت عين المنعوت، وكذا ما ذكر بعده، النعت غير المنعوت، والرديف عين رديفه، وكذلك الموكّد والمؤكّد، حينئذٍ لا يُضَافُ الموكّد لمؤكّده، وكذلك

النعثُ لمنعوته، ولا المنعوثُ لنعته، يعني: لا بالتقديم والتأخير، ودائماً يمرّ معنا هذا من إضافة الصفة إلى الموصوف، هذا من باب التسامح، أو على رأي الكوفيين فلا بأس، يقال بهذا أو ذاك، وشرط الكوفيون في الجواز اختلاف اللفظ فقط، يعني: ولو اتحدا معنى، لماذا؟ قالوا: لأنه سُمع في لسان العرب العطف مع اختلاف اللفظ واتحاد المعنى، كذباً وميناً، الكذب هو المين والمين هو الكذب، جاء عطف الثاني على الأول، ما المسوغ؟ كون الثاني مخالفاً للأول في اللفظ فحسب، وأما في المعنى فهو موافق له، وهذا نصّ ابن تيمية رحمه الله في الإيمان على أنه لا يجوز القول به في القرآن، لا يقال بأنه عطف الشيء على مثله، بمعنى: أن المغايرة بينهما في اللفظ فحسب لأنه حشو، إذا كان كذلك لا يجوز أن يُحمل عليه القرآن.

إذن: شرط الكوفية في الجواز اختلاف اللفظ فقط من غير تأويل تشبيهاً بما اختلف لفظه ومعناه، تشبيهاً .. إذاً من باب التشبيه لما اختلف لفظه ومعناه: كيوم الخميس، يوم الخميس أضيفَ هذا إلى ذاك، واليوم هو الخميس، والخميس هو اليوم، إذا قيل يوم الخميس نحن في يوم الخميس، اليوم هو الخميس .. اسمه الخميس، والخميس هو اليوم. إذن: أضيفَ الشيء إلى نفسه هكذا قالوا، وشهر رمضان، رمضان هو الشهر والشهر هو رمضان. إذن: اختلفا في اللفظ والمعنى واحد.

((وَعَدَ الصِّدْقِ)) [الأحقاف:16] الوعد لا يكون إلا صدقاً والصدق هو الوعد، كما

جاء ذلك في النعت والعطف والتوكيد نحو ((غَرَابِيبُ سُودٍ)) [فاطر:27] مثلوا

بالقرآن، كذباً وميناً، ((كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ)) [الحجر:30] هذا توكيد، ((كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ))

[الحجر:30] مؤكّد ومؤكّد، توكيد بعد توكيد، حينئذٍ اختلفا في اللفظ والمعنى واحد.

((وَعَدَ الصِّدْقِ)) [الأحقاف:16] الوعد هو الصدق والصدق هو الوعد، ((غَرَابِيبُ

سُودٍ)) [فاطر:27] الغرابيب هي السود والسود هي الغرابيب، حينئذٍ نقول: اختلفا في

اللفظ والمعنى واحد، فلذلك حملوا الإضافة فيما اتحد معناه دون لفظه على الجواز.

وَلَا يُضَافُ وَأما مذهب البصريين فعلى المنع لما ذكرناه سابقاً.

وَلَا يُضَافُ اسمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدَ مَعْنَى لما اتحد به معنى .. لما اتحد به معه، الباء هنا بمعنى

(مع)، يجب أن يكون المضاف مُغايِراً للمضاف إليه، ولو بوجه ما، حينئذٍ يمتنع إضافة

اللفظ إلى ما اتحد به في المعنى كالمترادف مع مرادفه: الليث والأسد، لا يقال ليث الأسد

أو أسد الليث، لا يُضاف هذا إلى مرادفه.

كذلك الموصوف مع صفته، لا يُقال: مسجد الجامع؛ لأن الموصوف هنا مسجد موصوف بالجامع؛ لأن المضاف يتخصّص أو يتعرّف بالمضاف إليه، فلا بد أن يكون غيره في المعنى، لا بد أن يكون غيره في المعنى، فلا يصح قمح بُرّ، البر هو القمح والقمح هو البر، ولا رجل فاضل؛ من باب إضافة الموصوف إلى صفته، ولا فاضل رجل من إضافة الموصوف إلى الصفة، كله ممنوع هذا؛ لأنه عينه في المعنى.

فإن جاء في لسان العرب ما ظاهره من إضافة الشيء إلى نفسه دون مغايرة بينهما في المعنى أوّل، وأوّل هذا على الوجوب، أوّل مُوهماً؛ موهماً جواز إضافة الشيء إلى نفسه، متى؟ إذا ورد في لسان العرب ما ظاهر ذلك، حينئذٍ يجب تأويله، إما أنه من باب إضافة المسمى إلى الاسم أو العكس، أو على حذف موصوف، على حذف موصوف: مسجد الجامع، المسجد مكان للجامع، فصار الجامع نعتاً للمكان.

قال الشارح: المضاف يتخصّص بالمضاف إليه أو يتعرّف به - هذا قاعدة - بناءً على هذا الأصل بكون المضاف يتعرّف بالمضاف إليه أو يتخصّص به حينئذٍ لا بد عقلاً أن يكون غيره، إذ الشيء لا يُعرّف نفسه ولا يُخصّص نفسه، فلا بُد من كونه غيره، إذ لا يتخصّص الشيء ويتعرّف بنفسه، ولا يُضَافُ اسمٌ لِمَا بِهِ اتَّخَذَ في المعنى، كالمترادفين: الليث والأسد، والموصوف وصفته فلا يُقال: قمح بُرّ؛ لأن القمح هو البر والعكس، ولا رجل قائم، وما ورد موهماً لذلك مُؤوّل كقولهم: سعيدٌ كرزٍ، وظاهر هذا أنه من إضافة الشيء إلى نفسه؛ لأن كرز هذا لقب، وسعيد اسم، حينئذٍ اللقب هو عين المسمى بسعيد، وسعيد هو عين الملقب بكرز.

إذن: من إضافة الشيء إلى نفسه، سعيدٌ كرزٍ، هذا مُؤوّل، ظاهره من باب إضافة الشيء إلى نفسه؛ لأن المراد بسعيد وكرزٍ في واحد، فيؤوّل الأول بمسمى، والثاني بالاسم، والاسم خلاف المسمى، فرق بين الاسم والمسمى، فيقال: سعيد كرزٍ من باب إضافة المسمى إلى الاسم، أولناهُ فجعلنا سعيد مسمى والثاني الاسم، هذا فيه تكلف؛ لأن المراد بسعيد فيؤوّل الأول بمسمى والثاني بالاسم، والاسم خلاف المسمى، فكأنه قال: جاءني مُسمّى كرزٍ، حذَفَ سعيد وأبدلَه بمسمى، حينئذٍ نقولُ مُسمّى كرزٍ، هذا ليس هو الظاهر، أي مُسمّى هذا الاسم؛ هذا إن أمكن أن يؤوّل الأول بمسمى والثاني بالاسم، وقد يكون العكس، لو قال: كتبتُ سعيد كرزٍ، حينئذٍ يؤوّل الأول بالاسم والثاني بمسمى .. عكس الموجود، إذا كان سعيد مطلوب العامل صار سعيد بمعنى مُسمّى، فإن كان سعيد مطلوباً لتركيبٍ لا يستقيم كالكتابة، فهذا يجب أن يؤوّل الأوّل

بالاسم والثاني بالمسمى، كتبتُ سعيد كرز، لا تكتبُ المسمى أنت، لو قلت: الأول مُسمّى كرز، كتبتُ سعيد كرز مُسمّى كرز؛ ما يُكتبُ مُسمّى، أنت تكتبُ الاسم فتقول كتبتُ اسمَ المسمى، حينئذٍ صارَ من إضافة الاسم إلى المسمى، لا من إضافة المسمى إلى الاسم وعلى ذلك يُؤوّل ما أشبه هذا من إضافة المترادفين كيوم الخميس، وأما ما ظاهره إضافة الموصوف إلى صفته فمُؤوّل على حذفِ المضاف إليه الموصوف بتلك الصفة، حبة الحمقاء هي نفسها، وصلاة الأولى، ومسجد الجامع، والأصل حبة البقلة الحمقاء، والحمقاء هذا صفة للبقلة.

إذن: أُضيف حبة إلى البقلة لا إلى الحمقاء، وإن كانت النتيجة في ظاهره أنه مُضاف إلى .. حبة البقلة الحمقاء، هذا الأصل، كقولهم: وصلاة الساعة الأولى، فالحمقاء صفة للبقلة .. حبة البقلة الحمقاء، هذا صفة للبقلة، لا للحبة، والأولى صفة للساعة لا للصلاة، ثم حُذف المضاف إليه وهو البقلة والساعة، وأُقيم صفته مقامه وصارَ حبة الحمقاء، وصلاة الأولى، فلم يُضَف الموصوف إلى صفته بل إلى صفة غيره، هذا مذهب البصريين، وَلَا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّخَذَ، فإن جاءَ في لسان العرب ما ظاهره أنه من إضافة الشيء إلى نفسه أَوَّلَ إمّا على المسمى، وإما على حذفِ الموصوف، وهذا الظاهر أن فيه تكلفاً.

وَأَوَّلُ مُوهِمًا أَي: إذا وردَ من كلام العرب ما يُوهِمُ جوازَ ذلك وجبَ تأويلُهُ، وأجازَ الفراء إضافة الشيء إلى ما بمعناه لاختلاف اللفظين، ونسبَ هذا للكوفيين، وجعلوا من ذلك ((وَلَدَارُ الْآخِرَةِ)) [يوسف:109] الدارُ هي الآخرة والآخرة هي الدار، ((وَلَدَارُ الْآخِرَةِ)) [يوسف:109] و ((حَقُّ الْيَقِينِ)) [الواقعة:95] ((حَبْلِ الْوَرِيدِ)) [ق:16] الوريد هو الحبل والحبل هو الوريد ((وَحَبُّ الْحَصِيدِ)) [ق:9] وتأويلُهُ عند الجمهور أنه من إضافة العام إلى الخاص .. لا بد من التأويل، حينئذٍ مذهب الكوفيين يُؤَيِّدُه السماعُ كثير جداً في القرآن وفي غيره، ويكون المعنى معلوماً من السياق؛ بأنه من إضافة الشيء إلى نفسه، ثم يُؤوّل على جهة بيانِ المعنى لا على جهة إعرابٍ كما ذكرناه مراراً، يعني: نفهمُ حبة الحمقاء بأن الحمقاء صفةٌ للبقلة، هذا واضحٌ لكن مثله نقول: جوازُ إضافة الشيء إلى نفسه إذا عُلِمَ المعنى حينئذٍ لا إشكال فيه، وأما إذا وقع لبسٌ فالأصل فيه المنع، وكلّ ما جاءَ من ذلك يجبُ تأويلُهُ ونقول هذا فيه تكلفٌ.

وَرُبَّمَا أَكْسَبَ ثَانٍ أَوَّلًا تَأْنِيثًا إِنْ كَانَ لِحَذْفٍ مُوَهَّلًا

رُبَّمَا هذا يَحْتَمِلُ أَنَّهُ لِلتَّكْثِيرِ أَوْ أَنَّهُ لِلتَّقْلِيلِ يَحْتَمِلُ هَذَا أَوْ ذَاكَ، وَإِذَا كَانَتْ لِلتَّقْلِيلِ حِينَئِذٍ مَرَادُهُ التَّقْلِيلُ النَّسْبِيُّ أَيْ قَلِيلٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا لَيْسَ كَذَلِكَ لَا أَنَّهُ قَلِيلٌ فِي نَفْسِهِ فَإِنَّهُ كَثِيرٌ؛ لِأَنَّ الْقَلَّةَ وَالكَثْرَةَ هَذِهِ تَخْتَلِفُ بِالنِّسْبَةِ .. بِاعْتِبَارِ إِذَا نَسَبْتَهَا إِلَى شَيْءٍ قَدْ يَكُونُ قَلِيلًا، وَإِذَا نَسَبْتَهُ لَشَيْءٍ آخَرَ يَكُونُ كَثِيرًا، وَهَذَا رُبَّمَا يَحْتَمِلُ أَنَّهُ لِلتَّكْثِيرِ أَوْ أَنَّهُ لِلتَّقْلِيلِ، وَإِذَا كَانَ لِلتَّقْلِيلِ حِينَئِذٍ صَارَ التَّقْلِيلُ نَسْبِيًّا.

رُبَّمَا أَكْسَبَ ثَانٍ، ثَانٍ: هَذَا فَاعِلٌ، ثَانٍ مِنَ الْمُتَضَافِينَ وَهُوَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ أَوَّلًا يَعْنِي: اِكْتَسَبَ الْأَوَّلُ الْمُضَافُ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ التَّأْنِيثَ، وَهَذَا فِيهِ اِكْتِفَاءٌ تَأْنِيثًا أَوْ تَذْكِيرًا؛ يَعْنِي: إِنَّمَا هَذَا أَوْ ذَاكَ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ التَّأْنِيثَ دُونَ التَّذْكِيرِ لِأَنَّهُ الْأَكْثَرُ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ، وَأَمَّا التَّذْكِيرُ فَهَذَا قَلِيلٌ، لَكِنَّهُ يَكْتَسِبُهُ الْمُضَافُ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ.

إِذَنْ: أَوَّلًا: نَقُولُ هَذَا مَفْعُولٌ أَوَّلٌ لِأَكْسَبَ مِنْهُمَا وَهُوَ الْمُضَافُ. تَأْنِيثًا أَوْ تَذْكِيرًا تَأْنِيثًا هَذَا مَفْعُولٌ ثَانِي لِأَكْسَبَ، أَكْسَبَ يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ، أَكْسَبَ ثَانٍ هَذَا فَاعِلٌ أَكْسَبَ، وَالْمُرَادُ بِهِ الْمُضَافُ إِلَيْهِ. ثَانٍ مِنَ الْمُتَضَافِينَ وَهُوَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ.

أَوَّلًا مِنْهُمَا وَهُوَ الْمُضَافُ، تَأْنِيثًا هَذَا مَفْعُولٌ ثَانِي لِأَكْسَبَ، أَوْ تَذْكِيرًا، وَيَعْبَرُ عَنْهُ هَذَا بِأَنَّهُ اِكْتِفَاءٌ فِي كَلَامِهِ اِكْتِفَاءً، وَخَصَّ التَّأْنِيثَ بِالذِّكْرِ؛ لِأَنَّهُ الْأَغْلَبُ، وَيَكْتَسِبُ الْمُضَافُ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ غَيْرَهُمَا، سَبَقَ أَنَّهُ يَكْتَسِبُ التَّعْرِيفَ وَالتَّخْصِصَ، وَزِدَ عَلَيْهِ التَّأْنِيثَ أَوْ التَّذْكِيرَ، وَزِدَ عَلَيْهَا رَفْعُ الْقَبْحِ وَالتَّخْفِيفُ وَالظَّرْفِيَّةُ وَالْمَصْدَرِيَّةُ وَالصَّدَارَةُ؛ هَذِهِ كُلُّهَا يَكْتَسِبُهَا الْمُضَافُ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ.

إِذَنْ: قَوْلُهُمْ: وَأَخْصَصُ أَوَّلًا أَوْ أَعْطَاهُ التَّعْرِيفَ إِنَّمَا قَصَدُوا التَّعْرِيفَ وَالتَّنْكِيرَ فَحَسَبَ، وَلَيْسَ الْحُكْمُ خَاصًّا بِهَذَيْنِ الْمَعْنَيْنِ فَحَسَبَ، يَعْنِي: الْإِضَافَةُ الْمَعْنَوِيَّةُ إِذَا قِيلَ بِأَنَّهَا أَفَادَتْ الْأَوَّلَ تَعْرِيفًا أَوْ تَخْصِصًا لَيْسَ مَعْنَاهُ أَنَّ الْإِفَادَةَ مَحْصُورَةٌ فِي هَذَيْنِ الشَّيْئَيْنِ فَحَسَبَ لَا، قَدْ يَسْتَفِيدُ الْأَوَّلُ مِنَ الثَّانِي .. الْمُضَافُ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ التَّأْنِيثَ، إِذَنْ: الْإِضَافَةُ مَعْنَوِيَّةٌ، أَوْ التَّذْكِيرَ، إِذَنْ: الْإِضَافَةُ مَعْنَوِيَّةٌ؛ لِأَنَّهُ أَفَادَهُ تَذْكِيرًا.

إِذَنْ: نَقُولُ: وَيَكْتَسِبُ الْمُضَافُ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ غَيْرَهُمَا أَيْضًا كَالْتَّعْرِيفِ وَالتَّخْصِصِ وَالتَّخْفِيفِ وَرَفْعِ الْقَبْحِ، وَهَذَانِ يَكُونَانِ فِي الْإِضَافَةِ اللَّفْظِيَّةِ، وَكَالظَّرْفِيَّةِ نَحْوُ: كُلُّ وَقْتٍ؛ كُلُّ هَذَا ظَرْفٌ، لِمَاذَا؟ لِأَنَّهُ أُضِيفَ إِلَى اسْمِ زَمَانٍ، وَكُلُّ هَذِهِ بِاعْتِبَارِ مَا تُضَافُ إِلَيْهِ. إِذَنْ: الظَّرْفِيَّةُ، اسْتِفَادَ كُلُّ الظَّرْفِيَّةِ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَهَذَا تَأْتِيرٌ مَعْنَوِيٌّ، وَالْمَصْدَرِيَّةُ مِثْلُ: كُلُّ اللَّيْلِ؛ كُلُّ هَذَا مَصْدَرٌ تَقْدِيرًا؛ لِأَنَّهُ أُضِيفَ إِلَى الْمَصْدَرِ. إِذَنْ: اسْتِفَادَ الْمُضَافُ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ الْمَصْدَرِيَّةِ.

كذلك وجوب التصدير أول الكلام، غلام مَن عندك؟ غلام مَن: هذا واجب التصدير، لماذا؟ (غلام) واجب التصدير وهو مضاف و (مَن) مضاف إليه؛ لأنه أُضيف إلى ما له الصدارة في الكلام.

والبناء كما سيأتي فيما أُجري مجرى إذا؛ بأنه يستفيد البناء من المضاف إليه. إذن: وربما أكتسبت ثان أولاً تأنيثاً أو تذكيراً، لكن اشترط الناظم هنا إن كَانَ لِحذفٍ مؤهلاً، أي: أهلاً أي: صالحاً للحذف والاستغناء عنه بالثاني، يعني إذا صحَّ أن يُحذف المضاف ويُستغنى عنه بالمضاف إليه، وصحَّ التركيب اكتسب التأنيث أو التذكير، وإذا لم يكن كذلك حينئذٍ لا يصحّ.

مؤهلاً أي: أهلاً إذ أصله المفعول أهلاً وليس هو الشرط، وإنما أن يكون أهلاً في نفسه لا أن يُجعل أهلاً .. أن يكون أهلاً في نفسه، هذا هو الشرط، وإما مؤهلاً .. مؤهلاً هذا الأصل حينئذٍ نقول: هل الشرط أن يجعل أهلاً أو أن يكون أهلاً في نفسه؟ الثاني، ولذلك مؤهلاً المراد به أهلاً أي: صالحاً للحذف والاستغناء عنه بالثاني.

قال الشارح: قد يكتسب المضاف المذكر من المؤنث المضاف إليه التأنيث، لفظ مضاف مذكر يُضاف إلى مؤنث يكون المضاف إليه مؤنثاً فيستفيد ويكتسب المضاف التأنيث من المضاف إليه، بشرط أن يكون المضاف صالحاً للحذف وإقامة المضاف إليه مقامه، ويُفهم منه ذلك المعنى، قُطعت بعض أصابعه، بعض مُذكر أُضيفَ إلى أصابع اكتسب التأنيث بدليل تأنيث الفعل، ما قال: قُطِعَ بعضُ أصابعه، قال: قُطعت، فدلَّ على أن نائب الفاعل هنا مؤنث قُطعت بعضُ أصابعه، هنا بعض مُذكر أُضيفَ إلى أصابع .. أصابعه فهي مؤنث لأنه جمع، وكل جمع مؤنث حينئذٍ نقول اكتسب المضاف وهو لفظ بعض وهو مذكر في الأصل .. اكتسب التأنيث من المضاف إليه، ولذلك أتت له الفعل قال: قُطعت بعضُ أصابعه، احذف المضاف بعض: قُطعت أصابعه، يكون مجازاً من إطلاق الكل مُراداً به البعض، صحَّ التركيب.

إذن: جاز أن يستفيد من المضاف إليه التأنيث فصَحَّ تأنيث بعض لإضافته إلى أصابع، وهو مؤنث لصحة الاستغناء بأصابع عنه فتقول: قُطعت أصابعه، ومنه: جادتْ عَلَيْهِ كُلُّ عَيْنٍ ثَرَّةً، جادت عليه كلُّ عين، هذا أوضح؛ جادت جاد، أنثه، كلَّ عين: هذا فاعل، (كلَّ) لفظٌ مُذكر أُضيفَ إلى عين وهو مؤنث فاكسب منه التأنيث فقال جادت، جادت عينٌ، وجاء قوله تعالى: ((يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ)) [آل عمران:30] كلَّ نفسٍ تجد، ما قال: يجد، قال: تجد كل نفس، بالتأنيث (يَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ) على

قراءة (يَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ) إذن: السيارة مُؤَنَّثٌ أُضيف إلى بعض مثل السابق.
مَشِينٌ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسْفَهُتْ ... أَعَالِيهَا مَرَّ الرِّيحِ

تَسْفَهُتْ مَرَّ الرِّيحِ، مَرَّ مذكر والرياح مُؤَنَّثٌ وتسفَهِت هذا مُؤَنَّثٌ بإلحاق التاء، فدلَّ على أن الفاعل مؤنث، ومَرَّ الرياح هذا فاعل تسفَهِت، فأنت المَرَّ لإضافته إلى الرياح، وجازَ ذلك لصحة الاستغناء عن المَرَّ بالرياح، نحو: تسفَهِت الرياح، وربما كان المضاف مُؤَنَّثاً فاكْتَسَبَ التذكير من المضاف إليه .. من المذكر المضاف؛ عكس يعني، يكون

المضاف مؤنثاً والمضاف إليه مذكراً فيكتسب التذكير من المضاف إليه:

إِنَارَةُ الْعَقْلِ مَكْسُوفٌ بِطَوِّعِ هَوًى، إِنَارَةُ الْعَقْلِ مَكْسُوفٌ، ما قال: مكسوفة؛ لأنَّ التأنيث هنا يُراعى، إذا قيل المضاف اكتسب التأنيث حينئذٍ يُؤَنَّثُ له الفعل والنعت والضمير واسم الإشارة إلى آخره، نعرفُ أنه مُؤَنَّثٌ بهذه الأمور، وهنا قال: إِنَارَةُ الْعَقْلِ مَكْسُوفٌ، إِنَارَةُ هذا مُؤَنَّثٌ وهو مضاف والعقل مُضاف إليه وهو مُذَكَّرٌ، نقول: استفادَ إِنَارَةُ التذكير وهو مُؤَنَّثٌ من المضاف إليه بدليل الوصف؛ لأنه قال: مكسوف لو كان مؤنثاً لقال مكسوفة بالتاء.

ومثَّلَ ابن عقيل بقوله: ((إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ)) [الأعراف:56] رحمةً هذا المثال محتمل وحوله كلامٌ طويلٌ، رحمة الله، رحمة في اللفظ مُؤَنَّثٌ أُضيفت إلى لفظ الجلالة فاكْتَسَبَ التذكير، وكما قلنا سابقاً: لا بأسَ أن يُوصَفَ اللفظ بكونه مُذَكَّرًا، فالحكم على اللفظ لا على الموصوف، لئلا يُقال كيف يُقال بهذا الوصف؟ نقول: في لسان العرب ثم ما هو ضمير مذكر وضمير مؤنث، ما الذي اعتبر لفظ الجلالة هنا؟ وهو الله عادَ عليه الضمير وهذا قطعاً أنه لمذكر، حينئذٍ نقول: اللفظ هنا هو الذي يوصف بكونه مُذَكَّرًا فلا اعتراض حينئذٍ بكون المسمّى يلزم منه وصفه بالتذكير وهو وصف لم يثبت في الشرع. نقول: نعم، وصفه لا يثبت لكن لفظه لا إشكال فيه ((إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ))

[الأعراف:56] قريب لم يقل: قريبة، وهذا المثال فيه نظر؛ لأن قريب هذا فعيل يستوي فيه المذكر والمؤنث، فيحتمل أنه قريبة، لكن لا يُقال بأنه قريب، فعيل يستوي فيه المذكر والمؤنث، وهذا سبق معنا جريح هناك في باب جمع المذكر السالم، قلنا: ما كان مما استوى فيه المذكر والمؤنث لا يجمع بواو ونون؛ لأنه يقال: امرأة جريح، وزيد جريح، هذا مثله.

إذن: الشاهد ليس بجيد.

فإن لم يصلح المضاف للحذف والاستغناء بالمضاف إليه عنه لم يجز التأنيث، فلا تقل:
خرجت غلامٌ هندٍ، إذ لا يقال: خرجت هندٌ، غلامٌ هندٍ هل وُجد فيها الشرط؟ إن كَانَ
لِحَذْفِ مُوَهَلًا؛ أن يصح الاستغناء بالمضاف إليه عن المضاف .. يحذف المضاف فيكون
المضاف إليه مقاماً مكان المضاف، فتقول: خرجت غلامٌ هندٍ على أن غلامٌ اكتسب
التأنيث من هند، نقول: احذف غلامٌ؛ خرجت هندٌ صح؟ إذ لا يقال: خرجت هندٍ،
ويُفهم منه خروج الغلام، ولا قامَ امرأةٌ زيد، امرأةٌ نقول هذا لم يكتسب التذكير من زيد،
ولذلك لا يقال: قامَ امرأةٌ؛ لأنه لا يُقال: قام زيد، ويفهم المضاف الذي هو امرأة.
إذن: هذا مراده بقوله:

وَرُبَّمَا أَكْسَبَ ثَانٍ أَوَّلًا ... تَأْنِيثًا إِنْ كَانَ لِحَذْفِ مُوَهَلًا

يعني: يُشترط فيما يصح اكتساب التأنيث من المضاف إليه للمضاف أو التذكير أن
يستغنى بالمضاف إليه عن المضاف، فيكون خلفاً له، فإن صحَّ التركيب صحَّ حينئذٍ
دعوى أنه اكتسب التذكير أو التأنيث، فإن لم يصح حينئذٍ لا يجوز.
وَبَعْضُ الْأَسْمَاءِ يُضَافُ أَبَدًا ... وَبَعْضُ ذَا قَدْ يَأْتِي لَفْظًا مُفْرَدًا

نقف على هذا، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ... !!!

عناصر الدرس

- * انواع المضاف بإعتبار ما يضاف إليه
- * ما يمتنع إضافته إلى الظاهر
- * ما يجب إضافته إلى الجمل
- * حكم أسماء الزمان المشبهة بـ (إذ) .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما
بعد:

قال الناظم رحمه الله تعالى:

وَبَعْضُ الْأَسْمَاءِ يُضَافُ أَبَدًا ... وَبَعْضُ ذَا قَدْ يَأْتِي لَفْظًا مُفْرَدًا

هذا شروع من الناظم رحمه الله تعالى في بيان الأسماء التي تُلازم الإضافة، من الأسماء ما تمتنع إضافته إلى غيره، لا يجوز أن يُضاف إلى غيره كالمضمرات وأسماء الإشارة وكغير (أي) من الموصولات وأسماء الشرط والاستفهام، هذه لا تُضاف، تمتنع إضافتها إلى ما بعدها؛ لأنه لا يعرض له ما يحوج إلى إضافته، يعني: لا يحتاج إلى الإضافة؛ لأن الذي يحتاج أو يفتقر إلى إضافته إلى ما بعده هو الذي لا يتم معناه إلا بالمضاف، حينئذٍ يلزم أن يُضاف إلى ما بعده من أجل أن يكشف المعنى الذي دلّ عليه المضاف. إذن: لكونه لم يحتاج إلى ما يكشف معناه بل معناه ظاهر بنفسه حينئذٍ لم يُصَف إلى ما بعده.

ولشبهه بالحرف، والحرف لا يُضاف، قلنا: هذه الموصولات غير (أي) وأسماء الشرط وأسماء الاستفهام وأسماء الإشارة والضمائر -قلنا هذه كلها بُنيت لأنها أشبهت الحرف؛ إذن وما أشبه الحرف لا يضاف، والعلة .. الأصل أن نقول: لم يُسمع إضافتها في لسان العرب، وإذا كان كذلك حينئذٍ نقول لا يجوز أن تُضاف أو يُضاف واحد من هذه الألفاظ.

إذن: ما يمتنع إضافته كالمضمرات وأسماء الإشارة وكغير (أي) من الموصولات وأسماء الشرط والاستفهام للعلة التي ذكرناها، والعلة الأجود أن يقال: لم يسمع إضافتها، وأما كونها أشبهت الحرف وإلى آخره هذه علة مستنبطة، ويرد عليها ما يرد. وَبَعْضُ الْأَسْمَاءِ يُضَافُ أَبَدًا: بعض مفهومه أن من الأسماء ما لا يُضاف، بل هو الأصل في الاسم أن لا يلزم حالة واحدة، بل يضاف تارة ويُفصل ويُفرد عن الإضافة تارة أخرى.

إذن: الأصل في الاسم أنه يجوز فيه الوجهان: الإضافة وعدم الإضافة، وأخذنا هذا من قوله: (وَبَعْضُ الْأَسْمَاءِ) ثم قال: (وَبَعْضُ ذَا) البعض من البعض .. الثاني بعض من البعض.

وقوله: وَبَعْضُ الْأَسْمَاءِ أَشْعَرُ قَوْلُ (بعض) في الموضوعين أن الأصل والغالب في الأسماء أن تكون صالحة للإضافة والإفراد، واعلم أن النحاة إذا أطلقوا المفرد في باب الإضافة يعنون به غير المضاف؛ غير المضاف يعني: يقولون مضاف ومفرد، ما المراد بالمفرد؟ يقول: تستعمل مفردة، ما معنى مفردة؟ يعني: غير مضافة، هذه مُلازمة للإفراد، ليس المراد بالإفراد ما يقابل المثنى والجمع لا، إنما مرادهم ما لا يضاف.

إذن: الأصل والغالب في الأسماء أن تكون صالحة للإضافة والإفراد، وأن الأصل في كلّ ملازم للإضافة أن لا تنقطع عنها في اللفظ، إذا قيل: بأن الأصل والغالب أن الاسم يكون تارة مضافاً وغير مضاف، تارة مضاف وتارة أخرى غير مضاف، ما لزِم الإضافة

حينئذٍ إذا قلنا: لَزِمَ الإِضافة، لَزِمَ الإِضافة لماذا؟ لأنه مُفْتَقَرٌ إليه، إذن الأصل فيه أن لا ينفك عن الإضافة، فإذا أنفك عن الإضافة صارَ خلافَ الأصل مع كونه في لزومه للإضافة هو على خلاف الأصل.

نقول: الأصل أن لا يلزم الاسمُ الإِضافةَ فإن لَزِمَهُ حينئذٍ الأصل فيه أن لا ينفك عن الإضافة .. أن لا يُفْرَدَ، فإذا أُفْرِدَ صارَ خلافَ الأصل فيه؛ الذي هو خلاف الأصل في الأسماء.

وَبَعْضُ الأَسْمَاءِ إِذْنُ: الأصلُ في الأسماء أن تكون صالحة للإضافة وعدمها، هذا الأصل. وَبَعْضُ الأَسْمَاءِ يُضَافُ أَبَدًا، أَبَدًا مُطْلَقًا في كل تركيب؛ في كل زمان؛ في كل مكان؛ عند كل مُتَكَلِّمٍ أَبَدًا، وَبَعْضُ الأَسْمَاءِ يُضَافُ أَبَدًا، هذا بين فيه .. هل فيه فائدة؟ هل فيه حكم؟ نقول: نعم، إذا علمنا أن الأصل والغالب في الأسماء أنه لا يلزم الإضافة، يُضَافُ ويُفْرَدُ، حينئذٍ إذا لَزِمَ الإِضافة في بعض الأحوال نحتاجُ إلى بيانه، فَيَبَيِّنُ لنا الحكم العام وهو أن بعض الأسماء يُلَازِمُ الإِضافة، وَبَعْضُ الأَسْمَاءِ .. أي مِنَ الأَسْمَاءِ ما لا يُسْتَعْمَلُ إلا مضافاً على خلاف الأصل في الاسم أن يُسْتَعْمَلَ مضافاً تارةً وغير مضاف أخرى. وَبَعْضُ ذَا المُشَارِ إليه الملازم للإضافة، إِذْنُ: بعض البعض، بعض الأسماء لزم الإضافة، ثم هذا الذي لزم الإضافة على نوعين:

وَبَعْضُهُ قَدْ يَأْتِ لَفْظًا مُفْرَدًا؛ يعني قد ينفك عن الإضافة في اللفظ دون المعنى، حينئذٍ نأخذ من هذا البيت من الشطرين أن الأسماء الملازمة للإضافة على نوعين: ما يلزم الإضافة معنىً ولفظاً، ولا يكون في حال من الأحوال إلا وهو مضاف في اللفظ يعني ينطق بالمضاف إليه.

النوع الثاني: يلزم الإضافة معنىً لا لفظاً، أشارَ إلى الأول بقوله: وَبَعْضُ الأَسْمَاءِ يُضَافُ أَبَدًا، وأشارَ إلى الثاني -وهو ما يلزم الإضافة معنىً لا لفظاً- بالشرط الثاني، (بَعْضُ) مبتدأ، يُضَافُ الضمير هنا نائب فاعل يعود إلى (بَعْضُ) المبتدأ، وهو الرابط بين جملة الخبر والمبتدأ.

أَبَدًا: هذا ظرف زمان منصوب على الظرفية.

إِذْنُ: بَعْضُ الأَسْمَاءِ يُضَافُ أَبَدًا، هذا حكمٌ عام يبيِّن به أن من الأسماء ما يلزم الإضافة لفظاً ومعنى، وَبَعْضُ ذَا، بعض هذا مبتدأ وهو مضاف، واسمُ الإشارة مضاف إليه، أي: الملازم للإضافة، قَدْ يَأْتِ لَفْظًا قد هذا تقييد، ويحتمل أنه للتحقيق، الظاهر أنه للتقليل. قَدْ يَأْتِ لَفْظًا، يَأْتِ ما الجازم له هنا؟ يَأْتِ الأصل بالياء وهو قال: يَأْتِ .. التاء

مكسورة، ما الجازم له؟ ضرورة .. حُذفت الياء ضرورة، أو استغنى عنها بالكسرة يأت،
يأتٍ مثل غلام، لكن هنا غلامي ياء المتكلم لها حكم خاص، وأما هنا فلا.
إذن: قَدْ يَأْتِ، بَعْضُ مبتدأ ويَأْتِ نقول هذا خبر، وحذف الياء استغناءً بالكسرة ..
ضرورة الوزن يأتي الضمير يعودُ على (بعض) مبتدأ، قَدْ يَأْتِ لَفْظاً مُفْرَداً يعني: في
اللفظ، إما أن يكون منصوباً بنزع الخافض أو يكون تمييزاً، مُفْرَداً يعني: مُنْفَكّاً عن
الإضافة، يعني غير مضاف، مُفْرَداً هذا حال من فاعل (يَأْتِ) يأتي مفرداً؛ يعني في حال
كونه مُفْرَداً، والمراد بالافراد هنا أن يكون مُنْفَكّاً عن الإضافة؛ يعني غير مضاف في
اللفظ، وأما من حيث المعنى لا فهو مضاف.

قال الشارح: من الأسماء ما يلزم الإضافة إلى المفرد، وهو قسمان: أحدهما: ما يلزم
الإضافة لفظاً ومعنى فلا يُستعمل مفرداً أي: بلا إضافة .. يحتاج إلى أن يُفسّر؛ لأن لفظ
المفرد هذا مُشترك؛ مصطلح مُشترك حينئذٍ احتاج إلى تفسيره فقال: أي، أتى بأي:
التفسيرية أي: بلا إضافة، وهو المراد بشرط البيت الأول، وذلك نحو: عند، عند هذا لا
يُستعمل إلا مضافاً، ولدى وسوى وقصارى الشيء وحماذاه بمعنى غايته ومنتهاه، هذه
الألفاظ لا تُستعمل مُنْفَكّة عن الإضافة، يعني: لا يُحذف المضاف إليه في اللفظ أبداً،
بل لا بد أن يكون منطوقاً به.

والثاني وهو ما أشار إليه بقوله: وَبَعْضُ ذَا قَدْ يَأْتِ لَفْظاً مُفْرَداً ما يلزم الإضافة معنى
دون لفظ، نحو: كل، كل هذا مُلازم للإضافة لكن قد يستغنى عن المضاف إليه
ويعوض عنه التنوين، ((قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ)) [الإسراء: 84] قل كل هذه مضاف الآن،
كيف مضاف ونحن ما ننطق بها؟ نقول: حُذِفَ المضاف إليه وَعُوضَ عنه التنوين، إذن:
هي مُضافة معنى، وأما في اللفظ فالمضاف إليه محذوف، كذلك بعض؛ بعض في الأصل
أنه مُلازم للإضافة إلى مفرد، وقد يُحذف هذا المضاف ويُنَوَى ويُعوض عنه بالتنوين؛
يُسَمَّى تنوين العوض عن كلمة ((تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ))
[البقرة: 253] عَلَى بَعْضٍ، أي: كذلك ((أَيُّ مَا تَدْعُونَ)) [الإسراء: 110] نقول: أي
هذه ملازمة للإضافة أولاً ثم قد يُحذف المضاف إليه ويبقى مَنَوِيّاً ويعوض عنه بتنوين
يُسَمَّى تنوين العوض.

وكذلك قبل وبعد قد يُحذف المضاف إليه ويُنَوَى معناه، فيجوزُ أن يُستعمل مُفْرَداً بلا
إضافة، وهو المراد بقوله: وَبَعْضُ ذَا؛ يعني بعض ما لزم الإضافة معنى قد يُستعمل مفرداً
لفظاً، وسيأتي كل من القسمين ((وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ)) [يس: 40] كلٌّ يعني:

كلّهم، ((فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ)) [البقرة: 253] ((أَيًّا مَا تَدْعُو)) [الإسراء: 110] هذه كلها نقول: حُذِفَ المضاف إليه ونُوي معناه، يعني: حُذِفَ في اللفظ فحسب، وأما في المعنى فهو مراد مقصود للمتكلم، ولما حُذِفَ من اللفظ عَوُضَ عنه التنوين يُسَمَّى تنوين العوض.

إِذْن: بَعْضُ الْأَسْمَاءِ يُضَافُ أَبَدًا فِي الْلفظ والمعنى، وَبَعْضُ ذَا الَّذِي لَزِمَ الْإِضَافَةَ فِي الْلفظ قَدْ يَأْتِ لَفْظًا مُفْرَدًا يَعْنِي قَدْ يَأْتِي مِنْ جِهَةِ الْلفظ مُفْرَدًا يَعْنِي: مُنْفَكًّا عَنِ الْإِضَافَةِ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّهُ لَفْظًا .. أَنَّهُ فِي الْلفظ يُتْلَفَظُ بِهِ لَا، الْمُرَادُ أَنَّهُ قَدْ يَأْتِي فِي الْلفظ دُونَ الْمَعْنَى، وَأَمَّا فِي الْمَعْنَى فَتَكُونُ الْإِضَافَةُ مَنْوِيَّةً، فَلَا يُسْتَعْمَلُ مُفْرَدًا بِحَالٍ. قَدْ يَأْتِ لَفْظًا يَعْنِي: يَأْتِي مُفْرَدًا فِي الْلفظ فقط وهو في المعنى مضاف، فلا يلتبس، ظاهر اللفظ هنا .. العبارة أنه (ذا) قَدْ يَأْتِ لَفْظًا مُفْرَدًا، حينئذٍ ما الذي حُذِفَ؟ اللفظ، وأما في المعنى فهو منوي. إِذْن: قَدْ يَأْتِ لَفْظًا مُفْرَدًا يَعْنِي يَأْتِي مُفْرَدًا فِي الْلفظ فقط يعني مُنْفَكًّا عَنِ الْإِضَافَةِ فِي الْلفظ فقط دون المعنى.

ثم قال:

وَبَعْضُ مَا يُضَافُ حَتْمًا امْتَنَعَ ... إِيْلَاؤُهُ اسْمًا ظَاهِرًا حَيْثُ وَقَعَ

المضاف .. ما يلزَمُ الْإِضَافَةَ، عرفنا أن الاسم قد يلزَمُ الْإِضَافَةَ إِلَى ما بعده، يعني لا بدّ من أن يُضَافَ، ثم هذا الذي يُضَافُ إِلَيْهِ عَلَى قَسَمَيْنِ: مِنْهُ مَا يَلْزَمُ الْإِضَافَةَ إِلَى الْجُمْلَةِ. وَمِنْهُ مَا يَلْزَمُ الْإِضَافَةَ إِلَى الْمَفْرَدِ، وَمَا يَلْزَمُ الْإِضَافَةَ إِلَى الْجُمْلَةِ عَلَى نَوْعَيْنِ: مِنْهُ مَا يَلْزَمُ الْإِضَافَةَ إِلَى الْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ فَقَطْ دُونَ الْإِسْمِيَّةِ، هَذَا مَا يَلْزَمُ الْإِضَافَةَ إِلَى الْجُمْلَةِ عَلَى نَوْعَيْنِ؛ نَوْعٌ يَلْزَمُ الْإِضَافَةَ إِلَى الْجُمْلَةِ مَطْلَقًا؛ سِوَاءَ كَانَ جُمْلَةً اسْمِيَّةً أَوْ فَعْلِيَّةً، وَمِنْهُ مَا يَلْزَمُ الْإِضَافَةَ إِلَى الْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ فَقَطْ دُونَ الْإِسْمِيَّةِ، هَذَا مَا يَلْزَمُ الْإِضَافَةَ إِلَى الْجُمْلَةِ عَلَى نَوْعَيْنِ؛ نَوْعٌ يَلْزَمُ الْإِضَافَةَ إِلَى الْجُمْلَةِ مَطْلَقًا؛ يَعْنِي يُضَافُ إِلَى الْجُمْلَةِ الْإِسْمِيَّةِ وَالْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ، وَهُوَ: إِذْ، وَحَيْثُ، كَمَا سَيَأْتِي.

وَبَعْضُهُ يَلْزَمُ الْإِضَافَةَ إِلَى الْجُمْلَةِ لَكِنَّا مَعِينَةً، فَيُضَافُ إِلَى الْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ فَحَسْبُ دُونَ الْإِسْمِيَّةِ، هَذَا مَا يَضَافُ إِلَى الْجُمْلَةِ.

وَأَمَّا مَا يُخْتَصُّ بِالْإِضَافَةِ إِلَى الْمَفْرَدِ وَيَلْزَمُ الْإِضَافَةَ -يعني النوع الثاني- وهذا على ثلاثة أنواع:

الأول: ما يُضَافُ لِلظَّاهِرِ وَالْمُضْمَرِ؛ يَعْنِي يَجُوزُ إِضَافَتُهُ لِلظَّاهِرِ وَيَجُوزُ إِضَافَتُهُ لِلْمُضْمَرِ، وَهُوَ: كَلَا، وَكَلْنَا، وَعِنْدَ، وَلَدَى، وَسِوَى، وَقِصَارَى الشَّيْءِ، وَحَمَادَاهُ بِمَعْنَى: غَايَتُهُ وَمُنْتَهَاهُ، تَقُولُ: (عِنْدَهُ وَعِنْدَ زَيْدٍ) أَضَفْتَهُ إِلَى الْمُضْمَرِ وَإِلَى الْأَسْمِ الظَّاهِرِ، (كَلَا الرَّجُلَيْنِ

وكلاهما).

إذن: هذه الألفاظ تلزم الإضافة ثم المضاف إليه لا يختصّ بواحد دون واحد .. دون آخر بل تضاف إلى الضمير وتضاف إلى الاسم الظاهر، هذا النوع الأول.
الثاني: ما يختصّ بواحد من الاثنين السابقين إما الظاهر وإما الضمير، النوع الثاني ما يختصّ بالظاهر؛ يعني لا يُضاف إلا إلى مفرد وهو ظاهر دون الضمير، نحو: أولي، وأولاتُ، وذوي، وذاتُ، نحو: ((نَحْنُ أُولُوا قُوَّةً)) [النمل:33] هذا مُلَازِمٌ للإضافة، لكنه يُضاف إلى المفرد الظاهر، ولا يُضاف إلى الضمير، يمتنع إضافته إلى الضمير.
كذلك ((وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ)) [الطلاق:4] أولاتُ مُلَازِمٌ للإضافة إلى الاسم الظاهر ولا يُضاف إلى الضمير.

((وَذَا التُّونِ)) [الأنبياء:87] ذا سبقَ معنا أنه لا يجوزُ إضافته إلى الضمير، ذووه قلنا هذا شاذ، سبقَ في باب الأسماء الستة، فهو مُلَازِمٌ للاسم الظاهر، و ((ذَاتَ بَهْجَةٍ)) [النمل:60] ذات بَهْجَةٍ، نقول: ذات وهي مُؤنثة ذو ملازمة للإضافة إلى الاسم المفرد لكن لا يكون إلا ظاهراً.

النوع الثالث: ما يختصّ بالمضمر، فلا يُضاف إلا إلى الضمير، وهو الذي عناه بهذين البيتين:

وَبَعْضُ مَا يُضَافُ حَتَّمَا امْتَنَعَ ... إِيلاؤُهُ اسماً ظاهراً حَيْثُ وَقَعَ

إذن: الاسم المضاف باعتبار ما يضاف إليه وهو مفرد نقول: هذا على ثلاثة أنحاء:

إما أنه يضاف إلى الظاهر والمضمر.

وإما أنه يختص بالظاهر.

وإما أنه يختص بالمضمر، وهنا الناظم أتى بما يختصّ بالمضمر، وأتى بأربعة أمثلة فحسب؛ يعني أربع كلمات ولم يعمم لأن الباب كلّ فيه قلة في الاستعمال، ولذلك لييك، ودواليك، وسعديك، وحنانيك، وهذاذك، هذه كلمات قليلة الاستعمال، حينئذٍ يكون الرجوع فيها إلى ما يعتني بمثل هذه الألفاظ.

إذن: الثالث ما يختصّ بالمضمر، وهو المشار إليه بهذين البيتين.

وهذا الذي يُضاف إلى الضمير على نوعين: منه ما يضاف إلى كل ضمير .. لا يختصّ بضمير دون ضمير يعني يُضاف للغائب، وللمخاطب، وللمتكلم وهو وحده، الذي عنونَ له: كَوَحَدَ، نقول: هذا يُضاف لكل مُضَمَّر ((إِذَا دُعِيَ اللَّهُ وَحْدَهُ)) [غافر:12]

أُضيف إلى الغائب.

وَكُنْتُ إِذْ كُنْتُ إِلَهِي وَخَدَّكَ إِلَى الْمُخَاطَبِ، وَالذَّنْبُ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَرْتُ بِهِ وَخَدِي .. إلى المتكلم.

إذن: وحد .. وسبق أن وحد هذا يُنصب على الحالية، جاء زيد وحده، رأيته وحدك، مررت به وحدي، كلاهما في هذه الأحوال الثلاث نقول: هو حال بمعنى مُنفرداً ونحو ذلك، حينئذٍ نقول: هذا مما يُضاف إلى كل ضمير، وهو مما يختص بالإضافة إلى الضمير.

النوع الثاني: ما يختص بضمير المخاطب فحسب، يعني: لا يُضاف إلا إلى ضمير، ثم هذا المضاف إليه الضمير لا يكون إلا مخاطباً، لا يُضاف إلى الغائب، ولا إلى المتكلم، وهو الثلاث الكلمات التي ذكرها الناظم: لبي ودوالي وسعدى، هذه لا تُضاف إلا إلى ضمير المخاطب، وهو مصادر مثناة لفظاً ومعناها التكرار، وهذا على مذهب سيبويه كما سيأتي، فهي ملحقة بالمثنى، مصادر مثناة لفظاً ومعناها التكرار؛ تكرار يعني: في اللفظ هي مثنى، لكن مُراداً بها التكرار: لبيك يعني: إجابة بعد إجابة بعد إجابة .. تكرار، وإن كان في ظاهره أنه مثنى، إجابة بعد إجابة.

حينئذٍ نقول: مُراد الناظم بهذين البيتين ما اختص بالإضافة إلى الضمير ثم هو على نوعين: ما اختص بالإضافة إلى كل ضمير، يعني: يُضاف إلى كل ضمير. والنوع الثاني: ما اختص بالإضافة إلى ضمير المخاطب.

وَبَعْضُ مَا يُضَافُ حَتَّمًا أَمْتَنَعُ ... إِيْلَاؤُهُ اسْمًا ظَاهِرًا حَيْثُ وَقَعَ

بَعْضُ مَا يُضَافُ، بَعْضٌ: مبتدأ، وما يُضَافُ، (ما) اسمٌ موصول بمعنى الذي، بعض مُضاف والاسم الموصول مضاف إليه، ويُضاف: هذه جملة الصلة لا محل لها من الإعراب، ونائب الفاعل يعود على بعض مبتدأ.

حَتَّمًا أَمْتَنَعُ: امتنع حتماً، وهذا راجع إلى قوله: يُضاف، أي: وبعض ما يُضاف إضافة واجبة امتنع إيلآؤه اسماً ظاهراً، بعض ما يُضاف حتماً يعني: ما وجبت .. لزمت إضافته امتنع إيلآؤه اسماً ظاهراً، ألا يليه الاسم الظاهر، إذا امتنع إيلآؤه اسماً ظاهراً، الاسم عندنا إما اسم ظاهر وإما مضمّر، فإذا امتنع أحدهما تعين الثاني، وأطلق باعتبار المضاف إليه هنا من حيث كونه مضمراً يعني: نوع النوعين باعتبار الأمثلة كوحده، قلنا هذه يُضاف إلى كل ضمير، ولبي وما عطف عليه يختص بالضمير المخاطب.

حينئذٍ إيلآؤه اسماً ظاهراً: امتنع إيلآؤه اسماً ظاهراً تعين أن يكون مُضافاً إلى الضمير، ثم نقول: مُطلق الضمير لأنه إذا قلنا يُضاف إلى الضمير حينئذٍ جاز أن يقال في الأمثلة

التي ذكرها الأربعة أنها تُضاف لكل ضمير، وهذا إنما يصدق على واحد فقط، لا على ما بعده.

فحينئذ نقول: المراد بقوله: اِمْتَنَعَ إِيْلَاؤُهُ اسماً ظاهراً يعني: تعينت إضافته إلى الضمير، أي ضمير؟ كل الضمائر هذا الظاهر، مُطلق الضمير، فالأربعة التي ذكرها من الأمثلة تصدق على أن الضمير .. مُطلق الضمير تضاف إليه، وليس الأمر كذلك، وإنما يتعين مطلق الضمير مع واحد، فيُضاف إلى الضمير الغائب والمخاطب والمتكلم، وأما ما بعدها الثلاث فهذا يختص بالمخاطب.

إذن: اِمْتَنَعَ هذا فعل ماضي، وهو خبر المبتدأ، إِيْلَاؤُهُ هذا فاعله، إِيْلَاؤُهُ اسماً ظاهراً يعني: فلا يليه إلا مضمر أخذناه بمفهوم المخالفة؛ فلا يليه إلا مُضمر، إِيْلَاؤُهُ قلنا هذا فاعل من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول، واسماً ظاهراً: اسماً هذا مفعول ثاني، ويحتمل العكس أن اسماً هو المفعول الأول، والهاء هو المفعول الثاني يحتمل هذا، و (ظاهراً) هذا نعت لـ (اسماً).

حَيْثُ وَقَعَ: حيثُ هذا مُتعلّق بقوله: امتنع، يعني امتناعه امتناعاً كلياً في كلّ خطاب وفي كلّ كلام، حَيْثُ وَقَعَ في ضمن الكلام العربي؛ حيث ما نُقِل في كلام العرب، أو حيث ما تكلمت أنت بكلام العرب، حينئذ يمتنع إيقاع بعض الأسماء الظاهرة مُضافة لبعض هذه المضافات.

مثّل لذلك وليست على سبيل الاستقصاء، وإنما هي مجرد أمثلة، وهي قليلة الاستعمال كـ (وحد)؛ وهذا عرفنا أنه يُضاف إلى الضمير الغائب، والضمير المخاطب، والمتكلم، والأمثلة سبقت.

لَبَّى: هذا فعل، وهو لم يُرد الفعل، وإنما أراد (لبي)، ولذلك تُثبت الياء، إذا حُذفت الياء لم تضع تحتها نقطتين (لبي) صارت، ولذلك سيأتي في البيت: فلبى فلبى يأتي فعل ماضي ويأتي مثني .. مصدر.

إذن: (لبي)، (دوالي)، (سعدي)، هذه ثلاثة ألفاظ، ومثله: حنانيك، وهذا ذيك. قال الشارح: من اللازم للإضافة لفظاً ما لا يُضاف إلا إلى المضمر، وهو المراد هنا نحو: وحدك، أي: مُنفرداً، ولبيك يعني: إقامة على إجابتك بعد إقامة، أو أجيبك إجابة متكررة هذا أحسن، نفسّر لبيك أجيبك إجابة متكررة؛ لأننا قلنا: هذه مصادر مُثناة في اللفظ إلا أن معناها التكرار، ودواليك أي: إدالة بعد إدالة .. تداولاً بعد تداول، وقيل: هذا غلط ليس بصحيح، بل الصواب: طاعة بعد طاعة، دوليك طاعة بعد طاعة،

والمشهور عند النحاة: إدالة بعد إدالة.

وسعديك أي: إسعاداً لك بعد إسعاد، وهذه سعديك لا تُستعمل إلا بعد لبيك .. هي بمعنى لبيك إجابة بعد إجابة إسعاداً بعد إسعاداً.

إذن: لي ودوالي وسعدي، نقول: هي مصادر لكنها مُثناة لفظاً، والمراد بها التكرار، وهي مما يلزم الإضافة، يعني ألفاظ تلزم الإضافة إلى ما بعدها، والمضاف إليه لا يكون إلا ضميراً مخاطباً، وما عداه فهو شاذ، فإذا سُمِعَ إضافة لي إلى الضمير الغائب حكماً عليه بكونه شاذاً، لكون لبيك لا تُضاف إلا إلى ضمير الخطاب، لبيك بالكاف فقط، فإذا أُضيفت إلى الهاء ضمير الغائب قلنا شاذ، ولذلك قال: وشذَّ إضافةً لي إلى ضمير الغيبة، هذا نحكم عليه بكونه شاذاً؛ لأنه خروج عن الأصل.

لَقُلْتُ لَبَيْهِ لِمَنْ يَدْعُونِي، (لبيه) أضافه إلى الضمير .. ضمير الغيبة، نقول: هذا شاذ، وهذه كلها ما عدا (وحد)، (وحد) نُعربها حالاً، لبيك ودواليك وسعديك وحنانيك وهذاذك، في كل تركيب نُعربها مفعولاً مطلقاً لعامل محذوف وجوباً يفسر من لفظه إلا في لبيك وسعديك، إنما يفسر من معناه، والحكم فيها واحد، وهذا مما يجعلها قليلة الاستعمال، فحينئذٍ كلها: لبيك وسعديك ودواليك وحنانيك وهذاذك نقول: هذه كلها تُعرب مفعولاً مطلقاً، والعامل فيه محذوف .. واجب الحذف، يُقدَّر من لفظه إلا لبيك وهذاذك، هذا يُقدَّر من معناه.

وقد أعرب سيبويه هذاذك حالاً وَضَعَفَ؛ لأن هذاذك هذا مصدر قلنا مضاف إلى الضمير، إذن: هو معرفة هذه كلها لبيك وسعديك وحنانيك هذه كلها معارف، حينئذٍ إعرابها حالاً يخرُجها عن أصلها، فإذا كان كذلك، وأمکن إعرابها مفعولاً مطلقاً فهو أولى وجديراً بأن لا تُعرب حالاً؛ لأن الحال لا تكون إلا نكرة، وهذه مصادر معارف، لأنها مُضافة إلى المعرفة.

وحنانيك بمعنى تحنُّناً بعد تحنُّن.

وهذاذك بذالين مُعجمتين بمعنى: إسراعاً بعد إسراع.

قال الناظم: وَشَذَّ إِبِلَاءُ يَدَيَّ لِلَّيِّ، ידי هذا يُشير به إلى قول الشاعر:

دَعَوْتُ - لِمَا نَابَنِي - مِسُوراً ... فَلَبَّيْ فَلَبَّيْ يَدَيَّ مِسُورِ

فَلَبَّيْ الأولى: فعل ماضي، والثانية فَلَبَّيْ يَدَيَّ: مفعول مطلق، والعامل فيه محذوف وجوباً، ولَبَّي مضاف ويدي مضاف إليه، هنا أُضيفت إلى الاسم الظاهر، ولذلك قال:

شاذٌّ، لأن الأصل فيها أن تُضاف إلى الضمير، فإذا أُضيفت إلى الاسم الظاهر وقد امتنع إضافتها إلى الاسم الظاهر حينئذٍ نقول هذا شاذٌّ، هذا شاذٌّ يُحفظ ولا يُقاس عليه. وَشَدَّ أي: انفردَ وحكم عليه بالشذوذ فلا يُقاس عليه البتة، وقلَّ ابن مالك أن يحكم في الألفية بشدَّ .. قليل هذا، وإنما يقول: نزرًا، ندر، قلّ، وأما شاذٌّ معناه أنه بلغ الغاية عنده في البعد، إذا حكم بالشذوذ على كلمة أو حرف أو تركيب هذا دلٌّ على أنه لا يحتمل القلة البتة، وإنما يحكم عليه بكونه شاذًّا؛ لأن الألفاظ لبيك وسعديك هي قليلة جداً، فإذا خالفت الأصل الذي عليه هذا واضح أنه شاذٌّ، فيُحفظ ولا يُقاس عليه، هي الألفاظ من حيث هي إضافتها إلى الضمير المخاطب هي محفوظة ولا يُقاس عليها، فإذا خرجت عن الأصل الذي هو عليها حينئذٍ نقولُ هذا شذوذ.

وَشَدَّ إِيْلَاءٌ يعني: إتباع- يَدَى لِلْبَيِّ، قلنا: إيلاء هذا يتعدى إلى مفعولين.

وهنا قال: لِلْبَيِّ عَدَاهُ بِاللَامِ، في الأول قال: إِيْلَاءُهُ اسْمًا ظَاهِرًا، إِيْلَاءُهُ اسْمًا، هنا قال إِيْلَاءٌ يَدَى هذا مثل إِيْلَاءُهُ، لِلْبَيِّ هذا مثل اسماً تعدى إليه باللام، لأنه فرع، والقياس إذا زيدت اللام في معمول العامل الفرعي لا نعتزُّ نقول هذا جائز .. يجوزُ فيه الوجهان، إما أنه يُعدّيه باللام لكونه فرعاً مثل: ((فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ)) [هود: 107] وإما أن نقول: بأنه يَحذف اللام وَيَنْصب، لكن هنا احتاجَ للام حينئذٍ لا اعتراض، فهو على القياس.

فاللام الزائدة في المفعول الثاني للبي تقوية لضعف العامل لكونه فرعاً في العمل.

إذن:

وَبَعْضُ مَا يُضَافُ حَتْمًا امْتَنَعَ ... إِيْلَاءُهُ اسْمًا ظَاهِرًا حَيْثُ وَقَعَ
كَوْخَدَ لَبِّي وَدَوَائِي سَعْدِي ... وَشَدَّ إِيْلَاءٌ يَدِي لِلْبَيِّ

أي: بعض الأسماء الملازمة للإضافة لفظاً ومعنى يمتنع أن تُضافَ إلى الاسم الظاهر فتجبُ إضافته للمضمر، وفي هذا النوع خروجٌ عن الأصل من وجهين، هذا النوع الذي لَزِمَ الإضافة إلى الضمير خرجَ عن الأصل من وجهين:

أولاً: لزوم الإضافة، وقلنا هذا خلافُ الأصل .. لزومُ الإضافة خلافُ الأصل.

وكون المضاف إليه مُضْمَرًا، هذا خروجٌ عن خروج.

إذن: فيه خروجان عن الأصل: أولاً: لزومُ الإضافة، وهذا خلافُ الأصل؛ لأن الأصل في الاسم يجوزُ إضافته وإفراده، فإذا لَزِمَ الإضافة خرجَ عن الأصل، ثم إذا لَزِمَ الإضافة الأصل أنه يُضاف إلى الظاهر والضمير لا يُقَيّد بشيء، فإذا قَيّد بالظاهر دون الضمير

أو بالضمير دون الظاهر قلنا هذا خروج آخر كونه مضاف إليه مضمراً.
ثم ذكر أربعة ألفاظ، وقلنا: وحد وهو مُلازم للنصب عن الحالية، تقول: جاء زيدٌ وحده،
أي: منفرداً، وقد جاء مُضافاً إليه في قولهم في المدح: نَسِيحٌ وَحْدِهِ، وفريدٌ دَهْرِهِ.
وأما لي فإنه أيضاً مُلازم الإضافة إلى الضمير نحو: لبيك، ومعنى لبيك - كما ذكرنا -
إقامة على إجابة، أو نقول: أجيبك إجابة مُتكررة لأنها في المعنى بمعنى التكرار، ويُعرب
مفعولاً مطلقاً ولا يُعرب حالاً خلافاً لسيبويه؛ لأن المصدر الموضوع للتكثير لم يثبت فيه
غير كونه مفعولاً مطلقاً، هكذا قال ابن هشام في التوضيح، المصدر - بعض المصادر -
قُصِدَ بها الدلالة على التكثير المرات .. مرة بعد مرة دون نهاية، نقول هذه لم يُسمع فيها
باستقراء كلام العرب، إلا أنها وقعت مفعولاً مطلقاً، وقيل: حالاً وهو ضعيف، وهو
إعرابٌ سيبويه في هذاذك؛ لأنها معرفة، والحال لا يكون إلا نكرة، فهو مصدر أُضيف
إلى معرفة واكتسب التعريف.

لبيك قلنا: هذه مُضاف ومضاف إليه، ذهب الأعلام وهو من المتأخرين إلى أن الكاف
هذه حرفٌ خطاب ليست بضمير، حينئذٍ هي مثلٌ ذاك، وهذا ضعيف لأننا قلنا أنها
مُضافة إلى الاسم، وإذا أُضيفت إلى الاسم حينئذٍ امتنع أن يكون الاسم حرفاً .. هذا
أولاً.

لبيك ونحوها، هذه الكاف ليست حرف خطاب بل هي اسمٌ لقولهم: حنانيه ولبيه
فأضافوا بعض هذه الألفاظ إلى ضمير الغيبة مع شذوذه، وللإسم الظاهر فلا تحمّل هذه
الألفاظ على أسماء الإشارة لاختلاف الحال، ولحذفهم النون لأجلها ولم يحذفوها في
ذالك، حنانيك، حنانك، ولم يحذفوها في ذالك ولأنها لا تلحقُ الأسماء التي لا تُشبه
الحرف، وما زعمه الأعلام أن الكاف حرف الخطاب لا موضع لها من الأعراب مثلها في
ذلك ضعيف.

إذن: هذه الكاف نقول: اسمٌ مضافٌ؛ لبيك: لي مضاف والكاف مضاف إليه، ليست
حرفَ خطاب بل هي اسمٌ لقولهم: حنانيه، ولبيه، فأضافوا بعض هذه الألفاظ إلى ضمير
الغيبة مع كونه شاذاً، وللإسم الظاهر فلا تُحمّل هذه الألفاظ على أسماء الإشارة.
إذن: نقول: كونهم أضافوه إلى الضمير وأضافوه إلى الاسم الظاهر ثم وجدنا الكاف:
لبيك، هم قالوا: لبيه، وقالوا: لي يدي.

إذن: أُضيفت إلى اسمٍ جاءت الكاف -لبيك- هذا يحتمل كلاماً الأعلام، يحتمل أن
هذه الكاف حرف ويحتمل أنها اسم، لما وجدنا أنهم عاملوها معاملة الأسماء، وأضافوها

إلى الأسماء سواء كان شاذاً كالغيبية أو الاسم الظاهر، عرفنا أن الكاف هذه اسم وليست بحرف لأننا حملناه على ما له نظير، يعني الأولى أن نحمل هذه الكاف على يدي والهاء في لبيه ولو كان شاذاً، وسبق معنا قاعدة: أن العربي قد ينطق بكلمة خلاف الأصل لنستدل بها على هجران الأصل المطرد؛ لأن بعض الأصول قد تكون خلاف الأصل في الأصل، حينئذ تأتي كلمة ينطق بها عربي فصيح ثم بعد ذلك نستدل بهذه الكلمة على أن ذاك الأصل هذا أصله، مثل: فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِّأَنْ يُؤَكَّرَمَا، أصله يُكْرَم، عرفنا بقوله: يُؤَكَّرَمَا أن ثم همزة محذوفة في الأصل: أكرم أكرم هذه مثلها، قيل: يدي مسور هذا شاذ، ولبيه هذا شاذ، استدللنا بهذا على القياس المطرد في لبيك، فقلنا الكاف هذه اسمية بدليل أنهم أضافوا لي إلى الاسم الظاهر في يدي، وإلى الضمير، هذا وجه الرد على الأعلام.

وَبَعْضُ مَا يُضَافُ حَتْمًا امْتَنَعَ ... إِيْلَاؤُهُ اسْمًا ظَاهِرًا حَيْثُ وَقَعَ

حينئذ لا يليه إلا مضمير، وذكر أربع كلمات على ما ذكرناه سابقاً. قال الشارح: ومذهب سيبويه أن لبيك وما ذكر بعده مثنى وأنه منصوب على المصدرية بفعل محذوف .. منصوب على المصدرية، لكن المشهور عن سيبويه أنه حال، ولذلك نص ابن هشام على ذلك في الأوضح لما أورد البيت الدال على هذا، قال أعربه سيبويه حالاً وهو ضعيف؛ لأنه مصدر مضاف إلى الضمير فاكْتَسَبَ التعريف فلا يُنْصَبُ على الحالية.

وإذا قال النحاة: منصوب على المصدرية -هكذا- فمرادهم منصوب على أنه مفعول مطلق، هذا الأصل فيه، وإذا كان ثم ما يخالف هذا فلا بُدَّ أن يكون اصطلاحاً خاصاً للمعرب، وأما الاصطلاح العام إذا قالوا: منصوب على المصدرية فالمراد به المفعول المطلق، مع كونهم يشترطون المصدر في المفعول لأجله؛ فحينئذ قد يلتبس لكن هذا ليس مراد.

إذن: وأنه منصوب على المصدرية بفعل محذوف من ألفاظها .. مُقَدَّر من ألفاظها السابقة إلا هذا، ولبيك فمن معناها، وأن تثنيته المقصود به التكثير، إذن: هو ملحق بالمثنى وليس مثنى حقيقة لماذا؟ لأنه وإن كان في اللفظ مثنى إلا أنه في المعنى جمع؛ لأنه يدل على كرات .. مرات عديدة، وأقلها ثلاثة.

إذن: ليس في المعنى مثنى؛ فهو على هذا ملحق بالمثنى، كقوله تعالى: ((ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ)) [الملك: 4] كَرَّتَيْنِ -هذا فيه بحث لياسين هناك في حاشيته على مجيب النداء- ، أي: كرات، كرتين في اللفظ مثنى لكن في المراد المعنى المقصود: كرات؛ لأن البصر لا

يرجع خاسراً إلا بمرات، كرتة بعد كرتة، الكرة الأولى قد لا يُدرك المراد، الكرة الثانية مثلها، إذن: لا بد من كرات، فكرتين ليس المراد به مرتين فقط، لقوله تعالى: ((يَنْقَلِبُ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ)) [المالك:4] أي: مُزدجراً وهو كليل، ولا ينقلب البصر مُزدجراً كليلاً - في الغالب - من كرتين فقط، فتعين أن يكون المراد بالكرتين التكرير لا اثنين فقط.

وكذلك لبيك معناه إقامة بعد إقامة كما تقدّم وليس المراد الاثنين، وكذا باقي الأخوات على ما تقدّم في تفسيرها.

ومذهب يونس - شيخ سيبويه - أنه ليس بمثنى بل أنه مفردٌ مقصور على وزن (فَعْلَى)، (لبي)، وأنه مقصور قُلِبَتْ أَلْفُهُ يَاءً مع المضمر كما قُلِبَتْ أَلْفُ (لدى) و (على) مع الضمير، (لبي) إذا أضعفته قلت: لبيك، إذن أصله (لبي) مفرد، كما تقول (على) (عليه) قُلِبَتْ أَلْفُ يَاءً؛ لأنك أضعفته إلى الضمير.

(لدى) بالقصر إذا أضعفته إلى الضمير قُلِبَتْ أَلْفُ يَاءً قلت (لديه)، قال: (لبي) .. (لبيك). إذن: قُلِبَتْ أَلْفُ يَاءً لأنه أُضيف إلى الضمير كما قُلِبَتْ أَلْفُ يَاءً في (على) وصار (عليه)، هذا حُجَّتُهُ .. محتمله؛ نعم محتملة، لبيك هذا محتمل، لكن نرده بـ (لبي) يَدَيَّ مِسُورٍ - بالشاذ، بالشاذ السابق -، ولذلك بعض النحاة عندهم غرام بالشذوذات هذه؛ لأنها تفضح الأصول، حينئذٍ لما قال: (يَدَيَّ مِسُورٍ) قلب أَلْفُ يَاءً، على كلام يونس أن أَلْفُ قَلْبِهَا يَاءً، وأَلْفُ تَقْلِبِ يَاءً مع الضمير أو مع الاسم الظاهر؟ مع الضمير لا مع الاسم الظاهر، فدلّ على أن أصله ليس أَلْفًا، بل هي ياء.

هنا نقول: قال يونس: أنه ليس بمثنى، لبيك ليس بمثنى، فمن أين جاءت هذه الياء؟ قال: هذه أصلها أَلْفُ، أصلها (لبي) مثل (فتى) مقصور على وزن فعلى، أَلْفُ لماذا قُلِبَتْ يَاءً؟ قال: مثل أَلْفُ (على) تُقْلِبُ يَاءً إذا جَرَّتِ الضمير، فتقول: عليه، و (لدى) تقول: (لديه)، إذن قُلِبَتْ أَلْفُ يَاءً، كذلك (لبي) لما أُضيفت إلى الضمير قُلِبَتْ أَلْفُ يَاءً، وإلا فهو مفرد، هذا نرده بأن الياء موجودة مع غير الضمير، وإنما تُقْلِبُ أَلْفُ يَاءً مع الضمير، وهنا قال (يَدَيَّ مِسُورٍ) ولذلك (لبي) الأولى نقول هذه فعل ماضي، بأَلْفُ لبي مثل عصي، و (لبي) الثانية .. (لبي) فليَ يَدَيَّ مِسُورٍ؛ لبي نقول مفعول مطلق منصوب بالياء؛ لأنه مُلحق بالمثنى، وهو مضاف ويدي مضاف إليه، ويدي مضاف مجرور بالياء، ومسور مضاف إليه.

هنا يدي .. (لبي يدي) لبي بالياء، لما أضافها إلى الاسم الظاهر فالياء موجودة دلّ على

أن الياء ليست أصلها الألف .. ليست مقلوبة عن الألف، بل هي ياء المثني التي تعرب.

قال: وردَّ عليه سيبويه بأنه لو كان الأمر كذلك كما ذكر لم تنقلب ألفه مع الظاهر ياء؛ لأنها تنقلب مع الضمير لا مع الظاهر في البيت الذي سبق ذكره، كما لا تنقلب ألف (لدى) و (على) مع الظاهر عندما تقول (على زيد) ، (لدى زيد) ، بقيت الألف لو كان الأمر ذلك كما زعم يونس لقال: يدا لى يدي بقيت الألف كما هي لأنها لا تنقلب مع الظاهر، وإنما تنقلب مع الضمير.

كذلك كان ينبغي أن يقول (لى زيد) بالألف؛ لكنهم لما أضافوه إلى الظاهر قلبوا الألف ياء فقالوا: فلي (يَدَي مِسْور) ، فدل ذلك على أنه مُثنى وليس بمقصود كما زعم يونس.

إذن: لبيك نقول: الصواب أنه مُثنى، وأن الياء هذه ياء إعراب وليست مُنقلبة عن الألف كما زعم يونس، والدليل ما ذكرناه.

وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً إِلَى الْجُمْلِ ... حَيْثُ وَإِذْ وَإِنْ يُنَوَّنُ يُحْتَمَلُ
إِفْرَادُ إِذْ وَمَا كِإِذْ مَعْنَى كِإِذْ ... أَضِيفَ جَوَازاً نَحْوُ حِينَ جَانِبُ

وَأَلْزَمُوا أَي: العرب، إِضَافَةً إِلَى الْجُمْلِ أَلْزَمُوا حَيْثُ وَإِذْ إِضَافَةً إِلَى الْجُمْلِ.

إذن: هذا شروع منه في بيان ما يلزم الإضافة إلى الجمل، وقلنا هذا على نوعين: ما يُضاف إلى الجمل مطلقاً اسمية كانت أو فعلية.

والثاني: ما يُضاف إلى الجملة الفعلية فحسب.

وَأَلْزَمُوا أَي العرب، حَيْثُ: وهذا مفعول أول لَ أَلْزَمُوا، وَإِذْ: معطوف عليه، إِضَافَةً: هذا مفعول ثاني، إذا عرفت الإعراب تعرف المعنى مباشرة، أَلْزَمُوا حَيْثُ وَإِذْ إِضَافَةً إِلَى الْجُمْلِ، هذا التركيب.

إذن: حيث مفعول أول، وإذ معطوف عليه، وإضافة هذا مفعول ثاني، إلى الجمل: جار ومجرور متعلق بقوله إضافة، حيث وإذ، حيث: ظرف مكان تصرّفه نادر، بل منع بعضهم أن يتصرّف، ولذلك ردّ على ابن هشام أنه جَوَزَ أن قوله تعالى: ((اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ)) [الأنعام:124] جَوَزَ في القطر أن حيث مفعول به لقوله يعلم مُقَدَّرٌ، وقيل له: إن حيث إذا كانت مفعولاً به صارت مُتَصَرِّفَةً، والأصل أنها لازمة يعني: لازمة الظرفية، فلا تأتي مفعولاً به، وحينئذٍ يُردّ هذا القول بذا.

إذن: ظرف المكان تصرّفه نادر، وقيل بالمنع .. لا يتصرف، وقد يراد به الزمان وإلا

الأصل فيه أنه ظرف مكان، وقد يخرج عن الظرفية المكانية ويُراد به الظرفية الزمانية، وثأؤه بالحركات الثلاث: حيثٌ وحيثٌ وإلا أنها لغات، يعني في لغة أو عند قبيلة حيث بالضم، وفي قبيلة أخرى حيث بالفتح، وفي قبيلة ثالثة حيث بالكسر، وليس مجتمعة في قبيلة واحدة لا، وإنما هي لغات، إذن: لكلٍ لغته، وثأؤه بالحركات الثلاث، وقد تُبدل ياءه واواً، فيقال: حُوث، هذه لغة رابعة حُوث بالواو، بل قال ابنُ سيده هي الأصل، وبنو فقعس يعربونها، يعني ليست مبنية عندهم بل هي معربة، حينئذٍ تكون مثل قبل وبعد في حال الإعراب.

ولا يضاف إلى الجملة من أسماء المكان غيرها كما في المغني، وقيل: (لندن) كما سيأتي، لكن المشهور كما نصَّ عليه ابن هشام في المغني أنه لا يُضاف من ظروف المكان إلى الجملة إلا حيثٌ فحسب وزيدٌ عليه على خلاف (لندن) كما سيأتي. إذن: حيثٌ فقط هي التي تُضاف من ظروف المكان إلى الجمل بخلاف ظرف الزمان، وأما (إذ) فهي ظرف زمان ماضٍ لا يتصرّف إلا إذا أُضيف إليه ظرف زمان، لا يتصرّف؛ ما معنى لا يتصرّف؟ إذا قيل مُلازم للظرفية .. النصب على الظرفية حينئذٍ لا يكون مُبتدأ، ولا خبراً ولا مفعولاً به ولا اسم (إن) إلى آخره، لا يأتي في هذه المحال، وإذا قيل يتصرّف نادراً حينئذٍ قد يخرج عن الظرفية فيكون مفعولاً به، وهنا (إذ) ظرف زمان لا يتصرّف إلا أُضيف إلى ظرف زمان مثله كحينئذٍ يومئذٍ، حينئذٍ نقول هذه مُتصرّفة لأنها أُضيفت إلى اسم زمان.

قال بعضهم .. ومنهم ابنُ مالك: أو وقع مفعولاً به، يعني إذا جاء في محلّ مفعول به صار متصرفاً ومثّل له بقوله: ((وَأَذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا)) [الأعراف: 86] (إذ) قال هذه مُتصرّفة؛ لأنها في محلّ مفعول به، أو بدلاً منه؛ بدلاً من (إذ) كما في قوله تعالى: ((وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ)) [مريم: 16] قال إذ انتبذت بدل اشتمال من قوله وَأَذْكُرْ، فإذ انتبذت بدل اشتمال من مَرْيَمَ، ومنع ذلك الجمهور، الجمهور على المنع؛ على أنها ملازمة للظرفية فلا تتصرّف.

وترد للتعليل - (إذ) - ترد للتعليل، فحينئذٍ تكون حرفاً على المشهور عند النحاة، حينئذٍ (إذ) هنا المراد التي تضاف إلى ما بعدها ليست إذ الحرفية التي تكون للتعليل، وقد قيل: إنما للظرفية والتعليل مُستفاد من قوة الكلام، هكذا قيل، لكن المشهور أن (إذ) التعليلية حرف وليست باسم حينئذٍ ليست هي التي تضاف إلى ما بعدها. حيثُ وإذ نقول ملازمان للإضافة، ثم لا يُضافان إلى المفرد، وشذ إضافة حيث إلى

المفرد وهو مذهب الكوفيين كما سيأتي، حينئذٍ يُضافان إلى الجملة، ولذلك أطلق الناظم هنا قال:

وألزموا حيثُ وإذ إضافةً إلى الجمل، إلى الجمل أطلقَ الجمل، حينئذٍ يعمّ الجملة الاسمية والجملة الفعلية، تقول: إذ زيدٌ قائم، إذ قام زيدٌ، يجوزُ هذا وذاك. وتقول: حيثُ جلسَ زيدٌ، وحيثُ زيدٌ جالس، إذن: أُضيف إلى الجملة الاسمية والجملة الفعلية، وظاهر كلامه استواء الطرفين؛ لأنه أطلقَ الجمل؛ يعني إضافة حيثُ إلى الجملة الاسمية والجملة بمرتبة واحدة، كلاهما في مرتبة واحدة، وكذلك إضافة (إذ) إلى الجملة الاسمية والجملة الفعلية في مرتبة واحدة، وليس الأمر كذلك، بل إضافة (إذ) إلى الجملتين في الجملة على مرتبة واحدة، وأما (حيثُ) لا، فيه تفصيل، (حيثُ) نقول إضافة (حيثُ) إلى الفعلية أكثر من إضافتها للاسمية، يعني في لسان العرب الأفصح والأكثر المطرد إضافة (حيثُ) إلى الجملة الفعلية دون إضافتها إلى الجملة الاسمية، وأما إضافتها إلى الجملة الاسمية فهو أقل، حينئذٍ ليس على مرتبة واحدة .. ليس في مرتبة واحدة، وإذ إضافتها إلى الجملتين بمنزلة واحدة.

إذن: إضافة (إذ) إلى الجملة الاسمية أو الفعلية في مرتبة واحدة، لكن تمّ استحسان فيما إذا كان خبرها فعلاً ماضياً .. سيأتي.

وإضافة (حيثُ) لا، نقول: إضافتها إلى الجملة الفعلية أكثر من إضافتها إلى الجملة الاسمية.

إذن: قوله: وألزموا (حيثُ) وإذ إضافةً إلى الجمل، نقول ليس على إطلاقه، أما من حيث الإضافة -مطلق الإضافة- إلى الاسمية والفعلية فهذا لا إشكال فيه، وقد يكون هو الذي أراده الناظم هنا.

وأما الأكثرية فهذا مبحث بياني يتعرض له البيانون، لكن إضافة حيثُ إلى الفعلية أكثر ولذلك ترجّح النصب في نحو: (جلست حيثُ زيداً أراه)، يجوز (حيثُ زيد أراه)، والنصب أرجح، يجوز الوجهان من باب الاشتغال، يجوز (زيد أراه)، (جلست حيثُ زيد أراه)، يجوز الوجهان، لكن لما كانت (حيثُ) دخولاً أكثر على الجملة الفعلية صار النصب أرجح هنا، فتقول: (جلست حيثُ زيداً -بالنصب- أراه) يعني: (حيثُ أرى زيداً) فأخرجت الجملة الاسمية عن كونها اسمية لتكون فعلية مع جواز إضافة (حيثُ) للاسمية ليكون موافقاً للأرجح والأكثر في لسان العرب (جلست حيثُ زيداً أراه). قال في المهم: وتقبحُ إضافة (إذ) إلى اسمية عجزها فعل ماضٍ، عجزها يعني خبرها فعل

ماضي، (إذ) إذا أضفتها إلى جملة اسمية فالأحسن أن لا يكون الخبر فعلاً ماضياً، بل يكون اسماً مفرداً فتكون الجملة اسمية مطلقاً في الجزأين، أو يكون فعلاً مضارعاً. وأما الماضي قال: يقبَحُ نصٌّ عليه السيوطي في همع الهوامع، ووجه قبحه أن (إذ) لما مضى، وهذا واضح، والفعل الماضي مُناسب لها في الزمان، وهما في جملة واحدة، فلم يحسن الفصل بينهما يعني لا يحسن أن نفصل بين (إذ) التي للماضي والفعل الذي للماضي، بل الأولى أن يلي الفعل الماضي (إذ) فتقول: (إذ قام زيدٌ) ، أما (إذ زيدٌ قام) قال: هذا جائز، لكنه قبيح لأن (إذ) للماضي وقام للماضي. إذن: اتفقا فالمناسبة أن يتلو الماضي (إذ) .. هذا المناسب، وأما فصله بالاسم هذا فيه قبحٌ، بخلاف ما إذا كان مضارعاً (إذ زيدٌ يقومُ) فإنه حسن، وأما (إذ زيدٌ قائم) فهذا هو الأصل.

وقال في التصريح: شرط الاسمية بعد (إذ) أن لا يكون خبرُ المبتدأ فيها فعلاً ماضياً على ما ذكرناه لكنه ليس شرط صحة، وإنما هو شرط حسن فحسب، يعني شرط إضافة إذ للجملة الاسمية أن لا يكون خبرها فعلاً ماضياً وإذا كان خبرها فعلاً ماضياً لا يصح؟ لا، يصح، وإنما هو شرط استحسان فقط، يعني الأفضل.

شرط الاسمية .. -يعني شرط حسن- بعد (إذ) أن لا يكون خبر المبتدأ فيها فعلاً ماضياً، نصٌّ على ذلك سيبويه، يعني نطق بهذا، وشرط الفعلية أن يكون فعلها ماضياً لفظاً أو معنى لا لفظاً، أن يكون الفعل ماضياً، وشرط الفعلية أن يكون فعلها ماضياً لفظاً نحو: ((وَإِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا)) [الأعراف: 86] كنتم: كان فعل ماضي لأنه مُناسبٌ لـ (إذ)، (إذ) للزمن الماضي ويناسبها الفعل الماضي، أو معنى لا لفظاً ((وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ)) [البقرة: 127] يرفع رفع، هنا يرفع فعل مضارع في اللفظ لكنه في المعنى ماضي.

إذن: مما يصرفُ الفعل المضارع عن معناه الحال إلى الماضي (إذ) كـ (لم)، لم: حرف نفي وجزم وقلب، ما معنى قلب؟ قلبت زمن المضارع من الحال إلى الماضي، لم يضرب زيدٌ عمراً هذا بالزمن الماضي، وأما الآن فلا، (إذ) كذلك تقلب زمن المضارع من الحال إلى الماضي، دليله ((وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ)) [البقرة: 127] إلا إذا أُريد به الحكاية، ثم قال:

وشرط الاسمية بعد حيث أن لا يكون الخبر فيها فعلاً، نصٌّ على ذلك سيبويه، يعني إذا أُضيفت حيثُ إلى جملة اسمية فالأحسن أن لا يكون الخبر فيها فعلاً، جلستُ حيثُ زيدٌ حبسته هذا خلاف الأصل، وإذا أردت أن تخرج عن هذا القبح فتتصب الاسم كما

ذكرناه سابقاً.

وَأَلْزَمُوا إِصَافَةً إِلَى الْجُمْلِ

إِفْرَادُ إِذْ حَيْثُ وَإِذْ وَإِنْ يُنَوَّنُ يُحْتَمَلُ

وَإِنْ يُنَوَّنُ إِذْ يعني يدخله التنوين، وهنا الضمير يرجع إلى أقرب مذكور، فحيث لا تختص بالحكم، انتهى الكلام عن حيث، والكلام الآن في فرع (إذ)، (إذ) قد تضاف معنى لا لفظاً.

إذن: جمع في هذا البيت ما يُضاف لفظاً ومعنى وهو حيث، وأما (إذ) فهذه مما تُضاف معنى لا لفظاً، بمعنى أنه يجوز حذف المضاف إليه وتعويض التنوين عنه ولذلك قال: وَإِنْ يُنَوَّنُ هذا عائدٌ إلى أقرب مذكور وهو (إذ)، يُحْتَمَلُ إِفْرَادُ (إذ)، يُحْتَمَلُ هذا فعل مضارع مُغَيَّر الصيغة، إِفْرَادُ هذا نائب الفاعل، وهو مضاف وإذ مضاف إليه.

والمراد بإفراء (إذ) هنا يعني فكها وانفصالها عن الإضافة.

يُحْتَمَلُ يعني: يُجَوِّزُ إفراد إذ؛ فيجوزُ لك إذا نونت (إذ) أن تفكها عن الإضافة، وهذا واضح بين؛ لأن التنوين يقطع .. فاصل يفصل المضاف عن المضاف إليه، ولذلك جعل حذفه شرطاً في صحة الإضافة.

نُونًا تَلِي الإِعْرَابَ أَوْ تَنْوِينًا ... مِمَّا تُضَيَّفُ اخْذِفْ كَطَوْرٍ سِينًا

إذا لم ي حذف لا يتصور وجود الإضافة، وَإِنْ يُنَوَّنُ يُحْتَمَلُ يُجَوِّزُ إِفْرَادُ (إذ) وهذا سبق معنا في تنوين العوض.

وَإِنْ يُنَوَّنُ يُحْتَمَلُ يعني يُجَوِّزُ، مبني للمفعول من التجويز بمعنى عدم الامتناع لوجوب الإفراد حينئذٍ وذلك إذا أُفردت (إذ).

قال: إِفْرَادُ (إذ) ولم يقل إفرادها وهو الأصل، يعني أظهر في مقام الإضمار، أظهر في مقام الإضمار قالوا دفعاً لتوهم رجوع الضمير لغير (إذ)، وإن ينون يحتمل إفرادها، هذا يحتمل أنه يشمل (حيث) و (إذ)، ولكن لما أراد (إذ) دون حيث حينئذٍ قال: إِفْرَادُ (إذ) نصَّ على (إذ)، دفعاً لتوهم رجوع الضمير لغير (إذ)، ((وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ))

[الروم:4] ((بَنَصْرِ اللَّهِ)) [الروم:5] يَوْمَئِذٍ .. يَوْمَئِذٍ حُذِفَ المضاف إليه وجيء بالتنوين عوضاً عنه .. عوضاً عن الجملة، ((وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ)) [الواقعة:84] حينئذٍ بلغت الروح الحلقوم تنظرون.

إذن: حُذِفَ المضاف إليه وهو جملة وجيء بالتنوين بدلاً عنه، وأكثر ما يكون ذلك مع إضافة اسم الزمان إليها، يعني أكثر ما يُؤْتَى بالتنوين -تنوين العوض- مع إضافة اسم

الزمان إليها كما في نحو: يومئذٍ وحينئذٍ، ويكون التنوين عوضاً من لفظ الجملة المضاف إليها كما سبق في أقسام التنوين.

وَمَا كَ (إِذْ) مَعْنَى كَ (إِذْ) أَضِيفَ جَوَازاً، و (مَا) مبتدأ كَ (إِذْ) هذا مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ صِلَةُ الموصول يعني: والذي استقرَّ كَ (إِذْ) مثل (إِذْ) في المعنى معنًى في المعنى؛ يعني من جهة المعنى تمييز، كَ (إِذْ) هذا خبر، مثل (إِذْ) ، يعني الألفاظ من أسماء الزمان التي أُجريت مجرى (إِذْ) في المعنى كَ (إِذْ)، يعني عندنا أصل وعندنا فرع، عندنا أصل وهو (إِذْ) ما الحكم؟ أنها تُضَافُ إلى الجملة الاسمية والجملة الفعلية، إذ أصلُ حكمها لزومُ الإضافة إلى الجملة بنوعيتها، ما أشبه (إِذْ) أَخَذَ حكم (إِذْ)، وهو الإضافة إلى الجملة الاسمية أو الفعلية هذا مراده.

إِذَنْ: يجري مجرى (إِذْ) في كونه اسمَ زمان مُبْهَمَ ماضياً مثل (إِذْ) في الإضافة إلى الجملة الفعلية والاسمية.

وَمَا كَ (إِذْ) مَعْنَى كَ (إِذْ) يعني في كونه ظرفاً مُبْهَمَ ماضياً نحو: حين ووقت وزمان ويوم، إذا أُريدَ بها الماضي، ويُشْتَرَطُ فيها أن تكونَ مثل (إِذْ) بمعنى أنها غير محدّدة، وأما الحدود فلا؛ لأن (إِذْ) هذه لمطلق الزمن الماضي، واذكر (إِذْ) كنت كذا مثلاً؛ حينئذٍ نقول هذا في الزمن الماضي، هل هو محدود أو مُطلق؟ نقول: هذا مُطلق ليس بمحدود.

إِذَنْ: ما كان مثل (إِذْ) في الدلالة على الزمن الماضي فحينئذٍ نقول: أَخَذَ حكم (إِذْ) ، وما هو حكم إذ؟ إضافتها إلى الجملة بنوعيتها، ثم هذه الإضافة حكمُها اللزوم في (إِذْ) إلا أنه لم يلحق به ما أشبه (إِذْ) في اللزوم، وإنما ألحقَ به في جوازِ الإضافة على أصلها. ولذلك قال: أَضِيفَ جَوَازاً يعني أَضِيفَ هذه الألفاظ التي أشبهت (إِذْ) جَوَازاً، ونصَّ عليه لتلا تلحق بـ (إِذْ) في كونها تلزم الإضافة وإنما تجوزُ الإضافة.

إِذَنْ: هذه الألفاظ المشبهة لـ (إِذْ) أشبهتها في المعنى، فألحقت بها من حيث جواز الإضافة إلى الجملة دون وجوب تلك الإضافة.

وَمَا كَ (إِذْ) مَعْنَى كَ (إِذْ)، قلنا في كونه ظرفاً مُبْهَمَ ماضياً نحو: (حين) ، و (وقت) ، و (زمان) ، و (يوم) إذا أُريدَ بها الماضي كَ (إِذْ) في الإضافة إلى ما تُضَافُ إليه إذ فحسب، يعني في جوازِ الإضافة فحسب، وأما حكمها وهو اللزوم فلا، فهي مخالفة لها، ولذلك نصَّ على ذلك، قال: أَضِيفَ جَوَازاً لا لزوماً كَ (إِذْ)، إضافة (إِذْ) لازمة .. واجبة لا تنفكُ عن الإضافة إما لفظاً ومعنى وإما معنى، وأما هذه الألفاظ حين وما عُطِفَ عليه نقول: هذه يجوزُ إضافتها إذا أشبهت (إِذْ) لكن لا على وجه الإيجاب، يجوزُ لك أن

تُضَيَّفُ وَيَجُوزُ لَكَ أَنْ تَتَرَكَ.

تَحْوُ: حِينَ جَاءَ نُبِذَ: حِينَ هَذَا أَشْبَهَ (إِذْ) فِي كَوْنِهِ اسْمَ زَمَانٍ مَبْهَمٍ لِلْمَاضِي، أُضَيَّفَ إِلَى الْجُمْلَةِ حِينَ جَاءَ، جَاءَ قُلْنَا: هَذَا فِيهِ لَغْتَانِ: جَاءَ وَجَاءَ، نُبِذَ يَعْنِي طَرَحَ، حِينَ جَاءَ نُبِذَ، نُبِذَ حِينَ جَاءَ، يَعْنِي مُتَعَلِّقٌ بِنُبْذٍ هُوَ الْعَامِلُ فِيهِ.

قال الشارح: مِنَ الْإِضَافَةِ مَا لَا يُضَافُ إِلَّا إِلَى الْجُمْلَةِ وَهُوَ (حَيْثُ) وَ (إِذْ) وَ (إِذَا) ، ذَكَرَ (إِذَا) وَسَيَذْكُرُهَا النَّاطِمُ لِأَنَّهَا مِمَّا اخْتَصَّ بِالْإِضَافَةِ إِلَى الْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ، فَأَمَّا حَيْثُ فَتُضَافُ إِلَى الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ (اجْلِسْ حَيْثُ زَيْدٌ جَالِسٌ) ، اجْلِسْ هَذَا فَعْلٌ أَمْرٌ، حَيْثُ: تَقُولُ ظَرْفَ مَكَانٍ مَبْنِيٍّ عَلَى الضَّمِّ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ اجْلِسْ، زَيْدٌ مُبْتَدَأٌ، جَالِسٌ هَذَا خَبَرٌ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ خَفْضٍ مُضَافٌ إِلَيْهِ، لِأَنَّهَا مُلَازِمَةٌ لِلْإِضَافَةِ، لَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ مُضَافٌ وَمُضَافٌ إِلَيْهِ.

وإلى الجملة الفعلية (اجلس حيث جلس زيد)، كذلك (جلس زيد) تقول الفعل والفاعل جملة في محلّ خفض بإضافة حيث إليها، أو حيث يجلس زيد في الجملة الفعلية "المضارع يعني"، وشدّ إضافتها إلى مفرد كقوله:

أَمَّا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٌ طَالِعًا ... نَجْمًا يُضِيءُ كَالشَّهَابِ لَامِعًا

حَيْثُ سُهَيْلٌ: حَيْثُ مُضَافٌ وَسُهَيْلٌ مُضَافٌ إِلَيْهِ، وَهَذَا سَارَ عَلَيْهِ الْكَسَائِيُّ وَغَيْرُهُ مِنَ الْكُوفِيِّينَ فَجَوَّزُوا إِضَافَةَ حَيْثُ إِلَى الْمَفْرَدِ، وَالصَّوَابُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِضَافَةُ حَيْثُ إِلَى الْمَفْرَدِ، بَلْ تَلْزِمُ الْإِضَافَةُ إِلَى الْجُمْلَةِ، وَهَذَا شَاذٌ؛ كَمَا قَالَ الشَّارِحُ: وَشَدَّ إِضَافَتَهَا إِلَى مَفْرَدٍ؛ لِأَنَّ حَيْثُ تَضْمَنُ مَعْنَى الشَّرْطِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ حِينَئِذٍ لَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ مُضَافًا إِلَى الْجُمْلَةِ. وَأَمَّا إِذْ فَتُضَافُ إِلَى الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ كَذَلِكَ بِالشَّرْطِ السَّابِقِ -الشَّرْطِ الِاسْتِحْسَانِيِّ نَحْوُ: (جَنَّتَكَ إِذْ زَيْدٌ قَائِمٌ) ، ((وَإِذْ كُفُّوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ)) [الأنفال:26] إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ، وَإِلَى الْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ: جَنَّتَكَ إِذْ قَامَ زَيْدٌ، ((وَإِذْ كُفُّوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا)) [الأعراف:86] وَقَدْ تَكُونُ الْجُمْلَةُ كَذَلِكَ فَعْلًا مُضَارِعًا، ((وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا)) [الأنفال:30] لَكِنْ مُرَادًا بِهَا الْمَاضِي كَمَا سَبَقَ وَمَعْنَى هَذَا الْمَضَارِعِ حِينَئِذٍ الْمَضْيِ.

إِذَنْ: تُضَافُ إِلَى الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ، وَتُضَافُ إِلَى الْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ الَّتِي فَعْلُهَا مَاضٍ، وَتُضَافُ إِلَى الْجُمْلَةِ الْمَضَارِعِيَّةِ حِينَئِذٍ يَكُونُ الْمُرَادُ بِهَا مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى الْمَاضِي؛ لِأَنَّ إِذْ لِلْمَاضِي وَإِذَا وَقَعَ بَعْدَهَا الْفِعْلُ الْمَضَارِعُ هَذَا فِيهِ تَنَاقُضٌ؛ فَلَا بَدَّ مِنْ تَأْوِيلِ الْمَضَارِعِ عَلَى أَنَّهُ فِي الزَّمَنِ الْمَاضِي ((وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ)) [البقرة:127] هَذَا الْأَصْل.

وهذه الأمثلة الثلاثة اجتمعت في قوله تعالى: ((إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ)) [التوبة:40] إِذْ أَخْرَجَهُ: جملة ماضوية، إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ: اسمية؛ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ: جملة مضارعية بمعنى الماضي، ويجوزُ حذف الجملة المضاف إليها ويأتى بالتنوين عوضاً عنها، وهذه قاعدة مُطردة ((وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ)) [الواقعة:84] وهذا معنى قوله:

وَإِذْ وَإِنْ يُنَوَّنُ يُحْتَمَلُ ... إِفْرَادُ إِذْ: إِنْ يُنَوَّنُ إِذْ .. دخله التنوين يُجَوِّزُ إفراد إِذ فتكون مُفردة عن المضاف إليه لكن في اللفظ لا في المعنى.

ف (إِذْ) مما يلزم الإضافة معنًى لا لفظاً؛ كيف تلزم الإضافة معنًى؟ يعني لا تنفك على المضاف إليه البتة، قد يُحذف نقول: هذا في اللفظ، وأما في المعنى والتقدير نقول: لا؛ لا يحذف، بخلاف حيثُ، حيثُ هذه ملازمة للمضاف إليه لفظاً ومعنًى، وأما إِذ فهذه مُلازمة للإضافة معنًى دون لفظ.

أي: وَإِنْ يُنَوَّنُ "إِذْ" يحتمل إفرادها يعني يقبل ويجوزُ أي: عدم إضافتها لفظاً .. لفظاً - انتبه - لا معنى لوقوع التنوين عوضاً عن الجملة المضاف إليها. وأشار بقوله: وَمَا كَ (إِذْ) مَعْنًى كَ (إِذْ): مَا كَ (إِذْ) يعني: ما شابه (إِذْ) في كونه اسم زمان مُبهم بمعنى الماضي، يجري مجرى (إِذْ) في إضافته إلى الجمل. وَمَا كَ (إِذْ) يعني: والذي كَ (إِذْ)، (ما) اسم موصول يصدق على ماذا؟ ما كَ (إِذْ) يعني: اسم زمان الذي أشبه إِذْ.

إِذَنْ: هو صادق على الملحق بـ (إِذْ)، وهو ما شابه (إِذْ) في كونه اسم زمان، وليس المراد به الظرف، لا؛ قد يكون ظرفاً وقد لا يكون، إنما المراد به اسم زمان فحسب.

مبهم لا محدود إذا كان محدوداً لا، بمعنى الماضي لا بمعنى الاستقبال، إن كان بمعنى الاستقبال لا خرج عن معنى (إِذْ)؛ لأن (إِذْ) تدلُّ على زمنٍ ماضٍ مُبهم غير محدود، فما دلَّ على هذا المعنى حينئذٍ نقول أشبه (إِذْ) فأخذ حكمها.

ما شابه إِذْ في كونه اسم زمان مُبهم بمعنى الماضي يجري مجرى (إِذْ) في إضافته إلى الجمل، و (ما) هذه موصولة واقعة على أسماء الزمان الشبيهة بـ (إِذْ) إلا أن ما كان مثل (إِذْ) في كونه ظرفاً يعني: اسم زمان ليس المراد ظرفية يعني ينصب على الظرفية وإلا لا؟ لا،

المراد به اسم الزمان، وإنما عبروا بهذا من باب التوسع يعني اسم الزمان سواء كان منصوباً على الظرفية أم لا ((يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ)) [غافر:16] يومَ هذا ظرف، ((يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ)) [المائدة:119] بالرفع هذا خبر يعني هذا مُعرب، ((يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ))

[المائدة:119] يوم نقولُ هذا ظرف أو اسم زمان؟ اسم زمان، ((يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ))
[غافر:16] يوم هذا ظرف.

إذن: لا يُشترط في اسم الزمان أن يكون ظرفاً بل قد يكون ظرفاً يعني منصوباً على
الظرفية ويُضاف إلى الجملة التي تليه، وقد لا يكون ظرفاً مثل المثال الذي ذكرناه. في
كونه ظرفاً ماضياً غير محدود يعني: مُبهماً يجوزُ إضافته إلى ما تُضاف إليه إذ من الجملة
وهي الجمل الاسمية والفعلية، وذلك نحو: (حين) و (وقت) و (زمان) و (يوم) ، فتقول:
جئتُك حين جاء زيد، ووقت جاء زيد، وزمان قدِم بكر، ويوم خرج خالد، وكذلك
تقول: جئتُك حين زيد قائم، وكذلك الباقي، فالحكم سيان مثلها مثل (إذ).
وإنما قال المصنف: أَضِفْ جَوَازاً لِيُعلم أن هذا النوع -أي ما كان مثل إذ في المعنى-
يُضاف إلى ما يُضاف إليه (إذ)، وهو الجملة جوازاً لا وجوباً، فإن كان الظرف غير ماضٍ
بأن كان مستقبلاً، أو محدوداً معيناً غير مبهم، لم يجر مجرى (إذ) بل يُعامل غير الماضي
مُعاملة (إذا) ، فلا يُضاف إلى الجملة الاسمية بل إلى الفعلية، أجيئك حين يجيء زيد،
هذا وسيأتي ما ألحق به (إذا) يعني: ما كان معناه معنى (إذا) في الزمن المستقبل حينئذٍ
نقول هذا يلحق به (إذا) فلا يُضاف إلا إلى الجملة الفعلية.
ولا يُضاف المحدود إلى جملة وذلك نحو: شهر وحول، بل لا يُضاف إلا إلى مُفرد نحو:
شهر كذا وحول كذا.

إذن:

وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً إِلَى الْجُمْلِ ... حَيْثُ وَإِذْ وَإِنْ يُنَوَّنُ يُحْتَمَلُ

إِفْرَادُ إِذْ وَمَا كَاذُ مَعْنَى كَاذُ ... أَضِفْ جَوَازاً نَحْوَ حِينَ جَانِبُ

هذا هو النوع الثاني من اللازم للإضافة وهو ما يختصُّ بالجمَل وقلنا هذا قسمان: ما
يختصُّ بنوع من الجمَل، وهو (إذا) سيأتي ذكره، وما لا يختصُّ وإليه الإشارة بهذين
البيتين، وحينئذٍ نقول: (حيث) و (إذ) مُلازمان للإضافة، ولا يُضافان إلا إلى الجمَل، ثم
حيثُ لازمة للإضافة معنى ولفظاً، وأما إذ فهي مُلازمة للإضافة معنى لا لفظاً لأنه ينفكُ
عن المضاف إليه.

وَابْنُ أَوْ اعْرَبْ مَا كَاذُ قَدْ أُجْرِيَا ... وَاخْتَرَبْنَا مَتَلَوْ فِعْلٍ بُنِيَا
وَقَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ أَوْ مُبْتَدَأَ ... أَعْرَبْ وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفْنَدَا

عرفنا (إذ) هذه مبنية، وما أشبه (إذ) أخذ حكمها في الإضافة، بقي حكم اسم الزمان نفسه، (إذ) مبنية هل تُبنى مثله أم لا؟ الكلام في ما أشبه (إذ)، أما (إذ) فهي مبنية قولاً واحداً، ولما أشبهتها هذه الكلمات -وهي أسماء الزمان الدالة على الزمن الماضي المبهم- قلنا أخذت حكم (إذ) في إضافتها إلى ما بعدها، بقي حكمها هي، هي مُعرَبة (يومٌ) و (وقتٌ) و (زمنٌ) ، قال: وَابْنُ أَوْ عَرَبٍ مَا كَ (إذ) قَدْ أُجْرِيَ: ما قد أُجري ك (إذ) أَنْتَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ حَكَمَيْنِ، إما الإعراب وهو الأصل، وإما البناء حملاً على (إذ) .. يجوزُ فيها الوجهان: (جئتكَ حينَ جاء زيدٌ) ، بالنصب على الظرفية، وبالبناء على الفتح.

وَابْنِ أَوْ عَرَبٍ مَا هَذَا اسم موصول بمعنى الذي، واقعٌ على أسماء الزمان التي أُجريت مجرى إذ وتنازعه الفعلان.

ابنِ ما قد أُجري ك (إذ)، أعرب ما قد أُجري ك (إذ)، وأعمل الثاني وأضمر في الأول ثم حذف هذا الأصل.

مَا كَ (إذ) قَدْ أُجْرِيَ يعني مما سبق أن يُضاف إلى الجملة جوازاً، أما الإعراب فعلى الأصل، وأما البناء فحملاً على (إذ)، ما قد أُجرى ك (إذ).

وَاخْتَرْنَا مَتَلَوْ فِعْلٌ بُنِيَ إِذْنُ: الجواز أخذناه من الشطر الأول، يجوزُ اتفاقاً هذا أو ذاك، لكن ثم ترجيحُ بينهما في الأولوية.

وَاخْتَرْنَا بِنَا: هذا بالقصر للضرورة.

اخْتَرْنَا بِنَا مَتَلَوْ فِعْلٌ بُنِيَ: يعني أن الأرجح والمختار في ما تلاه فعلٌ مبني البناء، يعني: إذا أُضيف اسمُ الزمان إلى جملة ماضوية، فحينئذٍ الأرجحُ البناءُ على الإعراب مع جواز الإعراب، وإذا أُضيف إلى فعلٍ مضارعٍ مبني فحينئذٍ الأرجحُ هو البناء دون الأعراب؛ لماذا؟ لأنه قال: وَاخْتَرْنَا بِنَا مَتَلَوْ فِعْلٌ، ما هو التالي؟ الفعل، والمتلو؟ هو اسم الزمان، مَتَلَوْ فِعْلٌ بُنِيَ سواءً كان البناء أصلياً كالفعل الماضي، أو عارضاً وطارئاً كالفعل المضارع إذا اتصل به ما يُوجب بناءه، حينئذٍ يترجح البناء على الإعراب لماذا؟ للمناسبة ..

للمناسبة يعني: يُناسب اسم الزمان أن يكون مبنياً إذا أُضيف إلى أول كلمة وهي مبنية، وهي: إما فعل ماضي أو فعل مضارع.

وَقَبْلَ فِعْلٍ مُعَرَّبٍ: وهو الفعلُ المضارع الذي لم يتصل به ما يُوجب بناءه، أو مُبْتَدَأ: أو للتقسيم هنا، أعرب وهذا واجبٌ عند البصريين، إذا كان ما يتلو اسمَ الزمان الذي أشبه إذ فعلاً مضارعاً أو مبتدأً وجب الإعراب ولا يجوزُ البناء.

ولم يُجَزَّ البصريون حينئذٍ غيرَ الإعراب، وأجازَ الكوفيون البناء وإليه مال الفارسي والناظم، ولذلك قال هنا: وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفَنَّدَا يعني: لن يغلط، من بنى ما إذا تلاه فعل مضارع مُعَرَّب، أو مُبتدأ حينئذٍ لَنْ يُفَنَّدَا، لماذا؟ لأنه هو الأصل، الأصل أن نقيسَ هذا الاسم .. اسم الزمان على إذ، فليسَ له علاقة بما بعده، ثم جاءَ السماع، ولهذا قرأ نافع ((هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ)) هَذَا يَوْمٌ .. هَذَا يَوْمٌ قراءة السبعة، يومٌ خبر هذا، ويومٌ هذا بالنصب، قيل الفتحُ هذا ليس فتحُ إعراب، وإنما هو فتحُ بناء، إذن: هي مَبْنِيَّة، وقد رُوِيَ بالوجهين: (عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ) ، (على حِينَ على حِينَ) عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا، رُوِيَ بالوجهين.

إذن: أعربَ قبلَ فعلٍ معربٍ أو مبتدأ، إذا وقعَ اسمُ الزمان الذي أشبهَ (إذ) قبلَ فعلٍ معربٍ -وهو الفعل المضارع الذي لم يتصل به نونا التوكيد ولا النسوة- حينئذٍ يجبُ الإعرابُ على مذهب البصريين، ويجوزُ على قلة على مذهب الكوفيين البناء.

وكذلك إذا وقعَ قبلَ مبتدأ -يعني جملة اسمية- حينئذٍ تعينَ الإعرابُ على مذهب البصريين، وجازَ على مذهب الكوفيين.

وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفَنَّدَا: يعني لن يغلط بل يُصَدَّق.

إذن: معنى البيت أن ما جرى من أسماء الزمان مجرى (إذ) فأضيف إلى الجملة يجوزُ فيه حينئذٍ البناء والإعراب، إلا أنَّ الجملة إذا كانت مُصدَّرة بفعلٍ مَبْنِيٍّ اختيرَ البناء، وشمل قوله: فعل بني الماضي والمضارع المبني، وإن كانت الجملة المضاف إليها مُصدَّرة بالفعل المعرب وهو المضارع العاري عن موانع الإعراب، أو بالمبتدأ فالوجهُ الإعراب وهو مُتفق عليه.

وأجازَ الكوفيون فيه البناء وتبعهم الناظم، ولذا قال: وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفَنَّدَا، والتفنيذ: التكذيب، والبناء هنا إنما يكون على الفتح، ولم يُنبه عليه الناظم.

وَابْنٌ أَوْ اَعْرَبٌ.

مَا يعني اسم زمان.

قَدْ أُجْرِيَ الألف للإطلاق، وقد هنا للتحقيق.

كَ (إذ)، وَاخْتَرْتُ للمناسبة.

بِنَا مَتَلَوْ قَصْرَهُ للضرورة، مَتَلَوْ مُضاف، وفعل مضاف إليه.

وَبَيْنَا الألف هذه للإطلاق، وبني الجملة في محل جرِّ صفة لفعل.

وَقَبْلَ هذا منصوب بأعرب، يعني أعربَ قبلَ فعلٍ معربٍ أو مبتدأ، أو هنا للتقسيم،

وهذا صريحٌ في جواز وقوع المضارع بعدَ الظرف الذي بمعنى (إذ) ، وهو إنما يتم إذا

جعلَ ذلك المضارع بمعنى الماضي ولو تنزيلاً كما في (إذ) إذا وقعَ بعد المضارع كما سبق.

وَقَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ إِذَا يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ بَعْدَ (إِذَا) الْفِعْلِ الْمَعْرَبِ؛ لِأَنَّ هَذَا مَحْمُولٌ عَلَى (إِذَا).
إِذَنْ: وَقَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ .. أَعْرَبَ، أَعْرَبَ قَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ، إِذَنْ: يَجُوزُ لِأَنَّا نَتَكَلَّمُ عَنْ
اسْمِ الزَّمَانِ، إِمَّا إِذَا أُضِيفَ إِلَى الْفِعْلِ الْمَعْرَبِ دَلٌّ عَلَى أَنَّهُ مُسَلَّمٌ بِهِ.

قال الشارح: وأشار في هذين البيتين إلى أن ما يُضَافُ إلى الجملة جوازاً يجوزُ فيه
الإعراب والبناء سواءً أُضِيفَ إلى جملة فعلية صُدِّرَتْ بِمَاضٍ أو جملة فعلية صُدِّرَتْ
بِمَضَارِعٍ، أو جملة اسمية وهذا مذهب الكوفيين وتبعهم الفارسي والمصنف لكن المختار
فيما أُضِيفَ إلى جملة فعلية صُدِّرَتْ بِمَاضٍ البناء، وقد رُوي بالبناء والإعراب قوله: عَلَى
حِينَ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا.

(على حينٍ على حينٍ) بالوجهين، هذا مبني أصلي.
عَلَى حِينَ يَسْتَصِينُ كُلَّ حَلِيمٍ: يستصين النساء يعني: فعل مضارع مبني على السكون.
وما وقع قبل فعل مُعْرَبٍ أو قبل مبتدأ فالمختار فيه الإعراب، ويجوزُ البناء، وهذا معنى
قوله:

وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفَنِّدَا أَي: لن يغلط، وقد قرأ في السبعة ((هَذَا يَوْمٌ)) [المائدة: 119]

بالرفع على الإعراب، و ((هَذَا يَوْمٌ)) بالفتح على البناء.
ومذهب البصريين أنه لا يجوزُ فيما أُضِيفَ إلى جملة فعلية صُدِّرَتْ بِمَضَارِعٍ أو إلى جملة
اسمية إلا الإعراب، ولا يجوزُ البناء إلا فيما أُضِيفَ إلى جملة فعلية صُدِّرَتْ بِمَاضٍ، هذا
حكم ما يُضَافُ إلى الجملة جوازاً.

وأما ما يُضَافُ إليها وجوباً فلازمٌ للبناء، وهو (إِذَا) و (حيث) السابق لوجود الشبه
الافتقاري إلى الجملة فيما سبق.

وَأَلْزَمُوا إِذَا إِضَافَةً إِلَى ... جُمْلِ الْأَفْعَالِ كَ (هُنَّ إِذَا اعْتَلَى)

هذا النوع الثاني مما يلزمُ الإضافة إلى الجمل، وهو ما يُضَافُ إلى جملة فعلية وهو (إِذَا) ،
والمراد بها (إِذَا) الظرفية لا (إِذَا) الفجائية، لأنَّ الفجائية حرف ولا تُضَافُ.
وَأَلْزَمُوا هَذَا عَطْفٌ عَلَى مَا سَبَقَ: وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً إِلَى الـ (جُمْلِ) (حَيْثُ) وَ (إِذَا) ، وَأَلْزَمُوا
إِضَافَةً إِلَى جُمْلِ الْأَفْعَالِ، أَلْزَمُوا إِذَا: إِذَا: مفعول أول، إضافة: مفعول ثاني.
وقلنا: إذا المراد بها هنا الظرفية احترازاً عن (إِذَا) الفجائية لأنها حرف على الأصح،
والحرف لا يضاف.

إِلَى جُمْلِ الْأَفْعَالِ: جُمْلِ الْأَفْعَالِ، بنقل حركة الهمزة إلى اللام، أي: الماضوية كثيراً

والمضارعية قليلاً ليس مطلقاً، هو أطلقه، وإنما احتزَرَ بجمَل الأفعال عن الجملة الاسمية فلا تُضاف (إذا) إلى الجملة الاسمية على الصحيح، وإن كان فيه نزاع، وحينئذٍ الصواب أن هذه اللفظة مُلازمة للإضافة إلى الجملة الفعلية. إلى جُمَلِ الأفعالِ إلى الماضيّة كثيراً والمضارعية قليلاً، إذن ليس على جهة السواء، وقد اجتمعاً في قوله:

والتَّنَفُّسُ رَاغِبَةٌ إِذَا رَغَبَتْهَا ... وَإِذَا تُرِدُّ إِلَى قَلِيلٍ تَقْنَعُ

والتَّنَفُّسُ رَاغِبَةٌ إِذَا رَغَبَتْهَا، رَغَبَتْهَا أُضيفت إلى جملة ماضوية. وَإِذَا تُرِدُّ إِلَى قَلِيلٍ، هذه أُضيفت إلى جملة مضارعية. إلى جُمَلِ الأفعالِ خاصّة نظراً إلى ما تضمّنته من معنى الشرط غالباً؛ لأن إذا هذه تضمّن معنى الشرط، وجملة الشرط لا يُناسِبها إلا الجملة الفعلية، لا تُضاف إلا إلى الجملة الفعلية، وقد بيّنا هذا في قواعد الإعراب ببسط.

جُمَلِ الأفعالِ كَ (هَنْ) إِذَا اعْتَلَى هُنْ أَوْ هَنْ: هُنْ هَانَ يَهُونُ، فعل أمر (هان يهون) ، يقال: هُنْ وَهْنٌ، أي: كُنْ مُتَوَاضِعاً هَيِّنًا إِذَا تَكَبَّرَ غَيْرُكَ، ف (هَنْ) فعل أمرٍ من (هان يهون) ضدّ (الصعب) أي: لِنَ، وفي المثل: إِذَا عَزَّ أَخُوكَ فَهَنْ، فَهَنْ فَهِنْ بضم الهاء وكسرها.

إذن: مما يلزم الإضافة إلى الجملة الفعلية على جهة الخصوص (إذا) ، ولا تدخل على الجملة الاسمية، فإن تلاها اسمٌ حينئذٍ وجب تقدير فعل محذوف كما هو الشأن في ((إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ)) [الانفطار:1].

قال الشارح: أشارَ في هذا البيت إلى ما تقدّم ذكره من أن (إذا) تلزم الإضافة إلى الجملة الفعلية، وحينئذٍ الجملة في موضع جرّ عند الجمهور، والعامل فيها جوابها على المشهور، ولا تُضاف إلى الجملة الاسمية خلافاً للأخفش والكوفيين، فلا تقول: أجيئك إذا زيد قائم، هذا لا يصح؛ لأن (إذا) مُضمّنة معنى الشرط، والشرط لا يناسبه الجملة الاسمية البتة، وإنما يناسبه الجملة الفعلية لأن الفعل حكمٌ وهو تعليق، والتعليق إنما يكون في الأوصاف لا في الذوات، هذا الأصل فيها.

إذا فُهِمَ الغرضُ من أداة الشرط حينئذٍ تفهّم أنه لا يصحّ أن يليها ذاتُ البتة، وإنما يليها فعل؛ لأنه حُكْمٌ، وهو الذي يقبلُ التعليق، فلا تقل: أجيئك إذا زيد قائم، وأما أجيئك إذا زيد قام، فزيدٌ يجبُ أن يكون فاعلاً لفعل محذوف (إذا قام زيد) ، وعلى مذهب

الكوفيين من جواز تقديم الفاعل على عامله حينئذٍ (زيد) هذا فاعل مُقدّم، فزيدٌ مرفوع بفعل محذوف وليس مرفوعاً على الابتداء، هذا مذهبُ سيبويه، وخالفه الأخفش فجوّز كونه مبتدأ خبره الفعل الذي بعده، يعني: جملة اسمية، والفعل يكون خبراً عن المبتدأ، إذا زيد قام، ومثله ما يردُّ في القرآن كثير ((إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ)) [الانفطار:1] نقول: السماءُ هذا ليس مبتدأ على الصحيح، وإنما هو فاعلٌ لفعل محذوف يُفسّره المذكور. وزعم السيرافي في أنه .. إلى آخر ما ذكره.

إذن: الصحيح أن هذه (إذا) ظرفية ولا يليها إلا الجملة الفعلية ((إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ)) [النصر:1] إذا ظرفٌ فيه معنى الشرط مُضاف إلى الجملة بعده، والعاملُ فيه جوابه على المشهور، هذا هو الصحيح أن العامل فيه .. لأنه ظرفٌ لا بدّ له من عامل فيه، الظرف في محل نصب، ما الذي نصبه؟ الجواب على المشهور وهو الصحيح. وأما ((إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ)) [الانشقاق:1] فمثل: ((وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ)) [التوبة:6] يعني: لا بدّ من تقدير، وأجاز الأخفش إضافته إلى الجملة الاسمية تمسكاً بالظاهر.

والله أعلم وصلى وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ... !!!

عناصر الدرس

* شروط إضافة كلا وكلتا

* أحوال (أي) وشروط إضافتها

* حكم (لن) واللغات فيها ومعناها

* الفرق بين (لن) و (عن).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين،

أما بعد:

قال الناظم رحمه الله تعالى:

لِمُفْهِمٍ اثْنَيْنِ مُعَرَّفٍ بِلَا ... تَفَرُّقٍ أُضِيفَ كُلُّنَا وَكِلَا

لا زال الحديث في بيان الألفاظ التي لازمت الإضافة، وذكرنا أنها على نوعين: النوع الأول ما يلزم الإضافة إلى الجمل مطلقاً، وهو الجمل الاسمية والفعلية، وهذا ذكر الناظم

منه (إذ) و (حيث).

والنوع الثاني: ما يلزم الإضافة إلى الجملة الفعلية، وهو (إذا) على جهة الخصوص، وذكر بعضهم (لما) وإن كان فيها خلاف، وأما (إذا) فالصواب أنها مُلازمة للإضافة إلى الجمل الفعلية خلافاً للأخفش وغيره.

والنوع الثاني ما يلزم الإضافة إلى المفرد، وقلنا هذا على ثلاثة أنواع، وأما في الجملة فحينئذ نقول: الذي يلزم الإضافة إما أن يلزم الإضافة لفظاً ومعنى، وإما أن يلزم الإضافة معنى دون لفظ، وكلاهما لازمان للإضافة، فإذا قيل لازمٌ للإضافة معنى دون لفظ، ليس المراد أنه غير مضاف، لا، بل هو مضاف، لكن يحذف المضاف إليه وينوى معناه.

لِمُفْهِمِ اثْنَيْنِ مُعَرَّفٍ بِلَا ... تَفَرَّقِ أُضِيفَ كِلْتَا وَكَلَا

كلا وكلتا من الأسماء اللازمة للإضافة لفظاً ومعنى، بمعنى أنهما لا ينفكَّان عن الإضافة البتة، ليس كـ (إذ) إذ هذه تنفكُّ عن الإضافة فيؤتى بالتبوين بدلاً عن المضاف إليه وهو الجملة، حينئذٍ ((وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ)) [الواقعة: 84] نقول: حُذفت الجملة وعُوِّض عنها تبوين، لذلك إذا سئِلْتَ ((وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ)) [الواقعة: 84] إذ هل هي مُضافة أم لا؟ تقول: نعم مُضافة، لكنها مُضافة معنى لا لفظاً، وهذا التبوين عوض عن اللفظ. كلا وكلتا يلزمان الإضافة إلى الاسم المفرد، ثم هل ينفكَّان عن هذا المضاف إليه في حال من الأحوال؟ الجواب: لا، هو مما يلزم الإضافة لفظاً ومعنى.

إذن مما يلزم الإضافة كلا وكلتا، لكن لا يُضافان مُطلقاً لأي مُفرد، وإنما يُشترط في المفرد الذي يُضاف إليه كلا وكلتا ثلاثة شروط، ذكرها الناظم كلها في هذا البيت: لِمُفْهِمِ اثْنَيْنِ هَذَا الْأَوَّلِ، مُعَرَّفٍ هَذَا الثَّانِي، بِلَا تَفَرَّقِ هَذَا الثَّالِثِ.

إذا استكمل المفرد هذه الشروط الثلاثة جازَ إضافة كلا إليه، وإذا انتقص واحدٌ منها أو غُدم الجميع، حينئذٍ نقول: لا يصحَّ إضافة كلا أو كلتا إلى المضاف إليه الذي هو مُتخلفٌ لشروطٍ من هذه الشروط.

لِمُفْهِمِ اثْنَيْنِ: هذا جارٍ ومجرورٌ مُتعلّق بقوله: أُضِيفَ، أُضِيفَ كلا وكلتا لمفهوم اثنين معرف بلا تفرق.

لِمُفْهِمِ اثْنَيْنِ: قلنا جارٍ ومجرورٌ مُتعلّق بقوله: أُضِيفَ.

مُعَرَّفٍ: هذا نعتٌ لِمُفْهِمِ.

بِلا تَفَرُّقٍ: نعتُ ثاني لفهم، إذن مُفهم اثنين معرّف بلا تفرق أضيف، هنا قال: أضيف ولم يقل أضيف، ولم يُعبرَ بـ (أَلزَمُوا)، هل معنى ذلك أن الإضافة ليست لازمة؟ (أضيف) هذا خبرٌ ليس بأمر، وهنا قال: وَأَلزَمُوا إِصَافَةً، قال: أَصِفْ جَوَازًا؛ بَيِّنَ الحكم، وهنا قال: أَصِيفَ، نقول: من سياقة الأبيات وما أراده الناظم من كون هذا البيت وقع بين ما يلزم الإضافة، حينئذٍ نقول: أضيف لزومًا، لا بدّ من التقدير، وإلا فقولُه: (أضيف) لا يدلُّ على أن الإضافة لازمة.

إذن (أضيف) لزومًا، بدليل أن الكلام في واجب الإضافة .. لازم الإضافة، وإلا اللفظ من حيث هو (أضيف) لا يدلُّ على اللزوم، وهناك عبرٌ في غير مرة بـ (وألزموا) و (ألزموا)، دلَّ على أنه لازم وأن الإضافة لازمة، ولكن هنا قال: أضيف، فحينئذٍ نحمله على ما سبق بأن الإضافة هنا لازمة.

لِمُفْهِمِ اثْنَيْنِ: لِمُفْهِمِ هذا اسمُ فاعِلٍ من (أَفْهَمَ يُفْهِمُ) فهو مُفْهِمٌ، يعني ما يدلُّ على اثنين، فالمفهم المراد به الفهم، والفهم هو المعنى الذي يدلُّ عليه اللفظ. لِمُفْهِمِ اثْنَيْنِ: إذن لا بد أن يكون المضاف إليه كلا وكلتا دالًّا على اثنين، إما بحسب الوضع وإما بحسب القصد، مُفْهِمِ اثنين، أو اثنتين، أو اثنين فحسب؟ مُفْهِمِ اثنين واثنتين كذلك؛ لأن (كلتا) هذا للمؤنث، وحينئذٍ لِمُفْهِمِ اثْنَيْنِ، اثنين لا مفهومَ له، يعني لم يُخرج .. لم يَحْتَزْ به عن اثنتين، وحينئذٍ المراد باثنين شيئين، فيشملُ المذكر اثني والمؤنث وهو اثنتين، وإن شئتَ قل: اثنين هذا من باب الاكتفاء؛ لأنه قال: أضيف كلا وكلتا، كلا للمذكر وكلتا للمؤنث.

لمفهم اثنين واثنتين، إذن اكتفى بالأول عن الثاني، وهذا أولى من قول الصبان بأن المراد باثنين شيئين، هذا تأويل، ليشملَ المذكورين والمؤنثين، والأولى أن نقول: اكتفاء؛ لأنه قال: أضيف (كلتا) و (كلا) لمفهم اثنين واثنتين، وسبق أن (كلا) للمثنى المذكر، و (كلتا) للمؤنث المثنى.

وحينئذٍ بالقرينة السابقة نقول: هنا اكتفاء في الكلام.

لِمُفْهِمِ اثْنَيْنِ: إذن لا يُضافان للمفرد ولا يُقال: كلا رجل، وكلتا هند .. نقول: هذا ممنوع، لأن شرطَ صحة الإضافة في (كلا) و (كلتا) أن يكونَ المضاف إليه مما أفْهَمَ ودلَّ وأرشدَ في المعنى إلى اثنين .. لمفهم اثنين.

الدلالة على الاثنين إما أن تكونَ بالنص أو بالاشتراك أو باسم الإشارة، لأنَّ المراد أن يدلَّ اللفظ على اثنين، لا على واحد ولا على جمع.

إما بالنصّ نحو: كلاهما، كلتا، كلا الرجلين، كلتا الجنتين، هذا نصّ؛ لأنّ المثني نصّ في الاثنين، بل وُضِعَ في لسان العرب للدلالة على الاثنين، إذن كلاهما وكلتا وكلا الرجلين، وكلتا المرأتين نقول: هذا المضاف إليه نصّ في الدلالة على الاثنين، أو بالاشتراك مثل (نا) الدالة على مُشْتَرَكٍ، (نا) هذا مُشْتَرَكٍ معنوي، يصدّق على الاثنين، وعلى الأكثر .. العشر، إذا قيل: كالنا نقول: كالنا (نا) هذا يحتمل الواحد ويحتمل الاثنين ويحتمل الثلاثة وأكثر، حينئذٍ إذا أُضيفَ كلا إلى (نا) نقول: تخصّصَ أحدُ هذه الاحتمالات، فصارَ (نا) دالاً على اثنين، لكن بالاشتراك ليس لوحده .. ليس نصّاً في الدلالة على الاثنين؛ لأنّه وُضِعَ للدلالة على الواحد والدلالة على الاثنين والدلالة على ثلاثة فأكثر، فهو مُشْتَرَكٌ يدلُّ على الاثنين وعلى غيره، فإذا أُضيفَ إلى كلا، أو أُضيفت كلا إليه أو كلتا، كلا إليه حينئذٍ نقول بالإضافة تخصّصَ، وإلا فالأصل فهو مُشْتَرَكٌ بين الواحد والاثنين والأكثر، بالإضافة كلا إليه تخصّصَ، أو بالاشتراك كقول: (كِلَانَا غَنَى عَنْ أَحْيَاهِ حَيَاتَهُ ...)؛ فإن كلمة (نا) مُشْتَرَكَةٌ بين الاثنين والجمع. وكذلك تدلُّ على الواحد المعظم نفسه، وحينئذٍ نقول هنا: أُضيفَ كلا إلى ما دلَّ على الاثنين، إلى ما أفهم اثنين، هل بالنصّ؟ الجواب: لا، إنّما دلَّ عليه بالاشتراك مع غيره. فقولُه: لِمُفْهِمِ اثْنَيْنِ شَمَلَ المثنى، بل هو نصّ في الاثنين، وهو أولى ما يُضاف إليه كلا وكلتا، ويقال: كلا الرجلين، وضميره نحو كلاهما، وهذا واضح، وما دلَّ عليه كالنا .. بالاشتراك، واسم الإشارة نحو كلا ذينك، وهذا جاء في قول الشاعر:

إِنَّ لِلْخَيْرِ وَلِلْشَرِّ مَدًى ... وَكَلاَ ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبْلُ

كِلَا ذَلِكَ .. ذا لمفرد بذّا لمفرد مُذَكَّرٍ أَشْرُ.

وأُضيفَ إليه كلا، ونحن نقول: شرطُ صحةٍ إضافة كلا أن يكون المضاف إليه دالاً على اثنين، أفهم اثنين، مفهومه اثنين.

حينئذٍ نقول: ذا هذا لمفرد واحد، كيف أُضيفَ إليه كلا؟ نقول: هنا ذا مُثَنّاة في المعنى، اللفظ المفرد في اللفظ قد يضمّن المعنى الاثنين، فحينئذٍ وَكَلاَ ذَلِكَ، المشارُ إليه ما هو؟ إِنَّ لِلْخَيْرِ وَلِلْشَرِّ مَدًى ... وَكَلاَ ذَلِكَ .. (ذَا) المشار إليه الخير والشر، إذن ذا في المعنى قلنا: اسمُ إشارة لا بد لها من مرجع فيفسّر معناه بمرجعه، فإن رجعَ إلى اثنين قلنا مدلوله الاثنان، وإن رجعَ إلى واحد قلنا مدلوله الواحد، وإن كان في أصلِ الوضع أن يُستعمل في الواحد، لكن قد يُستعمل ويُتَجَوّزُ به في الدلالة على الاثنين، إذن كلا ذا نقول: المشار إليه مثنى، إذن ذا مُثَنّاة في المعنى، كما قلنا: هَاكَ حُرُوفَ الْجَرِّ وَهِيَ: الضمير هنا يعودُ إلى حروف الجر وهي جمع، وهي في الأصل للمفرد المؤنث الغائبة.

إذن لما رجعَ إلى جمع قلنا دالٌّ على الجمع، قد يكونُ اسمُ الإشارةِ في وضعه دالاً على الواحد، وكذلك الضمير هو أو هي دالاً على الواحد، لكن إذا رجعَ إلى جمع فحينئذٍ ينتقلُ مفهومُه فيصيرُ معناه الجمع، وكذلك اسمُ الإشارةِ هنا: كلا ذا، المشار إليه هو مجموع الخير والشر وهو مُثنى، إذن ذا مثناة في المعنى، ومثلها ((لا فَارِضٌ وَلَا بَكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ)) [البقرة: 68] مع كونها أشارَ به إلى الاثنين، أي وكلا ما ذُكر وبين ما ذُكر. إذن: إِنَّ لِلْخَيْرِ وَاللَّشَرِّ مَدًى ... وَكَلَا ذَا، يعني ذا الذي هو المذكور والمذكور مُثنى، إذن نقول: ذا استُعْمِلَ باستعمال المثنى فأريد به الاثنين فدَخَلَ في قوله: لِمُفْهِمِ اثْنَيْنِ. نحو: كَلَا ذَيْنِكَ، واشتُرِطَتِ الدلالة على الاثنين، لماذا اشترطنا كونَ المضاف إليه دالاً على الاثنين؟ لأنه كما مضى أن (كلا) و (كلتا) يُستعملان تأكيداً، وإذا كانا كذلك حينئذٍ يُؤكِّدان المضاف إليه وإذا أُكِّدَ المضاف إليه فشرطُ المؤكِّد مع المؤكِّد التطابق إفراداً وتثنيةً وجمعاً، وإذا كان معنى كلا الاثنين وكلتا كذلك إذا كان معناها الاثنين، حينئذٍ لزمَ أن يكونَ المؤكِّد بها وهو المضاف إليه أن يكونَ دالاً على الاثنين، سواء دَلَّ عليه بحسب الوضع مثل المثنى أو بحسب القصد مثل ذا التي للإشارة، فحينئذٍ نقول: لزمَ أن يكونَ المضاف إليه دالاً على اثنين؛ لأن المضاف إليه مؤكِّد، وكلا وكلتا مؤكِّد وشرطُهُ -التأكيد يعني-: التطابق بينَ المؤكِّد والمؤكِّد في الإفراد والتذكير والتثنية والجمع. إذن: لِمُفْهِمِ اثْنَيْنِ: هذا هو الشرط الأول، إما بحسب الوضع وإما بحسب القصد، ومرادنا بحسب الوضع هو المثنى أو ضميره، وأما بحسب القصد فهذا (نا) لأنها مُشتركة بين الواحد والاثنين والجمع، وكذلك اسم الإشارة. مُعَرِّفٌ: هذا الشرط الثاني .. احتَرَزَ به عن النكرة، فلا تُضاف (كلا) و (كلتا) إلى نكرة. مُعَرِّفٌ: هذا الشرطُ أشارَ به إلى التعريف، فلا يجوزُ كلا رجلين، ولا كلتا امرأتين، خلافاً للكوفيين؛ إذ جَوَّزوا إضافتهما إلى النكرة المختصة، يعني الموصوفة أو المضافة، نحو (كلا رجلين عندك قائمان)، رجلين هذا مُضاف إليه وهو نكرة، عندك هذا منصوب على الظرفية مُتعلقٌ بمحذوف صفة لرجل .. إذاً اختصت، صارت مختصةً، فحينئذٍ جَوَّزَ الكوفيون إضافة كلا وكلتا إلى النكرة المختصة، لأن عندهم -كما سيأتي في باب التوكيد- يجوزُ توكيد النكرة إن أفادت، وإنما تُفيد إذا كانت مختصةً، وهل يُشترط بين المؤكِّد والمؤكِّد التعريف أم لا؟

مَنْ اشترطَ التعريفَ حينئذٍ لَزِمَ أَنْ لَا يُضَيَّفَ (كلا) و (كلتا) إِلَّا إِلَى مُعَرَّفٍ، وَمَنْ جَوَّزَ توكيد النكرة جَوَّزَ حينئذٍ أَنْ تُضَافَ كلا وكلتا إِلَى النكرة؛ لِأَنَّ الْعِلَاقَةَ الْآنَ بَيْنَ كَلَا وَكَلْتَا بَيْنَ مُؤَكَّدٍ وَمُؤَكَّدٍ، فَكُلُ الشُّرُوطِ الَّتِي تُذَكَّرُ فِي بَابِ التَّوَكِيدِ حِينَئِذٍ تُذَكَّرُ فِي هَذَا الْحَلِّ، وَلِذَلِكَ انْتَقَدَ ابْنُ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ هُنَا لِأَنَّهُ سَيَأْتِي أَنَّهُ وَافَقَ الْكُوفِيِّينَ فِي كَوْنِ الْمُؤَكَّدِ إِذَا كَانَ نَكْرَةً مُفِيدَةً أَنَّهُ يَجُوزُ، وَإِنْ يُعَدُّ تَوْكِيدُ مَنْكُورٍ قَبْلَ، فَجَوَّزَ تَأْكِيدَ النُّكْرَةِ إِذَا كَانَتْ مُخْتَصَّةً، وَهُنَا اشْتَرَطَ التَّعْرِيفَ، وَالْعِلَاقَةُ هِيَ وَاحِدَةٌ، وَالْحُكْمُ هُوَ الْحُكْمُ، وَلِذَلِكَ إِنْ لَزِمَ هُنَا أَنْ يَشْتَرَطَ التَّعْرِيفَ حِينَئِذٍ لَا بَدَّ هُنَاكَ أَنْ لَا يَصَحَّحَ تَوْكِيدَ النُّكْرَةِ الْمُخْتَصَّةِ.

إِذْنِ التَّعْرِيفِ شَرْطٌ فِي كَوْنِ كَلَا وَكَلْتَا مُضَافَةً إِلَى مَا يَلْزَمُ الْإِضَافَةَ.

التعريف فلا يجوزُ كلا رجلين ولا كلتا امرأتين خلافاً للكوفيين إذ جَوَّزُوا إِضَافَتَهُمَا إِلَى النُّكْرَةِ الْمُخْتَصَّةِ نَحْوُ: كَلَا رَجُلَيْنِ عِنْدَكَ قَائِمَانِ، وَحَكِي كَلْتَا جَارِيَتَيْنِ عِنْدَكَ مَقْطُوعَةٌ يَدَاهَا، هَذَا يُوَافِقُ مَذْهَبَ الْكُوفِيِّينَ.

حُكْمِي: يَعْنِي سَمِعَ، كَلْتَا جَارِيَتَيْنِ: هَذَا أُضِيفَ كَلْتَا إِلَى النُّكْرَةِ، عِنْدَكَ هَذِهِ مُخْتَصَّةٌ وَصِفٌ لَهَا، مَقْطُوعَةٌ يَدَاهَا: أَي: تَارِكَةٌ لِلْغَزْلِ.

وَاشْتَرَطَ التَّعْرِيفَ لِأَنَّهُمَا يَدْلَانِ عَلَى التَّوَكِيدِ، أَي: تَوْكِيدَ مَا يُضَافَانِ إِلَيْهِ، وَالْبَصْرِيُّونَ لَا يَجُوزُونَ تَوْكِيدَ النُّكْرَةِ.

بَلَا تَفَرُّقٍ: يَعْنِي بِأَنْ يَكُونَ الدَّلَالَةُ عَلَى الْاِثْنَيْنِ لِأَنَّ مَا دَلَّ عَلَى الْاِثْنَيْنِ قَدْ يَكُونُ بِتَفَرُّقٍ، تَقُولُ: (جَاءَ الزَّيْدَانِ)، (جَاءَ زَيْدٌ وَزَيْدٌ)، هَذَا مُتَفَرِّقٌ، (جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو)، هَذَا بِتَفَرُّقٍ، هُنَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ اللَّفْظُ الدَّالُّ عَلَى الْاِثْنَيْنِ كَلِمَةً وَاحِدَةً، فَلَا يَصَحُّ أَنْ يَقَالَ: (جَاءَ كَلَا الرَّجُلِ وَالرَّجُلِ)، أَوْ (كَلَا زَيْدٌ وَعَمْرُو)؛ هَذَا لَا يَصَحُّ لِأَنَّهُ مُتَفَرِّقٌ، وَالتَّأْكِيدُ إِنَّمَا يَكُونُ مُؤَكِّدًا لِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ لَا لِكَلِمَتَيْنِ، حِينَئِذٍ تَعَيَّنَ أَنْ يُقَالَ بِأَنَّ الْمُضَافَ إِلَيْهِ فِي بَابِ (كَلَا) وَ (كَلْتَا) أَنْ لَا يَكُونَا مُتَفَرِّقَيْنِ بَلْ كَلِمَةً وَاحِدَةً، فَلَا يَجُوزُ (كَلَا زَيْدٌ وَعَمْرُو)، إِذَا اسْتَوْفَى الْمُضَافُ هَذِهِ الشُّرُوطَ الثَّلَاثَةَ حِينَئِذٍ جَازَ أَنْ تُضَافَ (كَلَا) وَ (كَلْتَا) إِلَيْهَا.

أُضِيفَ (كَلْتَا) وَ (كَلَا) لِمَفْهُمِ اثْنَيْنِ مُعَرَّفَ بِلَا تَفَرُّقٍ .. أُضِيفَ: هَذَا مُغْيِرُ الصَّيْغَةِ وَكَلْتَا نَائِبُ فَاعِلٍ، وَ (كَلَا) مُضَافٌ إِلَيْهِ وَلِمَفْهُمِ مُتَعَلِّقٌ بِأُضِيفَ، وَالْبَقِيَّةُ نَعَتْ لَهُ.

قَالَ الشَّارِحُ: مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمُلَازِمَةِ لِلْإِضَافَةِ لَفْظًا وَمَعْنَى، إِذْنُ لَا تَنْفَكُ عَنِ الْإِضَافَةِ كَلْتَا وَكَلَا، وَلَا يُضَافَانِ إِلَّا إِلَى مَعْرِفَةٍ، مِثْنَى لَفْظًا وَمَعْنَى، عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ التَّفْصِيلِ.

نَحْوُ: (جَاءَنِي كَلَا الرَّجُلَيْنِ وَكَلْتَا الْمَرْأَتَيْنِ) أَوْ مَعْنَى دُونَ لَفْظِ نَحْوُ: (جَاءَنِي كِلَاهُمَا وَكَلْتَاهُمَا) وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

إِنَّ لِلْخَيْرِ وَاللَّشْرِ مَدًى ... وَكَأَلَا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبَلٌ

كِلَا ذَلِكَ، (ذا): قلنا المشار إليه مثنى.

وهذا هو المراد بقوله: لِمُفْهِمِ اثْنَيْنِ مُعَرَّفٍ، واحتَرَزَ بقوله بِلَا تَفَرُّقٍ من معرف أفْهِمَ الاثنين بتفَرُّق، يعني كلمة وكلمة، فإنه لا يُضَافُ إليه كلا وكلتا فلا تقل: كلا زيد وعمرو جاء، وقد جاء شاذاً كقوله:

(كِلَا أَخِي وَخَلِيلِي وَاجِدِي عَضُدًا) كلا أخي، أخي هذا مفرد، وخليلي مثل كلا عمرو وزيد، هذا شاذ يُحْفَظ ولا يُقَاس عليه.

كلا: هذا مُبْتَدَأ ومُضَاف، وأخي مضاف إليه، وخليلي معطوف عليه.
واجدي: هذا خبر.

عضدا: هذا حال من الياء في واجدي.

إذن: يُشْتَرَطُ في مضاف كلا وكلتا الشروط الثلاثة التي هي مذكورة في البيت السابق.

وَلَا تُضِيفُ لِمُفْرَدٍ مُعَرَّفٍ ... أَيًّا وَإِنْ كَرَّرْتَهَا فَأَضِيفِ
أَوْ تَنَوِّ الْأَجْزَا وَاحْصُصَنَّ بِالْمَعْرِفَةِ ... مَوْصُولَةً أَيًّا وَبِالْعَكْسِ الصَّفَةُ
وَإِنْ تَكُنْ شَرْطًا أَوْ اسْتِفْهَامًا ... فَمُطْلَقًا كَمِلْ بِهَا الْكَلَامَا

هذا ما يتعلق بأي، (أَيِّ) بفتح الهمزة وتشديد الياء، هذه تكونُ موصولة، وتكونُ

استفهامية، وتكون شرطية، وتكون وصفية، هذه أربعة أحوال.

والوصفية هذه بعضها يُفَصَّلُ فيها، يقول: نعتية وحالية، هي نعم تأتي نعتية وتأتي حالية،
إذن خمسة على جهة التفصيل وأربعة على جهة الإجمال.

من الأسماء الملازمة للإضافة معنى دون لفظ (أَيِّ) بفتح الهمزة وتشديد الياء.

إذن هي ملازمة؛ لأنه كما سبق تُقَطَّعُ عن الإضافة فَتَنْوَنَ، مثَلنا بكل وبعض وأَيِّ، قلنا
هذه مُلازمة للإضافة معنى دون لفظ، يعني: يُعَوِّضُ عنها التنوين والمضاف يُحْذَفُ، وإذا
حُذِفَ المضاف، هل نَصِفُ اللفظَ بكونه مُضَافًا؟ نعم، نقول: هو مضاف، لا زال
مُضَافًا وإن حُذِفَ المضاف إليه.

قال المصنف: وَلَا تُضِيفُ لِمُفْرَدٍ مُعَرَّفٍ: نهي أن تُضَافَ (أَيِّ) لمفرد مُعَرَّفٍ، نهي: لا
تُضَفُ، فعل مضارع مجزوم بـ (لا)، إذن أنتَ مِنْهَيٌّ عن إضافة (أَيِّ) لمفرد معرف.

المفرد: احتَرَزَ به عن المثنى والجمع، والمعرف: احتَرَزَ به عن النكرة.

إذن: مفهومُ هذا البيت: وَلَا تُضِيفُ لِمُفْرَدٍ مُعَرَّفٍ: مفهومه أنها تُضَافُ للمثنى والجمع
مطلقاً، سواء كانا مُعَرَّفَيْنِ أو نَكَرَتَيْنِ؛ لأنه خصَّه بالمفرد المعرف، مفهومه المثنى والجمع

مطلقاً معرَفاً أم لا، يجوز إضافة (أيّ) إليهما، مطلقاً نكرة كان أو معرف، أي رجال صحّ، أيّ أُضيفت إلى رجال وهو نكرة، جمع النكرة صحّ، لأنه نهي عن إضافة (أيّ) لمفرد معرف، و (رجال) ليس مفرداً مُعرّفاً.

(أي رجال) و (أي رجلين)؟ جائز، و (أي الرجال)؟ جائز؛ لأنه جمع مُعرّف، أي الرجلين مُثنى مُعرّف، وأيضاً مفهومه أنّها تُضاف للمفرد النكرة، (أي رجل) جائز؛ لأنه نهاك عن المفرد المعرف.

إذن المفرد النكرة جائز، ويمتنع أن تُضاف إلى المفرد المعرف، ولذلك قال: وَلَا تُضِفْ (لا) ناهية، والنهي يقتضي التحريم، وهذا مُحَرَّم عندهم لغة، نعم صحيح ممنوع. وَلَا تُضِفْ لِمُفْرَدٍ: جار ومجرور متعلق بقوله: تُضِفْ لِمُفْرَدٍ مُعرّف، صفة لمفرد. أيّاً: مفعول به.

لا تضيف أيّاً لمفرد معرف، وهذا دخل فيه (أي) بأنواعها الأربعة؛ لأنه نكرة في سياق النهي فعُمّت، إذن (أيّاً) سواء كانت استفهامية أو شرطية أو وصفية أو موصولية، فهي داخلية في هذا الحكم، إذن كلّ هذه الأنواع الأربعة لا يجوز إضافتها إلى المفرد المعرف إلا في صورتين استثناهما، مما يجوز فيهما إضافتها إلى المعرف. وَإِنْ كَرَّرْتَهَا فَأَضِفْ، أَوْ تَنَوَّ الْأَجْزَاءَ.

أولاً: هاتان الصورتان لا تدخل في (أيّ) الوصفية، يعني الاستثناء هنا (وَإِنْ كَرَّرْتَهَا) هذا استثناء، مما يجوز إضافة المفرد المعرف لـ (أيّ)، نقول: أي الشرطية نعم، الاستفهامية نعم، الموصولية نعم، الوصفية لا؛ لأنه لا يجوز تكرارها ولا يجوز نية أجزاء المضاف إليه، حينئذ صار الحكم مختصاً بالثلاث الأول.

وَإِنْ كَرَّرْتَهَا فَأَضِفْ، لما قال: كَرَّرْتَهَا علمنا أن أيّاً في الحكم السابق مفردة، وجاء ابن مالك يُقَيِّدُ الأول ويترك الثاني أو بالعكس، إذن: وَلَا تُضِفْ لِمُفْرَدٍ مُعرّفٍ أيّاً مفردة، لأنه قيّد الثاني بكونها -التي هي محل الاستثناء والصورة التي يجوز فيها إضافتها إلى المفرد المعرف- إن كَرَّرْتَهَا: يعني كررت مرة أخرى، أي زيد وأي عمرو عندك، كُرِّرْتَ، إذن أي زيد دون تكرار لا يجوز، بدليل كونه قيد الاستثناء بالمكررة، قال: أيّاً، إذن تُقَيِّدُ أيّاً مفردة، أي: غير مُكرّرة مطلقاً؛ لأنها بمعنى بعض، يعني أيّاً التي لا يجوز إضافتها لمفرد معرف، قالوا: بمعنى بعض، غير مُكرّرة مطلقاً سواء كانت موصولة أو شرطية أو استفهامية أو وصفية؛ لأنها بمعنى بعض، أي: حيث أُضيفت للمعرف. أي: والمطرود المعرف شيء واحد، يعني إذا كان المفرد المعرف شيئاً واحداً بمعنى بعض،

حينئذٍ امتنع إضافة أي إليه.

والمفرد المعرف شيء واحد ليس له أضعاف، بخلاف ما إذا أُضيفت للمنكر، فإنها حينئذٍ بمعنى (كل).

وإن كررتها فأضِف، أو تنو الأجزاء: هذان موضعان يُستثنى فيهما إضافة (أي) إلى المفرد المعرف، وقلنا هذا الحكم الاستثناء لا يدخل فيه (أي) الوصفية، وإنما هو خاص بالموصولية والاستفهامية والشرطية.

وإن كررتها: يعني كررتها بالعطف، يعني بالواو خاصة، هكذا نصّ النحاة: أن التكرار يكون بالواو على جهة الخصوص.

وإن كررتها: يعني كررت أي، فأضِف: يعني أجز إضاقتها إلى ما ذكر، وهو الممنوع أولاً، وهو المفرد المعرف، إن كررتها فأضِف يعني: أجز إضاقتها إلى المفرد المعرف، حينئذٍ منعك أولاً ثم أباح لك، منعك أولاً إن كانت أياً مفردة، وأباح لك الإضافة .. إضافة (أي) إلى المفرد المعرف إن كررت (أي)، أي زيد وأي عمرو عندك، أي زيد، زيد هذا مفرد معرف، الأصل فيه المنع، لو قال: أي زيد عندك قلنا: لا يجوز؛ لأن شرط إضافة (أي) أن يكون إلى غير مفرد معرف، وهذه لم تكرر حتى يجوز إضاقتها إلى المفرد المعرف، أي زيد وأي عمرو عندك جاز، لماذا جاز؟ للتكرار.

إذن: وإن كررتها: يعني كررت (أي) بالواو على جهة الخصوص. فأضِف: أي أجز إضاقتها إلى ما ذكر.

وهنا حذف المفعول والمجرور المتعلق به لدلالة ما تقدّم عليه، والتقدير فأضفها للمعرفة. فأضِف: يعني أضف .. أضفها الذي هو الضمير مفعول به إليه، يعني للمعرفة، أو إن شئت صرح بالمعرفة.

أو تنو الأجزاء: أو للتنويع والتقسيم، يعني ما بعدها ليس داخلاً فيما قبلها، بل هو قسيم له.

تنو: تُقدّر، إذن نية ومحلها القلب، (تنو) أين الياء؟ حذفت لأنه معطوف على قوله: كررتها، فهو معطوف على الجزوم، والمعطوف على الجزوم مجزوم؛ لأن محلّ كرر .. كرر فعل ماضي محله الجزم بإن، فلما عطف عليه -وهذا البيت فيه إشكالات كثيرة-، وإن تنو، لما عطف على كرر حينئذٍ جزم به، عطف على كررتها فلهاذا حذف الياء للجزم والتقدير وإن كررتها أو نويت الأجزاء فأضفها، أو تنو الأجزاء بحذف الهمزة وقصره هنا للضرورة.

أو تنو بالمفرد المعرف الجمع، إذا صحَّ أن يُنوى بالمفرد أنه جمعٌ ذو أجزاء صحَّ.
وابن هشام عبّر عن هذا التعبير قال: وعبر عنه في الأوضح أن يكون بينهما جمع مُقدّر،
-وهذا أوضح- أن يكونَ بينَ (أي) والمفرد المعرف جمع مُقدّر، إن صحَّ صحَّ، يعني إن
صحَّ تقدير الجمع بين (أي) والمفرد المعرف صحَّ إضافة (أي) إلى المفرد المعرف وإلا
فلا، نحو: أيُّ زيدٍ أحسن؟ يعني: أي أجزاء زيدٍ أحسن؟ فالمسؤول عن هنا: أي زيد
أحسن، المسؤول عنه أجزاءه، وجهه، أنفه، عينه، يده رأسه .. أي أجزاء زيد، ولذلك
يُجابُ بالتعيين فيقال: عينه، أي زيدٍ أحسن أجمل؟ عينه، أو رأسه، فحينئذٍ صحَّ أن
يُضاف (أي) إلى المفرد المعرف، نحو: أي زيدٍ أحسن؟ يعني أي أجزائه أحسن؟
قال ابن هشام: أن يكون بينهما جمع مُقدّر، معناه أي أجزاء زيد، فبين أي وزيد في
المثال لفظ مُقدّر يدلُّ على الجمع وهو الأجزاء: أي زيدٍ أحسن؟ أي أجزاء زيدٍ أحسن؟
إن صحَّ فحينئذٍ صحَّ إضافتها إلى المفرد المعرف.

إذن: وَإِنْ كَرَّرْتَهَا: أي أي بالواو، فَأَضِفَ: يعني أضفها إلى المفرد المعرف.
الحالة الثانية: أَوْ تَنَوِ الْأَجْزَاءَ: أن تقدر بأن المراد بالمفرد المعرف الأجزاء، إن صحَّ، ليس
كل مفرد يصحُّ فيه ذلك، لا، إن صحَّ تقدير الأجزاء بأن يكون المسؤول عنه جزء من
أجزاء المفرد المعرف صحَّ، وإلا فلا، وعبارة ابن هشام: أن يصحَّ تقدير لفظ جمع بين
أي والمفرد المعرف، إن صحَّ صحَّ، وإلا فلا.
وَأَخْصَصَ بِالْمَعْرِفَةِ مَوْصُولَةً أَيًّا: (وَأَخْصَصَ بِالْمَعْرِفَةِ) ما تقدّم شرط في أي مُطلقاً، من
حيث هي، الكلام في الجملة، أي بجميع أقسامها ثم فصل كل قسم وما يُضاف إليه.
قوله:

وَلَا تُضِفْ لِمُفْرَدٍ مُعَرَّفٍ أَيًّا: شمل الأنواع الأربعة.
وَإِنْ كَرَّرْتَهَا فَأَضِفَ، أَوْ تَنَوِ الْأَجْزَاءَ، هذا خاصٌّ بغير الوصفية.
إذن الوصفية لا يجوزُ إضافتها للمفرد المعرف مُطلقاً.

وَلَا تُضِفْ لِمُفْرَدٍ مُعَرَّفٍ أَيًّا: قلنا هذا يشملُ الأربعة، وإن كررتها هاتان الصورتان تختصّ
بثلاثة فقط دون الوصفية، إذن نخلص من هذا أن الوصفية لا يجوزُ إضافتها للمفرد
المعرف مُطلقاً، لأنها لا تُكرّر ولا يُنوى بالمضاف إليه الأجزاء، إذن امتنع إضافة أي
الوصفية إلى المفرد المعرف مُطلقاً بدون استثناء ولا تفصيل، وأما ما عداها وهو
الموصولية والشرطية والاستفهامية ففيه تفصيل، نقول: إن لم تُكرّر .. أفردت، ولم ينوِ
الأجزاء بالمضاف إليه امتنع إضافتها للمفرد المعرف، فإن كُثرت جازاً، أو نُوي بالمضاف

إليه -المفرد المعرف الأجزاء- بأن يُضاف أو يُقدَّر بينَ أي والمفرد المعرف جمع جاز وإلا فلا.

ثم أراد أن يُفصِّل كل واحدة من هذه الآيات إن صحَّ بما تضاف إليه، فقال: وَاخْصُصَنَّ بِالْمَعْرِفَةِ ... مَوْصُولَةً أَيًّْا وَبِالْعَكْسِ الصِّفَةِ.

وَاخْصُصَنَّ بِالْمَعْرِفَةِ: الباء هنا داخلة على المقصور عليه، واخصصن بالمعرفة. أَيًّْا: حالة كونها موصولة، موصولة هذا حال مُقدَّم من أَيًّْا، وأَيًّْا هذا مفعول به لقوله: اخصصن.

إذن واخصصن أَيًّْا موصولة بالمعرفة، فحينئذٍ تختصُّ الموصولية بالمعرفة، من أي شيء؟ قوله بالمعرفة هل يشملُ المفرد المعرف؟ واخصصن بالمعرفة أَيًّْا، يعني أي الموصولية لا تُضاف إلا إلى المعرفة، زد عليه إلا ما استثنى، ما هو الذي استثنى؟ المفرد المعرف ما لم تُكرر أو ينو الأجزاء.

إذن قوله: وَاخْصُصَنَّ بِالْمَعْرِفَةِ: هل يرُدُّ على الناظم أنه يشملُ المفرد المعرف؟ لا؛ لأنه يَبَيِّنُ في الأول وَلَا تُضِفْ لِمُفْرَدٍ مُعَرَّفٍ، أخرج هذا النوع، وقلنا هذا الحكم عامٌّ لجميع أنواع (أي).

حينئذٍ قوله: وَاخْصُصَنَّ بِالْمَعْرِفَةِ: يعني سوى ما استثنى، وهو المفرد المعرف ما لم يُكرر أو ينو به الأجزاء.

مَوْصُولَةً أَيًّْا: قلنا مَوْصُولَةً هذا حال مُقدَّم لـ أَيًّْا.

حينئذٍ يُضاف أي الموصولية إلى الجمع المعرف، دون الجمع المنكر، وإلى المثنى المعرف دون المثنى المنكر، ولا يُضاف إلى المفرد إلا ما استثنى، والمفرد المنكر لا يُضاف. إذن بالمعرفة أخرج المفرد المنكر، وبقي المفرد المعرف، ففيه تفصيل إن لم تكرر أو ينو الأجزاء؛ فالمنع وإلا فالجواز، وستأتي الأمثلة في الشرح.

وَبِالْعَكْسِ الصِّفَةِ: الصفة بالعكس، مبتدأ وخبر، بالعكس خبر مُقدَّم، والصفة مبتدأ مؤخر، وبالعكس المراد به العكس اللغوي، يعني خلاف.

وَبِالْعَكْسِ الصِّفَةِ: يعني الصفة الموصوفية أو النعتية أو الحالية تختصُّ بالمضاف إليه إذا كان نكرة، فلا تُضاف إلى المعرفة، فشملَ النكرة المفرد والمثنى والجمع، وأخرج المفرد المعرف والمثنى المعرف والجمع المعرف.

وَإِنْ تَكُنْ شَرْطًا أَوْ اسْتِفْهَامًا ... فَمُطْلَقًا كَمَلٍ بِهَا الْكَلَامَا

وَإِنْ تَكُنْ أَيْ شَرْطِيَّةً أَوْ اسْتِفْهَامِيَّةً.

فَمُطْلَقًا كَمِلَ: كَمِلَ مُطْلَقًا .. تكميلاً مطلقاً، أو مطلقاً حال من ضمير بِهَا المتأخر، وتذكيرُ الحال باعتبار لفظها، فَمُطْلَقًا كَمِلَ بِهَا الْكَلَامَ، أي الكلام الذي هي جزؤه؛ لأنها مع ما أُضيفت إليه جزء الكلام، أي تُضاف إلى النكرة والمعرفة مُطلقاً سوى ما استثنى، مُطلقاً تُضاف (أي) الاستفهامية والشرطية إلى كل ما عدا المفرد المعرف، فتُضاف إلى النكرة المثني، والمعرف المثني، والجمع المعرف، والجمع النكرة، والمفرد النكرة، إلا ما استثنى إلا بشرطه.

وَإِنْ تَكُنْ شَرْطًا أَوْ اسْتِفْهَامًا ... فَمُطْلَقًا كَمِلَ بِهَا الْكَلَامَ

يعني تُضاف إلى النكرة والمعرفة مُطلقاً سوى ما سبقَ منعه وهو المفرد المعرفة.

أَيُّ رَجُلٍ يَأْتِي فَلَهُ دَرَاهِمٌ، أَيُّ رَجُلٍ: أُضيفت إلى النكرة المفرد، ((أَيُّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضِيَتْ)) [القصص: 28] ((أَيُّمَا الْأَجَلَيْنِ)) مثني معرفة، ((أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا)) [النمل: 38] جمع وهو معرفة، ((فَبِأَيِّ حَدِيثٍ)) [الأعراف: 185] مفرد نكرة.

حينئذٍ بعد هذه الأبيات الثلاثة نقول: ظهر لأي ثلاثة أحوال:

الأول: الإضافة إلى النكرة والمعرفة، وذلك في الشرطية والاستفهامية .. ما يُضاف إلى المعرفة والنكرة هذا خاصٌ بالاستفهامية والشرطية.

الثاني: لزومُ الإضافة إلى النكرة، وذلك في الوصفية والحالية أو قل النعتية.

الثالث: لزومُ الإضافة إلى المعرفة، وذلك في الموصولة.

إذا كانت أَيُّ نعتاً أو حالاً وهي المراد بالصفة فهي مُلازمةٌ للإضافة لفظاً ومعنى، يعني لا يجوزُ حذف المضاف إليه البتة، مثل كلا وكلتا، أي الوصفية إذا وقعت نعتاً أو حالاً حينئذٍ تلزمُ الإضافة لفظاً ومعنى، وأما ما عداها فهي مُلازمةٌ للإضافة معنى لا لفظاً.

فأَيُّ استفهامية، أَيُّ عندك؟ يجوزُ الحذف، أي يأتني أكرمه، حُذِفَ المضاف إليه وَعَوُضَ عنه التنوين، حينئذٍ نقول: أي الاستفهامية وأي الشرطية وأي الموصولية هذه لا تلزمُ الإضافة لفظاً، بل هي لازمةٌ له معنى وقد يُحذف المضاف إليه ويُعَوَّض عنه التنوين، وهو تنوينُ العوض عن كلمة مثل: كل وبعض، وأما (أي) الوصفية فهي لازمةٌ للإضافة لفظاً ومعنى.

إِذَنْ: وَلَا تُصِفْ لِمُفْرَدٍ مُعَرَّفٍ (أَيًّا)، لَا تُصِفْ (أَيًّا) لمفرد معرف مُطلقاً، إِذَنْ هو على الأربعة من (أي).

ثم استثنى حالتين بجواز إضافة (أَيًّا) إلى المفرد المعرف، وهما فيما إذا كُرِّرَتْ (أي) أو نُوي الأجزاء بالمضاف إليه، حينئذٍ جازَ إضافتها إلى المفرد المعرف، ويُستثنى من هذا أي الوصفية فإنها لا تكون مُكررة ولا يُنوي بالمضاف إليه الأجزاء.

ثم يبين .. فصل كل نوع من الأنواع الأربعة فقال: واخصصن بالمعرفة (أي) موصولة، فلا تُضاف (أي) الموصولة إلا إلى المعرفة.

وَبِالْعَكْسِ الصِّفَةُ: يعني لا تجوز إضافتها إلى المعرفة، بل يجب إضافتها إلى النكرة، وأيُّ الوصفية هي المنعوت بها، والواقعة حالاً فلا تُضاف إلا إلى نكرة، (مررتُ بفارسٍ أيِّ فارس) هذه تدلُّ على الكمال، نفس التركيب (مررتُ بفارسٍ أيِّ فارس)، إذا كان ما قبلها نكرة حينئذٍ صارت صفة، وإذا كان ما قبلها معرفة فحينئذٍ صارت حالاً، (مررتُ بزيدٍ أيِّ فارس)، تعربها حالاً.

هذه هي التي يُعنَوْنَ لها بالوصفية، وبعضهم يَفْصِلُ بينهما ويقول: النعتية والحالية؛ إن أُعربت حالاً بعد المعرفة فهي حالية، وإن أُعربت نعتاً إنما يكون بعد النكرة (مررتُ بفارسٍ أيِّ فارس)، (جاء فارسٌ أيُّ فارسٍ)، (رأيت فارساً أيُّ فارسٍ) على حسب ما قبله.

وأما (جاء زيدٌ أيُّ فارسٍ، أو أيُّ فارسٍ؟) الثاني (أيُّ فارسٍ) بالنصب على أنه حال، فلا يوافق ما قبله، وَبِالْعَكْسِ الصِّفَةُ. وَإِنْ تَكُنْ شَرْطاً أَوْ اسْتِفْهَاماً ... فَمُطْلَقاً كَمِلَ بِهَا الْكَلَامُ

مُطْلَقاً: يعني كَمِلَ بها الكلام مُطْلَقاً، تكميلاً مُطْلَقاً، أو مُطْلَقاً حال من ضمير بها، إذا قَدَرَ النحاةُ تكميلاً مُطْلَقاً يعني جعلوه مصدراً لموصوف محذوف، وهو مصدر نوعي، أو يجعل هو نفسه حالاً.

فَمُطْلَقاً كَمِلَ بِهَا الْكَلَامُ.

قال الشارح: من الأسماء الملازمة للإضافة معنى (أي) في الجملة؛ لأنه سيذكر أن الوصفية لا تلزم لفظاً ومعنى.

من الأسماء الملازمة للإضافة معنى (أي)، فلا تُضاف إلى مفرد معرفة إلا إذا تكررت، كقوله: (أي زید وأی عمرو عندك)؟

أَلَا تَسْأَلُونَ النَّاسَ أَيِّ وَأَيُّكُمْ ... غَدَاةَ التَّقِينَا كَانَ خَيْرًا وَأَكْرَمًا

و (أَيِّ وَأَيْلِكَ فَارِسُ الْأَحْزَابِ ...)، هنا في البيتين أي وأيلك، أُضيف أَيُّ الأولى إلى الضمير المتكلم، والثاني مَفْتُوح ليس فيه شرط، اشترط السيوطي وغيره في صحة تكرار (أي) وإضافتها إلى المفرد المعرف أن تكون (أي) الأولى مضافة إلى ضمير متكلم، فإن لم

تُضَف فلا، لا يجوز، استناداً إلى هذا البيت؛ لأنه قال: أيّ وأيكم، أُضيفت (أي) الأولى إلى ضمير المتكلم، بهذا القيد صحّ، وإلا فلا، لماذا؟ لأنّ القياس يقتضي أن لا تُضاف أيّ إلى المفرد المعرّف، فإذا سُجّع خلافه فحينئذٍ صارَ خارجاً عن القياس، فيتقيّد بالمذكور فحسب؛ لأنه لم يُنقل إلا إضافة الأول إلى الضمير، هكذا قال السيوطي وغيره، والأكثر على أنه مطلقاً فلا يتقيّد بالضمير، اشترط بعضهم أن يكون أول لفظي (أيّ) مُضافاً إلى ضمير المتكلم كما في البيت السابق، إذا تكررت وجوز إضافته إلى المفرد المعرّف لا بد أن تكون (أيّ) الأولى مُضافة إلى ضمير المتكلم، سواء أكان ما تُضاف إليه أي الثاني ضميراً كما في البيت، أم كان اسماً ظاهراً نحو: (أي وأي زيد أفضل)، وعليه فلا يجوز أن يقال: (أيك وأي زيد)، على رأي السيوطي لا يجوز؛ لأنه أُضيف الأولى إلى كاف الخطاب، أيك ولم يقل أيّ .. على هذا القول لا يجوز، وإنما يتعيّن أن تكون أي الأولى مُضافة إلى ضمير المتكلم.

وعليه فلا يجوز أن يُقال: (أيكم وأي زيد أفضل)، ولا (أي زيد وأي عمرو أفضل)، واستظهر ابن هشام وغيره أن ذلك كله جائز، فحينئذٍ التقييد بإضافته إلى ضمير المتكلم ليس بقيد.

والصواب أن (أي) سواء أُضيفت الأولى إلى المتكلم أم غيره حينئذٍ نقول: الحكم عام.
أَلَا تَسْأَلُونَ النَّاسَ أَيّ وَيَأَيُّكُمْ ... غَدَاةَ التَّقِينَا كَانَ خَيْرًا وَأَكْرَمًا

أيكم وأيّ في الموضعين أُضيفتا إلى الضمير، لكن الشاهد في الأولى ليس في الثانية؛ لأنّ الثانية هذه أُضيفت إلى ضمير الجمع وهو جائز، وأما الأولى (أي) هي التي محلّ الإشكال؛ لأنها أُضيفت إلى ضمير المتكلم وهو مُفرد، أي مفرد مُعرّف، جوز ذلك كونها مُكرّرة، وأما الثانية فلا ليس فيها شاهد.

أو قصدت الأجزاء يعني: يجوزُ إضافتها إلى المفرد المعرفة إذا نويت أجزاء ذلك الاسم، إذا كان له أجزاء وإن لم يكن كذلك حينئذٍ لا يجوز، على هذا لا يجوز كل اسم مُفرد مُعرّف أن يُضاف إلى أي يُقصد به الأجزاء، بل لا بد أن يصحّ معه المعنى، فإن لم يصح فلا.

أو قصدت بها الأجزاء، كقولك: أي زيد أحسن؟ أي: أيُّ أجزاء زيد أحسن؟ ولذلك يُجاب بالأجزاء، فيقال: عينه أو أنفه، وهذا إنما يكون فيها إذا قُصد بها الاستفهام، وأكثر الشراح ردّوا على تخصيص ابن عقيل هنا، بل الصواب أنها عامّة تشمل

الاستفهام والشرطية والموصولية.

منع ابن عقيل هنا في هذا الموضع بكونها: تنو الأجزاء بأنه خاصٌ بالاستفهام هذا ليس بصحيح، بل الصواب أنه عام. قال: وهذا إنما يكون فيها إذا قصد بها الاستفهام، والصواب أنها عامة في الثلاث.

وإنما يستثنى أي الوصفية فحسب، وأي تكون استفهامية وشرطية وصفة وموصولة، يعني أربعة أقسام، هذا هنا أي بالنظر إلى إضافته إلى المعرفة والنكرة ثلاثة أقسام هي التي قدّمناها فيما سبق.

فأما الموصولة .. (أي) الموصولة يجوز قطعها في اللفظ عن الإضافة (اضرب أيًا هو عاصٍ)، يجوز قطعها عن الإضافة (اضرب أيًا هو عاصٍ)، يعني الذي هو عاصٍ. فذكر المصنف أنها لا تُضاف إلا إلى معرفة، فنقول: (يعجبني أيهم قائم)؛ لأنها بمعنى الذي، أي بمعنى الذي وهو معرفة ولا يجوز أن تُضاف للنكرة، وذكر غيره أنها تُضاف، -وهذا مذهب ابن عصفور وهو مخالف- إلى نكرة ولكنه قليل: (يعجبني أي رجلين قاما).

وأما الصفة .. الوصفية والحالية هذه لا يجوز تكرارها ولا أن يُنوى بها الأجزاء، ويجب أن تُضاف لفظاً ولا يجوز قطعها عن الإضافة، هذه من الفوارق بين هذه الآيات.

وأما الصفة فالمراد بها ما كان صفة لنكرة أو حالاً من معرفة، ولا تُضاف إلا إلى نكرة؛ لأنّ القصد من الوصفية الدلالة على الكمال، والداخلية على المعرفة بمعنى بعض، فلا تدلّ عليه، حصل تعارض، إذا أُضيفت إلى المفرد المعرفة دلّ على البعضية، ونحن نريد معنى كلّ، وهذا إنما يحصل بالنكرة، النكرة فيها عموم، والمعرفة فيها خصوص، فإذا أضفناها إلى المعرفة اكتسبت التخصيص وهو البعضية، ونحن نريد أنه بلغ الكمال: (مررتُ بزيد أيّ فارس)، بلغ الكمال في الفروسية، فلا تدلّ عليه ويُشترط في النكرة أن تكون مماثلة للموصوف لفظاً ومعنى، أو معنى فقط: (مررتُ برجل أيّ رجل)، يعني ما قبلها وما بعدها لفظ واحد أو بمعنى واحد، يعني لا يُقال: (مررتُ برجل أيّ عالم)، نقول: عالم ليس هو معنى رجل، وليس مُشاركاً له في اللفظ، لكن (مررتُ برجل أيّ رجل) صح، (مررتُ برجل أيّ إنسان) صح، (مررتُ برجل أيّ عالم) لا يصح، إذن يُشترط في الوصفية أن تكون النكرة مماثلة للموصوف لفظاً ومعنى أو معنى فقط: نحو: (مررتُ برجل أيّ رجل)، و (برجل أيّ إنسان)، ولا يجوز (برجل أيّ عالم) وعكسه: (مررتُ بعالم أيّ رجل) لا يصح؛ لعدم التماثل لا لفظاً ولا معنى.

ولأن الوصفية كذلك لا تقع إلا وصفاً للنكرة، ووصف النكرة ومثله الحال لا يكونان إلا نكرتين؛ لأنك إذا قلت: (مررتُ بزيد أي رجل، أي فارس) .. حينئذٍ أنت جئتَ بحالٍ من زيد، فلو أضفتَ (أي) إلى المعرفة لوصفتَ الحال بالمعرفة وهو ممنوع؛ لأن الحال لا بد أن تكون نكرة، فحينئذٍ تعيّن أن يكون المضاف إليه في باب الوصفية والحالية أن يكون نكرة؛ لأنك إذا وصفتَ النكرة لا بُد من التطابق، وإذا وصفتَ المعرفة وكانت حالاً لا بد أن تكون الحال نكرة.

إذن في الحالين لا بد أن تكون نكرة، أيُّ النعتية إذا نعت النكرة، ضابطُ النعتية أن يكون ما قبلها نكرة، إذن يتعيّن أن يكون المضاف إليه نكرة؛ لأنك إذا أضفتَه إلى المعرفة وصفتَ النكرة بالمعرفة، هذا ممنوع، وإذا جاءت بعدَ المعرفة قلنا هي حال، والحال لا يكون إلا نكرة، فلو أضفتَها إلى المعرفة صارت الحال معرفة، هذا باطل، إذن في كلا الحالين يتعيّن أن تكون أيُّ مُضافة إلى النكرة.

أو حالاً وأما الصفة فالمراد بها ما كان صفةً لنكرة، أو حالاً من معرفة ولا تُضاف إلا إلى نكرة لما ذكرناه من علة: (مررتُ برجلٍ أي رجلٍ) بالكسر، و (مررتُ بزيدٍ أي فتى) بالنصب، ومنه قوله:

فأومأتُ إيماءً خفياً حُبَّتْ ... فَلِلَّهِ عَيْنًا حُبَّتْ أَيْمًا فَتَى

أَيْمًا: هذه حال .. بالنصب.

وأما الشرطية والاستفهامية فيُضافان إلى المعرفة وإلى النكرة مُطلقاً، وذلك أن (أيأ) الاستفهامية والشرطية اسم يعمّ جميع الأوصاف؛ لأنها تفيّد العموم، والنكرة هذه مُتعلّقة بالأوصاف، والمعرفة مُتعلّقة بالأشخاص، فإذا أضفتَ الشرطية والاستفهامية إلى النكرة صارَ عمومُها في الأوصاف، وإذا أضفتَها إلى المعرفة صارَ عمومُها في الأشخاص.

المعرفة خاصّة معرفة كاسمها، تدلُّ على معين، إذن مدلولُها مُشخّص .. مدلول المعرفة مُشخّص، فإذا أضفتَ الشرطية أو الاستفهامية إلى المعرفة صارَ عمومًا في الأشخاص، والنكرة تدلُّ على الأوصاف .. الشيوع، إذا أضفتَ الاستفهامية والشرطية للنكرة صارَ عمومًا في الأوصاف، هذا يُفيدك في الأصول.

ذلك أن أي الاستفهامية والشرطية اسمٌ يعمُّ جميع الأوصاف، فإما أن يُراد تعميم أوصاف جنس من الأجناس فتُضاف إلى النكرة، وإما أن يُراد تعميم أوصاف ما هو مُتَشخّص بطريقٍ من طرق التعريف فتُضاف إلى المعرفة، والشرطية والاستفهامية يجوزُ

قطعها عن الإضافة في اللفظ، ((أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بَعْرَشَهَا)) [النمل:38] هذه استفهامية، أُضيفت إلى المعرفة، ((أَيُّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ)) [القصص:28] هذه شرطية أُضيفت إلى المعرفة، ((فَبِأَيِّ حَدِيثٍ)) [الأعراف:185] استفهامية أُضيفت إلى نكرة، أي رجل جاءك فأكرمه، أُضيفت إلى نكرة وهو مُفرد وهو شرطية. يُضافان إلى المعرفة وإلى النكرة مُطلقاً على التفصيل الذي ذكرناه سابقاً، يعني سواء كانا مُثنيين أو مجموعين أو مُفردين إلا المفرد المعرفة، استثناء الناظم؛ فإنهما لا يُضافان إليه إلا الاستفهامية فإنها تُضاف إليه كما تقدّم ذكره. هذا على الاستثناء الذي ذكره، الصواب لا، بل هو عامّ على التفصيل السابق، وإن كررتهما فأضِف، أو تنو الأجزاء، هذا ابن عقيل خصّه بالاستفهامية، وما عداه -الشرطية والموصولية- لا.

إذن على كلامه أن قوله: وَلَا تُضِفْ لِمُفْرَدٍ مُعَرَّفٍ أَيًّا هَذَا عامٌّ مُطلقاً، وإنما يُستثنى الاستفهامية بقوله: وَإِنْ كَرَّرْتَهَا، أو تنو الأجزاء، حينئذ لا يُضاف مُطلقاً عند ابن عقيل إلى المفرد المعرف إلا الاستفهامية بشرطين: إما أن تُكرّر وإما أن يُنوي بها الأجزاء، والصواب لا؛ ليس كذلك الأمر، وإنما يُستثنى ثلاثة: الموصولية، والاستفهامية، والشرطية، ويُستثنى فقط الوصفية، ولعله أراد الوصفية. واعلم أن (أياً) إن كانت صفة أو حالاً فهي مُلازمة للإضافة لفظاً ومعنى؛ نحو: (مررت برجلٍ أي رجل ويزيد أي فتى)، وإن كانت استفهامية أو شرطية أو موصولة فهي مُلازمة للإضافة معنى لا لفظاً.

يعني: يجوز قطعها عن الإضافة ويُعوّض عنها التنوين. (أيُّ رجلٍ عندك)، (أيُّ عندك) أضفتها وقطعتها، (أيُّ رجل) بالإضافة، اقطعها تقول: (أيُّ عندك)، تحذف المضاف إليه وتأتي بتنوين العوض عن المفرد. و (أيُّ رجلٍ تضرب أضرب) و (أيّاً تضرب أضرب)، ((أَيًّا مَا تَدْعُو)) [الإسراء:110] حذف المضاف إليه وعوّض عنها التنوين، و (يعجبني أيُّهم عندك)، ذكر المضاف إليه، و (أيُّ عندك) هذا حذف المضاف إليه: أي الرجلين تضرب أضرب، وأي رجلين تضرب أضرب، وأيّ الرجال، وأيّ رجال، وأيّ الرجلين عندك، وأيّ الرجال عندك، وأيّ رجل، وأيّ رجلين، وأيّ رجال.

إذن يجوز فيها مُطلقاً إلا المفرد المعرف فلا يجوز إلا إن كررت أو نوي بها الأجزاء. وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً لَدُنْ فَجَرٍّ ... وَنَصَبُ غُدُوَةٍ بِهَا عَنْهُمْ نَدَرُ

وَنَصَبُ غُدُوَّةٍ، نَصَبُ غُدُوَّةٍ: يجوزُ فيه الوجهان على الحكاية وعلى الجرّ، والجرُّ أولى.
وَأَلْزَمُوا: أي العرب.

لَدُنْ إِضَافَةٌ، لَدُنْ بفتح اللام وضمّ الدال ونون ساكنة، وفتحها وكسرها وضمهما
وسكون النون لَدُنْ، وَلَدُنْ، وَلَدُنْ، وَلَدُنْ .. يعني فيها أربع لغات، لَدُنْ، وَلَدُنْ، وَلَدُنْ،
وَلَدُنْ.

وَأَلْزَمُوا إِضَافَةٌ لَدُنْ: لَدُنْ هذا مفعول أول، وإضافة هذا مفعول ثاني، . فجرّ ما بعده.
وَأَلْزَمُوا إِضَافَةٌ لَدُنْ فَجَرَّ: يعني ما بعده، بالإضافة.

قالوا: هنا صرّح ابن مالك رحمه الله بأن المضاف هو الذي يُجرّ، بخلاف قوله في أول
الباب: وَالثَّانِي جَرُّ، ما نصّ على أن المضاف هو الذي يعمل في المضاف إليه.
لكن قوله هناك: فَجَرَّ، دلّ على أن العامل هو المضاف إليه، قوله: فَجَرَّ فائدته بعد
قوله: (إضافة) بيان أن عامل الجرّ هو المضاف على الصحيح، وفُهِمَ أيضاً أنها لا
تُضاف إلا للمفرد وعممه المرادي.

يعني: فجر ما بعده مُطلقاً، جره بالإضافة لفظاً إن كان مُعرباً، ومحلاً إن كان مبنياً، أو
جملة على القول بأن لدن تُضاف إلى الجملة، فجر ما بعده لفظاً أو محلاً سواء كان مبنياً
مُفرداً أو جملة فالحكم عامٌ.

فالأول: الذي هو اللفظي نحو: ((مَنْ لَدُنْ حَكِيمٍ)) [هود:1] حَكِيمٌ هذا جرّ في اللفظ،
والثاني نحو: ((وَعَلَّمَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا)) [الكهف:65]، والثالث نحو قوله:
وتذكّر نِعْمَاهُ لَدُنْ أَنْتَ يافِعُ

ومنه: (لَدُنْ شَبَّ حَتَّى شَابَ سُودُ الدَّوَابِّ ...) أُضيف إلى الجملة الاسمية بقوله: لَدُنْ
أَنْتَ يافِعُ، وإلى الجملة الفعلية نحو: شَبَّ حَتَّى شَابَ سُودُ الدَّوَابِّ، فنقول: هذا جائزٌ
وبعضهم منعه أن تُضاف إلى الجملة.
وَأَلْزَمُوا إِضَافَةٌ لَدُنْ فَجَرَّ ... وَنَصَبُ غُدُوَّةٍ بِهَا عَنْهُمْ نَدَرُ

إذن (لَدُنْ) مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمُلَازِمَةِ لِلْإِضَافَةِ لَفْظاً وَمَعْنَى، فقليل: (لَدُنْ) بمعنى (عند)، فتكونُ
اسماً لمكان الحضور وزمانه كما أن (عند) كذلك، فهي مُرادفة لعند، وقيل: هي لأول
غاية من الزمان والمكان، أول غاية، وهي التي يعبر عنها ابن عقيل: فأما (لَدُنْ) فلا ابتداء
غاية زمان أو مكان، إذن في تفسيرها معنيان، والمشهور الأول: أن (لَدُنْ) بمعنى (عند)،
إلا أنها تختصّ بستة أمور وتُفَارِقُ (عند) بها، الأول: أنها مُلَازِمَةٌ لمبدأ الغايات زمانية
ومكانية، وغير غير ملازمة؛ تدلُّ عليها وعلى غيرها، تُستعمل ظرفاً وتُستعمل دالة على

الغاية الزمانية والمكانية، وأما لدن ملازمة لا تخرج عنها بخلاف (عند)، إذن هي ملازمة لمبدأ الغايات.

ومن ثمَّ يتعاقبان في نحو: (جئت من عنده) و (من لدنه)، (جئت من عنده) يعني: ابتداء الغاية المسافة المجيء من عند زيد مثلاً، و (جئت من لدنه)، حينئذٍ نقول: من لدنه، نقول: هذه دلّت على أول المسافة مثل (عند)، إذن تعاقبا يعني تواردا في مثال واحد.

ومن ثم يتعاقبان في نحو: (جئت من عنده ومن لدنه)، وفي التنزيل: ((آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا)) [الكهف: 65] قيل هما بمعنى واحد، وغاير بينهما لئلا يتفق اللفظان، يعني من باب دفع التكرار فحسب، وإلا ((آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا)) معنى واحد، وكذلك (من عندنا) و (علمناه من عندنا). المعنى واحد إلا أنه لم يؤت بـ (عند) في الموضعين أو لدن في الموضعين تفادياً للتكرار، بخلاف جلستُ عنده فلا يجوزُ جلست لدنه، لا يصح أن يقال: (جلست لدنه)، وإنما اتفقا في مبدأ الغاية، قد يُستعمل (عند) لمبدأ الغاية، و (لدن) هي مُلازمة لمبدأ الغاية، هي بمعنى (عند) في هذا الموضع، ولذلك تعاقبا في بعض الأمثلة دون بعض، (جلست عنده) لا يصح أن يقال: (جلست لدنه)، لعدم معنى الابتداء هنا، هذا الأول.

الثاني: أن الغالب في (لدن) استعمالها بمن مجرورة ونصبها قليل، ولذلك لم تأت في التنزيل منصوبة، بخلاف (عند).

الثالث: أنها مبنية على السكون إلا في لغة قيس؛ فإنها مُعرّبة عندهم تشبيهاً بعند، وبلغتهم قُرئ ((مِنْ لَدْنِهِ)) [النساء: 40] يعني بإسكان الدال وكسر النون، بكسر النون يعني قراءة أبي بكر عن عاصم.

الرابع: أنه يجوزُ إضافتها إلى الجمل، وهذا محلّ نزاع، وذكرنا (لَدُنْ أَنْتَ يَافِعُ)، (لَدُنْ شَبَّ) .. حينئذٍ أضيفت، نقل إضافتها إلى الجملة الاسمية والجملة الفعلية.

أنه يجوزُ إضافتها إلى الجمل كقوله: (لَدُنْ شَبَّ حَتَّى شَابَ سُودُ الدَّوَائِبِ)، وهي حينئذٍ مُتمخّضة للزمن، يعني إذا أُضيفت إلى الجملة تمخّضت للزمن، وإن كانت في الأصل تأتي للمكان.

خامساً: جوازُ إفرادها قبل غدوة؛ يعني قطعها عن الإضافة لفظاً ومعنى، وسبق أن ذكرنا أن (لدن) مما يلزم الإضافة لفظاً ومعنى، يُستثنى (غدوة) فقط، هذه إذا نُصبت بعدها انفصلت من لدن غدوة.

السادس: أنها لا تقع إلا فضلة، يعني: لا تقع عمدة، بخلاف (عند) تقول: (السفر من

عند زيد)، (من عند) هذا وقعْ عُمدة وإن تعلقَ بمحذوف، لكن لا يصلح أن يقال: (السفر من لدن زيد)؛ لأنها لا تقع إلا فضلة؛ لا تكون في محلِّ عمدة. إذن لا تقع إلا فضلة بخلاف (عند)؛ فإنها قد تكون عُمدة (السفر من عند زيد)، فحينئذٍ تجعل (عند) خبراً عن السفر والخبرُ عمدة، ولا تقل: (من لدن)؛ لأن ذلك يُخرجه عما استقر لها من مُلازمة الفضلة. إذن: (السفر من عند زيد)، أو (من عند البصرة) مثلاً، ولا تقول: (من لدن البصرة)، أما (لدى) فهي مُوافقة لعند، أما (لدى) فهي مثل (عند) مطلقاً، بخلاف (لدن)، فرق بين (لدن) و (لدى).

أما (لدى) فهي مثل عند مُطلقاً إلا أن جرّها ممتنعٌ بخلاف جرّ (عند)، (عند) تدخل عليها (من) فتجرّها، وأما (لدى) فلا، لا يدخل عليها (من)، وأيضاً (عند) أمكن منها من وجهين، أمكن من (لدى) من وجهين:

أولاً: أنها تكون ظرفاً للأعيان والمعاني، تقول: (هذا القول عندي صواب)، -هذا لمن صلح أن يقول عندي-، و (عند فلان علم به)، ويمتنع ذلك في (لدى)، فلا تقل: لدي، (هذا القول لدي صحيح)، وإنما تقول: عندي، إذن افرقت (عند) عن (لدى).

الثاني: أنك تقول: (عندي مال)، وإن كان غائباً عنك، يعني لا يُشترط فيه الحضور بخلاف (لدى)، تقول: (لدي مال)، لا بد أن يكونَ حاضراً في جيبك أو نحو ذلك؛ قريباً منك، وأما إذا كان غائباً عنك فلا يصح أن تقول: (لدي مال)، وإنما تقول: (عندي مال)، (عندي سيارة) .. لا تقول: (لدي سيارة) إلا إذا كانت بجوارك. أنك تقول: (عندي مال) وإن كان غائباً، ولا تقل: (لدي مال) إلا إذا كان حاضراً، هذا فرق بين (لدى) و (عند).

وَأَلْزَمُوا: أي العرب.

لَدُنْ إِضَافَةٌ: مفعول أول ومفعول ثاني.

فَجَرَّ: يعني فجر ما أضيف إليه، فجر ما أضيف إليه بالمضاف كما نصَّ عليه، لفظاً إن كان معرباً، ((مَنْ لَدُنْ حَكِيمٍ)) [هود:1] (لدن) مضاف، وحكيم مضاف إليه، وجَرَّ بالكسرة الظاهرة، أو محلاً إن كان مبنياً نحو: ((وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْماً)) [الكهف:65] لدنا: هنا (نا).

أو جملة نحو قوله: (لَدُنْ شَبَّ حَتَّى شَابَ سُودُ الدَّوَائِبِ) الجملة في محلِّ جرِّ مضاف إليه، والعامل فيه (لدن).

وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً لَدُنْ فَجَرَّ: هذه مما ذكرناه بأن بعضهم قال: بأنه لم يُضَفْ إلى الجملة إلا (حيث)، وزاد بعضهم (لدى).

وابن هشام في المغني نصّ على أنه لا يجوزُ إضافة ظرفٍ مكانٍ إلى الجملة إلا (حيث) فقط، وأما (لدى) فلا، ولذلك ابنُ برهان ذهب إلى هذا، وقال ابنُ برهان: (حيث) فقط أما (لدى) فلا.

ثم قال: وَنَصَبُ غُدُوَّةٍ بِهَا: الذي هو (لدى).

عَنْهُمْ: العرب، وألزموا ثم قال: عنهم.

نَدَرُ: نصبٌ: مبتدأ، وغدوة: مضاف إليه، بها عنهم: مُتَعَلِّقٌ بـ (ندر)، وندر: الجملة خبر. إذن الأصلُ في المضاف إليه أن يكونَ مجروراً، والأصل فيما لَزِمَ الإضافة أن يجرَّ ما بعده، ولذلك قال: وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً لَدُنْ فَجَرَّ ما بعده، فإذا نصبه هذا شدوذ وخروجٌ عن الأصل.

قال الشارح: مِنَ الأسماء الملازمة للإضافة (لدى)، وهي لا ابتداء الغاية زماناً كان أو مكاناً.

وهي مبنية عند أكثر العرب، والعلّة شبهها بالحرف في لزوم استعمال واحد وهو الظرفية، يعني لَزِمَتِ الظرفية، حينئذٍ لا تخرُجُ عنها، هذا وظيفة الحرف أن لا يتصرف في المعنى، هذا الأصلُ في الحرف لا في الأسماء، وهو الظرفية، وعدمُ التصرف وتوغُّله في مُلازمة معنى الابتداء .. لهذه الأمور نقول: بني لدى، إذن هذا هو علة البناء. عند أكثر العرب؛ لشبهها بالحرف في لزوم استعمال واحد وهو الظرفية، وابتداء الغاية وعدم جواز الإخبار بها بخلاف (عند)، ولا تخرُجُ عن الظرفية إلا بجرّها بـ (من)، وهو الكثير فيها، ولذلك لم ترد في القرآن إلا بـ (من) كقوله تعالى: ((وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْماً)) [الكهف: 65]، ((لِيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِنْ لَدُنْهُ)) [الكهف: 2] وقيسٌ تعربها. ومنه قراءة أبي بكر عن عاصم (لِيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِنْ لَدُنْهُ) لكنه أسكن الدال وأشتمها الضم، يعني بالإشمام.

قال المصنف: ويحتمل أن يكونَ منه قوله:

تَنْتَهَضُ الرَّعْدَةُ فِي ظَهْرِ يَ... مِنْ لَدُنْ الظُّهْرِ إِلَى الْعَصْرِ

يحتمل منه أن يكونَ مُعرباً على لغة قيس.

ويجر ما وَلِيَ (لدى) بالإضافة إلا (غدوة) فإنهم نصبوها بعد (لدى).

قال سيبويه: ولا ينتصب بعد (لن) من الأسماء غير (غدوة) فقط، حينئذٍ لا يكون قياس، إنما يُحفظ ولا يُقاس عليه.

وما زال مُهْرِي مَزَجَرَ الْكَلْبِ مِنْهُمْ ... لَدُنْ غُدْوَةٌ حَتَّى دَنَتْ لِغُرُوبِ

لن: الأصل أن يكون ما بعدها مضاف إليه، هذا الأصل أن يكون مجروراً، قلنا (غدوة) بالنصب، فحينئذٍ اختلف النحاة على ثلاثة أقوال في نصب (غدوة)، على أي وجه؟ هل هو تمييز أو حال أو مفعول به أو إلى آخره.

وقيل: منصوبة على التمييز، وهو اختيار المصنف، ولهذا قال وَنَصَبُ غُدْوَةٍ بِمَا عَنْهُمْ نَدَرٌ، لكن هذا ليس فيه دلالة على أنه أراد به التمييز.

وَنَصَبُ غُدْوَةٍ بِمَا عَنْهُمْ نَدَرٌ، هل فيه إشارة إلى أنه تمييز؟

على كلٍّ ليس بظاهر، ليس بظاهر أن الناظم اختار هذا القول .. يُتأمل.

وقيل: هي خبرٌ لكان الناقصة المحذوفة، مع اسمها، والتقدير: لن كانت الساعة غدوةً، إذن: لَدُنْ غُدْوَةٌ، هذا خبرٌ كان الناقصة المحذوفة مع اسمها، لن كانت الساعة غدوةً.

وقيل -القول الثالث- على التشبيه بالمفعول، غدوة تشبيه بالمفعول؛ لشبه (لن) باسم الفاعل المنون، في ثبوت نونها تارة وحذفها أخرى، ولكن يضعفه سماعُ النصبِ بها محذوفة النون (لُدْ غُدْوَةٌ)، يعني فيه روايتان: لن غدوة، لد غدوة.

ويجوزُ في (غدوة) الجرُّ بالإضافة على الأصل وهو القياس، يعني في غير البيت، ونصبها نادرٌ في القياس، فلو عطف على (غدوة) المنصوبة بعد (لن) جازَ النصبُ عطفاً على اللفظ والجرُّ مراعاةً للأصل: (لن غدوة وعشية وعشية) جاز الوجهان، مراعاةً للأصل جررت، ومراعاةً للفظ نصبت.

لكن الظاهر هذا فيه نظر؛ لأنه ليس لها محلان غدوة هنا، هنا نصبت على أنها تمييز أو خبر كان، أو مفعول به، إذن خرجت عن المحلية، فانفصلت فُقطعت (لن)، إذا عطف عليها الأصل أنه لا يجوزُ الجرُّ، ليس عندنا محلٌّ لم يبقَ المحل أصلي؛ لأننا حكمنا عليها بأنها فُقطعت، على كلٍّ هنا ذهب إلى أنه يجوزُ فيه وجهان: عشيةً وعشيةً .. عشيةً على اللفظ، وعشيةً على المحل، على الأصل، وأين هو الأصل؟ الأصلُ مقطوعٌ عنه، فُصلت (لن) عن الإضافة.

ذكر ذلك الأخفش وحكى الكوفيون الرفع في (غدوة) بعد (لن)، يعني جَوَّزُوا (من لن غدوةً)، واختلفوا في الإعراب، قيل: مرفوعٌ بكان التامة المحذوفة والتقدير: (لن كانت غدوة)، يعني وُجدت غدوةً، فهي فاعلٌ لكان المحذوفة.

وقيل: خبرٌ لمبتدأ محذوف، والتقدير: (لن وقت هو غدوةً)، وقيل: على التشبيه

بالفاعل.

نقف على هذا، والله أعلم.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين ... !!!

عناصر الدرس

* حكم (مع) ولغاتها

* حكم أسماء الغايات وحالاتها

* حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، مع الشروط.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين،

أما بعد:

وقفنا عند قول الناظم رحمه الله تعالى:

وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً لَدُنْ فَجَرٍّ ... وَنَصَبُ غُدُوَةٍ بِهَا عَنْهُمْ نَذْرٌ

وَمَعَ مَعَ فِيهَا قَلِيلٌ وَنُقِلَ ... فَتَحٌ وَكُسْرٌ لِسُكُونٍ يَتَّصِلُ

وقفنا عند قوله: وَمَعَ مَعَ فِيهَا قَلِيلٌ.

ذَكَرَ فِي هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ لَفْظَتَيْنِ مِمَّا يَلْزَمُ الْإِضَافَةَ إِلَى الْمَفْرَدِ، وَهُمَا لَفْظَةُ (لَدُنْ) وَسَبْقَ الْكَلَامِ عَلَيْهَا، وَقَالَ: (وَمَعَ)، هَذِهِ اللَّفْظَةُ الثَّانِيَةُ، وَهَذِهِ مَعْطُوفَةٌ عَلَى قَوْلِهِ: وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً لَدُنْ وَمَعَ، وَ (مَعَ): مَعْطُوفٌ عَلَى (لَدُنْ)، ثُمَّ مَعَ بِالْإِسْكَانِ هَذَا يُعْتَبَرُ مُبْتَدَأً، وَقَلِيلٌ خَبَرُهُ، وَ (فِيهَا) جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: قَلِيلٌ، هَذَا الَّذِي يَصْحُ بِهَ الْمَعْنَى، وَأَمَّا إِذَا جُعِلَ (مَعَ) عَلَى أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ، ثُمَّ مَا بَعْدَهُ خَبَرٌ لَهُ فَسَدَ الْمَعْنَى، لِمَاذَا؟ لِأَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يُبَيِّنَ أَنَّ (مَعَ) مِمَّا يَلْزَمُ الْإِضَافَةَ إِلَى الْمَفْرَدِ، حِينَئِذٍ لَوْ فَصَلْنَاهَا وَقَلْنَا: (مَعَ) مُبْتَدَأٌ، (مَعَ فِيهَا قَلِيلٌ)، كَأَنَّهُ بَيَّنَّ لَنَا أَنَّ (مَعَ) فِيهَا لَفْتَانِ: التَّحْرِيكَ بِالْفَتْحِ، وَالْإِسْكَانِ وَهِيَ اللَّغَةُ الثَّانِيَةُ، وَهَذَا لَيْسَ مُرَادًا لِلنَّاطِمِ؛ لِأَنَّهُ مَا زَالَ يُعَدِّدُ لَنَا الْأَسْمَاءَ الَّتِي هِيَ مُلَازِمَةٌ لِلْإِضَافَةِ مَعْنَى وَلَفْظًا أَوْ مَعْنَى دُونَ لَفْظٍ.

إِذْنِ لَا يَصِحُّ الْإِعْرَابُ إِلَّا أَنْ نَجْعَلَ (مَعَ) مَعْطُوفًا عَلَى قَوْلِهِ: لَدُنْ، وَأَلْزَمُوا إِضَافَةَ لَدُنْ وَمَعَ، كُلُّ مِنْهُمَا مُضَافٌ إِلَى الْمَفْرَدِ.

مَعَ فِيهَا قَلِيلٌ: هَذِهِ لُغَةٌ أُخْرَى .. مَبْنِيَةٌ عَلَى السُّكُونِ كَمَا سَبَّأْتُ فِي مُحَلِّهِ، وَمَعَ: أَيُّ مَنْ

الأسماء اللازمة للإضافة (مع)، وهي اسمٌ لموضع الاجتماع مُلازمة للظرفية إذا أُضيفت، فهي اسمٌ لمكان الاصطحاب أو وقته، والمشهورُ فيها فتحُ العين وهو فتحُ إعراب، فتكون منصوبة على الظرفية مع ملازمة للظرفية، وتُفرد كذلك، فحينئذٍ يلزمُ نصبُها على الحال، نقول: (جاء الزيدان معاً) يعني: جميعاً، (معاً) هذا إعرابه حالٌ من الفاعل الزيدان، وجاءَ القومُ معاً، أي جميعاً كذلك، فحينئذٍ تكون حالاً من المثنى وتكون حالاً من الجمع فيستويان؛ اللفظ واحد معاً، جاء الزيدان معاً، الزيدان جاء معاً، الزيدون جاؤوا معاً .. حينئذٍ كلاهما منصوب على الحالية، أي: جميعاً.

و (مع) عرفنا أنها مما تلزمُ الإضافة إلى المفرد، وقد تنقطعُ عنه فحينئذٍ تنتصبُ على الحالية؛ لأنه يرجعُ إليها التنوين تقول: (جئتكَ معَ العصر)، يعني وقت العصر، وجئت مع زيد، فهي مُفيدة للمصاحبة.

واختلفوا فيها: هل هي ثنائية الوضع أم ثلاثية؟ معَ حرفان ميم والعين، ثم إذا نصبتهَا قلت: معاً، ولذلك هذان اختلافان هل هي أصلية من حيث الثنائية أم أنها ثلاثية؟ يعني هل هي أول ما وُضعت على حرفين الميم والعين (مع)، أو أنها ثلاثية وحُذف اللام .. لأم الكلمة كما حُذفت من (يد ودم)؟ (يد) أصلها يديّ، (يدّ) ليست على حرفين، وإنما هي على ثلاثة أحرف، وأين الحرف الثالث؟ نقول: هذا لأم الكلمة حُذف اعتباراً يعني: لغير علة تصريفية، يُسمّى حذفاً اعتبارياً، وإذا كان حذفاً تصريفياً فهو القياس هذا الأصل عند الصرفيين.

فحينئذٍ هل أصلها ثنائية أم ثلاثية وحُذف منها اللام كما حُذف من يد؟ يد قلنا هذه ثلاثية الأصل وحُذف منها اللام، فأصلها يديّ فَعَلْ، دَمٌ أصلها (دمي) (دمو) على الخلاف في المحذوف هل هو ياء أم واو، فحينئذٍ حُذفت اللام التي هي الياء من (يد) (يديّ)، والياء أو الواو من (دم) (دمي) أو (دمو) اعتباراً؛ لغير علة تصريفية.

هل (مع) مثلها وأصلها كـ (فتى) يعني (معي) تحرّكت الياء وانفتح ما قبلها فوجب قلبُها ألفاً، ثم رجعت عند قطعها عن الإضافة؟ هذا محلّ خلاف بين النحاة.

كوّنها ثنائية الوضع هو قولُ الخليل بن أحمد الفراهيدي أن أصلها ثنائية، وهذا هو الأصلُ إذا سُمع لفظٌ على حرفين وإن كان الأصل في وضع الكلمة التي هي اسم أن تكون على ثلاثة أحرف كذلك الفعل، لكن لا يُحكم بكون ثم حرفاً زائداً أو حرفاً ثالثاً محذوفاً وهو أصل في الأصل؛ إلا إذا دُكر في موضع آخر، يعني صرّح به حينئذٍ نقول: ثم حرفٌ محذوف وحذفه يكون اعتبارياً، وأما إذا سُمع لفظ هكذا (مع) حينئذٍ نقول:

الأصل أنه وُضِعَ على حرفين، وهذا الحرفُ المحذوفُ اللهُ أعلمُ به، وإن كان الأصلُ أن يكونَ ثَمَ ثالثٌ، ولكن يُنطَقُ به كما وُضِعَ، ولذلك قولُ الخليل: أنها ثنائية الوضع، يعني وُضِعَت على حرفين، وذهبَ يونس والأخفش إلى أنها ثلاثية، وحذِفَ الحرفُ الثالثُ اعتباراً كما حُذِفَت الياءُ من (يد) والواوُ أو الياءُ من (دم).

ثم يبيِّن على هذا الخلافُ إذا قُطِعَت عن الإضافة وقيل: جاء الزيدان معاً، جاءوا معا.. هذه الألف هل هي مُبدلة من تنوينٍ أم أنها هي الحرف الذي حُذِفَ، فمن قال إن أصلها ثنائية الواو فحينئذٍ حَكَمَ على هذه الألف بأنها هي التنوين مثل الألف في (زيد) رأيت زيدا؛ فالألفُ هذه مُنقلبة عن التنوين، إذن (جاءوا معا) نقول: هذه الألف مُنقلبة عن التنوين، وهذا قولُ مَنْ قال بأنها ثنائية الوضع.

ومَنْ قال بأنها ثلاثية، قال: هذه الألفُ هي التي حُذِفَت اعتباراً، فهي ثلاثية الوضع، فلما أُضِيفَت حُذِفَت منها اللام؛ لأم الكلمة وأصلها ياء، أصلها (معي) مثل (فتي)، تحرَّكت الياءُ في فتى وانفتح ما قبلها فوجب قلبُها ألفاً فقليل: فتى، عصا عصو، تحرَّكت الواو وانفتح ما قبلها فوجب قلبُها ألفاً، فقليل: عصا، مثلها معي، (هَذَا ذِكْرٌ مِنْ مَعِي) هكذا قُرئ، فقال بعضهم: أن هذه الياءُ هي أصل الألف التي رجعت بعد القطع عن الإضافة.

فذهبَ الخليل إلى أن هذه الألف بدلٌ عن التنوين بناءً على أنها ثنائية، وذهبَ يونس والأخفش إلى أن هذه الألف هي لام الكلمة كالألف في فتى، وهذا بناءً على أنها ثلاثية.

الموضع الثالث الذي اختلفَ فيه النحاة وفيه (مع)، هل هي مُعرَبة مطلقاً في كل الأحوال وفي كل اللغات أم فيه تفصيل؟ مذهبُ سيبويه أنها مُعرَبة مطلقاً في كل حال من الأحوال، وفي كل لغة من اللغات، فحينئذٍ: مَعَ مَعِ فِيهَا قَلِيلٌ سواء فُتِحَت العين أو سُكِّنَت العين، فإن سُكِّنَت العين حينئذٍ تكون ضرورةً كما سيأتي في البيت الذي يتلوه الشارح، وما عدا ذلك فحينئذٍ الأصلُ فيه الفتح، ولا تُسَكَّن إلا في ضرورة الشعر، فحينئذٍ هي لغة واحدة وهي مُعرَبة، وذهبَ كثيرٌ من المتأخرين إلى التفصيل، إلى أن (مع) فيها لغتان، لغة وهي مُعرَبة؛ وذلك إذا حُرِّكَت بالفتح التي عنها المصنف بقوله: و (مع)، ولغة هي مبنية، سيأتي التعليل وهي لغة غنم وربيع، حينئذٍ عندهم مبنية وهي على الأصل في البناء وهي كونها مبنية على السكون.

إذن: وَمَعَ المُعرَبة مَعَ فِيهَا قَلِيلٌ: وهو البناء، وهذا مذهبُ كثيرٍ من المتأخرين وظاهرُ

الناظم على هذا، التفصيل في (مع) بأنها قد تكون معربة وقد تكون مبنية، مُعربة في سائر اللغات إلا في لغة؛ فهي مبنية عندهم على السكون وهو الأصل فيها. وَمَعَ مَع فِيهَا قَلِيلٌ: عرفنا (مع) أنه معطوف على ما قبله، يعني وألزموا إضافة أيضاً (مع)، كما ألزموا الإضافة في (لذن).

(مَع) بالبناء على السكون -وهذا ظاهر النظم- قليل، قليل فيها، فيها قليل، بمعنى أنه قليل، وإذا قيل قليل فمعناه أنه ليس باللغة الشائعة في لسان العرب، إذا حُكِمَ على اللفظ المسموع بأنه قليل نحكم عليه بأنه ليس هو المطرد في لسان العرب، وإنما نحكم بكونه كثيراً مطرداً إذا كان مقابلاً للقليل.

إذن قليل يقابله الكثير، وهو ما افتتح به البيت.

هذا حكمه إذا اتصل بياء مُتَحَرِّك، ونُقِلَ فتح وكسر، نُقِلَ في اللغة الثانية وهي لغة السكون فتح وكسر، متى فتح وكسر؟ إذا تلاها ساكن، إذا تلاها ساكن جازَ فيه أمران في العين، جازَ فيه أمران: الفتح تخفيفاً، والكسرُ على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين.

إذا نطقت بـ (مع) على الأصل فيها -وهي المعربة- حينئذٍ لا إشكال فيه إذا تلاها ساكن (مع القوم)، لا بأس به، (مع العالم)، (مع الرجل) .. نقول: هذا لا إشكال فيه، وأما إذا نطقت بها مبنية على السكون فحينئذٍ يلتقي ساكنان مع ال، نقول: (أل) هذه اللام ساكنة فالتقى ساكنان، فحينئذٍ نُقِلَ في لسان العرب تحريك هذه المبنية على السكون .. تحريكها بالفتح فتقول: (جاء مع القوم)، وهذه مبنية على السكون مُقَدَّرًا، لماذا مُقَدَّر؟ لأن الأصل فيها أنها ساكنة، (جاء مع القوم)، تقول: (مع) هذا مبني على السكون المقدر منع من ظهوره اشتغالُ المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين، الأصل في التخلص من التقاء الساكنين أن يكون بالكسر هذا الأصل، فلماذا عُذِلَ إلى الفتح؟ طلباً للخفة، ولا بأس بأن يُقال: بأن أصلها المعربة؛ لأنَّ الإعراب هو أصلُ والبناء فرع، فحينئذٍ لُوْحِظَ فيه الأصل وهو الفتح، وإذا قلت: (مع القوم)، كسرتَ حينئذٍ على الأصل للتخلص من التقاء الساكنين.

قال هنا: ونُقِلَ، يعني سُمِعَ في لسان العرب في (مع) الساكنة إذا اتصل به ساكن فَتَحَ وَكَسَرَ، فجعلَ الفتح والكسر لأجل السكون؛ لذلك قال: لِسُكُونِ، اللام هذه لام .. وَنُقِلَ فَتَحَ وَكَسَرَ لِسُكُونِ، يعني تعليل .. من أجل السكون إذن هو حادث أم أصل؟ حادث، إذن تفهم من هذا أن الأصل في (مع) الساكنة أنها ساكنة، وذلك فيما إذا

تلاها مُتَحَرِّكٌ فَبَقِيَ عَلَى الْأَصْلِ، وَأَمَّا إِذَا تَلَاهَا سَاكِنٌ فَحِينَئِذٍ الْأَصْلُ فِي التَّخْلِصِ مِنَ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ أَنْ يَكُونَ بِالْكَسْرِ، فَمَا جَاءَ عَنِ الْكَسْرِ لَا يُعْلَلُ، وَإِنَّمَا نَحْتَاجُ أَنْ نَعْلَلَ مَا فُتِحَ فِيهِ (مَع)، فَنَقُولُ: طَلَبًا لِلْخَفَةِ، وَلِذَلِكَ قَالَ: لِسُكُونٍ يَتَّصِلُ، نَحْوُ: (مَعَ الْقَوْمِ)، فَالْفَتْحُ طَلَبًا لِلْخَفَةِ وَالْكَسْرُ عَلَى الْأَصْلِ لِلتَّخْلِصِ مِنَ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ، وَالْمُرَادِي هُنَا قَالَ -فِي شَرْحِ الْبَيْتِ-: هُمَا مَرْتَبَتَانِ لَا مَفْرَعَانِ، يَعْنِي الْفَتْحُ وَالْكَسْرُ هُنَا مَرْتَبَتَانِ، إِذَنْ كَأَهُمَا لَغَتَانِ، وَلَيْسَا مَفْرَعَتَيْنِ، بِمَعْنَى أَنَّهُمَا لَيْسَا فِرْعَاءَ لِمَعَ السَّاكِنَةِ، وَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ، بَلِ الصَّوَابُ أَنَّهُ فِرْعٌ لِمَعَ السَّاكِنَةِ.

قَالَ الْمُرَادِي: هُمَا مَرْتَبَتَانِ لَا مَفْرَعَانِ، وَهَذَا قَوْلٌ قِيلَ بِأَنَّهُ غَيْرٌ صَحِيحٌ كَمَا قَالَ: الْمَكُودِي، بَلِ هُمَا مَفْرَعَانِ لَا مَرْتَبَتَانِ؛ لِأَنَّ لُغَةَ الْفَتْحِ لَا يَحْدُثُ السَّاكِنُ فِيهَا حُكْمًا؛ لِأَنَّهَا بَاقِيَةٌ عَلَى الْأَصْلِ، تَقُولُ: جِئْتُ مَعَ زَيْدٍ، إِذَنْ مَتَى يَكُونُ فِيهِ الْقَوْلَانِ -الْفَتْحُ وَالْكَسْرُ- ؟ لَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقًا بِ (مَعَ) السَّاكِنَةِ؛ لِأَنَّ لُغَةَ الْفَتْحِ لَا يَحْدُثُ السَّاكِنُ فِيهَا حُكْمًا، وَإِنَّمَا يُحْدِثُهُ فِي السَّاكِنَةِ .. النَّوْعَ الثَّانِي السَّاكِنَةَ.

وَيَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ هَذَا قَوْلُهُ: لِسُكُونٍ. فَجَعَلَ الْفَتْحُ وَالْكَسْرُ لِأَجْلِ السُّكُونِ، اللَّامُ هُنَا لَامُ التَّعْلِيلِ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ مُفْرَعٌ عَنِ سَابِقٍ وَهُوَ أَصْلٌ، وَلَيْسَ كُلُّ مِنْهُمَا أَصْلٌ، يَعْنِي مُرَادُ الْمُرَادِي هُنَا أَنَّ الْفَتْحَ وَالْكَسْرَ مَنَقُولٌ فِي (مَعَ) السَّاكِنَةِ أَنَّ كُلَّ مِنْهُمَا لُغَةٌ، حِينَئِذٍ مَعَ الْقَوْمِ لَغَتَانِ، وَالصَّوَابُ أَنَّهُمَا لَيْسَا لَغَتَيْنِ، بَلِ اللَّغَةُ هِيَ (مَعَ) السَّاكِنِ، حِينَئِذٍ إِذَا تَقَى سَاكِنٌ أَوْ تَلَاهَا سَاكِنٌ حِينَئِذٍ رَجَعْنَا إِلَى الْأَصْلِ، وَهُوَ أَنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَنْطِقَ بِسَاكِنِينَ مُتَتَالِيَيْنِ، فَصَارَ تَحْرِيكُ (مَعَ) السَّاكِنَةِ صَارَ فِرْعًا لَا أَصْلًا، فَلَيْسَ لُغَةً مُسْتَقِلَّةً، وَإِلَّا لَقَلْنَا: ((قُمِ اللَّيْلَ)) [الزَّمَلُ: 2] صَارَ (قُمِ) هَذَا لُغَةً مُسْتَقِلَّةً، نَقُولُ: لَا، بَلِ هُوَ فِرْعٌ وَلَيْسَ بِأَصْلٍ، فَكَذَلِكَ قَوْلُهُ هُنَا: وَثَقُلَ يَعْنِي سَمِعَ، فِي لُغَةِ السُّكُونِ .. قَيَّدَهَا كَذَا، فِي لُغَةِ السُّكُونِ سَمِعَ: فَتَحَّ وَكَسَّرَ لِسُكُونٍ يَتَّصِلُ، دَلَّ عَلَى أَنَّ هَذَيْنِ النَّوَاعِينَ الْفَتْحُ وَالْكَسْرُ فِي (مَعَ) السَّاكِنَةِ أَنَّهُ فِرْعٌ لَا أَصْلٌ، فَحِينَئِذٍ لَا وَجْهَ لِقَوْلِ الْمُرَادِي هُنَا بِأَنَّهُمَا مَرْتَبَتَانِ لَا مَفْرَعَانِ.

هَذَا الْأَصْلُ فِي مَعَ أَنَّهَا تُضَافُ إِلَى مَا بَعْدَهَا، وَتَفْرُدُ (مَعَ) وَتَنْصَبُ عَلَى الْحَالِ بِمَعْنَى جَمِيعًا، فَتَخْرُجُ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ.

إِذَنْ مَتَى نَعْرَبُ (مَعَ) بِأَنَّهَا ظَرْفٌ؟ إِذَا أُضِيفَتْ، فَإِذَا قُطِعَتْ عَنِ الْإِضَافَةِ حِينَئِذٍ وَجِبَ نَصِبُهَا، لَا يَحْتَمِلُ غَيْرَ النَّصْبِ، وَمَاذَا نَعْرَبُهَا؟ نَعْرَبُهَا حَالًا بِمَعْنَى جَمِيعًا، سَوَاءٌ كَانَ صَاحِبُ الْحَالِ مَثْنً أَوْ جَمْعًا، وَلَا يُتَصَوَّرُ أَنْ يَكُونَ مُفْرَدًا، لَا تَقُلْ: (جَاءَ زَيْدٌ مَعًا)؛ لِأَنَّ الْمَصَاحِبَةَ

إليه، لا بد أن تدل على المصاحبة، على الجمعية، وهذا لا يُتصور إلا فيما معه فرد آخر أو أفراد، وأما الواحد فلا يُقال: (جاء زيد معاً)، وإنما تقول: (جاء الزيدان معاً)، (جاء الزيدان) فعل وفاعل، (معاً) هذا منصوب على الحالية بمعنى الجميع، وكذلك (جاء الزيدون معاً)، معاً جميعاً هذا منصوب على الحالية.

كلما مرّ بك (معاً) هكذا بالنصب، حينئذٍ تُعربها حالاً سواء كان بمعنى جميعاً .. سواء كان صاحب الحال مثنى أو جمعاً ولا يصحّ أن يكون مفرداً؛ لأن (مع) للمصاحبة ولا يتصور المصاحبة بشيء واحد.

فحينئذٍ تُفرد، فإذا قيل: تفرد والأصل فيها أنها ثلاثية، تفرد مردودة اللام على قول الأخفش ويونس، وهو أن (مع) ثلاثية، فإذا قُطعت عن الإضافة فالأصل أنها ترجع إلى أصلها وهو كونها مؤلّفة من ثلاثة أحرف، فإذا قيل: (جاء الزيدان معاً)، الألف هذه قيل إنها هي الأصل، وهي كالألف فتى أصلها معي، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فوجب قلبها ألفاً، ولذلك قيل: تُفرد (مع) مردودة اللام على القول الذي مضى عليه الأخفش وغيره أي: تُفرد عن الإضافة مردودة اللام لتتقوى بها حال قطعها عن الإضافة، جبراً لما فاتها من الإضافة، فأصل (معاً) من قولك: (جاء الزيدان معاً) معي، ففعل به ما فعل بـ (فتى)؛ فتى تحركت الياء وانفتح ما قبلها فوجب قلبها ألفاً.

ففتحة العين على هذا فتحة بنية، إذا قيل: معاً، جاء الزيدان معاً، العين هذه حركته حركة بنية لا حركة إعراب، لأن الحركة حينئذٍ تكون مُقدّرة على الألف المحذوفة، كما تقول: جاء فتى، فتى: فاعل مرفوع، ورفع ضمّة مقدّرة على الألف المحذوفة التي للتخلص من التقاء الساكنين.

كذلك هنا (معاً)، نقول: معاً، هذه حال منصوبة، ونصبها فتحة مقدّرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين، مثل: فتى، هذا على القول بأنها ثلاثية وأن الألف هذه رجعت إلى حالها، ففتحة العين على هذا القول فتحت بنية، والإعراب مُقدّر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، التقى الساكنان الألف والتنوين، كما تقول: فتى، جاء فتى، مررتُ بفتى، في هذه الأحوال الثلاثة يكونُ الإعراب مُقدّراً، ثم محل الإعراب الذي هو الحرف محذوف للتخلص من التقاء الساكنين، بخلاف (جاء الفتى)، و (رأيت الفتى) وهو الحرف يكون ملفوظاً به، جاء الفتى الألف ملفوظ بها، (رأيت الفتى)، (مررت بالفتى)، و (مررت بالفتى)، أما إذا دخله التنوين، وذلك فيما إذا جُرّد عن (أل) —نُكّر— وجب حينئذٍ تنوينه، إذا كان نكرة وجب تنوينه، فنقول: جاء فتى التقى الساكنان:

الألف والتنوين، فحُذفت الألف لعدم إمكان تحريكها على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين.

وهذا ما اختاره ابن مالك رحمه الله تعالى أن أصل مَع ثلاثية، وأن الألف في معا (جاء الزيدان معا) أن الألف هذه هي أصل الكلمة، كانت محذوفة مع الإضافة فرجعت، وعلّة الحذف هي الاعتباط.

وذهب الخليل إلى أن الفتحة فتحة إعراب، (معا) العين هذه متحركة بالفتح، فتحة إعراب وليس من باب المقصور واختاره أبو حيان، فإذا أُفردت خرجت عن الظرفية وتُنصب على الحال بمعنى جميعاً، وتُستعمل للمثنى وللجمع، يعني تُستعمل للجمع كما تُستعمل للمثنى، حينئذٍ نقول: مع الأصل فيها إذا أُضيفت أن تُعرب بالنصب على الظرفية، فإذا أُفردت بمعنى قطعت عن الإضافة وجب نصبها، على أنها حال بمعنى جميعاً، سواء كان صاحب الحال مثنى أو جمعاً.

يبقى الإشكال في حركة العين، (جاء الزيدان معا)، العين هذه هل حركتها حركة إعراب أم حركة بنية، محلّ الخلاف مُنصبٌ على الخلاف في (مع) هل هي ثنائية الوضع أم ثلاثية الوضع؟ فمن قال بأنها ثنائية الوضع قال: (معا) العين هذه حركتها حركة إعراب، وهو قول الخليل.

ومن قال بأنها ثلاثية وهو قول يونس والأخفش قال: بأن هذه العين حركتها حركة بنية، وأن الفتحة مُقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين.

وَمَعَ مَعَ فِيهَا قَلِيلٌ وَنُقِلَ ... فَتَحَ وَكَسَرَ: مَعَ مَعَ فِيهَا قَلِيلٌ يعني السكون فيها قليل، ويثبت السكون إذا تلاها متحرك، (جاء زيد مع عمرو، مع زيد) .. تبقى الساكن كما هي؛ لأن ما بعدها يكون متحركاً، وحينئذٍ لا نحتاج إلى الحالة الثانية.

وَنُقِلَ فَتَحَ وَكَسَرَ: فرعان، والأصل السكون، إذن الأصل السكون مَعَ فِيهَا قَلِيلٌ، وَنُقِلَ فَتَحَ وَكَسَرَ في التخلص من التقاء الساكنين، وليس بلغتين مستقلتين، بل هما فرعان عن

(مع) الساكنة، بدليل ماذا؟ أشار إلى ذلك الناظم بقوله: لِسُكُونٍ يَتَّصِلُ، يعني إذا اتصل بـ (مع) الساكنة سكون .. تلاها سكون، حينئذٍ فتح وكسر نقل، في التخلص من التقاء الساكنين.

إذن الناظم يرى أن (مع) الساكنة إذا فُتحت أو كُسرت صار الفتح والكسر فرعين لا أصليين كما ذهب إليه الشارح وهو المرادي.

وَمَعَ مَعَ فِيهَا قَلِيلٌ وَنُقِلَ فَتَحَ:

(فتَحْ) إعرابه نائب فاعل، وَكَسَرُ معطوف عليه، لِسُكُونِ جارٍ ومجرور متعلق بقوله:
يَتَّصِلُ، يتصل بماذا؟ بمَعِ الساكنة، يعني يتلوها؛ المراد بالاتصال هنا أنه يتلوها، مع
القوم، إذن (مع القوم) هذا يحتمل أنها معربة ويحتمل أنها مبنية، لو قال قائل: (جئتُ مع
القوم)، مع هنا يحتمل أنها معربة ويحتمل أنها مبنية، مُعَرِّبَةٌ لأنها محركة بالفتح و (مع) على
الأصل، ويُحتمل أنها ساكنة وحُرِّكَتْ للتخلص بالتقاء الساكنين وكان تحريكه بالفتح طلباً
للخفة، فتَجَوَّزَ هذا وهذا عند الإعراب.

قال الشارح -ابن عقيل-: وأما (مع) فاسم لمكان الاصطحاب أو وقته، يعني تأتي
ظرف زمان وظرف مكان، مرادُه بهذا التعبير أن (مع) تأتي ظرف مكان وتأتي ظرف
زمان، تقول: جئتُك مع العصر، يعني مع وقت العصر، فهي ظرف زمان، حينئذٍ تدلُّ
على المصاحبة في الوقت .. في الزمن، وتأتي ظرف مكان، ولذلك صحَّ أن يُخبر بها عن
الذات، لما جاءت ظرف مكان صحَّ الإخبار بها عن الذات، فتقول: (زيد معك)، زيد
مبتدأ، معك مع نقول: منصوب على الظرفية مُتعلِّقٌ بمحذوف خبر المبتدأ.
ولا يُخبر عن المبتدأ الجثة باسم زمان، وَلَا يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَبَرًا عَنْ جُثَّةٍ، هنا لو كانت
اسم زمان على القاعدة مذهب جمهور البصريين على أنه لا يجوز أن تقول: (زيد معك)،
لكن لما كانت ظرف مكان صحَّ حينئذٍ كما تقول: (القتالُ أمامك) (زيد معك)، نقول:
(معك) هنا ظرف مكان، بدليل صحَّة الإخبار بمع عن الجثة؛ إذ لو كان ظرف زمان لما
صحَّ هذا التركيب عند جمهور البصريين، لماذا؟ لأنَّ اسم الزمان لا يخبر به عن الجثة كما
سبق تقريره عند قوله: وَلَا يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَبَرًا عَنْ جُثَّةٍ، وأما: وَإِنْ يُقَدِّمَ هذا اختيار
الناظم ليس باختيار جمهور البصريين.

قال: وأما (مع) فاسم لمكان الاصطحاب أو وقته، والغالب استعمالها مضافة، فتكون
ظرفاً بالنوعين السابقين، وعند الرضي أنها تكون ظرف زمان ومرادفة لعند، عند قلنا
تأتي ظرف زمان وتأتي ظرف مكان، بحسب ما يضاف إليه، فتُجر بـ (من) يعني (مع)
عند الرضي لما كان في منزلة (عند) قال: تُجَرُّ بـ (من)، فأوردَ عليه قراءة بعضهم ((هَذَا
ذِكْرٌ مِنْ مَعِي)) [الأنبياء: 24] فَمِنْ هنا حرف جرٍّ، ومعني يعني ذكر من عندي، فمع
هنا بمعنى عند.

وحكاية سيويه (ذهبتُ من مع)، يعني ذهبتُ من عنده، وعند لا تُجر إلا بمن.
وَعِنْدَ النَّصْبِ فِيهَا يَسْتَمِرُّ ... لَكِنَّهَا مِنْ فَقَطْ تُجَرُّ

نحو (جلسَ زيد مع عمرو) و (جاء زيد مع بكر)، والمشهور فيها فتح العين وهي مُعربة، هي كانت مفتوحة العين .. مُعربة، والقول المشهور فيها لا يُنافي أن تكون مبنية، المشهور الفتح، وإذا كانت مفتوحة العين حينئذٍ هي مُعربة ولا إشكال في هذا، ولذلك البناء قليل، ولذلك قيده ومع مع فيها قليل، لما قيده بالقلّة فهمنا أن (مع) الأولى هي الأكثر، وهي مُعربة؛ لأنها ثلاثي الأصل، وفتحتها فتحة إعراب ومن العرب من يسكنها ومنه قوله:

فَرِيشِي مِنْكُمْ وَهَوَايَ مَعَكُمْ ... وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِمَا

وَهَوَايَ مَعَكُمْ: سَكَنَ العين.

فهنا (مَعَكُمْ) جاءت في الشعر خاصة، وهي بإسكان العين، فهل هي نفسها الأولى أم أنها غيرها؟

مذهبُ سيبويه مُطلقاً أنها مُعربة في كل حال وفي كل لغة، وأوردَ عليه هذا البيت و (هواي معكم) قال: هذا تسكينُ ضرورة، يعني من أجل الشعر خاصة. وزعمَ سيبويه أن تسكينها ضرورة وليس كذلك، -من المواضع القليلة التي يرد فيها ابن عقيل على سيبويه، هذا الموضع وبشدة-، يقول: وزعمَ سيبويه أن تسكينها ضرورة وليس كذلك، بل هو لغة ربيعه وغنم بإسكان النون، وهي عندهم مبنية على السكون. إذن (مع) الصواب فيها لغتان: الإعراب والبناء خلافاً لسيبويه رحمه الله تعالى.

فحينئذٍ نقول: مُعربة بالفتح على المشهور، وهي التي أطلقها الناظم و (مع)، وهي في لغة ربيعة وغنم، نقول: هي مبنية على السكون، مبنية لجمودها .. للزومها الظرفية، وقيل: لتضمّنها معنى المصاحبة، وهو من المعاني التي حقّها أن تُؤدّى بالحرف ولم يوضع لها حرف كالإشارة، إذن لم بُنيت عندهم؟ قالوا: لأنها هي اسم ولا شك في ذلك، لذلك يدخلها التنوين وسبقها حرف جرّ على القراءة السابقة، وحكاية سيبويه فدلّ على أنها اسم، فحينئذٍ هي اسمٌ لا إشكال فيه، لم بُنيت والأصل في الاسم الإعراب مع كونها على ثلاثة أحرف؟ إذا قيل: بأنها ثنائية في الأصل أشبهت الحرف، وإذا قيل بأنها ثلاثية حينئذٍ نحتاج إلى معنى، فنقول: المصاحبة كالإشارة، كالتمني، كالتشبيه .. معنى من المعاني فيحتاج إلى حرفٍ يؤدّى به، فحينئذٍ (مع) بإسكان العين مبنية لتضمّنها معنى حرف كان حقّه أن يُوضع ولكنه لم يُوضع مثل الإشارة، قلنا (ذا) اسم إشارة مبني لتضمّنه حرف، هذا الحرف لم يُوضع؛ لأن الإشارة معنى من المعاني وحقّها أن تُؤدّى بالحروف.

والقولُ ببنائه إذا سكنت قولُ الكسائي واختاره المتأخرون من النحاة، يعني أكثر المتأخرين على التفصيل، من أن (مع) تكون معربة وتكون مبنية، وعلى السكون لأنه الأصل في البناء والأصل في المَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا، إذن لا يُسأل لماذا سُكنت وإنما يُسأل لماذا بُنيت؟ فقول: لجمودها لأنها تلازم الظرفية، وقيل: لتضمّنها معنى حرفٍ لأنها تدلُّ على المصاحبة، والمصاحبة معنى من المعاني فالأصل أن يُؤدّي بحرف كالإشارة، لكنه لم يُوضَعْ كما أنهم لم يَضَعُوا للإشارة حرفاً يُؤدّي به.

وزعم بعضهم أن ساكنة العين حرف، وادّعى النحاسُ الإجماع على ذلك وهو فاسد، بل الصواب أنها اسمٌ، بدليل دخول التنوين، فلا نحتاج إلى دليل. فإن سببويه زعم أن ساكنة العين اسم؛ لأن المعنى في الحالين واحد، المعنى في الساكنة وفي المتحركة واحد وهو: الدلالة على المصاحبة، ومع تدلُّ على المصاحبة.

حينئذٍ اتفقا في المعنى ولا يمكن أن يتفقا في اللفظ، بأن كون الأول دلّ على المصاحبة وهو اسم، والثاني دلّ على المصاحبة وهو حرف! لا، هذا ليس بسديد، لا نظير له، وإذا كان الشيء لا نظير له فحينئذٍ يُعدّل في حمله على ما له نظير، هذا الأصل وهذه القاعدة عند النحاة، فإذا كان كذلك الأولى حمله مع إذا اختلفنا فيها هل هي اسم أو حرف؛ لأنها أشبهت مع المعربة في كونها تدلّ على المصاحبة .. ليس أشبهت بل هي مدلولها مدلول مع، معربة حينئذٍ نقول: هي اسمٌ بدلالة (مع) المعربة.

لأن المعنى في الحالين واحد، والمعنى الواحد لا يكون مستقلاً وغير مستقل، كيف مستقلاً وغير مستقل؟ لأن (مع) إذا قلنا اسمٌ معرب بالفتح، حينئذٍ يصدق عليها حدّ الاسم؛ وهو: كلمة دلّت على معنى في نفسها، ثم (مع) حرف ويصدق عليها حدّ الحرف؛ وهو: كلمة دلّت على معنى في غيرها، فكيف يكون اللفظ واحداً ثم يكون المعنى واحداً، ودلّ باستقلال ودلّ بغير استقلال، هذا لا نظير له، فلا يُحمّل على هذا التفريق؛ فهو باطل.

هذا حكمها إن وليها متحرك؛ يعني أنها تُفتح وهو المشهور وتُسكّن وهي لغة ربيعة، فإن وليها ساكنٌ فالذي ينصبّها على الظرفية يبقى فتحها فيقول: (مع ابنك) والذي يبينها على السكون يكسر لالتقاء الساكنين فيقول (مع ابنك)؛ لكن هذا التفصيل ليس ظاهر النظم، بل ظاهر النظم أنه نقل الفتح والكسر مطلقاً، ليس الذي يبينها أو الذي .. ! لا، (مع) ساكنة عند المتأخرين قاطبة، فحينئذٍ كانت ساكنة بناءً؛ فإذا التقى بها ساكنٌ جازَ فيه الوجهان، وأكثر الشراح على هذا.

إذن هذا ما يتعلّق بـ (مع) وأنها ملازمة للظرفية، ويجوز قطعها إلى الحالية، فحينئذٍ صارت منصوبة على الحالية، وقبل ذلك إذا أضيفت كانت منصوبة على الظرفية.
ثم قال:

وَاضْمُمْ بِنَاءً غَيْرًا إِنْ عَدِمْتَ مَا ... لَهُ أُضِيفَ نَائِيًا مَا عُدِمَا
قَبْلُ كَغَيْرِ بَعْدُ حَسْبُ أَوَّلُ ... وَذُونُ وَالْجِ هَاتُ أَيْضًا وَعَلُ
وَأَعْرَبُوا نَصْبًا إِذَا مَا نَكَّرَا ... قَبْلًا وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرَا

هذا شروع فيما يسمى بالغايات.

وَاضْمُمْ بِنَاءً غَيْرًا إِنْ عَدِمْتَ مَا لَهُ أُضِيفَ: (وَاضْمُمْ) ضم بناء، حينئذٍ يكون مفعولاً مطلقاً، والموصوف محذوف، أو (وَاضْمُمْ بِنَاءً) حال، حال كونك بانياً.
(غَيْرًا) هذا منصوب على المفعولية.

وَاضْمُمْ بِنَاءً غَيْرًا: إذن غير هذه من الألفاظ التي تلازم الإضافة، يعني لا بدّ أن تكون مضافة إلى ما بعدها، ثم لها أحوال.

أي من الكلمات اللازمة للإضافة (غير)، (غير) من الكلمات الملازمة للإضافة، وهي اسم دال .. هي اسم لا إشكال فيها؛ لأنها مضاف .. تُضاف، وسبق أن المضاف يكون من علامات الاسمية، يعني لا يكون المضاف إلا اسماً، ولذلك تُنَوِّن، قبضت عشرة ليس غير، ليس غيراً .. والتنوين دليل على الاسمية.

إذن: هي اسم دال على مخالفة ما قبله حقيقة ما بعده، النحاة يمثّلون بـ (زيدٌ غيرٌ عمرو)، والأصل في إطلاق لفظ الحقيقة .. وهو مصطلح مأخوذ من عند المنطقة أنه مُرادف للماهية، الحقيقة والماهية بمعنى واحد، لكن لا يمكن حمل اللفظ هنا حقيقة على الماهية، وإنما يُراد به مفهوم اللفظ، لماذا؟ لأننا لو طبقناه على المثال المشهور عند النحاة (زيدٌ غيرٌ عمرو)، حقيقة (زيد) حيوان ناطق، وغير (عمرو)، (عمرو) حقيقته حيوان ناطق، وهل المخالفة هنا صادقة أم لا؟ ليست بصادقة بل هي كاذبة، لماذا؟ لأن زيد وعمرو مُتحدان، كلّ منهما إنسان، وكلّ منهما حيوان ناطق، إذن ما وجه المخالفة؟ لا بدّ أن نفسّر بأن الحقيقة هنا ليست هي الحقيقة عند المنطقة، وقد نصّ على ذلك الأزهرى في شرح التوضيح.

حينئذٍ نقول: المراد بزيد هنا مفهوم اللفظ، والمراد بعمرو مفهوم اللفظ، فحقيقته زيد - التي هي إنسان مع علاماته المشخّصة له - غير حقيقة عمرو الذي هو إنسان بحقيقته

وعلاماته المشخصة له، فزيد غير عمرو حصلت المخالفة في الحقيقة، لكن ليست في
 الماهية، وإنما زيدٌ ليس عمر؛ إما في طوله وعرضه، وإما في علمه وجهله .. إلى آخره،
 فثمّ مُشخصات للإنسان تميزه عن غيره، وأطلق النحاة عليها بأنها حقيقة وإلا هي
 ليست بحقيقة، ولذلك قد يتحدّ الشيء وتحصل به المخالفة، قد يُقال: (دخلت بوجهٍ
 غير الوجه الذي خرجت به)، وزيد وعمرو شخصان منفصلان، أما هنا فالحلّ واحد،
 دخلت بوجه غير الوجه الذي خرجت به، وجه آخر أم عين الأول؟ عين الأول.
 إذن قد تكونُ المخالفة في الذوات وقد تكون المخالفة في الصفات، المخالفة في الذوات
 (زيد كعمرو)، والمخالفة في الصفات كالمثال الذي ذكرنا؛ لأن الوجه واحد، حينئذٍ
 نقول: الشيء الواحد قد يتعدّد بتعدّد صفاته، أما هو في نفسه فلا، الوجه هو عين
 الوجه، ولكن قد يكون عبوساً وقد يكون مسروراً.
 إذن (غير) اسمٌ دالٌّ على مخالفة ما قبله حقيقة ما بعده، والمخالفة هنا قد تكون في
 الذوات وقد تكون في الصفات.
 (غير) الناظم هنا نصٌّ على حالة بنائها، لها حالان: قد تكون مُعرّبة وقد تكون مبنية،
 وهي من حيث الإجمال لها أربعة أحوال: لأنها إنما أن يُصرّح بالمضاف إليه، فتقول:
 (قبضت عشرة ليس غيرها)، أي ليس المقبوض غيرها، هنا صرّحت بالمضاف إليه، وقد
 يُحذف المضاف ويُتوى المضاف إليه، إما لفظاً وإما معنى لا لفظاً، هذه ثلاثة أحوال.
 وإما أن تُقطع عن الإضافة مُطلقاً؛ فلا يُتوى المضاف إليه لا لفظاً ولا معنى، فهذه أربعة
 أحوال، إما أن يُصرّح بالمضاف؛ فتقول: (قبضت عشرة ليس غيرها)، تنطق بالمضاف،
 وقد تحذف المضاف حينئذٍ تنوي معناه، (قبضت عشرة ليس غير)، أو تحذف المضاف
 وتنوي لفظه، (قبضت عشرة ليس غير) بالنصب دون تنوين.
 وقد تحذف المضاف وتقطعها عن اللفظ والمعنى، وهذه الأفراد المطلق، فحينئذٍ تقول:
 (قبضت عشرة ليس غيراً)، (ليس غير) يجوز فيها الوجهان.
 إذن لها أربعة أحوال، المراد بهذا أن الناظم نصٌّ على حال واحدة وهي حالة البناء
 بالمنطوق ويُفهم ما عداه بالمفهوم؛ لأنها إذا حُذف المضاف إليه ونُوي معناه حينئذٍ
 حكمنا ببنائها، هذه حالة واحدة، وما عدا هذه الحال .. وهي الأحوال الثلاثة، حينئذٍ
 نقول: هي مُعرّبة على الأصل.

وَاضْمُمُ بِنَاءً: يعني اضمم ضمّ بناء، متى؟ إنْ عَدِمْتَ مَا لَهُ أَضْيَفَ، إنْ عَدِمْتَ يعني:
 حذفت، فصار المحذوف في حكم المعدوم، لكن ليس مُطلقاً، وإنما ناوياً معنى ما عُدِمَ؛

لأنَّ العدم الذي أرادَه الناظم هنا .. الذي هو الحذف، قد تحذف المضاف إليه، ثمَّ المضاف إليه لفظ له معنى، إذا حذفتَ المضاف إليه لك حالان: إما أن تحذفَ المضاف إليه وتنوي ثبوت لفظه، وإما أن تحذفَ المضاف إليه وتنوي معناه، يعني المعنى الذي دلَّ عليه المضاف إليه المحذوف قد يُدلُّ عليه باللفظ نفسه وقد يُدلُّ عليه بغيره، فلا تُعين لذلك المعنى المحذوف لفظاً معيناً، بل كلَّ ما دلَّ على هذا المعنى فهو مراد، حينئذٍ هذا يصدق عليه أنك حذفتَ المضاف إليه ونويتَ معناه دون لفظه.

هذه الحالة الثانية هي التي عنها الناظم هنا بقوله: **إِنْ عَدِمْتَ**، يعني حذفت، **مَا لَهُ أَضِيفَ**، يعني: ما أُضيفَ له الذي هو المضاف إليه، **مُطْلَقاً؟ لا**، قال: **نَاوِيّاً**، عَدِمْتَ نَاوِيّاً، حذفتَ حالة كونك نَاوِيّاً، فناوياً هذا حال من فاعل عَدِمْتَ تاء الخطاب، نَاوِيّاً أي: مُقَدِّراً.

مَا عُدِمَا: الذي عُدِمَ، نَاوِيّاً الفاعل أنت، وما اسم موصول بمعنى الذي مفعول به بـ (ناوياً)؛ لأنه اسم فاعل، يصدق على المضاف إليه، **نَاوِيّاً مَا عُدِمَا**، ما عُدِمَ لفظه أو معناه؟ ظاهر العبارة أنها محتملة، لكن لا بدَّ من تقدير مضاف محذوف من أجل أن يصحَّ الحال، فنقول: نَاوِيّاً معنى ما عُدِمَ؛ لأنها هي الحالة التي يُبنى فيها على الضمِّ، وهي ما إذا حُذِفَ المضاف إليه نَاوِيّاً معناه دون لفظه، وأما إذا نويتَ لفظه فهي مُعْرَبَةٌ على الأصل وليست مبنية.

إِنْ عَدِمْتَ مَا لَهُ أَضِيفَ: له الضمير عائد على (ما)، و (ما) اسم موصول بمعنى الذي قلنا مفعول به، واقع على المضاف إليه، وأُضيفَ له، ما أُضيفَ له الجملة لا محلَّ لها من الإعراب صلة الموصول، أُضيفَ الضمير هنا يعودُ على غير، لفظاً أُضيفَ له غير. **نَاوِيّاً**: حال من الفاعل الذي هو التاء في عَدِمْتَ.

مَا عُدِمَا: (ما) اسم موصول بمعنى الذي، يصدق على المضاف إليه، وهي منصوبة على أنها مفعول به، (عُدِمَا) الألف للإطلاق، عُدِمَا، ما الذي عُدِمَ؟ المضاف إليه، **نَاوِيّاً مَا عُدِمَا**، يعني نَاوِيّاً معنى ما عُدِمَا دون لفظه، لا بدَّ من التقدير من أجل يصحَّ المسألة، فهو على حذفٍ مُضافٍ لأنه إذا نُوي لفظه ومعناه كان مُعْرَباً، كما لو لُفِظَ بالمضاف إليه، وليسَ هذا المراد هنا للناظم.

إِذْنِ نَصٍّ بِالْمَنْطُوقِ عَلَى الصُّورَةِ الْمَبْنِيَّةِ، وهي (ما) إذا حُذِفَ المضاف إليه ونُوي معناه، فتقول: (قبضتُ عشرة ليس غير)، غيرُ: مبنية على الضمِّ، وهو قول المبرد وهو الذي اختاره الناظم. مبنية على الضمِّ في محلِّ رفع أو في محلِّ نصب؟ يحتمل، فيحتمل غير هذا

في هذا التركيب مبنية على الضم في محل رفع اسم ليس، ليس غير، يعني ليس غيرها مقبوضاً ويكون الخبر محذوفاً، ليس مقبوضاً غيرها، فتكون (غير) هذه اسم ليس، ويحتمل أن تكون في محل نصب، ويكون اسم ليس محذوفاً، (ليس المقبوض غير)، تكون مبنية على الضم في محل نصب، المراد هنا أنه إذا ضمت ضم بناء فقلت: (قبضت عشرة ليس غير)، الأصل ليس غيرها، حذف المضاف إليه ونويت معناه دون لفظه فبنيت على الضم، فجاز فيها وجهان: أن تكون اسم ليس والخبر محذوفاً، والعكس: أن تكون خبر ليس في محل نصب والاسم محذوف، (ليس المقبوض غير)، (ليس غير مقبوضاً) يجوز فيها الوجهان، وسيأتي تفصيله.

إذن: بالمنطوق دل على صورة البناء، وأما صور الأعراب الثلاثة التي إذا صرح بالمضاف إليه أو نوي لفظه دون معناه، أو قطعت عن الإضافة .. هذه ثلاث صور مأخوذة بالمفهوم.

صورة البناء على الضم مأخوذة من المنطوق، وصور الإعراب الثلاث من مفهومات القيود الثلاث؛ لأنه يفهم من قوله: إن عُدِمَتْ، إذا لم تعدم؟ على الأصل وهو أنها معربة، أنك إن لم تعدم ما له أضيف لم تب، ومن قوله: ناوياً أنك إن لم تنو لم تب، إذا لم تنو .. عدمت لكنك لم تنو، فحينئذ نقول: هذا شرط محل، فإذا لم تنو حينئذ رجعنا إلى الأصل وهو الإعراب، ومن قوله: ما عُدِمَا، بمعنى ناوياً معنى ما عُدِم فقط، فإن نويت لفظه حينئذ رجعت إلى الأصل وهو الإعراب.

إذن:

وَاضْمُمْ بِنَاءً غَيْرًا إِنْ عَدِمْتَ مَا ... لَهُ أُضِيفَ نَاوِيًا مَا عُدِمَا

هذا حل البيت، ونقول: إذا وقع بعد (ليس) وعلم المضاف إليه، يعني وقع غير بعد ليس وعلم المضاف إليه ك (قبضت عشرة ليس غيرها) هذا الأصل، قبضت عشرة، عشرة دنانير مثلاً، ليس غيرها: ليس المقبوض غيرها، حينئذ علم المضاف إليه أو لا؟ كما سيأتي لا يُحذف المضاف إليه إلا بعد علمه، يعني لا بد أن يكون تم قرينة، هنا (قبضت عشرة ليس غيرها)، غيرها الضمير يعود على العشرة، إذن يوجد شيء دل على المحذوف، وجد شيء في النص دل على المحذوف، ليس غيرها، حينئذ جاز حذفه لفظاً، فنقول: ليس غير، فيضم (غير) بغير تنوين، فلا تقل: (غير) لأنها قطع عن الإضافة، ثم اختلف حينئذ في هذه الضمة (ليس غير)، هل هي ضمة بناء أم ضمة إعراب؟ ثلاثة مذاهب للنحاة، قول المبرد أنها ضمة بناء، وقول الأخفش أنها ضمة إعراب، وجوز ابن خروف الوجهين .. فهي ثلاثة مذاهب.

إذا قيل بأنها ضمة بناء على التفصيل الذي ذكرناه، أو الذي اختاره الناظم هنا، إنْ عَدِمَتْ مَا لَهُ أَضْيَفَ، يعني إنْ حُذِفَ المضاف إليه.
نَاوِيًا مَا عُدِمَا: ناوياً معنى ما عُدِمَ، وهو المحذوف المضاف إليه، حينئذٍ هذه الصورة هي التي عنها المبرد.

ثم اختلف حينئذٍ فقال المبرد: ضمة بناء، فهي مبنية على الضم؛ لأنها ك (قبل) في الإبهام؛ لأنها أشبهت (قبل)، وسيأتي أن (قبل) مثل (غير): قَبْلُ كَغَيْرُ وهي لها أربعة أحوال، و (قبل) و (بعد) وحسب وأول كليهما من المبهمات، فإذا كان كذلك صار الأصل فيها البناء.

إذن هي ضمة بناءٍ لأنها ك (قبل) في الإبهام فهي اسم أو خبر .. اسم ليس أو خبر، (قبضت عشرة ليس غير) على أنها خبر: ليس المقبوض غيرُ، وعلى أنها اسم ليس: (ليس مقبوضاً غيرُ) فيجوزُ فيها الوجهان، أي اسمٌ ليس في محل رفع، والتقدير: ليس غيرُها مقبوضاً؛ هذا إذا رددت المضاف إليه، أو خبرٌ ليس في محل نصب والتقدير (ليس المقبوض غيرُ أو غيرها) وهذا ظاهرُ النظم الذي اختاره ابن مالك رحمه الله تعالى وهو المشهور عند المتأخرين أن (غيراً) ك (قبل وبعد)، في أن لها أربعة أحوال.
المذهب الثاني وهو مذهب الأخفش أنها ضمة إعراب، وعليه حينئذٍ (غير) لا تُبنى البتة، وإنما هي مُعرَبة مطلقاً، والتفصيل هذا لا يتأتى إلى على مذهب المبرد والناظم، وقال الأخفش: ضمة إعراب وحذف التنوين، وأُورِدَ عليه: لماذا حُذِفَ التنوين؟ (ليس غيرُ)، لو كانت ضمة إعراب لقليل: ليس غيرُ بالتنوين، لماذا حُذِفَ التنوين؟ قال: للتخفيف، وقيل للإضافة تقديراً، يعني كأنَّ المضاف إليه موجود، وإذا كان كذلك حينئذٍ يتعين أن يكون (غير) اسم ليس، ولا يجوزُ أن يكون خبر ليس، لماذا؟ لأن هذه الضمة ضمة إعراب، وخبر ليس منصوب لا مرفوع، إذن يتعين أن يكون غير في هذا التركيب اسم ليس، وعلى مذهب المبرد أنه يجوزُ فيه الوجهان.

إذن حُذِفَ التنوين هنا قيل: للتخفيف، وقيل: للإضافة تقديراً؛ لأن المضاف إليه ثابت في التقدير، فهي عنده اسم ككل وبعض، وسبق أن (كل وبعض) هذه مُلازمةٌ للإضافة معنى دون لفظ، يعني الأصل فيها أن يُذكر المضاف إليه، ولكن قد يُحذف ويُعوض عنه بالتنوين، وحينئذٍ إذا حُذِفَ التنوين لا نسلب (كل وبعض) الإضافة، بل هي مضافة لكنها في المعنى، ((قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ)) [الإسراء: 84] كلٌ هنا مضاف أو لا؟ نعم مُضاف، لكنها مُضافة معنى لا لفظاً، وهذا التنوين تنوينٌ عوض عن المضاف إليه،

حُذِفَ وَنُوي، حُذِفَ لَفْظاً وَنُوي، فَهِيَ عِنْدَهُ اسْمٌ كَكُلِّ وَبَعْضٌ لَا ظَرْفٌ لِلزَّمَانِ كَقَبْلِ
وَبَعْدٍ وَلَا لِلْمَكَانِ، فَهِيَ اسْمٌ لَيْسَ لَا خَبَرَ؛ لِأَنَّهُ لَا يُرْفَعُ. فَهِيَ اسْمٌ كَ (كُلِّ وَبَعْضٍ) فِي
جَوَازِ الْقَطْعِ عَنِ الْإِضَافَةِ لَفْظاً، فَهِيَ اسْمٌ غَيْرُ ظَرْفٍ، فَحِينَئِذٍ يَكُونُ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَنْوِي
الْإِضَافَةِ، وَجَوَّزَ ابْنُ خُرُوفِ الْإِعْرَابِ وَالْبَنَاءِ؛ لِأَنَّ كِلَا مَنَّهُمَا مُحْتَمَلٌ، لَكِنَّ الصَّوَابَ أَنَّهَا
مَبْنِيَّةٌ؛ لِأَنَّ لَا وَجْهَ لِحَذْفِ التَّنْوِينِ هُنَا إِلَّا الْبَنَاءُ، وَلِأَنَّهَا مِثْلُ (قَبْلٍ وَبَعْدٍ)، وَ (قَبْلٍ وَبَعْدٍ)
لَا شَكَّ أَنَّهُمَا يُنْبِيانِ إِذَا حُذِفَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ وَنُويَ مَعْنَاهُ، وَأَمَّا مَا قِيلَ بِأَنَّ الْمُضَافَ إِلَيْهِ
فِي التَّقْدِيرِ أَوْ أَنَّ التَّنْوِينَ حُذِفَ لِلتَّخْفِيفِ هَذَا وَجْهٌ ضَعِيفٌ، الصَّوَابُ أَنَّهَا مَبْنِيَّةٌ.
وَالْحَاصِلُ فِي (غَيْرٍ) أَنَّهُ يَجُوزُ قَلِيلُ الْفَتْحِ مَعَ تَنْوِينِ (غَيْرٍ) وَدُونِهِ، فَهِيَ خَبَرٌ وَالْحَرَكَةُ
إِعْرَابٌ اتِّفَاقاً، كَالضَّمِّ مَعَ التَّنْوِينِ (لَيْسَ غَيْراً - لَيْسَ غَيْرُ).
هَذِهِ "لَيْسَ غَيْرٌ" فِيهَا أَرْبَعَةٌ أَوْجُهُ، إِذَا جِئْنَا لِلنَّتِيجَةِ، يَصَحُّ أَنْ يَقَالَ: (لَيْسَ غَيْرُ، لَيْسَ
غَيْرُ، لَيْسَ غَيْراً، لَيْسَ غَيْرٌ) أَرْبَعَةٌ أَوْجُهُ.

(لَيْسَ غَيْرُ) يَعْنِي بِالضَّمِّ مَعَ التَّنْوِينِ وَدُونِ التَّنْوِينِ، وَيَجُوزُ (لَيْسَ غَيْرُ) بِالنَّصْبِ دُونَ
التَّنْوِينِ وَ (لَيْسَ غَيْراً)، إِذَا قُلْتُ: (لَيْسَ غَيْرُ، لَيْسَ غَيْراً) قَطَعْتَهُمَا عَنِ الْإِضَافَةِ مِثْلُ:
(قَبْلاً وَبَعْداً)، وَإِذَا قُلْتُ: (لَيْسَ غَيْرُ) بِالنَّصْبِ دُونَ تَنْوِينِ فَهِيَ مُعْرَبَةٌ وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ
مَنْوِيٌّ مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ، يَعْنِي حُذِفَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ وَنُويَ لَفْظُهُ فَقُلْتُ: لَيْسَ غَيْرُ.
الْحَالَةُ الرَّابِعَةُ: (لَيْسَ غَيْرُ) بِالضَّمِّ دُونَ التَّنْوِينِ، هَذِهِ فِيهَا ثَلَاثَةُ مَذَاهِبٍ.
قَوْلُ الْمُبَرِّدِ: أَنَّ الضَّمَّةَ ضَمَّةُ بِنَاءٍ، فَيَجُوزُ فِي الْإِعْرَابِ حِينَئِذٍ أَنْ تَكُونَ اسْمٌ لَيْسَ أَوْ خَبَرٌ
لَيْسَ، وَلَا إِشْكَالٌ فِيهِ.
وَمَذْهَبُ الْأَخْفَشِ: أَنَّ الضَّمَّةَ هَذِهِ ضَمَّةُ إِعْرَابٍ؛ فَهِيَ مُعْرَبَةٌ عِنْدَهُ مَطْلَقاً.
وَمَذْهَبُ ابْنِ خُرُوفٍ: تَجْوِيزُ الْوَجْهَيْنِ، وَالنَّاظِمُ عَلَى الْأَوَّلِ، وَأَنَّهَا ضَمَّةُ بِنَاءٍ، وَهَذَا هُوَ
الظَّاهِرُ؛ لِأَنَّهَا مِثْلُ قَبْلٍ وَبَعْدٍ.
وَاضْمُومٌ بِنَاءً غَيْراً إِنْ عَدِمَتْ مَا ... لَهُ أُضِيفَ نَاوِيّاً مَا عُدِمَا

قَالَ بَعْضُهُمْ: الْحَاصِلُ فِي لَفْظِ (غَيْرٍ) الَّتِي لَمْ يُذَكَّرْ مَعَهَا الْمُضَافُ -انْتَبِهْ بِقَيْدٍ-، يَجُوزُ فِي
غَيْرِ ثَلَاثِ اعْتِبَارَاتٍ: الْأَوَّلُ قَطْعُهَا عَنِ الْإِضَافَةِ لَفْظاً وَمَعْنَى، يَعْنِي: تَحْذِفُ الْمُضَافَ إِلَيْهِ
وَلَا تَنْوِيهِ لَا لَفْظاً وَلَا مَعْنَى، حِينَئِذٍ هِيَ اسْمٌ مُعْرَبٌ لَيْسَتْ مَبْنِيَّةً، وَيَجُوزُ فِيهَا الْوَجْهَانِ
الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ مَعَ التَّنْوِينِ، (لَيْسَ غَيْرُ لَيْسَ غَيْراً)، حِينَئِذٍ مَقْطُوعَةٌ الْإِضَافَةِ، فَيَجُوزُ فِيهَا
الْوَجْهَانِ يَعْنِي الرَّفْعَ عَلَى أَنَّهَا اسْمٌ لَيْسَ، وَالنَّصْبَ عَلَى أَنَّهَا خَبَرٌ لِلْيَيْسِ، الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ

مع التنوين.

الثاني: قطعها عن الإضافة لفظاً فقط، مع نية المضاف إليه، فيضم (غير) من غير تنوين، (ليس غير)، وفيه ثلاثة مذاهب التي ذكرناها: قول المبرد، والأخفش وابن خروف. الثالث: أن نعتبر لفظ المضاف إليه محذوفاً للعلم به، يعني حُذِفَ المضاف إليه ونُوي ثبوت لفظه، وهو منوي؛ فتكون كأن (غير) مضاف، فغير حينئذٍ اسمٌ معرب، لا شك أنه اسم معرب، وحركته حركة إعراب، ثم يجوز فيه الوجهان، (ليس غير، ليس غير)، (ليس غير ليس غير) يجوز فيه الوجهان؛ لأنك حذفته المضاف إليه ونويت ثبوت لفظه، فيجوز في غير حينئذٍ أن تكون اسم ليس فترفعها، ويجوز أن يكون خبر ليس فتنسبها ولا تنون، لماذا؟ لأن المضاف إليه منوي الثبوت من حيث اللفظ فهو كالموجود، هذه ثلاث حالات، أما إذا قُطعت عن الإضافة لفظاً دون معنى فحينئذٍ تُبنى على الضم وهو مُراد الناظم رحمه الله تعالى. وَاَضْمُ: هذا أمر، بِنَاءٍ: يعني ضم بناء، ضم ضم بناء، أو بانياً على أنه حال، والأول أولى.

غَيْراً: هذا مفعول به، قِيَدَه بقيدين لا بد من وجودهما.

إِنْ عَدِمَتْ: يعني حذفته.

مَا لَهُ أَضِيفَ: ما أُضيفَ له، يعني المضاف إليه .. عدمته حذفته، ثم إذا حذفته هناك حالان: إما أنك تنوي لفظه، وإما أنك تنوي المعنى دون اللفظ، متى تُبنى غير؟ إذا حُذِفَ المضاف إليه ونُوي معناه دون لفظه، - معروف الفرق بين الاثنين -، إذا حُذِفَ المضاف إليه، قلنا هو كلمة لها معنى، هذا المعنى الذي دلَّ عليه هذا المضاف إليه قد يُدَلَّ عليه بغير هذا اللفظ، فإذا نويت المعنى بقطع النظر عن اللفظ الذي دلَّ عليه نقول: حُذِفَ المضاف إليه ونُوي معناه، أما اللفظ صارَ نسياً منسياً، يعني لا يلاحظ، وإذا قصدت اللفظ نفسه عينه بعد حذفه حينئذٍ نويت ثبوت اللفظ نفسه، ومُراد الناظم هنا متى؟ إذا حُذِفَ المضاف إليه ونُوي معناه صارت مبنية، فإذا لم تعدل المضاف إليه فهي مُعربة، فإذا عُدِمَ المضاف إليه ونُوي ثبوت لفظه حينئذٍ هي مُعربة، إذا عُدِمَ المضاف إليه ولم تنو شيئاً حينئذٍ هي مُعربة .. إذن الثلاثة الأحوال، المُعربة تُؤْخَذُ من المفهوم، وما عداه الذي هو المنطوق دلَّ على المبني.

قَبْلُ كَغَيْرٍ بَعْدُ: يعني قبل وبعد كغير، في ماذا؟ هنا قَبْلُ كَغَيْرٍ بالبناء، ويجوز (قبل) ك (غير) ولا ينكسر الوزن، ويجوز (قبل) ك (غير)، ولا ينكسر الوزن، فحينئذٍ نقول: (قَبْلُ

كَغَيْرُ بَعْدُ)، أي (قبل وبعد) كـ (غير) في ماذا؟ في الأحوال الأربعة .. أنها مُلازمة للإضافة أولاً، ثم قد يُصرَّح بالمضاف إليه وقد يُحذف المضاف إليه ويُتوى لفظه، وقد يُحذف المضاف إليه ويُتوى معناه، وقد تُقْطَع عن الإضافة، في حالة واحدة هي مبنية، وهي ما إذا حُذِفَ المضاف إليه وتُوي معناه، وفي الأحوال الثلاثة الأخرى تكون مُعرَبة على الأصل، لكن هنا قال: (قَبْلُ كَغَيْرُ) فأطلقَ، والأصلُ أنها إذا أُعربت (قبل) و (بعد) إنما تُعرب بواحدٍ من اثنين: إما نصباً على الظرفية، وإما خفضُ بـ (من)، وليس على إطلاق ما ذكره الناظم.

إذن: (قبل وبعد)، نقول: هذه يجبُ إعرابهما نصباً على الظرفية، هذا الأصلُ وأنها مُلازمة للإضافة، أو خفضاً بـ (من)، وهذا كائن في ثلاث صور:

الصورة الأولى: أن يُصرَّح بالمضاف إليه، يُلَفَّظ به ما يعدم، ينطق به .. بالمضاف إليه، نحو: جئتكَ بعدَ الظهر، نقول: بعدَ هذا منصوب على الظرفية، بعدَ الظهر، وهي تكون ظرف مكان وظرف زمان باعتبار المضاف إليه، جئتكَ بعدَ الظهر، نقول: بعد هذا منصوب على الظرفية والعامل فيه جئتُ، وقبلَ العصر كذلك منصوبٌ على الظرفية، ومن قبله ومن بعده، من قبلَ الظهر ومن بعده، حينئذٍ نقولُ هنا جُرْتُ بمن، ((كَذَّبْتُ قَبْلَهُمْ قَوْمَ نُوحٍ)) [الحج:42] منصوبٌ على الظرفية، ((قَبَائِي حَدِيثٌ بَعْدَ اللَّهِ وَآيَاتِهِ)) [الجاثية:6] بَعْدُ: نقول: مُنْصَوِّبٌ على الظرفية وهو مُضَافٌ وَصُرِّحَ بالمضاف إليه، فحينئذٍ النصبُ على الظرفية مُتَعَيِّنٌ، ((أَلَمْ يَأْتِهِمْ نَبَأُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ)) [التوبة:70] نقول: مِنْ حرف جرّ، وقبل اسمٍ مجرور بمن، كما نقول: مررتُ بزيد، مِنْ قَبْلِهِمْ: جار ومجرور، ((مِنْ بَعْدِ مَا أَهْلَكْنَا الْقُرُونَ)) [القصص:43] مِنْ بَعْدِ: (من) حرف جرّ، وبعد: اسم مجرور بمن.

إذن: الحال الأولى لـ (قبل وبعد) أنه يُصرَّح بالمضاف إليه، يعني يُلَفَّظ وينطقُ به، فحينئذٍ إما أنها تُنْصَب على الظرفية وإما أنها تُخَفَّض بـ (من).

الثاني: أن يُحذف المضاف إليه ويُتوى ثبوت لفظه، وهذه الحال كغير، و (غير) هناك قلنا أنها تَبْقَى على إعرابها، فتكون مُعرَبةً على الأصل لكن لا يُنَوَّن؛ لأنَّ المحذوف مُرادٌ به اللفظ فهو كالثابت، كأنّه موجود، وإذا وُجِد حينئذٍ سُلِبَ من المضاف التنوين، فيبقى الإعراب ولا يُنَوَّن لنية الإضافة.

الصورة الثالثة: أن يُحذف المضاف إليه، أي: أن يَقْطَع عن الإضافة لفظاً ومعنى، أفراد مُطلقاً، يعني يُحذف المضاف إليه ولا يُتوى لا لفظه ولا معناه، حينئذٍ صارَ مُعرَبةً.

فيعربان الإعراب المذكور نصباً على الظرفية وخفضاً بـ (من)، ولكنهما يُنونا بخلاف الصورة الثانية، الصورة الثانية: يُحذف التنوين لنية المضاف إليه في اللفظ؛ لأنه كالموجود، وإذا كان كالموجود حينئذ يُراعى فيحذف التنوين من المضاف كما تُحذف النون من المضاف، ولكنهما يُنونا لأنهما حينئذ اسمان تامان كسائر النكرات، فهما نكرتان في هذا الوجه لعدم الإضافة لفظاً وتقديراً، ولذلك نُونا تنوين تمكين (من قبل ومن بعد)، (قبلاً وبعداً) نقول هذا التنوين تنوين تمكين .. هذا الصحيح، وقيل: معرفتان بنية الإضافة، وتنوينهما تنوين عوض، وليس الأمر كذلك، وقال ابن مالك في شرح الكافية: وهذا القول عندي حسن -أن يكونا معرفتين والتنوين تنوين عوض، لكنه ليس بالمشهور الأول هو أظهر-، ومعرفتان في الوجهين قبله بالإضافة لفظاً في الأول وتقديراً في الثاني، الوجه الأول والثاني معرفتان، الوجه الأول الذي يُصرح فيه بالمضاف إليه (قبلهم، بعدهم، من قبلهم، من بعدهم) هما معرفتان. والثاني -الذي إذا حُذف المضاف إليه ونوي ثبوت لفظه- كذلك هو معرفة؛ لأنه صرح بالمضاف إليه في الأول ونوي ثبوت لفظه في الثاني فهو كالموجود.

الصورة الرابعة الدقيقة: يُحذف المضاف إليه وينوى معناه، وهي التي يكون فيها البناء، ينوى معناه دون لفظه؛ فتبنى في هذه الحال على الضم، وبني لماذا؟ قيل لافتقارهما إلى المضاف إليه معنى، يعني هي مفتقرة لا يفهم معناها إلا بالمضاف إليه، فقلنا: كلما افتقر الشيء إلى شيء آخر حينئذ صارَ علةً في بنائه .. هذا الأصل، وإن كان من العوامل صارَ علة في كونه عاملاً، إذن بُنيت (قبل وبعد) لافتقارهما إلى ما بعدهما في ظهور المعنى، إذا قلت: جئتُك قبل، قبل ماذا؟ ما فهم المراد، لكن إذا قلت: (جئتُك قبل زيد، أو قبل الظهر، أو بعد العصر) تبين المراد بالمضاف إليه، إذن هي مفتقرة افتقاراً شديداً إلى ما بعده في إيضاح المعنى، وكشف اللبس الذي يكون في اللفظ، إذن بُني لافتقارهما إلى المضاف إليهما معنى، كافتقار الحرف لغيرهما، وبني على الحركة، وإن كان الأصل أن يُبنى على السكون فراراً من التقاء الساكنين، بعد العين ساكنة، قبل الباء ساكنة، فنقول: فراراً من التقاء الساكنين بُني على الحركة، ولماذا أُعطي الضم؟ قيل: جبراً له لما فاتته، فاتته شيء عظيم، وهو أنه حذف المضاف إليه ولم ينو لفظه، لو نُوي لفظه لبقى له قوّة، لكن لما حُذف اللفظ وبقي المعنى صارَ ضعيفاً، فلما ضعُف جُبر بأقوى الحركات.

وقيل بالضم -بُني على الضم- لتخالف حركة البناء حركتي الإعراب؛ لأننا في الإعراب

نصبه ونجره بـ (من)، بقي الضم، إذن من أجل أن نستوفي له الثلاث الحركات بنبناه على الضم، هذا وجه وذاك وجه.

إذن: (قَبْلُ) كَ (غَيْرُ)، في كونها تُبنى وتُعرَب على التفصيل السابق، متى تُبنى؟ إنْ عَدِمَتْ مَا لَهُ أُضِيفَ نَاوِيًا مَا عُدِمَا، صارَ حالة البناء (قبل) و (بعد) مثل حالة بناء غير، وما عدا هذه الحال من الأحوال الثلاثة فحينئذ تكون مُعرَبةً على الأصل. قَبْلُ كَغَيْرُ بَعْدُ: يعني: وبعد.

حَسْبُ أَوَّلُ: يعني: وحسب وأول.

وَدُونَ وَالْجِهَاتُ: أي الست.

أَيْضًا: آض يَيْضُ أَيْضًا مفعول مطلق والعامل فيه محذوف وجوباً.

وَعَلُ: هذه الألفاظ كلّها ملازمة للإضافة، ثم فيها التفصيل الذي في (غير)، يعني كل هذه الألفاظ لها أربعة أحوال: حالة بناء وذلك فيما إذا حُذف المضاف إليه وتُوي معناه، وحالة إعراب وهي في الثلاث الصُّور الأخرى، لكن ظاهر إطلاق الناظم هنا أن حسب وعمل مطلقاً تكون مبنية، وليس الأمر كذلك.

نقول: (حَسْبُ) بإسكان السين، ولها في اللغة استعمالان، (حسب) ليست مطلقاً ما أراده الناظم هنا، وإنما فيه تفصيل، لها استعمالان في لسان العرب.

الاستعمال الأول: أن تكون بمعنى كافٍ، هذا اسم فاعل من كفى يكفي فهو كافٍ، استعمال في لسان العرب بمعنى كافٍ، فتُستعمل مُضافة استعمال الصفات المشتقة، تُستعمل مضافة إلى ما بعدها يعني: تلزم الإضافة، وهذا لا إشكال فيه، استعمال الصفات المشتقة، فتكون نعتاً لنكرة، لأنها لا تتعرّف بالإضافة حملاً على ما هي بمعناه، و (غير) كالسابق كذلك لا تتعرّف بالإضافة إلا إذا وقعت بين ضدّين، حينئذ قيل بأنها معرفة، وأما ما عدا ذلك لو أُضيفت إلى الضمير فهي نكرة، نكرة مختصة وليست نكرة غير مختصة، لأن الإضافة نوعٌ وصفٍ، المضاف إليه كالوصف للمضاف، وإذا كان كذلك صارَ في قوة النكرة المختصة، ليس نكرة مطلقاً.

إذن: نقول الأول من استعمالي حسب أن تكون بمعنى كافٍ اسم فاعل كفى، وتستعمل مضافة استعمال الصفات المشتقة، فتكون نعتاً لنكرة لأنها لا تتعرّف بالإضافة حملاً على ما هي بمعناه، (مررت برجلٍ حسبك من رجل)، مررت برجلٍ: جارٍ ومجرور، حسبك بالكسر، صارت صفة لرجل، لو قال قائل: كيف (حسبك) مضاف إلى الضمير صار معرفة، كيف يُوصف به رجل وهو نكرة؟ نقول: (حسبك) نكرة ليس

بمعرفة، لأنها لا تتعرّف بالإضافة، إذن وُصِف هنا النكرة بالنكرة فلا إشكال فيه.
(مررت برجل حسبك من رجل) بالخفض، أي كافٍ لك عن غيره، وتقع حالاً (جاء عبد الله أو هذا عبد الله حسبك من رجل)، (حسبك) نقول: هذا حال، والحال الأصل فيه أن يكون نكرة، وهنا وقع نكرة، إذن (حسبك) لا يقال بأنه حال وهو معرفة فَأَعْتَقْدُ تَنْكِيرُهُ، لا؛ هو نكرة؛ لأن (حسب) في الغير لا تتعرّف بالإضافة، فلذلك صحَّ أن يقع نعتاً (مررت برجل حسبك من رجل)؛ لأنه نكرة، وُصِف النكرة بالنكرة، ووقع حالاً، (هذا عبد الله حسبك)، حينئذٍ نقول: حسبك هذا منصوب على الحالية.

وَتُسْتَعْمَل استعمال الأسماء ((حَسْبُهُمْ جَهَنَّمَ)) [المجادلة:8] مبتدأ وخبر، حسب: مبتدأ، وجهنم: خبر، والعكس أولى، حَسْبُهُمْ جَهَنَّمَ، حسبٌ قيل مبتدأ، هذا المشهور عند النحاة، وجهنم خبر، والأولى العكس، يجوزُ العكس لكن الأولى العكس لماذا؟ لأن جهنم علمٌ فهو معرّف بالعلمية، وحسبهم نكرة مختصة، إذن كونها نكرة هل يمنع من الابتداء بها لأنها مختصة؟ لما أُضيفت إلى الضمير اختصّت ولم تتعرّف؛ لأنها لا تتعرّف بالإضافة، فلما أُضيفت إلى الضمير صارت نكرة مختصة، وهذا لا يمنع من كونها مبتدأ؛ لأن الابتداء يجوزُ بالنكرة المختصة، وإنما الذي يرجّح كون جهنم هو المبتدأ كونه مُعرّف بالعلمية، وسبق معنا أن الأعراف هو الذي يُجعل مبتدأ، هذا وجه، ((حَسْبُهُمْ جَهَنَّمَ)) [المجادلة:8]، ((فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ)) [الأنفال:62] هذا واضح، (فَإِنَّ حَسْبَكَ) هذا وقع اسم إن، حسب هذا اسم إن، ولفظ الجلالة خبر إن، (بحسبك درهم) مبتدأ وخبر، (بحسبك) مبتدأ، و (درهم) خبر، ويجوزُ العكس فيكون درهم هذا نكرة غير مختصة، وبحسبك نكرة مختصة، إذن لا يصحُّ أن يكون درهم مبتدأ؛ لأنه تعارض عندنا أمران هنا؛ نكرتان .. كلّ منهما نكرة، إلا أن إحدى النكرتين مختصة، والثانية غير مختصة، حينئذٍ يتعيّن أن نجعل المختصة هي المبتدأ وغير المختصة هي الخبر، كما في قولك: (في الدار رجل)، يتعين أن يكون رجلٌ هو المبتدأ وفي الدار هو الخبر، إذن (بحسبك درهم)، (حَسْبُهُمْ جَهَنَّمَ) حسب مبتدأ، وسوّغ الابتداء به الاختصاص بالإضافة، وجهنم خبره، ويجوزُ العكس وهو أولى؛ لأن جهنم معرفة بالعلمية، وحسب نكرة مختصة، "الإعراب الثاني واضح فإن حسبهم جهنم".

والثالث بحسبك، هذا مبتدأ نكرة مختصة، ودرهم خبر نكرة غير مختصة ولا يجوز العكس.

وبهذا الاستعمال الثاني يُردّ على مَنْ زعم أنها اسم فعل بمعنى يكفي، يعني استعمال

الثاني .. استعمال الأسماء كونها تأتي مبتدأ حَسْبُهُمْ جَهَنَّمَ، واسم إن ((فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ)) [الأَنْفَال:62] وتأتي مجرورة بحسبك، في هذه التصرفات ودخول العوامل عليها لحكم عليها بكونها لا يمكن أن تكون اسم فعل، لماذا؟ لأن أسماء الأفعال كما سيأتي في بابه إن شاء الله تعالى، كما سيأتي أنه لا يدخل عليها العوامل اللفظية، وهذا يكاد يكون محلاً وفاق، فلما دخلت عليها الباء بحسبك، ((فَإِنَّ حَسْبَكَ)) [الأَنْفَال:62] إذن لا يمكن أن تكون اسم فعل بمعنى يكفي؛ لدخول العوامل اللفظية عليها، والمعنوية كذلك على الأرجح وإن كان فيه خلاف.

إذن في هذا الاستعمال الثاني، يعني كونها تأتي مبتدأ واسم إن وخبر، يُردّ على مَنْ زعم أنها اسم فعل بمعنى يكفي، فإن العوامل اللفظية (إن والباء) لا تدخل على أسماء الأفعال باتفاق، هذا محلاً وفاق بينهم، ولا العوامل المعنوية على الأصح عند النحاة، هذا النوع الأول: استعمال حسب، حينئذ هل هي داخلة في قول الناظم: قَبْلُ كَغَيْرُ بَعْدُ حَسْبُ، بالاستعمال الأول هل هي داخلة في قول الناظم: حَسْبُ؟ لا ما يمكن، ما تدخل، لماذا؟ قلنا: تأتي نعتاً وتأتي حالاً وتأتي مستعملة استعمال الأسماء، وفي هذه الأحوال الثلاثة ليست مبنية، إذن إذا كانت بمعنى كافٍ اسم فاعل يكفي، حينئذ نقول: لا تكون داخلة في قول الناظم البتة.

النوع الثاني في حسب .. الاستعمال في لسان العرب: أن تكون حسب بمنزلة "لا غير" في المعنى، فتستعمل مفردة، يعني الإضافة في اللفظ، ويُنوي لفظ المضاف إليه وهذه حسب هي حسب المتقدمة، في الاستعمالين السابقين، ولكنها عند قطعها عن الإضافة تجدد لها إشراجها هذا المعنى الدال على النفي، يعني لما قُطعت عن الإضافة ضُمَّت معنى "لا غير"، وإذا كان كذلك حينئذ حُمِلت على "لا غير" في الاستعمالات الثلاث أو الأربعة السابقة، فإذا حُذِف المضاف إليه ونُوي معناه، حينئذ بُنيت (حسب) على الضم كغير، وإذا ذُكِر المضاف إليه حينئذ أُعربت، وإذا حُذِف المضاف إليه ونُوي لفظه دون معناه حينئذ أُعربت .. فلها الأحوال السابقة كلها، إذن هي نفسها السابقة، ولكنها أُشْرِيت معنى "لا غير"، فحُمِلت على ذلك المعنى الذي دلّ عليه "لا غير". هذا المعنى الدالّ على النفي وتجدد لها ملازمته للوصفية والحالية أو الابتدائية، وبناءً على الضم بعد أن كانت معربة، بحسب العوامل، تقول في الوصفية: (مررتُ برجلٍ حَسْبِكَ من رجل)، احذف المضاف، تقول: (رأيت رجلاً حَسْبُ)، حذفت المضاف ونويت معناه، والحالية: (رأيت زيدا حَسْبُ)، فحُذِف المضاف إليه منهما ونُوي معناه

فُنِيَتْ عَلَى الضَّم.

قال الجوهري: كَأَنَّكَ قُلْتَ: حَسْبِي، يعني بذكر المضاف، ثم حذفته ونويتَ معناه فقلت: حَسْبُ، أو حَسْبُكَ، ويكونُ المضاف حينئذٍ الكاف فحذفته ونويتَ معناه فقلت: حَسْبُ، بنيتَ على الضم، فأضمرتَ ذلك ولم تُنَوِّنْ، أي: حذفْتَ المضاف إليه منهما، وأضمرته في نفسك، ولم تُنَوِّنْ؛ لأنك نويتَ معنى المضاف إليه فبنيتها على الضم كقبل وبعد.

إذن: (حسب) ك (قبل) و (بعد) متى؟ إذا أُشْرِبْتَ معنى: "لا غير"، ليست على الإطلاق الذي ذكره الناظم.

وتقول في الابتداء: قبضتُ عشرةً فحسبُ، هذا مبتدأ حذف خبره، أي: فحسبي ذلك، والمعنى قبضتُ عشرة لا غير، نفس المعنى، قبضتُ عشرةً فحسبُ، قبضتُ عشرةً لا غير .. المعنى واحد، إذن نُزِلَتْ حسب، أو ضُمَّتْ معنى "لا غير" فحُمِلَتْ عليها في البناء، وذلك فيما إذا حُذِفَ المضاف إليه ونُويَ معناه. ودخلت الفاء تزييناً للفظ حسبُ، الفاء هذه فحسب هي حسب، لماذا دخلت الفاء؟ هذا مثل فقط، أصلها قط، فدخلت عليها الفاء تزييناً للفظ.

للفظ فقط، قبضتُ عشرة فقط مثلها، واقتضى كلام الناظم أنها -يعني حسب- تعرب نصباً إذا نُكِرَتْ ك (قبل وبعد)، وليس الأمر كذلك، قَبْلُ كَغَيْرُ بَعْدُ حَسْبُ إذن مثلها، لأنه سَوَى والحكم واحد، وَأَعْرَبُوا نَصْباً -كما قال هنا- إِذَا مَا نُكِرَا ... قَبْلاً وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرَا، الذي هو حسب أيضاً، وهذا لم يُنْقَلْ في لسان العرب أن حسب تُعامل معاملة (قبلاً وغيراً) إذا قُطِعَتْ عن الإضافة، يعني لا يقال (حسباً) كما نصَّ على ذلك ابن هشام رحمه الله تعالى.

إذن اقتضى كلام الناظم أن حسب تُعرب نصباً إذا نُكِرَتْ ك (قبل وبعد)، فمراده التنكير الذي ذكره في (قبل وبعد)، وهو أنها تُقَطَّع عن الإضافة لفظاً وتقديراً ويُنصَّب على الظرفية بحيث يقال: (رأيت زيدا حسباً)، كما يقال: (قبلاً وبعداً)، أو (فحسباً)، ولم يُسَمَّ ذلك في لسان العرب قط، فهذا مما يُستدرك به على الناظم، إذن فحسب نقول: هذا فيه مأخذ على الناظم من حيث الإطلاق؛ لأنه أطلقَ حسب بأنها مثل (غير وبعد وقبل) في كونها لها أربعة أحوال باستعمالها في لسان العرب، والصواب التفصيل، أنها تُستعمل بمعنى كافٍ اسم فاعل، ولها الأحوال التي ذكرناها، ولها استعمال آخر وهو الاستعمال السابق، لكنه إذا ضُمَّنْ معنى لا غير، فحينئذٍ يأتي فيها التفصيل والأحوال

الأربعة، ثم قوله: وَأَعْرَبُوا نَصَبًا إِذَا مَا نَكَّرَا قَبْلًا وَمَا مِنْ بَعْدِهِ، هذا يُفْهَم منه أن (حسباً) هكذا يُنطق به إذا قُطِع عن الإضافة لفظاً ومعنى مثل (غير)، وأنه يكون منصوباً على الظرفية، وهذا لم يُسمع في (حسب).

قَبْلُ كَعَبْرُ بَعْدُ حَسْبُ أَوَّلُ

أَوَّلُ: معطوف على حَسْبُ، أَوَّلُ وهو نقيض الآخر.

وأصله أوَّل بجمزة بعد الواو أوَّل بدليل جمعه على أوائل، فَقُلِبَت هذه الهمزة واواً وأُدْغِمَت فيها الواو الأولى أَوَّل بالتشديد، أوَّل الواو الثانية أصلها همزة .. أوَّل، نقول: أوائل دَلَّ على أن بعد الواو همزة، من أين جاءت والجمع يردُّ الأشياء إلى أصولها؟

إذن: أوَّل الواو الثانية هذه مُبْدَلَةٌ عن همزة، فأصله أوَّل، يعني بجمزة بعد الواو. وأصله أوَّل بدليل جمعه على أوائل، وَقُلِبَت هذه الهمزة واواً وأُدْغِمَت فيها الواو الأولى، وعرفنا معناه المراد بها نقيض الآخر.

دُونُ: هذا اسمٌ للمكان الأدنى من مكان المضاف إليه كجَلَسْتُ دُونَ زَيْدٍ، ثم تَوَسَّعَ فيه فاستُعْمِلَ في الرتبة المفضولة .. أنزل، الدنو يعني، تشبيهاً للمعقول بالمحسوس كـ (زَيْدٌ دُونَ عمرو) دونه في الرتبة، ثم تَوَسَّعَ فيه باستعماله في مُطلق تجاوز شيء إلى شيء كـ (فعلت بزيد الإكرامَ دُونَ الإهانة)، و (أكرمت زيداَ دُونَ عمرو).

أَوَّلُ ودُونُ وَالْجِهَاتُ الست، أي أسماؤها، وهي أمامك وخلفك وفوقك وتحتك وبمينك، نصبت أو ورفعت وشمالك.

وَعَلٌ: بمعنى فوق، هذا المشهور، عَلٌ تُوَافِقُ فَوْقَ في إفادة معناها، وهو العلو (وَعَلٌ) هذا معطوف على ما سبق، أو وَعَلٌ كذلك على أنها مبتدأ خبره محذوف، يجوزُ هذا وذاك، والثاني أولى.

وَعَلٌ تُوَافِقُ فَوْقَ في إفادة معناها، وهو العلو وفي بنائها على الضم، إذا كانت معرفة فيما إذا أُريدَ به علو معين، يعني عَلٌ بمعنى فوق، ثم قد يُراد به علو معين، وقد يُراد به علو مجهول .. إذا أُريدَ به علو مُعَيَّنْ صارت معرفة، وإذا أُريدَ به علو مجهول صارت نكرة مُبْهَمَةٌ.

إذا كانت معرفة فيما إذا أُريدَ به علو معين: أخذتُ كذا من أسفل الدار وكذا من عَلٍ، هذا صارت معينة، أخذتُ كذا من أسفل الدار وكذا من عَلٍ أي: من فوق الدار، كقوله: (وَأَتَيْتُ نَحْوَ بَنِي كُليبٍ مِنْ عَلٍ ...) يعني من فوقهم.

وتوافق فوق أيضاً في إعرابها إذا كانت نكرة، فيما إذا أُريدَ بها علوٌ مجهول كقول

الشاعر: (كَجُلْمُودٍ صَخْرٍ حَطَّةُ السَّيْلِ مِنْ عِلٍ ...)، أي من شيءٍ عالٍ.

إذن توافق علوٌ فوق في كونها تُستعمل معرفة وتُستعمل نكرة، وتُستعمل معرفة حينئذٍ

تُبنى على الضم، وتُستعمل نكرة، فحينئذٍ من علٍ هذه مجرورة بمن، فحينئذٍ صارت نكرة

وُحذِفَ المضاف إليه ونُوي لفظه، حينئذٍ نقول: هذه تُعامل معاملة الاسم المعرب، فإذا

دخلت عليها (من) وهذا الأصل في علٍ دخلت عليها (من)، فحينئذٍ تكون مجرورة، ولم

يُنَوَّنْ، لماذا لم يُنَوَّنْ؟ لنية لفظ المضاف إليه، والمُحذوف لفظاً وهو منوي كالموجود،

وتخالُفها في أمرين: أن علٌ لا تُستعمل إلا مجرورة بمن، دائماً سواء كانت مبنية أو معربة.

إذن: علٌ بمعنى فوق، لكنها تخالفها في أن علٌ لا تُستعمل إلا مجرورة بمن.

ثانياً: أنها لا تُستعمل مُضافة بخلاف فوق فيهما، فوق هذه لا تُستعمل إلا مضافة، وأما

علٌ فلا، لكن يُنَوَّى المضاف إليه يعني: لا يُصرَح به، ليس لها حال في تصريح المضاف

إليه.

وظاهر صنيع الناظم لها في عداد هذه الألفاظ أنها يجوزُ إضافتها ونصبها على الظرفية أو

غيرها كالحالية، قال في التوضيح: وما أظن شيئاً من الأمرين موجوداً يعني: في كلام

العرب.

والناظم هنا سوى بين علٍ وغيرها، في ماذا؟ في كونها تُضاف، وعلٌ لم يُسمع إضافتها

لفظاً، وإلا لم تكن مبنية لو لم يُقدَّر المضاف إليه، يعني معنى، كذلك إذا جُرِدت وقُطعت

عن الإضافة أنها تُنصب على الظرفية، كذلك هذا لم يُسمع في لسان العرب، هذا يُؤخذ

على الناظم.

قَبْلُ كَعَيْرٍ بَعْدُ حَسْبُ أَوَّلٍ ... وَدُونُ وَالْجِهَاتِ أَيْضاً وَعَلُ

وَأَعْرَبُوا نَصْباً إِذَا مَا نُكِّرَا ... قَبْلاً وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرَا

وَأَعْرَبُوا، من؟ العرب، نصباً على الظرفية ليس مطلقاً، هذا يُؤخذ على الناظم أيضاً؛ لأن

نصباً هذا يشمل الحالية، يشمل كونه مفعولاً به، مفعولاً لأجله، تمييزاً وليس الأمر

كذلك، وإنما نصباً على الظرفية.

وَأَعْرَبُوا نصباً أو جرّاً بـ (من)، ضغه، واقتصر على النصب لأنه الأصل في الظروف، متى

أعربوا نصباً؟

إِذَا مَا نُكِّرَا: ما زائدة ليست على أصلها، إِذَا مَا نُكِّرَا: يعني إذا نُكِّرَا، ليست نافية، إذا

ما نُكِّرَا يعني: عُرِفَ، فـ (ما) زائدة:

يا طالباً خذ فائدة ... ما بعد إذا زائدة

وهذا محلّ وفاق ((وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ)) [الشورى: 37] الذي لا يقول بالزيادة في القرآن ماذا يقول هنا؟ ((وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ)) [الشورى: 37] فتكون (ما) نافية وهذا ليس بظاهر.

إذن: إِذَا مَا نُكِّرًا قَبْلًا: هذا مفعول به، نُكِّرًا قَبْلًا أي: قبل وما ذكر بعده، وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِّرًا، الألف للإطلاق، أي: بعد قبل، هنا ورد عليه: قَبْلُ كَغَيْرِ بَعْدُ، قال: إِذَا مَا نُكِّرًا قَبْلًا وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِّرًا: وهذا الحكم شاملٌ لـ "غير" أو لا؟ غير هل تُقْطَعُ عن الإضافة بالكلية؟ هل يصحُّ أن نقول: (ليس غيراً) كما نقول: قبلاً وبعداً؟ يصحُّ أن نقول، قلنا: لها أربعة أحوال، هذه الأبيات الثلاثة كلها .. الألفاظ المذكورة لها أربعة أحوال إلا ما استثنى في (حسب وعل) على التفصيل السابق.

حينئذٍ لها أربعة أحوال، من الأحوال قوله: وَأَعْرَبُوا نَصْبًا: متى؟ إِذَا مَا نُكِّرًا بمعنى أنه إذا قُطِعَتْ عن الإضافة مُطلقاً لم ينوِ المضاف إليه لا لفظاً ولا معنى صارت اسماً نكرة تامة، مثل: رجلاً (رأيت رجلاً)، حينئذٍ نقول: هذا اسمٌ نكرة وتنوينه تنوينٌ تمكين، وليس تنوين عوض أو تنكير؛ لا، بل هو تنوين تمكين دالٌّ على أمكنية اللفظ في باب الإعراب، حينئذٍ (وَمَا مِنْ بَعْدِهِ) هل الحكم شاملٌ لغير أو لا؟ الصواب أنه شاملٌ لغير، هل يرد على الناظم أنه أخرج غير؟ لأنه قال: قَبْلًا وَمَا مِنْ بَعْدِهِ، وهو بعد، وحسب، وأول، ودون، والجهات، وعل .. إذن (غير) لا يشملها الحكم، هذا ظاهر اللفظ، لكن نحتاج إلى تأويل، حينئذٍ نقول: ذَكَرَ (غير) ضِمْنًا فيما بعد (قبل)؛ لأنه قال: قَبْلُ كَغَيْرُ، أعاد حكمَ (غير) بقوله: كَغَيْرُ، إذن الحكم شاملٌ لغير، ف (غير) حينئذٍ تُنْصَبُ، لكن لا على الظرفية؛ لا تُنْصَبُ على الظرفية، وإنما تُنْصَبُ على أنها خبر للـ ليس في المثال الذي ذكرناه.

وَأَعْرَبُوا نَصْبًا إِذَا مَا نُكِّرًا ... قَبْلًا وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِّرًا

قال الشارح: هذه الأسماء المذكورة وهي: غير، وقبل، وبعد، وحسب، وأول، ودون، والجهات الست، وهي: أمائمك، وخلُفك، وفوقك، وتحتك، ويمينك، كلها على الحكاية يجوزُ فيها الوجهان .. وشمالك، وعلُّها أربعة أحوال تُبنى في حالة منها —واحدة— وتُعَرَّبُ في بقيتها.

فتُعَرَّبُ إذا أُضيفت لفظاً، هذا لا إشكال فيه، إذا صُرِّحَ بالمضاف إليه، في الجميع نحو: أصبتُ درهماً لا غيره، صرِّحَ بالمضاف إليه، وجئتُ من قبل زيد، هذه الحالة الأولى صرِّحَ بالمضاف إليه، أو حُذِفَ المضاف إليه ونُوي اللفظ، الذي حذفته قصدته كأنه

موجوداً، فتعرب حينئذٍ من غير تنوين كما لو تُلفظ به، وحكى أبو علي: (ابْدَأْ بِدَا مِنْ
أَوَّلٍ) بالجر من غير تنوين، وقول الشاعر:
(وَمَنْ قَبْلَ نَادَى كُلِّ مَوْلَى قَرَابَةً ...). كُلُّ مَوْلَى -بالتنوين- قَرَابَةً، كُلُّ مَوْلَى قَرَابَةٍ يَجُوزُ
فيه الوجهان.
فَمَا عَطَفْتُ مَوْلَى عَلَيْهِ الْعَوَاطِفُ.

وَمِنْ قَبْلٍ: يعني ومن قبل ذلك، حذف المضاف إليه ونوى ثبوت لفظه، فحينئذٍ جُرَّ
بمن، دخلت عليه من، فُجِرَ فهو اسم مجرور بالكسرة، هذا الظاهر، حينئذٍ هل هي
معربة أو مبنية؟ نقول: مُعَرِّبَةٌ، ودخلت عليها من وهذه الكسرة كسرة إعراب، لماذا لم
يُنَوَّنْ؟ لأنه نُوي ثبوت لفظ المضاف إليه، وإذا نُوي ثبوت اللفظ .. عين اللفظ المحذوف
فهو كالموجود، وإذا كان موجوداً حينئذٍ لا يجتمع مع تنوين المضاف، وهذا واضح.
وتبقى في هذه الحالة كالمضاف لفظاً فلا تُنَوَّنْ إلا إذا حُذِفَ ما تُضاف إليه، ولم ينو لفظه
ولا معناه، فلا تُنَوَّنْ إلا إذا حُذِفَ ما تُضاف إليه، يعني: قُطِعَتْ عن الإضافة بالكلية لا
لفظاً ولا معنى، ولم ينو لفظه ولا معناه، حينئذٍ تكون نكرة، ومنه قراءة من قرأ: (لله
الأمر من قبل ومن بعد) كما قُرِأَ في الأولى: (لله الأمر من قبل ومن بعد) ((من قَبْلُ
وَمِنْ بَعْدُ)) [الروم:4] فيه ثلاث قراءات، السبعة على الضم ((لله الأمر من قَبْلُ وَمِنْ
بَعْدُ)) هذا الشاهد على أنها مبنية، وذلك إذا حُذِفَ المضاف إليه ونوى معناه (لله الأمر
من قبل ومن بعد) بالكسر، حينئذٍ نقول: حُذِفَ المضاف إليه ونوى ثبوت لفظه، ولم
ينون مُرَاعَاةً لِلْمُضَافِ، فهو كالموجود (من قبل ومن بعد) صارت اسماً نكرة، قُطِعَتْ عن
الإضافة بالكلية، (لله الأمر من قبل ومن بعد) بجر (قبل) و (بعد) وتنوينهما كقوله:
فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا ... أَكَادُ أَغْصُ بِالماءِ الْفُرَاتِ

وَكُنْتُ قَبْلًا: قَبْلًا هذا خبر كُنْتُ، منصوب، والتاء هذه اسم كان، هل هذا صحيح،
قَبْلًا خبر كنت؟

قلنا: وأعربوا نصباً نقيده بماذا؟ منصوب على الظرفية، إذن ما يأتي وأعربوا نصباً، ليس
مطلقاً حتى نقول: خبر كان، لو قلنا: مطلقاً الذي أوردناه على الناظم صح أن نقول:
قبل هذا خبر كان، ليس الأمر كذلك، بل (وَأَعْرَبُوا نَصْبًا) متى؟ إذا: إذا مَا نَكَّرَا قَبْلًا.
إذن نصباً على الظرفية، فإذا جاءت قبل ((كَذَبْتُ قَبْلَهُمْ)) [الحج:42] بالإضافة
منصوب، منصوب على الظرفية، لو قُطِعَتْ عن الإضافة " قَبْلًا" كذلك منصوب على

الظرفية، إذن لا تُنصب إلا على الظرفية فحسب، إذا مرَّ بك (قبل) بالفتحة حينئذٍ اعلم أنها منصوبة على الظرفية، سواء حُذِف المضاف إليه مُطلقاً ولم ينوَ لا لفظه ولا معناه، مثل البيت: وَكُنْتُ قَبْلًا، أو حُذِف المضاف إليه ونُوي ثبوت لفظه، لو قال: وَكُنْتُ قَبْلَ بالنصب، حينئذٍ نقول: حُذِف المضاف إليه ونُوي ثبوت لفظه، ولذلك بقيت الفتحة على ظاهرها دون تنوين، كذلك (كَذَّبْتُ قَبْلَهُمْ) فيما إذا ذُكِر المضاف إليه. على كلٍّ لا نصب لـ (قبل وبعد) إلا على الظرفية، كلما رأيتها منصوبة فاعلم أنها على الظرفية.

وَأَعْرَبُوا نَصْبًا: هذا مطلق لا بدّ من تقييده.

هذه هي الأحوال الثلاثة التي تُعرب فيها.

ولذلك كذلك (فَمَا شَرَبُوا بَعْدًا عَلَى لَذَّةِ خَمْرٍ ...) نقول: كذلك منصوب على الظرفية.

(لَعَنَّا يُشْنُ عَلَيْهِ مِنْ قُدَّامٍ ...)، هذا بالضم، الرواية بالضم والأصل من قدامه وحُذِف المضاف إليه ونُوي معناه.

(عَلَى أَنِنَا تَعْدُوَ الْمَنِيَّةُ أَوَّلُ ...) بالضم، والأصل أول الوقتين.

وحكى أبو علي الفارسي: (ابْدَأْ بِذَا مِنْ أَوَّلٍ) بالضم على نية معنى المضاف إليه

والأصل من أَوَّل الأمر، وبالحذف على نية لفظه، وبالفتح على نية تركها.

روى هذا القول بالجهات الثلاث: (ابْدَأْ بِذَا مِنْ أَوَّلٍ، ابْدَأْ بِذَا مِنْ أَوَّلٍ، ابْدَأْ بِذَا مِنْ أَوَّلٍ) نزلها على كل ما سبق.

ومنعه من الصرف للوزن والوصف، يعني يُمنع "من أول" نقول: ممنوع من الصرف،

لماذا؟ للوزن (وزن الفعل) والوصف؛ لأنه اسم تفضيل بمعنى الأسبق.

إذن في هذه الأحوال الثلاثة نقول: تعرب فيها.

أما الحالة الرابعة التي تُبنى فيها؛ فهي: إذا حُذِف ما تُضاف إليه ونُوي معناه دون لفظه،

حينئذٍ تُبنى على الضم ((لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ)) [الروم:4] قراءة السبعة، بُنيت

على الضم لشبهها حينئذٍ بحروف الجواب في الاستغناء بما عمّا بعدها، هل جاء زيد؟

نعم، اكتفي بحرف الجواب عمّا بعده، وهذه مثلها.

مع ما فيها من شبه الحرف في الجمود، وهو لزومها استعمالاً واحداً وهو الظرفية أو

شبهها، وفي الافتقار إلى المضاف إليه، نحو الآية التي ذكرناها، ونحو (قبضتُ عشرةً

فحسبُ)، أي فحسبي ذلك.

وحكى أبو عليّ الفارسي: المثال السابق الذي ذكرناه، والبيت السابق: (عَلَى أَيْنَا تَعْدُو
الْمَنِيَّةُ أَوَّلُ ...)، وسرتُ مع القوم ودونُ أي: دونهم، وجاء القوم وزيد خلفُ أو أمامُ
أي: خلفهم أو أمامهم، أَقْبَبُ مِنْ تَحْتُ عَرِيضٌ مِنْ عَلٍ.

تحتُ بُني على الضم؛ لحذفِ المضاف إليه مع نيّة معناه دونَ لفظه، بدليل سبقِ حرفِ
الجرِّ (من) ثم اللفظ بالضم (من تحت)، لو قال: (من تحت) دون تنوين عرفنا أنه حُذف
المضاف إليه ونوى لفظه (من تحت).

وحكى أبو عليّ الفارسي (ابْدَأْ بِذَا مِنْ أَوَّلٍ) بضم اللام وفتحها وكسرها، فالضمُّ على
البناء بنيّة المضاف إليه معنى، والفتح على الإعراب لعدم نيّة المضاف إليه لفظاً ومعنى
وإعرابها إعراب ما لا ينصرف للصفة ووزن الفعل، والكسر على نيّة المضاف إليه لفظاً.
وحينئذٍ إذا بُنيت على الضم (قبلُ وبعدُ) قلنا في هذه الحالة تكون معرفتين بالإضافة إلى
معرفة المنوية، والأصل: (لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلِ الْغَلْبِ وَمِنْ بَعْدِهِ)، وإذا بُنيت الظروف على
الضم تُسمّى غايات كما ذكرنا؛ لأن الأصل فيها أن تكون مُضافة، وغاية الكلمة
المضافة ونهايتها آخر المضاف إليه، (قبل ذلك) آخر الكلمة ما هي؟ الكاف، هذه
نهايتها، نهايتها آخرُ حرفٍ في المضاف إليه؛ لأنها تتمته إذ به تعريفه، فإذا حُذف
المضاف إليه وتضمّنه المضاف صارَ آخر المضاف غايته، يعني إذا قلت: قبل الغلبِ
آخر المضاف إليه الباء وهو كالتتمة لما قبله، فإذا حذفته صارَ غاية قبل اللام، ولذلك
صارت غاية.

فقول المصنف: وَاضْمُمُ بِنَاءً .. البيت إشارة إلى الحالة الرابعة من حيث المنطوق. وقوله:
ناوياً مَا عُدِمَا مراده: أنك تبنيها على الضم إذا حذفْتَ ما تُضاف إليه ونويته معنى لا
لفظاً.

وأشارَ بقوله: وَأَعْرَبُوا نَصْباً إلى الحالة الثالثة وهي ما إذا حُذِفَ المضاف إليه ولم يُنَوَ لفظه
ولا معناه، لكن وَأَعْرَبُوا نَصْباً هذا تصريح ببعض المفهوم، يعني هنا يقول: أشارَ إلى
الحالة الثالثة بقوله: وَأَعْرَبُوا نَصْباً، هنا نقول: صرّح ببعض المفهوم؛ لأننا قلنا: وَاضْمُمُ
بِنَاءً غَيْراً إِنْ عَدِمْتَ، فإن لم تَعِدِمْ مفهومه صارت مُعرية، هذا بعض المفهوم الذي دلَّ
عليه البيت الأول وهو التصريح بقوله: وَأَعْرَبُوا نَصْباً.

وهي ما إذا حُذِفَ المضاف إليه ولم يُنَوَ لفظه ولا معناه، فحينئذٍ تكون نكرة معربة،
وقوله نصباً معناه أنها تنصب إذا لم يدخل عليها جارٌّ، فإن دخلَ عليها جُرّت نحو: من
قبلُ ومن بعدُ، ولم يتعرّض المصنف للحالتين الباقيتين. لا، تعرّضَ لكن من جهة المفهوم

لا من جهة المنطوق. يعني الأولى والثانية؛ لأن حكمهما ظاهر معلوم من أول الباب وهو الإعراب وسقوط التنوين، كما تقدّم في كل ما يفعل بكل مضاف إليه. وَمَا يَلِي الْمُضَافَ يَأْتِي خَلْفًا ... عَنْهُ فِي الْإِعْرَابِ إِذَا مَا حُذِفَا

المضاف والمضاف إليه كلّ منهما يجوزُ حذفُهُ بشرط أن يكون معلوماً، المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة، ولذلك نُزِلَ التنوين الذي يكون في آخر المضاف، في آخر حرف من المضاف إليه، وسُلب التنوين من الأول؛ لأن الثاني صارَ كجزء من الأول، يعني (غلام زيد) سلب التنوين من الميم فصار في الدال من (زيد)، حينئذٍ نقول تعليلاً لهذا: جعل (زيد) مُنْزَلةً الجزء من (غلام)، كأنك قلت: (غلامٌ غلاماً غلام)، صار (زيد) بعد الميم وقبل التنوين، فجعلت (زيد) بين الميم والتنوين، فسلب التنوين من الأول فجعل في الآخر، ولذلك يُقال فيه: كلّ كلمتين نُزِلَ ثانيهما مُنْزَلةً التنوين مما قبله، هذا ضابط المركب الإضافي، كل كلمتين نُزِلَ ثانيهما مُنْزَلةً التنوين مما قبله. (وَمَا يَلِي الْمُضَافَ يَأْتِي خَلْفًا ... عَنْهُ فِي الْإِعْرَابِ) ما الذي يلي المضاف؟ المضاف إليه، يعني الذي يتلوهُ.

إِذْنِ يَأْتِي خَلْفًا ... عَنْهُ فِي الْإِعْرَابِ إِذَا مَا حُذِفَا، إذا حُذِفَ يَأْتِي عنه خلفاً في الإعراب، نفهم من هذا البيت أنه يجوزُ حذفُ المضاف إليه، وذلك يُشترط فيه شرطان: أن يدلّ على المحذوف دليل (وَمَا يَلِي الْمُضَافَ) وهو المضاف إليه، (يَأْتِي خَلْفًا عَنْهُ) عن المضاف، متى؟ إذا حُذِفَ المضاف، وهذا يمرُّ معنا كثير، حُذِفَ المضاف وأُقيم المضاف إليه مقامه، وهذا يُشترط لجواز حذف المضاف شرطان:

الأول: أن يدلّ على المحذوف دليل، وهذه قاعدة عامة سواء كان في باب الإضافة أو في غيرها وَحَذَفَ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ، فلا (يصحّ جلستُ زيداً)، تريد جلست جلوس زيد، (جلوس) هذا مفعول مطلق، وجلوس مضاف وزيد مضاف إليه، هل يصحّ أن تقول: احذف المضاف وهو جلوس وأقيم المضاف إليه مقامه فيأخذ حكمه، وهو النصب فتقول: جلستُ زيداً؟ ما يصحّ؛ لعدم وجود ما يدلّ على المحذوف وهو المضاف. إذن: لا يصحّ (جلستُ زيداً) تريد: جلست جلوس زيد.

الثاني: أن يكون المضاف مُفرداً لا جملة، وهذا لم ينصّ عليه الناظم؛ أن يكون المضاف مُفرداً لا جملة، إذ لا يمكن أن يُستدلّ على المحذوف وهو جملة، إذ لا تقوم مقام المضاف؛ لأنه لو كان المضاف إليه جملة وحذفنا المضاف لا يصحّ أن نقول: أُقيم

المضاف إليه مقام المضاف، فيأخذ حكمه؛ لأن الحكم هو الإعراب، والإعراب لا يكون في الجمل، وإنما يكون في المفردات هذا الأصل، فحينئذٍ لما امتنع أن تُقام الجملة مقام المضاف بعد حذفه نقول: لا يجوزُ حذفُ المضاف إذا كان المضاف إليه جملة بخلاف ما أطلقه الناظم هنا.

إذن: وَمَا يَلِي: يعني والذي، (ما) هذا اسم موصول بمعنى الذي مُبتدأ، والذي يلي المضاف وهو المضاف إليه، (يَأْتِي) هذه الجملة خبر، يَأْتِي فعل وفاعل، (خَلَفًا) هذا حال من الضمير في يَأْتِي، (عَنْهُ) عن المضاف، في ماذا؟ (في الإِعْرَابِ) بتسهيل الهمزة؛ لأنه مصدر أعرب يُعْرَبُ إعراباً، همزتها همزة قطع، هنا وصلت من أجل الوزن، في الإِعْرَابِ فقط لا في غيره أم المراد هنا أن الحكم منصبٌ على الإعراب؟ الثاني، وإنما يتكلم البيانون في الأغراض التي يمكن أن يُحذف المضاف ويُقام المضاف إليه مقامه في إفادته، وسبقَ شيءٌ من ذلك وهو التأنيث ونحوه.

(عَنْهُ في الإِعْرَابِ) هذا مُتَعَلِّقُ بقوله: يَأْتِي، أو بقوله خَلَفًا.

غالباً نَقِيدُهُ؛ لأنه سيأتي في البيت الذي يليه.

(إِذَا مَا حُذِفَا) يعني إذا حُذِفَ، (ما) هذه زائدة، والألف للإطلاق، وحُذِفَ هذا فعل ماضي، والفاعل ضمير مستتر يعودُ على المضاف.

إذن يحذف المضاف ويُقام المضاف إليه مقامه فيأتي خلفه في الإعراب، بشرط أن تكون ثمَّ قرينة وأن لا يكون المضاف إليه جملة.

وَمَا يَلِي الْمُضَافَ يَأْتِي خَلَفًا ... عَنْهُ في الإِعْرَابِ إِذَا مَا حُذِفَا

أي المضاف، لقيام قرينة تدلُّ عليه، نحو ((وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ)) [يوسف:82] أكثر هذا مجازاً عندهم، ((وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ)) قالوا: القرية اسمٌ لأهلها .. لأناس، وهو الأصل فيها أنها تُستعمل مُراداً بها البنيان، وتُستعمل ويُراد بها مَنْ يسكنُ البنيان، لها استعمالان في لسان العرب، حينئذٍ إذا استعملت القرية مُراداً بها أهلها، ((وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ)) نقول: القرية لا تُسأل هذا الأصل فيها، قالوا: هنا على تقدير مضاف، على كلِّ: وَالشَّأْنُ لَا يُعْتَرَضُ الْمَثَلُ ... إِذْ قَدْ كَفَى الْفَرَضُ وَالْإِحْتِمَالُ

((وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ)) قالوا: أي أسأل أهل القرية، حذف المضاف الذي هو أهل، وأُقيم المضاف إليه مقامه فانتصب انتصابه، يعني أخذَ حكمه أسأل أهل .. أهل هذا مفعول به منصوب، والقرية هذا مجرور، لما حذفت المضاف وهو منصوب وأُقيمت المجرور مقامه صارَ المجرور منصوباً، هذا مراده بقوله: (يَأْتِي خَلَفًا عَنْهُ في الإِعْرَابِ)، فإذا كان المضاف

إليه دائماً مجروراً والمضاف على حسب موقعه في الإعراب حينئذٍ أخذَ حكمه، إن كان الرفع فالرفع للمضاف إليه، وإن كان النصب فالنصب، وإن كان الجر فالجر، وهذا مُرادُه بقوله: (يَأْتِي خَلْفًا عَنْهُ فِي الْإِعْرَابِ).

((وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ)) [يوسف:82] أي: أسأل أهل القرية، فإن لم تكن قرية امتنع الحذف مثل ما سبق (جلست زيداً) تريد: جلستُ جلوسَ زيد.

المضاف إذا حذف لقرينة تارة يكون مطروحاً يعني: معرب عنه لفظاً ومعنى، وهذا سبق أيضاً، وتارة يكون مُلتفتاً إليه، يعني: مُلاحظ من جهة المعنى، يحذفُه ويقصدُه يلاحظُه، وقد يحذفُه ويطرُحُه طرحاً كلياً، هذا له مأخذ وهذا له مأخذ.

إذن المضاف إليه بعد حذفه إما أن يكون مطروحاً بالكلية، بمعنى أن الذي طرَحَه لم يلتفت إليه البتة، وقد يكون مطروحاً لكنه مُلتفت إليه، يعني مطروحاً من جهة اللفظ فحسب، فحينئذٍ يعتبره .. يعني يَلْتَفِتُ إليه، يُعْلَمُ هذا بعود الضمير عليه، قد يُعْبَدُ الضمير باعتبار المضاف، وهو قد حذف المضاف، يحذف المضاف ثم إذا أرجع الضمير يرجع الضمير باعتبار المضاف لا باعتبار المضاف إليه، حينئذٍ صارَ المضاف بعد طرحه مُلتفتاً إليه، وثمّ مثال يوضح هذا.

((وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ)) [الأعراف:4] (مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا) الضمير عادَ إلى القرية، (فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ) هنا راعى الضمير في قوله: (فَجَاءَهَا بَأْسُنَا) أرجعه باعتبار المضاف إليه، (أَوْ هُمْ قَائِلُونَ) أرجعه باعتبار المضاف وهو أهل؛ لأنه عندهم أن القرية لا يمكن أن تكون هي المسؤولة ولا هي المعذبة، البنيان لا يُعَذَّبُ وإنما المراد به الأهل، ((وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا))

[الأعراف:4] يعني المراد به أهل القرية، وكم مِنْ أهل قرية، حينئذٍ (فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا)، (جَاءَهَا بَأْسُنَا) الضمير هنا عاد إلى القرية نفسها، حينئذٍ صارَ المضاف المحذوف كأنه مطروح، ((أَوْ هُمْ قَائِلُونَ)) [الأعراف:4] هُم الضمير مرجعُه إلى أهل القرية، فأرجع الضمير باعتبار المضاف، فأرجع الضمير أولاً إلى القرية طرحاً للمضاف وثانياً إلى المضاف التفاتاً إليه، وقد يكونُ الأول مُضافاً إلى مضاف فيُحذفُ الأول والثاني، ويُقام الثالث مقام الأول في الإعراب، يعني يُتَصَوَّرُ حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه فيما إذا كان مضاف ومضاف إليه، وقد يكون المضافُ الأول مُضافاً إليه باعتبار المضاف السابق، فيكون عندنا مُضاف أول ومُضاف ثاني، المضاف الثاني مُضافاً إليه باعتبار الأول، وهو مضاف باعتبار ما بعده، قد يحصل حذفُ للأول والثاني ويُقام

المضاف إليه للثاني مقام الأول، وهذا مثاله كقوله تعالى: ((وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْكُمْ تُكَذِّبُونَ)) [الواقعة: 82]، قال: ((وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ)) يعني: وتجعلون بدل شكر رزقكم تكذيبكم بالنصب، تجعلون بدل شكر .. حذف المضاف بدل، وأقيم المضاف إليه وهو شكر، ثم حُذِفَ شكر وأقيم المضاف إليه مقامه. إذن حصل حذف بعد حذف ((وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْكُمْ تُكَذِّبُونَ)) [الواقعة: 82] أي: وتجعلون بدل شكر رزقكم تكذيبكم.

وأما ((وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ)) [البقرة: 93] العجل لا يُشْرَبُ في قلوبهم، يعني أشرَبوا حبَّ العجل؛ إذن هناك مضاف محذوف وهو حب والعجل مضاف إليه. وَمَا يَلِي الْمُضَافَ يَأْتِي خَلْفًا ... عَنْهُ فِي الْأَعْرَابِ إِذَا مَا حُذِفَا

يعني: إذا حذف.

قال الشارح: يحذف المضاف لقيام قرينة تدلّ عليه، ويُقام المضاف إليه مقامه فيعرب بإعرابه نصباً أو رفعاً أو خفضاً، كقوله تعالى: ((وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ)) [البقرة: 93] أي: حبَّ العجل؛ لأن هنا لا يُقال العجل، أشرَبوا العجل نفس العجل ذات العجل! لا، ليس هذا المراد، فيتعيّن حينئذٍ حذف مضاف، وكقوله تعالى: ((وَجَاءَ رَبُّكَ)) [الفجر: 22] أي: أمرُ ربك، هذا باطل، هذا يذكرونه كثيراً، فحذف المضاف وهو حبّ وأمر، وأعرب المضاف إليه وهو العجل وربك بإعرابه. (وَجَاءَ رَبُّكَ) هذا ممتنع عندهم أن يتصف الربُّ بالحيء، فتعيّن القول بالجاز وهو حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وهنا إذا كان هذا باطلاً ما يلزم أن نقول: بأنه في اللغة لا يُحذف المضاف ويُقام المضاف إليه مقامه، فإذا استُخدمت هذه اللغة في أمر باطل فاسد .. تأويل وتحريف آيات الصفات، هل نرجع إلى القاعدة فنبتلها لأنهم استعملوه في باطل؟ الجواب: لا، وإنما نقول هنا: (وَجَاءَ رَبُّكَ) ليس على حذف مضاف، القول باطل، لدليل خارجي وهو أن الربَّ جل وعلا مُتَّصِفٌ بصفات، سواء كانت الصفات ذاتية أم فعلية، اختيارية أم لا .. فحينئذٍ لا يمنع أن نقول بالقاعدة مع إبطال هذا القول، ولو قالوا بأنه مجازٌ نقول: هنا المجاز لا يُستعمل، لماذا؟ لأنهم عدلوا - هذه انتبه لها فإنه يغلط فيها بعض الطلاب: إنكارُ المجاز لا يكون رداً على الأشاعرة في باطلهم ولا المعتزلة ولا الجهمية .. إنكارُ المجاز لا يكون رداً عليهم، وإذا جعلت السلاح في إبطال معتقد الأشاعرة هو المجاز أنت ضعيف، لماذا؟ لأن المجازَ استُعمل سلاحاً ثانوياً

لا أولياً، كيف؟ الأول: (وَجَاءَ رَبُّكَ) أول ما قرؤوا فهموا من (وَجَاءَ رَبُّكَ) الحجيءُ تمشي برجلين، لا بدّ أن يحويك شيء علوي وأرض تقلّك، إذا زالت عنك سقطت! لم يفهموا من هذا النصّ إلا هذه المعاني، هذا أولاً.

إذن: ظاهر النصّ التشبيه، لم يفهموا من الحجيء (وَجَاءَ رَبُّكَ) جاء فعل، وربك فاعل، مثل: (جاء زيد)، محييٌ زيد الثابت برجلين إلى آخره .. هو الذي أثبت هنا في هذا الظاهر، حينئذٍ هذا ممتنع، إذن لا بدّ من تأويله، هم يقولون: تأويل، ونحن نقول: تحريف، لا بدّ من تأويله فعدلوا إلى القول بالجاز، إذن الجاز متى جاء؟ ليس ابتداء من قوله: وَجَاءَ رَبُّكَ، ليست سدا جة هي، (وَجَاءَ رَبُّكَ) ابتداء أنه مجاز، ما قالوا بهذا لا أشعري ولا متأريدي ولا جهمي ولا معتزلي، إنما قالوا: ظاهر هذا النصّ التشبيه، وقد قال تعالى: ((لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ)) [الشورى: 11] إذن إذا أردت أن تنسفَ الجاز ردّاً على ما هو ظاهره التشبيه أخطأت، وإنما تقفُ معهم وقفةً أوليّةً تقول: ليسَ ظاهر النصوص التشبيه، فالذي فهمته (وَجَاءَ رَبُّكَ) كجاء زيد! هذه حماقة، لا يمكن أن يُوصَفَ الحجيء المثبت للرب جلّ وعلا وهو الخالق كالمثبت للمخلوق، يعني إذا قلت: (وَجَاءَ رَبُّكَ) .. جاء الذباب؟ هل تفهمُ منه الحجيء الذي ثبت لزيد؟ هو نفسه المحرف، إذا قال: وَجَاءَ رَبُّكَ لم أفهم منه إلا محيي زيد، نقول: وجاء السحاب، وجاء الذباب وجاء النمل .. إذن لكل فاعل من هذه الفاعلين نقول: له محييٌ يختصُّ به، فلا يفهم من قوله: (وَجَاءَ رَبُّكَ) أن الحجيء هو الحجيء الذي ثبت لزيد، حينئذٍ لا يُنكَرُ حذف المضاف وهو مجازٌ على القول به؛ لا يُنكَرُ من أجل هذا دفعاً له! لا، وإنما قد تنكره لأنه لم يثبت عندك في لسان العرب أو كذا، أما من أجل دفع بدعة الأشاعرة والمعتزلة هذا ضعيف ليس بصحيح، ولا نجعله طاغوتاً ونردّه إلى آخره، نقول: هذا ليس له وجه، وإنما يُردّ الأصل الذي اعتمدوا عليه وهو: أن ظاهر النصوص التشبيه .. مماثلة، نقول: هذا مردودٌ بقوله: ((لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ)) [الشورى: 11] والاشتراك إنما يكون في المعنى الكلي الذي يكون في الذهن فحسب، فالحجيء من حيث هو محيي هذا مشترك، يدخل فيه محيي الربّ جلّ وعلا ومحيي المخلوق سواء كان عاقلاً أو لا يعقل، ثم إذا أضيف .. نُسَب إلى معين، إن كان خالقاً فاختصّ به الحجيء، لا يشبهه محيي المخلوقين، وإذا أضفته إلى مخلوق يعقل اختصّ به، إذا أضفته إلى مخلوق لا يعقل اختصّ به.

فالاختصاصُ حاصلٌ متى؟ بعد الإضافة، وأما قبل الإضافة فهو قدر كلي وجوده وجود ذهني، وَجَاءَ رَبُّكَ هنا يقولون: أي أمر ربك! يُقال له أنه فاسد، ليسَ ظاهر النص هو ما

ذكروه.

نقف على هذا والله أعلم، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ... !!!

عناصر الدرس

- * حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه مجروراً وشروطه
- * شروط إبقاء المضاف على حاله بعد حذف المضاف إليه
- * حكم الفصل بين المضاف إليه وأنواع الفاصل.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين،
أما بعد:

قال الناظم رحمه الله تعالى:

وَمَا يَلِي الْمُضَافَ يَأْتِي خَلْفًا ... عَنْهُ فِي الْأَعْرَابِ إِذَا مَا حُذِفَا

عرفنا أن هذه المسألة مسألة حذف ما علم من مضاف ومضاف إليه، والبيت هذا تقيد
ب حذف المضاف في مسألة شهيرة وإن عنون لها البيانيون بالمجاز، ولكن يشترط في
جواز حذف المضاف شرطان؛ الأول: أن يكون ثم دليل أو قرينة على المحذوف، فإن لم
تكن قرينة حينئذ امتنع حذفه، يعني قعّضد ما لا يدل عليه دليل لا يجوز حذفه البتة
مطلقاً في أبواب النحو كلها.

الثاني: أن يكون المضاف مفرداً لا جملة؛ لأن الجملة حينئذ لا تقوم مقام المضاف إذا
حذف.

وأما الأول هذا مُتَّفَق عليه، والثاني حكي عليه الاتفاق.

وَمَا يَلِي الْمُضَافَ أَي: الذي يلي المضاف، الذي يتلوّه ويليه -وهو المضاف إليه- يأتي
خلفاً عنه بعد حذفه، ولذلك قال: (إِذَا مَا حُذِفَا) ولا يمكن أن يكون خلفاً عنه إلا بعد
حذفه، حينئذ دلّ على الحذف قوله: (يَأْتِي خَلْفًا عَنْهُ) وهذا دلّ على أنه حذف، وقوله:
إِذَا مَا حُذِفَا هذا أشبه ما يكون بالتأكيد.

وَرُبَّمَا جَرُّوا الَّذِي أَبْقَوْا كَمَا ... فَذَكَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَ
لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفَ ... مُمَاتِلًا لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفَ

وَرُبَّمَا جَرُّوْا: ربما هذه للتقليل.

جَرُّوْا الَّذِي أَبْقَوْا: وهو المضاف إليه، هذا ما يتعلق بالمضاف إليه، في السابق قال: يَأْتِي خَلْفًا عَنْهُ فِي الْإِعْرَابِ، قد لا يَأْتِي خَلْفًا عَنْهُ فِي الْإِعْرَابِ، بل يبقى على أصله على جَرِّهِ، فَيُحَذَفُ المضاف ويبقى المضافُ إليه على جَرِّهِ، فيبقى مجروراً كما هو الشأن فيه قبل حذف المضاف.

وَرُبَّمَا جَرُّوْا: أي العرب نُطْقًا، أو النحاة حُكْمًا بذلك، والأول أظهر.

وَرُبَّمَا جَرُّوْا الَّذِي أَبْقَوْا: وهو المضاف إليه، بعد حذف المضاف.

أَبْقَوْا المضاف إليه كَمَا قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَ: والذي تَقَدَّمَ ما هو حذفه؟

المضاف، يعني يبقى المضاف إليه على حاله، في السابق بين لنا القاعدة الأصلية وهي: أنه إذا حُذِفَ المضاف أُقِيمَ المضاف إليه مقامه فارتفع ارتفاعه أو انتصب انتصابه، أو جُرَّ جَرُّهُ .. خفض خفضه، وقد لا يكون كذلك بل يبقى على حاله.

وَرُبَّمَا جَرُّوْا: يعني استداموا جَرَّ الَّذِي أَبْقَوْا كَمَا قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَ: معنى

البيت أي: تركوا المضاف إليه على الحالة التي كان عليها قبل حذف المضاف وهي

الجرّ، فيبقى على حاله، وفُهِمَ من قوله: وَرُبَّمَا أَنْ هَذَا قَلِيلٌ؛ رُبَّمَا جَرُّوْا نقول: هذا قليل؛

لأن رَبَّ للتكثير كثير وللتقليل قليل، هنا لا يتأتى فيها التكثير، لماذا؟ لأن حذف

المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه .. كونه يرتفع ارتفاعه وينتصب انتصابه، هذا قليل خلاف الأصل.

ثم هذا يُسْتَنْثَى منه حالة وهي: أنه لا يُقَامُ مقامَ المضاف إليه وإنما يبقى على حاله، إذن هذا استثناء من استثناء، وإن شئت قل: خروج عن خروج؛ لأنَّ الأول خروج، الأصل عدم الحذف، والمضاف والمضاف إليه كالجُزء الواحد .. كالكلمة الواحدة، حينئذ لا يجوزُ حذفُ الجزء الأول، لكن لما عَلِمَ ساعدت القرينة وقوّت حذف المضاف، إذن خرجنا عن الأصل.

ثم خروج آخر وهو أن لا يُقَامَ المضاف إليه مقامه، فيبقى على ما هو عليه من جرّه.

وفُهِمَ من قوله: وَرُبَّمَا أَنْ هَذَا قَلِيلٌ، ومع قلته كذلك فيه شرط، لكنْ بِشَرَطٍ كما سيأتي.

وَرُبَّمَا جَرُّوْا: أي العرب يعني استداموا جَرَّ، ليس جرّاً جديداً، إذا حُذِفَ المضاف وبقي

المضاف إليه على حاله من الجرّ فحينئذ نقول: الجرّ الذي قبل حذف المضاف هو نفسه

الجرّ بعد حذفه وليس ثم جرّ جديد، ولذلك رُبَّمَا جَرُّوْا أي استداموا جرّ.

الَّذِي أَبْقَوْا: بعد حذف المضاف وهو المضاف إليه.

كَمَا قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَ: هذا معلوم، لماذا نصَّ عليه؟ كما تشبيهه، يعني بقي المضاف مجروراً بعد حذف المضاف كما هو الشأن قبل حذفه، عندنا مُشَبَّه ومُشَبِّه به، أي كالجَرِّ الذي قد كان ودَفَعَ به توهم أن هذا جَرٌّ جديدٌ بجار آخر غير المضاف، يعني كما قد كان قبلَ حذف، قد يُفهم من قوله: (وَرُبَّمَا جَرُّوا الَّذِي أَبَقُوا) أنه مجرور بعامل جديد ليس هو المضاف الذي حُذِفَ، لا، ليس الأمر كذلك، بل هو العامل قبل الحذف هو عينه العامل بعد الحذف، والجَرُّ قبل الحذف هو عينه الجَرِّ بعد الحذف، فالكسرة هي الكسرة والعامل هو العامل قبل الحذف وبعد الحذف. إذن: (كَمَا قَدْ كَانَ) نقول: هذا نصٌّ عليه دفعاً لتوهم أن يتوهم مُتَوَهِّم بأن الجَرِّ الذي بقي بعدَ حذف المضاف هذا جَرٌّ جديد، وليس الأمر كذلك بل هو سابق. بجَرِّ آخر غير مضاف، والمغايرة بين المشبه والمشبه به لا بالذات بل باعتبار اختلاف صورة التركيب؛ لأنه جاء بكاف التشبيه (كَمَا).

إذن: شَبَّه الصورة الحاصلة بعد الحذف بالصورة قبل الحذف، وهي عَيْنُهَا، كأنه قال: زيدٌ كزيدٍ، هل يصح؟ لا يصح أن يقال: زيد كزيد، فلا يُشَبَّه زيد بزيد، وإنما يُشَبَّه زيد بذاتٍ مُغايرة، وهنا لم يحصل التغير، نقول: حصل التغير باعتبار صورة التركيب، فذكر المضاف مع المضاف إليه هذه صورة، وحذف المضاف مع إبقاء المضاف إليه مجروراً كحاله قبل الحذف هذه صورة أخرى، فشَبَّه الثاني بالأول .. شَبَّه الثاني الذي هو بعد حذف المضاف بالأول الذي ذُكِر فيه المضاف والمضاف إليه. والمغايرة بين المشبه والمشبه به لا بالذات بل باعتبار اختلاف صورة التركيب، أو على أن العرض لا يبقى زمانين ووجه الشبه كون كل بالمضاف، لكن الأول أولى، أن يُقال: شَبَّه صورة التركيب بصورة تركيب آخر، وهنا تحصلُ المغايرة كما ذكرناه في (زيد غير عمرو)، قلنا هنا حصلت المغايرة بالتنوع الشخصي، أما الماهية فهي عينُ الماهية، فمطلقُ المغايرة حاصلة بغير، كذلك هنا مُطلق المغايرة بين المشبه والمشبه به حاصلة، فالتركيب الذي فيه المضاف قبل حذفه وإبقاء المضاف إليه مجروراً مع ذكر العامل ليست هي عين الصورة في حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه كحاله، ولذلك قال: كَمَا، وجاء بكاف التشبيه. كَمَا قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَ، الذي تقدّم الألف للإطلاق وهو المضاف، لكن حرف استدراك، لكن يعني: لا يتوهم أنه يبقى المضاف إليه كحاله قبل حذف المضاف مُطلقاً، لا، بشرط، وكلما قُيِّد الشيء بشرط دلَّ على أنه فرعٌ وأنه ضعيف، كلما قُيِّد بشيء .. وخاصة هنا خروج عن خرج، يعني ليس هو أصل حتى نقول: كاسم الفاعل

إذا قُبِدَ فهو على الأصل، لا. هنا خروج عن خروج. الأصل عدم الحذف، الأصل أنه إذا حُذِفَ المضاف أُقيم المضاف إليه مقامه فارتفع ارتفاعه، هذا الأصل، وما يلي الْمُضَافَ يَأْتِي خَلْقًا عَنْهُ فِي الْإِعْرَابِ، هذا الأصل وهو المطرد في لسان العرب، لكن إبقاؤه على حاله دون أن يأخذَ حكمَ المضاف نقول: هذا خروج عن خروج. لَكِنْ: حرف استدراك. بِشَرَطٍ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفَ: الذي هو المضاف. مُثَالًا: لفظاً ومعنى.

لِما عَلَيْهِ قَدْ عُطِفَ: على المعطوف عليه، يعني يُشْتَرَطُ في المضاف الذي يبقى المضاف إليه كحاله فلا يرتفع ارتفاعه ولا ينتصب انتصابه: أن يكونَ معطوفاً على مماثلٍ في اللفظ والمعنى، ليصيرَ دليلاً قوياً على المحذوف، فحينئذٍ نقول: لا يجوزُ حذفُ المضاف وإبقاء المضاف إليه كحاله دونَ أن يأخذَ حكمَ إعراب المضاف إلا إذا عُطِفَ على مماثل، والمماثلة هنا تكون في اللفظ والمعنى، أما المعنى دون اللفظ فهذا فيها خلاف كبير والأكثر على المنع، لكن بشرط أن يكون والشرط معلوم: ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته، حينئذٍ نقول: هذا شرطٌ وجوده يتحقق الحكم، انتفاؤه حينئذٍ يرتفع الحكم. أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفَ: (ما) هذا اسم يكون، صادق على المضاف، (مُثَالًا) هذا خبر يكون، أَنْ يَكُونَ بشرط كون، أَنْ يَكُونَ كون أن وما دخلت عليه في تأويل مصدر، بشرط كون.

مَا حُذِفَ: (ما) اسم موصول بمعنى الذي يصدق على المضاف، الذي حذف وهو المضاف.

مُثَالًا: هذا خبرٌ يكون، لفظاً ومعنى؛ لأنه أطلق المماثلة، والمماثلة لها كمال ولها دنو، وأكمل المماثلة أن تكون في اللفظ والمعنى معاً، فإن كان المعنى دون اللفظ ففيه نوعٌ مماثلة لكنها ليست على الإطلاق، ولذلك أطلق هنا مع التنوين (مُثَالًا) دَلٌّ على أن المماثلة هنا المراد بها أكمل درجة، وهي أن تكون في اللفظ والمعنى. للذي (لِما عَلَيْهِ قَدْ عُطِفَ) (لما) جار ومجرور متعلق بمماثلاً؛ ممثلاً لأي شيء؟ قال: لِمَا عَلَيْهِ، فدلَّ على أن الجار والمجرور متعلق بقوله: مُثَالًا، ودائماً هذه خذها قاعدة: المعنى هو الذي يحكم في المتعلقات، وخاصة في الجار والمجرور والظرف لأنه يلتبس كثير، فقد يجوز أن يكون عندك ثلاثة عوامل، كلها جائزٌ من جهة الصنعة أن يتعلّق بواحدٍ منها،

لكن يأتي هنا الحنكة والنظر في أن يُعلّق الطالب بواحد منها يُتَمّم به المعنى، فيصحّ ويكون أكمل من تعليق بغيره. مُثَالاً لأي شيء؟ أطلق الناظم (لِمَا عَلَيْهِ) أي: على المعطوف عليه، (قَدْ عُطِفَ) هذا فيه ضمير يعودُ على (ما) في قوله: مَا حُذِفَ، بأن يكون ما حذف، الذي حذف .. قَدْ عُطِفَ الضمير هنا يعودُ على (ما) في قوله: مَا حُذِفَ.

أن يكون ما حُذِفَ الذي هو المضاف مُثَالاً في اللفظ والمعنى لما قد عُطِفَ عليه، يعني ثم معطوف عليه يُعْطَفُ عليه المضاف المحذوف، وقيل بالعكس كما سيأتي في المذهبين.

قال الشارح: قد يُحَذَفُ المضاف ويبقى المضاف إليه مجروراً كما كان عند ذكر المضاف قبل حذفه، لكن بشرط: أن يكون المحذوف الذي هو المضاف: مُثَالاً لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفَ: عُطِفَ عليه، يعني يكون المضاف المحذوف معطوفاً عليه، لفظاً ومعنى، المماثلة هنا لفظاً ومعنى؛ مثاله قول القائل: (ما مثل عبد الله ولا أخيه يقولان ذلك)، هذا المثال يذكره النحاة .. ابن هشام وغيره، (ما مثل عبد الله ولا أخيه يقولان ذلك) مثل: مبتدأ وهو مضاف، وعبد الله مضاف إليه، ولا أخيه: الواو حرف عطف، ولا: زائدة لتأكيد النفي. أخيه: مضاف إليه، يعني و (لا مثل أخيه)، حينئذٍ (أخيه) نقول: هذا مجرور بالمضاف. أين المضاف؟ محذوف، لو عطفته .. قد يأتي إنسان في عجلة يقول: معطوف على عبد الله؛ لأنه مجرور، مثل عبد الله وأخيه معطوف على عبد الله، والمعطوف على الجرور مجرور، نقول: هذا يفسد ما بعده، هو جائز .. إذا رأينا إلى النظر الظاهري جائز، لكن يفسد (يقولان)، يقولان: خبر عن المبتدأ، حينئذٍ إذا جعلت (أخيه) معطوفاً على (عبد الله) صار جزءاً واحداً، وصارت تشبيه الخبر هنا فاسدة، لا يجوز؛ لأنه يُشْتَرَطُ في المبتدأ والخبر التطابق إفراداً وتشبيهاً وجمعاً، فيقولان ذلك الألف هنا على أي شيء عائدة؟ إذا جعلته معطوفاً على (عبد الله) صار شيئاً واحداً وهو المبتدأ (مثل) فقط، أما (مثل عبد الله ولا مثل أخيه) صار مثلين، فإذا قلت: يقولان، حينئذٍ المبتدأ وما عُطِفَ عليه صار (يقولان) خبر عنه، إذن فيه إعرابان أحدهما فاسد وأحدهما صحيح، لا يصحّ إلا على تقدير حذف مضاف من قوله: أخيه. وما مثل عبد الله ولا أخيه يقولان ذلك، أي ولا مثل أخيه؛ ف (أخيه) هنا حُذِفَ المضاف وأبقى المضاف إليه كحالهِ، ولو رفعناه على الأصل قلنا: و (مثل عبد الله ولا أخوه)، لو جربنا على القاعدة الأصلية: وَمَا يَلِي الْمُضَافَ يَأْتِي خَلْفًا

عَنْهُ فِي الْإِعْرَابِ، حِينَئِذٍ وَ (ما مثل عبد الله ولا أخوه)، إِذَا رَفَعْنَاهُ؛ لِأَنَّهُ حُذِفَ
المُضَافُ .. (مثل أخيه) حُذِفَ المُضَافُ وَأُقِيمَ المُضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ وَارْتَفَعَ ارْتِفَاعُهُ؛ لِأَنَّهُ
مَعْطُوفٌ عَلَى مَرْفُوعٍ وَالْمَعْطُوفُ عَلَى الْمَرْفُوعِ مَرْفُوعٌ، لَكِنْ هُنَا أُبْقِيَ عَلَى حَالِهِ فَقِيلَ: وَ
(لا أخيه) فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ حُذِفَ المُضَافُ وَأُبْقِيَ المُضَافُ إِلَيْهِ بِجَرِّهِ عَلَى الْأَصْلِ، اسْتَدَامُوا
الْجَرَّ، وَيَتَعَيَّنُ هَذَا لِلتَّنْبِيَةِ الْخَبَرِ (يَقُولَانِ) ذَلِكَ، فَلَمَّا ثَنِيَ الْخَبَرُ حِينَئِذٍ عَلِمْنَا أَنَّ الْمُبْتَدَأَ
مَثْنً، فَيَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ (أَخِيهِ) مُنْفَصِلًا عَنْ (مثل عبد الله). وَ (مثل عبد الله ولا زيد ولا
عُمَرُ يَقُولُونَ ذَلِكَ) نَفْسُهُ، لَوْ جَعَلْتَهُ مَعْطُوفًا وَ (لا زيد ولا عُمَرُ) مَعْطُوفًا عَلَى الْأَوَّلِ
(عبد الله) حِينَئِذٍ يَقُولُونَ الْخَبَرَ جَاءَ جَمْعًا، فَلَمْ يَحْصُلِ التَّطَابُقُ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ صَارَ وَاحِدًا،
إِذَا قُلْتَ: وَ (ما مثل عبد الله وزيد وعمر) كُلُّهَا مَعْطُوفَةٌ عَلَى الْأَوَّلِ، جَعَلْتَ الْمُبْتَدَأَ
مِثْلَ فَقْطٍ وَهُوَ شَيْءٌ وَاحِدٌ، وَإِذَا فَصَلْتَهَا بِالمُضَافَاتِ الْمَحذُوفَةِ حِينَئِذٍ جَعَلْتَهَا ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ،
فَيَقُولُونَ: صَارَ الْخَبَرُ جَمْعًا، فِي مَحَلِّهِ أَوْ لَا؟ صَارَ فِي مَحَلِّهِ، حَصَلَ التَّطَابُقُ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ
وَالْخَبَرِ. هَذَا مِثَالٌ وَاضِحٌ.
أَيُّ وَ (لا مثل أخيه) بِدَلِيلِ قَوْلِهِ يَقُولَانِ بِالتَّنْبِيَةِ، وَكَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

أَكَلَّ امْرِئٍ تَحْسِينِ امْرَأً ... وَنَارٍ تَوْقَدُ بِاللَّيْلِ نَارًا

وَ (نَارٍ) هَذَا مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ .. إِذَا قُلْتَ: امْرِئٍ حِينَئِذٍ رَجَعْتَ الْمَسْأَلَةَ إِلَى مَسْأَلَةٍ
الْعُطْفِ عَلَى مَعْمُولَيْنِ لِعَامِلَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ، هَذَا يَأْتِي فِي بَابِ النِّسْقِ، هَذَا مَمْنُوعٌ، فَحِينَئِذٍ
يَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ (نَارٍ) هَذَا مُضَافٌ إِلَيْهِ، وَالْمُضَافُ مَحذُوفٌ.
أَكَلَّ امْرِئٍ تَحْسِينِ امْرَأً وَنَارٍ: يَعْنِي: وَكُلَّ نَارٍ.
هَلْ وَجَدَ الشَّرْطَ الْمَجْزُوزَ لِلْحَذْفِ وَإِبْقَاءِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ كَحَالِهِ؟ نَعَمْ، لِكَوْنِهِ عُطِفَ عَلَى
مِثْلِهِ، وَهُوَ (مثل) فِي الْمِثَالِ الْأَوَّلِ وَ (كل) فِي الْمِثَالِ الثَّانِي.
وَالْتَقْدِيرُ وَ (كل نار) فَحُذِفَ (كل) وَبَقِيَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَجْرُورًا كَمَا كَانَ عِنْدَ ذِكْرِهَا،
وَالشَّرْطُ مَوْجُودٌ وَهُوَ الْعُطْفُ عَلَى مِثَالِ الْمَحذُوفِ وَهُوَ كُلٌّ فِي قَوْلِهِ: أَكَلَّ امْرِئٍ.
وَهُوَ لَهُ تَعْلِيْقٌ سِيَّاقِي فِي بَابِ الْعُطْفِ وَالنِّسْقِ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ الْعُطْفُ عَلَى مَعْمُولِي عَامِلَيْنِ
مُخْتَلِفَيْنِ، وَهَذَا يَأْتِي شَرْحُهُ فِي مَحَلِّهِ.
وَقَوْلُهُ كَذَلِكَ:

وَلَمْ أَرْ مِثْلَ الْخَيْرِ يَتْرُكُهُ الْفَقَى ... وَلَا الشَّرَّ يَأْتِيهِ امْرُؤٌ وَهُوَ طَائِعٌ

يعني و (لا مثل الشر)، ولم أرَ مثل الخير: مفعول به، مثل مضاف والخير مضاف إليه. قال: ولا الشر يعني ولا مثل الشر، حينئذٍ جُوزَ حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على حاله الجرّ؛ لكونه معطوفاً على مماثل له في اللفظ والمعنى، أن يكون لفظُ المضاف المحذوف معطوفاً على لفظ مثله، مثل لفظ كل هنا ومثل.

وقد يُحذف المضاف ويبقى المضاف إليه على جرّه والمحذوف ليسَ مماثلاً للملفوظ بل مقابل له كقوله تعالى: ((تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ)) [الأنفال: 67] في قراءة مَنْ جَرَّ (الآخِرَةَ) والتقدير (والله يريد باقي الآخرة)، على خلاف في التقدير، ومنهم من يقدّره (والله يريد عرض الآخرة)، وهذا أظهر، فحينئذٍ صارَ الشرط متحققاً وهو عطف على مثل المحذوف.

فيكون المحذوف على هذا ممثلاً للملفوظ به والأول أولى، والعكس هو الأولى، يعني الذي يخالف ترجيح ابن عقيل هو أرجح.

وقد لا يكون المضاف معطوفاً بل المعطوف جملة فيها المضاف.

إذن: وَرُبَّمَا جَرُّوا أي: استداموا الجرّ، يعني الذي كان قبل حذف المضاف؛ استدأمة العرب بعد حذف المضاف فهو عينه، والعامل فيه المضاف المحذوف، فحينئذٍ لما نُوي لفظه صحَّ أن يكون عاملاً في المذكور، وهذا وجهٌ ضعف فيه، أنه يُحذف المضاف وعمل المضاف فهو ملفوظ فيه ضعف؛ لأنه اسمٌ جامد، فحذفه حينئذٍ يزيد به ضعفاً. وَرُبَّمَا جَرُّوا أي استداموا جرّ الذي أَبَقُوا: أَبَقَوْه الضمير هنا هو العائد على الذي؛ لأن جملة الصلة يُشترط فيها أن تشتمل على عائد يعود على الموصول، وهنا محذوف. كَمَا قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَ: الذي تقدّم وهو المضاف.

لَكِنْ بِشَرْطٍ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفَ: يعني المضاف ممثلاً لفظاً ومعنى، فإن لم يكن ثمَّ ممثلاً فلا يجوز، فإن كان ثمَّ مماثل في المعنى لا في اللفظ فالأصل أنه لا يجوز كذلك. مُمَثِّلاً لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفَ: يعني للذي قد عُطِفَ هو عليه.

ثم قال: وَيُحَذَفُ الثَّانِي: إذن ما سبق يتعلّق بالمضاف، والآن الكلام في المضاف إليه. وَيُحَذَفُ الثَّانِي فَيَبْقَى الْأَوَّلُ ... كَحَالِهِ إِذَا بِهِ يَتَّصِلُ

بَشَرْطٍ عَطْفٍ وَإِصَافَةٍ إِلَى ... مِثْلِ الَّذِي لَهُ أَصْفَتِ الْأَوَّلَا

فإن كان المحذوف المضاف إليه جملة يعني: الكلام فيه جملة، أن يُقال بأنه على ثلاثة أحوال -إذا حُذف المضاف إليه-، فهو على ثلاثة أحوال أو أقسام أو أنواع؛ لأنه تارة

يزول من المضاف ما يستحقه من إعراب وتنوين ويبنى على الضم، وهذا الذي في قوله:
وَاضْمُمْ بِنَاءً غَيْرًا إِنِ عَدِمْتَ مَا ... لَهُ أَضْيَفَ نَاوِيًا مَا عَدِمَا

يُحذف المضاف إليه فيزول الإعراب من المضاف، متى؟ إذا نُوي معناه.
إذن ليس كل مضاف إليه يُحذف حينئذٍ يبقى المضاف على إعرابه، بل قد يزول، وخذ
الأمثلة السابقة (غير وقبل وبعد وحسب وأول ودون والجهات الست وعل) كل هذه
يُحذف المضاف وتُبنى، لكن ليس مطلقاً وإنما بحذف المضاف مع نية معناه.
لأنه تارة يزول من المضاف ما يستحقه من إعراب وتنوين ويبنى على الضم نحو: ليس
غير ونحو: ((مَنْ قَبْلُ وَمَنْ بَعْدُ)) [الروم:4] وهذا سبق بيانه.
وتارة يبقى إعرابه ويرد إليه تنوينه، يعني يبقى معرباً لا يُبنى، ويرد إليه تنوينه وهو
الغالب، أنه إذا حُذف المضاف إليه بقي المضاف على إعرابه ورجع إليه التنوين الذي
حذفناه من أجل الإضافة.
نُونًا تَلِي الإِعْرَابَ أَوْ تَنْوِينَا ... مِمَّا تُضَيِّفُ احْدِفْ كَطُورِ سِينَا

هذه النون وهذا التنوين إذا حذف المضاف إليه رجع، هذا هو الغالب، وهو الغالب في
كل وبعض وأي ومثلها، ((وَكَلَّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ)) [الفرقان:39]، ((أَيًّا مَا تَدْعُو))
[الإسراء:110] حُذف المضاف إليه وبقي المضاف معرباً ورجع إليه تنوينه، هذا قسم
ثاني مما يُحذف فيه المضاف إليه، وتارة -وهو القسم الثالث- يبقى إعرابه ويترك تنوينه
كما كان في الإضافة، هذا من قبلنا، وَمَنْ قَبْلُ نَادَى، ((لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمَنْ بَعْدُ))
[الروم:4] قلنا هنا: حذف المضاف إليه، ونُوي ثبوت لفظه، فبقي اللفظ المضاف معرباً
على الأصل، وأين التنوين؟ لم يرجع التنوين؛ لأن المضاف إليه محذوف لكنه في اللفظ
مُراد، يعني منوي مُقدَّر، فالمنوي لفظه كالموجود، فلذلك لم يرجع إليه التنوين، "ابْدَأْ بِذَا
مِنْ أَوَّلٍ" بالكسر؛ لأنه مُضاف، وإذا كان كذلك فحينئذٍ لا يمنع من الصرف، وإنما إذا
قُطِع عن الإضافة كلياً قيل: مِنْ أَوَّلٍ ممنوع من الصرف للوزن والوصف.
إذن تارة يبقى على إعرابه ويترك تنوينه كما كان في الإضافة، وشرطه ما ذكره الناظم.
وَيُحْدَفُ الثَّانِي فَيَبْقَى الْأَوَّلُ كَحَالِهِ: يعني مُعرباً، ولم يُرد إليه التنوين، ولا نون المثنى ولا
الجمع، فيبقى على حاله.

إِذَا بِهِ يَتَّصِلُ: إذا يتصل به، بِهِ جار ومجرور متعلق بقوله: يَتَّصِلُ، إذا به يتصل، إذا
يتصل الأول بالثاني أو الثاني بالأول، يعني كأن المضاف إليه موجود، وإذا كان موجوداً

حينئذٍ حُذِفَ منه التنوين ولا يرجع، كذلك يُحذف المضاف إليه ويُنوى كأنه متصل به،
فحينئذٍ لا يعود التنوين ولا تعود النون التي للمثنى والجمع.

فلا ينوّن ولا ترد إليه النون إن كان مثنى أو مجموعاً، لكن لا يكون ذلك في الغالب إلا
بشرط عطف، أي على ذلك الأول، أن يكونَ بشرط عطف على ذلك الأول، ولو بغير
الواو كما سيأتي في الأمثلة.

وَإِضَافَةٌ أَي: إضافة المعطوف، إِلَى مِثْلِ، والمثلية المطلقة تُحْمَلُ عَلَى اللفظ والمعنى معاً،
يعني جميعاً.

إِلَى مِثْلِ الَّذِي لَهُ أَضْفَتِ الْأَوَّلَا: (إِلَى مِثْلِ الَّذِي) هذا يصدق على المضاف إليه، مثل
مضاف، والذي مضاف إليه، ودائماً لا بدّ من تفسير الموصول يقع على أي شيء؟ لأنه
مبهم، جاء الذي قام أبوه، مَنْ هو؟ زيد، إذن الذي يصدق على (زيد)، لا بد من
تفسيره، وهنا نقول: مِثْلُ الَّذِي اسم موصول مبهم نفسه بالمضاف إليه، يعني مثل
المضاف إليه.

الَّذِي لَهُ أَضْفَتِ الْأَوَّلَا: يعني المعطوف عليه.

إذن هذا الذي شرطه الناظم في النوع الثالث: أنه يبقى على حاله مُعرباً ويبقى مسلوب
التنوين والنون كأن الإضافة موجودة كما هي، وهي موجودة بالفعل كما هي، وشرطه
الناظم بما ذكر في البيت السابق، بأن يُعْطَفَ عليه اسم عامل في مثل المحذوف، أن
يُعْطَفَ عليه اسم عامل في مثل المحذوف، وهذا العامل إما مُضاف كقولهم: (خُذْ رِيعَ
وَنَصْفَ مَا حَصَلَ)، أين المضاف الذي حُذِفَ المضاف إليه منه؟ (خُذْ رِيعَ وَنَصْفَ مَا
حَصَلَ) ربع ما حصل، ونصف ما حصل. إذن حُذِفَ من الأول المضاف إليه، وبقي
المضاف مُعرباً، لكنه لم يرجع إليه التنوين لنية الإضافة، لذلك قال: فَيَبْقَى الْأَوَّلُ وهو
المضاف كَحَالِهِ من الإعراب وسلب التنوين والنون إِذَا بِهِ يَتَّصِلُ، كما إذا يتصل به،
كأنه مُتَّصِلٌ، كأنه لم يحذف .. يُعامل بعد الحذف معاملة قبل الحذف.

(خُذْ رِيعَ وَنَصْفَ مَا حَصَلَ)، ومذهبُ سيبويه والجمهور أنه من بابِ الفصل بين

المضاف والمضاف إليه، يعني هذا التركيب والمثال الذي ذكره الشارح: (قَطَعَ اللَّهُ يَدَ

وَرَجُلٍ مِّنْ قَالِهَا)، هذا عند سيبويه والجمهور من النحاة أنه من باب الفصل بين المضاف

والمضاف إليه. والأصلُ (خُذْ رِيعَ مَا حَصَلَ وَنَصْفَهُ) هذا أصل التركيب، فقل: (خذ ربع

ونصفه ما حصل) فحُذِفَ الضمير إصلاحاً للفظ لأنه فيه خللٌ من جهة السماع

(ونصف ما حصل)، فقل: نصف ما حصل، حُذِفَ الضمير؛ إصلاحاً للفظ.

حينئذٍ هل عندنا مُضاف محذوف؟ ليسَ عندنا مضاف محذوف، نصفه هو الذي حُذف، لكن لم يكن شيء معطوف على سابقه، والمثال الذي ذكره الشارح أظهرُ: (قَطَعَ اللَّهُ يَدَ وَرَجُلٍ مِّنْ قَالِهَا وَرَجُلٍ مِّنْ قَالِهَا، حُذِفَ مِنَ الْأَوَّلِ لكونه عَطَفَ عليه مثله، (يَدَ مِّنْ قَالِهَا وَرَجُلٍ مِّنْ قَالِهَا)، التقدير: قَطَعَ اللَّهُ يَدَ مَنْ قَالِهَا وَرَجُلَ مَنْ قَالِهَا، فحُذِفَ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ (يد) وهو (مَنْ قَالِهَا) لدلالة ما أُضِيفَ إِلَيْهِ رجل عليه، وهو واضح بين أنه حُذِفَ مِنَ الْأَوَّلِ لدلالة الثاني عليه، وهذا مثل السابق: وما مثل عبد الله ولا أخيه، مثل مثل .. حُذِفَ الثاني المضاف لدلالة الأول عليه، هنا العكس، أن يحذف المضاف إليه لدلالة السابق عليه، أو أن يُعْطَفَ عليه مثله، حينئذٍ جَوَزَ الحذف لوجود قرينة ظاهرة في اللفظ، وهي ملفوظة بما.

ومثله قوله: (سَقَى الْأَرْضَينَ الْغَيْثَ سَهْلًا وَحَزْنًا ...) يعني: سهلها وحزنها، حُذِفَ المضاف إليه وهو الهاءُ مِنَ (سهل) لكونه معطوفاً عليه مضاف إلى مثله، وهو حزنها. التقدير: سهلها وحزنها، فحُذِفَ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ (سهل) لدلالة ما أُضِيفَ إِلَيْهِ (حزن) عليه هذا تقدير كلام المصنف. وقد يفعل ذلك بدون شرطٍ مذكور، لكنه على قلة، وإن لم يعطف مُضاف إلى مثل المحذوف من الأول كقوله السابق: وَمِنْ قَبْلِ نَادَى يَعْنِي: وَمِنْ قَبْلِ ذَلِكَ.

فحُذِفَ المضاف إليه ولم يكن ثم معطوف عليه، لكن هذا لا بد من النظر في الأبيات السابقة ليعلم هل ثم معطوف عليه أم لا؟ فحُذِفَ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ (قبل) وأبقاه على حاله لو كان مضافاً ولم يعطف عليه مضاف إلى مثل المحذوف، والتقدير: (من قبل ذلك)، ومثله قراءة من قرأ شذوذاً ((فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ)) [البقرة:38] أي: (فلا خوف شيء عليهم) حُذِفَ المضاف إليه وبقي المضاف على حاله، ولذلك لم يُنَوَّن ((فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ)) [البقرة:38] فلا خوف شيءٍ عليهم، كذلك قُرئ ((فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ)) [البقرة:38] هذا يحتمل، يحتمل أنها عامله عملٌ إن فيكون مُضافاً منصوباً، فلا خوف شيء، مثل: (لا صاحب علم ممقوت)، مضاف ومضاف إليه حكمه نصب ظاهراً لفظاً، كذلك (فلا خوف شيء عليه)، يحتمل هذا. لكن الشاهد هنا في الرفع ((فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ)) [البقرة:38] أي: فلا خوف شيء عليهم.

وهذا الذي ذكره المصنف من أن الحذف من الأول وأن الثاني هو المضاف إلى المذكور هو مذهب المبرد وهو المشهور عند النحاة، وهو المشهور عند النحاة عملياً، وأما

من جهة أتباع سيبويه فلا.

ومذهب سيبويه أن الأصل: (قطع الله يد من قالها ورجل من قالها) فحذف ما أضيف إليه رجل، الثاني، إذن الحذف من الثاني لا من الأول، على مذهب المبرد الحذف من الأول لدلالة الثاني عليه، ولا إشكال فيه: قطع الله يد من قالها، حذفناها لوجود (ورجل من قالها)، لا إشكال فيه، واضح بين وليس فيه تعسف ولا تكلف. عند سيبويه والجمهور لا، أن الحذف من الثاني لدلالة الأول عليه، فحينئذٍ (قطع الله يد من قالها ورجل)، ثم أقحم قوله: و (رجل) بين المضاف وهو (يد) والمضاف إليه الذي هو (من قالها)، هذا تكلف تعسف، (قطع الله يد من قالها ورجل) أخذنا (رجل) وضعناها بين (يد ومن قالها)، فصار التركيب: قطع الله يد ورجل من قالها، إذن (من قالها) مضاف إليه ل (يد) لا لرجل، ورجل هذا المضاف إليه محذوف، هذا تعسف تكلف، فقول المبرد أسلم وأقرب.

فعلى هذا يكون الحذف من الثاني لا من الأول على مذهب المبرد بالعكس. إذن قوله: ويحذف الثاني، الذي هو المضاف إليه، ويُنَوَى ثبوت لفظه؛ لأنه لو نُوي ثبوت المعنى دون اللفظ حينئذٍ رجعنا للمسألة الأولى: وَاضْمُمُ بِنَاءً غَيْرًا إِنْ عَدِمْتَ مَا .. إلى آخره.

لكن مراد الناظم هنا أن يبقى على حاله دون أن يتغير، ولذلك ذكرنا أن حذف المضاف إليه على ثلاثة أحوال: إما أنه يُبنى المضاف .. خرج عن الإعراب، وهذا سبق بيانه وليس مراد الناظم.

الثاني: أن يرجع إليه ما سلب منه بالكلية، وهو كل وبعض وأي، ((أَيًّا مَا تَدْعُو)) [الإسراء: 110] رجع إليه التنوين، وليس هذا مراد الناظم، وإنما مراده أن يحذف المضاف إليه ويبقى المضاف على حاله من الإعراب لا البناء، ويبقى على حاله من سلب التنوين والنون، وهذه الحالة الثالثة، وشرطها بما ذكر.

إذن وَيُحَذَفُ الثَّانِي وهو المضاف إليه وَيُنَوَى ثبوت لفظه.

فَيَبْقَى الْأَوَّلُ كَحَالِهِ: يبقى: فعل مضارع، والأول فاعل وهو مضاف.

كَحَالِهِ: أي: حالة كونه كحاله مثل حاله السابق قبل الحذف، وما هو حاله؟ حذف التنوين والنون إن كان مثنى أو جمعاً.

إِذَا بِهِ يَتَّصِلُ: فلا يُنَوَّن ولا تُرَدُّ إليه النون مطلقاً.

بَشَرَطِ عَطْفٍ: يعني على ذلك الأول.

وَإِضَافَةٌ: أي إضافة المعطوف، ومثل الإضافة عمل المعطوف في مثل ما أُضيف إليه الأول كقوله: **مِثْلُ أَوْ أَحْسَنَ مِنْ شَمْسِ الضُّحَى**.
وَإِضَافَةٌ إِلَى مِثْلِ الَّذِي لَهُ أَصَفَتِ الْأَوَّلَ: الَّذِي أَصَفَتِ الْأَوَّلَ لَهُ، الْأَوَّلَ: الألف هذه للإطلاق، يعني معطوف إليه؛ لأنه بذلك يصيرُ المحذوف في قوة المنطوق به.
إِذْنُ: الحالة الثالثة: أنه يُحذف المضاف إليه ويبقى إعرابه ويُترك تنوينه كما كان في الإضافة، والشرطُ ما ذكره الناظم هنا، ومذهبُ سيبويه على ما ذكرناه أنه مخالف لمذهب المبرد.

هنا فائدة: قد يفعل ما ذكر من الحذف مع مضاف معطوف على مضاف إلى مثل المحذوف وهو عكس الأول، كقول أبي برزة الأسلمي {غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع غزوات وثماني} يعني: ثماني غزوات، إِذْنُ حُذِفَ من الثاني بفتح الياء دون تنوين والأصل ثماني غزوات هكذا ضبطه الحافظ في الفتح.
ثم قال رحمه الله:

فَصَلِّ مُضَافٍ شَبِّهَ فِعْلٍ مَا نَصَبَ ... مَفْعُولًا أَوْ ظَرْفًا أَجْزَ وَلَمْ يُعَبِّ
فَصَلِّ يَمِينَ وَاضْطِرَّارًا وَجَدَا ... بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ بِنَعْتٍ أَوْ نِدَا

فَصَلِّ مُضَافٍ: فصل بالنصب مفعول به مُقَدَّم لقوله: أَجْزَ، أَجْزَ فصل مضاف.
مُضَافٍ شَبِّهَ فِعْلٍ: يعني مُشَبَّه للفعل، صفة لمضاف.
مَا نَصَبَ: شبه مضاف وفعل مضاف إليه، ما نصب: (ما) هذه فاعل المصدر، نصب: الجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، يعني الذي نصبه، الضمير هذا العائد محذوف، ((أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا)) [الفرقان: 41] (أهذا الذي بعثه) هذا مثله.
مَا نَصَبَ: يعني نصبه.

مَفْعُولًا أَوْ ظَرْفًا: حالان من (ما)، أو من الضمير المحذوف.
أَجْزَ: أَجْزَ حذف مضاف شَبِّهَ فعل ما نصب مفعولًا أو ظرفًا.
المضاف والمضاف إليه كما ذكرنا سابقاً كالشيء الواحد، جزء واحد فهو كالكلمة الواحدة.

فلا يُفصل بينهما كما لا يُفصل بين أبعاض الكلمة، كما لا تفصل بين أجزاء زيد، لا تفصل بين غلام زيد، هذا الأصل فيه؛ لأن الثاني نُزِّلَ من الأول منزلة التنوين كما في (زيدٌ)، زيدٌ هذا كلمتان، زيد اسم، والتنوين هذا حرف معنى، فهو كلمتان، كذلك غلام زيد كلمتان، نزلت الثانية منزلة الأول .. بمنزلة التنوين من الأول.

إذن: كالشيء الواحد، فلا يُفصل بينهما كما لا يُفصل بين أبعاد الكلمة إلا في ضرورة الشعر مطلقاً، هذا مذهب جمهور البصريين، أنه لا فصل بين المضاف والمضاف إليه إلا في ضرورة الشعر خاصة، ولكن الناظم هنا خالف الجمهور، وفصل في الفاصل. فقال: قد يكون الفاصلُ جائزاً مستعملاً في السعة .. سعة الكلام وقد يكون ضرورة. إذن: ليس كل فصل بين المضاف والمضاف إليه يكون في ضرورة الشعر. وأما الناظم هنا فالفصل عنده بين المضاف والمضاف إليه قسمان: جائز في سعة الكلام وهو النشر، تستعمله ولك القياس، ومخصوص بالضرورة. قوله:

فَصَلَ مِصَافٍ شَبِهَ فِعْلٍ مَا نَصَبَ ... مَفْعُولاً أَوْ ظَرْفًا أَجَزَ وَلَمْ يُعَبِّ
فَصَلَ يَمِينِ

هذه أشار بها إلى ما يجوز في سعة الكلام. وقوله: واضطراراً وجداً بأجني، أو بنعت، أو ندأ هذه ثلاث مسائل أراد بها ما يفصل به بين المضاف والمضاف إليه ضرورة. أجز فصل مضاف، أجز أن يفصل المضاف منصوبه؛ لأن ما نصب قلنا هذا فاعل، وإذا كان فاعل حينئذ يُقدَّر المصدر بأن والفعل، أجز أن يفصل المضاف منصوبه حال كونه مفعولاً أو ظرفاً. لأن ما نصب قلنا: هذا فاعل. وفصل مضاف: فصل مصدر، ومضاف هذا مضاف إليه، من باب إضافة المصدر إلى مفعوله، وما نصب فاعل، إذن: كيف يكون التقدير؟ أجز أن يفصل المضاف منصوبه حالة كونه مفعولاً أو ظرفاً، والإشارة بذلك إلى أن من الفصل بين المتضايفين ما هو جائز في السعة، ولذلك قال: أجز، يعني: في سعة الكلام لا في الضرورة، ولذا ما عبر عنه بذلك، خلافاً للبصريين في تخصيصهم ذلك بالشعر مطلقاً، والحق أن مسائل الفصل سبع؛ منها ثلاثة جائزة في السعة:

الأول: أن يكون المضاف مصدراً؛ لأنه قال: (شَبِهَ فِعْلٍ) يعني أن يكون المضاف مشابهاً للفعل، وأراد به نوعين: المصدر، واسم الفاعل. إذن المسألة الأولى التي يجوز فيها الفصل بين المتضايفين: أن يكون المضاف مصدراً، وهذا داخل في قوله: شَبِهَ فِعْلٍ؛ لأن المصدر أشبه الفعل. أن يكون المضاف مصدراً، والمضاف إليه فاعله، والفاصل إما مفعوله كقراءة من قرأ - قراءة ابن عامر - ((قَتَلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ)) [الأنعام: 137] الأصل: قَتَلَ شُرَكَائِهِمْ

أولادهم؛ لأن أولادهم هذا مفعول به للمصدر وهو قتل وهو مضاف، (قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ) فُصِّلَ بَيْنَ (قَتَلَ وَشُرَكَائِهِمْ) المضاف والمضاف إليه بمعمول المضاف وهو مفعول به، وهو أولادهم، (قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ).
 إذن (أَوْلَادَهُمْ) بالنصب على أنه مفعول به، فُصِّلَ بَيْنَ المضاف وهو قتل وبين المضاف إليه وهو شركائهم، ما يجوز ما المسوغ؟ لكونه معمولاً للمصدر وهو المضاف.
 إذن: ((قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ)).
 كذلك قوله: (فَسُقْنَاهُمْ سَوْقَ الْبُغَاثِ الْأَجَادِلِ ...) (فسقناهم سوقَ الأجادل هذا الأصل.

وإما أن يكون الفاصل بين المصدر والمضاف إليه ظرفه كقول بعضهم: (تَرَكُ يَوْمًا نَفْسِكَ وَهَوَاهَا)، (تَرَكُ نَفْسِكَ يَوْمًا) هذا الأصل، والمضاف إلى مصدر نصب يَوْمًا على الظرفية، فُصِّلَ بَيْنَ المضاف والمضاف إليه وهو المصدر الظرف (تَرَكُ يَوْمًا نَفْسِكَ وَهَوَاهَا).

الثانية: أن يكون المضاف وصفاً، إذن المسألة الأولى: متى يُفصل بين المضاف والمضاف إليه؟

أن يكون المضاف مصدراً، ثم قد يُفصل بمفعوله، وقد يُفصل بظرفه، بمفعوله مثل: ((قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ))) [الأنعام: 137] شركائهم بالكسر على أنه مضاف إليه، و (قتل) هذا المضاف وهو المصدر، و (أولادهم) بالنصب على أنه مفعول به للمصدر الذي هو المضاف، فُصِّلَ بَيْنَ المصدر (قتل) وبين (شركائهم) بالمفعول به أولادهم، إذن: هل هو أجنبي؟ لا ليس بأجنبي، لأنه معمول للمضاف، المنصوب والجورر معمولان للمضاف، أولادهم منصوب بقتل وهو مضاف، (شركائهم) مجرور بالمضاف.
 إذن له جهتان: كونه مصدراً نصب، وكونه مضافاً جرّ، هذا واضح.
 كذلك بالظرف (تَرَكُ يَوْمًا نَفْسِكَ وَهَوَاهَا).

المسألة الثانية: أن يكون المضاف وصفاً، والمضاف إليه إما مفعوله الأول والفاصل مفعوله الثاني، يعني يفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول الثاني فيما إذا أُضيف المضاف إلى مفعوله الأول، وهذا مثل قراءة بعضهم (فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلَفَ وَعْدِهِ رُسُلِهِ) أين المضاف؟ مُخْلَفَ، أخلفَ، هذا يتعدى إلى اثنين، (مُخْلَفَ وَعْدِهِ رُسُلِهِ) مخلف رسله وعده هذا الأصل، أُضيف مخلف إلى رسل وهو المفعول الأول، وعده هو المفعول الثاني.

إذن فصل بين المضاف وهو مخلف والمضاف إليه وهو رسله، بالمفعول الثاني وهو وعده. وما نوع المضاف هنا؟ اسم فاعل وصف، وهو يتعدى إلى اثنين. إذن: أن يكون المضاف وصفاً، والمضاف إليه إما مفعوله الأول، والفاصل مفعوله الثاني، كقراءة بعضهم: (فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلِهِ)، وقوله: (وَسِوَاكَ مَا نَعِ فَضْلُهُ المحتاج ...) مانع المحتاج فضله، حينئذ فصل بين المضاف والمضاف إليه وهو المفعول الأول لمانع بالمفعول الثاني. أو ظرفه كحديث: "هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِي"، تاركو صاحبي لي، هذا أصل التركيب، ففصل بين المضاف وهو تارك، وهو وصف، وبين صاحبي الذي هو المضاف إليه بالظرف الذي هو (لي) يعني جار ومجرور يتوسع فيه. وقوله: (كُنَّا حَتَّ يَوْمًا صَخْرَةً بِعَسِيلٍ ...). ناحت يوماً، وصخرة هذا هو المضاف إليه، إذن المسألة الثانية التي يجوز في سعة الكلام أن يكون المضاف وصفاً، ثم هذا الوصف قد يتعدى إلى اثنين فيُضاف إلى الأول ويكون الفاصل هو المفعول الثاني، وقد يكون الظرف كما في الحديث.

وقد شمل كلام الناظم في البيت السابق جميع ذلك، كل الذي ذكرناه داخل في قوله: فَصْلٌ مُضَافٌ شَبْهَ فِعْلٍ، شبه الفعل يشمل المصدر واسم الفاعل، ما نصَّب الذي نصبه، مفعولاً أو ظرفاً، ومثلنا للنوعين، قد يكون الفاصل المفعول وقد يكون الفاصل الظرف (قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ) هذا الفاصل مفعول، (تَرَكُ يَوْمًا نَفْسِكَ) هذا الفاصل الظرف.

إذن هذه داخلة كلها في كلام الناظم في قوله: شَبْهَ فِعْلٍ. الثالثة: أن يكون الفاصل قسماً، وقد أشار إليه بقوله: وَلَمْ يُعَبِّ فَصْلٌ يَمِينٍ. يُعَبِّ: فعل مضارع مغير الصيغة مجزوم بلم، وجزمه سكون آخره، فَصْلٌ: نائب فاعل، وهو مضاف و (يَمِينٍ) مضاف إليه، وهو مضاف إلى فاعله، (فَصْلٌ) مصدر أُضيف إلى فاعله، أن يفصل اليمين المضاف، هذا التقدير: أن يفصل اليمين -يمين القسم- المضاف، كقولك: (هذا غلامٌ والله زيد) فصلت بين غلام وزيد بالقسم وهو قولك: والله. حكى ذلك الكسائي.

هذه كلها جائزة في سعة الكلام.

إذن: فَصْلٌ مُضَافٌ شَبْهَ فِعْلٍ مَا نَصَّبَ مَفْعُولاً أَوْ ظَرْفًا أَجْزُ، تقدير البيت أجز .. جوازاً في سعة الكلام، في نثر الكلام لا يعيب عليك أي أحد، أجز فصل مضاف، يعني أن

يفصل بين المضاف والمضاف إليه المفعول والظرف، بشرط أن يكون المضاف شبه فعل، والمراد بشبه الفعل المصدر واسم الفاعل، وسواء كان الفاصل بين المضاف والمضاف إليه هو المفعول أو الظرف، وكل منهما معمول للمضاف، حينئذ النتيجة لن يفصل بين المضاف والمضاف إليه أجنبي، فإن كان أجنبياً صار شاذاً إلا في الضرورة، ولذلك قال: **وَاضْطَرَّاراً وَجِدَا بِأَجْنَبِيٍّ**، أما ما ليس أجنبياً عن المضاف فيجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه.

ثم زاد المسألة الثالثة مما يجوز في سعة الكلام: **وَلَمْ يُعَبِّ، فَصُلِّ يَمِينٍ**. ولعله والله أعلم فصل بين المسألتين والثالثة أن القسم ليس معمولاً للمضاف، يعني المسألة الثالثة هذه ليست داخلية في قوله: **شَبَّهَ فِعْلٍ**؛ لأنَّ السابق .. الفاصل يكون معمولاً ليس أجنبياً، وأما هنا فالأصل أنه أجنبي هذا الأصل، لكن لكثرة استعمال العرب للقسم حينئذ توسعوا فيه: **وَلَمْ يُعَبِّ، فَصُلِّ يَمِينٍ**. بين المضاف والمضاف إليه.

وأما الأربع الباقية فتختص بالشعر، ولقد أشار إلى ثلاث مسائل من ذلك:

الأولى: الفصل بأجنبي (**وَاضْطَرَّاراً وَجِدَا**) أي الفصل، والألف للإطلاق، وجد اضطراراً، هذا مفعول لأجله، وجد الفصل بين المضاف والمضاف إليه اضطراراً، يعني لأجل الاضطرار، وهذا دل على أنه مفعول لأجله. **بِأَجْنَبِيٍّ** جار ومجرور متعلق بقوله: **وَجِدَا**، والألف للإطلاق. **بِأَجْنَبِيٍّ** من المضاف، أو **بِنَعْتٍ**، أو نداء .. فالمسألة الأولى الفصل بالأجنبي، ويُعنى به معمول غير المضاف، يعني بالأجنبي الفاصل بين المضاف والمضاف إليه أن يكون معمولاً، لكنه ليس معمولاً للمضاف بل معمولاً لغيره فصار أجنبياً عنه، لو كان العامل هو المضاف لقلنا هذا ليس بأجنبي هذا قريب، وأما إذا كان معمولاً لغيره هذا صار دخيلاً. ويُعنى به معمول غير مضاف فاعلاً كان كقوله:

أَنْجَبَ أَيَّامَ وَالِدَاهُ بِهِ ... إِذْ نَجَلَاهُ فَنِعَمَ مَا نَجَلَا

أَنْجَبَ أَيَّامَ: أيام: مضاف، **إِذْ نَجَلَاهُ**: مضاف إليه، والداه: فاعل أنجب، ففصل بين (أيام **إِذْ نَجَلَاهُ**) بقوله: والداه، و (والداه) ليس معمولاً لا للمضاف ولا للمضاف إليه، فصار أجنبياً عنه، (**أَنْجَبَ أَيَّامَ وَالِدَاهُ بِهِ إِذْ نَجَلَاهُ**)، أيام **إِذْ نَجَلَاهُ**: أيام مضاف، **وَإِذْ نَجَلَاهُ** مضاف إليه، فصل بينهما ب (والداه) وهو فاعل أنجب، حينئذ صار معمولاً لغيره. أي أنجب والداه به أيام **إِذْ نَجَلَاهُ**، أو مفعولاً كقوله: (**تَسْقَى امْتِيحاً نَدَى الْمِسْوَاكِ رِيْقَتِهَا**)

بالكسر.

أي: (تسقي ندى ريقتهما المسواك) بالنصب، فحينئذٍ فصل بين المضاف والمضاف إليه
بمفعول ليس للمضاف، تسقي المسواك: المسواك هذا مفعول لتسقي.
ندى المسواك ريقتهما: فصل بين (ندى ريقتهما) بالمسواك وهو مفعول لتسقي.
أو ظرفاً كقوله: (كما خطّ الكتاب بكفّ يوماً يهودي)، (بكفّ يهودي يوماً) فصل بين
(كف ويهودي) بـ"يوماً"، وهو ليس معمولاً لكف ولا للمضاف إليه.
هذه المسألة الأولى وهو: الفصل بالأجنبي، وأشار إليها بقوله:
وَاضْطَرَّاراً وَجَدَا بِأَجْنَبِيٍّ.
أَوْ بِنَعْتٍ.

المسألة الثانية: الفصل بنعت المضاف كقوله:

نَجَوْتُ وَقَدْ بَلََّ الْمُرَادِيُّ سَيْفَهُ ... مِنْ ابْنِ أَبِي شَيْخِ الْأَبَاطِحِ طَالِبِ

من ابن أبي طالب شيخ الأباطح، هذا الأصل، من ابن أبي طالب فصل بين (ابن أبي
طالب) بـ (شيخ الأباطح)، وهذا نعت للمضاف، والعامل ليس هو المضاف، العامل في
المضاف هو العامل في النعت؛ لأن العامل في النعت هو العامل في المنعوت، فصار
أجنبياً.

إذن الفصل بنعت المضاف كقوله: مِنْ ابْنِ أَبِي شَيْخِ الْأَبَاطِحِ طَالِبِ.

أي: من ابن أبي طالب شيخ الأباطح.

الثالثة: الفصل بالنداء كقوله:

(كَأَنَّ بَرْدُونَ أَبَا عَصَامٍ ... زَيْدٍ)، والأصل: كَأَنَّ بَرْدُونَ يَا أَبَا عَصَامٍ زَيْدٍ، فصل بين
(بردون) وهو مضاف و (زيد) وهو مضاف إليه.

وهذه ستة مسائل ذكرها الناظم بقي مسألة واحدة من المختص بالضرورة وهي السابعة،
الفصل بفاعل المضاف كقوله: (وَلَا عَدِمْنَا قَهْرَ وَجْدٍ صَبٍّ ...).

إذن قوله: فَصَلَ مُضَافٍ شَبْهَ فِعْلٍ مَا نَصَبَ مَفْعُولاً أَوْ ظَرْفًا أَجْزَ، أشار به إلى ما جاز
أن يفصل بين المضاف والمضاف إليه وهو كون الفاصل معمولاً للمضاف.

وزاد المسألة الثالثة وهي قوله: وَلَمْ يُعَبِّ، فَصَلَ يَمِينٍ. وهذه كلها مسائل في السعة، يعني
يجوز في سعة الكلام.

وَاضْطَرَّاراً وَجَدَا: يعني ووجد اضطراراً؛ لأجل الاضطرار الفصل بأجنبي من المضاف أو
بنعت للمضاف أو نداء، يعني جملة منفصلة وقعت بين المضاف والمضاف إليه.

قال: أجاز المصنف أن يفصل في الاختيار بين المضاف الذي هو شبه الفعل، والمراد به

المصدر واسم الفاعل، إذن خصَّصَ الشارح هنا شبه فعلٍ بقوله: المصدر واسم الفاعل. والمضاف إليه بما نصبة المضاف من مفعول به أو ظرف أو شبهه، وهو الجار والمجرور، يعني متوسعون في هذه التسمية.

فمثال ما فصل فيه بينهما بمفعول المضاف الآية: ((وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ)) [الأنعام: 137]، ومثال ما فصل فيه بين المضاف والمضاف إليه بظرف، وفُهم منه جوازُ الفصل بالمجرور إذ الظرف والمجرور من وادٍ واحد، بظرف نصبه المضاف الذي هو مصدر ما حكى عن بعض من يوثق بعربيته ((تَرَكُ يَوْمًا نَفْسِكَ وَهَوَاهَا سَعْيِي لَهَا فِي رَدَاهَا)).

ومثال ما فصل فيه بين المضاف والمضاف إليه بمفعول المضاف الذي هو اسم فاعل، قراءة بعض السلف: ((فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلَفَ وَعْدِهِ رُسُلِهِ)) [إبراهيم: 47]. ومثال الفصل بشبه الظرف حديث: {هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي} هل تاركو صاحبي، وهذا معنى قوله: فَصَلَ مُضَافٍ .. إلى آخره، وجاء الفصل أيضاً في الاختيار بالقسم حكى الكسائي (هذا غلام والله زيد)، ولهذا قال المصنف: وَلَمْ يُعَبِّ فَصَلَ يَمِينٍ. وأشار بقوله: (وَاضْطَرَّاراً وَجِدَا) إلى أنه قد جاء الفصل بين المضاف والمضاف إليه في الضرورة بأجنبي من المضاف، وبنعت المضاف وبالنداء .. ثلاث مسائل، وبقي الرابعة وهي الفصل بفاعل المضاف.

فمثال الأجنبي:

كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا ... يَهُودِيٌّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ

ففصل بـ يوماً بين كفٍّ ويهودي وهو أجنبي من (كفٍّ) لأنه معمول لـ (خط).

ومثال النعت قوله:

نَجَوْتُ وَقَدْ بَلَ الْمُرَادِيُّ سَيْفَهُ ... مِنْ ابْنِ أَبِي شَيْخِ الْأَبَاطِحِ طَالِبِ

الأصل من ابن أبي طالب شيخ الأباطح، وكذلك قول الشاعر:
وَلَيْنَ حَلَفْتُ عَلَى يَدَيْكَ لِأَحْلِقَنَّ ... بِيَمِينِ أَصْدَقٍ مِنْ يَمِينِكَ مُقْسِمِ

بيمين مقسم أصدق من يمينك، فصل بينهما بالنعت.

ومثال النداء قوله:

(وفاقُ كَعْبُ بُجَيْر) يعني: يا كعبُ، وفاق بجير، مضاف ومضاف إليه، (يا كعب) هذا نداء.

خاتمة: قال في شرح الكافية: المضاف إلى الشيء يتكامل بما أُضيف إليه، يعني يكون المضاف إليه مُكَمَّلاً للمضاف، مكملاً لمعناه، ولذلك قلنا العامل وهو المضاف إنما عمل مع كونه جامداً، والأصل في الجامد لا يعمل، وإنما يعمل المشتق الذي فيه رائحة الفعل، والمضاف (غلام زيد)، (غلام) ليس فيه رائحة الفعل، لماذا عمل؟ لكونه أشبه اسم الفاعل في الافتقار والطلب لما بعده.

إذن المضاف إلى الشيء يتكامل بما أُضيف إليه تكمل الموصول بصلته، كما أن الموصول لا يتم معناه سواء كان موصولاً حرفياً أو اسمياً، لا يتكامل معناه إلا بما بعده .. بالصلة، سواء كانت جملة أو لا.

والصلة لا تعمل في الموصول ولا فيما قبله، وكذا المضاف إليه لا يعمل في المضاف ولا فيما قبل المضاف.

إذن: ينزل المضاف مع المضاف إليه منزلة الصلة مع صلته، في كون المضاف إليه لا يعمل في المضاف، كذلك لا يعمل فيما قبل المضاف، فلا يجوز في نحو (أنا مثل ضارب زيداً)، مثل: مضاف، وضارب: مضاف إليه، زيداً: معمول لأي شيء؟ لضارب وهو مضاف إليه، هل يجوز أن يتقدم زيداً على مثل؟ أنا زيداً مثل ضارب؟ نقول: لا يجوز، كما أن معمول الصلة لا تتقدم على الصلة، كذلك معمول المضاف إليه لا يتقدم على المضاف.

فلا يجوز في نحو: (أنا مثل ضارب زيداً) أن يتقدم (زيداً) على (مثل) وإن كان المضاف غيراً، إن كان المضاف لفظ (غير)، وقصد بها النفي، ومتى يقصد بها النفي؟ بأن صحَّ حلول حرف النفي والمضارع محل (غير) ومخفوضها، يعني إذا صحَّ أن يؤتى بلفظ المضارع مع حرف نفي موضع (غير) قلنا: غير هذه أريد بها النفي، إن قصد بها النفي جاز أن يتقدم عليها معمول ما أُضيفت إليه كما يتقدم معمول المنفي بلا، فأجازوا (أنا زيداً غير ضارب)، أنا غير ضارب زيداً، غير: مضاف، وضارب: مضاف إليه، وزيداً: معمول له، جاز أن يتقدم (أنا زيداً غير ضارب)، لماذا جاز في هذا ولم يحز في الأول؟ لأن غير هنا مُضمَّنة معنى النفي وهو صحة حلول حرف النفي مع المضارع.

فأجازوا (أنا زيداً غير ضارب)، كما يقال: (أنا زيداً لا أضرب)، هنا يتقدم المعمول لا إشكال فيه، لأنه فعلٌ والفعل يتصرف في معموله بالتقدم والتأخر، بخلاف (لن)، (لن)

لا يتقدّم عليها معمولها، أما (لا) فيجوز، يعني: لن أضرب زيداً، (زيداً لن أضرب) هذا ممنوع، أما (لا أضرب زيداً) (زيداً لا أضرب) هذا جائز.

ومنه قوله تعالى: ((عَلَى الْكَافِرِينَ غَيْرُ يَسِيرٍ)) [المذثر: 10] غيرُ يسيرٍ على الكافرين، قلنا الأصل أنه لا يتقدّم معمول المضاف إليه، وهنا تقدّم معموله (على الكافرين) هذا متعلق بقوله يسير، فتقدم عليه، دلّ على الجواز.

فإن لم يقصد بغير النفي لم يتقدّم عليها معموليها، معمولي ما أضيفت إليه، فلا يجوز في قولك: (قاموا غير ضارب زيداً)، هل يصحّ أن تقدم: (قاموا زيداً غير ضارب)؟ لا يجوز، لماذا؟ لأن غير هنا ليست مُضمّنة معنى النفي، حينئذٍ لا يصحّ أن يحل محلها في هذا التركيب حرف نفي مع الفعل المضارع.

قاموا زيداً غير ضارب، هذا لا يصح؛ لعدم قصد النفي بغير.

انتهى كلامه رحمه الله تعالى.

ثم قال الناظم: المضافُ إلى ياء المتكلم.

وصلّى الله وسلّم على نبينا محمد، وآله وصحبه أجمعين ... !!!

عناصر الدرس

- * شرح الترجمة (المضاف إلى ياء المتكلم).
- * حكم ياء المتكلم وحكم آخر ما أضيف إليه
- * شرح الترجمة (إعمال المصدر) وتعريفه
- * حالات عمل المصدر وشروط العمل.
- * اسم المصدر وعمله.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين،
أما بعد:

قال الناظم رحمه الله تعالى: المضافُ إلى ياء المتكلم.

هذا تابع لما سبق؛ لأنه داخلٌ في الإضافة، ولكن فصله لتمييزه ببعض الأحكام، إذن أفرد هذا الباب بالذكر لأن فيه أحكاماً ليست في الباب الذي قبله، لأن الأصل في المضاف أن يكون حكمه الإعراب بحسب العوامل المقتضية له السابقة عليه، فإن تسلّط عليه عامل يقتضي رفعه رفّعه، وإن تسلّط عليه عامل يقتضي نصبه نصّبه،

وهكذا في الجر.

فحينئذٍ الأصل فيه ظهور الإعراب، ولكن هنا الحكم يختلف، إذا قيل: غلامي، سبق مراراً أن المضاف إلى ياء المتكلم يجب أن يكون آخر المضاف مكسوراً؛ لأنه لا يناسب الياء إلا الكسر.

وهذا فيه مذاهب، لكن المشهور أنه مُعَرَّبٌ مُطْلَقاً رفْعاً ونصباً وخفضاً، تقول: هذا غلام، جاء غلام، غلام: فاعل مرفوع ورفْعُهُ ضَمَّةٌ مُقَدَّرَةٌ على الميم، على آخر المضاف. لماذا مُقَدَّرَةٌ؟ لأنه مضاف إلى ياء المتكلم، فحينئذٍ انشغل المضاف آخره بحركة مناسبة الياء؛ لأن الياء لا يناسبها ما قبلها إلا أن يكون مكسوراً، فحينئذٍ قُدِّرَت الضمة وقُدِّرَت الفتحة في نحو (رأيتُ غلامي)، وقُدِّرَت الكسرة على الصحيح في نحو (مررت بغلام)، هذه الكسرة ليست كسرة إعراب، إنما هي كسرة بنية يعني لمناسبة الياء. إذن لهذه المناسبة أفرَدَ الناظم المضافَ إلى ياء المتكلم، وسبقَ الكلامَ في ياء المتكلم عند قوله:

وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ التَّرْمِ ... نُونٌ وَقَايَةٌ

قلنا هي بالإجماع اسمٌ هنا وليست حرفاً.
المُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ: أي هذا باب المضاف إلى ياء المتكلم
آخِرَ مَا أُضِيفَ لِلْيَا أَكْسَرُ إِذَا ... لَمْ يَكْ مُعْتَلّاً كَرَامٍ وَقَدَى
أَوْ يَكْ كَابِنَيْنِ وَزَيْدَيْنِ فَذِي ... جَمِيعُهَا الْيَا بَعْدُ فَتَحُّهَا اخْتِذِي
وَتُدْغَمُ الْيَا فِيهِ وَالْوَاوُ وَإِنْ ... مَا قَبْلَ وَآوِ ضَمٌّ فَأكْسِرْهُ يَهْنُ
وَأَلْفًا سَلِّمْ وَفِي الْمَقْصُورِ عَنْ ... هُدَيْلٍ انْقِلَابُهَا يَاءً حَسَنَ

حُكْمَانِ شَهِيرَانِ عَنَوْنَ لِلأول بقوله: آخِرَ مَا أُضِيفَ لِلْيَا أَكْسَرُ، ثم خصَّ أربعة أنواع لأنه لا يُكسر ما قبل الآخر، إِذَا لَمْ يَكْ مُعْتَلّاً، أَوْ يَكْ كَابِنَيْنِ وَزَيْدَيْنِ فَذِي -الأربعة- جَمِيعُهَا الْيَا.

إذن تم حكمان أو حكم واحد، واستثنى منه هذه الأنواع الأربعة.

آخِرَ مَا أُضِيفَ لِلْيَا: أي ياء؟ ياء المتكلم، ف (أل) هنا حينئذٍ تكونُ للعهد الذكري، أي الياء المذكورة في الترجمة، وهذا أولى من جعلِ المكودي بأنها مُحْتَمِلَةٌ للياء الذي في قوله: (وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ) هذا بعيد، مشوار بينهما، يحتمل هذا وذاك، لكن ما دام أنه ذَكَرَ الياء في الترجمة لا ينبغي العدول إلى فاصل بعيد فنقول: (وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ التَّرْمِ) لا،

ما دام أنه قال: المضاف إلى ياء المتكلم إذن آخر ما أُضيفَ للياء المذكورة في الترجمة وهي ياء المتكلم، حينئذٍ (أل) للعهد الذكري.

آخر ما أُضيفَ للياء اكسر: وجوباً؛ لأن (اكسر) هذا فعل أمر، والأمر يقتضي الوجوب، حينئذٍ يجب كسر آخره، والعلة في ذلك مناسبة الياء؛ لأن ما قبل الياء يلزم أن يكون مكسوراً، فالانتقال من الضم إلى الياء فيه ثقل، والانتقال من الفتح إلى الياء كذلك فيه ثقل، وحينئذٍ يبقَ إلا الكسر، فالكسر من جنس الياء، ولذلك قيل الياء عبارة عن كسرتين؛ لأنها كسرة مُشبعة مثل الفتحة والألف، نقول: الألف عبارة عن فتحتين؛ لأنها ألفت مُشبعة والواو عبارة عن حركتين؛ لأنها ضمة مُشبعة، هذا المشهور عند النحاة. إذن: آخر ما أُضيفَ: آخر هذا بالنصب مفعول مُقدم لقوله: اكسر، اكسر وجوباً آخر ما أُضيفَ يعني المضاف، ما أُضيفَ الذي أُضيفَ يعني المضاف؛ لأن (ما) هنا موصولة، والموصول مع صلته في قوة المشتق، آخر المضاف كأنه قال: اكسر آخر المضاف، وآخر المضاف هو حرف الإعراب، (ما أُضيفَ للياء) الياء السابقة، والعلة ما ذكرناها. هذا حكم عام، أنه يجب كسر ما قبل آخر ياء المتكلم، وأما ياء المتكلم فإذا لم يكن واحد من الأربعة المستثناة حينئذٍ يجوزُ فيها خمسة أوجه، لكن المشهور الإسكان للياء والفتح، فتقول: غلامي، كتاني .. غلامي كتاني، فحينئذٍ نقول: غلامي، هذا اكسر آخره؛ لأنه أُضيفَ إلى ياء المتكلم؛ لأنه لا يُناسبه إلا الكسر، اكسره مطلقاً سواء رُكِبَ مع عامل يقتضي الرفع، أو رُكِبَ مع عامل يقتضي النصب، أو رُكِبَ مع عامل يقتضي الخفض؛ فتقول: جاء غلامي، غلامي فاعل مرفوع ورفعه ضمة مُقدّرة على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة، وغلام مضاف والياء ضمير مُتصل مبني على السكون في محل خفض مضاف إليه.

كذلك (رأيت غلامي)، غلامي: مفعول به منصوب ونصبه فتحة مُقدّرة على آخره، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة، (غلامي) مضاف والياء مضاف إليه في محل خفض.

(مررت بغلامي) الباء حرف جرّ، وغلامي هنا مخفوض في اللفظ، فلذلك اختلفت النحاة وهذا الخلاف قوي؛ لأن الكسرة هذه هل هي كسرة الباء أم أنها كسرة الياء؟ وجهان؛ اختار ابن مالك في التسهيل أنها كسرة الباء، والصواب أنها كسرة الياء يعني: كسرة مناسبة للياء، فحينئذٍ أشبه ما تكون بحركة بنية، لماذا؟ لأن التركيب سابق على دخول العامل، وإذا كان سابقاً حينئذٍ اقتضى الياء كسر ما قبله، يعني آخر المضاف، ثم دخل

العامل، هذا الذي يُتصوّر في الذهن، رَكِبْتُ أولاً (غلامي)، ثم بعد ذلك قلت: مررتُ بغلامي، إذن لما دخلَ الحرف .. حرفُ الجر على (غلامي) دخل عليه وهو مضاف ومضاف إليه، إذن حصلَ التركيب أولاً فكُسِرَ آخر المضاف ثانياً، ثم دخلَ العامل ثالثاً فوجدَ الحرف مكسوراً فحينئذٍ لا يمكن أن يحدث كسراً آخر، لأن الحرف الواحد المحل الواحد لا يتحرّك بحركتين: حركة مناسبة وحركة إعراب؛ لا، فحينئذٍ نُقدّر الكسر هذا هو الصحيح وهذا المقتضي القياس.

آخَرَ مَا أُضِيفَ لِلْيَا أَكْسِرَ: هذا حكم آخر المضاف، وأما المضافُ إليه فهو الياء، واللغة المشهورة فيه الفتح والإسكان، فتقول: غلامي بتحرك الياء بالفتح،

وغلامي، كتابي، كتابي بالإسكان والفتح، استثنى أربعة أنواع: لا يُكسر ما قبل آخره وهي المعتل وهذا يشمل نوعين: المقصور والمنقوص.

والثالث: أو يكُ مثني كابنين.

الرابع: أن يكن جمعاً على حد المثني كزيدين، هذه الأربعة لا يُكسر ما قبلها.

وحركة الياء كذلك يتعيّن فيها الفتح.

آخَرَ مَا أُضِيفَ لِلْيَا أَكْسِرَ إِذَا لَمْ يَكُ مُعْتَلّاً: إذا هذا شرط، إذا لم يَكُ مُعْتَلّاً .. لم يكن حذفت النون هنا للتخفيف.

وَمِنْ مُضَارِعٍ لِكَانَ مُنْجَزِمٌ ... تُحْذَفُ نُونٌ وَهُوَ حَذَفٌ مَا التَّرْمِ

إِذَا لَمْ يَكُ مُعْتَلّاً: يعني في الاصطلاح النحوي وهو ما كان آخره حرفاً من حروف العلة، بشرط أن يكون ما قبله حركة من جنس الحرف، حينئذٍ (إِذَا لَمْ يَكُ مُعْتَلّاً) نقولُ بالاصطلاح النحوي وهو ما آخره حرفُ علة قبلها حركة مجانسة له. فخرجَ (دَلُو) وضبي، دلو: آخره واو قبلها سكون، وليست حرف علة، حينئذٍ نقول: هذا يجري مجرى الصحيح، فحكمه حكمُ قوله: آخَرَ مَا أُضِيفَ لِلْيَا أَكْسِرَ، فتقول: دلوي، ضبي، ثديي .. إلى آخره.

حينئذٍ إذا كانَ آخر الكلمة حرف من حروف العلة وما قبله لم يكن من جنسه، يعني حركة ليست من جنس الحرف، الواو يناسبه ما قبلها الضمة، والياء يناسبها ما قبلها الكسرة، والألف تلزم الفتحة، حينئذٍ خرجَ نحو: دلو، وضبي، يعني ما لم يكن المضاف إلى الياء مُعْتَلّاً الآخر، وشمل نوعين: المقصور والمنقوص، ولذا أتى بمثالين قال: كَرَامٍ، أصلها رامي، هذه كقاضي، والمنقوص سبق بيانه.

وَسَمٍ مُعْتَلًا مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا ... كَالْمُصْطَفَى وَالْمُرْتَقَى مَكَارِمًا

وبيننا حكمه فيما سبق، وعرفنا حقيقة المنقوص، ما كان آخره ياء لازمة قبلها كسرة. والمقصور كذلك كـ (قذى) وهو ما يقع في العين، هذا مقصور آخره ألف لازمة قبلها فتحة، وهذا سبقت بيان حدوده، (أَوْ يَكُ كَابْنَيْنِ) يعني أو يكن مثني كابنين، والمراد بابنين هنا مثال للمثنى، أو جمعاً مذكراً سالم أو جمعاً على حدّ المثنى كزبيدين. حينئذٍ إذا لم يكن واحداً من هذه الأربعة اكسر آخره، فيشمل أربعة أنواع: المفرد الصحيح كغلام، ويدخل فيه المفرد المعتل الجاري مجرى الصحيح كدلو وضبي، ويدخل فيه جمع التكسير بنوعيه: غلمان وهنود وزبود، ويدخل فيه جمع المؤنث السالم، مسلمات وفتيات وفاطمت، فحينئذٍ نقول: هذه الأربعة الأنواع يُكسر ما قبل آخره، من أين أخذناها؟ من الاستثناء لأن الاستثناء معيار العموم؛ لأنه قال: (إِذَا لَمْ يَكُ مُعْتَلًا) استثنى المعتل بنوعيه المنقوص، والمقصور، والمثنى، وجمع المذكر السالم، ماذا بقي؟ المفرد غلام، إذن إذا أضفته اكسر آخره تقول: غلامي، كذلك المفرد الجاري المعتل الآخر، يعني آخره حرف علة لكنه لم يكن ما قبله من جنس الواو أو الياء، فحينئذٍ يجري مجرى الصحيح، فتقول: دلوي، وغلامي، ونحو ذلك، وضبي، وكذلك الثالث جمع المؤنث السالم تقول: مسلمات وفتيات. الرابع: جمع التكسير تقول: غلمان، وهنود، .. بنوعيه المؤنث والمذكر.

إذن: آخِرَ مَا أُضِيفَ لِلْيَا أَكْسِرُ وَجَوِبًا، هذا يشمل أربعة أنواع، استثنى أربعة أنواع، عرفنا هذه الأربعة بالاستثناء، (إِذَا لَمْ يَكُ مُعْتَلًا) مقصوراً أو منقوصاً، (أَوْ يَكُ كَابْنَيْنِ) وهذا المراد به المثنى، أو (وَزَبِيدَيْنِ) وهذا المراد به جمع المذكر السالم، فذِي الْفَاءِ فَاءِ الفصيحة، ما حكم هذه المستثنيات: المعتل والمثنى وجمع التصحيح؟ قال: فذِي، كأنه ثم سؤالٌ مُقَدَّرٌ، فوقعت الفاء هذه في الجواب، فذِي الأربعة، ذي اسم إشارة (جَمِيعُهَا الْيَا بَعْدَ فَتْحِهَا اخْتِذِي) هذا تركيب عجيب.

فذِي مبتدأ أول، وجميعها التوكيد، والياء مبتدأ ثاني، وفتحها مبتدأ ثالث، ثلاثة مبتدئات، وجوزَ بعضهم جميعه أن يكونَ مُبتدأً ثانياً، والياء مبتدأ ثالث وفتحها مبتدأ رابع أربع مبتدئات.

(اخْتِذِي) هذه جملة في محلّ رفع خبر المبتدأ الثالث أو الرابع فَتَحُهَا، وَفَتَحُهَا اخْتِذِي مبتدأ وخبر في محلّ رفع خبر المبتدأ الثاني أو الثالث الذي هو الياء، و (الْيَا بَعْدَ فَتْحِهَا

اِحْتَذِيْ) مبتدأ وجملة الخبر في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو (ذي)، أو جميعها، وجميعها والخبر في محل رفع خبر المبتدأ الأول الذي هو ذي، إذن أربعة مُبتدئات أو ثلاثة يجوز فيها، فذي الأربعة جميعها هذا تأكيد، (اليا) أي ياء؟ ياء المتكلم بعد: يعني بعدها، حُذِفَ المضاف إليه ونُوي معناه، بعدها .. بعد، فَتَحُهَا فتحة الياء، (اِحْتَذِيْ) أي اتبع، وهنا لم يَجُوزْ وجهاً ثانياً، فقال: اِحْتَذِيْ أي اتبع ما نُقِلَ فيه عن العرب، وإذا نُقِلَ عن العرب مقالٌ واحد حينئذٍ لا يجوزُ التعدد، وإذا كان كذلك صارَ الفتح واجباً لأنه لم ينص على الوجوب، والفتح واجب، كقوله: اكسر آخر ما أُضيف للياء، وسكتَ عن الياء لأن الحكم مأخوذ من قوله: (فَذِي جَمِيعُهَا يَلِيَا بَعْدُ فَتَحُهَا) إذن يَتَعَيَّنُ الفتح، مفهومه أن الياء في قوله: آخِرَ مَا أُضِيفَ لِلْيَا. يجوزُ فيه الوجهان، ولا يجبُ الفتح بل الأصل هو السكون.

إذن للمخالف إثباتُ الحكم .. للمخالف للمستثنى المعتل وما غُطِفَ عليه حكم الياء أنه واجب الفتح، مفهومه أن ما قبله المستثنى منه أنه لا يجبُ فيه الفتح، بل يجوزُ فيه الوجهان، فحينئذٍ إذا قيل لك: قوله: آخِرَ مَا أُضِيفَ لِلْيَا اكسر، يَبَيِّنُ لك حكمَ المضاف أنه يُكسَرُ آخره، ولم يتكلم عن الياء، ما حكمُ الياء؟ هو سكتَ عن الياء، لكن بالمفهوم تأخذُ حكم الياء، وهو أنه يجوزُ فتحها والأصل فيها الإسكان، من أين أخذنا هذا الحكم؟ لأنه ذكرَ حكمَ المستثنى وهو المعتل والمثنى والجمع، قال: يجبُ فتح الياء، فلما عَيَّنَ فتح الياء في المستثنى دَلَّ على أن ما قبلَ إذا لم يك معتلاً يجوزُ فيه الوجهان وهو جواز الفتح مع الإسكان.

فذي الأربعة، فُهِمَ منه تخصيص الياء في هذه المواضع أن الياء في غيرها لا يجبُ فتحها بل يجوزُ فتحها وسكونها.

جَمِيعُهَا تأكيد، فَذِي جَمِيعُهَا، يَلِيَا بَعْدُ بعدها .. بعد المعتل المنقوص وبعد المقصور وبعد المثنى وبعد جمع التصحيح إذا أُضيف واحد من هذه الأربعة إلى الياء، فَتَحُهَا اِحْتَذِيْ: اتبع.

فتقول: هذا رامي، رامي بفتح الياء، مع إدغام الياء في الياء كما سيأتي، وتقول: هذا قاضي، وهذا قذي .. وتقول: هذان غلامَي وزيدي ومسلمي .. كلها بالإدغام مع فتح الياء، والكلام في الياء التي تكون ثانياً.

إذن فَذِي جَمِيعُهَا يَلِيَا بَعْدُ فَتَحُهَا اِحْتَذِيْ، بعد: أي بعدها، حال من الياء وهو مُتعلِّق بقوله: احتذي، ويجوزُ جعلُ جميعها مبتدأ ثانياً، والياء مبتدأ ثالثاً، وفتحها مبتدأ رابعاً

على التصريف الذي ذكرناه.

الياء بَعْدُ فَتُخْهَاحْتَضِي.

وَتُدْغَمُ الياء فِيهِ، وَتُدْغَمُ الياء يَعْنِي: ياء المنقوص وياء المقصور وياء المثني في حالة نصبه وجره، وكذلك جمع التصحيح تدغم فيه، يعني في ياء المتكلم.

وَتُدْغَمُ الياء: أي ياء؟ ياء المنقوص، وياء المقصور، وياء المثني، وياء الجمع، فيه: أي في الياء المذكورة، وهي ياء المتكلم، وإنما ذكّره فِيهِ ولم يقل: فيها لتأويله باللفظ.

ثم قال: وَالْوَاوُ: والواو كذلك، تُدْغَمُ فِيهِ يَعْنِي: في الياء، لكن ليست تُدْغَمُ فِيهِ مع كونها واوًا، لا، تقلب الواو ياء ثم تدغم الياء في الياء.

وَأَنَّ مَا قَبْلَ وَاوٍ ضُمٌّ فَأكْسِرُهُ يَهْنُ: فنقول: مسلمون لي مسلمي، أصلها مسلموي واو ساكنة وياء ساكنة، قُلِبَتِ الواو ياء، إذا اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما

بالسكون وَجَبَ قَلْبُ المتقدم، إن كان ياء قلب واوًا والعكس، هنا الواو ساكنة فوجب قلبها ياء، ثم أدغمت الياء في الياء، لكن بقيت مُشْكَلَةٌ وهي: ضمة الميم، مسلموي،

هذا الأصل مُسَلِّمِي هذا ثقیل، ولو أبقيناها لرجعت الياء إلى أصلها، يعني قُلِبَتِ واوًا؛ لأن الياء الساكنة المضموم ما قبلها يجب قلبها واوًا، ثم تقلب الواو ياء، فحينئذٍ فرارًا

من هذا نقلب الضمة كسرة، فنقول: مُسَلِّمِي، أصلها مسلمي، هذا الذي عناء هنا: (وَأَنَّ مَا قَبْلَ وَاوٍ ضُمٌّ) مثل: مسلمي، ضم أكسره، حينئذٍ تقول: مُسَلِّمِي، لماذا؟ طلبًا

للتخفيف، ولئلا تنقلب الياء واوًا.

يَهْنُ: يعني يسهل، هان يهون يعني: يسهل النطق بالكلمة.

وَتُدْغَمُ الياء فِيهِ: عرفنا المراد يعني: ياء المتكلم وياء المنقوص والمقصور، حينئذٍ تُدْغَمُ فِي ماذا؟ في ياء المتكلم، وَالْوَاوُ بالرفع، يعني الواو كذلك، أو وكذا الواو، لكن بعد قلبها

ياء، ليست هكذا هي واو لا، بعد قلبها ياء، ولم يذكره المصنف اكتفاء بأخذه من قوله: وَأَنَّ مَا قَبْلَ وَاوٍ ضُمٌّ، أي: وكذا الواو من المجموع حال رفعه وفهم منه وجوب قلب

الواو ياء؛ لأن الحرف لا يُدْغَمُ إِلَّا في مثله، هذا واضح بين.

وَأَنَّ مَا قَبْلَ وَاوٍ ضُمٌّ: فإن لم يضم بقي على حاله، مصطفي مصطفاوي، هذا الأصل واو ساكنة ثم بعدها ياء، قُلِبَتِ الواو ياء، فُأدْغَمَتِ الياء في الياء، فصَارَ مُصْطَفِي، هل

فيه ثقل؟ ليس فيه ثقل، حينئذٍ يبقى.

إذن قوله: وَأَنَّ مَا قَبْلَ وَاوٍ ضُمٌّ. مُسَلِّمِي مسلمي، تَقَلَّبَتِ الضمة كسرة، وإذا كان مفتوحًا يُبْقَى على حاله، فنقول: مُصْطَفِي.

فأكسره يَهْنُ: فأكسره هذا أمرٌ وهو يقتضي الوجوب، فإن لم ينضم بل انفتح بقي على فتحه نحو: مصطفون فنقول: جاء مصطفي.

آخِرَ مَا أُضِيفَ لِلْيَا أَكْسِرُ إِذَا لَمْ يَكْ مُعْتَلًا. إذن استثنى من هذه القاعدة: آخِرَ مَا أُضِيفَ لِلْيَا أَكْسِرُ. استثنى أربعة أنواع، هذه الأربعة آخرها واجب السكون، يعني ما قبل الياء ما حكمه؟ ساكن، واجب السكون والياء معها واجبة الفتح، إذن واجب السكون آخر ما أُضِيفَ سَكَنَ، والياء نفسها افتحها وجوباً في الموضعين، في آخر المضاف سَكَنَ وهذا واجب، في المواضع الأربعة، والياء نفسها وجب فتحها بخلاف الأربعة المواضع المفرد، والذي هو كالصحيح، وجمع التكسير بنوعيه، وجمع المؤنث .. آخِرُهُ أَكْسِرُهُ، والياء يجوزُ فيها الوجهان، هي خمسة أوجه لكن المشهور وجهان. إذن هذه الأربعة آخرها واجب السكون والياء معها واجبة الفتح، وإنما وجب سكونها -تعليل-؛ لأن آخرها لا يقبل الحركة؛ لأن رامي لا يقبل الحركة لا لذاته وإنما للثقل؛ لأننا حذفنا حركة الإعراب، حينئذٍ يمتنع أن يحركها بحركة عارضة، لأن الأصل أنه يظهر الإعراب نطقاً على الياء، لما تعدّر للثقل حذفنا الضمة والكسرة، فإذا حذفنا الضمة والكسرة، حينئذٍ لا يمكن أن نُحَرِّكَ الياء بكسرة عارضة. إذن آخرها لا يقبل الحركة، فآخر المقصور والمثنى المرفوع ألف، وهو لا يقبل الحركة، وآخر المنقوص والمثنى المجزوء والمنصوب وجمع المذكر السالم ياء، واجبة الإدغام في ياء المتكلم، والحرف المدغم في مثله لا يقبل الحركة، إذن سَكَنَ آخر المضاف في هذه الأربعة لكونه لا يقبل الحركة.

وَأَلْفًا سَلَّمَ: سَلَّمَ أَلْفًا، يعني اتركها سالمة لا تَقْلِبْهَا، وهذا في المثنى في حالة الرفع، والمقصور (فتاي، عصاي) تبقى كما هي، (غلاماي). أي: اتركها على حالها، وشمل المقصور نحو: (فتاي، وعصاي)، والمثنى في حال الرفع (هذان غلاماي)، هذا لغة جمهور العرب أنه في حالة الألف في المثنى رفعاً إذا أُضِيفَ لِيَاءِ المتكلم تبقى الألف كما هي لا تقلبها، والمقصور كذلك إذا أُضِيفَ إِلَى يَاءِ المتكلم حينئذٍ تبقى كما هي، فنقول: (فتاي، وعصاي، وغلاماي) بإثبات الألف، هذه لغة الجمهور، وهذيل -قبيلة- يُبَدِّلُونَ أَلْفَ المقصور يَاءً دُونَ أَلْفِ المثنى، أَلْفَ المقصور فقط، ولذلك قالوا: وَفِي الْمَقْصُورِ عَنْ هُذَيْلٍ انْقِلَابُ يَاءٍ حَسَنٍ، فِي الْمَقْصُورِ لَا فِي غَيْرِهِ، وَهُوَ الْمَثْنَى فِي حَالَةِ الِرفْعِ، فَهُوَ خَاصٌّ بِحَالَةٍ وَاحِدَةٍ، وَهذِيلُ يُبَدِّلُونَ أَلْفَ المقصور يَاءً، وَيُدْغِمُونَهَا فِي يَاءِ المتكلم، ولذلك قال: (وَفِي الْمَقْصُورِ) يعني: لَا فِي أَلْفِ المثنى فَلَا تُبَدَّلُ عندهم، (عَنْ هُذَيْلٍ) خاصة (انْقِلَابُهَا) مبتدأ (يَاءً) هذا مفعول لقوله: انقلاب لأنه مصدر.

(انْقِلَابُهَا يَاءً حَسَنٌ) حَسَنٌ هَذَا خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ، يَاءً مَفْعُولٌ بِهِ أَوْ بِنَزْعِ الْخَافِضِ، يَعْنِي لِيَاءٍ، حَسَنٌ نَحْوُ: عَصَا، يَقُولُونَ: (عَصِيٌّ، فَتِيٌّ، هَوِيٌّ) يَعْنِي بَقْلَبِ الْأَلْفِ يَاءً، أَصْلُهَا عَصَا،

فتى، أَلِف .. تُقَلَّبُ الأَلِفُ ياءً، ثم تُدْغَمُ الياءُ في الياءُ فيقال: عَصِيٌّ وهَوِيٌّ.
وَأَلِفًا سَلِّمْ وَفِي الْمَقْصُورِ عَنْ ... هُذَيْلٍ انْقِلَابُهَا يَاءً حَسَنَ

يعني هذه الألف، وَأَلِفًا سَلِّمْ من الانقلاب سواء كانت للتثنية نحو (يداي) أو للمحمول على التثنية نحو (ثنتاي) بالاتفاق، أو آخر المقصور نحو: (عصاي) على المشهور.

قال الشارح: يُكسَر آخر المضاف إلى ياء المتكلم، إذن آخر المضاف وجب فيه الكسر، وأما الياء نفسها فهذه المشهور فيها لغتان: الإسكان والفتح، أما الإسكان هذا الأصل لأنه مبني وَالْأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا، هذا الأصل فيه، وأما الفتح قالوا: لأنه على حرف واحد، ياء حرف مبني على حرف واحد، والأصل في المبني إذا كان على حرف واحد أن يكون محركاً، وأخف الحركات هي الفتحة، فصارَ على أصل آخر. والفتح هو الأصل الثاني؛ لأن الأصل في المبني الذي وضعَ على حرف واحد أن يكون مُتَحَرِّكاً والفتحة أخف الحركات، ومع جواز الإسكان والفتح في ياء المتكلم فالإسكان أكثر وأشهر.

فيه لغة ثالثة وهي قليلة، أقل من اللغتين السابقتين، وهي: حذف الياء مع بقاء كسرة المضاف، تقول: جاء غلامٌ، بكسر الميم مع حذف الياء، هذه لغة، هذه قرئ بها كذلك، والرابعة: قلبها أَلِفًا بعد فتح ما قبلها، تقول: غلامِي الأصل هذا، تقلب الكسرة فتحة، فحينئذٍ تقول: تحركت الياء وانفتح ما قبلها فوجب قلبها أَلِفًا فصار (غلامٌ)، وقيل منه: ((يَا حَسْرَتَا عَلَى مَا فَرَّطْتُ)) [الزمر: 56] أصلها يا حسرتي، ثم قلبت الكسرة فتحة فتحركت الياء وانفتح ما قبلها، فقلبت أَلِفًا، صار ((يَا حَسْرَتَا عَلَى مَا فَرَّطْتُ)) أصلها: يا حسرتي.

الخامسة: حذفها وإبقاء الفتحة (يا حسرت) يعني تُحذف الألف كما حُذفت الياء وإبقاء الكسرة، لتدل عليه، كذلك تحذف الألف تقول: يا غلامٌ، بفتح الميم لتدل على الألف المحذوفة، أصلها يا غلاماً، هذه الوجوه عامة في باب النداء وفي غيره.

يُكسَر آخر المضاف إلى ياء المتكلم إن لم يكن مقصوراً ولا منقوصاً ولا مثني ولا مجموعاً جمع سلامة لمذكر، فذي الأربعة هذه مُستثناة، كالمفرد كغلام، وجمعي التكسير الصحيحين، النحاة يعنونون لجمع التكسير بلفظ واحد، وقد يُقسَّمونه إلى قسمين، يعني يقولون: جمع التكسير نوعان: جمع تكسير لمذكر كزبود، وجمع تكسير لمؤنث كهنود، ولذلك قال هنا: وجمعي التكسير، يقصد به المذكر والمؤنث، فتقول: هنود، وزبود.

وجمع السلامة للمؤنث، والمعتل الجاري مجرى الصحيح، والمراد به ما كان آخره حرف علة وقبله ساكن نحو: (غلامي وغلماي وفتياي ودلوي وظبي، وهنداي وأخواتي)، وإن كان مُعتلاً يعني آخره حرف علة؛ فإما أن يكون مقصوراً أو منقوصاً، فإن كان منقوصاً أُدغمت ياءؤه في ياء المتكلم (هذا قاضي، هذا رامي)؛ هذا مبتدأ وقاضي خبر مرفوع، ورفع ضمّة مُقدّرة على الياء المدغمة في ياء المتكلم.

إذن نقول: هذا قاضي، مرفوع بضمّة مُقدّرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون الواجب لأجل الإدغام لا الاستثقال كما هو حكمه في غير هذه الحالة.

إذن نقول: مُقدّر، والمنع منه هو الإسكان، ومحلّ الإعراب هو الياء، أين الياء؟ مُدغمة في الياء .. ياء المتكلم.

أدغمت ياءؤه في ياء المتكلم، وفتحت ياء المتكلم وجوباً، (فَذي جَمِيعُهَا يَا بَعْدُ فَتُحْهَا اخْتِذِي)؛ فتقول (قاضي) رفعا ونصباً وجرّاً، وكذلك تفعل بالثنى وجمع المذكر السالم في حالة الجر والنصب، فتقول: (رأيت غلاميّ وزيدي، ومررتُ بغلاميّ وزيدي)، والأصل بغلامين لي وزيدين لي، فحذفت اللام تخفيفاً، والنون لأجل الإضافة فقليل: غلامي، ثم جاءت الياء، والياء ساكنة، فأدغمت الياء في الياء.

وزيدين لي، حُذفت اللام تخفيفاً، والنون للإضافة، فقليل: (زيدي)، ثم جاءت الياء، الأولى ساكنة والثانية مفتوحة .. واجبة الفتح، إذن اجتمع مثلاً؛ الأول ساكن والثاني مُتحرّك فوجب إدغام الأول في الثاني، ثم أدغمت الياء في الياء وفتحت ياء المتكلم. وأما جمع المذكر السالم في حالة الرفع فتقول فيه أيضاً: (جاء زيدي ومسلمي) كما تقول في حالة النصب والجر، والأصل (زيدوي ومسلموي)، اجتمعت الواو والياء، أصلها (زيدون لي ومسلمون لي)، فلمّا أُريدَ التخفيف حُذفت اللام والنون؛ لأجل الإضافة صارَ (زيدوي ومسلموي)، حينئذٍ قلبت الواو ياء، لماذا؟ للقاعدة: اجتمعت الواو والياء وسُبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء، ثم هي ساكنة والثاني مُتحرّكة فوجب إدغامها، ثم جاءت علة وهي كونها مضمومة .. الميم مُسلميّ، حينئذٍ وجب قلب الضمة كسرة، لتناسب الياء لتصحّ؛ لأنها لو لم تُقلب لقلبت الياء واواً؛ لأن الياء الساكن إذا ضُمّ ما قبلها وجب قلبها واواً، فترجع إلى الأصل، ونحن نريدُ الفرار من الواو إلى الياء من أجل الإدغام. والأصل (زيدوي ومسلموي)، اجتمعت الواو والياء، وسُبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء المنقلبة عن الواو في ياء

المتكلم، ثم قلبت الضمة كسرة، لماذا؟ لتصحّ الياء، لذلك علّله الشارح .. لتصحّ الياء، أي ياء؟ المنقلبة عن الواو، حينئذٍ علامةُ الرفعِ الواو المنقلبة ياء للموجب، فتقول: جاءَ مسلمي، مسلمي فاعل مرفوع ورفعه الواو المنقلبة ياء، حينئذٍ تكونُ الواو مُقدّرة، وهذا ذكرناه في جمع المذكر السالم هناك، مسلمي، نقول: هذا إعرابه بحرف مُقدّر، أينَ الحرف؟ هو الواو، وليست هي الياء، قد يقولُ قائل: مرفوع والياء هذه هي علامة الإعراب، نقول: لا، جمعُ المذكر السالم يُعرب رفعاً بالواو لا بالياء، وهذه الياء إنما هي ياءٌ تصريفية، يعني الذي جاءَ بها هو تطبيقُ القواعد الصرفية؛ فهي فرع لا أصل، والإعراب يكون بالواو.

ثم قلبت الضمة كسرة، هذا صريحٌ في أن هذا بعدَ قلب الواو ياء وقيل العكس، لتصحّ الياء أي المنقلبة، فصارَ اللفظ (زيدي)، وأما المثني في حالة الرفع فتسلّم ألفه وتفتح ياء المتكلم بعده فتقول: (زيداي وغلماي) عند جميع العرب.

وأما المقصور فالمشهور في لغة العرب جعله كالمثني المرفوع فتقول: (عصاي وفتاي)، وهذيل تقلب ألفه ياءً وتُدغمها في ياء المتكلم وتفتح ياء المتكلم فتقول (عصي)، هذا حكاها عيسى بن عمر عن قريش و (فتي ورحي) قال شاعرهم: سَبَقُوا هَوًى وَأَعَنَقُوا هَوَاهُمْ ... فَتَحَرَّمُوا وَلَكَلِ جَنْبٍ مَصْرَعُ

هوي: هوأي هذا الأصل، فقلبت الألف ياء ثم أدغمت الياء في الياء هوي.

فالْحاصلُ أن ياءَ المتكلم تفتح مع المنقوص كرامي والمقصور كعصاي والمثني ك (غلماي) رفعاً وغلماي نصباً وجراً، وجمع المذكر السالم ك (زيدي) رفعاً ونصباً وجراً، ونَدَرَ إسكانها أي الياء في قراءة نافع وَخَيَّاي، وكسرها بعدها في قراءة الأعمش والحسن (هي عَصاي) يعني بكسر الياء، وهو مُطرد في لغة بني يربوع في الياء المضاف إليها جمع المذكر السالم، وعليه قراءة حمزة (بِمُصْرَحِي إِي)، الأصل فيها (بِمُصْرَحِي) لأنه جمعُ مذكر سالم أضيف إلى ياء المتكلم، فالقاعدة ما هي؟ وجوبُ فتح الياء، لكن هنا كُسرت (بِمُصْرَحِي إِي). فالياء مُدغمٌ فيها الفصيحُ الشائعُ فيها الفتحُ، وكسرها لغة قليلة حكاها أبو عمرو بن العلاء والفراء وقطرب، وبها قرأ حمزة في الآية السابقة.

وكَسَرَ ياءَ (عصاي)، الحسن، وأبو عمرو في شاذه وهو أضعف من الكسر مع التشديد. وهذا معنى قوله: فَذِي جَمِيعُهَا لِيَا بَعْدُ فَتَحُّهَا احْتِذِي.

وأشارَ بقوله: وَتُدْغَمُ إِلَى أَنَّ الْوَائِ فِي جَمْعِ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ وَالْيَاءِ فِي الْمَنْقُوصِ وَجَمْعِ الْمَذْكَرِ

السالم والمثنى تُدغم في ياء المتكلم، وأشار بقوله: وَإِنْ مَا قَبْلَ وَאוِ ضُمَّ إِلَى أَنْ مَا قَبْلَ
واو الجمع إن انضَمَّ، ليس دائماً مضموماً يعني لفظاً، وإلا الأصل يكون مُقدراً. عند
وجود الواو يجب كسره عند قلبها ياء لتسلم الياء، فإن لم ينضم بل انفتح بقي على
فتحه نحو: مصطفىون فتقول: مصطفى، جاء مصطفى.

في المضاف إلى ياء المتكلم حيث الإعراب والبناء أربعة مذاهب، (غلامي):
المذهب الأول: أنه مُعرب بحركات مُقدرة في الأحوال الثلاثة رفعاً ونصباً وخفضاً، وهو
مذهب الجمهور، وهذا هو الصحيح، أنه مُعرب في حالة الرفع بضمة مُقدرة منع من
ظهوره اشتغال الحلق بحركة المناسبة، وكذلك في حالة النصب كالرفع، وكذلك في حال
الخفض على الصحيح.

المذهب الثاني: أنه مُعرب في الرفع والنصب بحركة مُقدرة، وفي الجر بكسرة ظاهرة،
واختاره ابن مالك في التسهيل، يعني فصل قال: (جاء غلامي، ورأيت غلامي) الحركتان
مُقدرتان، وأما مررت بغلامي فالحركة ظاهرة، الباء حرف جرّ، وغلام مجرور بالياء وجرّه
كسرة ظاهرة، لأننا لا نحتاج إلى التقدير؛ وُجدت الكسرة فهي أولى، الصواب لا، أن
الكسرة هذه سابقة على دخول العامل.

المذهب الثالث: مبني وإليه ذهب الجرجاني، لماذا مبني؟ لأنه لازم حالة واحدة، وهذا
شأن المبني تقول: (جاءت حذامي، ورأيت حذامي، ومررت بحذامي)، (جاء غلامي،
ورأيت غلامي، ومررت بغلامي) إذن هذا مبني، وهذا ضعيف.

والمذهب الرابع: لا معرب ولا مبني، وإليه ذهب ابن جني، ذهب إلى أنه لا معرب ولا
مبني، لماذا لا معرب؟ لأنه لو كان معرباً لظهرت الضمة في قوله: جاء غلامي، ولظهرت
الفتحة في قوله: رأيت غلامي، ولا مبني لأنه لا يوجد فيه سبب البناء كالشبه الوضعي،
والمعنوي، والافتقاري .. إلى آخره.

فلما انتفى سبب البناء ولم يوجد أثر الإعراب قال: لا معرب ولا مبني، حينئذ يكون
واسطة بين المعرب والمبني.

إذن: آخِرَ مَا أَضِيفَ لِلْيَا أَكْسِرُ. وجوباً، هذه قاعدة عامة وهي الأصل، وحركة الياء
تكون الفتح أو الإسكان على المشهور في لغة العرب، مع الثلاثة الأحوال الأخرى.
إِذَا لَمْ يَكُ مُعْتَلّاً: منقوصاً أو مقصوراً.

أو يك مثنى أو جمع مذكر سالم.

فَإِذَا الْأَرْبَعَةُ جَمِيعُهَا بِلَا اسْتِثْنَاءٍ الْيَا يَعْنِي يَاءَ الْمُتَكَلِّمِ بَعْدَ الْيَاءِ بَعْدَ ذِكْرِهَا، (فَتَحُّهَا

(اِخْتُلِذِي) اتبع، وإذا كان كذلك صارَ واجباً؛ لأنه لم يُنقل خلافه.
وَتُدْغَمُ الياءُ فِيهِ، يعني ياء المنقوص، وياء المثني في حالي النصب والجر، وياء جمع المذكر السالم في حالي النصب والجر، وَالْوَاوُ كذلك لكن بعد قلبها ياء.
وإنَّ مَا قَبْلَ وَاوٍ ضُمَّ فَاكْسِرُهُ: فإن لم يَنْضَمْ حينئذٍ بَقِيَ على فتحه.
وَأَلِفًا سَلَّمَ: يعني ألف المقصور، وألف المثني في حالة الرفع سلّمه يعني اتركه على حاله، لا تقلبه.

وَفِي الْمَقْصُورِ عَنْ هُذَيْلٍ انْقِلَابُ يَاءٍ حَسَنٌ: لغة العرب الشهيرة إبقاء ياء المقصور، فنقول: (فتاي وعصاي)، حينئذٍ يتعينُ تحريك الياء، إلا في (محيائي) قراءة خاصة، وإلا في لغة العرب أنه يجبُ التحريك للتخلص من التقاء الساكنين، (فتاي) ألف ساكنة والياء ساكنة، حينئذٍ يتعينُ تحريك الياء هذا مما جرى فيه على خلاف الأصل؛ لأن الأصل أنه يُحَرِّكُ السابق .. الساكن الأول، وهنا عُكسَ حينئذٍ هذا مستثنى.
عَنْ هُذَيْلٍ انْقِلَابُ يَاءٍ حَسَنٌ.

إِعْمَالُ الْمَصْدَرِ

أي هذا باب إعمال المصدر.

سبق بيانُ المصدر ما هو، وأنه الاسم الدالُّ على الحدث الجاري مجرى فعله.
الْمَصْدَرُ اسْمٌ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ ... مَذْلُوكِي الْفِعْلِ كَأَمِنْ مِنْ أَمِنْ

الْمَصْدَرُ اسْمٌ، مدلوله هو الحدث، إذن هو اسم الحدث، كالضرب هذا لفظ، مدلوله نفس الضرب والقتل هذا اسم، مدلوله نفس الحدث الذي هو القتل.
إذن هو الاسم الدالُّ على الحدث الجاري مجرى فعله، سبق بيانه من حيث هو، والآن سيتحدثُ الناظم عن إعماله؛ لأنه يعملُ عملَ الفعل يعني يرفع إن احتاج إلى فاعل، وينصب إن احتاج إلى مفعول به، فنقول: يرفع إن احتاج إلى فاعل لأنه يجوزُ حذف المصدر كما سيأتي، قد لا يجبُ ذكره كالفعل، حينئذٍ نقول: يعملُ عملَ الفعل، هل يعملُ عملَ الفعل لأنه أشبه الفعل أو لأنه هو أصل الفعل؟ قولان للنحاة: المشهور: أنه أشبه الفعل والفعل لازم ومتعدي.

فحينئذٍ إذا أشبه الفعل اللازم رفع ولم ينصب، وإذا أشبه الفعل المتعدي؛ فإما أن يتعدى إلى واحد أو اثنين أو إلى ثلاثة، حينئذٍ يعملُ عملَ الفعل المتعدي فقد ينصبُ مفعولاً أو اثنين أو ثلاثة، هذا المشهور عند النحاة، والصحيح أنه إنما أُعْمِلَ لكونه أصل الفعل،

وإلا الأصل فيه السماع، يعني العرب أعملت المصدر إعمال الفعل وسبق أن المصدر أصل للفعل، وَكَوْنُهُ أَصْلاً لِهَذَيْنِ انْتِخِبَ.

حينئذٍ يردُّ الإشكال كيف يكون أصلاً والفعل فرعٌ، ثم يُشَبَّه الأصل بالفرع في العمل؟ هذا محلُّ إشكال لا جوابَ عليه، ولذلك التعليل بكونه يعمل لكونه أصلاً للفعل والفعل يعمل فأصله من بابٍ أولى أخرى هذا بالتعليل من أن يُقال بأنه أشبه الفعل، كيف أشبه الفعل؟ يعني حُمِلَ على الفعل، إذن الأصل حملٌ على الفرع، أيهما وُجد أولاً؟ هذا كحمل الأب على الابن، والأصل أن يُحمل الابن على الأب.

إذن في إعمال المصدر علتان: لماذا أُعْمِل؟ لأنه جامد، ولذلك سبق: وَمَصْدَرٌ مُنْكَرٌ حَالاً يَقَعُ، لماذا قلنا هو سماعي؟ لأن الأصل في الحال أن تكون مُشْتَقَّةً، والجامد ليس بمشتقٍّ، ومنه المصدر، وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سَعْرِ، كان الأولى أن يصفَ به وَمَصْدَرٌ مُنْكَرٌ. هنا الأصل في المصدر أن لا يعمل، فحينئذٍ لما أُعْمِلَ لا بدَّ من بحثٍ عن علة إعماله، القول بأنه أصلٌ للفعل والفعل يعمل، وما كان أصلاً للعامل والفعل أصلُ العوامل هو أولى بالعمل وأخرى، بدلاً من أن يُقال أشبه الفعل.

إِعْمَالُ الْمَصْدَرِ أَي: هذا باب إعمال المصدر.

بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرُ أَخِيقَ فِي الْعَمَلِ ... مُضَافاً أَوْ مُجَرِّداً أَوْ مَعَ أَلْ
إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ أَنَّ أَوْ مَا يَحِلُّ ... مَحَلَّهُ وَلَا سَمٍ مَصْدَرٍ عَمَلٍ

أَلْحَقَ الْمَصْدَرُ بِفِعْلِهِ فِي الْعَمَلِ، فَقَوْلُهُ أَخِيقَ هَذَا فِعْلٌ أَمْرٌ، وَالْمَصْدَرُ مَفْعُولٌ بِهِ مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ، وَبِفِعْلِهِ جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِقٌ بِقَوْلِهِ: أَخِيقَ، وَ (فِي الْعَمَلِ) كَذَلِكَ مُتَعَلِقٌ بِقَوْلِهِ: أَخِيقَ. بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرُ أَخِيقَ فِي الْعَمَلِ: يعني أن المصدر يلحق في العمل بفعله الذي اشتقَّ منه، في رفعِ الفاعل إن كان لازماً؛ لأن الفعل إما أن يكون لازماً وإما أن يكون متعدياً، فيُلْحَقُ الْمَصْدَرُ بِالْفِعْلِ الْلازِمِ، وَالْفِعْلُ الْلازِمُ يَرْفَعُ فَاعِلاً، فَكَذَلِكَ الْمَصْدَرُ يَرْفَعُ فَاعِلاً نَحْو: عَجِبْتُ مِنْ قِيَامِ زَيْدٍ، قِيَامُ هَذَا مَصْدَرٌ، فَعِلُهُ (قَامَ)، (قَامَ) يَرْفَعُ فَاعِلاً تَقُولُ: (قَامَ زَيْدٌ) مثله المصدر، كما تقول: (قَامَ زَيْدٌ) يرفع ولا ينصب، كذلك القيام الذي هو مصدر نقول: هذا يرفع، (عَجِبْتُ مِنْ قِيَامِ زَيْدٍ)، أين الرفع؟ هنا أُضِيفَ الْمَصْدَرُ إِلَى فَاعِلِهِ وَلَوْ قِيلَ: (عَجِبْتُ مِنْ قِيَامِ زَيْدٍ) لَصَحَّ كَذَلِكَ.

كما تقول: (عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ عَمراً) بالتثنية، زَيْدٌ هَذَا فاعِلٌ، وَعَمراً مَفْعُولٌ بِهِ، (عَجِبْتُ مِنْ قِيَامِ زَيْدٍ) لا إشكال فيه، (مِنْ قِيَامِ زَيْدٍ) نقول هذا الأصل، حينئذٍ أُضِيفَ

المصدر إلى الفاعل، هل تعدى .. نصب مفعولاً به؟ الجواب: لا، لماذا؟ لكونه أُلْحِقَ بفعله في العمل، والفعل (قام) لازم يرفع فاعلاً ولا يتعدى إلى مفعول. وفي رفع الفاعل ونصب المفعول إن كان متعدياً لواحد، (عجبت من ضرب زيدٍ عمراً)، عجبتُ من ضرب، ضرب: مصدر، (زيدٍ) أضيف المصدر إلى فاعله، وعمراً هذا مفعول به، ومنه قوله تعالى: ((وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ)) [البقرة: 251] (الناس) هذا مفعول به.

(عجبت من ضرب زيدٍ عمراً)، ويتعدى بحرف الجرّ إن كان فعله يتعدى بذلك الحرف نحو: (أعجبتني مرورٌ بزيد)، مرورٌ بزيد تعدى بالباء، لماذا؟ لكون مَرَّ الفعل يتعدى بالباء، مررتُ بزيد، مرورٌ بزيد، ويتعدى إلى مفعولين إن كان فعله كذلك نحو: عجبتُ من إعطاء زيدٍ عمراً درهماً، إعطاء مصدر، أعطى يُعطي إعطاءً، أضيف إلى الفاعل من إعطاء زيد، عمراً درهماً، عمراً مفعول أول، ودرهماً مفعول ثاني. هنا نصب المصدر مفعولين بعد إضافته إلى الفاعل، لماذا؟ لكون أعطى الفعل يتعدى إلى مفعولين، وكذلك المتعدّي إلى ثلاثة نحو: عجبتُ من إعلام زيدٍ عمراً بكرةً شاخصاً، عجبتُ من إعلام أعلم يعلم. إلى ثلاثة رأى وعَلِمَا ... عَدَّوْا إِذَا صَارَ أَرَى وَأَعْلَمَا

إذن مصدر أعلم يتعدى إلى ثلاثة؛ لأن الفعل منه أعلم يتعدى إلى ثلاثة، عجبتُ من إعلام زيدٍ عمراً بكرةً شاخصاً .. هذه ثلاثة مفاعيل. وهذا كله مُستفاد من قول الناظم: بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرُ أَلْحَقَ فِي الْعَمَلِ. إذن: بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرُ أَلْحَقَ. أُلْحَقَ المصدر بفعله تعدّياً ولزوماً -هذه قاعدة عامة- تعدّياً ولزوماً، فإن كان فعله مشتق، المشتق منه لازماً فهو لازم يعني المصدر لازم، وإن كان متعدّياً فهو متعدّ إلى ما يتعدى إليه بنفسه أو بحرف جرّ، فإن تعددت المفاعيل تعددت المفاعيل كذلك، ويخالف المصدر فعله في أمرين: الأول: أن في رفعه النائب عن الفاعل خلافاً، الفعل يرفع نائب فاعل أو لا؟ يرفع لا إشكال فيه (ضُرب زيد)، (يُضرب زيد). زيد: نائب فاعل في المثالين، المصدر هل يرفع نائب فاعل؟ هذا فيه خلاف.

إذن لم يختلف في الفعل في كونه يرفع نائب فاعل، واختلف في المصدر. أن في رفعه النائب عن الفاعل خلافاً، ومذهب البصريين جوازُهُ، ووجه المنع وهو مذهب الأخفش ما فيه من الإلباس؛ لأنك إذا قلت مثلاً: عجبتُ من ضربٍ عمرو، وأردت بضرب

مضروب، حينئذٍ عمروٌ هل هو فاعل أو مفعول؟ هذا فيه لبس، وإذا كان كذلك فالأصل فيه المنع.

إذا قلت مثلاً: عجبْتُ من ضربِ عمرو، تبادر إلى الذهن المبني إلى الفاعل.
وقال أبو حيان: يجوزُ إذا كان فعله مُلَازماً للبناء، يعني يجوزُ أن يرفعَ المصدر نائب فاعل إذا كان فعله ملازماً للبناء، سيأتينا بعض الأفعال لم يُسمع لها مبنياً للمعلوم مثل: زُكِم، فُعل. الأصلُ أنه زُكِم، هل سُمِع (زُكِم) كـ (ضَرَب)؟ لم يُسمع، وإنما سمع ابتداء (زُكِم)، ولذلك اختلفَ البصريون والكوفيون، هل فُعل أصل أم فرع؟
الكوفيون على أنه أصل، ولذلك الأفعال عندهم أربعة، فَعَل، وَفَعِل، وَفَعُل، وَفُعِل ..
أربعة أصول، وعندَ البصريين ثلاثة: فَعَل، وَفَعِل، وَفَعُلَ كُلُّها بفتح الفاء، وليسَ عندهم فُعِلَ بضم الفاء، وإنما هي مُلازمة للفتح، فحينئذٍ هل هو أصل أم فرع؟ نقول: هو فرع هذا الصواب، إذا كان فرعاً يستلزمُ أصلاً، يعني (ضُرِب) يستلزم (ضَرَب)، و (يُضْرَب) يستلزم (يُضْرَب)، فسمع بعض الفروع ولم يُسمع لها أصول، كزُكِم لم يسمع زُكِم، أبو حيان يرى أنه إذا كان الفعل مبنياً للمعلوم ولم يُسمع له أصل وهو المبني للمعلوم جازَ في مصدره أن يرفعَ نائب فاعل، وما عداه فلا، إذن تفصيل بين المسألتين.

يجوزُ إذا كان فعله مُلَازماً للبناء للمجهول كزُكِم لعدم الإلباس حينئذٍ، لا يلتبس، أما (من ضربٍ) نقول: من ضربٍ هذا يُستعمل مبنياً للمعلوم ومغير الصيغة، حينئذٍ يحتملُ أما (زُكِم) هذا لا يحتملُ إلا نائب فاعل. لعدم الإلباس حينئذٍ، إذن أبو حيان فصلَ فقال: يجوزُ إذا كان فعله ملازماً للبناء للمجهول كزُكِم لعدم الإلباس حينئذٍ؛ لأنه لا يرفع فاعلاً وإنما يرفع نائب فاعل فقط، فيجوزُ أعجبي زُكاًمَ زيد (زُكاًم) فاعل، و (زيد) هذا نائب فاعل، هل يحتملُ أنه فاعل؟ لا، لا يحتملُ، لماذا؟ لأن زُكاًم هذا مصدر، فعله زُكِم لا يرفع فاعلاً، حينئذٍ المصدر يُلحق بفعله إن رفعَ فاعلاً حينئذٍ يرفع فاعلاً، إن تعيَّن رفعه لنائب الفاعل، حينئذٍ تعيَّن، وهذا مثال غريب، فالأقوال ثلاثة حينئذٍ: المنع، الجواز، التفصيل.

يعني هل يرفعُ المصدر نائب فاعل؟ قول بالمنع للإلباس، قول بالجواز وهو مذهب جمهور البصريين، التفصيل وهو مذهب أبو حيان، وهذا جيد مذهب أبي حيان، أنه إذا كان الفعل لم يُسمع له أنه رفع فاعلاً وإنما يكون ملازماً للبناء للمجهول جازَ لمصدره أن يرفعَ نائب فاعل؛ لأنه لا يلتبس، وأما (عجبت من ضرب عمرو) على أنه نائب فاعل هذا مُشكل، هذا يوقع في اللبس، إذن يُفارق المصدر فعله في هذين الأمرين.

بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرُ أَحَقُّ فِي الْعَمَلِ ... مُضَافاً أَوْ مُجَرَّداً أَوْ مَعَ أَلْ

هذا بين لك على الترتيب التنازلي في أن المصدر يعمل مطلقاً، سواء كان مُضافاً إلى غيره .. سواء كان المضاف إليه فاعلاً أو مفعولاً به على التفصيل الآتي، أَوْ مُجَرَّداً يعني من الإضافة وأل، حينئذٍ يعمل، وهذا محل وفاق. أَوْ مَعَ أَلْ: بأن كان مُحالاً بَال.

ففي هذه المواضع الثلاث يجوزُ إعمال المصدر، لكنها ليست على مرتبة واحدة، ولذلك قَدَّم المضاف لأنه مُتَّفَق على إعماله. أشار في النظم إلى الترتيب لإعمال الأول أكثر الذي هو المضاف، وهذا محلّ وفاق بين النحاة أنه يعمل، والثاني أقيس .. المجرد، أقيس لماذا؟ قالوا: لأنه .. والعلة عندهم إنما أعمل المصدر لمشابته الفعل، وكلما تجرَّد المصدر عن أَل والإضافة -ومعلوم أن أَل والإضافة من خصائص الأسماء-، كلما تجرد عنهما ازدادَ قربه بالفعل؛ لأنَّ الفعل في قوة النكرة، بل في معنى النكرة، وكذلك المجرد هو نكرة.

حينئذٍ إذا أُضيف التَّبَسُّ به ما هو من خصائص الأسماء فأبعده الشبه، كذلك إذا حُلِّي بَال نقول: اتصل به ما هو من خصائص الأسماء، حينئذٍ ابتعدَ عن الفعل، ولذلك كانت على الترتيب، وإن كَانَ الأصل أن المجرد هو الذي يكون أكثر، لكن سُمِعَ من جهة نقل العرب إعمال المضاف أكثر من المجرد، مع كون المجرد أقيس من المضاف؛ لأن الأصل في المضاف أن لا يعمل، وإن عملَ فعمله يكون قليلاً وضعيفاً؛ لأنه تلبَّس به ما هو من خصائص الأسماء.

كذلك المحلى بَال، الأصلُ فيه أنه لا يعملُ لأنه اتصل به ما هو من خصائص الأسماء وإنما أعملَ المصدر لمشابته الفعل، وهذا يدلُّ على أن التعليل بالمشابهة فيها ضعف؛ لأنه سُمِعَ إعمال المضاف أكثر من إعمال المجرد، والمضاف هذا ليس فيه شبهة بالفعل؛ لأنه بعيدٌ عن الفعل بالإضافة؛ لأنَّه من خصائص الأسماء. إن سُمِعَ على قلة الإعمال المحلى بَال، والأصلُ فيه أنه لا يعمل، دَلَّ على أن تعليل النحاة بأن المصدر إنما أعملَ لمشابته للفعل فيها ضعف، بل الصواب أنه أصل للفعل، وعلى كل هو سماعي.

بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرُ أَحَقُّ فِي الْعَمَلِ ... مُضَافاً أَوْ مُجَرَّداً أَوْ مَعَ أَلْ

إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ أَنَّ أَوْ مَا: أن المصدرية وقال بعضهم: المخففة من الثقيلة كذلك، ف

(أن) تشمل النوعين، والمشهورُ عندَ النحاة (أن) المصدرية، أو (ما) المصدرية.
إِنْ كَانَ فِعْلٌ: كَانَ نَاقِصَةً، فِعْلٌ اسْمٌ كَانَ، مَعَ أَنْ: مَعَ مِضَافٍ، وَأَنْ مِضَافٌ إِلَيْهِ قُصِدَ
لَفْظُهُ، أَوْ لِلتَّنْوِيعِ وَالتَّقْسِيمِ، (ما) المصدرية معطوف على قوله: (أن) يعني مع (ما)
المصدرية.

يَحَلُّ: خبر كان، ظاهره أن هذا القيد شرطٌ في إعمال المصدر؛ لأنه قال: ألحق المصدر
بفعله في العمل إن كان -فهو قيد فيه-، فإن لم يكن فلا تلحقه بالفعل، أليس مفهوم
الشرط أنه إذا قيده بشرط فحينئذ يدور معه وجوداً وعدماً، فكأنه قال: ألحقه بفعله في
العمل إن كان يُقدر المصدر بفعال مع (أن) المصدرية أو (ما) المصدرية، فإن صحَّ
التقدير ألحق به، فإن لم يصحَّ التقدير فلا عمل، هذا ظاهره، أنه شرطٌ. ظاهره أنه شرط
لازم، وقد جعله في التسهيل غالباً، يعني ليس بشرط مُطَرَّد، بل هو أمر أغلبى.
وقال في الشرح -شرح التسهيل-: وليس تقديره بأحد الثلاثة شرطاً في عمله، بأحد
الثلاثة الله أعلم يريد به (أن) المصدرية و (ما) المصدرية و (أن) المخففة من الثقيلة.
وليس تقديره بأحد الثلاثة شرطاً في عمله، ولكنَّ الغالب أن يكون كذلك، وإن كان
أكثر المتأخرين على جعله شرطاً أساسياً، لكن نُقِلَ إعمال المصدر مع عدم صحة
إحلال (أن) أو (ما) مع الفعل محلَّ المصدر، فحينئذ يتعيَّن أن يكونَ شرطاً لكنه ليس
بشرطٍ مُطَرَّد، وإنما هو شرط أغلبى، يعني في كثير من الأحوال أن لا يعمل المصدر إلا
إذا صحَّ أن يحلَّ محله .. مكانه (أن) والفعل أو (ما) والفعل، فإن لم يكن كذلك صحَّ
لكن في قلة، يعني قليل، قد يُعبر عنه بأنه على قبح.

ليس تقديره بأحد الثلاثة شرطاً في عمل، ولكن الغالب أن يكون كذلك، بدليل عمله
مع امتناع التقدير بذلك نحو: (ضري زيداً قائماً)، هنا يمتنع أن يأتي ضري في محله (أن
يضرب) أو (أن ضربت) أو (ما ضربت) يمتنع؛ لأن (ضري زيداً قائماً)، قائماً قلنا هذه
حال، ضري زيداً قائماً، إذ كان زيداً قائماً، إذا كان زيداً قائماً، وكان يمتنع أن يحلَّ بعدها
(أن) المصدرية أو (ما) المصدرية؛ لأن ما بعدها مبتدأ، والمبتدأ لا يكون كذلك.

كذلك قوله: وإنَّ إكرامك زيداً حسن، إن أكرامك زيداً (زيداً) هذا مفعول لقوله:
إكرام وهو مصدر، هل يصحَّ أن يحلَّ محله (أن) المصدرية أو (ما) المصدرية مع الفعل؟
لا، لماذا؟ إنَّ إكرامك هل يصحَّ أن يتلو (إنَّ) (أن) المصدرية أو (ما) المصدرية؟ لا
يصحَّ، حينئذ يتعيَّن أن يكون المصدر هنا قد عملَ مع تخلف الشرط، ولذلك يُريد أن
يستدلَّ ابنُ مالك رحمه الله بإعمال المصدر مع امتناع تحقق الشرط؛ لأنه قال: إِنْ كَانَ

فِعْلٌ مَعَ أَنَّ أَوْ مَا يَحُلُّ مَحَلَّهُ. قلنا هذا أغلبي ليس بشرط، وحمله كثير من المتأخرين على أنه شرط مُطَرَّد.

فابن مالك يقول في بعض المواضع: يعمل المصدر ويمتنع أن يحل محله (أن) المصدرية أو (ما) المصدرية، ومن أبرزها (إن إكرامك زيدا حسن)، (إكرامك) هذا لا يصح أن يحل محله (أن) المصدرية مع الفعل أو (ما) المصدرية، لماذا؟ لأن (إن) هذه خاصة بالمتبداً، فلا يصح أن يقال: إن ما ضربت، هذا باطل لا يصح التقدير. كذلك قوله: وكان تعظيمك زيدا حسناً، كالقول فيه.

في هذه الأمثلة الثلاثة يمتنع أن يحل محل المصدر (أن) المصدرية أو (ما) المصدرية.
إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ أَنَّ أَوْ مَا يَحُلُّ مَحَلَّهُ: إن صحَّ تقديره على ظاهر النظم فحينئذٍ صحَّ إعماله، وإن لم يصحَّ فحينئذٍ لا يصحَّ إعماله.

قال الشارح: يعمل المصدر عمل الفعل في موضعين: أحدهما -هذا اختُلف فيه-: أن يكون نائباً مناب الفعل، وهذا سبق في باب المفعول المطلق.

ضرباً زيداً، اضرب ضرباً، ضرباً هذا أُقيم مقامَ اضرب، وزيداً قيلَ هذا معمول لـ (ضرباً) وقيل للفعل المحذوف، وهل هذا قياس أم لا؟ هذا سبق البحث فيه.
أن يكون نائباً مناب الفعل يعني بدلاً من اللفظ بفعله. ضرباً زيداً، فزيداً منصوب بضرباً لنيابته مناب (اضرب) وفيه ضمير مُستتر مرفوع به كما في اضرب وقد تقدّم ذلك في باب المصدر.

وذهب ابن هشام إلى أنه منصوب بفعل مُضمر ليس بالمصدر. ضرباً زيداً، زيداً هذا مفعولٌ به لفعل محذوف يُفسّره المذكور، يعني: اضرب زيداً، ليس هو الذي حذف؛ لأن الذي حُذف أُقيم ضرباً مقامه، حينئذٍ صارَ كالعوض عنه، بل عوض عنه، فحينئذٍ لا يجمع بين العوض والمعوض عنه.

بقي الكلام في زيداً، فحينئذٍ هل هو منصوب بضرباً أو منصوب بفعل مُضمر؟ اختار ابنُ مالك أنه منصوب بضرباً وذهب ابنُ هشام إلى أنه بفعل مُضمر. واختُلف فيه فقيل: لا ينقاس عمله، وقيل: ينقاس في الأمر والدعاء والاستفهام فقط، وقيل: والإنشاء، هذا ذهب معنا.

والموضع الثاني وهو المراد هنا: أن يكون المصدر مُقَدَّراً بـ (أن) مصدرية، والفعل، أو بـ (ما) المصدرية والفعل وهو المراد بهذا الفصل فيُقَدَّر بأن إذا أُريد الماضي أو الاستقبال. إذا أُريد بالمصدر الماضي .. الزمن الماضي أو الاستقبال قُدِّر بـ (أن).

(عجبت من ضريك زيدا أمس)، (عجبت من ضريك زيدا غداً)، (عجبت من أن

ضربت زيدا أمس)، تُقدّر في الماضي (أن) والفعل الماضي، وفي المستقبل (عجبت من أن تضرب زيدا غداً)، تُقدّر (أن) والفعل المضارع.
إذن إذا أُريد الماضي أو الاستقبال قدّرت (أن)، إذن (أن) أو (ما) ليست بالخيار في كل محلّ.

إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ أَنَّ أَوْ مَا يَحِلُّ، وَإِنَّمَا بِاخْتِلَافِ الْمُرَادِ مِنَ الزَّمَنِ، يَعْنِي زَمْنَ الْمَصْدَرِ، إِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِهِ الْمَاضِي أَوِ الْإِسْتِقْبَالَ قَدَّرْتَهُ بِ (أَنْ)، ثُمَّ إِذَا أُريدَ الْمَاضِي جَعَلْتَ الْفِعْلَ مَعَهُ مَاضِيًّا، وَإِنْ أَرَدْتَ الْإِسْتِقْبَالَ جَعَلْتَهُ مَعَهُ مُضَارِعًا.

والتقدير: مِنْ أَنْ ضَرَبْتُ زَيْدًا أَمْسَ، أَوْ مِنْ أَنْ تَضْرِبُ زَيْدًا غَدًا، وَيُقَدَّرُ بِمَا إِذَا أُريدَ بِهِ الْحَالُ: عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيْدًا، عَجِبْتُ مِمَّا تَضْرِبُ زَيْدًا الْآنَ، إِذَا أُريدَ بِهِ الْحَالُ جُنْتُ بِ (مَا) مَعَ الْفِعْلِ الْمَضَارِعِ، وَهَلْ يُمْكِنُ مَعَ الْفِعْلِ الْمَاضِي؟ لَا؛ لِأَنَّ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى الْحَالِ هُوَ الْفِعْلُ الْمَضَارِعُ.

وهذا المصدر المقدر يعمل في ثلاثة أحوال مضافاً نحو: عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيْدًا، ومجرداً عن الإضافة وأل وهو المنون (ضرب ضرباً ضرباً)، حينئذ نقول: هذا مضاف، هذا مجرد عن الإضافة، ومحلى بالألف واللام: (عجبت من الضرب زيدا)، ولا خلاف في إعمال المضاف، وإنما الاختلاف واقع في المحلى ب (أل)، أما المضاف فهذا محلّ وفاق بين النحاة أنه يعمل، والمجرد أجازة البصريون ومنعه الكوفيون، إذا كان مجرداً، فإن وقع بعده مرفوع أو منصوب فهو عندهم بفعل مضمّر يدلّ عليه المصدر المذكور، هذا إذا كان مجرداً، (عجبت من ضرب زيدا عمراً)، حينئذ نجعل (زيداً) فاعلاً لفعل محذوف، وهو العامل في المفعول به .. الناصب زيدا، وأما ضرب المصدر هذا قالوا: لا يعمل، هذا ليس بصحيح، لماذا؟ لأنه إذا جُوزَ إعمال .. أولاً: السماع، سُمع إعماله مجرداً، ثانياً: إذا جُوزَ مع المضاف وكانت العلة عند جماهير النحاة أنها مشابهة الفعل، فالمجرد من باب أولى وأحرى، لذلك قال بعضهم: الأول أكثر والثاني أقيس، الذي هو المجرد، وإن منعه بعض الكوفيين.

فإن وقع بعده مرفوع أو منصوب فهو عندهم بفعل مضمّر، وأما المحلى ب (أل) هذا أجازة سيويه، وإلا فيه أربعة مذاهب، يجوزُ إعماله مطلقاً، وإن كانت (أل) تبعد شبهه بالفعل لكون (أل) من خصائص الأسماء، وحجّتهم هو الورد والسماع.
إذن: الجواز مطلقاً في المحلى ب (أل).

مع كون (أل) تبعده عن مشابهة الفعل، إذن لماذا خالفنا؟ للسماع، السماع هو الأصل

في اللغة.

الثاني: لا يجوزُ مطلقاً، وهذا يردّه السماع؛ لأن (أل) من خصائص الأسماء، فأبعدت شبهةً بالفعل وهو قولُ البغداديين وبعض البصريين.

المذهب الثالث: يجوزُ مع قبح، جائز أن يعملَ المصدر محلي بـ (أل) لكنه قبيح، يعني لا يستسيغه الإنسان أن يستعمله في نثر الكلام، وهو قول الفارسي.

الرابع: يجوزُ إعماله إذا كانت (أل) فيه معاقبةً للتنوين، وهذا رأي ابن طلحة ووافقه أبو حيان، إذا كانت (أل) قائمة مقام التنوين جازَ إعماله، والصوابُ هو الأول: أنه يجوزُ إعماله مطلقاً بلا قُبْحٍ للسماع.

وإعمالُ المضافِ أكثرُ من إعمالِ المنونِ سماعاً، وإن كان إعمالُ المنونِ أقيس؛ لأنه مجرد من (أل) والإضافة.

وإعمالُ المنونِ أكثرُ من إعمالِ المحلي بـ (أل)، ولهذا بدأ المصنف بذكرِ المضاف، ثم المجرد، ثم المحلي، ومن إعمالِ المنونِ قوله تعالى: ((أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ)) [البلد:14] ((يَتِيمًا))، (إطعمه يتيمًا) حُذِفَ الفاعل هنا، قدره هكذا ابنُ هشام في قطر الندى، هو لا يُقدر لكن من باب الإيضاح ((أَوْ إِطْعَمٌ)) الفاعل محذوف ((يَتِيمًا)) هذا مفعول لقوله: إطعام وهو مصدر.

إذن: إطعامٌ منونٌ مجرد عن (أل) ومجردٌ عن الإضافة ونصب ورفع، فدلَّ على أنه يعملُ وجاء في فصيح الكلام.

فيتيمًا منصوبٌ بإطعام، وقول الشاعر:

بضرب بالسيوف رؤوس قوم ... أزلنا هامهن عن المقيّل

بضرب بالسيوف رؤوس: (رؤوس) هذا مفعول به لقوله بضربٍ وهو مصدر مُنَوَّن، ورؤوس: هذا مفعول به، ومن إعماله وهو محلي بـ (أل) قوله:

ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءُهُ

(أَعْدَاءُهُ) هذا منصوبٌ بالنكاية، وهو مصدر ودخلت عليه (أل). إذن نُقلَ سماعاً أنه عملٌ وهو محلي بـ (أل).

وذهب بعضهم كما ذكرناه سابقاً أن العاملَ فيه محذوف، وهذا نسبه لابي العباس المبرد إلى أن نصبَ المفعول به بعدَ المصدر المحلي بـ (أل) ليس بالمصدر السابق، وإنما هو بمصدر مُنَكَّرٍ يُقَدَّرُ في الكلام، فتقدير الكلام عندهم ضعيف النكاية نكاية أعداءه،

ضعيف؛ لأنه يُحوّجنا إلى التقدير، ثم فيه نوع تكلف.
وذهب أبو سعيد السيرافي إلى أن أعداءه ونحوه منصوب بنزع الخافض، وتقدير الكلام:
ضعيف النكاية في أعدائه، وهذا مردود؛ لأن النصب بنزع الخافض سماعي، وعندنا هذه
أمر مُطَرَّد، يعني يأتي في كلام العرب، حينئذ نقول: هذا سماعي فلا يُصرف ما نُقل من
إعمال المصدر محلي بـ (أل) إلى كون المنصوب به منصوب بنزع الخافض؛ لأنه سماعي.
والذي ذكره الشارح وابن مالك رحمه الله تعالى أنه يعمل مُطلقاً هو مذهب سيبويه
وجمهور النحاة.

وقوله:

فَإِنَّكَ وَالتَّائِبِينَ عُرْوَةً بَعْدَمَا ... دَعَاكَ وَأَيْدِينَا إِلَيْهِ شَوَارِعُ

والتَّائِبِينَ: أتين يؤتَن تائبين مصدر، عروة مفعول به، والتائبين مصدر ودخلت عليه (أل).
لَقَدْ عَلِمْتُ أُولَى الْمَغِيرَةِ أَنِّي ... كَرَرْتُ، فَلَمْ أَكُنْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا

مِسْمَعًا: هذا اسم رجل، والضرب هذا مصدر محلي بـ (أل) فنصبه.

إِذْن: إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ أَنْ أَوْ مَا يَحُلُّ مَحَلَّهُ.

إِنْ أُرِيدَ بِالمصدر الدلالة على الحدوث صحَّ أَنْ يكون مُقَدَّرًا بـ (أَنْ) المصدرية أو (ما)
المصدرية.

إِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ حينئذٍ ظاهرُ كلام الناظم هنا أنه لا يعمل.

قَالَ بَعْضُهُمْ: استعمال المصدر في لسان العرب لا يخلو من حالين؛ إما هذا وإما ذاك:

الحالة الأولى: أَنْ يُقْصَدَ بِهِ ثَبُوتُ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ مِنَ الْحَدَثِ، يعني أَنْ يُرَادَ بِالمصدر
الثبوت، والحدثُ الأصل فيه الثبوت أو عدم الثبوت؟ الثاني هو الأصل، ولذلك (قام
يقومُ قم) الحدث الدال عليه بالفعل بأنواعه الثلاث لا يدلُّ على الثبوت، هذا هو
الأصل.

ولذلك الجملة الفعلية والاسمية بينهما فارق من هذه الحثية، الاسمية تدلُّ على الثبوت

والاستمرار، بخلاف الجملة الفعلية؛ لأنه حدثٌ والأصل فيه عدم الثبوت.

قد يُرَادَ بِالمصدر الدلالة على الثبوت.

الثاني: أَنْ يُقْصَدَ بِهِ حَدُوثُ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ مِنَ الْحَدَثِ، سواء كان في زمن ماضٍ أو حال
أو استقبال، نظرة عامة: أي النوعين الذي يُقَدَّرُ بـ (أَنْ) و (ما)؟ الثاني لا الأول.

إذن: إذا اعتبرناه شرطاً متى لا يصح إعمال المصدر؟ إذا دلّ على الثبوت، لماذا؟ لأنه لا يحلّ محلّه (أن) أو (ما) المصدرية، وأما إذا لم يُرد به الثبوت وإنما الدلالة على حدوث الحدث بالأزمنة الثلاثة، حينئذٍ صحّ أن يحلّ (أن) أو (ما) محله. فإن أردت بالمصدر الأول وهو الدلالة على ثبوت ما يدلّ عليه من الحدث، فحينئذٍ لا يصلح لأن يحلّ محلّه فعل لا مع (ما) ولا مع (أن) المصدرية؛ لأن طبيعة الفعل دالة على الحدوث وإن لم تقصده.

وإن أردت الثاني فعلى التفصيل الذي سبق، إن أردت الماضي أو الاستقبال جئت بـ (أن) مع الفعل الماضي في الماضي، و (أن) مع الفعل المضارع في المستقبل، وإن أردت الحال، فحينئذٍ تأتي بـ (ما) المصدرية لأنها لا تتعين لزمان مُعَيَّن. وإن أردت الثاني وهو الدلالة بالمصدر على حدوث ما يدلّ عليه من الحدث في الزمن الحاضر كان عليك أن تُقدّره بـ (ما) المصدرية، وتُقدّر معها الفعل المضارع؛ لأن (أن) المصدرية لا تصلح هنا. لأنها مع الفعل الماضي تُبقيه على حاله وهو الدلالة على حدوث الحدث في الزمن الماضي، ومع المضارع تخلصه للدلالة على المستقبل، فلما لم يمكن الإتيان بما في هذا المحل قُدّر المصدر بـ (أن) في هذه الحالة.

حينئذٍ لزمك أن تُقدّره بـ (ما) إذا لم تتمكن من تقديره بـ (أن) لزمنا أن نُقدّره بـ (ما) لأنها صالحة للاستعمال في الأحوال كلها.

وإذا أردت بالمصدر الدلالة على حدوث الحدث في الزمن الماضي أو في الزمن المستقبل، فإنه حينئذٍ تُقدّره بـ (أن) مع الفعل الماضي في الزمن الماضي، وبـ (أن) مع الفعل المضارع في الزمن المستقبل. (إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ أَنْ أَوْ مَا يَحُلُّ مَحَلَّهُ).

ثم قال: (وَلَا سِمَ مَصْدَرٍ عَمَلٍ) قبل ذلك: المصدر لا يعمل إلا بشروط وهي ثمانية ذكرناها فيما سبق، ووصلنا إليها.

شروط إعمال المصدر: إن جعلنا قوله: إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ أَنْ أَوْ مَا يَحُلُّ مَحَلَّهُ، تجعله أول شرط في إعمال المصدر، وهذا ظاهر النظم.

إذن: الشرط الأول: أن يحلّ محل المصدر (أن) المصدرية مع الفعل، أو (ما) المصدرية مع الفعل.

فإن لم يكن كذلك فلا عمل.

الثاني: أن يكون مظهرًا، فلو أضمّر لم يعمل، يعني لا يكون ضميرًا، الضمير إذا عادَ إلى المصدر فهو في قوة المصدر، فإذا كان الأمر كذلك، حينئذٍ لا يعمل الضمير فيما بعده لتأويله بالمصدر؛ لأن مرجعه يرجع إلى المصدر.

إذن الشرط الثاني: أن يكونَ مُظهراً، فلو أضمر لم يعمل خلافاً للكوفيين، لضعفه بالإضمار بزوالِ حروف الفعل، فلا يجوزُ حينئذٍ (ضربك زيداً حسنٌ وهو عمراً قبيح)، ضربك زيداً حسنٌ (وهو) الضمير يعودُ إلى الضرب، (عمراً) جَوَّزه الكوفيون لماذا؟ بناءً على أن مرجع الضمير هو المصدر، فحينئذٍ أَوَّل الضمير بالمصدر فأَعْمِل المصدر مُضمراً، والأصل فيه أن يكونَ مُظهراً، مُضمراً يعني: أن يكون الضمير عاملاً فيما بعده تنزيلاً له منزلة المصدر؛ لأنه يعود على المصدر، ليس مطلقاً كل ضمير لا، إذا كان الضمير يعود على المصدر فهو في قوة المصدر.

هل يعملُ المصدر مُضمراً؟ ضميراً؟ نقول: لا يعمل، خلافاً للكوفيين، فحينئذٍ (ضربك زيداً)، ضربك هذا مظهر، منطوق به بحروفه، زيداً مفعول به لضربك، حسنٌ هذا خبر المبتدأ، وهو أي الضرب السابق عمراً أجازَ الكوفيون نصبه، على أنه هو مصدر، لكنه بالتأويل، فحينئذٍ أضمر المصدر، والصوابُ أنه لا يعمل مضمراً.

ولا يجوز كذلك (مروري بزيد حسنٌ وهو بعمرٍ قبيح)، مروري بزيد حسنٌ وهو أي: المرور (بعمرٍ) جارٍ ومجرورٌ متعلق بقوله: هو، نقول: هذا لا يصلح، لماذا؟ لأن الضمير هنا وإن أُرجع إلى المصدر إلا أنه لا يعمل؛ لأن المصدر إنما يعمل متى؟ إذا كان مُظهراً، يعني ملفوظاً بحروفه هو، وأما إذا كُنِيَ عنه بالضمير فلا، خلافاً للبصريين، وأجازَ ابنُ جني إعماله في المجرور وقياسه في الظرف، فصل بينهما والصواب الأول.

الثالث: أن يكونَ مُكَبَّراً، فلو صَغُرَ لا يعمل.

(أعجبي ضُربُكَ زيداً)، نقول: لا يعمل، لماذا؟ لأن التصغير من خصائص الأسماء، واغْتَفِر في المضاف والمخلى بـ (أل) للسمع، حينئذٍ ما عداه يبقى على الأصل، فلو تُنِيَ المصدر لا يعمل، فلو جُمع المصدر لا يعمل، لماذا؟ لأن هذه من خصائص الأسماء، التثنية، والتصغير، والجمع .. من خصائص الأسماء.

فإذا تُنِيَ المصدر حينئذٍ نقول: التحق به ما هو من خصائص الأسماء فأبعده عن مشابهة الفعل. أن يكونَ مُكَبَّراً فلو صَغُرَ لم يعمل لخروجه بالتصغير عن الصيغة التي هي أصل الفعل.

وقيل: يعمل مُصَغَّراً، ويوافقه رويداً زيداً، إذن أعجبي ضُربُكَ زيداً، نقول: هذا لا يعمل، الصواب أنه لا يعمل.

الرابع: أن يكون غير محدود، يعني أن يكونَ دالاً على المرة، لو كان دالاً على المرة بالبناء حينئذٍ لا يعمل، فلو حُدَّ بالتاء لم يعمل؛ لأن صيغته حينئذٍ ليست الصيغة التي هي أصل الفعل، فلو كانت التاء في أصل بناء المصدر كرحمة ورغبة عمل لعدم الوحدة

حينئذٍ، فلا يكون محدوداً.

يعني أن لا تتصل به تاء الوحدة (وَفَعَلْتُ لِمَرَّةٍ كَجَلَسْتُ)، إذا كان المصدر أصله أنه بالتاء كـرغبة ورحمة عمل، وإن لم تكن التاء من أصله حينئذٍ صارَ محدوداً بالتاء فلا يعمل.

الخامس: أن يكونَ غيرَ منعوتٍ قبل تمامِ عملِهِ، يعني: أن يُنعتَ لكن يفصلَ بينه وبين معمولِهِ بالنعت، نقول: وصفه بالنعت قبل تمام العمل مُبطلٌ لإعماله، فالشرطُ فيه أن لا يفصلَ بينه وبين معمولِهِ بنعته. أن يكونَ غيرَ منعوتٍ قبل تمام العمل؛ لأن النعت من خصائص الأسماء المبعدة عن الفعل، وإنما لم يؤثر بعد تمام العمل لا إشكال فيه، إذا تم العمل لا إشكال فيه، (أعجبني ضربُ زيدٍ عمرًا مبرحًا)، ضرب مبرح نقول: هذا جائز، لكن (أعجبني ضربُ زيدٍ مبرحًا) نقول: لا يجوز.

إذا فُصلَ بالنعت بينه وبين معمولِهِ بطلَ إعمالُهُ، إذن وإنما لم يؤثر بعد تمام العمل لضعفه بتأخره عن استقرار العمل، فلا يجوزُ: (أعجبني ضربُكَ المبرحُ زيدًا)، ضربُكَ: هذا فاعل، المبرحُ: نعته، زيدًا: هذا مفعول للمصدر، هنا نقول: لا يعمل، لماذا؟ لأنه وُصِفَ .. نُعِتَ قبلَ تمام العمل، لكن لو أُخِّرَ النعت قيل: (أعجبني ضربُكَ زيدًا المبرحُ) صح؛ لأنه استوفى عمله قبل النعت. لأن معمولَ المصدر بمنزلة الصلة من الموصول، فلا يُفصلُ بينهما، كالأشياء في المضاف والمضاف إليه.

فإن وردَ ما يؤهم ذلك قُدِّرَ فعلٌ بعد النعت يتعلَّقُ به الم معمول المتأخر، فلو نُعِتَ بعد تمامه لم يمنع.

إذن الشرط الخامس: أن يكونَ غيرَ منعوتٍ قبلَ تمام العمل، فإن نُعِتَ بعد تمام العمل فلا إشكال.

السادس: أن يكونَ مُفردًا، يعني غيرَ مثنى ولا مجموعاً؛ لأن تثنيته وجمعه يُخرجه عن صيغته الأصلية التي هي أصل الفعل. وجوِّزَ عمله مجموعاً جماعةً؛ منهم ابن عصفور والناظم؛ يعني ابن مالك رحمه الله تعالى في غير هذا الكتاب. والصواب الأول.

السابع: تقدَّمَهُ على معمولِهِ، فلا يجوزُ (أعجبني زيدًا ضربًا)، لا يصح؛ وإنما يُشترط أن يتقدَّمَ المصدر على الم معمول؛ لأنه ضعيف، وسبقَ معنا القاعدة أن العامل إذا كان ضعيفاً لا يُتصرَّفُ في معمولِهِ، فلا يصحُّ (أعجبني زيدًا ضربًا)، لا يصح هذا، إنما (ضربك زيدًا) بتقديم العامل على الم معمول، وأما الجار والمجرور فهذا يُتوسَّع فيه.

الثامن: ذكرُهُ؛ فلا يعملُ محذوفاً على الأصح، أن يكونَ مذكوراً، أما محذوفاً فلا يجوزُ، ولذلك ضُعِّفَ قولُ من قال بأن (باسم الله) جار ومجرور مُتعلق بمصدر ابتدائي، هذا

ضعيف، جَوَزَهُ بعضهم، ابتدائي باسم الله، باسم الله ابتدائي نقول: ضعيف، لماذا؟ لأن المتعلق هنا مصدر والمصدر لا يعمل محذوفاً وإنما يجب أن يكون مذكوراً؛ لأنه ضعيف، والعامل الضعيف كاسمه، هو مذكور ضعيف، وحينئذٍ إذا حُذِفَ من باب أولى.

وليس من الشروط كونه بمعنى الحال أو الاستقبال، ليس من الشروط كون المصدر بمعنى الحال أو بمعنى الاستقبال؛ لأنه يعمل لا لشبهه بالفعل، بل لأنه أصل الفعل، بخلاف اسم الفاعل، اسم الفاعل سيأتينا أنه لا يعمل إلا إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال فيما إذا جُرِّدَ عن (أل)، ضارب الآن أو غداً، ضارب أمس لا يعمل، لماذا؟ لأنه أشبه الفعل المضارع، والفعل المضارع في الأصل لا يدل على الماضي، فإذا دل اسم الفاعل على الماضي حينئذٍ بعدَّ شبهه بالفعل المضارع، وإذا بعدَّ شبهه بالفعل المضارع حينئذٍ لا يعمل؛ لأنه إنما عمل إلحاقاً له بالفعل المضارع، والفعل المضارع إنما يدل على الزمن الحال أو الاستقبال، فإذا دل اسم الفاعل على الزمن الماضي حينئذٍ لا يعمل؛ لأنه أصل الفعل بخلاف اسم الفاعل فإنه يعمل بشبهه بالمضارع، فاشتراط كونه حالاً أو استقبالياً؛ لأنهما مدلولو المضارع.

وقيل: أُعْمِلَ المصدر لعله وهي: شبهه للفعل في دلالة كلٍّ منهما على الحدث الذي يقتضي فاعلاً دائماً ويقتضي مفعولاً به إن كان واقعاً، والصواب أنه أصل له. ثم قال: وَلَا سَمِ مَصْدَرٍ عَمَلٍ، نَكَّرَ هنا، إذا نَكَّرَ الشيء دَلَّ على قلة، التكرير قد يدل به على القلة، (وَلَا سَمِ مَصْدَرٍ عَمَلٍ) فصله عما قبله، لماذا؟ لقلة عمله، بل قال الصيمري: إن عمله شاذ، يعني يُحْفَظُ ولا يُقَاسُ عليه إنما هو سماعي وليس بقياسي، وأما المصدر فهو قياسي، (وَلَا سَمِ مَصْدَرٍ عَمَلٍ). أي مضافاً أو مجرداً أو مع (أل) مطلقاً، لأنه عطفه على ما سبق، وإن كان قياساً وقد أشار إلى قلته بتكرير عمل، وقال الصيمري: إعماله شاذ.

(وَلَا سَمِ مَصْدَرٍ) ما هو اسم المصدر؟ عرّفه في التسهيل بقوله: ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه، وخالفه بخلوّه لفظاً وتقديراً من بعض ما في فعله دون تعويض. نقفُ على هذا، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين ... !!!

عناصر الدرس

* إعادة (اسم المصدر) وعمله

- * حكم معمول المصدر وتابعه. خاتمة
- * شرح الترجمة (إعمال اسم الفاعل) وحده
- * فائدة في علة عمل اسم الفاعل.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين،
أما بعد:

قال الناظم رحمه الله تعالى: إعمال المصدر
بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرُ الْحَقُّ فِي الْعَمَلِ ... مُضَافاً أَوْ مُجَرَّداً أَوْ مَعَ أَلْ
إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ أَنَّ أَوْ مَا يَحُلُّ ... مَحَلُّهُ وَلَا سَمَ مَصْدَرٍ عَمَلٍ

ذكر في هذين البيتين إعمال المصدر بعد أن بين لنا المصدر فيما سبق، وبيننا شروطه، ثم ذكر اسم المصدر (بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرُ الْحَقُّ فِي الْعَمَلِ) ألحق المصدر بفعله في العمل، تعدياً ولزوماً، فإن كان فعله المشتق منه لازماً فهو لازم، وإن كان متعدياً فهو متعدي إلى ما يتعدى إليه بنفسه أو بحرف جر.

وذكرنا أن المصدر يخالف فعله في أمرين: العمل واحد، إن كان الفعل لازماً حينئذٍ المصدر عَمِلَ عمل الفعل المشتق منه، فإذا كان متعدياً بحرف جرّ تعدى إليه بنفس الحرف، وإن كان متعدياً بنفسه تعدى إليه بنفسه، لكن يخالفه في أمرين:

الأول: أن في رفعه النائب عن الفاعل خلافاً، يعني محلّ خلاف، وذكرنا أن فيه ثلاثة أقوال: الجواز مطلقاً، والمنع مطلقاً، والتفصيل.

والمراد بالتفصيل بين ما إذا كان فعله لا يكون إلا مُغَيَّرَ الصيغة صحَّ أن يعمل المصدر عمل الفعل، فيرفع نائب الفاعل، وإلا فلا، هذا مثلاً له بَرَكَمَ فُعِلَ، دائماً ملازم للبناء للمجهول، بمعنى أنه لا يكون على فعل، وإنما دائماً يكون على فُعِلَ، إن كان كذلك حينئذٍ لا يلتبس، وحجة المانع أنه يلتبس لا يدرى هل هذا نائب فاعل أم فاعل، وهذا حق، فإذا أُمِنَ اللبس حينئذٍ جاز أن يرفع نائب فاعل، وهذا قول أبي حيان وهو أظهر .. جيد.

الأمر الثاني الذي يخالف المصدر فعله: أن فاعل المصدر يجوز حذفه، بخلاف فاعل الفعل، وإذا حذف حينئذٍ لا يتحمل ضميره.

مُضَافاً أَوْ مُجَرَّداً أَوْ مَعَ أَلْ: قلنا هذا إشارة إلى أن المصدر يعمل مطلقاً، وإن كان يختلف في كثرة العمل، مُضَافاً هذا الأكثر، ومجرداً هذا أقل من المضاف لكنه أقيس؛ لأنه أشبه

بالفعل، محلي ب (أل)، قلنا هذا فيه أربعة مذاهب، والصواب أنه يجوزُ إعماله مطلقاً لوروده سماعاً، ولو كان ضعيفاً قليلاً؛ لأن الإضافة هي أكثر ثم التجريد من (أل) والإضافة، ثم كونه مع (أل)؛ لأنها العلة عند النحاة المتأخرين أن المصدر إنما أُعمل مع كونه جامداً .. أُعمل لشبهه بالفعل، فلما أشبه الفعل حينئذٍ عملَ عمله وهذا محلّ نظر، بل الصواب أنه إنما عملَ لكونه أصلَ الفعل؛ لأنه لو عُللَ بالعلة السابقة لقلل حينئذٍ إذا أشبه الفعل فإذا اتصل به ما هو من خصائص الأسماء بعده، أضعفَ الشبه كما هو الشأن في الحرف هناك، قلنا الاسم إذا أشبه الحرف بُني، لا بدّ أن يكون الشبه قوياً، فإذا اتصل بالاسم ما هو من خصائص الأسماء حينئذٍ بعدَ شبهه أو ضعف شبهه بالحرف فلم يُبنَ.

كذلك المصدر لو قيلَ بأن العلة هي شبهه بالفعل، حينئذٍ إذا أُضيف فالإضافة من خصائص الأسماء فالأصل أنه لا يعمل، ومع ذلك الأكثر فيه أنه يعملُ مُضافاً، وإذا حُلي ب (أل)، فالأصل فيه أنه لا يعمل، لكنه سُمع إعماله، والمجرد هذا أقيسُ وهو أقلُّ من المضاف، وأقيسُ يعني: الأصل أن يكون أكثر عملاً من المضاف؛ لأنه إذا جُرِدَ عن (أل) والإضافة ابتعد عن الأسماء فلم يتصل به ما يبعده أو يضعف شبهه بالفعل، ولذلك نقول: هذه العلة فيها نظر.

قوله: **إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ أَنْ أَوْ مَا يَحُلُّ مَحَلَّهُ**: (إِنْ كَانَ فِعْلٌ) هذا اسم كان، وكان ناقصة هنا، و (مَعَ أَنْ) مَعَ بالفتح، هذا ظرفٌ مُتعلقٌ بمحذوف صفة لفعل، وأن قُصِدَ لفظه وهو مضاف إليه، أو مع ما، هنا حُذِفَ المضاف من الثاني لماذا؟ لكونه معطوفاً على مثله، مع أن أو مع ما؛ لأنه لا يجتمعان معاً مع (أن) و (ما) أو (ما) لا يجتمعان معاً في وقتٍ واحد، بل هذا له حالٌ وهذا له حال، ف (أو) هنا للتقسيم والتنويع وليست للتخيير؛ لأنه إذا كان مع أن إنما يُراد به المضى أو الاستقبال، لكن يُقدَّر مع المضى مَعَ أَنْ الفعل الماضي، ويُقدَّر مَعَ أَنْ في الاستقبال الفعل المضارع، وأما الحال فيُقدَّر ب (ما) لأنها لا تكون للماضي ولا للاستقبال وإنما تكون لمعنى الحال.

(يَحُلُّ مَحَلَّهُ): مكانه يعني، يعني محلّ المصدر، إن كان فعل مع ما ذكر يحلّ محله، يعني محلّ المصدر، مفهومه أنه إن لم يحلّ محله فعل مع (أن) أو مع (ما) حينئذٍ لا يعمل العمل المذكور، وهذا ظاهر النظم، وإن اختارَ في التسهيل أن هذا ليس بشرط، بل هو أمر أغلب، وظاهر النظم هنا أنه شرطٌ لأنه قال: (بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرُ الْحَقُّ فِي الْعَمَلِ)، ثم بين أحواله: **إِنْ كَانَ الْمَصْدَرُ الَّذِي يَعْمَلُ الْعَمَلُ الْمَذْكُورَ مَعَ .. إِلَى آخِرِهِ.**

فحينئذٍ نقول: هذا شرط، ونزيدُ عليه الشروط السبعة التي ذكرناها.

ثم قال: (وَلَا سِمَ مَصْدَرٍ عَمَلٌ) عمل لاسم مصدر، لاسم مَصْدَرٍ جارٍ ومجرور متعلق بمحذوف، خبر مقدم، وفصله عما سبق مَصْدَرٍ، لأنَّ ثمَّ مغايرة بين المصدر واسم المصدر، ثمَّ إعمال اسم المصدر هذا محلَّ الخلاف، ولذلك حكم الصيغري بأنَّ إعماله شاذ، يعني يُحفظ ولا يقاس عليه.

ولقلة إعمال اسم المصدر كذلك فصله عما سبق، ولذلك نكرَ عَمَلٌ؛ (عَمَلٌ) نكره، فدلَّ على أنه قليل، والإطباق السابق في قوله: مُضَافاً أَوْ مُجَرَّداً أَوْ مَعَ أَلْ، إِنَّ كَانَ فِعْلٌ مَعَ أَنْ أَوْ مَا يَحُلُّ مَحَلَّهُ.

هذان الأمران يكونان في المصدر وفي اسم المصدر، يعني ليس كل اسم مصدر يعمل، بل لا بد أن يصحَّ حلولُ فعلٍ مع (أن) أو (ما) محله، فإن لم يصحَّ حينئذٍ على ظاهر النظم لا يعمل، فكلَّ ما اشترط في المصدر يُشترط في اسم المصدر.

(وَلَا سِمَ مَصْدَرٍ عَمَلٌ). اسم المصدر عَرَفَهُ في التسهيل بقوله: هو ما ساوى المصدرَ في الدلالة على معناه وخالفه بخلوه من بعض ما في فعله دون تعويض. ذكرَ أمرين؛ أمراً من جهة المعنى وأمراً من جهة اللفظ، فوافق اسمُ المصدرِ المصدرَ في الدلالة على الحدث، هذا ظاهر النظم، أن اسمَ المصدر يدلَّ على الحدث كما أن المصدر يدلَّ على الحدث، إذن ما يدلَّ على الحدث قد يكونُ مصدرًا وقد يكون اسمَ مصدر، اتفقا في الدلالة على الحدث، ولذلك قال: اسم ساوى المصدر، وعرفنا أن المصدرَ هو اسم الحدث الجاري على فعله، (ضرب) مسماه عين الحدث، حينئذٍ اسم المصدر نقول: مُسماه عين الحدث، فالتكليم مصدر، مُسماه عين الحدث، والكلام اسمُ مصدر وافقَ المصدرَ في الدلالة على الحدث، إذن كلَّ من التكليم والكلام يدلان على الحدث، هذا ظاهرُ كلام ابن مالك رحمه الله تعالى في التسهيل: ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه، وما هو معنى المصدر؟ هو الحدث.

إذن كلُّ منهما المساوي والمساوي كلُّ منهما دالٌّ على الحدث. أي معنى المصدر وهو الحدث، وبهذا أخرج نحو الدهن والكحل مما فيه حروفُ الفعل لكنه لا يدلَّ على حدث، كحل العين الكحل، دهن الرأس الدهن، إذن الدهن والكحل نقول: هذان لفظان فيهما حروف الفعل، لكن هل هما مصدران أو اسمَا مصدر؟ نقول: لا، لكونه .. وإن وافقَ الفعل في الحروف كما في (كَلَمَ تكليماً، وسلَّمَ تسليمًا، وأعطى عطاءً) اسم المصدر وإن وافقه في الحروف كلها وهو المصدر أو في بعضها وهو اسم المصدر، إلا أنه

لا يدل على الحدث، فكلّ ما وافق الفعل ولم يدل على الحدث فليس بمصدر ولا اسم مصدر. فإن كلاً منهما وإن اشتمل على حروف الفعل لم يدلّ على الحدث بل على ذات، فالكحلُّ مُسماه عينُ الكحل الذي تُكحل به العين، وكذلك الدهن نفس ما يُدهن به الرأس يُسمى دهناً، فمُسماه ذات وُفرق بين أن يكون المسمى ذاتاً وبين أن يكون حدثاً.

إذن كلّ من المصدر واسم المصدر يدلان على الحدث، مُقتضاه حينئذٍ نقول: أن موضوع اسم المصدر الحدث كالمصدر، والذي يدلُّ عليه قولُ النحاة قاطبة: اسم المصدر، لو نظرت في اللفظ اسم المصدر، اسم المصدر مضاف ومضاف إليه، يدلُّ على أن اسم المصدر اسم للمصدر، فحينئذٍ ليس مدلوله الحدث على هذا الثاني، وإنما مدلوله المصدر لفظُ المصدر، وهو قولٌ ثانٍ في المسألة، ما مدلول اسم المصدر؟ نقول قولان: ابنُ مالك رحمه الله تعالى وكذلك ابنُ هشام في سائر كتبه ذهبوا إلى أن مدلول اسم المصدر هو الحدث، حينئذٍ ساوى المصدر، كلّ منهما يدلّ على الحدث، وذهب بعضهم إلى أن اسم المصدر مدلوله لفظ المصدر، وجزم أبو حيان بأن موضوع اسم المصدر المصدر نفسه، وهو القول الثاني في المسألة، وهذا أظهر، فحينئذٍ يكون الكلام مُسماه التكليم، والتكليم مُسماه الحدث.

إذن: النتيجة أن اسم المصدر يدلّ على الحدث، ولكن بواسطة المصدر، حينئذٍ من عبّر عن كون اسم المصدر يدلّ على الحدث وهو يرى أن اسم المصدر اسم للمصدر اللفظي، حينئذٍ يؤوّل كلامه بأنه أراد ما يدلّ على الحدث بواسطة المصدر، فمن قال بأن الحدث مدلول المصدر واسم المصدر، ودلالة اسم المصدر على الحدث بواسطة المصدر صحّ تعبيره كذلك، وإذا أراد الثاني بأن كلاً منهما يدلّ على الحدث مباشرة، حينئذٍ نقول: هذا فيه نظر، والصواب أن يُقال: أن اسم المصدر كاسمه، يعني اسم مُسماه لفظ المصدر.

فالعطاء اسم مصدر، مدلوله ومُسماه إعطاء، والكلام نقول: هذا اسم مصدر، مدلوله ومُسماه تكليم، ثم كلّ من العطاء والإعطاء والتكليم مدلولهما الحدث، فحينئذٍ دلّ اسم المصدر على الحدث بواسطة المصدر، ودلّ المصدر على الحدث مباشرة بدون واسطة. إذن قوله: ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه وهو الحدث، هذا يحتمل القولين، يعني ساوى المصدر في الدلالة لكن بواسطة، بواسطة المصدر، وإن كان ظاهر العبارة تشير إلى الثاني.

وخالفه بخلوه من بعض ما في فعله دون تعويض، هذا نظر في اللفظ، يعني اسم المصدر يُخالف المصدر من حيث اللفظ، بأنه ينقص منه بعض حروف فعله الأصلية أو الزائدة، ويُشترط في المصدر بأن لا يكون مصدراً إلا إذا كان مُساوياً للفعل في حروفه الأصلية والزائدة، فإن نقص عن الحروف الأصلية أو الزائدة فإما أن يُعَوِّض عنه أو لا، فإن عَوِّض عنه فهو مصدر على الأصل، فإن لم يُعَوِّض عنه فإما أن يُنَوِّي أو لا، فإن نُوي حينئذٍ هو مصدر، وإن لم يُنَوِّي فهو اسم مصدر.

إذن من حيث المعنى حينئذٍ مَنْ قال بأن دلالة كلٍّ منهما الحدث متساويان، ومن حيث اللفظ لا، ثم فرق بينهما. المصدر يكون مُساوياً في الحروف العدد، كل حرف أصلي في الفعل لا بد أن يكون موجوداً في المصدر، وكل حرف زائد في الفعل لا بد أن يكون موجوداً في المصدر، فإن لم يُوجد كل من الأصل والزائد نظرنا فإن حُذِف وعَوِّض عنه كوعد هذا مأخوذاً من الوعد، نقول المصدر: عدة، هذا مصدر كذلك، حينئذٍ نقول: حُذِفَت الواو وعَوِّض عنها التاء، إذن حُذِف وعَوِّض عنه، فإن حُذِف من الفعل أصل وعَوِّض عنه التاء حينئذٍ نقول: باقى على مصدريته فهو مصدر، كذلك إذا حُذِف ولم يُعَوِّض عنه حينئذٍ إن نُوي الحرف الذي لم يُذكر في المصدر حينئذٍ نقول: هو مصدر، مثل قاتل قتالاً .. قَاتَ .. بين القاف والتاء ألفٌ، وتقول في المصدر (قَتَا) أين الألف؟ محذوفة، لكنها منوية بدليل قيتالاً، سَمِعَ قيتالاً فدلَّ على أنها .. الألف حُذِفَت ونُويَت، إذن هذا مصدر أو اسم مصدر؟ نقول: مصدر، وإن نقص من حروف الفعل؟ وإن نقص، لماذا؟ لكونه حُذِف لكنه منوي، فإن لم يكن هذا ولا ذا حينئذٍ تعيَّن أن يكون اسمٌ مصدر، هذا الذي أراده بقوله: وخالفه، يعني خالف اسمُ المصدرِ المصدرَ بخلوه لفظاً وتقديراً، إن خالفه بخلوه لفظاً وتقديراً حينئذٍ حكمنا عليه بكونه اسمٌ مصدر، فإن خالفه بكونه سقط منه بعض الحروف لفظاً لا تقديراً فهو مصدر على الأصل.

من بعض ما في فعله (ما في فعله) يعني الذي في فعله، من الحروف الأصلية أو الزائدة دون تعويض، فإن عَوِّض عنه .. عن المحذوف حينئذٍ حكمنا عليه بكونه مصدراً. قال ابن عقيل: كعطاءٍ، فحينئذٍ عطاءٌ مُساوٍ لإعطاء معنى، هذا على الرأي الأول، بأن عطاء يدلُّ على الحدث مباشرة، وإعطاء يدلُّ على الحدث مباشرة، إذن المعنى مُتَّحد، إعطاء هذا مصدر، وعطاء اسم مصدر، مدلول كل منهما الحدث، ثم نظرنا في اللفظ، إذا دلَّ كلٌّ منهما على الحدث إذن لا فرق من جهة المعنى، لا بدَّ أن نبحث عن فارق بينهما من جهة اللفظ.

فإن عطاءً مُساوٍ لإعطاء معنى، ومخالفٌ له بخلوّه من الهمزة الموجودة في فعله وهو خالٍ منها لفظاً وتقديراً، أعطى يعطي إعطاءً .. إعطاءً هذه الهمزة موجودة في قوله: أعطى، وعطاء هذا اسمٌ مصدر، أين الهمزة؟ حذفت، ننظر هل عُوض عنها شيء في اللفظ؟ لا، هل نويت بحيث دَلّ دليلٌ على أنها منوية كأن يكون شَمع لفظ آخر مُصرّح فيه بالهمزة؟ لا، إذن لا هذا ولا ذاك، حكمنا عليه بكونه اسم مصدر، إذن ليس كلّ نقص يكون سبباً في الحكم على اللفظ بكونه اسم مصدر، بل لا بد أن ننظر هل عُوض عنه أو لا؟ إن عُوض فهو مصدر، وإن لم يُعوض عنه نسأل هل هو منوي أو لا؟ لأن المنوي كالموجود، المنوي المقدر كالموجود، إن نُوي فهو مصدر عن أصل، إن لم يُنوّ، حينئذٍ نقول: خلا اسم المصدر من حرف لفظاً وتقديراً، لفظاً لم يُنطق به، وتقديراً لم يُنوّ، فدلّ على أنه اسم مصدر، ولذلك قال: عطاء في المعنى مساوٍ لإعطاء وهو مصدر. إذا تساوى .. التيس؟ إذن لا بد من فارق لفظي، فنظرنا فإذا به مخالفٌ لفعله بسقوط حرف منه وهو الهمزة، موجودة في الفعل ولم تُوجد في اسم المصدر، حينئذٍ نسأل ونبحث كما بحثنا سابقاً، فنحكم عليه بكونه اسم مصدر. وهو خالٍ منها، يعني من الهمزة لفظاً وتقديراً، ولم يُعوض عنها شيء. واحتزّزَ بذلك مما خلا من بعض ما في فعله لفظاً ولم يخلُ منه تقديراً، يعني قد يسقط بعض حروف الفعل ولا يُذكر في المصدر لكنه منوي، فإنه لا يكون اسم مصدر بل يكون مصدراً على الأصل، وذلك نحو: قتال، قتال هذا مصدر، فِعال: لِفَاعَلِ الْفِعَالِ وَالْمُفَاعَلِ.

قتال فإنه مصدر، مصدر قاتل، فاعل، قاتل قتالاً، قاتل أربعة أحرف: قاف، ثم ألف، ثم تاء، أين الألف في المصدر؟ قتا .. الألف التي بعد التاء هذه أَلْفُ المصدر، سيأتي: وَمَا يَلِي الْآخِرُ مَدَّ وَافْتَحَا، فحينئذٍ نقول: أين الألف التي هي في فاعل؟ غير موجودة، لم تُذكر في المصدر.

هل هي منوية؟ هل عُوض عنها شيء؟ لا، لم يُعوض عنها شيء.

هل هي منوية؟ نعم. لا بد من دليل، شَمع (قيتال)، فِيعال. إذن وُجِدَت الألف وكُسِر ما قبلها فقلّبت الألف ياء فقليل: (قيتال)، إذن نقول هذا الحرف منوي.

وذلك نحو (قتال) فإنه مصدر (قاتل) وقد خلا من الألف التي قبل التاء في الفعل، لكن خلا منها لفظاً ولم يخلُ منها تقديراً، يعني: منوياً، ولذلك نُطَق بها في بعض المواضع .. هذا هو الدليل على أنها منوي، إذا لم يُوجد لا ما نحكم هكذا من رؤوسنا، نقول: حرف

محذوف وهو مَنوي! لا. لا بدّ أن يدلّ دليلٌ .. يعني بأن سُمِعَ في لسان العرب تصريحٌ بها أصالة، ولو حكمنا عليه بأنها شاذٌّ أو أنها ضعيف، أو أنها خلاف الأصل أو القياس المطرد.

أو ببذنه كما هو الياء هنا في قيتال، ولذلك نُطَق بها في بعض المواضع نحو: قاتل قيتالاً وضارب ضيراباً، الياء هذه مُنْقَبِلة عن الألف؛ لأنه مكسور ما قبله، فهذا مصدر لا اسم مصدر.

واحترز بقوله: دون تعويض مما خلا من بعض ما في فعله لفظاً وتقديراً، ولكن عَوَّض عنه شيء .. حرف، حينئذٍ لا يكون اسم مصدر، بل هو مصدر على الأصل، وذلك نحو (عَدَّة) فإنه مصدر (وَعَدَ) فعل، (عَدَّة)، أين الواو؟ حُذِفَتْ في المصدر، (عِدَّة) فِعْلَةٌ، حينئذٍ نسأل: أين الواو؟ محذوفة؟ كيف هي محذوفة وعدة مصدر، والأصل في المصدر أن لا ينقص من حروف فعله ولا حرفاً لا زائداً ولا أصلياً، نقول هنا حُذِفَ وعَوَّض عنه التاء، وإذا عَوَّض عنه التاء حينئذٍ صارَ كالموجود، إذن لم ينقص حرفٌ لأنه عَوَّض عن المحذوف.

وقد خلا من الواو التي في فعله وهو وَعَدَ لفظاً وتقديراً ولكن عَوَّض عنها التاء، فهو مصدر لا اسم مصدر، بخلاف الوضوء والكلام من قولك: (توضأ وضوءاً) توضأً تفعل، تفعلاً هذا المصدر، (توضأ وضوءاً) أين الواو؟ أين التاء؟ محذوفة. (تكلم كلاماً) أصله تكليماً، أين التاء وأين التضعيف؟ هذا نقص.

بخلاف الوضوء والكلام من قولك: توضأ وضوءاً، وتكلم كلاماً، فإنهما اسما مصدر؛ لأنه حُذِفَ التاء منهما وحُذِفَ التضعيف، ولم يُعَوَّض عنهما شيء ولم يُنَوَّأ، فحينئذٍ حكمنا عليهما بكونهما اسمي مصدر.

فهما اسما مصدر لا مصدران، خلوهما لفظاً وتقديراً من بعض ما في فعلهما، وهو التاء وأحد حرفي التضعيف، وأما المدة التي قبل الآخر قتال، كلام .. المدة التي قبل الآخر فليست للتعويض بدليل ثبوتها في المصدر، حيث لا تعويض كالانطلاق والإكرام، هذه أَلَفَ المصدر كما سيأتي، وَمَا يَلِي الْآخِرُ مُدَّ وَافْتَحَا، مُدَّ انطلق انطلاقاً، انكسر انكساراً، استغفر استغفاراً .. المدة هذه مدّة المصدر، موجودة في اسم المصدر وموجودة في المصدر، إذن ليست للتعويض.

كالانطلاق والإكرام والاستخراج، فعلم من ذلك أن العوض قد يكون آخراً وقد يكون أولاً، يعني قد يُحَذَف حرفٌ من الفعل، ولا يُوجَد في المصدر ثم يُعَوَّض عنه حرف آخر إما في أوله وإما في آخره، والتعويض كما يكون في الآخر يكون في الأول والعكس بالعكس.

وَحَقُّ الْمَصْدَرِ أَنْ يَتَضَمَّنَ حُرُوفَ فَعْلِهِ بِمِثَالِهَا، هَذَا الْأَصْلُ فِيهِ، تَوْضِيحًا تَوْضِيحًا .. مِثْلُهُ، تَكَلَّمَ تَكَلَّمَ، تَعَلَّمَ تَعَلَّمَ، فَرِحَ فَرِحًا، أَشْرَ أَشْرًا، الْأَصْلُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ مُسَاوِيًا لِفَعْلِهِ. وَبِزِيَادَةٍ، قَدْ يَزِيدُ عَلَيْهِ نَحْوُ: أَعْلَمَ إِعْلَامًا زَادَ عَلَيْهِ الْمُدَّةَ، وَهَذَا لَا إِشْكَالَ فِيهِ، يَزِيدُ لَكِنْ لَا يَنْقُصُ، وَالْحُكْمُ هُنَا فِي كَوْنِهِ اسْمٌ مَصْدَرٌ إِذَا نَقَصَ وَلَمْ يُعَوِّضْ أَوْ يُنَوِّ، أَمَّا الزِّيَادَةُ فَهِيَ ثَابِتَةٌ، حِينَئِذٍ قَدْ يَكُونُ مُسَاوِيًا لِلْفِعْلِ فِي الْحُرُوفِ مِثْلُ: فَرِحَ فَرِحًا، وَتَكَلَّمَ تَكَلَّمَ، وَقَدْ يَكُونُ بِزِيَادَةٍ وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ تَخْتَلِفُ، نَحْوُ: أَعْلَمَ إِعْلَامًا، فَإِنْ نَقَصَ عَنْ فَعْلِهِ، فَإِنْ عَوِّضَ عَنِ النَاقِصِ أَوْ قُدِّرَ فِيهِ فَمَصْدَرٌ وَإِلَّا فَاسْمٌ مَصْدَرٌ.

إِذْنِ اسْمُ الْمَصْدَرِ مَا سَاوَى الْمَصْدَرِ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى مَعْنَاهُ، الَّذِي هُوَ مَعْنَى الْمَصْدَرِ وَهُوَ الْحَدَثُ، وَهَذَا يُؤَوَّلُ بِأَنَّهُ دَلٌّ عَلَى الْحَدَثِ بِوَسْطَةِ الْمَصْدَرِ، حِينَئِذٍ بِاعْتِبَارِ النَّاتِجَةِ هُوَ مُسَاوٍ، لَكِنْ بِاعْتِبَارِ الطَّرِيقِ يَخْتَلِفُ، لِأَنَّ الْمَصْدَرِ دَلٌّ عَلَى الْحَدَثِ مُبَاشَرَةً، وَاسْمُ الْمَصْدَرِ دَلٌّ عَلَى الْحَدَثِ بِوَسْطَةِ الْمَصْدَرِ، فَلَا إِشْكَالَ فِيهِ، النَّاتِجَةُ وَاحِدَةٌ كُلٌّ مِنْهُمَا دَلٌّ عَلَى الْحَدَثِ، فَاسْمُ الْمَصْدَرِ مُسَاوٍ لِلْمَصْدَرِ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الْحَدَثِ، هَذَا التَّعْبِيرُ لَا إِشْكَالَ فِيهِ، عَلَى الْقَوْلِ الثَّانِي، وَتُفَصِّلُ بِأَنَّ الْمَصْدَرِ دَلٌّ عَلَى الْحَدَثِ مُبَاشَرَةً بِدُونِ وَاسْطَةٍ، وَأَمَّا اسْمُ الْمَصْدَرِ فَدَلٌّ عَلَى الْحَدَثِ بِوَسْطَةِ الْمَصْدَرِ، فَمُسَمًّى (عَطَاءٌ إِعْطَاءً)، وَ (إِعْطَاءٌ) مُسَمًّى الْحَدَثِ نَفْسَهُ، وَسَبَقَ مَعْنَى مُرَارًا فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ أَنَّ مُسَمًّى اللَّفْظِ قَدْ يَكُونُ لَفْظًا، زَيْدٌ كَلِمَةً، كَلِمَةً مُسَمًّى هُنَا لَفْظُ زَيْدٍ، زَيْدٌ اسْمٌ .. اسْمٌ هَذَا لَفْظُ مُسَمًّى لَفْظٌ آخَرُ، وَاسْمُ الْمَصْدَرِ كَذَلِكَ، اسْمٌ مُسَمًّى الْمَصْدَرِ، حِينَئِذٍ مُسَمًّى الْمَصْدَرِ الْحَدَثِ، إِذْنِ مُسَمًّى الْمُسَمًّى الْحَدَثِ، فَيَكُونُ هُوَ مُسَمًّى الْأَصْلِ، وَهُوَ اسْمُ الْمَصْدَرِ.

وَخَالَفَهُ بِخُلُوهُ لَفْظًا وَتَقْدِيرًا مَعًا، يَعْنِي فَإِنْ خَلَا مِنْهُ لَفْظًا لَا تَقْدِيرًا فَهُوَ مَصْدَرٌ، مِنْ بَعْضِ .. لَا بَدَأَ أَنْ يَكُونَ بَعْضُ، لَوْ كَانَ كُلُّ هَذَا مَا يُتَصَوَّرُ، مَا فِي فَعْلِهِ دُونَ تَعْوِضٍ، يَعْنِي مَا فِي فَعْلِهِ مِنَ الْحُرُوفِ الْأَصْلِيَّةِ أَوْ الزَّائِدَةِ دُونَ تَعْوِضٍ، يَعْنِي لَمْ يُعَوِّضْ وَلَمْ يُنَوِّ، وَلَمْ يُنَوِّ أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: خَلَا مِنْهُمَا لَفْظًا وَتَقْدِيرًا، فَإِنْ خَلَا لَفْظًا لَا تَقْدِيرًا فَهُوَ مَصْدَرٌ، إِنْ خَلَا لَفْظًا وَتَقْدِيرًا وَعَوِّضَ عَنْهُ حِينَئِذٍ هُوَ مَصْدَرٌ، وَلَا يَكُونُ اسْمٌ مَصْدَرٌ إِلَّا إِذَا حُذِفَ أَحَدُ الْحُرُوفِ وَلَمْ يُعَوِّضْ عَنْهُ وَلَمْ يُنَوِّ، فَتَحْكُمُ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ اسْمٌ مَصْدَرٌ.

لَكِنْ إِنْ كَانَ مَدْلُولُهُ لَا الْحَدَثَ كَمَا فِي الْكُحْلِ وَالذَّهْنِ لَا نَحْكُمُ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ مَصْدَرٌ أَوْ اسْمٌ مَصْدَرٌ؛ لِأَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِيهِمَا سُوءُ كَانَ بِوَسْطَةِ أَوْ مُبَاشَرَةً أَنْ يَكُونَ مَدْلُولُهُ الْحَدَثُ، فَأَمَّا إِذَا كَانَ مَدْلُولُهُ الذَّاتُ حِينَئِذٍ لَوْ وَافَقَ الْحُرُوفَ .. حُرُوفَ الْفِعْلِ نَقُولُ: لَا يُسَمًّى مَصْدَرًا وَلَا اسْمٌ مَصْدَرٌ.

قَالَ: وَلَا اسْمٌ مَصْدَرٍ عَمَلٌ، إِذْنِ اسْمُ الْمَصْدَرِ وَهُوَ مَا نَقَصْتَ حُرُوفَهُ -بِالشَّرْطِ

السابقة- عن فعله نحكم عليه بأنه يعمل عمل فعله، والحكم فيه كالحكم في المصدر
تعدياً ولزوماً باختصار، فإن كان لازماً فاسم المصدر يرفع ولا ينصب، وإن كان متعدياً
بحرف عُدِّي اسم المصدر بالحرف الذي تعدى به ذلك الفعل، وإن كان يتعدى إلى اثنين
فكذلك، وثلاثة كذلك.

ومن إعمال المصدر قوله:

أَكْفُرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي ... وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمِئَةِ الرَّتَاعَا

الشاهد في قوله: عَطَائِكَ؛ لأن عطاء اسم مصدر، وهذا محل وفاقٍ بين النحاة أن عطا
بفتح العين وحذف الهمزة اسم مصدر، ولذلك قال ابن عقيل: وزعم ابن المصنف أن
عطاء مصدر وأن همزته حُذِفَتْ تخفيفاً وهو خلاف ما صرح به غيره من النحويين،
المشهور أن عطاء اسم مصدر وليس بمصدر، والمصدر هو الإعطاء، وإذا ادَّعي بأن
الهمزة هنا حُذِفَتْ تخفيفاً لا بدّ من دليل، يعني ادعاء حرف محذوف ونوي لا بد من
دليل، وليس الأمر هكذا مطلقاً.

أَكْفُرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي ... وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمِئَةِ الرَّتَاعَا

(عطاء) أضاف اسم المصدر إلى فاعله، عطائك أنت، أنت المعطي، إذن أنت الفاعل
فأضاف اسم المصدر إلى فاعله ثم نصب به مفعوله وهو المائة؛ فالمائة هذا مفعول لاسم
المصدر، ومنه قول الشاعر:

قَالُوا كَلَامُكَ هَذَا وَهِيَ مُصْغِيَةٌ ... يَشْفِيكَ قُلْتَ صَحِيحٌ ذَاكَ لَوْ كَانَا

كلامك هندا، (هنداً) هذا مفعول به، لأي شيء؟ لكلام، كلام هذا اسم مصدر؛ لأنه ل
(كَلَّمَ يُكَلِّمُ كَلَامًا) والأصل التكليم ((وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا)) [النساء:164] هذا
المصدر، فنقصت بعض الحروف فلم يُعَوِّضْ ولم يُنَوِّ، حينئذٍ حكمنا عليه بكونه اسم
مصدر، وهو مُضاف إلى الفاعل (كلامك أنت) الكاف هذا في محل رفع فاعل، وهنداً
هذا مفعول به.

ومن حديث (من قُبِّلَ الرجل امرأته الوضوء)، وهذا حديث يذكره .. من قبلة الرجل
امرأته، (قُبِّلَ) هذا اسم مصدر؛ لأنه من التقبيل (قَبَّلَ يُقَبِّلُ تَقْبِيلًا)، والقُبلة هذه اسم
مصدر.

نصب (امرأته) أضافه إلى الفاعل (قبلة الرجل)، الرجل هو الفاعل، امرأته هو المفعول.

وقوله:

إِذَا صَحَّ عَوْنُ الْخَالِقِ الْمَرْءِ، لَمْ يَجِدْ ... عَسِيراً مِنَ الْأَمَالِ إِلَّا مُيَسَّرًا

إذا صحَّ عونُ الخالق، (عون) هذا اسم مصدر (أعانَ يُعين إعانة) إعانة هذا المصدر إعانة مثل: إعطاء.

(عون) نقول هذا اسم مصدر؛ لأنه حُذِفَ بعضُ حروف الفعل ولم يُعَوِّضْ ولم يُنَوِّ، والخالقُ هذا فاعل، والمرءُ هذا مفعول به، أُضِيفَ اسمُ المصدر إلى فاعله ونصب المفعول به

بِعِشْرَتِكَ الْكَرَامَ تُعَدُّ مِنْهُمْ ... فَلَا تُرَيْنَ لِغَيْرِهِمْ أَلُوفًا

(بِعِشْرَتِكَ) عشرة (عاشَرَ يُعَاشِرُ معاشرة)، هذا الأصل بعشرتك إذن نقصَ من حروف الفعل، عشرتك الكرام، عشرتك أنت، أضافَ اسمَ المصدر إلى فاعله ونصب به الكرام.

إذن دلَّت هذه الشواهد على أن اسمَ المصدر يعمل، ويكفي فيه ما ذُكِر. وحينئذٍ مَنْ قال بأنه شاذٌّ إن أرادَ به أنه قليل ويُستعمل لا إشكال فيه، وإن أرادَ به أنه شاذ بالمعنى الخاص بمعنى أنه لا يُقَاسُ عليه وما وردَ في لسان العرب يُؤُول، قلنا: ليس الأمر كذلك، بل الصواب أنه يعملُ عملَ فعله كالمصدر؛ لأن مدلوله الحدث سواء قلنا بواسطة أو بدون واسطة.

وإعمالُ المصدرِ قليلٌ ومَنْ ادعى الإجماع على جواز إعماله فقد وَهَمَ، فإن الخلاف في ذلك مشهور، وقال الصيمري: إعمالُه شاذ، وقال ضياء الدين بن العلي في البسيط: ولا يَبْعُدُ أن ما قامَ مقامَ المصدر يعمل عمله، قام مقام المصدر يعني به اسم المصدر، ونقل عن بعضهم أنه قد أجازَ ذلك قياساً.

إذن إعمال اسم المصدر هو المراد، لكن هل كل اسم مصدر يعمل؟ الجواب: لا. لماذا؟ لأن اسم المصدر على ثلاثة أنواع: طرفان ووسط.

الأول: علَم اسم مصدر وقع علماً، نحو: يسار، وفجار، وبرة.

يسار وفجار هذه أسماء مصدر، يعني ليست مصادر وإنما هي أسماء مصدر، وهذه لا يعمل منها واحد اتفاقاً، يعني ولا واحد يعمل من هذه المذكورات ولا غيرها اتفاقاً بالإجماع. أن اسم المصدر إذا كان علماً لا يعمل وفقاً.

قال في الهمع: اسم المصدر العلم لا يضاف، ولا يقبل (أل)، ولا يقع موقع الفعل، ولا يقصد به الشياخ، ولا يُوصف، يعني لا يُعطى حكم الفعل البتة، وإنما يكون جامداً لأنه لا يدلُّ على حدث؛ لأنه بالعلمية نقل من المصدر كما سُمي فضل رجل، ك (فضل)، كما قلنا ينقل مصدر ويُسمَّى به علم، لما نُقِلَ حينئذٍ نقول: هل يدلُّ على حدث جاء فضل؟ المراد به فضل الزيادة الخير؟ لا. وإنما نقول: صار مجرداً عن معناه الأصلي، وهو دلالة على الحدث، فحينئذٍ كذلك اسم المصدر إذا صار علماً حينئذٍ جُرد عن معناه، لا يدلُّ على حدث، وإذا لم يكن دالاً على حدث حينئذٍ بأي شيء يعمل؟ اسم المصدر كالمصدر، إنما يعمل إما لشبهه بالفعل وإما لكونه أصلاً للفعل، وهذا وذاك كل منهما يدلُّ على الحدث، إن عملاً أو عمل واحد منهما لما فيه من معنى الحدث، وأما إذا صار علماً حينئذٍ جُرد وسلب دلالاته على الحدث.

إذن علّم هذا النوع الأول، وهذا لا يعمل اتفاقاً، لكن ظاهر كلام الناظم (ولاسم مَصْدَرٍ عَمَلٌ) يرد عليه أو لا؟ أن ندخل عليه نقول: عبارته تُوهِم أن العلم من أسماء المصادر يعمل؛ لأنه أطلق قال: (ولاسم مَصْدَرٍ عَمَلٌ) قيل به يرد على الناظم، وإذا أردنا أن نعتذر نقول: شرط في المصدر أن يحل محلّه فعل مع (أن) أو (ما)، فقلنا في المقدمة: أن هذين الشرطين أو أن هذين الحالين كونه مضافاً أو مجرداً أو مع (أل)، كما هو الشأن في المصدر هو كذلك في اسم المصدر، الشرط الثاني: إن كَانَ فِعْلٌ .. إلى آخره كما أنه شرط في المصدر كذلك هو شرط في اسم المصدر، وما كان علماً لا يصحُّ أن يقع موقع فعل لا مع (أن) ولا مع (ما)، وإذا كان كذلك حينئذٍ لا يردُّ على الناظم، فيصير قوله: (ولاسم مَصْدَرٍ عَمَلٌ) مُقَيَّد بقوله: (إن كَانَ فِعْلٌ) إلى آخره. والعلم .. اسم المصدر العلم لا يتأتى فيه ذلك، إذن لا يرد على الناظم وهذا أجود. وهذا النوع وإن كان ظاهر إطلاق المتن عمله إلا أنه يُقال: كلام الناظم مُقَيَّد بما قيّد به المصدر من كونه يصلح في موضعه (أن) أو (ما) والفعل.

واسم المصدر العلم ليس كذلك، حينئذٍ لا يرد على الناظم، فقوله: (ولاسم مَصْدَرٍ عَمَلٌ) مع الشروط السابقة، وهو كونه أن يصحَّ حلول (أن) والفعل، و (ما) والفعل محلّه، فإن لم يصلح حينئذٍ نقول: هذا لا يعمل، واسم المصدر العلم كفجارٍ ويسارٍ وبرة نقول: هذا لا يصلح أن يحل محلّه الفعل مع (أن) ولا مع (ما).

النوع الثاني من اسم المصدر: ذي ميم زائدة، يعني ما كان مبدوءاً بميم زائدة، لغير مفاعلة كالمضرب والمحمدة، مضرب ومحمدة، وهذا كالمصدر اتفاقاً، يعني يعمل عكس الأول،

إذن طرفان ووسط، طرف لا يعمل اتفاقاً، وطرف يعمل اتفاقاً، وهو ما كان مبدوءاً بميم زائدة، هذا يُعْنَوْنُ له النحاة بأنه اسم مصدر، والصحيح أنه مصدر، وهو الذي يُسَمَّى بالمصدر الميمي، وهذا سبق تفصيله في شرح النظم المقصود.

وسياًتي أنه مصدر لا اسم مصدر، والاحترازُ بغير مفاعلة من نحو: مضاربة، من قولك: ضارب مضاربة فإنها مصدر، وهذا لا إشكال فيه لِقَاعَلِ الْفِعَالِ وَالْمُفَاعَلَةِ، الميم هنا زائدة لأي شيء؟ للدلالة على المفاعلة، حينئذٍ نقول: دالة على الفاعل لا إشكال فيه وهي مصدر، وأما الميم الزائدة لغير المفاعلة كالمضرب والمحمدة نقول: هذه ليست هي الميم التي في مضاربة، ومقاتلة، ومشاركة .. تلك دالة على المفاعلة، وهي مصدر قطعاً، وهذه قيل بأنها اسم مصدر لا مصدر، والصواب أنها مصدر، حينئذٍ لا يدخل في هذا النوع.

والاحترازُ بغير مفاعلة من نحو: مضاربة، لقولك: ضارب مضاربة فإنها مصدر. وهذا قلنا يعمل وفاقاً؛ لأنه مصدر في الحقيقة.

الثالث: لا هذا ولا ذاك، يعني ما لم يكن علماً وما لم يكن مبدوءاً بميم زائدة مثل: عطاء، وكلام، وسلام إلى آخره، هذا محلّ خلاف بين النحاة. وغير هذين فيه خلاف فمنعه البصريون وأجازه الكوفيون، والصواب الجواز لورود السماع، فإذا صحّ السماع في لغة العرب، حينئذٍ حكمنا به ولو بقلة، حينئذٍ نقول: اختلفوا في النوع الثالث وهو ما لم يكن علماً كفجار ولا مبدوءاً بميم زائدة لغير مفاعلة، هذان نوعان متقابلان، الأول ممنوع اتفاقاً، والثاني جائز اتفاقاً، والخلاف هل هو مصدر أو اسم مصدر؟ والصواب أنه مصدر، حينئذٍ سقط هذا النوع.

ما بينهما ما ليس ذا ولا ذاك، حينئذٍ محلّ خلاف بين النحاة، فمنعه البصريون وأجازه الكوفيون، والصواب هو الجواز.

إذن: (وَلَا سَمَ مَصْدَرٍ عَمَلٍ) هذا تابع لما سبق، كأنه ذكر في البيتين أمرين اثنين: المصدر، ثم اسم المصدر، والفرق بينهما من جهة اللفظ، إذا قيل بأن المصدر يدلُّ على الحدث مباشرة، واسم المصدر بواسطة، قد يكون ثم فرق من جهة المعنى، وأما من جهة الحروف فلا شك أن ثم فرقا بينهما، ويُشترط في اسم المصدر في إعماله ما يشترط في المصدر. ثم قال رحمه الله:

وَبَعْدَ جَرِّهِ الَّذِي أُضِيفَ لَهُ ... كَمَلٍ بِنَصْبٍ أَوْ بَرَفْعٍ عَمَلُهُ

(وَبَعْدَ جَرِّهِ) هذا مصدر مضاف إلى الفاعل، بعد هذا منصوب على الظرفية متعلق

بقوله: (كَمَلٍ) كمل بعد جره الذي أُضِيفَ له.

يعني: قد يُضاف المصدر إلى ما بعده؛ لأنه يعمل مُصَافاً أَوْ مُجَرِّداً أَوْ مَعَ أَلٍ، وهو اسم، والأصل في كل اسم أنه يقبل الإضافة، وهذا لا يمنع من إضافته مانع، حينئذٍ إذا أُضيف إلى ما بعده فإن احتاج إلى منصوب كَمَلَه، يعني أضفهُ ثم انصب ما بعده على أنه معمول للمصدر، أو إن احتاج إلى مرفوع كذلك كَمَلَه، حينئذٍ قد يُضاف إلى المفعول ويحتاج إلى الفاعل، قد يُضاف إلى الفاعل ويحتاج إلى المفعول، فما أُضيف إليه وافتقر إلى الآخر سواء كان فاعلاً فيرفع أو مفعولاً فينصب.

كَمَلْ هذا أمر، والأصل في الأمر الوجوب، لكن ليس هذا مراد الناظم وإنما المراد الإباحة، يعني إن أردت التكميل .. تكميل إعمال المصدر المفتقر إلى الفاعل ارفعه بعد إضافته إلى ما بعده، وإذا افتقر وأردت تكميله بالمنصوب حينئذٍ بعد إضافته إلى ما بعده انصب، كمل إن أردت التكميل فالأمر للإباحة لا للوجوب، لماذا؟ لأنه يجوز أن يضاف للفاعل ولا يذكر معه مفعول، والعكس، قد يُضاف إلى الفاعل ولا نحتاج للمفعول، (عجبتُ من ضرب زيد) انتهينا، (عجبتُ من ضرب زيد) ضرب مصدر، أُضيف إلى فاعله، حينئذٍ ما نحتاج إلى المفعول، (عجبتُ من ضرب زيد عمراً) كملته، هذا جائز ليس بواجب، إلا في حالة واحدة وذلك فيما إذا كان (ضرب زيد) معروفاً بينك وبين مخاطب، حينئذٍ لا بُد من ذكر المفعول به لا يجوز حذفه؛ لأنه لا تحصل الفائدة التامة إلا بذكر المفعول، لو عرفت أنك ضربت .. أعرف أنك ضربت، فجئتَ تقول:

ضربتُ؛ هل حصلت الفائدة؟ لم تحصل الفائدة التامة، حينئذٍ نقول: لا بُد من ذكر الفضلة هنا، وهذا الذي ذكره الصبان أنه ما افتقر من الفضلات تعين فصار داخلاً في الإسناد وما لا فلا، يعني ما لم يكن مُفتقراً إليه في الفائدة حينئذٍ لا يدخل، وهذا مسألة خلاف بين النحاة، أكثر النحاة .. جماهير النحاة على أن الفضلات كلها ليست داخلة في حقيقة الإسناد .. في الكلام، والظاهر كلام الصبان أولى، أنه إن افتقر الكلام إليه حينئذٍ لا بُد من ذكره، وإن لم يفتقر حينئذٍ يجوز حذفه ويجوز ذكره، فإذا كان ثم علم بضربك زيد .. بإيقاع الضرب منك ولم يعلم المفعول به حينئذٍ تعين ذكر المفعول وإلا لا داعي لذكر المسند والمسند إليه.

(كَمَلْ بِنَصْبٍ أَوْ بِرَفْعٍ) كمل هذا إباحة؛ لأنه قد يجوز ذكر الفاعل ويحذف المفعول والعكس بالعكس؛ لأنه في هذا المقام يجوز حذف الفاعل كما ذكرناه سابقاً، أن من الفوارق بين المصدر وفعله أنه يجوز حذف الفاعل مطلقاً.

وَبَعْدَ جَرِّه يعني جرّ المصدر.

(الَّذِي) .. هذا مثال طبق القاعدة هو فيه، جَرَّه (جَرَّ يَجِرُ جَرًّا) مصدر، أضافه إلى الهاء بعد جَرَّ المصدر، أضافه إلى الفاعل الهاء يعود على المصدر وهو فاعل.

(الَّذِي أُضِيفَ لَهُ) الذي هذا مفعول به للمصدر، إذن كملنا بعد الإضافة نصبنا، وهذا تقعيدٌ أو مثال لما ذكره، وَبَعْدَ جَرِّه أي جَرَّ المصدر الَّذِي أُضِيفَ لَهُ: يعني المضاف إليه. الذي أُضِيفَ المصدر إليه، كَمَلْ بِنَصْبٍ إن كان مضافاً إلى الفاعل، إن أُضِيفَ إلى الفاعل كَمَلْه بنصب يعني للمفعول به، (أَوْ) هذه مانعة خَلَوْ فَتَجَوَّزُ جمعاً، بَرَفَعَ إن كان مضافاً إلى المفعول؛ لأنك إذا كَمَلْتَه بالنصب معناه أنه أُضِيفَ إلى المرفوع .. الفاعل، وإن كَمَلْتَه بالرفع معناه أنه أُضِيفَ إلى المفعول، (بَرَفَعَ عَمَلَهُ) عَمَلَهُ مفعول لكمل، وبنصب لكمل وعمله، يحتمل هذا ويحتمل ذاك.

نقول للمصدر المضاف خمسة أحوال: الأول: أن يُضَافَ المصدر إلى فاعله، ثم يأتي مفعوله، هذه حال وهذا كثير جداً، ومنه قوله تعالى: ((وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ)) [البقرة: 251] هذا واضح، ولولا أن يدفع الله الناس، إذن (دفع) مصدر، وهو مبتدأ والدليل: وَبَعْدَ لَوْلَا، بعد (لولا) لا يكون إلا مبتدأ.

إذن (دفع) نقول مبتدأ وهو مصدر، أُضِيفَ إلى لفظ الجلالة، لفظ الجلالة في المعنى فاعل، وأما في الاصطلاح ليس بفاعل؛ لأن الفاعل لا يكون إلا مرفوعاً هذا الأصل فيه، ((لَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ)) [البقرة: 251] (الناس) مفعول به، إذن بَعْدَ جَرِّه .. جَرَّ المضاف وهو (دفع) لفظ الجلالة على أنه فاعل له.

(كَمَلْ بِنَصْبٍ) وهو المفعول به، فقلت: الناس، (لَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ). إذن الحالة الأولى: أن يُضَافَ إلى فاعله، ثم يأتي مفعوله.

الثاني عكسه: أن يُضَافَ إلى المفعول ثم يُذكر الفاعل، عكس الأول، وهو أقل: (أعجبنى شربُ العسلِ زيدٌ)، (أن يشرب العسل زيد)، (شرب العسل) هذا من إضافة المصدر إلى مفعوله، زيد بالرفع على أنه فاعل، هاتان صورتان هي التي نص عليها الناظم

كَمَلْ بِنَصْبٍ، هذا في الحالة الأولى.

أَوْ بَرَفَعَ: وهذه الحالة الثانية.

وهل هذه الحالة مخصوصة بالشعر؛ حالة الضرورة أم أنها تجوز في النثر؟ هذا محل خلاف، والصواب أنها ليست خاصة بالضرورة.

ففي الحديث {وَحِجَّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا} كمثال وإلا فيه نظر، {حج البيت

{مَنْ استطاع} البيت محجوج إليه وهو مفعول به، مَنْ استطاع: المستطيع فاعل، لكن هذا فيه نظر من حيث الشرع، وأن يحج البيت المستطيع، لكنه قليل .. الثاني قليل، ولذلك الأول أكثر، والصواب هناك: ((وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا)) [آل عمران:97] مَنْ استطاع بدلً من الناس؛ لئلا يجب الحج على كل مستطيع؛ لأنك لو جعلته فاعلاً لأوجبت الحج على كل مستطيع، وهذا ليس بوارد، هل كل مستطيع يجب عليه الحج؟ ((وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ)) [آل عمران:97] مَنْ استطاع فاعل، إذ أعربناه حينئذٍ يجب أن يحج البيت المستطيع، وهذا مخالف للشرع، لا يجب الحج على كل مُستطيع، قد يكون حج سابقاً، وقد يكون ثم عذر آخر، على كل هذا كمثل فقط.

الحالة الثالثة: أن يُضاف إلى الفاعل ثم لا يذكر المفعول، وهذا تأويل لقوله: كَمَلْ، قلنا كَمَلْ المراد به الإباحة. أن يُضاف إلى الفاعل ثم لا يذكر المفعول نحو: ((وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ)) [التوبة:114] وما كان استغفار إبراهيم ربه، أن يستغفر إبراهيم ربه، أين المفعول به؟ محذوف، وما كان استغفار إبراهيم ربه، ((رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَاءَ)) [إبراهيم:40] دعائي إياك، حذف المفعول.

الرابع: قد يُضاف إلى مفعوله ويُحذف فاعله، يجوزُ أو لا يجوزُ أن يحذف الفاعل؟ قلنا من الفوارق بين المصدر والفعل أنه اختلف فيه هل يرفع نائب فاعل أو لا؟ والأمر الثاني أنه يجوزُ حذف فاعله، ولا يتحمل الضمير، يعني: يُحذف مباشرة.

الرابع: قد يُضاف إلى مفعوله ويُحذف فاعله، وحذف فاعل المصدر جائز، وهو مما يفارق فيه المصدر الفعل، ((لَا يَسْأَلُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ)) [فصلت:49] يعني: من دعائه الخير، الخير هذا مفعول به، من دعاء الخير، من دعائه حذف الفاعل.

خامساً: أن يُضاف إلى الظرف، فحينئذٍ يرفع وينصب، هذا واضح بين. كالمُنُون نحو: (أعجبي انتظار يوم الجمعة زيداً عمراً)، أُضيف إلى الظرف ثم رفع ونصب، (أعجبي انتظار) انتظار مصدر، انتظر ينتظر انتظاراً، أُضيف المصدر إلى أي شيء هنا؟ انتظار يوم الجمعة أو اليوم زيداً عمراً رفع ونصب.

إذن هذه خمسة أحوال باعتبار الإضافة، إما أن يُضاف إلى الفاعل ثم يُذكر مفعوله، وإما أن يُضاف إلى المفعول ثم يُذكر فاعله، وهذه محلّ خلاف، وإما أن يُضاف إلى الفاعل ويُحذف المفعول أو بالعكس، أو يُضاف إلى الظرف فيرفع وينصب .. هذه خمسة أحوال داخلية في قوله:

وَبَعْدَ جَرِّهِ -يعني: جرّ المصدر- الَّذِي أُضِيفَ. أُضِيفَ المصدر لَهْ عائد على الَّذِي، لَهُ جَارٌّ ومَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بقوله: أُضِيفَ، وأُضِيفَ هذا مُغَيَّرُ الصِّيْغَةِ ونائبُ الفاعل ضمير مُسْتَتِرٌ يعودُ على المصدر، (كَمِلَ) بعد ذلك كمل، كمل بعد جرّه الذي أُضِيفَ لَهُ بِنَصْبٍ (أَوْ بِرَفْعٍ عَمَلُهُ) المذكور السابق.

وَجُرَّ مَا يَتَّبِعُ مَا جُرَّ وَمَنْ ... رَاعَى فِي الْإِتْبَاعِ الْمَحَلَّ فَحَسَّنَ

(وَجُرَّ) هذا فعل أمر.

(مَا يَتَّبِعُ مَا جُرَّ) يعني: جرّ تابع المجرور، من أين أخذنا تابع؟ ومن أين أخذنا المجرور؟ (تابع) من كلام المصنف، جرّ تابع، مَا يَتَّبِعُ: (ما) اسم موصول بمعنى الذي، يَتَّبِعُ صلة الموصول، الموصول مع صلته في قوّة المشتقّ التابع. مَا جُرَّ: جُرَّ هذا مُغَيَّرُ الصِّيْغَةِ الذي جرّ، الموصول مع صلته في قوّة المشتقّ، وهنا مجرور، وجرّ تابع المجرور، يعني: إذا أضفت المصدر إلى ما بعده، قلنا إما أن يكونَ فاعلاً وإما أن يكونَ مفعولاً، باعتبار اللفظ، ما حكمه في الحالين؟ باعتبار اللفظ ((وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ)) [التوبة:114] قلنا: إبراهيم هذا مجرور، كيف مجرور ومنصوب في اللفظ؟ ممنوعٌ من الصرف، هذه نيابة عن الكسرة، فهو مجرور، ((وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ)) [التوبة:114] قلنا: استغفارُ هذا مصدر أُضِيفَ إلى إبراهيم، إذن هو في اللفظ مجرور، ولو أُضِيفَ إلى المفعول به أعجبتني شربُ العسل، حينئذٍ أُضِيفَ إلى المفعول، في اللفظ هو مجرور، إذا أتبع بأن أكّد أو غُطِفَ عليه أو وُصِفَ .. حينئذٍ لك حالان: إما أن تُراعي اللفظ فتحجره، وإما أن تُراعي المحل فترفع إن كان مُضافاً إلى الفاعل وتنصب إن كان مضافاً إلى المفعول.

فالمضافُ إليه المصدر إن كان فاعلاً فمحله رفعٌ، وإن كان مفعولاً فمحله نصبٌ إن قدر بـ (أن) وفعل الفاعل، وإن قدر بـ (أن) وفعل المفعول، فتقول: (عجبتُ من ضرب زيدٍ الطريفِ)، (عجبتُ من ضربٍ زيدٍ) إذا حذفتَ المفعول تقول: الطريفُ الطريفُ.

(وَجُرَّ مَا يَتَّبِعُ مَا جُرَّ) إذن جرّه فقل: (عجبتُ من ضرب زيدٍ الطريفِ) بالخفض مراعاة للفظ، وهو أرجح من الرفع.

ولذلك قدّمه هنا قال: (جُرَّ)، (وَمَنْ رَاعَى فِي الْإِتْبَاعِ الْمَحَلَّ فَحَسَّنَ) أي: فهو حسن، يعني إذا قلت: (عجبتُ من ضرب زيدٍ الطريفِ) بالرفع، لماذا رفعت؟ مراعاة محل زيد ومحله الرفع؛ لأنه فاعل، يجوز فيه الوجهان، فإذا جرّرتَه حينئذٍ العامل في المنعوت هو العامل في النعت، هذا لا إشكال فيه، فتقول: (عجبتُ من ضرب زيدٍ الطريفِ)

بالخفض، ما العامل فيه؟ ضرب العامل في زيد، وإن رفعت حينئذٍ هذا فيه خلاف.
(وَجُرَّ مَا يَتَّبِعُ) جُرَّ هذا فعل أمر، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت، و (ما)
هذا اسم موصول بمعنى الذي في محل نصب، يَتَّبِعُ فعل مضارع، والفاعل هو، والجملة
لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، والموصول مع صلته في قوّة المشتق التابع، حينئذٍ
يكونُ الناطم قد أطلقَ التابع هنا، فشملَ جميع التوابع، النعت، والبدل وعطف النسق،
وعطف البيان .. إلى آخره.
(مَا يَتَّبِعُ مَا جُرَّ) (ما) مفعول لقوله: يتبع، وجُرَّ هذا مُغَيِّر الصيغة مراعاة للفظه وهو
الأحسن، ولذا بدأ به يعني قَدَمَهُ. أي: جُرَّ تابع المجرور الذي هو ما أُضيف إليه المصدر،
ومحل جرّ التابع ما لم يمنع منه مانع.
(وَمَنْ رَاعَى فِي الْإِتْبَاعِ) وَمَنْ رَاعَى: مراعاة يعني اتبه أو لاحظ، وَمِنْ هذا مبتدأ، وراعى
فعل ماضي، فَحَسَّنَ: الفاء هذه واقعة في جواب الشرط، هذا أحسن، ولو جعلتَ من
ابتدائية موصولة والذي راعى في الاتباع المحل فحسن، هذا جيد لا بأس، لكن الشرطية
الظاهر أنها أولى.

(وَمَنْ رَاعَى فِي الْإِتْبَاعِ) في الاتباع جار ومجرور مُتَعَلِّق بقوله: راعى.
(الْمَحَلَّ) هذا مفعول لراعى.
(فَحَسَّنَ) الفاء واقعة في جواب الشرط، وَحَسَّنَ خبر مبتدأ محذوف، أي: فرأيه حسن،
أو فهو حسن، أي ما ذكر من مراعاة المحل حسن، أو فرأيه حسن.
قال الشارح: إذا أُضيف المصدر إلى الفاعل ففاعله يكون مجروراً لفظاً، هذا لا إشكالَ
فيه، مرفوعاً محلاً فيجوزُ في تابعه من الصفة والعطف وغيرهما مراعاة اللفظ فيُجر، وهذا
الأولى والأرجح، ومراعاة المحل فيرفع فتقول: عجبْتُ من شُرْبِ زَيْدِ الظريفِ ..
الظريفُ، ومن إتباعه على المحل قوله:
حَتَّى تَهْجَرَ فِي الرِّوَاكِ وَهَاجَهَا ... طَلَبَ الْمُعَقَّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ

طَلَبَ هذا مصدر، مُضَاف إلى المعقب، وهو فاعله، حَقُّه مفعول للمصدر، المظلوم صفة
للمعقب، رفعه باعتبار المحل، وإذا أُضيف إلى المفعول فهو مجرور لفظاً منصوب محلاً،
فيجوزُ أيضاً في تابعه مراعاة اللفظ والمحل، وَمِنْ مراعاة المحل قوله:
قَدْ كُنْتُ دَائِنْتُ بِهَا حَسَنًا ... مَخَافَةَ الْإِفْلَاسِ وَاللِّيَانِ

مخافة الإفلاس هذا الأصل، حينئذٍ أضافه إلى المفعول به وهو الإفلاس، والليان معطوف عليه وهو تابع، حينئذٍ جازَ فيه الوجهان وهنا نصبه، فدلَّ على أنه راعى فيه المحل، فالليان معطوف على محل الإفلاس.

وظاهرُ كلام الناظم جوازُ الإتيان على المحل في جميع التوابع وهو مذهب الكوفيين، لذلك أطلق.

قال: (وَجُرَّ مَا يَتَّبِعُ) أطلقه ما قبله.

فكل ما يتبع من صفة ونعت وعطف نسق وبدل جُزءه، فالحكم عام، وهو مذهب الكوفيين وبعض البصريين، يعني ليس متفق عليه، وذهب سيبويه ومن وافقه وهم جمهورُ البصريين إلى أنه لا يجوزُ الإتيان على المحل، وفصل أبو عمرو فأجازَ العطفَ والبدلَ ومنع في التوكيد والنعت، والظاهر الجوازُ لورود السماع والتأويل خلاف الظاهر، والصواب الجواز.

خاتمة: المصدر المقتدر بالحرف المصدرى والفعل مع معموله كالموصول مع صلته، فلا يتقدم ما يتعلق به عليه، يعني معمول المصدر لا يتقدم عليه، متى؟ إذا قُدِّرَ به (أن) والفعل، أو (ما) والفعل؛ لأنه لا يكونُ عاملاً إلا إذا قُدِّرَ بهذين النوعين، حينئذٍ جازَ أن يعمل، فإذا كان كذلك لا يتقدم عليه معموله، كما لا يتقدم على الموصول مع صلته، والمضاف مع المضاف إليه، سبق أن معمول المضاف إليه لا يتقدم على المضاف، ولا يفصل بينهما، كذلك المصدر المقتدر بالحرف المصدرى والفعل مع معموله كالموصول مع صلته، فلا يتقدم ما يتعلق به عليه، كما لا يتقدم شيء من الصلة على الموصول، هذا مذهب الكثيرين.

وقال الرضي: أنا لا أرى منعاً من تقديم معموله عليه، -الرضي شرح الكافية لابن الحاجب، ودائماً إذا نقلوا عن الرضي فمرادهم من الكافية، وهي من أجود ما شرحت به الكافية-.

لا أرى منعاً من تقديم معموله عليه، -ولذلك يعبرون عنه بالمحقق، يعني له كلام متين جيد، وشرحه قوي-، أنا لا أرى منعاً من تقديم معموله عليه إذا كان ظرفاً أو شبهه، يعني جَوَزَ الظرف وشبه الظرف وهو الجار والمجرور، جَوَزَ أن يتقدم على المصدر إذا كان المصدر عاملاً.

قال تعالى: ((وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ)) [النور: 2] بهما جار ومجرور متعلق بقوله: رَأْفَةٌ، تقدم عليه أو لا؟ تقدم عليه، والمانع يقول: متعلق بمحذوف حال، الذي يمنع. وقال:

((فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ)) [الصفات: 102] لما بلغ السعي معه ظرف تعلق بقوله: السعي، أن يسعى أن يرأف، إذن هو عامل، ومعه متعلق بالسعي فتقدّم عليه، والمنع يقول: متعلق بمحذوف حال، الذي يمنع. ومثله في كلامهم كثير، والتأويل تكلف، دائماً يؤوّل يؤوّل! لا. وليس كلّ مُقدّر من شيء حكمه حكم ما قدّر به، يعني يقول: بأنه إذا قدّر العمل هنا بـ (أن) والفعل وهو الموصول وصلته، لا يلزم منه أنه يُساويه في جميع الأحكام، وإنما هنا نقول: هو مُقدّر بـ (أن) مصدرية وصلته في تجويد العمل فحسب، وأما كل الأعمال والأحكام التي تتعلق بـ (أن) والفعل و (ما) والفعل نُنزله على هذا؟ لا. فرق بين المسألتين.

وليس كلّ مُقدّر بشيء حكمه حكم ما قدّر به، ومعه متعلق بمحذوف الحال. ثانياً: لا يفصل بينهما بأجنبي، وهو ما ليس متعلقاً بالمصدر، ولا مُتمماً له، كالمبتدأ والخبر وفاعل غير المصدر ومفعوله، وغير الأجنبي ما هو متعلق به ومُتمم له، كفاعل المصدر ومفعوله والظرف والمجرور المتعلقين به، يعني لا يفصل بين العامل والمعمول هنا في المصدر ومعموله إلا بما له تعلق بالمصدر، يعني ما لم يكن أجنبياً، وسبق أن الأجنبي وغير الأجنبي هنا المراد به: ما كان متعلقاً بالمصدر، فكلّ ما كانت له علاقة بالمصدر في كونه معقولاً قدّم وأخر، وأما إذا كان أجنبياً هذا لا يجوز. فلا يجوز (ضربي حسن زيدا في الدار)، (ضربي زيدا في الدار حسن)، ضربي: مبتدأ، وحسن: خبر، إذا قلت: ضربي زيدا الأصل أن يكون مُتصلاً به، إذا قلت: (ضربي حسن زيدا) فصلت بين العامل وهو المصدر ومعموله وهو المفعول به بأجنبي وهو الخبر.

ويجوز: (ضربي زيدا في الدار حسن) على الأصل، أما المصدر الآتي بدلاً من اللفظ بفعله، فالأصح أنه مساوٍ لاسم الفاعل في تحمل الضمير وجواز تقديم المنصوب به، والمجرور بحرف يتعلق به عليه؛ لأنه ليس بمنزلة موصول ولا معمول بمنزلة صلته، يعني المصدر الآتي بدل فعله لا يأخذ هذا الحكم ضرباً زيدا، ولذلك قيل: زيدا منصوب بضرباً وقيل: منصوب بالمحذوف.

إِعْمَالُ اسْمِ الْفَاعِلِ

كَفَعَلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ ... إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيٍّ بِهِ مِمَّعَزِلٍ

إِعْمَالُ اسْمِ الْفَاعِلِ، ما هو اسم الفاعل؟

اسْمُ الْفَاعِلِ ما دَلَّ على حدث وفاعله، جارياً مجرى الفعل في الحدوث والصلاحية للاستعمال بمعنى الماضي والحال والاستقبال، هكذا عرفه المكودي في شرحه، فخرج بقوله: ما دَلَّ على حدث وفاعله مضروب وقام؛ لأن مضروب يدلُّ على حدث ومفعوله، وقام يدلُّ على حدثٍ وزمنٍ، لا يدلُّ على الحدث والفاعل، وإنما لما أرادت العرب أن تضع لفظاً يدلُّ على ذات الفاعل مُتلبساً بمدلول الحدث وضعوا له اسم الفاعل، ولذلك اسم الفاعل مُغاير للفعل في الدلالة على الفاعل، اسم الفاعل يدلُّ على الفاعل بالوضع، دلالة وضعية، والفعل يدلُّ على فاعله بدلالة الالتزام وهي دلالة عقلية، وفرق بين الدلالة العقلية والدلالة الوضعية، والثاني أقوى من الأول. فلما أرادت العرب أن تضع لفظاً يدلُّ على فاعل القيام قيل: قائم، وفاعل الضرب قيل: ضارب، بخلاف (ضرب وقام)، فلا يدلُّ على الضارب إلا من جهة الاستلزام وهم أرادوا أن يضعوا له ما يدلُّ عليه بجهة الوضع؛ لأن البحث اللغوي وكذلك الوضعي في اللغويات، يعني الألفاظ، وأما العقليات فهذا الأصل فيه أنها لا يبحثون فيها ولا يضعون لها أشياء، إنما الموضوع له هو ما يلفظ به.

اسْمُ الْفَاعِلِ عَرَفَهُ في التسهيل بقوله: هو الصفة الدالة على فاعل، صفة والصفة: ما دَلَّ على ذات وحدث، دَلَّ على ذات وحدث هذا لا يختصّ باسم الفاعل؛ لأن اسم المفعول دَلَّ على ذات وحدث، وكذلك الصفة المشبهة دَلَّت على ذات وحدث، واسم التفضيل كذلك دَلَّ على ذات وحدث، إذن ليس خاصاً باسم الفاعل. هو الصفة الدالة على فاعل، إذن أخرج ما دَلَّ على المفعول، أو ما لا يدلُّ على الفاعل كالصفة المشبهة. جارية في التذكير والتأنيث على المضارع، من أفعالها لمعناه، معنى المضارع أو معنى الماضي، فالصفة جنسٌ يدخل فيه كل المشتقات: اسم الفاعل، اسم المفعول، وأمثلة المبالغة، والصفة المشبهة، وأفعال التفضيل؛ لأنه قدرٌ مُشترك، ومعنى الصفة عند النحاة ما دَلَّ على ذات وحدث، بخلاف الصفة عند الصرفيين، فهو جنس. والدالة على فاعل أي: فاعل حدث تلك الصفة، يعني الذي أوجد ذلك الحدث، ذات وحدث، ذات أحدثت هي التي أوجدت هذا الحدث، إذن هذا اختصَّ به ما دَلَّ على فاعل وأخرج سائر الصفات.

والدالة على فاعل أي: فاعل حدث تلك الصفة لإخراج اسم المفعول، وما بمعناه، اسم المفعول كمضروب ومقتول، هذا يدلُّ على ذات وحدث، كما أن (قاتل وضارب) يدلُّ على ذات وحدث، إلا أن مقتول دَلَّ على ذات وحدث وقع عليه، وقاتل دَلَّ على ذات وحدث وقع منه القتل، فرق بينهما.

وما بمعناه .. بمعنى اسم المفعول كفعيل؛ لأن فعيل كما سيأتي يأتي بمعنى اسم المفعول

كقتيل بمعنى مقتول، والمصدر الذي بمعنى مفعول، نحو: الدرهم ضرب الأمير، سبق أن المصدر قد يُراد به اسم الفاعل، وقد يُراد به اسم المفعول، يعني يطلق المصدر ويُراد به اسم الفاعل، ويطلق المصدر ويُراد به اسم المفعول.

(ضرب الأمير) أي: مضروبه؛ لأنه صفة تأويلاً لا من حيث اللفظ، فيكون داخلاً في الجنس فهو صفة، فاحتيج إلى إخراجها، وكفُعلة بضم الفاء وسكون العين كضُحكة، ضُحكة وضُحكة، ضحكة أي: مضحوك عليه، ضُحكة بضم الفاء وإسكان العين هذا بمعنى اسم المفعول كـ (ضرب الأمير)، وكقتيل بمعنى مقتول، فإن فتحت العين كان بمعنى الفاعل كضُحكة، ضُحكة هذا اسم مفعول، ضُحكة اسم فاعل، أي ضاحك على غيره، والأول مضحوك عليه، ضُحكة هذا مضحوك عليه، وضُحكة هذا ضاحك على غيره. وكذا هُمزة ولمزة، يعني يَهْمُزُ غيره ويلْمِزُ غيره.

إذن الدالة على فاعل لإخراج اسم المفعول وما بمعناه وهو فعيل والمصدر الذي أُريد به اسم المفعول وفُعلة بإسكان العين.

وجارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لإخراج الجارية على الماضي نحو: فرِحْ، فرِحْ فرِحْ هذا مثله.

وغير جارية أي: على شيء من الأفعال نحو: كريم. كريم لم يَجِرْ على شيء من الأفعال، وهو صفة مشبهة كما سيأتي في محله. والتأنيث لإخراج نحو: (أهيف) فإنه لا يجري على المضارع إلا في التذكير، لأن مؤنثه (هيفاء) كما سيأتي، لمعناه أي: مفيدة معنى المضارع من حال أو استقبال ومثلهما الاستمرار تجدد - هذا زاده الصبان -.

ولمعناه أو معنى الماضي لإخراج نحو: (ضامر الكشح) من الصفة المشبهة؛ لأنها

للاستمرار الدوامي. سيأتي أنّ اسمَ الفاعل يضاف إلى فاعله إذا قُصِدَ به الدوام والثبوت، وإذا كان كذلك حينئذٍ لا يعملُ يكون صفة مشبهة.

ولمعناه أو معنى الماضي لإخراج نحو (ضامر الكشح، طاهر القلب) من الصفة المشبهة أي: الجارية على المضارع في الحركات والسكنات، وإلا فـ (فرح وكريم وأهيف) صفات مشبهة كما سيأتي.

ولا تنافي بين ما هنا من إخراجها من اسم الفاعل ثم يذكرها في أبنية أسماء الفاعلين؛ لأنَّ نظرَ النحاة من جهتين: من جهة الصيغة ومن جهة المعنى، لا يوجد اسم فاعل من الثلاثي إلا على زنة (فاعل)، وما عداه كله صفات مشبهة، فإن قُصِدَ به الحدوث لا الدوام صارَ اسمَ فاعل من جهة المعنى، ولا فاعل .. اسم فاعل من غير الثلاثي إلا ما

كان على زنة مُفْعِل كـ (مُكْرِم)، وما عداه فهو صفة مشبهة إلا إذا أُريد به الحدوث سيأتي هذا معنا إن شاء الله.

وما سيأتي في أبنية أسماء الفاعلين من أنها أسماء فاعلين؛ لأن ما هنا باعتبار اصطلاحهم المشهور، وما سيأتي باعتبار اصطلاح آخر لهم أيضاً.

إِعْمَالُ اسْمِ الْفَاعِلِ: إذن اسمُ الفاعل قد يعمل وهو اسم، والأصل فيه عدمُ العمل، فحينئذٍ يرد السؤال: لماذا أُعمل اسمُ الفاعل؟ قالوا: لشبهه الفعل المضارع في اللفظ والمعنى، فأما المعنى فإنه قد يُدُلُّ به على الحال أو الاستقبال، فحينئذٍ وافقه معنى، وأما في اللفظ فيوافقه في الحركات والسكنات وعدد الحروف، والمراد بالحركات مُطلق الحركات لا عين الحركة، فـ (ضارب) على وزن (يضرب) إذن حركة ثم سكون، ثم محلّ إعراب، (ضارب يضرب) وافقه في الحركات والسكون، الأول مُتحرّك في (يض) و (ضا)، والثاني ساكن يـض .. والألف ثم المتحرك، إذن وافقه في مُطلق الحركة لا في عينها وشخصها؛ لأن هذا ليس بشرط.

إذن لما وافقه في اللفظ والمعنى حُمِلَ اسمُ الفاعل على المضارع في العمل، ورفع ونصب، حينئذٍ يرفع مُطلقاً، يعني بلا شرط، ولكن إذا أُريد أن ينصب ما بعده على أنه مفعول له أول أو ثاني أو ثالث، حينئذٍ لا بُد من شرط يُقرّبه إلى الفعل؛ لأن الرفع قد يُشارك الفعل الحرف، والاسم كذلك يرفع، أما النصب فالأصل أن يكون من خصائص الفعل، فحينئذٍ إذا أُريد نصب اسمُ الفاعل لا بد من شيء يُقرّبه إلى الفعل المضارع، فاشترط له شرطان: أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال، وأن يعتمد على شيء قبله، أشار إلى الأول بقوله: (إِنْ كَانَ عَنْ مُضِرٍّ بِمَعْرِزِلٍ)، وأشار إلى الثاني بقوله: وَوَلِيَ اسْتِفْهَامًا .. البيت، فحينئذٍ نحكم عليه بكونه عاملاً عمل فعلة.

قال الناطم: إِعْمَالُ اسْمِ الْفَاعِلِ

كَفَعْلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ .. بِفَعْلِهِ الْمَصْدَرُ الْحَقُّ فِي الْعَمَلِ، كَفَعْلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ تَعْدِيًّا وَلِزُومًا، إن كان الفعل لازماً، فاسمُ الفاعل يكون لازماً يرفع ولا ينصب، وإذا كان الفعل مُتعدّياً لواحد فاسمُ الفاعل يتعدّى لواحد، وإذا كان الفعل مُتعدّياً لاثنين فاسمُ الفاعل كذلك يتعدّى لاثنين، وإن كان الفعل يتعدّى إلى ثلاثة فكذلك اسمُ الفاعل يتعدّى إلى ثلاثة.

إذن: كَفَعْلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ: اسْمُ فَاعِلٍ مُبْتَدَأٌ، كَفَعْلِهِ كَائِنٌ كَفَعْلِهِ.

(في الْعَمَلِ) هذا مُتعلّق بما تعلّق به الكاف كَفَعْلِهِ، كَائِنٌ كَفَعْلِهِ في العمل، كَفَعْلِهِ وقوله:

في الْعَمَلِ مُتَعَلِّقَانِ بِمَحذُوفٍ .. اسْمُ فَاعِلٍ، أي في عمل التعدي إن كان فعله مُتَعَدِيًّا، وعمل اللزوم إن كان فعله لازماً، وإنما قال في الْعَمَلِ لمخالفة اسم الفاعل الفعل في جواز إضافته لمعموله؛ لأن الفعل لا يُضاف كما سبق، والإضافة من خصائص الأسماء، فحينئذ يختص اسم الفاعل يعني ينفرد عن الفعل مع كونه يعملُ عملَ الفعل في جواز إضافته لمعموله، وأما الفعل فلا يُضاف إلى المعمول البتة. ودخول اللام على معموله المتأخر ((فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ)) [هود:107] أنا ضاربٌ لزيد، قلنا اللام هذه قياسية، لام زائدة. بخلاف الفعل فيهما، وفي أنه يصحُّ أن يقع هو ومعطوف عليه خبراً عن مثنى، أو وصفاً له، فيمتنع تقديم معموله عليه نحو: (هذان ضاربٌ زيداً ومكرمه)، هذان: مبتدأ، وهو مثنى، ضارب: خبر، كيف صحَّ الإخبار بمفرد عن المثنى؟ نقول: هنا يُستثنى؛ لأنه عُطِفَ عليه مثله، هذان ضاربٌ زيداً ومكرمه، فلما عُطِفَ عليه مثله صحَّ الإخبار به عن مثنى، وجاءَ رجلان ضاربٌ زيداً ومكرمه، ضاربٌ: هذا نعت، كيف هو نعت وهو مُفرد واحد ضارب، ورجلان منعوت وهو مثنى؟ لأنه عُطِفَ عليه مثله، إذن إذا عُطِفَ على الوصف مثله حينئذٍ صحَّ أن يُخبر به عن مثنى، وصحَّ أن يُخبر أن يُوصَفَ به مثنى، جاءَ رجلان ضاربٌ الأصل الاتحاد الموصوف وصفته، هذا الأصل، فحينئذٍ كيف هنا خالف؟ نقول: لكونه عُطِفَ عليه مثله، (جاءَ رجلان ضاربٌ زيداً ومكرمه) بخلاف الفعل.

(كَفَعْلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ) يعني: أن اسم الفاعل يعملُ عملَ فعله فيرفع الفاعل إن كان فعله لازماً نحو: (أقائم الزيدان)، (أقائم الزيدان) قائم قلنا: هذا اسم فاعل رفع الزيدان، على أنه فاعل له، وينصب المفعول إن كان فعله مُتَعَدِيًّا لواحد نحو: أضراب زيداً عمراً، لما كان هناك قام زيد لا يتعدى، كذلك اسم الفاعل لا يتعدى، فقيل: (أقائم الزيدان) يرفع فقط، ولا ينصب، ولما كان هنا (أضراب زيداً عمراً) ضارب في مقام (ضرب)، حينئذٍ ضرب يتعدى إلى مفعول واحد، كذلك اسم الفاعل يتعدى إلى مفعول واحد، وينصب مفعولين إن كان فعله مُتَعَدِيًّا إلى اثنين نحو: (أعطى زيداً عمراً درهماً)، عمراً درهماً مفعولان لمعطٍ وهو اسم فاعل؛ لأن أعطى يتعدى إلى اثنين. وهذه كلها مُستفادة من قوله: (كَفَعْلِهِ).

قال: لا يخلو اسم الفاعل من أن يكون مُعَرِّفًا بـ (أل) أو مجرداً من (أل)؛ لأن له حكيمين، فإن كان مجرداً من (أل) عَمِلَ عَمَلُ فَعْلِهِ من الرفع والنصب، إن كان مُستقبلاً أو حالاً نحو: (هذا ضاربٌ زيداً الآن أو غداً) وإنما عَمِلَ لجريانه على الفعل الذي هو

بمعناه وهو المضارع.

إذن: أُعْمِلَ اسمُ الفاعل لكونه أشبه الفعل المضارع في اللفظ والمعنى.

ومعنى جريانه عليه أنه مُوافق له في الحركات والسكنات، والمراد مُطلق الحركات لا خصوصها.

والسكنات وعدد الحروف؛ لموافقة (ضارب) لـ (يضرب) فهو مُشبه للفعل الذي هو بمعناه لفظاً ومعنى.

وصلّى الله وسلم على نبيّنا محمد وآله وصحبه أجمعين ... !!!

عناصر الدرس

* أنواع اسم الفاعل ، وشروط عمل المجرد

* عمل اسم الفاعل المحلى بأل

* صيغ المبالغة وعملها.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين،
وبعد ..

قال الناظم رحمه الله تعالى: إِعْمَالُ اسْمِ الْفَاعِلِ.

كَفَعْلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ ... إِنْ كَانَ عَنْ مُضَيِّهِ بِمَعْزِلٍ

عرفنا حقيقة اسم الفاعل، وعرفنا أنه يعمل عمل فعله في التعدي إن كان فعله متعدياً،
ويعمل اللزوم إن كان فعله لازماً، وعرفنا وجه إعمال اسم الفاعل، أنه أشبه الفعل
المضارع لفظاً ومعنى، لفظاً من حيث دلالة على الحال أو الاستقبال، ومن حيث اللفظ
موافقته له في حركاته وسكناته وعدد الحروف.

وهنا شرط شرطين يعني لكن لا يعمل العمل المذكور إلا بشرطين: إِنْ كَانَ عَنْ مُضَيِّهِ
بِمَعْزِلٍ، وَوَلِيَ اسْتِفْهَاماً ...

فإن وجد الشرطان حينئذٍ صح إعماله، فإن انتفيا أو انتفى أحدهما، حينئذٍ لا يعمل
عمل الفعل المضارع.

وهل هذان الشرطان لعمل اسم الفاعل مطلقاً ولو رفعاً، أم أنهما شرطان لعمل النصب
فحسب دون الرفع؟ محل نزاع، والأكثر على أن هذين الشرطين لعمله النصب

فحسب، وأما الرفع فهذا جائز مطلقاً.

إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيٍّ، يعني: كَفَعْلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ، اسم فاعل كائن كفعله، في ماذا؟ في العمل. مطلقاً؟ لا. لكن لا يعمل العمل المذكور إلا بشرطين، وهذا شرط في عمله النصب لا في عمله الرفع، ومثله الشرط الآتي وهو الاعتماد، إن كان اسم الفاعل عَنْ مُضِيٍّ مَمْعُولٍ، مَمْعُولٌ هذا خبر كان، وَعَنْ مُضِيٍّ: جار ومجرور متعلق بقوله: مَمْعُولٌ، مَمْعُولٌ هذا اسم مكان، إن كان اسم الفاعل بمعزل عن مضيه، عَنْ مُضِيٍّ، أي: مضي حدثه بمعزل، أي: في مكانٍ عزِل، أي: إبعاد، والمكان هنا مجازي بمعنى التركيب، لأن الباء هنا ظرفية، مَمْعُولٌ: الباء هنا بمعنى في، لأن المعزل اسم مكان، أي إن كان في مكان العزلة عن المضى، إن كان معزولاً عن دلالة على المضى حينئذٍ يعمل، مفهومه إن دل على غير المضى وهو الحال أو الاستقبال عمل، إذن نفى ما إذا كان اسم الفاعل دالاً عليه لا يعمل، إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيٍّ مَمْعُولٍ: إن كان في عزلة عن دلالة على إيقاع حدث في زمن قد مضى وانتهى، حينئذٍ في هذه الحالة لا يعمل.

والأحوال ثلاثة: الحال، أو الاستقبال، أو الماضي، إذا تعين أنه لا يعمل إلا إذا عُزِلَ عن حالة المضى فسكت عن الحالتين الأخريتين فدل على أنه لا يعمل إلا إذا كان دالاً على الحال أو الاستقبال.

إن كان في مكان العزلة عن المضى، والهاء في مُضِيٍّ عائدة على اسم الفاعل، والمعنى عليه: إن كان اسم الفاعل بمعزل عن المضى المنسوب إليه، إذا كان بمعنى الماضي، ولذلك يشترط فيه إذا كان مجرداً.. والكلام في المجرد عن (أل) كما ذكرناه أن اسم الفاعل نوعان، مجرد عن (أل): ضارب، ومحلى بـ (أل): الضارب، المحلى بـ (أل) سيأتي ذكره، وأما هذان الشرطان فهما شرطان في المجرد.

إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيٍّ مَمْعُولٍ بأن كان دالاً على الحال أو الاستقبال، هذا ضارب زيداً الآن أو غداً، هذا ضارب زيداً، ضارب: هذا اسم فاعل، عمل لكونه أشبه الفعل المضارع، في الحركات والسكنات وفي المعنى، وهنا دل على زمن هو الحال، هذا ضارب زيداً الآن، غيَّرتَه، من باب التأكيد فحسب، وإلا لو أطلق انصرف إلى الحال، هذا ضارب زيداً غداً، قيدته، حينئذٍ يعمل عمل فعله، فهو دال على الاستقبال.

إن كان دالاً على المضى حينئذٍ لا يعمل، (هذا ضارب زيداً أمس) لا يصح، لا يصح أن يكون زيداً منصوب بـ (ضارب)، بل تجب حينئذٍ الإضافة، فيقال: (هذا ضاربُ زيدِ أمس) ولا يجوز إعماله، لماذا؟ لتخلف شرط من شرطي إعمال اسم الفاعل النصب،

وهو كونه: بمعزل عن المضى، فإن كان دالاً على الماضي حينئذ لا يعمل عمل فعله. وإن كان بمعنى الماضي لم يعمل، لأنه حينئذ لا يكون بمعنى: يضرب، وإنما يكون بمعنى: ضرب، وإذا كان كذلك حينئذ صار بمعزل عن العمل. لعدم جريانه على الفعل الذي هو بمعناه فهو مشبه له معنى لا لفظاً، يعني من حيث الدلالة على الحدث، دل على الحدث وهذا لا إشكال فيه، فلا تقول: هذا ضاربٌ زيداً أمس، بل تجب إضافته، تقول: هذا ضاربٌ زيدٍ أمس، وأجاز الكسائي إعماله مطلقاً، يعني المجرد جوز الكسائي إعماله مطلقاً، ولم يقيده بدلالته على زمن الحال أو الاستقبال، بل عنده الماضي كذلك يعمل عمل الفعل، يعني ينصب، واستدل بقوله تعالى: ((وَكَلَّبُهُمْ بِاسِطٍ ذِرَاعِيهِ)) [الكهف:18] باسِطٌ، هذا خبر، كَلَّبُهُمْ مبتدأ، وباسِط خبره، وفيه فاعل مستتر، هو أي: الكلب.

ذِرَاعِيهِ: تشية ذراع، جاء بالياء، إذن هو منصوب بـ (باسِطٍ)، وهنا باسط هذا دال على الزمن الماضي، هكذا قال: باسط، ((وَكَلَّبُهُمْ بِاسِطٍ)) [الكهف:18] والحكاية حكاية شيء وقع في زمن مضى، حينئذ صار باسط بمعنى بسط ذراعيه، فليس بمعنى الحال أو الاستقبال وقد نصب هنا .. نصب ذراعيه، هكذا استدل الكسائي بهذه الآية. فذراعيه منصوب بـ (باسِطٍ)، وهو ماضٍ، وأجيب من جهة المانع بأنه حكاية حال ماضية، والمعنى يبسط ذراعيه، يعني: باسط وإن كان في ظاهره أنه بمعنى الماضي، إلا أنه في معنى الاستقبال، بدليل ما قبله وهو قوله: ((وَنُقَلِّبُهُمْ)) [الكهف:18]، ما قال: قلبناهم، ((وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ الْيَمِينِ)) [الكهف:18]، ثم قال: ((وَكَلَّبُهُمْ بِاسِطٍ)) [الكهف:18] إذن يبسط ذراعيه. ولم يقل: وقلبناهم، حينئذ صارت المسألة حكاية حال ماضية، بأن يفرض ما وقع واقعاً الآن فيعبر عنه بالمضارع، إذن لا وجه لاستدلال الكسائي بالآية، لأن (باسط) وهو ماض قد عمل في (ذراعيه) فنصبه وهو بمعنى الماضي، فالجواب أن (باسِطٌ) هنا بمعنى: (يبسط)، بدليل سياق الآية، لأنه قال: ((وَنُقَلِّبُهُمْ)) [الكهف:18] ما قال: وقلبناهم، لما قال: ((وَنُقَلِّبُهُمْ)) [الكهف:18]، علمنا أن باسط بمعنى يبسط، لا بمعنى بسط.

إذن يشترط في اسم الفاعل أن يعمل النصب كعمل فعله، حينئذ يشترط له أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال، فإن كان بمعنى الماضي حينئذ لا يعمل، لماذا؟ لفقد وجه المشابهة بينه وبين الفعل المضارع، لأنه إنما عمل لكونه أشبه الفعل المضارع في اللفظ والمعنى، فحينئذ وهو عامل في قوة: (يضرب)، وأما إذا كان بمعنى الماضي في قوة:

(ضرب)، فأشبه الفعل الماضي ولم يشبه الفعل المضارع فبعد الشبه فضعف العمل بل بطل العمل.

إذن: كَفَعْلِهِ اسْمٌ فَاعِلٌ فِي الْعَمَلِ إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ أَي: مضي حدثٍ مَعْرُولٍ: أي في مكان عزلٍ أي: إبعاد.

والمكان هنا مجازي بمعنى: التركيب، ب (مَعْرُولٍ): بأن كان بمعنى الحال أو الاستقبال، لأنه إنما عمل حملاً له على المضارع، وهو كذلك أي المضارع بمعنى الحال أو الاستقبال، فإذا كان بمعنى الماضي حينئذٍ صار بعيداً عن مشابهة الفعل المضارع.

وَوَلِيَّ اسْتِفْهَامًا: هذا الشرط الثاني، أن يكون معتمداً على شيء قبله، هذه قاعدة عامة، أن يكون معتمداً على شيء قبله، لماذا؟ قالوا لأنه إذا اعتمد على شيء قبله قَرَبَهُ من الفعل فأنبت وأكد مشابهته للفعل، فقوي حينئذٍ، أو قويت المشابهة بينه وبين الفعل، وولي ما يقرّبه من الفعلية.

وَوَلِيَّ، أي: اسم الفاعل، ما يقرّبه من الفعلية، بأن (ولي)، ذكر هنا استفهاماً، أو نداءً، أو نفيًا، أو صفةً، أو مسنداً، خمسة أشياء، وعند التفصيل ستة أشياء؛ لأن الصفة هنا المراد بها بالمعنى الأعم، ما يشمل الصفة التي هي النعت، وما يشمل الحال؛ لأن الحال وصف في المعنى، أو جَا صَفَةً، يعني: نعتاً أو حالاً، حينئذٍ عند البسط هي ستة أشياء. هذه تقرب اسم الفاعل من الفعل، متى؟ إن وقع اسمُ الفاعل إما تالياً لبعض ما ذكر، أو حالاً في محل بعض ما ذكر، إن ولي اسم الفاعل ما يقرّبه من الفعلية، بأن ولي استفهاماً بأن وقع بعد استفهام مطلقاً سواء كان الاستفهام ملفوظاً به أو مقدراً.

أضارب زيدَ عمراً؟

أقائم الزيدان؟

أضاربُ زيدَ عمراً؟

ضاربٌ، نقول هذا اسم فاعل، هل يعمل مطلقاً؟ الجواب: لا، بل لا بد من تحقق شرطين:

الشرط الأول: أن يكون ضارب بمعنى الحال أو الاستقبال، وهذا قد تحقق هنا.

الشرط الثاني: أن يكون معتمداً على شيء وقد اعتمد هنا على استفهام. آآ أضارب، إذن سبقه استفهام، أن يكون اسم الفاعل تالياً لاستفهام، سواء كان حرفاً أو اسماً.

فحينئذٍ (أضارب) نقول: هذا وجد فيه الشرطان.

(زيد) هذا فاعل لضارب.

(عمراً) هذا مفعول به لضارب، عمل الرفع والنصب.

ومنه المقدر نحو: مُهَيَّنٌ زَيْدٌ عَمْرًا أم مُكْرِمُهُ، أم هذه ماذا تسمى؟ تسوية، حينئذٍ تقع بعد

همزة التسوية، إذن في الكلام ما هو محذوف، أمهين .. أمهين .. أين الهمزة؟ محذوفة،
مهين هذه اسم فاعل، أهان، يهين، فهو مهين، أكرم يكرم، فهو مكرم، حينئذ مهين
نقول هذا اسم فاعل، عمل لكونه معتمداً على استفهام وهو مقدر بدليل (أم).
وَوَلِيَّ اسْتِفْهَاماً أَوْ لِلتَّنْوِيعِ حَرْفَ نِدَا يَعْنِي: وَلِي حَرْفَ نِدَا، مثل ماذا؟
يَا طَالِعاً جَبَّالاً.
(جَبَّالاً): مفعول به لـ طالعاً.
و (طَالِعاً): هذا منادى منصوب، وهو اسم فاعل.

إذن عمل فيما بعده، لماذا؟ لتحقيق الشرطين:
أولاً: كونه بمعنى الحال أو الاستقبال، وليس بمعنى الماضي.
ثانياً: كونه تالياً لنداء .. لحرف نداء، فإذا كان اسم الفاعل تالياً لنداء، يعني: وليه ..
ولي نداء، حينئذ صار مسوغاً له ومعتمداً عليه.
أَوْ حَرْفَ نِدَا نَحْو: يَا طَالِعاً جَبَّالاً، هكذا أورده المصنف رحمه الله تعالى، والصواب أن
النداء ليس من ذلك في شيء، لماذا؟ لأننا نريد أن نقرّب اسم الفاعل من الفعلية،
حينئذ لا بد أن يلي شيئاً يقربه ولا شك أن النداء من خصائص الأسماء، ولذلك هو من
علامات الأسماء، فيكيف يكون مقرباً له؟ هذا محل إشكال.
والصواب: أن النداء ليس من ذلك، والمسوّغ إنما هو الاعتماد على الموصوف المقدر،
والتقدير: يا رجلاً طالعاً جبلاً، يا رجلاً طالعاً، فـ (طالعاً) هذا صفة لموصوف محذوف،
إذن اعتمد على ماذا؟ على موصوف محذوف، وسيأتي أن الصفة قد تكون مذكورة، وقد
تكون محذوفة.

إذن:

يَا طَالِعاً جَبَّالاً، أصله: يا رجلاً طالعاً جبلاً؛ لأن حرف النداء، مختص بالاسم فكيف
يكون مقرباً من الفعل، وأجيب بأن الناظم لم يدّع أنه مسوّغ، إنما قال: يلي، فقط يلي،
حينئذ إذا وليه لا يلزم منه أن يكون المسوّغ له حرف النداء، وإنما شيء آخر وهو
اعتماده على موصوف مقدر، إذن لماذا ذكره؟ ذكره لئلا يتوهم متوهم أن اسم الفاعل
إذا ولي النداء، والنداء من خصائص الأسماء ألا يعمل، فدفعا لهذا الوهم ذكره، إذن لم
يدع الناظم هنا أن النداء مسوّغ، بل أن الوصف إذا ولي حرف النداء عمل، هذا
مراده، ولذلك قال: وَوَلِيَّ اسْتِفْهَاماً أَوْ حَرْفَ نِدَا، إذا جاء اسم الفاعل بعد حرف النداء
يعمل، لم يقل بأنه اعتمد عليه، وهذا لا ينافي كون المسوّغ الاعتماد على الموصوف

المحذوف، وإنما صرح به هنا مع كونه داخلاً في قوله الآتي:

وَقَدْ يَكُونُ نَعْتَ مَحْذُوفٍ عُرِفَ لدفع توهم أن اسم الفاعل لا يعمل إذا ولي حرف النداء لبعده عن الفعل، إذن: دفعاً لهذا الوهم ذكره هنا وإلا الأصل أنه داخل في البيت الآتي: وَقَدْ يَكُونُ نَعْتَ مَحْذُوفٍ عُرِفَ

ومنه أن يكون تالياً للنداء، كل ما وجدت اسم فاعل تالياً لحرف النداء فاعلم أنه ليس معتمداً عليه وليس المسوغ له حرف النداء، وإنما هو موصوف محذوف.

يَا طَالِعاً جَبَلًا، يعني: يا رجلاً طالِعاً جبلاً، وذكر الناظم هنا له ليس لكونه مسوغاً لذاته، وإنما لدفع وهم ألا يتوهم متوهم أن حرف النداء من خصائص الأسماء، فإذا تليه - وهذا ظاهر -، إذا تليه اسم الفاعل فالمتبادر للذهن أنه لا يعمل؛ لأنه قد تلى ما هو من خصائص الأسماء، هذا الظاهر، فذكره هنا حينئذٍ لا ينافيه.

أَوْ نَفِيًّا: أَوْ للتنوين، نَفِيًّا يعني: بعد أداة نفي ولو تأويلاً، مثل: ما ضاربٌ زيدٌ عمرًا، (ما): حرف نفي، (ضاربٌ) هذا اسم فاعل، عمل لوجود وتحقيق الشرطين، وهما: كونه بمعنى الحال أو الاستقبال، وقد اعتمد على نفي، والنافي هنا حرف.

ما ضاربٌ زيدٌ عمرًا، زيد فاعل لضارب، وعمرًا هذا مفعول به. والمراد هنا أو نفيًّا يعني: ولي أداة نفي، ولو تأويلاً، إنما قائم الزيدان، إنما أداة حصر، إنما قائم الزيدان، الزيدان هذا فاعل لقائم، وقائم هنا اعتمد على نفي تأويلاً، يعني: إنما متضمن لمعنى النفي، لأنها للقصر والحصر، والقصر فيه نفي، كأنه في قوة ما قائم إلا الزيدان، إنما قائم الزيدان، أي ما قام إلا الزيدان.

أَوْ جَا صِفَةً، جَا بدون همز، وهذا لغة، جَا يجي، وجاء يجيء بالهمز وبدون، أَوْ جَا صِفَةً، يعني جاء اسم الفاعل صفة لغيره، بأن كان نعتاً، حينئذٍ اعتمد على المنعوت، أو كان حالاً حينئذٍ اعتمد على صاحب الحال، إذن: متكى على شيء سابق.

مَرَزَتْ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ زَيْدًا، (ضارب) صفة لرجل، (زيداً) هذا مفعول به، عمل اسم الفاعل لكونه معتمداً على موصوف مذكو، وهو: (رجل).

أو حالاً: جاء زيدٌ راكباً فرساً، جاء زيدٌ فعل وفاعل، راكباً حال، وهو اسم فاعل، كونه حال لا يمنع أن يعمل، حينئذٍ: ما المسوغ له؟ كونه معتمداً على موصوف في المعنى، لأن صاحب الحال محكوم عليه وهو موصوف في المعنى، أما نقول الحال قيد لعاملها وصفٌ لصاحبها؟ إذن أَوْ جَا صِفَةً يشمل النعت النحاة، ويشمل الحال، فكلٌ منهما صار مسوغاً لاسم الفاعل أن يعمل النصب فيما بعده.

أَوْ جَا صِفَةً، ثم هذه الصفة قد تكون ملفوظة، وقد تكون مقدرة، والمقدرة أفردها بيت خاص.

أَوْ مُسْنَدًا.

إذن: أَوْ جَا صِفَةً، مراد الناظم هنا ليست الصفة الخاصة التي هي مرادفة للنعت، وإنما المراد بها الأعم، ما يشمل النعت والحال.

أَوْ مُسْنَدًا يعني جاء مسنداً لمبتدأ، يعني خبراً لمبتدأ في الحال، أو لما أصله مبتدأ، حينئذٍ تقول: زيدٌ ضاربٌ عمرًا، زيدٌ مبتدأ وضاربٌ خبر، كونه خبراً معتمداً على المبتدأ، فكأنه موصوف في المعنى، فضاربٌ هذا معتمد، كونه مسنداً قد اعتمد على المبتدأ، حينئذٍ نصب ما بعده.

إن زيداً ضاربٌ عمرًا، هذا مسند باعتبار الأصل.

كان زيدٌ ضارباً عمرًا.

ظننت زيداً ضارباً عمرًا.

أعلمت زيداً بكرةً ضارباً عمرًا.

أَوْ مُسْنَدًا يعني كونه خبراً، خبر لمبتدأ قبل دخول الناسخ، وخبر لما هو في الأصل مبتدأ بعد دخول الناسخ، فتقول: زيدٌ ضاربٌ عمرًا، هل فيها إشكال؟ زيدٌ مبتدأ، ضاربٌ عمرًا، ضارباً هنا خبر، وعمرًا مفعول به لضارب، لماذا عمل؟ لكونه استند. إلى أي شيء؟ كونه خبراً استند إلى المبتدأ .. اتكأ على المبتدأ.

إن زيداً ضاربٌ عمرًا، هي نفسها، لكن دخلت (إن) وزيداً اسم إن في الأصل هو

مبتدأ، وضارب في الأصل هو المسند، إذن نفس الكلام، فالحكم عام.

أَوْ مُسْنَدًا لمبتدأ أو لما أصله المبتدأ، فيشمل خبر إن وخبر كان ومفعول ظن، ومفعول أعلم.

زيدٌ ضاربٌ عمرًا.

كان زيدٌ ضارباً عمرًا، (ضارباً) هذا خبر كان منصوب، وهو ناصب لما بعده، حينئذٍ وقع مسنداً.

إن زيداً ضاربٌ عمرًا، (ضاربٌ) خبر إن.

وظننت زيداً ضارباً عمرًا، (ضارباً) هذا مفعول ثاني، وعمرًا مفعول لضارب، أعلمت

زيداً عمرًا ضارباً بكرةً، أربعة منصوبات، أعلمت: فعل فاعل، زيداً عمرًا: مفعول أول

وثاني، ضارباً: مفعول ثالث، عمرًا: مفعول رابع.

إذن: ضارباً بكرةً نقول ضارباً هذا مفعول ثالث، وبكرةً ليس مفعولاً رابعاً، لأن أعلم هذه تتعدى إلى ثلاثة، فبكرةً مفعول لضارباً؛ لأن المفعول الثالث في باب أعلم قلنا هو الخبر في الأصل، والمفعول الثاني هو المبتدأ، والمفعول الأول هو الفاعل. إذن أو مُسنداً يشمل ما كان مسنداً لمبتدأ أو لما أصله المبتدأ، إن ولي اسم الفاعل واحداً من هذه الست، مع دلالة على الحال أو الاستقبال، حينئذٍ يعمل، وهل هذه شروط لإيجاب العمل؟ أم لجوازه؟ لجوازه. يعني يجوز أن تقول: ما ضاربٌ زيدٌ عمراً، ما ضاربٌ زيدٌ عمراً، يجوز الإضافة ويجوز عدم الإضافة.

فإن تخلف شرط من هذين لم يعمل، بأن كان بمعنى الماضي خلافاً للكسائي، فلا تقول: أنا ضاربٌ زيداً أمس، كما سبق، أو لم يعتمد على شيء مما سبق خلافاً للكوفيين والأخفش، ولذلك سبق: يَجُوزُ نَحْوُ فَائِزٍ أَوْ لَوْ الرِّشْدُ، فائِزٌ هل اعتمد على شيء؟ لا، هذا مذهب الأخفش والكوفيين، فلا يجوز ضاربٌ زيداً أمس، ضاربٌ هكذا دون أن يعتمد على شيء لا يصح، هذا اجتمع فيه تخلف .. ضاربٌ زيداً أمس، تخلف الشرطان؛ لأن ضاربٌ هنا لم يعتمد على شيء، لم يل استنفهاً ولا نفيّاً ولا نداءً ولا ولا الخ، وكذلك جاء بمعنى الماضي. إذن: ضاربٌ زيداً أمسٍ تخلف فيه الشرطان، وعلى مذهب الكسائي إذا جوز عدم الاعتماد جائز؛ لأن الماضي عنده يعمل، وإذا قيل في مذهب الكوفيين أنه لا يشترط فيه الاعتماد، حينئذٍ يعمل، إذن ليس متفق عليها. فلا يجوز ضاربٌ زيداً أمسٍ لانتفاء الشرطين الاعتماد وكونه لغير الماضي، وهذا الخلاف بين الجمهور والكسائي في عمل الماضي دون (أل) بالنسبة إلى المفعول به. يعني الخلاف هل يعمل وهو ماضي أو لا؟ وهل يعمل إذا اعتمد أو لا؟ خلاف في عمل الماضي في المفعول به، يعني في عمل النصب، وإن كان ظاهر كلام الناظم الإطلاق؛ لأنه قال كَفَعِلِهِ اسْمٌ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ، مطلقاً.

إِنْ كَانَ عَنْ مُضَيِّهِ مَمْعُزِلٍ، في العمل سواء رفع ولم ينصب أو نصب ولا بد وأن يرفع، فهو مطلق، ولكن ظاهر كلام كثير من النحاة أن هذين الشرطين إنما هما للنصب فحسب، وأما الرفع فلا. وهذا الخلاف بين الجمهور والكسائي في عمل الماضي دون (أل) بالنسبة للمفعول به.

وأما رفعه الفاعل فذهب بعضهم إلى أنه لا يرفع الفاعل؛ لأنه يشترط فيه ما اشترط في النصب، لا يرفع الظاهر، وقيل يرفعه وهو ظاهر كلام سيوييه، يعني ولو كان بمعنى الماضي.

قال السيوطي: - وهو الأصح - يعني يرفع الظاهر ولو لم يعتمد، ولو لم يكن بمعنى

الحال أو الاستقبال. قال السيوطي - وهو الأصح - لكن بشرط الاعتماد، إذن منهم من أطلق، ومنهم من اشترط الشرط الثاني دون الأول.

إذن هل يعمل اسم الفاعل ماضياً؟ نقول ليست المسألة محل وفاق، جمهور النحاة على المنع، وبعضهم فصل: إن اعتمد جاز، وإن لم يعتمد فلا، وهذا الذي رجحه السيوطي، ومنهم من منعه مطلقاً، وهو قول الجماهير.

إذن: أما رفعه الفاعل، فذهب بعضهم إلى أنه لا يرفع الظاهر، وقيل يرفعه وهو ظاهر كلام سيويه، قال السيوطي: وهو الأصح، لكن بشرط الاعتماد، وحينئذٍ فشرط عمل الرفع في الظاهر الاعتماد لا كونه بمعنى الحال أو الاستقبال، هذا على رأي السيوطي، لا كونه بمعنى الحال أو الاستقبال.

وأما المضمر أي البارز، فحكى ابن عصفور الاتفاق على أنه يرفعه وحكي المنع، البارز الضمير يعني أضارب أنت؟ هل يرفعه مطلقاً ولو كان بمعنى الماضي، ولم يعتمد؟ حكى ابن عصفور الاتفاق على أنه جائز، وحكي المنع.

وأما المستتر فيرفعه بلا خلاف، إذن للنصب لا بد من تحقق شرطين، للرفع دون النصب لا يشترط تحقق الشرطين، وشرط السيوطي الاعتماد دون الحال أو الاستقبال، وأما البارز وحينئذٍ لا يشترط لا هذا ولا ذاك، وأما المستتر فيرفعه بلا خلاف .. على هذا التفصيل.

إذن الظاهر والله أعلم أن تحقيق الشرطين إنما هما للنصب فحسب، وأما ما عداه فلا

وَوَلِي اسْتِفْهَاماً أَوْ حَرْفَ نِدَا
وَقَدْ يَكُونُ نَعَتْ مَحذُوفٍ عُرِفَ ... أَوْ نَفِيّاً أَوْ جَا صِفَةً أَوْ مُسْنِداً
فَيَسْتَحِقُّ الْعَمَلَ الَّذِي وُصِفَ

(قَدْ) هذه للتقليل، وإن شئت قل: للتحقيق، لا بأس، لكن الظاهر أنه للتقليل، وَقَدْ يَكُونُ اسم الفاعل نَعَتْ مَحذُوفٍ عُرِفَ، هذا تعميم لقوله: أَوْ جَا صِفَةً، يعني الموصوف قد يكون مذكوراً كما ذكرناه سابقاً، وقد يكون محذوفاً.

وكونه نعتاً لمحذوف لا يمنع كون اسم الفاعل عاملاً فيما بعده، وقد يكون اسم الفاعل نَعَتْ مَحذُوفٍ عُرِفَ، عُرِفَ يعني: معروف؛ لماذا؟ وهذا قيد لبيان الواقع فحسب لأنه لا يحذف إلا بقرينة، أما ما لا يعرف بعد الحذف فلا يجوز حذفه مطلقاً وَحَذَفَ فَضْلَةً أَجْزُ

إِنْ لَمْ يَضُرْ، ومن المضرة له أن لا يعلم وَحَذَفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ، إذن ما لا يعلم لا يجوز حذفه.

وَقَدْ يَكُونُ نَعْتَ مَحذُوفٍ، يَكُونُ هُوَ، نَعْتَ هذا خبر يكون إذن يكون هذه ناقصة، وَنَعْتَ مضاف ومَحذُوفٍ مضاف إليه، وَعُرِفَ مغير الصيغة والجملة في محل جر نعت لمَحذُوفٍ، يعني أن اسم الفاعل يأتي معتمداً على موصوف محذوف، ما الحكم؟ فَيَسْتَحِقُّ الْعَمَلُ الَّذِي وُصِفَ، يَسْتَحِقُّ يعني يثبت له، الْعَمَلُ كما استحقه ما هو صفة لمذكور. إذن لا فرق بين الصفة لمذكور أو صفة لمحذوف، ما دام أن اسم الفاعل وقع صفة عمل مطلقاً، سواء كان الموصوف مذكوراً ملفوظاً به مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ، أو كان الموصوف محذوفاً، لكن لا بد أن يكون معروفاً.

فَيَسْتَحِقُّ وهذه عاطفة على ما سبق، يَسْتَحِقُّ اسم الفاعل المعتمد على نعت محذوف الْعَمَلُ الَّذِي هذا نعت للعمل، وَصِفَ مع المنعوت الملفوظ به، الَّذِي وَصِفَ أين وصف لك؟ في قوله: وَوَلِي اسْتَفْهَاماً أَوْ حَرْفَ نِدَاءٍ، أَوْ جَا صِفَةً، هذا الذي وصف لك، مطلقاً سواء كان الموصوف مذكوراً أو محذوفاً. قد يعتمد اسم الفاعل على موصوف مقدّر فيعمل عمل فعله كما لو اعتمد على مذكور.

ومنه قوله: وَكَمْ مَالِيٍّ، مَالِيٍّ، مَالاً، يَمَالاً، مَالِيٍّ، اسم فاعل من مَالاً، وَكَمْ مَالِيٍّ عَيْنِيهِ هذا مفعول به، مَالِيٍّ عَيْنِيهِ، كم شخصٍ مَالِيٍّ عَيْنِيهِ، إذن اعتمد على موصوف محذوف. ومنه: يَا طَالِعاً جَبَلًا، يَا رَجُلًا طَالِعاً جَبَلًا، قيل منه: ((مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ)) [النحل: 69]، يعني: صنف مختلف ألوانه، هذا المثل قد يصلح وقد لا يصلح، إن قلنا بأن الشرطين لا بد منهما في رفع الفاعل الظاهر، حينئذٍ صَلُحَ، وإن قلنا لا؟ فلا، ((مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ))، هل نَصَب؟ ما نَصَب، إذن لا يشترط فيه الاعتماد، لأن الاعتماد إنما يكون للنصب، والرفع .. إذا رفع ظاهراً على قول السيوطي أنه يشترط له الاعتماد دون المضني .. نفى المضني، حينئذٍ صح التمثيل، فتقول: ((مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ)) [النحل: 69]، أي: صنف، مختلف ألوانه، يَا طَالِعاً جَبَلًا، أي يا رجلاً طالعاً جبلاً.

كَنَاطِحٍ صَخْرَةٍ يَوْمًا لِيُوْهِنَهَا ... فَلَمْ يَضُرْهَا وَأَوْهَى قَرْنَهُ الْوَعْلُ

كَنَاطِحٍ، يعني: كوعل ناطح، حينئذٍ نقول: يعمل اسم الفاعل إذا كان صفة، سواء كان صفة لموصوف محذوف أو مذكور، فالحكم واحد.

إذن هذان شرطان ذكرهما الناظم رحمه الله تعالى، قيل من شروط إعمال اسم الفاعل

الجرد، يعني غير محلى بأل أيضاً أن لا يكون مصغراً، ولا موصوفاً، ولا منعوتاً، خلافاً للكسائي فيهما؛ لأنهما يختصان بالاسم، التصغير من خصائص الأسماء والوصف والنعت من خصائص الأسماء، فإذا صُغر اسم الفاعل ابتعد شبهه بالفعل، فلا يعمل، وإذا وصف .. نُعتَ حينئذٍ ابتعد شبهه بالفعل، فحينئذٍ لا يعمل؛ لأنهما يختصان بالاسم فيبعدان الوصف عن الفعلية، ومحل الخلاف إنما هو في عمله في المفعول به. وفي الهمع .. همع الهوامع، قال الكوفيون إلا الفراء ووافقهم النحاس: يعمل مصغراً، يعني خالف الكوفيون أن اسم الفاعل .. لو قيل أنا ضويرب زيداً، صح أو لا؟ على مذهب البصريين: لا، لأن ضويرب تصغير ضارب اسم الفاعل، واسم الفاعل من شروط إعماله أن لا يصغر، فإن صغر حينئذٍ ضعف أو ابتعد شبهه بالفعل؛ لأنه إنما عمل لكونه أشبه الفعل المضارع، فإذا قيل ضويرب حينئذٍ ابتعد شبهه. أنا ضاربٌ مبرحٌ أو شديدٌ زيداً فوصفته قبل العمل حينئذٍ نقول هذا لا يعمل لأن الوصف من خصائص الأسماء.

قال في الهمع: قال الكوفيون إلا الفراء ووافقهم النحاس: يعمل مصغراً، بناءً على مذهبه، أن المعتبر شَبَهُهُ الفعل في المعنى لا في الصورة، يعني في دلالته على الحدث، كون هذا يدل على الحدث، وهذا يدل على الحدث، إذن اشتبها، هذا محل إعمال اسم الفاعل، أو هذا وجه الشبه بين اسم الفاعل والفعل. قال ابن مالك في التحفة: وهو قَوِيٌّ، يعني القول بكون المصغر يعمل، وهو قَوِيٌّ بدليل إعماله محولاً للمبالغة، اعتباراً بالمعنى لا للصورة، وقاسه النحاس على التكسير. إذن: في كونه يعمل مصغراً أو موصوفاً خلافاً بين النحاة، والأولى: أن يقال: إن سُمعَ إعماله تصغير وهو مصغراً، فحينئذٍ لا يقال بكون التصغير أبعد عن مشابهة الفعل؛ لأنه سيأتي أن ما سوى المفرد وهو المثنى والجمع، يعمل عمل المفرد.

ولا شك أن التثنية والجمع من خصائص الأسماء، فإذا سُمعَ عمله وهو مثنى، لأننا الآن نحن قد خرجنا عن أصل، الأصل في اسم الفاعل أن لا يعمل، حينئذٍ إذا أُعْمِلَ وقد ظهرت شروطُ لإعماله، ووُجد بعض ما سمع من كلام العرب ما يصح أن يكون قاعدة أو استثناء كإعمال المثنى أو الجمع، أو إعمال المصغر، أو المنعوت، حينئذٍ نقول لا شك في جواز إعماله إن سمع، وإن لم يسمع حينئذٍ نبقى على الأصل، فيستثنى المثنى والجمع في كونه من خصائص الأسماء وقد تُنَى اسم الفاعل وعَمِلَ، وُجُمِعَ اسم الفاعل وعَمِلَ، يستثنى هذا ويمنع التصغير والنعت.

هذا إذا لم يسمع، فإن سُمِعَ حينئذٍ لا بد أن يُقال به، لا بد أن يقال بأنه لا يشترط فيه أن لا يكون مصغراً ولا يكون موصوفاً، وإن كان من خصائص الأسماء، كما ذكرناه في المصدر مُضَافاً أو مُجَرَّداً أو مَعَ أَل كونه من خصائص الأسماء أن يحلّى بـ (أَل) أو يضاف، لا يمنع العمل، لأن المسألة هنا توقيفية، يعني موقوفة على السماع، لأنه خروج عن الأصل، هذا الأصل فيه.

وَقَدْ يَكُونُ نَعْتٌ مَحذُوفٌ عُرِفَ ... فَيَسْتَحِقُّ الْعَمَلُ الَّذِي وَصِفَ

ما هو العمل الذي وصف؟ مع المنعوت الملفوظ به، هذا مقصوده.

وَإِنْ يَكُنْ صِلَةً أَلٌ فِي الْمُضِيِّ ... وَغَيْرِهِ إِعْمَالُهُ قَدْ ارْتَضَى

هذا النوع الثاني من نوعي اسم الفاعل.

قلنا: يعمل مجرداً يعني منوناً، والثاني: أن يحلّى بـ (أَل).

الشروط السابقة الأربعة في المجرد من (أَل) لا بد من أوصاف تقيد من أجل أن تقر به من الفعل، وأما المحلّى بـ (أَل) الذي دخلت عليه (أَل) حينئذٍ يعمل بلا قيد ولا شرط، فكل اسم فاعل دخلت عليه (أَل)، حينئذٍ يعمل مطلقاً، لماذا؟ لأن (أَل) هذه موصولية، وإذا دخلت على اسم الفاعل حينئذٍ (أَل) الموصولية من خصائص الجملة الفعلية، يعني الأصل أن لا يليها إلا فعل وَجُمْلَةٌ أو شِبْهُهَا الَّذِي وُصِلَ بِهِ.

حينئذٍ لما ولي اسم الفاعل (أَل) قربه تقريباً كلياً من الفعل؛ لأن (أَل) الموصولة لا يليها إلا فعل، هذا الأصل، حينئذٍ لا نحتاج إلى أن نقول بمعنى الحال أو الاستقبال. فإن عمل اسم الفاعل وهو محلى بـ (أَل)، وكان بمعنى الحال أو الاستقبال، فهو بمعنى الفعل المضارع، وإن عمل بمعنى الماضي؛ لأنه يعمل، حينئذٍ صار بمعنى الفعل الماضي. الضارب زيداً الآن، الضارب زيداً غداً، الضارب زيداً أمس. الضارب زيداً الآن أو غداً، يعني الذي يضرب.

الضارب زيداً أمس، الذي ضرب زيداً أمس.

كما أن الجملة الفعلية بنوعيهما - المضارع والفعل الماضي - يتلو الاسم الموصول، كذلك (أَل).

وَإِنْ يَكُنْ اسم الفاعل صِلَةً أَلٌ صِلَةً، بالنصب على أنه خبر، يكن واسمها ضمير مستتر يعود على اسم الفاعل، صِلَةً أَلٌ مضاف صِلَةً مضاف و (أَل) قُصِدَ لفظه، مجرور بالمضاف.

فَفِي الْمُضِيِّ وَغَيْرِهِ إِعْمَالُهُ قَدْ ارْتَضِيَ.

الفاء هذه واقعة في جواب الشرط إن، إنْ يَكُنْ صِلَةً أَلْ أَيْنَ الجواب؟

فَإِعْمَالُهُ قَدْ ارْتَضِيَ فِي الْمُضِيِّ وَغَيْرِهِ، هذا التقدير، فَإِعْمَالُهُ إعمال هذا مبتدأ والضمير يعود إلى اسم الفاعل، قَدْ ارْتَضِيَ قد للتحقيق، ارْتَضِيَ .. ارْتَضِيَ هذا مغير الصيغة، خبر المبتدأ والجملة جواب الشرط، وقوله: فَفِي الْمُضِيِّ هذا متعلق بقوله ارْتَضِيَ، وَغَيْرِهِ معطوف عليه.

إذن إن يكن اسم الفاعل صلة (أل) يعني دخلت عليه أل، (أل) التعريف؟؟؟، ما الدليل على أنها موصولة؟ لأنه قال: صِلَةً أَلْ صلة، يعني ما بعد (أل) أما نقول جاء الذي قام أبوه، قام أبوه صلة؟ صلة الموصول، كذلك الوف قد يقع صلة ل (أل). فَفِي الْمُضِيِّ وَغَيْرِهِ إِعْمَالُهُ قَدْ ارْتَضِيَ، ارْتَضِيَ فاعله ضمير مستتر يعود على إعماله. مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ .. قد ارتضي من غير شرط، لا كونه بمعنى الحال أو الاستقبال، ولا أن يكون معتمداً على شيء يسبقه. إذا وقع اسم الفاعل صلة للألف واللام، عمل العمل المذكور مطلقاً، ماضياً، ومستقبلاً، وحالاً؛ لوقوعه حينئذٍ موقع الفعل والفعل يعمل مطلقاً يعني حالاً أو استقبلاً أو ماضياً، إذ حق الصلة أن تكون جملة، فتقول: هذا الضارب زيداً الآن، أو غداً، أو أمس، هذا هو المشهور من قول النحويين، أنه يعمل مطلقاً، وهو الصحيح، وزعم جماعة من النحويين منهم الرماني، أنه إذا وقع صلة ل (أل) لا يعمل إلا ماضياً، عكس الأول، ما دام أننا هناك في الجرد حرمانه من العمل، فإذا دخلت عليه (أل)، حينئذٍ لا يعمل إلا ماضياً، فإذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال لا يعمل إلا إذا كان مجرداً من (أل)، كأنه قسم الأزمنة باعتبار الوصف، إن كان الوصف بمعنى الحال، أو الاستقبال، حينئذٍ لا بد أن يكون مجرداً عن (أل)، وإذا كان بمعنى الماضي، فلا يعمل إلا إذا دخلت عليه (أل)، هذا القول الثاني.

وزعم بعضهم - وهو القول الثالث - أنه لا يعمل مطلقاً، وأن المنصوب بعده منصوب بإضمار فعل، والرابع - قول الأخفش - على أنه منصوب على التشبيه بالمفعول به، إذن أربعة مذاهب في اسم الفاعل إذا كان صلة ل (أل)، يعمل مطلقاً، وهو مذهب الجماهير، وهو الصواب.

لا يعمل مطلقاً، يعمل إذا كان بمعنى الحال، أو بمعنى الماضي فقط، حينئذٍ إذا نُصِب بعده فهو على إضمار فعل، قول الأخفش: أنه منصوب ما بعده على تشبيهه بالمفعول به.

وَإِنْ يَكُنْ صَلََّةً (أَل) فَفِي الْمُضِيِّ ... وَغَيْرِهِ إِعْمَالُهُ قَدْ ارْتَضِيَ

إذن اسم الفاعل نوعان:

مجرد، ومحلّى بـ (أَل)، يعني صلة (أَل)، الأول يشترط في إعمال النصب شرطان، سبق التنبيه عليهما بقوله: إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْرَلٍ وَوَلِيَ اسْتَفْهَاماً .. البيت.

والثاني: وهو أن يكون صلة أَل: هذا يعمل بلا شرط.

ثم انتقل إلى بيان الأمثلة الخمسة: التي هي أمثلة المبالغة.

فَعَالٌ أَوْ مَفْعَالٌ أَوْ فَعُولٌ

فَيَسْتَحِقُّ مَالَهُ مِنْ عَمَلٍ ... فِي كَثْرَةٍ عَنْ فَاعِلٍ بَدِيلٌ

وَفِي فَعِيلٍ قَلَّ ذَا وَفَعِلٍ

(فَعَالٌ) مبتدأ، قصد لفظه فصار علماً معرفة، أَوْ مَفْعَالٌ، أَوْ للتنويع، معطوف على فَعَالٌ، أَوْ فَعُولٌ، عَنْ فَاعِلٍ بَدِيلٌ فِي كَثْرَةٍ، بَدِيلٌ هذا خبر، وَعَنْ فَاعِلٍ متعلق به، وَفِي كَثْرَةٍ متعلق به، إذن بديل فَعِيلٍ، وأخبر به عن فَعَالٍ وما عطف عليه، فصار المبتدأ في المعنى جمعاً، والخبر بَدِيلٌ، وهو واحد، هل يجوز؟ أو لا يجوز؟ نعم يجوز؛ لأن بديل هنا على وزن فاعيل، فيجوز حينئذٍ الإخبار به عن المفرد والمثنى والجمع، ((وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ)) [التحریم:4] ظَهِيرٌ: بديل نفسه، والملائكة هذا جمع مبتدأ، وظهير حينئذٍ نقول هذا خبر، وهو في المعنى جمع فحصل التطابق بين المبتدأ والخبر، هنا كذلك، فَعَالٌ أَوْ مَفْعَالٌ أَوْ فَعُولٌ بَدِيلٌ عَنْ فَاعِلٍ، بَدِيلٌ هذا خبر.

وأفرده وهو خبر عن أكثر من واحد؛ لأن فاعلاً يخبر به عن الجمع.

إذن هذه الثلاثة وما يُضم إليها في قوله فاعيل وفَعِلٍ، صارت خمسة، فمراده بهذين

البيتين أن هذه الأمثلة الخمسة متساوية في أنها تعمل عمل اسم الفاعل بالشروط

المتقدمة فيه.

إذن كل ما اشترط فيما سبق من كونه مجرداً بمعنى الحال أو الاستقبال، وأن يكون

معتمداً على شيء سابق، وهو واحد من الأمور الستة السابقة، حينئذٍ: فَعَالٌ أَوْ مَفْعَالٌ

أَوْ فَعُولٌ جاءت بديلاً عن فاعل، في ماذا؟ في الدلالة على الكثرة، ولذلك نقول هي

أمثلة مبالغة، مبالغة في ماذا؟ في حصول الحدث، لأنك تقول ضارب يدل على حدث

واحد وهو وقوع الضرب، وضرائب، فَعَالٌ، يدل على كثرة حدوث الضرب.

إذن: صارت دلالة فَعَالٍ وما عطف عليه على الكثرة، إذن هذه الأمثلة الخمسة

متساوية في أنها تعمل عمل اسم الفاعل بالشروط المتقدمة فيه.
في كَثْرَةٍ: هذا يختلف فيه، هل المراد (في كثرة) أن المراد بأن: فَعَّالٌ أَوْ مَفْعَالٌ أَوْ فَعُولٌ،
تدل على الكثرة وهي التكثير وهي الزيادة في الفعل، ولذلك تسمى أمثلة المبالغة، أو
أن المراد بأنها تعمل بكثرة باعتبار ما بعدها، لأنه قَيَّدَ فَعِيلاً وَفَعِلَ بِ قَلٍّ، وقال في الأول:
في كثرة، إذن هنا الكثرة والقلة باعتبار العمل، وأما باعتبار المعنى فكلها تدل على
الكثرة، يعني فَعِيلٌ من أمثلة المبالغة، حينئذٍ ساوى فَعَّالاً وما عطف عليه في الدلالة على
كثرة حدوث الحدث.

وأما من جهة العمل، وهو ظاهر صنيع الناظم، أن ثمة تفصيلاً، كثرة وقلة، فَعَّالٌ أَوْ
مَفْعَالٌ أَوْ فَعُولٌ، يأتي بديلاً عن فاعل في عمله وإعماله السابق بكثرة، وأما فَعِيلٌ وَفَعِلٌ
فيأتي بديلاً عن فاعل في العمل السابق لكنه بقلة، يحتمل هذا وذاك وإن كان الثاني هو
الظاهر.

لذا قال المرادي:

في كَثْرَةٍ أي مراداً به الكثرة، أي التكثير وهي الزيادة في الفعل، ولذلك تسمى أمثلة
المبالغة.

ويحتمل أن يكون أراد بكثرة أن هذه الأمثلة الثلاثة يكثر فيها العمل المذكور، ويؤيده
قوله بعده، وَفِي فَعِيلٍ قَلٌّ ذَا وَفَعِلٍ، هذا هو الظاهر، أن قوله: في كَثْرَةٍ .. وَقَلٍّ أن المراد
به العمل.

في كَثْرَةٍ عَنْ فَاعِلٍ بَدِيلٌ، أي كثيراً ما يحوّل اسم الفاعل إلى هذه الأمثلة لقصد المبالغة
والتكثير، هو في نفسها من جهة المعنى لا شك أن المراد بها التكثير يعني تكثير وقوع
الحدث، مرة بعد مرة بعد مرة، ولا أقصى له لحده من جهة العلو، وضارب يدل على
وقوع ضرب واحد، هذا الأصل فيه، وضرباً ومضرباً يدل على كثرة، كذلك فَعِيلٌ
عليم وفعل حذر، نقول: هذا يدل على الكثرة، هذا من جهة المعنى.

اسم الفاعل حَوَّلَ إلى هذه الأمثلة الخمسة، ولذلك يقال بأنها محولة، وحَوَّلَتْ كما ذكر
ابن مالك في التحفة كما سبق أن المراد هنا المعنى، لوحظ المعنى دون اللفظ، فحوّل
فاعل اسم الفاعل، إذن هذه الأمثلة الخمسة مراعاة للمعنى، مع كون فَعَّالٌ وَمَفْعَالٌ
وَفَعُولٌ وَفَعِيلٌ وَفَعِلٌ ليست موافقة للفعل المضارع في اللفظ، ولذلك قوى مذهب
الكوفيين أن وجه الشبه هو المعنى لا الصورة، يعني اسم الفاعل إنما عمل لأنه أشبه
المضارع في المعنى .. في الدلالة على الحدث والحال والاستقبال. وأما في الصورة لا!!

لماذا؟ بدليل الأمثلة المبالغة لأنها تعمل عمل اسم الفاعل وهي موافقة للمضارع في المعنى لا في اللفظ، وهذا قوي. أي كثيراً ما يحول اسم الفاعل إلى هذه الأمثلة بقصد المبالغة والتكثير.

ومعنى كون فَعَّال وما بعده بديلاً عن فاعل، أن فاعلاً لما كان لا يفيد الكثرة، ناب عنه في إفادتها فَعَّال ونحوه وما غُطِف عليه.

إذن ضارب وفاعل وكل كلمة كانت على وزن فَعِل لا تدل على كثرة وقوع الحدث، وإذا أردنا الكثرة حينئذٍ جئنا بواحد من هذه الأمثلة الخمسة.

فَعَّالٌ أَوْ مَفْعَالٌ أَوْ فَعُولٌ ... فِي كَثَرَةٍ عَنْ فَاعِلٍ، قال: عن فاعل، وفاعل هذا اسم فاعل من الثلاثي، وسيأتي أن غير الثلاثي اسم الفاعل منه على وزن مَفْعِل. إذن هنا قال: عَنْ فَاعِلٍ لا عن مَفْعِلٍ، فهذه الأمثلة الخمسة إنما تكون بديلاً عن فاعل من فعل ثلاثي، وأما ما زاد عن الثلاثي فلا، لا تكون بديلة عنه.

إذن مَفْعِل لا يكون فَعَّال وما عطف عليه بديلاً عنه، ولذلك خص الناظم هنا وزن فاعل -هذه إشارة خفية-، عَنْ فَاعِلٍ: نقول فيه فائدة، أن هذه الأمثلة لا تبني من غير الثلاثي، وهو كذلك، إلا ما ندر لأن اسم فاعل غير الثلاثي لا يكون على زنة فاعل، بل يكون على زنة مَفْعِل مُكْرَم مُنْطَلَق، إلى آخره ...

فَيَسْتَحِقُّ .. الفاء هذه ما نوعها؟ تفريع، لأنه أثبت المساواة أولاً، فَعَّالٌ بَدِيلٌ عَنْ فاعل، حينئذٍ فَرَّعَ عن هذه المساواة كون البديل يأخذ حكم المبدل منه، قال: فيستحق، ما هو الذي يستحق؟ فَعَّالٌ وما غُطِفَ عليه فَيَسْتَحِقُّ، وهنا ما قال: فتستحق، لأنها أوزان فهي مؤنثة، تأويلاً بما ذكر، فَيَسْتَحِقُّ ما ذكر، وإلا لقال فتستحق.

فَيَسْتَحِقُّ أي فيثبت له ما له من عمل .. فيستحق الذي له .. الذي كائن له من عمل، مِنْ عَمَلٍ هذا جار ومجرور متعلق بمحذوف بيان لـ (ما)، فـ (من) هنا بيانيه وسبق أن (من) البيانية إذا كانت من المعرفة أعربت حالاً، وإذا كانت من النكرة أعربت صفة.

إذا كانت (من) التي لبيان الجنس، بياناً لمعرفة قلنا الجار والمجرور متعلق بمحذوف حال، وإذا كان لنكرة حينئذٍ قلنا الجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة؛ لأن الجمل بعد المعارف أحوال، وبعد النكرات صفات، وكذلك ما كان في قوة الجملة. إذن فَيَسْتَحِقُّ ما: الذي، فيستحق ما ذكر، (ما) اسم موصول بمعنى الذي مفعول به، وله هذا جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول، مِنْ عَمَلٍ بيان له.

فَيَسْتَحِقُّ مَا لَهُ مِنْ عَمَلٍ، يعني الذي له، لاسم الفاعل، فيستحق ما ذكر من فَعَّالٍ وما عطف عليه مَا لَهُ ما لاسم الفاعل من عمل، فيرفع وينصب، لكن بالشروط السابقة. وَفِي فَعِيلٍ قَلَّ ذَا وَفَعِلٍ، قَلَّ ذَا، قَلَّ: فعل ماضي، وذَا: اسم إشارة وهو فاعل؟ ما هو ذَا؟ المشار إليه ما هو؟ وَفِي فَعِيلٍ قَلَّ ذَا، هل هو الإبدال، أم العمل؟ وَفِي فَعِيلٍ قَلَّ ذَا وَفَعِلٍ الإعمال.

فَيَسْتَحِقُّ مَا لَهُ مِنْ عَمَلٍ، قلنا في كثرة هذا محتمل، يحتمل نوعين، واحد من أمرين: إما أن يراد به الكثرة المعنوية، حينئذ يكون إبدال فاعل إلى فَعَّالٍ ومفعول وفِعُولٍ كثير، أكثر من إبدال فاعل إلى فعيل وَفَعِلٍ، هذا إذا أردنا به المعنى، وإذا أردنا به العمل حينئذ نقول في كثرة يعني فَعَّالٍ وما عطف عليه إعماله .. إعمال اسم الفاعل أكثر من إعمال فعيل وَفَعِلٍ، فيحتمل هذا وذاك.

وإذا قلنا أن كثرة الظاهر المراد بها العمل، حينئذ: وَفِي فَعِيلٍ قَلَّ ذَا الذي هو الإعمال، وإذا أردنا به الإبدال، حينئذ قلنا: وَفِي فَعِيلٍ قَلَّ ذَا الذي هو الإبدال، وفسره بذلك أظن الصبان، أي الإبدال عن فاعل الكثرة، مع بقاء العمل، هي كلها تعمل، لا شك في ذلك.

فكلامه في فعيل وفعل المحولين عن فاعل؛ لأن فعيل قد يكون محولاً عن فاعل، وقد لا يكون، متى لا يكون إذا كانت صفة مشبهة، هذا سيأتي معنا، وكذلك فعل كحذر هذا غير محول، والمراد هنا فعيل وفعل المحولين، وهذا يعرف بالسياق. لا في نحو خبير وبصير، ونحو فرح وأشر، مما وضع من أول الأمر على فعيل وفعل، ولم يكن محولاً عن شيء، فإنه من الصفة المشبهة، وإلا هي تعمل عمل اسم الفاعل.

فَعَّالٌ أَوْ مَفْعَالٌ أَوْ فَعُولٌ

فَيَسْتَحِقُّ مَا لَهُ مِنْ عَمَلٍ ... فِي كَثَرَةٍ عَنْ فَاعِلٍ بَدِيلُ

.....

فَيَسْتَحِقُّ مَا لَهُ مِنْ عَمَلٍ يعني قبل التحويل بالشروط المذكورة السابقة، وَفِي فَعِيلٍ هذا جار ومجرور متعلق بقوله قَلَّ، وَقَلَّ ذَا فِي فَعِيلٍ، وَفَعِلٍ معطوف على فعيل، يفيد أن جميع الأمثلة الخمسة تعمل قياساً وهو الأصح، ما هو هذا؟ قوله: فَيَسْتَحِقُّ مَا لَهُ مِنْ عَمَلٍ، يَسْتَحِقُّ إذا كان مستحقاً حينئذ صار القياس فيه أن يعمل، إذا كان مستحقاً لذاته، صار القياس فيه أن يعمل، يفيد أن جميع الأمثلة الخمسة تعمل قياساً وهو الأصح.

وفي التصريح شرح التوضيح: إعمال أمثلة المبالغة قول سيبويه وأصحابه، وحثهم في ذلك السماع، إذن الأمثلة المبالغة تعمل عمل اسم الفاعل لأنها محمولة عليه، وهو قول سيبويه وأصحابه، وحثهم في ذلك السماع، والحمل على أصلها وهو اسم الفاعل، يعني من باب القياس نقل وعقل، النقل: السماع، والعقل: الذي هو النظر، حملة على أصلها وهو اسم الفاعل؛ لأنها متحولة عنه لقصد المبالغة، ولم يجوز الكوفيون إعمال شيء منها، لمخالفتها لأوزان المضارع ولمعناه، وهذا يخالف السابق، ولذلك النحاة.. ينتبه لمسألة جمهور البصريين أو جمهور الكوفيين ونحن نورده على المشهور فحسب، وإلا الجماهير يختلفون، الجمهور قد ينفي وهو من جمهور البصريين، وهذا حتى عند الفقهاء، قال: الجمهور على الكراهة، ثم آخر يقول: الجمهور على التحريم، وثالث يقول: الجمهور على الإباحة، لماذا؟ لأنهم يختلفون في معنى الجمهور ما المراد به؟ على كل سبق أن الكوفيين يرون أن وجه الشبه بين اسم الفاعل والمضارع في كونه محمول عليه في العمل في المعنى لا في الصورة.

فقلنا ابن مالك يقول: يقويه أمثلة المبالغة، وهنا يقول لا، انظر يقول: لمخالفتها ولم يجوز الكوفيون إعمال شيء منها لمخالفتها لأوزان المضارع ولمعناه، وحملوا المنصوب بعدها على تقدير فعل، ومنعوا تقديمه عليها، ويرده عليهم قول العرب: (أَمَّا الْعَسَلُ فَأَنَا شَرَّابٌ)، أما العسل هنا تقدم عليه، حينئذ وجه المخالفة هنا ليست كالسابق، يعني هنا خالفت في اللفظ والمعنى، وهناك وافق في المعنى دون اللفظ، يعني أمثلة المبالغة عند الكوفيين لا تعمل لماذا؟ لكونها خالفت المضارع في اللفظ والمعنى، وأما اسم الفاعل عمل عندهم لكونه وافق في المعنى وهو المعتبر.

وأما تقديم عاملها عليها فعند الكوفيين يمنع، والصواب الجواز؛ لأنه سمع: (أَمَّا الْعَسَلُ فَأَنَا شَرَّابٌ)، وهذا يمتنع.

قال الشارح: يصاغ لكثرة فَعَّال ومفعال وفِعُول وفِعِيل وفِعَل، أمثلة خمسة، فيعمل عمل الفعل على حد اسم الفاعل، وإعمال الثلاثة الأول أكثر من إعمال: فَعِيل وفِعَل، إذن في كثرة حملها على العمل، ليست على المعنى، وإعمال فَعِيل أكثر من إعمال فِعِيل، لذلك قدمه عليه.

فمن إعمال فَعَّال ما سمعه سيبويه من قول بعضهم (أَمَّا الْعَسَلُ فَأَنَا شَرَّابٌ)، شرَّاب فَعَّال، شرَّاب العسل، يعني كثير الشرب للعسل، شرَّاب العسل، إذن: فَعَّال نقول هذا أمثلة مبالغة بديل عن فاعل، أصله: أنا شرَّاب العسل، لما أراد الكثرة حوله إلى فَعَّال، فقبيل: أنا، (أَمَّا الْعَسَلُ فَأَنَا شَرَّابٌ).

وقول الشاعر:

أَخَا الْحَرْبِ لَبَّاساً إِلَيْهَا جَلَّالَهَا ... وَلَيْسَ بَوْلَاجِ الْخَوَالِفِ أَعْقَلَا

أَخَا الْحَرْبِ لَبَّاساً، لَبَّاساً عَلَى وَزْنِ فَعَالٍ، جَلَّالَهَا هَذَا مَفْعُولٌ لِلْبَّاسِ.
وَمِنْ إِعْمَالِ مِفْعَالٍ قَوْلُ بَعْضِ الْعَرَبِ: (إِنَّهُ لَمُنْحَارٌ بَوَائِكُهَا)، فَبَوَائِكُهَا مَنْصُوبٌ بِمُنْحَارٍ.
وَمِنْ إِعْمَالِ فَعُولٍ قَوْلُهُ:
قَلَا دِينُهُ وَاهْتَجَّ لِلشَّوْقِ إِنَّهَا ... عَلَى الشَّوْقِ إِخْوَانُ الْعَزَاءِ هَيُوجُ

هَيُوجُ فَعُولٌ، وَتَقْدَمُ مَعْمُولُهُ هُنَا عَلَيْهِ، فَدَلَّ عَلَى الْجَوَازِ خِلَافاً لِلْكَوْفِيِّينَ.

إِذَنْ: إِخْوَانٌ بِالنَّصْبِ، إِخْوَانُ الْعَزَاءِ هَيُوجُ: هَيُوجُ إِخْوَانٍ، فِإِخْوَانٍ مَنْصُوبٌ بِهَيُوجٍ.
وَمِنْ إِعْمَالِ فِعِيلٍ قَوْلُ بَعْضِ الْعَرَبِ: إِنَّ اللَّهَ سَمِعَ دُعَاءَ مَنْ دَعَاهُ، سَمِعَ: صِيغَةُ مَبَالِغَةٍ
كَثِيرِ السَّمْعِ.

وَمِنْ إِعْمَالِ فَعِلٍ:
حَذِرْ أُمُوراً لَا تَضِيرُ وَآمِنْ ... مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الْأَقْدَارِ

حَذِرْ أُمُوراً عَلَى وَزْنِ: فَعِلٍ.

وَقَوْلُهُ:

أَتَانِي أَنَّهُمْ مَرْقُونٌ عَرَضِي
مَرْقُونٌ: هَذَا عَلَى وَزْنِ فَعِلٍ، لَكِنَّهُ مَجْمُوعٌ جَمْعُ تَصْحِيحٍ، وَسَيَأْتِي أَنَّهُ يَعْمَلُ مِثْلَهُ، مَرْقُونٌ
مَرْقٍ، عَرَضِي هَذَا مَنْصُوبٌ بِهِ.
وَمَا سِوَى الْمَفْرَدِ مِثْلُهُ جُعِلَ ... فِي الْحُكْمِ وَالشُّرُوطِ حَيْثُمَا عَمِلَ

نَقَفَ عَلَى هَذَا، وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمْ ... !!!

عناصر الدرس

* حَكْمُ الْمُثْنِيِّ وَالْمَجْمُوعِ مِنْ اسْمِ الْفَاعِلِ

* مِنْ أَحْكَامِ مَعْمُولِ اسْمِ الْفَاعِلِ وَتَابِعِهِ

* اسْمُ الْمَفْعُولِ وَعَمَلُهُ وَبَعْضُ أَحْكَامِهِ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين،
أما بعد:

قال الناظم رحمه الله تعالى:

وَمَا سِوَى الْمُفْرَدِ مِثْلُهُ جُعِلَ ... فِي الْحُكْمِ وَالشُّرُوطِ حَيْثُمَا عَمِلَ

بمعنى: أن اسم الفاعل قد يكون مفرداً، وقد يكون مثنىً، وقد يكون جمعاً، والجمع قد يكون جمع تصحيح على حد المثنى، وقد يكون جمع تكسير.

الحكم الذي جُعِلَ للمفرد .. الكلام السابق كَفَعْلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ والشروط السابقة من حيث الإعمال ونحو ذلك؛ ثابتة للمثنى كما أنها ثابتة للجمع، لكن بتوفر الشروط السابقة.

وَمَا سِوَى الْمُفْرَدِ: مَا: مبتدأ. سِوَى الْمُفْرَدِ: غير المفرد أو المثنى والجمع، سِوَى الْمُفْرَدِ يعني: الذي يقابل المفرد هو المثنى والجمع، وهو المثنى والجمع أي: من اسم الفاعل وأمثلة المبالغة، والجمع شمل الجمع الذي على حد المثنى وجمع التكسير. مِثْلُهُ جُعِلَ: جعل مثله، يعني: مثل المفرد، وجُعِلَ هذا مغير الصيغة، مَا: مبتدأ اسم موصول بمعنى الذي، وجُعِلَ: الجملة خبر، وهو يتعدى إلى اثنين، نائب الفاعل الضمير المستتر هو المفعول الأول، ومثّل: هذا بالنصب مفعول ثاني أضيف إلى المفرد. إِذَا: الذي سِوَى الْمُفْرَدِ وهو المثنى والجمع بنوعيه جُعِلَ مثل المفرد في الحكم، هذا متعلق بقوله: جُعِلَ.

وَالشُّرُوطُ، يعني: في الشروط السابقة لتحقيق الإعمال، إما مطلقاً في الرفع والنصب أو في النصب على الخلاف السابق.

حَيْثُمَا عَمِلَ، حَيْثُمَا، مَا: زائدة، وحيث: ظرف متعلق بجعل، حَيْثُمَا عَمِلَ، يعني: متى ما عمل المفرد والمثنى والجمع لا بد أن يكون مستوياً في الحكم والشروط. حَيْثُمَا عَمِلَ، قلنا: حَيْثُ؛ هذا ظرف متعلق بـ جُعِلَ، وَمَا: زائدة، وَعَمِلَ: هذه جملة في محل خفض بـ (حَيْثُ)؛ لأن (حَيْثُ) ملازمة للإضافة.

إِذَا: ما سِوَى الْمُفْرَدِ وهو المثنى والجمع نحو: الضارِبِينَ والضارِبَتَيْنِ والضاربين والضارب والضراب والشروط، وهذا كما سبق في باب (كَانَ).

وَعَبَّرَ مَاضٍ مِثْلُهُ قَدْ عَمِلَا ... إِنْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِ مِنْهُ اسْتُعْمِلَا

وكذلك في باب (ظن وأخواتها) فالحكم واحد، فتقول: هذان الضاربان زيداً، زيداً: هذا مفعول به، والعامل فيه: الضاربان وهو اسم فاعل مثنى، فعمل المثنى كما يعمل المفرد فلا فرق بينهما، لكن بالشروط السابقة، وهؤلاء القاتلون بكراً، وكذلك الباقي، ومنه قوله: أَوَالْفَا مَكَّةَ مِنْ وَرَقِ الْحَمِي

أَوَالْفَا: جمع آفة اسم فاعل لمؤنث، وفعله: أَلَفَ يَأْلِفُ من باب عَلِمَ يَعْلَمُ.

أَوَالْفَا: هذا جمع.

مَكَّةَ: منصوب بالجمع وهو جمع تكسير.

ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ ... غُفِّرَ ذَنْبَهُمْ غَيْرُ فُحْرٍ

غُفِّرَ: بضمين، غُفِّرَ جمع غفور. إذاً: غفور هذا فعول، حينئذٍ هو من أمثلة المبالغة، عمل وهو جمع، فالحكم عام.

إذاً: وَمَا سِوَى الْمُفْرَدِ كما ذكرناه يشمل المثنى والمجموع من اسم الفاعل وأمثلة المبالغة، والجمع يشمل جمع المؤنث جمع التصحيح على حد المثنى وجمع التكسير.

غُفِّرَ ذَنْبَهُمْ: غُفِّرَ هذا خبر (أَنَّ) .. أَنَّهُمْ في قومهم غُفِّرَ: خبر (أَنَّ).

ذَنْبَهُمْ: بالنصب، والعامل فيه غُفِّرَ جمع غفور، ومنه قوله: ((هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ)) [الزمر: 38] (كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ) قراءتان، ((وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ)) [الأحزاب: 35] الذَّاكِرِينَ الله .. الذَّاكِرِينَ، ((حُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ)) [القمر: 7] حُشَّعًا جمع خاشع، وخاشع: هذا اسم فاعل. إذاً: يعمل مطلقاً، سواء كان مثنى أو جمعاً بأنواعه فالحكم واحد، والشروط السابقة تشترط في المثنى كما اشترطت في المفرد.

ثم قال:

وَأَنْصِبْ بِذِي الْأَعْمَالِ تِلْوَ وَاحْفَظْ ... وَهُوَ لِنَصْبٍ مَا سِوَاهُ مُقْتَضِي

وَأَنْصِبْ بِذِي الْأَعْمَالِ تِلْوَ وَاحْفَظْ

وَأَنْصِبْ: هذا أمر، والأصل في الأمر أنه يقتضي الوجوب، لكن هنا ثَمَّ قرينة صارفة وهي: التخيير بين النصب والحفظ، وقدم النصب؛ لأنه الأصل، لأنه إذا وجدت الشروط التي قَرَّبَتْ اسم الفاعل من الفعل حينئذٍ الأصل في الفعل أنه ينصب، فإذا وجدت الشروط السابقة كان الأولى أن يعمل.

وَأَنْصَبَ: لا على جهة الوجوب وإنما على جهة الاختيار وهو أولى، ولذا قدمه.

بِذِي الْإِعْمَالِ: ذي بمعنى صاحب.

بِذِي الْإِعْمَالِ: أفاد أن ما وجدت فيه الشروط يسمى صاحب إعمال، وما لم يكن كذلك حينئذ لا ينصب به، فإذا نصب بغير ذي الإعمال وهو الماضي في المجرد من (أل) حينئذ حكمنا عليه بكون المنصوب ليس منصوباً باسم الفاعل، لماذا؟ لكونه ليس ذا إعمال، وإنما يكون ذا إعمال متى؟ بتحقيق الشروط السابقة، فإن انتفت الشروط السابقة حينئذ لا ينصب به، فإن وجد منصوب بعده أضمرنا فعلاً محذوفاً، ولا يمكن أن يكون المذكور اسم الفاعل ناصباً له.

وَأَنْصَبَ بِذِي الْإِعْمَالِ: أي: بالوصف ذي عمل النصب، ويؤخذ منه: أنه لا يضاف للفاعل وإنما يضاف للمفعول.

وَأَنْصَبَ بِذِي الْإِعْمَالِ تِلْوَ: متى؟ إذا أضيف إلى ما بعده، حينئذ هل يضاف إلى الفاعل أو لا؟ هذه مسألة خلافية. قال الصبان: فهم منه أنه لا يضاف للفاعل وإنما يضاف للمفعول.

تِلْوَ، يعني: تابعاً له.

وَأَنْصَبَ بِذِي الْإِعْمَالِ: يعني اسم الفاعل وأمثلة المبالغة، ما توفرت فيه شروط العمل المذكور.

تِلْوَ: أي تابعاً.

وَأَخْفِضَ .. بِذِي الْإِعْمَالِ تِلْوَ.

بِذِي الْإِعْمَالِ: جار ومجرور على من يرى أن التنازع لا يشترط فيه تقدم العامل، حينئذ تكون المسألة عنده بالتنازع هنا.

وَأَنْصَبَ بِذِي: أَخْفِضَ بِذِي.

تِلْوَ: انصب تِلْوَ، أَخْفِضَ تِلْوَ، إذا: حصل فيه تنازع، وقد اشترطنا فيما سبق أنه يشترط تقدم العاملين.

إِنْ عَامِلَانِ اقْتَضَيَا فِي اسْمِ عَمَلٍ ... قَبْلُ

لا بد من تقدمهما معاً، فإذا قال: ضربت زيدا أهنته باب التنازع؟ لا، هنا: انصب بِذِي الْإِعْمَالِ تِلْوَ وَأَخْفِضَ مثل: ضربت زيدا وأهنته، إذا: يكون المعمول للأول ويقدر للثاني.

وَأَنْصَبَ بِذِي الْإِعْمَالِ تِلْوَ.

إذا: بِذِي؛ جار ومجرور متعلق بقوله: انصب.

وتَلَوًا: منصوب لقوله: انْصَبْ مفعول به.
وَاحْفَظْ بِذِي الْإِعْمَالِ تَلَوًا: لقصد التخفيف، وحينئذ تكون الإضافة من نوع اللفظية.

وَانْصَبْ بِذِي الْإِعْمَالِ تَلَوًا: أي تابعاً.
وَاحْفَظْ: أي بِذِي الْإِعْمَالِ تَلَوًا، فحذف من الثاني لدلالة الأول، ولا نقول: إنه من باب التنازع كما قاله الصبان وغيره، بل الصواب أنه حذف من الثاني لدلالة الأول عليه؛ لأن (بِذِي الْإِعْمَالِ تَلَوًا) كلاهما فضلتان، فإذا كان كذلك حينئذٍ جاز حذفهما.
وَانْصَبْ بِذِي الْإِعْمَالِ تَلَوًا وَاحْفَظْ
وقد قُرئ بالوجهين: ((إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ)) [الطلاق:3]، ((إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ))، ((هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ)) [الزمر:38]، ((هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ))، ((هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ)) يعني: جاز في هذا الوصف على جهة الخصوص النصب والخفض، معنى ذلك: أن الشروط السابقة لإعمال اسم الفاعل النصب ليست موجبة، وإنما هي لمن أراد أن ينصب حينئذٍ لا بد من تحقق الشروط، أما إذا وجدت الشروط لا يستلزم النصب، بل هو جائز، أنت مخير بين أمرين: أنا ضاربٌ زيدٌ، أنا ضاربٌ زيداً؛ يجوز الوجهان. أنا ضاربٌ زيدٌ وأنا ضاربٌ زيداً، ((هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ)) [الزمر:38]، ((هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ))، ((إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ)) بالنصب، ((إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ)) [الطلاق:3] قُرئ بالوجهين، حينئذٍ نقول هنا: وَاَنْصَبْ بِذِي الْإِعْمَالِ تَلَوًا وَاحْفَظْ على المذكور.
وَاحْفَظْ** وَهُوَ لَنْصَبٍ مَا سِوَاهُ مُقْتَضِي.

وفهم من تقديم النصب أنه أولى؛ لأنه قال: وَاَنْصَبْ ثم قال: وَاحْفَظْ. ففهم من تقديمه النصب أنه أولى، وهو ظاهر كلام سيبويه؛ لأنه الأصل.

وقال الكسائي: هما سواء .. يستويان، خفضت أو نصبت الأمر واحد، ولا نقول بالأولوية. وقيل: الإضافة أولى للخفض، والصواب: أن النصب أولى، أرجح من الخفض، لأنه هو أشبه بالفعل، والأصل في الفعل أنه يعمل ينصب، حينئذٍ يجري على ما هو عليه، فإذا وجد فيه شبه المعنى المقتضي لمشاكبته للفعل المضارع حينئذٍ كان النصب مرجحاً على الخفض.

إذاً فيه ثلاثة أقوال: النصب مرجح على الخفض، هما سواء، الإضافة مرجحة على النصب.

وَهُوَ لَنْصَبٍ مَا سِوَاهُ مُقْتَضِي: هذا فيما إذا تعدى إلى اثنين، والأول فيما تعدى إلى واحد، إذا تعدى إلى واحد حينئذٍ أنت مخير: أنا ضاربٌ زيدٌ، أنا ضاربٌ زيداً؛ مخير بين

النصب والإضافة، والنصب أولى، لكن إذا تعدى إلى اثنين وأضفت الأول حينئذٍ تعين نصب الثاني، لماذا؟ لأنه لا يمكن أن يضاف إلى الاثنين؛ لأنه إذا تعدى إلى مفعولين حينئذٍ أضفته إلى الأول، والثاني هل له حظ في الإضافة؟ لا؛ لأنه لا يركب بين ثلاثة أسماء، حينئذٍ تعين نصبه، لذلك قال: وَهُوَ لِنَصْبٍ مَا سِوَاهُ مُقْتَضِي، مَا سِوَاهُ سِوَى الذي أضيف إليه؛ لأننا أضفنا المفعول، حينئذٍ أضفناه، بقي المفعول الثاني ما حكمه؟ واجب النصب، فالتخير بين الإضافة والنصب فيما إذا تعدى إلى مفعول واحد، وحينئذٍ إذا كان متعدياً إلى اثنين فأكثر أضفنا اسم الفاعل إلى الأول وتعين نصب الثاني. وَهُوَ: مبتدأ.

مُقْتَضِي: اقتضى يقتضي يعني: يطلب.

مُقْتَضِي: هذا خبر.

لِنَصْبٍ: متعلق بقوله: مُقْتَضِي.

وَهُوَ لِنَصْبٍ مَا سِوَاهُ: وهو مقتضي .. مقتضى لنصب ما سواه، هنا وقف عليه فرجعت

إليه: مقتضي، والأصل فيها: مقتضى.

وَنَوْنِ الْمُنْكَرِ الْمَنْقُوصَا

تَقُولُ: هَذَا مُشْتَرِ مُخَادَعُ ... فِي رَفْعِهِ وَجَرِّهِ خُصُوصَا

.....

مُقْتَضٍ. وَهُوَ مُقْتَضٍ لِنَصْبٍ مَا سِوَاهُ.

لِنَصْبٍ: جار ومجرور متعلق بقوله: مُقْتَضِي، وما: اسم موصول بمعنى الذي، نصب:

مضاف، وما: مضاف إليه، وسِوَاهُ: هذا إن كان ظرفاً متعلقاً بمحذوف صلة الموصول.

لِنَصْبٍ الذي سِوَاهُ، يعني: سوى التلو الذي أضيف إليه مقتضي، فيتعين حينئذٍ نصبه.

يعني: أن اسم الفاعل وما ألحق به من الأمثلة الخمسة إذا كان يطلب أكثر من مفعول

واحد، إذا: الشطر الأول يتعلق فيما نصب مفعولاً واحداً، والشطر الثاني يتعلق فيما

إذا تعدى إلى أكثر من مفعول واحد، وأضيف إلى الأول .. نصب ما عدا الأول، وهذا

واضح بين، نصب ما عدا الأول، وشمل ذلك المتعدي إلى اثنين، نحو: أنا معطي زيدٍ

درهماً، معطٍ زيداً درهماً، معطي زيدٍ درهماً، يجوز لك في الأول الوجهان: النصب

والخفض، أنا معطٍ زيداً درهماً، هذا جائز، حينئذٍ يجوز لك الإضافة .. إضافة الأول: أنا

معطي زيدٍ درهماً، فإذا أضفت الأول تعين نصب الثاني، يجب نصب الثاني؛ لأنه لا

يتصور إضافة لفظ واحد إلى اسمين.

والمتعدي إلى ثلاثة: أنا المعلم زيداً عمرّاً منطلقاً، هذا ب (أل) وجرده عن (أل): أنا معلم زيدٍ عمرّاً منطلقاً، نقول: نصب ثلاثة مفاعيل، إذا أضفت الأول إلى اسم الفاعل: أنا معلم زيدٍ؛ هذا يجوز لك الوجهان، أنا معلم زيدٍ عمرّاً منطلقاً؛ نصب الثاني والثالث متعين.

وشمل ما كان منصوباً باسم الفاعل لا على المفعولية، قد ينصب اسم الفاعل ظرفاً أو جاراً ومجروراً، حينئذٍ إذا أضيف إليه تعين نصب الثاني، لا على المفعولية كالظرف نحو: أنا ضاربُ زيدٍ اليومَ، أنا ضاربُ زيداً اليومَ، منصوبان بضارب، الأول على أنه مفعول والثاني على أنه ظرف زمان. إذا أضفت الأول .. مفعول حينئذٍ تعين نصب الثاني لا على المفعولية وإنما هو ظرف، أنا ضاربُ اليومَ زيداً؛ أضفته إلى الظرف، تعين نصب المفعول.

إذن قوله:

وَهُوَ لِنَصْبٍ مَا سِوَاهُ مُقْتَضِي؛ يشمل ما إذا تعدى إلى اثنين أو إلى ثلاثة، أو تعدى إلى اثنين لكن الأول بالنصب على أنه مفعول والثاني لا على أنه مفعول.

وَهُوَ لِنَصْبٍ مَا سِوَاهُ مُقْتَضِي: فهم من البيت: أن المنصوب بعد اسم الفاعل المضاف إلى الأول إذا كان بمعنى الماضي غير منصوب باسم الفاعل المذكور؛ لأنه قال: وَأَنْصَبُ بِذِي الْأَعْمَالِ، وهذا ذكرناه.

فهم من البيت: أن المنصوب بعد اسم الفاعل المضاف إلى الأول إذا كان بمعنى الماضي غير منصوب باسم الفاعل المذكور، نحو: أنا معطي زيدٍ درهماً أمس، هل يعمل اسم الفاعل هنا؟ لا يعمل. والمنصوب هذا ماذا نفعل فيه؟ لا بد أن نقدر له فعلاً يناسب السياق أو المذكور يكون منصوباً به، وأما أن يكون منصوباً بمعطي نقول: هذا لا يصح، لماذا؟ لكونه بمعنى الماضي.

فالمنصوب بعده انتصب بفعل مقدر؛ لأنه إنما جعل الحكم في ذلك لما استوفى شروط

العمل، واسم الفاعل بمعنى المُضِي لم يستوفِ الشروط السابقة.

إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيٍّ يَمْعَزِل: هذا لم ينعزل عن المُضِي.

وَأَنْصَبُ بِذِي الْأَعْمَالِ تَلَوّاً وَخَفِضٍ ... وَهُوَ لِنَصْبٍ مَا سِوَاهُ مُقْتَضِي

قيل: إن لم يكن فاعلاً وإلا وجب رفعه، نحو: هذا ضاربُ زيداً أبوه، ولم يكن التلو مما

يجوز الفصل به بين المتضايقين وإلا جاز خفض ما سوى التلو ك: هذا معطي درهماً زيد،
-وهذا سبق معنا-، لو قال: هذا معطي درهماً زيد؛ صح أو لا؟ صح، إذن هنا نصب
ثم خفض، بمعنى: أنه فصل بين المضاف والمضاف إليه بمعمول المضاف، فقلنا: هذا مما
يجوز إذا كان المضاف وصفاً، شبه فعلٍ ما نَصَبَ، وهذا يشمل المصدر واسم الفاعل،
إذا كان المضاف اسم فاعل حينئذٍ صح أن يفصل بين المضاف والمضاف إليه بمعموله،
وهنا: أنا معطي درهماً زيد؛ فصل بينهما.
إذاً: قوله:

وَأَنْصِبْ بِذِي الْإِعْمَالِ تَلَوًّا وَخَفِضْ ... وَهُوَ لِنَصْبٍ مَا سِوَاهُ مُقْتَضِي

يستثنى منه فيما إذا فصل بين المضاف والمضاف إليه معمول المضاف إذا كان وصفاً،
وهو وصفٌ.

إذاً: إن لم يكن فاعلاً وإلا فوجب رفعه، نحو: هذا ضاربٌ زيداً أبوه.
ولم يكن التلو مما يجوز الفصل به بين المتضايقين وإلا جاز خفض ما سوى التلو ك: هذا
معطي درهماً زيد.

قال الشارح: يجوز في اسم الفاعل العامل إضافته إلى ما يليه من مفعول ونصبه له،
فتقول: هذا ضاربٌ زيدٍ بالإضافة وضاربٌ زيداً بالإعمال -النصب-، فإن كان له
مفعولان وأضيفته إلى أحدهما وجب نصب الآخر، فتقول: هذا معطي زيدٍ درهماً ومعطي
درهمٍ زيداً، سواء قدمت أو أخرت.

وما ذكره من جواز الوجهين في البيت السابق هو في الظاهر، يعني: إذا رفع ظاهراً، أما
المضمر المتصل فيتعين جره بالإضافة، نحو: هذا مُكْرَمُكَ، وذهب الأخفش إلى أنه في
محل نصب ك (الهاء) في نحو: الدرهمُ زيدٌ معطيكهُ، وهذا مضى معنا في باب المضمر.
وَأَجْزُرُ أَوْ أَنْصِبْ تَابِعَ الَّذِي انْخَفَضَ ... كَ مُبْتَغِي جَاهٍ وَمَالاً مَنْ تَخَضَّ

هذا الحكم كحكم المصدر إذا أضيفته حينئذٍ إما أن يكون المضاف في محل رفع أو
نصب، فإن أتبع جاز الوجهان.

وَأَجْزُرُ أَوْ أَنْصِبْ: خَيْرُكَ بين أمرين، وقدم الجر فدل على أنه أرجح، دل على أنه
أرجح؛ لأنه قدمه.

وَأَجْزُرُ أَوْ أَنْصِبْ تَابِعَ: قال تابع، جعله تابعاً، والعامل في التابع عامل في المتبوع.

إذاً: اجرر التابع، والعامل في المتبوع هو العامل في التابع.

أَوْ أَنْصِبْ: التابع، والعامل في المتبوع هو العامل في التابع.

الَّذِي انْخَفَضَ: يعني المنخفض.

كَ مُبْتَغِي جَاهٍ وَمَالًا وَمَالٍ، يجوز فيه الوجهان.

مُبْتَغِي جَاهٍ وَمَالًا مِّنْ هَـؤُلَاءِ.

مِّنْ هَـؤُلَاءِ: الذي هُـؤُلَاءِ. مِّنْ: هذا مبتدأ مؤخر، ومُبْتَغِي خبر مقدم، مِّنْ هَـؤُلَاءِ مُبْتَغِي جَاهٍ وَمَالًا، ومُبْتَغِي: مضاف إلى جَاهٍ، وَمَالًا بالعطف على الجاه وهو مخفوض في اللفظ. جَاهٍ: هذا هو المفعول الأول.

إذاً: له حالان: باعتبار اللفظ هو مخفوض، وباعتبار المحل هو منصوب، إذا عطفت عليه أو وصفته جاز لك الوجهان: إما أن تراعي اللفظ فتخفض: ومَالٍ بالخفض؛ لأن المعطوف على المخفوض مخفوض.

أو بالنصب مراعاة للمحل: وَمَالًا، كما ذكره الناظم هنا، والجر أرجح، ولم يمثل به الناظم وإنما مثل للثاني؛ لأن الأصل المتابعة في اللفظ، وإنما إذا قيل: كَ مُبْتَغِي جَاهٍ وَمَالًا؛ يسأل السائل: لماذا نصب مَالًا؟ الواو حرف عطف معطوف على جَاهٍ، إذاً: هو الذي يحتاج إلى مثال.

إذاً قوله: وَاجْرُزْ أَوْ انْصِبْ: أي: في غير نحو الضارب الرجل زيداً، هذا نستثنيه مما سبق: في غير نحو الضارب الرجل زيداً، فيتعين في نحو هذا نصب التابع لعدم صحة إضافة الموصوف المحلى بـ (أل) إليه.

إذاً: إذا عمل المحلى بـ (أل) هل يضاف إلى ما بعده؟ أنا الضاربُ الرجل زيداً، زيداً: هذا مفعول به، فيتعين في نحو هذا نصب التابع إذا أتبع، لماذا؟ قال: لعدم صحة إضافة الوصف المحلى بـ (أل) إليه، ومذهب سيبويه الجواز، وأيد بأنه قد يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع، وخرج بتابع الذي انخفض تابع المنصوب؛ لأنه قال: وَاجْرُزْ أَوْ انْصِبْ تابع الَّذِي انْخَفَضَ، أما تابع المنصوب هذا منصوب ليس له جهتان، هو في اللفظ والمحل منصوب، وأما الذي انخفض فهذا هو الذي يحتاج.

إذاً: خرج بقوله: تابع الَّذِي انْخَفَضَ؛ تابع المنصوب فلا يجوز جره، لأن شرط الإتيان على المحل أن يكون بالأصل، والأصل في الوصف المستوفي شروط العمل إعماله لا إضافته لإحاقه بالفعل، والمراد بالتابع في كلام الناظم هنا: ما يشمل سائر التوابع، والمثال هنا بالعطف وَمَالًا هل يخصص قوله: تابع الذي انْخَفَضَ؟ الجواب: لا، يعني ذكر بعض أفراد الحكم؛ لأنه قال: اجْرُزْ تابع الذي انْخَفَضَ، انْصِبْ تابع الذي انْخَفَضَ. إذاً: تابع الذي انْخَفَضَ هذا عام، يشمل ما إذا وصف، ويشمل ما إذا أبدل منه،

وعطف النسق وعطف البيان .. إلى آخره، حينئذٍ قوله: (كَ مُبْتَغِي جَاهٍ وَمَالًا) بالمثال بالعطف لا يعد تخصيصاً لما سبق.

وأشار بتقديم الجر إلى أرجحيته: وَاجْرُزُ تَابِعُ الَّذِي انْخَفَضَ، انْصَبَ تَابِعُ الَّذِي انْخَفَضَ؛ حينئذٍ يكون من باب التنازع.

قال الشارح: يجوز في تابع معمول اسم الفاعل المجرور بالإضافة الجر والنصب، وجهان: هذا ضارب زيد وعمرو بالخفض عطف على لفظ زيد، وعمراً بالنصب عطفاً على محل زيد، فالجر مراعاة للفظ، فالعامل فيه حينئذٍ يكون هو العامل في المتبوع.

والنصب فيه قولان: قيل بإضمار عامل، وقيل: مراعاة للمحل.

النصب على إضمار فعل، والتقدير: ويضرب عمراً، هذا ضاربُ زيد وعمراً، يعني: ويضرب عمراً، فعمرراً هذا ليس معطوفاً على محل زيد، وإنما هو معمول لفعل محذوف يفسره المذكور: ويضرب عمراً، وقال ابن عقيل وهو الصحيح.

أو مراعاة لمحل المخفوض وهو المشهور وهو أصح، كثير في الأبواب يراعى فيها المحل، فحينئذٍ إذا كان الفعل متعدياً في المعنى يعمل عمل فعله فلا بأس إذا أضيف أن يعتبر فيه المعنى، يعني: محل المضاف إليه، وقد روي بالوجهين:

الْوَاهِبُ الْمَائَةِ الْمِجَانِ وَعَبْدَهَا ... غُودًا تُرْجِي بَيْنَهَا أَطْفَالَهَا

الْوَاهِبُ الْمَائَةِ، الْوَاهِبُ: اسم فاعل محلى بـ (أل).

الْمَائَةِ: من إضافة اسم الفاعل لمفعوله.

الْمِجَانِ: هذا نعت.

وعَبْدَهَا-وعَبْدَهَا بالوجهين، روي بالوجهين في هذا اللفظ. عَبْدَهَا: هذا معطوف على المائة باعتبار اللفظ؛ لأنه مجرور، وَعَبْدَهَا باعتبار المحل.

إذاً فيه قولان: يضم له فعل يفسره المذكور أو يكون مراعاة للمحل، فالعامل في المتبوع هو العامل في التابع، يعني إذا قلت: هذا ضاربُ زيد وعمراً، ما الناصب لعمراً؟ هو ضارب، لأنه عمل في محل زيد النصب، إذاً: هو عامل في جهتين: في لفظ وفي محل، إن عطفت على السابق باعتبار اللفظ فالعامل فيه هو العامل في السابق، وإن عطفت عليه باعتبار المحل فالعامل فيه هو العامل في السابق، ولا نحتاج إلى إضمار فعل.

قال ابن مالك: ولا حاجة إلى تقدير ناصبٍ غير ناصب المعطوف عليه، لا نحتاج، بل ناصب المعطوف عليه وهو زيد ومحلاً يكفي في تعليق الحكم به، ولا حاجة إلى تقدير

ناصب غير ناصب المعطوف عليه. وإن كان تقدير قول سيبويه، كأنه يقول يعني لا نبالي، لو كان القول بالتقدير هو قول سيبويه نقول: لا حاجة إليه؛ لأن شرط العطف على المحل عنده وجود الطالب لذلك المحل وهو هنا غير موجود؛ لأن اسم الفاعل إنما يعمل النصب حيث كان منوناً أو بـ (أل) أو مضافاً إلى أحد مفعوليه أو مفاعليه، فنحو: ضاربٌ في قولك: ضاربٌ زيدٌ وعمراً ليس طالباً لنصب زيدٍ بل لجره، حينئذٍ نظر فيه من جهة إعماله بالجهتين.

وعلى قول سيبويه أنه منصوب لا يعامل المعطوف عليه، المعطوف عليه ما هو؟ زيد، العامل فيه .. في المحل ضارب، عمراً ليس منصوباً بضارب الذي عمل في المعطوف عليه، على قوله يقدر فعل؛ لأنه الأصل في العمل، أو وصف منون، إذا أردنا تقديره: هذا ضاربٌ زيدٌ وضاربٌ عمراً أو ويضربُ عمراً؟ هل نقره فعلاً لأن الأصل في العمل للأفعال أو نقره اسم فاعل منوناً لأن المذكور هنا ضاربٌ وهو اسم فاعل؟ هل يقدر فعل لأنه الأصل في العمل أو وصف منون لأجل المطابقة؟ قولان، أرجحهما الثاني أن يقدر وصف منون؛ لأن حذف المفرد أقل كلفة من حذف الجملة، فإن كان الوصف غير عاملٍ تعين إضمار فعل للمنصوب، نحو: (وَجَاعِلِ اللَّيْلِ سَكَنًا) يعني: ويجعل الليل سكناً، (وَجَاعِلِ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا) جَاعِلِ اللَّيْلِ بالإضافة، وَالشَّمْسَ: بالنصب، يعني: ويجعلُ الشَّمْسَ، نقدر له، لماذا؟ لأنه إذا عمل اسم الفاعل بمعنى الماضي حينئذٍ نقول: لا ينصب في الأصل، فإذا وجد بعده منصوب حينئذٍ قدرنا له عاملاً محذوفاً، لا يمكن أن يكون اسم الفاعل هو الذي نصبه؛ لأنه لا ينصب، وإلا ما فائدة الاشتراط إن كَانَ عَنْ مُضٍ بِهِ مِمَّزِلٍ، فإذا وجد اسم فاعل لم يستوفِ الشرط ووجد بعده منصوب حينئذٍ لا يمكن أن يكون منصوباً باسم الفاعل المذكور، بل لا بد أن نقدر له اسم فاعل أو فعل، وتقدير اسم فاعل أولى.

إِذَا: وَاجْرُزُ أَوْ انْصَبَ تَابِعَ الَّذِي انْخَفَضَ، وهذا يدل عليه قول ابن مالك رحمه الله: أنه لا نحتاج إلى تقدير، الناصب في المتبوع هو الناصب في التابع، لذلك قال: وَاجْرُزُ أَوْ انْصَبَ تَابِعَ، جعله تابعاً، والتابع معلوم حكمه أنه يأخذ حكم متبوعه في الإعراب وفي العامل، فالذي عمل في المتبوع هو العامل في التابع، والذي أخذه المتبوع من حيث الإعراب رفعاً أو نصباً هو حكم التابع.

كَ مُبْتَغِي جَاهٍ وَمَالًا مِّنْ هَهْنُ.

ثم قال:

وَكُلُّ مَا قُرِّرَ لِاسْمِ فَاعِلٍ ... يُعْطَى اسْمُ مَفْعُولٍ بِلا تَفَاضُلٍ
فَهُوَ كَفِعْلِ صَيَغٍ لِلْمَفْعُولِ فِي ... مَعْنَاهُ كَ الْمُعْطَى كَفَافاً يَكْتَفِي

قال في الأول: إعمال اسم الفاعل، وهذا شروع منه في بيان اسم المفعول، اسم المفعول كاسمه: ما دل على حدث ومفعوله، يعني: على ذاتٍ وحدثٍ وقع عليها، وهذا من الفوارق بين اسم الفاعل واسم المفعول، كلاهما دلا على ذات وحدث، إلا أن الفاعل دل على ذات أوقعت وأوجدت الحدث، هي فاعلة الحدث، واسم المفعول دل على ذات وقع عليها الحدث، إذاً: ليست هي الفاعل للحدث، فالفرق من جهة المعنى ومن جهة الصيغة، وسيعقد الناظم باباً في أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة. وِكُلُّ مَا قُرِّرَ: يعني كل حكمٍ؛ قُرِّرَ: يعني ثبت وأقره النحاة وقرره النحاة.

لِاسْمِ فَاعِلٍ يُعْطَى اسْمُ مَفْعُولٍ بِلا تَفَاضُلٍ من حيث ماذا؟ من حيث العمل، لماذا أُعْمِلَ؟ لأنه أشبه الفعل المضارع مغير الصيغة في اللفظ والمعنى، ثم هو على نوعين: إما أن يكون مجرداً، وإما أن يكون صلة (أل)، الأول يشترط فيه شرطان: أن يكون عن مضيه بمعزل، وأن يكون معتمداً على استفهام أو نفي أو .. إلى آخره، وإذا كان محلياً بـ (أل) حينئذ لا يشترط فيه شرط:

وَإِنْ يَكُنْ صِلَةً أَلٍ فَفِي الْمُضِيِّ ... وَغَيْرِهِ إِعْمَالُهُ قَدْ ارْتَضَى

كل ما سبق من الأحكام تعطى لاسم الفاعل بلا تفاضل، لا تفاضل بينهما. وِكُلُّ مَا قُرِّرَ لِاسْمِ فَاعِلٍ: كُلُّ: هذا مبتدأ، وَمَا قُرِّرَ، مَا: مضاف إليه اسم موصول بمعنى الذي، قُرِّرَ: هذا مغير الصيغة، ونائب الفاعل ضمير مستتر يعود إلى (مَا). لِاسْمِ فَاعِلٍ: هذا جار ومجرور متعلق بقوله: قُرِّرَ. يُعْطَى: هذا خبر.

اسْمُ مَفْعُولٍ: يُعْطَى هو الذي قُرِّرَ الحكم السابق، يُعْطَى اسْمُ مَفْعُولٍ، وهذا يجوز فيه الوجهان: كلُّ كلٍّ، يعني يجوز فيه: الرفع، ويجوز فيه النصب. إن قُرِيَ كل بالرفع على الابتداء جاز في قوله: اسم مفعول الرفع على أنه نائب فاعل والرباط محذوف هو المفعول الثاني أي: يعطاه، والنصب على المفعولية، ويكون نائب الفاعل ضميراً مستتراً يعود على (كُلُّ) هو الرابط، على إعرابنا السابق، هذا متى؟ إذا رفعت كل، يجوز فيه: يعطى اسم مفعول، يعطى اسم مفعول، يعطى اسم مفعول يعطاه، حينئذ صار اسم مفعول هو النائب، والضمير المحذوف هو العائد.

وإن قُرئ (كُلَّ) بالنصب على أنه مفعول ثانٍ مقدم تعين رفع اسم مفعول على أنه نائب فاعل.

يُعْطَى اسْمُ مَفْعُولٍ كُلُّ مَا قُرِرَ لِاسْمِ فَاعِلٍ، هذا جيد، يُعْطَى اسْمُ مَفْعُولٍ، يُعْطَى: هذا مغير الصيغة، اسْمُ مَفْعُولٍ: هذا نائب فاعل، كُلُّ مَا قُرِرَ لِاسْمِ فَاعِلٍ. بِإِلَّا تَفَاضُلٍ: (لا) هذه بمعنى غير، ومرت معنا مراراً تميم للبيت؛ لأنه لم يستفد منها فائدة، متعلق بيعطى، وقيل: أفاد به أنه لا يشترط في عمل اسم المفعول أزيد من شروط عمل اسم الفاعل، لكن هذا قد يؤخذ من قوله: يُعْطَى اسْمُ مَفْعُولٍ كُلُّ مَا قُرِرَ، هل يفهم منه أن اسم المفعول له شروط زائدة على اسم الفاعل؟ الجواب: لا، هذا مفهوم مما سبق، لكن قد يقال بأنه صرح بهذا المفهوم بقوله: بِإِلَّا تَفَاضُلٍ، يعني: لا يزيد اسم المفعول شرطاً في الإعمال على شروط إعمال اسم الفاعل. إِذَا: بِإِلَّا تَفَاضُلٍ؛ متعلق بقوله: يُعْطَى، وأفاد به أنه لا يشترط في عمل اسم المفعول أزيد من شروط عمل اسم الفاعل، وهذا لا يفيد قول: (وَكُلُّ) فليس تأكيداً له. قيل: تأكيد، لكن الظاهر أنه يفيد.

فَهُوَ كَفْعَلٍ صِيغَ لِلْمَفْعُولِ فِي مَعْنَاهُ.

إذا قيل: يُضْرَبُ زَيْدٌ، أمضروبٌ زيدٌ؟ المعنى واحد، يُضْرَبُ ذاتٌ وقع عليها حدث، أمضروبٌ زيدٌ؟ ذاتٌ وقع عليها حدث، إذاً: هو في المعنى كالفعل الذي يصاغ للمجهول، يعني: مغير الصيغة. كما أن اسم الفاعل مساوٍ في المعنى للفعل المبني للمعلوم؛ كذلك اسم المفعول مساوٍ في المعنى للفعل المبني للمجهول. هذا قول. فَهُوَ: أي اسم المفعول.

كَفْعَلٍ: هو: مبتدأ، كَفْعَلٍ: هذا خبر.

صِيغَ: يعني اشتق للمفعول صفة لفعل.

فِي مَعْنَاهُ: يعني اسم المفعول يعمل عمل الفعل بالشروط السابقة، هذا من حيث الإعمال، وأشار بقوله: فَهُوَ كَفْعَلٍ من حيث المعنى، لكن هل ثم فائدة من حيث المعنى يترتب عليها؟ إذا قيل: بأن مراده: فَهُوَ كَفْعَلٍ صِيغَ لِلْمَفْعُولِ فِي مَعْنَاهُ؛ هل هناك فائدة؟ قيل: لا، ليست فيه فائدة، ولذلك قدر بعضهم في معناه وعمله، لأننا نحن الآن نتكلم في ماذا؟ في إعمال اسم المفعول، وأما المعنى فهذا أمر ظاهر واضح بين، مضروب يعني: ذات وقع عليها الضرب، كما أنك تقول: يضرب زيدٌ؛ زيدٌ ذات وقع عليها الضرب، والفاعل محذوف مجهول، حذف للجهل أو للعلم أو لغيره، لكن المراد هنا: (فِي مَعْنَاهُ)

قال بعضهم: وعمله. والصبان جعله مجاز: (في مَعْنَاهُ) ليس المراد المعنى المطابق لاختلافهما فيه، فالكلام في العمل لا في المعنى، هذا حق، الكلام في العمل لا في المعنى، فمراد الناظم هنا بـ (مَعْنَاهُ) أي: عمله، لا نحتاج إلى عطف، قال: نجعله (معناه) بمعنى العمل.

ففيه تجوز بإطلاق السبب وإرادة المسبب لضيق النظم عليه، فإنَّ عمل اسم المفعول عمل فعله مسبب عن كونه بمعناه، هو أشبهه أولاً كما ذكرناه في السابق علة إعمال اسم المفعول: مشابته للفعل المضارع، أي فعل مضارع؟ مغير الصيغة، كما أن اسم الفاعل أُعْمِلَ لشبهه بالفعل المضارع أي النوعين؟ المبني للمعلوم، إذاً: المعنى واضح بين.

بقي ماذا؟ بقي العمل. فإن عمل اسم المفعول عمل فعله مسبب عن كونه بمعناه.

وقال المكودي: يعني أن اسم المفعول مثل الفعل المصوغ للمفعول في معناه، كما أن اسم الفاعل مثل الفعل المصوغ للفاعل في معناه، فتقول: زيدٌ مضروبٌ؛ أبقاه على ظاهره، وهذا هو الظاهر، أبقاه على ظاهره، فحينئذٍ إذا كان مثله في معناه يقتضي إعماله، كأنه قال لك: فَهُوَ كَفَعْلٍ صَيَّغَ لِلْمَفْعُولِ فِي مَعْنَاهُ؛ إذا أتممت أنت البقية فتحمله عليه في العمل، ولذلك حمّله على ظاهره المكودي فقال: يعني أن اسم المفعول مثل الفعل المصوغ للمفعول في معناه، كما أن اسم الفاعل مثل الفعل المصوغ للفاعل في معناه، فتقول: زيدٌ مضروبٌ أبوه، فيرتفع ما بعد مضروب على أنه مفعول لم يسم فاعله، كما تقول: ضُرب أبوه.

كَ الْمُعْطَى كَفَافاً يَكْتَفِي.

الْمُعْطَى: مبتدأ

ويَكْتَفِي: هذا خبر.

كَفَافاً: مفعول ثاني، والمعطى هذا مغير الصيغة؛ لأنه تابع لأصله، فيقتضي ماذا؟ اسم المفعول ماذا يرفع؟ يرفع نائب فاعل، المفعول الأول للمعطى: مُعْطَى مُعْطَى اسم مفعول، المفعول الأول نائب فاعل وهو الضمير المستتر.

إذاً:

وَكُلُّ مَا قَرَّرَ لِاسْمِ فَاعِلٍ ... يُعْطَى اسْمٌ مَفْعُولٌ بِلاَ تَفَاضُلٍ

فَهُوَ كَفَعْلٍ: الفاء هذه فاء الفصيحة.

كَفَعَلَ صِبْغٌ لِلْمَفْعُولِ فِي مَعْنَاهُ: فَأَشْبَهَهُ فَيَقْتَضِي أَنْ يَأْخُذَ حَكْمَهُ وَهُوَ أَنْ يَعْمَلَ فِيهِمَا بَعْدَهُ.

ك: كقولك، الكاف داخل على محذوف.

الْمُعْطَى كَفَافًا يَكْتَفَى.

قال الشارح: جميع ما تقدم في اسم الفاعل من أنه إن كان مجرداً عمل .. إن كان بمعنى الحال أو الاستقبال بشرط الاعتماد، وإن كان بالألف واللام عمل مطلقاً يثبت لاسم المفعول، فنقول: أمضروب الزيدان الآن أو غداً؟ أو جاء المضروب أبوهما الآن أو غداً أو أمس؟ انظر الثاني مثل ب (أل) فصار مضروب صلة (أل)، حينئذٍ: وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ صِلَةٌ أَل. قلنا: صفة صريحة يشمل اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة فيه خلاف. إذاً: اسم المفعول وقع هنا صلة (أل) فتعين أن يكون في معنى الفعل، جاء المضروب؛ جاء الذي يُضْرَبُ -هكذا تؤوله- أبوهما. وحكمه في المعنى والعمل. انظر ابن عقيل قال: والعمل، عطف على معناه، في معناه وعمله، هكذا قال بعضهم.

وحكمه في المعنى والعمل حكم الفعل المبني للمفعول، فيرفع المفعول كما يرفعه فعله، فكما تقول: ضرب الزيدان، هنا يقول: يرفع المفعول، يعني أصالة قبل إنايته عن الفاعل، يعني: ضُربَ الزيدان، الزيدان: هذا مفعول في الأصل:

يُنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلٍ فِيهِمَا لَهُ

ينوب مفعول به عن فاعل، إذاً: ارتفع المفعول به على أنه نائب فاعل، فكما تقول:

ضرب الزيدان؛ تقول: أمضروب الزيدان، مضروب بمعنى الحال أو الاستقبال، وقد اعتمد على الاستفهام، وإن كان له مفعولان رُفِعَ أحدهما ونُصِبَ الآخر، نحو: الْمُعْطَى كَفَافًا، يعطي زيداً كفافاً، معطى صار نائب الفاعل والضمير المستتر وهو الأصل أنه مفعول أول منصوب.

كَفَافًا: بفتح الكاف ما كف عن الناس وأغنى من الرزق.

يَكْتَفَى.

فالمفعول الأول ضمير مستتر عائد على الألف واللام، وهو مرفوع لقيامه مقام الفاعل، وَكَفَافًا: المفعول الثاني.

وَقَدْ يُضَافُ ذَا إِلَى اسْمٍ مُرْتَفِعٍ ... مَعْنَى كَمْ مَحْمُودُ الْمَقَاصِدِ الْوَرَعِ

وَقَدْ: تحقيق؛ لأنه كثير، ليست من قلة.

وَقَدْ يُضَافُ ذَا: اسم إشارة يعود إلى اسم المفعول.

وَقَدْ يُضَافُ ذَا إِلَى اسْمٍ مُرْتَفِعٍ

إذاً: هذا ظاهره أنه حكم زائد على ما سبق وهناك قال: بِلَا تَفَاضُلٍ، يعني: لم يزد اسم المفعول حكماً لا يوجد في اسم الفاعل، وهنا قال: وَقَدْ يُضَافُ ذَا؛ خصه بالحكم. هذا ظاهر النظم.

وَقَدْ يُضَافُ ذَا: أي اسم المفعول.

إِلَى اسْمٍ مُرْتَفِعٍ: به، وهو ماذا؟ هو يرتفع بماذا؟ يرتفع ماذا؟ يرفع نائب فاعل. إذاً: (قد) للتحقيق. يضاف اسم المفعول إلى نائب الفاعل، اقتضى كلامه انفراد اسم المفعول عن اسم الفاعل بجواز الإضافة إلى مرفوعه؛ لأنه لما خصه حينئذ يكون كالاستدراك لما سبق، أو نقول: ذكر شيئاً وترك شيئاً آخر، وحينئذ لا يكون ثم تفاضل بين الحكمين: حكم اسم الفاعل وحكم اسم المفعول. إذا قيل: وَقَدْ يُضَافُ ذَا إِلَى اسْمٍ مُرْتَفِعٍ؛ ظاهره اختصاص اسم المفعول بإضافته إلى مرفوعه، مفهومه: أن اسم الفاعل لا يضاف إلى مرفوعه، فهو نقض لقوله: بِلَا تَفَاضُلٍ؛ لأن الاسم المفعول قد زاد على اسم الفاعل حكماً، أو يقال: بأنه ذكر شيئاً وترك شيئاً آخر، حينئذ قوله: (بِلَا تَفَاضُلٍ) على أصله. ثم قوله: (وَقَدْ يُضَافُ ذَا) لا يفهم اختصاص الحكم باسم المفعول بل اسم الفاعل مثله لكن على تفصيل.

اقتضى كلامه انفراد اسم المفعول عن اسم الفاعل بجواز الإضافة إلى مرفوعه، وفي ذلك تفصيل، حاصله: أن اسم الفاعل اللازم كاسم المفعول في جواز الإضافة إلى مرفوعه اتفاقاً، إذن: لم ينفصل اسم المفعول بحكم زائد عن اسم الفاعل.

إذا كان اسم الفاعل مأخوذاً أو موافقاً لعمل الفعل اللازم، يعني: إذا كان اسم الفاعل لازماً كفعله حينئذ أضيف إلى الفاعل اتفاقاً لا خلاف فيه.

واسم الفاعل المتعدي لأكثر من واحد ليس كاسم المفعول في ذلك اتفاقاً، طرفان، الذي يكون متعدياً لأكثر من واحد ليس كاسم المفعول، والذي يكون لازماً كفعله كاسم المفعول اتفاقاً.

وفي اسم الفاعل المتعدي لواحد خلاف، إذا تعدى لواحد هل يجوز أن يضاف إلى فاعله أم لا؟ خلاف بين النحاة، وأما إذا تعدى إلى أكثر من واحد امتنع اتفاقاً، وإذا لم يتعد بل كان لازماً فمحل وفاق أنه يجوز.

إذاً: نخلص من هذا أن قوله: وَقَدْ يُضَافُ ذَا إِلَى اسْمٍ مُرْتَفِعٍ؛ يعني: يضاف اسم المفعول إلى نائبه، وإن كان ظاهر كلامه اختصاص اسم المفعول بهذا الحكم فالصواب أنه ليس خاصاً، بل إذا كان اسم الفاعل لازماً فهو مثل اسم المفعول يضاف إلى مرفوعه.

وَقَدْ يُصَافُ ذَا إِلَى اسْمٍ مُرْتَفَعٍ: يعني به.

مَعْنَى: يعني بعد تحويل الإسناد عنه إلى ضمير موصوف، ونصبه على التشبيه بالمفعول به؛ لأن الوصف عين مرفوعة في المعنى، فلو أضيف إليه من غير تحويل لزم إضافة الشيء إلى نفسه، وهي غير صحيحة عند البصريين كما سبق.

ولا يصح حذفه لعدم الاستغناء عنه، فلا طريق إلى إضافته إلا تحويل الإسناد عنه إلى ضمير يعود إلى المنصوب ثم ينصب لصيرورته فضلة، حينئذٍ لاستغناء الوصف بالضمير ثم يجر بالإضافة فراراً من قبح إجراء وصف المتعدي لواحد مجرى وصف المتعدي لاثنين، وهذا يأتي في الصفة المشبهة؛ لأن اسم المفعول إذا أُريد به الحدوث صار اسم مفعول، وإذا أُريد به الدوام حينئذٍ صار صفة مشبهة، حتى اسم الفاعل واسم المفعول إذا كان على زنة مفعول كمحمود والمقصود، حينئذٍ إذا أُريد به الدوام .. دوام الحدث واستمراره صار صفة مشبهة لكن من جهة المعنى لا من جهة الصيغة، بخلاف ما عدا زنة مفعول؛ لأنه من الثلاثي على زنة مفعول، ومن غير الثلاثي على زنة مُفْعَل، اللفظ محتمل لهما، لكن يحمل أصالة على اسم المفعول، إذا دلت قرينة على الحدوث صار صفة مشبهة؛ لأنه لا يوجد اسم فاعل من الثلاثي إلا على زنة فاعل، هذا الأصل، فإذا أُريد به الحدوث صار صفة مشبهة، مثله من الثلاثي اسم المفعول، فالأصل فيه مفعول، إذا أُريد به الحدوث فهو اسم مفعول، وإذا أُريد به الدوام والدلالة على دوام الحدث صار صفة مشبهة.

كَمَحْمُودُ الْمَقَاصِدِ الْوَرَعِ.

الْوَرَعُ: هذا مبتدأ.

وَمَحْمُودٌ: خبر مقدم.

وَالْمَقَاصِدِ: هذا نائب فاعل، أضيف محمود إلى المقاصد وهو مرفوعة.

يجوز في اسم المفعول أن يضاف إلى ما كان مرفوعاً به، فتقول في قولك: زيدٌ مضروبٌ عبده. زيد: مبتدأ، مضروبٌ: هذا اسم مفعول، عبده: نائب فاعل. زيدٌ مضروبٌ العبد؛ أضيفته بعد التغير الذي ذكرناه سابقاً، أضيفته إلى مرفوعة، هنا قال: إِلَى اسْمٍ مُرْتَفَعٍ يعني: به، والذي ارتفع به مضروب هنا عبده على أنه نائب فاعل.

إذاً: قيل: زيدٌ مضروبٌ العبد؛ هنا أضيف اسم المفعول إلى نائب الفاعل، فتضيف اسم المفعول إلى ما كان مرفوعاً به.

ومثله قول الناظم: الورع محمود المقاصد، والأصل: الورع محمود مقاصده، ولا يجوز

ذلك في اسم الفاعل .. لا، الصواب فيه تفصيل على ما ذكرناه سابقاً. فلا تقول:
مررت برجل ضارب الأب زيداً؛ هذا تعدى إلى واحد، وهذا محل خلاف، وأما إذا
تعدى إلى أكثر من اثنين فهذا محل وفاق لا يجوز. إن كان لازماً محل وفاق جائز، فلا
تقل: مررت برجل ضارب الأب زيداً؛ تريد: ضارب أبوه زيداً.
إذاً: وَقَدْ يُضَافُ ذَا: الذي هو اسم المفعول.
إلى اسمٍ مُرْتَفَعٍ: به.

مَعْنَى: يعني من جهة المعنى لكونه نائب فاعل قبل الإضافة، لأنه لا تقل: نائب فاعل،
إذا جئت تعرب ما تقول: محمود المقاصد، محمود: هذا مضاف، والمقاصد: نائب فاعل،
غلط هذا، وإنما يراعى فيه المعنى، تقول: محمود هذا مضاف، والمقاصد: مضاف إليه
مجرور بالمضاف وجره كسره ظاهرة على آخره فقط، وأما من جهة المعنى إذا أردت أن
تصفه أو تعطف عليه حينئذ يراعى فيه ما ذكرناه سابقاً.

كَ مَحْمُودِ الْمَقَاصِدِ الْوَرَعِ
الْوَرَعُ: هذا مبتدأ مؤخر.

وَحْمُودُ الْمَقَاصِدِ: أصله: محمود مقاصده؛ أضيف اسم المفعول إلى نائب الفاعل.
والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين ... !!!

عناصر الدرس

- * شرح الترجمة، أبنية المصادر.
- * مصدر الفعل الثلاثي المجرد
- * مصدر الفعل غير الثلاثي
- * اسم المرة واسم الهيئة.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.
أما بعد:

قال الناظم رحمه الله تعالى: أَبْنِيَةُ الْمَصَادِرِ.

المَصَادِرُ: جمع مصدر، وسبق بيان معناه: أنه دال على الحدث، الاسم الدال على
الحدث، فالضرب هذا قلنا: مصدر مسماه: عين الضرب، يعني: نفس الحدث الذي
يصدق عليه أنه ضَرْبٌ.

وَأُبْنِيَّةُ: جمع بناء، والمراد بالبناء ما يرادف الوزن وهو ما يسمى بالميزان الصرفي عند الصرفيين، وهذا الميزان الصرفي اخترعه الصرفيون من أجل وزن الألفاظ سواء كانت أسماءً أو كانت أفعالاً، وأما الحرف فلا مدخل له كما سيأتي في محله.

والبناء المراد به: ما يجعل في مقابلة الحروف الأصلية والزائدة، لكن جعل في مقابلة الحروف الأصلية ثلاثة أحرف: الفاء والعين واللام، ولذلك يقولون مثلاً: خَرَجَ على وزن فَعَلَ، فَفَعَلَ وزنٌ موزونه خرج، فخرج موزون، مثل الوزن المعروف المرئي، الوزن نفس الآلة والموضوع فيه موزون.

إذاً: فعل هذا وزن، يصدق على ماذا؟ يوزن به ماذا؟ نقول: خرج وجلس وقعد، الوزن واحد فَعَلَ، حينئذٍ قابل الحرف الأصلي الأول الفاء، قيل: (خَ رَجَ: فَ عَ لَ)، إذاً: فاء الكلمة الخاء، وعين الكلمة الراء، ولام الكلمة الجيم، خرج على وزن فعل. فإن زيد فيه مثل: أخرج، يقال: أفعَل؛ نزلت الزيادة بنفسها، على تفصيل طويل عندهم.

وإذا زيد كذلك حرفان قيل: انطلق، انفعَل، إذا زيد ثلاثة أحرف قيل: استخرج استفعَل، استغفر استفعَل، وحينئذٍ نقول: استفعَل؛ هذا وزن، موزونه: استغفر، استغفر مووزن واستفعَل وزن، هذا ما يسمى بالبناء أو يسمى الميزان الصرفي وهي: الحروف والحركات والسكنات، فيحرك الوزن بمثل ما حرك به الموزون، فيقال: خَرَجَ بالفتحة في العين والفاء واللام، واللام على حسب آخرها إما بناءً أو إعراباً، وحينئذٍ يقال: خَ رَ: فَ عَ لَ مَ: فَ عَ لَ، ظَ رُ فَ: فَ عَ لَ، تحركها بنفس ما حرك به الموزون، ويقال: قفلَ على وزن فُعَل، وحمل على وزن فِعَل، وضرب على وزن فُعِلَ .. وهلم جرا، وتفصيله موجود في كتب الصرف وقد بيناه بياناً شافياً في شرح نظم المقصود. أُبْنِيَّةُ الْمَصَادِرِ: هذا الأولى ألا يجعله الناظم هنا، وإنما يؤخره إلى التصريف هناك؛ لأنه ما زال في سرد أبواب النحو، لأن الألفية مقسمة.

مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِمَا مَحْوِيَّةُ

قلنا: النَّحْوُ هنا عام، يشمل النحو الخاص وهو ما كان متعلقه الحرف الأخير إعراباً أو بناءً، ويشمل فن الصرف الذي هو التصريف عند المتأخرين، هو جرى على تقسيم الألفية من أولها إلى آخر أبواب الفعل المضارع .. النواصب والجوازم وما ألحق به، ثم شرع في أبواب الصرف، وهذا لا شك أن أبنية المصادر من فن الصرف، ولذلك قيل: ابن مالك قصر في هذا الباب، فألف اللامية تكميلاً لهذا الباب، مائة وأربعة عشرة بيتاً: وَبَعْدُ فَالْفِعْلُ مَنْ يُحْكِمُ تَصْرُفَهُ ... يَخْرُجُ مِنَ اللَّغَةِ الْأَبْوَابِ وَالسُّبُلَا

فهذا الباب هنا سبعة عشر بيتاً أكمله باللامية، وهنا نجري على ما ذكره الناظم فحسب
والأ فأبنية المصادر فيها ما هو مقيس وفيها ما هو سماعي، السماعي لا يمكن ضبطه، لا
ينضبط، بل عموماً: الصرف لا يمكن ضبطه إلا بالحفظ، ليس كالنحو، النحو يمكن
ضبطه بحفظ القواعد فحسب، أما الصرف فلا، ولذلك الشوكاني رحمه الله في أدب
الطلب يقول: لن يكون ملماً بشتات هذا الفن إلا إذا كانت الشافية في صدره، يعني:
محافظة في صدره، فحينئذ يكون قد لم بهذا الفن.
أَبْنِيَةُ الْمَصَادِرِ.

قال:

فَعَلٌ قِيَاسُ مَصْدَرٍ الْمُعْدَى ... مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ كَرَدٌّ رَدًّا

فَعَلٌ: هذا الوزن.

مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ: هذا الموزون.

مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ: المقصود به الفعل، والنحاة والصرفيون يجرون في ذكر المصادر بناءً
على الأفعال وإن كان المصدر هو الأصل.

وَكَوْنُهُ أَصْلًا لِهَذَيْنِ انْتِخِبَ.

وَالْمَصْدَرُ الْأَصْلُ وَأَيُّ أَصْلٍ ... وَمِنْهُ يَا صَاحِبِ اشْتِقَاقِ الْفَعْلِ

وحينئذ صار أصلاً، فالأصل أن الفعل يجري على المصدر، ولكن هنا ضبط أبواب
المصادر مبنية على ضبط أبواب الفعل، فينظر في الفعل؛ هل هو ثلاثي؟ هل هو رباعي؟
هل هو مجرد؟ هل هو مزيد؟ ثم يحكم عليه بالمصدر، وهذا جاء نتيجة الاستقراء والتتبع،
يعني الاستقراء والتتبع اقتضى أن يجعل ضبط باب المصادر على الأفعال، وهذا لا يلزم
منه أن يكون المصدر فرعاً عن الفعل، بل الصواب هو العكس من حيث الاشتقاق
ووجود الفعل.

نقول: المصدر أصل، والفعل فرع، من حيث الضبط .. الضوابط هذه قواعد عامة لم
ينطق بها العرب إلا من جهة الاستعمال فحسب، وأما من جهة التقعيد والتأصيل
نقول: هذا باستقراء الصرفيين وكذلك النحاة.

إذاً: نجري في ذكر المصدر بناءً على الفعل، ولذلك نقول: الفعل من حيث التجرد
والزيادة ينقسم إلى قسمين: فعل مجرد، وفعل مزيد، والمراد بالمجرد يعني: مجرد من
الزيادة، التجريد المراد بها: التعري، يعني: لم يكن ثم حرف زائد معه، وسبق معنا أن
الأصل في وضع الفعل أن يكون على ثلاثة أحرف، هذا الأصل فيه.

فالمجرد: هو ما كانت جميع حروفه أصلية، لا يسقط منها حرف لغير علة تصريفية، فإن سقط منها حرف في بعض تصاريفه ننظر؛ هل سقط لعلّة تصريفية أم لا؟ فإن سقط لعلّة تصريفية لا يمنع كونه أصلاً، وإن سقط لا لعلّة تصريفية حينئذٍ نحكم عليه بكونه زائداً، وسيأتي مبحث حروف الزيادة في باب التصريف هناك.

إذاً: المجرد ما كانت جميع حروفه أصلية، لا يسقط منها حرف في تصاريف الكلمة بغير علة. والمزيد عكسه، ما زيد فيه حرف أو حرفان أو ثلاثة، وهذه الأحرف تسقط في بعض التصاريف دون بعض، ولذلك نقول: خرج وأخرج ويخرج وخارج ومخرج .. إلى آخره، أين الهمزة؟ غير موجودة، وجدت في بعض التصاريف وهو أخرج فعل ماضي، ولم توجد في خرج وهو المجرد الثلاثي، ويخرج لم توجد فيه الهمزة، وحينئذٍ نقول: هذه الهمزة زائدة؛ لأنها وجدت في بعض التصاريف دون بعض. والمزيد: ما زيد فيه حرف أو أكثر على حروفه الأصلية. هذا المجرد والمزيد من حيث هو.

ثم المجرد قسمان: ثلاثي ورباعي. المجرد الذي تكون حروفه الأصلية: ثلاثي ورباعي.

إذاً: الثلاثي: ما كان على ثلاثة أحرف كلها أصلية. هل يوجد فعل على حرفين؟ الجواب: لا. هذا الأصل، فإن نطق به على حرفين فحينئذٍ الثالث إما أن يكون محذوفاً لعلّة تصريفية، وإما أن يكون محذوفاً اعتباراً. والنوع الثاني: أن يكون على أربعة أحرف. إذاً: إما ثلاثي وإما رباعي، ثلاثي ورباعي. والمزيد كذلك على قسمين: مزيد الثلاثي ومزيد الرباعي. هنا قال: مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ. إذاً: من مصدر فعل ذِي ثَلَاثَةٍ، حتى يوافق الأصل وهو كون الفعل فرعاً عن المصدر.

مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ: يعني من فعل مجرد ذِي ثَلَاثَةٍ؛ لأنه قدم مصادر الفعل الثلاثي المجرد ثم سيذكر بعد ذلك مصادر الفعل الثلاثي المزيد. الفعل الثلاثي بالاستقراء الوضعي في لسان العرب لا العقلي على ثلاثة أضرب: إما أن يكون من باب فعل أو فعل أو فَعْل، هل له رابع؟ على طريقة البصريين لا، لا يوجد له رابع، وعند الكوفيين زادوا رابعاً وهو: فَعْل، وهو المبني للمجهول أو مغير الصيغة، فهو عندهم أصل برأسه .. بنفسه، يعني: ليس فرعاً عن فَعْل ولا فَعْل، وإنما هو أصل برأسه، كما أن فَعْل بفتحتين وفَعْل بفتح فكسر وفَعْل بفتح فضم؛ نقول: هذه كلها أصول،

ليس أحدها فرعاً عن الآخر.

كذلك عندهم: فُعل؛ رابع، يعد باباً رابعاً، والصواب أنه فرعٌ ليس أصلاً، وإنما مرده إما إلى فعل أو فعل، وحينئذٍ نقول: الأبواب ثلاثة: فَعَل بفتح الفاء والعين وهو ملازم لفتح الفاء، وفَعِل بفتح فكسر .. كسر العين، وفَعُل. فَعَل كنصر وضرب، وفَعِل كعَلَمَ وسَلِمَ، وفَعُل كشرُفَ وظُرِفَ، هذه من حيث ماذا؟ باعتبار لفظ الماضي، بالنظر إلى مضارعه حينئذٍ القسمة تقتضي أن تكون تسعة، لكن باعتبار الوضع والاستقراء لم يوجد منها إلا ستة أبواب فقط: فَعَل له ثلاثة أبواب: فَعَل يفْعُل، وفَعَل يفْعِل، وفَعَل يفْعَل، وهذا خلاف الأصل.

وفَعِل سقط منه باب واحد وهو كسر العين في الماضي وضمها في المضارع، يعني: فَعِل يفْعُل ساقط وإن كان العقل يقتضي ذلك.

فَعِل يفْعِل، فَعِل يفْعِل، وهذا خلاف الأصل. إذاً: بابان من النوع الثاني وهو فَعِل. فَعِل سقط منه ضم العين في الماضي مع كسرها أو فتحها في المضارع، فسقط منه بابان. إذاً: لا يوجد فَعِل يفْعِل ولا فَعُل يفْعَل، وإنما المسموع: فَعُل يفْعُل. إذاً: الأبواب ستة. وأما العقل فيقتضي أن تكون تسعة.

إذاً: عرفنا أن فَعَل وفَعِل وفَعُل هذا هو الثلاثي المجرد لا رابع له، ثم باعتبار التعدي واللزوم نقول: فَعَل يكون متعدياً ويكون لازماً، وفَعِل كذلك يكون متعدياً ويكون لازماً، وفَعُل بضم العين لا يكون إلا لازماً. فَعَل بالفتح كضَرَبَ يكون لازماً ومتعدياً، والتعدي فيه أكثر من اللزوم، يعني: ما سمع في لسان العرب وهو على وزن فَعَل متعدياً ينصب مفعولاً أو مفعولين هذا أكثر مما سمع فيه اللزوم وهو كونه لا ينصب مفعولاً. وفَعِل بالكسر اللزوم فيه أكثر من التعدي، وهذا كله له حِكم باعتبار كسر العين أو فتحها.

وفَعُل لثقل الضم لم يسمع فيه إلا اللزوم، ولا يوجد منه متعدي إلا من جهة التضمين: رَحُبْتَكَ الدار، يعني: وسعتك الدار، رَحُبْتَكَ الدار، هنا تعدى رحبتك إما أنه على التضمين: وسعتك الدار، أو رَحُبْتَكَ على الحذف والإيصال، يجوز هذا أو ذاك. على كل؛ فَعُل من حيث القاعدة الصرفية أنه لا يكون إلا لازماً، فتعديه يكون شاذاً. هنا قال: مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ، يصدق على فَعَل المتعدي واللازم، وفَعِل المتعدي واللازم وفَعُل؛ لأنه قال: مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ، لكن ليس مراده الإطلاق، وإنما المراد به المتعدي، بدليل ماذا؟ الْمُعَدَّى مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ، مَصْدَرِ الْمُعَدَّى مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ، أما ذِي ثَلَاثَةٍ

من حيث هو يعني من فعلٍ ذي ثلاثةٍ يعني من ثلاثي؛ فهذا يصدق على الجميع، لكن لما قال: من مَصْدَرِ الْمُعْدَى؛ حينئذٍ خرج (فعل) اللازم، وخرج (فعل) اللازم، وخرج (فعل) وكله لازم.

إذاً: يصدق على باين: فعل المتعدي وفعل المتعدي، وأما اللازم فيهما فسيأتي ذكره منفرداً.

فَعَلٌ قِيَاسٌ مَصْدَرِ الْمُعْدَى ... من ذي ثلاثَةٍ

يعني: من فعلٍ ذي ثلاثَةٍ.

فَعَلٌ: هذا خبر مقدم.

قِيَاسٌ مَصْدَرِ الْمُعْدَى: مبتدأ مؤخر؛ لأنه يريد أن يبين القياس، وحينئذٍ يناسب أن يكون قياس مصدر المعدى من ذي ثلاثَةٍ، من ذي ثلاثَةٍ: هذا جار ومجرور متعلق بمحذوف حال، إما من مصدر وإما من المعدى، يحتمل هذا ويحتمل ذاك، أي: حال كونه بعض الأفعال الثلاثية، ف (من) حينئذٍ تكون للتبويض، (من) هنا للتبويض. فَعَلٌ: قلنا: هذا خبر، أي: موازن فعلٌ، ففعلٌ هذا وزن، موازنه المصادر التي يلفظ بها، يقال: ضَرَبْتُ هذا موازن وزنه فعلٌ. قِيَاسٌ مَصْدَرِ الْمُعْدَى.

قِيَاسٌ: هذا مصدر، قاس يقيس قياساً هو بنفسه مصدر.

قِيَاسٌ: ما المراد بالقياس هنا؟ المراد به: أنه إذا عرفت أن قياس مصدر المعدى من ذي ثلاثةٍ أنه على وزن فعلٍ حينئذٍ إن سمع فهو هو، وإن لم يسمع مصدر المعدى على وزن فعلٍ حينئذٍ يبقى على ما سمع هو هو، فإن لم يسمع لا هذا ولا ذاك، يعني: لا ما هو موافق للقياس على وزن فعلٍ أو ما هو مخالف لقياسه كأن يسمع على وزن فُعول مثلاً أو فِعال ونحو ذلك؛ حينئذٍ إذا سمع ما هو خارج عن الأصل كذلك لا يستعمل، وإنما يكون قياساً فيما إذا لم يسمع له مصدر البتة، حينئذٍ تقول: هذا فعل معدى وهو على وزن فعل بفتح العين، فقياس مصدره يكون على وزن فعلٍ.

إذاً: القياس متى يستعمل؟ إذا لم يسمع له مصدر أصالة، هذه فائدة هذا الباب،

ولذلك تكون في الضبط من حيث التحصيل لا من حيث الإيجاد؛ لأنه إذا لم يوجد هذا قليل، قليل جداً أنه لم يسمع مصدر، فحينئذٍ يكون من قبيل الضبط فحسب، يعني:

كأنه قاعدة يلتزمها طالب العلم ويعرف أن هذه أكثر المصادر لفعل المعدى يكون على وزن فعلٍ، فإذا التبس عليه مؤقتاً فقط يقيسه على هذا الوزن، فيقول: الأكثر أن يأتي على وزن فعلٍ ثم يبحث، فقد يكون مصيباً وقد يكون مخطئاً، متى يكون مخطئاً؟ إذا سمع له مصدر لا على وزن فعلٍ، فيكون سماعياً لا قياسياً.

إِذَا: قِيَاسُ مَصْدَرِ الْمُعْدَى؛ المراد بالقياس هنا: أنه إذا ورد شيء ولم يعلم كيف تكلموا بمصدره فإنك تقيسه على هذا، لا أنك تقيسه مع وجود السماع لا، ما سُمع من لسان العرب سواء وافق القياس وهو كونه على وزن فَعْل أم لا؛ هو المقدم، ولا قياس مع النص. هكذا يقولون: لا قياس مع النص.

إذا سُمع ولو مخالفاً للقياس عندهم، قاعدة: لو سُمع مخالفاً له قول معتمد فلا تقيس فتقول: هذا وزنه على وزن فَعْلٍ، مصدره على وزن فَعْلٍ وحينئذ يكون له سماعاً ويكون له قياساً، لا، لا قياس مع النص.

إِذَا: لا أنك تقيسه مع وجود السماع، قال ذلك سيبويه والأخفش ووافقه أكثر الصرفيين على أن المراد بالقياس هنا عند عدم السماع مطلقاً، سُمع الفعل ولا تدري ما هو المصدر، حينئذ تقيسه على هذا، وأما إذا سُمع له ولو خالف الأصل حينئذ السماع مقدم ولا قياس مع النص.

وذهب الفراء إلى أنه يجوز القياس عليه وإن سُمع غيره، لكن هذا لم يلتفت إليه أكثر الصرفيين.

فَعْلٌ قِيَاسُ مَصْدَرِ الْمُعْدَى: يعني فعل المعدى، صفة لموصوف محذوف، لأن المعدى هذا يوصف به الفعل ولا يوصف به الاسم من حيث هو إلا إذا حمل على الفعل كاسم الفاعل.

مِنْ: قلنا: هذه للتبعض.

ذِي ثَلَاثَةٍ: هذا عام، وخصصه بقوله: المعدى. عام لأنه يشمل الأبواب الثلاثة بنوعيتها: اللازم والمتعدي، لكن لما قال: مصدر المعدى؛ علمنا أن مراده فَعْل وفِعْل المعدى منهما، وأما فَعْل اللازم وفِعْل اللازم فهذا سيأتي نصه.

كَ رَدَّ رَدًّا: رَدَّ أصلها: رَدَدَ، أدغم الأول في الثاني بعد سلب حركته فقليل: رَدًّا.

إِذَا: مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ؛ مطلقاً سواء كان مفتوح العين صحيحاً أو معتلاً، صحيحاً

كضَرَبَ على وزن فَعْلٍ وهو متعدي، فتقول: المصدر منه على وزن فَعْلٍ بفتح فسكون،

ضَرَبَ، ضَرَبَ هذا مصدر على وزن فَعْلٍ، وحينئذ نقول: هذا جاء على هذا الوزن

لماذا؟ لكونه ثلاثياً على وزن فَعْلٍ معدى، هذا الذي سوغ أن يكون على هذا الوزن. إِذَا

سواء كان صحيحاً كضَرَبَ أو معتل الفاء كوعَد، وعد هذا مثال معتل الفاء، وعدَّ على

وزن فَعْلٍ وهو متعدي، وعدَّ زيدٌ عمراً، حينئذ نقول: المصدر منه -الوعد- على وزن

الفعل، أو معتل العين كباع وقال، باع المصدر منه بيعٌ فَعْلٌ، وقال: المصدر منه: قولٌ

فَعْلٌ، إِذَا: هو أجوف معتل العين وهو متعدي على وزن فَعْلٍ وحينئذ جاء المصدر منه

على وزن فعل.

أو معتل اللام كرمي، نقول: رمى يرمي رمياً فعلاً، هذا معتل اللام. وغزا يغزو غزواً فعلاً، أو مضاعفاً كالمثال الذي ذكره الناظم.

رَدَّ: أصله ردد على وزن فَعَلَ.

رَدَّ: فعلاً.

أو كان مهموزاً كأكَل يأكَل أكلاً .. مهموزاً، وهذا فاؤه همزة.

إذا: مفتوح العين مطلقاً سواء كان صحيحاً كضرب، أو معتلاً بأقسامه الثلاثة: المثال والأجوف والناقص، أو مهموزاً كأكل أكلاً، أو كان مكسور العين يعني على وزن فَعِل صحيحاً أو معتلاً، صحيحاً مثل فهِم على وزن فَعِل وهو متعدي، المصدر منه على .. فهِم يفهِم فهماً فعلاً.

أو معتل الفاء كوطئ يطأ وطأً فعلاً.

أو معتل العين؛ كخاف يخاف خوفاً فعلاً، إذا: جاء على وزن فعل.

أو معتل اللام؛ كفني فنياً، فني ليس بمعنى مات، وإنما المراد به: لزم خبائه، فني على وزن فَعِل، المصدر منه: فنياً.

أو مضاعفاً؛ كمسَّ يمسُّ مسّاً على وزن فعل.

أو مهموزاً؛ كأمن يأمن أمناً.

إذا: المعدى من ذي ثلاثة: فَعَلَ أو فَعِل؛ المصدر منه على وزن الفَعْل بفتح الفاء وسكون العين مطلقاً، سواء كان صحيحاً أو معتلاً أو مهموزاً، المعتل بأقسامه الثلاث: المثال والأجوف والناقص.

استثنى بعضهم فَعَلَ المتعدي إن دل على حرفة فمصدره فَعَلَ كخياط، خاط زيد الثوب خياطاً، وحاك الصنعة حياكةً على وزن فَعَالاً ولا يأتي على وزن الفعل، هذا مستثنى.

إذا: فَعَلَ قِيَّاسُ مَصْدَرِ الْمُعْدَى أي: الفعل المتعدي مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ، يعني: من فعل ذي ثلاثة، ذي بمعنى صاحب، وهو مضاف، وثلاثة: مضاف إليه.

كَ رَدَّ رَدّاً: الكاف هنا تمثيلية ليست على جهة الاستقصاء.

قال الشارح: الفعل الثلاثي المتعدي يحییء مصدره على فعلٍ قياساً مطرداً، والطرْد المراد به: أنه كل ما لم يُسمع له مصدر فمصدره على وزن فعل، هكذا تفسر الطرد، الطرد الملازم في الثبوت، كل فعل لم يسمع له مصدر حينئذٍ قياسه على وزن فعلٍ، وأما إن سمع فالسمع مقدم، سواء وافق فعلاً أم خالفه.

إذاً: متى نحتاج إلى هذه القاعدة فعل أنه مصدر متعدي الثلاثي؟ نحتاجه إذا مر بك فعلٌ وبحث في اللسان والقاموس والصحاح إلى آخره فلم تجد له مصدراً، وهو متعدي على وزن فعلٍ أو فعلٍ، حينئذٍ تقول: مصدره على وزن فعلٍ، تولد له مصدر وإن لم يسمع، هذه الفائدة التي نرجوها من معرفة هذه القواعد.

قياساً مطرداً، -طرده ملازمته للثبوت-، نص على ذلك سيبويه في مواضع، فتقول: ردَّ ردّاً وضرب ضرباً وفهم فهماً على ما ذكرناه من التفصيل السابق فهو أعم مما ذكره الشارح.

وذهب بعضهم أنه لا ينقاس، وهو غير سديد. يعني: مصادر الثلاثي يكاد يكون اتفاق فيما أذكره: أن مصادر المزيد .. مزيد الثلاثي قياساً محل وفاق، والثلاثي هذا محل نزاع، وكأني بآبن الحاجب في الشافية اختار أنه لا ينقاس، كله ليس من باب قياسي وإنما هو سماعي، هذا الذي أظنه.

وزعم بعضهم أنه لا ينقاس وهو غير سديد، والصواب أنه قياسي، لكثرة الاستثناءات من هذه القاعدة قيل: هذا لا يمكن أن يكون مطرداً، الطرد إنما يجمع أكثر الأفراد، هذا الذي يصلح أن يكون قاعدة وأن يكون ضابطاً، وأما إذا كان ما يخرج بقدر ما دخل هذا لا يكون قاعدة، حينئذٍ قالوا: هذا لا ينقاس، يعني ليس قياسي بل كله سماعي، لكن مذهب سيبويه وهو الظاهر أنه قياسي، فما وافق القياس لا إشكال فيه، وما خالف فهو سماعي.

وَفِعَلَ اللَّازِمُ بِأَبْهُ فَعَلَ ... كَفَرَحٍ وَكَجَوَى وَكَشَلَلٍ

هذا بين ما أخرجه بقوله: مَصْدَرِ الْمُعْدَى، عرفنا المتعدي أنه يأتي على وزن فعل، ثم فعلٍ اللازم وفعلٍ اللازم لا يجتمعان في مصدر واحد، كما اجتمع المتعديان منهما في مصدر واحد، فعل وفعلٍ المتعديان جمعهما مصدر واحد وهو الفعل، وأما اللازمان فلا، فانفك فعل عن فعل.

وَفِعَلَ: هذا مبتدأ.

اللَّازِمُ: نعت .. صفة له.

بَابُهُ فَعَلَ: هذه جملة. بَابُهُ: مبتدأ، وفعلٍ: بفتحتين .. فتح الفاء والعين خبر المبتدأ الثاني بَابُهُ، والجملة خبر المبتدأ الأول. هذا الظاهر.

وَفِعَلَ اللَّازِمُ بِأَبْهُ: أي: قياس مصدره، بَابُهُ المراد بالباب يعبرون به عن القياس، أي:

قياس مصدره موازن فَعَلَ بفتحتين، يعني: بفتح الفاء والعين، أو بابه يعني: قاعدة مصدره موازن فَعَلَ قياساً مطلقاً، سواء كان فِعْلُ اللازم صحيحاً أو معتلاً بأقسامه الثلاثة؛ لأنه قال: كَفَرِحَ، هذا مثال لما كان على وزن فِعْلٍ وهو لازم، فَرِحَ فَرِحاً، فَرِحَ زيدٌ: هذا لازم وهو على وزن فِعْلٍ، فَرِحاً: بفتحتين نقول: هذا مصدره، وهو صحيح. أو معتل: كَوَجِعَ، على وزن فِعْلٍ، وَجِعَ زيدٌ مرض، وجعاً. وَكَجَوَى: جَوَى جَوًى؛ هذا معتل العين. وَجِعَ: معتل الفاء. عَوَرَ: معتل العين. عَمِيَ: معتل اللام.

إذاً: سواء كان صحيحاً أو معتلاً بأقسامه الثلاثة. ما كان على وزن فِعْلٍ اللازم يأتي المصدر منه على الفَعْل بفتح الفاء والعين، ويستثنى من ذلك ما دل على لون وكان على وزن فِعْلٍ اللازم لا يكون على وزن الفَعْل بفتح الفاء والعين؛ فإن الغالب على مصدره الفُعْلَة، فُعْلَةٌ مثل: حُمْرَةٌ وَصُفْرَةٌ، وَبَمِرٌ سُمْرَةٌ وَشَهَبٌ شُهْبَةٌ. وخضرة وحمرة وصفرة، وإلا .. كذلك يستثنى إن دل على معنى ثابت فإن مصدره يكون على فُعْلَة كالبيوسة، يَبِسَ يُبُوسَةً على وزن فُعْلَة. إذن: هذا شيء ثابت راسخ.

وإلا إن كان علاجاً ووصفه على زنة فاعل، يعني: إن دل فِعْلُ اللازم على علاج واسم الفاعل منه يأتي على زنة فاعل فمصدره حينئذٍ على الفُعُول، نحو: قَدِمَ من سفره قدوماً، لا تقل: قَدِمَاً على وزن فَعْلٍ، إنما قُدُوماً، انظر الاستثناء؛ هذا الذي جعل ابن الحاجب وغيره يرون أنه سماعي وليس قياسي .. لكثرة الاستثناءات.

إذن: إلا إن دل على لون، وحينئذٍ المصدر يكون على وزن فُعْلَة، وإلا إن دل على معنى ثابت فمصدره على الفُعْلَة كالبيوسة، وإلا إن دل على علاج ووصفه على زنة فاعل، إن دل على علاج وليس وصفه على زنة فاعل لا، فحكمه حكم الأصل .. قياسي، حينئذٍ يكون على الفُعُول: قدم من سفره قدوماً، وصعد في الجبل صعوداً، ولصق به لصوقاً.

إذن: الأصل في باب فَعْلٍ اللازم أن يكون مصدره على الفَعْلٍ إلا إن كان دالاً على لون أو معنى ثابت راسخ أو علاج والوصف منه على وزن فاعل. كَفَرِحَ وَكَجَوَى وَكَشَلَلَّ.

شَلَلَّ: هذا فكه، الأصل: شَلَّ .. شَلَّتْ يده، هكذا ولا تقل: شَلَّتْ. شَلَّتْ يده شَلَلًا، شَلَلًا: هذا مصدر لَشَلَّتْ، هكذا سمع لم يسمع له: شَلَّتْ.

شَلَّتْ يده والأصل: شَلَلَّ، أريد إدغام الأول في الثاني وهما مثلان ولا يتحقق إلا بإسكان الأول، أسقطت حركة العين شَلَلَّ صار: شَلَّ.

كَفَّرِحَ: هذا مصدر فَرِحَ.

وَجَوَّى: مصدر جَوَّى، وهو الحرقه وشدة الوجد من عشق أو حزن.

وَشَلَّلَ: هذا مصدر شَلَّ، شَلَّتْ يده شللاً، وأَشْرَأْشَرًا.

يجيء مصدر فعل اللازم على فعلٍ قياساً كَفَرِحَ فَرَحاً وجَوَّى جَوًى وشَلَّتْ يده شللاً.

وَفَعَلَ اللَّازِمُ مِثْلَ قَعَدَا ... لَهُ فُعُولٌ بِاطِّرَادٍ كَعَدَا

مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِباً فِعَالاً ... أَوْ فَعَلَاناً فَادِرٍ أَوْ فُعَالاً

فَأَوَّلُ لِدِي امْتِنَاعٍ كَأَبِي ... وَالثَّانِ لِلَّذِي افْتَضَى تَقَلُّبًا

لِلدَّاءِ فُعَالٌ أَوْ لَصَوْتٍ وَشَمَلٌ ... سَيْرًا وَصَوْتًا الْفَعِيلُ كَصَهْلٍ

شَمَلٌ: بالفتح، يجوز الكسر لكن لا في الوزن.

وَفَعَلَ اللَّازِمُ: إِذَا عَرَفْنَا فِعْلَ اللَّازِمِ أَنَّهُ يَأْتِي عَلَى الْفَعْلِ، وَأَمَّا فَعَلَ اللَّازِمِ .. فَعَلَ: هَذَا

مَبْتَدَأٌ، وَاللَّازِمُ: نَعْتُهُ.

مِثْلُ: بِالنَّصْبِ، فَعَلَ اللَّازِمِ، لَازِمٌ عَلَى وَزْنِ فَاعِلٍ، إِذَا: فِيهِ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ، اللَّازِمِ ..

لَازِمٌ، إِذَا فِيهِ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ.

مِثْلُ: هَذَا بِالنَّصْبِ حَالٌ مِنْ هَذَا الضَّمِيرِ الَّذِي هُوَ فَاعِلٌ.

وَفَعَلَ اللَّازِمُ مِثْلَ قَعَدَا.

قَعَدَا: الْأَلْفُ لِلْإِطْلَاقِ.

لَهُ فُعُولٌ: فِعُولٌ لَهُ، لَهُ: هَذَا خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، وَفُعُولٌ: مَبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ.

لَهُ فُعُولٌ بِاطِّرَادٍ: مَطْرُدٌ، يَكُونُ مَطْرُوداً لَكِنْ بِشَرَطٍ أَلَّا يَكُونَ وَاحِداً مِنَ الْأَوْزَانِ الْأَرْبَعَةِ

الَّتِي اسْتَثْنَاهَا النَّاطِمُ فِي قَوْلِهِ: مَا لَمْ يَكُنْ.

كَعَدَا: هَذَا مَعْطُوفٌ عَلَى قَعَدَا، عَلَى إِسْقَاطِ حَرْفِ الْعَطْفِ، لَا بَدَأَ أَنْ تَقُولَ هَكَذَا: أَنَّهُ

عَلَى إِسْقَاطِ حَرْفِ الْعَطْفِ؛ لَثَلَا يُمَثِّلُ بِمِثَالَيْنِ، وَإِنْ كَانَ لَا مَانِعَ أَنْ يُمَثِّلَ بِمِثَالَيْنِ؛ لِأَنَّهُ

قَالَ: مِثْلُ قَعَدَ كَعَدَا، كَأَنَّهُ مِثْلُ بَمِثَالٍ وَاحِدٍ مُكَرَّرٍ فِي الشَّطْرِ الْأَوَّلِ وَفِي الشَّطْرِ الثَّانِي

حِينَئِذٍ نَجْعَلُهُ عَلَى إِسْقَاطِ حَرْفِ الْعَطْفِ كَعَدَا، وَأَشَارَ بِتَعَدُّدِ الْمِثَالِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ

الصَّحِيحِ وَالْمَعْتَلِ، قَعَدَ قَعُوداً، عَدَا عُدُوداً، إِذَا: الْأَوَّلُ صَحِيحٌ وَالثَّانِي مَعْتَلٌ.

إِذَا: لَا فَرْقَ بَيْنَ الصَّحِيحِ وَالْمَعْتَلِ، وَلَكِنْ الْكَثِيرُ فِي مَعْتَلِ الْعَيْنِ وَلِذَلِكَ مِثْلُ بَمِثَالٍ، وَاللَّامِ،

الْكَثِيرُ فِي مَعْتَلِ الْعَيْنِ: الْفَعْلُ أَوْ الْفِعَالَةُ أَوْ الْفِعَالُ، هَذَا أَوْ ذَا أَوْ ذَاكَ. إِمَّا الْفَعْلُ وَحِينَئِذٍ

وَافِقُ الْمُتَعَدِّي، إِمَّا الْفَعْلُ أَوْ الْفِعَالَةُ أَوْ الْفِعَالُ، صَامٌ صَوْمًا، صَامٌ زَيْدٌ: هَذَا عَلَى وَزْنِ

فَعَلَ صَوَمَ وهو لازم، صام زيد صوماً، صوماً فعلاً؛ الأصل أنه يأتي من المتعدي، لكنه جاء هنا في اللازم، إذاً: غير منضبط، هكذا قال من حكم بأنه سماعي.

صام صوماً صياماً فعلاً؛ جاء على وزن فِعال كذلك، وقام قياماً وناح نباحاً، وقل الفُعول كغابت الشمس غُيوباً، بخلاف معتل الفاء كوصل أو اللام كغدا، والمضاعف كمرَّ مُروراً فإنه يكون على وزن فُعول بكثرة.

وَفَعَلَ اللَّازِمُ مِثْلَ قَعَدَا: قعوداً وجلسَ جلوساً.

لَهُ فُعُولٌ: يعني وزنه فعول.

بِاطْرَادٍ: هذا حال كذلك من الضمير المستكن في الخبر.

لَهُ: كائن له حال كونه باطراد، إذاً: متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في الظرف.

كَعَدَا: يعني وكغدا، الكاف هنا للتشبيه. غدا غدواً وبكر بُكوراً وسما سُموماً.

مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِباً: هذا استثناء، يعني: ما كان على وزن فَعَلَ اللازم يكون على وزن الفُعول، إلا إن كان واحداً مما يدل على معنى خاص يقتضي أن يكون على وزن خاص غير الفُعول.

مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِباً فِعَالاً: هذا أول.

أَوْ فِعَالَاناً: هذا ثانياً.

أَوْ فِعَالاً: هذا الثالث.

وَسَمَلٌ سَيْراً وَصَوْتاً الْفَعِيلُ: هذا رابع، وهذه لها معان تقتضيها، إن كان فَعَلَ اللازم غير واحد من هذه الأربعة فحينئذٍ مصدره يأتي على الفُعول، فإن كان واحداً من هذه الأربعة خرج عن ذاك الأصل وانتقل إلى أصل آخر.

مَا لَمْ يَكُنْ: ما: هذه ظرفية مصدرية .. مدة عدم كون فَعَلَ اللازم مستوجباً، يعني:

مستحقاً فِعَالاً، فِعَالاً: هذا مفعول لـ مُسْتَوْجِباً.

مَا لَمْ يَكُنْ: يكن كان الناقصة، واسمها ضمير مستتر يعود على فَعَلَ اللازم.

مُسْتَوْجِباً: هذا خبرها.

وَفِعَالاً: هذا مفعول لمستوجب، وهو اسم فاعل .. أو جاء مسنداً أو مسنداً، أو جاء

صفة أو مسنداً، هنا جاء مسنداً كيف؟ خبر يكون، فعمل فيما بعده.

إذاً: فِعَالاً؛ نقول: هذا مفعول به لقوله: مستوجباً، يعني: مستحقاً، مستحقاً ماذا؟

مستوجباً يعني مستحقاً فعلاً أن يكون على وزن فِعال.

أَوْ: هذه للتنوين، أن يكون مستوجباً فَعَلَاناً بفتح الفاء والعين والألف.

فَادِر: فاعلم، جملة معترضة.

أَوْ: هذه للتنوين، أن يكون مستحقاً فَعَلَالاً، ومتى يكون مستحقاً لِفَعَالاً أو فَعَلَاناً أو فَعَلَالاً؟

قال: فَأَوَّلُ: الفاء هذه فاء الفصيحة، أفصحت عن جواب شرط المقدر.

فَأَوَّلُ من هذه الأربعة، أو إن شئت قل: الثلاثة التي ذكرها في البيت السابق؛ لأنه ذكر ثلاثة أوزان في البيت الأول:

مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِباً فِعَالاً أَوْ فَعَلَاناً أَوْ فَعَلَالاً.

فَأَوَّلُ منها وهو فِعَالاً. فأول من هذه الأربعة فِعَال بكسر الفاء.

لِذِي امْتِنَاعٍ: يعني مقيس فيما دل على امتناع.

لِذِي امْتِنَاعٍ: أي لصاحب فعلٍ ذي امتناع، فهو على حذف مضاف.

كَأَبَى: يعني وذلك كأَبَى، أَبَى إِبَاءً، أَبَى على وزن فَعَل، أَبَى زَيْدٌ، ليس أبا زَيْدٍ يعني أبو زَيْدٍ لا، أَبَى زَيْدٌ، أَبَى زَيْدٌ يعني: امتنع زَيْدٌ، أَبَى أصله: أَبَى على وزن فَعَل، قد يقول قائل: كيف أَبَى على وزن فَعَل؟ نقول: أصله أَبَى بالياء، أَبَى تحركت الياء وانفتح ما قبلها فوجب قلبها أَلَفاً، وقيل: أَبَى مثل فتى فَتَى.

أَبَى زَيْدٌ، إِذَا: أَبَى إِبَاءً على وزن فِعَال، وأَبَى هنا المراد به اللّازم، وهو الذي بمعنى امتنع لا المتعدي؛ لأنه قد يأتي متعدي بمعنى كره لأن الكلام في اللّازم، وإن جاء مصدر المتعدي أيضاً على فِعَال كما في القاموس، والمراد هنا أَبَى اللّازم الذي بمعنى امتنع لا بمعنى كره، وكره هذا متعدي، وجاء مصدره كذلك على فِعَال، يعني: وافق اللّازم، المتعدي وافق اللّازم.

فَأَوَّلُ لِذِي امْتِنَاعٍ كَأَبَى: يعني فالذي استحق أن يكون مصدره على فِعَال هو كل فعل دل على امتناع كأَبَى إِبَاءً وَنَفَرَ نَفَاراً وَشَرَدَ شَرَاداً وَأَبَقَ إِبَاقاً وَجَمَحَ جَمَاحاً وَفَرَّ فِرَاراً، حينئذٍ نقول: هذه كلها هي في الأصل على وزن فَعَل وهو لازم، الأصل فيه أن يأتي على وزن الفُعُول كالقعود، لكن نقول: يستثنى ما دل على امتناع، لما دلت على امتناع لأن شَرَدَ امتنع وفر امتنع وأَبَى امتنع؛ فحينئذٍ نقول: خرجت عن الأصل فالأصل فيه أن يكون على وزن فِعَال.

وَالثَّانِ: الثّانِ مبتدأ حذفت الياء استغناء بالكسرة دليلاً عليها.

وَالثَّانِ منها .. من هذه الثلاثة وهو: فَعَلَانٌ على وزن غَلَيَان.

وَالثَّانِ منها وهو فعَلَان، قلنا الثاني: مبتدأ.

لِلَّذِي: هذا متعلق بمحذوف خبر، لِلَّذِي: يعني لفعلِ اقْتَضَى تَقْلُبًا، لفعلِ اقْتَضَى، اقْتَضَى هذه صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

تَقْلُبًا: هذا مفعول باقتضى، يعني: دل على تقلب وحركة واضطراب، فكل فعل كان على وزن فَعَلَ اللازم وهو دال على التقلب والحركة والاضطراب فحينئذ قياس مصدره باطراد يكون على وزن فَعَلَان. أي دل على تقلب وهو تحرك مخصوص لا مطلق التحرك، فلا انتقاض بنحو: قام قياماً؛ لأنه قد يقال: قام هذه حركة، لا ليس المراد أي حركة، جلس هذه حركة، حينئذ نقول: ليس مطلق الحركة، إنما حركة مخصوصة فيها نوع اضطراب مثل غليان، حينئذ فرق بين الحركتين، حركة لا اضطراب فيها هذا كله حدث، نام لم يكن نائماً ثم نام، إذاً: هذا فيه حركة، قام قياماً صام صياماً، نقول: هذا كله فيه نوع حركة، لكن ليس المراد هنا مطلق الحركة، وإنما المراد: تحرك مخصوص.

إذن: الذي استحق أن يكون مصدره على فعلان هو كل فعل دل على تقلب واضطراب، نحو: طاف طوفاناً، وجال جولاناً، ونزى نزواناً، وغلت القدر غلياناً، ولمع لمعاناً، كلها على وزن فَعَلَان مع كونها الفعل منها على وزن فَعَلَ اللازم، خرج عن ذلك الأصل.

مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِباً فَعَلَاناً متى؟ إذا دل على تقلب واضطراب وحركة، فإن كان كذلك فوزنه على وزن فعلاًناً.

لِلدَّاءِ فُعَالٌ: هذا الثالث. فُعَالٌ: هذا مبتدأ. للداء.

أَوْ لَصَوْتٍ: أَوْ أكثر النسخ بـ (أو)، والملوي يغلطها يقول: الصواب بالواو، لكن أكثر الشراح على أنها بـ (أو) وحينئذ نحمل (أو) على معنى الواو؛ لأن (أو) في الأصل للتخيير، هذا أو ذاك، إما هذا أو ذاك، والأمر ليس كذلك، بل هي لهذا وذاك، يعني: للداء .. للمرض وللصوت، حينئذ نقول: (أو) بمعنى الواو ما دام أن أكثر النسخ على هذه، أكثر النسخ على أنها بـ (أو) وحينئذ نقول: لِلدَّاءِ فُعَالٌ أَوْ لَصَوْتٍ، نقول: فُعَالٌ ما كان على وزن فُعَال.

لِلدَّاءِ: يعني للمرض وللصوت.

لِلدَّاءِ: هذا بالقصر قصره للضرورة، يعني: للداء فُعَال، لِلدَّاءِ: هذا خبر مقدم، وفُعَالٌ: مبتدأ.

أَوْ لَصَوْتٍ: هذا معطوف على قوله: لِلدَّاءِ، لذلك أعاد الخافض .. أَوْ لَصَوْتٍ. إذاً: ما كان على وزن فُعَال إنما يكون لفعل دل على مرض أو دل على صوت.

إذاً: الذي يستحق أن يكون مصدره على فُعال هو كل فعل دل على داءٍ أو صوتٍ، سَعَلَ سُعَالاً؛ هذا صوت أو مرض؟ سَعَلَ سَعَالاً هذا مرض، وَزُكِمَ زُكَاماً، نحن نقول: من باب فَعَلَ، كيف يمثل ابن عقيل وغيره من الصرفيين بَزُكِمَ؟ تقديرًا، إذاً: زُكِمَ باعتبار أصله المقدر في الذهن زُكَاماً، هكذا. أما زُكِمَ لا يأتي منه؛ لأنه هو فرع، قلنا: فَعَلَ فرع وليس بأصل، وهنا المصادر إنما تحمل على أصولها: فَعَلَ فَعَلَ فَعَلَ، لذلك لا نقول: ضُرِبَ ضرباً مصدره، لا. نقول: ضُرِبَ مصدره ضرباً، لا نقول: ضُرِبَ، أما زُكِمَ لم يسمع إلا فَعَلَ حينئذٍ لا نقول: زُكِمَ، ليس عندنا في اللغة زَكَمَ، وإنما مقدراً زَكَمَ في الذهن كأنه هو الأصل، هكذا يقولون.

ومشى بطنه مُشَاءً على وزن فُعَالٍ.

ومثال الثاني الذي هو الصوت: نَعَبَ الغراب نُعَاباً، وَنَعَقَ الراعي نُعَاقاً، ورغى البعير رُغَاءً، وَأَزَّتْ القدرُ أَرَاظاً .. سمع فيه أَرَاظاً وَأَزِيْزاً، وهذا هو المراد بقوله: لِلدَّاءِ فُعَالٌ أَوْ لَصَوْتٍ.

إذن:

لِلدَّاءِ فُعَالٌ أَوْ لَصَوْتٍ وَشَمَلٌ ... سَيَرًا وَصَوْتًا الْفَعِيلُ

وَشَمَلٌ شَمَلٌ يشمَلُ من باب عِلِمَ يعلمُ، وشَمَلٌ يشمَلُ من باب نصر ينصُرُ وهي أفصح، ويجوز الوجهان لكن هنا من أجل قوله: كَصَهَلٌ، لا بد أن نحمله على شَمَلٍ لأجل التوافق.

وَشَمَلٌ: يعني عَمَّ.

الْفَعِيلُ: الشمول بمعنى العموم، شَمَلٌ عَمَّ، شَمَلُ الفَعِيلِ، شَمَلُ فعل ماضٍ، والفَعِيلُ فاعله.

سَيَرًا: هذا مفعول.

وَصَوْتًا: معطوف عليه.

إذاً: الفَعِيلُ لنوعين: لما دل على سير كرحل رَحِيلاً، ورسمَ رَسِيماً، أو صوتاً كصهل صهيلاً، الذي ذكره الناظم.

إذاً: قوله: لِلدَّاءِ فُعَالٌ أَوْ لَصَوْتٍ؛ الصوت يأتي على وزن فُعَالٍ.

وشَمَلُ الفَعِيلِ صوتاً، إذاً: الصوت له وزنَانِ وهما: فُعَالٌ وفَعِيلٌ، وأما الداء ليس له إلا فُعَالٌ.

لِلدَّاءِ فُعَالٌ أَوْ لَصَوْتٍ وَشَمَلٌ الْفَعِيلُ سَيَرًا وَصَوْتًا كَصَهَلٌ، كصهل صهيلاً، ونُحِقَ نُحِيقاً.

قوله: أَوْ لَصَوْتٍ مع قوله: وَشَمْلٌ سَيْرًا وَصَوْتًا الْفَعِيلُ؛ يفيد أن ما دل على الصوت ينقاس فيه كل من الْفُعَالِ وَالْفَعِيلِ، فإذا ورد الفعل دالاً على صوت كان كل منهما مصدرًا قياسياً له، إذا جاء الفعل دالاً على صوت كان كل منهما .. من الوزنين فُعال وفَعِيل مصدرًا قياسياً له، وإن ورد أحدهما حينئذٍ اقتصر على واحد منهما، يعني: إذا سُمع واحد منهما - كما سيأتي - ولم يسمع الآخر؛ حينئذٍ نقول: لا يلزم أن نقيس الثاني، وإنما نكتفي بواحد، يعني: قد يرد لفظ دال على صوت ويسمع فيه الوزنان: فُعال وفَعِيل معاً، فحينئذٍ هذا بركة زيادة خير، جاء على الاثنين.

إن سُمع فيه واحد منهما اكتفينا به ولا نقيس، إن لم يُسمع أنت مخير، قسه على فُعال أو قسه على فَعِيل، إن شئت الأول وإن شئت الثاني. وإن ورد أحدهما اقتصر عليه على ما ذهب إليه سيبويه والأخفش: أنه لا ينقاس إلا عند عدم السماع، خلاف الفراء. وإن لم يرد واحد منهما كنت مخيراً في مصدره بينهما، فأيهما نطقت به جاز، أنت بهذا أو بذاك، ولذلك نقول: قد يجتمع فَعِيل وفُعال مصدرين لفعل دال على صوت، نحو: نَعَبَ الغرابُ نَعِيًّا ونُعَاباً؛ اجتمعاً. نَعَبَ الغرابُ نَعِيًّا ونُعَاباً، نَعِيًّا على وزن فَعِيل ونُعَاباً على وزن فُعال، ونعق الراعي نَعِيقًا ونُعَاقًا، وَأَزَّتْ القدرُ أَزِيْزًا وَأَزَازًا، سُمع فيه النوعين، وهذا صوت.

وقد ينفرد فَعِيل نحو: سهيل، سهيل فقط ليس هناك صُهال، إنما سمع سهيل على وزن فَعِيل، هل نقيس؟ نقول له: سهيل وهو مسموع وصُهال وهو مقيس؟ لا، على مذهب سيبويه لا، وعلى مذهب الفراء نعم يجوز، فنقول: صُهال هذا قياس لصهيل، مرادف له.

وقد ينفرد فُعال نحو: بَعَمَ الضبي بُعَامًا فُعال، لم يسمع بَعِيم فَعِيل، ما سمع. وعلى مذهب سيبويه والجمهور لا يقاس، وعلى مذهب الفراء نعم. ويستثنى منه ما دل على حرفة أو ولاية؛ فإن الغالب في مصدره فُعالاً، نحو: تَجَرَ تجارة، وخاط خِياطة، وسَفَرَ سفارة، وأمر إمارة، وذكر ابن عصفور أنه مقيس في الولايات والصنائع.

إذًا: ما كان على وزن فَعَل وهو لازم فالأصل فيه أن يكون على وزن الفُعُول كقعد قعوداً وجلس جلوساً، إلا إن كان واحداً من هذه الأوزان الأربعة، والمراد بالأوزان الأربعة بالنظر إلى أفعالها، يعني: الفعل الذي دل على امتناع وهو على وزن فَعَل اللازم لا يأتي على الفُعُول وإنما يأتي على الفُعال، والذي يقتضى تقلباً وهو فَعَل لازم نقول: لا

يأتي على الفعل بل يأتي على فَعَلَان، والذي دل على مرض أو صوت لا يأتي على
الْفُعُول وإن كان على وزن فَعَل وهو لازم، وإنما يأتي على وزن فُعَال.

وإذا كان دالاً على صوت أو سير حينئذ نقول: لا يأتي على فُعُول، وإنما يأتي على
الفَعِيل، ولذلك قال: وَشَمَلَ عَمَّ سَيْراً وَصَوْتاً الْفَعِيلُ كَصَهْلٍ، وأشار بقوله: وَشَمَلَ سَيْراً
وَصَوْتاً الْفَعِيلُ؛ إلى أن فعياً يأتي مصدرًا لما دل على سير، يعني: مصدر مطرد في فَعَل
اللازم الدال على السير، ولما دل على صوت، فالأول ذَمَلْ ذَمِيلاً ورحل رَحِيلاً ورسم
رَسِيماً، كلها أنواع للسير.

ومثال الثاني: نَعَبَ نَعِيْباً، ونَعَقَ نَعِيْقاً، وأَزَتْ القدر أَزِيْزاً، وصهلت الخيل صهيلاً.

إذن: هذا ما يتعلق بفعل اللازم.

فُعُولَةٌ فَعَالَةٌ لِفَعَالٍ ... كَسَهْلَ الأَمْرُ وَزَيْدٌ جَزُلاً

هذا النوع الثالث. إذن: عرفنا باب فَعَل بنوعيه المتعدي واللازم، وفَعِل بنوعيه المتعدي
واللازم.

إذن فَعَل المتعدي وزن مصدره فَعَلَ.

وفعل اللازم وزن مصدره الْفُعُول، إلا إن كان واحداً من الأربعة.

وفعل المتعدي وزن مصدره الْفَعْل.

وفعل اللازم وزن مصدره الْفَعْل بفتحتين.

فُعُولَةٌ فَعَالَةٌ لِفَعَالٍ: هذا النوع الثالث ما كان على وزن فَعَلَ كطُرِفَ وشُرِفَ، ما مصدره؟

قال: فُعُولَةٌ: هذا مبتدأ.

فَعَالَةٌ: هذا معطوف عليه بإسقاط حرف العطف، يعني: فعولة وفعالة.

لِفَعَالٍ: هذا خبر والألف للإطلاق.

كَسَهْلَ الأَمْرُ: كقولك: سهل الأمر سهولةً، وصعب الأمر صعوبةً.

وَزَيْدٌ جَزُلاً: أي: عظم .. جزالة، وفصُح فصاحةً، وبلغ بلاغةً. فهذه كلها على وزن فَعَلَ

ويأتي منها المصدر على فُعُولَةٍ وفَعَالَةٍ، أي: كل منهما مصدر قياسي لفَعْل، فإذا وردا

معاً فذاك، إذا وردا معاً لفعل وهو على وزن فَعَلَ حينئذ نقول: فذاك، أو أحدهما

اقتصر عليه، أو لم يرد واحد منهما خير بينهما كالكلام السابق، يعني: إذا سمعا معاً

نقول: هذا زيادة خير. إن سمع أحدهما حينئذ اكتفينا بالمسموع ولا نقيس الآخر. إن لم

سمع لا ذا ولا ذاك حينئذ أنت مخير، اتت به على هذا الوزن أو ذاك الوزن.

إذا كان الفعل على فَعَلَ ولا يكون إلا لازماً – كما ذكرناه سابقاً – يكون مصدره على

فُعُولَةٍ أو على فَعَالَةٍ، سهل سهولةً، وصعب صعوبةً، وعذُب عذوبةً. ومثال الثاني: جَزُلَ

جزالةً يعني: عظم. وفصح فصاحةً وبلاغةً وصراحةً، وضخّم ضخامةً، هذا إذا سمع كل منهما.

وَمَا أَتَى مُخَالِفًا لِمَا مَضَى ... فَبَابُهُ النَّقْلُ كَسُخِطَ وَرَضِيَ

علمنا أن مراد الناظم بهذه الأبيات السابقة: أنه يرى القياس، ولا يرى أن مصادر الثلاثي المجرد سماعية؛ لأنه قال: وَمَا أَتَى، يعني: وما أتاك من المصادر للثلاثي المجرد فعل بنوعيه وفعل بنوعيه وفعل، ما جاء مخالفاً لما سبق فبابه النقل .. طريقه النقل عن العرب لا القياس، مثل ماذا؟ سُخِطَ، سَخِطَ زَيْدٌ، سَخِطَ زَيْدٌ هذا فعل لازم يكون على وزن الفعل سَخَطَ هذا الأصل، لكنه سمع سُخِطَ، هذا لم يوافق القياس، هو سَمِعَ سَخَطَ وسمع سُخِطَ وحينئذٍ نقول: سُخِطَ هذا مخالف للقياس، فبابه النقل يعني: السماع عن العرب. وَرَضَى: رضي زيدٌ، الأصل رَضِيَ، رضى مثل جوى، وحينئذٍ نقول: هذا باب القياس. إِذَا: وَمَا أَتَى مُخَالِفًا ما: مبتدأ شرطية.

أَتَى: من مصادر أبنية الثلاثي.

مُخَالِفًا: حال كونه مخالفاً.

لِمَا مَضَى وَقَرَّرَ وَقَعَدَ من الأصول السابقة؛ فَبَابُهُ الْفَاء واقعة في جواب الشرط، بَابُهُ النَّقْلُ: مبتدأ وخبر، والجملة في محل جزم جواب الشرط.

فَبَابُهُ النَّقْلُ: يعني طريقه النقل عن العرب لا القياس.

كَسُخِطَ وَرَضَى: كقولهم في فعل المتعدي: جَحَدَهُ جُحُودًا، جَحَدَ جَحْدًا سَمِعَ جَحْدًا لكنه سَمِعَ: جُحُودًا فُعُول، فُعُول ليس لفعل المتعدي وإنما هو لفعل اللازم، نقول: هذا باب القياس.

كقولهم يعني: العرب في فعل المتعدي جَحَدَهُ جُحُودًا وشكره شُكُورًا وشُكْرَانًا، وقالوا: جَحْدًا على القياس، وفي فعل القاصر يعني اللازم: مات موتًا، القياس ما هو؟ فَعَلَ القاصر اللازم، فَعَلَ بالفتح، قياس مصدره الفعول، قالوا ماذا؟ مات موتًا، مات زَيْدٌ مَوْتَ زَيْدٌ، الأصل أن يكون على وزن الفُعُول لكن ما سَمِعَ، سَمِعَ على وزن فَعَلَ. إِذَا: جاء بالمتعدي. ومات موتًا، وفاز فوزًا، وحكم حكمًا، وشاخ شيخوخةً، ونم نيمَةً، وذهب ذهابًا.

وفي فعل القاصر .. اللازم رَغِبَ رُغُوبَةً، وَرَضِيَ وَبَخَلَ وَبَخَلًا وَسَخَطَ وَسَخَطًا، وَأَمَّا الْبَخَلَ وَالسَّخَطَ فعلى القياس.

وفي فَعْل حُسْنٌ حُسناً والأصل أن يكون على فُعُولَةٍ وفعالة، لكن سمع فيه حُسناً نقول:
هذا بابه النقل.

وقُبِحَ قُبْحاً، إذاً بابه النقل.

إذاً: القواعد السابقة هي الأصول وهي القياس، فما سُمع من لسان العرب حينئذٍ
نكتفي به.

ولا يقاس، فلا نقول: سُمع حُكْماً والأصل: حَكْماً، حكم زيدٌ كذا، حينئذٍ نقول: الأصل
أن يأتي على وزن الفَعْل مثلاً، فإذا سمع خلاف الأصل لا نقيس الأصل، بناءً على أن
القياس في هذا الباب إنما يكون عند عدم سماع مصدر البتة، فإن سمع ما هو مخالف
للقياس اكتفينا به ولا نقيس، وإنما القياس يكون عند عدم سماع مصدر مطلقاً.
هذا ما يتعلق بالثلاثي المجرد.

وأما الثلاثي المزيد فأشار إليه بقوله:

وَعَبَّرَ ذِي ثَلَاثَةٍ مَقْيَسُ ... مَصْدَرِهِ كَقَدَّسَ التَّقْدِيسُ

مَصْدَرُهُ .. مَصْدَرُهُ هذا يجوز فيه الوجهان.

الثلاثي المزيد يعني: ما زاد على الثلاثي المجرد إما أن يزيد عليه بحرف أو بحرفين أو ثلاثة
ولا رابع لها، إما بحرف واحد وإما بحرفين وإما بثلاثة أحرف، ما زاد على الثلاثي بحرف
واحد هذا يأتي على ثلاثة أوزان: أَفْعَلْ وفاعِلْ وفَعَّلْ، أَفْعَلْ كأكرم، وفاعِلْ كقاتل، وفَعَّلْ
كقَدَّسَ الذي ذكره الناظم، خَرَجَ. هذا زيد عليه بحرف واحد، أكرم أصله كَرُمَ، خرج
أخرج، زيدت عليه الهمزة حرف واحد.

وفاعِلْ قاتل، ضارب، شارك؛ زيدت فيه الألف فحسب، فهو ثلاثي مزيد بحرف واحد.
وفَعَّلْ بتضعيف العين، خَرَجَ وكَرَّمَ وكَلَّمَ وسلَّمَ .. إلى آخره.

إذاً: هذه الثلاثة الأوزان تكون في الثلاثي المزيد بحرف واحد.

النوع الثاني: المزيد الذي زيد فيه حرفان، هذا يأتي على خمسة أوزان:

الأول: انفعِلْ، زيدت الهمزة والنون انفعِلْ: كانكسر، انطلق.

الثاني: افتنم؛ كاجتمع.

الثالث: افْعَلَّ، احمرَّ كررت اللام مع زيادة الهمزة في أوله، احمرَّ.

الرابع: تفَعَّلْ كتعلم.

الخامس: تفاعل كتباعد. هذه خمسة أوزان للمزيد بحرفين، والذي زيد فيه ثلاثة أحرف

وهو أقصى ما يزداد على الثلاثي لأنه لا يكون سباعياً، إذا زدت على الثلاثي ثلاثة أحرف صار سداسياً، ولا يوجد في الأفعال ما هو على سبعة أحرف وإنما هو جائز في الأسماء، جائز في الأسماء ولا يجوز في الأفعال لخفة الاسم وثقل الحرف. هكذا قيل. والذي فيه زيادة ثلاثة أحرف يأتي على أربعة أوزان: استفعل؛ كاستخرج. والثاني: افْعَوْل؛ كاغْدَوْدَن، اغْدودن الشَّعر إذا طاب. وأفعال؛ كاحْمَارٌ واصْفَارٌ، هو نفسه احمر فزيدت فيه الألف. الرابع: افْعُول كاعْلَوْتُ، يعني: تعلق بعنق البعير إذا ركبه. إذاً: هذه أربعة أوزان تأتي في المزيد على الثلاثي بثلاثة أحرف. ومتن البناء متخصص في الأفعال، الذي يريد التوسع في هذه كلها يرجع إلى متن البناء؛ لأنه وضعه لهذه الأشياء، أو يرجع إلى لامية الأفعال، "اسمها لامية الأفعال"، فكل ما يتعلق بالفعل والمصادر فهو موجود هناك. وخلاصة اللامية والبناء موجود في نظم المقصود، وهذا مستوفى في الشرح الذي شرحته سابقاً. وَغَيْرُ ذِي ثَلَاثَةٍ مَّقِيسٌ ... مَصْدَرُهُ كَقُدْسِ التَّقْدِيسِ

غَيْرُ ذِي ثَلَاثَةٍ: يعني ذي أحرف ثلاثة، أو ذي فعل مؤلف من ثلاثة أحرف، ما هو غير الثلاثي المجرد؟ الثلاثي المزيد والرباعي المزيد، عندنا القسمة محصورة: مجرد ومزيد، طيب. مجرد ثلاثي ورباعي، ومزيد .. مزيد الثلاثي ومزيد الرباعي، أربعة أقسام: مزيد ثلاثي، مزيد رباعي، مجرد ثلاثي، مجرد رباعي. هو ذكر في الأبيات السابقة حكم الثلاثي المجرد، ماذا بقي؟ ثلاثة أنواع، سيفرد المجرد الرباعي بيت ويبقى حكم المزيد من الثلاثي والمزيد من الرباعي، في هذه الأبيات في جملتها ذكر المزيد من الثلاثي ولم يستوفها، ولذلك قيل: أنه قصر في هذا الباب.

أما المزيد الرباعي فهذا كثير جداً، والمرجع فيه متن البناء، لا يمكن أن نستوفيه، وإنما نذكر ما ذكره الناظم فحسب.

إذاً: غَيْرُ ذِي ثَلَاثَةٍ مَّقِيسٌ، غير ذي ثلاثة المراد به في الظاهر هنا: الثلاثي المزيد لا مطلق، لأنه لم يذكر في هذه الأبيات التي سردتها هنا حكم الرباعي وإنما سيفرده بيت سيأتي محله.

وَغَيْرُ ذِي ثَلَاثَةٍ مَّقِيسٌ.

قيل: غَيْرُ: مبتدأ، ومَّقِيسٌ: هذا خبره، ومصدره هذا قيل: نائب فاعل.

كَقُدِّسَ التَّقْدِيسُ: هذا مثال.

غَيْرُ: مبتدأ، ومَقِيسٌ: خبر، ترك تنوينه للقافية، ومصدره فاعل، وقيل: نائب فاعل. قيل هكذا.

ويجوز أن يكون مَقِيسٌ خبراً مقدماً ومصدره مبتدأ والجملة خبر المبتدأ، يعني (غير) يكون مبتدأ أول، ومصدره بالرفع أن يكون مبتدأ مؤخرًا، ومقيس: خبر المبتدأ المتأخر، والجملة خبر الأول، لأنه ماذا أراد؟ أراد أن يبين لنا أن غير الثلاثي مقيس، كأنه للاتفاق عليه نص عليه، وإلا السابق كذلك الذي ذكره مقيس.

إذاً: ما الفائدة في ذكر هذا البيت على جهة الخصوص بالنص على أن ما عدا الثلاثي مقيس مع الاشتراك في الحكم؟ الاتفاق في الثاني والخلاف في الأول، طيب. إذا كان كذلك أيهما أولى بالتنصيص ما فيه خلاف؟ أو ما عليه الاتفاق؟ ما فيه خلاف، هذا الأول أن ينص عليه، وأما المتفق عليه لو تركه علمنا حكمه بأنه متفق عليه، حينئذٍ خُرج البيت على هذا، فقل:

وَعَيْرُ ذِي ثَلَاثَةٍ مَقِيسٌ مَصْدَرُهُ: على المذكور هنا يكون غَيْرُ مبتدأ، وهو مضاف، وذِي ثَلَاثَةٍ: مضاف ومضاف إليه، ومَقِيسٌ مَصْدَرُهُ: صار خبراً.

كَقُدِّسَ: يكون تابعاً لقوله: مَقِيسٌ مَصْدَرُهُ إما حالاً من المضاف وإما حالاً من المضاف إليه، فهو شروع في ذكر المصادر المقيسة في غير الثلاثي.

وَعَيْرُ ذِي ثَلَاثَةٍ: أي وكل فعل غير ذي ثلاثة مَقِيسٌ مَصْدَرُهُ كَقُدِّسَ التَّقْدِيسُ.

قُدِّسَ: هذا النوع الأول وأشار به إلى قُدِّسَ فَعَلَ، فَعَلَ هذا ثلاثي مزيد بحرف واحد،

قُدِّسَ، ومثله زَكَّى وعطفه لكون مصدره مخالفاً للمصدر السابق؛ لأن الأول: قُدِّسَ

التقديسُ تفعيل، والثاني: زَكَّى تركيةً تفعلةً، إذاً: هما مخالفان، مع كون الأول والثاني على وزن فَعَلَ، والفرق بينهما: أن الأول صحيح والثاني معتل.

إذاً نقول: ما كان على وزن فَعَلَ وهو مزيد بحرف إما أن يكون صحيحاً وإما أن يكون معتلاً، فإن كان صحيحاً فمصدره على التفعيل كالتقديس، وهم قد يذكرون المثال مع الوزن، وقد يُذكر الوزن دون المثال.

قُدِّسَ التَّقْدِيسُ كأنه قال: فَعَلَ التفعيل.

إذاً: فَعَلَ إما أن يكون صحيحاً أو معتلاً.

إما أن يكون صحيحاً أو معتلاً، فإن كان صحيحاً فأشار المصنف بقوله: قُدِّسَ

التَّقْدِيسُ؛ إلى أن مصدره يكون على وزن التفعيل، هذا هو المشهور، ومنه قوله تعالى:

((وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا)) [النساء: 164] سلموا تسليماً؛ هذا مصدر، هذا نسميه

مصدر. سلموا سلاماً اسم مصدر، كَلِّمُوا كلاماً هذا اسم مصدر.

ويأتي أيضاً على وزن فِعَال وفِعَال بالتشديد والتخفيف، ومنه: ((وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا)) [النبأ: 28] كذب كِذَاباً لم يأت على التفعيل، وإنما جاء على فِعَال.
ويأتي على فِعَال بتخفيف العين، وقد قرئ: ((وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا)) بتخفيف الذال.
إذاً: إذا كان صحيحاً وهو على وزن فَعَل يأتي على التفعيل. هذا هو المشهور. وفِعَال بقلّة، وفِعَال قيل: شاذ.

وإن كان معتلاً فمصدره كذلك يعني يأتي على التفعيل لكن يدخله الإعلال، وهو أن تقديس تفعيل تحذف الياء، وسبق معنا أن المصدر إذا حذف منه حرف لا بد أن يعوض عنه وإما أن يُنوى .. يُقدر، وحينئذٍ إذا حذف منه نقول: لا بد من التعويض، هنا تحذف الياء من مصدر المعتل، تحذف الياء ويعوض عنها التاء، فقول: زَكَّى تركيةً تفعلةً، زَكَّى تركياً هذا الأصل، زَكَّى تركياً، وحينئذٍ نقول: حذف التاء عنها التاء فقول: تفعلةً.

وإن كان معتلاً فمصدره كذلك لكن تحذف ياء التفعيل ويعوض عنها التاء فيصير مصدره على تفعلةً، نحو: زَكَّى تركيةً، ووصى توصيةً، وسمى تسميةً، وأدى تاديةً، وحلّى تخليةً، وحلّى تخليةً، نقول: هذه كلها على وزن تفعلة، مع كونها على وزن فَعَل لأنه معتل اللام.

وندر مجيئه على تفعيل:

بَاتَتْ تُنْزِي دَلْوَهَا تَنْزِيًا - وهذا نادر قليل - كما تُنْزِي شَهْلَةً صَبِيًا

، لكن هذا نقول: محفوظ، شاذ .. سيأتي أنه شاذ، يعني يحفظ ولا يقاس عليه.

وندر مجيئه من الصحيح على وزن تفعلة أيضاً: كَجَرَّبَ تجربةً، جَرَّبَ الأصل تجريباً، لكن جاء على وزن تفعلة وهو تجريبية، وكذلك قَدَّمَ تقدمةً، إذاً: ما كان على وزن فَعَل وهو معلل اللام .. ناقص حينئذٍ نقول: هذا يأتي على وزن تفعلة.

واجتماعاً في المهموز، يعني: التفعيل والتفعلة اجتماعاً في المهموز، ولذلك نقول: التفعلة مصدر واجب في المعلن، وكثير في المهموز، ونادر وقيل شاذ في الصحيح.

إذاً: تفعلة المصدر هذا النوع .. تفعلة له ثلاثة أحوال: إما أن يكون واجباً، وإما أن يكون كثيراً جائزاً، وإما أن يكون شاذاً. متى يكون شاذاً؟ للصحيح. ومتى يكون واجباً؟ للمعتل. ومتى يكون كثيراً؟ للمهموز. ولذلك قال: وإن كان مهموزاً فمصدره على تفعيل وعلى تفعلة نحو: خطأً تخطئةً وتخطيئاً، وجزأً تجزيئاً وتجزئةً، ونبأً تنبيئاً وتنبئةً، ووطأً توطئةً، فحينئذٍ نقول: هذا جاء على الوزن، لكن هل صحيح أن الناظم لم يذكره؟ لا،

الصواب أنه ذكره، لكن ذكره بالأصل وهو أن الأصل في المهموز أن يكون على وزن التفعيل، تحطيء، هذا الأصل. وأما الثاني فهو كثير فيه، وليس بأصل.

إذاً: قوله: كَفُتِّدِسَ التَّقْدِيسُ: مراده ما كان على وزن فَعَل وهو صحيح، يأتي المصدر منه على التقديس وهو التفعيل.

وَزَكَّه تَزْكِيَةً: هذا كذلك على وزن فَعَل، زَكَّه: هذا أمر من زكى، ومراده به الماضي ليس الأمر، وإنما أشار به إلى الماضي؛ لأنهم إذا أرادوا المصدر أتوا بالماضي، زَكَّى يزكِّي تَزْكِيَةً، وما الذي ادخل فعل الأمر هنا؟ نقول: للإشارة، يعني: قصر به النظم أن يأتي بالماضي فأتى بفعل الأمر.

وَزَكَّه تَزْكِيَةً: تفعلة، تَزْكِيَةً على وزن تفعلة، وهو فَعَل لكنه معتل اللام، ودخل في قوله: (قُدَّسَ التَّقْدِيسُ) المهموز في أحد نوعي مصدره، ولا إشكال في هذا.

وَأَجْمَلًا إِجْمَالًا مِنْ تَجْمُلًا تَجْمُلًا.

وَأَجْمَلًا: الألف هذه بدل عن نون التوكيد.

أَجْمَل: هذا فعل أمر، وأشار به إلى أفْعَل، إذاً: هو ثلاثي مزيد بحرف مثل: أكرم، أجهل، أفعل: هذا أمر من أجهل، إن كان الثلاثي المزيد بحرف على وزن أفْعَل فأشار الناظم إلى أنه يأتي على الإفعال، أكرم يكرم إكراماً، وأجهل يجهل إجمالاً، وأخرج يُخرج إخراجاً، وهلم جرا. على إفعال، وأعطى يعطي إعطاءً، وأحسن يحسن إحساناً.

إذاً: وَأَجْمَلًا إِجْمَالًا، هذا إجمالاً مفعول مطلق، والمفعول المطلق لا يكون إلا مصدرًا.

إذاً: إجمالاً بإعرابه نعرف أنه هو المصدر لـ أَجْمَلًا.

أَجْمَلًا الذي هو أمر من أَجْمَل يأتي المصدر منه على الإجمال، وأراد به ما كان على وزن أفْعَل يكون المصدر منه على وزن الإفعال.

إِجْمَالٌ مِنْ: إِجْمَالٌ: مضاف، و (مِنْ) هذا اسم موصول.

مِنْ تَجْمَل تَجْمُلًا: تَفْعَل تَفْعُلًا، ما كان على وزن تَفْعَل يأتي المصدر منه على وزن تَفْعُلًا، تعلم تعلمًا، وتكلم تكلمًا، وتخرج تخرجًا، حينئذٍ نقول: ما كان على وزن تَفْعَل إنما يضم

منه الرابع، وبهذا هو داخل في قوله: وَضُمَّ مَا يَرِيعُ فِي أَمْثَالٍ قَدْ تَلَمَّلَمَا، فيكون من

باب ذكر الخاص قبل العام؛ لأنه سيأتي يقول: تَلَمَّلَمَا، ضُمَّ مَا يَرِيعُ فِي أَمْثَالٍ قَدْ

تَلَمَّلَمَا، فهو داخل فيه.

إِجْمَالٌ مِنْ تَجْمُلًا: هذا المصدر.

تَجْمُلًا: هذا فعل ماضي، والألف فيه للإطلاق. ذكره هنا مع كونه داخلًا في قوله: وَضُمَّ

إلى آخره من ذكر الخاص قبل العام.

وتَجَمَّلًا: نقول: هذا فعل ماضي، ومصدره يأتي على تَفَعَّل، وهنا قدم المصدر على فعله، والأصل: من تَجَمَّلَ تَجَمُّلاً، هذا الأصل.
وَاسْتَعِذْ اسْتِعَاذَةً ثُمَّ أَقِمْ ... إِقَامَةً وَغَالِباً ذَا التَّائِي لَزِمَ

هنا قدم وأخر، لو قدم (أَقِم) لكان تابعاً لقوله: أَجَمَل، ما كان على وزن أفعل إما أن يكون صحيحاً، وإما أن يكون معل العين، إن كان صحيحاً حينئذٍ مصدره الإفعال، أكرم يُكرمُ إكراماً، وأما إذا كان معل العين فيدخله إعلال ك أقام إقامَةً، أقام: فعل ماضي، الألف هذه منقلبة عن واو، بدليل: قام يقوم، إذاً: الألف هذه منقلبة عن واو، العرب نطقن بأقام، إذن انقلبت الواو ألفاً، ومعلوم أن الألف لا تكون منقلبة عن واو إلا بتحقيق شرطها، وشرطها: أن تكون متحركة مفتوحة ما قبلها، هذا شرطها، حينئذٍ نقول: أقام أصله على وزن أفعل مثل أكرم، إذاً: أصله أقوم، أكرم، تحركت الواو ولم يفتح ما قبلها، مشكلة. كيف قلب الواو ألفاً؟ لا بد من وجود العلة كاملة وهي: تحرك الواو وانفتاح ما قبلها، قالوا؛ نقلنا حركة الواو إلى ما قبلها صار عندنا نظران: نظر باعتبار السابق ونظر باعتبار الآن، تحركت الواو قبل النقل، وانفتح ما قبلها بعد النقل فقلبت الواو ألفاً، لا بد من هذا، لماذا لا بد؟ لأنهم عندهم قاعدة .. القاعدة صحيحة ثابتة، لكن لكل قاعدة شذوذ، حينئذٍ القاعدة: أنه لا تقلب الواو أو الياء ألفاً إلا بشروط منها: تحرك الواو أو الياء وانفتاح ما قبلها، بعض الصرفيين وهم قلة يرون أن الألف هنا منقلبة عن الواو اكتفاءً بجزء العلة، يعني يقول: أصل أقام أقوم، تحركت الواو إذاً وجد جزء من العلة، لم يفتح ما قبلها إذاً قلبت الواو ألفاً اكتفاءً بجزء العلة. في المصدر ماذا نقول؟ إكرام أكرم إكراماً، إذاً: أقوم عرفنا كيف صار أقام، طيب. إقواماً، نحن لا نقول: إقواماً، نقول: إقامَةً، كيف صار إقامَةً وأصل إقوام على وزن إفعال؟ القول فيه كالقول السابق: إقواماً، تحركت الواو ولم يفتح ما قبلها نقلنا الواو، ثم لنا نظران: تحركت الواو قبل النقل ثم انفتح ما قبلها بعد النقل فقلبت الواو ألفاً فصار إقاً .. ثم جاءت الألف ألف المصدر؛ لأن عندنا إفعال، إفعا، إذاً: عين ثم ألف المصدر، نحن قلبنا العين .. الواو والألف هذه عين الكلمة، في المصدر إفعال، عين الكلمة ثم يليها ألف المصدر.

إذاً: قلبنا العين التي هي الواو ألفاً فاجتمع عندنا أَلِفَان، فحذفنا إحدى الألفين على نزاع في أي الألفين المحذوفة؛ هل هي الزائدة وهو مذهب سيبويه؟ أم الأصلية التي هي

عين الكلمة وهي مذهب الأخفش وغيره وهو الصواب؟ ثم ماذا صار؟ حذفنا إحدى الألفين وعوضنا عنها التاء فقيلاً: إقامة، إذاً: التاء هذه بدل عن الألف المحذوفة، أي الألفين؟ الصحيح أنها الأصلية، أولاً: لأن التي زيدت لأجل المصدرية حرف معنى، فذهابها لا يدل على المعنى الذي جيء به من أجلها، فإذا حذفناها حينئذٍ حذفنا ما يدل على المصدرية، هذا أولاً.

ثم في لسان العرب أنهم إذا حذفوا حرفاً زائداً لا يعوض عنه، وإنما يعوض عن الحرف الأصلي، وهنا قد عوضوا عن المحذوف التاء، فدل على أن المحذوف أصل، مثل: وعد عدة، قلنا: التاء هذه عوض عن الواو والواو هذه حرف أصلي، وأما الذي يحذف وهو زائد ليس من أصل الكلمة لا يعوض عنه.

إذاً: ترجح خلاف مذهب سيويه. فالمحذوف هو عين الكلمة وليست الألف، لما ذكرناه.

إذاً: قوله: ثُمَّ أَقِمَ إِقَامَةً؛ هذا استدراك لقوله: وَأَجْمَلًا إِجْمَالًا، إذاً: أجمال، أقم: هذا فعل أمر أشار به إلى أقام، كل منهما على وزن أفعل، أَجْمَلُ أَجْمَلُ أَقَامَ كل منهما على وزن أفعل، إلا أنه في أَجْمَلُ ليس معتل العين بل هو صحيح، وأقام هو معتل العين، يعني: محل العين، قلبت العين التي هي الواو ألفاً، فالمصدر نقول فيه: إقامة؛ على التعليل السابق الذي ذكرناه، عوضاً عن العين المحذوفة، عوض عنها لزمت التاء في المصدر، ولذلك قال: وَغَالِبًا ذَا التَّاءِ لَزِمَ، ذَا: المشار إليه ما هو؟ أقم إقامة، ذَا التَّاءِ: ذَا المشار إليه أقم إقامة، إقامة المصدر الأخير المتأخر. ذَا لَزِمَ التَّاءِ، التَّاءِ هذا مفعول مقدم لقوله: لَزِمَ، لَزِمَ التَّاءِ، لكن قال: غالباً؛ لأنه قد تحذف منه، ((وَإِقَامِ الصَّلَاةِ)) إقام هذا مصدر، أقام يقيم إقامة، حينئذٍ نقول: التَّاءِ هنا أين هي؟ ليست موجودة، أقم إقامة حذف التَّاءِ.

..... ثُمَّ أَقِمَ ... إِقَامَةً وَغَالِبًا ذَا التَّاءِ لَزِمَ

قال ابن عقيل: وإن كان على أفعل فقياس مصدره على إفعال، نحو: أكرم إكراماً وأجمال إجمالاً وأعطى إعطاءً، هذا إذا لم يكن معتل العين يعني: محل العين، فإن كان محل العين فكذلك لكن نقلت حركة عينه إلى فاء الكلمة، حينئذٍ تنقلب ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها بالنظرين السابقين، أو نقول: اكتفاءً بجزء العلة.

وحذفت الألف الثانية أو الأولى على الخلاف، وعوض عنها تاء التأنيث غالباً، نحو:

أقام إقامةً، وأعان إعانةً، وأبان إبانةً، والأصل: إقاماً، انظر إقو، القاف ساكنة والواو متحركة؛ لأن أصله: أفعَل، إقاماً فنقلت حركة الواو إلى القاف الساكن قبلها ثم انقلبت الواو ألفاً وحذفت إحدى الألفين، وعوض عنها تاء التانيث فصار إقامةً، وسمِع تنبيهاً على الأصل: أغيَمت السماء إغياماً، قلنا: الأصل المهجور لا بد أن ينطق به عربي، يعني: يحصل أشبه ما يكون بفلته لسان، فينطق بأصل مهجور، إغياماً؛ الأصل أن تنقلب هنا الياء ألفاً ثم تحذف، فيقال: إغامه مثل إقامة. أغيَمت السماء إغامه هذا الأصل بحذف إحدى الألفين، لكن نطق به من أجل أن نعرف أن هذا الأصل هو الذي ذكرناه. فصار إقامةً، والصحيح أن الذي حذف هو الألف المنقلبة عن العين، وهذا هو الأصح للتعويض إذ لا تعويض عن زائد البتة، وثانياً: هي حرف معنى، وذهب سيبويه إلى أنها الزائدة، ومذهب الفراء والأخفش إلى أنها الأصلية، وهذا هو المراد بقوله: ثُمَّ أَقِمَّ.

وقوله: وَغَالِباً ذَا التَّائِي لَزِمَ: يعني الغالب لزوم هذه التاء، ومعنى اللزوم هنا اتصال التاء به، ولذا قال: غالباً، يعني في الغالب الكثير. وقد تخلو عن التاء لكنه في قلة، ولذلك جاء قراءة: (وَإِقَامَ الصَّلَاةِ) وأراء إراء، إراءة هذا الأصل. إذاً: قوله: ثُمَّ أَقِمَّ إِقَامَةً؛ إشارة إلى أفعَل إذا كان محل العين. وَغَالِباً ذَا التَّائِي لَزِمَ: ذَا: مبتدأ، وَلَزِمَ: هذا فعل ماضي، وفيه ضمير يعود على ذَا. والتَّائِي: بالقصر هذا مفعول به. وَغَالِباً: حال من الفاعل في لَزِمَ.

وَاسْتَعِذْ اسْتِعَاذَةً: اسْتَعِذْ هذا أمر من استعاذ، واستعاذ هذا ثلاثي مزيد بثلاثة أحرف، أصله: عاذ عَوَذَ من العوذ، استعاذ استعاذه؛ القول فيه كالقول في أقم إقامةً، استعاذ أصله اسْتَعَوَذَ، هذا أصله: اسْتَعَوَذَ، استع العين ساكنة والواو مفتوحة. إذاً: نقلت حركة الواو إلى العين الساكن قبلها، ثم نقول: تحركت الواو باعتبار ما قبل النقل، وانفتح ما قبلها باعتبار ما بعد النقل، وقلبت الواو ألفاً فقليل: استعاذ؛ لأن العرب نطقن به. أين الواو؟ هنا يرد السؤال قد يقول قائل: استعاوذ، ما الذي أدخلنا في هذا؟ نقول: استعاذ هذا فعل ماضٍ، وهو مأخوذ من العوذ، أين الواو هي حرف أصلي؟ نقول: الألف هذه هي الواو، كيف هي الواو ولم يوجد فيها العلة كاملة؟ لا بد من النظرين أو نقول اكتفاءً بجزء العلة، لا بد من هذا. اسْتِعَاذَةً: نقول: المصدر كما سيأتي ينص عليه أنه يكسر الثالث وتزاد مدة .. ألف قبل

الأخير، فيقال: انطلق انطلاقاً، استخرج استخراجاً، تخّ انظر التاء مكسورة، إخراجاً زِدَتْ مدة قبل الحرف الأخير، هذا ما كان مبدوءاً بهمزة الوصل، حينئذٍ استعاذ مبدوءاً بهمزة وصل.

إذاً: مصدره يكون بكسر ثلثه مع زيادة مدة، ليس له وزن معين، وإنما نقول: بكسر ثلثه مع زيادة ألف قبل آخره، فنقول: استعاذ استعوذاً، استِ استِ كانت مفتوحة فكسرناها في المصدر، استعوذاً ذال قبلها ألف، ماذا حصل؟ حصل في المصدر ما حصل في الفعل الماضي، أعل كما أعل سابقاً، حينئذٍ نقول: استعوا؛ تحركت الواو ولم يفتح ما قبلها، اكتفاءً بجزء العلة قلبنا الواو ألف، ثم اجتمعت الألف المنقلبة عن العين مع الألف المزيدة للمصدرية، حذفنا إحدى الألفين على الخلاف والصحيح أنها المبدلة عن الواو، حذفناها وعوضنا عنها التاء قلنا: استعاذةً، وإلا الأصل استعوذاً، ولذلك جاء مصرحاً في قوله: استحوذاً ((استَحُوْذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ)) [المجادلة:19] استحوذاً، جاء على الأصل إشارة إلى أن استعاذةً .. الاستعاذة التاء هذه بدل عن الألف المحذوفة المنقلبة عن العين، فلما اجتمع عندنا ألفان لا يمكن تحريك الأول؛ لأن الألف لا تقبل الحركة، فحذفنا الألف الأولى، وهذا مما يرجح أيضاً أن الألف الأولى هي المحذوفة؛ لأنه إذا التقى ساكنان الأصل أن يحذف الأول لا الثاني.

إذاً: ثلاثة أدلة:

أولاً: التعويض، لا يعوض إلا عن أصل ولا يعوض عن زائد.

ثانياً: الألف التي جيء بها للمصدر حرف معنى، حينئذٍ حرف المبني أولى بالحذف من حرف المعنى.

ثالثاً: أن المحذوف في الأصل يكون هو الأول لا الثاني، هو الأصل، كما أن الحركة للتخلص من التقاء الساكنين يكون هو الأول.

وَاسْتَعِذْ اسْتِعَاذَةً: هذا داخل في قوله: وَمَا يَلِي الْآخِرُ مُدَّ وَافْتَحَا؛ قدمه لماذا؟

ليعطف عليه: ثُمَّ أَقِمْ إِقَامَةً، ثُمَّ قَالَ: وَغَالِباً ذَا، أي: المذكور وهو من استعاذة وإقامة التَّائِمْ، إذاً: ليس خاصاً بقوله: إِقَامَةً على الصحيح، وإن فهم البعض بأن قوله: (ذَا) هذا إشارة لمفرد واحد أشار به إلى إقامة، لكن الصواب أنه أشار به إلى استعاذة وإقامة، حينئذٍ لماذا أفرده؟ نقول: بتأويل المذكور، (ذَا) أي: المذكور، وما هو المذكور؟ وَاسْتَعِذْ اسْتِعَاذَةً ثُمَّ أَقِمْ إِقَامَةً.

إذاً: ذكر فعلين في صيغة الأمر والمراد به: الماضي استعذ استعاذ، وأقم أقام، وذكر

المصدرين مع التعليل الذي ذكرناه.

وَعَالِبًا ذَا التَّاءِ لَزِمَ: ذَا أَي: استعاضة وإقامة لزِم التاء غالباً، وقد يكون من غير الغالب كما قال بعضهم: استفاه استفاهاً، استفاه على وزن استفعل، استفوه هذا الأصل.

استفاهاً استفاهةً هذا الأصل، هذا مثل: إقام الصلاة.

فإن كان استفعل معتل العين نقلت حركة عينه إلى فاء الكلمة وحذفت وعوض عنها تاء التأنيث لزوماً، نحو: استعاذ استعاضة والأصل: استعوذاً، فنقلت حركة الواو إلى العين وهي فاء الكلمة وحذفت وعوض عنها التاء فصار استعاضةً، وهذا معنى قوله: واستعذ استعاضةً.

وابن عقيل جرى على أن (ذا) مرجعه إلى "إقامة" فحسب، ولذلك لم يعمم الحكم فيقول: استعاضة قد يخلو عن التاء، والصواب: أن الحكم عام في استعاذ وإقام، ولذلك يدل على هذا .. وهو مراد الناظم: أنه أفرد؛ لأن استعاضة هذا داخل في قوله: وما يلي الآخر، إذاً: لماذا خصه بالذكر؟ لأنه معتل العين أو محل العين والحكم واحد فجمع بينهما في لفظ واحد.

إذاً: يعمل المصدر بما فُعل بمصدر أفعل المعتل العين السابق، استعاذ استعاضةً واستقام استقامةً.

ويستثنى من المبدوء بهمزة الوصل ما كان أصله تفاعل أو تفعّل، مثل: أطاير وأطير أصلهما: تطاير وتطير؛ فإن مصدرهما لا يكسر ثالثه ولا يزداد قبل آخره ألف، كما سيأتي.

وَمَا يَلِي الْآخِرُ مُدَّ وَافْتَحَا ... مَعَ كَسْرِ تَلَوِ الثَّانِي مِمَّا افْتَتَحَا

بِهَمْزٍ

وَصَلِ

...

هذا في انطلق واستخرج واجتمع، كل ما كان مبدوءاً بهمزة الوصل حينئذٍ الحكم فيه أنه يكسر ثالثه وتزداد مدة وهي ألف قبل آخره، فتقول: استخرج استخرا .. ، است التاء مفتوحة وهي الثالث، تقول في المصدر: استخراجاً، وضعت ألف قبل الجيم استخراجاً، استغفر استغفاراً.

وَمَا يَلِي الْآخِرُ مُدَّ.

ما: اسم موصول بمعنى الذي في محل نصب مفعول به: مدّ ما يلي، ما يلي الآخر.

الآخر: هذا فاعل يلي، يعني يتبعه. وأين العائد على (ما)؟ أي: وما يليه الآخر، الذي

يليه الآخر، مُدَّ الذي يليه الآخر، مُدَّ: هذا أمر، يعني: اجعل بعده .. بعد ما قبل الآخر
اجعل بعده حرف مد، وهذا يحتمل أنه واو أو ألف أو ياء، لكن لما قال: وَافْتَحَا؛ عرفنا
أن مراده الألف، يعني: افتح ما قبل الألف، أو ضع فتحة كما قال المكودي ثم أشبعها
فتتولد عندك ألف.

إذاً: مُدَّ: هذا مطلق عام.

وَافْتَحَا: وافتحاً الألف هذه بدل عن التنوين.

إذاً: ما قبل الأخير تضع مدة وهي الألف.

مَعَ كَسْرٍ تَلُو الثَّانِي: الذي يتبع الثاني وهو الثالث، مع كسره.

مِمَّا: مد مِمَّا: متعلق بقوله: مُدَّ؛ لأن الأصل في الكلام هنا أنه جملة فعلية، مدَّ ما يلي
الآخر.

وَافْتَحَا مَعَ كَسْرٍ تَلُو الثَّانِي: وهو الثالث.

مِمَّا: يعني من الذي .. من فعل.

افْتَحَا: الألف للإطلاق.

بِهَمْزٍ وَصَلٍ: جار ومجرور متعلق بقوله: افْتَحَا.

كَاصْطَفَى: اصطفاءً، اقتدر اقتداراً، وهلم جرا.

وَمَا يَلِي الْآخِرُ مُدَّ وَافْتَحَا: يعني مدَّ ما يليه الآخر، فالآخر هذا فاعل يلي.

وَافْتَحَا: ذكر الفتحة ليبين أن المدة ألف لا واو ولا ياء.

مَعَ كَسْرٍ: هذا متعلق بقوله: مُدَّ.

مَعَ كَسْرٍ: مضاف. وتَلُو: مضاف إليه. تلو: مضاف والثاني مضاف إليه، والمراد به

الحرف الثالث.

مِمَّا افْتَحَا: يعني من فعل افتتح بهمز وصل، وذلك كقولك: اصطفى، أو وذلك
كاصطفى.

قياس ما أوله همزة وصل أن يكسر تلو ثانيه، أي: ثالثه، وأن يمد مفتوحاً ما يليه الآخر،

يمد مفتوحاً ما يليه الآخر، يعني: ما يتبعه الآخر، وأن يمد مفتوحاً ما يليه الآخر، أي: ما

قبل آخره، نحو: اصطفى اصطفاءً، وحاصل معنى البيت: أن مصدر كل فعل افتتح

بهمزة الوصل فالحرف المتصل به الحرف الأخير من الفعل مدَّ وافتح ما قبل المدة،

فينشأ من ذلك الألف ثم يكسر تلو الحرف الثاني من الفعل وهو الحرف الثالث. هذا

كلام المكودي.

قال: وإن كان في أوله همزة وصل كسر ثالثه وزيد ألف قبل آخره، سواء كان على وزن فَعَلَ أو افْتَعَلَ أو اسْتَفْعَلَ، انطلق انطلاقاً، اصطفاً هذا على وزن افْتَعَلَ اصطفاً، استخراج استخراجاً، وهذا معنى قوله: وَمَا يَلِي الْآخِرُ مُدَّ وَافْتَحَا، هذا في الصحيح، وأما إذا كان معتل العين فحينئذ يجري مجرى استعاذة؛ لأن استعاذ استعذ استعاذةً هذا مثله مبدوء بهمزة وصل، استعاذ استقام نقول: استقوم هذا الأصل، استقواماً نفس الحكاية، استقامة. استعاذ أصله استعوذ، استعواذاً استعاذةً.

إذاً: قوله: وَاسْتَعِذْ اسْتِعَاذَةً؛ داخل في قوله: وَمَا يَلِي الْآخِرُ، وإنما خصه لماذا؟ لو جعلنا ذا (وَعَالِباً ذَا) يعود على قوله: (إِقَامَةً) فحسب؛ إذا لماذا ذكر الناظم اسْتَعِذْ اسْتِعَاذَةً؟ ما الفائدة من ذكره مع كونه داخل فيما بعد؟ نقول: ذكره لأن الحكم واحد، فقدم استعذ استعاذة. ثُمَّ: بمعنى الواو، ليست على التراخي. أَقِمْ إِقَامَةً، وَعَالِباً ذَا: الذي هو استعاذة وإقامة لزم التاء.

وَضُمَّ مَا يَرْبُعُ فِي أَمْثَالٍ قَدْ تَلَمَّلَمَا.

يعني: أن مصدر تفعَّلَ يضم فيه رابع الفعل، نفسه فقط الحركة، تكَلَّمَ تَفَعَّلَ، ضم الرابع: تَكَلَّمَ، تعلم تعلماً، تَخَرَّجَ تَخَرُّجاً.

وَضُمَّ: هذا فعل أمر.

مَا: اسم موصول بمعنى الذي في محل نصب.

يَرْبُعُ: يقال: رَبَّعْتُ الْقَوْمَ صرّتهم رابعهم، وبابه منع، يَرْبُعُ يعني: ما صار رابعاً، ربعت وثلثت وخمست .. إلى آخره، يعني صرّتهم خامساً، صرّتهم رابعاً.

وَضُمَّ مَا يَرْبُعُ: يعني ما يقع رابعاً.

فِي أَمْثَالٍ قَدْ تَلَمَّلَمَا: أي: في أمثال مصدر قَدْ تَلَمَّلَمَا، يعني أمثاله في الحركات والسكنات وعدد الحروف وإن لم يكن من بابه.

فِي أَمْثَالٍ قَدْ تَلَمَّلَمَا: يعني أن مصدر تفعَّلَ يضم فيه رابع الفعل، تفعَّلَ، نحن مثلنا بماذا؟ تَفَعَّلَ، كل منهما من باب واحد، يضم فيه رابع الفعل فيصير مصدراً نحو: تلملم تلملماً، وتدرج تدرجاً؛ هذا أشار به ضمناً إدخال المزيد بحرف في باب الرباعي؛ لأن الرباعي المزيد فيه نوعان:

الأول: مزيد بحرف: دحرج تدرج، تدرج تدرجاً جاء على وزن تَفَعَّلَ، وهو الذي أراده هنا، لكنه بالتبعية لا بالأصل؛ لأنه يسرد لنا المزيد من الثلاثي. تلملم تلملماً وتدرج تدرجاً وتنفس تنفساً.

وَضُمَّ مَا يَرْبُعُ فِي أَمْثَالٍ قَدْ تَلَمَّلَمَا.

قال الشارح: أنه إن كان الفعل على وزن تفعّل يكون مصدره على تفعّل بضم رابعه، نحو: تلملم وتدحرج .. إلى آخره.

وتجمل تجملاً، وهو الذي ذكره أولاً: إجمال مَنْ تَجْمَلًا تَجْمَلًا، إذا: داخل في قوله: ضُمَّ مَا يَرْبُعُ، وذكره من باب ذكر الخاص قبل العام.

وتجمل تجملاً، وتشيطن تشيطناً، وتمسكن تمسكناً. ويجب إبدال الضمة كسرة إن كانت اللام ياءً نحو: التواني والتداني للمحافظة على سلامة الياء من قلبها واواً.

فِعْلَالٌ أَوْ فَعْلَلَةٌ لِفَعْلَلًا ... وَاجْعَلْ مَقِيساً ثَانِياً لَأَوَّلًا

فَعْلَلٌ: هذا رباعي مجرد، والرباعي كالثلاثي يكون مجرداً، وله وزن واحد فقط وهو فعلل، دحرج، ليس له إلا وزن واحد وهو فَعْلَلٌ.

والمزيد الرباعي قسمان: ما زيد فيه حرف واحد وهو وزن واحد: تفعّل تدحرج فقط. كتدحرج.

وما زيد فيه حرفان وهو وزنان .. اثنان فقط: افعللاً احرنجما، هذا الأول. الثاني:

افعلّل، اطمأن، اقشعر، وأما الملحق بالأول والثاني فكثير، بابه متن البناء هناك.

فِعْلَالٌ أَوْ فَعْلَلَةٌ لِفَعْلَلًا

فِعْلَالٌ: هذا مبتدأ، قصد لفظه فصار علماً.

أَوْ فَعْلَلَةٌ لِفَعْلَلًا

لِفَعْلَلًا: الألف هذه للإطلاق.

لِفَعْلَلًا: هذا خبر، وما ألحق به .. ما ألحق بفعللاً، الملحقات سبعة عندهم هناك، ما

ألحق بباب فعللاً حكمه حكم فعللاً في كونه يكون مصدره على الفعلل أو الفعلل،

والملحق بفعلل سبعة: فعلل كجلب، أصله جلب، زیدت الباء للإلحاق. جلببه، أي:

ألْبسه الجلباب.

والثاني: فوعل؛ كجورب، جوربه أي: ألْبسه الجورب.

الثالث: فَعُولٌ؛ كرهوك في مشيته أي: أسرع.

والرابع: فيعل؛ كبيطر، أي: أصلح الدواء.

والخامس: فَعِيلٌ؛ كشريف الزرع يعني: قطع شريانه.

والسادس: فعلى؛ كسلقى إذا استلقى على ظهره.

والسابع: فعلل؛ كقلنس، قلنسه يعني إذا ألْبسه قلنسوة.

إذا: كله هذا داخل في قوله: لِفَعْلَلًا؛ لأن المراد به الفعلل المجرد وما ألحق به، والإلحاق

المراد به بيناه فيما سبق.

وَأَجْعَلْ مَقْيِسًا ثَانِيًا لَا أَوَّلًا

إِذَا: فيه سماعي وفيه مقيس. ما هو المقيس؟

ثانياً، ما هو الثاني؟ فَعَلَّالٌ دحرج يدحرج دحرجة، هذا قياسي. دحرج يدحرج دحرجاً: هذا سماعي، وذهب بعضهم ومنهم الناطم في التسهيل إلى أنه قياسي في الاثنين .. النوعين. إِذَا: فيه خلاف، (فَعَلَّالٌ) هذا فيه خلاف، وأما (فَعَلَّلَ) فهذا متفق عليه أنه مقيس، دحرجة مقيس قطعاً. وأما دحراج هذا محل نزاع.

فَعَلَّالٌ أَوْ فَعَلَّلَ لِفَعَلَّالٍ وما ألحق به كجلبب وحوقل جلباباً وجلبية وحيقالاً وحوقلة. وَأَجْعَلْ مَقْيِسًا: من فعال وفعللة ثانياً لا أولاً، وكلاهما عند بعضهم مقيس ومنهم الناطم في شرح التسهيل.

قال الشارح: يأتي مصدر (فَعَلَّلَ) وما ألحق به على فعال كدحرج دحرجاً وسرهف سرهفاً، وعلى (فَعَلَّلَ) وهو المقيس فيه، نحو: دحرج دحرجةً، وبهرج بهرجةً، وسرهف سرهفةً، وزلزل زلزلةً، وبيطر بيطرةً، وحوقل حوقلةً. و (فَعَلَّالٌ) إن كان مضاعفاً كزلزال ووسواس، وهو في غير المضاعف سماعي كسرهف سرهفاً، ويجوز فتح أول المضاعف والأكثر أن يعنى بال مفتوح اسم الفاعل، نحو: ((مَنْ شَرَّ الْوَسْوَاسِ)) [الناس:4] أي: الموسوس.

لِفَاعِلِ الْفَعَالِ وَالْمُفَاعَلَةِ ... وَغَيْرُ مَا مَرَّ السَّمَاعُ عَادَلَهُ

لم يرتب رحمه الله تعالى؛ لأن فاعل هذا من الثلاثي المزيد بحرف، فكان الأولى أن يقدمه على قوله: فَعَلَّالٌ أَوْ فَعَلَّلَ لِفَعَلَّالٍ.

فَاعِلٌ: هذا الباب الثالث من المزيد بحرف، يأتي المصدر منه على نوعين: إما فَعَالٌ وإما مُفَاعَلَةٌ، قاتل يقاتل قتالاً ومقاتلةً، وضارب يضارب ضرباً ومضاربةً، وخاصم يخاصم خصاماً ومخاصمةً، وشارك يشارك مشاركةً، جاء بواحد منهما.

لِفَاعِلٍ: هذا خبر مقدم.

الْفَعَالُ: هذا مبتدأ مؤخر.

وَالْمُفَاعَلَةُ: معطوف عليه، كل فعل على وزن فاعل فمصدره الفاعل والمفاعلة، نحو: ضارب ضراباً ومضاربةً، وقاتل قتالاً ومقاتلةً، وخاصم خصاماً ومخاصمةً، وعاقب عقاباً ومعاقبةً، لكن يمتنع الفاعل ويتعين المفاعلة فيما فاءه ياء، إذا كان يأتي الفاء امتنع

الفعال ويتعين المفاعلة، يَاسِر مياسرةً، يَاسِر بالياء مياسرةً، وَيَأْمَن ميامنةً، وشذ: يَأْوِمُه
يَوْمًا فعلاً، يَوْمًا هذا شاذ، والأصل فيه ميامنةً مفاعلةً.
إذاً: إذا كانت فاءه ياء امتنع أن يكون على وزن الفِعال، وإنما يكون على مفاعلة.
وغيرُ مَا مَرَّ في قوله:
وغيرُ ذي ثَلَاثَةِ مَقْيَسٍ ... مَصْدَرِهِ كَقُدْسِ التَّقْدِيسِ

وما عطف عليه.
غيرُ: تلك القواعد والأصول في الأوزان .. أوزان المصدر.
السَّمَاعُ عَادَلَهُ: يعني صار عديلاً له، يعني: يرجع إلى السماع، مثل قوله: وَمَا أَتَى مُخَالَفًا
لِمَا مَضَى فَبَابُهُ النَّقْلُ.
إذاً: كل ما لم يكن من ذلك الباب فبابه النقل.
وغيرُ مَا مَرَّ السَّمَاعُ عَادَلَهُ
غيرُ: مبتدأ، وهو مضاف، وَمَا مَرَّ يعني: الذي مر وسبق ذكره.
السَّمَاعُ: مبتدأ ثاني.

عَادَلَهُ: خبر الثاني، يعني: أن ما تقدم من مصادر غير الثلاثي هو القياس، وما جاء على
خلافه عادله السماع أي: صار عديلاً له، أي: رجع له، كما أن كلاً من المتعادلين يرجع
فيه إلى الآخر. أن ما ورد من مصادر غير الثلاثي على خلاف ما مر يحفظ ولا يقاس
عليه.

ومعنى قوله: (عَادَلَهُ) كأن السماع له عديلاً فلا يُقَدَّم عليه إلا بثبت، يعني: نقل،
كقولهم في مصدر فعل المعتل تفعيلاً نحو: بَاتَتْ تُنْزِي دَلْوَهَا تُنْزِيًا، إذاً: هذا سماعي،
والقياس: تنزية مثل زَكَّى تركيةً.

وقوله في مصدر حوّل حيقالاً وقياسه حوقلةً نحو: دحرج دحرجةً، ومن ورود حقال
قوله:

يَا قَوْمِ قَدْ حَوَّقَلْتُ أَوْ دَنَوْتُ ... وَشَرُّ حِيقَالِ الرِّجَالِ الْمَوْتُ

وغيرُ مَا مَرَّ السَّمَاعُ عَادَلَهُ.
وقولهم كذلك في تَفَعَّلَ تَفَعَّلًا نحو: تَمَلَّقَ تَمَلَّقًا وقياسه: تَفَعَّلَ تَفَعَّلًا تَمَلَّقَ تَمَلَّقًا.
وَفَعَلَةً لِمَرَّةٍ كَجَلَسَهُ ... وَفَعَلَةً هَيْئَةً كَجَلَسَهُ

إذا أُريد بيان المرة من المصدر .. مرة واحدة، لأن هذا الحدث وقع مرة واحدة، تأتي به من الثلاثي على وزن فَعْلَة، جلستُ جَلَسَةً، ضربتُ ضَرْبَةً، قتلْتُ قَتْلَةً، يعني: قتلة واحدة. واحدة مفهوم من وزن فَعْلَة، وإذا أُريد به الهيئة من الثلاثي تأتي به مكسور الفاء.

إذاً: قوله: وَفَعْلَةً: هذا مبتدأ.

فَعْلَةً: بفتح الفاء وإسكان العين: فَعْلَة بالفتح.

لِمَرَّةٍ: هذا خبر، وذلك كجَلَسَة ومَشْيَة وضَرْبَة، هذا متى؟ إذا أُريد بيان المرة من مصدر الفعل الثلاثي، قيل فيه فَعْلَة بفتح الفاء، نحو: ضربته ضَرْبَةً يعني واحدة، وإذا قلت: ضربةً واحدةً؛ صارت من باب التوكيد، لأن الواحدة معروفة من اللفظ نفسه، ((فَإِذَا تُفْعَلُ فِي الصُّورِ نَفْحَةً)) [الحاقة: 13] فُهِم من اللفظ واحدة، لما قال واحدة قلنا: هذا تأكيد. وإنما تكون كذلك لما يدل على فعل الجوارح الحسية لا ما يدل على الفعل الباطن كالعلم والجهل والجُبْن والبخل ونحو ذلك، أو الصفة الثابتة كالحُسن.

إذاً: (فَعْلَةً لِمَرَّةٍ) فيما إذا كان الفعل قائماً وواقعاً بالجوارح الحسية، وأما الأمور الباطنية كالعلم والجهل أو الأمر الثابت كالحسن والجمال نقول: هذا لا يشتق منه على وزن فَعْلَة.

(وَفَعْلَةً لِمَرَّةٍ) وذلك ك جَلَسَة، جَلَسَ جَلَسَةً، لبسَ لَبَسَةً، قتل قَتْلَةً.

وَفَعْلَةً لِهَيْئَةٍ كَجَلَسَهُ

فَعْلَةً: بكسر الفاء مع إسكان العين.

لِهَيْئَةٍ: يعني هيئة الحدث.

كَجَلَسَهُ: جلستُ جَلَسَةً كذا، لا بد من التقييد، قتلْتُ قَتْلَةً عادٍ، مشيتُ مَشْيَةً كذا لا بد من الإضافة، حينئذٍ مَشْيَة نقول: هذا اسم هيئة، أي: هيئة الحدث، والحدث وإن استلزم الهيئة لكن فرق بين الدلالة مطابقة والدلالة التزاماً.

قال الشارح: إذا أُريد بيان المرة من مصدر الفعل الثلاثي قيل: فَعْلَة نحو: ضربة، هذا إذا لم يبين المصدر يعني من أول الأمر على تاء التأنيث، يعني بعض المصادر فيها تاء كرحمة ورغبة، إذا أردنا الوحدة كيف نفعل؟ هل تأتي بها على وزن فَعْلَة؟ هو على وزن فَعْلَة محتوماً بالتاء، نضيف إليه كلمة واحدة، رحمةً واحدةً، إذاً: احتجنا إلى واحدة ليست كنفخة هناك، نفخة واحدة، أما هنا إذا كان المصدر في أصله مبنياً من أول الأمر

وضعت أو نُطَق بقاء التأنيث معه حينئذٍ احتجنا إلى وصف، فإن بني عليها وصف بما يدل على الوحدة نحو: نعمة ورحمة، إذا أريد المرة وصف بوحدة: نعمة واحدة، رحمة واحدة. وإن أريد بيان الهيئة منه قيل: فعلة بكسر الفاء نحو: جلس جلسة حسنة، لا بد من الوصف. وقعد قعدة يعني حسنة، ومات ميتة، ميتة سوء مثلاً. والقَتلة، إلا إن كان بناء المصدر العام عليها فيدل على الهيئة بالصفة ونحوها، كنشد الضالة نشدة عظيمة، نشدة هي في أصلها التاء حينئذٍ نقول: فعلة نشدة المصدر هكذا نطق بالتاء فهو مبني عليها، نقول: نشدة عظيمة وصفناها بعظيمة.

فِي غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ بِالتَّاءِ الْمَرَّةُ ... وَشَدَّ فِيهِ هَيْئَةً كَالْحُمَرَةِ

ما سبق فعلة وفعله من الثلاثي، وأما غير الثلاثي في الدلالة على المرة تأتي بالمصدر السابق القياسي ونزيد عليه التاء، انطلق انطلاقاً، زد عليه التاء: انطلاقاً، هذا مرة، استخرج استخراجاً استخراجاً، استغفر استغفارةً، تأتي بالتاء متصلة بالمصدر، ليس عندنا فعلة وفعله، إنما هذا يكون في الثلاثي وغير الثلاثي لا.

فِي غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ بِالتَّاءِ الْمَرَّةُ: المرة بالتاء.

الْمَرَّةُ: هذا مبتدأ.

وبالتاء: خبر مقدم.

المرة في غير ذي الثلاثي الرباعي والخماسي والسداسي .. إلى آخره. بالتاء، كائنة بالتاء، إذا أريد بيان المرة من مصدر المزيد على ثلاثة أحرف زيد على المصدر القياسي تاء تأنيث: أكرمه إكراماً إكراماً، ودحرجته دحرجةً، وانطلق انطلاقاً، واستغفرت استغفارةً.

فإن كان بناء المصدر العام على التاء دُل على المرة منه بالوصف، فإقامة واحدة، واستقامة واحدة نحتاج إلى أن نضيف واحدة؛ لأن التاء موجودة في المصدر لما ذكرناه من العلة السابقة.

فِي غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ: ما قال الثلاثة، والأصل أن يقول: الثلاثة، إنما حذف التاء في الثلاث؛ لأنه راعى تأنيث الحرف، والتقدير: في غير الفعل صاحب الثلاث الأحرف، ذُكِرَ فلما ذُكِرَ حذف.

فِي غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ بِالتَّاءِ الْمَرَّةُ ... وَشَدَّ فِيهِ هَيْئَةً كَالْحُمَرَةِ

يعني: ما كان المصدر دالاً على الهيئة لا يأتي من غير الثلاثي، وإنما يكون من الثلاثي فحسب، أما غير الثلاثي فلا، وإنما سمع من غير الثلاثي المرة فحسب بالطريقة التي

ذكرناها وهي زيادة التاء، وأما غير الثلاثي لم يُسمع فيه قياساً في الهيئة.
وَشَدَّدَ: يعني لا يبنى من غير الثلاثي مصدر للهيئة إلا ما شذ.
فيه: يعني غير الثلاثي.

هَيْئَةً كَالْحِمْرَةِ: اختمرت المرأة حِمْرَةً، حَمَرُ اختمر افتعل، هذا غير ثلاثي، سَمِعَ حِمْرَةً لكنه شاذ على وزن فَعْلَةٍ، نقول: هذا يحفظ ولا يقاس عليه. اختمرت المرأة حِمْرَةً يعني: غطت رأسها بالخمير.

وشد بناء فَعْلَةٍ لهيئة من غير الثلاثي، كقولهم: هي حسنة حِمْرَةٍ، فبنو فَعْلَةٍ من اختمر، وانتقبت نِقْبَةً، واعتمَّ عِمَّةً، وتقمص قمصة؛ كل هذا من غير الثلاثي وهو شاذ، يحفظ ولا يقاس عليه. فبنو فَعْلَةٍ من اختمر وهو حسن العِمَّة فبنو فَعْلَةٍ من تعمم، وكذلك قمصة نقول: بنوه من تقمَّص، وهذا كله يحفظ ولا يقاس عليه.

إذاً: للمرة إما أن يكون من الثلاثي أو غير الثلاثي، إن كان من الثلاثي جيء به على وزن فَعْلَةٍ، وإن كان من غير الثلاثي زيدت التاء على المصدر في كليهما ما لم يكن المصدر في أصله متصلاً بالتاء، وأما الهيئة من الثلاثي جيء به على وزن فَعْلَةٍ بكسر الفاء، ومن غير الثلاثي لا ينقاس وإنما هي ألفاظ تحفظ ولا يقاس عليها.
والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين ... !!!

عناصر الدرس

* شرح الترجمة. أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة

* وزن اسم الفاعل من الثلاثي

* وزن اسم الفاعل من غير الثلاثي. ووزن اسم المفعول من غير الثلاثي

* وزن اسم المفعول من الثلاثي وما ينوب عنه

* خاتمة في ذكر الصفات المشبهة.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين،
أما بعد:

قال الناظم رحمه الله تعالى: أَبْنِيَةُ أَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ وَالْمَفْعُولِينَ وَالصِّفَاتِ الْمُشَبَّهَاتِ بِهَا.

أَبْنِيَّةٌ: جمع بناء. وأَسْمَاءُ: جمع اسم. وَالْفَاعِلِينَ .. أَسْمَاءُ الْفَاعِلِينَ هذا جمع اسم الفاعل. والمفعولين المعطوف على الفاعلين أي: أَسْمَاءُ الْمَفْعُولِينَ وهو جمع اسم مفعول، والصفات المشبهات بها جمع صفة مشبهة.

سيذكر في هذا الباب ما ذكره في الباب السابق، في الباب السابق ذكر أبنية المصادر، وهنا سيذكر البناء يعني الوزن، البنية المراد به: الوزن. ما هي أوزان أسماء الفاعلين وما هي أوزان أسماء المفعولين، سواء كان من الثلاثي ومما زاد على الثلاثي، والصفة المشبهة كذلك ما هي أوزانها، فعقد هذا الباب لبيان هذه الأوزان.

إذاً: لن يتكلم عن عمل شيء منها، بل سبق عمل اسم الفاعل واسم المفعول، وسيأتي عمل الصفة المشبهة.

إذاً: وسط بين هذا الباب بين البابين: إعمال اسم الفاعل وإعمال الصفة المشبهة. أَبْنِيَّةُ أَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ، إضافة أبنية إلى أسماء للبيان، لأن أسماء الفاعلين اسم فاعل وهذا هو بنية في نفسه، فكيف يقال: أبنية أسماء الفاعلين؟ نقول: الإضافة هنا للبيان، أي: أبنية هي أسماء الذوات الفاعلين وأسماء الذوات المفعولين، وغلب العاقل منها على غيره فجمع بالياء والنون، فليس كله عاقل، وإنما منه ما يعقل ومنه ما لا يعقل، فجمعه بواو ونون تغليباً للعاقل. وهذه قاعدة عندهم: إذا اجتمع عاقل وغيره حينئذٍ غلب العاقل على غيره لشرفه.

أَبْنِيَّةُ أَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ. إذاً: عرفنا أن الإضافة هنا للبيان، يعني: أبنية هي أسماء الذوات الفاعلين وهي أسماء الذوات المفعولين. والصفات المشبهة بها، أي: بأسماء الفاعلين؛ كظاهر القلب، وأسماء المفعولين؛ كمحمود المقاصد، المشبهة بها: الضمير الأصل في ظاهر الترجمة يعود إلى النوعين، يعني: أسماء الفاعلين والمفعولين، فالضمير راجع إلى أسماء الفاعلين والمفعولين، هذا المتبادر من الترجمة، لكن قول المصنف فيما بعد: الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ؛ يقتضي رجوع الضمير إلى أسماء الفاعلين فقط دون أسماء المفعولين؛ لأن الصفة المشبهة إنما هي مشبهة باسم الفاعل لا بأسماء الفاعلين.

إذاً: قوله: (وَالصِّفَاتِ الْمُشَبَّهَاتِ بِهَا) هنا الضمير يعود على بعض المضاف إليه وهو قوله: أسماء الفاعلين، لماذا؟ لأن الصفة المشبهة إنما أعملت تشبيهاً لها باسم الفاعل لا باسم المفعول، ولم تشبه باسم المفعول كما سيأتي بيانه.

قال رحمه الله تعالى:

كَفَاعِلٍ صُغِ اسْمُ فَاعِلٍ إِذَا ... مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ يَكُونُ كَعَدَا

صُغ اسم فاعل كفَاعِل، صُغ: هذا فعل أمر، أمر من الصوغ، يعني: ائت به على صيغة معينة، والصيغة والبنية والبناء والوزن مترادفة، أبنية المصادر، أبنية أسماء الفاعل، أوزان المصادر، أوزان أسماء الفاعلين، كذلك صيغ المصادر وصيغ أسماء الفاعلين كلها مترادفة، كلها بمعنى واحد.

صُغ: والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت، اسم فاعل. كَفَاعِل: أي: كهذا الوزن الذي على صيغة فاعل.

صغ اسم فاعل كفَاعِل، أي: صوغاً كصوغ فاعل في الهيئة، أو حالة كون اسم الفاعل كفَاعِل في الهيئة، والمراد بالهيئة: أن يكون على زنة فاعل: ضارب، قاتل .. إلى آخره. متى؟ قال:

إِذَا مِنْ ذِي ثَلَاثَ َ َ يَكُونُ كَغَدَا

إذا كان المراد اشتقاقه من الثلاثي، إذا: ذا مما زاد على الثلاثي، وسيأتي بيانه.

مِنْ ذِي ثَلَاثَ َ َ: قلنا: مِنْ ذِي يعني: من فعل ذي ثلاثة.

مِنْ ذِي ثَلَاثَ َ َ: يعني من فعل صاحب ثلاثة أحرف وهو المجرد؛ لأنه لا يوجد أقل من ثلاثة أحرف. وهذا يشمل فعل وفعل اللازم والمتعدي فيهما وفَعْل؛ لأنه أطلقه، لكن باعتبار الأبيات الآتية نخص (مِنْ ذِي ثَلَاثَ َ َ) بفعل وفعل، لكن فعل اللازم والمتعدي وفعل المتعدي، فعل المتعدي واللازم وفعل المتعدي.

إذا: مقصوده بقوله: (مِنْ ذِي ثَلَاثَ َ َ) المراد به: من فعل المتعدي واللازم يأتي اسم

الفاعل منه على زنة فاعل، ومن فعل بكسر العين المتعدي يأتي منه اسم الفاعل على زنة فاعل. وأما فعل اللازم وفعل وهو لا يكون إلا لازماً هذا له صيغ أخرى.

كَفَاعِلِ صُغِ اسْمِ فَاعِلٍ إِذَا: هذا قيد.

مِنْ ذِي ثَلَاثَ َ َ: إِذَا يَكُونُ مِنْ ذِي ثَلَاثَ َ َ، يكون. كان هنا تامة بمعنى: يوجد.

وَمِنْ ذِي ثَلَاثَ َ َ: متعلق بها، لكن اشترط بعضهم أن يكون متصرفاً، أن يكون فعل

اللازم والمتعدي وفعل المتعدي أن يكون متصرفاً، وأما الجامد فلا يأتي منه على زنة

فاعل.

كَغَدَا: يعني وذلك كغدا. غَدَا بمعنى سال، فيقال: غدا الماء فهو غاذٍ على وزن فاعل.

ويقال: غدا الصبي باللبن، وغذيته يعني الصبي أي: رباه، فيكون متعدياً.

إذا: غَدَاً يحتمل مثال الناظم هنا: أن يكون لازماً بمعنى سال، أو متعدياً، وكلاهما يأتي

منه اسم الفاعل على زنة فاعل، فلا إشكال حينئذٍ، سواء أراد غذا بمعنى سال، أو أراد غَدًا بمعنى رَبِّي، كلاهما اسم الفاعل يأتي منه على زنة فاعل فلا إشكال.

قال الشارح: إذا أريد بناء اسم الفاعل من الفعل الثلاثي جيء به على مثال فاعل، يعني على وزنه وصيغته. وذلك مقيس في كل فعل كان على وزن فَعَلَ بفتح العين مطلقاً، سواء كان متعدياً أو لازماً.

ضَرَبَ: هذا على وزن فَعَلَ وهو متعد. إذا أردت منه اسم الفاعل وقد عرفنا حقيقة اسم الفاعل: ما دل على ذات وحدث أو وقعت ذلك الحدث؛ حينئذٍ ضربَ تقول: ضارب على وزن فاعل، وهو فعل كذلك هو متعد. وركبَ زيد الفرسَ، ركب: هذا على وزن فَعَلَ وهو متعدي، فتقول: راكب.

وذهبَ: هذا لازم، ذهبَ زيد فهو ذاهبٌ، إذاً: على وزن فاعل. وغذا فهو غاذ، وسلم فهو سالمٌ.

إذاً: ما كان على وزن فَعَلَ بفتح العين مطلقاً متعدياً كضرب أو لازماً كسلم يأتي منه اسم الفاعل على وزن فاعل، وكذلك فَعَلَ بكسر العين بشرط أن يكون متعدياً، انظر هنا فَعَلَ المتعدي شارك فَعَلَ المتعدي، وهناك:

فَعَلَ قِيَاسُ مَصْدَرِ الْمُعْدَى ... مِنْ ذِي ثَلَاثَةِ كَرَدَّ رَدًّا

شارك فَعَلَ المتعدي فَعَلَ، شاركه لماذا؟ لأن المتعدي في باب فعل كثير واللازم قليل، وفعل كله بنوعيه كثير، وحينئذٍ بجامع الكثرة شارك فَعَلَ المتعدي فَعَلَ مطلقاً كما الشأن في أوزان المصادر.

فإن كان الفعل على وزن فَعَلَ بكسر العين فإما أن يكون متعدياً أو لازماً، فإن كان متعدياً فقياسه أيضاً أن يأتي اسم فاعله على فاعل نحو: ركبَ فهو راكب، وعلمَ فهو عالم.

إذاً: قصد بهذا البيت أن صياغة اسم الفاعل تكون على القياس مطردة فيما إذا كان الفعل الثلاثي على وزن فَعَلَ مطلقاً لازماً أو متعدياً، وفيما كان على وزن فَعَلَ بكسر العين بشرط أن يكون متعدياً.

وأما فَعَلَ اللازم وفَعَلَ قلنا: لا يكون إلا لازماً، فمجيء اسم الفاعل منهما على وزن فاعل شاذ، يحفظ ولا يقاس عليه. وعبر عنه الناظم بقوله: قليل، مثل حَمَضَ على وزن فَعَلَ. سمع منه: حامض، حامض مشهورة هذه، نقول: هذا شاذ، ورد في لسان العرب يحفظ ولا يقاس عليه. وطهرَ على وزن فَعَلَ فهو طاهر، نقول: هذا شاذ، يحفظ ولا

يقاس عليه. من طَهَّر لا من طَهَّر، عندنا طَهَّر وطَهَّر، طَهَّر مجيء اسم الفاعل منه على وزن فاعل طاهر؛ نقول: هذا شاذ، يحفظ ولا يقاس عليه. ونَعَم فهو ناعم، وفَرَّه فهو فاره، حينئذٍ نقول: هذا شاذ، يحفظ ولا يقاس عليه.

وكذلك مجيء فاعل من فعل اللازم نقول: هذا كذلك شاذ، يحفظ ولا يقاس عليه. عقرت المرأة فهي عاقر؛ هذا مشهور، ومع ذلك نحكم عليه بكونه شاذاً، يعني: مخالف للقياس؛ لأن اسم الفاعل على زنة فاعل إنما يكون مقيساً في فعل المتعدي واللازم وفعل المتعدي، وأما فعل اللازم.. فعل بكسر العين اللازم وفعل ولا يكون إلا لازماً؛ إذا سمع فيه فاعل حكمنا عليه بكونه شاذاً، يعني يحفظ ولا يقاس عليه. وإلى هذا أشار بقوله: وَهُوَ قَلِيلٌ: وَهُوَ بِإِسْكَانِ الْهَاءِ لِلْوِزْنِ.

وَهُوَ قَلِيلٌ فِي: "فَعُلْتُ" وَفَعِلَ

وَهُوَ: الضمير يعود إلى فاعل، يعني: وزن فاعل، وهذا يكاد أن يكون كالاستثناء مما سبق؛ لأنه أطلق في السابق قال: مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ. لم يقيده.. المعدى كما ذكره في أوزان المصدر.

إذاً: لما كان قوله السابق: (مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ) بإطلاقه يشمل فعل وفعل اللازم فيوهم كثرة مجيء اسم فاعلهما على فاعل مع أنهما ليسا كذلك، دفع هذا الإيهام بقوله: وَهُوَ قَلِيلٌ. إذاً: هذا كالاستثناء مما سبق.

وَهُوَ: أي صوغ فاعل.

قَلِيلٌ: أي شاذ، وحكمنا على كلام الناظم هنا بكونه قليل مع أنه لا يستخدم هذا، إنما قد يستخدم ندر، قليل لا يستخدمه في معنى الشاذ:

وَفِي فَعِيلٍ قَلٌّ ذَا وَفَعِلٍ

قَلٌّ: يعني قليل وليس بشاذ. لماذا حكمنا بكونه شاذاً هنا؟ نقول: لقوله: بَلْ قِيَاسُهُ فَعِلٌ، ماذا قال؟ وَهُوَ قَلِيلٌ فِي فَعُلْتُ وَفَعِلْتُ وَفَعِلَ غَيْرَ مُعَدَّى بَلْ هذا إضراب وانتقال.. قِيَاسُهُ: يعني قياس فعل اللازم.. فَعِلٌ.... وَأَفْعَلٌ فَعْلَانُ، فدل على أن القلة المراد بها في كلام الناظم: الشذوذ.

وَهُوَ قَلِيلٌ: وَهُوَ: مبتدأ. وقَلِيلٌ: خبر.

وَهُوَ: أي صوغ فاعل قَلِيلٌ في اسم الفاعل من فعل وفعل اللازم، ولذلك قال: (غَيْرَ مُعَدَّى) هذا قيد لفعل لا لفعل؛ لأن فعل لا يكون متعدياً ولازماً، وإنما فعل هو الذي يحتاج إلى القيد، فقال: وَفَعِلَ غَيْرَ مُعَدَّى؛ هذا حال من فعل.

غَيْرُ مُعَدَّى: حالة كونه غير معدى، لأنه إذا كان متعدياً يكون قياساً، وإذا كان لازماً لا يكون قياساً بل يكون شاذاً.

وَهُوَ قَلِيلٌ: يعني صوغ فاعل قليل في اسم الفاعل في فَعُلْتُ، فَعُلْتَ فَعُلْتُ، ضمنت التاء أو فتحت لا إشكال والمراد به: فعل، وهذا لا يكون إلا لازماً لذلك لم يقيده.

وَفِعْلٌ: يعني وفي فعل اللازم، ولذلك: (غَيْرُ مُعَدَّى) هذا حال من فعل.

غَيْرُ مُعَدَّى: فهم منه أنه كثير فيما عدا هذين الوزنين، وهذا واضح من البيت السابق؛ لأنه قال: وَهُوَ قَلِيلٌ فِي فَعُلْتُ وَفِعْلٌ غَيْرُ مُعَدَّى

مفهومه: أنه كثير في فعل مطلقاً وفعل متعدي. من الثلاثي وهو ثلاثة أنواع: فعل متعدٍ نحو: ضرب فهو ضارب، وفعل غير متعدٍ نحو: قعد فهو قاعد، وفعل متعدٍ نحو: شرب فهو شارب، نقول: هذا كثير، وأما فعل وفعل اللازم قليل بمعنى أنه شاذ.

بَلْ: هذا إضراب عما قبل.

قِيَاسُهُ فِعْلٌ وَأَفْعَلٌ فَعْلَانٌ: قياسه فعل اللازم، اسم الفاعل منه إذا أردته حينئذٍ تأتي به على وزن فِعْلٍ، فِعْلٍ بالتثنية اسم.

وَأَفْعَلٌ: هذا الثاني.

فَعْلَانٌ: هذا الثالث ممنوع من الصرف.

إذاً: ذكر لاسم الفاعل من فعل اللازم ثلاثة أوزان، ذكر ل (فعل) اللازم اسم الفاعل منه ثلاثة أوزان، وحكم عليها بأنها قياس، إذاً: ما عداها لا يسمى قياساً بل هو من المحفوظ الذي يحفظ ولا يقاس عليه.

بَلْ قِيَاسُهُ: الضمير يعود على فعل، وسيأتي الكلام في فعل.

بَلْ قِيَاسُهُ فِعْلٌ

قِيَاسُهُ: مبتدأ. وفِعْلٌ: خبره، فعل أي: فعل اللازم. وَأَفْعَلٌ فَعْلَانٌ. وهذه ليست كلها

مستوية على مرتبة واحدة، بل كل منها يختص بفعل إن دل على معنى حينئذٍ حكمنا عليه بكونه يأتي على فعلٍ أو أفعل أو فعلا.

وَفِعْلٌ: هذا شائع وكثير فيما دل على عرض، ما يسمى بالأعراض يعني: الأشياء التي تأتي وتزول؛ كالفرح، تقول: فرح زيد فرح بكسر العين فرح، فرح زيد فرح. إذاً: لا فرق بين الفعل الماضي فعل واسم الفاعل، وإنما الأول بالنية ينوي كونه فعلاً فحينئذٍ يبنى:

فرح زيد، فرح نفسه لكن تنوي أنه اسم فتنونه، وهذا فيما إذا دل على عرض.

أَشْرَ زيد فهو أَشَرٌّ، أَشَرٌّ على وزن فِعْلٍ.

وَأَفْعَلٌ: وهذا كثير أو الأصل في الألوان والخلق جمع خلقة، والمراد بها: الحال الظاهر في

البدن كالعور، عور زيد فهو أعور، فأعور: هذا اسم فاعل من فعل اللازم.

فَعْلَانُ: يعني وفعلان على إسقاط حرف العطف.
فَعْلَانُ: وهذا فيما دل على امتلاء وحرارة الباطن، ومثل للثلاثة بقوله: نَحْوُ أَشْرٍ وَنَحْوُ
صَدْيَانٍ وَنَحْوُ الْأَجْهَرِ. لم يرتب.

أَشْرٍ: هذا على وزن فَعِلٍ، وهو فيما دل على عرض؛ لأن أَشْرَ المراد به الذي لا يحمد
النعمة مثل البطر لا يحمد النعمة، وحينئذٍ هذا عرض يأتي وتزول، الأعراض هي
الأوصاف التي تكون في الإنسان وتأتي وتزول ولا تكون راسخة، بخلاف الشيء الراسخ
كالحسن والجمال ونحو ذلك، هذه أوصاف مستمرة راسخة. وأما التي تأتي وتزول
كالمرض والصحة والضحك والمشي والاستلقاء ونحو ذلك فهذه أعراض، لماذا؟ لأنها
أوصاف غير مستقرة، غير ثابتة، غير مستمرة. ما كان كذلك والفعل فَعِلَ وهو لازم
حينئذٍ اسم الفاعل يكون على وزن فَعِلٍ.
وأما أفعل فهو مشهور في الألوان والخلق، يعني: ما كان لون كأحمر حَمَرٍ وأصفر
وأخضر، كلها نقول: هذا اسم فاعل من فعل اللازم، حَمَرَ ونحو ذلك.
وفعلان فيما دل على الامتلاء.

نَحْوُ أَشْرٍ، هذا مثال للأول.
وَنَحْوُ صَدْيَانٍ: وريان كذلك وهو العطشان، صديان.
وَنَحْوُ الْأَجْهَرِ: الأجهر هو الذي لا يبصر في الشمس، جَهَرَ على وزن فَعِلٍ، جَهَرَ زيد
يعني: لا يبصر في الشمس، وحينئذٍ اسم الفاعل منه يأتي على وزن أفعل.
أشار إلى تعدد المعاني باختلاف الأوزان بتكرار قوله: نَحْوُ؛ لأنه عدد الأمثلة وكرر معه
نَحْوُ، لماذا؟ للإشارة إلى ما ذكرته: وهو أن كل واحد من هذه الأوزان إنما يكون باعتبار
معنى مفارق لمعنى الوزن الآخر.

نَحْوُ أَشْرٍ وَنَحْوُ صَدْيَانٍ: أعاد نحو.
وَنَحْوُ الْأَجْهَرِ: إذاً أعاد كلمة (نَحْوُ) في صديان والأجهر لاختلاف النوع، فكل واحد
منها .. لأن الأوزان قد تتحد في الفعل، فيقال: يأتي على وزن كذا وكذا وكذا، وقد
يقال: الفعل إن دل على كذا فوزنه كذا، وإن دل على كذا فوزنه .. حينئذٍ اختلفت
الأنواع أو لا؟ اختلفت الأنواع، ففرق بين أن يوحد بين الأوزان لاتحاد نوع الفعل وبين
أن ينوع في الأوزان لاختلاف أنواع الفعل، أما قلنا: الصوت ما دل على صوت يأتي
المصدر منه على فُعَالٍ وفُعِيلٍ؟ تعددت الأوزان والمعنى واحد، وهنا فَعِلَ اللازم فعل
واحد وتعددت له الأوزان، متحدة أو باعتبار اختلاف المعاني؟ الثاني. إذاً: ليست

متحدة.

إذاً: ما كان على وزن فعلٍ اللازم فاسم الفاعل يأتي منه على واحد من أوزانه الثلاث وهي: فعلٌ وأفعلٌ وفعلانٌ.

قال الشارح: أي: إتيان اسم الفاعل على وزن فاعل قليل في فعلٍ بضم العين، كقولهم: حمض .. إلى آخره. وفي فعلٍ غير متعدٍ نحو: أمن فهو آمن، هذا شاذ يحفظ ولا يقاس عليه. وسلم فهو سالم؛ كذلك يحفظ ولا يقاس عليه. وعقرت المرأة فهي عاقر؛ نقول: هذا يحفظ ولا يقاس عليه؛ لأن القياس في اسم الفاعل على زنة فاعل إنما هو في فعلٍ مطلقاً وفي فعلٍ المتعدي.

بل قياس اسم الفاعل من فعلٍ المكسور العين إذا كان لازماً أن يكون على فعلٍ بكسر العين، نحو: نظر فهو نظيرٌ، وبطرٌ فهو بطيرٌ وأشرٌ فهو أشرٌ، الأشر والبطر معناهما الذي لا يحمد النعمة.

أو على فعلاً، لم يبين الشارح أن الاختلاف لاختلاف الأنواع .. المعاني. عطش فهو عطشان، وصدي فهو صديان، أو على أفعل نحو: سَوَدَ فهو أسود، وجهَرٌ فهو أجهر. وليست مستوية وإنما هي مختلفة باختلاف أنواع ما يدل عليه فعلٍ اللازم.

وَفَعْلٌ أَوْلى وَفَعِيلٌ بِفَعْلٍ ... كَالضَّخْمِ وَالْجَمِيلِ وَالْفِعْلُ جَمَلٌ
وَأَفْعَلٌ فِيهِ قَلِيلٌ وَفَعْلٌ

ذكر أربعة أوزان لفعلٍ بضم العين.

وَفَعْلٌ وَفَعِيلٌ وَأَفْعَلٌ وَفَعْلٌ: هذه كلها لكنها ليست مستوية، فإذا أردت اسم الفاعل من فعلٍ بضم العين فأت به على وزن من هذه الأوزان الأربعة.
وَفَعْلٌ: هذا مبتدأ؛ لأنه قصد لفظه وصار علماً، وإلا في لفظه فهو نكرة، لكنه قصد لفظه وصار علماً فصح الابتداء به.
وَفَعْلٌ أَوْلى بِفَعْلٍ.

أَوْلى: هذا خبر، لم يعبر بالقياس، لعل الناظم متردد في كونه هل هذا قياسه أم لا؟
ولذلك قال الصبان: قوله: (أَوْلى) لعله لم يصرح بالقياس لعدم كثرة فعلٍ وفعلٍ في فعلٍ كثرة تقطع بقياسهما فيه عندهم، يعني: هو كثير، لكن الكثرة هذه لم تجعل الناظم يقطع بكونه هو القياس فيه؛ لأنه ليس كلما كثر الشيء صار هو القياس لا، قد يكون كثير ومساوياً للقياس، وقد يكون كثير لكنه أدنى من القياس، حينئذٍ لما كثر محيى فعلٍ على

فَعْلٌ وفَعِيلٌ؛ الناظم رحمه الله تعالى لم يقطع بكونه هو القياس؛ لأن هذه الكثرة قد يقع فيها نوع تردد.

إذاً: لعله لم يصرح بالقياس لعدم كثرة فَعْلٍ وفَعِيلٍ في فَعْلٍ كثرة تقطع بقياسهما فيه عندهم.

قال الشاطبي: وغير المصنف يرى أن فَعِيلاً قياس دون فَعْلٍ. هذا يدل على أن التردد واقع.

غير الناظم يرى أن القياس هو فَعِيلٌ، وليس فَعْلٌ، والناظم هنا قال: وَقَعْلٌ أَوَّلَى وَفَعِيلٌ، ولم يؤخر أَوَّلَى على فَعِيلٍ فيجمع بينهما، بل فَعْلٌ وفَعِيلٌ وفَعْلٌ أَوَّلَى. غير الناظم يرى أن فَعِيلاً هو القياس وما عداه لا، إذاً: المسألة فيها نوع تردد.

وَقَعْلٌ أَوَّلَى وَفَعِيلٌ بِفَعْلٍ: يعني بِفَعْلٍ اللازم.

كَالضَّخْمِ: من ضَخْمٍ على زون فَعْلٍ، ضَخْمٌ زيد فهو ضَخْمٌ، إذاً: اسم الفاعل من ضَخْمٍ: ضَخْمٌ. وشَهْمٌ فهو شَهْمٌ، وَجَمِيلٌ.

وَالْجَمِيلُ: هذا من جَمَلٍ فهو جميل، وظَرْفٌ فهو ظَرْفٌ وشرِيفٌ شَرْفٌ فهو شريف.

إذاً: من فَعْلٍ يأتي على وزن فَعْلٍ وفَعِيلٍ.

وَالْفِعْلُ جَمَلٌ: هذا قيده للأخير، والجميل كالضخم.

وَالْفِعْلُ جَمَلٌ: أي فعل؟ جمل للجميل، مع أنه معلوم مما سبق لأن الحديث في فَعْلٍ.

وَقَعْلٌ أَوَّلَى وَفَعِيلٌ بِفَعْلٍ كَالضَّخْمِ وَالْجَمِيلِ: عرفنا إلى هنا أن الضخم اسم فاعل للضخم، وجميل اسم فاعل للجمل، لَمْ َقَالَ: وَالْفِعْلُ جَمَلٌ؟ قيل: احتراز به عن جميل من جملة

الشخم بالفتح، جمل .. وجملوه، احتراز عن جميل من جملة الشخم بالفتح أي: أذبتة،

فَجَمِلَ بالبناء للمجهول أي: أذيب فهو مجمول وجميل؛ لأن فَعِيلاً فيه بمعنى مفعول

فليس مما نحن فيه، ويرد عليه .. على هذا الاحتراز أن كون فعله جَمَلٌ بالضم معلوم من قوله:

وَقَعْلٌ أَوَّلَى وَفَعِيلٌ بِفَعْلٍ

إذاً: قيل: وَالْفِعْلُ جَمَلٌ؛ صرح به احترازاً من جملة بمعنى: أذبت، وهذا يأتي منه على

وزن فَعِيلٍ جميل لكنه بمعنى اسم المفعول، لكن نقول: هذا غير وارد؛ لأنه محترز به

بقوله: فَعْلٌ، إذاً: هذا يكون من باب التتميم فحسب.

وَأَفْعَلٌ فِيهِ: في ماذا؟ في فَعْلٍ.

قَلِيلٌ وَفَعَلٌ: مفهومه أن الوزنين السابقين كثيران؛ لأنه قيد الثالث والرابع بكوئهما قليل، حينئذٍ نفهم منه أن السابق الذي هو فَعَلٌ وفعليل كثير، وهذا واضح من جهة الترجيح .. الأولوية، لأنه قال: وَفَعَلٌ أَوَّلَى.

وَأَفْعَلٌ فِيهِ قَلِيلٌ وَفَعَلٌ: مثل ماذا أفعَل؟ قيل: مثل خَضُبَ فهو أخضَبُ، وعلى فَعَلٍ مثل: بَطُلَ فهو بَطْلٌ.

ومثله فَعَالٌ وفُعَالٌ وفُعْلٌ وفِعْلٌ وفُعْلٌ بكسر الفاء أو ضمها، وفُعَالٌ وفُعُولٌ وفِعْلٌ؛ هذه كلها تأتي من فَعْلٌ، فيدل على أن باب فَعْلٌ من جهة اسم الفاعل غير منضبط لكثرة الأوزان وإن كان الأكثر على وزن فَعْلٍ أو فِعْلٍ، وبعده يأتي في الرتبة أفعَل وفَعَلٌ، وما عداه مما ذكرناه هذا أقل بكثير مما سبق.

فَعَالٌ وفُعَالٌ، فَعَالٌ بفتحيتين وفُعَالٌ وفُعْلٌ بضميتين، وفِعْلٌ وفُعْلٌ غمر بكسر الفاء أو ضمها، وفُعَالٌ بالتشديد وفُعُولٌ وفِعْلٌ مثل ماذا؟ حُرْشَ فهو أحرش، حُرْشَ على وزن فَعْلٌ فهو أحرش، يعني: خَشَنَ. وخَضُبَ فهو أخضَبَ إذا احمر إلى الكدرة، وبَطُلَ فهو بطل، وحَسُنَ فهو حسن، وجَبُنَ فهو جبان على وزن فَعَالٌ، جبان. وشَجَعَ فهو شجاع فُعَالٌ، وجُنِبَ فهو جنب فُعْلٌ مثله، وعَفَرَ فهو عُفْرٌ، وغَمَرَ فهو غِمْرٌ، عُفِرَ فُعْلٌ غِمْرٌ فِعْلٌ، غِمْرٌ ما المراد به؟ لم يجرب الأمور.

ووضؤٌ فهو وضاء أي: وضىء. وحُصِرَتْ فهي حصور، أي: ضاق مجرى لبنها، وخَشَنَ فهو خشن.

إذاً: هذه كلها تأتي من فَعْلٌ لكنها ليست بالكثرة كالسابق.

وَأَفْعَلٌ فِيهِ قَلِيلٌ وَفَعَلٌ ... وَبِسَوَى الْفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى فَعْلٌ

رجع إلى الأول:

كَفَاعِلٍ صُغِ اسْمُ فَاعِلٍ إِذَا ... مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ يَكُونُ كَعَدًا

الأصل في فَعَلٍ أنه يأتي على وزن فاعل.

قال: وَبِسَوَى الْفَاعِلِ: غير الفاعل.

قَدْ يَغْنَى فَعْلٌ: قد يستغني فَعْلٌ المتعدي واللازم بسوى فاعل .. بغيره، وما هو هذا السوى؟ أجمه، يعني: غير مخصوص، حينئذٍ يكون الأصل فيه أنه سماعي وليس بقياسي، وإلا القياس هو الأول.

وَبِسَوَى الْفَاعِلِ: يعني سوى الفاعل سوى زنة الفاعل السابق في قوله: كفَاعِلٍ، كصيغة فاعل.

قَدْ يَغْنَى: قَدْ للتقليل. وَيَغْنَى: مضارع غني من باب فِرَح، أي: استغنى، ونسبة الاستغناء إلى فَعَلَ مجاز، والمراد: أنه قد يستعمل في الوصف من فَعَلَ غير فاعل، هذا المراد. قد يستعمل اسم الفاعل غير زنة فاعل في باب فَعَلَ، وما هو هذا السوى؟ قلنا: هذا لم يذكره، ففهم منه أنه غير مخصوص بوزن واحد، ولذلك قال: وتقدم أن قياس اسم الفاعل من فَعَلَ المفتوح العين أن يكون على فاعل، وقد يأتي اسم الفاعل منه على غير فاعل قليلاً، قليل: قَدْ يَغْنَى، نحو: طاب فهو طيب، طيبٌ ليس على وزن فاعل، نقول: هذا سماعي ليس بقياسي. وشاخ فهو شيخٌ، وشاب فهو أشيبٌ، وهذا معنى قوله: وَبِسَوَى الْفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى فَعَلَ.

إذاً: خلاصة ما ذكره الناظم: أن ما كان على وزن فَعَلَ اللازم والمتعدي وفِعَلَ المتعدي القياس في اسم الفاعل منه أن يأتي على زنة فاعل، وما سمع في فِعَلَ اللازم وفُعَلَ كونه على زنة فاعل فهو شاذ، يحفظ ولا يقاس عليه.

وما جاء على فَعَلَ على غير زنة فاعل كطاب فهو طيب وشاخ فهو أشيب؛ نقول: هذا كذلك سماعي، وأما فِعَلَ اللازم فبابه وقياسه المطرد ثلاثة أوزان: فِعَلَ وأفعل وفعلان، وليست مستوية في مرتبة واحدة بل لكل منها معنى يدل عليه الفعل الذي جيء منه اسم الفاعل.

وأما فُعَلَ بالضم ففيه فُعَلَ وفَعِلَ وأفعل وفَعَلَ لكنها ليست على مرتبة واحدة، وقيل: فُعَلَ أولى لكثرتيه، وبعده فَعِلَ، وقيل: فَعِلَ هو القياس وفُعَلَ سماعي. ثم بعدهما في القلة: أفعل وفعل، وبعدهما فَعَالِي وفُعَالِي وفُعَلَ وفُعَلَ بالكسر والضم وفُعَالَ وفُعُول وفِعِل؛ هذه كلها تأتي في مرتبة بعد مرتبة فعل وأفعل.

يبقى أن نقول: كل هذه الأوزان غير فاعل هي صفات مشبهة، كيف هي صفات مشبهة ثم نقول: هو اسم فاعل؟ نقول: أن القاعدة لا يكون اسم الفاعل إلا على زنة فاعل فحسب فقط، وما عداه (وَفَعَلَ أَوْلَى وَفَعِلَ) هذه أسماء فاعلين في المعنى، يعني: إذا أردت أن تدل على حدوث شيء وهو وصف لذات وليس من باب فعل وإنما من باب فِعَلَ اللازم أو فُعَلَ فأت به على واحد من هذه الأوزان، وإلا هو في الحقيقة صفة مشبهة، كأنك تستعير الوزن هذا فتجعله لاسم الفاعل، لأن الصفة المشبهة كما سيأتي تدل على ثبوت حدث مستمر دائم، وأما اسم الفاعل فيدل على وجود حدث بعد أن لم يكن، إذاً: فرق بينهما. والأصل أنه لا يستوي وضع وزن واحد للمعنيين؛ لأن هذا ينافي ذاك، هذا يدل على عدم ثم وجود، وهذا يدل على وجود مستمر دائم، وذاك

يدل على انقطاع؛ لأنه قد يدل على الماضي بخلاف الصفة المشبهة، حينئذٍ نقول:
الأصل في اسم الفاعل من الثلاثي لا يكون إلا على زنة فاعل، وما ذكر من هذه
الأوصاف في فعل اللازم فعل وأفعِل وفعلان وفعلٌ وفعليل وما عطف عليه كلها صفات
مشبهة، فإذا أردت أن تستعمل اسم الفاعل من فعل اللازم لم يوضع له فاعل على زنة
فاعل، وحينئذٍ ماذا تصنع؟ تأخذ واحداً من هذه الأوزان الثلاثة فتستعمله، فحينئذٍ
يكون مدلوله اسم الفاعل، فلا بد من قرينة تدل على أنه استعمل في غير أصله، وأما
إذا استعمل هكذا دون قرينة فيحمل على كونه صفة مشبهة.
إذاً: جميع هذه الصفات صفات مشبهة إلا فاعلاً فإنه اسم فاعل، إلا إذا أضيف إلى
مرفوعه وذلك فيما إذا دل على الثبوت؛ كطاهر القلب، حينئذٍ هو صفة مشبهة، كما
سيأتي في محله.

إذاً:

وَفَعْلٌ أَوْوَى وَفَعِيلٌ بِفَعْلٍ ... كَالضَّخْمِ وَالْجَمِيلِ وَالْفِعْلُ جَمْلٌ
وَأَفْعَلٌ فِيهِ قَلِيلٌ وَفَعْلٌ ... وَبِسَوَى الْفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى فَعْلٌ

هذه كلها صفات مشبهة.

إذاً: هذا ما يتعلق بالثلاثي، أما غير الثلاثي فإذا أردنا منه اسم الفاعل له قياس وهو أن
يكون على وون مُفْعِل مُكْرِم، هذا الأصل فيه. فإذا أطلق مُفْعِل مُكْرِم حينئذٍ حملناه
على الدلالة على الحدوث، شيء حدث بعد أن لم يكن.
إن أضيف إلى مرفوعه - كما سيأتي - حينئذٍ ينتقل إلى كونه صفة مشبهة، وإلا فالأصل
فيه أنه اسم فاعل، لكن من غير الثلاثي، وأما ما كان من الثلاثي فهو يأتي على زنة
فاعل.

إذاً: اسم الفاعل ليس له إلا الصيغتان: إما أن يكون من ثلاثي فهو زنة فاعل، وإما أن
يكون مما عدا الثلاثي فهو زنة مُفْعِل، وما عداه ليس اسم فاعل إلا من جهة المعنى.

وَزِنَةُ الْمُضَارِعِ اسْمُ فَاعِلٍ ... مِنْ غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ كَالْمُؤَاصِلِ
مَعَ كَسْرِ مَتَلَوِّ الْأَخِيرِ مُطْلَقًا ... وَضَمِّ مِيمِ زَائِدٍ قَدْ سَبَقَا
وَأِنْ فَتَحْتَ مِنْهُ مَا كَانَ أَنْكَسَرَ ... صَارَ اسْمَ مَفْعُولٍ كَمِثْلِ الْمُنتَظَرِ

وَزِنَةُ الْمُضَارِعِ: قال: وَزِنَةُ، وأول قال: صُغ، إذاً: كل منهما بمعنى الآخر، وعبر في

الباب قال: أُنْبِيَهُ أَسْمَاءُ الْفَاعِلِينَ، ثم قال: كَفَاعِلٍ صُغْ، وهنا قال: وَزَنَةُ الْمُضَارِعِ، نفهم من هذا أن الكل بمعنى واحد.

وَزَنَةُ الْمُضَارِعِ: أي موازن المضارع: هذا خبر.

اسْمُ فَاعِلٍ: هذا مبتدأ مؤخر.

وَزَنَةُ: مضاف. والمُضَارِعِ: مضاف إليه.

اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ: من غير مصدر فعل غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ، هذه لا بد من التقدير؛ لأنه كما قال في الأول:

كَفَاعِلٍ صُغِ اسْمُ فَاعِلٍ إِذَا ... مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ

يعني: من مصدر فعل ذِي ثَلَاثَةٍ، لماذا؟ ليجري على القول الصحيح؛ لأنه يحتمل هنا مذهب الكوفيين: وهو أن أصل الاشتقاق هو الفعل، وليس الأمر كذلك. سبق أن الناظم نص على أن الصحيح أن الفعل وسائر المشتقات مأخوذة من المصدر، وَكَوْنُهُ أَصْلًا لِهَذَيْنِ الذي هو الفعل .. بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ نُصِبَ، وَكَوْنُهُ أَصْلًا لِهَذَيْنِ المتأخرين الفعل والوصف هذا نص صريح، فإذا جاء في الألفية كلها ما ظاهره أنه يوافق كلام الكوفيين حينئذ لا بد من التأويل، فحينئذ قوله: (مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ) يعني: من فعل ذِي ثَلَاثَةٍ، صغ اسم فاعل من فعل ذِي ثَلَاثَةٍ، ظاهره: أن الفاعل يؤخذ مباشرة من الفعل نفسه لا من المصدر، وهذا يخالف ما رجحه فيما سبق، لا بد من التأويل. نقول: من مصدر فعل ذِي ثَلَاثَةٍ ليوافق المتن.

كذلك هنا: (مِنْ غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ) يعني: من غير مصدر فعل ذِي الثَلَاثِ، يعني: الثلاثة الأحرف. أي: من مصدر فعل غير ذِي الثَلَاثِ، غير ذِي الثَلَاثِ شمل الرباعي الأصول كيدحرج. والرباعي المزيد كاحرنجم، والثلاثي المزيد كينطلق ويستخرج وأكرم. إِذَا: (غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ) شمل كل ما عدا الثلاثي المجرد، الثلاثي المزيد والرباعي المجرد والرباعي المزيد دخلت فيه، كل هذه الأنواع يأتي منها اسم الفاعل على ما سيذكره الناظم.

وَزَنَةُ الْمُضَارِعِ اسْمُ فَاعِلٍ، اسم فاعلٍ مِنْ غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ زَنَةُ الْمُضَارِعِ كَالْمُوَاصِلِ. كَالْمُوَاصِلِ: كأنه قال: اجر على لفظ المواصل وهو مُفاعِل، لكن هذا سيأتي.

مَعَ كَسْرِ مَتَلَوِّ الْأَخِيرِ مُطْلَقًا

مَعَ: هذا حال من المضارع منصوب على الظرفية، مَعَ كَسْرِ، سكنه للضرورة؛ لأنه معرب في الأصل، إلا إذا قلنا بأنه على اللغة الأخرى لغة ربيعة وغنم فيكون مبنياً على السكون.

مَعْ كَسْرٍ: مَعْ: مضاف. وَكَسْرٍ: مضاف إليه، وهو حال من مضارع. كَسْرٍ مَتْلُو الْأَخِيرِ: يعني الذي يتلوه الأخير، أي: ما يتلوه الأخير، والمراد الكسر ولو تقديرًا.

مَعْ كَسْرٍ مَتْلُو الْأَخِيرِ: يعني الذي يتلوه الأخير، يعني: قبل الأخير، لو قلت: تدحرج يتدحرجُ تقول: متدحرجٍ، إذاً: كسرت ما قبل الأخير، والكسر هنا مطلقاً سواء كان حقيقة أم تقديرًا، يعني: قد يكون هو مكسوراً في نفسه كما مر معنا في عِلْمٍ، عَلِمَ قلنا: يضم أوله ويكسر ما قبل آخره، قيل: بأن الكسر في عِلْمٍ ليست هي عين الكسرة في عِلْمٍ، ليست هي عينها، لماذا؟ لأن الصيغة يجب أن يضم أوله ويكسر ما قبل آخره، وهذا وجدناه مكسوراً في أصله.

إذاً: حذفنا الكسرة .. كسرة البنية وجئنا بكسرة حادثة تدل على الزنة، على الصيغة، هذا مثله أو نقول: اكتفينا بالكسرة الموجودة في أصل الصيغة؟ يحتمل هذا وذاك. والمراد الكسر ولو تقديرًا كمعتل ومختار، مختار مختار مختار، يحتمل هذا وذاك، يعني: مختار هذا يعده الأصوليون من المجمل في الأسماء، لماذا؟ لأن هذه الألف منقلبة عن ياء وهي متحركة، ثم الشرط عند الصرفيين أن حركة الياء مطلق الحركة يعني: سواء حركت بضممة أو كسرة أو فتحة.

مختار مفتعل، مختار مفتعل، يحتمل هذا وذاك، تحركت الياء سواء كانت بفتحة أو كسرة فقلبت ألفاً. إذاً: صار إبهام إجمال.

إذا قلنا: بأنه اسم فاعل وهو المفروض هنا مختار على أنه اسم فاعل مختار مفتعل مختار حينئذ نقول: مختار أين الكسرة التي قبل آخره؟ نقول: مقدرة.

إذاً: مَعْ كَسْرٍ؛ حقيقة أو تقديرًا ليدخل نحو: مختار مما كان قبل آخره ألف، وكذلك معتل، معتل معتل يجوز فيه الوجهان اسمي فاعل.

وشذ فتح ما قبل الآخر في ألفاظ كاسم الفاعل من أحصن وأسهب، أي: تكلم بما لا يعقل. أحصن فهو محصن اسم فاعل؛ هذا يحفظ ولا يقاس عليه، حينئذ نقول: محصن هذا اسم فاعل من أحصن، الأصل فيه: محصن بالكسر لكنه فتح، نقول: هذا خالف القاعدة، يحفظ ولا يقاس عليه.

وأسهب فهو مسهب، متى؟ إذا تكلم بما لا يعقل، فإن تكلم بما يعقل فاسم فاعله مسهب على الأصل بكسر الهاء على القياس.

إذاً: أسهب فهو مسهب إذا تكلم بما يعقل، وإذا قيل: مُسَهَّبٌ حينئذٍ احتمل اسم

المفعول واسم الفاعل فيما إذا تكلم بما لا يُعقل.
وأما محصّن بفتح ما قبل آخره فهو اسم فاعل لكنه يحفظ ولا يقاس عليه.
مَعَ كَسْرٍ مَتْلُو الْأَخِيرِ: يعني الذي يتلوه الأخير.
مُطْلَقًا: هذا حال من الكسر، مطلقاً يعني: سواء كان في الأصل مفتوحاً في المضارع أو مكسوراً، تدرج يتدرج، إذاً: ما قبل الأخير مفتوح، تقول: متدرج كسرتة حقيقة، انطلق ينطلق، اللام مكسورة قبل الأخير، ماذا صنعت؟ منطلق كسرتها مطلقاً، كسرتها إما أنك حذفت الكسرة وأتيت بكسرة حادثة جديدة لتدل على الزنة وإما أنك اكتفيت بالكسرة الفارقة بين اسم الفاعل واسم المفعول، منطلق.
وَضَمَّ مِيمٍ زَائِدٍ قَدْ سَبَقَا
ضَمَّ مِيمٍ: يعني ميم زائدة يؤتى بها، هذا (ضَمَّ) عطف على كسر، مع كسر ومع ضم.

ضَمَّ مِيمٍ زَائِدٍ، أين هي الميم الزائدة؟ يعني: تأتي بميم زائدة محل حرف المضارعة، فالأصل حينئذٍ يكون محمولاً على الفعل المضارع، فتأتي بالفعل المضارع تقول: ينطلق، احذف الياء واثبت بميم ثم ضمها، فتقول: مَنْ طَلَّ كَسَرْتَ ما قبل الأخير وجئت بميم زائدة محل حرف الزيادة وهو حرف المضارعة وضممتها، قلت: مُنْطَلِقٌ.
وَضَمَّ مِيمٍ زَائِدٍ: هذا نعت لميم.
قَدْ سَبَقَا: قد للتحقيق.

سَبَقَا: الألف هنا للإطلاق، والجملة نعت ثاني لميم.
وشذ مجيء اسم فاعل أفعل على فاعل، يعني: الأصل أن يأتي فيما زاد على ثلاثة أحرف على وزن مُفْعِلٍ، على جهة الخصوص أفْعَلْ أَكْرَمَ تقول: يُكْرَمُ فهو مُكْرَم، أخرج يُخْرِجُ فهو مُخْرِجٌ، أفْعَلْ قد شذ في بعض أحواله .. كلمات جاء اسم الفاعل على زنة فاعل ولم يأت على زنة مُفْعِلٍ، مثل أورس الشجر إذا اخضر ورقه فهو وارس، أورس فهو مُورِس، لكن جاء على وزن فاعل وارس، وجاء مُورِس قليلاً، وأحل البلد إذا قحط فهو ماحِلٌ والأصل: موحِلٌ، لكنه الظاهر أنه لم يسمع في هذا موحِلٌ، وإنما سمع: ماحِلٌ، إذاً: جاء على وزن فاعل، لكنه شاذ يحفظ ولا يقاس عليه.

إذاً: القاعدة نقول: اسم الفاعل من غير الثلاثي يأتي على زنة مُفْعِلٍ، هذه النتيجة: يأتي على زنة مُفْعِلٍ، سواء كان رباعي الأصول أو ثلاثياً مزيداً أو رباعياً مزيداً، فالقاعدة في مُفْعِلٍ أنك تنظر في الفعل المضارع تبدل حرف المضارعة بميم مضمومة وهي السابقة ولا شك، ثم تكسر ما قبل آخره وتقول: مُفْعِلٌ مُسْتَخْرِجٌ مُنْطَلِقٌ مُسْتَغْفِرٌ .. إلى آخره.

وَإِنْ فَتَحَتْ مِنْهُ مَا كَانَ أَنْكَسَرَ ... صَارَ اسْمٌ مَفْعُولٌ كَمِثْلِ الْمُنْتَظَرِ

هذا ما أشار إليه بقوله: أَبْنِيَةُ أَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ انتهينا منها، بقي: وَالْمَفْعُولِينَ، مفعول إما أن يكون من الثلاثي أو غير الثلاثي، ما زاد على ثلاثة أحرف. ما كان من الثلاثي يأتي على زنة مفعول وهو الأصل، وإنما أخره الناظم هنا لمناسبة ذكر ما زاد على الثلاثي؛ لأن التفصيل فيه هو عين التفصيل في اسم الفاعل مما زاد على الثلاثي؛ لأن الفرق بينهما حركة ما قبل آخره، يعني: ينظر إلى الفعل المبني بمجهول فيؤتى بميم زائد قد سبقا وهي مضمومة، وأما ما قبل الآخر فبدل الكسر تفتحه، مُسْتَخْرَجٌ مُسْتَخْرَجٌ فقط، مُسْتَخْرَجٌ نفسها بقيت كما هي ميم مضمومة، مُكْرَمٌ مُكْرَمٌ، مُنْتَظَرٌ مُنْتَظَرٌ، مُسْتَغْفَرٌ مُسْتَغْفَرٌ .. إلى آخره، إذاً: ما الفرق بينهما؟ هو حركة ما قبل الآخر، وهذا كله محل وفاق، ليس فيه خلاف بين النحاة، الباب من أوله إلى آخره.

وَإِنْ فَتَحَتْ: أَنْتِ أَيُّهَا النَّاطِقُ.

مِنْهُ: الضمير إما أن يعود إلى اسم الفاعل أو إلى الوزن، زنة المضارع أو إلى اسم الفاعل يحتمل، لكن يبقى الإشكال إذا عاد إلى اسم الفاعل، كيف يكون فتحت اسم الفاعل صار اسم مفعول؟ كيف نحكم عليه بكونه اسم فاعل وهو اسم مفعول؟ هذا محل إشكال، لكن نؤوله، أي: إن فتحت من اسم الفاعل حال كونك مخرجاً له عن كونه اسم فاعل إلى كونه اسم مفعول، ونرتاح من هذا نقول: (مِنْهُ) الضمير يعود إلى الوزن؛ لأن الوزن هو الذي لا يحكم عليه بكونه اسم فاعل.

وَإِنْ فَتَحَتْ مِنْهُ: يعني من اسم الفاعل ولا بد من التقدير، أي: إن فتحت من اسم الفاعل حال كونك مخرجاً له عن كونه اسم فاعل إلى كونه اسم مفعول، هذا إذا جعلت الضمير في (مِنْهُ) عائداً على اسم الفاعل، وقيل: عائداً على الوزن.
إِنْ فَتَحَتْ مِنْهُ مَا كَانَ أَنْكَسَرَ: هذا اسم موصول بمعنى الذي في محل نصب مفعول به.
إِنْ فَتَحَتْ: فتح يتعدى.
مَا: مفعول به.

كَانَ أَنْكَسَرَ: هذه جملة الصلة لا محل لها من الإعراب، و (كَانَ) ناقصة، واسمها ضمير مستتر يعود على متلو الأخير وهو انكسر وهو خبر.
مَا كَانَ أَنْكَسَرَ: انكسر الجملة خبر (كان)، وهو ما قبل الآخر.
صَارَ اسْمٌ مَفْعُولٌ: صار بعد فتحه اسم مفعول.

كَمْثِلِ الْمُنتَظَرُ: أصلها منتظر اسم فاعل، فتحت ما كان انكسر وهو الراء فقلت: منتظر صار اسم مفعول من غير الثلاثي.

كذلك المنطلق منطلق فتحت ما انكسر فقلت: منطلق صار اسم مفعول، كذلك المستخرج والمكرم.

إذا: القاعدة في اسم المفعول من غير الثلاثي: أنه يجرى به مجرى اسم الفاعل من غير الثلاثي، إلا أنه بدلاً من أن يكسر ما قبل الأخير يفتح ما قبله. وَإِنْ فَتَحَتْ مِنْهُ: من الوزن.

مَا كَانَ انْكَسَرَ: الذي كان انكسر وهو مراده بقوله: مَعَ كَسْرِ مُتْلُوِّ الْأَخِيرِ يعني: ما يتلوه الأخير، صَارَ اسْمَ مَفْعُولٍ كَمْثِلِ الْمُنتَظَرِ.

قال الشارح: زنة اسم الفاعل من الفعل الزائد على ثلاثة أحرف زنة المضارع منه بعد زيادة الميم في أوله مضمومة. قد يظن الظان أنها زيادة على حرف المضارعة، والصواب أنه يقال: يبدل حرف المضارعة ميماً مضمومة، هذا أولى، إذا قيل: زَيْدٌ في أوله ميم مضمومة، أوله ما هو؟ الياء، مثلاً: ينطلق، قد يظن الظان أن الميم تزداد قبل الياء والياء تبقى لا، وإنما يعبر بتعبير أجود من هذا أن يقال: يبدل حرف المضارعة ميماً مضمومة، حينئذ يفهم منه أنها زائدة وأنها بدل عن حرف المضارعة، ويكسر ما قبل آخره مطلقاً، أي: سواء كان مكسوراً من المضارع أو مفتوحاً، فنقول: قَاتِلٌ يِقَاتِلُ فهو مقاتل بكسر التاء مقاتل، ودَحْرَجٌ يدحرج فهو مدحرج بكسر الراء، ووَاصِلٌ يَواصِلُ فهو مواصل، هنا لم نفعل إلا أننا زدنا الميم وضممنها فقط وإلا كسر ما قبل آخره فهو مكسور. وتدَحْرَجٌ يتدحرج فهو متدحرج هذا من الملحق بالرباعي، لأن دحرج زيد في أوله التاء تفعلل، وتعلم يتعلم فهو متعلم.

فإن أردت بناء اسم المفعول من الفعل الزائد على ثلاثة أحرف أتيت به على وزن اسم الفاعل ولكن تفتح منه ما كان مكسوراً وهو ما قبل الآخر، نحو: مُضَارِبٌ ومقاتل ومنتظر على الجهة السابقة.

وَفِي اسْمِ مَفْعُولِ الثَّلَاثِيِّ اطَّرَدَ ... زِنَةُ مَفْعُولِ كَاتٍ مِنْ قَصْدٍ

هذا اسم المفعول من الثلاثي أنه يؤتى به على زنة مفعول، فتقول:، ضُرِبَ فهو مضروبٌ وقُتِلَ فهو مقتولٌ، وشُرِبَ فهو مشروبٌ، وأُكِلَ فهو مأكولٌ، إذا: اسم المفعول من الثلاثي يأتي على زنة مفعول.

وَفِي اسْمِ مَفْعُولِ الثَّلَاثِيِّ اطَّرَدَ

في اسم: هذا جار ومجرور متعلق بقوله: اطرَد. اسم: مضاف. و (مفعول) مضاف إليه،
مفعول: مضاف. و (الثلاثي) مضاف إليه.

وفي اسم مفعول الثلاثي اطرَد: اطرَد في اسم مفعول الثلاثي، زنة هذا فاعل اطرَد.
زنة مفعول كات: يعني كاسم مفعول آت من قصد فهو مقصود، ومنه مدعو، أصلها:
مدع ثم واو؛ لأنه على زنة مفعول وأدغمت الواو في الواو.
ومرضي لأن أصلها: مرضوي مفعول، اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداها بالسكون
فقلبت الواو ياءً ثم أدغمت الياء في الياء فقلبت: مرضي، الياء الأولى منقلبة عن الواو؛
لأن مرضي على زنة مفعول، أين الواو؟ حينئذ نقول: أصلها مرضوي مفعول، اجتمعت
الواو والياء وسبقت إحداها بالسكون، يعني: الواو سابقة وهي ساكنة؛ لأنها على زنة
مفعول ... الواو ساكنة، فقلبت الواو ياءً، ثم أدغمت الياء وهي ساكنة في الياء
المتحركة صار: مرضي على وزن مفعول.

ومنه: مبيع ومقول ومرمي، مرمي مثل مرضي. مبيع ومقول، مبيع أصلها: مبيوع،
استثقلت الضمة على الياء فنقلت إلى ما قبلها، ثم اجتمع الواو والياء وهما ساكنان
فحذفت الياء فقلبت: (مب) ثم ياء ثم عين، لو أبقينا الضمة قبل ياء ساكنة وجب قلب
الياء واوًا، فقلبتنا الضمة كسرة فقلبت: مبيع، إذاً: مبيع هذا على زنة مفعول، مفعول،
أين الواو؟ حذفت للتخلص من التقاء الساكنين، لماذا؟ لأن أصله: مبيوع، ياء ثم واو
ساكنة، ياء مضمومة وما قبلها ساكن، نقلنا حركة الياء إلى ما قبلها فسكنت الياء ثم
التقى الساكنان فحذفت الواو صار: مب، ضمة ثم ياء، حينئذ إذا أبقيناها على ما هي
قلبت الياء واوًا؛ لأن الياء الساكنة إذا ضم ما قبلها وجب قلبها واوًا، لصحة الياء
وابقائها صحيحة دون قلبها قلبنا الضمة كسرة مثل: مسلموي هناك، وكذلك في مقول
أصلها: مقول بضمة على الواو وقبلها ساكن، نقول: استثقلت الضمة على الواو
فنقلت إلى ما قبلها، مقول، ثم اجتمع واوان فحذفت إحداها فقلبت: مقول.
وفي اسم مفعول الثلاثي اطرَد ... زنة مفعول كات من قصد

قصده فهو مقصود، وضربته فهو مضروب، ومررت به فهو مرور به.

وناب نقلاباً عنه ذو فعيل ... نحو فتاة أو فتى كحيل

إذاً: اسم مفعول نقول: يأتي على زنة مفعول في الثلاثي، ويأتي على زنة مفعول فيما زاد

على الثلاثي، هذا إذا أطلق فهو اسم مفعول يدل على حدث .. شيء وقع بعد أن لم يكن، إن أضيف إلى مرفوعه حينئذ صار صفة مشبهة، فإذا تردد بين أمرين: إما أن نحمله على الصفة المشبهة أو اسم مفعول؛ لأن الفرق بينهما كالفرق بين السماء والأرض: هذا يدل على شيء وجد بعد عدم، وهذا شيء يدل على شيء موجود مستمر، حينئذ نقول: فرق بينهما، لا يحتاج إلى قرينة في حمله على الحدوث بعد أن لم يكن، لأنه الأصل فيه.

وأما إذا أردنا أنه يدل على صفة مشبهة حينئذ لا بد من قرينة واضحة، وهذه القرينة في اسم المفعول إضافته إلى مرفوعه؛ محمود المقاصد، نقول: هنا صفة مشبهة، لماذا؟ لأنه أريد أن يدل على صفة لازمة ثابتة مستقرة، وهذا خلاف الأصل فيه، فإذا أضفناه حينئذ حملناه على الصفة المشبهة، إذا لم يضاف قلنا: لا، لو احتمل الصفة المشبهة الثبوت نقول: لا نحمله عليه، وإنما نحمله على أصله، ولا بد من قرينة، والقرينة أن يكون مضافاً إلى ما بعده.

هنا فَعِيل نقول: فَعِيل الأصل فيه أنه صفة مشبهة، حينئذ قد ينوب عن اسم المفعول، ولكنه سماعي، ولذلك قال: ناب ذو فعيل نقلاً، يعني: منقولاً، وإذا عبر عن الشيء بأنه نقل حينئذ حملناه على السماع. إذاً: لا قياس، لا ينقاس، وإن كان المسألة فيها خلاف. ونَابَ نَقْلاً عَنْهُ ذُو فَعِيل

نَابَ: هذا فعل ماضي.

وَذُو فَعِيلٍ: (ذو) بمعنى صاحب، وهو فاعل.

وَنَقْلاً: هذا إعرابه حال من ذُو فَعِيلٍ.

نَقْلاً: أي: لا قياساً، وهو مصدر بمعنى اسم المفعول حال من (ذُو).

وناب عنه .. عن مفعول، عن مفعول فقط أو عن مُفَعَّل أيضاً؟ الناظم هنا قال: عَنْهُ،

والضمير يعود إلى أقرب مذكور، وهذا هو الظاهر أنه يناب عن مفعول فحسب، وإن

حلمه بعضهم على العموم، لكنه ظاهر كلام الناظم أنه .. عن مفعول يعني: عن

الثلاثي.

ونَابَ نَقْلاً عَنْهُ: يعني عن مفعول، وقد ينوب عن مُفَعَّل كما قاله الصبان، لكن ظاهر

كلام الناظم الأول.

وقد ينوب عن مُفَعَّل نحو: أعله المرض فهو عليل، عليل هذا على وزن فعيل، هذا ناب

مناب ماذا؟ معل، أعله فهو معل، أعله. أعله اسم المفعول منه: مُعَلٌّ إذا قيل: أعله

المرض فهو عليلٌ؛ إذاً: عليل هنا ناب مناب مغل، إذاً: جاء نائباً عن غير مفعول بل عن مُفعل.

وعقدت العسل فهو عقيد أي: معقد، لكن هذا قليل جداً، أن ينوب عن مفعول ولم يذكر إلا هذين المثالين فحسب، وإلا الأصل أنه نائب مناب مفعول.

ونَابَ نَقْلاً عَنْهُ ذُو فَعِيلٍ

فَعِيلٍ: هذا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث، ولذلك جاء بمثالين مذكر ومؤنث وأوقع عليه فعيل.

نَحْوُ فَتَاةٍ أَوْ فَتًى كَحِيلٍ: وهذا الذي مر معنا هناك في جمع المذكر السالم، قلنا: ألا يكون مما يستوي فيه المذكر والمؤنث: جريح وقتيل، هو هذا. فعيل كحيل تقول: فتاة كحيل وفتًى كحيل، يستوي فيه المذكر والمؤنث. امرأة قتيل ورجل قتيل، امرأة جريح ورجل جريح، إذاً: استوى فيه المذكر والمؤنث.

ونَابَ نَقْلاً عَنْهُ ذُو فَعِيلٍ

ذُو فَعِيلٍ: أي صاحب هذا الوزن أي: موازنه.

نَحْوُ فَتَاةٍ أَوْ فَتًى كَحِيلٍ

قال الشارح: ينوب فعيل عن مفعول. انظر خصه بمفعول لأنه هذا ظاهر النظم، وأما أعله فهو مغل وعقدته فهو عقيد نقول: هذا قليل جداً.

في الدلالة على معناه، انظر نص على أنه يُدَلُّ بفعيل ما يُدَلُّ بمفعول في المعنى فقط، وأما في العمل فلا، يعني: مفعول هذا يعمل عمل فعله بالشروط السابقة.

وَكُلُّ مَا قُرِّرَ لِاسْمِ فَاعِلٍ ... يُعْطَى اسْمُ مَفْعُولٍ

إذاً: يعمل عمل الفعل. ما ناب عن مفعول هل يعمل عمل الفعل وهو فعيل هنا على جهة الخصوص؟ الجواب: لا، إنما المراد به في الدلالة على معناه. ينوب فعيل عن مفعول في الدلالة على معناه فقط.

وقال ابن مالك رحمه الله في التسهيل -التسهيل هذا مطبوع لكنه لم يكمله، أكمله غيره-: وينوب في الدلالة لا العمل. هكذا نص على أنه ينوب عنه في الدلالة لا العمل.

قال ابن مالك في التسهيل: وينوب في الدلالة لا العمل عن مفعول بقلة فعل كذبح، وفعل كقنس، وفُعلة كعُرْفَة، وبكثرة فعيل، أما ذبح وقنس وفُعلة هذه قليل، وأما فعيل فهو كثير.

الشاهد من هذا الكلام أنه قال: ينوب عنه في المعنى لا في العمل، فاسم المفعول .. ما كان على زنة مفعول يرفع نائب فاعل، وأما فعيل إذا أُنيب عن مفعول لا يرفع نائب فاعل، وإنما معناه معنى اسم المفعول، نحو: مررت برجل جريح وامرأة جريح وفتاة كحيل، كحيل العين يعني. وفتى كحيل، وامرأة قتيل، ورجل قتيل، فتاب جريح وكحيل وقتيل عن مجروح ومكحول ومقتول. إذاً: لا يشترط في الإنابة هنا ألا يكون له اسم مفعول، لا، قد يكون وقد يسمع غيره، ولا ينقاس ذلك في شيء، بل يقتصر فيه على السماع، وهذا معنى قوله:

وَنَابَ نَقْلًا عَنْهُ ذُو فَعِيلٍ

وزعم ابن المصنف أن نيابة فعيل عن مفعول كثيرة، وليست مقيسة بالإجماع. يعني: دعوى الإجماع في كونها ليست مقيسة قال: فيها نظر. وفي دعواه الإجماع على ذلك نظر، إجماعات النحاة هذه كما ذكرت سابقاً، جمهور وإجماع انتبه لها.

فقد قال والده في التسهيل في باب اسم الفاعل عند ذكره نيابة فعيل عن مفعول: وليس مقيساً، فلا يقال: ضريب بمعنى مضروب، لا تقس، إنما شمع جريح وقتيل، هل سمع ضريب؟ لا، لا نقول: ضريب بمعنى مضروب فنقيسه لأنه على وزن فعيل، نقول: لا، لأنه غير مقيس بل هو محفوظ بكلمات معدودة.

وليس مقيساً خلافاً لبعضهم، أي: في نوع منه وهو ما ليس له فعيل بمعنى فاعل ليس مطلقاً.

وقال في شرحه: زعم بعضهم. دائماً يقول: قال في التسهيل وقال في شرحه، وأحياناً يقول: وقال في التسهيل وشرحه. هل بينهما فرق؟ قال في التسهيل، وإذا أرادوا تأكيده قالوا: وفي شرحه، انظر هنا قال: فقد قال والده في التسهيل في باب اسم الفاعل، ثم قال: وقال في شرحه.

المتن والشرح، ما الفائدة؟

إذا شرح المصنف كتابه فلا بد أن يكون الشرح لاحقاً لا سابقاً ولا موافقاً. لا يكون الشرح سابقاً على المتن عقلاً، ولا يكون موافقاً يضع المتن ويشرح معه، إذاً: يكون لاحقاً، وإذا كان لاحقاً قد يكون بينهما زمن، وحينئذٍ قد يرجع عن بعض أقواله، فقد يذكر في التسهيل شيء ثم في الشرح يخالفه، حينئذٍ إذا خالفه فالحجة في الشرح لأنه لاحق، معلوم قطعاً، فالأول منسوخ إن صح التعبير، حينئذٍ نقول: ما في التسهيل هذا مضروب عليه، وما في الشرح هو المقدم، فإذا وافق الشرح التسهيل هو قوة على قوة، فإن خالفه حينئذٍ صارت العمدة في التسهيل. وهذا يقع حتى عند ابن هشام، قطر الندى قد يذكر شيئاً في المتن ثم يخالفه في الشرح، ولذلك إذا قرأت متناً لشارح ..

صاحب المتن انظر قارن بينهما قد يقع خلاف وما يتنبه الطالب، قد يشرح شيء لأنه قد يرجع، مسألة يقررها في المتن ثم يشرحه بعد سنين يكون قد طالع واستفاد أشياء فرجع عن القول، فإذا شرحه قد لا ينص على ما ذكره في المتن، ولذلك هنا يقول: وقال في شرحه، دل على الفرق بينهما.

وقال في شرحه: وزعم بعضهم أنه مقيس في كل فعل ليس له فاعيل بمعنى فاعل كجريح. يعني: لأنه لا لبس فيه، يعني: إذا جاء فاعيل قد يكون لفاعل وقد يكون لمفعول، إذا سُمع فاعيل لا لفاعل لا لبس فيه، إذا جاء فاعيل ويحتمل فاعل ومفعول، بعض الأفعال يُسمع له فاعيل بمعنى فاعل، ويُسمع له فاعيل بمعنى مفعول، حينئذٍ إذا لم يُسمع للفعل لا نقول بأنه مقيس؛ لأنه يحتمل أنه فاعيل بمعنى فاعل أو فاعيل بمعنى مفعول. إذا لم يُسمع له فاعيل بمعنى فاعل صار مقيساً لانتفاء اللبس، ولذلك قال: زعم بعضهم أنه مقيس في كل فعل ليس له فاعيل بمعنى فاعل كجريح، فإن كان له بمعنى فاعل .. فاعيل بمعنى فاعل حصل اللبس فلا يكون مقيساً.

إذاً: القضية مرتبة على حصول اللبس. فإن كان للفعل فاعيل بمعنى فاعل لم ينب قياساً كعليم.

وقال في باب التذكير والتأنيث: وصوغ فاعيل بمعنى مفعول على كثرته غير مقيس، فجزم بأصح القولين كما جزم به هنا، وهذا لا يقتضي نفي الخلاف. إذاً: في المسألة خلاف، والناظم قال: نَابَ نَقْلًا على ما ترجح عنده وهو الأكثر أنه غير مقيس، والخلاف في فعل ليس له فاعيل بمعنى فاعل، هل ينقاس أم لا؟ أما فعل له فاعيل بمعنى فاعل ليس مقيساً، لماذا؟ لوقوع اللبس.

ثم قال: وقد نبه المصنف بقوله: (نَحْوُ فَتَاةٍ أَوْ فَتًى كَحِيلٍ) على أن فاعلاً بمعنى مفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث بلفظ واحد، وستأتي هذه المسألة مبينة في باب التأنيث إن شاء الله تعالى.

وزعم المصنف في التسهيل: أن فاعلاً ينوب عن مفعول في الدلالة على معناه لا في العمل. هذا هو الصحيح. فعلى هذا لا تقول: مررت برجل جريح عبده؛ لأنه إنما ناب عنه في المعنى فقط، أما العمل لا، فيبقى للأصل.

خاتمة:

قد يقال: ترجم المصنف لأبنية الصفات المشبهة، قال: باب أبنية أسماء الفاعلين وأسماء المفعولين، وظاهر صنيع النظم من أوله إلى آخر بيت: (ونَابَ نَقْلًا) أنه لم يذكر للصفات

المشبهة أوزاناً، لأنه قال: والصفات المشبهات بها، فذكر فعل وفعل .. إلى آخره، كل ما ذكره في الظاهر أنه أسماء فاعلين أو أسماء مفعولين، أين الصفات المشبهة؟ قد يقال: ترجم المصنف لأبنية الصفات المشبهة ولم يذكرها وهو معيب، عيب تترجم للشيء ولم تذكره، هذا عيب. واغتفر في عكسه أن يذكر شيئاً ولم يترجم له يسمى تبرعاً، بمعنى أنه ذكر مسألة خارجة عما ترجم له هذا زيادة فضل لا ينكر عليه، أما تترجم لشيء ولا تذكره لا، هذا عيب.

ولم يذكره وهو معيب، ولا يقال: إنه ذكرها في الباب الآتي؛ لأنه سيذكر الصفة المشبهة، لكن نقول: هناك ذكر العمل ولم يذكر الأبنية، وحينئذٍ لا بد أن يكون قد ذكر الأبنية في هذا الموضع وإلا حصل تعارض؛ لأن المذكور فيه أحكامها لا أبنيتها، وجوابه: أن جميع هذه الصفات صفات مشبهة إلا فاعلاً كضارب وقائم فإنه اسم فاعل، إلا إذا أضيف إلى مرفوعه، متى اسم فاعل؟ ما كان على زنة فاعل كضارب وقائم نقول: إذا لم يضاف إلى مرفوعه، وسبق خلاف منعاً وجوازاً اتفاقاً وتوسطاً بين طرفين، اسم الفاعل إذا كان من لازم إضافته لمرفوعه ما حكمها؟ حكمها جائزة باتفاق؛ كطاهر القلب. إذا أضيف إلى مرفوعه حينئذٍ انتقل إلى الصفة المشبهة، ولذلك سيأتي:

وَصَوَّغَهَا مِنْ لَازِمٍ لِحَاضِرٍ ... كَطَاهِرِ الْقَلْبِ

كَطَاهِرِ الْقَلْبِ زنة فاعل، لما أضيف دل على الثبوت، طَاهِرِ الْقَلْبِ صفة لازمة، وحينئذٍ إذا أضيف إلى مرفوعه نقول: هذا صار صفة مشبهة.

ويمتنع الإضافة فيما إذا تعدى إلى أكثر من اثنين .. باتفاق، وإذا تعدى إلى واحد محل نزاع بين النحاة، يجوز وقيل: لا يجوز.

إذاً نقول: جميع هذه الصفات المذكورة في هذا الباب صفات مشبهة، إلا فاعلاً كضارب وقائم؛ فإنه اسم فاعل، إلا إذا أضيف إلى مرفوعه وذلك فيما دل على الثبوت؛ كَطَاهِرِ الْقَلْبِ وشاحط الدار أي: بعيد، فهو صفة مشبهة أيضاً. وكذلك اسم الفاعل من غير الثلاثي واسم المفعول إذا قصد بهما الثبوت دون الحدوث، أو أضيفا إلى مرفوعهما كوصف الفاعل من الثلاثي المجرد فهما صفتان مشبهتان.

والحاصل: أن هذه الأبنية إن قصد بها الثبوت والدوام وإن لم تضاف إلى مرفوعها فهي صفات مشبهة، إذا قصد بها الدوام والاستمرار؛ لأن هذا معنى الصفة المشبهة، وإن

قصد بها الحدوث كانت أسماء فاعلين، وحينئذ نقول: الفرق بين فاعل وفَعَلْ أَوْلى وَفَعِيلٌ: أن فاعل يدل على اسم الفاعل بلفظه .. بالصيغة، وأما فَعَلٌ إذا قصد به الحدوث فهو اسم فاعل معنى، وأما في اللفظ فلا؛ لأنه ليس عندنا اسم فاعل لما كان على زنة فاعل، وفَعْلَان وفَعْلَان وأفْعَل وفَعَل ليست على زنة فاعل، فإذا استعملت في الدلالة على الحدوث نقول: هي من جهة المعنى اسم فاعل.

إذاً: قد يكون اسم الفاعل لفظاً ومعنى، وقد يكون معنى لا لفظاً. متى يكون لفظاً ومعنى؟ إذا كان على زنة فاعل فقصد به الحدوث. ومتى يكون معنى لا لفظاً؟ إذا كان على زنة فاعل وقصد به الاستمرار، أو كان على غير زنة فاعل كفعل وما ذكره الناظم من الأوزان، فهو اسم فاعل معنى لا لفظاً.

وذهب بعضهم إلى أنه إذا قصد بها النص على الحدوث حولت إلى فاعل .. كلها، ولذلك قيل: حَسُنْ فهو حاسن، وظُرِفَ فهو ظارف، كل ما قصد به الحدوث حول إلى وزن فاعل، ولذلك عند بعضهم: أن وزن فاعل لا يختص بفعل المتعدي وفعل المتعدي، لا يختص بوزن فعل المتعدي واللازم ولا فعل المتعدي، بل كل ما أردت منه الحدوث حينئذ سواء كان فعل مطلقاً أو فعل مطلقاً أو فعل تأتي به على زنة فاعل. حَسُنْ فهو حاسن، ظُرِفَ فهو ظارف، قُبِحَ فهو قابح، فتح فهو فاتح .. إلى آخره. كل لفظ أردت الدلالة على الحدوث فأت به على زنة فاعل، وتَمَّ من يقوي هذا القول قديماً وحديثاً.

وذهب بعضهم إلى أنه إذا قصد بها النص على الحدوث حولت إلى فاعل مطلقاً بقطع النظر عن كونه فعل أو فعل أو فعل، فإذا أُريد حدوث الحسن مثلاً قيل: حاسن لا حسن، وإذا أردت به الثبوت قلت: حسن لا حاسن، نفس اللفظ حَسُنْ، إذا أردت الدلالة على الحدوث قلت: حاسن، وإذا أردت به الثبوت والاستمرار قلت: حسن، فرق بينهما، وسيأتي مزيد بيان في الصفة المشبهة.

والفرق بين فاعل وغيره في تلك الصفات: أن الأصل في فاعل قصد الحدوث، هذا الأصل فيه. وقصد الثبوت طارئ، عارض، فلا يعتبر إلا مع ما يدل على خروجه عن الأصل، يعني: لا بد من قرينة واضحة بينة.

واستعماله في الثبوت من الإضافة إلى الفاعل ونحوها، أو النصب على التشبيه بالمفعول به أو على التمييز.

إذاً: لا بد من قرينة لفظية؛ إما أن يضاف، وإما أن ينصب مفعولاً على التشبيه بالمفعول

به أو تمييز. وأما غير فاعل فمشارك، غير فاعل مثل فعل وما عطف عليه. فمشارك في الأصل بين الحدوث والثبوت، واكتفي في كونه صفة مشبهة بقصد الثبوت فحسب. يعني: كل الصفات المشبهات السابقة يكتفي في الدلالة على قصد الحدوث بالنية فقط، ولا نشترط قرينة لفظية، لماذا؟ لأنه هو الأصل فيها، فما حمل على أصله لا يحتاج إلى قرينة لا حالية ولا قالية.

وأما إذا استعمل فاعل في غير مدلوله -وهو الاستمرار والثبوت- حينئذ لا بد من قرينة.

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين ... !!!

عناصر الدرس

- * شرح الترجمة (الصفة المشبهة باسم الفاعل).
- * علامة الصفة المشبهة ، وشروط ما يصاغ منه
- * عمل الصفة المشبهة وحكم معمولها من حيث التقديم والتأخير
- * حالات الصفة المشبهة وحكم معمولها في كل حالة.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.
أما بعد:

قال الناظم رحمه الله تعالى: الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ. يعني: ألحقت باسم الفاعل في العمل. والمراد باسم الفاعل: المتعدي لواحد، لأن اسم الفاعل قد يكون لازماً إذا كان مصوغاً من الفعل اللازم، وقد يكون متعدياً لواحد، وقد يكون متعدياً لأكثر من واحد. الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ أشبهت اسم الفاعل في المتعدي إلى واحد، وحينئذ لا تنصب إلا اسماً واحداً، ويمتنع أن تنصب اسمين، لماذا؟ لأنها إنما ألحقت باسم الفاعل المتعدي لواحد لا متعدي إلى اثنين.

الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ مختلف في حدها، وهي أشبه ما يكون برسم، ولذلك قال الناظم:
صِفَةٌ اسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلٍ ... مَعْنَى بِهَا الْمُشَبَّهَةُ اسْمَ الْفَاعِلِ

وهذا أشبه ما يكون بالعلامة، لذلك ذكر ابن عقيل وذكر المصنف: أن علامة الصفة المشبهة استحسان جر فاعلها بها، فدل على أنه من قبيل الرسم لا من قبيل الحد

والتعريف.

وأما المشهور في حدها خلاف ما جرى عليه الناظم هنا لأنه يعتبر علامة، والصحيح أن نقول: الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ هي: ما صيغ لغير تفضيل من فعل لازم لقصد نسبة الحدث إلى الموصوف به دون إفادة معنى الحدوث. هذا يشمل الصفة المشبهة من حيث الحقيقة. (ما صيغ لغير تفضيل) ما: اسم موصول بمعنى الذي، ويصدق هنا على الصفة؛ لأن كل ما ذكره من العوامل والمشتقات إنما هي صفات، وسبق أن الصفة هي ما دل على معنى وذات، وهذا يشمل اسم الفاعل، اسم المفعول وأفعال التفضيل والصفة المشبهة، كلها تدل على ذات متصفة بحدث وإن اختلفت جهة الحدث. إذًا: (ما) نقول: هذا اسم موصول يصدق على الصفة، والصفة المراد بها: ما دل على ذات وحدث.

إذًا: الصفة المشبهة تدل على ذات وحدث، كما أن اسم الفاعل يدل على ذات وحدث. إذًا: هذا من أوجه الشبه بين الصفة المشبهة واسم الفاعل. (صيغ لغير تفضيل) صيغ قلنا: الصياغة والصوغ المراد به: الاشتقاق والأخذ، حينئذٍ أخذت هذه الصفة المشبهة من مصدر فعل لازم لغير تفضيل احترازاً من أفعال التفضيل كما سيأتي أنه لا يكون كاسم الفاعل. (من فعل لازم) يعني: من مصدر فعل لازم؛ لأنه لا تصاغ الصفة المشبهة إلا من الفعل اللازم، وهذا من الفوارق بين الصفة المشبهة واسم الفاعل، لأن اسم الفاعل يصاغ من اللازم ومن المتعدي، وأما المشبهة باسم الفاعل فهذه خاصة باللازم، وسيأتي قوله: (وَصَوِّغَهَا مِنْ لَازِمٍ) دل على أنها لا تصاغ من الفعل المتعدي. (لقصد نسبة الحدث إلى الموصوف به دون إفادة معنى الحدوث) هذا فصل أراد به بيان أن الصفة المشبهة تدل على الثبوت .. ثبوت الحدث في جميع الأزمنة: الماضي والحال والمستقبل. فإذا قيل: زيدٌ حسنٌ وجهه؛ حينئذٍ الحسن وصف له لازم في الماضي وفي الحال وفي المستقبل، لا يكون في الماضي حسن والآن لا، أو يكون في المستقبل دون الآن، بل الوصف عام. إذًا: الصفة المشبهة تدل على ثبوت حدث لذات؛ لأنها صفة وهي كذلك، الصفة تدل على ذات وحدث.

(وهي مصوغة لغير تفضيل قطعاً) حسن وجميل وطاهر ونحو ذلك مصوغة لغير تفضيل.

لأن الصفات الدالة على التفضيل هي الدالة على مشاركة وزيادة؛ كأعلم وأفضل وأتقى وأصبر، نقول: هذه تدل على حدث ومشاركة وزيادة. الحدث هو ما أخذ منه أعلم .. العلم، وأفضل .. الفضل، وأتقى .. التقوى، نقول: هذه دلت على حدث. ثم مشاركة بين اثنين: لا بد من مفضل ومفضل عليه، زيد أعلم من عمرو، وزيادة وهي زيادة المفضل على المفضل عليه في الحدث نفسه .. في العلم.

إذاً: دلت على ثلاثة أشياء، أفعل التفضيل يدل على ثلاثة أشياء: حدث لأنه صفة، والصفة تدل على ذات وحدث، وتدل على مشاركة بين اثنين، إذ لا يقال: أعلم، زيد أعلم هكذا دون أن يكون ثم مفضل عليه، إلا إذا استعملت في غير بابها وهذا خروج عن أصلها.

إذاً: دلت على مشاركة بين اثنين، زيد أعلم من عمرو. ودلت على زيادة؛ زيادة المفضل عليه في الحدث .. المفضل على المفضل عليه.

إذاً: أفعل التفضيل تدل على مشاركة وزيادة، وهذه ليست كذلك، الصفة المشبهة ليست دالة على مشاركة وزيادة.

(وإنما صيغت لنسبة الحدث إلى موصوفها) وسبق أن النسبة المراد بها: الإضافة، تضيف شيء إلى شيء وتنسب شيئاً إلى شيء، فإذا قيل مثلاً: مررت برجل حسن الوجه، حسن: هذا صفة مشبهة وهو مضاف، والوجه: مضاف إليه.

هنا دلت الصيغة (حسن) نسبة الحدث الذي هو الحسن إلى الموصوف، ما هو الموصوف؟ حسن الوجه، الموصوف هو رجل، فدلّت على أنه موصوف بهذا الوصف وهو الحُسن. ثم: هل يدل اللفظ على مشاركة أو على زيادة، أم يدل على لزوم حدث؟ لا شك أنه الثاني.

إذاً: صيغت لنسبة الحدث إلى موصوفها وهو الحُسن في نحو: مررت برجل حسن الوجه، وليست مصوغة لإفادة معنى الحدوث فحسب أنه وجد بعد أن لم يكن، لا، إذا أريد أن يدل على وجود الحدث بعد أن لم يكن حينئذٍ تنتقل إلى اسم الفاعل؛ لأنك إذا أخبرت عن حدث إما أن تخبر عنه بأنه موجود دائماً لازم حينئذٍ تأتي بالصفة المشبهة، وإذا أردت أن تدل على حدث وقع بعد أن لم يكن حينئذٍ تأتي باسم الفاعل. وليست مصوغة لإفادة معنى الحدوث، ففي المثال تفيد أن الحسن ثابت لوجه الرجل، لكنه من قبيل المجاز كما سيأتي.

(وليس بحدث متجدد) الحسن هذا ليس بحدث، ليس بمتجدد، وإنما هو لازم. (بخلاف اسمي الفاعل والمفعول؛ فإنهما يفيدان الحدوث والتجدد) فإذا قلت مثلاً: مررت برجل ضاربٍ عمرًا؛ حينئذٍ وصفته بوجود الضرب بعد أن لم يكن، لأنك جئت بصيغة

تدل على ذلك وهو اسم الفاعل.

(فضارب مفيد لحدوث الضرب وتجدده، وكذلك: مررتُ برجلٍ مضروبٍ) إذاً: وقع عليه الضرب بعد أن لم يكن، مررت برجل ضارب عمراً أوقع الضرب بعد أن لم يكن. وكذلك إذا قلت: زيدٌ شجاعٌ وزيدٌ جميل. زيد شجاع، شجاع كما سبق أنه صفة مشبهة على وزن فُعَال، حينئذٍ زيد شجاع وصفته بالشجاعة بعد أن لم تكن؟ أم المراد من اللفظ أنه متصف بالشجاعة ماضياً وحالاً ومستقبلاً؟ الثاني. حينئذٍ هو متصف مدة وجود مدلول زيد، متى ما وجد زيد حينئذٍ هو موصوف بالشجاعة.

فإذا أردت الشجاعة بأنها وقعت بعد أن لم تكن وقلت: زيدٌ شجاع؛ أخطأت في التعبير، أخطأت في اختيار اللفظ، حينئذٍ لا يفهم أنه يحتمل: زيد شجاع هكذا بالنظر العقلي، يحتمل أنه وجدت الشجاعة وكان جباناً، هذا محتمل، لكن إذا أريد الدلالة على أن الشجاعة وجدت بعد أن لم تكن حينئذٍ لا تأت بوصف شجاع، وإنما تعدل عنه إلى وصف اسم الفاعل.

وكذلك: إذا قلت: زيدٌ شجاعٌ وزيدٌ جميل؛ كان معنى الصفة هنا إثبات الشجاعة والجمال لزيد واستمرارهما في جميع أوقات وجود زيد. إذاً: دلت على ثبوت الوصف للموصوف، فلا تدل على الحدوث ولا التجدد، والدليل على ذلك أنها دالة على الثبوت: أنه إذا أريد الدلالة على الحدوث دون الثبوت حينئذٍ تأتي باسم الفاعل، حولت الصفة المشبهة إلى صيغة اسم الفاعل، فتقول في (زيدٌ حسنٌ) .. زيدٌ حسنٌ كما سبق أن بعض النحاة يرى أنه متى ما أردت الحدوث تأتي به على زنة فاعل مطلقاً بقطع النظر عن كون الفعل متعدياً أو لازماً، كونه على وزن فَعَلَ أو فَعِلَ أو فَعُلَ، حينئذٍ زيدٌ حسنٌ، زيدٌ حاسنٌ. زيدٌ شجاع، زيد شجاعٌ. زيد ظريف، زيد ظارفٌ. زيدٌ عفيف، زيد عافٍ. إذاً: إذا أردت الحدوث تأتي به على زنة فاعل، وهذا قال به بعض النحاة. حولت الصفة المشبهة إلى صيغة اسم الفاعل فتقول في: زيد حسن؛ زيد حاسن، أي: أن الحسن قد حدث له بعد أن لم يكن. إذاً: فرق بينهما من جهة المعنى ومن جهة الصيغة.

وفي (زيدٌ ضيق صدره): زيد ضائق صدره، ضيق صدره، حينئذٍ نقول: ضيق يعني ملازم له الوصف صباح مساء، ماضي حال استقبال صدره ضيق، وإذا قلت: زيد ضائق صدره بمعنى أنه وجد بعد أن لم يكن.

إذاً: وصف الفاعل يدل على الحدوث بعد أن لم يكن، ووصف الصفة المشبهة تدل

على اللزوم والحدوث، ولذلك قال تعالى: ((وَصَائِقُ بِهِ صَدْرُكَ)) [هود:12] والضيق حدث بعد أن لم يكن، هذا خاص.

فلو كانت صيغتها تدل على الحدث لما حولت إلى صيغة أخرى. هذا دليل على أن تمّ فرقاً بين اسم الفاعل والصفة المشبهة.

فإذا أُريد ثبوت الوصف قلت: حسنٌ، ولا تقول: حاسن. وإذا أردت حدوثه قلت: حاسن ولا تقول: حسنٌ، وهذا تفريق جيد. ومثله: عافٍ في عفيف، وشارفٍ في شريف، وظارفٍ في ظريف .. وهكذا.

إذاً: الصفة المشبهة تدل على نسبة وصف إلى موصوف على جهة اللزوم، بمعنى: أن هذا الحدث ثابت له مدة وجوده، وهذا مما فارقت فيه الصفة المشبهة اسم الفاعل فإنما يدل على الحدث والتجدد وهي تدل على الثبوت والاستمرار والدوام.

وإنما سميت هذه الصفة مشبهة؛ لأنها كان أصلها أنها لا تنصب؛ لأنها أخذت من فعل لازم، (وَصَوَّغَهَا مِنْ لَازِمٍ) فكيف تنصب؟ الأصل فيها أنها لا تنصب لكونها مأخوذة من فعل لازم قاصر، ولكونها لم يقصد بها الحدث فهي مباينة للفعل، الفعل: قام زيد يقوم زيد، قم، تدل على حدوث شيء بعد أن لم يكن، حينئذٍ باينت الفعل يعني: فارقت، لكنها أشبهت اسم الفاعل فأعطيت حكمه في العمل لا في كل العمل وإنما في بعضه. أشبهت اسم الفاعل فأعطيت حكمه في العمل، ووجه الشبه بين الصفة المشبهة شجاع وحسن ونحوها مع اسم الفاعل .. وجه الشبه بينهما أنها تدل على الحدث ومن قام به، كل منهما صفة تدل على ذات وحدث، الصفة المشبهة شجاع وحسن يدل على ذات متصفة بصفة وهي الحُسن، وشجاع يدل على ذات متصفة بصفة وهي الشجاعة .. وهلم جرا. واسم الفاعل كذلك: ضارب، قائم؛ يدل على ذات متصفة بحدث. إذاً: كلٌّ منهما صفة، والصفة تدل على ذات وحدث.

ومن قام به .. من قام به الذي هو الذات، كما أن اسم الفاعل كذلك. وأيضاً الصفة المشبهة أشبهت الفاعل في كونها تؤنث وتثنى وتجمع، كما أن اسم الفاعل يؤنث ويثنى ويجمع، ولذلك سبق:

وَمَا سِوَى الْمُفْرَدِ مِثْلُهُ جُعِلَ

الذي هو المثنى والجمع بنوعيه: جمع التكسير بنوعيه وجمع التصحيح.

إذاً: الصفة المشبهة تؤنث كما أن اسم الفاعل يؤنث، والصفة المشبهة تثنى وتجمع كما أن اسم الفاعل يثنى ويجمع، فتقول: حسنٌ وحسنةٌ، وحسان وحسنتان، وحسنون

وحسنات، حسن: هذا مفرد مذكر، حسنة: مفرد مؤنث، إذاً: أنث. وحسنان وحسنتان
ثنيا تذكيراً وتأنيثاً كما تقول: ضاربان وضاربتان. وحسنون وحسنات، حسنون بالواو
والنون، وحسنات بالألف والتاء، كما تقول في اسم الفاعل: ضارب وضاربة وضاربان
وضاربتان وضاربون وضاربات. إذاً: أشبهت الصفة المشبهة اسم الفاعل فيما ذكر.
وهذا بخلاف اسم التفضيل كأفضل؛ فإنه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث، أي: في غالب
أحواله، فلهذا لا يجوز أن يشبه باسم الفاعل كما سيأتي في محله.
إذاً: هذا وجه الشبه بين الصفة المشبهة واسم الفاعل، أولاً: تدل على حدث ومن قام
به، كما أن اسم الفاعل ومن قام به.

ثانياً: الصفة المشبهة تؤنث وتثنى وتجمع كما أن اسم الفاعل كذلك.

ثالثاً: يزداد أنها تعمل مع شرط الاعتماد، يعني: لا تعمل النصب إلا إذا اعتمدت.
وَوَلِيَّ اسْتِفْهَاماً أَوْ حَرْفَ نِدَا ... أَوْ نَفِيّاً أَوْ جَا صِفَةً أَوْ مُسْنَدًا

كما أن اسم الفاعل لا يعمل إلا إذا اعتمد على شيء. فهذه ثلاث مسائل هي وجه
الشبه بين اسم الفاعل والصفة المشبهة.

وأما تعريف الناظم .. فعرف الصفة المشبهة قال: بأنها هي الصفة التي استحسن فيها
أن تضاف لما هو فاعل في المعنى، وهذا أشبه ما يكون بضابط أو علامة ليست بحد،
يعني: الصفة المشبهة يستحسن .. لا يستقبح بل يكون حسناً بل هو أحسن: أن
تضاف إلى ما هو فاعل في المعنى، بخلاف اسم الفاعل، اسم الفاعل كما سبق فيما
تعدى إلى مفعول واحد، قلنا: جمهرة البصريين على المنع مطلقاً سواء أمن اللبس أو لا.
وأما ما كان لازماً فهذا متفق على أنه يضاف، وما كان متعدياً هذا متفق على أنه لا
يضاف، وليست الصفة المشبهة مشبهة بواحد من النوعين، وإنما مشبهة بما تعدى
لواحد، فوقع فيه نزاع: هل يضاف إلى فاعله أو لا؟ قلنا: محل نظر عند النحاة، بعضهم
فصل بين ما إذا أمن اللبس وإذا لم يؤمن اللبس، إن أمن اللبس جازت الإضافة وإلا
فلا. وهذا مذهب الناظم -ابن مالك- وفي ذلك قال: اسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلٍ، فجعلها
مفارقة لاسم الفاعل في الاستحسان، ولذلك يفهم من اللفظ استحسن ماذا؟ يفهم أنه
يجوز إضافة اسم الفاعل إلى فاعله، لكنه لا على وجه الاستحسان بل على وجه
الضعف.

الصفة التي استحسن فيها أن تضاف لما هو فاعل في المعنى؛ كحسن الوجه وظاهر

القلب، فخرج نحو: زيدٌ ضاربٌ أبوه، زيدٌ: مبتدأ، وضاربٌ أبوه. لو أضفته قلت: زيدٌ ضاربٌ أبيه، التيس أو لا؟ زيدٌ ضاربٌ أبوه، أبوه فاعل لاسم الفاعل، لو أضفته؟ زيدٌ ضاربٌ أبيه التيس، التيس الفاعل بالمفعول؛ لأن ضارب هذا يتعدى إلى واحد، والصفة المشبهة أشبهت اسم الفاعل المتعدي إلى واحد، فإذا قلت: زيدٌ ضاربٌ أبيه؛ وقعنا في لبس، السامع لا يدري هل الأب ضارب أو مضروب؟ هذا يحتمل خاصة في زماننا، زيدٌ ضاربٌ أبوه، ضاربٌ أبيه، نقول: هذا فيه لبس. فخرج نحو: زيدٌ ضاربٌ أبوه؛ فإن إضافة الوصف فيه إلى الفاعل ممتنعة لئلا توهم الإضافة إلى المفعول، وهذا واضح بين ويمنع، وهذا أشبه ما يكون بقاعدة مطردة: كل ما أوقع في لبس فالأصل فيه المنع، حينئذ إذا قيل بأن تمّ خلافاً في إضافة اسم الفاعل إلى ما بعده وهو المتعدي إلى واحد.. إلى مرفوعه، إن أوقعت في لبس لا ينبغي أن يكون خلاف في المنع، وإن لم توقع في لبس هنا يكون محل النظر، ولذلك جوزّه ابن هشام وابن مالك.

ونحو: زيدٌ كاتبٌ أبوه، كاتبٌ أبيه، كاتبٌ أبوه. فيه لبس؟ زيدٌ كاتبٌ أبوه؛ الوصف هنا بكونه كاتباً للأب لا لزيد، فإذا قلت: زيدٌ كاتبٌ أبيه؛ هذا ليس فيه لبس، لأنه ظاهر أن الأب هو الكاتب وليس المراد الكاتب اسم أبيه لا، إنما المراد الوصف بالكتابة على الأصل، كاتبٌ يعني: موصوف بالكتابة، يعني يحسن الكتابة، فإذا قيل: زيدٌ كاتبٌ أبيه؛ فحينئذ لا يحتمل ما احتمله السابق.

فإن إضافة الوصف فيه: زيدٌ كاتبٌ أبيه وإن كانت لا تمتنع لعدم اللبس لكنها لا تحسن. صِفَةٌ اسْتُخْسِنَ جَرُّ فَاعِلٍ

إذاً: لا يحسن أن يضاف الوصف هنا زيدٌ كاتبٌ أبيه، وهذا من الفوارق بين الوصفين: الصفة المشبهة واسم الفاعل. لماذا لا تحسن في: زيدٌ كاتبٌ أبيه؟ علل النحاة ذلك؛ قالوا: لأن الصفة لا تضاف إلى مرفوعها حتى يقدر تحويل إسنادها عنه إلى ضمير موصوفها، يعني: يرتكب مجاز، ثم المجاز هذا قد يكون قريباً وقد يكون بعيداً، إذا كان قريباً فهو مغتفر، وإذا كان بعيداً فهو قبيح، خرج بقوله: اسْتُخْسِنَ جَرُّ فَاعِلٍ. الصفة لا تضاف إلى مرفوعها حتى يقدر تحويل إسنادها عنه إلى ضمير موصوفها، هو ليس فيه تحويل، ولذلك قال النحاة: يُقدَّر، بمعنى: أنه ينوى أولاً أنه أسند ثم بعد ذلك صار تحويل في الإسناد، مجرد تقدير وإلا لم يرد هذا عن العرب، لماذا؟ قالوا: لأن الفاعل في الأصل أن يسند لا يضاف. الفاعل مسند إليه، إذاً: لا بد أن يسند أولاً على حسب القواعد العامة، على حسب القواعد العامة لا بد أن يسند أولاً، هذا شأن الفاعل، ثم

العامل قد يكون فعلاً وقد يكون وصفاً ويكون مسنداً، إذاً: الأصل أن يكون الفاعل مسنداً إليه؛ لأن الكلام إنما ينشأ عن فعلٍ وفاعل وكل منهما مسند ومسند إليه. إذاً: لا تتأتى الإضافة هكذا مباشرة، لو قلنا: يجوز إضافة الوصف إلى فاعله دون إسناد حينئذٍ خالفنا القاعدة العامة: قام زيدٌ، زيدٌ مسند إليه. وأن أقل ما يتركب منه الكلام اسمان أو اسم وفعل. إذاً: أين الإسناد، وقد جوزنا كاتب أبيه أنه أضيف إلى فاعله دون إسناد؟ وقعنا في مخالفة، حينئذٍ تسوية لهذه القواعد ولئلا يحصل فيها لبس أو خلل قيل: أولاً يسند على الأصل، ثم بعد ذلك يحول الإسناد من اللفظ.. الإسناد إلى اللفظ إلى الضمير، فحينئذٍ أوقعنا في ماذا؟ جئنا على الأصل وهو كونه أسند إلى الفاعل، لكنه صار ضميراً، ولذلك سيأتي عند قوله: فَارْفَعْ بِهَا وَانْصِبْ وَجْراً؛ أنه إذا نصب أو جر لا بد من ضمير مستتر، بخلاف ما إذا رفعت.

إذاً: نقدر أولاً أن تمَّ تحويلاً حصل في التركيب، أسند الوصف إلى الفاعل في الظاهر، ثم بعد ذلك قصدت الإضافة، ولا إضافة إلا بعد إسناد تمثيلاً مع الأصول العامة والقواعد العامة، حينئذٍ أسندنا الصفة إلى ضمير الموصوف، وهذا باعتبار التقدير فحسب. لأن الصفة لا تضاف إلى مرفوعها حتى يقدر تحويل إسنادها عنه، عنه عن اللفظ نفسه وإلا الأصل هو فاعل. حسن الوجه مثلاً، حينئذٍ الوجه هذا فاعل، فإذا أردنا الإضافة لا بد أن نجعل (حسنٌ) مسنداً إلى ضمير، ضمير ماذا؟ يعود على الفاعل، ثم بعد ذلك نجعل الفاعل الذي كان فاعلاً في اللفظ والمعنى نجعله فاعلاً في المعنى فحسب، وأما في اللفظ فهو مضاف إليه.

تحويل إسناده عنه إلى ضمير الموصوف بدليلين. الذي دل على أن هذا التحويل حاصل دليلان:

الأول: أنه لو لم يقدر كذلك لزم إضافة الشيء إلى نفسه؛ لأن حسن الوجه، الوجه موصوف، وحسن: صفة، وسبق أن إضافة الموصوف إلى صفته والعكس من إضافة الشيء إلى نفسه، حينئذٍ لا بد من التحويل؛ لئلا تُضيف الشيء إلى نفسه.

ثانياً: أنهم يؤنثون الصفة في نحو: هندٌ حسنةٌ الوجه، حسنةٌ وهذا صفة مشبهة مؤنث، الوجه: مضاف إليه. الوجه هذا فاعل في المعنى، كان فاعلاً في اللفظ ثم قصدت الإضافة فلا بد من التحويل؛ تحويل الإسناد من كون حسنةٌ مسند إلى الوجه إلى كونه مضافاً إليه، فجعلنا حسنة مضافاً إلى ضمير، وهذا هو الضمير الفاعل في الأصل، فحينئذٍ قيل: هندٌ حسنةٌ الوجه، حسنةٌ لماذا أنث؟ الوجه مذكر أو مؤنث؟

مذكر، لا يحتاج إلى تأنيث، لو قيل: هندٌ حسنٌ الوجه؛ لا نحتاج إلى تأنيث لأن الوجه مذكر وحسن مذكر، إذاً: لا نحتاج، مثل: قام زيدٌ، متى نحتاج إلى التأنيث؟ إذا كان الفعل أو الوصف مسنداً إلى مؤنث وهنا تم ضمير أسند إليه حسنة وهو عائد على هند، وإذا عاد الضمير على متقدم حينئذ قلنا: وجب التأنيث مطلقاً سواء كان المؤنث مؤنثاً حقيقياً أو مجازياً، وهنا: هندٌ حسنةٌ الوجه؛ دل على أن تم ضمير مضمرة في حسنة يعود على هند، ولذلك تقول: زيدٌ حسنٌ الوجه، هندٌ حسنةٌ الوجه، ماذا تفهم من التركيبين؟ تفهم: أن تم ضميراً هو فاعل في قوله: حسنةٌ الوجه، هذا الضمير مرجعه إلى هند وهو مؤنث؛ فلذلك وجب تأنيث الوصف فقول: حسنةٌ الوجه.

إذاً: الدليل الثاني: أنهم يؤنثون الصفة في نحو: هندٌ حسنةٌ الوجه، فدل على أن الصفة هنا مسندة إلى الضمير. حسنةٌ الوجه؛ دل على أن الصفة هنا مسندة إلى ضمير الضمير هذا يعود إلى مؤنث حقيقي، فلهذا حسنٌ أن يقال: (زيدٌ حسنٌ الوجه) دون تأنيث، لماذا لا نحتاج إلى التأنيث؟ لأن الضمير هنا مرجعه إلى مذكر.

إذاً: من هذين التركيبين نأخذ أن الوصف وهو حسن وحسنة فيه ضمير هو فاعل يعود على الموصوف وهو زيدٌ وهندٌ. من أين جاء هذا الضمير؟ كان قبل الإضافة الوصف مسنداً إلى الفاعل ثم حول فأسند إلى ضمير الفاعل الذي هو الموصوف.

نقول: أصل التركيب أن الوصف مسند إلى الاسم الظاهر، ثم لما قصدت الإضافة قالوا: لا يمكن أن يضاف الفاعل هكذا مباشرة، لا بد من تحويل يُحوّل إسناد الوصف من كونه مسنداً للاسم الظاهر من كونه مسنداً إلى ضمير يعود إليه، فحصلت الإضافة ولا إشكال.

حسنٌ أن يقال: زيدٌ حسنٌ الوجه؛ لأن من حسنٌ وجهه حسنٌ أن يسند الحسن إلى الجملة مجازاً، إذا قيل: (حسنٌ الوجه أو وجه زيد) يحتمل أنه من إطلاق الجزء مراداً به الكل ولا إشكال، سواء قلت حقيقة أو مجاز. لو قيل: بأنه مجاز؛ هل هو مجاز مقبول قريب؟ نعم، مجاز مقبول قريب.

ويصلح أن يكون من إطلاق الجزء مراداً به الكل، وقُبِح أن يقال: زيدٌ كاتبُ الأب، قلنا: هذا ممتنع، وهذا قبيح، لو جاز يكون قبيحاً، لماذا؟ لأن الوصف بالكتابة هنا للأب، فجعلها للابن يحتاج إلى مجاز بعيد .. حتى نجعل الوصف هنا الكتابة للابن. زيدٌ كاتبُ الأب، يعني: أبوه هو الكاتب، طيب. قد يكون الابن كاتباً وقد لا يكون، إذا أردنا جعل هذا الوصف للابن نحتاج إلى ارتكاب مجاز بعيد؛ وهذا قبيح، فلذلك استحسن في الصفة المشبهة جر الفاعل بها؛ لأن المجاز يكون فيها قليل والمجاز عقلي،

وحينئذٍ إذا أردنا إضافة اسم الفاعل إلى فاعله وإن صح إلا أنه على ارتكاب مجاز بعيد وهو قبيح، ولذلك لا يُستحسن.

وقُبِحَ أن يقال: زيدٌ كاتبُ الأب؛ لأن من كتب أبوه لا يحسن أن تسند الكتابة إليه إلا بمجاز بعيد وهو قبيح.

إذاً: عرفنا لماذا جاز: حسنُ الوجهِ وقُبِحَ: كاتبُ الأب؟ (حسنُ الوجه) نقول: هذا مجاز قريب، أو (حسنَةُ الوجه) مجاز قريب؛ لأنه من إطلاق الجزء مراداً به الكل، وهو مستعمل في لسان العرب.

وأما (كاتبُ الأب) على أن يجعل الوصف كاتب للابن؛ نقول: هذا فيه ارتكاب مجاز بعيد جداً يحتاج إلى إضافات ونحو ذلك، وهذا قبيح.

وقد تبين: أن العلم بحسن الإضافة موقوف على النظر في معناها لا على معرفة كونها صفة مشبهة. وهذا رد على اعتراض ابن الناظم على تعريف أبيه؛ لأنه قال:

صِفَةُ اسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلٍ ... مَعْنَى بِهَا الْمُشَبَّهَةُ اسْمُ الْفَاعِلِ

متى نقول صفة مشبهة؟ إذا اسْتُحْسِنَ جَرُّ الْفَاعِلِ بِهَا. متى يستحسن جر الفاعل بها؟ إذا كانت صفة مشبهة، إذا فيه دور، فاعترض ابن الناظم على أبيه، والنظر هنا نقول: الصواب أن النظر في المعنى، ثم نحكم عليه بكونه صفة مشبهة، فلا دور.

وقد تبين أن العلم بحسن الإضافة موقوف على النظر في معناها لا على معرفة كونها صفة مشبهة، حينئذٍ فلا دور في التعريف كما توهمه الشارح الذي هو ابن الناظم. قيل:

إذا قيل الشارح في أي فن فيريدون به أول شارح للمتن. دائماً يقولون: الشارح، قال

الشارح، ما ينصون عليه، مرادهم بهذا الاصطلاح -في كل فن: الشارح.. إلا إذا

اصطلح اصطلاحاً خاصاً-؛ فينصرف إلى أول شارح للمتن وهو ابن الناظم، لكن هذا

يخالف ما ذكره في كشف الظنون: أن أول شارح هو ابن مالك رحمه الله، ابن مالك

شرح الألفية لكنه ما واصلها، وهذا قد يجري على القاعدة التي عند بعض أهل العلم:

أن كل من شرح متنه فالظاهر أنه يكون مهجوراً؛ لأنه لا يأتي بالدرر التي يأتي بها غيره،

يعني: يأتي بشرح تعليق أشبه ما يكون فك عبارة أو نحو ذلك، وأما الاعتراضات ونحو

ذلك فلا تكون من نفس الشارح؛ لأنه لا يتصور أنه يعارض نفسه ويجيب ويرد .. إلى

آخره، ويأتي بمناظرات ويجادل، وإنما هذا يتصور في الغير، أما الذي يشرح كتابه

فالغالب أنه لا .. استثنى بعضهم النزهة .. نزهة النظر، بعض الإخوة يقولوا: النزهة

تخالف.

على كل؛ هذه قاعدة عامة، وابن مالك شرح ألفيته، لكن اصطلاح النحاة إذا قيل:
الشارح؛ خاصة في شروحات الألفية فيعونون به ابن الناظم.
وحينئذ فلا دور في التعريف كما توهمه الشارح؛ لأن العلم بالصفة المشبهة متوقف على
استحسان إضافتها إلى الفاعل. هذا باعتبار النظر.
واستحسان إضافته إلى الفاعل متوقف على العلم بكونها صفة مشبهة. والصواب: أن
الحكم بكونه يستحسن جر فاعل موقوف على المعنى .. النظر لا على اللفظ.
صِفَةُ اسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلٍ ... مَعْنَى بِهَا الْمُشَبَّهَةُ اسْمُ الْفَاعِلِ

صِفَةُ: مبتدأ.

وجملة: اسْتُحْسِنَ؛ هذه صفة.

جَرُّ: هذا نائب فاعل.

اسْتُحْسِنَ: مغير الصيغة.

وَجَرُّ فَاعِلٍ: مضاف ومضاف إليه، وجَرُّ: هذا نائب فاعل.

مَعْنَى بِهَا: هذا منصوب على نزع الخافض أو تمييز، يعني في المعنى أو من جهة المعنى لا
اللفظ؛ لأنه قُدر أولاً أنه كان لفظياً الإسناد إليه، ثم لما أُريدت الإضافة حُول فجُعل
الإسناد إلى ضمير يعود إلى الموصوف ثم أُضيف إلى الفاعل، فهو فاعل باعتبار ما كان،
وأما الآن فلا.

الْمُشَبَّهَةُ اسْمُ الْفَاعِلِ

الْمُشَبَّهَةُ: هذا خبر، ويجوز العكس: أن يكون (الْمُشَبَّهَةُ) مبتدأ، و (صِفَةُ): هذا خبر،
كلاهما جائز.

الْمُشَبَّهَةُ اسْمُ الْفَاعِلِ

لكن إذا جعلنا (الْمُشَبَّهَةُ) مبتدأ؛ حينئذ عاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، لكن
المعربون يجوزون هذا الوجه وإلا فيه إشكال.

صِفَةُ: عرفنا المراد بالصفة: ما دل على معنى وذات.

اسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلٍ مَعْنَى بِهَا: هذا تعريف بالخاصة فهو رسم، وأورد عليه صور امتناع
الجر كما سيأتي، وصور ضعفه، فكيف يقال: اسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلٍ مَعْنَى؟ لأنه سيأتي أن
صور الجر منه ما هو مستحسن، ومنه ما هو ممتنع، ومنه ما هو جائز لكنه ضعيف،

فأطلق الناظم هنا، أطلق الناظم أنه يستحسن مطلقاً جر الفاعل بها، والصواب التفصيل، حينئذ نقول: يرد عليه صور امتناع الجر وصور ضعفه؛ فإن الصفة المشبهة في جميع هذه الصور لا يستحسن فيها جر الفاعل.

وأجيب على صور الامتناع: بأن المراد الاستحسان استحسان الجر بنوعها لا بشخصها، استحسان بنوعها لا بشخصها؛ لأن الحكم بالشيء قد يحكم على شيء من جهة النوع لا من جهة الآحاد، وأما إذا دخلنا في التفاصيل والآحاد فتم تفصيل. وأما الصفة المشبهة من حيث هي فالأصل فيها أنه يستحسن جر فاعل بها، وحينئذ صور الامتناع نقول: لا ترد؛ لأن الحكم هنا على الصفة المشبهة باعتبار النوع لا باعتبار الشخص.

وأجيب عن الثاني -وهو صور الضعف- بأن المراد بالاستحسان خلاف الاستقباح، ولا استقباح في الضعيف وإن قوبل بالحسن، وفي كلا الجوابين نظر، ولذلك قلنا: الأولى أن يعرف بما ذكرناه سابقاً.

صِفَةُ اسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلٍ مَعْنَى بِهَا: أي في المعنى أو من جهة المعنى لا للفظ. ومعنى البيت؛ أي: تتميز الصفة المشبهة عن اسم الفاعل باستحسان جر فاعلها. هذا لا إشكال فيه، لو جعل علامة أن الصفة المشبهة يستحسن فيها جر فاعل في بعض صورها بخلاف اسم الفاعل وجعل من الفوارق في الجملة هذا لا إشكال؛ لأن اسم الفاعل لا يستحسن مطلقاً، حتى لو جاز يكون جائزاً على ضعف، كما ذكرناه سابقاً. إذاً: تتميز الصفة المشبهة عن اسم الفاعل باستحسان جر فاعلها بإضافتها إليه، فإن اسم الفاعل لا يحسن فيه ذلك؛ لأنه إن كان لازماً وقصد ثبوت معناه صار منها، كما ذكرناه سابقاً. اسم الفاعل إذا قصد الثبوت حينئذ صار صفة مشبهة، ولذلك سيقول: كَطَاهِرِ الْقَلْبِ، طَاهِرٍ: هذا اسم فاعل على زنة فاعل، وحينئذ يستحسن جر الفاعل بها: طَاهِرِ الْقَلْبِ، نقول: طَاهِرٍ هنا ليس باسم فاعل، لماذا؟ لأن اسم الفاعل يدل على حدوث شيء بعد أن لم يكن، والمراد هنا وصف الْقَلْبِ باستمرار الطهارة ووصف الطهارة له، وهذا معنى الصفة المشبهة.

صار منها وانطلق عليه اسمها، وإن كان متعدياً فالجمهور على منع ذلك فيه فلا استحسان، وإنما قيد الفاعل بالمعنى؛ لأنه لا تضاف الصفة إليه إلا بعد تحويل الإسناد عنه إلى ضمير الموصوفين. وهذا كما ذكرناه سابقاً. فلم يبقَ فاعلاً إلا من جهة المعنى، وأما في اللفظ فلا، وهذا ليس له وجود، لم ينقل في لسان العرب صفة مشبهة أسندت

إلى الفاعل ثم نقل إسناد نفس اللفظ إلى المضاف، وإنما هذا من باب جري القواعد على سنن واحد فقط؛ لأن الفاعل لا يكون إلا مسند إليه فكيف تقول: طَاهِرُ الْقَلْبِ وَالْقَلْبُ هذا فاعل وليس عندنا إسناد؟ انتفى الأصل، (وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٍ) لا بد من إسناد ومسند إليه، حينئذٍ نقول هنا: أضيفت الصفة إلى الفاعل في المعنى بعد أن أضيفت إليه أسندت إليه في اللفظ، وحصل التحويل، والتحويل هذا في الذهن فقط لا وجود له في الخارج.

صِفَةُ اسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلٍ ... مَعْنَى بِهَا الْمُشَبَّهَةُ اسْمُ الْفَاعِلِ

مُشَبَّهَةُ اسْمٍ بِالْجَرِّ وَالنَّصْبِ، يجوز الوجهان.
مُشَبَّهَةُ اسْمِ الْفَاعِلِ فِي أَنَّمَا تَدُلُّ عَلَى حَدَثٍ وَمِنْ قَامَ بِهِ، وَأَنَّمَا تَوَثُّ وَتَتَنَّى وَتَجْمَعُ، وَلِذَلِكَ حَمَلَتْ عَلَيْهِ فِي الْعَمَلِ كَمَا ذَكَرْنَاهُ سَابِقاً.
اسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلٍ: فُهِمَ مِنْ قَوْلِهِ: (اسْتُحْسِنَ) أَنَّ ذَلِكَ مَوْجُودٌ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ، اسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلٍ أَنَّ ذَلِكَ مَوْجُودٌ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ إِلَّا أَنَّهُ غَيْرُ مُسْتَحْسِنٍ، وَهُوَ كَذَلِكَ، نَحْوُ: كَاتِبُ الْأَبِّ، وَفِيهِ خِلَافٌ، وَمِثْلُ الْمَذْهَبِ النَّاطِمِ جَوَازِهِ.
وَفُهِمَ مِنْهُ أَيْضاً .. مِنْ قَوْلِهِ: (جَرُّ فَاعِلٍ) أَنَّ الْجَرَّ بِهَا غَيْرُ لَازِمٍ، بَلْ يَجُوزُ فِيهِ النَّصْبُ وَالرَّفْعُ كَمَا سَيَأْتِي:
فَارْفَعْ بِهَا وَأَنْصِبْ وَجُرَّ.

إِذَا هُنَا قَالَ: (جَرُّ فَاعِلٍ) وَلَمْ يَذْكُرِ الرَّفْعَ وَالنَّصْبَ، هَلْ مَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ الصِّفَةَ الْمَشَبَّهَةَ لَا تَعْمَلُ إِلَّا الْجَرُّ؟ لَا، لَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ تَرْفَعُ وَتَنْصِبُ وَتَجُرُّ.
إِذَا: (اسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلٍ) دَلَّ عَلَى أَمْرَيْنِ: أَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ يَجُرُّ، وَلَكِنَّهُ غَيْرُ مُسْتَحْسِنٍ، اسْتَحْسِنَ جَرَّ الْفَاعِلِ مَعَ جَوَازِ الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ، إِذَا: الْجَرُّ لَيْسَ لَازِماً.
قَالَ الشَّارِحُ: قَدْ سَبَقَ أَنَّ الْمُرَادَ بِالصِّفَةِ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى وَذَاتٍ، وَهَذَا يَشْمَلُ اسْمَ الْفَاعِلِ وَاسْمَ الْمَفْعُولِ وَأَفْعَلَ التَّفْضِيلِ وَالصِّفَةَ الْمَشَبَّهَةَ، وَذَكَرَ الْمُصَنِّفُ: أَنَّ عَلَامَةَ الصِّفَةِ الْمَشَبَّهَةِ .. جَعْلُهُ عَلَامَةً لَا تَعْرِيفَ، وَإِنْ كَانَ الْأَشْمُونِي وَغَيْرُهُ جَعَلُوهُ تَعْرِيفَ، وَالْأَوَّلَى أَلَّا يَجْعَلَ تَعْرِيفَ؛ لِأَنَّهُ لَوْ جَعَلَ تَعْرِيفاً لَوُرِدَ عَلَيْهِ النِّقْدُ بِمَا ذَكَرْنَاهُ سَابِقاً، وَإِنَّمَا يَجْعَلُ عَلَامَةً فِي الْجُمْلَةِ مِنَ الْفَوَارِقِ بَيْنَ الصِّفَةِ الْمَشَبَّهَةِ وَاسْمِ الْفَاعِلِ، وَلَا إِشْكَالَ فِيهِ.

أَنَّ عَلَامَةَ الصِّفَةِ الْمَشَبَّهَةِ: اسْتِحْسَانُ جَرِّ فَاعِلِهَا بِهَا، نَحْوُ: حَسَنُ الْوَجْهِ، وَمُنْطَلَقُ اللِّسَانِ، وَطَاهِرُ الْقَلْبِ. انْظُرِ الْأَمْثَلَةَ: مُنْطَلَقُ هَذَا فِي الْأَصْلِ اسْمُ فَاعِلٍ، لَكِنَّهُ لَمَّا قَصِدَ بِهِ الْاسْتِمْرَارُ .. لِسَانُهُ دَائِماً مُنْطَلَقٌ؛ حِينَئِذٍ أُضِيفَتْ إِلَيْهِ. وَطَاهِرُ الْقَلْبِ كَذَلِكَ.

والأصل: حسنٌ وجهه، ومنطلقٌ لسانه، وطاهرٌ قلبه. انظر: (حسنٌ وجهه) أراد به ماذا؟
ليشير أن قوله: (حسنٌ الوجه) أصل الوجه أنه فاعل، وأن الفاعل في الأصل مسند إليه
فهو مرفوع (حسنٌ الوجه، حسنٌ وجهه)، حينئذٍ لما أريد الإضافة لا بد أن تقدر أن
أصل هذا التركيب: (حسنٌ وجهه) أسند إلى فاعل في اللفظ، ثم حذفته وأسندت
(حسن) إلى الضمير الموصوف ثم جئت بالفاعل في اللفظ وجعلته مضافاً إليه فهو فاعل
في المعنى باعتبار الأصل.

حسنٌ وجهه، ومنطلقٌ لسانه، منطلقٌ اللسان. وطاهرٌ قلبه، فوجهه: مرفوع بـ (حسن)
على الفاعلية، ولسانه: مرفوع بـ (منطلق)، وقلبه مرفوع بـ (طاهر)، وهذا لا يجوز في
غيرها من الصفات، فلا تقل: (زيدٌ ضاربٌ أبي عمراً) تريد: (ضاربٌ أبوه عمراً) ولا (زيدٌ
قائمٌ الأب غداً) تريد: (زيدٌ قائمٌ أبوه غداً).

وقد تقدم أن اسم المفعول يجوز إضافته إلى مرفوعه، فتقول: (زيدٌ مضروبٌ الأب)
حينئذٍ خرج عن كونه اسم مفعول، فصار صفة مشبهة، وهذا على القاعدة المطردة:
اسم الفاعل الأصل فيه لا يكون إلا على زنة فاعل، إلا إذا أضيف وقصد به الثبوت
حينئذٍ صار صفة مشبهة. واسم المفعول كذلك، ومفعِل ومفعَل كذلك، وحينئذٍ كل
الصفات التي ذكرها في الباب السابق هي صفات مشبهة.

فإذا جاء اللفظ (حسن) فالأصل لا نقول: (حاسن) أنه أراد به الحدوث، أنه حدث بعد
أن لم يكن لا بد من قرينة تدل على هذا. وهو حينئذٍ جار مجرى الصفة المشبهة؛ لأنه
دال على الدوام حينئذٍ.

وَصَوَّغَهَا مِنْ لَازِمٍ حَاضِرٍ ... كَطَاهِرِ الْقَلْبِ جَمِيلِ الظَّاهِرِ

ذكر في هذا البيت ثلاث فوارق بين الصفة المشبهة واسم الفاعل، وجعله الأشعري عطفاً
على قوله: (جَرُّ فَاعِلٍ)، وَصَوَّغَهَا: معطوف عليه من باب تمام الحد .. التعريف، وهذا
فيه نظر، لماذا؟ لأن صوغها من لازم واجب، وجرها للفاعل مستحسن، وهذا محل
إشكال.

صِفَةٌ اسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلٍ وَاسْتُحْسِنَ صَوَّغَهَا مِنْ لَازِمٍ؛ هذا محل إشكال، بل الصواب:
أن صَوَّغَهَا مِنْ لَازِمٍ واجب، لا تصاغ البتة من الفعل المتعدي، وحينئذٍ الأولى أن نجعل
ما سبق علامة، ولا نجعله حداً ونتكلف في الأبيات القادمة كلها معطوفة على التعريف
من باب تمامه، بل نقول: ما سبق علامة وفارق بين النوعين وذكر علامة أخرى،
وَصَوَّغَهَا: مبتدأ، استئناف كلام جديد، علامة أخرى.

وَصَوَّغَهَا: نقول: هذا مبتدأ، والضمير يعود إلى الصفة المشبهة.

وَصَوَّغُهَا مِنْ لَازِمٍ لِحَاضِرٍ

مِنْ لَازِمٍ: هذا جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر، تقديره: واجب، حينئذٍ من أين أخذنا المحذوف الذي هو خاص؟ نقول: من سياق الكلام؛ لأنه معلوم أن صَوَّغُهَا مِنْ لَازِمٍ يكون واجباً، إذًا: صَوَّغُهَا مِنْ لَازِمٍ، لو قدرنا (مِنْ لَازِمٍ) متعلق بـ (صوغ) قلنا: لا فائدة جديدة، وإنما نجعله متعلقاً بمحذوف والمحذوف هذا خاص دل عليه المقام، فنقول: صَوَّغُهَا واجب مِنْ لَازِمٍ.
وقوله: (لِحَاضِرٍ) متعلق بواجب.

إذًا: لا يجوز أن يكون كلٌّ من: (لَازِمٍ لِحَاضِرٍ) متعلقاً بصوغها؛ لعدم الفائدة، لأنه معلوم أن الصفة المشبهة من حيث الزمن لا تكون للحاضر، وكذلك باستقراء كلام العرب لا تكون مصوغة إلا من الفعل اللازم، يعني من مصدره، وحينئذٍ ما الجديد؟ صار لبيان الواقع وهو يريد أن يبين الفوارق بين النوعين: اسم الفاعل والصفة المشبهة؛ لأن اسم الفاعل يصاغ من اللازم ومن المتعدي، والصفة المشبهة إنما تصاغ من اللازم فقط، وحكمه: الوجوب.

كذلك: اسم الفاعل يكون للحاضر وللماضي وللمستقبل، يكون للحاضر والمستقبل دون الماضي إذا أُعْمِلَ، والصفة المشبهة لا تكون إلا لحاضر، إذًا: هذا من الفوارق.

وَصَوَّغُهَا مِنْ لَازِمٍ لِحَاضِرٍ

قال الأشموني: عطف على ما سبق من تمام التعريف، قلنا: هذا فيه نظر. أي: وما تتميز به الصفة المشبهة أيضاً عن اسم الفاعل أنها لا تصاغ قياساً إلا من فعل لازم، أي: من مصدره أصالة أو عروضاً كما في: (رحما ورحيم وعليم). تأتي في البسملة نقول: يجوز أن يكون: (الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ) صفتين مشبهتين، لكن كيف صفتين مشبهتين و (رحمان ورحيم) مأخوذ من رَحِمَ، رَحِمَ الله كذا؟ حينئذٍ صار متعدياً.

القاعدة عند الصرفيين: أن كل ما أريد أن يدل على الثبوت حينئذٍ جاز جعله من باب فَعْلٍ، فتقول: رَحِمَ رَحْمَ، عَلِمَ عَلْمَ، ضَرَبَ ضَرْبَ، كَرَّمَ كَرَمَ على أصله، فَتَحَ فَتْحَ، حينئذٍ تنقله إلى باب فَعْلٍ ثم تصوغ منه الصفة المشبهة، حينئذٍ عَلِمَ وَرَحِمَ هل هو لازم أصالة أم أمر طارئ عارض؟ الثاني ولا شك، لماذا؟ لأن ما كان أصالة فهو إنما يكون من باب فَعْلٍ لأنه لا يكون إلا لازماً، أو فَعِلَ إذا كان لازماً، وأما إذا كان متعدياً وأردنا منه الصفة المشبهة نقلناه إلى باب فَعْلٍ؛ لأنه لا يكون إلا لازماً. فتقول: رَحِمَ، رحمان صفة مشبهة، كيف صفة مشبهة؟ تقول: نقل رَحِمَ إلى رَحْمَ ثم اشتق منه، وهذا جائز عندهم،

وسأقي في باب نَعَم وبُئس.

قال: كما في (رحمان ورحيم وعليم). عليم إذا قلنا: أنه صفة مشبهة مأخوذ من علم. فإنها لازمة بالتنزيل أو النقل إلى فعل بالضم. بالتنزيل أن ينزل المتعدي منزلة اللازم، وهذا يرد عند البيانين هناك. ((قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ)) [الزمر: 9] قلنا: (يعلم) الأصل فيه أنه متعدي، قد ينزل المتعدي منزلة اللازم فلا يحتاج إلى مفعول، وهنا (يَعْلَمُونَ) هل نقول: ثم مفعول به محذوف أو مقدر أو منوي؟ لا، ليس له مفعول، هنا غير متعدي، لماذا؟ لأنه نزل هذا المتعدي منزلة اللازم، فإذا كان كذلك صح أن يشتق منه صفة مشبهة، بخلاف اسم الفاعل؛ فإنه يصاغ من اللازم كقائم، ومن المتعدي كضارب. إذاً: (صَوَّغَهَا مِنْ لَازِمٍ) هذا خاص بالصفة المشبهة، وأما اسم الفاعل فيكون مشتقاً من اللازم ومن المتعدي.

(الحَاضِر) المراد بالحضور هنا: الدوام، يعني: شيء الحاضر، لحدث دائم. وهذا من الفوارق بينهما. وأنها لا تكون إلا للمعنى الحاضر الدائم دون الماضي المنقطع والمستقبل، لا ماضي منقطع ولا مستقبل. ماضي منقطع هل ثم ماضي غير منقطع؟ .. لأن الصفة المشبهة تدل على الماضي وعلى المستقبل، لكن لا الماضي المنقطع ولا المستقبل المترقب؛ لأنك إذا قلت: (زيدٌ حسنٌ) زيدٌ في الماضي والآن والمستقبل حسن، إذاً: ليس عندنا ماضي منقطع كان حسناً ثم صار قبيحاً، وليس عندنا مستقبل مترقب بحيث يوجد فيه الحسن دون سابقه.

إذاً: دلت الصفة المشبهة على الأزمنة الثلاثة، لكن في أصلها تدل على الثبوت الحاصل الآن. وأما دلالة على الماضي غير المنقطع فهو لازم لها، ودلالته على المستقبل فهو لازم لها؛ لأننا نخبر عن حدث مستمر، والاستمرار إنما يكون في ماضٍ ويكون في المستقبل.

إذاً: هو غير منقطع، وإذا كان غير منقطع حينئذٍ لزم منه أن يكون مستمراً في الماضي وفي المستقبل.

وأنها لا تكون إلا للمعنى الحاضر الدائم دون الماضي المنقطع والمستقبل، بخلاف اسم الفاعل. والمراد بالدوام: الثبوت في الأزمنة الثلاثة، الدوام .. الحَاضِر المراد به الدوام الثبوت في الأزمنة الثلاثة.

قال ياسين: ودلالة الصفة المشبهة على الدوام عقلية لا وضعية؛ لأنها لما لم تدل على

التجدد ليس عندنا إلا تجدد أو دوام، إذا انتفت دلالة على التجدد لزم أن تدل على الدوام، إذاً: اللزوم هنا من جهة العقل لا من جهة الوضع.

إذاً: دلالة الصفة المشبهة على الدوام عقلية لا وضعية، ووجهه: أنها لما لم تدل على التجدد ثبت لها الدوام بمقتضى العقل، إذ الأصل في كل ثابت دوامه.

الفارق الثالث أشار إليه بقوله:

كَطَاهِرِ الْقَلْبِ جَمِيلِ الظَّاهِرِ

(طاهر .. جميل) سبق أن اسم الفاعل لا بد أن يكون جارياً على فعله وهو الفعل المضارع، موافقاً له في عدد الحروف والحركات والسكنات، والمراد بالحركات: مطلق الحركات لا أشخاصها، فتقول: ضارب على وزن يضرب، الأول متحرك والثاني ساكن، ومنه: (طاهر ويظهر) كلاهما جاريان على حركة فسكون ثم حركة.

وأما (داخل ويدخل) جارٍ أو لا؟ جار؟ (دا .. يد .. خل، خُل) الخاء مكسورة في اسم الفاعل ومضمومة في الفعل. هنا اختلفت في الشخص، وأما في الحركة فهو موافق له، (قائم يقوم) جاري أو لا؟ (قائم يقوم) الأول قائم، الأول متحرك فساكن. (يقوم) متحرك فمتحرك، (يقوم) في اللفظ متحرك ومتحرك، لكن الضمة التي على القاف طارئة، أصلها: (يفعل يَفْعُلُ)، استثقلت الضمة .. (يَقُومُ) استثقلت الضمة على الواو ثم نقلت إلى سابقها. وهذا كل فعل أجوف واوي يقال فيه: يَفْعُلُ، حينئذٍ استثقلت الضمة على العين .. الواو ثم نقلت إلى ما قبلها.

إذاً: يقول أصله يَقُولُ فوافق قائل، يَقُومُ يَقُومُ قائم لا إشكال في هذا. وأما الصفة المشبهة فهذه على نوعين إن كانت من فعل ثلاثي: منها ما وازن المضارع، وأشار إليه بقوله: (كَطَاهِرِ الْقَلْبِ) كَطَاهِرِ طاهر يطهر، موازن أولاً؟ موازن، لا إشكال فيه. ومستقيم الحال، مستقيم يستقيم، وضامر البطن .. ضامر يضمر، إذاً: موافق. ومعتدل القامة معتدل يعتدل، إذاً: موافق.

إذاً: الصفات المشبهة المأخوذ من الفعل الثلاثي منه ما هو موازن للمضارع وعلى ما ذكرناه.

والثاني: ما لم يوازنه وهو الكثير والأول قليل. هذا الكثير، ولذلك بعضهم قال: يلزم أن تكون الصفة المشبهة من الفعل الثلاثي .. ألا تكون موازنة للمضارع، فإن كانت موازنة فهي اسم فاعل وإلا فهي صفة مشبهة، والصواب لا.

وهو الكثير في المبنية من الثلاثي نحو: (جَمِيلِ الظَّاهِرِ) جميل يُجْمَل، جميل الثاني متحرك

جميل، ويَجْمَلُ الثاني ساكن والثالث متحرك، وهنا (جميل) الثاني متحرك والثالث ساكن،
إذاً افترقا.

جميل الظاهر وحسن الوجه، حسن ثلاثي يحسن قطعاً أنه مخالف. (كريمُ الأب يكرم)
هذا مخالف. (ظريف يظُرُ) الثالث متحرك، وظريف الثالث ساكن.
إذاً: من الثلاثي صفات مشبهة قد توافق المضارع وقد تخالفه، والمخالفة أكثر، وادعى
بعضهم أنها لازمة له والصحيح خلافه، وأما إذا كانت من غير الثلاثي وجبت موازنتها
المضارع، (منطلقُ اللسان) منطلقُ أصله اسم فاعل، لكن لما أريد به الثبوت أضيف إلى
ما بعده فصار صفة مشبهة على ما ذكرناه.

إذاً: هذه ثلاثة فوارق ذكرها الناظم بين الصفة المشبهة واسم الفاعل:
أولاً: أن الصفة المشبهة لا تصاغ إلا من الفعل اللازم، أي: من مصدره لا من الفعل
المتعدي، وأما اسم الفاعل فيصاغ من اللازم ومن المتعدي.
ثانياً: الصفة المشبهة لا تكون إلا لحاضر دائم مستمر في الأزمنة الثلاثة، وأما اسم
الفاعل فيكون بمعنى الحال فقط ويكون بمعنى الاستقبال.

ثالثاً: اسم الفاعل لا يكون إلا موازناً لمضارعه، وأما الصفة المشبهة فإن كانت من
الثلاثي فقد تكون موازنة، وأشار إليه بقوله: (كَطَاهِرِ الْقَلْبِ) وهذا قليل، وقد لا تكون
موازنة فهو كثير وأشار إليه بقوله: (جَمِيلِ الظَّاهِرِ).
وأما ما كان من غير الثلاثي .. مما زاد على الثلاثي فهذا لا يكون إلا موازناً لمضارعه.
وأما لا تجري على المضارع بخلافه، بل قد تكون جارية عليه؛ كَطَاهِرِ الْقَلْبِ، وقد لا
تكون وهو الكثير الغالب؛ كَجَمِيلِ الظَّاهِرِ.

ثم قال:

وَعَمَلُ اسْمِ فَاعِلِ الْمُعْدَى ... لَهَا عَلَى الْحُدِّ الَّذِي قَدْ حُدَّ

وَعَمَلُ اسْمِ فَاعِلِ الْمُعْدَى لَهَا: عرفنا أن وجه الشبه بين اسم الفاعل والصفة المشبهة في:
أن كلاهما دل على حدث ومن قام به.

ثانياً: كل منهما يؤنث ويثنى ويجمع، حينئذٍ عملت الصفة المشبهة حملاً لها على اسم
الفاعل،

لكن عَلَى الْحُدِّ الَّذِي قَدْ حُدَّ، ما هو الْحُدُّ الَّذِي قَدْ حُدَّ؟ أمران: إِنْ كَانَ عَنْ مُضَيِّهِ
بِمَعْرُولٍ وَوَلِيَ اسْتِفْهَامًا، إذا قلنا: الصفة المشبهة لا تكون إلا لحاضر امتنع الأول لا
يتصور فيها: إِنْ كَانَ عَنْ مُضَيِّهِ بِمَعْرُولٍ يعني: لا يكون إلا استقبالاً أو حالاً، وإذا تقرر
أن اسم الفاعل .. الصفة مشبهة لا تكون إلا لحاضر، إذاً: امتنع وجود الشرط الأول

في الصفة المشبهة،

ماذا بقي؟ وَوَلِي اسْتَفْهَمَا أَوْ حَرَفَ نِدَا، إذا الاعتماد.

إذا: (عَلَى الْحُدِّ الَّذِي قَدْ حُدًّا) أي: على الشروط السابقة، هذا ظاهر النظم، لكن نخصمه بقوله: (لِحَاضِرٍ) وحينئذ: (عَلَى الْحُدِّ الَّذِي قَدْ حُدًّا) على بعض الشروط السابقة، وألحق بعضهم ألا تصغر وألا توصف بناءً على أن اسم الفاعل لا يعمل إذا صغر أو وصف، وسبق الخلاف فيه.

وَعَمَلُ اسْمِ فَاعِلِ الْمُعَدَّى لَهَا: ما هو عَمَلُ اسْمِ فَاعِلِ الْمُعَدَّى؟ النصب؛ لأن الشروط السابقة قلنا: في الظاهر إنما تشترط في عمل النصب كما ذكره غير واحد، لا في عمل الرفع. إذا: الصفة المشبهة تعمل الرفع. هل عملها الرفع لكونها أشبهت اسم الفاعل أو لما فيها من معنى الفعل؟ هل الصفة المشبهة تعمل الرفع بناءً على حملها على اسم الفاعل أو لما فيها من معنى الفعل؟ الثاني؛ لأنها إنما تعمل عمل اسم الفاعل النصب فحسب، وأما الرفع فلا، فلذلك كل منصوب غير ما نصب في الصفة المشبهة غير ما نصب على التشبيه بالمفعول أو التمييز؛ فعمل الصفة المشبهة بناءً على ما فيها من معنى الفعل، وما هو معنى الفعل؟ كونها دالة على حدث وزمن، فإذا كان كذلك إذا نصبت الحال أو تعلق بها جار ومجرور الحال لا يكون إلا لما فيها من معنى الفعل، وكذلك الجار والمجرور قد يكون لما فيها من معنى الفعل، وقد يكون حملاً لها على اسم الفاعل.

إذا: عَمَلُ اسْمِ فَاعِلِ الفعل الْمُعَدَّى لواحد لَهَا أي: ثابت لها، ثابت لها صورة، قيل: صورة. لماذا صورة؟ يعني: في الصورة فحسب لا في الحقيقة. نحن نقول: (حسن الوجه) قالوا: هذا كضارب زيدا، لكن تأتي نقول: (ضارب زيدا حسن الوجه) الوجه لم يقولوا مفعولاً به، قالوا: على التشبيه بالمفعول به، لماذا؟ لأن (حسن) وهو صفة مشبهة لا يؤخذ إلا من القاصر اللازم والقاصر لا ينصب مفعولاً، فحكموا على منصوب الصفة المشبهة إذا كان معرفة أنه مشبه بالمفعول به؛ لأنه لا يكون مفعولاً به، لو جعلناه مفعولاً به حقيقة حينئذٍ لزم أن تكون الصفة المشبهة مأخوذة من متعدي، وهذا فساد ليس بصحيح.

إذا نقول: (عَمَلُ اسْمِ فَاعِلِ الْمُعَدَّى لَهَا) أي: ثابت لها في حالة النصب صورة، بمعنى: أن المنصوب لها إنما حملت فيه على اسم الفاعل فنصب، وأما اسم الفاعل فينصب مفعولاً حقيقة؛ لأنَّ حدث تعدى فوقع على المفعول به، وأما هنا (حسن الوجه) ليس

عندنا حدث تعدى إلى مفعول فوقع عليه. إذًا: فرق بين المسألتين.

وَعَمَلُ اسْمٍ فَاعِلٍ الْمُعْدَى لَهَا: أي ثابت لها.

عَمَلٌ: هذا مبتدأ، وهو مضاف. و (اسم) مضاف، و (فَاعِلٍ) مضاف إليه، و (الْمُعْدَى) هذا مضاف إليه.

لَهَا: أي ثابت لها، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر.

قال ابن هشام: المراد بالعمل عمل النصب على طريقة المفعول به، وأما عمل الرفع أو

عمل نصب آخر فلا يتوقف على ذلك الحد كما أن اسم الفاعل هكذا، بمعنى: أن

الصفة المشبهة إذا نصبت غير المشبه بالمفعول به فليست بكونها أشبهت اسم الفاعل،

يعني: لا من حيث كونها صفة مشبهة باسم الفاعل، بل من حيث كونها ما اشتملت

عليه من معنى الفعل. فرفعها لا لكونها أشبهت اسم الفاعل وخفضها لا لكونها أشبهت

اسم الفاعل، وإنما في حالة النصب فحسب.

قال رحمه الله: المراد بالعمل عمل النصب على طريقة المفعول به، وأما عمل الرفع أو

عمل نصب آخر، كالحال مثلاً. كالحال فلا يتوقف على ذلك الحد، كما أن اسم

الفاعل هكذا.

عَلَى الْحَدِّ الَّذِي قَدْ حُدَّ

عَلَى الْحَدِّ: يعني كائناً على الحد، على الشرط.

عَلَى الْحَدِّ: متعلق بعمل، عملٌ على الحد، أو بما تعلق به الخبر، أو حال من ضمير

متعلق. يجوز فيه ثلاثة أوجه: كائن لها على الحد .. حالة كونها عَلَى الْحَدِّ وهو متعلق

بالمحذوف، أو متعلق به على أنه حال.

عَلَى الْحَدِّ الَّذِي قَدْ حُدَّ: الألف للإطلاق، والمراد به بعض الشروط.

عَلَى الْحَدِّ الَّذِي قَدْ حُدَّ له في بابه من وجوب الاعتماد على ما ذكر سابقاً.

وَوَلِيَّ اسْتِفْهَاماً أَوْ حَرْفَ نِدَا ... أَوْ نَفْيًا أَوْ جَا صِفَةً أَوْ مُسْنَدًا

ولو قُرئت بـ (أل) .. سيأتي أنها تعمل مطلقاً قرنت بـ (أل) ودون (أل). على الصحيح

من أنها مع الصفة المشبهة حرف تعريف، يعني: حتى لو قيل بأنها حرف تعريف فتعمل

ولو كانت (أل) داخلة عليه، وأما إذا قيل بأنها موصولة فلا إشكال فيه.

وترك اشتراط الحال أو الاستقبال؛ لأنه لا يتجه فيها مع كونها للدوام المتضمن للحال

والاستقبال. لم يشترط الناظم هنا إذا جعلناه مقيد بقوله: (لِحَاضِرٍ) لم يشترط أن تكون

بمعنى الحال أو الاستقبال لعدم تصور ذلك فيها؛ لأنها إنما تكون لمطلق الزمن، وإذا كانت لمطلق الزمن حينئذٍ دخل فيها الحال والاستقبال ضمناً لا أصالة، وبقي من الشروط: ألا تصغر ولا توصف على القول بهما. إذاً:

وَعَمَلُ اسْمِ فَاعِلِ الْمُعْدَى ... هَا عَلَى الْحَدِّ الَّذِي قَدْ حُدَّ

أشار بهذا أنه يثبت لهذه الصفة عَمَلُ اسْمِ الْفَاعِلِ المتعدي وهو الرفع والنصب، الرفع والنصب ليس لكونها أشبهت اسم الفاعل، هذا في الرفع، وأما النصب ففيه تفصيل: إن كان المراد به أن المنصوب على التشبيه بالمفعول به فهذا حملاً لها على اسم الفاعل، وإن كان غير ذلك كالحال والمستثنى وظرف الزمان والمكان والمفعول معه حينئذٍ نقول: لا، وإنما لما فيها من معنى الفعل.

نحو: (زيدٌ حسنٌ الوجه) ففي (حسن) ضمير مرفوع هو الفاعل، ورفعه لكونه دالاً على ذات وصفة، وهذا الشأن في المشتقات. (حسنٌ) نقول: صفة مشتقة دالة على ذات وصفة. و (الوجه) منصوب على التشبيه بالمفعول به، هذا حملاً لها على اسم الفاعل، وقيل: على التشبيه بالمفعول به لا على أنه مفعول؛ لأنها مأخوذة من فعل لازم قاصر والفعل اللازم لا ينصب، ولذلك وُضع الحكم لها صورة لا حقيقة. لأن (حسناً) شبيه ب (ضاربٍ) فعمل عمله.

وأشار بقوله: (عَلَى الْحَدِّ الَّذِي قَدْ حُدَّ) إلى أن الصفة المشبهة تعمل على الحد الذي سبق في اسم الفاعل وهو أنه لا بد من اعتمادها كما أنه لا بد من اعتماده، ولم يذكر الزمن لما ذكرناه.

وَسَبَقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَبٌ ... وَكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبَ

هذا من الفوارق أيضاً بين الصفة المشبهة واسم الفاعل، ولشدة الالتباس بينهما اجتهد النحاة في ذكر الفوارق أكثر من العمل؛ لأنه يلتبس، لأنه إذا استعملت فعل وفعل وفعل السابقة في اسم الفاعل يحتاج إلى نظر.

من الفوارق بينهما: أنه ما عملت فيه يمتنع أن يتقدم عليها، بخلاف اسم الفاعل. (أنا زيداً ضاربٌ) جائز، (أنا ضاربٌ زيداً). (أنا زيداً ضاربٌ) هذا يجوز أن يتقدم معمول اسم الفاعل .. منصوبه عليه، وأما الصفة المشبهة فيمتنع، يمتنع أن يتقدم عليها معمولها

على تفصيل سيأتي.

وَسَبْقُ: هذا مبتدأ، وهو مضاف.

و (مَا تَعْمَلُ فِيهِ): (مَا) اسم موصول بمعنى الذي في محل جر مضاف إليه، واقعة على الصفة المشبهة. سبق الذي تعمل فيه .. تعمل الصفة المشبهة فيه وهو المعمول مُجْتَنَّبٌ، وفي نسخة: يجتنب بصيغة الفعل، بخلاف اسم الفاعل؛ فإنه يتقدم عليه منصوبه إلا إذا كان بـ (أَل) أو مجروراً بإضافة أو حرف جر غير زائد.

إذا: اسم الفاعل يتقدم عليه منصوبه إلا إذا كان محلياً بـ (أَل)، فلا يصح: (أنا زيداً الضارب) لأن معمول الصلة لا يتقدم عليها كما سبق مراراً. (أَل) لا يعمل ما بعدها في ما قبلها، إذا: (أنا زيداً الضارب) هذا يمتنع أن يتقدم عليه؛ لأن ما بعد (أَل) الموصولة لا يعمل فيما قبلها، وكذلك إذا جر بإضافة نحو: (هذا غلامٌ قاتلٌ زيداً) هذا سبق معنا أن المضاف والمضاف إليه كالموصول مع صلته، فكما أنه لا يتقدم معمول الصلة على صلته لا يتقدم معمول المضاف إليه عليه ولا يتوسط بينهما، حينئذٍ: (غلامٌ قاتلٌ زيداً) أو (هذا غلامٌ قاتلٌ زيداً) لا يصح أن يقال: (هذا زيداً غلامٌ قاتلٌ) بتقديم المعمول عليه لما ذكرناه سابقاً.

وكذلك: (مررت بضاربٍ زيداً) لا يصح أن يقال: (مررتُ زيداً بضاربٍ) إلا إن جر بحرف جر زائد فيجوز؛ لأن حرف الجر ليس أصلياً، يعني: لم يدخل من أجل تحديد المعنى.

فإن جر بحرف جر زائد نحو: (ليس زيدٌ بضاربٍ عمراً) جاز التقديم فتقول: (ليس زيدٌ عمراً بضاربٍ) ومنع ذلك المبرد.

إذا: في غير هذه الثلاث الأنواع يجوز أن يتقدم معمول اسم الفاعل عليه، وهذه الثلاث قلنا: ألا يكون محلياً بـ (أَل) .. دخلت عليه (أَل).

ثانياً: ألا يكون مضافاً إليه، (هذا غلامٌ قاتلٌ زيداً) يمتنع للعلة التي في الأول.

ثالثاً: ألا يكون مجروراً بحرف جر أصلي، فإن جر بحرف جر زائد جاز أن يتقدم عليه، وأما الصفة المشبهة فيمتنع.

وَسَبْقُ مَا تَعْمَلُ: يعني الصفة المشبهة.

فيه: في المعمول مجتنب. سبق: مبتدأ، ومجتنب: هذا خبر.

أي: أنها تخالف اسم الفاعل في شيئين:

الأول: أن معمولها لا يتقدم عليها، أي: بحق الشبه باسم الفاعل، يعني: المعمول الذي

أعملت الصفة المشبهة بحق شبهها باسم الفاعل لا يتقدم عليها، وأما من جهة كونها لما

فيها من معنى الفعل فيتقدم عليها، على التفصيل السابق:

وَعَمَلُ اسْمٍ فَاعِلٍ الْمُعْدَى لَهَا

حينئذٍ نقول: يثبت لها ما يثبت لاسم الفاعل، فالذي نصبه اسم الفاعل هو الذي تنصبه ولا يتقدم عليها، فإذا نصبت لا بشبهها باسم الفاعل كالحال حينئذٍ يجوز أن تتقدم الحال، ومنع ذلك الرضي.
وكذلك التمييز، وكذلك إذا تعلق بها جار ومجرور على معنى الفعل لا على كونها أشبهت اسم الفاعل، يجوز أن يتقدم.

إذاً: قوله: (وَسَبَقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَبٌ) ليس على إطلاقه، وإنما المراد به: بحق الشبه باسم الفاعل وهو المنصوب على طريقة المفعول به؛ لأنه الذي تفارق فيه الصفة اسم الفاعل، أما المرفوع والمجرور فلا يتقدمان فيهما لا لهذا السبب، وإنما لكون المرفوع فاعلاً في الأصل، وإذا كان كذلك امتنع أن يتقدم على عامله.
والثاني: المجرور مضاف إليه، والمضاف إليه لا يتقدم على المضاف.
إذاً: المرفوع والمجرور لا يتقدمان على الصفة المشبهة لكون المضاف إليه فاعلاً في المعنى والفاعل لا يتقدم، هذا إذا كان مرفوعاً، وإذا كان مخفوضاً حينئذٍ نقول: هو مضاف إليه والمضاف إليه لا يتقدم على المضاف.

قال ابن هشام: (وَسَبَقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَبٌ) قال: خاص بما تعمل فيه للشبه باسم الفاعل، أما ما عملت بما فيها من معنى -يعني: معنى الفعل- كالظرف والمجرور والحال والتمييز فلا يمتنع فيه السبق، وذلك نحو: (زَيْدٌ الْيَوْمَ عَظِيمٌ، زَيْدٌ عَظِيمٌ الْيَوْمَ) نقول: (اليوم) هنا منصوب على الظرفية ليس منصوباً على التشبيه بالمفعول به. يختص عمل الصفة المشبهة بنصب المفعول به على التشبيه، ما عداه فلا، فإذا نصبت الظرف الزماني أو المكاني لا نقول لكونه أشبهت اسم الفاعل وإنما لما فيها من معنى الفعل فيتقدم عليها. (زَيْدٌ الْيَوْمَ عَظِيمٌ) جائز، مع كون اليوم منصوب بـ (عظيم) و (عظيم) ككريم وجميل وهو صفة مشبهة. كيف تقدم؟ نقول: هذا جائز.

وَسَبَقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَبٌ: نقول: لا، عملت النصب في اليوم لا لكونها أشبهت اسم الفاعل وإنما لما فيها من معنى الفعل. (زَيْدٌ الْيَوْمَ عَظِيمٌ، زَيْدٌ بَكَ فَرَحٌ، زَيْدٌ فَرَحٌ بَكَ) بك: جار ومجرور متعلق بـ (فرح) وهو صفة مشبهة، تقدم أو لا؟ تقدم. جائز؟ نعم.
وقول ابن مالك: (وَسَبَقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَبٌ) لا يشمل هذا النوع.

و (زَيْدٌ طَالِعاً حَسَنٌ وَجْهَهُ، زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ طَالِعاً) نقول: حال، وجاز تقدمها مع كون الصفة المشبهة قد عملت فيها لكونها عملت فيها لما فيها من معنى الفعل لا حملاً على

اسم الفاعل.

و (زيدٌ وجهاً حسنٌ)، وجهاً: هذا تمييز، وعملت في التمييز على ما فيها من معنى الفعل لا حملاً على اسم الفاعل، ومنع الرضي تقدم الحال والتمييز.

على كل؛ الخلاف ليس في كونها أشبهت اسم الفاعل أو لا، وإنما لمسألة أخرى.

هذا مما تفارق فيه الصفة المشبهة اسم الفاعل في كون اسم الفاعل لا يتقدم عليه معموله الذي نصبه، والصفة المشبهة حملت على اسم الفاعل فنصبت مفعولاً به على التشبيه به، هذا النوع لا يتقدم، وما عداه يتقدم، والسبب: أن ما عدا هذا النوع منصوب بما على ما فيها من معنى الفعل لا حملاً على اسم الفاعل.

وَكُونُهُ ذَا سَبَبٍ وَجَبَ

كُونُهُ: الضمير يعود على ماذا؟ وَكُونُهُ تعمل فيه المعمول.

وَكُونُهُ: أي كون معمولها.

ذَا سَبَبٍ وَجَبَ: كونه ذا سببية وجب.

(كُونُهُ ذَا سَبَبٍ)

(كُونُ) هنا لها جهتان .. (كون) مبتدأ في نفسها وهي كان، فتطلب اسماً وخبراً، وكونه مبتدأ يطلب خبراً.

إذاً: لها خبران. لفظ (كون) لها خبران: خبر باعتبار كونها مبتدأ، وكل مبتدأ له خبر، وخبر باعتبار كونها ناقصة.

وَكُونُهُ: هنا أُضيفت إلى الضمير والضمير فيه من إضافة الكون إلى اسمه، (كون) هذا مصدر لكان، وكونك إياه عليك يسير.

و (ذَا) من الأسماء الستة منصوب على أنه خبر الكون كان.

(وَجَبَ) هذا خبر المبتدأ.

وَكُونُهُ ذَا سَبَبٍ وَجَبَ: وهذا الشيء الثاني ذكره في هذا البيت، أي: ويجب في معمولها أن يكون سببياً، أي: متصلاً بضمير الموصوف لفظاً أو معنى، يعني: لا يكون أجنبياً، المعمول قد يكون سببياً وقد يكون أجنبياً، أجنبياً يعني لا صلة له بالموصوف. (زيدٌ ضاربٌ عمرًا) ضاربٌ أسند إلى ضمير فاعل، ما علاقة زيد بعمره؟ بعيد عنه أجنبي مفصول، وأما (زيدٌ ضاربٌ غلامه) إذاً تم ملابسة بين الموصوف والمعمول الذي هو غلامه، هنا يمتنع في معمول الصفة المشبهة أن يكون أجنبياً، بل لا بد أن يكون سببياً، والسبب واحد من ثلاثة أمور:

أن يكون متصلاً بضمير الموصوف، مثل (مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهه) وجهه: هذا فيه ضمير يعود على الموصوف وهو رجل.

ثانياً: أن يكون متصلاً بما يقوم مقام ضميره، نحو: (مررتُ برجلٍ حسنٍ الوجه) الهاء هذه أصل الكلمة: وجه، ليست ضميراً. (حسنٍ الوجه) ف (أل) هنا قائمة مقام الضمير المضاف إليه -على رأي-.

الثالث: أن يكون مقدراً معه ضمير الموصوف منوي، مثل: السمنُ منوان بدرهم، يعني: منوان منه مقدر، هنا قد يكون مقدراً.

أن يكون مقدراً معه ضمير الموصوف: (مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهاً) أي: وجهاً منه. إذاً: على جهة الإجمال نقول: يجب في معمولها أن يكون سببياً، أي: متصلاً بضمير الموصوف لفظاً نحو: (حسنٌ وجهه)، أو معنىً نحو: (الحسنُ الوجه) أي: منه. ولا يجب ذلك في معمول اسم الفاعل، بل ينصب السببي وينصب الأجنبي، المراد به: الأجنبي. وَكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبَ

قال الشارح: لما كانت الصفة المشبهة فرعاً في العمل عن اسم الفاعل قصرت عنه. يعني: سبق أن الفرعية تضعف العامل، الأصل هو الفعل ثم حمل عليه اسم الفاعل فصار فرعاً، والصفة المشبهة حملت على فرع لا على أصل، الفرع ضعيف وحمل فرع على فرع إذاً ازداد ضعفاً، ولذلك منع أن يتقدم عليها معمولها.

وَسَبَقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ: تَعْمَلُ فِيهِ يعني الصفة المشبهة، لضعفها، التعليل هنا: لضعفها لكونها فرعاً عن فرع؛ فإنها فرع عن اسم الفاعل الذي هو فرع عن الفعل، بخلاف اسم الفاعل لكونه فرعاً عن أصل وهو الفعل، ولذلك كان أقوى منها. فلما كانت فرعاً قصرت عنه .. عن اسم الفاعل، قصرت عنه فلم يجر تقديم معمولها عليها كما جاز في اسم الفاعل، فلا تقول: (زيدٌ الوجه حسنٌ) ممنوع، الوجه: هذا منصوب على التشبيه بالمفعول به، الأصل فيه: (زيدٌ حسنٌ الوجه) الوجه: منصوب على أنه مشبه بالمفعول به، حينئذٍ لا يتقدم عليها، كما تقول: (زيدٌ عمرًا ضاربٌ) هذا جائز ولم تعمل إلا في سببي نحو: (زيدٌ حسنٌ وجهه)، ولا تعمل في أجنبي، فلا تقول: (زيدٌ حسنٌ عمرًا) هذا ممتنع لضعفها.

واسم الفاعل يعمل في السببي والأجنبي نحو: (زيدٌ ضاربٌ غلامه) فيه ضمير يعود على زيد، و (ضاربٌ عمرًا) ليس فيه ضمير، إذاً: هو أجنبي.

فَارْفَعْ بِهَا وَانْصِبْ وَجُرِّ مَعَ أَل ... وَدُونَ أَل مَصْحُوبَ أَل وَمَا اتَّصَلَ
بِهَا مُضَافاً أَوْ مُجَرَّداً وَلَا ... تَجُرُّ بِهَا مَعَ أَل سُماً مِنْ أَل خَلاً
وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَالِيهَا وَمَا ... لَمْ يَخْلُ فَهُوَ بِالْجَوَازِ وَسُماً

فَارْفَعْ بِهَا وَانْصِبْ وَجُرِّ: هذه أحوال ثلاثة. كل صفة مشبهة يجوز فيها ثلاثة أحوال:
الرفع والنصب والجر، ثلاثة أحوال.

فَارْفَعْ بِهَا وَانْصِبْ بِهَا، وَجُرِّ بِهَا، يعني: بالصفة المشبهة، فهي العامل، لذلك قال: (بِهَا)
يعني: بنفسها، حملاً على اسم الفاعل في النصب فحسب.

فَارْفَعْ بِهَا: على الفاعلية، فيكون مرفوعها فاعلاً، هذا المشهور وهو الأصح، وبه قال
سيبويه والبصريون. وقال الفارسي: بدل بعض من كل، والفاعل ضمير مستتر، فإذا
قيل: زيدٌ حسن وجهه بالرفع قلنا: هذا فاعل على مذهب سيبويه وأصحابه، وهو ليس
فاعلاً على مذهب الفارسي بل هو بدل .. بعض من كل، وأين الفاعل؟ ضمير مستتر،
وعلى القول الأول .. قول سيبويه أن المرفوع فاعل حينئذٍ يتعين ألا يكون في الصفة
ضمير مستتر، لماذا؟ لأنه لو كان فيها ضمير مستتر لكان إعرابه فاعلاً، ولا يكون
للصفة كما للفعل لا يكون له فاعلان. إذا قيل: (حسنٌ وجهه) وجهه فاعل حينئذٍ يمتنع
أن يكون في الصفة ضمير مستتر؛ لأنه لا يستتر إلا الضمير المرفوع وهنا لا يتصور رفعه
إلا كونه فاعلاً، فإذا جوزنا استتار الضمير في حسن مع كونه رفعت الاسم الظاهر
حينئذٍ كان له فاعلان، وهذا ممتنع.

إذاً: على قول سيبويه بأن المرفوع فاعل تعين ألا يكون في الصفة ضمير مستتر. تنبه.
إذاً: (فَارْفَعْ بِهَا) يعني بالصفة المشبهة.

والرفع على ضربين، يعني على قولين: على الفاعلية وهو الأصل فيها، وبه قال سيبويه
والبصريون، وحينئذٍ فالصفة خالية من الضمير؛ لأنه لا يكون للشيء فاعلان.
والقول الثاني قول الفارسي: إنه بدل من الضمير المستتر، والفاعل هو الضمير المستتر،
والأول أولى.
وانْصِبْ: بها.

وانْصِبْ: لا يخلو المعمول إذا نصبته، إما أن يكون معرفة وإما أن يكون نكرة، المنصوب
بها إما أن يكون معرفة وإما أن يكون نكرة، حينئذٍ تقول: (زيدٌ حسنٌ الوجه) هذا
معرفة. (حسنٌ وجهاً) نكرة، لا يخلو عن حالين: إما أن يكون معرفة، وإما أن يكون
نكرة. إذا كان نكرة جاز نصبه على وجهين: إما على أنه مشبه بالمفعول به، وإما على
التمييز، والثاني أرجح. يعني قولان، إذا قيل: (حسنٌ وجهاً) وجهاً نقول: هذا معمول

للصفة المشبهة وهو منصوب وهو نكرة، إذاً: يجوز أن يعرب مشبهاً بالمفعول به، وإما أن يعرب تمييزاً والثاني أرجح.

وإن كان معرفة: (حسنُ الوجه) حينئذٍ يتعين أن يكون مشبهاً بالمفعول به، ولا يصح إعرابه على مذهب البصريين تمييزاً؛ لأنه معرفة والتمييز لا يكون معرفة، وجوزه الكوفيون.

إذاً: إذا قيل: وَأَنْصَبَ بِهَا إما على كونه تمييزاً وذلك يكون في النكرة، وإما على كونه مشبهاً بالمفعول به وهذا يجوز في المعرفة والنكرة ولكن النكرة خلاف الأولى.

وَجُرَّ: يعني على الإضافة، جر بها، يعني: على الإضافة.

فَارْفَعُ بِهَا وَأَنْصَبُ وَجُرَّ: جر بها يعني على الإضافة، جر ماذا؟ وارفع ماذا؟ وانصب ماذا؟ قال:

مَعَ أَلْ وَدُونِ أَلْ مَصْحُوبٌ أَلْ

مَصْحُوبٌ أَلْ: هذا متنازع فيه، مفعول به. ارفع مصحوب (أَلْ)، انصب مصحوب

(أَلْ)، جر مصحوب (أَلْ). إذاً: باب التنازع .. تنازعت العوامل الثلاث.

مَعَ أَلْ وَدُونِ أَلْ

مَعَ أَلْ: هذه حال من قوله: (بِهَا) اَرْفَعُ بِهَا وَأَنْصَبُ بِهَا حذفه لدلالة الأول عليه، وجر بها أيضاً لدلالة الأول عليه حذفه.

مَعَ أَلْ: (مَعَ) هذا منصوب على الظرفية حال من الضمير في (بِهَا)؛ لأن (بِهَا) المراد به الصفة المشبهة، يعني: الصفة المشبهة لها حالان في العمل: تعمل مطلقاً مع (أَلْ) ودون (أَلْ) سواء كانت محلاة بـ (أَلْ) أو بدون (أَلْ)، (زَيْدٌ الحسنُ الوجه) بـ (أَلْ). (زَيْدٌ حسنُ الوجه) عملت مطلقاً بـ (أَلْ) وبدون (أَلْ).

مَعَ أَلْ: يعني اتصلت بها (أَلْ).

وَدُونِ أَلْ: مجردة، دون ضمنت معنى غير، مجردة من (أَلْ). ماذا ترفع وتنصب وتجر؟

قال: مَصْحُوبٌ أَلْ يعني: المعمول الذي صاحب (أَلْ)، معمول الصفة دخلت عليه (أَلْ).

وَمَا اتَّصَلَ بِهَا مُضَافاً أَوْ مُجَرَّداً

اتَّصَلَ بِهَا: الضمير يعود على ماذا؟ أي: وما اتصل من معمول الصفة بالصفة، وسيأتي أنه يشترط ألا يفصل بين الصفة المشبهة ومعمولها، فإن فصل حينئذٍ لا عمل، أي: وما اتصل من معمول الصفة بالصفة في حال كونه مضافاً لما بعده أو مجرداً يعني من (أَلْ)

والإضافة.

قوله: (مُضَافًا) هذا حال من فاعل (اتَّصَلَ).

وَمَا اتَّصَلَ بِمَا: يعني بالصفة المشبهة حال كونه مضافاً، وهذا يدخل تحته أربعة أنواع:
النوع الأول: يشمل المعمول المضاف إلى ما فيه (أل) وهذا ذكرها ابن عقيل. المعمول
المضاف إلى ما فيه (أل) نحو: (وجهُ الأب) هنا ما اتصلت به (أل) وإنما أُضيف إلى ما
فيه (أل)، هنا قلنا: فارفع بها مصحوب (أل) يعني (الوجه)، تكون (أل) داخلة على
المعمول نفسه.

الثاني: لم تدخل عليه وإنما مضاف، مضاف إلى أي شيء؟ قلنا: يشمل أربعة أنواع:
الأول: المعمول المضاف إلى ما فيه (أل) نحو: (وجهُ الأب) وجه: هذا المعمول في
الأصل، لم تدخل عليه (أل) ليس مصحوب (أل) وإنما دخلت (أل) على ما أُضيف
إليه. لا إشكال فيه.

الثاني: المضاف إلى ضمير الموصوف، نحو: (وجهه) ضمير الموصوف، يعني: أُضيفت إلى
ضمير؛ لأنه لا بد أن يكون سبباً كما سبق. (زيدٌ حسنٌ وجهه) أُضيف هنا، داخل في
الإضافة.

الثالث: المضاف إلى ما أُضيف إلى ضمير الموصوف، نحو: (وجهة غلامه) هذا مثل ما
هناك: وَوَصَلَ آلُ يَدَا الْمُضَافِ مُعْتَقَرًا.

(حسنٌ وجهه غلامه) وجه: هو المعمول، أُضيف إلى غلام وهو ليس محلياً بـ (أل)، وإنما
غلام مضاف إلى ضمير يعود إلى الموصوف، مضاف إلى مضاف، هذا الثالث.
الرابع: المضاف إلى المجرد من (أل) دون الإضافة، (وجهُ أب). هذه أربعة أحوال.
أَوْ مُجَرَّدًا: يعني من الإضافة و (أل)، هذه كم في معمول الصفة؟

سته. مصحوب (أل) هذا الأول (الوجه)، وما اتصل بها يعني: لا ينفصل عنها، مضافاً
تحته أربع، هذه كم؟ خمسة. أو مجرداً؛ هذه ستة. ثم الصفة المشبهة قد تكون محلاة بـ
(أل) وقد لا تكون، ستة في اثنين؟ اثني عشر.

وكل مثال يجوز فيه الرفع والنصب والجر، ثلاثة في اثني عشر بست وثلاثين مسألة، كلها
داخلة في هذا البيت، ست وثلاثون مسألة ليست كلها على وجه الجواز، هذا المشهور
عند النحاة: أنها في الجملة ست وثلاثون مسألة، بعضهم أوصلها إلى سبعين، بعضهم
أوصلها إلى ستمائة، وبعضهم أوصلها إلى ألف وأربعمائة وزيادة، كل هذا من باب
التكلف، وإلا في الجملة تكون في ست وثلاثين مسألة.

إذاً: فَارْفَعْ بِهَا وَانْصِبْ وَجُرِّ مَصْنُوبَ (أل) سواء كانت محلاة بـ (أل) أو لا.
مَصْنُوبَ أل: يعني المعمول المصاحب لـ (أل).

وَمَا اتَّصَلَ بِهَا: يعني بالصفة المشبهة حال كونه مضافاً، فشمّل أربعة أنواع.
أَوْ مُجَرِّداً: يعني مُجَرِّداً من (أل) والإضافة، فهذه ست، كلها ست وثلاثون مسألة، وهي
كالتالي - الست والثلاثون -:

تقول: (رَأَيْتُ الرَّجُلَ الْحَسَنَ وَجْهً)، هذه محلى بـ (أل) وهو مجرد، ورفع.
و (الْحَسَنَ وَجْهً) بـ (أل) والمعمول مرفوع وهو مجرد. و (الْحَسَنَ وَجْهًا) نفس العامل
محلى بـ (أل) والمعمول مجرد من (أل) وهو منصوب. و (الْحَسَنَ وَجْهٍ) نفسه لكنه
مخفوض.

إذاً: الأول يحكم الثاني، المثل الأول هو الذي ينطبق عليه الشرح، ثم الرفع والنصب
والخفض، ولذلك تقول: (رَأَيْتُ الرَّجُلَ الْحَسَنَ وَجْهً) الْحَسَنَ بـ (أل) ووجهٌ بالرفع مجرد
من (أل) والإضافة. (الْحَسَنَ وَجْهًا، الْحَسَنَ وَجْهٍ) بالإضافة.
و (الْحَسَنَ الْوَجْهَ) محلى بـ (أل)، و (الْحَسَنَ الْوَجْهَ، وَالْحَسَنَ الْوَجْهَ).

و (الْحَسَنَ وَجْهَ الْأَبِ) مضاف إلى ما فيه (أل)، و (الْحَسَنَ وَجْهَ الْأَبِ) نفسه لكنه
بالنصب، و (الْحَسَنَ وَجْهَ الْأَبِ) نفسه لكنه بالخفض، و (الْحَسَنَ وَجْهَ أَبِي) مضاف إلى
مجرد وهو الرفع. و (الْحَسَنَ وَجْهَ أَبِي) بالنصب، و (الْحَسَنَ وَجْهَ أَبِي) بالخفض نفسه.
و (الْحَسَنَ وَجْهَهُ) بـ (أل) ومضاف إلى ضمير، و (الْحَسَنَ وَجْهَهُ) نفسه لكنه بالنصب،
و (الْحَسَنَ وَجْهَهُ) نفسه لكنه بالخفض، و (الْحَسَنَ وَجْهَ أَبِيهِ) مضاف إلى مضاف إلى
الضمير. و (الْحَسَنَ وَجْهَ أَبِيهِ) نفسه بالنصب، و (الْحَسَنَ وَجْهَ أَبِيهِ)، أمثلة المحلى بـ (أل)
انتهينا منها.

بقي المجرد من (أل).

(رَأَيْتُ رَجُلًا حَسَنًا وَجْهَهُ) مضاف إلى ضمير. و (حَسَنًا وَجْهًا) و (حَسَنَ وَجْهٍ) و
(حَسَنًا الْوَجْهَ) و (حَسَنًا الْوَجْهَ) و (حَسَنَ الْوَجْهَ) بالإضافة، و (حَسَنًا وَجْهَ الْأَبِ)
مضاف إلى ما فيه (أل)، و (حَسَنًا وَجْهَ الْأَبِ) و (حَسَنَ وَجْهَ الْأَبِ) و (حَسَنًا وَجْهَ
أَبِ) و (حَسَنًا وَجْهَ أَبِي) بالنصب، و (حَسَنَ وَجْهَ أَبِي) و (حَسَنًا وَجْهَهُ) و (حَسَنًا
وَجْهَهُ) و (حَسَنَ وَجْهَهُ)، و (حَسَنًا وَجْهَ أَبِيهِ) و (حَسَنًا وَجْهَ أَبِيهِ) بالنصب، و (حَسَنَ
وَجْهَ أَبِيهِ) هذه ست وثلاثون مسألة كلها داخلة في قوله: مَصْنُوبَ أَلْ وَمَا اتَّصَلَ بِهَا
مُضَافًا أَوْ مُجَرِّداً، مع قوله: مَعَ أَلْ وَدُونَ أَلْ.

كلها جائزة؟ الجواب: لا، وإنما يمتنع منها أربعة في الإضافة، ولذلك قال: وَلَا تَجْرُرْ بِهَا
مَعَ أَلْ سِوَا مِنْ أَلْ خَلَا وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَالِيهَا.

وَلَا تَجُزُّ: هذا استثناء.

وَلَا تَجُزُّ بِهَا مَعَ أَل: حال من هاء المجرور، تجزّر بها يعني بالصفة المشبهة مع (أَل)، إذا: استثناء فيما إذا حليت بـ (أَل)، أما إذا لم تحل فلا.

شُما: هذا مفعول لتجزّر، خلا من (أَل) وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَالِيهَا. استثنى مسائل. يعني: يمتنع إضافة الصفة المقرونة بـ (أَل) إلى المجرد من (أَل) ومن إضافة إلى ما فيه (أَل)، هذه كم؟ مقرونة بـ (أَل) إلى المجرد من (أَل) ومن إضافة إلى ما فيه (أَل)، حينئذٍ قال: شملت ثنتي عشرة مسألة، إلا صورتان؛ وهما: (الحسنُ الوجه) و (الحسنُ وجه الأَب) فالممتنع عشرة، وما عدا ذلك فهو جائز.

قال ابن عقيل: فتحصل حينئذٍ ست وثلاثون صورة، والممتنع منها في الجملة أربعة، لكن في التفصيل ثنتي عشر. وإلى هذا أشار بقوله: (فَارْفَعْ بِهَا) أي: بالصفة المشبهة. وَأَنْصِبَ وَجُرَّ مَعَ أَل: إذا كانت الصفة بـ (أَل) نحو: الحسن.

وَدُونَ أَل: أي إذا كانت الصفة بغير (أَل) نحو: حسنٌ.

مَصْحُوبٌ أَل: أي المعمول المصاحب لـ (أَل) نحو: الوجه.

وَمَا اتَّصَلَ بِهَا مُضَافاً أَوْ مُجَرَّداً: أي والمعمول المتصل بها أي بالصفة إذا كان المعمول مضافاً أو مجرداً من الألف واللام والإضافة، ويدخل تحته أربعة أنواع، يعني تحت قوله: (مُضَافاً) على التي ذكرناها السابقة.

وأشار بقوله: (وَلَا تَجُزُّ بِهَا مَعَ أَل) إلى أن هذه المسائل ليست كلها على الجواز، بل يمتنع منها إذا كانت الصفة بـ (أَل) أربع مسائل، لذلك نقول: تجب الإضافة وتمتنع الإضافة وتقبح الإضافة، تمتنع وتقبح وتجب. متى تجب؟ نقول: تجب الإضافة إذا كانت مجردة من (أَل) إلى ضمير متصل بها في الأصل، إذا كانت مجردة من (أَل) يعني: الصفة ... مضافة إلى ضمير متصل بها في الأصح، نحو: (مررتُ برجلٍ حسنٍ الوجهٍ وجميله)، (مررتُ برجلٍ حسنٍ الوجهٍ) ليس المثال في (حسنٍ الوجه) وإنما في قوله: (وجميله) جميل: هذا صفة مشبهة معموله ضمير متصل، سبق: وَفِي اخْتِيَارٍ لَا يَجِيءُ الْمُنْفَصِلُ ... إِذَا تَأْتَى أَنْ يَجِيءَ الْمُتَّصِلُ

و (جميله) نقول: تجب الإضافة هنا، لماذا؟ لأنك لو نصبته فقلت: (وجميلٍ إياه) حينئذٍ فصلت مع إمكان الاتصال، وهذا ممتنع، فتجب الإضافة في هذا على الأصح. نحو: (مررتُ برجلٍ حسنٍ الوجهٍ جميله)، ولا يجوز نصب هذا الضمير، وجوزة الفراء

فيقال: (جميل إياه)، ورد بأنه لا يفصل الضمير ما قدر على اتصاله، فإن لم تباشره متصلة به -فصل بينه وبين الضمير أو غيره- أو قرنت به (أل) لم تجب الإضافة، بل يتعين النصب باتفاق في حالة الفصل، نحو: (قريشٌ نجباءٌ الناسِ وكرامُهُمُوها) هنا وجب الفصل.

وعلى أحد القولين للنحاة في حالة الاقتران به (أل) نحو: (مررتُ بالرجلِ الحسنِ وجهها الجميلِ).

والقول الثاني: أن الضمير في موضع جر.

إذاً: الأصل أنه إذا أمكن الاتصال فيما إذا كانت الصفة المشبهة مجردة عن (أل) والمعمول ضمير حينئذٍ وجبت الإضافة، خلافاً للفراء.

وتمتنع في المسائل الأربع التي ذكرها ابن عقيل. يعني: يمتنع منها إذا كانت الصفة به (أل) أربع مسائل؛ لما تقرر في باب الإضافة السابق هناك أنه لا يضاف إلا ما استثنى. لما تقرر في باب الإضافة من أنه لا تجوز إضافة الصفة المقترنة به (أل) إلى الخالي من (أل) ومن إضافة لما فيه (أل).

وَوَصُلُ أَلٍ بِدَا الْمُضَافِ مُعْتَقَرٌ ... إِنَّ وَصِلَتِ بِالثَّانِ

الأصل هناك لا يضاف إلا بشروط، إن وجدت الشروط هنا جازت الإضافة، وإن امتنعت امتنعت الإضافة، وحينئذٍ يكون الحسن محمولاً على:
وإنَّ يُشَابِهِ الْمُضَافُ يَفْعَلُ ... وَصِفًا فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُعْزَلُ

فإذا كانت الصفة المضافة صفة مشبهة فالأحكام السابقة لاحقة هنا، وما انتفى هناك انتفى هنا.

المسألة الأولى: جر المعمول المضاف إلى ضميره الموصوف، نحو: (الحسنُ وجهه) هذا مستثنى.

والصورة الثانية: جر المعمول المضاف إلى ما أضيف إلى ضمير الموصوف، نحو: (الحسنُ وجهه غلامه).

الثالثة: جر المعمول المضاف إلى المجرد من (أل) دون الإضافة، نحو: (الحسنُ وجهه أبٍ) لعدم الرابط.

الرابعة: جر المعمول المجرد من (أل) والإضافة، نحو: (الحسنُ وجهه). فمعنى كلامه: ولا تجرر بما أي: بالصفة المشبهة إذا كانت الصفة مع (أل) اسماً خلا من (أل)، لا تجرر بما

إذا كانت الصفة دون (أل) اسماً خلا من (أل) أو خلا من الإضافة لما فيه (أل) وذلك المسائل الأربعة.

وما لم يخل من ذلك يجوز جره كما يجوز رفعه ونصبه، كـ (الحسن الوجه، والحسن وجه الأب) وكما يجوز جر المعمول ونصبه ورفعته إذا كانت الصفة بغير (أل) على كل حال. إذاً قوله: فَارْفَعْ بِهَا وَانْصِبْ وَجُرْ مَصْحُوبَ (أل) وَمَا اتَّصَلَ بِهَا مُضَافاً أَوْ مُجَرَّداً؛ هذا يستثنى منه المسائل الأربع في الجملة، وعند التفصيل تكون ثنتي عشرة مسألة.

وَلَا تَجُزُّ بِهَا مَعَ أَلْ: إذا كانت محلاة بـ (أل).

سُماً مِنْ أَلْ خَلاً: سُماً: هذا مفعول لتجرر. خَلاً: هذه صفة من (أل)، إذا اتصلت به (أل) جازت الإضافة.

وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَالِيهَا: أي تالي (أل) ولو بواسطة الإضافة لضميره، فيشمل الإضافة لضمير تاليها، أي: خلا من إضافة لما فيه (أل).

وَمَا لَمْ يَخُلْ فَهُوَ بِالْجَوَازِ وَسُماً
وَمَا: هذه شرطية مبتدأ.

لَمْ يَخُلْ فَهُوَ: الضمير يعود على ماذا؟ فَهُوَ: الفاء واقعة في جواب الشرط، و (هُوَ) المعمول.

فَهُوَ بِالْجَوَازِ: يعني جواز الإضافة.
وُسُماً: أي علماً.

وما لم يخل من (أل) والإضافة لتاليها فهو بالجواز أي: جواز الجر، لأن الكلام في الجر. وتقبح الإضافة إذا كانت الصفة دون (أل) مضافة إلى مضاف لضمير وهو مثال: (حسن وجهه) حسن وجهه قالوا: إضافته قبيحة، ومنعها سيويه: (حسن وجهه) إضافته قبيحة. ومنعها سيويه اختياراً، وخص جوازها بالشعر، ومنعها المبرد مطلقاً في الشعر وغيره.

وقال ابن مالك في شرح الكافية: وهو عند الكوفيين جائز في الكلام كله، وهو الصحيح. (حسن وجهه) جائز أو لا؟ فيه خلاف. قال ابن مالك: الصحيح جوازه مطلقاً، يعني في الشعر والنثر.

وهو الصحيح؛ لأن مثله قد ورد في حديث أم زرع: (صِفْرُ وشاحها) صِفْرُ: هذا صفة مشبهة. وشاحها: مثل (حسن وجهه) مضاف ومضاف إليه، فإذا جاء كذلك .. لكن النحاة ما يعبرون هذا الكلام.

وفي حديث الدجال: {أَعْوَرُ عَيْنِهِ الْيُمْنَى} أعور عينه مثل: (حسن وجهه) إذاً: لا يمنع،

ومع هذا ففي جوازه ضعف، ووافقه أبو حيان.
إذاً: الإضافة تمتنع في الأربع المسائل، وتجب في المسألتين المذكورين، وتقبح مع الجواز.

ويقبح رفعها مطلقاً مع (أل) ومجردة العاري من الضمير و (أل) والإضافة إلى أحدهما، وذلك مثال: (الحسنُ وجهٌ) الحسنُ وجهٌ هذا قبيح .. رفعه قبيح.
و (حسنٌ وجهٌ) هذا قبيح؛ لأنه مجرد عن (أل) والإضافة، وإنما يستحسن النصب على التمييز. و (الحسنُ وجهٌ أبٍ، وحسنٌ وجهٌ أبٍ) هذه كم مسألة؟ الحسنُ وجهٌ وحسنٌ وجهٌ دون (أل) وب (أل). و (الحسنُ وجهٌ أبٍ وحسنٌ وجهٌ أبٍ) كلاهما فيما حلي بـ (أل) مثالان، لكن مع (أل) ودون (أل)، هذا قبيح، الرفع فيه قبيح. الأول: (الحسنُ وجهٌ) بـ (أل)، (حسنٌ وجهٌ) بدون (أل) هذا قبيح. كذلك: (الحسنُ وجهٌ أبٍ، وحسنٌ وجهٌ أبٍ) هذا قبيح.
ومنع أكثر البصريين: (حسنٌ وجهٌ) لخلو الصفة من ضمير مذكور يعود على الموصوف، واختاره ابن خروف، ومذهب الكوفيين جوازه بقبح، وإليه ذهب ابن مالك رحمه الله تعالى.

إذاً: هذه الأبيات الثلاثة شملت ستاً وثلاثين مسألة على الوجه الذي ذكرناه.
والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين ... !!!

عناصر الدرس

- * شرح الترجمة. التعجب. وحده
- * صيغتا التعجب
- * حذف المتعجب منه
- * هل يتصرف فعلا التعجب
- * شروط ما يصاغ منه فعلا التعجب. وحكم الفاقد لشرط منها.
- * حكم فعل التعجب مع معموله من حيث التأخير والتقديم والتأخير.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين،
أما بعد:

قال الناظم رحمه الله تعالى: التَّعَجُّبُ. أي: هذا باب بيان ما يتعلق بالتعجب في اصطلاح النحاة، وليس مطلق التعجب.

التَّعَجُّبُ تَفْعُلُ من العجب، واختُلف في حذّه، وارتضى جمهرة من الشراح والنحاة ما عرفه به ابن عصفور، قيل أحسن ما قيل في حد التعجب قول ابن عصفور، وهو قوله: هو استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها وخرج بها المتعجب منه عن أمثاله أو قل نظيره فيها. هذا حد لابن عصفور في بيان حقيقة التعجب، وهو ما أشبه ما يكون بالمعنى اللغوي؛ لأن التعجب في اصطلاح النحاة خاص بصيغتين اثنتين لا ثالث لهما: ما أفعل وأفعل به، وأما التعجب في لسان العرب فهو أعم، فيأتي بالاستفهام ويأتي بغيره. (هو استعظام زيادة) استعظام استفعال من العظمة.

استعظام زيادة في وصف الفاعل، خفي سببها وخرج بها المتعجب منه عن أمثاله أو قل نظيره فيها، حينئذٍ شمل نوعي التعجب؛ لأن بعض النحاة وبعض أهل اللغة يحصر التعجب في ما خفي سببه، وليس الأمر كذلك، ولذلك إذا وُصف الرب جل وعلا بصفة التعجب: (عجب ربنا)، ((بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ)) [الصفات: 12] نقول: هذه لا بد من تأويلها؛ لأن التعجب لا يكون إلا عما خفي سببه، والله تعالى لا تخفى عليه خافية، إذن: لا بد من التأويل. نقول: لا، ليس الأمر كذلك، حصر التعجب في ما خفي سببه فحسب نقول: هذا ليس بصحيح بل هو أعم من ذلك، فيطلق على خروج الشيء عن نظيره، بمعنى: أنه قليل في الناس مثلاً من اتصف بصفة العلم فنقول: ما أعلم زيداً، لا لكونه خفي سببه وإنما لكونه قد وجد فيه صفة ليست موجودة في غيره. إذن: استعظام زيادة نقول: هذا كالجنس في الحد، قوله: (استعظام زيادة) كالجنس في الحد.

وذلك كاستعظام زيادة الحسن في زيد (ما أحسن زيداً) استعظمت العلم أو الحسن، (ما أعلم زيداً، ما أتقاه) ونحو ذلك إذا صح مجيئه.

قوله: (في وصف الفاعل) يعني: المراد به من قام به الوصف، استعظام زيادة في وصف الفاعل، يعني: المراد ما قام به الوصف، وهذا فصل يخرج به الزيادة في وصف المفعول، فلا يقال: (ما أضرب زيداً) بنصب زيد على أنه استعظام لوقوع الضرب عليه، لا يستعظم إلا ما اتصف به الفاعل، وأما ما وقع على المفعول فلا، ولذلك منع النحاة أن يشتق فعل التعجب من المبني للمجهول، لأن الوصف الذي يتعجب منه ويستعظم هو ما اتصف به الفاعل، وأما ما وقع على المفعول لا.

إذن: قوله: (في وصف الفاعل) احتراز به عن وصف المفعول، قد تكون ثم زيادة في وصف المفعول لكن لا يتعجب منها، فلا يقال: (ما أضرب زيداً) بنصب زيد استعظماً

لضرب وقع على زيد، ولذا من شروطه كما سيأتي: أن يكون الفعل مبنياً للمعلوم، لأن المبني للمعلوم هو الذي جيء به لوصف الفاعل.
وقوله: (خفي سببها) فصل ثانٍ يخرج به ما ظهر سببه، ولذا قيل: إذا ظهر السبب بطل العجب.

وقوله: (وخرج بما المتعجب منه عن أمثاله أو قل نظيره فيها) هذا فصل ثالث يخرج به ما يكثر وجود أمثاله؛ فإنه لا يتعجب منه، و (أو) حينئذٍ في التعريف للتقسيم، يعني: أن المتعجب منه إما أن يخرج عن نظائره بتلك الزيادة أو يقل نظيره. إما أنه يخرج عن نظائره بتلك الزيادة وحينئذٍ لا يلزم أن يكون خفي سببه، هذا أمره واضح، وهذا الوصف يوصف به الرب جل وعلا.

إذن نقول: سبب التعجب قد يكون لخروج المتعجب منه عن نظائره ويعلم سببه، حينئذٍ نقول: هو تعجب، وهذا الذي يوصف به الرب جل وعلا: ((بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ)) [الصفات: 12]، {عجب ربنا لرجل ..} إلى آخره. نقول: هذا قل وخرج عن نظائره، لا لكونه خفي سببه والله تعالى لا تخفى عليه خافية.

إذن: التعجب قد يكون من هذا، وقصره على عما خفي سببه هذا فيه قصور، وليس بصواب.

إذن: (وخرج بما المتعجب منه عن أمثاله أو قل نظيره فيها)، نقول: (أو) هنا للتقسيم، يعني: أن المتعجب منه إما أن يخرج عن نظائره بتلك الزيادة أو يقل نظيره، فالحامل على التعجب أحد أمرين:

الأول: انفراد المتعجب منه بالوصف.

الثاني: أن يكون له أمثال قلائل لا يكادون يعرفون.

والتعجب نوعان: حقيقي وادعائي.

فالأول -وهو الحقيقي-: بأن يكون المتعجب في حقيقة الأمر عالماً بأن المتعجب منه منفرد بالوصف. أن يكون المتعجب الذي يتعجب يكون في نفس الأمر عالماً بكون المتعجب منه خارجاً عن نظائره في الوصف، وقد لا يكون كذلك، وإنما نزل منزلة الخارج عن نظائره، فحينئذٍ الأول يكون حقيقي والثاني يكون ادعائي.

فالأول بأن يكون المتعجب في حقيقة الأمر عالماً بأن المتعجب منه منفرد بالوصف أو قليل النظائر، يعني: على حقيقته.

والثاني: بأن يكون قد نزل المتعجب منه هذه المنزلة. هو يعلم أنه ليس الأمر كذلك،

ولكنه نزل منزلة ما انفرد عن نظائره فتعجب منه، الثاني نقول له: ادعائي. لأن ما ثبت له من الوصف بالغ النهاية بحيث لا يدركه أحد في اعتقاده، هذا حقيقة التعجب. قال الناظم هنا:

التَّعَجُّبُ:

بِأَفْعَلٍ انْطَقَ بَعْدَ مَا تَعَجَّبَا ... أَوْ جِيءَ بِأَفْعَلٍ قَبْلَ مَجْرُورٍ بِنَا

خص التعجب هنا ببعض أفرادهِ، وإلا صيغ التعجب كثيرة كما قال النحاة وغيرهم، وله عبارات كثيرة، ومن صيغ التعجب: كيف، ومتى، ومن، وما، وأي في الاستفهام، هذه قد يتعجب بها. ((عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ)) [النبا:1]، {الْحَاقَّةُ (1) مَا الْحَاقَّةُ (2)} [الحاقة: 1،2] حمل على التعجب عند بعضهم. ((لَأَيِّ يَوْمٍ أُجِّلَتْ)) [المرسلات:12]، (الله دره) هذا تعجب. (حسبك بزيد رجلاً)، ((كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أََمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ)) [البقرة:28] هذه صيغة تعجب. {سبحان الله! إن المؤمن لا ينجس} هذه صيغة تعجب. (الله دره فارساً) لكن هل هذا الذي بوب له النحاة؟ لا، نقول: هذا ليس الذي عناه النحاة بهذا الباب، وإنما عنوا صيغتين اثنتين هما القياس، وما عداها على قسمين: منه ما هو سماعي ومنه ما هو قياسي. وسيأتي في باب نَعَمْ وبئس أنه قد يحوّل إلى باب فَعْل، هذا يكون قياسياً، وما عداه مثل استعمال الاستفهام في غير الاستفهام، أو استعمال لفظ (سُبْحَانَ اللَّهِ) للتنزيه في غير معناه نقول: هذا يستعمل في التعجب لكن بقرينة.

إذن: (ما أفعله وأفعل به) نقول: هذه صيغة بوب لهما النحاة هذا الباب، وما عداها حينئذٍ يتعجب به إما سماعياً وإما قياسياً لكن لا يكون كذلك إلا بقرينة، ولا يحمل على التعجب إلا هاتين الصيغتين.

بِأَفْعَلٍ انْطَقَ بَعْدَ مَا تَعَجَّبَا: انطق بأفعل. إذن: (بِأَفْعَلٍ) المراد به هذا الوزن .. متعلق بقوله: (انطق)، حال كونه بَعْدَ، أو بَعْدَ متعلق بقوله: (انطق).

مَا: وسيأتي معناها، وهي اسمية بالإجماع.

تَعَجَّبَا: أي في حال كونك متعجباً، فأطلق المصدر وأراد به المشتق.

بِأَفْعَلٍ انْطَقَ: أي انطق بأفعل.

بَعْدَ مَا تَعَجَّبَا: يعني حال كونك متعجباً، أي: انطق بوزن أفعل بَعْدَ مَا، فتقول: ما أفعل، انطق بأفعل بعد ما، يعني: انت ب (ما) أولاً، ثم تتلوها بأفعل، فتنتطق بها تالية، فتقول: ما أفعل.

تَعَجُّبًا: ونصب تعجباً على أنه مصدر في موضع الحال، أي: متعجباً، أو مفعول له، أي: لأجل إنشاء فعل التعجب فهو على حذف مضاف، لأجل إنشاء فعل التعجب حينئذٍ يكون على حذف مضاف.

أو: للتنويع والتقسيم، الصفة الثانية أو الصيغة الثانية.

أو جيء: هذا أمر مثل انطق، إنما غاير بينهما من أجل التنويع فقط .. تفنن.

أو جيء بأفعل قبل: هناك قال: بعد، وهنا قال: قبل.

قبل مجرور بيا: بياء، قصره للضرورة.

مجرور: يعني قبل اسم مجرور. أي: أو جيء بوزن أفعل بإسكان آخره وكسر ما قبل آخره:

أفعل. قبل اسم مجرور بياء الجر، فتقول: أفعل به، أحسن بزيد مثلاً، أعلم بزيد، أكرم

بعمرو، فأتى بأفعل مكماً بعموله وهو المتعجب منه المجرور بالياء. في الأول قال:

(بأفعل انطق بعد ما تعجباً) جاء ب (ما) وأفعل ولم يتذكر المتعجب منه وهو المنصوب

بعده، لم يكمله، أنقصه. ثم قال: (أو جيء بأفعل قبل مجرور بيا) المجرور بالياء هو

الفاعل وهو المتعجب منه.

إذن: كمل أفعل وأتى بمجروره الذي هو الفاعل في الحقيقة.

ثم قال:

وتلوا أفعل أنصبت: رجع للأول ليبين المتعجب منه.

وتلوا: أي انصب تلوا.

أفعل: السابق الذي قال فيه: (بأفعل انطق بعد ما تعجباً).

تلوا أفعل: إذا قلت: ما أفعل الذي يتلوه وهو متعجب منه أنصبت حتماً، مفعولاً به

على مذهب البصريين ومشبهاً بالمفعول به على مذهب الكوفيين.

وتلوا: يعني تابع، وهذا منصوب على الاشتغال.

تلوا أفعل: الذي بعده.

أنصبت: اشتغل بضمير يعود على الاسم المتقدم لو أسقطناه لعمل فيه النصب.

إذن: (وتلوا) نقول: منصوب على الاشتغال، فالعامل فيه فعل مضمر وجوباً يفسره

المذكور.

وتلوا أفعل: أي تأتي بعد ما أفعل باسم منصوب فتقول: (ما أحسن زيدا) وبذلك كمل

الكلام المستفاد منه إنشاء التعجب، لأنه لا يكمل إلا بذكر المنصوب.

ثم مثل بمثالين للصيغتين فقال -كقولك-: ما أوفى خليلينا).

مَا أَوْفَى: (ما) هذه تعجب، وهي مبتدأ، وسيأتي معناها.
و (أَوْفَى) الهمز هذه للنقل. و (أَوْفَى): فعل ماضي، وفاعله ضمير مستتر يعود على (مَا) وهو دليل الاسمية.

خَلِيلَيْنَا: هذا مفعول به على مذهب البصريين، وإذا أعربنا (أَوْفَى) أنه فعل ماضي تعين أن يكون (خَلِيلَيْنَا) مفعولاً به، وسيأتي مزيد بحث.
خَلِيلَيْنَا: نقول: هذا منصوب على المفعولية. و (أَوْفَى) فيه ضمير مستتر وجوباً يعود على (مَا).

وَأَصْدَقُ بِهَمَّا: (أَصْدَقُ) هذا لفظه أمر ومعناه الخبر، والهمزة هذه للصيرورة.
وَأَصْدَقُ بِهَمَّا: الباء هذا حرف جر زائد واجب الزيادة، والهاء: ضمير مجرور بالباء، لكنه مجرور لفظاً؛ لأن حرف الجر الزائد لا يغير الحقائق، فإذا دخل على المفعول فقبل دخوله وبعده هو مفعول، وإذا دخل على الفاعل فقبل دخوله وبعده هو فاعل .. وهلم جرا.

إذن: الحقيقة هي الحقيقة، وإنما الإعراب تغير باعتبار دخوله؛ لأنه أثر معنى، وهذا المعنى المراد به التأكيد، وهنا المراد به إصلاح اللفظ فحسب، ليس المراد به التأكيد، وإنما المراد به: تحسين اللفظ.
إذن: (وَأَصْدَقُ) نقول: هذا على زنة أَفْعَلْ مثال للصيغة الثانية. أَصْدَقُ: لفظه أمر ومعناه الخبر.

بِهَمَّا: الباء زائدة في الفاعل، والهاء نقول: هذا فاعل في محل جر. و (مَا) هذه للتنبيه.
إذن: ذكر في هذين البيتين الصيغتين المشهورتين اللتين اصطلاح عليهما النحاة في هذا الباب، وهو ما أفعل زيداً، ما أحسن زيداً وأحسن يزيد. إذا أردت التعجب فيما أن تأتي به على الصيغة الأولى فتقول: (ما أحسن زيداً، ما أعلم عمراً، ما أكرم خالداً) وتقول: (أكرم بخالد، وأعلم بمحمد، وأحسن يزيد) إذن: هما صيغتان، ولذلك قال الشارح: للتعجب صيغتان؛ إحداهما: ما أفعله، والثانية: أفعل به، وإليهما أشار المصنف بالبيت الأول، أي: انطق بأفعل بعد (ما) للتعجب، نحو: (ما أحسن زيداً وما أوفى خليلينا).

أَوْ جِئْ بِأَفْعَلٍ قَبْلَ جَرْوَرٍ بَيَا: نحو: (أحسن بالزيدين وأصدق بهما) ليعود الضمير على مثنى.

إذن: (بِأَفْعَلٍ انْطِقْ بَعْدَ مَا تَعَجُّبًا) الصيغة الأولى: ما أفعله، والصيغة الثانية: أفعل به. نظر في مفردات (ما أفعله) نقول: (ما) هذه تعجبية، وهي اسم بالإجماع، لا خلاف بين النحاة أنها اسم. (ما أحسنَ زيداً)، (ما) اسم بالإجماع. والدليل على ذلك: أن في (أحسنَ) وهو فعل ماضٍ ضمير يعود على (ما) التعجبية، ومعلوم أن الضمائر لا تعود إلا على الأسماء، فدل على اسميتها. إذن: (ما) اسم بإجماع؛ لأن في أفعل ضميراً يعود عليها، والضمير لا يعود إلا على الأسماء، هذا إجماع أول أنها اسم.

ثم إجماع ثانٍ: وهو أنها مبتدأ، يعني: إعرابها مبتدأ لا تخرج عن الابتداء. وأجمعوا على أنها مبتدأ؛ لأنها مجردة بالإسناد إليها، وهو واجب التقديم، إذا كان مبتدأً، المبتدأ قد يجوز تقدمه وتأخره، (ما) التعجبية إذا أعربناها مبتدأً -وهو كذلك-؛ حينئذٍ لا يجوز تأخيرها، لا يقال: (أحسنَ زيداً ما) من باب تقديم الخبر على المبتدأ، لا، لا يجوز، وهو واجب التقديم؛ لأنها في كلام جرى مجرى المثل فلزم طريقة واحدة. إذن: هذان إجماعان. الإجماع الأول: أنها اسم، والدليل؟ عود الضمير من أحسنَ وهو الفاعل عليها.

الإجماع الثاني: أنها مبتدأ فلا تخرج عنه. والإجماع هنا قيل: فيه نظر، لماذا؟ لأن الكسائي خالف، قال: لا محل لها من الإعراب. قالوا: قول الكسائي شاذ، يعني لا يلتفت إليه، بمعنى: أنه لا يعد ناقضاً للإجماع فهي مبتدأ، فقول: (لا موضع لها من الإعراب) نقول: هذا قول شاذ. إذن: اتفقوا على اسميتها وعلى أنها مبتدأ.

ثم اختلفوا في المعنى، إذن: من حيث الإعراب ومن حيث الاسمية مجمع عليهما، وأما من حيث المعنى نقول: اختلفوا، وقع نزاع. فقال سيبويه: هي نكرة تامة، بمعنى شيء، نكرة تامة، لماذا نكرة تامة؟ لأن النكرة نوعان: نكرة تامة ونكرة ناقصة. متى نقول: هذه تامة ومتى نقول: هذه ناقصة؟ إذا افتقرت إلى ما بعدها في تميم معناها فهي ناقصة، وإذا لم يكن ما بعدها -الجملة التي تليها أو المفرد- .. إذا لم يكن متمماً لها فحينئذٍ نقول: هذه تامة، فهي مستغنية بنفسها، ولذلك أعربناها مبتدأً، وإذا كان كذلك فالخبر بعدها الجملة: أحسنَ زيداً، (ما أحسنَ زيداً) فلو كانت ناقصة للزم منه أن تكون جملة (أحسنَ زيداً) صفة لـ (ما)، أين الخبر؟ محذوف. ما دليله؟ لا دليل عليه. إذن: أحوجنا إلى حذف الخبر حيث لا دليل على حذفه، وهذا لا يجوز.

وَحَذَفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ

إذن: إذا كان الخبر لا يعلم بعد حذفه نقول: لا يجوز حذفه، ولذلك قال سيبويه: أنها

نكرة تامة. لماذا لم يقل معرفة؟ عرفنا لماذا تامة، لماذا لم يقل معرفة؟ قالوا: لأن التعجب إنما يكون في ما خفي سببه فيناسبه التنكير، هذا الغالب في حق البشر لا نعمم، نقول: في حق البشر الغالب أن التعجب يكون في ما خفي سببه، وهذا يناسبه التنكير؛ لأنك أنت تجهل، وحينئذٍ إذا جهلت فالأصل أن تعبر عنه بشيء نكرة لا بشيء معرفة. إذن: فقال سيبويه: هي نكرة تامة بمعنى شيء، أي: غير موصوفة بالجملة، هذا المراد بالتمام.

غير موصوفة بالجملة بعدها، طيب. كيف ابتدئ بها وهي نكرة تامة؟ لتضمنها معنى التعجب، وهذا عده ابن عقيل في المسوغات إذا كان فيها معنى التعجب وذكر (ما) التعجبية. لما فيها من معنى التعجب ابتدئ بها، وإلا الأصل لا. وابتدئ بها لتضمنها معنى التعجب المناسب له قصد الإبهام، والمراد إذا قيل: بأن فيها معنى التعجب هل التعجب حاصل بلفظ (ما) أو بالتركيب كله؟ بالتركيب كله، فكيف نقول: فيها معنى التعجب ونحن نقول: التعجب حاصل بصيغة: (ما أفعل زيدا) نقول: لها مدخلية، لها دخل في إفادة التعجب؛ لأن التعجب جزء ومركب، ف (ما) التعجبية فيها معنى التعجب، أفادت مع التركيب وبعد التركيب التعجب، حينئذٍ لا ينافي .. لا تعارض بين أن نقول: صيغة التعجب: (ما أحسن زيدا) كلها، التركيب كله من المبتدأ والخبر أفاد التعجب إنشاء التعجب، كيف نقول: (ما) لوحدها فيها معنى التعجب والتعجب إنما يكون ثمرة للتركيب؟ نقول: لها مدخلية، يعني: لها شأن في إفادة التعجب، حينئذٍ لا تعارض، نجمع بين هذا وذاك.

والمراد: أن لها دخلاً في إفادته، فلا ينافي أن الموضوع للتعجب الجملة بتمامها، فهي مبتدأ وما بعدها خبر فموضعه رفع. إذن: على مذهب سيبويه (ما) نقول: تعجبية، هي اسم مبتدأ معناها: نكرة تامة شيء، وما بعدها الجملة: (أحسن زيدا) تعربه على جهة التفصيل فتقول: في محل رفع خبر المبتدأ.

إذن: ليس عندنا تقدير، ليس عندنا محذوف. هذا قول وهو الصحيح، مذهب سيبويه في (ما) التعجبية هو الأصح، والمذهب الثاني مذهب الأخفش: أنها معرفة ناقصة، لماذا ناقصة؟ قال: لاحتياجها في إفهام المراد إلى الصلة؛ لأنها بمعنى (الذي) ومعلوم أن اسم الموصول مفتقر إلى ما بعده في إتمام معناه، فهي معرفة ناقصة بمعنى الذي، وما بعدها صلة فلا موضع لها.

إذن: إذا اتفقنا على أنها مبتدأ (ما أحسن زيدا) .. الذي أحسن زيدا، إذن: (أحسن زيدا) لا موضع لها من إعراب صلة الموصول. أين الخبر؟ محذوف. ما الذي دل عليه؟ لا دليل، ليس فيه دليل، وهذا الذي يرد على قول الأخفش وغيره. كل من أوجب حذف الخبر نقول: حذفه بلا دليل فلا يجوز، فالقول ضعيف. يعني: يرد على تضعيف هذا القول بكون الخبر محذوفاً، وأين الدليل؟ أين القرينة؟ لا قرينة ولا دليل، حينئذ نقول: لا يجوز حذف الخبر، وأنتم جوزتم حذف الخبر. فتقديره عليه: أي الذي حسن زيدا شيء عظيم، ولا حاجة لقولهم (شيء) لكن من باب الإتمام. (فالذي) هذا مبتدأ. (حسن زيدا أو أحسن زيدا) نقول: الجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، وأين الخبر؟ محذوف. تقديره: شيء عظيم. هذا على مذهب الأخفش: أنها موصولة والجملة التي بعدها صلتها، والخبر محذوف وجوباً، وفيه: أنه حذف دون دليل، والتقدير: (الذي أحسن زيدا شيء عظيم) ليس ذكر (شيء) ضرورياً.

المذهب الثاني وهو مذهب الفراء وابن درستويه: أن (ما) تعجبية استفهامية في الأصل، هي استفهامية مبتدأ، وهي مشوبة بتعجب، يعني: اختلط معناها أو خلط معناها بمعنى التعجب، مثل ما قاله سيبويه، سيبويه قال: نكرة تامة فيها معنى التعجب، مذهب الفراء أنها استفهامية في الأصل ولكنها مشوبة بمعنى التعجب. وقيل: استفهامية في الأصل ثم نقلت إلى إنشاء التعجب. وهذا القول نسبه في التسهيل إلى الكوفيين، قال في التصريح: هو مناسب لقولهم باسمية أفعل بفتح العين كما سيأتي، يعني: الذي يناسب الكوفيين أفعل عندهم أحسن اسم كما سيأتي، حينئذ الذي يناسبه .. يناسب هذا القول هو قول الفراء بأنها استفهامية.

هو مناسب لقولهم باسمية أفعل بفتح العين؛ فإن الاستفهام المشوب بالتعجب لا يليه إلا الأسماء، نحو: (مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ) هذا القول الثالث. والجملة بعدها خبر عنها، والتقدير: (أي شيء أحسن زيدا؟) على قول الفراء أن (ما) استفهامية مشوبة بالتعجب صارت مبتدأ، قلنا: متفق على أنها مبتدأ، أين الخبر؟ الجملة بعدها، وهذا القول أقرب من مذهب الأخفش؛ لأن الخبر يكون موجوداً في الكلام. (ما أحسن زيدا، أي شيء أحسن زيدا؟) أين التعجب هنا؟ هذا صار استفهاماً. (أي شيء أحسن زيدا) هذا فيه ضعف.

المذهب الرابع: أنها نكرة موصوفة. هذا مقابل لمذهب سيبويه، سيبويه أنها نكرة تامة يعني: لا تفتقر إلى الجملة بعدها، فهي مبتدأ والجملة بعدها خبر. هنا نكرة ناقصة، وإذا

كانت ناقصة حينئذٍ ما بعدها الجملة تكون صفة لها، وهي مبتدأ، أين الخبر؟ محذوف، وإذا قيل: (الخبر محذوف هنا) اعلم أن القول ضعيف؛ لأنه ليس له دليل يدل عليه. إذن: المذهب الرابع أنها نكرة موصوفة، والجملة التي بعدها صفة لها، والخبر محذوف وجوباً، والتقدير: (شيء أحسنَ زيداً عظيماً)، والصواب هو مذهب سيبويه أن (ما) نكرة تامة والجملة التي بعدها خبر عنها، والتقدير: (شيء أحسنَ زيداً) أي: جعله حسناً.

إذن: (ما) فيها أربعة مذاهب: أنها نكرة تامة، أنها معرفة ناقصة بمعنى (الذي)، أنها استفهامية مشوبة بالتعجب، أنها نكرة موصوفة، والصحيح هو الأول. وأما الفعل .. أفعل الذي بعدها (بِأَفْعَلٍ انْطِقُ) هذا فيه مذهبان، قيل: فعل، وقيل: اسم.

واختلفوا في (أَفْعَلٍ)؛ فقال البصريون والكسائي: فعل، إذا قيل: فعل؛ لا بد من دليل، ما الدليل؟ قالوا: وجوب اتصال نون الوقاية به عند اتصال ياء المتكلم به، فتقول: (ما أفقرني إلى عفو الله)، مر معنا عند قوله: وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ التَّزِمُ. قال ابن عقيل هناك: واستدل بها على فعلية (ما أفعل)؛ لأن نون الوقاية لا تتصل إلا بالفعل، هذا أصالة، حينئذٍ إذا اتصلت بالكلمة دل على أنها فعل، والمراد بالاتصال اللزوم الذي لا ينفك عنه بحال من الأحوال، فلا يصح أن يقال: (ما أفقرني) وإنما يقال: (ما أفقرني إلى عفو الله)، وحينئذٍ نقول: دل اتصال نون الوقاية بأفعل على أنه فعل؛ لأن الفعل إذا دخل عليه أو نصب ياء المتكلم حينئذٍ نقول: ياء المتكلم لا يكون ما قبلها إلا مكسوراً، فلا يناسبه أن يكسر الفعل لأجلها فجاء بهذه النون لتقي الفعل عن الكسر.

وكونها لازماً، يعني: لا تنفك عنه بحال من الأحوال دل على أنه فعل. للزومه نون الوقاية مع ياء المتكلم، وحينئذٍ فتحته فتحة بناء كما في (ضرب)، (ما أحسن) أحسنَ على وزن أفعل مثل أكرم، أكرم الفتحة هذه فتحة بناء وليست علامة نصب، وكذلك (ضرب) الفتحة هذه فتحة بناء. وقال: وإذا كان كذلك حينئذٍ صار ما بعده مفعولاً به، على مذهب البصريين أن (أحسنَ) فعل، المنصوب بعده يكون مفعولاً به، وفيه ضمير مستتر كما سيأتي. وقال بقية الكوفيين: اسم، يعني: (أحسن) اسم، ما الدليل؟ قالوا: سمع تصغيره، فيقال: (ما أحيسنه) وسمع قول القائل:

يا مَا أُمْلِحْ غَزْلَانَا شَدَنَّا لَنَا

يا مَا أُمْلِحْ، أُمْلِحْ، أُمْلِحْ هذا صُغِرَ، وقيل: أُمْلِحْ، وحينئذٍ نقول: تصغيره دل على اسميته، لماذا؟ لأن التصغير من خصائص الأسماء، إذن: هو اسم. ففتحته حينئذٍ فتحة إعراب كالفتحة في: (زيدٌ عندك) عندَ الفتحة هذه فتحة إعراب. إذن: هو منصوب وليس بمرفوع مع كونه خبراً، فكيف نُصب؟

قال: وعامل النصب هنا عامل معنوي، ما هو العامل المعنوي؟ قالوا: المخالفة. وهنا أتوا بالعجائب الكوفيون. العامل هو المخالفة، ما هي المخالفة؟ قالوا: الأصل في الخبر أن يكون موصوفه المبتدأ، هذا الأصل. (اللَّهُ رَبُّنَا) عين المبتدأ، (محمد نبينا) - صلى الله عليه وسلم - عين المبتدأ، (زيد قائم) وصف للمبتدأ، (زيد قام أبوه) صار الوصف لما بعده. اتفق النحاة على أن الخبر إذا جرى على المبتدأ بأن كان عينه أو وصفاً له أنه مرفوع باتفاق، وأما إذا جرى الخبر على غير ما هو له لم يكن وصفاً للمبتدأ فوقع فيه بعض النزاع.

(زيدٌ أكرم به أباً) زيد: مبتدأ. أكرم به أباً، الإكram هنا وقع لمن؟ (زيد قام أبوه) أوضح هذا، زيد: مبتدأ، قائم أبوه، قائم: خبر، الخبر محكوم به والمبتدأ محكوم عليه، هل وصفت زيدا بالقيام؟ لا، إنما وصفت أباه، إذن: جرى على غير ما هو له، هذا ما يسمى بالمخالفة عند الكوفيين، صار عاملاً معنوياً فاقتضى النصب، الكلام متهافت. وعامل النصب هنا المخالفة، فمخالفة الخبر للمبتدأ تقتضي عندهم نصبه، فينصب حينئذٍ .. صار منصوباً، لماذا؟ لكونه لم يجر على ما هو له في الأصل؛ لأن الأصل في الخبر أن يكون محكوماً به على المبتدأ، فإذا حكم به لا على المبتدأ خالف، حينئذٍ اقتضى النصب، ما الذي نصبه؟ مثل ما نقول الابتداء والتجرد نقول هنا المخالفة، وهذا شدوذ.

و (أحسن) إنما هو في المعنى وصف لزيد لا لضمير (ما)، (ما أحسن زيدا) شيء أحسن زيدا، أحسن زيدا، أحسن فعل ماضي، وزيد فيه ضمير وهو الفاعل، وزيدا مفعول به، هنا وصفتَ الحسنَ للفاعل أو للمفعول؟ من هو الموصوف بالحسن الفاعل الذي يعود على (ما) بمعنى شيء، أو زيدا؟ زيدا المتعجب منه، إذن جرى على غير ما هو له. قال: وأحسن إنما هو في المعنى وصف لزيد لا لضمير (ما) فمخالفة الخبر للمبتدأ كونه ليس وصفاً للمبتدأ في المعنى، وزيد عندهم مشبه بالمفعول به، لوقوعه بعد ما يشبه الفعل في الصورة.

إذن عند الكوفيين أن أحسن: اسم، الدليل؟ تصغيره، ما أحسن زيد، ما أحسنه، يا مَ أُمْلِحْ، ثم أورد عليهم بأنه مفتوح والخبر يكون مرفوعاً قالوا: لا. هو منصوب والعامل فيه المخالفة، إلى هنا واضح. لكن نقول: هذا قول ضعيف؛ إذ لو كان خبراً لرفع هذا الأصل في الخبر، الخبر أن يكون مرفوعاً لا يكون منصوباً.

والصحيح: هو مذهب البصريين أنه فعل للدليل السابق، وأما تصغيره فهو شاذ، يحفظ ولا يقاس عليه، وإذا كان شاذاً حينئذٍ لا يصلح دليلاً لإثبات الاسمية، وأما التصغير في (ما أحسنه)، والبيت الذي روي يا مَ أُمْلِحْ فشاذ، ووجهه أنه أشبه الأسماء عموماً لجموده، سيأتي أنه لا يتصرف فيه. وأنه لا مصدر له، وأشبه أفعال التفضيل خصوصاً بكونه على وزنه، وبدلته على الزيادة، وبكونهما لا يبينان إلا ما استكمل الشروط، لهذه الوجوه جيء به مصغراً، وعلى كلٍّ هو شاذ يحفظ ولا يقاس عليه، فإذا سقط دليلهم وهو بناءهم على التصغير، حينئذٍ رجعنا إلى الأصل وهو اتصال نون الوقاية به ولزومها فهو دليل على الفعلية.

فإذا ثبت أنه فعل فحينئذٍ لا بد للفعل من فاعل، وفاعله ضمير مستتر وجوباً، ما أحسن زيداً، (ما) قلنا مبتدأ وأحسن فعل ماضي على الصحيح، وفاعله ضمير مستتر وجوباً يعود على (ما)، ولا تقل تقديره هو، وزيداً مفعول به، وعلى طريقة الكوفيين: (ما) مبتدأ، وأحسن خبره منصوب بالمخالفة، وزيداً منصوب على التشبيه بالمفعول به. انظر: أحسن هذا خبر، والفتحة هذه؟ قالوا: هو منصوب، لماذا منصوب؟ لأنه خالف، والمخالفة هي عاملة النصب، وزيداً هذا منصوب على المفعولية لكنه مشبه به، أين الفاعل؟ لا فاعل عندهم، ليس فيه ضمير، هذا ظاهر مذهبهم؛ لأن الاسم في مثل هذا لا يتحمل الضمير .. هذا الأصل، وأما على مذهب البصريين فأحسن فعل ماضٍ وفاعله ضمير مستتر عائد على (ما) وهو دليل الاسمية، وهذا الضمير يخالف سائر الضمائر في ثلاثة أمور، لأن الآن خروج عن أصل:

الأول: أن الضمير المستتر في الفعل يجوز العطف عليه بعد الفصل بالضمير، سيأتي في عطف النسق، ((اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ)) [البقرة: 35] اسْكُنْ ضمير مستتر، فيه فاعل ضمير مستتر، عطفَ عليه وَزَوْجُكَ، جاز أو لا؟ جاز بعد الفصل بضمير منفصل، هذا لا يجوز في باب أحسن، لا يجوز أن تعطف عليه ولو فصلته بضمير منفصل؛ لأنه لا يفصل بينهما، ولو كان تأكيداً، وَوَصَّلَهُ بِهِ الزَّمَّا كما سيأتي، هذا الأول. أن الضمير المستتر في الفعل يجوز العطف عليه بعد الفصل بالضمير المرفوع البارز أو فاصِلٍ ما كما سيأتي في كلام الناظم، وهنا لا يجوز مطلقاً، إذن فارق هذا الضمير سائر الضمائر المستترة.

الثاني: لا يجوز أن يبدل من الضمير المستتر في أحسن مع كونه يجوز في بعض المسائل.
ثالثاً: أنه لا يجوز في باب التدريب أن يخبر عن هذا الضمير المستتر في أحسن، لا نقول:
تقديره هو بخلاف سائر الضمائر.

إذن: ما أفعل، ما أحسن زيداً .. قلنا (ما) هذه مبتدأ وهي اسم بالإجماع، واختلفوا في معناها على أربعة مذاهب، والأصح مذهب سيبويه أنها نكرة تامة، وأحسن فيه قولان: فعل ماضٍ، اسم .. والصواب: أنه فعل وفيه ضمير مستتر يعود إلى (ما) وهو دليل اسميتها، وزيداً مفعول به، لا نقول: منصوب على التشبيهه بالمفعول كما هو شأن الكوفيين.

وأما الصيغة الثانية وهي: أفعل به، فهذه أجمعوا على فعلية أفعل -بالإجماع-؛ لأن صيغة أفعل لا نظير فيها في الأسماء، وإنما هي مثل أكرم، أكرم فعل أمر، حينئذٍ له نظير. وأما الصيغة الثانية فأجمعوا على فعلية أفعل؛ لأن صيغته لا تكون إلا لفعل، ثم اختلفوا، بعد الإجماع الأول.

فقال البصريون: وإن كان لفظه لفظ الأمر (أحسن)، إلا أنه ليس بأمر، وإنما هو فعل ماضٍ جاء على صورة الأمر، قال البصريون: لفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر، وكما يأتي العكس ((وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ)) [البقرة: 228] جاء بلفظ الخبر والمراد به الأمر، وهنا جاء بلفظ الأمر والمراد به الخبر .. كل منهما يأتي بمعنى الآخر، ((وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ)) [البقرة: 228] يعني: ليتربصن؛ لأن هنا حكم واجب، حينئذٍ دل بصيغة يَتَرَبَّصْنَ وهي صيغة الخبر على الأمر، إذن كل منهما يأتي في مقام الآخر، وهذا بحث في علم البيان. ومعناه الخبر وهو في الأصل ماضٍ على صيغة أفعل، يعني كأن الأصل في أفعل به هو ما أحسن زيداً.

وهو في الأصل ماضٍ على صيغة أفعل، بمعنى: صار ذا كذا، ولذلك قلنا: أَوْفَى الهمزة هنا للنقل، وَأَصْدَقُ الهمزة للصيرورة. والمراد على صيغة أفعل، حينئذٍ الهمزة هنا للصيرورة، هي أفعل بخلاف أفعل، أَوْفَى .. حينئذٍ تكون للنقل. على صيغة أفعل، بمعنى صار ذا كذا، أغد البعير أي: صار ذا غدة، أورك الشجر أي: صار ذا ورق، أثمر البستان أي: صار ذا ثمر، أزهر البستان أي: صار ذا زهر، أترب زيد أي: صار ذا مترية يعني: حاجة ..

إذن: هذه الهمزة تدل على الصيرورة بمعنى: صار كذا، هذا الأصل فيه. بمعنى: صار ذا كذا، ك أعَد البعير أي: صار ذا غدة، ثم غيرت الصيغة، غيرت من الماضي إلى الأمر: أَحَسَّنَ زَيْدٌ بالرفع، فقليل: أَحَسَّنَ حَوَّلَتْ من صيغة الماضي إلى الأمر، فقليل: أَحَسَّنَ زَيْدٌ فحصل قبح، وهو: أن صورة أحسن فعل أمر، وفعل الأمر لا يناسبه ما بعده أن يكون اسماً ظاهراً، إذا كان مرفوعاً؛ لأنه فاعل أَحَسَّنَ زَيْدٌ هذا لا نظير له، فحينئذٍ من باب تحسين اللفظ زيدت الباء لزوماً، ثم غيرت الصيغة فقبح إسناد صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر، أَحَسَّنَ زَيْدٌ هذا قبيح، فزيدت الباء في الفاعل ليصير على صورة المفعول به، كامرر يزيد، إذن أَحَسَّنَ يزيد أصلها: أَحَسَّنَ زَيْدٌ. حَوَّلَتْ صيغة الماضي إلى الأمر للعلة السابقة التي هي: صار ذا كذا، حينئذٍ قيل: أَحَسَّنَ زَيْدٌ، في الظاهر صار اللفظ لفظ فعل أمر، والذي يليه اسم ظاهر، ومن القبيح أن يتلو الفاعل وهو اسم ظاهر فعل الأمر ولو صورة؛ لأن فعل الأمر لا يرفع فاعلاً ظاهراً وإنما يرفع ضميراً مستتراً أو بارزاً، قُومُوا، قوموا، قم .. إذن ضمير مستتر أو بارز، وهنا عندنا في هذا المثال: أَحَسَّنَ زَيْدٌ المخاطب واحد، فحينئذٍ لا يحسن أن يتلوه اسم ظاهر، فمن باب التحسين والإصلاح للفظ زيدت الباء لزوماً على الفاعل، فصار مثله مثل امرر يزيد، حينئذٍ تعربه تقول: يزيد الباء زائدة، وزيد فاعل مرفوع ورفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال الخل بحركة حرف الجر الزائد، لماذا زيد؟ لإصلاح اللفظ من باب التحسين. ولذلك التزمت بخلافها في نحو: ((كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا)) [النساء: 79] ليست بواجبة، يعني: قد ترك الباء هنا، قلنا الباء زائدة لكنها ليست بواجبة، كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيًا.

فأصله أَحَسَّنَ يزيد: أَحَسَّنَ زَيْدٌ، أي: صار ذا حسن، فهمزته للصيرورة ثم غيرت الصيغة عند نقلها إلى إنشاء التعجب ليوافق اللفظ في التغيير، تغيير المعنى من الإخبار إلى الإنشاء.

إذن حولت صيغة الماضي لقصد الإنشاء إلى صورة فعل الأمر، ثم دخلت الباء على الفاعل الظاهر .. الاسم الظاهر من باب التحسين.

وهذا مذهب البصريين وهو أرجح.

وقال الفراء والزجاج والزمخشري: لفظه ومعناه الأمر -على ظاهره-، أَحَسَّنَ ليس في الصورة أمراً وفي المعنى ماضياً، بل هو لفظاً ومعنى فعل أمر. لفظه ومعناه الأمر، وفيه ضمير مستتر أَحَسَّنَ يزيد فاعل ضمير مستتر وجوباً، ويزيد، زيد هذا مفعول به على الأصل، والباء زيدت للتعدية.

فموضع مجرورها نصب على المفعولية، ثم قيل: مرجع الضمير أين هو؟ إذا قيل: أحسن بزيد، أين مرجع الضمير؟ اختلفوا على قولين:

قيل: على المصدر المأخوذ من الفعل، أحسن يا يا حسنٌ زيداً؛ لأنه مخاطب أحسن أنت، لا بد أن نقدره هكذا، قم يعني: يا زيد، إذا قيل: أحسن الضمير هنا يعود على الحسن المفهوم من أحسن، والتقدير: أحسن يا حسنٌ بزيد، وهذا ضعيف أي: دم به والزمه، ولذا لزم الضمير صورة واحدة، ويرده أنه يقال: أحسن بزيد يا عمرو، أحسن يا حسنٌ بزيد يا عمرو لا يخاطب اثنان، وإنما يخاطب واحد، فإذا قيل: مرجع الضمير هو المصدر أحسن يا حسنٌ بزيد حينئذٍ نقول: كيف نقول: أحسن بزيد يا عمرو؟ أحسن يا حسنٌ بزيد يا عمرو! هذا منتقض.

إذن لزم الضمير صورة واحدة، ويرده أنه يقال: أحسن بزيد يا عمرو؛ إذ لا يخاطب شيان في حالة واحدة، وقيل: الضمير للمخاطب.

فمعنى أحسن بزيد: اجعل يا مخاطب زيداً حسناً أي: صفه بالحسن كيف شئت، وإنما التزم أفراد الضمير لجريانه مجرى المثل، والصواب هو مذهب البصريين السابق أنه فعل في الظاهر أمر، وفي المعنى ماضٍ، والذي يدل على ذلك: أنه لو كان فعل أمر حقيقة لوجب فيه ما يجب في جميع أفعال الأمر من استتار فاعله إذا كان مفرداً مذكراً، فحينئذٍ يبرز إذا كان غير مفرد مذكر، أما تقول: أحسن يا زيد، أحسن يا زيدا، أحسنوا يا زيدون .. هل هذا يتأتى في هذا الفعل الصيغة أفعل به؟ الصواب: لا. تقول: أصدق بهما، أصدق بهم، ويبقى كما هو على صورته، فلو كان فعل أمر حقيقة لبرز الضمير مع الفاعل المثني والجمع، إذن: لا نقول: بأنه فعل أمر.

لوجب فيه ما يجب في جميع أفعال الأمر من استتار فاعله وجوباً إذا كان مفرداً مذكراً، وبروزه فيما عدا ذلك، وهنا لا يبرز معه ضمير أصلاً، وأنه لو كان فعل أمر حقيقة لم يكن المتكلم متعجباً، نحن نقول: أحسن بزيد لو كان الضمير هنا على أصله وأحسن على أصله، حينئذٍ عندما أقول لك: أحسن بزيد أنا أريد أن أتعجب، ما هو أمرك أن تتعجب أنت، لو كان الأمر على حقيقته أحسن بزيد يعني: أن تتعجب، وأنا أريد أن أفيد بهذه الجملة أنني متعجب، إذن دل على أنه ليس على أصله.

وأنه لو كان فعل أمر حقيقة لم يكن المتكلم متعجباً، بل يكون آمراً غيره بالتعجب، وقد أجمعوا على أن الناطق بهذه الصيغة، بهذا الفعل متعجباً—هذا بالإجماع—، فإذا قيل: بأنه أمر حقيقة لم يكن متعجباً بل هو أمر لغيره.

وكذلك نقول: أقوم بزيد، وأبين بزيد، وهذا صحيح .. أقوم من أقام، أقام فعل الأمر ما هو؟ أقم، يحذف منه العين؛ لأنه أجوف قم، أقم، أبين .. لكن نحن نقول: أقوم بزيد، أبين بزيد، لو كان فعل أمر حقيقة لحذفت العين؛ لأن الأجوف يحذف منه عينه عند فعل الأمر، وهذا يدل على أنه ليس أمراً حقيقة.

إذن: أفعل بزيد، أحسن بزيد، نقول: أحسن هذا في صورته صورة الأمر، لكنه في الحقيقة هو فعل ماضي، وعلى الصحيح نقول: أحسن مبني على السكون فعل ماضي، مبني على السكون أو حذف حرف العلة إذا كان معتلاً كالأمر، نظراً لصورته، أو على فتحة مقدرة منع من ظهورها مجيئه على صورة الأمر نظراً للمعنى.

يعني في الإعراب تقول: أحسن، إما أنك تبنيه على السكون باعتبار الصورة، وإما أنك تبنيه على الفتحة المقدر باعتبار المعنى. لك هذا الوجه ولك الوجه الآخر، والباء تكون زائدة وزيد يكون فاعلاً.

بِأَفْعَلٍ انْطَقَ بَعْدَ مَا تَعَجَّبَا
وَتَلَوُاْ أَفْعَلَ انْصَبْنَهُ كَمَا ... أَوْ جِئْ بِأَفْعِلْ قَبْلَ مَجْرُورٍ بِنَاءٍ
أَوْفَى خَلِيلَيْنَا وَأَصْدَقَ بِهِمَا

(وَتَلَوُاْ أَفْعَلَ انْصَبْنَهُ): يعني الذب بعده (انْصَبْنَهُ) حتماً على أنه مفعول به حقيقة على المذهب الصحيح.

(كَمَا أَوْفَى خَلِيلَيْنَا وَأَصْدَقَ بِهِمَا) أَوْفَى: قلنا الهمزة هنا للنقل، وَأَصْدَقَ الهمزة للضرورة، والباء زائدة في الفاعل. ثم قال رحمه الله تعالى:

وَحَذَفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ اسْتَبَحْ ... إِنْ كَانَ عِنْدَ الْحَذْفِ مَعْنَاهُ يَضِحْ

(وَحَذَفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ اسْتَبَحْ) استباحة الأصل المنع، فحينئذٍ قال: اسْتَبَحْ حَذَفَ،

حَذَفَ: هذا مفعول مقدم لقوله: اسْتَبَحْ، وهو مصدر مضاف إلى المفعول.

حَذَفَ مَا، اسم موصول بمعنى الذي مضاف إليه، وهو مفعول حَذَفَ.

(مِنْهُ) متعلق بقوله: (تَعَجَّبْتَ)، وتعجبت منه صلة الموصول لا محل لها من الإعراب،

لكن مقيد (إِنْ كَانَ) شرط هذا، ودائماً قاعدة عامة، ولو لم يذكره لعلمناه مما سبق، وهو

أنه لا حذف إلا مع قرينة .. مع دليل (إِنْ كَانَ عِنْدَ الْحَذْفِ مَعْنَاهُ يَضِحْ) إِنْ كَانَ مَعْنَاهُ

يَضِحُّ عِنْدَ الحَذْفِ، عِنْدَ متعلق بـ (يَضِحُّ) منصوب به، وهو متعلق بخبر كان.
وَلَا يَلِي الْعَامِلَ مَعْمُولُ الْخَبَرِ ... إِلَّا إِذَا ظَرَفًا أَتَى أَوْ حَزَفَ جَزْ

هنا جائز أو ممنوع؟ جائز، لأنه معمول الخبر.

إِذْن: يَضِحُّ هذا خبر كان، واسمه مَعْنَاهُ، وَيَضِحُّ أصله يتضح خبر كان، أي: لا يلتبس.
المتعجب منه محكوم عليه في المعنى، ما أحسن زيدا، زيدا محكوم عليه بحسن مستعظم،
أحسن بزيدٍ زيدٍ محكوم عليه بحسن مستعظم .. استعظام، حينئذٍ المتعجب منه محكوم
عليه في المعنى فهو شبيهه بالمبتدأ.

فيجب أن يكون معرفة أو نكرة تشبه المعرفة، إما أن يكون نكرة وإما أن يكون معرفة،
لكنها نكرة مختصة، أو نكرة تشبه المعرفة؛ لكونها مخصوصة، فالمعرفة نحو: ما أحسن
زيداً، زيدا هذا معرفة وهو متعجب منه، وهو محكوم عليه في المعنى فحكمه حكم
المبتدأ، حينئذٍ كما أنه لا يبتدأ بالنكرة المحضة حينئذٍ لا بد أن يكون المتعجب منه
معرفة. فالمعرفة نحو: ما أحسن زيدا، والنكرة المخصوصة نحو: ما أسعد رجلاً اتقى ربه،
يعني نكرة مخصوصة، لو قيل: ما أسعد رجلاً، ما جاز؛ لأن رجلاً هذا محكوم عليه وهو
في قوة المبتدأ ولا يبتدأ بالنكرة، لما قال: اتقى ربه، صار وصفاً لرجلاً فجاز أن يبتدأ
به، فجاز أن يقع متعجباً منه. فأما النكرة غير المختصة، أو كان نعتها غير مفيد
للتخصيص فحينئذٍ لا يجوز أن يقع متعجباً منه لا فاعلاً في أفعل بهما، ولا مفعولاً به في:
ما أحسن زيدا، لا يجوز هذا ولا ذاك. فلا يقال: ما أحسن رجلاً، لا يصح أن يقال: ما
أحسن رجلاً، ولا يصح أن يقال: ما أحسن رجلاً من الناس، من الناس هذا جار ومجرور
متعلق بمحذوف صفة لرجل، لكن هل أفاد التقييد؟ لم يفد، إذن: يشترط في المتعجب
منه على جهة العموم أن يكون معرفة أو نكرة مخصوصة؛ لأنه محكوم عليه في المعنى وهو
كالمبتدأ، كما أنه لا يبتدأ بالنكرة المحضة، كذلك لا يتعجب من النكرة المحضة، حينئذٍ
يجوز حذفه إن دل عليه دليل.

(وَحَذَفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ اسْتَبَاحُ)، تَعَجَّبْتَ سماء ماذا؟ سمي المفعول متعجباً منه،
وهذا توسع؛ لأن المتعجب منه هو حسنه، ما أحسن زيدا، لذلك قلنا: التعجب مأخوذ
من التركيب كله لا من (ما) فقط ولا من (أحسن) فقط، ولا من (زيداً) فقط، لكن في
الأصل التعجب هنا وقع من حُسن زيد، ما أحسن زيدا، فالحسن هو المتعجب منه،
وزيداً هو محله، ولذلك أعرب مفعولاً به، فحينئذٍ نقول هنا: فيه توسع في العبارة.

(وَحَذَفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ اسْتَبَحَ) منصوباً كان أو مجروراً، يعني في الصيغتين: ما أفعله، وأفعل به.

(اسْتَبَحَ) السين والتاء زائدتان أو للصيرورة، يعني صيره مباحاً.
(إِنْ كَانَ عِنْدَ الْحَذْفِ مَعْنَاهُ)، مَعْنَاهُ: يعني معنى التركيب، بعد الحذف يَصْخُ يعني: يتضح ولا يلتبس بغيره.

أورد عليه أنه قد يفيد أنه لا يكفي مطلق الفهم، يتضح .. يُفهم، أيهما أعم؟ الفهم أخص، والوضوح أعم، إذن: لو فهم ولم يتضح لا يحذف، لو فهم بعد الحذف ولم يتضح وضوحاً بيناً نقول: لا يحذف، لكن ليس هذا مراده، إنما مراده يتضح يعني: يفهم، الانفهام. أورد عليه: أنه قد يفيد أنه لا يكفي مطلق الفهم بل لا بد من الوضوح الذي هو قدر زائد على مجرد الفهم.

مع أن الظاهر الاكتفاء بمطلق الفهم، فيحمل الوضوح حينئذٍ على الانفهام.
قال الشارح: يجوز حذف المتعجب منه وهو المنصوب بعد أفعل والمجرور بالباء بعد أفعل إذا دل عليه دليل، لكنه ليس مطلقاً، ليس كل متعجب منه يجوز حذفه، سواء كان في: ما أفعل أو أفعل.

وشرط في التصريح لحذف المتعجب منه منصوباً كان أو مجروراً: أن يكون ضميراً، إذن لا مطلقاً، أن يكون ضميراً، فلا يجوز الحذف في نحو: أحسن بزيدي، بزيدي ما يجوز أن تحذف بزيدي، أحسن وتسكت؟ لا. لا بد أن يكون ضميراً، ((أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ)) [مريم:38] حذف الضمير، وهنا له شرط آخر سيأتي.

فلا يجوز الحذف في نحو: أحسن بزيدي؛ لعدم الدليل عند الحذف، ولا في نحو: زيد أحسن بزيدي، قد يقول قائل: أحسن بزيدي لا يجوز الحذف لعدم وجود الدليل، لكن زيد أحسن بزيدي قد يجوز حذف الثاني بزيدي لوجود زيد الأول! نقول: لا. لا يجوز كذلك. لأن الإظهار في موضع الضمير في نحو ذلك لنكتة؛ لأنه لو أراد أنه هو هو، لقال: زيد أحسن به؛ لأن البيان والبلاغة أنه لا يوضع المظهر في مقام المضمّر إلا لنكتة، ولذلك دائماً نقول: قال الكلام، ثم يقول: باب الكلام، الكلام نقول: أظهر في مقام الإضمار، والأصل أن يقول: وهو يأتي بالضمير، لا بد من نكتة، قد يتساهلون في المتن، لكن في البيان والبلاغة لا بد من إظهار نكتة، فحينئذٍ إذا قال: زيد أحسن بزيدي. لم يأت بالضمير به، علمنا أن ثم نكتة، فلا يجوز حذف بزيدي لذهاب هذه النكتة والفائدة. إذن ولا في نحو: زيد أحسن بزيدي؛ لأن الإظهار في موضع الضمير في نحو ذلك لنكتة

تفوت بالحذف، وعلى قياسه لا يجوز الحذف في نحو: ما أحسن زيداً، زيداً لا يجوز الحذف؛ لأنه لا يعلم، وزيدٌ ما أحسن زيداً كذلك لا يُعلم؛ لأنه ذكره لنكتة، وشرط الحذف في أفعل .. الصيغة الثانية: أن يكون أفعل معطوفاً على آخر مذكور معه مثل ذلك المحذوف، الآية واضحة: ((أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ)) [مريم:38] أبصر بهم، حذف بهم الثاني لوجوده في الأول، لا بد أن يكون معطوفاً على أفعل مذكورٌ معه مثل المحذوف، فإن لم يكن كذلك حينئذٍ صار شاذاً؛ لأنه لا بد من قرينة وليس عندنا قرينة من نفس التركيب، أحسن بهم نقول: لا بد من عطفه على مثله. وشرط الحذف من أفعل أن يكون أفعل معطوفاً على آخر مذكور معه مثل ذلك المحذوف كآلية التي ذكرناها: ((أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ)) [مريم:38] أي: بهم، حذف الثاني بهم للدلالة الأولى عليه، إذن قرينة واضحة بينة.

وذهب الفارسي إلى أنه لم يحذف وأنه استتر في الفعل حين حذفت الباء ورُدَّ بوجهين: أولاً: لزوم إبرازه حينئذٍ مع التثنية والجمع. الثاني: أن من الضمائر ما لا يقبل الاستتار ك (نا) أكرم بنا، الفارسي يقول: ليس عندنا حذف، وإنما حذفت الباء ورجع الضمير استتر .. صار مستتراً، أكرم موجود الضمير، أكرم بنا نقول: (نا) هنا لا يستتر؛ لأنه فاعل، حينئذٍ كيف نحكم عليه بأنه مستتر؟ ثم أكرم بهما، أكرم بهم .. لو استتر لبرز؛ لأنه مثنى وجمع، لما لم يبرز علمنا أن ثم حذفاً. فمثال الأول وهو المنصوب:

أَرَى أُمَّ عَمْرٍو دَمْعُهَا قَدْ تَحَدَّرَا ... بُكَاءً عَلَى عَمْرٍو وَمَا كَانَ أَصْبَرًا

وَمَا كَانَ أَصْبَرَهَا، إذن ضمير، لو كان اسماً ظاهراً لا يجوز الحذف.

رَبِيعَةٌ خَيْرًا مَا أَعَفَّ وَأَكْرَمًا، والتقدير: مَا أَعَفَّهَا وَأَكْرَمَهَا، إذن: في ما أفعل، يحذف إذا كان ضميراً، وما عدا الضمير لا يجوز حذفه، إذن: نحتاج إلى تقييد قول الناظم (وَحَذَفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبَتْ اسْتَبَاحُ) هذا فيه إطلاق، ولو في قوله: ما أحسن زيداً، احذف زيد، نقول: لا. ليس الأمر كذلك بل لا بد أن يكون ضميراً.

التقدير: وَمَا كَانَ أَصْبَرَهَا فحذف الضمير وهو مفعول أفعل للدلالة عليه بما تقدم.

ومثال الثاني الآية: ((أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ)) [مريم:38] التقدير: وَاللَّهِ أَعْلَمُ وَأَبْصِرْ بِهِمْ

فحذف بهم لدلالة ما قبله عليه، وقول الشاعر:

فَذَلِكَ إِنْ يَلْقَ الْمَنِيَّةَ يَلْقَاهَا ... حَمِيداً وَإِنْ يَسْتَعْنِ يَوْمًا فَأَجْدِرُ

فَأَجْدَرُ بِهِ، أَيْنَ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ؟ هَلْ ثُمَّ صِيغَةُ أُخْرَى مَعْطُوفٍ عَلَيْهِ ذَكَرَ مَعَهُ بِهِ، هَلْ ذَكَرَ بِهِ فِي اللَّفْظِ؟ ((أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصُرْ)) [مريم:38] أَعِيدَ: بِهِمْ مَوْجُودٌ أَوَّلٌ، هُنَا بِهِمْ مَوْجُودٌ؟ لَيْسَ مَوْجُودٌ، نَحْكُمُ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ شَاذٌ يَحْفَظُ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ، لِمَاذَا؟ لِتَخْلَفَ الشَّرْطُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ حَذْفُ فَاعِلِ أَفْعَلٍ إِلَّا إِذَا عَطَفَ عَلَى مِثْلِهِ أَفْعَلٍ وَذَكَرَ مَعَهُ نَفْسَ الْمَحْذُوفِ فَأَجْدَرُ بِهِ.

حِينَئِذٍ يَرِدُ السُّؤَالُ: لِمَاذَا فِي: مَا أَحْسَنَ، مَا أَصْبَرَهَا .. ضَمِيرٌ مَفْعُولٌ بِهِ وَحَذْفٌ وَهُوَ فَضْلَةٌ، هَلْ فِيهِ إِشْكَالٌ؟ لَيْسَ فِيهِ إِشْكَالٌ (وَحَذْفَ فَضْلَةٍ أَجْزُ) هُوَ فَضْلَةٌ، لَكِنْ ((أَبْصُرْ بِهِمْ))، ((أَسْمِعْ بِهِمْ)) [مريم:38] بِهِمْ هَذَا ضَمِيرٌ فَاعِلٌ وَالْأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ حَذْفُهُ، وَذَكَرْنَا فِي الْأَوَّلِ هُنَاكَ أَنَّ ثَمَّ مَسَائِلَ مُسْتَثْنَاةً، وَمِنْهَا: التَّعَجُّبُ، هَذَا الَّذِي مَعَنَا. إِذَنْ حَذْفٌ هُنَا لِمَاذَا؟

قَالُوا: إِنَّمَا جَازَ حَذْفُ الْمَجْرُورِ بَعْدَ أَفْعَلٍ مَعَ كَوْنِهِ فَاعِلًا لِأَنَّهُ لَزُومُهُ لِلْجَرِّ كَسَاهُ صُورَةُ الْفَضْلَةِ فَجَازَ فِيهِ مَا يَجُوزُ فِيهَا، لَمَّا دَخَلَتْ عَلَيْهِ الْبَاءُ -تَعْلِيلٌ جَمِيلٌ هَذَا- لَمَّا دَخَلَتْ عَلَيْهِ الْبَاءُ وَلَزِمَتْ حِينَئِذٍ صَارَتْ صُورَتُهُ صُورَةُ الْفَضْلَةِ الْمَجْرُورِ، فَجَازَ حَذْفُهُ.

لَكِنْ لَا بَدَّ مِنْ قَرِينَةٍ وَهِيَ كَوْنُهُ مَعْطُوفًا عَلَى مِثْلِهِ. إِذَنْ:
وَحَذْفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ اسْتَبَحَ ... إِنْ كَانَ عِنْدَ الْحَذْفِ مَعْنَاهُ يَضَحُّ

وَذَلِكَ فِيمَا إِذَا كَانَ ضَمِيرًا، يُمْكِنُ يُوَوِّلُ النَّاطِمُ، نَقُولُ: تَعْلِيلُهُ هُنَا الْحُكْمُ: (إِنْ كَانَ عِنْدَ الْحَذْفِ مَعْنَاهُ يَضَحُّ) يَتَضَحُّ، هَذَا مِنْ بَابِ وَضَحِ كَوَعْدٍ، وَعَدَّ يَعِدُ، أَيْنَ الْوَاوُ؟ وَضَعُ يَضَعُ، أَصْلُهُ يَفْعَلُ يَوْعُ .. إِذَنْ وَقَعَتْ الْوَاوُ بَيْنَ عِدْوَتَيْهَا فَحَذَفَتْ يَعِدُ، وَهِيَ فَاءٌ أَصْلِيَّةٌ .. أَصْلُ الْكَلِمَةِ، يَوْضَحُ يَضَحُّ وَقَعَتْ بَيْنَ عِدْوَتَيْهَا، إِذَا كَانَ فَعْلٌ يَحُولُ إِلَى فَعِلٍ، فَحِينَئِذٍ نَقُولُ: إِذَا كَانَ مِنْ بَابِ يَفْعَلُ يَحُولُ إِلَى يَفْعَلُ مِنْ أَجْلِ إِسْقَاطِ الْوَاوِ فَقَطْ، وَإِلَّا يَضَعُ يَوْضَعُ، أَيْنَ يَضَعُ هُنَا؟ بَفَتْحِ الضَّادِ، إِذَنْ نَقُولُ: يَوْضَحُ .. يَوْضَحُ هَذَا الْأَصْلُ، حَذَفَتْ الْوَاوُ لَوْقُوعِهَا بَيْنَ عِدْوَتَيْهَا.

وَفِي كِلَا الْفَعْلَيْنِ قَدَمًا لَزِمَا ... مَنَعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمٍ حُتِمَا

يَعْنِي كُلُّ مِنَ الْفَعْلَيْنِ السَّابِقَيْنِ غَيْرِ مُتَصَرِّفَيْنِ بِحُكْمٍ مُجْمَعٍ عَلَيْهِ بَيْنَ النِّحَاةِ قَدِيمٍ، يَعْنِي مِنْذُ أَنْ نَشَأَ النِّحَاةَ وَقَبْلَ أَنْ يَتَكَلَّمَ النِّحَاةَ بِهِ حِينَئِذٍ الْحُكْمُ سَابِقٌ وَهُوَ مَحَلُّ وِفَاقٍ بَيْنَهُمَا.

يعني: أن فعلي التعجب وهما: ما أفعله وأفعل به غير متصرفين مطلقاً أصلاً، ولا نقول تصرف تام ولا ناقص نفيه. غير متصرفين فلا يستعمل منهما مضارع ولا غيره، مما يصاغ من الأفعال بل يلزم أفعل لفظ الماضي ويلزم أفعل لفظ الأمر، أبداً دائماً لا يكون إلا جامداً، ولذلك قيل: لا مصدر له، وإن كان في الأصل له مصدر، أحسن في الأصل له مصدر، ويشق منه ويكون مضارع وأمر، لكن إذا ركب في صيغة التعجب الكلام عليه هنا، ما أفعل وأفعل نقول: هذا غير متصرف لا يستعمل منه مضارع ولا أمر، وهذا الحكم قديم.

(وَفِي كَلَا الْفَعْلَيْنِ قَدْماً لَزِمَا) لَزِمَا الألف للإطلاق.

(وَفِي كَلَا) جار ومجرور متعلق بقوله: لَزِمَا، وال لزوم بمعنى الحتم والوجوب.

(وَفِي كَلَا الْفَعْلَيْنِ) هذا متعلق به لَزِمَا.

(قَدْماً) أي: قديماً وفي أصل اللغة قديماً، كذلك متعلق بقوله: لَزِمَا؛ لأنه منصوب على الظرفية. أي: في الزمن القديم، وكذا بِحُكْمٍ متعلق بقوله: لَزِمَا، والباء فيه سببية، وأراد بالحكم هنا كون الحجيء على طريقة واحدة أدل على المراد أي: التعجب، يعني لماذا التزم هنا عدم التصرف؟ قالوا: لأنه أدل على المراد، وما هو المراد؟ التعجب، نحن نريد معنى واحد غير متقلب، غير متنوع لا يكون في زمن دون زمن، إذن: ما الذي يناسبه؟ يناسبه لفظ غير متقلب، ولذلك لزم، نقول: أدل على المراد أي: التعجب، وإنما كان مجيئه على طريقة واحدة أدل؛ لأن تصرفه ونقله من حالة إلى حالة ربما يشعر بزوال المعنى الأول وهو التعجب.

وعدم التصرف .. تصرف الفعل إما بخروجه عن طريقة الأفعال من الدلالة على الحدث والزمن كنعم، وبئس، وليس، وعسى .. هذه نزع منها الدلالة على الحدث والزمن فصارت جامدة غير متصرفة البتة، إذن: عدم تصرفها جاءها من أي طريق؟ من نزع دلالتها على الحدث والزمن.

أو بالاستغناء عن تصرفه بتصرف غيره، يعني: لا تأتي بالمضارع منه؛ لأن ثم غير ما .. ما يغني عنه، كما قلنا: سواء هناك لا يثنى، استغناء عنه بثنية سي، سيان. فلا يقال: سواءان، لماذا؟ اكتفاء بسيان، نقول: هنا كذلك عدم التصرف قد يكون لدلالة بعض الأفعال على المعنى الذي دل عليه هذا الفعل، حينئذٍ لا نشق منه مضارع ولا أمر إلى آخره ..

أو بالاستغناء عن تصرفه بتصرف غيره، وإن دل على ما ذكر كيدع ويذر، فإنه استغني عن ماضيها بماضي ترك، وعدم تصرف فعل التعجب لكلا الأمرين، لهذا وذاك، فكل من هذين الفعلين ممنوع التصرف، فالأول نظير تبارك، وعسى، وليس .. والثاني نظير

هب بمعنى اعتقد وتعلم بمعنى اعلم، وقيل: أيضاً في علة جمودهما وعدم تصرفهما،
تضمنهما معنى حرف التعجب الذي كان ينبغي أن يوضع فلم يوضع، والله أعلم.
(وَفِي كِلَا الْفِعْلَيْنِ قَدْماً لَزِمًا مَنْعُ تَصَرُّفٍ) مَنْعُ بِالرَّفْعِ أَوْ بِالنَّصْبِ؟ فاعل لزم، لزم هذا
فعل.

ابن هشام يقول: إذا عرفت الفعل فابحث مباشرة عن الفاعل، وإذا عرفت المبتدأ فابحث
مباشرة عن الخبر؛ لأنك إذا لم تعربه مباشرة ضعت هذا في التعليم فقط، تضيع يعني،
تعرب مبتدأ ثم تذهب تعرب فاعل إلى آخره وكذا، أين الخبر؟ في خبر كان.

وكذلك إذا قلت: فعل، حينئذٍ تضيع إذا ما قلت أين الفاعل، مباشرة ابحث عن فاعله،
كذلك إذا كان يحتاج إلى نائب فاعل.
إذن: (مَنْعُ تَصَرُّفٍ) التصرف المراد به التقلب، سواء كان تصرفاً تاماً أو تصرفاً ناقصاً،
مَنْعُ هذا فاعل للزم.

(بِحُكْمٍ) من جميع النحاة (حُتِمًا) هو أي: الحكم، بمعنى ماذا حتم؟ بمعنى لزم، قلنا:
الحتم، واللزوم، والوجوب بمعنى واحد، فَالْحُتْمُ وَاللَّزْمُ مَكْتُوبٌ وَمَا، كذلك الكتابة تأتي
بمعنى الوجوب.

قال الشارح: لا يتصرف فعلاً التعجب بل يلزم كل منهما طريقة واحدة، فلا يستعمل
من أفعل غير الماضي ولا من أفعل غير الأمر قال المصنف: وهذا مما لا خلاف فيه.
لذلك قال: (قَدْماً لَزِمًا).

وَصُعُغُهُمَا مِنْ ذِي ثَلَاثٍ صُرْفًا ... قَابِلِ فَضْلٍ تَمَّ غَيْرِ ذِي انْتِفَا
وَعَيْرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي أَشْهَلَ ... وَعَيْرِ سَالِكٍ سَبِيلٍ فُعِلًا

هذه شروط ما يؤتى به على صيغة ما أفعل وأفعل، إذن ليس كل فعل في لسان العرب
يتعجب منه، بل لا بد من ثمانية شروط جمعها الناظم في هذين البيتين، وأكثرها مجمع
عليه بين النحاة يعني: لا خلاف فيه.

(وَصُعُغُهُمَا) يعني: اشتق، أو ائت، أو خذ، والصياغة والأخذ والاشتقاق بمعنى واحد،
صُعُغُهُمَا.

(مِنْ ذِي ثَلَاثٍ) هذان شرطان، يعني من فعل ذي ثلاثٍ، فهو على حذف موصوف.
صفة لموصول محذوف أي: فعل، أي ثلاثٍ، حينئذٍ اشتملت هذه الكلمة على شرطين:
الأول أن يكون الفعل المصوغ منه أفعل وأفعل فعلاً لا اسماً، ثانياً: أن يكون مؤلفاً من

ثلاثة أحرف لا ما زاد عليه كالرباعي ومزيد الثلاثي ومزيد الرباعي .
(صُرْفًا) تصرفاً تاماً، يعني متصرف لا بد أن يكون متصرف، فاحترز به عن الجامد،
فالجامد كنعم وبئس وعسى وليس لا يشتق منها أفعل وأفعل .
(قَابِلٌ فَضْلٌ) يعني: قابل للزيادة، يتفاوت في نفسه كالعلم والجهل، وأما فني ومات، هذا
لا يتعجب منهما، لماذا؟ لأن الفناء شيء واحد، والموت شيء واحد. هو نزع الروح
ليس فيه تفاضل .. زيادة.
(تَمَّ) يعني: تام، وما كان كذلك يعني اكتفى بمرفوعه، وأما ما لا يكتفي بمرفوعه وهو كان
وكاد فحينئذ لا يتعجب منهما .
(غَيْرُ ذِي انْتِفَا) يعني: غير منفي انتفاء بالقصر للوزن، والمراد به ألا يكون منفيًا إما
باللزم أو بالعروض كما سيأتي .
(وَعَبْرُ ذِي وَصْفٍ) يعني اسم فاعل (يُضَاهِي أَشْهَلًا) أي: في الوزن، وكون مؤنثه على
فعلاء، يعني لا يكون على وزن حِمْرٍ فهو أَحْمَرٌ، وحِمْرٌ لا يتعجب منه؛ لأن الوصف منه
وهو اسم الفاعل على وزن أفعل ك أشهل .
(وَعَبْرُ سَالِكٍ سَبِيلٍ فُعَلًا) وَعَبْرُ سَالِكٍ يعني: غير فعل سالكٍ سبيل، يعني: ذاهب طريق
(فُعَلًا) وهو مبني للمجهول، هذه ثمانية شروط: كونه فعلاً ثلاثياً، متصرفاً، قابلاً
للتفاضل، تام، غير منفي -يعني: مثبت-، وَعَبْرُ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي أَشْهَلًا وَعَبْرُ سَالِكٍ
سَبِيلٍ فُعَلًا، هذه كلها شروط .. أوصاف للفعل المقدر، يعني: إعرابها أوصاف للفعل
المحذوف، وهي كلها مفردة إلا قوله: (صُرْفًا) و (تَمَّ) فإنهما جملتان فعليتان .

(صُرْفًا) الألف هذه للإطلاق، و (تَمَّ) كلها صفات للفعل، ولذلك لم يعطفها بالواو إلا
في قوله: (وَعَبْرُ ذِي وَصْفٍ) (وَعَبْرُ سَالِكٍ) .
يشترط في الفعل الذي يصاغ منه فعلاً التعجب .. ابن عقيل قال: شروط سبعة لم يعتبر
الفعلية، الصواب أنه يعتبر؛ لأنه لا يصاغ من الاسم، فالشروط ثمانية:
الأول: أن يكون فعلاً فلا يبينان من الجلف والحمار، جلف على وزن فعل، قيل: الرجل
الجلف الغليظ، فلا يقال: ما أجلفه، لماذا؟ لكونه لا فعل له، جلف هذا اسم ليس له
فعل، هكذا مثل به كثير من النحاة، والحمار اسم، فلا يقال: ما أحمره؛ لأنه ليس له
فعل، لبنائه من غير فعل، لكن نوزع في جلف، أما ما أحمره هذا محل وفاق أنه لا
يتعجب منه؛ لأن الحمار اسم وليس بفعل .
ولكن في القاموس: جلف كفرح، جلفاً وجلافة، إذن أثبت له فعل، إذا قيل: جلف

كفرح، يعني: فعل، جَلَفًا فرحاً وجلافة، إذن له مصدر، وعليه يصح أن يقال: ما أجلفه .. أن يتعجب منه، وإن كان كثير من النحاة يمثلون بهذا حتى ابن هشام في التوضيح مثل بهذا، الصواب: أن يقال بأن له فعلاً، وهو موازن لفرح، جلف كفرح، حينئذٍ ما أجلفه صواب، ولو نُزِلَ بأنه لا فعل له حينئذٍ نقول: ما أجلفه هذا شاذ، وأما ما أحمره من كونه حمراً نقول: هذا لا أصل له، فإذا سمع حينئذٍ نقول: هذا شاذ. ولذلك شد قوهم: ما أذرعها، ما أذرع المرأة، ما أذرعها، أي: ما أخف يدها في الغزل، بنوه من قوهم: امرأة ذراع كسحاب، يعني: خفيفة اليد في الغزل، فقوهم: ما أذرع المرأة نقول: هذا شاذ وإن سمع؛ لأنه ليس له فعل، امرأة ذراع، ذراع هذا اسم وليس بفعل. إذن (مِنْ ذِي ثَلَاثٍ) يعني: من فعل، إذن الشرط الأول أن يكون فعلاً، فإذا كان اسماً حينئذٍ لا يتعجب منه، (مِنْ ذِي ثَلَاثٍ) مِنْ ذِي: من فعل صاحب أحرفٍ ثلاثٍ. إذن لا يتعجب إلا من الفعل الثلاثي المجرد، فيشترط أن يكون ثلاثياً، فلا يبينان - الصيغتان - مما زاد عليه، سواء كان رباعياً الأصول أو ثلاثياً مزيد أو رباعي مزيد، نحو: دحرج وانطلق واستخرج، لا يؤتى بحرف من هذه الحروف الثلاثة ويتعجب منها؛ لأن أحسن على أربعة أحرف: أحسن، ما أفعل، وأفعل به هذا على زنة أربعة أحرف، حينئذٍ لو جئت بدحرج لا بد أنك تحذف الحرف الأخير من أجل أن يستقيم معه الصيغة، وإذا حذفت منه حرفاً بطلت البنية، خرج الفعل عن مدلوله، هذا في الرباعي، ومثله الثلاثي المزيد وصار أربعة أحرف، فما زاد عن الرباعي من باب أولى وأحرى؛ لأنه لا بد من حذف حرفين أو ثلاثة.

إذن: لا يبنى الصيغتان إلا من فعل ثلاثي، فما زاد عن الثلاثي بجميع أنواعه لا يبنى منه اتفاقاً إلا أفعل، ففيه نزاع، أفعل مثل أكرم فيه نزاع، فقيل: يجوز مطلقاً، وهذا رأي سيبويه، وقيل: يمتنع مطلقاً، وهو قول المازني والأخفش وابن السراج والفارسي، وقيل: بالتفصيل: يجوز إن كانت الهمزة لغير النقل نحو: ما أظلم هذا الليل، وما أقفر هذا المكان، ولا يقال: ما أذهب نور الليل؛ لأن الهمزة هنا للنقل، إن كانت همزته للنقل امتنع، وإن لم يكن كذلك جاز، وهذا مذهب ابن عصفور، والأول مذهب سيبويه وأكثر النحاة أنه يجوز مطلقاً، والقول بجواز بناء فعل التعجب من أفعل مطلقاً هو قول سيبويه وأصحابه، واختاره ابن مالك في التسهيل وشرحه، بأنه يجوز مطلقاً. وشذ على هذين القولين الأخيرين المنع مطلقاً، والتفصيل .. تفصيل ابن عصفور ما أعطاه للدراهم، وما أولاه للمعروف، وعلى كلِّ قول: ما أبقاه .. الأقوال الثلاثة، وما

أَمَلَى القربة؛ لَأَنَّهُمَا من اتقى وامتلاً، إذا قيل: ما أتقاه بنيتة من اتقى، اتقى على وزن افتعل، إذن ليس على وزن أفعل، يكون مما اتفق النحاة على منعه أو مما اختلف فيه؟ مما اتفقوا على منعه، نحن نقول: ما زاد عن الثلاثي متفق على منعه إلا أفعل، اتقى على وزن افتعل، افتعل هل هو عين أفعل؟ إذن: هو متفق على المنع.

ما أبلى القربة من امتلأت، افتعلت، حينئذٍ من باب أولى إذا اتقى منع فامتلت من باب أولى وأحرى.

إذن: أن يكون ثلاثياً، فلا يبنى مما زاد عليه، إلا أفعل وقع فيه خلاف أجازة سيبويه ومنعه غيره، وفصل ابن عصفور.

(مِنْ ذِي ثَلَاثٍ صُرْفًا) أن يكون متصرفاً - هذا الثالث - فلا يبنيان من فعل غير متصرف كنعم وبئس وعسى وليس.

وما له تصرف ناقص كيدع ويذر، يعني مطلقاً سواء كان غير متصرف تصرفاً تاماً كنعم وبئس، أو يكون متصرفاً ناقصاً.

إذن (صُرْفًا) المراد به التصرف التام، احترازاً مما لا يتصرف أصلاً أو مما له تصرف ناقص، فيمنع في الطرفين.

إذن الشرط: أن يكون متصرفاً تصرفاً تاماً؛ لأنه المتبادر عن الإطلاق، فلا يبنيان من فعل غير متصرف أصلاً، ولا من فعل ناقص التصرف كيدع ويذر.

الرابع: أن يكون معناه قابلاً للمفاضلة .. (قَابِلٌ فَضْلًا) يعني: المعنى قابل لأن يستعظم، فلان يزيد عن فلان، إذن يقع فيه التعجب، فلا يبنيان من مات وفني ونحوهما؛ إذ لا مزية فيهما لشيء على شيء. زيد مات وعمرو مات، كل منهما مات لا يتعجب من موت أحدهما.

الخامس: أن يكون تاماً، واحتراز بذلك من الأفعال الناقصة نحو: كان وأخواتها وكاد وأخواتها، فلا يقال: ما أكون زيدا قائماً، وأجازه الكوفيون بناء على أن قائماً هذا ليس خبراً بل هو حال، وهذا سبق بيانه. وأجازه الكوفيون بناء على أصله من أن المنصوب بعد كان حال، إذن لا يكون كان وأخواتها مما يقع به التعجب، فلا يقال: ما أكون زيداً؛ لأنه لو صح ما أكون زيداً قائماً لزم نصب أفعل لشينين وهما: زيداً المتعجب منه، والخبر؛ لأنه لا بد من خبر، مهما تصرفت كان لا بد من اسم وخبر، إذن نصب به شينان، فيقال: ما أكون زيداً قائماً، هل يجوز حذف قائماً من أجل أن يبقى في اللفظ زيداً فقط؟ لا يجوز، ولا يجوز حذف قائماً لامتناع حذف خبر كان، ولا جره باللام

لامتناع جر الخبر باللام.

إذن لا يتصرف في أفعل بكونه على وزن كان فينصب شيئين اثنين، بل لا بد أن يكون ناصباً لواحد.

سادساً: أن لا يكون منفيًا، فلا يبنى من المنفي لالتباسه بالمثبت؛ لأنه إذا قيل: ما ضربت زيداً، ما أضرب زيداً، فحينئذ صار مثبتاً التباس المنفي بالمثبت، وهذا يشمل النوعين سواء كان المنفي لزوماً؛ لأن بعض الألفاظ ملازمة للنفي لا تكون مثبتة، أو يكون ما هو قابل للإثبات والنفي، نحو: ما عاج فلان بالدواء، أي ما انتفع به، لا يقال: ما أعوجه، أو ما أعيجه؛ لأن هذا ملازم للنفي، فإذا أدخلته في صيغة ما أفعل صار مثبتاً، نقول: هذا فيه إبطال لمعناه فيلتنس حينئذ المعنى هل هو مثبت أو منفي، ما عاج مضارعه يعيج، وأما عاج يعوج بمعنى ما ل يميل فيستعمل في الإثبات. إذن عاج هذا مضارعه يعيج، وهذا الذي يمنع، وأما عاج يعوج بالواو بمعنى مال يمل فيستعمل في الإثبات. أو جوازاً نحو: ما ضربت زيداً، نقول: هذا نفي، هل يتعجب منه؟ الجواب: لا. لماذا؟ مع كونه قد يكون مثبتاً، نقول: في هذا التركيب لا. حينئذ ألا يكون منفيًا سواء كان المنفي لزوماً يعني ملازم للنفي، ولا يكون مثبتاً أو يكون ويكون، فالحكم عام.

السابع: أن لا يكون الوصف منه على أفعل، وهو الذي أشار إليه بقوله: (وغير ذي وَصْفٍ يُضَاهِي أَشْهَلًا) يعني: غير صاحب وصف ليس الوصف منه مشابهاً لأفعل، فإن كان الوصف منه على وزن أفعل، اسم الفاعل على وزن أفعل امتنع التعجب منه، واحترز بذلك من الأفعال الدالة على الألوان: سود فهو أسود، فلا يقال: ما أسوده، وكذلك العيوب عور ما أعوره، لا يقال: ما أعوره، ممتنع لأن الوصف منه على وزن أفعل، ولا يقال في حول أحول ما أحوله، ولا يقال: ما أحمره حمر، اسم الفاعل منه أحمر فلا يقال: ما أحمره، إذن كل ما كان الوصف اسم الفاعل منه على وزن أفعل فلا يتعجب منه.

أن لا يكون الوصف منه على أفعل، واحترز بذلك من الأفعال الدالة على الألوان، كسود فهو أسود، وحمر فهو أحمر، والعيوب كحول فهو أحول، وعور فهو أعور، فلا تقول: ما أسوده ولا ما أحمره، ولا ما أحوله، ولا ما أعوره، ولا أعور به ولا أحول به .. كل هذا ممتنع مباشرة، وإنما يؤتى بواسطة.

الثامن: أن لا يكون مبنياً للمفعول، وهذا ذكرناه في السابق: استعظام وصف في الفاعل، زيادة وصف في الفاعل، احترازاً من استعظام، زيادة وصف في المفعول، ولذلك اشترطوا أن يكون مبنياً للمعلوم وألا يكون مبنياً للمجهول. دفعاً للبس المبني من فعل المفعول بالمبني، يعني إذا جيء به على زنة أفعل؛ لأنه لا يغير الصيغة: ضُرب زيدٌ، لو أراد أن يتعجب منه سيقول: ما أضربه، حينئذٍ التبس، هل هذا المتعجب منه وقع عليه الفعل أم وقع منه؟ وأما الصيغة لازمة لا تتغير: ما أفعله، أضرب يزيد، هل التعجب هنا من كونه أوقع الضرب أو وقع عليه؟ هذا فيه لبس، إذن نمنع أن يكون التعجب من مغير الصيغة.

ألا يكون مبنياً للمفعول دفعاً للبس المبني من فعل المفعول بالمبني من فعل الفاعل، واستثنى بعضهم ما كان ملازماً لصيغة فُعل، مثل عُنيْتُ، عُني بكذا، عُنيْتُ بحاجتك، فيجوز عندهم ما أعناه؛ لأنه لا يلتبس، إذا قال: ما أعناه حينئذٍ لا يلتبس، وما أزهاه علينا، يعني يقول: زهي علينا.

وقال في التسهيل: وقد بينان من فعل المفعول إن أمن اللبس، إذن هذه ثلاثة أقوال: المشهور المنع مطلقاً إذا أمن اللبس أو لم يؤمن اللبس.

الثاني: استثناء الملازم للمبني للمجهول نحو: عُني وزهي.

الثالث وأجازه ابن مالك رحمه الله في التسهيل: أنه يجوز إن أمن اللبس، وأما إذا لم يؤمن اللبس حينئذٍ لا يجوز.

فلا تقول: ما أضرب زيدا تريد التعجب من ضرب أوقع به لئلا يلتبس بالتعجب من ضرب أوقعه.

إذن:

وَصُعْهُمَا مِنْ ذِي ثَلَاثٍ صُرْفًا

وَعَبْرَ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي أَشْهَلَ ... قَابِلٍ فَضْلٍ تَمَّ غَيْرِ ذِي انْتِفَا

وَعَبْرَ سَالِكٍ سَبِيلٍ فُعْلًا

(وَعَبْرَ سَالِكٍ) يعني: غير فعل سلك وذهب طريق فُعل يعني بضم أوله وكسر ثانيه مبنياً للمجهول، هذه ثمانية شروط لا بد من توفرها.

فإن عدم الفعل واحداً .. بعضاً من هذه الشروط، هل معنى ذلك أنه لا يتعجب منه نخرجه، أم أن ثم طريق آخر؟ قال: لا. قد يتعجب منه لكن ليس مباشرة، يعني ليس بالصيغة المشهورة ما أفعل، وأفعل به، وإنما ننتقل إلى طريقة أخرى.

وَأَشَدُّ أَوْ أَشَدُّ أَوْ شَبْهُهُمَا ... يَخْلُفُ مَا بَعْضُ الشُّرُوطِ عَدَمًا

وَمَصْدَرُ الْعَادِمِ بَعْدُ يَنْتَصِبُ ... وَبَعْدَ أَفْعَلٍ جَرُّهُ بِالْبَاءِ يَجِبُ

هذا الطريق الثاني فيما عدم بعض الشروط، يعني: إذا لم يكن ثلاثياً هل نتعجب منه أو لا؟ نعم نتعجب منه، لكن لا مباشرة في ما كان غير متصرف تصرفاً تاماً، في ما كان معناه قابل للتفاضل هذا سيأتي، وكذلك الجامد لا يتعجب منه البتة. إذا كان ناقصاً ولم يكن تاماً نتعجب منه لكن لا مباشرة، والمنفي، وما كان الوصف منه على وزن أفعل، والمبني للمجهول يتعجب منها لكن بطريقة أخرى. ١ (وَأَشْدُّ أَوْ) الدال الثانية مفتوحة، وأصلها أشدد، أفعل، هي الصيغة الثانية. (وَأَشْدُّ أَوْ) سقطت الهمزة وحركت الدال للتخلص من التقاء الساكنين. (وَأَشْدُّ أَوْ أَشَدَّ) لا تقل: وَأَشْدُّ أَوْ أَشَدَّ لا. ينكسر معك الوزن. وَأَشْدُّ أَوْ أَشَدَّ أَوْ شِبْهُهُمَا ... يَخْلُفُ مَا بَعْضَ الشُّرُوطِ عَدِمًا

يتوصل إلى التعجب من الأفعال التي لم تستكمل الشروط بأشدد ونحوه، وبأشد ونحوه، هذان فعلاَن أَشَدُّ، أَشَدَّ .. أَشَدُّ هذا قائم مقام أَفْعَلٍ بزيد، أَفْعَلٍ أَحْسَنَ، وَأَشَدُّ هذا قائم مقام أَفْعَلٍ الصيغة الأولى، وقدم وآخر من أجل الوزن. أو شبه أَشَدُّ وشبه أَشَدَّ، وما هو شبه أَشَدُّ وَأَشَدُّ؟ أَكْثَرُ أَكْثَرُ، أَقَلُّ أَقَلُّ، أَكْبَرُ أَكْبَرُ، أَصْغَرُ أَصْغَرُ، أَعْظَمُ أَعْظَمُ، أَقْوَى أَقْوَى، أَضْعَفُ أَضْعَفُ، أَحْسَنُ أَحْسَنُ، أَقْبَحُ أَقْبَحُ .. كل هذه مثلها .. شبه أَشَدَّ وَأَشَدُّ.

(يَخْلُفُ) أي: صيغتي التعجب المصوغتين من ما عدم بعض الشروط، أو يخلف صيغتي ما عدم بعض الشروط، (يَخْلُفُ) الجملة قصد لفظه فهو مبتدأ. إذن: (وَأَشْدُّ) هذا مبتدأ قصد لفظه، (أَوْ أَشَدَّ) معطوف عليه، (أَوْ شِبْهُهُمَا) معطوف عليه، (يَخْلُفُ) أَشَدُّ وما عطف عليه فاعل، يَخْلُفُ الجملة خبر. (مَا) اسم موصول بمعنى الذي، مفعول إذن.

يخلف ما عدم بعض الشروط، بَعْضَ بالنصب على أنه مفعول مقدم لـ عَدِمًا، والألف للإطلاق.

(بَعْضَ) مضاف، و (الشُّرُوطِ) مضاف إليه، بَعْضَ الشُّرُوطِ عَدِمًا الجملة في محل رفع لا محل لها من الإعراب، صلة الموصول؛ لأن (ما) اسم موصول. إذن هذان اللفطان: أَشَدُّ أَوْ أَشَدَّ، وما يقوم مقامهما يخلف صيغتي ما عدم بعض الشروط.

هنا قال: (وَأَشْدُّ أَوْ أَشَدَّ) فيه ليس فيه إشكال، المتبادر منه أن أشدد وأشد مصوغان من فعل مستكمل للشروط، هذا الأصل؛ لأننا نحن تركنا الفعل الذي لم يستكمل الشروط فلم نتعجب منه مباشرة، فجئنا بنائب عنه، الأصل المتبادر للذهن أن النائب يكون مستكمل للشروط أو لا؟ هكذا بالعقل؟ هذا الأصل فيه، إذا كان الفعل ليس مستكملاً للشروط نأتي بالأصل من باب أولى.

فنقول: أَشْدُّ أَوْ أَشَدَّ المتبادر أنه مستكمل للشروط هذا هو الظاهر؛ لأن القصد من الإتيان بهما التخلص من صوغ فعل التعجب من فعل لم يستكمل الشروط، مع أن أَشْدُّ وأشد مصوغان من غير الثلاثي وهو اشتد الخماسي - هذه مشكلة - وهو اشتد الخماسي على الظاهر؛ إذ لا يعلم ورود أَشَدَّ الرباعي فعلاً، لكن قال في القاموس: أَشَدَّ الرجل إذا كانت معه دابة شديدة، لكن هذا لا يصلح أن يكون هو الذي يصاغ منه هذا الفعل، أَشَدَّ الرجل إذا كانت معه دابة شديدة، والصوغ من هذا في أَشَدَّ استخراجاً بعيد، ليس معه دابة قوية، حينئذٍ ما أَشَدَّ استخراجاً، زيد أَشَدَّ استخراجاً من كذا، نقول: هذا ليس فيه تناسب. وقيل: هما من شدد الثلاثي، حكاه ابن مالك في العمدة وبهذا ينتفي الاعتراض بأتهما من غير الثلاثي، فلم يستكملا الشروط في أنفسهما فكيف يتوصل بهما إلى غيرهما؟

إذن أَشْدُّ أو أَشَدَّ متبادر أنه من اشتد الخماسي، لكن حكى ابن مالك شَدَّ أو شَدَّ -يرجع إليه- فحينئذٍ ثبت الفعل الثلاثي.

وَأَشْدُّ أَوْ أَشَدَّ أَوْ شَبَهُهُمَا ... يَخْلُفُ مَا بَعْضُ الشُّرُوطِ عَدَمًا

أي: يخلف فعلي التعجب المأخوذ من ذكر، فلا يؤتى بهما مباشرة وإنما نأتي بأشد وأشدد، ثم بعد ذلك: (وَمَصْدَرُ الْعَادِمِ) ننظر إلى الفعل، إذن جئنا بالواسطة الأولى توصيلة، وهي: أَشَدَّ ما أَشَدَّ، وأشدد: ما أعظم أعظم، ما أكبر أكبر، ما أصغر أصغر تأتي بهذا اللفظ.

ثم تنظر في الفعل الذي منع من أن يتعجب منه مباشرة، فتأخذ منه المصدر. قال: (وَمَصْدَرُ الْعَادِمِ) ومصدر الفعل العادم لبعض الشروط (يَعْدُ) يعني بعد أَشَدَّ (يَنْتَصِبُ)، ما هو الذي منعناه؟ مثلاً استخراج، نقول: استخراج هذا لا يؤتى منه مباشرة، وإنما نأتي بأشد، نقول: ما أَشَدَّ، استخراج ما مصدره؟ استخراجاً، فحينئذٍ تأتي بالمصدر مضاف إلى فاعل الفعل، فتقول: ما أَشَدَّ استخراج زيد، أو ما أَشَدَّ استخراجه،

أشدد باستخراج زيد تأتي بالمصدر إما منصوباً بعد أشد وإما مجروراً بالباء على الأصل؛ لأن المتعجل منه في أفعل يكون منصوباً على المفعولية، والمتعجب منه في أفعل يكون مجروراً بالباء، إذن: هو على أصله.

(وَمَصْدَرُ الْعَادِمِ) مصدر الفعل العادم، إذن ما لا مصدر له لا بد من مصدر هنا، إذن الذي ليس له مصدر لا مدخل له لا في الأول ولا في الثاني.

ومصدر الفعل العادم لبعض الشروط، (بَعْدُ) يعني: بعد أشد (يُنْتَصِبُ)، وإن قدرته بعدما أفعل لا بأس، وإن كان الظاهر بعد أشد، لكن قوله: (وَيَعْدُ أَفْعِلُ) هذا يدل على أن الأصل مراعاة الوزن، لكن لا بأس هذا أو ذاك.

(وَمَصْدَرُ الْعَادِمِ بَعْدُ يَنْتَصِبُ وَيَعْدُ أَفْعِلُ) أشدد (جَرُّهُ) يجب (بِالْبَاءِ) على الأصل.

إذن كل ما امتنع أن يصاغ منه مباشرة لعدم توفر شرط من الشروط السابقة حينئذٍ تأتي بلفظ أشد وأشدد، ثم تأتي بمصدر العادم .. الفعل غير مستوفي الشروط تأتي بمصدره مضافاً إلى الفاعل لا بد من هذا، ما نقول: ما أشد استخراجاً، وما أشد انطلاقاً لا، لا بد أن يكون مضافاً إلى الفاعل: ما أشد استخراجه، إذا كان الكلام عن زيد، أو ما أشد استخراج زيد.

وَمَصْدَرُ الْعَادِمِ بَعْدُ يَنْتَصِبُ ... وَيَعْدُ أَفْعِلُ جَرُّهُ بِالْبَاءِ يَجِبُ

فتقول في التعجب من الزائد على ثلاثة، ومما الوصف منه على أفعل الذي هو أعور هنا، ما أشد أو أعظم دحرجته، دحرج لا يتعجب منه مباشرة؛ لأنه رباعي، فإذا أردنا التعجب نقول: ما أشد دحرجة زيد، أشدد بدحرجة زيد .. تأتي به على الأصل. ما أشد دحرجته أو انطلاقه أو حمرة، ما أشد حمرة وما أشد صفرة، وما أشد عوره، وما أشد حوره .. ، أو أشدد أو أعظم بها، وكذا المنفي والمبني للمفعول، إلا أن المصدر هنا لا يكون صريحاً وإنما مؤولاً بالصريح نحو: ما أكثر ألا يقوم زيد؛ لأننا لا بد أن تأتي بالنفي كما هو، لو حذفنا النفي وجئنا بالمصدر كيف نسلط النفي عليه؟ إذن نقيه كما هو ويكون المصدر مؤولاً بالصريح، فنقول: ما أكثر ألا يقوم زيد، حينئذٍ التعجب يكون من عدم قيام زيد، وما أعظم ما ضُربَ زيد، ضُربَ هذا مغير الصيغة، و (ما) هذه مصدرية، إذن في قوة المصدر.

إذن وَمَصْدَرُ الْعَادِمِ إما صريحاً وإما مؤولاً بالصريح، متى يكون مؤولاً بالصريح؟ في حالين:

الأول: إذا تعجبت من المنفي.

الثاني: الفعل المبني للمجهول، تقول: ما أشد ما ضُربَ زيد، تعجبت؛ لأنك لفظت به

كما هو، ضُرب ما حصل لبس، والنفي حرف بقي كما هو، وأشدد بهما، وأما الناقص كان وأخواتها فعلى القول بأن له مصدرًا حينئذٍ لا إشكال فيه، ما أشد كون زيد قائماً، جئت بالمصدر كما هو.

فإن كان له مصدر فمن النوع الأول، يعني المصدر الصريح، وإلا فمن الثاني المؤول بالصريح، تقول: ما أشد كونه جميلاً، أو ما أكثر ما كان محسناً، (ما) هذه مصدرية، - هذا غريب عند النحاة-، إذا كان ما له مصدر فحينئذٍ كيف نقول: مصدر مؤول؟ قالوا: إذا لم يكن له مصدر تأتي بـ (ما) المصدرية و (كان) فيكون مؤولاً بالمصدر. الصواب: أن (كان) لها مصدر.

أو ما أكثر ما كان محسناً، وأما الجامد والذي لا يتفاوت معناه فلا يتعجب منهما البتة، الجامد ليس له مصدر؛ لأنه قال: (وَمَصْدَرُ الْعَادِمِ) إذن: ما لا مصدر له وهو الجامد لا يتعجب منه البتة، وما لا يتفاوت هذا خرج عن معنى التعجب؛ لأن التعجب فيه استعظام وصف .. زيادة وصف في الفاعل، وهذا ليس فيه استعظام. وكذلك ما لا فعل له؛ لأنه لا مصدر له.

إذن: وَمَصْدَرُ الْعَادِمِ أخرج نوعين: الجامد الذي لا مصدر له، وما لا فعل له وهو الاسم كما ذكرناه في جلف ما أجلفه، وما أحمره، نقول: هذا يحفظ ولا يقاس عليه. قال الشارح: يعني أنه يتوصل إلى التعجب من الأفعال التي لم تستكمل الشروط بأشد ونحوه، وبأشد ونحوه، هذا متى؟ إذا لم يستكمل الشروط، لكن في التصريح للأزهري قال: ولا يختص التوصل بأشد ونحوه بما فقد بعض الشروط، بل يجوز فيما استوفى الشروط نحو: ما أشد ضرب زيد لعمرو، ولا يرد هذا على الناظم؛ لأن مراده يخلف وجوباً.

يعني: ما استوفى الشروط لك أن تأتي به على الطريقة الثانية أشد وأشد، هذا إذا استوفى الشروط، لكنه ليس هو الشائع، ليس هو الفصيح. وما عدم بعض الشروط تعين.

إذن: يخلف وجوباً لا جوازاً، هذا مراد الناظم، وأما الجواز وذلك فيما إذا استوفى الشروط، لكنه ليس بالمشهور.

وينصب مصدر ذلك الفعل العادم شروطه بعد أفعل مفعولاً على الأصل، ويجر بعد أفعل بالباء فتقول: ما أشد دحرجته واستخراجه، وأشدد بدحرجته واستخراجه، وما أقبح عوره، وأقبح بعوره، وما أشد حمرة، وأشدد بحمرته.

وَبِالنُّدُورِ احْكُمَ لِغَيْرِ مَا ذُكِرَ ... وَلَا تَقْسُ عَلَى الَّذِي مِنْهُ أُثِرُ

(وَبِالنُّدُورِ احْكُمَ) يعني: ما لم يستوفِ الشروط وجاء على صيغة ما أفعله على الأصل دون التوسط بأشدد وأشد، حينئذ نقول: هذا نادر، وإذا قيل: نادر في مثل هذا حينئذ نقول: شاذ، ولذلك قال: لا تقس.

إذن: ما لم يستوفي الشروط إذا جيء به على وزن ما أفعل وأفعل به قلنا: هذا يحفظ ولا يقاس عليه؛ لأن ما عدم الشروط يجب أن ينتقل إلى الطريقة الثانية.

(وَبِالنُّدُورِ احْكُمَ) احكم بالندور، يعني القلة.

(لِغَيْرِ مَا ذُكِرَ وَلَا تَقْسُ عَلَى الَّذِي مِنْهُ أُثِرُ) يعني: نقل عن العرب، مع أنه منقول، نقول: هذا يحفظ ولا يقاس عليه.

(وَبِالنُّدُورِ احْكُمَ لِغَيْرِ مَا ذُكِرَ) قيل: البيت هذا لا داعي له، يعني مفهوم مما سبق؛ لأنه قال: (وَصُغُهُمَا مِنْ ذِي ثَلَاثٍ) بين أنه لا بد من شروط، ثم بين الطريقة في تخلف الشروط.

إذن: علم من الأبيات الأربعة: أن ما جيء به على الأول بِأَفْعَلٍ انطُقَ ولم يستوفِ الشروط حكمنا عليه بأنه نادر شاذ يحفظ ولا يقاس عليه، لكن هذا اعتراض معترض.

اعتراض بأنه لا حاجة إليه بعد تقريره الشروط؛ لأنه بين أنه لا قياس إلا بالشروط، مفهومه: أن ما جاء دون شرط .. تحقيق الشروط فهو شاذو يحفظ ولا يقاس عليه، وهذا واضح بين.

اعتراض بأنه لا حاجة إليه بعد تقريره الشروط، ولئن سلّم الاحتياج فهو يعني عن قوله: (وَلَا تَقْسُ).

يعني: لو قيل: بأنه يحتاج إليه، إذن يكفينا (وَبِالنُّدُورِ احْكُمَ لِغَيْرِ مَا ذُكِرَ)، ما الفائدة من قوله: (وَلَا تَقْسُ)؟

إذا حكم عليه بكونه نادراً وهو مخالف للقياس إذن هو لا يقاس عليه، إذن ما الفائدة من قوله: (وَلَا تَقْسُ)؟ إذ معلوم أن النادر لا يقاس عليه، أجيب -الجواب لا بد-: أنه أتى بالشرط الأول إشارة إلى أن الشروط سمع نادراً تخلفها، -وهو هذا باب الاعتراض- ، سمع نادراً تخلفها لدفع توهم أنها لم تتخلف.

يعني: أنه أتى بهذا الشرط للدلالة على أن تلك الشروط مع كون العرب التزمها عند التعجب، إلا أن بعضهم خالف، فسمع مخالفة الشروط، لو لم يذكر هذا قد يقال: بأن

العرب استوفت الشروط، يعني لم تأتِ بصيغة تعجب إلا وهي مستوفية للشروط! لا. شرطت الشروط ومع ذلك خالفت، إذن أفاد فائدة جديدة. لدفع توهم أنها لم تتخلف، ثم لما كان النادر قد يطلق على القليل الذي يقاس عليه فتكون تلك الشروط شروطاً للكثرة قال: (وَلَا تَقَسْ) النادر .. ليس كل نادر لا يقاس عليه. هذا كلفظ القلة. ومعنى البيت: أن ما جاء عن العرب من فعلي التعجب مبنياً مما لم يستكمل شروطه فحقه أن يحفظ ولا يقاس عليه للندرة.

(وَبِالنُّدُورِ) أي: القلة (أَحْكُمُ) احكم بالندور، هذا متعلق باحكم.

(لِغَيْرِ مَا دُكِّرَ) من استيفاء الشروط.

(وَلَا تَقَسْ عَلَى الَّذِي مِنْهُ أُثِرَ) أي: نقل.

فهم من قوله: بِالنُّدُورِ أنه قد جاء بناء صيغتي التعجب من الفعل العادم لبعض الشروط، وأن ذلك نادر غير مقيس.

يعني أنه إذا ورد بناء فعل التعجب من شيء من الأفعال التي سبق أنه لا يبنى منها حكم بندوره، ولا يقاس على ما سمع منه، إذن لا فائدة من الشروط إذا جوزنا القياس. كقولهم: ما أخصره، هذا مأخوذ من اختُصر، اختُصر هذا مبني للمجهول الأصل لا يجوز، لكن سمع ما أخصره، مأخوذ من اختُصر، هذا فيه شذوذان: الأول: أنه مبني للمجهول، الثاني: أنه خماسي.

فبنوا أفعَل من فعل زائد على ثلاثة أحرف وهو مبني للمفعول، وكقولهم: ما أحمقه. فبنوا أفعَل من فعل الوصف منه على أفعَل، أحقق هذا على وزن أفعَل، نحو: حمق حمق فهو أحقق، وقولهم: ما أعساه، من فعل جامد، وأعس به، فبنوا أفعَل وأفعَل به من عسى وهو فعل غير متصرف.

وما أعطاه، وما أفقره من افتقر، وما أجمعه، وما أجنه من جُنَّ، كل هذا نقول يحفظ ولا يقاس عليه.

وَفِعْلُ هَذَا الْبَابِ لَنْ يُقَدَّمَ ... مَعْمُولُهُ وَوَصْلُهُ بِمَا الرِّمَا
وَفَصْلُهُ بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَزْ ... مُسْتَعْمَلٌ وَخُلْفٌ فِي ذَاكَ اسْتَقَرَّ

هذا خاتمة الباب، وهو أنه يجب أن يتصل المعمول بالعامل، فلا يتصرف فيه لكونه جامداً، يعني معموله لا يجوز أن يتقدم عليه، ما أحسن زيدا، لا يصح أن يقال: زيداً ما أحسن، لا يصح، لماذا؟ لكونه جامد غير متصرف، فلا يتصرف في معموله.

ولا يقال: ما زيدا أحسن؛ لأن هذا نوع تصرف؛ لأن أحسن جامد لا يتصرف منع
تصرف حكم قديم، إذن: لا يتصرف في معموله البتة، لا بد أن يكون لاحقاً له، فلو
تقدم وهو عامل ضعيف حينئذ خالفنا الأصل وهو: أن العامل الضعيف لا يعمل فيما
قبله.

(وَفِعْلٌ) هذا مبتدأ وهو مضاف و (هَذَا) مضاف إليه.

و (البَابِ) هذا الباب، يعني: باب التعجب، هذا تقييد، ابن مالك إذا قيد "حكم
خاص"، هَذَا البابِ: البابِ هذا بدل، أو عطف بيان أو نعت، والمراد به باب التعجب.
(لَنْ يُقَدِّمًا) (لَنْ) للتأيد هنا بقرينة.

(مَعْمُولُهُ وَوَصْلُهُ بِمَا الزَّيْمَا) الزَّيْمَا وَصْلُهُ: حينئذ نقول: (لَنْ) هنا للتأيد - لا تفيد التأيد
هي إلا إذا دلت قرينة - يعني قد تدل قرينة على أنها للتأيد، وأما دعوى الزمخشري بأنها
تأييدية ففاسد ((لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا)) [الحج: 73] قال: لَنْ هنا للتأيد، نعم للتأيد لكن
لقرينة وهي أن الخلق صفة لله عز وجل، أما زيد لَنْ يقوم هذه مثل لا يقوم، لا تدل
على التأيد، ولذلك يجمع معها بالتأيد - لفظ التأيد -: لَنْ يقوم أبداً، فلو كانت
للتأيد لامتنع أن يقال معها (أبداً)، وهذا وارد حتى في القرآن. إذن: (لَنْ يُقَدِّمًا) الألف
للإطلاق أو التشية؟ للإطلاق؛ لأن المبتدأ هنا: فِعْلٌ .. فِعْلٌ هَذَا البابِ .. (فِعْلٌ هَذَا
الْبَابِ لَنْ يُقَدِّمًا مَعْمُولُهُ) إذن الفاعل (مَعْمُولُهُ)، ولذلك قلت لك قبل قليل: إذا
أعربت الفعل انظر في فاعله، أين هو حتى تعرف تتم الإعراب، (لَنْ يُقَدِّمًا) الألف هذه
للإطلاق قطعاً لا تحتل (مَعْمُولُهُ) هذا الفاعل، وليس هو محتمل للألف.

(وَفِعْلٌ هَذَا البابِ لَنْ يُقَدِّمًا) لعدم تصرفه، مَعْمُولُهُ هذا نائب فاعل، لَنْ يُقَدِّمًا عليه.
(وَوَصْلُهُ بِهِ)، (بِهِ .. بِمَا) نسختان، (بِمَا الزَّيْمَا) ب (ما) التعجبية، ولو قيل بِهِ أحسن،
وهذه النسخة التي شرح عليها المكودي بِهِ .. أحسن.

(وَوَصْلُهُ) هذا مفعول مقدم لقوله: (الزَّيْمَا) الزمن، فتقدم هنا المفعول على الفعل المؤكد
بنون التوكيد للضرورة، وإلا الأصل لا يتقدم، لا يجوز.

وَوَصْلُهُ بِهِ: جار ومجرور متعلق بقوله: الزَّيْمَا، يعني: بالعامل، بلا خلاف فيهما.
وذلك لعدم تصرف هذين الفعلين امتنع أن يتقدم عليهما معمولهما، وأن يفصل بينهما
بغير ظرف أو مجرور وهو الذي عناه بالبيت الثاني.

(وَفَصْلُهُ بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَزْ مُسْتَعْمَلٌ)، فَصْلُهُ: يعني فصل المفعول عن العامل (بِظَرْفٍ
أَوْ بِحَرْفٍ جَزْ) هذه مانعة خلو، فيجوز الفصل بمجموع الظرف والجار والمجرور.
(مُسْتَعْمَلٌ) هذا خبر فَصْلُهُ، يعني: وارد في لسان العرب نظاماً ونثراً، استعمال نظاماً
ونثراً، وسيأتي المثال.

فهم من قوله: (مُسْتَعْمَلٌ) أن مذهبه موافق لمن أجاز ذلك خلافاً لمن منع.
(وَالْخُلْفُ فِي ذَاكَ اسْتَقَرَّ) الْخُلْفُ مَبْتَدَأٌ، وَاسْتَقَرَّ الْجُمْلَةُ خَبَرٌ، (فِي ذَاكَ) مَتَعَلِقٌ بِهِ (اسْتَقَرَّ).

وَالْخُلْفُ يَعْنِي: اخْتِلَافٌ بَيْنَ النَّحَاةِ، (فِي ذَاكَ) الَّذِي هُوَ الْفَصْلُ بِالظَّرْفِ وَالْجَارِ وَالْمَجْرُورِ، هَلْ هُوَ جَائِزٌ أَمْ لَا؟ (اسْتَقَرَّ) وَلَكِنَّهُ قَالَ: مُسْتَعْمَلٌ فَدَلَّ عَلَى جَوَازِهِ.

فذهب الجرمي وجماعة إلى الجواز، والأخفش والمبرد إلى المنع.
إذن: نقول الخلاصة في هذين البيتين: أنه لعدم تصرف هذين الفعلين امتنع أن يتقدم عليهما معمولهما، وأن يفصل بينهما بغير ظرف ومجرور، واختلفوا في الفصل بالظرف والمجرور إذا كانا متعلقين بالفعل، عندنا ظرف وجار ومجرور قد يكون أجنبياً لا متعلقاً بأفعل ولا أفعل، هذا لا. قولاً واحداً أنه لا يفصل بينهما، حكى في التسهيل الإجماع بلا خلاف.

وأما إذا كانا متعلقين بالفعلين نفسيهما وقع النزاع، إذن النزاع ليس مطلقاً، قوله: (وَفَصْلُهُ .. مُسْتَعْمَلٌ)، (وَالْخُلْفُ فِي ذَاكَ اسْتَقَرَّ) يعني: الخلف في الظرف والجار والمجرور إذا كانا معمولين للفعل نفسه، وأما إذا كان أجنبياً فقولاً واحداً لا يجوز الفصل، محل إجماع.

واختلفوا في الفصل بظرف أو مجرور متعلقين بالفعل، والصحيح جوازه، ولو تعلق الظرف والجار بمعمول فعل التعجب لم يجز الفصل به اتفاقاً، نحو: ما أحسن معتكفاً في المسجد، ما أحسن معتكفاً .. يتعجب من حسن المعتكف في المسجد، في المسجد هذا متعلق بقوله: معتكفاً وهو متعجب منه.

إذن: هل يجوز أن يفصل بين الفعل والمتعجب منه؟ الجواب: لا. لماذا؟ لأنه لا بد أن يكون معمولاً له مباشرة، وهنا معمول المعمول، إذن ما أحسن في المسجد معتكفاً لا يجوز؛ لأنه متعلق بالمتعجب منه، ولو تعلق بالفعل نفسه لجاز. وأحسن بجالس عندك، أحسن عندك بجالس يجوز؟ لا يجوز، نقول: الظرف والجار والمجرور له ثلاثة أحوال في هذا المقام: إما أن يتعلق مباشرة بالفعل نفسه، وإما أن يكون أجنبياً عنه، وإما أن يتعلق بمعمول الفعل مثل: ما أحسن معتكفاً في المسجد، معتكفاً هذا مفعول لأحسن، في المسجد جار ومجرور، متعلق بأحسن أو معتكفاً؟ معتكفاً، إذن ليس متعلقاً به مباشرة، هذا النوع لا يجوز أن يفصل بينهما، فلا يصح أن يقال: ما أحسن في المسجد معتكفاً. وأحسن بجالس عندك، عندك متعلق بجالس، لا يصح أن يقال: أحسن عندك بجالس؛

لأنه ليس متعلقاً بالفعل نفسه.

قال الشارح: لا يجوز تقديم معمول فعل التعجب عليه، فلا تقول: زيداً ما أحسن. تقدم على (ما) لا يجوز.

ولا ما زيداً أحسن. يعني: تقدم على الفعل دون (ما).

ولا يزيد أحسن. لا يجوز؛ لأن يزيد هذا فاعل في المعنى، والفاعل لا يجوز أن يتقدم على عامله.

ويجب وصله بعامله فلا يفصل بينهما بأجنبي، (وَوَصَلَهُ بِهِ الزَّمَاعُ) هذا يرجح - كلام ابن عقيل -، قال: ويجب وصله بعامله، ما هو عامله؟ أحسن، إذن قوله: وَوَصَلَهُ بِهِ، بالعامل يعني ليس (بِمَا)؛ لأن (ما) ليست عاملاً، كأن ابن عقيل النسخة عنده به وهنا عندنا بِمَا.

فلا يفصل بينهما بأجنبي، والمراد بالأجنبي غير المفعول في: ما أحسن زيداً، وغير الفاعل في: أحسن يزيد، فلا تقول في: ما أحسن معطيك الدرهم، ما أحسن الدرهم معطيك. لا يصح؛ لأن الدرهم هذا معمول الم معمول، فلا يجوز أن يفصل بينه وبين العامل.

ولا فرق في ذلك بين المجرور وغيره، فلا تقول: ما أحسن يزيد ماراً. ما أحسن، ما قال: أحسن يزيد ماراً لكن قال: ما أحسن، ما أحسن يقتضي منصوباً أو مجروراً بالباء؟ منصوباً، إذن هو يقول: لا تقل، ما قال: قل. قال: لا تقل: ما أحسن يزيد ماراً؛ لأن يزيد هذا معلق بماراً وهو معمول الم معمول، إذن لا يتوسط.

تريد: ما أحسن ماراً يزيد. هذا التركيب الصحيح، ما أحسن ماراً يزيد تركيب صحيح؛ لأن الأصل: أحسن ثم ماراً وهو معموله واتصل به، يزيد جار ومجرور متعلق بماراً، لا يصح أن يقال: ما أحسن يزيد ماراً، تفصل بينهما بجار ومجرور متعلق بالمعمول. ولا ما أحسن عندك جالساً، عندك متعلق بجالساً، تقدم عليه، نقول: هذا لا يجوز، تريد ما أحسن جالساً عندك، هذا الصواب، تؤخر عندك. فإن كان الظرف أو المجرور معمولاً لفعل التعجب ففي جواز الفصل في كل منهما بين فعل التعجب ومعموله خلاف بين النحاة (وَالْخُلْفُ فِي ذَلِكَ اسْتَقَرَّ) والمشهور جوازه خلافاً للأخفش والمبرد ومن وافقهما، ونسب الصيمري المنع إلى سيبويه، ومما ورد فيه الفصل في النثر قولهم: ما أحسن بالرجل أن يصدق، بالرجل متعلق بقوله: يصدق، وتقدم عليه. ما أحسن بالرجل أن يصدق، وما أقبح به أن يكذب. هذا لا يجوز فيه.

قال: ومما ورد فيه الفصل في النثر قول عمرو بن معد يكرب:

لله دُرُّ بَنِي سُلَيْمٍ! مَا أَحْسَنَ فِي الْهَيْجَاءِ لِقَاءَهَا، فِي الْهَيْجَاءِ متعلق بقوله: أَحْسَنَ، ولِقَاءَهَا هذا هو المفعول به. إذن فصل بينهما الجار والمجرور، وهذا جاز، لماذا؟ لكون الجار والمجرور وهو فِي الْهَيْجَاءِ -الحرب- متعلق بقوله: أَحْسَنَ، وهذا جائز. وَأَكْرَمَ فِي اللَّزْبَاتِ -جمع لزبة، وهي الشدة والقحط- وَأَكْرَمَ فِي اللَّزْبَاتِ عَطَاءَهَا، فِي اللَّزْبَاتِ متعلق بقوله: أَكْرَمَ، وعطاءها مفعول أَكْرَمَ، إذن جاز التوسط بينهما، جاز لكونه متعلقاً به؛ لأن كلاً منهما معمول لأفعل. وَأُثْبِتَ فِي الْمَكْرُمَاتِ بَقَاءَهَا الحكم واحد. وقول علي وقد مر بعمار فمسح التراب على وجهه: [أَعَزُّ عَلَيَّ - أَبَا الْيَقْظِ - ان - أَنْ أَرَاكَ صَرِيحاً مُجَدِّلاً].

ومما ورد منه في النظم قول بعض الصحابة رضي الله عنهم:
وَقَالَ نَبِيُّ الْمُسْلِمِينَ تَقَدَّمُوا ... وَأَحْبَبَ إِلَيْنَا أَنْ تَكُونَ الْمُقَدَّمَا

أَحْبَبَ إِلَيْنَا ..

خَلِيلِي مَا أُخْرَى بِذِي اللَّبِّ أَنْ يُرَى ... صَبُوراً وَلَكِنْ لَا سَبِيلَ إِلَى الصَّبْرِ

أين الشاهد؟ مَا أُخْرَى أَنْ يُرَى بِذِي اللَّبِّ، هذا متعلق بقوله: أُخْرَى. إذن الخلاصة: أن الأصل .. أنه لا يجوز أن يفصل بين فعل هذا الباب ومعموله، ولا أن يتقدم معموله عليه، وأما الفصل بالطرف والجار والمجرور فالصواب فيه التفصيل: إن كان الجار والمجرور متعلقين بغير فعل الباب فالمنع بلا خلاف. قال في شرح التسهيل: بلا خلاف، وإن كانا معمولين لفعل الباب ففيه خلاف، والصواب: الجواز.

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين ... !!!

عناصر الدرس

* شرح الترجمة. نعم وبئس وما جراهما.

* نعم وبئس. فعالان لا إسمان

* حالات فاعل. نعم وبئس.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.
أما بعد:

قال الناظم رحمه الله تعالى:

نِعْمَ وَبِئْسَ وَمَا جَرَى مَجْرَاهُمَا

أي: هذا باب بيان ما يتعلق بـ: نِعْمَ وَبِئْسَ وَمَا جَرَى مَجْرَاهُمَا، فجعل الباب يشتمل على نوعين:

أولاً: نِعْمَ وَبِئْسَ وهما أصل الباب، والثاني: ما حمل على نعم وبئس في المعنى والعمل، أو في المعنى دون العمل.

نِعْمَ وَبِئْسَ وَمَا جَرَى مَجْرَاهُمَا: أي: في المدح والذم، كحبذا وساء، سيأتي أنه: وَاجْعَلْ كَيْئَسَ سَاءَ، كذلك في المدح أو الذم: حبذا ولا حبذا.

نعم وبئس في لسان العرب لهما استعمالان: أن يستعملا متصرفين كسائر الأفعال، حينئذ يكون لهما مضارع وأمر واسم فاعل وغيرها كشأن الأفعال المتصرفية، حينئذ لا يكونا جامدين كما هو الشأن في الاستعمال الثاني.

إذن: أن استعملا متصرفين كسائر الأفعال حينئذ يشتق من الماضي مضارعٌ وأمرٌ واسمٌ فاعلٌ وغيرها، وهما إذ ذاك للإخبار بالنعمة والبؤس، فتقول: نعم زيدٌ أو نِعْمَ زيدٌ بكذا ينعم به فهو ناعمٌ، ينعم فعل مضارع، وناعم هو اسم فاعل، وبئسُ يبأس فهو بائس.
إذن: على هذا النوع نقول: هذا الاستعمال ليس وارداً في هذا الباب، وليس هو المقصود؛ لأن نعم وبئس كما قال الناظم هنا فِعْلَانِ غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ، وهما في هذا الاستعمال اشتق لهما مضارع وأمر اسم فاعل.

إذن: ليس هذا النوع هو الذي عناه الناظم رحمه الله تعالى.

النوع الثاني أو الاستعمال الثاني: أن يستعملا لإنشاء المدح والذم، وسبق أن الكلام قسمان: خبرٌ وإنشاء، خبرٌ، وهو ما احتمل الصدق والكذب لذاته، وإنشاء، وهو ما لم يحتمل الصدق والكذب، حينئذ نعم الرجل زيدٌ، نقول: أريد به إنشاء المدح، يعني: أنه ليس موجوداً، وإنما وجد بهذه الجملة: نعم الرجل زيدٌ، وبئس الرجل زيدٌ، نقول: المراد به إنشاء الذم وإنشاء المدح، يعني: بهذا التركيب حصل المدح، وبهذا التركيب حصل الذم.

فلم يكن موجوداً في الخارج، ثم أخبر عنه؛ لأن هذا شأن الخبر، الخبر إنما يكون عن شيء موجود سابق، ولذلك من باب التقريب في ضبط الخبر والإنشاء أن يقال: بأن متعلق الخبر ماضٍ .. شيء وقع وحصل، ومتعلق الإنشاء شيء مستقبل .. يقع في المستقبل، كل ما لم يقع قبل التلفظ فهذا إنشاء، وكل ما وقع قبل التلفظ بالجملة فهو

خبر، هذا من باب التقريب فحسب، وإلا قد يستعمل الإنشاء في مقام الخبر، والعكس بالعكس.

إذن: يستعملًا بئس ونعم لإنشاء المدح والذم، وهما في هذا الاستعمال لا يتصرفان، يعني: يلزمان حالة واحدة وهي الفعل الماضي نَعَمْ وَبئس فحسب، فلا يشتق منهما فعل مضارع ولا أمر ولا اسم فاعل بخلاف الاستعمال الأول؛ لخروجهما عن الأصل في الأفعال؛ لأن الأصل في الفعل أن يكون دالاً على حدث وزمن، وهذا هو الأصل، ولكن نَعَمْ وَبئس لا يدلان على الحدث ولا على الزمن، فكيف حينئذٍ نقول: هما فعلاّن؟ نعم هما فعلاّن، ويصدق عليهما حد الفعل، كلمة دلت على معنى في نفسها واقتربت بأحد الأزمنة الثلاثة، كيف اقتربت بأحد الأزمنة الثلاثة، ونحن نقول هنا: سلب منها الزمن، وسلب منها الحدث؟ نقول: النظر هنا باعتبار الوضع، فلا عبرة بسلب الزمن طارئاً، فإذا قيل: كلمة دلت على معنى في نفسها واقتربت بأحد الأزمنة الثلاثة، حينئذٍ خرج نَعَمْ وَبئس، ودخل اسم الفاعل واسم المفعول، ولذلك الصواب أن يزداد في حد الاسم وفي حد الفعل وضعاً، يعني: باعتبار الوضع هو الذي يكون مآلاً في ضبط الأسماء وضبط الأفعال، فيقال: كلمة دلت على معنى في نفسها واقتربت بأحد الأزمنة الثلاثة وضعاً يعني: في أصل الوضع، فإن نزع منها الدلالة على المعنى بالاستعمال لا يخرجها عن كونها فعلاً، فإن نزع منها الدلالة على أحد الأزمنة الثلاثة، حينئذٍ نقول: لا يسلبها وصف الفعلية، وإنما النظر في الأصل، حينئذٍ نقول: نعم في الأصل دال على حدث وزمن، وبئس في الأصل .. أصل الوضع دال على حدث وزمن، لكن لما استعملًا في المدح والذم، حينئذٍ يرد السؤال: هل الذم والمدح يناسبه أن يكون الفعل الدال عليهما في زمن مضى وانتهى أم يناسبه أن يدل عليه فعلٌ في كل زمن؟ لا شك أنه الثاني، نقول: نعم الرجل زيدٌ، مدحته، متى؟ في الزمن الماضي والآلآن انقطع؟ هذا لا يناسب المدح، وإنما يناسب المدح أن يكون مستمراً، ويناسب الذم الذي ينبي عليه الأحكام أن يكون مستمراً، وهذا لا يناسبه أن يدل عليه بفعلٍ ماضي ينقطع، ولذلك سلب الزمن من نَعَمْ وَبئس للدلالة على الاستمرار، حينئذٍ نعم الرجل زيدٌ في كل وقت؛ في الماضي وفي الحال وفي المستقبل، إذن: سلب الزمن من: نَعَمْ وَبئس نقول: هذا عارض، لاستعمالهما في المدح والذم؛ لأن المدح والذم لا يناسبه الزمن الماضي المنقطع، ولا الزمن المستقبل، ولا الزمن الحال الذي مآله الانقطاع ينتهي، زيدٌ يصلي الآن، إذن: بعد وقت لا يصلي، لو قيل: نمدح زيد الآن: ننعّم زيدٌ، ننعّم الرجل الآن، حينئذٍ نقول:

ماذا حصل؟ حصل المدح في هذا الزمن الحال، وبعد ذلك وقبل ذلك؟ نقول: هذا لا يناسبه المدح.

إذن: نقول: هما غير متصرفين لجمودهما، وخروجهما عن الأصل في الأفعال من الدلالة على الحدث والزمان، فأشبهها الحرف، كما أن الحرف لا يتصرف كذلك ما أشبه الحرف لا يتصرف، حينئذ نقول: نَعَمْ وَبِئْسَ بالمعنى الطارئ عليهما لا يدلان إلا على المدح والذم، والكلام هنا باعتبار الاستعمال الثاني، لا باعتبار الأول.

نَعَمْ وَبِئْسَ وَمَا جَرَى مَجْرَاهُمَا: يعني: ما سلك مسلك نَعَمْ وَبِئْسَ في المدح والذم كحبذا وساء. ونَعَمْ وَبِئْسَ هكذا: نَعَمْ، أصلهما على وزن فَعِلَ، كذلك بِئْسَ هذا الأصل فيهما، وقد يردان كذلك: نَعَمْ وَبِئْسَ، هذه لغة فيها، أو بسكون العين وفتح الفاء، نَعَمْ، بِئْسَ، نَعَمْ الرجل زيدٌ، وَبِئْسَ الرجل زيدٌ، وكسرهما: نَعَمْ وَبِئْسَ كذلك، وكسر الفاء مع إسكان العين: نَعَمْ وَبِئْسَ وهذا هو الأصل، أو بكسرهما معاً: نَعَمْ وَبِئْسَ، نَعَمْ هذه مستعمل: نَعَمْ بكسر الفاء والعين، وكذلك بِئْسَ، نقول: هذه لغة فيها، وأفصحها: نَعَمْ ثم نَعَمْ ثم نَعَمْ ثم نَعَمْ هذه أربع لغات، والناظم ذكرها باللغة المشهورة نَعَمْ وَبِئْسَ، وقد يقال في بِئْسَ بِئْسَ، بياءً مبدلة عن الهمزة على غير قياس: بِئْسَ بِئْسَ، جميل هذا.

فِعْلَانِ غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ ... نَعَمْ وَبِئْسَ رَافِعَانِ اسْمَيْنِ

نَعَمْ وَبِئْسَ: نَعَمْ مبتدأ مؤخر وَبِئْسَ معطوف عليه، وفِعْلَانِ: هذا خبر مقدم، غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ: هذا نعت لفِعْلَانِ، رَافِعَانِ اسْمَيْنِ، أعربها المكودي نعت لفِعْلَانِ، يعني: نعت ثاني، فِعْلَانِ غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ رَافِعَانِ اسْمَيْنِ نَعَمْ وَبِئْسَ هذا التركيب، حينئذ فيه فصلٌ بين المنعوت ونعته بالمبتدأ الذي هو نَعَمْ وَبِئْسَ.

قال: ولا يجوز أن يكون غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ ورَافِعَانِ أخباراً، لا يجوز أن يكون غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ خبر؛ لأنه يحتمل أن نقول: فِعْلَانِ: خبر أول، تعدد الخبر، غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ هذا خبر ثاني، رَافِعَانِ هذا خبر ثالث، هذا جائز من حيث الصنعة، من حيث الصنعة وأَخْبَرُوا بِأَتَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرَا عَنْ وَاحِدٍ، تقول: هذا جائز، لكن من حيث المعنى لا. ولا يجوز أن يكون غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ ورَافِعَانِ أخباراً؛ لأنهما قيد في فعلين، قيد لهما، وليس المراد أن يخبر بهما عن نَعَمْ وَبِئْسَ، فالمراد هنا أنه يقيد فِعْلَانِ، وليس المراد أنه يخبر عن نَعَمْ وَبِئْسَ، نعم هذا صحيح، إذا قلت الكلام هكذا: نَعَمْ وَبِئْسَ مبتدأ، فِعْلَانِ غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ، غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ خبر لنَعَمْ أو لفعلين .. نعت له؟ الظاهر الثاني، أن غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ نعت ل فِعْلَانِ، رَافِعَانِ

اسْمَيْنِ، نقول: كذلك الأصل فيه أنه نعت لـ فِعْلَانِ، لكن لا مانع من جعل رَافِعَانِ خبراً لمبتدأ محذوف، وأكثر المعربين للألفية جعلوا هكذا: أن رَافِعَانِ خبراً لمبتدأ محذوف تقديره وهما رَافِعَانِ اسْمَيْنِ، اسْمَيْنِ هذا مفعول به لـ رَافِعَانِ، رَافِعَانِ مثنى رافع وهو اسم فاعل فنصبه مثنى، وَمَا سِوَى الْمُفْرَدِ مِثْلُهُ جَعِلْ، إذن: رفع برفع، فإذا قيل رَافِعَانِ خبراً لمبتدأ محذوف تقديره هما، والواو يحتمل أنهما واو الحال لا بأس، أو على الاستئناف، حينئذٍ أخبر عن نِعَمٍ وَبَيْسٍ بخبرين أولاً: كونهما فعلين، وكون الفعلين غير متصرفين، وأخبر عنهما بكونهما رافعين ولا بأس بهذا .. لا إشكال فيه.

فِعْلَانِ غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ نِعَمٍ وَبَيْسٍ، حكم على نِعَمٍ وَبَيْسٍ بأخهما فعلان، وهذا على مذهب جمهور البصريين وهو المرجح أن نِعَمٍ وَبَيْسٍ فعلان وليس اسمين خلافاً للفراء ومن وافقه من الكوفيين، بدليل دخول تاء التانيث الساكنة عليهم، وسبق أن تاء التانيث الساكنة من خواص الأفعال، بل من خواص الفعل الماضي، وأتت - كما سبق - وأتت، أي: تاء وأتت، دالة على تانيث المسند إليه، وهذه من خواص الفعل، بل من خواص الفعل الماضي، فلما اتصلت تاء التانيث بِ نِعَمٍ وَبَيْسٍ حكمنا عليهما بكونهما فعلين؛ لأنه اتصل بهما ما هو من خصائص الأفعال، ولذلك جاء في الحديث: {فِيهَا وَنِعْمَتٌ}، ويقال: نعمت المرأة هند، وبئست المرأة دعد، إذن: أنثنا، نعمت المرأة، المرأة هذا فاعل، ونعمت دخلت عليه تاء التانيث فدل على أنه فعلٌ لأنه لا يؤنثُ بهذه التاء الخاصة إلا الفعل، وكذلك بئست المرأة لا يؤنث بئس إلا لكونه فعلاً. وحكى الكسائي قولهم: نعماً رجلين، ونعموا رجالاً، نعماً رجلين، نعماً الألف هذه فاعل، والفاعل هذا ضميرٌ بارز، والضمير البارز المتصل لا يتصل إلا بالفعل، فدل على أنه فعلٌ، كذلك نعموا رجالاً بالواو، هذا وإن كان شاذاً يحفظ ولا يقاس عليه إلا أنه تؤخذ منه أحكام، ولذلك سبق معنا قاعدة: أن ما كان شاذاً قد يصرح به للدلالة على الأصلية ... على أنه هو الأصل، حينئذٍ يعتبر في أخذ الأحكام، فلا نقول: هذا شاذ لا يفرع عليه، لا، نقول: نستفيد منه أنه اتصل به ضمير الاثنين في قوله: نعماً رجلين، وضمير الواو نعموا رجالاً؛ لأن ضمائر الرفع لا تتصل إلا بالأفعال.

إذن: حكمنا بكون نِعَمٍ وَبَيْسٍ فعلين بدليلين: الأول: اتصال تاء التانيث بهما، وتاء التانيث لا تتصل إلا بالفعل، ثانياً: اتصال الضمائر البارزة بهما، كما فيما حكاه الكسائي: نعماً رجلين ونعموا رجالاً، وضمائر الرفع المتصلة لا تتصل إلا بالأفعال، فهذا مذهب البصريين وهو المرجح، وذهب جماعة من الكوفيين ومنهم الفراء إلى أنهما

اسمان: نَعَمْ اسم، وبئس اسم، حينئذٍ نقول: ما الدليل على اسميتهما وقد دخلت التاء على نَعَمْ وبئس، ما الدليل؟ قالوا: الدليل دخول حرف الجر على نَعَمْ وبئس، وحروف الجر من خصائص الأسماء، كما استدللتم أنتم بأن تاء التانيث من خصائص الأفعال، وحكمتم على نَعَمْ وبئس بأتهما فعلا، نحن نحكم عليهما بأتهما اسمان لدخول ما هو من خصائص الأسماء، واستدلوا بدخول حرف الجر عليهما في قول بعضهم: نعم السير على بس العير، وقول الآخر: والله ما هي بنعم الولد، حينئذٍ دخلت الباء على بس: نعم السير على بس، كما تقول: علا الرجل، هذا فعل، وتقول: جلست على الكرسي، الكرسي هذا اسم لدخول على عليه.

إذن: دخل حرف الجر على بس فدل على أنها اسم، كذلك: بنعم الولد، دخلت الباء على نَعَمْ فدل على أنها اسم، حينئذٍ يرد الإشكال لابد من الجواب، ونحن نسلم معهم بأن حرف الجر من خصائص الأسماء، لكننا لا نسلم بأننا ظاهريون، وهو أنه كلما وجد حرف الجر داخلًا على كلمة فهي اسم، لا، نقول: مدخول حرف الجر قد يكون اسمًا ظاهرًا وقد يكون اسمًا مؤولًا بالظاهر، اسمًا ظاهرًا منطوقًا به، وقد يكون اسمًا مؤولًا بالظاهر، لما ثبتت فعلية بس ونعم باتصال ما هو من خصائص الأفعال بهما، حينئذٍ تعين أن نحمل بس ونعم في هذين المثليين على أن حرف الجر لم يدخل على بس ونعم، وإنما دخل على اسم؛ لأنه من خصائص الاسمية، فلا بد أن يكون ما بعده اسم، وأمكن تأويل هذين المثليين، حينئذٍ نقول: لا خلاف بين دخول حرف الجر وبين اتصال تاء التانيث بنعم وبس، كل منهما على مورد، حينئذٍ لا خلاف، ولذلك أول دخول حرف الجر "على" على بس والباء على نَعَمْ، لكونهما مفعولين لقول محذوف، يعني: دخل حرف الجر على موصوفٍ محذوف، ما هي بنعم الولد، يعني: ما هي بولد مقول فيه نَعَمْ الولد، ما هي بولد مقول فيه حذف الموصوف وصفته وهو ولد، ما هي بولد، إذن: الباء دخلت على ولد وهو اسم، ولا إشكال فيه، الولد هذا موصوف بصفة، ما هي الصفة؟ مقول فيه، فحذف الموصوف وصفة الموصوف، الولد والمقول حذفهما معًا، وأقيم مقول القول الذي هو نعم الولد مقام المحذوف فدخلت الباء عليه في اللفظ، حينئذٍ نحكم بكون الباء في (بنعم) بأنها لم تدخل على نَعَمْ مباشرة، وإنما دخلت على موصوف محذوف وصفته. لقول محذوف واقع صفة لموصوف محذوف، وهو الجرور بالحرف لا نَعَمْ وبس، والتقدير: نعم السير على عير مقول فيه بس العير، وما هي بولد مقول فيه نَعَمْ الولد، وهذا واضح بين، قد يقول قائل: لماذا تؤولون؟ نقول: لأنه قد سمع

دخول حرف الجر على ما هو متفق عليه بيننا وبينهم، وهو الفعل الماضي.

والله مَا لَيْلِي بِنَامٍ صَاحِبُهُ

والله مَا لَيْلِي بِنَامٍ: نَامَ نَامَ فعل ماضي باتفاق البصريين والكوفيين، إذن: هل نقول بدخول حرف الجر هنا على نَامَ صار اسماً؟ لن نقول لا الكوفيون ولا البصريون، حينئذٍ نقول: دخول حرف الجر هنا على نام هل هو مخرج له عن الفعلية، بكون حرف الجر لا يدخل إلا على الاسم؟ نقول: لا؛ لأن حرف الجر ليس ظاهراً بأن كل ما دخل على لفظٍ حكمنا باسميته، نقول: لا، قد يكون داخلاً على محذوف، والله ما ليلي بليلاً مَقُولٍ فيه نام صاحبه.

إذن: مثل التقدير الذي قدرناه هناك، فلما وَجَدَ مثل هذا المثال: والله مَا لَيْلِي بِنَامٍ واتفقنا على تأويله، حينئذٍ لما اتصلت التاء واتصلت الضمائر بنعم وبئس حكمنا عليهما بكونهما فعلين وأولنا بنعم الولد وعلى بئس العير، وهذا أمر مطرد وجمعاً بين النصوص وجمعاً بين الأدلة، وأما الكوفيون فمذهبهم ضعيف في هذا.

فِعْلَانِ غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ، إذن: حكمنا على نَعَمْ وَبِئْسَ بأتهما فعلاً، وكل فعلٍ يلزم منه أن يرفع فاعلاً، حينئذٍ على مذهب البصريين نقول: نعم الرجلُ زيدٌ، نَعَمْ: فعل ماضٍ مبني على الفتح، لم فعل ماضي؟ لاتصال ما هو من خصائص الأفعال به، ولماذا بني؟ على الأصل، فلا يسأل عنه، نَعَمْ، ولم حرك؟ للتخلص من التقاء الساكنين، ولم كانت الحركة فتحة؟ طلباً للخفة، وما بعده يكون فاعلاً، نَعَمْ الرجلُ، الرجلُ فاعل لنعم، ولذلك قال الناظم: رَافِعَانِ اسْمَيْنِ على الفاعلية، نعم الرجلُ زيدٌ، وزيدٌ هذا مخصوص مبتدأ مؤخر، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر مقدم، وعلى رأي الكوفيين: نَعَمْ الرجلُ زيدٌ هم يسلمون بهذا التركيب: نَعَمْ الرجلُ زيدٌ، نَعَمْ عندهم مبتدأ، وهو اسم بمعنى الممدوح مبني على الفتح في محل رفع، لم بني والأصل أنه معرب؟ قالوا: لتضمنه معنى الإنشاء وهو من معاني الحروف، كما بنيت أسماء الإشارة لتضمنها معنى الإشارة، إذن: نَعَمْ هذا مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع، والرجلُ عطف بيان أو بدل مرفوع بالضمّة، لذلك رفع ليس فاعلاً، وزيدٌ خبر، إذن: نَعَمْ زيدٌ مبتدأ وخبر، والرجل الذي وقع بينهما هذا يعرب عطف بيان أو بدل، ولذلك رفع نظراً لحل نَعَمْ، لكن يرد عليه إشكال، وهو قول القائل السابق: نعم السير على بئس العير، هم أعربوا: نَعَمْ الرجل على أنه بدل .. بدل المرفوع مرفوع، وبئس الرجل بدل المرفوع مرفوع، أو عطف بيان، حينئذٍ يكون آخذاً حكم ما سبق، لكن بِنَعَمْ الولد؟ إذا حكمنا على نَعَمْ بأنها اسم حينئذٍ هو مجرور فلماذا

قيل: الولد بالرفع؟ إذا كان ما بعد نعم يكون عطف بيان أو بدل، حينئذٍ الأصل: بنعم الولد وعلى بنس العير بالجر، هذا الأصل، اعترض عليهم، ما هي بنعم الولد: كان القياس ما ذهب إليه هؤلاء أن يكون الولد بدلاً أو عطف بيان من نعم المخفوض محلاً بالباء، والعير كذلك من بنس في قوله على بنس العير، لكن الرواية بالرفع، هذا محل إشكال. وخُرج ذلك على أن (ما) نافية مهملة، ما هي (ما) مهملة، و (هي) مبتدأ، وبنعم الباء حرف جر زائد، ونعم خبر، حينئذٍ صار نعم لها محلان، رفع وخفض، خفض بالباء الزائدة؛ لأنها واقعة بعد (ما)، وسبق أن (ما) مطلقاً سواء كانت حجازية أو تميمية وحجازية مهملة أو عاملة تدخل الباء في خبر (ما) حينئذٍ الباء هنا زائدة، ونعم نقول: هذا مجرور، فله محلان، جر بالباء وله محل لأنه خبر مرفوع، إذن: الولد بالرفع بناء على محل نعم على أنه خبر للمبتدأ. وخُرج ذلك على أن (ما) نافية مهملة، هي مبتدأ وبنعم الباء حرف جر زائد، نعم اسم بمعنى الممدوح وهو خبر المبتدأ مبني على الفتح وله محلان، الجر بالنظر إلى الباء والرفع بالنظر إلى الخبرية، والولد عطف بيان على نعم، باعتبار المحل، أو الباء أصلية، ونعم في محل جر بها، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ هي، والولد نعت مقطوع فهو خبر مبتدأ محذوف. يعني: لو قيل: بأن الباء أصلية لا نقول بأنها زائدة، ما هي بنعم الولد، نقول: الباء أصلية، جار ومجرور متعلق بمحذوف، حينئذٍ صار خبراً للمبتدأ هي.

طيب. الولد بالرفع لا إشكال، فالأصل فيه أنه نعت، والنعت يجوز قطعه عن المنعوت، فتقول: بنعم هي الولد فصار خبر مبتدأ محذوف. إذن: هذا على مذهب الكوفيين، وقلنا: الصواب أنهما فِعْلَانِ غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ، حينئذٍ ما بعدهما يعرب فاعلاً ولا يعرب خبراً. فِعْلَانِ غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ ... نَعَمْ وَبَنَسَ رَافِعَانِ اسْمَيْنِ

رَافِعَانِ قلنا: هما رافعان، خبر مبتدأ محذوف، اسْمَيْنِ هذا مفعول به لرافعان، رَافِعَانِ معاً اسمين أو كل واحد منهما يرفع اسماً؟ كل واحد منهما يرفع اسماً، لا أن كل واحد يرفع اسمين، قد يفهم من العبارة ذلك، لكن ليس هذا المراد، المراد: رَافِعَانِ اسْمَيْنِ، أن كل واحد منهما يرفع ما بعده على أنه فاعل له. يعني: أن كل واحد منهما يرفع اسماً، ومجموعهما يرفع اسمين، لا أن كل واحد منهما يرفع اسمين، رَافِعَانِ اسْمَيْنِ على الفاعلية، سواء كان هذا الاسم ظاهراً أو مضمراً.

فهم أن رفع الاسمين بعدهما على الفاعلية؛ لتصريحه بفعليتهما؛ لأنه قد يقال: رَافِعَانِ اسْمَيْنِ لا يلزم أن يكون فاعلاً، نقول: لا هو قال: فِعْلَانِ، إذن: حكم على نعم بكونها فعل، وإذا رفع الفعل اسماً حينئذٍ رفعه على أنه فاعل لا على أنه خبر، هذا واضح بين؛ لأنه صرح بفعلية نِعَمَ وَبِئْسَ، ثم ذكر أن لهما اسمين مرفوعين بهما، يقتضي ذلك أنهما على الفاعلية، ثم لما كان فاعل نِعَمَ وَبِئْسَ له خصائص أراد أن يبين خصائص فاعل نِعَمَ وَبِئْسَ؛ لأنه ينفرد عن كل فاعل ببعض الأحكام الخاصة به، فقال: رَافِعَانِ اسْمَيْنِ .. مُقَارِيئِ أَلْ أَوْ مَضَا فَيْنِ لِمَا قَارَتْهَا .. وَيَرَفَعَانِ مُضْمَرًا يُفَسِّرُهُ مُمَيِّزٌ هذه ثلاثة أنواع لفاعل نِعَمَ وَبِئْسَ.

إذن: ليس كل اسم ظاهر يصح أن يرفع على أنه فاعل ل نِعَمَ وَبِئْسَ، بل لابد من ضوابط.

قال: مُقَارِيئِ (أَلْ): مُقَارِيئِ صفة لاسمين، رافعان اسمين على الفعلية. مُقَارِيئِ (أَلْ): مُقَارِيئِ مضاف و (أَلْ) مضاف إليه، ومُقَارِيئِ أين النون؟ حذفت للإضافة، و (أَلْ) حرف تعريف، فكيف صار مضافاً إليه والمضاف لا يكون إلا اسماً؟ قصد لفظه. إذن: قصد لفظه مُقَارِيئِ (أَلْ). إذن: النوع الأول أن يكون الفاعل مقارناً ل (أَلْ)، أي (أَلْ)؟ الموصولية أم الزائدة أم المعرفة أم الاستفهامية؟ أطلق الناظم مُقَارِيئِ (أَلْ)، والأصل في (أَلْ) أنها معرفة، حينئذٍ مُقَارِيئِ (أَلْ) لا الموصولة ولا الاستفهامية ولا الزائدة وإنما هي المعرفة.

إذن: نقول النوع الأول من أنواع فاعل نِعَمَ: أن يكون محلياً بالألف واللام، كما الناظم: (أَلْ)، نِعَمَ الرجلُ زَيْدٌ، نِعَمَ العبدُ .. بئس الشرابُ، ((نِعَمَ المولى ونِعَمَ النصيرُ)) [الأنفال: 40]، هذا النوع الأول أن يكون فاعل نِعَمَ وبئس محلياً ب (أَلْ)، ثم أَل هذه اختلف فيها، بعد أن سلمنا بأنها معرفة، وسبق أن المعرفة أنواع: جنسية وعهدية، والجنسية قد تكون حقيقة وقد تكون مجازية، والمعرفة قد تكون تعريف ذهني أو ذكري أو حضوري.

إذن: الاختلاف هنا لا يخرجها عن كونها معرفة، هي معرفة، اختلف في أَل هذه، نِعَمَ العبد، نِعَمَ المولى، نِعَمَ النصير، فقال الأكثرون: هي للجنس، أكثر النحاة والبيانين على أنها للجنس حقيقة لا مجازاً، فحينئذٍ مدحت الجنس كله من أجل زيد، جنس الرجل، يعني: إذا قلت: نِعَمَ الرجل، جنس الرجل، فشمّل كل من يصدق عليه هذا اللفظ، يعني: مدحت كل الأفراد، زيد وعمرو وخالد إلى ما لا نهاية، كل المدح هذا من

أجل زيد. نِعَم الرجل فمدحت الجنس كله، يعني: أريد بمدخولها جميع أفراد الجنس قصداً أو تبعاً للمدوح، فمدحت الجنس كله من أجل زيد، ثم خصصت زيدا بالذكر، فتكون حينئذٍ مدحته مرتين، ويكون من باب ذكر الخاص بعد العام، كأنه ذُكر العام أولاً ثم خصصته بالذكر، وهذا مبالغة في المدح .. غاية أن تمدح كل الرجال من أجل زيد، يعني من أجل أن تثني على زيد، ثم بعد ذلك تخصه بالذكر، فحينئذٍ دخل أولاً في الرجل، ثم نصصت عليه مرة أخرى، فحينئذٍ مدحته مرتين، فإذا قلت: نِعَم الرجل زيد فالجنس كله ممدوح، وزيدٌ مندرج تحت الجنس، الجنس المراد به الأفراد هنا، شمل كل الأفراد حقيقة. فالجنس كله ممدوح وزيدٌ مندرج تحت الجنس؛ لأنه فرد من أفرادهِ، وفي تقريره قولان، يعني: كيف وصلنا إلى هذا المدح.

الأول: أنه لما كان الغرض المبالغة في إثبات المدح للممدوح، جعل المدح للجنس الذي هو منه، إذ الأبلغ في إثبات الشيء جعله للجنس حتى لا يتوهم كونه طارئاً على المخصوص، يعني: مثلما قال ابن عقيل، جعلنا المدح منصباً أولاً على كل أفراد الجنس، ثم ذكرناه بعد ذلك.

الوجه الثاني في تقرير المدح هنا: أنه لما قصدوا المبالغة عدّوا المدح إلى الجنس مبالغة، ولم يقصدوا غير مدح زيد، فكأنه قيل: ممدوح جنسه لأجله، يعني: مُدح الجنس ظاهراً لا حقيقة، وهذا أشبه ما يكون بالقول الثاني وهو المجازي؛ أنه لما قصدوا المبالغة عدوا المدح إلى الجنس مبالغة يعني في المدح، ولم يقصدوا غير مدح زيد، فكأنه قيل: ممدوحُ جنسُهُ لأجله، فالجنس ممدوح تبعاً لا قصداً، يعني: القول الأول أن الجنس ممدوحٌ قصداً وتبعاً لزيد، وعلى القول الثاني أن الجنس غير مراد هنا، بل مدح تبعاً لزيد. وقيل: هي للجنس مجازاً، فإذا قلت: نعم الرجلُ زيدٌ، جعلت زيدا جميع الجنس مبالغةً ولم تقصد غير مدح زيد، يعني: كأنك أسندت المدح إلى الجنس ظاهراً، وأنت مقصودك بالمدح زيد فحسب، لم تقصد الجنس، وإنما ذكرت الجنس مبالغة فحسب، ولذلك الأكثر على أنه ليس مجازاً. وقيل: هي للجنس مجازاً، وكأنك قد جعلت زيدا الجنس كله مبالغةً، وقيل: للعهد، ثم اختلف، قيل: العهد الذهني، وقيل: العهد الخارجي، فعلى القول بأنها للعهد الذهني؛ لأن مدخولها فرد مبهم؛ وذلك كقول القائل: ادخل السوق، اشترى اللحم، إذا قال قائل: اذهب إلى المسجد، ولم يكن ثم بينك وبينه عهد، هل المراد أل هنا تشمل كل المساجد؟ اذهب صلّ في المسجد، أو اذهب إلى السوق، أو اشترِ اللحم، لو قيل: أل هنا للاستغراق أو للجنس، حينئذٍ دخل كل سوق تحت قولنا: ادخل السوق، ودخل

كل مسجد تحت قولنا: ادخل المسجد أو صلّ في المسجد، نقول: لا، المراد به هنا واحد مفرد .. فرد، لكنه مبهم غير معين، فصار كأنه معين من جهة العرف؛ لأنه لا يتصور عقلاً أنك تدخل كل سوق أو أنك تصلي في كل مسجد أو أنك تشتري كل ما يصدق عليه اللحم، لا، المراد بالحقيقة العرفية المتعارف بين المخاطب والمتكلم أنك إذا قيل لك: ادخل السوق يعني: سوق واحد، لكن هذا السوق غير معين، فهو فرد مفهم، فإذا قيل: نعم الرجل فحينئذٍ مدحت واحداً فقط، لكنه فرد مفهم، ثم عينته، فقلت: نَعَمْ الرجلُ زيدٌ وهذا أقرب إلى الحقيقة من ذاك الذي تمدح الناس كلهم من أجل زيد. ادخل السوق ولا تريد الجنس ولا معهوداً بينك وبين المخاطب، أما لو كانت أل للعهد لا، الحكم يختلف، لو قلت لك: ادخل السوق وأنا بيني وبينك معهود .. سوق معين لا، ليس الأمر كذلك، وإنما المراد إذا لم يكن بيني وبينك خطاب يعني سابق، حينئذٍ نقول: أل هنا للعهد الذهني والمعهود مفرد أو فرد مبهم غير معين، فإذا قيل: نعم الرجل مدحت الرجل، لكنه مبهم وهو فرد داخل تحت الرجل، ثم عينته فقلت: زيد. وقيل: للعهد الخارجي والمعهود هو الفرد المعين يعني: الشخص الذي مدحته، الذي هو المخصوص بالمدح أو الذم، فالرجل في نَعَمْ الرجل: زيد، نَعَمْ الرجل: من هو؟ زيد معين، فرد معين، ثم قلت: زيد، والأصل أن يقول: نَعَمْ الرجل هو، لكنه أقيم هنا الظاهر مقام الضمير، وإلا الأصل أن يقال: نَعَمْ الرجل هو.

إذن: أل هذه مُقَارِئٌ (أل) نقول: أكثر النحاة والبيانين على أنها جنسية، ثم اختلفوا هل هو الجنس الحقيقي أو المجازي؟ الأكثر على أنه الحقيقي، وقال بعضهم: المراد به العهد، ثم اختلفوا، هل العهد الخارجي أو العهد الذهني؟ على كل الأقرب إلى الحقيقة أن يقال: العهد الذهني، أما أكثر النحاة فاختلفوا ما ذكرناه.

مُقَارِئٌ (أل): هذا النوع الأول، أو: للتنويع، وهو النوع الثاني من فاعل نَعَمْ وبئس، مَصَافِينَ: يعني: لا يكونان مقارني لـ (أل)، انتفت (أل). إذن عندنا مرحلة ثانية: وهي أن يكونا مضافين لما قارنهما، مثل ماذا؟ نَعَمْ عُقْبَى الْكُرْمَا كما قال الناظم هنا: نَعَمْ عُقْبَى، ما فيه أل، هو فاعل نَعَمْ، لكنه أضافه إلى ما فيه أل، فجوز أن يكون فاعلاً لنَعَمْ.

أَوْ مَصَافِينَ لِمَا: مضافين هذا معطوف على قوله: مُقَارِئٌ، ولَمَّا هذا متعلق به، لأنه مضاف اسم مفعول، قَارَنَهَا .. مضافين لما قارنهما: يعني: للذي قَارَنَهَا، وقَارَنَهَا صلة الموصول، كقولك: الكاف داخل على مقول محذوف، كقولك: نَعَمْ عُقْبَى الْكُرْمَا ..

الكرمَاء بالهمز، لكنه قصره للضرورة.

إذن: نِعَم فعل ماضي وعُفِّي فاعله، وحينئذٍ لو قيل: ما دخلت عليه أل؟ نقول: نعم، لكنه أضيف إلى ما فيه (أل)، وهذا جائز.

أَوْ مُضَافَيْنِ لِمَا قَارَنَاهَا: يعني: قد لا تضاف إلى ما فيه أل، قد يضاف فاعل نِعَم إلى لفظ لم يقترب بـ (أل)، لكنه يضاف هو إلى ما فيه (أل)، وهذا داخل في قول الناظم: قَارَنَاهَا. ولذلك قال الصبان: أَوْ مَضَا فَيْنِ لِمَا قَارَنَاهَا ولو بواسطة، إما أن يكون مباشراً لها، مثل: عُفِّي الْكُرْمَا، مضاف إليه باشر أل، أو قد لا يكون فيه أل، لكنه أضيف هو أيضاً إلى ما فيه أل، كقول الشاعر:

فَنِعَمَ ابْنُ أُخْتِ الْقَوْمِ

فَنِعَمَ ابْنُ أُخْتٍ: لو وقفنا إلى هنا قلنا: لا يجوز؛ لأن ابن هذا فاعل نِعَم، وهو قد أضيف، لكنه لم يضاف إلى ما فيه أل، لكننا نقول: لا، قد أضيف هذا أُخْتٍ إلى ما فيه أل وهو الْقَوْمِ، وظاهر كلام الناظم أنه لا يريد هذا النوع لقلته، ولكن لا مانع من إدخاله، فنقول: أَوْ مُضَافَيْنِ لِمَا قَارَنَاهَا ولو بواسطة، حينئذٍ أُخْتٍ هو الواسطة هنا. فَنِعَمَ ابْنُ أُخْتِ الْقَوْمِ غَيْرٌ مُكَذَّبٍ

ولم ينبه عليه لكونه بمنزلة السابق، وقد نبه عليه في التسهيل .. هو نفسه رحمه الله. وَيَرْفَعَانِ: هذا النوع الثالث أو الرابع، النوع الثالث باعتبار كلام الناظم في ظاهره، والنوع الرابع باعتبار ما زدناه.

وَيَرْفَعَانِ أَيْضًا عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ مُضْمَرًا يُفَسِّرُهُ مُمَيِّزٌ، هذا النوع الثاني من الفاعل الذي يرفعه نِعَمٌ وَيَنْسُ، قلنا: رَافِعَانِ اسْمَيْنِ ظَاهِرًا أَوْ مَضْمَرًا، يحتمل هذا وذاك فهو داخل فيه، فحينئذٍ رَافِعَانِ اسْمَيْنِ ظَاهِرًا وَمَضْمَرًا، وَيَرْفَعَانِ أَيْضًا عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ مُضْمَرًا هذا مفعول لقوله يَرْفَعَانِ، والألف في يَرْفَعَانِ فاعل، ورفعهما يكون بثبوت النون، ما الدليل؟ وَاجْعَلْ لِنَحْوِ يَفْعَلَانِ التَّوْنَا رَفْعًا، إذن: مرفوع بثبوت النون أو بثبات النون، وَيَرْفَعَانِ مُضْمَرًا: مُضْمَرًا: مبهمًا، لا بد أن يكون مبهمًا، هذا الشأن فيه، يُفَسِّرُهُ مُمَيِّزٌ: ظاهره أنه متأخر ولا يتقدم، وهذا قول جمهور النحاة: أن ضمير المرفوع بنِعَمٍ ويَنْسُ على أنه فاعل لهما، يجب أن يُفَسَّرَ بـ (مُمَيِّزٍ) لأنه مبهم في نفسه. كَنِعَمٍ قَوْمًا مَعَشَرُهُ، يعني: كقولك، الكاف إذا دخلت على جملة لا بد من التأويل، فنقول: كقولك داخل على محذوف هو قوم، نِعَمٌ قَوْمًا مَعَشَرُهُ، ننزل كلام الناظم هنا نِعَمَ فعل ماضي، وهو غير متصرف، وقَوْمًا: هذا بالنصب، لا يصلح أن يكون فاعلاً؛ لأنه ليس مقارناً لـ (أل)، وليس مضافاً لما فيه

أَل، حينئذٍ يتعين أن يكون الضمير مستتراً هنا فاعلاً لنعم، فنقول: نَعَمْ فعل ماضٍ وفاعله ضمير مستتر، قَوْماً: هذا واجب ذكره، لماذا؟ لأن الضمير الذي أسند إليه نَعَمْ مبهم، لا بد من تفسيره، من مرجع يفسره، هذا المراد، فقوماً منصوبٌ على التمييز، على أنه مفسر للضمير المستتر في نَعَمْ، وواجب التأخير عند جمهرة النحاة، حينئذٍ يلزم منه عود الضمير على متأخرٍ لفظاً ورتبة، وقلنا: هذا من المسائل المستثناة، ستة أبواب أو ست مسائل استثنائها النحاة؛ من عود الضمير على متأخرٍ لفظاً ورتبة خلافاً للأصل المطرد في لسان العرب ومنها باب نَعَمْ ويُس في هذا المقام، وهو أن نعم ويُس يرفعان ضميراً مستتراً، ثم نقول: يجب أن يفسر بتمييز منصوب بعده، حينئذٍ رجع الضمير، نعم هو مثلاً أو هم قوماً لا يجوز إظهاره، لكن من باب التعليم، نَعَمْ هم، هم من؟ ليس هناك كلام سابق رجع إليه، هم قوماً، إذن: هم رجع إلى قوماً وهو متأخر في اللفظ والرتبة، حينئذٍ نقول: هذا مما يستثنى في لسان العرب، وإلا الأصل في عود الضمير أن يكون على متقدمٍ لفظاً ورتبة.

إذن: قَوْماً منصوبٌ على التمييز، والجملة في رفع نَعَمْ، والفاعل في محل رفع خبر مقدم، ومَعَشَرُهُ نقول: هذا مبتدأ مؤخر، ويسمى المخصوص كما سيأتي، فمن المثال حينئذٍ نقول: المثال هنا دل على أن نَعَمْ ويُس لا يكتفیان بالفاعل، بل لا بد من اسم آخر يسمى مخصوصاً وسيأتي: وَيُذَكِّرُ الْمَخْصُوصُ بَعْدُ، إذن: وَيَرْفَعَانِ مُضْمَرًا: يعني: مبهماً على الفاعلية، يُفَسِّرُهُ مُمَيِّزٌ، فإذا قلت: زيدٌ نَعَمْ رجلاً، لم يعد الضمير على زيد، بل على (رجلاً) هذا واضح، زيدٌ نَعَمْ رجلاً، في المثال الذي ذكره الناظم: نَعَمْ قَوْماً مَعَشَرُهُ لا يلتبس أن عود الضمير على المتأخر، لكن لو قلت: زيدٌ نَعَمْ رجلاً، نعم هل الضمير هنا المستتر الذي هو فاعل يعود على زيد أو على رجل؟ على رجل، لا على زيد؛ لأنه هنا عمم الناظم: وَيَرْفَعَانِ مُضْمَرًا مطلقاً سواء تقدم المخصوص أم تأخر، يُفَسِّرُهُ مُمَيِّزٌ هذه الجملة من فحواها تدل على أن المميز .. التمييز متأخر عن الضمير قطعاً وهذا واجب التأخير، حينئذٍ إذا قيل: زيدٌ نَعَمْ رجلاً، نقول: نعم فيه ضمير، هذا الضمير لا يعود على زيد المتقدم، وإنما يعود على رجلاً المتأخر.

إذن: قوله: يُفَسِّرُهُ مُمَيِّزٌ فيه أن الضمير يعود على المتأخر مطلقاً، ولو تقدم المخصوص على القول بجواز تقدم المخصوص، وحكى ابن هشام في القطر الإجماع على جوازه، ويجوز وصف هذا المميز: نعم رجلاً صالحاً زيدٌ، يجوز وصفه: نعم رجلاً صالحاً زيدٌ، وكذا فصله: ((بُسُّ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا)) [الكهف:50]، بَسَّ بدلاً للظالمين، فُصل بالجار

والجور.

وَيَرْفَعَانِ مُضْمَرًا يُفْسِرُهُ ... مُمَيِّزٌ كَنِعَمَ قَوْمًا مَعَشَرُهُ

أن يكون الفاعل مضمراً مفسراً بنكرة بعده منصوبة على التمييز، وهذا مذهب الجمهور، ولم يجوزوا أن يكون المذكور المرفوع فاعلاً كما سيأتي؛ لأنك إذا قلت: نعم رجلاً زيداً، بعضهم قال: لا نحتاج إلى ضمير، لا نحتاج إلى أن نقول الفاعل ضمير، بل نقول: نعم رجلاً زيداً، زيد هو الفاعل، كأنك قلت: نعم زيداً رجلاً، هذا نقول: فاسد لا يمكن، لماذا؟ لأن أولاً قولهم نعم رجلاً أنت، وبئس رجلاً هو، فلو كان هذا المرفوع المتأخر على أنه فاعل لاتصل بارزاً في المثال الأول ومستتراً في الثاني: نعم رجلاً هو، يجوز أن يقع المخصوص ضمير منفصل هو، لو كان فاعلاً لوجب اتصاله، لا يصح أن يقال: نعم رجلاً هو، لوجب أن يتصل به (نعم)، ومتى ما أمكن الاتصال حينئذ لا يجوز أن يعدل إلى الانفصال، فلو كان الأمر كذلك لوجب اتصاله، لكن لما لم يتصل علمنا أنه ليس بفاعل.

إذن: نعم رجلاً أنت، ونعم رجلاً هو، هذان المثالان يدلان على أن المرفوع بعد نعم إذا وجد النكرة المنصوب على التمييز ليس بفاعل، إذ لو كان فاعلاً لاستتر في الثاني الذي هو (هو) وبرز في الأول الذي هو (أنت)، الثاني: قولهم: نعم رجلاً كان زيداً، ما وجه الاستدلال على أن نعم رجلاً زيداً ليس بفاعل؟ نعم رجلاً كان زيداً، هذا تركيب مسموع، لو كان الذي بعد رجلاً يجوز أن يكون فاعلاً لما دخل عليه كان؛ لأن كان تدخل على المبتدأ ولا تدخل على الفاعل، إذن: لما سمع نعم رجلاً كان زيداً، دخلت كان على زيد، وهو المرفوع المتأخر بعد نعم رجلاً، وكان لا تدخل على الفاعل، فدل على أنه لا يمكن أن يكون فاعلاً، ولذلك أوجب الجمهور أن يكون في مثل هذا التركيب ضميراً مستتراً واجب الاستتار، وله أحكام كما سيأتي. وأنه لا يجوز أن يرفع المذكور بعد التمييز على أنه فاعل لنعم.

نعم قَوْمًا مَعَشَرُهُ، ففي نعم ضمير مستتر يفسره قَوْمًا، وَمَعَشَرُهُ مبتدأ. إذن: الجملة السابقة نعم قَوْمًا نقول: هذه الجملة في محل رفع خبر مقدم، وَمَعَشَرُهُ مبتدأ مؤخر، والرباط العموم.. الضمير للمبتدأ على أن المراد بالضمير الجنس، أو إعادة المبتدأ بمعناه وعلى أن المراد به الشخص، هذا سبق معنا في باب المبتدأ والخبر: وَمُفْرَدًا يَأْتِي وَيَأْتِي جُمْلَةً ... حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي سَيَقْتُ لَهُ

قلنا: نعم الرجلُ زيدٌ، إما أن الرابط العموم، وإما أنه إعادة المبتدأ بمعناه، إذا جعلنا: أل في الرجل للجنس، حينئذٍ الرابط العموم، وإذا جعلناها عهدية، فالرابط إعادة المبتدأ بمعناه.

إذن: فيه ضمير مستتر يفسره قَوْماً، وَمَعَشَرُهُ مبتدأ، والرابط ما ذكرناه الضمير يعود على المبتدأ، وهذا الضمير المستتر له أحكام أربعة، ليست كسائر الضمائر. الأول: أنه واجب الاستتار، ليس بجائز الاستتار، فلا يبرز في تشنية ولا جمع، استغناء بتثنية تمييزه وجمعه، يعني: قد يجمع التمييز وقد يثنى، فإذا ثني أو جمع حينئذٍ لا نحتاج إلى أن نجمع أو نثني الضمير، بل هو واجب الاستتار، وأجاز ذلك قومٌ من الكوفيين، وحكاه الكسائي عن العرب، ومنه قول بعضهم: مررتُ بقومٍ نعموا قوماً، أبرز الضمير على أنه فاعل، وقوماً هذا منصوب على أنه تمييز .. نكرة، نعموا قوماً، رجع الضمير من نعم متصل إلى قوماً.

إذن: جمعه بناء على أن التمييز جمع، نقول: هذا نادرٌ بل شاذٌ يحفظ ولا يقاس عليه، بل يجب أن يكون مستتراً فلا يثنى ولا يجمع، حينئذٍ إذا أردنا التشنية أو الجمع، ثنيًا وجمعنا التمييز، نَعَمَ رجلينَ الزيدان، نَعَمَ رجالاً الزيدون، فنكتفي برجالاً ورجلين، ونثني ونجمع كذلك المخصوص لابد من التطابق، حينئذٍ نقول: نَعَمَ رجلين، رجلين هذا منصوب على التمييز وهو مثنى، ولا نقول: نعماً -بالألف- رجلين، ولا نقول: نعموا رجالاً، لا، وإنما نثني ونجمع التمييز، فنكتفي به. وهذا نادر.

الثاني: أنه لا يتبع يعني بشيء من التوابع، وأما نحو: نَعَمَ هم قوماً فشاذٌ، نَعَمَ هم قوماً، الجمهور منعوا الإتياع وأعربوا هذا البيت على النحو التالي: نَعَمَ: فعلٌ ماضي والفاعل ضمير مستتر وهم توكيد للضمير المستتر، نَعَمَ هم قوماً، قوماً هذا تمييز، لكن حكموا عليه بكونه شاذاً يحفظ ولا يقاس عليه؛ لأن من شأن هذا الضمير أن لا يتبع، يعني لا يعطف عليه، ولو فصل بينهما فاصل، ولو كان مشروعاً عندهم، وكذلك لا يؤكد ولا يبدل منه، مطلقاً، جميع التوابع الأربعة لا ترد في ضمير نَعَمَ.

إذن: نقول: هذا الضمير لا يتبع بشيء من التوابع، وذلك لقوة شبهه بالحرف؛ لأن فهمه لفظاً ومعنى متوقفٌ على التمييز، نَعَمَ الضمير ما هو؟ قوماً رجالاً .. إلى آخره، فنقول: لا يفهم الضمير، ولذلك قلنا: مضمراً مبهماً، لا يفهم الضمير إلا بالتمييز، يُفَسِّرُهُ يكشفه ويوضحه هذا التمييز. لأن فهمه لفظاً ومعنى متوقفٌ على التمييز الواقع

بعده، وقد سمع نِعَمَ هم قوماً، وخرجوه على أن الفاعل مستتر وهم توكيد للفاعل، وهذا شاذٌّ عند الجمهور.

الثالث: أنه إذا فسّر بمؤنث لحقته تاء التأنيث وجوباً، نحو: نعمت امرأة هند، ولكن هذا ليس متفقاً عليه، وهذا سبق في باب الفاعل:

وَالْحَذَفُ فِي نِعَمِ الْفَتَاةِ اسْتَحْسَنُوا ... لِأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ يَبْنُ

لكن ليس هو الذي معنا هنا.

وَالْحَذَفُ فِي نِعَمِ الْفَتَاةِ اسْتَحْسَنُوا: نحن الآن هنا نتحدث عن الفاعل إذا كان ضميراً، لا إذا كان اسماً ظاهراً محلياً بـ (أل) والحكم مختلف. أنه إذا فسر بمؤنث لحقته تاء التأنيث وجوباً، نحو: نعمت امرأة -بالنصب- هند، هند هذا مخصوص وامرأة منصوبٌ على التمييز والفاعل ضمير مستتر، والتاء هذه للتأنيث، تأنيث الضمير المستتر. وقيل: لا تلحق .. محل نزاع محل خلاف. وقيل لا تعلق، وإنما يقال: نعمت امرأة هند استغناءً بتأنيث المفسر، وقيل: يجوز الأمرين.

إذن: إذا كان المفسر مؤنثاً حينئذٍ في تأنيث الفعل ثلاثة أقوال: يجب التأنيث بناءً على أن المفسر .. التمييز مؤنث: نعمت امرأة هند، وقيل: لا يلزم اكتفاء بتأنيث المفسر أو المميز، وقيل: يجوز الأمران، هذه ثلاثة أحكام تتعلق بالضمير المستتر. وأما المفسر فيشترط فيه شروط:

أولاً: أن يكون مؤخراً عنه، فلا يجوز أن يتقدم: رجلاً نعم، لا يصح، وإنما يجب أن يكون مؤخراً عنه، فلا يجوز تقديمه على نعم وبئس، فلا يقال: رجلاً نعم زيد، هذا فاسد. ثانياً: أن يتقدم على المخصوص فلا يجوز تأخيره عنه عند جميع البصريين، وعندهم نحو: نعم زيد رجلاً شاذٌ وقد أجازوه الكوفيون، وهذا يأتي بحته. أن يتقدم على المخصوص، يعني: أن تقول: نعم رجلاً زيد، ولا يصح أن يقال: نعم زيد رجلاً هذا شاذٌ عندهم، وإن كان الظاهر جوازه، وقد أجازوه الكوفيون.

الثالث: أن يكون مطابقاً للمخصوص في الأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، فتقول: نعم رجلاً زيد، ونعم رجلين الزيدان، ونعم رجالاً الزيدون، ونعمت فتاةً هند لا بد أن يكون مطابقاً للمخصوص إفراداً وتثنية وجمعاً، يعني: لا يقال: نعم رجلاً الزيدان، ولا نعم رجلين زيد، لا بد أن يكون مطابقاً له.

الرابع: أن يكون نكرة، التمييز يجب أن يكون نكرة، وهذا واضح، التمييز عند البصريين لا يكون نكرة، لكن يزداد عليه أن يكون نكرة قابلاً لـ (أل)، نكرة قابلاً لـ (أل)، أن يكون نكرة قابلاً لـ (أل)؛ لأن هذا التمييز خلف عن الفاعل المقرون بـ (أل)، فيجب أن يكون قابلاً لها، فلا يجوز أن يكون هذا التمييز من الألفاظ التي لا تقبل (أل)، مثل: مثل وغير وأيِّ وأفعل التفضيل المضاف أو المقرون بـ (من)، حينئذٍ كل ما لا يقبل (أل) ولو قلنا بأنه نكرة لا يصح أن يقع تمييزاً لنعم، لماذا؟ لأن هذا التمييز خلف عن الفاعل المقرون بـ (أل)، حينئذٍ إذا كان كذلك لا يقع محله إلا ما يقبل التعريف.

الخامس: أن يكون -هذا التمييز- نكرة عامة، أي: لها أفراد في الوجود متعددة، فلا تقل: نعمَ شمساً هذا الشمس، لا يصح هذا؛ لأن الشمس غير متعددة، لكن لو قلت: نعمَ شمساً شمسُ هذا اليوم، نعمَ شمساً، شمساً منصوبٌ على التمييز، نقول: يجوز، بناءً على أن الشمس لها مطالع، تختلف، أمس شديدة الحر، اليوم متوسطة، تختلف كل يوم لها حرارتها المناسبة ولها قبوطها عند الناس وعدم ذلك. إذن: لو قلت: نعمَ شمساً شمسُ هذا اليوم لحاز؛ لأنك جعلت الشمس متعددة بتعدد الأيام.

السادس: لزوم ذكره، يجب أن يكون مذكوراً. نص عليه سيوييه، وقيل: لا يجوز حذفه -التمييز- وإن فهم المعنى، وجوز حذفه ابن مالك وابن عصفور وقال في التسهيل: لازم غالباً، الحديث: {فَبِهَا وَنَعَمْتُ}، ما ذكر تمييزاً، لكنه لما فهم المعنى حذف التمييز، ابن مالك جيد في الاستدلال بالأحاديث والآيات، وتبعه على هذا النهج ابن هشام رحمه الله تعالى، ولذلك إذا فتحت كتاب لابن مالك، أو إذا أردت مثال من القرآن أو من السنة فانظر أي كتاب لابن هشام أو لابن مالك، وقد تبحث في كتب البعض تتعب أن تجد آية في باب كامل، وهذا سنة حسنة سنّها ابن مالك وتبعه ابن هشام، على أنهم جعلوا النحو ممزوجاً بالقرآن والسنة، حينئذٍ نقول: هذه حسنة جيدة. إذن: جوزه ابن مالك بناءً على أنه سمع: {فَبِهَا وَنَعَمْتُ}، هذه ستة شروط لا بد من توفرها في التمييز.

نقف على هذا.

وصلّى الله وسلّم على نبينا محمد وآله وصحبه ... !!!

عناصر الدرس

* هل يجمع بين فاعل. نعم وبئس. الظاهر والتمييز؟

* حكم (ما) الواقعية بعد. نعم وبئس. .

* المخصوص بالمدح أو الدم وأحكامه

* ما يجرى مجرى أفعال المدح والدم وحكمه.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين،

أما بعد:

وقفنا عند قول الناظم رحمه الله تعالى:

وَيَرْفَعَانِ مُضْمَرًا يُفَسِّرُهُ ... مُمَيِّزٌ كَنَعَمَ قَوْمًا مَعَشَرُهُ

وقلنا: هذا هو النوع الثالث أو الرابع مما يكون فاعلاً ل: (نَعَم) و (بئس) وهو القول المُرْجَح عند جماهير البصريين: أن يكون الفاعل ضميراً مُفَسَّراً بنكرة بعده منصوبة على التمييز، وهذا الضمير له أحكام ثلاثة ذكرناها، وكذلك المُفَسِّر له شروط وهي ستة، وهذا القول هو المشهور عند النحاة.

وذهب الكِسَائِي: إلى أن الاسم المرفوع بعد النكرة المنصوبة فاعلُ (نَعَم): نَعَمَ رجلاً زيدٌ، ليس فيه ضمير وإنما (رجلاً) هذا حال على مذهبه، و (زيدٌ) هذا مرفوع على أنه فاعل (نَعَم).

وذهب الكِسَائِي: إلى أن الاسم المرفوع بعد النكرة المنصوبة فاعلُ (نَعَم) والنكرة عنده منصوبة على الحال، إذن: الإعراب هكذا: نَعَمَ رجلاً زيدٌ، (نَعَم) فعل ماضي و (زيدٌ) فاعل و (رجلاً) هذا حالٌ من الفاعل مُقَدِّماً عليها، ويجوز عنده أن تتأخر فيقال: نَعَمَ زيدٌ رجلاً، إذن: حالٌ متأخرة .. على الأصل.

وذهب الفَرَّاء إلى قول الكِسَائِي نفسه السابق: إلى أن الاسم المرفوع بعد النكرة هو فاعل (نَعَم) إلا أنه جعل النكرة المنصوبة تمييزاً مُحوَّلاً عن الفاعل، والأصل: نَعَمَ الرَّجُلُ زيدٌ، حُذِفَ الرَّجُلُ، ثُمَّ قِيلَ: رجلاً بناءً على ما سبق بيانه في التمييز، ثُمَّ حُوِّلَ إسناده الفعل إلى اسم الممدوح، ونُصِبَ تمييزاً، فقول: نَعَمَ رجلاً زيدٌ، وَيَقْبَحُ عندهم تأخيره لأنه وقع موقع الرَّجُلِ المرفوع، وأفاد فائدةً فَيَقْبَحُ، يعني: لا نقول يَمْتَنِعُ وإنما قبيح، يجوز على قُبْحٍ، أن يُقال: نَعَمَ زيدٌ رجلاً.

إذن: عند الفَرَّاء وعند الكِسَائِي (زيدٌ) في: نَعَمَ رجلاً زيدٌ فاعل، واختلفاً في (رجلاً)

أَعْرَبَهُ الْكِسَائِيُّ عَلَى أَنَّهُ حَالٌ، وَعِنْدَ الْفَرَّاءِ تَمْيِيزُ مُحَوَّلٍ عَنِ الْفَاعِلِ، عِنْدَ الْكِسَائِيِّ يَجُوزُ التَّقْدِيمُ وَالتَّأْخِيرُ: نِعَمَ رَجُلًا زَيْدٌ .. نِعَمَ زَيْدٌ رَجُلًا، وَعِنْدَ الْفَرَّاءِ الْأَصْلُ: نِعَمَ رَجُلًا زَيْدٌ، وَيَقْبَحُ تَأْخِيرُهُ فَيُقَالُ: نِعَمَ زَيْدٌ رَجُلًا.

هَذِهِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ ذَكَرَهَا النُّحَاةُ، وَذَكَرَهَا ابْنُ عَقِيلٍ، حَيْثُ قَالَ: " وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ " - صَدَّرَهُ بِ: زَعَمَ، إِذْنُ: لَمْ يَقْبَلْ هَذَا الْقَوْلَ -، أَنَّ (مَعَشَرَهُ) مَرْفُوعٌ بِ: (نِعَمَ) وَهُوَ الْفَاعِلُ وَلَا ضَمِيرَ فِيهَا، وَقَالَ بَعْضُ هَؤُلَاءِ: أَنَّ (قَوْمًا) حَالٌ وَهُوَ الْكِسَائِيُّ، وَبَعْضُهُمْ: إِنَّهُ تَمْيِيزُ وَهُوَ الْفَرَّاءُ.

وَمِثْلُ: (نِعَمَ قَوْمًا مَعَشَرَهُ) قَوْلُهُ تَعَالَى: ((بُنْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا)) [الكهف: 50] (بُنْسَ) فَعْلٌ مَاضِي، وَالْفَاعِلُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ .. وَاجِبُ الِاسْتِتَارِ، وَ (بَدَلًا) هَذَا تَمْيِيزٌ، وَ (لِلظَّالِمِينَ) جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِ: (بَدَلًا) مُصَدَّرٌ تَعَلَّقَ بِهِ، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ: لِنِعَمَ مَوْلَا الْمَوْلَى ..

(الْمَوْلَى) هَذَا هُوَ الْمَخْصُوصُ، وَ (نِعَمَ) فَعْلٌ مَاضِي، وَالْفَاعِلُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ وَ (مَوْلَا) هَذَا مَنْصُوبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ، وَعِنْدَ الْكِسَائِيِّ: (نِعَمَ) فَعْلٌ وَ (الْمَوْلَى) فَاعِلٌ وَ (مَوْلَا) حَالٌ، وَعِنْدَ الْفَرَّاءِ نَفْسُهُ، إِلَّا أَنَّ (مَوْلَا) تَمْيِيزٌ. تَقُولُ عَرْسِي وَهِيَ لِي فِي عَوْمَرَه ... بُنْسَ امْرَأً وَإِنِّي بُنْسَ الْمَرْهَ

(بُنْسَ امْرَأً)، (بُنْسَ): فَعْلٌ مَاضِي، وَالْفَاعِلُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ، وَ (امْرَأً): تَمْيِيزٌ، وَأَيْنَ الْمَخْصُوصُ؟ ذَلَّ عَلَيْهِ مَا سَبَقَ، يَجُوزُ حَذْفُهُ كَمَا سَبَقْتُ، (وَإِنِّي بُنْسَ الْمَرْهَ) نَفْسُ الْكَلَامِ، إِذْنُ: هَذِهِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ.

وَجَمْعُ تَمْيِيزٍ وَفَاعِلٍ ظَهَرَ ... فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمْ قَدْ اشْتَهَرَ

إِذْنُ: فَاعِلٌ (نِعَمَ وَبُنْسَ) يَكُونُ وَاحِدًا مِنْ هَذِهِ الْأَحْوَالِ الثَّلَاثَةِ:

- إِمَّا مَقْرُونًا بِ: (أَل).

- أَوْ مُضَافًا لِمَا فِيهِ (أَل).

- أَوْ بِوِاسِطَةِ، وَقَدْ يَكُونُ ضَمِيرًا مُفَسَّرًا بِتَمْيِيزٍ.

وَاشْتِرَاطُ مَا ذُكِرَ فِي فَاعِلٍ (نِعَمَ وَبُنْسَ) هُوَ الْغَالِبُ، وَأَجَارَ بَعْضُهُمْ: أَنَّ يَكُونُ مُضَافًا إِلَى

ضَمِيرٍ مَا فِيهِ (أَل) كَقَوْلِهِ:

فَنِعَمَ أَخُو الْهَيْجَا وَنِعَمَ شَبَابُجَا ..

هذا ليس بما ذكره الناظم، الناظم خَصَّهُ بمقارنة (أل) أن يُضَافَ إلى ما فيه (أل).
 إذن الثالث: أن يكون ضميراً، وهذا ليس فيه (أل) (نَعَمْ شَبَابُهَا).
 والصحيح: أنه لا يُقاس عليه لِقَلَّتْهُ، وأجاز الفَرَّاء: أن يكون مضافاً إلى نكرة، كقولهم:
 فَنِعَمَ صَاحِبُ قَوْمٍ لَا سِلَاحَ لَهُمْ ... وَصَاحِبُ الرَّكْبِ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَا

(فَنِعَمَ صَاحِبُ قَوْمٍ) (صَاحِبُ) نكرة، وهو مُضاف إلى نكرة، أجازهُ الفَرَّاء، ونقل إجازته
 عن الكوفيين وابن السَّرَّاج، وَخَصَّهُ عَامَّةُ النَّاسِ بالضرورة، يعني: ليس بِمَقْيَسٍ.
 وَوَرَدَ نَكْرَةً غير مضافٍ نحو: نَعَمْ غَلَامٌ أَنْتَ، وَنَعَمْ تَيْمٌ، لَكِنَّهُ أَقْلٌ مِنَ الْمُضَافِ، وَقَدْ جَاءَ
 مَا ظَاهَرَهُ: أَنَّ الْفَاعِلَ عَلَّمَ أَوْ مُضَافٌ إِلَى عَلَّمَ، كَقَوْلِ بَعْضِ الْعِبَادِلَةِ: بَنَسَ عَبْدُ اللَّهِ أَنَا
 إِنْ كَانَ كَذَا، وَفِي الْحَدِيثِ: {نَعَمْ عَبْدُ اللَّهِ هَذَا} وَكَأَنَّ الَّذِي سَهَّلَ ذَلِكَ كَوْنَهُ مُضَافاً فِي
 اللَّفْظِ إِلَى مَا فِيهِ (أَل) وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مُعْرِفَةً. لَكِنْ هَذَا كُلُّهُ قَلِيلٌ، وَالْأَصْلُ هُوَ مَا ذَكَرَهُ
 النَّازِمُ.

وأجاز المَبْرَدُ والفَارِسِيُّ إِسْنَادَ (نَعَمْ وَبُنْسَ) إِلَى (الَّذِي) عَلَى أَنَّهُ يَكُونُ فَاعِلاً، نَحْوُ: نَعَمْ
 الَّذِي آمَنَ زَيْدٌ، كَمَا يَسْنَدُ إِلَى مَا فِيهِ (أَل) الْجَنْسِيَّةُ يَعْنِي: (نَعَمْ وَبُنْسَ) وَمَنْعَ ذَلِكَ
 الْكُوفِيُّونَ وَجَمَاعَةُ مِنَ الْبَصَرِيِّينَ وَهُوَ الْقِيَاسُ، أَنَّهُ لَا يُسْنَدُ إِلَى (الَّذِي)؛ لِأَنَّ كُلَّ مَا كَانَ
 فَاعِلاً لَ: (نَعَمْ وَبُنْسَ) وَكَانَ فِيهِ (أَل) مُفَسَّرًا مُمَيَّزًا لِلضَّمِيرِ الْمُسْتَتِرِ فِيهِمَا إِذَا نُزِعَتْ مِنْهُ،
 وَالَّذِي لَيْسَ كَذَلِكَ لَا تُنْزَعُ مِنْهُ (أَل) حَتَّى يَصْلَحَ لَكَوْنِهِ مُفَسَّرًا لِلضَّمِيرِ.

قال في (شرح التسهيل): "ولا ينبغي أن يُمنع" - لكن المشهور هو الأول: أن الذي لا
 يكون فاعلاً لَ: (نَعَمْ وَبُنْسَ) - قال في (شرح التسهيل): "ولا ينبغي أن يُمنع لأن
 الذي جُعِلَ بِمَنْزِلَةِ الْفَاعِلِ، أَي: مَعَ صِلَتِهِ بِمَنْزِلَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ الْمُحَلَّى بِهِ: (أَل) " يعني:
 كَأَنَّ (الَّذِي) وَمَا دَخَلَ عَلَيْهِ فِي تَأْوِيلِ مُشْتَقٍّ، حِينَئِذٍ كَأَنَّهُ فِي مَنْزِلَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ، وَهَذَا
 يَقَعُ فَاعِلاً لَ: (نَعَمْ وَبُنْسَ) فَكَذَا مَا هُوَ بِمَنْزِلَتِهِ، وَالْمُرَادُ بِكَوْنِهِ بِمَنْزِلَتِهِ: أَنَّهُ مُؤَوَّلُ بِهِ، إِذَنْ:
 سَمِعَ غَيْرَ مَا ذَكَرَ، هَذَا الْمُرَادُ: أَنَّهُ سَمِعَ فَاعِلَ (نَعَمْ وَبُنْسَ) غَيْرَ مُحَلَّى بِهِ: (أَل) وَلَا مُضَافاً
 إِلَى مَا فِيهِ (أَل) وَلَا ضَمِيراً، إِذَا نَكْرَةً مُضَافاً إِلَى نَكْرَةٍ، وَإِذَا نَكْرَةً مُحَصَّنَةً، وَإِنَّمَا (الَّذِي)
 وَهُوَ مَا كَانَتْ فِيهِ (أَل) لَازِمَةً، لِأَنَّ مُقَارِنِيَّ (أَل) هَلْ يَشْمَلُ مَا كَانَتْ فِيهِ (أَل) مَلَازِمَةً أَمْ
 زَائِدَةً؟ الثَّانِي، يَعْنِي: زَائِدَةٌ بِمَعْنَى: أَنَّهَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ مُعْرِفَةً.
 فحِينَئِذٍ (الَّذِي) وَ (الْآن) وَنَحْوُ ذَلِكَ لَا يَكُونُ فَاعِلاً لَ: (نَعَمْ) لِمَاذَا؟ لَكَوْنِهِ لَمْ يُقَارَنْ
 (أَل).

ثُمَّ قَالَ - رحمه الله تعالى - :
وَجَمْعٌ تَمَيِّزٌ وَفَاعِلٌ ظَهَرَ ... فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمْ قَدْ اشْتَهَرَ

(وَجَمْعٌ تَمَيِّزٌ وَفَاعِلٌ) (جَمْعٌ) مبتدأ أول، وهو مضاف و (تَمَيِّزٌ) مضاف إليه (وَفَاعِلٌ) معطوف على (تَمَيِّزٌ)، ظَهَرَ هذه صفة ل: (فَاعِلٌ) يعني: وفاعلٍ ظاهرٍ، يعني: لا مُضْمَر (فِيهِ خِلَافٌ) خلافٌ فيه (فِيهِ) خبر مُقَدَّم و (خِلَافٌ) مبتدأ مُؤَخَّر. (عَنْهُمْ قَدْ اشْتَهَرَ) قد اشتهر عنهم، (عَنْهُمْ) مُتَعَلِّق ب: (اشْتَهَرَ) و (قَدْ) هذه لِلتَّحْقِيقِ، والجملة هنا نعتٌ ل: (خِلَافٌ).
أفاد هذا البيت: أنَّ الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر فيه خلافٌ مشهورٌ بين النحاة، هل فيه فائدة غير هذه؟

وَجَمْعٌ تَمَيِّزٌ وَفَاعِلٌ ظَهَرَ ... فِيهِ خِلَافٌ.

كأن قائلًا قال: أقسام المياه فيها خلاف! هل هي ثلاثة أم اثنان؟ ما زاد على هذا، هل فيه فائدة؟ أقسام المياه قسمان أو ثلاثة، يعني: لا أربعة ولا عشرة ما فيه إشكال، لكن قوله: (وَجَمْعٌ تَمَيِّزٌ وَفَاعِلٌ ظَهَرَ) يعني: فاعل ظاهر، هل يُجْمَع بين التمييز والفاعل الظاهر؟ قال: (فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمْ قَدْ اشْتَهَرَ).
حقيقةً لم يظهر لي أن في البيت فائدة، إلا أنه حكى الخلاف فحسب.
اختلف النحويون في جواز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر في (نَعَمْ) وأخواتها، سبق معنا أنَّ التمييز متى يُؤْتَى به؟ إذا كان الفاعل ضميرًا مُسْتَتَرًا: نَعَمْ رجالاً زيدٌ، لو كان الفاعل ظاهراً، هل يجوز أن يُؤْتَى بالتمييز .. لماذا جئنا بالتمييز هناك؟ من أجل كشف وتفسير وإيضاح الفاعل المبهم الذي هو الضمير المستتر، فالذي جَوَّزَ كونَ فاعل (نَعَمْ) و(يَنْسُ) ضميراً والأصل فيه أنه مُبْهَمٌ، الذي جَوَّزَ ذلك التزامنا بالمُفَسِّرِ الموضح المُبَيِّن للضمير.

طيب! لو ظهر الفاعل، هل ثَمَّ فائدة للتمييز .. إذا عَلَّلْنَا فائدةً بحجته بكون الفاعل ضميراً مُسْتَتَرًا، والضمير المستتر مُبْهَمٌ، هل ثَمَّ فائدة: التمييز مع الفاعل الظاهر؟ الأصل نقول: لا، إذا عَلَّلْنَا بالفائدة دون السَّماع، قلنا: لا فائدة، إذن: لا يُجْمَع بينهما، ولكن ثَمَّ خلافٌ بين النحاة، منهم من جَوَّزَ، ومنهم من منع، فقال قومٌ: لا يجوز ذلك، لا يُقال: نعم زيدٌ رجلاً، على أنَّ رجلاً تَمَيِّزٌ وزيدٌ فاعل لا يجوز.

ومن أنصار هذا القول سيبويه رئيس النحاة والسيرافي، ومنعوه مطلقاً وتأولوا ما سُمع - كل ما سُمع فهو مؤول - إمّا على أنه حالٌ في بعض المواضع، أو منصوبٌ بفعلٍ محذوف في بعض المواضع يناسب المقام، إذا جاء منصوبٌ بعد الفاعل الظاهر في باب (نعم) إمّا أنه حال، وإمّا أنه منصوبٌ بفعل مُضمرٌ يناسبه المقام، إمّا هذا أو ذاك، كل ما سُمع واستدل به فهو مؤول على واحدٍ من هذين المخرجين، وهذا قول سيبويه والسيرافي، فهو ممنوع مطلقاً.

فلا تقل: نَعَمْ الرَّجُلُ رجلاً زيدٌ، نَعَمْ الرَّجُلُ (نعم) فعل و (الرَّجُلُ) فاعل و (رجلاً) تمييز، و (زيدٌ) هذا المخصوص.

وذهب قومٌ إلى الجواز، ومنهم المبرد وابن السراج والفارسي والناظم - ابن مالك رحمه الله تعالى - واستدلوا بالأثر، يعني: بما نُقل عن العرب، ومنه قول الشاعر:

والتغلبيون بِئْسَ الفحلُ فحلُّهم ... فحلاً وأُمُّهم زلاءٌ منطيقُ

(بئسَ الفحلُ فحلُّهم فحلاً)، (بئسَ) هذا فعل ماضي (الفحلُ) هذا فاعل (فحلُّهم) هذا المخصوص (فحلاً) هذا تمييز، إذن: جُمع بين الفحلُ فحلاً، (الفحلُ) هذا فاعل و (فحلاً) هذا تمييز، إذن: جمع بين الفاعل الظاهر وتمييزه.

تَرْوَدُ مِثْلَ زَادِ أَيْبِكَ فِينَا ... فَنَعَمْ الزَّادُ زَادُ أَيْبِكَ زَادًا

(فَنَعَمْ الزَّادُ زَادًا) (نعم) فعل ماضي لإنشاء المدح و (الزَّادُ) فاعل (نعم) وهو ظاهر و (زَادًا) المتأخر هذا تمييز نكرة و (زَادُ أَيْبِكَ) هذا مبتدأ مؤخر، إذن: جُمع بين الفاعل الظاهر والتمييز.

وسيبويه والسيرافي يَمنعون في البيتين فيجعلون (فحلاً) و (زَادًا) إمّا أنه منصوب على الحالية، وإمّا أنه منصوب بفعل مُضمرٌ يُفسره المقام، يعني: بحسب المقام، والبيت الأول (التغلبيون) تأويله صعب، وأمّ الثاني سهل (تَرْوَدُ - زَادًا - مِثْلَ زَادِ أَيْبِكَ فِينَا) جعلوا (زَادًا) هذا ليست تمييزاً، وإنما هي مفعولٌ لقوله: (تَرْوَدُ) و (مِثْلَ زَادِ) هذا حال مُقدّم - على أنه حال - وعلى الاستشهاد بالبيت على أنّ (زَادًا) تمييزٌ نجعل مثل (زَادِ) مفعول لقوله: (تَرْوَدُ) من أول البيت (تَرْوَدُ) هذا فعل أمر، الفاعل أنت (مِثْلَ زَادِ) مفعول.

طيب! (زَادِ أَيْبِكَ فِينَا) واضح، إذا أردنا تخرجه لمنع أن يكون (زَادًا) هو تمييزٌ نجعل (تَرْوَدُ مِثْلَ زَادِ) نقول: (مِثْلَ زَادِ) ليس هو المفعول، وإنما (زَادًا) هو المفعول و (مِثْلَ

زاد) هذا الأصل فيه أنه متأخر فتقدّم ونصب على الحالية، وأصل التركيب: (تَزَوَّدَ زَادًا) مثل زادٍ أَيْبِكَ فِينَا فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَيْبِكَ) إذن: ليس عندنا جمع بين ظاهر وتَمَيِّز، لكن في الأول فيه نوع صعوبة.

وبعضهم فَصَّلَ فقال: إن أفاد التمييز فائدةً زائدةً على الفاعل جاز الجمع بينهما، نحو: نِعْمَ الرَّجُلُ فارساً زيدٌ .. (فارساً) هذا التمييز و (الرَّجُلُ) هذا فاعل نِعْمَ، إذن: استفدنا شيئاً جديداً من التمييز، أمّا: نِعْمَ الرَّجُلُ رجلاً زيدٌ، ليس فيه فائدة، لأنه لم يقع كشفٌ به، وليس مُفسِّراً، بل هو وجوده وعدمه سواء: نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ .. نِعْمَ الرَّجُلُ رجلاً زيدٌ، ما الفائدة منه؟ لا شيء، فهذا القول وهو منسوب لابن عصفور، التفريق أو الفصل بين ما إذا كان المميز له فائدة أو لا، إن أفاد جاز أن يُجمع بينه وبين الفاعل الظاهر، وإن لم يُفد حينئذٍ لا يُذكر أصالة. نِعْمَ الرَّجُلُ فارساً زيدٌ وإلا فلا، نحو: نِعْمَ الرَّجُلُ رجلاً زيدٌ، وصحَّحه ابن عصفور.

وكقوله:

فَنِعْمَ المرءُ من رَجُلٍ تَهَامَى ..

(فَنِعْمَ المرءُ) هذا فاعل (من رَجُلٍ) هنا جُرِّبَ: (من) وهو تَمَيِّز، أفاد بواسطة نَعْتِهِ بكونه منسوباً إلى تهامة، ومنه:

نِعْمَ الصَّدِيقُ صَدِيقاً وفيّاً ..

هذا بواسطة نَعْتِهِ، (نِعْمَ الصَّدِيقُ صَدِيقاً) (صَدِيقاً) هذا تَمَيِّز (نِعْمَ الصَّدِيقُ صَدِيقاً) والصديق صديق، ما الفائدة من (صَدِيقاً)؟ حينئذٍ نقول: لَمَّا وَصِفَ (نِعْمَ الصَّدِيقُ صَدِيقاً وفيّاً) ونحو ذلك حينئذٍ حصلت الفائدة بالوصف.

إذن: (وَجَمْعُ تَمَيِّزٍ وَفَاعِلٍ ظَهَرَ) فاعلٍ ظاهر (فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمْ قَدْ اشتهَرَ) ولم يُرَجَّح الناظم إلا أنه في غير هذا الكتاب رجَّحَ الجواز مُطلقاً: أنه يُجمع بينهما، لكن إذا عُلِّلَ: وَيَرْفَعَانِ مُضْمَرًا يُفَسِّرُهُ ... مُمَيِّزٌ

أن التمييز هنا واجب لكونه مُفسِّراً للضمير المبهم حينئذٍ العلة هذه لا بد أن تكون مُطَرِّدة، فإذا كشف مُبهماً وزاد فائدةً، فقد يُقال: إنه لا إشكال بالجمع، وإلا فالأصل المنع.

وقال في غير هذا الكتاب: " والجواز هو الصحيح لوروده نثراً ونظماً " ومن النثر ما حُكي في كلامهم وسبق ذُكر شيئاً من ذلك، ومن النثر قولهم: نِعْمَ القَتِيلُ قَتِيلاً أَصلح بين بكرٍ وتَغْلِبَ .. تَغْلِبَ تَغْلِبَ، نِعْمَ القَتِيلُ قَتِيلاً، وقد جاء التمييز حيث لا إبهام يرفعه لِمُجَرَّدِ التوكيد، هذا بناءً على ما سبق في باب التمييز.

قلنا: مُبَيَّنٌ .. اسمٌ مُبَيَّنٌ (مُبَيَّنٌ) هذا أخرج المؤكِّد، فمن اشترط التبيين حينئذٍ منع أن يكون التمييز مُؤكِّداً، والمسألة فيها خلاف: هل يأتي التمييز مُؤكِّداً أم لا؟ إذا قيل: (نَعَمْ الرَّجُلُ رجلاً) لم يُفد، مَنْ جَوَّز التوكيد .. أن يكون التمييز مُؤكِّداً لا إشكال عنده، ومن مَنع حينئذٍ: (نَعَمْ الصَّدِيقُ صديقاً وفيّاً) لا إشكال فيه لأنه أفاد، وأمَّا الثاني فلا. ثُمَّ قال رحمه الله:

وَمَا مُمَيِّزٌ وَقِيلَ فَاعِلٌ ... فِي نَحْوِ نَعَمْ مَا يَقُولُ الْفَاضِلُ

(وَمَا مُمَيِّزٌ) يعني: في موضع نصبٍ تَمَيِّز (وَقِيلَ فَاعِلٌ) إذن: قَدَّمَ الأول ولم يُضَعِّفه، ثُمَّ قال: (وَقِيلَ) بصيغة التمرريض (فَاعِلٌ) إذن: رَجَّح الأول بجهتين .. من طريقين:

– التقديم، وهو دائماً يُقَدِّم ما هو أرجح عنده.

– وثانياً: صيغة التمرريض للقول الثاني.

إذن: (وَمَا مُمَيِّزٌ) فهي في موضع نصبٍ، (وَقِيلَ فَاعِلٌ) فهي في موضع رفع، وقيل: إنها المخصوص، وقيل: كافة، أربعة أقوال، في ماذا؟ أي: (فِي نَحْوِ نَعَمْ مَا يَقُولُ الْفَاضِلُ) مثل هذا التركيب، في كل تركيب وقع فيه بعد (نَعَمْ) أو (بِئْسَ) (مَا) فجملة فعلية، مثل هذا التركيب، كيف تُعَرَّب (مَا)؟ مُمَيِّزٌ في محل نصب، وقيل: فاعل، والراجح عند المُصَنِّف: أنها مُمَيِّزٌ، إذن: فهي في موضع نصبٍ على التمييز.

ثُمَّ اختلفوا في معناها: هل هي موصولة .. هل هي معرفة .. هل هي نكرة تامة .. نكرة ناقصة؟ أقوال ثلاثة .. (مَا) على القول بأنها مُمَيِّزٌ، اختلفوا فيها على ثلاثة أقوال:

– الأول: أنها نكرة موصوفة بالفعل بعدها، والمخصوص محذوف، وهو مذهب الأخفش والرجاجي وكثير من المتأخرين، رَجَّحوا أن تكون هذه نكرة موصوفة بالفعل بعدها، إذن: (نَعَمْ مَا يَقُولُ الْفَاضِلُ).

إذا قلنا: بأنها نكرة موصوفة صارت جملة: (يَقُولُ الْفَاضِلُ) نعت لها، وأين الفاعل؟ ضمير مستتر، (نَعَمْ) ضميرٌ مُستتر، ثُمَّ جاءت (مَا) فهي مُمَيِّزٌ، ثُمَّ (يَقُولُ الْفَاضِلُ) هذه صفة للنكرة .. تَمَيِّز، ولذلك سبق التنبيه على أنه يَصَحُّ وصفه: نَعَمْ رجلاً صالحاً زيداً، سواءً كان وصفه بمفرد أو بجملة.

– الثاني: أنها نكرة غير موصوفة، والفعل بعدها صفةٌ لمخصوصٍ محذوف، أي: شيء، (نَعَمْ مَا يَقُولُ الْفَاضِلُ) نَعَمْ شيءٌ يَقُولُهُ الْفَاضِلُ.

– الثالث: أنها تَمَيِّز، والمخصوص (مَا) أخرى موصولة محذوفة، والفعل صِلَةٌ لـ: (مَا) الموصولة المحذوفة، نُقِلَ عن الكِسَائِي، وهذا بعيد! كأنه قال: نَعَمْ مَا مَا يَقُولُ الْفَاضِلُ،

حينئذٍ تُمَيِّزُ، والمخصوص (مَا) أخرى موصولة محذوفة، والفعل صِلَةٌ لـ: (مَا) الموصولة المحذوفة ونُقِلَ عن الكِسَائِي، وهذا ضعيف بعيد! لماذا؟ لأننا نقول: (مَا) هي ملفوظٌ بها، ما الذي دَلَّ على (مَا) المحذوفة هذه .. من أين في اللفظ؟ إذا قيل: بأنَّ ثَمَّ شيءٌ محذوف لا بُدَّ من بَيِّنَةٍ، إمَّا قرينة مذكورة ملفوظٌ بها، وإمَّا نُقْلٌ عن العرب.

حينئذٍ نأخذ أنه قد يَسُدُّ مكان المحذوف شيءٌ من المذكور، هذا إذا التزمنا حذف المذكور، لأننا إذا حذفنا (مَا) في كل تركيبٍ: (نَعَمْ مَا يَقُولُ الْفَاضِلُ) كل تركيب نُعَرِّبُ (مَا) هذه تُمَيِّزُ، ثُمَّ نقول: (يَقُولُ الْفَاضِلُ) هذه صِلَةٌ لموصولٍ محذوف، ما الذي دَلَّنَا؟ بل العكس، لو قيل: بأنَّ ثَمَّ (مَا) محذوفة لالتبس بـ: (مَا) الملفوظة .. المذكورة، وهذا يقع به لبس.

إذن: الذين قالوا بأن (مَا) تُمَيِّزُ اختلفوا على ثلاثة أقوال: أنها نَكِرَةٌ موصوفة بالفعل بعدها، والمخصوص محذوف، وهذا أظهر.

والثاني: أنها نكرة غير موصوفة، والفعل بعدها صِفَةٌ لمخصوصٍ محذوف.

والقول الثالث: أنها تُمَيِّزُ، والمخصوص (مَا) أخرى موصولة، والفعل المذكور صِلَتُهَا، وهذا بعيد جداً.

(وَمَا تُمَيِّزُ وَقِيلَ فَاعِلٌ) على أنها في موضع رفع فاعل، وهذا كذلك شهير عندهم، واختلفوا في معناها على خمسة أقوال، إذا قيل: بأنها في موضع رفع فاعل: (نَعَمْ مَا) على القول الأول الفاعل ضمير مُسْتَتِر، و (مَا) تُمَيِّزُ، وعلى القول الثاني بأنها فاعل ليس عندنا ضميرٌ مُسْتَتِر، ولذلك اختلفوا على خمسة أقوال:

الأول: أنها اسمٌ مَعْرِفَةٌ تَأْمٌ غير مفتقر إلى صِلَةٍ، والفعل صِفَةٌ لمخصوصٍ محذوف، والتقدير: نَعَمْ الشيء شيءٌ فَعَلَتْ.

والثاني: أنها موصولة، والفعل صِلَتُهَا، والمخصوص محذوف.

والثالث: أنها موصولة، والفعل صِلَتُهَا، وهي فاعلٌ يُكْتَفَى بها وبصِلَتِهَا عن المخصوص.

والرابع: أنها مصدرية، ولا حذف في التركيب، والتقدير: نَعَمْ فَعَلْكَ، لكن هذا ضعيف، لأنه لا يَحْسُنُ في الكلام: نَعَمْ فَعَلْكَ، حتى يُقال: نَعَمْ الفعل فَعَلْكَ، لأن (نَعَمْ) لا بُدَّ أن يكون مدخولها محلياً يـ: (أل).

الخامس: أنها نكرة موصوفة في موضع رفع، والمخصوص محذوف.

وهذه كلها ضعيفة، لأنها مبنية على أنها في موضع رفع، والصواب: أنها في موضع نصبٍ تُمَيِّزُ.

وقيل: أنها المخصوص (مَا) (نَعَمْ مَا يَقُولُ الْفَاضِلُ)، فأما القائلون: بأنها المخصوص فقالوا: إنها موصولة، والفاعل مستتر، و (مَا) أخرى محذوفة هي التمييز، والأصل: نَعَمْ مَا صَنَعْتَ، والتقدير: نَعَمْ شَيْئاً الذي صَنَعْتَ، وهذا ضعيف أيضاً.

والقائلون: بأنها كَافَّةٌ، قالوا: إنها كَفَّتْ (نَعَمْ) كما كَفَّتْ (مَا) قَلَّ وطَالَ .. قَلَّما .. طألما، هذه (مَا) كَافَّةٌ كَفَّتْها عن طلب الفعل، إذن: (نَعَمْ مَا يَقُولُ) ليس لها فاعل .. عن طلب الفاعل (نَعَمْ مَا يَقُولُ) إذا قلنا بأن (مَا) كَافَّةٌ إذن: كَفَّتْها عن طلب الفاعل، ولذلك دخلت على الجملة الفعلية: يَقُولُ الْفَاضِلُ، وهذا ضعيف، كما كَفَّتْ (مَا) قَلَّ وطَالَ فتصير وتدخل على الجملة الفعلية.

(في نَحْوِ نَعَمْ مَا يَقُولُ الْفَاضِلُ)، (نَعَمْ) فعلٌ ماضٍ، والفاعل ضميرٌ مستتر و (مَا) اسمٌ نكرة موصوفة، وهي منصوبةٌ على التمييز، وجملة: (يَقُولُ الْفَاضِلُ) في محل نصب نعت للتمييز، والمخصوص محذوف، هذا مذهب الرجّاجي والأخفش وكثير من المتأخرين، وهو أسلم من بقية الأقوال.

(نَعَمْ مَا يَقُولُ الْفَاضِلُ) بعد (مَا) في لسان العرب إذا تلت (نَعَمْ) إمّا أن يتلوها جملة كما ذكره الناظم، وإمّا أن يتلوها اسمٌ مفرد: ((فَنِعِمَّا هِيَ)) [البقرة: 271] وإمّا ألا يتلوها شيء البتّة: ((فَنِعِمَّا)) هكذا يقال، هل كلام الناظم مخصوصٌ بما إذا تلاها جملة فعلية، أم يشمل ما إذا تلاها اسمٌ مفرد، أم يشمل أيضاً الحالة الثالثة وهي: ما إذا لم يتلوها شيء البتّة لا جملة، ولا شبه جملة، ولا اسم، هذا مُحتمل .. مُحتمل أنه خصّ هذا الحكم بكون (مَا) مُمَيِّز، أو أنها فاعل على الخلاف بما إذا تلاها جملة فعلية.

ولكن الظاهر أنه يدخل معها ما إذا تلاها اسمٌ مفرد ((إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ)) [البقرة: 271] (نَعَمْ مَا) أَدْغَمَتْ، (هِيَ) هذا جاء بعد (مَا)، هل هي مثل (مَا يَقُولُ الْفَاضِلُ)؟ الحكم واحد؟ فنقول: (مَا) إمّا مُمَيِّزٌ ثم ما بعده صفةٌ له، وهذا يمتنع لأنه ضمير، وإمّا أن نقول: بأنه فاعل؟

نقول: إذا وليها اسمٌ نحو: ((فَنِعِمَّا هِيَ)) [البقرة: 271] ففيها ثلاثة أقوال:

الأول: أنها نكرةٌ تامةٌ في موضع نصبٍ على التمييز، ما معنى (تامةٌ)؟ يعني: غير مُفتقرة إلى ما بعدها بأنها صلة، وهذا أجود، لأن الضمير لا يُنْعَت ولا يُنْعَت به، الضمائر كلها لا تَقَعُ نَعْتاً ولا تُنْعَت.

الأول: أنها نكرةٌ تامةٌ في موضع نصبٍ على التمييز، والفاعل مُضْمَرٌ والمرفوع بعدها هو المخصوص، وهذا أسلم الأقوال، ((فَنِعِمَّا هِيَ)) [البقرة: 271] نقول: (نَعَمْ) فعل

ماضي لإنشاء المدح، والفاعل ضميرٌ مستترٌ و (مَا) نكرةٌ تامّةٌ في موضع نصبٍ على التمييز و (هي) المخصوص .. ضمير (هي) المخصوص، الاسم الذي يتلوها هو المخصوص، وهذا أسلمها.

الثاني: أنّها معرفةٌ تامّةٌ، وهي الفاعل، وهو ظاهر مذهب سيبويه، والاسم المرفوع بعدها هو المخصوص، والتقدير في الآية: فَنِعَمَ الشيءُ هي، أي: الصدقات، فحينئذٍ (مَا) معرفة تامّةٌ، يعني: غير مفتقرة إلى ما بعدها .. ليست موصولة، لأن الموصولات معرفة ناقصة، لأنّها لا تتم إلا بما بعدها.

هنا (ما) معرفة تامّةٌ وهي فاعل، والاسم المرفوع بعدها هو المخصوص. إذن: ((فَنِعَمًا هِيَ)) [البقرة: 271] (نِعَمَ) فعل ماضي و (مَا) فاعل و (هي) الضمير هو المخصوص، وهو قول الفراء ونُقِلَ عن المبرّد وابن السراج والفارسي. القول الثالث وهو أضعفها: أنّ (مَا) مركبةٌ مع الفعل كتركيب: (حَبَّ) مع (ذَا) الآتي على القول به، ولا موضع لها من الإعراب، والمرفوع بعدها هو الفاعل، وقال به قومٌ وأجازه الفراء، يعني: صار الجميع كأنه كلمة واحدة: (فَنِعَمًا) كلمة واحدة، مثل: (حَبَدًا) حَبَّ .. ذَا، صارت: (حَبَدًا) كلها كلمة واحدة، سيأتي أنه قولٌ ضعيف. فصار الجميع كلمةً واحدةً هي فعل ماضي لإنشاء المدح أو الدّم، والاسم الذي يليها فاعل (فَنِعَمًا) فعلٌ ماضي و (هي) فاعل، وهذا ضعيف، لأن التركيب بين فعل واسم، ثمّ تغليب الفعل على الاسم هذا ضعيف، لأن الفعل أدنى من الاسم.

إذن: ثلاثة أقوال فيما إذا تلاها اسمٌ مفردٌ، وهذه قد يُقال بأنه داخلَةٌ في كلام الناظم الحالة الثانية، بأن يُراد ب: (نَحْوِ نِعَمَ مَا يَقُولُ الْفَاضِلُ) كل تركيبٍ وقعت فيه (مَا) بعد (نِعَمَ) متلوّةً بشيءٍ اسمًا كان أو جملةً، فيكون قد ذكر مثال ودلّ به على غيره (نِعَمَ مَا يَقُولُ الْفَاضِلُ) يعني: كلّما ذُكِرَتْ (مَا) بعد (نِعَمَ) وتلاها شيءٌ، ثمّ هذا الشيء منه ما هو جملة، ومنه ما هو اسمٌ، وذكر مثالاً للجملة وأحال على الاسم، هذا مُحتمِل. وَقَعَتْ فيه (مَا) بعد (نِعَمَ) متلوّةً بشيءٍ: اسم كان، أو جملةً فعليةً، فإن لم يتلوها اسمٌ، ولا جملةً فعليةً، ولا اسميةً، ولا شبه جملةً، نحو: صَادَقْتُ عَلِيًّا فَنِعَمًا .. (نِعَمَ .. مَا) سَكَّتْ ما ذُكِرَتْ شيئاً بعدها، ففيها قولان للنحاة: القول الأول: أن (مَا) معرفة تامّةٌ .. فاعل، كأنك قلت: صَادَقْتُ عَلِيًّا فَنِعَمَ الصديق، (مَا) فاعل وهي معرفة تامّةٌ، حينئذٍ هي الفاعل، وصارت في معنى قولك: صَادَقْتُ عَلِيًّا فَنِعَمَ الصديق.

الثاني: أن (مَا) نكرة تامة تميز، والفاعل مستتر.

وعلى القولين فالمخصوص محذوف: فَنِعْمًا، نقول: (مَا) فاعل أو تمييز، إمَّا فاعل حينئذٍ لا إشكال فيه فهي معرفة تامة، والمخصوص محذوف، وإذا قيل بأنها تميز، حينئذٍ الفاعل ضميرٌ مُستتر، والمخصوص كذلك محذوف.

وأيضاً يُمكن دخول هذه في كلام الناظم، بأن يُراد بنحو المثال كل تركيب وقعت فيه (مَا) بعد (نِعْمَ) مُطلقاً، يُمكن أن نقول: مُرادُه (في نَحْوِ نِعْمَ مَا يَقُولُ الْفَاضِلُ) لأنه حَكَمَ على (مَا) إذن: المراد (في نَحْوِ نِعْمَ مَا يَقُولُ الْفَاضِلُ) (مَا) بعد (نِعْمَ) ثُمَّ تدخل تحتها الأحوال الثلاثة: إمَّا أن يتلوها جملة، وإمَّا أن يتلوها اسمٌ مُفرد، وإمَّا ألا يتلوها شيء، فيكون المُرجَّح عندهم في المسائل الثلاث: أن (مَا) مُميِّزٌ، إذا عَمَّمْنَا المثال حينئذٍ: و (مَا) مُميِّزٌ مُطلقاً، سواءً قلت: (نِعْمَ مَا يَقُولُ الْفَاضِلُ) (مَا) مُميِّزٌ والضمير مستتر، أو قلت: ((فَنِعْمًا هِيَ)) [البقرة: 271] (مَا) مُميِّزٌ والضمير مستتر و (هِيَ) المخصوص، أو قلت: (فَنِعْمًا) ف: (مَا) مُميِّزٌ والضمير فاعل، والمخصوص محذوف، وَقِيلَ: فَاعِلٌ. قال هنا: " تقع (مَا) بعد (نِعْمَ) و (يُنْسَى) فتقول: نِعْمَ مَا، أو: نِعْمًا وَيُنْسَمَا، ومنه قوله تعالى: ((إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعْمًا هِيَ)) [البقرة: 271] " ((يُنْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ)) [البقرة: 90] (يُنْسَمَا اشْتَرَوْا) جاءت جملة فعلية بعد (مَا). واختلف في (مَا) هذه فقال قومٌ: هي نكرة منصوبة على التمييز، وهذا ظاهر كلام الناظم، وفاعل (نِعْمَ) ضميرٌ مستتر، وقيل: هي الفاعل وهي اسمٌ معرفة، وهذا مذهب ابن خروف ونسبته إلى سيبويه.

وَيَذْكُرُ الْمُخْصُوصُ بَعْدَ مُبْتَدَأٍ ... أَوْ خَبَرَ اسْمٍ لَيْسَ يَبْدُو أَبَدًا

الاسم المخصوص في اصطلاح النحاة في هذا الباب هو الاسم المقصود بالمدح بعد (نِعْمَ) أو بالذم بعد (يُنْسَى): نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ، من المقصود بالمدح؟ زيد، هذا يُسمَّى: المخصوص، يُنْسَى الرَّجُلُ عمروٌ، من المقصود بالذم؟ عمرو، إذن نقول: هو المخصوص، هذا المخصوص له أحكام.

(وَيَذْكُرُ)، (يَذْكُرُ): هذا مُغيِّر الصيغة، (المُخْصُوصُ) نائب فاعل، (بَعْدُ) بعد ماذا؟ بعد فاعل (نِعْمَ وَيُنْسَى) لأنه تَدَرَّج معك في الأحكام، قال: فِعْلَانِ .. قال: رَافِعَانِ اسْمَيْنِ، ثُمَّ بَيَّنَّ لك أحكام التمييز، ثُمَّ قال: (وَيَذْكُرُ الْمُخْصُوصُ بَعْدُ) يعني: أن تأتي بـ: (نِعْمَ وَيُنْسَى) ثُمَّ الفاعل إن كان ظاهراً، أو ضميراً مستتراً، ثُمَّ الإتيان بمفسِّره، ثُمَّ يذكر (المُخْصُوصُ بَعْدُ).

إذن: الترتيب على هذا .. هذا الأصل فيه: تأتي ب: (نَعَمْ وَبُئْسَ) ثُمَّ الفاعل إن كان ظاهراً فلا إشكال، وإن كان مُستترّاً حينئذٍ تنلوه وتتبعه بالمُفسّر، ثُمَّ تأتي بالخصوص. (وَيُذَكِّرُ الْمُخْصُوصُ بَعْدَ) يعني: بعد فاعل (نَعَمْ وَبُئْسَ) وهل هذا على سبيل الاختيار أم الإيجاب .. هل يجب أم يجوز التقديم؟ هو قال: (يُذَكِّرُ) لم يأمر به، سيأتي: (وَأَوَّلُ ذَا الْمُخْصُوصِ) وهنا قال: (يُذَكِّرُ).

على كل: حكا ابن هشام الإجماع في شرح (قَطَرِ اللَّدَى) على أنه يَتَقَدَّمُ إجماعاً .. يَتَقَدَّمُ على (نَعَمْ وَبُئْسَ)، وإذا كان كذلك حينئذٍ يكون قوله: (وَيُذَكِّرُ الْمُخْصُوصُ بَعْدَ) اختياراً لا على جهة الإيجاب.

(مُبْتَدَأً) والجملة قبله خبر، إذا ذكرنا المخصوص متأخراً ففي إعرابه ثلاثة أقوال، قولان مشهوران جائزان، وإن كان أحدهما أرجح من الآخر، (وَيُذَكِّرُ الْمُخْصُوصُ بَعْدَ) فتقول: نَعَمْ الرَّجُلُ زَيْدٌ مُبْتَدَأً، يعني: حال كونك مُعرباً له أنه مبتدأ، ف: (زَيْدٌ) مبتدأ، وَسَكَتَ عن الخبر، إذن: الخبر نَعَمْ الرَّجُلُ .. الجملة السابقة، والرباط بينهما ما ذكرناه سابقاً: إمّا العموم، وإمّا إعادة المبتدأ بمعناه.

(مُبْتَدَأً) والجملة قبله خبر، (أَوْ خَبَرِ اسْمٍ لَيْسَ يَبْدُو أَبَدًا) (خَبَرِ اسْمٍ) يعني: المخصوص يُذَكِّرُ بَعْدَ خبر اسمٍ، يعني: خبراً لمبتدأ، يعني: إمّا أَنَّكَ تُعَرِّبُ المخصوص مبتدأ، والجملة قبله خبر، وإمّا أن تقول: المخصوص خبر، والمبتدأ محذوف وجوباً، ولذلك قال: (أَوْ خَبَرِ اسْمٍ) يعني: مُبتدأ محذوفٍ (لَيْسَ يَبْدُو أَبَدًا) يعني: لا يظهر فهو واجب الحذف بقوله: (لَيْسَ يَبْدُو أَبَدًا) تأييد، بمعنى: أنه لا يظهر أبداً، فتقول: نَعَمْ الرَّجُلُ زَيْدٌ، (نَعَمْ الرَّجُلُ) فعل وفاعل، و (زَيْدٌ) خبرٌ لمبتدأ محذوف تقديره هو، أي: الممدوح، وهذا سيأتي في باب النعت.

وأيُّ القولين أولى، ولا نقول: أصَحُّ؟ يعني: كلاهما صحيح .. لا يُخالف القواعد العامة، لكن ابن مالك ماذا قَدَّمَ؟ قَدَّمَ القول الأول فهو أرجح عنده، لماذا؟ لأنه ليس فيه تقدير، (زَيْدٌ) مبتدأ و (نَعَمْ الرَّجُلُ) خبر مُقَدَّم، هذا أولى لا يُجَوِّزُنا إلى القول بأنَّ ثُمَّ مبتدأ محذوف واجب الحذف إلى آخره، وإن كان جائزاً .. لا بأس به، لكن نقول: هنا عدم التقدير أولى من التقدير، وهذه قاعدة أغلبية وليست مُطَرِّدة.

(أَوْ خَبَرِ اسْمٍ لَيْسَ يَبْدُو أَبَدًا) يعني: لا يظهر أبداً، فهو واجب الحذف. (وَيُذَكِّرُ الْمُخْصُوصُ بَعْدَ مُبْتَدَأً) مبتدأ (أَوْ خَبَرِ اسْمٍ) مبتدأ محذوف (لَيْسَ يَبْدُو) يعني: ليس يظهر (أَبَدًا) هذا تأييد، يعني: إذا جُعِلَ المخصوص خبراً كان حذف المبتدأ واجباً.

عرفنا الآن المخصوص ما هو وإعرابه.

حَقُّ المخصوص أمران:

الأول: أن يكون مُختَصّاً، يعني: هل كل لفظٍ يَصِحُّ أن يكون مخصوص؟ لا، مثل فاعل (نَعَمْ وَبِئْسَ) ليس كل اسمٍ ظاهر يصلح أن يكون فاعلاً ل: (نَعَمْ وَبِئْسَ) كذلك المخصوص، هذا الباب مستثنى من القواعد العامة، حينئذٍ نقول: المخصوص الأصل فيه: أن يكون مُختَصّاً بأن يقع معرفة، أو نكرة موصوفة، أو مضافاً، يعني: معرفة أو نكرة مخصوصة، والاختصاص قد يكون بالإضافة، وقد يكون بالوصف، لأن شَرْطَهُ: أن يكون أخصَّ من الفاعل.

الثاني: أن يَصْلُحَ للإخبار به عن الفاعل موصوفاً بالمدح بعد (نعم) أو بالذم بعد (بئس)؛ فإن بانيه -غايره- أَوَّلٌ، كقوله: ((بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا)) [الجمعة: 5] أي: مثَلُ الذين كَذَّبُوا.

إذن: الأصل فيه أن يكون معرفة أو نكرة مُختَصَّة. قال ابن هشام في (قَطْرِ النَّدى): " ولا يجوز بالإجماع أن يَتَقَدَّمَ المخصوص على الفاعل - هذا من حقوقه وأحكامه - فلا يُقال: نَعَمْ زَيْدُ الرَّجُلِ " هذا غير جائز بالإجماع -محل وفاق-، (نَعَمْ) فعل ماضي (زَيْدٌ) هذا مخصوص و (الرَّجُلُ) هذا فاعل، يَصِحُّ؟ لا يَصِحُّ، لو أردنا عِلَّةً لماذا؟ أعربنا (زيد) إمَّا أنه خبر، وإمَّا أنه مبتدأ، وعليهما فُصِّلَ بين الفاعل والفعل بأجنبي، (نَعَمْ) فعل و (الرَّجُلُ) فاعل و (زَيْدٌ) بينهما، إمَّا أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف: نَعَمْ زَيْدٌ .. نَعَمْ هُوَ زَيْدُ الرَّجُلِ، فَصَّلْنَا بينهما بجُمْلَةٍ وهذا فاسد، وإذا قلنا: (نَعَمْ الرَّجُلُ) هو الخبر و (زَيْدٌ) هو المبتدأ حينئذٍ كيف يَتَوَسَّطُ المبتدأ بين الخبر؟! نَعَمْ زَيْدُ الرَّجُلِ، (نَعَمْ الرَّجُلُ) هو الخبر، و (زَيْدٌ) وقع بينهما، هذا ما يصلح.

إذن: لا يجوز بالإجماع أن يَتَقَدَّمَ المخصوص على الفاعل، فلا يُقال: نَعَمْ زَيْدُ الرَّجُلِ، ولا على التمييز خلافاً للكوفيين - المسألة فيها خلاف - يعني: لا يُقال: نَعَمْ زَيْدٌ رجلاً (رجلاً) هذا مُمَيِّزٌ للفاعل الضمير المستتر، و (زَيْدٌ) هذا المخصوص، هل يَصِحُّ أن يُقال: نَعَمْ زَيْدٌ رجلاً؟ قال: لا يَصِحُّ خلافاً للكوفيين، وإن كان ثَمَّ أدلة عند الكوفيين.

وَيَجُوزُ بالإجماع أن يَتَقَدَّمَ على الفعل والفاعل: زَيْدٌ نَعَمْ الرَّجُلِ، وإذا كان إجماع حينئذٍ نقول: قول الناظم (وَيُذَكِّرُ الْمُخْصُوصُ بَعْدُ) هذا على سبيل الجواز لا على سبيل الوجوب، لأنه بالإجماع وإذا كان إجماع انتهينا، ويجوز حذفه إذا دَلَّ عليه دليل، وهو الذي أشار إليه بالبيت الآتي، إذن: هذا ما يَتَعَلَّقُ بالمخصوص.

وَيَذْكُرُ الْمَخْصُوصُ بَعْدَ مُبْتَدَأٍ ... أَوْ خَبَرَ اسْمٍ لَيْسَ يَبْدُو أَبَدًا

يُذَكَّرُ بعد (نَعَمْ وَبِئْسَ) وفاعلهما، اسمٌ مرفوعٌ هو المخصوص بالمدح أو الذم، وعلامته: أن يَصْلُحَ لجعله مبتدأ، وجعل الفعل والفاعل خبراً عنه، نَحْو: نَعَمْ الرَّجُلُ زَيْدٌ، وَبِئْسَ الرَّجُلُ عَمْرُو، وَنَعَمْ غلامُ القومِ زَيْدٌ، وَبِئْسَ غلامُ القومِ عَمْرُو، إلى آخره، وفي إعرابه وجهان مشهوران:

أحدهما: أنه مبتدأ، والجملة قبله خبرٌ عنه، وهذا مذهب سيبويه، وهو الأولى لسلامته من التقدير، والرباط حينئذٍ عموم الفاعل، أو إعادة المبتدأ بمعناه.
الثاني: أنه خبر مبتدأ محذوف وجوباً، والتقدير هو زَيْدٌ الممدوح .. هو عَمْرُو المذموم مثلاً، وأجازه السيرافي والفارسي والصيمري.

ومنع بعضهم الوجه الثاني وأوجب الأول، منع الوجه الثاني لأنه مُحْجُوجٌ إلى تقدير، ومثل هذه الأصل فيها، قاعدة عندهم: أنه لا يُقال بإيجاب حذف، إلا إذا سَدَّ مَسَدَهُ شيءٌ يُذَكَّرُ بعده، وهذه قاعدة مُطَّرَدَةٌ عندهم، سيذكره في (التسهيل).

وقيل: هو مبتدأ خبره محذوف - عكس - هو مبتدأ ليست الجملة التي قبله خبر، إنما خبره محذوف مُقَدَّرٌ .. خبره محذوف وجوباً، وأجازه ابن عصفور، يعني: مثلاً تقول: نَعَمْ الرَّجُلُ زَيْدٌ (نَعَمْ الرَّجُلُ) فعل وفاعل (زَيْدٌ) مبتدأ، والخبر محذوف تقديره الممدوح: زَيْدٌ الممدوح، قال في (التسهيل): " وهو غير صحيح - يعني: هذا الإعراب - لأن هذا الحذف لازم - يعني: واجب - ولم نجد خبراً يلزم حذفه إلا ومَحَلُّهُ مشغولٌ بشيء يَسُدُّ مَسَدَهُ " يعني: لا يلزم حذف الخبر إلا إذا وجد ما يَسُدُّ مَسَدَهُ: أفانهم، قلنا: هذا مبتدأ لا خبر له، حذف الخبر لِسَدِّ الفاعل مَسَدَهُ، كذلك في القسم .. كذلك في الشرط.
كلما التزم حذف الخبر فلا بُدَّ ما يَسُدُّ مَسَدَهُ، وهنا ليس فيه ما يَسُدُّ مَسَدَهُ، ثُمَّ نَحْتَاجُ إلى أن يكون هذا الذي أُوِّلَ إليه: زَيْدٌ الممدوح، أن يكون مسموعاً ولو في حالة واحدة .. لو مرة واحدة نُطِقَ بالخبر محذوفاً ولم يُنْقَلْ ذلك.

وَيَذْكُرُ الْمَخْصُوصُ بَعْدَ مُبْتَدَأٍ ... أَوْ خَبَرَ اسْمٍ لَيْسَ يَبْدُو أَبَدًا
وَإِنْ يُقَدَّمُ مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى ... كَالْعِلْمِ نَعَمْ الْمُقْتَنَى وَالْمُقْتَنَى

معنى البيت: أنَّ المخصوص قد لا يُذَكَّرُ بعد الفاعل، ويُذَكَّرُ ما يُشْعِرُ به قبل (نَعَمْ وَبِئْسَ) سواء كان مُتَّصِلاً بها كالمثال الذي ذكره الناظم: (الْعِلْمُ نَعَمْ) اتَّصَلَ بها، أو غير مُتَّصِلٍ بها، يكون مُنْفَصِلٌ كقوله تعالى في شأن أيوب: ((إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نَعَمْ الْعَبْدُ))

[ص:44] أيوب .. (نَعَمْ الْعَبْدُ) فعل وفاعل، والمخصوص محذوف، أين هو؟ محذوف

تقديره: أيوب، ما الذي دَلَّ عليه؟ (إِنَّا وَجَدْنَاهُ) الضمير، هل هو مُتَّصِلٌ بـ: (نَعَمْ)

مباشرة مثل (الْعِلْمُ نَعَمْ)؟ لا، مُنفَصِلٌ عنه لا إشكال فيه.

بل قد يكون الدَّالُّ عليه والمُشْعِرُ في كلامٍ غير ما نطق به المُتَكَلِّمُ، يقول الرَّجُلُ مثلاً:

زيدٌ حسن الأفعال، أو حسن التَّصرفات ونحو ذلك، فيقول المستمع: نَعَمْ الرَّجُلُ، يعني:

زيد، من أين .. ما الذي أشعر به؟ ليس في كلامي أنا، بل في كلام المُخاطَب، إذن:

القرينة والإشعار لا يُشترط أن يكون لفظياً، ولا يشترط أن يكون من جهة الناطق نفسه

المُتَكَلِّمُ، بل قد يكون في الخطاب.

إذن: أنَّ المخصوص قد لا يُذكر بعد الفاعل ويُذكر ما يُشعر به قبل (نَعَمْ وَبُنْسَ) سواءً

كان مُتَّصِلاً أو لا، وقد يكون المُشْعِرُ بالمخصوص في كلام غير المُتَكَلِّمِ بـ: (نَعَمْ) كأن

يقول القائل: زيدٌ حسن الأفعال، فيقول الحبيب: نَعَمْ الرَّجُلُ.

(وَإِنْ يُقَدِّمُ مُشْعِرٌ) يعني: اسمٌ مُشْعِرٌ (يُقَدِّمُ) لماذا جُزِمَ؟ (إِنْ) شرطية .. (إِنْ) حرف

شرط و (يُقَدِّمُ) فعل مضارع مجزوم بـ: (إِنْ) وهو مُغَيَّرُ الصيغة و (مُشْعِرٌ) نائب فاعل

وهو صفةٌ لموصوفٍ محذوف، يعني: اسمٌ مُشْعِرٌ. أي: لفظٌ مُشْعِرٌ بمعنى المخصوص، أي:

دالٌّ عليه سواءً صَلَحَ لأن يكون المخصوص نفسه لو أُخِّرَ، كما في مثال المتن أولى،

نحو: ((إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا)) [ص:44] يعني: المُتَقَدِّمُ قد يكون صالحاً لأن يكون

المخصوص لو تأخر، مثال الناظم: (الْعِلْمُ نَعَمْ الْمُقْتَنَى) المُكْتَسَبُ (وَالْمُقْتَنَى) يعني:

المتَّبِعُ، العلم هو المُشْعِرُ اللفظ المُتَقَدِّمُ، لا يكون مخصوصاً لأنه مبتدأ و (نَعَمْ الْمُقْتَنَى) لو

أُخِّرَ وقيل: نَعَمْ الْمُقْتَنَى الْعِلْمُ صَحَّ.

لكن: ((إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نَعَمْ الْعَبْدُ)) [ص:44] هذا لا يُمكن أن يتأخر، إذن: المُشْعِرُ

بالمخصوص قد يَصْلُحُ أن يكون مخصوصاً وقد لا يَصْلُحُ، وكلاهما مُشْعِرٌ به.

وقوله: (كَفَى) .. مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى، أي: عن ذكر المخصوص، ولم يكن مخصوصاً وإن

صلح لكونه مخصوصاً لو أُخِّرَ، إذن: (وَإِنْ يُقَدِّمُ لَفْظٌ أَوْ اسْمٌ مُشْعِرٌ بِهِ) أي:

بالمخصوص، كَفَى عن ذكر المخصوص، مَعْمُولُهُ محذوف، أي: كَفَى عن ذكر

المخصوص، (كَفَى) لا بُدَّ أن تُقَدِّرَ له جار ومجرور: كَفَى عن ذِكْرِ المخصوص.

(كَالْعِلْمِ نَعَمْ الْمُقْتَنَى)، (الْعِلْمُ) مبتدأ قولاً واحداً و (نَعَمْ الْمُقْتَنَى) فعل وفاعل (الْمُقْتَنَى)

يعني: المُكْتَسَبُ (وَالْمُقْتَنَى) معطوف عليه، يعني: المتَّبِعُ، والجملة: (نَعَمْ الْمُقْتَنَى) في محلِّ

رفع خبر المبتدأ.

هذا البيت يُشعر أو تُوهم عبارته أنه لا يجوز تقديم المخصوص - هذا ظاهر كلام الناظم - وأنَّ المُتقدِّم ليس هو المخصوص، بل هو مُشعرٌ به، وهو خلاف ما صرَّح به في (التسهيل): " من أنَّ المخصوص قد يُذكر قبل (نعم وبئس) " وهنا ادَّعى ابن هشام الإجماع على أنه جائز.

قال الشارح هنا: " إذا تقدَّم ما يدلُّ على المخصوص بالمدح أو الذمُّ أغنى عن ذكره آخرًا " إذن: كلام الشارح هنا على أنه ليس هو المخصوص، ولذلك قال (أغنى) ولا يُغني عنه إلا إذا كان هو غيره، لا يغني الشيء عن الشيء إلا إذا كان مغايراً له، ما نقول: استغنى كذا عن كذا إلا إذا كان غيره.

إذن: إذا تقدَّم ما يدلُّ على المخصوص أغنى عن ذكره آخرًا، كقوله تعالى في أيوب الآية: نِعَمَ الْعَبْدِ أَيُّوبَ، فحذف المخصوص بالمدح وهو (أيوب) لدلالة ما قبله عليه. ثمَّ قال: (وَاجْعَلْ كَيْئَسَ سَاءَ وَاجْعَلْ ..) هذا شروعٌ فيما جرى مجرى (نعم وبئس) .. (نعم وبئس) وما جرى مجراهما، إذن: (نعم وبئس) انتهينا منهما، بقي ما جرى مجرى (نعم وبئس).

قال رحمه الله:

وَاجْعَلْ كَيْئَسَ سَاءَ وَاجْعَلْ فَعْلًا ... مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ كَيْئَسَ مُسَجَّلًا
وَمِثْلُ نِعَمَ حَبْدًا الْفَاعِلُ ذَا ... وَإِنْ تُرِدْ ذِمًّا فَقُلْ لَا حَبْدًا

(وَاجْعَلْ سَاءَ كَيْئَسَ) في كونها تدل على الذمِّ معنىً وحكمًا (اجْعَلْ سَاءَ كَيْئَسَ)، (اجْعَلْ) فعل أمر، و (اجْعَلْ) هذا يتعدى إلى اثنين و (سَاءَ) مفعوله الأول و (كَيْئَسَ) هذا مفعوله الثاني، (اجْعَلْ كَيْئَسَ) اجْعَلْ سَاءَ كَيْئَسَ معنىً وحكمًا (وَاجْعَلْ فَعْلًا مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ كَيْئَسَ)، (اجْعَلْ) هذا فعل أمر و (فَعْلًا) مفعوله الأول، وقوله: (كَيْئَسَ) هذا مفعوله الثاني (مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ) هذا حالٌّ من (فَعْلًا) (فَعْلًا) بِضَمِّ الْعَيْنِ.

مقصوده: أنه قد يأتي (فَعْلًا) إمَّا أصالةً أو غرضاً ويُعامل مُعاملة (نعم وبئس) في المدح والذم، وذلك كل فعلٍ كان على زنة (فَعْل) أصالةً ك: ظَرَفَ وشَرَفَ، أو يكون

بالتحويل .. بالنقل، وهذا سبق معنا في باب الصرف: أن كلَّ ما كان على وزن (فَعْل) أو (فَعِل) يجوز نقله إلى باب (فَعْل) كل فعلٍ إلا ثلاثة أفعال حكاه ابن عصفور، وهي: سَمِعَ وَعَلِمَ وَجَهِلَ، وما عداها كله يجوز تحويله إلى باب (فَعْل)، ضَرَبَ هذا على وزن (فَعْل) هذا مُتعدِّي أو لازم؟ مُتعدِّي، إذا أرَدْتَ الدلالة به على اللزوم وأنَّ الوصف لازمٌ تحوله إلى باب (فَعْل) فتقول: ضَرَبَ، مثل: ظَرَفَ، ضَرَبَ زيدٌ.

إذن: تفهم من هذه العبارة ماذا؟ ضَرَبَ زيدٌ عمرًا، ضرب يوم وترك عشرة، وضرب

الذي بعده، يعني: يَضْرَب وَيَتْرَك، ولا يكون الوصف لازماً له، أمّا إذا قلت: ضَرَبَ زيدٌ، هذا ضَرَابٌ صباح مساء وهو يَضْرِب، إذن: صار الوصف له لازماً.

ومثله على قول: عَلِمَ وَفَتَحَ وَهَبَ ونحو ذلك وَسَرَقَ إذا كان يسرق كثير، نقول: سَرَقَ صار الوصف له لازماً، جَهَلَ على قولٍ وإن استثنى البعض، إذن: كُلُّ ما كان على باب (فَعَلَ) أو (فَعِلَ) إذا أردنا به اللُّزوم حينئذٍ يُنْقَل إلى باب (فَعَلَ) بِالضَمِّ، فهذا يكون فيه (فَعَلَ) أصالةً أو غُرُوضاً .. عارضاً له طارئاً؟ الثاني.

قوله: (وَاجْعَلْ فَعْلاً مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ) هل هو خَاصٌّ بـ: (فَعَلَ) أصالةً أو يشمل النوعين؟ يشمل النوعين. ك: (نَعَمْ وَيُسْنَ) هنا قال: (نَعَمْ) أي: كباب (نَعَمْ) فدخل فيه (بُسْ) إذا قيل: كباب (نَعَمْ) دخلت فيه (بُسْ)، أو نقول: من باب الاكتفاء، يعني: ذكر (نَعَمْ) ولم يذكر (بُسْ) لأن نقول: (نَعَمْ وَيُسْنَ) (نَعَمْ) في المدح و (بُسْ) في الذمّ. (فَعْلاً) هل يُسْتَعْمَل في المدح فقط أو في المدح والذمّ كذلك؟ في المدح والذمّ، هو قال: (وَاجْعَلْ فَعْلاً مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ كَنَعَمْ) إذن: لا يُسْتَعْمَل ك: (بُسْ) هذا ظاهر النظم، نقول: لا، ليس هذا مراده، وإنما مراده بالكاف هنا ك: (نَعَمْ) أي: كباب (نَعَمْ). فدخل فيه (بُسْ) فهو من حذف المضاف، أو نقول: من باب الاكتفاء ك: (نَعَمْ وَيُسْنَ) حَذَفَ ((سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ)) [النحل: 81] أي: والبرد، من باب الاكتفاء، هذا جائز. (مُسَجَّلاً) هذا مفعولٌ مُطْلَق ل: (اَجْعَلْ) أي: جعلاً مُطلقاً، أي: في جميع الأحكام السابقة، وسيأتي بعض الاستثناء.

وإمّا حالٌ من (فَعَلَ) أي: حالة كونه مُطلقاً عن التقييد بضَمِّ العين أصالةً والأول أقرب: أنه مفعولٌ مُطلق.

(مُسَجَّلاً) المسجّل قيل: المبدول المباح الذي لا يُمنَع من أحدٍ، ويُفسّر دائماً عند أرباب المتنون بـ: (مُطلقاً) (مُسَجَّلاً) أي: مُطلقاً، يُقال: أُسَجِّلَت الشيء إذا أَمْكَنْتُ من الانتفاع به، مُطلقاً أي: يكون له ما لهما، يعني: يثبت ل: (سَاءَ) ما ثَبِتَ ل: (بُسْ) من جميع الأحكام السابقة، وَيُثَبِتَ ل: (فَعَلَ) ما ثَبِتَ ل: (نَعَمْ وَيُسْنَ) من جميع الأحكام السابقة، من عدم التّصَرُّف، لأن (بُسْ وَنَعَمْ) جامدان.

إذن: (سَاءَ) جامد وكل ما كان على وزن (فَعَلَ) في باب المدح والذمّ هنا - نَتَكَلَّمُ عن باب (نَعَمْ وَيُسْنَ) وما جرى مجراها - كل ما كان من باب (فَعَلَ) فحينئذٍ نقول: هذا جامدٌ، لو قيل: (عَلِمَ) نقول: جامد، كيف (عَلِمَ) جامد، عَلِمَ يَعْلَمُ عَالِمٌ؟ نقول: في هذا المقام نحن نَتَكَلَّمُ عن (فَعَلَ) في باب المدح والذمّ، نقول: هذا جامدٌ لأنه ضَمِّنَ معنى

المدح فَأَجْرِي مُجْرَى (نَعَمْ) و (نَعَمْ) غير مُتَصَرِّفٍ، جامد.
 إذن: كل ما ضُمِّنَ معنى (نَعَمْ وَبُئْسَ) فهو غير مُتَصَرِّفٍ. من عدم التَّصَرُّفِ، ومن إجراء
 الخلاف في الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر:
 وَجَمْعُ تَمْيِيزٍ وَفَاعِلٍ ظَهَرَ ... فِيهِ خِلَافٌ.

هذا يَجْرِي في (نَعَمْ وَبُئْسَ) وما جَرَى مُجْرَى (نَعَمْ وَبُئْسَ) فالحكم واحد، وأن (مَا) في نحو:
 ((سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ)) [الأنعام:136] (مَا) هنا (في نَحْوِ نَعَمْ مَا يَقُولُ الْفَاضِلُ) الحكم
 واحد مُمَيِّزٌ أو فاعل، وجواز كون المخصوص مبتدأ أو خبر، وأنه يكفي عن ذكره تَقَدُّمُ
 ما يُشْعِرُ به، وإفادة المدح أو الذم، واقتضاء فاعلٍ كفاعلهما، وسواءً في ذلك ما هو
 (فَعَلٌ) أصالةً وما حُوِّلَ إليه.
 إذن: مُطْلَقاً في جميع ما سبق من أول الباب إلى هذه اللحظة، كل ما ذُكِرَ في باب (نَعَمْ
 وَبُئْسَ) من اتفاقٍ أو خلافٍ وترجيحٍ وأقوالٍ فهو ثابتٌ لـ: (سَاءَ) وباب (فَعَلًا) ولذلك
 قال: (مُسَجَّلًا).
 وَاجْعَلْ كِبَيْسَ سَاءً وَاجْعَلْ فَعَلًا

يدخل فيه (حَبٌّ) مع غير (ذَا)، ليست: (حَبْدًا) مع (ذَا)، لأنَّ (حَبٌّ) الأصل: حُبٌّ،
 أُسْقِطَتِ الضَّمَّةُ تَخْفِيفاً فَقِيلَ: (حَبٌّ) إذن: يدخل فيه (حَبٌّ) مع غير (ذَا) فيثبت له
 جميع ما ثبت لـ: (نَعَمْ) من الأحكام.
 ومنه الجمع بين الظاهر والتمييز على القول بجوازه، والإسناد إلى الضمير وغيره.
 وَاجْعَلْ كِبَيْسَ سَاءً وَاجْعَلْ فَعَلًا ... مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ

أي: حالة كون (فَعَلًا) كائناً من فِعْلٍ ذي ثلاثة أَحْرُفٍ، مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ أَي: حالة كون
 (فَعَلًا) كائناً من فِعْلٍ - على تقدير موصوفٍ محذوفٍ - من فِعْلٍ (ذِي ثَلَاثَةٍ) ثلاثة
 أَحْرُفٍ، وسبق معنا: أَنَّ التَّنْوِينَ الذي يكون في الأعداد تنوين عَوَظٍ، مثل: (كُلِّ)
 وَبَعْضٍ عَوَظٍ عن كلمة، إذا قيل: ثلاثة، أين التمييز؟ محذوف، وَعَوَظٌ عنه التنوين،
 (ثَلَاثَةٌ) جاءني ثلاثة، يعني: ثلاثة رجال مثلاً، فَحَذَفَتِ الْمُمَيِّزُ وَعَوَظَتْ عنه التنوين.
 هنا قال: (ثَلَاثَةٌ) أَي: ثلاثة أَحْرُفٍ، وليس المراد مُحَوَّلًا (مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ) حتى يَرِدَ اعتراض
 ابن هشام، بأن عبارة المُصَنِّفِ ظاهرةٌ في المُحَوَّلِ عن (فَعَلٍ) بالفتح أو الكسر ليس هذا
 المراد، لأنه قال: (وَاجْعَلْ فَعَلًا مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ) كأنه قال: مُحَوَّلًا مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ، إذن:

(فَعَلَ) أصالة لا يشملها اللفظ، ليس هذا المراد، المراد: اجعل (فَعَلَ) حالة كونه من فعل ذي ثلاثة أحرف فقط، فيشمل ما كان (فَعَلَ) أصالة وما كان بالتحويل.
(مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ كَنِعَمَ مُسَجَلًا) مُسَجَلًا. قال الشَّارح هنا: " تستعمل (سَاءَ) في الدَّم استعمال (بُئْسَ) "، إذن: أشبهتها في المعنى، حينئذ أخذت أحكامها السابقة، فلا يكون فاعلها إلا ما يكون فاعلاً ل: (بُئْسَ) وهو المُحَلَّى بالألف واللام: سَاءَ الرَّجُلُ زيدٌ، (سَاءَ) فعلٌ ماضي لإنشاء الدَّم (الرَّجُل) فاعل سَاءَ و (زيدٌ) المخصوص بالدَّم، وهو مبتدأ والجملة قبله خبرٌ.

والمضاف إلى ما فيه الألف واللام: سَاءَ غُلامُ القوم زيدٌ، الإعراب نفسه، والمُضْمَر المُفسَّر بنكرة بعده: سَاءَ رجلاً زيدٌ (سَاءَ) فعلٌ ماضي لإنشاء الدَّم، والفاعل ضميرٌ مستتر وجوباً، و (رَجُلًا) منصوبٌ على التمييز، و (زيدٌ) هذا المخصوص بالدَّم وهو مبتدأ، والجملة قبله خبر، ومنه قوله تعالى: ((سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا)) [الأعراف:177].

ويُذَكَّر بعدها المخصوص بالدَّم كما يُذَكَّر بعد (بُئْسَ) وإعرابه كما تقدَّم: ((سَاءَتْ مُرْتَفَقًا)) [الكهف:29] .. ((سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ)) [الأنعام:136] القول فيه: (مَا) هنا مُمَيِّزٌ، وقيل: فاعل، والصواب أنها مُمَيِّزٌ.

وأشار بقوله: (وَاجْعَلْ فَعَلًا) إلى أَنَّ كُلَّ فِعْلٍ ثلاثي يجوز أن يَبْنَى منه فِعْلٌ على (فَعَلَ) لقصد المدح أو الدَّم، كل فعل ثلاثي سواء كان من باب (فَعَلَ) أو (فَعِلَ)، وإمَّا ما كان من باب (فَعَلَ) لا إشكال فيه، لكن يُشْتَرَط - وهذا لم يَتَعَرَّضْ له الناظم - أَنَّهُ مما استكمل شروط المتعجب منه. أن يكون الفعل صالحاً لأن يُتَعَجَّبَ منه، فكل الشروط السابقة تُنَزَّلُ على هذا الباب، لأن (فَعَلَ) هنا فيه معنى التَّعَجُّبِ، ولذلك قال بعضهم: إِنَّمَا يُصَاغ (فَعَلَ) من الثلاثي لقصد المدح أو الدَّم بشرط أن يكون صالحاً للتَّعَجُّبِ منه، بأن يستوفي شروطه السابقة مُضْمَنًا معناه .. أن يستوفي الشروط الثمانية السابقة، فإن كان كذلك صَحَّ وإلا فلا.

أشار بذلك: إلى أَنَّ كُلَّ فِعْلٍ ثلاثي يجوز أن يَبْنَى منه فِعْلٌ على (فَعَلَ) لقصد المدح أو الدَّم، ويُعامل مُعَامَلَةً (نِعَمَ وَبُئْسَ) في جميع ما تقدَّم لهما من الأحكام، لذلك قال (مُسَجَلًا) مُطْلَقًا، سيأتي بعض الاستثناء، فتقول: شَرَفَ الرَّجُلُ زيدٌ (شَرَفَ) فعل ماضي لإنشاء المدح مثل (نِعَمَ) تُعَرِّجُهَا هَكَذَا، ثُمَّ أَتَمَّ الْبَاقِي، و (الرَّجُل) فاعل و (زيدٌ) مخصصٌ بالمدح، وهو مبتدأ والجملة قبله خبرٌ.

لَوْمَ الرَّجُلِ بَكَرٌ .. لَوْمَ هَذَا، فِيهِ ذَمٌّ، إِذْنُ: فِعْلٌ مَاضِي لِإِنْشَاءِ الذَّمِّ وَ (الرَّجُلِ) فاعل و (بَكَرٌ) هذا المخصوص بالذم، وَشَرُفَ غَلامَ الرَّجُلِ زَيْدٌ، وَشَرُفَ رَجُلًا زَيْدٌ، قِيلَ: مِنْهُ (سَاءَ) (سَاءَ) أَصْلُهَا: سَوًّا، تَحَرَّكَتِ الْوَاوُ وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا فَتُحْلِبُ أَلْفًا فَصَارَتْ (سَاءَ) ثُمَّ نُقِلَ إِلَى بَابِ (فَعَلٍ).

حينئذٍ يكون قوله: (وَاجْعَلْ كَيْسَ سَاءَ وَاجْعَلْ فَعْلًا) من باب عطف العام على الخاص، لأن (سَاءَ) هذه بمعنى: سَوًّا، يعني: من باب (فَعَلٍ) نُقِلَ إِلَى (فَعَلٍ). قِيلَ: مِنْ هَذَا النِّوعِ (سَاءَ) فَإِنَّ أَصْلَهُ: سَوًّا بِالْفَتْحِ، فَحَوَّلَ إِلَى (فَعَلٍ) بِالضَّمِّ فَصَارَ قَاصِرًا، ثُمَّ ضُمِّنَ مَعْنَى (بُئْسَ) فَصَارَ جَامِدًا قَاصِرًا مُحْكَمًا عَلَيْهِ بِمَا سَبَقَ مِنْ أَحْكَامٍ، وَإِنَّمَا أَفْرَدَهُ النَّاطِمُ هُنَا بِالذِّكْرِ لَخَفَاءِ التَّحْوِيلِ فِيهِ بِسَبَبِ الْإِعْلَالِ - مَا يَظْهَرُ - (سَاءَ) لَا يَظْهَرُ أَنَّهُ مِنْ بَابِ (فَعَلٍ) لِأَنَّهُ مُعَلٍّ.

الأصل: سَوًّا .. سَوًّا، عَلَى النِّوعَيْنِ: مِنْ بَابِ (فَعَلٍ) أَوْ (فَعْلٍ) وَجِبَ قَلْبُ الْوَاوِ أَلْفًا، لِأَنَّهَا مُتَحَرِّكَةٌ، وَالشَّرْطُ هُوَ التَّحَرُّكُ، مَا دَامَ أَنَّهَا تَحَرَّكَتْ بِقَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الْحَرَكَةِ وَجِبَ قَلْبُهَا أَلْفًا، فَقِيلَ: سَاءَ زَيْدٌ، حِينَئِذٍ هَلْ يُتَصَوَّرُ أَنَّهُ مِنْ بَابِ (بُئْسَ) يُقَالُ: لَا، إِذْنُ: لَا بُدَّ مِنَ النَّصِّ عَلَيْهِ. وَإِنَّمَا أَفْرَدَهُ بِالذِّكْرِ لَخَفَاءِ التَّحْوِيلِ فِيهِ بِسَبَبِ الْإِعْلَالِ، فَأُورِدَ عَلَيْهِ: (شَانَ وَزَانَ) لِمَاذَا خَصَّصْتَ (سَاءَ)؟! وَأَيْضًا يَسْتَعْمَلُ: شَانَ زَيْدٌ الرَّجُلُ .. شَانَ الرَّجُلِ زَيْدٌ، وَزَانَ الرَّجُلِ زَيْدٌ، فِي الْمَدْحِ وَالذَّمِّ كَذَلِكَ. فَأُورِدَ (شَانَ وَزَانَ) لَوْجُودِ الْعِلَّةِ. فَلِأَوَّلَى أَنْ يُقَالُ فِي التَّعْلِيلِ: إِنَّمَا أَفْرَدَهُ لِأَنَّهُ لِلذَّمِّ الْعَامِ، فَهُوَ أَشْبَهُ بِ: (بُئْسَ) بِخِلَافِ نَحْوِ: جَهْلٌ، فَإِنَّ الذَّمَّ فِيهِ خَاصٌّ، وَلِكثَرَةِ اسْتِعْمَالِهِ بِخِلَافِ غَيْرِهِ، إِذْنُ: هَذَا أَوْ ذَاكَ نَقُولُ: (سَاءَ) أَصْلُهُ مِنْ بَابِ (فَعْلٍ) هَذِهِ النَتِيجَةُ، لِمَاذَا خَصَّصَهُ؟ يَحْتَمِلُ هَذَا وَذَاكَ، وَمَقْتَضَى هَذَا الْإِطْلَاقُ عِنْدَ النَّاطِمِ (فَعْلًا مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ) أَنَّهُ يَجُوزُ فِي (عَلِمَ) أَنْ يُقَالُ: عَلِمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ، بِضَمِّ عَيْنِ الْكَلِمَةِ، وَقَدْ مَثَّلَ هُوَ وَابْنُهُ بِهِ - ابْنُ النَّاطِمِ - عَلِمَ، وَهَذَا دَلٌّ عَلَى أَنَّهُمَا يَرِيانُ جَوَازَ نَقْلِ (عَلِمَ) إِلَى بَابِ (فَعْلٍ) وَكَذَلِكَ (جَهْلٌ) إِلَى بَابِ (فَعْلٍ) وَسَمِعَ إِلَى بَابِ (فَعْلٍ) هَذَا جَائِزٌ الظَّاهِرُ عِنْدَ النَّاطِمِ لِإِطْلَاقِهِ، بَلْ مَثَّلَ بِهِ فِي شَرْحِهِ (لِلْكَافِيَةِ) وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقد مثَّلَ هُوَ وَابْنُهُ بِهِ، وَصَرَّحَ غَيْرُهُ -ابْنُ عَصْفُورٍ-: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَحْوِيلُ (عَلِمَ) وَ (جَهْلٍ) وَ (سَمِعَ) إِلَى (فَعْلٍ) بِضَمِّ الْعَيْنِ، لِأَنَّ الْعَرَبَ التَّزَمَّتْ كَسْرَ الْعَيْنِ فِيهَا مُطْلَقًا. لِأَنَّ الْعَرَبَ حِينَ اسْتَعْمَلَتْهَا هَذَا الْاسْتِعْمَالُ أَبَقَتْهَا عَلَى كَسْرَةِ عَيْنِهَا وَلَمْ تَحْوِلْهَا إِلَى الضَّمِّ، فَلَا يَجُوزُ لَنَا تَحْوِيلُهَا بَلْ نَبْقِيهَا عَلَى حَالِهَا كَمَا أَبَقَوْهَا، فَتَقُولُ: عَلِمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ، وَجَهْلَ الرَّجُلُ عَمْرُو،

وسَمِعَ الرَّجُلُ بَكَرَ.

إذن: يستثنى هذه الأفعال الثلاثة على قولٍ بأنه إذا استعملت استعمال (نَعَمْ وَبِئْسَ) حينئذٍ نقول: تبقى على أصلها (عَلِمَ).

وَيَجُوزُ فِي (فَعَلٍ) هُنَا أَنْ تُسَكَّنَ عَيْنُهُ، فَإِذَا قِيلَ: (عَلِمَ) مثلاً، تقول: عَلِمَ زَيْدٌ (شَرَفَ) شَرَفَ زَيْدٌ .. شَرَفَ الرَّجُلُ زَيْدٌ بالتخفيف، يعني: بإسكان العين.

يَجُوزُ فِي (فَعَلٍ) هُنَا أَنْ تُسَكَّنَ عَيْنُهُ، وَأَنْ تُنْقَلَ حَرَكَتُهَا إِلَى الْفَاءِ فتقول: ضَرَبَ الرَّجُلُ زَيْدٌ، ويُقال: ضَرَبَ الرَّجُلُ زَيْدٌ، يعني: تُنْقَلُ الْحَرَكَةُ إِلَى مَا قَبْلَهَا، إذن: (شَرَفَ) فِيهِ ثَلَاثُ لُغَاتٍ فِي هَذَا الْبَابِ (نَعَمْ وَبِئْسَ) تقول: شَرَفَ الرَّجُلُ زَيْدٌ، مِنْ بَابِ (فَعَلٍ) وَقَدْ تُسَكَّنُ الْعَيْنُ فتقول: شَرَفَ الرَّجُلُ زَيْدٌ، وَقَدْ تُنْقَلُ حَرَكَةُ الْعَيْنِ إِلَى مَا قَبْلَهَا فتقول: شَرَفَ الرَّجُلُ زَيْدٌ، تستعمل هذا أو ذاك، وكله وارد.

يَجُوزُ فِي فَاعِلِ (فَعَلٍ) الْمَذْكُورِ الْجُرُّ بِالْبَاءِ وَالِاسْتِغْنَاءُ عَنْ (أَلِ) وَإِضْمَارُهُ عَلَى وَفْقِ مَا قَبْلَهُ، هَذَا مِمَّا اخْتَصَّ بِهِ بَابُ (فَعَلٍ) عَنْ بَابِ (نَعَمْ وَبِئْسَ)، يَجُوزُ فِي فَاعِلِ (فَعَلٍ) الْمَذْكُورِ الْجُرُّ بِالْبَاءِ، فَيُقَالُ:

حُبَّ بِالزُّورِ الَّذِي لَا يُرَى ... مِنْهُ.

(حُبَّ بِالزُّورِ) أَصْلُهُ: الزُّورُ، حُبٌّ، قُلْنَا: (حُبٌّ) هَذِهِ دَاخِلَةٌ فِيهِ، وَلِذَلِكَ أَصْلُهُ: حُبُّ، عَلَى اللُّغَةِ الثَّلَاثَةِ: حُبٌّ، نُقِلَتْ الضَّمَّةُ إِلَى حَرَكَةِ الْعَيْنِ إِلَى الْفَاءِ، قِيلَ: (حُبَّ بِالزُّورِ) الْبَاءُ هَذِهِ زَائِدَةٌ وَ (الزُّورِ) هَذَا فَاعِلٌ مَرْفُوعٌ تَقْدِيرًا، وَالْبَاءُ هَذِهِ زَائِدَةٌ (حُبَّ بِالزُّورِ). وَكَذَلِكَ الْإِسْتِغْنَاءُ عَنْ (أَلِ) تَقُولُ: فَهُمْ زَيْدٌ .. وَالزَّيْدُونَ كَرُمُوا رَجَالًا، صَارَ ضَمِيرًا مُسْتَتَرًّا، لِمَا فِيهَا مِنْ مَعْنَى التَّعَجُّبِ، إذن: يَجُوزُ فِي فَاعِلِ (فَعَلٍ) الْجُرُّ بِالْبَاءِ، وَالِاسْتِغْنَاءُ عَنْ (أَلِ) .. لَا يَشْتَرِطُ فِيهِ (أَلِ)، وَإِضْمَارُهُ عَلَى وَفْقِ مَا قَبْلَهُ: الزَّيْدُونَ كَرُمُوا رَجَالًا (كَرُمُوا) الْوَائِدُ فَاعِلٌ، وَهَذَا أَضْمَرُ الْفَاعِلِ، يَعْنِي: أُبْرِزَ، صَارَ ضَمِيرًا بَارِزًا بِاعْتِبَارِ مَا بَعْدَهُ، هَذَا شَاذٌ هُنَاكَ، قُلْنَا: فِي بَابِ (نَعَمْ) يُحْفَظُ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ، وَإِنْ حَكَاهُ الْكِسَائِيُّ.

وَمِثْلُ نَعَمْ حَبْدًا الْفَاعِلُ ذَا ... وَإِنْ تُرِدْ ذِمًّا فَقُلْ: لَا حَبْدًا
وَأَوَّلِ ذَا الْمَخْصُوصِ أَيًّا كَانَ لَا ... تَعْدِلْ بِذَا فَهُوَ يُضَاهِي الْمَثَلَا
وَمَا سِوَى ذَا ارْفَعْ بِحَبٍّ أَوْ فَجَّرْ ... بِالْبَاءِ وَدُونَ ذَا انْضِمَامُ الْحَاكِثِ

هَذَا مَا جَرَى عَلَى نَمَطِ (نَعَمْ وَبِئْسَ) يَعْنِي: حَبْدًا، وَمِثْلُ (نَعَمْ) فِي الْمَعْنَى لَا فِي الْحُكْمِ مُطْلَقًا: حَبٌّ، مِنْ قَوْلِكَ: حَبْدًا، حَبٌّ فَقَطْ، وَأَمَّا (ذَا) فَهُوَ فَاعِلٌ، وَقَدْ نَصَّ عَلَيْهِ

(الْفَاعِلُ ذَا).

(وَمِثْلُ نَعَمْ حَبْدًا) حَبٌّ مِنْ حَبْدًا، فَهِيَ لِإِنْشَاءِ الْمَدْحِ الْعَامِ، كَمَا أَنَّ (نَعَمْ) لِإِنْشَاءِ الْمَدْحِ الْعَامِ فَهِيَ مِثْلُهَا:

- وَفِي الْفَعْلِيَّةِ عَلَى الْأَصَحِّ .. هِيَ فِعْلٌ (الْفَاعِلُ ذَا).

- وَالْمُضْيِّ.

- وَالنَّقْلُ إِلَى الْإِنْشَاءِ.

- وَالْجُمُودِ.

فَهَذِهِ اجْتَمَعَ فِيهَا (حَبٌّ وَنَعَمْ): كُلٌّ مِنْهُمَا لِإِنْشَاءِ الْمَدْحِ الْعَامِ، وَكُلٌّ مِنْهُمَا فِعْلٌ عَلَى الْأَصَحِّ فِيهِمَا، وَالْمُضْيِّ .. الدَّلَالَةُ عَلَى الْمَاضِي، وَالنَّقْلُ إِلَى الْإِنْشَاءِ كَانَا خَبْرَيْنِ، وَالْجُمُودِ كُلٌّ مِنْهُمَا جَامِدٌ غَيْرُ مُتَصَرِّفٍ .. فِعْلَانِ غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ.

وَتُفَارِقُهَا .. تُفَارِقُ (حَبٌّ) (نَعَمْ) فِي:

- أَمَّا لَا يَجُوزُ فِي لَفْظِهَا إِلَّا هَيْئَةً وَاحِدَةً.

- وَفِي جَوَازِ دُخُولِ (لَا) عَلَيْهَا: لَا حَبْدًا، لَا يُقَالُ: لَا نَعَمْ، لَا يَجُوزُ، يَجُوزُ دُخُولُ (لَا)

الْإِنْفِيَّةِ عَلَى حَبٍّ، وَلَا يَجُوزُ دُخُولُهَا عَلَى (نَعَمْ).

- وَدُخُولُ (يَا) عَلَيْهَا مِنْ غَيْرِ شَذُوذٍ: يَا حَبْدًا زَيْدٌ، وَلَا يَصَحُّ: يَا نَعَمْ، هَذَا شَاذٌ، وَأَمَّا حَبْدًا فَيَجُوزُ.

وَتَزِيدُ عَلَيْهَا مِنْ حَيْثُ الْمَدْحُ - تَزِيدُ (حَبٌّ) عَلَى (نَعَمْ) -: بِأَنَّهَا تُشْعِرُ بِأَنَّ الْمَمْدُوحَ مَحْبُوبٌ وَقَرِيبٌ إِلَى النَّفْسِ، إِذَا مَدَحْتَهُ: نَعَمْ الرَّجُلُ زَيْدٌ، مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّكَ تُحِبُّهُ، لَكِنْ إِذَا قُلْتَ: حَبْدًا زَيْدٌ، إِذَنْ: (حَبٌّ) هَذَا فِيهِ مَحَبَّةٌ وَفِي مِيلِ الْقَلْبِ.

وَتَزِيدُ عَلَيْهَا بِأَنَّهَا تُشْعِرُ بِأَنَّ الْمَمْدُوحَ مَحْبُوبٌ وَقَرِيبٌ مِنَ النَّفْسِ. قَالَ ابْنُ مَالِكٍ فِي (شَرْحِ التَّسْهِيلِ): " وَالصَّحِيحُ أَنَّ (حَبٌّ) فِعْلٌ يُقْصَدُ بِهِ الْحُبُّ وَالْمَدْحُ - جَمْعُ بَيْنِهِمَا -، إِذَنْ: لَيْسَ كُلُّ مَمْدُوحٍ مَحْبُوبًا، قَدْ يَكُونُ الْمَدْحُ نِفَاقًا .. كَذِبٌ، وَجُعِلَ فَاعِلُهُ (ذَا) لِيَدُلَّ عَلَى الْحُضُورِ فِي الْقَلْبِ، (ذَا) اسْمُ إِشَارَةٍ، وَالْإِشَارَةُ الْأَصْلُ فِيهَا أَنْ تَكُونَ لشيءٍ مُحْسُوسٍ، يَعْنِي: كَأَنَّهُ أَشِيرَ إِلَيْهِ أَنَّهُ مَحَلُّهُ .. مَسْكَنُهُ الْقَلْبُ، حِينَئِذٍ دَلَّتْ عَلَى مَا دَلَّ عَلَيْهِ (حَبٌّ).

(وَمِثْلُ نَعَمْ) فِي الْمَعْنَى لَا فِي الْحُكْمِ (حَبٌّ) مِنْ (حَبْدًا)، (الْفَاعِلُ ذَا) مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ، (مِثْلُ)

هَذَا مُبْتَدَأٌ، وَهُوَ مِضَافٌ وَ (نَعَمْ) قُصِدَ لَفْظُهُ مِضَافٌ إِلَيْهِ، (حَبْدًا) كُلُّهَا خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ،

(الْفَاعِلُ ذَا) مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ، أَيُّ: فَاعِلُ (حَبٌّ) هُوَ لَفْظُ (ذَا) عَلَى الْمُخْتَارِ .. الْقَوْلُ

الصَّحِيحُ، وَظَاهِرُ مَذْهَبِ سَيِّبِيَّةٍ، وَقَوْلُهُ: (الْفَاعِلُ ذَا) فِيهِ تَعْرِيفٌ، يَعْنِي: أَرَادَ أَنْ يَرُدَّ

على بعض النحويين، فيه تعريضٌ بالرَّدِّ على القائِلين بتركيب (حَبَّ) مع (ذَا) قيل:
(حَبَّ) فعلٌ ماضي و (ذَا) فاعل، وهذا الصحيح وهو مذهب سيبويه.
قيل: (حَبَّذَا) كلها فعل مُرَكَّبَةٌ، وقيل: (حَبَّذَا) كلها اسم مُرَكَّبَةٌ، وهذان القولان
ضعيفان، وأضعفهما القول بالفعلية، وفيه تعريضٌ بالرَّدِّ على القائِلين بتركيب (حَبَّ) مع
(ذَا) ولهم فيه مذهبان:

الأول قيل: غُلِبَتِ الفعلية لِتَقْدُمِ الفعل فصار الجميع فعلاً وما بعده فاعل: حَبَّذَا زَيْدٌ،
(حَبَّذَا) فعلٌ ماضي و (زَيْدٌ) فاعل، كيف (حَبَّ) فعل و (ذَا) اسم إشارة؟ قالوا: تَقْدُمُ
الفعل فغُلِبَتِ الفعلية على الاسمية فَرُكِّبَا .. مُرْجَا .. صارا لفظاً واحداً فعل، إذن:
(حَبَّذَا) فعل ماضي .. كلها فعل ماضي و (زَيْدٌ) المرفوع بعده فاعل، هذا قولٌ. هنا
غُلِبَتِ الفعلية على الاسمية.

وضَعِفَ — هذا قول ضعيف — بأنه يلزم تغليب أضعف الجزأين، أيهما أولى هنا: نُغَلِّبُ
الاسم الذي هو لشرفه أقوى على الفعل، أو نُغَلِّبُ الفعل على الاسم؟ إذا جاءت
مسألة غلبة فالاسمية أولى، ولذلك هذا أضعف الأقوال، إذا أردنا تغليب الفعل على
الاسم، أو الاسم على الفعل فالأولى أن نُغَلِّبَ الاسم على الفعل لشرفه .. لأنه أعلى.
وضَعِفَ بأنه يلزم تغليب أضعف الجزأين، وبأنَّ تركيب فعلٍ من فعلٍ واسمٍ لا نصير له،
هذا قولٌ.

القول الثاني: غُلِبَتِ الاسمية لشرف الاسم — جاء على القاعدة الأصل .. التعليل
السابق — غُلِبَتِ الاسمية (حَبَّذَا) اسمٌ وما بعده خبر، وغلبت الاسمية لِشَرَفِ الاسم
فصار الجميع اسماً، وما بعده خبر (حَبَّذَا) مبتدأ، والاسم المرفوع بعده خبر، وهو مذهب
المبرِّد وابن السَّراج، ونُسِبَ لسيبويه، وضَعِفَ بأن (حَبَّذَا) لو كانت اسماً لوجب تَكَرُّرُ
(لا) إن أَهْمِلْتَ (لا) نحو: لا حَبَّذَا زَيْدٌ ولا عمروٌ، وهذا لا يُقال به، وعمل (لا) في
مَعْرِفَةِ إن أُعْمِلْتَ عَمَلُ (إنَّ) أو (ليس).

إذن: هذان قولان ضعيفان، القول بالتركيب قولٌ ضعيف، سواء غُلِبَتِ الاسمية على
الفعلية، أو الفعلية على الاسمية القولان ضعيفان.

وهناك قولٌ ثالث وهو كون (حَبَّ) فعلاً، والاسم الظاهر فاعله و (ذَا) مُلْغَاةٌ: حَبَّذَا زَيْدٌ
(حَبَّ) فعلٌ ماضي و (زَيْدٌ) فاعلٌ و (ذَا) مُلْغَاةٌ، وهذا ضعيف لأن الأسماء لا تُلغى، لو
قيل حرف ويُلغى نعم، لكن اسم إشارة جيء به في الأصل للدلالة على المعنى.
إذن: (وَمِثْلُ نَعَمْ حَبَّذَا الْفَاعِلُ ذَا) هذا هو الصحيح: أَنَّ (حَبَّ) فعلٌ ماضي و (ذَا)
فاعله و (زَيْدٌ) مخصوص بالمدح، وما قبله الجملة في محل رفع خبر، وهذا مذهب سيبويه
وهو الظاهر.

(وَأِنْ تُرِدْ ذِمًّا) إِنْ تُرِدْ ذِمًّا بِهَذَا التَّرْكِيبِ (فَقُلْ: لَا حَبْدًا) يَعْنِي: تَرِدْ عَلَى (حَبْدًا) تَدْخُلْ عَلَيْهَا (لَا) النَّافِيَةُ، فَتَقُولُ: لَا حَبْدًا، حِينَئِذٍ صَارَتْ بِمَعْنَى (بُئْسَ)، (مِثْلُ نِعَمَ حَبْدًا).
(وَأِنْ تُرِدْ ذِمًّا فَقُلْ لَا حَبْدًا) فَهِيَ بِمَعْنَى (بُئْسَ). يُقَالُ فِي الْمَدْحِ: حَبْدًا زَيْدٌ، وَفِي الذَّمِّ: لَا حَبْدًا زَيْدٌ، كَقَوْلِهِ:
أَلَا حَبْدًا أَهْلُ الْمَلَأِ غَيْرُ أَنَّهُ ... إِذَا ذُكِرْتُ مَيِّ فَلَا حَبْدًا هِيَ

وَاخْتَلَفَ فِي إِعْرَابِهَا، فَذَهَبَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ: أَنَّ (حَبَّ) فِعْلٌ مَاضِيٌّ وَ (ذَا) فَاعِلُهُ، وَأَمَّا الْمَخْصُوصُ فَجَوَّزَ أَنْ يَكُونَ مَبْتَدَأً وَالْجُمْلَةُ قَبْلَهُ خَبَرُهُ، وَجَوَّزَ أَنْ يَكُونَ خَبَرٌ لِمَبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ، مَا يُقَالُ هُنَاكَ فِي الْمَخْصُوصِ يُقَالُ فِي (حَبَّ).
وَذَهَبَ الْمَبْرِدُ وَغَيْرُهُ: إِلَى أَنَّ (حَبْدًا) اسْمٌ، وَهُوَ مَبْتَدَأٌ وَالْمَخْصُوصُ خَبَرُهُ، أَوْ: خَبَرٌ مُقَدَّمٌ وَالْمَخْصُوصُ مَبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، فَرُكِبَتْ (حَبَّ) مَعَ (ذَا) وَجَعَلْنَا اسْمًا وَاحِدًا، وَهَذَا ضَعِيفٌ.
وَذَهَبَ قَوْمٌ: إِلَى أَنَّ (حَبْدًا) فِعْلٌ مَاضِيٌّ وَ (زَيْدٌ) فَاعِلُهُ، فَرُكِبَتْ (حَبَّ) مَعَ (ذَا) وَجَعَلْنَا فِعْلًا، وَهَذَا أَوْفَرُ الْمَذَاهِبِ - نَعَمْ، أَوْفَرُ وَلَا شَكَّ - لِأَنَّهُ غُلِبَ فِيهِ الضَّعِيفُ الْفِعْلُ أَوْفَرُ الْجَزَائِنِ عَلَى الْأَشْرَفِ وَهُوَ الْاسْمُ.
وَأَوَّلُ ذَا الْمَخْصُوصِ أَيًّا كَانَ لَا ... تَعْدِلُ بِذَا فَهُوَ يُضَاهِي الْمَثَلَا

(وَأَوَّلُ ذَا الْمَخْصُوصِ) أَوَّلُ الْمَخْصُوصِ (ذَا)، (أَوَّلُ) يَعْنِي: اجْعَلْهُ تَالِيًّا لَهُ .. تَابِعًا لَهُ، (الْمَخْصُوصِ) هَذَا مَفْعُولُ أَوَّلٍ، (ذَا) هَذَا الْمَفْعُولُ الثَّانِي، أَي: اجْعَلِ الْمَخْصُوصَ بِالْمَدْحِ أَوْ الذَّمِّ تَابِعًا ل: (ذَا) يَتَّبِعُهُ: حَبْدًا زَيْدٌ .. لَا حَبْدًا زَيْدٌ، يَكُونُ تَابِعًا لَهُ، اجْعَلِ الْمَخْصُوصَ بِالْمَدْحِ أَوْ الذَّمِّ تَابِعًا ل: (ذَا) لَا يَتَقَدَّمُ بِحَالٍ لَا عَلَى (ذَا) وَلَا عَلَى (حَبَّ) فَلَا يُقَالُ: حَبَّ زَيْدٌ ذَا! وَلَا يُقَالُ: زَيْدٌ حَبْدًا، لَا هَذَا وَلَا ذَاكَ.

(وَأَوَّلُ ذَا الْمَخْصُوصِ) أَي: اجْعَلِ الْمَخْصُوصَ وَالْيَا (ذَا)، وَفُهِمَ مِنْهُ: أَنَّ مَخْصُوصَ (حَبْدًا) لَا يَكُونُ إِلَّا مُتَأَخِّرًا عَنْ (ذَا) بِخِلَافِ الْمَخْصُوصِ بَعْدَ (نَعَمْ).
إِذَنْ: مِنَ الْفَوَارِقِ بَيْنَ الْمَخْصُوصِينَ -مَخْصُوصٍ (نَعَمْ) وَمَخْصُوصٍ (حَبْدًا .. حَبَّ) - أَنَّ (حَبْدًا) لَا يَكُونُ الْمَخْصُوصَ إِلَّا مُتَأَخِّرًا، وَأَمَّا (نَعَمْ) فَيَجُوزُ تَقْدِيمُهُ، وَقَدْ حَكَا الْإِجْمَاعُ عَلَى ذَلِكَ ابْنُ هِشَامٍ رَحِمَهُ اللَّهُ.

فَإِنَّهُ يَتَقَدَّمُ، وَفُهِمَ مِنْ سَكُوتِهِ عَنْ إِعْرَابِهِ أَنَّهُ كَمَخْصُوصٍ (نَعَمْ)، إِذَنْ: خَالَفَهُ فِي كَوْنِهِ لَا يَتَقَدَّمُ، وَأَمَّا الْإِعْرَابُ فَالْحُكْمُ وَاحِدٌ .. مَا قِيلَ مِنْ جَوَازِ الْإِعْرَابِ هُنَاكَ فَهُوَ الْحُكْمُ هُنَا.
(وَأَوَّلُ ذَا الْمَخْصُوصِ أَيًّا كَانَ)، (أَيًّا) هَذَا اسْمٌ شَرْطٌ وَ (كَانَ) هَذَا فِعْلٌ الشَّرْطُ، (أَيًّا)

اسم شرطٍ نُصِبَ بِشروطه وهو (كَانَ) .. خبر (كَانَ) ((أَيَّامًا تَدْعُوا)) [الإسراء:110] مثله. وهو (كَانَ) على حَدِّ قوله: ((أَيَّامًا تَدْعُوا)) [الإسراء:110] وجملة (لَا تَعْدِلْ بِذَا) جواب الشرط: أَيَّامًا كان هو، اسم (كان) ضمير مستتر و (أَيَّامًا) هو الخبر، وجب تقديمه وهو شرط، إذن: (كان) فعل الشرط، أين الجواب؟ (لَا تَعْدِلْ بِذَا) الأصل أنه يقول: فلا تَعْدِلْ بِذَا .. بالفاء.

وجملة: (لَا تَعْدِلْ بِذَا) جواب الشرط على حذف فاء الجزاء، وقوله: (فَهُوَ يُضَاهِي المَثَلًا) قد يقول قائل: بأن الفاء هنا واقعة في جواب الشرط، نقول: لا، هنا الفاء للتعليل، لأنه لا يصح أن يكون جواباً: (أَيَّامًا كَانَ فَهُوَ يُضَاهِي المَثَلًا) أو: (أَيَّامًا كَانَ فَلَا تَعْدِلْ بِذَا)؟ الظاهر أن (لَا تَعْدِلْ) هو الجملة .. هو جملة الجواب. وقوله: (فَهُوَ يُضَاهِي المَثَلًا) تعليلٌ للنهي عن العدول وَعَلَّلَ مع أن التعليل ليس من وظائف المتن، الأصل أنه يذكر الحكم فقط، وأمّا التعليل فهذا من وظيفة الشارح، إشارةً إلى ردّ توجيه ابن كَيْسَانَ الآتي ذكره، أو هو جواب الشرط، وجملة (لَا تَعْدِلْ بِذَا) مُعْتَرِضَةٌ، لكن الأول أولى، يعني: يَحْتَمِلُ أن قوله: (فَهُوَ يُضَاهِي المَثَلًا) هو جملة الجواب (أَيَّامًا كَانَ) .. هذا محتمل، وجملة: (لَا تَعْدِلْ بِذَا) مُعْتَرِضَةٌ، لكن هذا ليس بظاهر، والصواب الأول: على إسقاط حرف الفاء.

أو هو جواب الشرط، وجملة (لَا تَعْدِلْ بِذَا) مُعْتَرِضَةٌ، والباء في: (بِذَا) إمّا على باهما - التَّعْدِيَّة - وإمّا بمعنى (عَنْ) أي: لَا تَعْدِلْ عَنْ لَفْظِ ذَا، وهذا الظاهر، والمراد به: لَا تَعْدِلْ بِ: (ذَا) عن لفظ (ذَا) عن الأفراد والتذكير، فيلزم الأفراد والتذكير، لَا تَعْدِلْ عن لفظ (ذَا) إلى غيره، وضميره يرجع إلى (ذَا) بتقدير مضاف، أي: تركيبه، أي: التركيب المُشْتَمِل عليه.

(لَا تَعْدِلْ بِذَا) (ذَا) فقط .. عن لفظه، أو إذا جاء في تركيب: حَبَّذَا زَيْدًا؟ في التركيب، إذن: على حذف مُضَافٍ. أَيَّامًا كَانَ لَا تَعْدِلْ بِذَا عن الأفراد والتذكير، فيجب في (ذَا) أن يكون بلفظ الأفراد والتذكير أَيَّامًا كَانَ المخصوص، سواءً كان مثنًى .. كان جمعاً .. كان مؤنثاً، أَيَّامًا كَانَ لفظه لَا تَعْدِلْ بِ: (ذَا) فتقول: (حَبَّذَا زَيْدًا) توافقا .. (حَبَّذَا هِنْدًا) تخالفاً .. حَبَّذَا الزيدان .. حَبَّذَا الهندان .. حَبَّذَا الزيدون .. حَبَّذَا الهندات، مهما تَغَيَّرَ وَتَبَدَّلَ المخصوص ف: (ذَا) اسم إشارة مُفْرَدٌ لِمَذْكُورٍ يَبْقَى كحاله، لماذا؟! (فَهُوَ يُضَاهِي المَثَلًا).

يعني: (ذَا .. حَبَّذَا) يضاهي .. يُشَابِه المثل، والأمثال لَا تُبَدَّل وَلَا تُغَيَّرُ: (الصِّيْفَ

صَبَّعَتِ اللَّبَنَ) ما يُدَلّ، تقول للرجل: الصَّيْفُ صَبَّعَتِ اللَّبَنَ، صحيح؟! تقول لقوم -
عشرين شخص-: الصَّيْفُ صَبَّعَتِ اللَّبَنَ، يبقى كما هو، لا تقل: صَبَّعَتْ، ولا صَبَّعْتُ،
إنما يبقى كحاله .. (فَهُوَ يُضَاهِي المَثَلًا).

إذن: يَجِبُ في (ذَا) أن يكون بلفظ الإفراد والتذكير أيًّا كان المخصوص، أي: أيَّ شيءٍ
كان مُذَكَّرًا، أو مُؤنَّثًا مفردًا، أو مثنًى أو جمعًا، فتقول في المثال كما قال الشَّارح: حَبَّذا
زيدٌ، وحَبَّذا هندٌ، والزَّيدان، والهندان، إلى آخره، فلا تَخْرُجُ (ذَا) عن الإفراد والتذكير،
لأنها لو خَرَجَتْ لقليل: حَبَّذي .. حَبَّذي هندٌ، وحَبَّذان الزَّيدان (ذَان) لأن (ذَا) مُفْرَدٌ و
(ذَان) فتقول: حَبَّتَانِ الهندان، وحَبَّ أولئك الزَّيدون .. حَبَّ أولئك الهندات، وهذا
فاسد.

وَأَوَّلُ ذَا المَخْصُوصِ أَيًّا كَانَ لَا ... تَعْدِلُ بِذَا فَهُوَ

(فَهُوَ) أي: هذا التركيب (حَبَّذا) (يُضَاهِي) يعني: يُشَابِه، (المَثَلًا) الألف هنا للإطلاق و
(المَثَل) لا يُغَيَّرُ ولا يُدَلّ، فَهُوَ يُضَاهِي المَثَلًا في كثرة الاستعمال، والأمثال لا تُغَيَّرُ،
فكذا ما أشبهها.

وقال ابن كيسان - هذا الذي أحلنا إليه -: " إنما لم يَخْتَلَفْ (ذَا) " .. لماذا لم يَخْتَلَفْ؟
عَلَّلَ الناظم كما عَلَّلَ أكثر النحاة: أنه شابه المَثَل، والمَثَل لا يُدَلّ، ابن كيسان له
تعليل، يقول: " إنما لم يَخْتَلَفْ (ذَا) لأنه إشارةٌ أبدأً إلى مُذَكَّرٍ محذوفٍ مُطلقاً " المشار إليه
مُذَكَّرٌ محذوف، ولذلك اتَّخَذَ مع جميع الأمثلة: حَبَّذا هندٌ .. حَبَّذا حُسن هندٍ، المشار
إليه لفظ (حُسن) فَقَدَرَهُ مُذَكَّرًا، فيشار حينئذٍ للفظِ مُذَكَّرٍ.

لأنه إشارةٌ أبدأً إلى مُذَكَّرٍ محذوف، والتقدير في: (حَبَّذا هندٌ) حَبَّذا حُسن هندٍ، وكذا
باقي الأمثلة، وهذا ضعيف، رُدُّ بأنه دعوى بلا بَيِّنَةٍ، لأنه التَّزِمُ الحذف، وثَمَّ قاعدة: إذا
التَّزِمَ الحذف لا بُدَّ من دليل عن العرب بأن يُصَرَّحَ في بعض الأمثلة، أو أن يُقامَ مقامه
ما يَسُدُّ مَسَدَّهُ، وهُنا ليس عندنا ما يَسُدُّ مَسَدَّهُ.

ورُدُّ بأنه دعوى بلا بَيِّنَةٍ، أي: دليل، لعدم ظهور هذا المُقَدَّر في شيءٍ من كلام العرب
الفصيح.

وَأَوَّلُ ذَا المَخْصُوصِ أَيًّا كَانَ لَا ... تَعْدِلُ بِذَا فَهُوَ يُضَاهِي المَثَلًا

إذن: أَوْقَعَ المخصوص بالمدح أو الذَّمَّ بعد (ذَا) على أيِّ حالٍ كان، من الإفراد والتذكير
والتأنيث والتثنية والجمع، ولا تُغَيَّرُ (ذَا) لِتَغْيِيرِ المخصوص أبدأً، بل يلزم الإفراد والتذكير

لأنها أشبهت المثل والمثل لا يُغيّر، فكما تقول: (الصَيْفُ صَيَّعَ اللبن) للمدَّكَر وغيره،
فكذلك (حَبَّذا) يكون كذلك.

يُحذف المخصوص في باب (حَبَّذا) للعلم به كما يُحذف في باب (نَعَمْ) إذن: الحكم واحد
هنا من جهة أنَّ المخصوص يُحذف هنا كما يُحذف في باب (نَعَمْ):
أَلَا حَبَّذا لَوْلَا الْحَيَاءُ وَرُبَّمَا ... مَنَحْتُ الْهَوَى مَا لَيْسَ بِالْمُتَقَارِبِ

أي: أَلَا حَبَّذا ذكر هذه النساء لولا الحياء.
وَمَا سِوَى ذَا ارْفَعْ بِحَبٍّ أَوْ فَجُرْ ... بِالْبَا وَدُونَ ذَا انْضِمَامُ الْحَاكِثُ

يعني: أَنَّ (حَبٍّ) قد يكون فاعلها غير (ذَا) من الأسماء.
فيما سبق: (حَبَّذا الْفَاعِلُ ذَا) هل دائماً يكون الفاعل (ذَا) أو تخرج عن أن يكون
فاعلها (ذَا)؟ لا، تخرج لكن لها حكم آخر.
(وَمَا سِوَى ذَا ارْفَعْ بِحَبٍّ)، (مَا) هذا اسمٌ موصولٌ بمعنى: الذي، (ارْفَعْ مَا سِوَى ذَا
بِحَبٍّ) إذن: نفهم منه أنه قد يقع اسمٌ ظاهر موقع (ذَا)، (ارْفَعْ بِحَبٍّ) ارْفَعْ مَا سِوَى ذَا،
يعني: الذي غير (ذَا)، إذن: نفهم منه أنَّ غير (ذَا) قد يَحُلُّ مَحَلَّ (ذَا). يعني: أَنَّ (حَبٍّ)
قد يكون فاعلها غير (ذَا) من الأسماء مع إرادة المدح، وفي فاعلها حينئذٍ وجهان:
(ارْفَعْ ... أَوْ فَجُرْ) إمَّا الرفع، وإمَّا الجرُّ، الرفع واضح، وأمَّا الجر فبالباء الزائدة لزوماً،
وفي حائنها إِذَاكَ لغتان كما سيأتي.
(وَمَا سِوَى ذَا ارْفَعْ بِحَبٍّ) يعني: أنه إذا وقع بعد (حَبٍّ) غير (ذَا) من الأسماء جاز فيه
وجهان:

- الرفع ب: (حَبٍّ) تقول: حَبٌّ زَيْدٌ رجلاً (حَبٍّ) فعلٌ ماضي فُصِدَ به المدح - نفس
الكلام - و (زَيْدٌ) فاعلٌ ب: (حَبٍّ) مرفوعٌ به و (رجلاً) هذا تَمْيِيز، لكن لم يذكره الشَّارح
بناءً على ما سبق. إذن: حَبٌّ زَيْدٌ، نقول: (زَيْدٌ) هنا فاعل (حَبٍّ) لماذا جَوَّزنا أن يكون
فاعل (حَبٍّ)؟ لأنها لم ترفع (ذَا) لم يوجد (ذَا) لو وَجَدَ (ذَا) انتقل الحكم إلى ما سبق.
نَحْو: حَبٌّ زَيْدٌ.

(أَوْ فَجُرْ بِالْبَا) أَوْ فَجُرْ الْفَاءَ هذه زائدة (أَوْ فَجُرْ) لأنه عطف على ما سبق فالفاء
زائدة، يعني: (جُرَّ بِالْبَا) بالباء قَصْرَه للضرورة، (جُرَّ بِالْبَا) يعني: مَا سِوَى (ذَا) ارْفَعْ أَوْ
فَجُرْ، إمَّا أن يكون مرفوعاً على الأصل في الفاعل، وإمَّا أن يكون مجروراً، فحينئذٍ يكون

فاعلاً مَجْرُوراً، مثل: ((كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً)) [الرعد:43] قلنا (بِاللَّهِ) لفظ الجلالة هنا
 فاعل، جُرَّ بالباء الزائدة، هذا مثله تقول: حَبَّ بَزِيدٍ .. حَبَّ زَيْدٌ .. حَبَّ بَزِيدٍ، لك
 وجهان: إمَّا أَنَّكَ ترفع، وإمَّا أَنَّكَ تَجُرُّ بالباء الزائدة، فتقول: حَبَّ بَزِيدٍ (الباء) حرف جر
 زائد و (زید) فاعلٌ مرفوع ورفعه ضَمَّةٌ مُقَدَّرَةٌ على آخره، منع من ظهورها اشتغال
 المحل بحركة حرف الجر الزائد.
 وَمَا سِوَى ذَا ارْفَعِ حَبَّ أَوْ فَجُرْ ... بِالْبَاءِ

أي: على قِلَّةٍ بخلاف فاعل (نعم) فَإِنَّ جَرَّهُ بالباء مُتَمَنِّعٌ، هذا من الفوارق.
 وَدُونَ ذَا انْضِمَامُ الْحَا كَثُرَ

إذا اتَّصَلَتْ (حَبَّ) بـ: (ذَا) قيل: وَجَبَ الفتح (حَبَّذَا) (حَبَّ) بفتح الحاء .. إذا اتَّصَلَتْ
 (حَبَّ) بـ: (ذَا) وكانت (ذَا) هي الفاعل وَجَبَ فتح الحاء لغة واحدة، وأمَّا إذا رَفَعَتْ
 فاعلاً غير (ذَا) صار في حائِها وجهان: الفتح والضَّمُّ (حَبَّ .. حُبَّ) فيه لغتان، وفتحها
 بقاءً على الأصل (حَبَّذَا) هو الأصل فيها، وجاز ضَمُّ الحاء لأن الأصل (حَبُّب) وقلنا:
 يُنْقَلُ حركة العين إلى ما قبلها، فقليل: (حُبَّ)، إذن: (حُبَّ) بِضَمِّ الحاء بناءً على أَنَّ
 الضَمَّةَ هذه منقولة عن عين الكلمة. بِضَمِّ الباء فُنُقِلَتْ الضَمَّةُ إلى الحاء.
 (وَدُونَ ذَا انْضِمَامُ الْحَا كَثُرَ) إذن: إذا كانت مع (ذَا) -مفهومه- بقيت على أصلها
 وهو فتح الحاء، (وَدُونَ ذَا) هذا حالٌ من محذوفٍ للعلم به، أي: انضمام الحاء من
 (حَبَّ) حالة كونه دون (ذَا) أكثر، وأعرَبها غيره: (وَدُونَ) الواو عاطفة (دُونَ) ظرفٌ
 مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ حال، وصاحب الحال محذوف، فتقدير الكلام: انضمام الحاء من
 (حَبَّ .. حُبَّ) - وجهان - حال كونه دون (ذَا) كثير.

(انْضِمَامُ الْحَا) قَصْرُهُ للضرورة (انْضِمَامٌ) مبتدأ وهو مُضَافٌ و (الحَا) مقصور للضرورة
 من (حَبَّ) بالنقل من حركة العين (كَثُرَ) يعني: كثير، وهو خبر المبتدأ، وهذا لا يَدُلُّ
 على أنه أكثر من الفتح، إذا قيل: (كَثُرَ) يعني: كثير، عندنا: كثير وأكثر، كثيرٌ من
 الناس يفعلون كذا وهو أمر سيء، لا يلزم منه أَنَّ الأكثر يفعلون ذلك، بل كثير، وقد
 يكون الذين لا يفعلون هم الأكثر، لكن هذا الشيء باعتبار نفسه كثير.

إذن: لا يلزم من قوله (كَثُرَ) أَنَّهُ أَكْثَرُ من الفتح، قال الشَّارِحُ: " وَأَكْثَرُ مَا تَجِيءُ (حَبَّ)
 مع غير (ذَا) مضمومة الحاء، وقد لا تُضَمُّ حَاؤها كقوله: (فَحَبَّذَا رَبًّا وَحَبَّ دِينًا) "

(وَحَبَّ دِينًا) جاءت بالفتح على الأصل. يعني: أنه إذا وقع بعد (حَبَّ) غير (ذَا) من الأسماء جاز فيه وجهان:

- الرفع ب: (حَبَّ).

- والجر بباء زائدة.

وأصل (حَبَّ) حُبُّ، كما ذكرناه سابقاً، يعني: صار حبيباً، ثُمَّ أُدْغِمَتِ الباء في الباء فصار: حَبَّ، ثُمَّ إن وقع بعد (حَبَّ) (ذَا) وَجَبَ فتح الحاء كما سبق، إن جعلنا كالكلمة الواحدة، فإن جعلنا باقيتين على أصلهما جاز الوجهان، إن جعلنا كالكلمة الواحدة حينئذٍ فُتِحَتْ، وإن جعلنا كلمتين جاز فيه الوجهان، فتقول: (حَبَّذَا)، وإن وقع بعدها غير (ذَا) جاز صَمُّ الحاء لِمَا ذكرناه: أَنَّهُ نُقِلَتْ حركة العين إلى الحاء (حُبَّ) قيل: (حُبَّ .. حَبَّ) بإسكان الباء، ثُمَّ أُدْغِمَتِ الباء في الباء، مثل: عَلِمَ .. ضَرَبَ، قلنا: ضَرَبَ .. ضَرَبَ، يجوز فيه الوجهان.

(حُبَّ) يجوز فيه الوجهان، سَكَنَ الباء الأولى تُدْغِمُ الباء في الباء قطعاً (حَبَّ)، انقل الحركة إلى السابق .. الحاء تقول: حُبَّ، نُقِلَتْ الحركة سَكَنَتْ، الإدغام واجب على اللغتين، وأما (حَبَّ .. حُبَّ) نقول: الضَّمَّة هذه حركة العين. جاز صَمُّ الحاء لأنه الأصل، وفتحها بقاءً على الأصل، فتقول: حُبَّ زيدٌ وَحَبَّ زيدٌ. وروي بالوجهين قوله:

فَقُلْتُ أَقْتُلُوهَا عَنْكُمْ بِمِزَاجِهَا ... وَحَبَّ بِهَا مَقْتُولَةً حِينَ تُقْتَلُ

(وَحَبَّ بِهَا) .. (وَحُبَّ بِهَا) - وجهان - (مَقْتُولَةً حِينَ تُقْتَلُ).

يفارق مَخْصُوص (حَبَّذَا) مَخْصُوص (نَعَمْ) من أوجه أربعة:

الأول: أَنَّ مَخْصُوص (حَبَّذَا) لَا يَتَقَدَّمُ كما ذكرناه آنفاً، بخلاف مَخْصُوص (نَعَمْ) هذه الفوارق بين المخصوصين، أي: يكون المخصوص في باب (نعم) جائز التقديم، وإذا ادَّعِيَ الإجماع وَصَحَّ حينئذٍ لا إشكال فيه. أَنَّ مَخْصُوص (حَبَّذَا) لَا يَتَقَدَّمُ بخلاف مَخْصُوص (نَعَمْ) كما سبق بيانه، وإن كان ظاهر عبارة الناظم ليس الأمر كذلك، يعني: (وَيُذَكِّرُ الْمَخْصُوصُ بَعْدَ) ثُمَّ قَالَ: (وَإِنْ يُقَدَّمُ مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى) إذن: لَا يَتَقَدَّمُ هو، ظاهر عبارة الناظم: أَنَّهُ لَا يَتَقَدَّمُ، لكنَّه حكا في غيره بجواز تقديمه كما في (التسهيل) وإن كانت عبارته هنا وفي (الكافية) تُؤْهِمُ منع تقديم مَخْصُوص (نَعَمْ) لكن إن صَحَّ الإجماع الذي ادَّعَاهُ ابن هشام في (شرح القَطر) لا إشكال فيه.

الثاني: أَنَّهُ لَا تَعْمَلُ فِيهِ النِّوَاسِخُ بخلاف مَخْصُوص (نَعَمْ) نَحْوُ: نَعَمْ رجلاً كان زيدٌ، صَحَّ، ولذلك قلنا: نَعَمْ رجلاً زيدٌ، لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ (زيد) فاعل، رَدًّا عَلَى مَذْهَبِ الْكِسَائِيِّ

والفَرَاء، قالوا: لا يجوز أن يكون فاعلاً، نَعَمْ رجلاً زيدٌ، الكسائي أعرب (زيد) فاعلاً ل: (نَعَمْ) ونحن قلنا: هذا باطل، بل الصواب أنَّ الفاعل ضمير مستتر، بدليل جواز دخول الناسخ على المخصوص هذا .. المرفوع الذي ذُكِر: نَعَمْ رجلاً كان زيدٌ، فلو كان فاعلاً ما صحَّ دخول (كان) عليه، لأن (كان) من نواسخ المبتدأ لا تدخل على الفاعل.

إذن: أنه لا تعمل فيه النواسخ بخلاف مخصوص (نَعَمْ) نحو: نَعَمْ رجلاً كان زيدٌ، ولا يصح أن يُقال: حَبَّذا كان زيد.

الثالث: أن إعرابه خبر مبتدأ محذوف أسهل منه في باب (نَعَمْ) لأن ضَعْفَهُ هناك نشأ من دخول نواسخ الابتداء عليه، وهي لا تدخل عليه هنا، يعني: إعرابه خبر مبتدأ محذوف، هناك قلنا: نَعَمْ الرَّجُلُ زيدٌ، قلنا: يجوز أن يُعَرَّب (زيد) خبر مبتدأ محذوف، لكنَّه فيه ضعف.

في باب (حَبَّذا) لا، لماذا؟ لِمَا ذكره من عِلَّة، هنا إعرابه خبر مبتدأ محذوف أسهل منه في باب (نَعَمْ) -هناك أسهل، وأمَّا هنا لا-، لأن ضعفه هناك نشأ من دخول نواسخ الابتداء عليه، وهي لا تدخل عليه هنا لو كان محذوفاً، خبرٌ لمبتدأ محذوف، وقلنا هناك: إذا أعربناه خبر مبتدأ محذوف صار المبتدأ لازم الحذف، وسبق أن (كان) لا تدخل على ..؟؟؟

في أول النواسخ (إنَّ وكان) تَرَفُّعُ كَانَ المُبْتَدَأ، قلنا: أطلق الناظم مبتدأ أيَّ مبتدأ، قلنا: بشرط ألا يكون لازم الحذف، ومثَّلنا بهذا الباب، تَرَفُّعُ كَانَ المُبْتَدَأ اسماً، قلنا: (المبتدأ) ظاهر كلامه: أن كل مبتدأ تدخل عليه (كان) قلنا: هذا ليس بصواب، بل يستثنى منه ما كان لازم المصدر، فلا تدخل عليه (كان) البتَّة، ويُستثنى منه ما كان لازم الحذف ومثَّلنا بهذا الباب، فقلنا: نَعَمْ الرَّجُلُ زيدٌ، لو أعربناه خبراً لمبتدأ محذوف، أين المحذوف الذي تدخل عليه (كان) .. كيف تدخل؟ هو واجب الحذف، إذن: يمتنع أن تدخل عليه (كان).

الرابع: أنه يجوز ذكر التمييز قبله وبعده، نحو: حَبَّذا رجلاً زيدٌ، يجوز أن يتقدَّم ويتأخر، وحَبَّذا زيدٌ رجلاً، قال في (شرح التسهيل): " وكلاهما سهلٌ يسير واستعماله كثير، إلا أن تقديم التمييز أولى وأكثر، وذلك بخلاف المخصوص ب: (نَعَمْ) فإن تأخير التمييز عنه نادر كما سبق " يعني لا يُقال: نَعَمْ زيدٌ رجلاً، هذا قليل نادر، وإن جَوَّزه الكوفيون. إذن:

وَأَوَّلُ ذَا الْمَخْصُوصِ أَيَّ كَانَ لَا

وَمَا سِوَى ذَا ... تَعْدِلُ بِذَا فَهُوَ يُضَاهِي الْمَثَلَا

(وَمَا سِوَى ذَا) يعني: والذي سوى (ذَا)، (سِوَى) هذا مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفِ صِلَةِ الْمَوْصُولِ، وهو مضاف و (ذَا) مضافٌ إليه، (ارْفَعْ) هذا للأمر، والأمر يقتضي الوجوب، لكنه مصروف بقوله: (أَوْ فَجُرْ) والتخيير يدل على عدم الإيجاب، وهذا ما استدل به ابن حزم على عدم وجوب النكاح: ((فَانكِحُوا مَا طَابَ)) [النساء:3] ثُمَّ قَالَ: ((فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً)) [النساء:3] خَيْرُهُ بَيْنَ هَذَا وَذَلِكَ، فدل على عدم الإيجاب. وَمَا سِوَى ذَا ارْفَعْ بِحَبٍّ أَوْ فَجُرْ ... بِالْبَا وَدُونَ ذَا انْضِمَامُ الْحَاكَثُرِ

وَدُونَ ذَا يعني: (حَبٍّ) من غير (ذَا) (انْضِمَامُ الْحَاكَثُرِ) يعني: كثير، ولا يلزم أنه أشهر من الفتح.

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ... !!!

عناصر الدرس

* باب أفعال التفضيل.

* شروط ما يصاغ منه أفعال التفضيل.

* حالات أفعال التفضيل وحكم كل منها.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

قال الناظم رحمه الله تعالى: أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ أي هذا باب بيان ما يتعلق بأفعال التفضيل، وأفعال مضاف والتفضيل مضاف إليه .. من إضافة الشيء إلى نوعه؛ لأن أفعال ليس دائماً يكون للتفضيل، بل هو أنواع قد يكون للتفضيل وقد يكون لغيره، لذلك مر معنا أنه يأتي للتعجب: ما أحسن زيد، بِأَفْعَلٍ انْطِقَ بَعْدَ مَا تَعَجُّبًا، أَفْعَلٌ حينئذٍ جاء لغير التَّفْضِيلِ.

فنقول: أَفْعَلٌ مضاف، والتَّفْضِيلُ مضاف إليه، من إضافة الشيء إلى نوعه. أي: أَفْعَلٌ الذي يراد به التَّفْضِيلُ، واحترز به من أفعال الذي ليس للتفضيل كأحمر هذا ليس للتفضيل، وأشهر ليس للتفضيل، وبعضهم يعبر باسم التفضيل بدلاً من أن يقول:

أفعل يقول: اسم التفضيل، أي الاسم الدال على التفضيل، فَ أَفْعَلِ التَّفْضِيلُ معناه أفعل الذي يكون موزونه دالاً على التَّفْضِيلِ، أَفْعَلِ هذا وزن، موزونه هو الذي يدل على التفضيل، يعني إذا قيل: أعلم، ما وزنه؟ تقول: أَفْعَلِ، إذا أيهما الذي دل على التفضيل الوزن أم الموزون؟ الموزون، إذاً كيف نقول: أَفْعَلِ التَّفْضِيلُ؟ نقول: أَفْعَلِ التَّفْضِيلُ المراد به: أَفْعَلِ الذي يكون موزونه دالاً على التفضيل، والمراد بالتفضيل مطلق نسبة الزيادة، فيشمل نحو أجهل وأخبت، ولذلك بعضهم قال: الأولى أن يعبر باسم التفضيل، ولا يقال أَفْعَلِ، لما ذكرناه من أخبت وأجهل، ولما زاده البعض من خير وشر، خير وشر أَفْعَلِ تَفْضِيلِ، ليس على وزن أَفْعَلِ .. خير ليس على وزن أَفْعَلِ ليس فيه همزة، وكذلك شر ليس فيه همزة، حينئذٍ كيف نقول فيهما وهما أفعل التفضيل؟ نقول: الأصل أنهما أفعل التفضيل، وإنما حذفت منهما همزة تخفيفاً لكثرة الاستعمال، إذاً أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ قد يكون لفظاً وقد يكو مقدراً، كما في خير وشر، وهو قليل معدود زيد عليه حب أحب، تحذف همزة منهما وَحَبُّ شَيْءٍ إِلَى الْإِنْسَانِ مَا مُنِعَا، وَحَبُّ شَيْءٍ يعني أحبُّ شَيْءٍ مِنَ الْإِنْسَانِ ما منع، حينئذٍ نقول: أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ هنا مقدرة؛ لأن همزة محذوفة لكثرة الاستعمال.

وَعَالِبًا أَعْنَاهُمْ خَيْرٌ وَشَرٌّ ... عَنْ قَوْلِهِمْ: أَحْيَرُ مِنْهُ وَأَشَرُّ

ولذلك جاء: ((أَنْتُمْ شَرٌّ مَكَانًا)) [يوسف:77] على الفرع، ((هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ)) [يونس:58] وجاء: "بِلَالٌ خَيْرُ النَّاسِ وَابْنُ الْأَخْيَرِ"، على الأصل، إذاً صرح به نقول: هذا على القياس، لكن خير وشر هذا شاذ قياساً لا استعمالاً، أما الاستعمال فهو كثير، لذلك جاء في القرآن، ولا يجوز أن يقال في القرآن ما هو شاذ استعمالاً، فلو عبر بالشاذ قياساً لا بأس به؛ لأن المراد به أنه مخالف للأصول العامة التي قعدها النحاة، وأنه مخالف لما اشتهر من لسان العرب، ولا إشكال فيه. إذاً خير وشر على وزن أفعل، حذفت همزة لكثرة الاستعمال ومثلهما أحب، ومنه: وَحَبُّ شَيْءٍ إِلَى الْإِنْسَانِ مَا مُنِعَا. إذاً قيل: الأولى أن يعبر باسم التفضيل لا بأفعل ليشمل خيراً وشر؛ لأنهما ليسا على زنة أَفْعَلِ.

وأولى منهما التعبير باسم الزيادة ليشمل نحو أجهل وأبخل مما يدل على زيادة النقص لا على الفضل. لما نقول: أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ. طيب: هذا أجهل الناس، أين التفضيل هنا؟

ليس فيه تفضيل، هذا أبخل الناس، هذا ليس فيه تفضيل، وأجيب عن الأول بأن قوله: أَفْعَلُ أي لفظاً وتقديراً، وخير وشر على وزن أَفْعَلُ تقديراً؛ لأن الأصل وجود الهمزة وإنما حذفت لكثرة الاستعمال، وعن الثاني بأن المراد بالفضل الزيادة مطلقاً في كمال أو نقص.

ولذلك عبر من الموي بأن المراد بالتفضيل مطلق نسبة الزيادة، فيشمل نحو أجهل وأخبث، إذاً مطلقاً المراد به الزيادة في كمال أو في نقص، هذا أسوأ الناس إذاً فيه نقص.

أَفْعَلُ التَّفْضِيلُ هذا من حيث اللفظ هو اسم لقبول علامات الأسماء تدخل عليه أل كما سيأتي، (وَتَلَوُاْ أَلْ طَبَقُ)، وأل الداخلة عليه معرفة، فحينئذٍ قبل علامة من علامات الأسماء، وهو غير منصرف لكونه ملازماً للوصفية ووزن الفعل كما سيأتي في موضعه. وعرفه بعضهم بأنه الصفة الدالة على المشاركة وزيادة، وهذه تنفرد بها أَفْعَلُ التَّفْضِيلُ عن سائر المشتقات؛ لأننا قلنا الصفة ما دل على ذات ومعنى، حينئذٍ كل ما دل على ذات ومعنى والأصل أنه يعبر عنه بصفة أو بأنه مشتق، ثم إذا دل على مشاركة وزيادة نقول: هذا مما اختص به أَفْعَلُ التَّفْضِيلُ، ولذلك أكثر النحاة لا يعرفون أَفْعَلُ التَّفْضِيلُ، لماذا؟ لأنها منفردة بنفسها لا تلتبس بغيرها، لا تلتبس باسم الفاعل ولا باسم المفعول ولا بالصفة المشبهة ولا غيرها؛ لأنها دالة بنفسها .. بذاتها على مشاركة وزيادة. مشاركة لأنها تقتضي مفضل ومفضل عليه، فتقول: زيد أعلم الناس، أو أعلم من عمرو، زيد أعلم من عمرو دلت على مشاركة، وهي: أن كلاً منهما شارك الآخر في العلم، كل منهما عنده علم، ودلت على الزيادة وهو زيادة المفضل على المفضل عليه، زيد أعلم من عمرو، إذاً دلت على المشاركة بأن كلاً منهما عنده علم متصف بهذا الوصف، ودلت على زيادة علم زيد على عمرو، وهذا أمر واضح بين.

هو الصفة الدالة على المشاركة وزيادة، نحو أفضل وأعلم وأكثر، مال زيد أكثر من مالك، إذاً كل منهما عنده مال، زيد أكثر منك علماً، زيد أفضل من عمرو .. كل منهما فيه مشاركة للآخر إلا أن المفضل تفرد بالزيادة في ذلك الوصف. أَفْعَلُ التَّفْضِيلُ:

صُعْ مِنْ مَصُوعٍ مِنْهُ لِلتَّعْجُبِ ... أَفْعَلُ لِلتَّفْضِيلِ وَأُوبَ اللَّذْ أُبِي

معنى البيت أن أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ إنما يصاغ من كل فعل صيغ منه أفعال التعجب .. فعل التعجب السابق، فكل ما جاز أن يصاغ منه أفعال التعجب جاز أن يصاغ منه أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ، وكل ما منع هناك من صوغ أفعال التعجب منع منه هنا في أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ،

البيت يدل على هذه الفائدة، وهي أن أَفْعَلَ التَّفْضِيلَ وفعل التعجب اشتركا في المادة التي يصاغان منها، وهي ما أشار إليه سابقاً.

وَصُغُهُمَا مِنْ ذِي ثَلَاثٍ صُرْفًا ... قَابِلٍ فَضْلٍ تَمَّ غَيْرِ ذِي انْتِفَا
وَعَيْرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي أَشْهَلًا ... وَغَيْرِ سَالِكٍ سَبِيلٍ فُعَلًا

فتلك الشروط الثمانية هي مشروطة في أفعال التفضيل، فما وقع فيه الاتفاق هناك وقع فيه الاتفاق هنا، وما وقع فيه النزاع هناك وقع النزاع، فالمادة واحدة كلاهما مشتركان في المادة التي يصاغان منهما، ولذلك قال: (صُغْ) هذا أمر يعني: خذ واشتق.
(مِنْ مَصُوغٍ) من كل فعل مصوغ.

(مِنْهُ لِلتَّعَجُّبِ) صيغ مِنْهُ لِلتَّعَجُّبِ السابق الذي ذكره في الباب السابق، وَمِنْهُ الضمير هنا عائد على موصوف محذوف أي: من مصدر مَصُوغٍ مِنْهُ.

صُغْ أَفْعَلَ لِلتَّفْضِيلِ، أَفْعَلَ قصد لفظه وهو مفعول به، أي: اسماً موازناً لأفعل،
لِلتَّفْضِيلِ احترازاً عن غيره نحو: هو أضرب وأعلم وأفضل، كما يقال: ما أضربه، وما أعلمه وما أفضله، نقول: هنا يجوز أن يقال: زيد أضرب، وزيد أعلم، وزيد أفضل ..
لأن هذه المواد مما يصاغ منها فعل التعجب.

(صُغْ) هذا فعل أمر، والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت .. واجب الاستتار.

(مِنْ مَصُوغٍ) هذا جار ومجرور متعلق بقوله: صُغْ.

(مِنْهُ) هذا متعلق بصغ، لكن الضمير هنا لا بد على التقدير، يعني يكون عائد على موصوف محذوف، يعني من مصدر مصوغ منه.

(لِلتَّعَجُّبِ) كذلك جار ومجرور متعلق بقوله: صُغْ.

(أَفْعَلَ) مفعول به لقوله: صُغْ.

(لِلتَّفْضِيلِ) متعلق به.

(وَأُبَّ اللَّذُّ أَيُّ): وَأُبَّ هذا فعل أمر مبني على حذف حرف العلة لأنه من أبي يَأْبِي،
مثل عصي اعص، بحذف حرف العلة، أبي يَأْبِي (وَأُبَّ اللَّذُّ) اللَّذُّ هذه لغة في الذي،
(وَأُبَّ): يعني: امنع.

(اللَّذُّ أَيُّ) الذي، وامنع هنا اللَّذُّ أَيُّ هناك، وَأُبَّ هنا أي: امنع هنا في هذا الباب،
اللَّذُّ: الذي، أَيُّ هناك، لكونه لم يستكمل الشروط، فكل ما لم يستكمل الشروط في
باب فعل التعجب فمنع منه صوغ فعل التعجب امنعه هنا فالحكم واحد.

(وَأُبَّ اللَّذُّ أَيُّ) يعني: امنع هنا اللَّذُّ أَيُّ هناك، لكونه لم يستكمل الشروط المذكورة

هناك.

وشد بناؤه من وصف لا فعل له هنا، نحو: هو أقمن به، أقمن: أفعُل.
هو أقمن به أي: أحقُّ به من قمن، وما زاد على الثلاثي كقولهم: هذا الكلام أخصر من غيره، لماذا؟ لكونه مأخوذاً من اختصر، اختصر قلنا هذا فيه شذوذان هناك، كونه زائداً على الثلاثي، وكونه مبنياً لما لم يسم فاعله، إذاً إذا قيل هذا الكلام أخصر فهو شاذ يحفظ، يعني استعماله لا بأس به، لكنه مما حفظ يعني لا يقاس عليه.
وفيه شذوذان كما سبق، وفي أفعَل التي هي على وزن أكرم ونحوه .. وفي أفعَل المذاهب الثلاثة السابقة. المنع مطلقاً، الجواز مطلقاً، مذهب ابن عصفور التفصيل.
وَسَمِعَ هُوَ أَعْطَاهُمُ لِلدَّرَاهِمِ، وَأَوْلَاهُمُ لِلْمَعْرُوفِ، وَ (هَذَا الْمَكَانُ أَقْفَرُ مِنْ غَيْرِهِ)، وَمَنْ فَعَلَ الَّذِي لَزِمَ الْفَعْلِيَّةُ يَعْنِي: الْبِنَاءُ لِلْمَجْهُولِ هُوَ أَزْهَى مِنْ دِيكَ، وَأَشْغَلُ مِنْ ذَاتِ التَّحْيِينِ، وَأَعْنَى بِحَاجَتِكَ.
وسبق أن بعضهم استثنى ما كان ملازماً للبناء للمجهول بأنه يسوغ صوغ فعل التعجب منه، وهنا نفس الكلام، وهناك ابن مالك جوز في التسهيل أنه يجوز أن يصاغ من الفعل المبني للمجهول إن أمن اللبس.

(وَأُبَّ اللَّذْ أَيْ)، وَأُبَّ قُلْنَا: فعل أمر مبني على حذف حرف العلة، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت أي امنع.
(اللَّذْ) هذا في محل نصب مفعول، وهو لغة في الذي، وَأُبَّ اللَّذْ.
(أَيْ) هذا فعل ماضي مغير الصيغة، بمعنى منع، ونائب الفاعل ضمير مستتر يعود على الذي، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.
قال الشارح: يصاغ من الأفعال التي يجوز التعجب منها للدلالة على التفضيل وصف على وزن أفعَل، فتقول زيد أفضل من عمرو، وأكرم من خالد كما تقول: ما أفضل زيداً وما أكرم خالداً، الباب واحد.

وما امتنع بناء فعل التعجب منه امتنع بناء أفعَل التفضيل منه، فلا يبنى من فعل زائد على ثلاثة أحرف كدحرج، واستخرج، واستغفر، ولا من فعل غير متصرف -يعني: جامد- كنعم وبئس، ولا من فعل لا يقبل المفاضلة لأننا نقول: هذه صفة دالة على المشاركة وزيادة، حينئذ إذا كان ملازماً لوصف واحد لا يزيد ولا ينقص، يمتنع كمات وفني، ولا من فعل ناقص ككان وأخواتها، وكاد وأخواتها، ولا من فعل منفي نحو: ما عاج بالدواء إن كان النفي لازماً، أو النفي عارضاً طارئاً ك: ما ضرب، ولا من فعل يأتي

الوصف منه على أَفْعَلَ نحو: حَمَرَ وَعَوَرَ، فلا يقال: أحمر وأعور، ولا من فعل مبني للمفعول: ضُرِبَ وَجُنَ، وشذ منه قولهم: هو أخصر من كذا، فبنو أفعال التفضيل من اختصر وهو زائد على ثلاثة أحرف ومبني للمفعول، وقالوا أسودُ من حلك الغراب، أسود: أفعال، الأصل أنه ما يأتي؛ لأن الوصف منه يأتي على وزن أفعال، وأبيضُ من اللبن فبنو أفعال التفضيل شذوذاً من فعل الوصف منه على أفعال.

إذاً هذا البيت أشار إلى أن باب أفعال التفضيل من حيث الاشتقاق إنما يؤخذ من فعل وجدت فيه الشروط الثمانية السابقة.

فإن انتفى بعض الشروط -عدم بعض الشروط- حينئذ هل معنى ذلك الكلام أنه لا يصاغ منه ما يدل على التفضيل؟ الجواب: لا.

وَمَا بِهِ إِلَى تَعَجُّبٍ وَصِلَ ... لِمَانِعٍ بِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ صِلَ

ما هو المراد؟

وَأَشَدُّ أَوْ أَشَدُّ أَوْ شَبَهُهُمَا ... يَخْلُفُ مَا بَعْضَ الشُّرُوطِ عَدِمًا
وَمَصْدَرُ الْعَادِمِ بَعْدَ يَنْتَصِبُ ... وَبَعْدَ أَفْعَلٍ جَرُّهُ بِالْبَاءِ يَجِبُ

إذاً: كل ما لم يمكن التوصل إلى أن يصاغ منه أفعال التفضيل مباشرة، حينئذ جئنا بما ينوب عنه، وهو أَشَدُّ أَوْ أَشَدُّ فلا، لا يتأتى هنا أَشَدُّ، وإنما أَشَدُّ، وما كان مشابهاً له كأكثر، وأصغر، وأكبر .. ونحو ذلك.

إذاً مراده بهذا البيت أن ما لم يتوصل إلى اشتقاق أو صوغ أفعال التفضيل منه مباشرة حينئذ يعامل معاملة ما لم يستوف الشروط في باب فعل التعجب

وَمَا بِهِ إِلَى تَعَجُّبٍ وَصِلَ: وما وصل به إلى تعجب لمانع، وهو أَشَدُّ.

(به) بذلك.

(إِلَى التَّفْضِيلِ صِلَ): صل به إلى التفضيل.

تقدم في باب التعجب أنه يتوصل إلى التعجب من الأفعال التي لم تستكمل الشروط بـ (أَشَدُّ) ونحوها، وأشار هنا إلى أنه يتوصل إلى التفضيل من الأفعال التي لم تستكمل الشروط بما يتوصل به في التعجب.

-انظر- قال ابن عقيل: أَشَدُّ، ولم يقل: أَشَدُّ؛ لأنه لا يتصور هنا.

فكما تقول: ما أشد استخراجه تقول: هو أشد استخراجاً.

يعني تأتي بالمصدر -مصدر العادم-، هو حال، ما بين لك الطريق .. كيف تأتي
بالتفضيل، وإنما أحالك إلى ما سبق:

وَمَا بِهِ إِلَى تَعَجُّبٍ وَصِلَ ... لِمَانِعٍ بِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ صِلَ

كيف نفع؟ هنا كما قال: أَشَدُّ أَوْ شَبِهَا حِينَئِذٍ قال: ومصدر العادم بعد ينتصب.
إذا تأتي إلى ما لم يستكمل الشروط تأتي بمصدره، ثم تأتي بأشد ونحوه، فتنصب المصدر
بعد أفعّل التفضيل الذي هو أَشَدُّ تأتي به منصوباً على التمييز، فتقول: هو أَشَدُّ
استخراجاً من زيد.

إذا لا يضاف إلى ما بعده، وإنما ينصب على التمييز، هو أَشَدُّ استخراجاً ثم تأتي
بالمفضل عليه.

كما تقول: ما أَشَدُّ حمرة هناك، تقول: هو أَشَدُّ حمرة من زيد، جئت بالمصدر وهو حمرة
ونصبته على التمييز بعد أَشَدُّ، ثم جئت بالمفضل عليه، هو أَشَدُّ حمرة من كذا، هو أَشَدُّ
بياضاً من كذا، هو أَشَدُّ اختصاراً من كذا، هو أَشَدُّ إكراماً من عمرو مثلاً، فكل ما
تخلف أو لم يستكمل الشرط حينئذٍ تأتي بمصدره ونصبه بعد أَشَدُّ وشبهها وتأتي
بالمفضل عليه بعدها.

كما تقول: ما أَشَدُّ حمرة تقول: هو أَشَدُّ حمرة من زيد، لكن المصدر ينتصب في باب
التعجب بعد أَشَدُّ مفعولاً وهما ينتصب تمييزاً.

وهناك وَمَصْدَرُ الْعَادِمِ بَعْدُ يَنْتَصِبُ على أنه مفعول به، وهنا على أنه تمييز، هنا الإحالة
فيها نوع إيهام، أولاً: أحال على أَشَدِّ وليس الأمر كذلك، كذلك أحال على المصدر:
ما أَشَدُّ استخراجه، استخراجه هناك يجب أن يضاف إلى الفاعل استخراجاً، وهنا لا
يجب إضافته، بل يجب نصبه، ثم هناك ينصب على المفعولية، وهنا ينصب على التمييز،
ففرق بينهما من حيث هذه المسائل.

(وَمَا بِهِ إِلَى تَعَجُّبٍ وَصِلَ) (وَمَا) اسم موصول بمعنى الذي مبتدأ، ويحتمل أنه منصوب
على الاشتغال؛ يعني في محل نصب بفعل محذوف يفسره صِلَ، وما وصل به، هذا محتمل
وإلا فالمبتدأ أولى.

إذا (مَا) مبتدأ أو مفعول لفعل محذوف يفسره صِلَ، صل ما.

و (به) هذا جار ومجرور متعلق بقوله: وَصِلَ، وجملة وَصِلَ صلة الموصول لا محل لها من
الإعراب.

(إِلَى تَعَجُّبٍ) جار ومجرور متعلق بقوله: وَصِلَ.

و (وَصِلَ) هذا مغير الصيغة، أعربوا (به) -يعني: الشراح- على أنه نائب فاعل لَوُصِلَ،

وهذا محل إشكال؛ لأن نائب الفاعل يأخذ حكم الفاعل، والفاعل لا يجوز تقديمه على عامله .. فعله، فكذلك ما ناب منابه.

حينئذٍ إما أن يقال: بأنه جرى على مذهب الكوفيين؛ لأن الكوفيين يجوزون تقدم الفاعل على العامل فكذلك ما ناب مناب الفاعل، وهذا فاسد، لماذا؟ لأننا نحمل كلام الناظم هنا على شيء اختار خلافه، (وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٍ) هذا الأصل، حينئذٍ ما نحمل كلامه على شيء يخالفه.

حينئذٍ لا بد من التأويل فنقول: ما وصل به، ما به وصل به، حينئذٍ على الحذف والإيصال، يعني نقدر به بعد وصل، ثم نقول: حذف الباء توسعاً، ثم اتصل الضمير بالفعل، ثم قُدِّم ..

(به) نائب فاعل لِ وُصِّلَ، وقدم النائب على الفاعل على مذهب الكوفيين، هكذا اعتذر بعضهم، والبصريون يمنعون، ويمكن تخريجه على مذهب البصريين على أنه من الحذف والإيصال، الحذف والإيصال بابه واسع، بأن يكون في وُصِّلَ ضمير مستتر كان مجروراً بالباء، في وُصِّلَ ضمير مستتر كان مجروراً بالباء، والأصل: "وما به وصل به"، ثم حذف الباء واستتر الضمير.

إِذَا وَمَا بِهِ جَارٍ وَمَجْرُورٍ متعلق بقوله: وُصِّلَ، (إِلَى تَعَجُّبٍ) متعلق بقوله: وُصِّلَ. (لِمَانِعٍ) جَارٍ وَمَجْرُورٍ متعلق بـ (وُصِّلَ) أو صِلَ، إن علقته بالأول قدرت مثله في الثاني، فحُذِفَ من الثاني لدلالة الأول عليه، هذا إذا قدرته متعلقاً بوصل، حينئذٍ لا بد من تقدير، تقول: بِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ صِلَ لِمَانِعٍ؛ لأن لِمَانِعٍ هنا متعلق بما انتفى في حقه شرط من شروط صوغ فعل التعجب، كلام الشطر الأول فيما يتعلق بالباب السابق (وَمَا بِهِ إِلَى تَعَجُّبٍ وُصِّلَ) كيف: وَمَا بِهِ إِلَى تَعَجُّبٍ وُصِّلَ؟ الكلام ما يستقيم هنا، لا بد أن تقول: لِمَانِعٍ.

طيب (به) إِلَى التَّفْضِيلِ صِلَ) مطلقاً أو لِمَانِعٍ؟ لِمَانِعٍ.

إِذَا إِمَّا أَنْ تَقُولَ: لِمَانِعٍ متعلق بقوله: وُصِّلَ، وحذف من الثاني لدلالة الأول عليه، وإما أن تقول: لِمَانِعٍ متعلق بقوله: صِلَ وحذف من الأول لدلالة الثاني عليه، والأول أولى، أن يكون لِمَانِعٍ متعلقاً بقوله: وُصِّلَ، ثم حذف من الثاني.

إِعْرَابُ الْبَيْتِ أَكْثَرُ مِنْ مَعْنَاهُ، معناه سهل واضح.

إِذَا (لِمَانِعٍ) اللام هنا للتعليل، يعني لأجل مانع.

(به) إِلَى التَّفْضِيلِ صِلَ) يعني: صل إلى التفضيل به.

(به) جار ومجرور متعلق بقوله: صِلَ.

و (إِلَى التَّفْضِيلِ) جار ومجرور متعلق بقوله: صِلَ. أي: صل به إلى التفضيل.

(به) نقول: هذا متعلق بـ: صِلَ على حذف مضاف، يعني بمثله، به: بمثله، يعني مشابه له ليس عينه، وإنما مشابه له، لماذا؟ هناك فعل أَشَدَّ، وهنا اسم، لو قلنا: به نفسه كان بالفعل نفسه، وهنا نقول: لا. أَشَدَّ. إذا قيل: ما أَشَدَّ حمرة، أَشَدَّ فعل ماضي، طيب: هو أَشَدَّ حمرةً، أَشَدُّ هنا خبر، اسم تفضيل .. أفعال التفضيل.

(به إلى التَّفْضِيلِ صِلَ) عند مانع صوغه من الفعل، لكن أَشَدَّ ونحوه في التعجب فعلٌ وهنا اسمٌ، وينصب هنا مصدر الفعل المتوصل إليه تمييزاً فتقول: زيدٌ أَشَدُّ استخراجاً من عمرو، زيدٌ مبتدأ، وأَشَدُّ خبر وهو مفرد اسمٌ، أفعال التفضيل أَشَدُّ، استخراجاً هذا تمييز، من عمرو جار ومجرور متعلق بأشد.

وأقوى بياضاً وأفجع موتاً، إذا يوتى بمصدر العادم بعد أفعال منصوباً على التمييز

فتقول: أنت أَشَدُّ بياضاً من زيد، وأكثر استخراجاً من عمرو.

إذا معنى البيت: وَمَا وُصِلَ بِهِ إِلَى التَّعَجُّبِ لِأَجْلِ الْمَانِعِ صِلَ بِمِثْلِهِ إِلَى أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ.
وَمَا بِهِ إِلَى تَعَجُّبٍ وَصِلَ ... لِمَانِعٍ بِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ صِلَ

أي اقصد ما به إلى تَعَجُّبٍ وَصِلَ، تتوصل أنت به: أي بمثله في الوزن إلى التَّفْضِيلِ.
وَأَفْعَلِ التَّفْضِيلِ صِلُهُ أَبَدًا ... تَقْدِيرًا أَوْ لَفْظًا بِمِنْ أَنْ جُرِّدًا

أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ عرفنا مما يشق، وعرفنا إذا انتفى شرط من شروطه كيف نتوصل إليه، هو على ثلاثة أحوال بعد ذلك، أفعال التفضيل أكثر مسائله المشهورة متفق عليها، ولذلك ابن عقيل لم يذكر خلافاً إلا يسيراً، كذلك في أوضح المسالك كذلك في الأشموني.

المسائل المشهورة الشهيرة التي نظمها الناظم متفق عليها في الجملة وليس فيها خلاف.
وَأَفْعَلِ التَّفْضِيلِ صِلُهُ أَبَدًا ... تَقْدِيرًا أَوْ لَفْظًا بِمِنْ أَنْ جُرِّدًا

(وَأَفْعَلِ التَّفْضِيلِ) منصوب على أنه مفعول به لفعل يفسره بعده صل أفعال التفضيل.

(صِلُهُ) الضمير لو أُسْقِطَ هنا لنصب أفعال التفضيل، إذاً من باب الاشتغال.

إِنْ مُضْمَرٌ اسْمٌ سَابِقٌ فِعْلاً شَغَلَ ... عَنْهُ بِنَصْبٍ لَفْظُهُ أَوْ الْمَحَلُّ
فَالسَّابِقُ انْصَبَ بِفِعْلِ أُضْمِرَا ... حَتَّى مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أُظْهِرَا

إذا: (وَأَفْعَلِ التَّفْضِيلِ) نقول: هذا مفعول به لفعل محذوف وجوباً يفسره المذكور وهو
صِلَ الذي بعده.

(صِلْهُ أَبَدًا)، صِلَ هذا فعل أمر، والفاعل أنت ضمير مستتر وجوباً، والضمير هنا في
محل نصب مفعول به.

(أَبَدًا) منصوب على الظرفية، وجملة صِلَ هذه لا محل لها من الإعراب.
(تَقْدِيرًا أَوْ لَفْظًا) تَقْدِيرًا أو بدون همزة؛ لأن أَوْ حرف والهمزة في الحرف همزة قطع إلى،
أم، أو .. هذه كلها همزة قطع، حينئذ الأصل فيها الذكر.
(تَقْدِيرًا أَوْ لَفْظًا) يعني: مقدراً أو ملفوظاً بِمِنْ، صله بمن.
(بِمِنْ) جار ومجرور متعلق بقوله: صِلَ.

(إِنْ جُرِّدَا) هذا إشارة إلى الحالة الأولى وهي أن يكون أفعال التفضيل مجرداً؛ لأن أفعال
التفضيل باستقراء كلام العرب لا يخلو عن ثلاثة أحوال: إما أن يجرد عن أل والإضافة،
أفضل، أعلم .. زيد أعلم من عمرو، مجرد، يعني لا تدخل عليه أل ولا يضاف.
الثاني: أن يكون محلياً بأل، زيد الأفضل .. دخلت عليه أل.
ثالثاً: أن يضاف، وإذا أضيف إما أن يضاف إلى معرفة أو إلى نكرة، وكلاهما داخلان
تحت قسم واحد زيد أفضل الناس، وزيد أفضل رجل أضيف إلى نكرة وأضيف إلى
معرفة.

إذا جرد عن أل والإضافة فله حكمان: الحكم الأول أشار إليه بهذا البيت وهو: أنه
يجب أن يوصل بمن جارة للمفضول عليه، فتقول: زيد أعلم من عمرو، هذا المراد. إذا
جرد عن أل والإضافة تقول: زيد أعلم ما تسكت هكذا، وإنما تقول: من عمرو .. من
عمرو هذا جار ومجرور متعلق بقوله: أعلم.

هل هو واجب الذكر؟ نعم، واجب الذكر، وإذا حذف لا بد من تقدير يكون منوياً،
وإذا قدر المقدر كالموجود.

إذا أفعال المجرد له حكمان: الحكم الأول الذي ذكره هنا بقوله: صله بمن إن جرد من
أل والإضافة، جارة للمفضول، من هو المفضول؟ الذي بعده، والسابق يكون مفضلاً،
إذا عندنا مفضل ومفضل عليه واسم تفضيل، أفعال التفضيل تقع بينهما، والمفضل
والمفضل عليه، والأصل في المفضل والمفضل عليه عدم اتحادهما، بمعنى أن يكون المفضل
مغايراً للمفضل عليه، زيد أكرم من عمرو، ما تقول: زيد أكرم من زيد هو عينه، هذا
إلا في مسألة الكحل الآتية وهي قليلة.

فحينئذٍ يشترط في المفضل والمفضل عليه أن يكونا متغايرين، يعني ذاتين، أن يكون كل منهما ذاتاً منفصلاً منفكاً عن الأخرى.

ولا يتصور اتحادهما إلا في المسألة الأخيرة التي سيأتي ذكرها في هذا الباب.
(وَأَفْعَلِ التَّفْضِيلِ صَلُّهُ أَبَدًا تَقْدِيرًا أَوْ لَفْظًا جَمِنُ)، لَفْظًا واضح أنه ينطق بها، فتقول: زيدٌ أكرمٌ من عمرو، وأما تَقْدِيرًا بأن تحذف مع مجرورها للعلم به، فلو لم يعلم لم يجوز الحذف للقاعدة السابقة.

إذا قصد به التفضيل حينئذٍ إذا لم توجد (من) مع مجرورها وجب تقديره، متى؟ إذا دل عليه دليل، فتقول: هي منوية، هي مقدرة، وقبل ذلك كانت مذكورة، فإذا لم يدل عليه دليل بعد الحذف لا يجوز للقاعدة العامة: وَحَذَفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ.

إذا تَقْدِيرًا هنا مراده به بأن تحذف مع مجرورها للعلم به، فلو لم يعلم لم يجوز الحذف، وقد تذكر مع العلم، أما الحذف بدون علم فلا، ويجوز حذفها مع العلم وقد تذكر.

إذا علم لا يلزم منه الحذف، لا، قد تكون مذكورة ولو حذفت تكون معلومة ((قُلْ مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ اللَّهِو وَمِنَ التِّجَارَةِ)) [الجمعة: 11] ما هو المفضل عليه؟ اللّهُو والتِّجَارَةُ، لو حذف أحدهما .. حذفت (من) لعلِّم المحذوف بذكر الثاني، إذا ثم دليل موجود، ومع ذلك ذكرت ((قُلْ مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ)) [الجمعة: 11] خَيْرٌ أصلها أخير ((مِنَ اللَّهِو)) [الجمعة: 11] هذا متعلق بخير، ((وَمِنَ التِّجَارَةِ)) [الجمعة: 11] كذلك معطوف على من اللّهُو.

لو حذف أحدهما لدل الثاني عليه.

(تَقْدِيرًا أَوْ لَفْظًا جَمِنُ) قلنا: جَمِنُ هذا متعلق بقوله: صَلُّهُ .. صَلُّهُ جَمِنُ. واختلف في معنى (من) هذه، اتفقوا على أنه لا بد من (من)، لا بد من الحرف، لا بد أن يكون المفضل مجروراً بمن، لكن ما المراد بمن؟ (من) لها معاني، اختلفوا فيها على ثلاثة مذاهب: مذهب المبرد، وسيبويه، وابن مالك.

والمرجح هو مذهب المبرد لأنه موافق للأصل، وهو أنها لا ابتداء الغاية.

الأول مذهب المبرد: أنها لا ابتداء الغاية، وهذا لا يحتاج إلى تعليق، لماذا؟ لأنها الأصل كما سيأتي.

الثاني مذهب سيبويه: أنها لا ابتداء الغاية، لكن مع الإشارة إلى التبعية.

خلط بعضهم بين المذهبين، فنسب الأول لسيبويه، والصواب أن سيبويه يرى أنها لا ابتداء الغاية مع الإشارة إلى معنى التبعية، ومذهب المبرد أنها لا ابتداء الغاية فقط، فرق بينهما.

إذاً: مذهب المبرد أنها لا ابتداء الغاية، ومذهب سيبويه وهو ثاني المذاهب: أنها لا ابتداء

الغاية أيضاً، لكن بزيادة فرق بينهما. مع الإشارة إلى معنى التبعيض، فقال في نحو: هو أفضل من زيدٍ فضلهُ على بعضٍ ولم يعم، هكذا قال سيبويه: فضله على بعض ولم يعم، قالوا: إذاً هي لا ابتداء الغاية عند سيبويه مع معنى التبعيض.

وفهم بعضهم أنه لا يصح أن يقال: بأنها للتبعيض إلا إذا وجد فيها شرط التبعيض السابق الذي مر معنا في حروف الجر، وهو أن يؤتى ببدل (من) كلمة بعض، وليس هذا مراد سيبويه، وإنما أراد أنها مُشربة المعنى، وإذا كان كذلك لا يلزم أن يُصرح ببعض، فرق بين أن يقال: (من) للتبعيض أصالةً، وبين أن يقال: أُشربت معنى التبعيض، هذا مثل ما سبق أن نقول في الطرف: هذا تضمن معنى في، لكن لا يلزم منه أن يصرح بفي، هنا كذلك فهم البعض أنه لما قال سيبويه: مشربةً معنى التبعيض أنه لا بد أن يوجد فيها شرط (من) التبعيضية، وهو صحة حلول لفظ (بعض) محلها، نقول: لا، ليس هذا المراد، وإنما أراد أن اللفظ لا ابتداء الغاية وهو الأصل وأُشرب معنى التبعيض، يعني: يلاحظ فيه معنى التبعيض، وإن لم تكن (من) متمحضةً للتبعيض، وإن لم يصح حلول لفظ (بعض) محل (من)، فاللفظ عام.

أما لا ابتداء الغاية مع الإشارة إلى معنى التبعيض فقال في نحو: هو أفضل من زيدٍ، ما معناه عند سيبويه؟ قال: فضله على بعضٍ، يعني بعض الناس ولم يعم. والمراد بالتبعيض هنا: كون مجرورها بعضاً لا التبعيض المتقدم في حروف الجر، كما فهم ذلك ابن هشام فردَّ هذا القول بناءً على أنه لا يصلح لفظ (بعض) محل (من)، نقول: لا، ليس هذا المراد؛ لأن التبعيض هنا بالإشارة ليس بمعنى (من) لفظها، لا، هي لا ابتداء الغاية، فالمعنى المراد: "زيدٌ أفضلٌ من" المراد ابتداء الغاية، وأُشربَ وأُشيرَ وضمن معنى أو ملاحظة التبعيض، فلا يلزم أن تكون بمعنى (من) التبعيضية فيحل محلها لفظ (بعض) خلافاً لما ذهب إليه ابن هشام.

المذهب الثالث وهو مذهب الناظم: أنها بمعنى المجاوزة: أي مجاوزة الفاضل للمفضول بمعنى زيادته عليه في الوصف، والمراد أنها تفيد ذلك مع بقية التركيب، ليست مطلقة، فكأن القائل زيدٌ أفضلٌ من عمرو: "جاوَزَ زيدٌ عمراً في الفضل"، وهذا تكلف، وإن كان مذهب ابن مالك "جاوَزَ زيدٌ عمراً في الفضل"، ليس هذا المراد. والأول أولى. يعني: مذهب المبرد: أنها لا ابتداء الغاية فقط.

ووجهه أن (من) لا تحمّل على غير الابتداء إلا إذا منع منه؛ لأنه أشهر معانيها، وهنا لا مانع من حملها عليه فلا حاجة لإخراجها عنه؛ لأنها الأصل، فإذا كان كذلك فحينئذٍ

تبقى على ما هي عليه.

(وَأَفْعَلِ التَّفْضِيلِ صَلُّهُ أَبَدًا تَقْدِيرًا) عرفنا المراد بالتقدير، (أَوْ لَفْظًا بِمَنْزِلَةِ إِنْ جَرْدًا).
قوله: (صَلُّهُ أَبَدًا) نفهم منه أنه يجب أن يكون (من) ومجرورها متصلًا بأَفْعَلِ التَّفْضِيلِ،
قال: وَأَفْعَلِ التَّفْضِيلِ صَلُّهُ أَبَدًا بِمَنْزِلَةِ، إِذَا إِذَا زِيدَتْ (من) حينئذٍ نقول: لا بد أن
يكون متصلًا بأفعل التفضيل.

يقتضي قوله: (صَلُّهُ أَبَدًا) أنه لا يفصل بين (أفعل) وبين (من)، وليس على إطلاقه، بل
يجوز الفصل بينهما بـ (لو) وما اتصل بها ومعمول أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ وزاد بعضهم النداء.
ثلاثة أشياء..

وليس على إطلاقه، بل يجوز الفصل بينهما بمعمول أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ، وقد فصل بينهما بـ
(لو) وما اتصل بها كقوله:

وَلَقُوكَ أَطِيبُ لَوْ بَدَلْتِ لَنَا ... مِنْ مَاءٍ مَوْهَبَةٍ عَلَى خَمْرٍ

(وَلَقُوكَ أَطِيبُ) أَطِيبُ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ.

(مِنْ مَاءٍ) فصل بين أَطِيبُ وقوله: مِنْ مَاءٍ بقوله: لَوْ بَدَلْتِ لَنَا، جملة: لَوْ بَدَلْتِ لَنَا، لو
وما دخلت عليه فاصلة بين أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ ومن، هذا جائز في سعة الكلام وليس
ضرورة.

قال بعضهم: ولا يجوز غير ذلك.

وأجاز بعضهم الفصل بالنداء، حكاه العصفور، وكذلك على الصحيح يجوز الفصل
بمعمول أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ ((النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ)) [الأحزاب:6] جاء في
فصيح الكلام، وإذا جاء في فصيح الكلام انتهينا، ((أَوْلَى)) هذا أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ، ((مِنْ
أَنْفُسِهِمْ)) هذا المفضل عليه، ((أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ)) [الأحزاب:6] إِذَا بِالْمُؤْمِنِينَ جار
ومجرور متعلق بقوله: أَوْلَى، إِذَا تعلق بأفعل التفضيل.

إِذَا: ما كان متعلقاً أو معمولاً لأفعل التفضيل جاز الفصل بينه وبين (من) ومجرورها.

وَأَفْعَلِ التَّفْضِيلِ صَلُّهُ أَبَدًا ... تَقْدِيرًا أَوْ لَفْظًا بِمَنْزِلَةِ إِنْ جَرْدًا

لا يخلو أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ عن أحد ثلاثة أحوال:

الأول: أن يكون مجرداً، فإن كان مجرداً فلا بد أن يتصل به (من) لفظاً أو تقديرًا، جارة
للمفضل عليه. زيدٌ أَفْضَلُ من عمروٍ ومررت برجلٍ أَفْضَلُ من عمروٍ، وقد تحذف (من)

ومجرورها للدلالة عليهما كقوله: ((أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ)) [الكهف:34] هذا (من) والكاف هو المفضل عليه، والجار والمجرور متعلق بقوله: ((أَكْثَرُ)).

((مَالًا)) منصوب على التمييز، ((وَأَعَزُّ نَفَرًا)) [الكهف:34] يعني: أعز منك، إذا: حذف من الثاني لدلالة الأول عليه، ((وَلَا خِرَّةٌ خَيْرٌ لَكَ مِنَ الْأُولَى)) [الضحى:4] هذا فصل بينهما. وفهم من كلامه أن أَفْعَلَ التَّفْضِيلُ إذا كان بَالٌ أو مضافاً يمتنع وصلهما بـ (من)؛ لأنه قال: إِنَّ جُرْدًا، وعرفنا بالاستقراء أن الأحوال ثلاثة: إما أن يحلّى بَالٌ، أو يضاف، أو يجرد، خص الحكم هنا بالجرد، فدل على أن ما عداه لا يجب، بل يمتنع أن يوصل بـ (من)، فلا يقال: زيدٌ الأفضَلُ من عمروٍ لا. ولا يقال: زيدٌ أفضَلُ رجلٍ من عمروٍ أو أفضَلُ الناس من عمروٍ .. نقول: لا. لا يجوز وسيأتي التعليق. وفهم من كلامه أن أَفْعَلَ التَّفْضِيلُ إذا كان بَالٌ أو مضافاً يمتنع وصلهما بـ (من) .. لا تصحبه (من)، فلا تقل: زيدٌ أفضَلُ من عمروٍ، ولا زيد أفضَلُ الناس من عمروٍ .. هذا فاسد.

وأكثر ما يكون ذلك إذا كان أَفْعَلَ التَّفْضِيلُ خبراً يعني الحذف، -ابن عقيل فصل بينهما-.

وأكثر ما يكون ذلك المشار إليه يعني: حذف (من) ومجرورها، إذا كان أَفْعَلَ التَّفْضِيلُ خبراً كالأية ونحوه، وهو كثير في القرآن، وقد تحذف منه وهو غير خبر كقوله: دَنُوتٍ وَقَدْ خَلْنَاكَ كَالْبَدْرِ أَجْمَلًا ... فَظَلَّ فُؤَادِي فِي هَوَاكِ مُضَلَّلًا

أَجْمَلٌ مِنْ مَنْ؟ أَجْمَلٌ مِنَ الْبَدْرِ، حذف من البدر للعلم به. فأجمل أَفْعَلَ تَفْضِيلٌ وهو منصوب على الحال من التاء في دَنُوتٍ، وحذفت منه (من)، والتقدير دَنُوتٍ أَجْمَلٌ مِنَ الْبَدْرِ وَقَدْ خَلْنَاكَ كَالْبَدْرِ. ((وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى)) [الأعلى:17] كلاهما أَفْعَلَ تَفْضِيلٌ خير من الدنيا، وأبقى من الدنيا .. حذفاً منهما للعلم بهما.

إذا: عرفنا الحكم الأول وهو: أن أَفْعَلَ التَّفْضِيلُ إذا كان مجرداً من أل والإضافة وجب أن يؤتى بعده بـ (من) جارة للمفضول، وقد يحذفان.

ومن ثم اختلف النحاة في مسألة هنا: إذا حذف الجار والمجرور، هل أَفْعَلَ التَّفْضِيلُ باقٍ على بابه، أم أنه خرج عن الباب؟ بمعنى: أنه لا يدل على المفاضلة، إذا قيل: أَفْعَلَ التَّفْضِيلُ على بابه، يعني المشاركة والزيادة .. دلّ على المشاركة والزيادة وإذا لم يكن

على الباب حينئذٍ نقول: خرج عن بابه، وعندنا مثال مشهور نأتي به دائماً وهو:

((أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا)) [الفرقان:24].

((أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ)) [الفرقان:24] خيرٌ ممن؟ من أصحاب النار، إذا قلنا

على بابها، معناه: أن النار فيها خير، واللجنة فيها خير، إلا أن الزيادة -الوصف- في

اللجنة أكثر من زيادتها في النار، لو قلنا على بابها، ((وَأَحْسَنُ مَقِيلًا)) [الفرقان:24]

أَحْسَنُ إِذَا النار فيها مقيل، وهو حسن ممدوح، ولكن مقيل الجنة أَحْسَنُ .. أكثر

حسناً، نقول: لا. ليست على بابها، سُلِبَت المعنى، المراد الوصف فحسب دون مفضل،

ليس عندنا مفضل ولا مفضل عليه. إذا حذف هل تبقى على بابها مطلقاً أم أنها تخرج

عن الباب؟ ومن ثم اختلف النحاة عند حذف (من) ومجرورها، وهو المفضل عليه في

صيغة أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ حينئذٍ، هل تكون دالة على التفضيل أم خلت أفعل عن هذه

الدلالة، يعني سلبت المفاضلة والتفضيل؟

فذهب الكسائي والفراء ووافقهما الرضي، إلى أن هذه الصيغة لا تخلو قط من الدلالة

على التفضيل .. دائماً للتفضيل، فإنك إذا ذكرت أفعل من، يعني جئت بـ (من) ذكرتها

فدلالتها على التفضيل ظاهرة لا إشكال فيه، إذا قلت: زيدٌ أَكْرَمُ من عمرو، بعض

النحاة يختصر يقول: أفعلٌ من -انتبه لا تقل خطأ في النسخة-، يقول: إذا كانت

(أَفْعَلُ) (أَفْعَلُ من) يريد بها أنه ذكرت (من) مع المجرور.

فإنك إذا ذكرت (أَفْعَلُ من) فدلالتها على التفضيل ظاهرة .. واضح بين، وإن أضيفت

فإن المضاف إليه هو المفضل عليه، زيدٌ أَفْضَلُ رجلٍ المضاف إليه هو المفضل عليه، وإن

اقتربت بـ أَل، فإن أَل هذه عوضٌ من المضاف إليه، ماذا بقي؟ إذا ذكرت (من) (أَفْعَلُ

من)، فالمفضل عليه واضح، زيدٌ أَكْرَمُ من عمرو، عمرو مفضل عليه، وإذا دخلت أَل

فأَل قائمة مقام المفضل عليه، زيدٌ الأَفْضَلُ، كأنه قال: زيدٌ أَفْضَلُ الناس مثلاً.

وإذا أضيف فالمضاف إليه هو المفضل عليه، ماذا بقي؟ بقي إنْ جُرِدَتْ.

وإن لم تضاف ولم تقترب بـ أَل، ولم يذكر معها (من) جارة للمفضول؛ كان الكلام على أحد

تقديرين، يعني لا بد من ردها إلى أصلها:

الأول: تقدير (من) ومجرورها.

إما أن نقدر (من) مع مجرورها.

والثاني: تقدير الصيغة مضافة، وقد حذف المضاف إليه وهو منوي الثبوت.

إذاً: لا بد من أن تكون أفعال دالة على التفضيل في كل حالٍ من الأحوال، والحال التي معنا واختلفنا فيها وهي إذا حذف (من) ومجرورها، لا بد من ردها إما إلى (من) ومجرورها تقديرًا، وإما أن يكون ثم مضاف محذوف منوي الثبوت، إما هذا وإما ذاك، لكن هذا لا يتصور في المثال الذي ذكرناه، لا يتصور أن يكون هناك تفضيل، الكلام هذا فيه نظر، الصواب أنها قد تخرج، لكنه يدل عليه بقرينة. الحكم الثاني الذي يتعلق بأفعال إذا كان مجرداً، هو ما أشار إليه بقوله: وَإِنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفُّ أَوْ جُرِّدًا ... أُلْزِمَ تَذْكِيراً وَأَنْ يُوَحَّدَا

وهو أنه يلزم الأفراد والتذكير، يعني: يكون مفرداً فلا يثنى ولا يجمع، ويكون مذكراً فلا يؤنث، فتقول: زيدٌ أعلم من عمرو، والزيدان أعلم من عمرو، وهندٌ أعلم من عمرو .. وهلم جزاً .. تبقية على أصله.

أن يكون مفرداً مذكراً دائماً نحو: ((لِيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ)) [يوسف:8] أَحَبُّ هذا مفرد، ((لِيُوسُفُ وَأَخُوهُ)) [يوسف:8] مثنى هذا المفضل، والمفضل عليه (أَحَبُّ إِلَى). ((قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ)) [التوبة:24] إلى أن قال: ((أَحَبُّ)) عددٌ ثم قال: أَحَبُّ فأفرد، لماذا؟ لكونه مجرداً من أل ومن الإضافة.

ومن ثم قيل: إن "آخر" معدول عن آخر، وفي قوله: كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَقَاقِعِهَا لَحْنٌ هَكَذَا قِيلَ، لَحْنٌ أبو نواس؛ لأنه قال: صغرى وكبرى، والأصل أن يقول: أصغر وأكبر؛ لأنه مجرد عن أل والإضافة، فلا يطابق الموصوف، بل يلزم الأفراد والتذكير. حيث أتى بصغرى وكبرى مجرداً من أل والإضافة مؤنثة، وكان حقه أن يقول: أصغر وأكبر.

وأجيب بأنه لم يقصد التفضيل فخرج عن الوصف فصار صفة مشبهة. (وَإِنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفُّ أَوْ جُرِّدًا أُلْزِمَ تَذْكِيراً) يعني: أُلْزِمَ أفعال التفضيل تذكيراً فيكون مذكراً، ولا يؤنث ولو كان الموصوف مؤنثاً.

(وَأَنْ يُوَحَّدَا) (أن) وما دخلت عليه بتأويل مصدر، يعني توحيداً، والتوحيد المراد به الأفراد، فلا يثنى ولا يجمع ولو كان الموصوف مثنى وجمعاً، فتقول: زيدٌ أفضل من عمرو، وهندٌ أفضل من عمرو ما تقول: هند فضلى .. هند أفضل، (هندٌ) مبتدأ و (أفضل) خبر، كيف (هند) مبتدأ و (أفضل) خبر والشرط التطابق؟ نقول: هذا مستثنى من القاعدة، فحينئذٍ نقول: أفضل يبقى على أصله.

وتقول: الزيدان أفضل من عمرو، والزيدون أفضل من عمرو، والهندان أفضل من عمرو، والهندات أفضل من عمرو، إذاً يلزم الأفراد والتذكير.

ومثله المضاف، وهذا هو الحالة الثانية من أحوال أفعال التفضيل، أن يكون مضافاً، فإن كان مضافاً إما أن يضاف إلى نكرة كأفضل رجل، وإما أن يضاف إلى معرفة، فإن أضيف إلى نكرة حينئذٍ حكمه حكم المجرد من أل، بمعنى: أنه لا يلزم كالأول -الحكم ليس مطلقاً، وإنما من حيث الأفراد والتذكير-، فيلزم الأفراد والتذكير. (وَإِنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفُّ) يعني: يلزم المضاف إليه أن يطابق. (وَإِنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفُّ) وإن يضاف لمنكورٍ، لِمَنْكُورٍ جارٍ ومجرور متعلق بقوله: يُضَفُّ.

(أَوْ جُرْدًا) الألف هذه للإطلاق، وجُرْدًا معطوف على يُضَفُّ؛ لأنه فعل، جُرْدَ هو يعني: غُرِّي من أل والإضافة. (الزَّم) جواب الشرط، وهو مغير الصيغة، ونائب الفاعل هو المفعول الأول. و (تَذَكِّراً) مفعول ثاني. و (وَأَنَّ) حرف مصدر. (يُوحَدًا) الألف للإطلاق، يُوحَدَ هو، يعني: أفعال التفضيل، (أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر، يعني أَلَزِمَ تَذَكِّراً وتوحيداً. وَإِنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفُّ أَوْ جُرْدًا ... أَلَزِمَ تَذَكِّراً وَأَنَّ يُوحَدًا

لأن المجرد أشبه بـ (أفعل) في التعجب، وهو لا يتصل به علامة تنبيه ولا جمع ولا تأنيث كما سبق.

والمضاف للنكرة بمنزلة المجرد في التنكير.

(وَأَنَّ يُوحَدًا)

قال الشارح: ويلزم أفعال التفضيل المجرد الأفراد والتذكير وكذلك المضاف إلى نكرة وإلى هذا أشار بقوله:

وَإِنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفُّ أَوْ جُرْدًا ... أَلَزِمَ تَذَكِّراً وَأَنَّ يُوحَدًا

فتقول: زيدٌ أفضل من عمرو وزيدٌ أفضل رجل، وهند أفضل من عمرو وهند أفضل امرأة، والزيدان أفضل من عمرو، والزيدان أفضل رجلين، والهندان أفضل من عمرو وأفضل امرأتين، هنا ثني باعتبار الموصوف، وجمع باعتبار الموصوف، بمعنى أن المضاف إليه إذا كان نكرة حينئذٍ طابق الموصوف، بخلاف أفعال التفضيل نفسها، حينئذٍ أَلَزِمَ تَذَكِّراً وَأَنَّ يُوحَدًا، الحكم هنا متعلق بأفعال التفضيل نفسها.

وأما المضاف إليه إذا كان نكرة فيلزم المطابقة، فلذلك تقول: الزيدان أفضل رجلين،

الزيدون أفضل رجالٍ، الهندات أفضل نساءٍ، فتجمع، تجمع أفعال التفضيل أو المضاف؟
المضاف.

إذاً المضاف إليه يطابق لا باعتبار كونه أفعال التفضيل، وإنما باعتبار كونه مضافاً إليه
يطابق الموصوف.

وأفضل رجالٍ، والهندات أفضل من عمرو وأفضل نساءٍ، فيكون أفعال في هاتين الحالتين
مذكراً ومفرداً ولا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع، ولا تجوز المطابقة باعتبار أفعال، لا تجوز
المطابقة لا في المضاف، ولا في المضاف إلى نكرة، ولا في المجرد من أل والإضافة.
وأما المضاف إليه إذا كان نكرة حينئذٍ طابق الموصوف، ولذلك نقول: يجب في هذا
النوع مطابقة المضاف إليه الموصوف ولو مبتدأً، فهو موصوف معنى فقط، وأما قوله:
((وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ)) [البقرة: 41] ((وَلَا تَكُونُوا) الواو (أَوَّلَ) هنا ما طابق، قلنا
القاعدة: أن يطابق، الزيدون أفضل رجالٍ، الزيدان أفضل رجلين، هنا لم يطابق، نقول:
هنا ((أَوَّلَ كَافِرٍ)) [البقرة: 41] كافر هذا صفة لموصوف محذوف، أَوَّلَ فريقٍ كافرٍ،
وفريق معناه: جمع، إذاً طابق باعتبار المعنى، طيب. لماذا قال: كافر وهو صفة لفريق
وهو جمع؟ نقول: فريق له جهتان: من جهة اللفظ فهو مفرد، ومن جهة المعنى فهو
جمع، وعند النعت إما أن تراعي اللفظ وإما أن تراعي المعنى، فهنا راعى فيه اللفظ.

إذاً: لا إشكال في قوله تعالى: ((وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ)) [البقرة: 41] في كون كافرٍ هذا
مضاف إليه أضيف إليه أفعال التفضيل، وهو مضاف إليه نكرة، فالأصل فيه المطابقة
مع الموصوف، وهنا الموصوف ((وَلَا تَكُونُوا)) [البقرة: 41] الواو، لا يلزم الموصوف أن
يكون دائماً مبتدأً لا. قد يكون مبتدأً، وقد يكون خبراً، وقد يكون فاعلاً، وقد يكون
نائب فاعل .. إلى آخره، حسب موقعه من الإعراب، وأول تقع نعت، وتقع خبر، وتقع
حال .. إلى آخره.

((أَوَّلَ كَافِرٍ)) [البقرة: 41] هنا وقع أَوَّلَ مضافاً إلى النكرة ولم يطابق ما قبله، نقول:
هنا على تقدير مضاف: أول فريق كافر، وأفرد كافر باعتبار لفظ فريق لأنه من جهة
اللفظ مفرد، ومن جهة المعنى جمع.

((وَإِنْ لِمَنْكُورٍ يَصِفُ)) إذاً عرفنا إذاً أضيف أفعال التفضيل إلى النكرة فإنه يطابق باعتبار
المضاف إليه، وأما هو فيلزم الأفراد والتذكير.

((تَلَوْ أَلْ طَبَقُ))، (تَلَوْ أَلْ) مضاف ومضاف إليه وهو مبتدأ.

(طَبَقُ) يعني: مطابق، مطابق لأي شيء؟ للموصوف، والجرور بـ (من) هنا؟ لا تدخل

(من) هنا، قلنا: (تَقْدِيرًا أَوْ لَفْظًا بِمَنْ إِنْ جُرِّدًا) يعني: مفهومه أن (من) لا تدخل على أفعل التفصيل إذا كان محلياً بـأل أو مضافاً مطلقاً، إذاً هي خاصة فقط بالجرد من أل والإضافة، وما عداها لا. يمتنع دخول (من) على المفضل.

إذاً: قوله: (وَتَلُوْا أَلَّ طَبَقٌ) تصريح بما فهم من قوله: (وَإِنْ لِمَنْكُورٍ) إلى آخره، إذ مفهومه أن ما عداها لا يلزم تذكيراً وتوحيداً، هذا واضح بين، لأنه خصه بما سبق.

وَإِنْ لِمَنْكُورٍ يُصَفُّ أَوْ جُرِّدًا ... أَلْزَمَ تَذْكِيراً

إن لم يجرد، وإن لم يصف لمنكور بأن حلي بـأل، حينئذ نقول: لا يلزم الإفراد والتذكير. وصرح بالمفهوم لإفادة لزوم المطابقة في تالي أل، والجواز في المضاف لمعرفة (وَتَلُوْا أَلَّ طَبَقٌ) أي: مطابق؛ لأن اقترانه بـأل أضعف شبهه بأفعل في التعجب، (وَتَلُوْا أَلَّ طَبَقٌ) أي: مطابق لما قبله من مبتدأ أو موصوف، فتقول: زيد الأفضل، والزيدان الأفضلان، والزيدون الأفضلون أو الأفاضل، والهندان الفضليان، والهندات الفضليات أو الفضل.. يعني يجوز الجمع بهذا أو ذاك، سواء سمع جمع تكسير أو جمع مؤنث سالم.

إذاً: (وَتَلُوْا أَلَّ طَبَقٌ) يطابقه.

(وَمَا لِمَعْرِفَةٍ أُضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ عَنْ ذِي مَعْرِفَةٍ) هذا يقابل قوله: (وَإِنْ لِمَنْكُورٍ يُصَفُّ)، وما أضيف لمعرفة والذي هذا مبتدأ.

(أُضِيفَ) صلة الموصول لا محل لها من الإعراب لمعرفة متعلق به، وما أضيف لمعرفة (ذُو وَجْهَيْنِ) ذو خبر ما، ذُو وَجْهَيْنِ المراد بالوجهين هنا: المطابقة وعدم المطابقة، يعني يجوز فيه المطابقة ويجوز فيه عدم المطابقة، فهما وجهان منقولان (عَنْ ذِي مَعْرِفَةٍ).

(وَمَا لِمَعْرِفَةٍ أُضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ) المطابقة وعدمها.

(عَنْ ذِي مَعْرِفَةٍ) صفة لوجهين، أضيف ذُو وَجْهَيْنِ منقولين عن العرب، فالمطابقة لمشابهته المحلى بـأل في الخلو عن لفظ (من)، -لا نحتاج إلى تعليق-، نقول: هذا سمع في لسان العرب ويكفي، لكن عللوه بأنه إذا لم يطابق فالمطابقة لمشابهته المحلى به، إن طابق المضاف إلى المعرفة لأنه أشبه أل، وإن لم يطابق أشبه الجرد.

فالمطابقة لمشابهته المحلى بـأل في الخلو عن لفظ (من)، وعدم المطابقة لمشابهته الجرد من نية معنى (من)، كأنه أشبه ما حذف منه (من) وهي منوية.

(وَتَلُوْا أَلَّ طَبَقٌ) عرفنا المراد به.

(وَمَا لِمَعْرِفَةٍ أُضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ) خبر ما، وذو مضاف ووجهين مضاف إليه، والمراد

بالوجهين المطابقة وعدم المطابقة.

(عَنْ ذِي مَعْرِفَةٍ) يعني: عن صاحب معرفة، عالم ويعرف بلسان العرب.

قيل: عبر بذلك تعظيماً لشأن هذه المسألة، لماذا؟ لأن مستندها حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم، جمع بينهما في حديث واحد المطابقة عدم المطابق، وابن مالك كما سبق أنه يعظم، كلهم إن شاء الله يعظمون، لكن في الاستدلال بالكتاب والسنة من حيث تأصيل المسائل يمثل بالكتاب والسنة أكثر.

قال: ذلك تعظيماً لشأن هذه المسألة، إذ أخذ فيها بالحديث حيث جاء فيه الوجهان، وفيه إشارة أيضاً للرد على ابن السراج القائل بوجوب المطابقة إذا أضيف إلى معرفة. (هَذَا إِذَا نَوَيْتَ مَعْنَى مَنْ) هَذَا: عَظَّمَ .. اسم إشارة للتعظيم، قال: لأن المسألة عظيمة كما سبق. إشارة للتعظيم حيث نقل الحكم السابق عَنْ ذِي مَعْرِفَةٍ، المراد به النبي صلى الله عليه وسلم -الحديث-، وهذا لا إشكال فيه واضح.

(هَذَا) مبتدأ، والخبر محذوف يدل عليه السياق، هذا الحكم، (إِذَا نَوَيْتَ مَعْنَى مَنْ) كيف إذا نويت معنى من؟ وإن لم تنو، وهو هناك يقول: (صِلُهُ أَبَدًا تَقْدِيرًا أَوْ لَفْظًا) بِمَنْ أَنْ جُرْدًا قلنا مفهومه: أنه لا تدخل (من) على المضاف إلى المعرفة، وهنا يقول: يجوز الوجهان إذا نويت معنى (من).

(وَأِنْ لَمْ تَنْوِ) يعني معنى من، فكيف نفى وأثبت؟ نقول: هنا فيه تجوز، ليس مراده أنه يضمن معنى (من) و؟؟؟ المراد: أن المجرد إذا استعمل بـ (من) حينئذ كان دالاً على التفضيل، كأنه يقول لك: الحكم السابق فيما أضيف إلى المعرفة يجوز فيه الوجهان إذا استعملت أفعال في بابه، وأما إذا أخرجت أفعال عن بابه فلا، الوجهان متى يجوز؟ إذا كانت أفعال التفضيل على بابها، يعني دالة على المشاركة والزيادة، وهذا السابق أنه في المجرد إذا كان على معنى (من)، وإذا لم تنو (من) حينئذ يكون خرج عن أصله. (فَهُوَ طَبِيقٌ مَا بِهِ قُرْنٌ) لا بد من المطابقة، وهذا قد يكون فيه إشارة إلى المذهب السابق، الذي قلنا: رجحه الرضي وهو أنه إذا جردت عن (من) حذفت، بعضهم يرى أنها خرجت عن باب أفعال التفضيل، لكن ابن مالك لم يصرح، لكن قد يقال هذا.

(هَذَا إِذَا نَوَيْتَ مَعْنَى مَنْ) أي: المعنى الحاصل معها؛ لأن التفضيل ليس نفس معناها، وإنما هو مستفاد من أفعال معنى (من)، ليس التفضيل حاصلاً من (من) نفسها ومجورها بل من التركيب كله، زيد أكرم من عمرو، لا بد من مفضل، ومفضل عليه، ومن ومجور .. التركيب كله يفهم منه التفضيل ليس خاصاً بـ (من) فحسب، وإنما هذا كناية

من إطلاق الجزء مراداً به الكل (إِذَا نَوَيْتَ مَعْنَى مِنْ وَإِنْ لَمْ تَنْوِ) بأفعل معنى (من) بأن لم تنو به المفاضلة أصلاً، أو تنويها لا على المضاف إليه وحده، بل عليه وعلى كل ما سواه، حينئذٍ خرجت عن معنى التفضيل، فإذا أضيف إلى المعرفة وجب فيه حالة واحدة وهي: المطابقة لما اتصل به.

هَذَا إِذَا نَوَيْتَ مَعْنَى مِنْ وَإِنْ ... لَمْ تَنْوِ فَهَوَ طَبَقَ مَا بِهِ قُرِنَ

أي: جواز المطابقة وعدمها في المضاف إلى المعرفة مشروط بأن تكون الإضافة فيه بمعنى (من)، وذلك إذا كان أفعَل مقصوداً به التفضيل.
إذاً: لم يقصد بقوله: (إِذَا نَوَيْتَ مَعْنَى مِنْ) أن تكون (مِنْ) مقدرة، لا. ليس هذا مراده، مراده أن هذا اللفظ كناية عما إذا استعمل أفعَل التفضيل في بابه، ولذلك إذا ذكرت (من) فهي قطعاً أنها للتفضيل.

(هَذَا إِذَا نَوَيْتَ مَعْنَى مِنْ وَإِنْ لَمْ تَنْوِ) معنى مِنْ أي التفضيل، على ما أضيف إليه وحده.
(وَإِنْ لَمْ تَنْوِ) معنى (مِنْ) (فَهَوَ طَبَقَ) فَهَوَ مبتدأ وطَبَقَ هذا خبر.
طبق ما قرن به وجهاً واحداً، قُرِنَ المراد به ما هو أفعَل التفضيل له، يعني جعلته تابعاً لما سبق.

إذا كان أفعَل التفضيل بأل لزمّت مطابقتها لما قبله في الإفراد والتذكير وغيرهما فتقول:
زيدٌ الأفضَلُ، والزيدانِ الأفضَلانِ، والزيدون الأفضَلون، وهنْدُ الفضلي، والهندانِ الفضليانِ، والهنداتُ الفضَلُ أو الفضليّات، ومررتُ بزيدِ الأفضَل، وبهندِ الفضلي، ولا يؤتى معه به (من).

ولا يجوز عدم مطابقتها لما قبله، هذا المحلى بأل؛ لأنه قال: (وَتَلَوُ أَلْ طَبَقَ) حكم ولم يجوز الوجهين، فدل على أنها لازمة، فلا تقول: الزيدون الأفضَل، ولا الزيدانِ الأفضَل، ولا هندُ الأفضَل، ولا الهندانِ الأفضَل، ولا الهنداتُ الأفضَل .. لا يجوز، ولا يجوز أن يقرن به (من)، فلا تقل: زيدُ الأفضَل من عمرو، هذا نقول: إذا قرنت حينئذٍ نحكم عليه بكونه شاذاً.

فأما قوله: وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى، بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ جاءت مِنْهُمْ، اقترنت (من) بالمفضل عليه، وأفعَل التفضيل هنا محلى بأل، نقول: هذا لا بد من تخرجه.
وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى ... وَإِنَّمَا الْعِرَّةُ لِلْكَأْثَرِ

فإما أن يقال: بأن الأَكْثَرِ أَل هذه زائدة، فحينئذٍ نقول: مِنْهُمْ على الأصل .. أَكْثَرُ منهم، والأصل: ولست بأكثر منهم، أو جعل منهم متعلقاً بأكثر نكرة محذوف مجرد عن الألف واللام، لا بما دخلت عليه الألف واللام، والتقدير: ولست بالأكثر أَكْثَرِ منهم.

فحينئذٍ منهم صار متعلقاً بمحذوف يفسره المذكور، وهو مجرد، يعني مستوف للشرط.
وقيل: لا نسلم أن (من) في قوله: مِنْهُمْ هي الجارة للمفضول، ولكنها تبعيضية، فهي
متعلقة بمحذوف والتقدير: لست بالأكثر حصي حال كونك منهم أي: بعضهم.

على كلٍّ لا بد من تخريجه، وإذا لم يمكن حينئذٍ نحكم عليه بأنه ضرورة أو شاذ.
وأشار بقوله: وَمَا لِمَعْرِفَةِ أَضْيَفَ إلى أن أفعال التفضيل إذا أضيف إلى معرفة، وقصد به
التفضيل جاز فيه وجهان: المطابقة وعدم المطابقة، وأنت مخير، وإن كان الغالب هو غير
المطابقة.

أحدهما: استعماله كالجرد فلا يطابق ما قبله، فتقول: الزيدان أفضل القوم، الزيدان هذا
مبتدأ، وأفضل خبر وهو مضاف إلى القوم، المضاف إليه هنا معرفة، وحينئذٍ لك أن تفرد
يعني: تعامله معاملة المجرد أُلْزِمَ تَذْكِيراً وَأَنْ يُوَحَّدَا لكن لا يلزم وإنما يعامل معاملته فقط
في اللفظ، فتقول: الزيدان أفضل القوم، والزيدون أفضل القوم، وهند أفضل النساء،
والهندان أفضل النساء، والهندات أفضل النساء.

يعني: يلزم الأفراد والتذكير، ليس على جهة الإيجاب وإنما حملاً له على الجرد.
والثاني: استعماله كالمقرون بالالف واللام (وَتَلُوْا أَلْ طَبَقُ) يعني: يطابق ما قبله، أيضاً هنا
ليس واجباً كالسابق المحلى بأل، وإنما يعامل معاملته.

فتجب مطابقتها لما قبله فتقول: الزيدان أفضل القوم، والزيدون أفضلوا بالواو، أفضل
القوم، بحذف الواو، وأفاضل القوم، وهند فضلى النساء، والهندان فضليا النساء،
والهندات فضّل النساء أو فضليات النساء، يعني تأتي بالجمع المسموع في لسان العرب،
إن سمع التكسير جئت به، وإن سمع ألف وتاء جئت به، وإن سمع عدة جمع للتكسير لا
بأس، انت بما شئت.

ولا يتعين الاستعمال الأول خلافاً لابن السراج، وقد ورد الاستعمالان في القرآن
والحمد لله. فمن استعماله غير مطابق قوله تعالى: ((وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى
حَيَاتِهِ)) [البقرة: 96] تَجِدَنَّهُمْ هم، (أَحْرَصَ النَّاسِ) أَحْرَصَ هذا أفعال تفضيل، وهو
مضاف إلى الناس، وهو معرفة، وَمَا لِمَعْرِفَةِ أَضْيَفَ، إذا أضيف إلى معرفة، وهنا
الموصوف (لَتَجِدَنَّهُمْ) الذي هو المفعول به (أَحْرَصَ) لزم حالة واحدة وهو أنه مجرد،
وهذا هو الغالب.

ومن استعماله مطابقاً قوله: ((وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكْبَارَ مُجْرِمِيهَا))
[الأنعام: 123] (أَكْبَارَ) جمع، أكبر أكابر، (مُجْرِمِيهَا) هذا جمع، (فِي كُلِّ قَرْيَةٍ) هذا

معناه ولفظه الجمع .. أَكَابِرَ، أكبر طابق أو لا؟ طابق، إذاً هذا ورد في القرآن.
وقد اجتمع الاستعمالان ((هُمُ أَرَادِلُنَا)) [هود:27] أراذل، هذا طابق، إذاً جاء في القرآن مطابقاً، وقد اجتمع الاستعمالان في قوله صلى الله عليه وسلم: {ألا أخبركم بأحبِّكم "أحبَّ" إلي وأقربكم "أقرب" مني منازل يوم القيامة أحاسنكم} أحسن: جمع أحسن، إذاً أفرد في أقرب، وأحب، وجمع في أحاسنكم أخلاقاً. حيث أفرد أحب وأقرب وجمع أحسن.

والذين أجازوا الوجهين قالوا: الأفصح المطابقة، لكن الغالب .. الكثير استعماله غير مطابق. والذين أجازوا الوجهين قالوا: الأفصح المطابقة، ولذلك عيب على صاحب الفصح -ثعلب- في قوله: فاخترنا أفصحهن قالوا: فكان ينبغي أن يأتي بالفصحى فيقول: فصحاهن، على كل هو بشر.

فإن لم يقصد التفضيل تعينت المطابقة، إذاً: إذا قصد التفضيل بأن كان أفعل التفضيل على بابه جاز الوجهان، فإن خرج عن بابه فالحكم يختلف.
فإن لم يقصد التفضيل تعينت المطابقة، كقولهم: (النَّاقِصُ وَالْأَشْجُ أَعْدَلَا بَنِي مَرْوَانَ) أي: عادلا بني مروان، ونحو: محمد -صلى الله عليه وسلم- أفضل قريش، قريش هذا نكرة أو معرفة؟ معرفة، علم .. قبيلة.

محمد أفضل قريش أي: أفضل الناس من بين قريش، والإضافة هنا لجرد التخصيص للموصوف، ليس المقصود بها المفاضلة بين زيد وعمرو لا، المقصود بها التخصيص للموصوف بأنه من القوم الفلاني لا لبيان المفضل عليه.

وإلى ما ذكرناه من قصد التفضيل وعدم قصده أشار المصنف بقوله: هَذَا إِذَا نَوَيْتَ مَعْنَى مِنْ .. أي: جواز الوجهين: المطابقة وعدمها، مشروط بما إذا نوي بالإضافة معنى من أي: إذا نوي التفضيل وأما إذا لم ينو ذلك فيلزم أن يكون طبق ما اقترن به، ومما مثلوا به على أنه لم يقصد به التفضيل قول القائل:
إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا ... بَيْتاً دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ

يعني عزيزة وطويلة، وهل ينقاس ذلك أم لا؟ هل يخرج أفعل التفضيل عن بابه إذا لم يقصد معنى من وأضيف إلى المعرفة .. هل ينقاس أم لا؟ فيه خلاف بين النحاة.
قال المبرد: ينقاس، وقال غيره: لا ينقاس وهو الصحيح.

وذكر صاحب الواضح أن النحويين لا يرون ذلك وأن أبا عبيدة قال في قوله تعالى:

((وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ)) [الروم: 27] أنه بمعنى هَيِّنَ، -ليس كذلك-، وفي بيت الفرزدق - وهو الثاني-: إن المعنى عزيزة طويلة، وإن النحويين ردوا على أبي عبيدة ذلك وقالوا: لا حجة في ذلك الأمر.

إذاً: ليس قياساً، وإنما هو سماعي، فما سمع في لسان العرب فالأصل بقاؤه على ما كان. إذاً:

وَتِلْوَ أَلْ طَبَقُ وَمَا لِمَعْرِفَةِ
هَذَا إِذَا نَوَيْتَ مَعْنَى مِنْ وَإِنْ ... أَضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ عَنْ ذِي مَعْرِفَةِ
لَمْ تَنْوِ فَهَوَ طَبَقُ مَا بِهِ قُرْنُ

(إِذَا نَوَيْتَ مَعْنَى مِنْ) قلنا مَعْنَى مِنْ المراد به الحاصل من التركيب.
(وَإِنْ لَمْ تَنْوِ) يعني: بأفعل مَعْنَى مِنْ .. لم تقصد المفاضلة أصلاً، أو نويتها لا على المضاف إليه وحده بل عليه وعلى كل ما سواه، حينئذٍ لم تكن مفاضلة، إذا خصصت واحداً على كل من سواه لم تكن ثم مفاضلة.
(وَإِنْ لَمْ تَنْوِ فَهَوَ طَبَقُ مَا بِهِ قُرْنُ) يعني: مطابق لما قرن به، وما هو الذي قرن به أفعل التفضيل؟ ما جعل أفعل التفضيل وصفاً له، يعني مطابقاً للموصوف لسابقه؛ لأنه يقع نعتاً ويقع غير ذلك.
إذاً: نقول الحال الثاني لأفعل التفضيل: أن يكون بَال، أشار إليه بقوله: (وَتِلْوَ أَلْ طَبَقُ).
الحال الثاني لأفعل التفضيل: أن يكون بَال، فيجب له حكمان:
الأول: أن يكون مطابقاً لموصوفه.
والثاني: ألا يؤتى معه بمن، وأن يكون مطابقاً لموصوفه.

وعلة ذلك أنه إنما وجب في المجرد عن أَل والإضافة ذكر (من) جارة بالمفضول عليه لقصد العلم به، أي بالمفضول، ولهذا امتنع ذكرها مع المضاف ومع المقترن بَال؛ لأن المفضول مذكور صراحة في حالة الإضافة، وفي حال الاقتران بَال في حكم المذكور؛ لأن أَل إشارة إلى معين تقدم ذكره لفظاً أو حكماً.

إذاً: المفضل عليه إذا جر ب (من) واضح أنه مصرح به كما ذكرناه، وإذا أضيف فالمضاف إليه سواء كان نكرة أو معرفة هو المفضل عليه، وإذا كان بَال حينئذٍ نقول: أَل هذه أشارت إلى معين؛ لأن أَل إشارة إلى معين تقدم ذكره لفظاً أو حكماً، وتعيينه يشعر بالمفضول .. أنه هو المفضول، وبهذا فالداخل على أفعل التفضيل لا تكون

إلا للعهد.

جاء زيدٌ الأفضلُ، أل هنا نقول عهدية .. مطلقاً.
هَذَا إِذَا نَوَيْتَ مَعْنَى مِنْ وَإِنْ ... لَمْ تَنْوِ فَهُوَ طَبَقُ مَا بِهِ قُرِنَ

ثم قال:

وَإِنْ تَكُنْ بَتَلُو مِنْ مُسْتَفْهِمَا ... فَلَهُمَا كُنْ أَبَدًا مُقَدَّمًا

والحالة الثالثة: إذا أضيف، وله حكمان: على اعتبار التفصيل، إن أضيف إلى نكرة قلنا له حكمان: الأول: ألا يؤتى بـ (من) والثاني: أن يلزم الأفراد. ولو زدت ثالثاً وقلت: أن يطابق المضاف إليه موصوف أفعال التفضيل، هذا إذا أضيف إلى نكرة

(وَإِنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفُّ) قلنا: إن جرد في السابق دل على أن المضاف إليه مطلقاً لا تدخل عليه (من)، إذاً (وَإِنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفُّ) فيه كم حكم؟ لا تدخل عليه (من)، ثم يلزم الأفراد والتذكير، ثم المضاف إليه يكون مطابقاً للموصوف، وإذا أضيف لمعرفة له حكمان:

نقول أولاً: لا تدخل عليه (من).

وثانياً: يجوز فيه الوجهان: المطابقة وعدم المطابقة، بشرط أن ينوى معنى من بأن يراد به التفضيل .. أفعال التفضيل فهي على بابها، فإن خرجت أفعال التفضيل عن بابها حينئذٍ وجبت المطابقة.

وَإِنْ تَكُنْ بَتَلُو مِنْ مُسْتَفْهِمَا ... فَلَهُمَا كُنْ أَبَدًا مُقَدَّمًا

كَمِثْلِ مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ وَلَدَى ... إِخْبَارِ التَّقْدِيمِ نَزْرًا وَرَدًا

إذا كان المجرور بـ (من) اسم استفهام وجب التقديم؛ لأن اسم الاستفهام له حق الصدارة، مجرور من قد يكون اسم استفهام، وقد لا يكون كذلك، أشار إلى الأول بقوله: (وَإِنْ تَكُنْ) أنت أيها المتكلم (بِتَلُو مِنْ) يعني الذي يتلو من الجارة السابقة (مُسْتَفْهِمَا) وإن تكن مستفهماً بتلو من.

(فَلَهُمَا) (من) والمجرور (كُنْ أَبَدًا مُقَدَّمًا) يعني يجب التقديم على أفعال التفضيل، أو على جملة الكلام كما فعل الناظم هنا؛ لأنه قدم مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ، وانتقد رحمه الله في هذا المثال، (مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ) مِمَّنْ (من) حرف جر، و (مَنْ) اسم استفهام جر بـ (من)، حينئذٍ نقول أصل التركيب: أَنْتَ خَيْرٌ مِمَّنْ؟ هذا أصل التركيب؛ لأن (من) تكون تالية لأفعال

التفضيل، لما نقول: زيد أكرم من عمرو هي نفسها، لكن دخلت هنا على اسم استفهام، فقيل: أَنْتَ خَيْرٌ مِّنْ؟ لما دخلت (من) على اسم استفهام وله حق الصدارة وجب أن يتقدم، هل يتقدم على الجملة كلها أو يتقدم على أفعل التفضيل؟

وجهان للنحاة: الناظم هنا قال: (مَنْ أَنْتَ خَيْرٌ) قدمه على الجملة كلها، والأشموني انتقده، قال: مقدماً على أفعل التفضيل لا على جملة الكلام كما فعل المصنف؛ إذ يلزم -على تمثيله- الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي، ولا قائل به؛ لأن المبتدأ ليس من معمولات الخبر (وَإِنْ تَكُنْ يَتْلُو مِنْ مُسْتَفْهِمًا) تكن أنت، الذي هو اسم تكن. (مُسْتَفْهِمًا) هذا خبر تَكُنْ.

و (يَتْلُو مِنْ) جار ومجرور متعلق بقوله: مُسْتَفْهِمًا، يَتْلُو الباء هذه للاستعانة، أو للسببية، والثاني أظهر، وتلو الشيء: الذي يتلوه ويتبعه أي: يجب تقديم (من) ومجرورها على أفعل التفضيل، إن كان المجرور استفهاماً (مُسْتَفْهِمًا) يعني: اسم استفهام، نحو: أنت ممن أفضل؟ أو مضاف إلى استفهام نحو: أنت من غلام من أفضل؟ هذا مثلما سبق أول في باب ظن .. المعلقات هناك، الاستفهام هو نفسه أو أن يضاف نكرة إلى اسم استفهام، فيأخذ حكمه لو قيل: غلام من؟ نقول: هذا له صدارة الكلام؛ لأنه أضيف إلى اسم استفهام، سواء كان اسم استفهام بعينه .. بنفسه، أو كان مضافاً إلى اسم استفهام فيكون لهما الصدارة في الكلام.

إذاً: أنت خير ممن؟ أنت خير من غلام من؟ كلاهما يجب التقديم على أفعل التفضيل. (فَلَهُمَا) الفاء واقعة في جواب الشرط، (هُمَا) أي: ل (من) ومجرورها المستفهم عنه فالضمير عائد لهما، الضمير هُما عائد إلى (من) ومجرورها.

إذاً الضمير في هُما عائد على (من) ومجرورها، فأما (من) فقد لفظ به: (وَإِنْ تَكُنْ يَتْلُو مِنْ) لفظ به، وأما مجرورها ما لفظ به، لم يلفظ بمجرورها، لكنه مأخوذ من مُسْتَفْهِمًا، مستفهم اسم فاعل أنت، مُسْتَفْهِمًا وصف لك لا للمجرور، لكن عرفنا أن المجرور اسم استفهام من قوله: مُسْتَفْهِمًا؛ لأن الاستفهام إنما يكون باسم استفهام، إذا لم يصرح بالمجرور وإنما هو مأخوذ من قوله: مُسْتَفْهِمًا.

وأما مجرورها فمفهوماً من قوله: مُسْتَفْهِمًا، أو يرجع الضمير إلى (تَلُو مِنْ) المضاف والمضاف إليه، يعني يحتمل أنه راجع إلى تَلُو مِنْ مع الاستفهام، وإما أنه راجع إلى مُسْتَفْهِمًا من حيث المعنى، وهذا أحسن.

(فَلَهُمَا كُنْ أَبَدًا) كن أنت.

(مُقَدَّمًا) هذا خبر كُنْ، وأبدأ منصوب على الظرفية، واسم كُنْ ضمير مستتر تقديره أنت وجوباً؛ لأن الاستفهام له صدر الكلام.

(كَمِثْلِ مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ)، (مِمَّنْ) (مِنْ) حرف جر، وَمِنْ هذا اسم استفهام، وَأَنْتَ مبتدأ وخَيْرٌ خبر.

وأصل التركيب: أَنْتَ خَيْرٌ مِمَّنْ، فقدم الجار والمجرور لأن المجرور مستفهم به، فهو اسم استفهام وله حق الصدارة في الكلام.

وعقب عليه الأشموني بأنه لا يتقدم على المبتدأ، وإنما يتقدم على أفعال التفضيل فقط، لماذا؟ لأنك إذا قلت: مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ، ممن هذا معمول، وخَيْرٌ عامله، وأنت هذا فاصل بين المعمول وعامله، هل هو أجنبي أم لا؟ أجنبي، لا شك أنه أجنبي، ولا يجوز الفصل بين المعمول وعامله بأجنبي، ولذلك قال: الأصوب أن يقال: أَنْتَ مِمَّنْ خَيْرٌ؟ لكن يرد الإشكال أنه لم يتقدم على الجملة، فالمسألة محل نظر.

(وَلَدَى إِخْبَارٍ التَّقْدِيمُ نَزْراً وَرَدًا): (التَّقْدِيمُ) هذا مبتدأ وورداً الألف هذه للإطلاق

والجملة خبر، ونزراً هذا حال من الضمير المستتر في وَرَدًا.

(وَلَدَى إِخْبَارٍ) لَدَى بمعنى: عند، ولها متعلق، وَلَدَى التقدير: والتقديم ورد نزراً لدى إخبار-رتب الجملة-، إذاً يكون حقه التأخير عن وَرَدًا، فيكون متعلقاً به، وعند إخبار وردا، حينئذٍ نقول: متعلق بقوله: وردا؛ لأن حق الكلام هكذا: والتقديم ورد نزراً لدى إخبار، حينئذٍ صار متعلقاً به.

الإخبار مقابل للإنشاء، والاستفهام نوع من الإنشاء.

إذاً: إذا كان التقديم واجباً في الأول، فإذا كان دخول (من) على غير استفهام فالأصل وجوب التأخير، فإذا تقدم حكمنا عليه بأنه نزر كما حكم الناظم هنا أو نحكم عليه بأنه ضرورة وشاذ.

إذاً: يجب التقديم إذا دخلت (من) على واجب التصدير كالاستفهام، وأما الخبر مثل زيد أكرم من عمرو، (من عمرو) لا يجوز أن يتقدم، نقول: زيد من عمرو أكرم، أو من عمرو زيد أكرم .. نقول: هذا فاسد لا يصح، فإن جاء في نظم الكلام حينئذٍ حكمنا عليه بأنه ضرورة أو شاذ.

والناظم هنا قال: (نَزْراً) يعني: قليلاً، وفي التوضيح أنه ضرورة عند الجمهور.

(وَلَدَى) يعني: عند (إِخْبَارٍ) هذا مقابل لقوله: مُسْتَفْهِمًا.

(التَّقْدِيمُ نَزْراً وَرَدًا) أي أن المجرور بـ (من) المذكورة إذا كان خبراً أي غير استفهام لزم

تأخيره عن أفعال التفضيل؛ لأنه بمنزلة الفاعل، فمحله التأخير وقد يتقدم عليه بقلة كما قال الناظم، والجمهور على أنه ضرورة.

قال الشارح: تقدم أن أفعال التفضيل إذا كان مجرداً جيء بعده بـ (من) جارة أو جارة - يجوز الوجهان - للمفضل عليه نحو: زيدٌ أفضل من عمرو، ومن ومجرورها معه بمنزلة المضاف إليه من المضاف.

يعني: أفضل من عمرو، كأنه عندنا مضاف ومضاف إليه، كأنه وليس هو مضاف ومضاف إليه، وسبق أن المضاف إليه لا يتقدم على المضاف، كذلك من عمرو لا يتقدم على أفعال التفضيل؛ لأنه بمنزلة المضاف إليه فلا يجوز تقديمه. فلا يجوز تقديمهما عليه كما لا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف، إلا إذا كان المجرور بما اسم استفهام أو مضافاً إلى اسم استفهام، فإنه يجب حينئذٍ، إذ الاستفهام له حق الصدارة في الكلام.

فإنه يجب حينئذٍ تقديم (من) ومجرورها نحو: ممن أنت خير، ومن أيهم أنت أفضل، ومن غلام أيهم أنت أفضل، وقد ورد التقديم شذوذاً في غير الاستفهام. إذاً: (نَزراً) لم يوافق عليه ابن عقيل، وهذا هو الظاهر أنه شاذ. وإليه أشار بقوله: (وَلَدَىٰ إِخْبَارِ التَّقْدِيمِ نَزْراً وَرَدّاً) ومن ذلك قوله: فَقَالَتْ لَنَا: أَهْلاً وَسَهْلاً وَزَوَّدَتْ ... جِئِ التَّحْلِ بَلْ مَا زَوَّدَتْ مِنْهُ أَطِيبُ

(مِنْهُ أَطِيبُ) أطيب منه، قدم منه وهو جار ومجرور متعلق بقوله: أطيب على أفعال التفضيل وهو شاذ، يحفظ ولا يقاس عليه، وإنما يقاس إذا كان استفهاماً. وقول ذي الرمة يصف نسوة بالسمن والكسل: وَأَنْ لَا شَيْءَ مِنْهُنَّ أَكْسَلُ .. أَكْسَلُ مِنْهُنَّ، نقول: هذا مقدم عليه. إِذَا سَايَرَتْ أَشْمَاءُ يَوْماً طَعِينَةً ... فَأَسْمَاءُ مِنْ تِلْكَ الطَّعِينَةِ أَمْلَحُ

أَمْلَحُ مِنْ تِلْكَ الطَّعِينَةِ، قدمه، فنقول: هذا شاذ يحفظ ولا يقاس عليه. ونقف على هذا والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين ... !!!

عناصر الدرس

* عمل أفضل التفضيل ومسألة الكحل

* شرح الترجمة. النعت. .

* حد التابع وعدده وعامله

* حد التعت وفوائده.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فلا زال الحديث في باب: أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ.

وقفنا عند آخر مسألة وهي: هل يرفع أفعال التفضيل الاسم الظاهر أم لا؟ أجمعوا على أن أفعال التفضيل يرفع الضمير المستتر، هذا في جميع لسان العرب .. لغات العرب أنه يرفع ضميراً مستتراً، فإذا قلت: زيدٌ أعلم من محمدٍ أو من بكرٍ، حينئذٍ أعلمُ هذا خبر وأفعال التفضيل، وفيه ضمير مستتر يعود إلى المبتدأ، لماذا؟ لأن أفعال التفضيل قلنا: هذا صفة، صفة معناها أنها مشتقة، فإذا كان كذلك فيها شبه بالفعل، حينئذٍ الضمير يكون مستتراً فيها يرجع إلى سابقه.

إذاً: أجمعوا على أنه يرفع الضمير المستتر وهذا عام في جميع اللغات، وهل يرفع الظاهر أم لا؟ وإذا رفع الظاهر هل يرفع الظاهر مطلقاً أو في بعض المواضع؟ هذا فيه خلاف عن العرب، فبعضهم يرفعه به مطلقاً، ويقول: مررتُ برجلٍ أفضلٍ منه أبوه، مررتُ برجلٍ: مررتُ فعل وفاعل، وبرجلٍ اسم مجرور، وأفضلٍ بالفتح على أنه صفة ممنوع من الصرف، أفضلٍ منه أبوه، فتخفُضُ أفضل بالفتحة على أنه صفة لرجل، وترفع الأب على الفاعلية، مررتُ برجلٍ أفضلٍ، أفضلٌ هذا صفة مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف، وأبوه هذا فاعل مرفوع به، وهذا قليل .. لغة قليلة حكاها سيبويه، وأكثرهم يوجب رفع أفضل في ذلك على أنه خبر مقدم وأبوه مبتدأ مؤخر، يعني: يقول: مررت برجلٍ أفضلٍ؟ لا، أفضلٌ منه أبوه، فصار أفضلٌ هذا خبر مقدم، وأبوه مبتدأ مؤخر بالرفع، إذاً: إذا فُتح صار أبوه مرفوعاً بأفضل، وإذا رفع حينئذٍ صار خبراً مقدماً وأبوه مبتدأ مؤخر، وفاعلُ أفعالٍ حينئذٍ يكون مستتراً عائداً عليه، يعني: إذا رفعنا أفضلٌ منه أين فاعل أفعال التفضيل أفضل؟ نقول: ضمير مستتر يعود على السابق، وأكثر العرب لا يرفعون بأفعال الاسم الظاهر إلا في مسألة واحدة التي عنون لها

الناظم هنا: كَلَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقٍ: وبعضهم يعنون لها بمسألة الكُخل، وهذا سيأتي في الشرح.

إذاً: الأصل في أفعال التفضيل أنه لا يرفع إلا ضميراً مستتراً، ولا يرفع اسماً ظاهراً ولا ضميراً بارزاً إلا ما حُكي في لسان العرب من قلة، بعضهم حكم عليها بالشذوذ، فحينئذٍ نقول: لا يرفع الاسم الظاهر ولا الضمير البارز إلا شذوذاً، ولذلك الناظم قال: وَرَفَعَهُ الظَّاهِرَ نَزَّرَ قَلِيلًا، ويحتمل أنه أراد بـ نَزَّرَ هنا أنه شاذ، وسواء كان قليلاً أو نزرّاً أو شاذّاً لا يقاس عليه لضعفه. حكى سيبويه مررتُ برجلٍ أكرمَ منه أبوه على الطريقة السابقة التي ذكرناها، فأما رفعه الضمير المستتر فلأن العمل فيه ضعف لا يظهر أثره لفظاً فلا يحتاج إلى قوة العامل؛ لأنه قد يقال: لماذا رفع ضميراً مستتراً، ولم يرفع اسماً ظاهراً أو ضميراً بارزاً وكلّ منهما فاعل؟ نقول: فرق بين الضمير المستتر وبين الاسم الظاهر، أما الضمير المستتر فرفعه لأن العمل فيه ضعيف لا يظهر أثره لفظاً، يعني: العمل في أفعال التفضيل .. لأنه لا يحمل على الفعل ولا يحمل على اسم الفاعل؛ لكونه لا يؤنث ولا يفرد ولا يثنى ولا يجمع كما سبق في باب الصفة المشبهة، حينئذٍ له قوة أن يرفع الضمير المستتر، وهو في نفسه ضعيف، إذاً: لا يقوى على رفع الاسم الظاهر، وأما الضمير المستتر فلا يحتاج إلى قوة العامل، وأما عدم رفعه الظاهر فالأنه ضعيف الشبه باسم الفاعل، من جهة أنه في حال تجريده لا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع، وهذا إذا لم يحسن أن يقع موقعه فعلٌ بمعناه، وأما إذا كان كذلك فهي التي قال فيها الناظم: وَمَتَى عَاقِبَ فِعْلاً فَكَثِيرًا ثَبَتَا

إذاً: يكون قليلاً أو شاذّاً أو نزرّاً إذا لم يصلح أن يقع في محله فعلٌ، حينئذٍ العمل .. رفع الاسم الظاهر يكون شاذّاً.

وأجمعوا على أنه لا ينصب المفعول به مطلقاً .. بالإجماع، أفعال التفضيل لا ينصب المفعول به، هذا أمرٌ مجمع عليه، لماذا؟ لأن ما نصب من المشتقات إنما حمل على اسم الفاعل، واسم الفاعل إنما نصب لكونه حمل على الفعل مباشرة، إذاً: هذه لا تشبه اسم الفاعل التي هي أفعال التفضيل، حينئذٍ نقول: لا ينصب المفعول به وهذا أمر مجمع عليه.

وَرَفَعَهُ الظَّاهِرَ نَزَّرَ، نَزَّرَ يعني شاذ، وَرَفَعَهُ: مبتدأ، وهو مضاف إلى فاعله، والضمير هنا يعود إلى أفعال التفضيل، والظَّاهِرَ مفعول به للمصدر وَنَزَّرَ هذا خبر، والمراد به أنه شاذ، وَرَفَعَهُ الظَّاهِرَ نَزَّرَ، ومراده بالظاهر هنا المصريح الملفوظ به، حينئذٍ يشمل الاسم الظاهر

كأبوه مثلاً أو الضمير البارز؛ لأنه ظاهر كما سبق في حكم الفاعل هناك، وَرَفَعَهُ الظَّاهِرَ المراد به المصرح به، فيشمل الضمير البارز المنفصل كما يدخل فيه نحو: زيد وأبوه، وَرَفَعَهُ الظَّاهِرَ نَزَرًا، ثم قال: هذه لغة، قلنا قليلة وهي شاذة، واللغة الكثيرة التي عليها الاعتماد في لسان العرب، ويمكن القياس عليها، بل هو مطرد: وَمَتَى عَاقَبَ فِعْلاً فَكَثِيرًا ثَبَتَا

مَتَى هذا اسم شرط ظرف معلق بـ عَاقَبَ، عَاقَبَ فِعْلاً ماضي فعل الشرط، وفِعْلاً: عَاقَبَ هو، أي: أفعال التفضيل، فِعْلاً: مفعول به، فَكَثِيرًا ثَبَتَا: الفاء واقعة في جواب الشرط، وَثَبَتَا الألف للإطلاق وكَثِيرًا هذا حال من الضمير المستتر في ثَبَتَا.

إذا: إذا صح أن محل أفعال التفضيل فعلٌ وصح التركيب حينئذٍ صح أن يرفع فاعلاً، لكن هذه اللغة لجميع العرب، وهي أن أفعال يرفع الظاهر، ولكن ذلك مشروط بأن يكون معاقباً لفعل.

قال الشارح: لا يخلو أفعال التفضيل من أن يصلح لوقوع فعل بمعناه موقعه أو لا. إما أن يصلح أن يقع في محله فعل من جنسه: أفضل، يفضل، أحسن يحسن، أكرم يكرم من جنسه. أولى، فإن لم يصلح لوقوع فعل بمعناه موقعه لم يرفع ظاهراً، وإنما يرفع ضميراً مستتراً، نحو: زيدٌ أفضل من عمرو، أفضل فيه ضمير مستتر يعود على زيد. ففي أفضل ضمير مستتر عائد على زيد، فلا تقل: مررت برجل أفضل منه أبوه بفتح أفضل إلا على الرفع فيجوز على أنه خبر مقدم، وأبوه مبتدأ مؤخر.

حينئذٍ تكون الجملة في محل خفض، وإذا كان كذلك حينئذٍ إذا فتحنا أفضل صار فيه ضمير مستتر أو لا؟ إذا قلنا: برجلٍ أفضل منه أبوه، بأفضل، هل فيه ضمير مستتر أو لا؟ ليس فيه ضمير، لماذا؟ لأن أبوه هو الفاعل، طيب. إذا رفعنا على التصحيح أفضل منه أبوه، فيه ضمير مستتر أو لا؟ في ضمير مستتر، حينئذٍ في المثال الأول أفضل لم يتحمل أفضل ضميراً مستتراً، وفي الثاني صار متحماً لضمير مستتر، في الأول - أفضل - صار النعت بالمفرد: برجلٍ أفضل، أفضل منه أبوه النعت صار جملة اسمية، أفضل منه أبوه، مبتدأ وخبر في محل خفض صفة لرجل. فترفع أبوه بأفضل إلا في لغة ضعيفة حكاها سيبويه، فإن صلح لوقوع فعل بمعناه موقعه صح أن يرفع ظاهراً قياساً مطرداً، لكن ذلك مشروط بماذا؟ وذلك في كل موضع وقع فيه أفعالٌ بعد نفي أو شبهه، وكان مرفوعه أجنبياً مفضلاً على نفسه باعتبارين، هذه ثلاثة شروط ويزاد عليها اشرط رابع: أن يكون أفعال صفة لاسم جنس، بهذه الشروط الأربعة صح أن يرفع اسماً ظاهراً

على أنه فاعلٌ له، وإذا تخلف واحد منها، حينئذٍ رجعنا إلى الأصل، وهو أنه شاذٌّ أن يرفع به الاسم الظاهر. أن يرفع ظاهراً قياساً مطرداً، في كل موضع وقع فيه أفعال بعد نفي أو شبهه، شبه النفي هو الاستفهام والنهي.

قال في شرح التسهيل: لم يرد هذا الكلام المتضمن ارتفاع الظاهر بأفعالٍ إلا بعد نفي، يعني: لم يسمع في لسان العرب .. طبعاً هذا استثناء، يعني: إذا قيل: بأن أفعال التفضيل رفع اسماً ظاهراً، هذا صار خروجاً عن القياس، وإذا كان كذلك حينئذٍ اللفظ الذي سُمع أو التركيب الذي سُمع يستنبط منه الشروط، ثم لا يقاس عليه غيره، فيقال: الذي سُمع هو بعد نفي، لكن جاء في لسان العرب أنه يعامل شبه النفي مقام النفي، كما سبق في باب كان وأخواتها .. تفتأ وزال ونحوها.

قال: لم يرد هذا الكلام المتضمن ارتفاع الظاهر بأفعالٍ إلا بعد نفي .. ثم قال: ولا بأس باستعماله بعد نفي أو استفهام فيه معنى النفي، يعني: من باب الاستحسان، ولذلك قالوا: نفي أو شبهه، المراد بشبه النفي الاستفهام الذي فيه معنى النفي وكذلك النهي، كقوله: لَا يَكُنْ غَيْرَكَ أَحَبَّ إِلَيْهِ الْحَيْرُ مِنْهُ إِلَيْكَ، وَهَلْ فِي النَّاسِ رَجُلٌ أَحَقُّ بِهِ الْحَمْدُ مِنْهُ بِمُحْسِنٍ لَا يَمُنُّ؟ هذان مثالان لشبه النفي على ما ذكره ابن مالك في شرح التسهيل.

إذاً: كل موضع وقع فيه أفعالٌ بعد نفي أو شبهه .. هذا الشرط الأول، والثاني: كان مرفوعه أجنبياً، سبق أن الأجنبي والذي لا يعتبر أجنبياً العبرة فيه بالضمير، إن كان مجرداً عن الضمير قيل بأنه أجنبي، وإذا كان متلبساً بضمير هو مباشرة أو مضاف إلى ما فيه ضمير يعود إلى الموصوف حينئذٍ قلنا: هذا ليس بأجنبي، وهنا اشترط أن يكون مرفوعه أجنبي، بمعنى: أنه ليس متلبساً بضمير يعود على الموصوف، فإن تلبس بضمير، حينئذٍ قلنا: المسألة ليست مستكملة للشروط. وكان مرفوعه أجنبياً، يعني: غير ملابس لضمير الموصوف، أي: غير عائدٍ على المفضل.

الثالث: مفضلاً على نفسه باعتبارين، يعني: الفاعل الذي رفعه أفعال التفضيل يكون هو متحد الذات، ثم له حلال، في حال أفضلٍ منه في حال أخرى، سبق أن المفضل والمفضل عليه لابد وأن يكونا ذاتين، يعني: منفصلين لا يكونا متحدين، هذا استثناء مما سبق، وهذا مما أضعف المسألة، حينئذٍ ننظر فيه كالمثال الذي ذكره: مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكُخْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ، مَا: هذا نفي، رَأَيْتُ رَجُلًا: رَجُلًا هذا اسم جنس، أَحْسَنَ نعت له، فِي عَيْنِهِ: متعلق بقوله: أَحْسَنَ، أَحْسَنَ هو أفعال التفضيل، وَالْكُخْلُ هو الاسم الظاهر الذي رفعه أحسن، نحن نقول: الاسم الظاهر الذي يرفعه

أحسن، أو أفعال التفضيل يكون مفضلاً على نفسه باعتبارين، حينئذٍ "الكحل في عين زيد أفضل منه في عين غيره"، الكحل هو هو، الكحل لو وضعه زيد في عينه أجمل وأحسن من الكحل نفسه لو وضعه آخر.

إذاً: المفضل والمفضل هو الكحل، لكن باعتبارين: فضلت كحلاً على كحلٍ، كحلاً في عين زيد على كحلٍ في عين عمرو مثلاً، والمفضل والمفضل عليه هو الكحل نفسه، يعني: النظر إلى الكحل لا إلى العين، وإنما الكحل نفسه، نقول: هذا مفضل باعتبارين، هو ذات واحدة، لكن نظر فيها إلى جهتين: كونه في عين رجل وفي عين زيد، ولذلك قيل: ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد، الكحل هذا مفضل في عين زيد، ومفضل عليه في عين غير زيد، إذاً: عينان، عين زيد وعين غيره، هو في عين زيد أفضل من عين غيره، بقطع النظر عن غيره، هذا مبالغة في الحسن، أنه لا يوازيه أحد؛ لأن الكحل جمال وزينة، إذاً: مفضلاً على نفسه باعتبارين، يعني: بين ذات واحدة باعتبار حالين، وعبارتهم موهمة التي هي: مفضلة على نفسه باعتبارين، والأولى أن يقال: ذات واحدة باعتبار حالين، يعني: الكحل في عين زيد والكحل في عين غيره، والكحل هو الكحل، هو المفضل والمفضل عليه، إذاً: هذه ثلاثة شروط، إن وجدت حينئذٍ نقول: استوفت المسألة شروطها، زاد بعضهم قيداً، وهو أن يكون أفعال صفة لاسم جنس ليكون أفعال التفضيل معتمداً عليه، ولم يكف النفي كما في اسم الفاعل؛ لأنه لم يقو قوته، ولهذا لا ينصب المفعول به بخلاف اسم الفاعل، وإنما اشتراطوا النفي ليكون أفعال التفضيل بمعنى الفعل فيعمل عمله، كل هذه كما ذكرناه سابقاً؛ كل ما كان فرعاً في العمل لابد من شروط من أجل أن تقربه إلى الفعل، كاشتراط النفي واشتراط أن يكون مفضلاً على نفسه باعتبارين، وأن يكون مرفوعه أجنبي .. كل هذا من أجل أن يقرب من الفعل، وإلا الأصل عدم العمل.

إذاً: اشتراط النفي ليكون أفعال التفضيل بمعنى الفعل فيعمل عمله، ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد، إذاً: الكحل هو المرفوع .. هو الاسم الظاهر، وهنا أفعال التفضيل عاقب فعلاً، يعني: صلح أن يقع في محله فعل، أحسن ... يحسن، ما رأيت رجلاً يحسن في عينه الكحل منه في عين زيد صح التعبير وصح التركيب، فالكحل مرفوع بأحسن لصحة وقوع فعلٍ بمعناه موقعه. نحو: ما رأيت رجلاً يحسن في عينه الكحل كزيد، ومثل قوله صلى الله عليه وسلم: {ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم}، أحب الصوم، الصوم هذا فاعل، ورافعه أحب، وهو اسم تفضيل، هنا الصوم

مفضلٌ على نفسه في حالين، الذات واحدة، الصيام في هذه الأيام أفضل من الصيام في غيرها، إذاً: أيّامٌ وأيامٌ والصومُ هو المفضل باعتبار حالين، إيقاع الصوم في هذه الأيام العشر أحبُّ من إيقاعها في غيرها، فالصوم هو عينه، كالكحل الذي في عين زيد وغيره. وقول الشاعر .. أنشدُه سيبويه:

مَرَزْتُ عَلَى وَادِي السَّبَاعِ وَلَا أَرَى ... كَوَادِي السَّبَاعِ حِينَ يُظْلَمُ وَادِيَا
أَقْلَ بِهِ رَكْبٌ أَتَوْهُ تَبِيَّةً ... وَأَخَوْفَ إِلَّا مَا وَفَى اللَّهُ سَارِيَا

ف (رَكْبٌ) مرفوع بـ (أَقْلَ). فقول المصنف: وَرَفَعَهُ الظَّاهِرَ نَزَرًا إشارة إلى الحالة الأولى التي انتفى منها شرط من الشروط السابقة، وَمَتَى عَاقِبَ فِعْلاً فَكَثِيرًا ثَبَتًا.

قال ابن هشام: والأصل: أن يقع هذا الظاهر بين ضميرين؛ -هذا مهم في المسألة-، الأصل أن يقع هذا الظاهر بين ضميرين: أولهما للموصوف، وثانيهما للظاهر، كالمثال الذي ذكرناه: ما رأيتُ رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ منه، انظر الكحلُ هو الفاعل، سبقه "في عينه" ضمير، وجاء بعده "منه" ضمير.

إذاً: وقع بين ضميرين، والأصل أن يقع هذا الظاهر بين ضميرين: أولهما للموصوف: في عينه .. رجلاً، وثانيهما: للظاهر .. منه أي: الكحلُ، وقد يحذف الضمير الثاني، وتدخل (من) إما على الاسم الظاهر، أو على محله، أو على ذي المحل؛ فنقول: من كحل عين زيد، ما رأيتُ رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ من كحل عين زيد، يعني: حذفت الضمير منه، منه احذف الضمير، فنقول: من عين زيد.

أو من عين زيد، أو من زيد؛ فتحذف مضافاً أو مضافين، المراد: أنه قد يحذف الضمير الثاني، فتحذف مضافاً أو مضافين، وقد لا يؤتى بعد المرفوع بشيء؛ لا يأتي بعد المرفوع شيء البتة، الكحلُ ويكتفى به: ما رأيتُ كعين زيد أحسنَ فيها الكحلُ، وقالوا: ما أحدٌ أحسنُ به الجميل من زيد، والأصل: ما أحدٌ أحسنُ به الجميل من حسن الجميل بزيد، ثم إنهم أضافوا الجميل إلى زيدٍ لملا بسته إياه، ثم حذفوا المضاف؛ ومثله في المعنى مثال الناظم الذي ذكره .. البيت الثاني: والأصل ولاية الفضل بالصدق، ثم من فضل الصديق ثم من الصديق.

كَلَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقٍ ... أَوْلَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصِّدِّيقِ

كَلَنْ: الكاف هذه داخلة على محذوف كقولك: لَنْ حرف نفي، إذاً وقع نفياً، سبق

الكلام نفى هذا أول الشروط.

تَرَى فِي النَّاسِ، تَرَى أَنْتَ فِي النَّاسِ هذا متعلق بترى، مِنْ رَفِيقٍ ترى رفيقاً، من زائدة دخلت على مفعول ترى، مِنْ رَفِيقٍ هذا اسم جنس، إذاً: تقدم، رفيق نكرة اسم جنس، أَوَّلَى: هذا أفعل التفضيل، يقع نعت لرفيق، مِنْ رَفِيقٍ أَوَّلَى، أَوَّلَى نعت لرفيق، أَوَّلَى بِهِ: به جار ومجرور متعلق بأولى، والضمير يعود إلى الرفيق، الْفَضْلُ هذا فاعل أولى. إذاً: أَوَّلَى هنا رفع اسماً ظاهراً، استوفى الشروط أو لا؟ نعم، استوفى الشروط: أولاً: تقدمه نفى، ثانياً: قال: الْفَضْلُ هذا أجنبي لم يتلبس بضمير يعود إلى الموصوف، ثالثاً: تقدمه اسم جنس "رفيق"، رابعاً: مفضلٌ هو ذاتٌ واحدة، مفضلٌ على نفسه باعتبارين: الفضلُ في الصديق هذا أولى من الفضل في غيره، لو نظرنا إلى الفضل نفس الفضل عين الفضل من حيث هو وجوده في الصديق هذا أولى من وجوده في غيره، أَوَّلَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصَّدِيقِ، مِنَ الصَّدِيقِ جار ومجرور متعلق بأولى، والأصل: أَوَّلَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصَّدِيقِ، والشروط تامة وهو: تقدّم النفي وهو لن، والفاعل الأجنبي من الموصف، وهو مفضل على نفسه باعتبار محلين.

يعني: الفضل محله أبو بكر، الصديق المراد به أبو بكر، وغير أبي بكر هذا محل للفضل، فالفضلُ ننظر إليه باعتبارين، الفضل نفسه، مفضل ومفضل عليه، ننظر للفضل باعتبار كونه في أبي بكر والفضل في غيره، لا شك أنه أولى في أبي بكر، فالمنظور إليه هو الفضل من حيث هو، ثم ننظر إلى المحلين: أبي بكر وغيره، إذاً: فضل شيء الذات واحدة، هذا خلاف الأصل، الأصل في التفضيل أن يكون ثم ذاتين: زيدٌ أكرم من عمرو، لابد زيد وعمرو كلٌ منهما مباين للآخر، لكن إذا اتحدا زيدٌ أكرم من زيد هذا لا يصلح، اتحاد الحل نقول: هذا فاسد .. يفسد أفعال التفضيل؛ لأن المراد بها اشتراك وزيادة، اشتراك في أصل الوصف مع الزيادة، وهنا ليس فيه ذلك، ولكن هذه المسألة مستثناة يعني: خروج عن أصل، ولذلك قيدت بهذه الشروط، فإذا انتفى منها شرط، حينئذٍ نقول: لا يجوز الرفع.

كَلَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقٍ ... أَوَّلَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصَّدِيقِ

إذاً: الخلاصة نقول: أصله تغاير المفضل والمفضل عليه ذاتاً، وهنا اتحدا ذاتاً فحصل في معناه التفضيلي ضعفٌ، ولذلك اشترطت الشروط السابقة.

الخلاصة نقول: أفعل التفضيل يرفع ضميراً مستتراً بإجماع .. محل وفاق، ولا ينصب

مفعولاً به بإجماع، وهل يرفع اسماً ظاهراً أم لا؟ أكثر العرب: لا؟ أنه لا يرفع، وإن رفعوا به اسماً ظاهراً فحينئذٍ قيدوه بشروطٍ لأنه خارج عن الأصل، ولذلك نظر الناظم إلى شرطٍ واحد، وهو أهمها: وَمَتَى عَاقِبَ فِعْلاً فَكَثِيراً ثَبَتْنَا هَذَا الْأَصْلَ لَا بَدَّ مِنْهُ، ثم بقية الشروط مأخوذة من المثال كعادته رحمه الله يذكر المثال ومن المثال نأخذ الأحكام.

قال في شرح الكافية: أجمعوا على أنه لا ينصب المفعول به، فإن وجد ما يوهم جواز ذلك جعل نصبه بفعل مقدر يفسره أفعَل، نحو: ((اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ)) [الأنعام:124] ذكرنا هذا مراراً، الله أَعْلَمُ: أَعْلَمُ حَيْثُ، حَيْثُ ظاهراً أنها مفعول به لأَعْلَمُ، فحينئذٍ نقول: لا، الله أَعْلَمُ .. يعلم حَيْثُ، فحيث هذا إن صح أنها مفعول به، وإن سبق معنا أنها ملازمة للطرفية المكانية ولا تخرج عنها .. لا تتصرف، فحينئذٍ على مثال الناظم هنا وَالشَّأْنُ لَا يُعْتَرِضُ الْمَثَلُ: ((اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ)) [الأنعام:124]، يَعْلَمُ حَيْثُ، فحيث هذه منصوبة مفعول به لفعل مقدر، يفسره أَعْلَمُ، لماذا لا ينصب بأَعْلَمُ نفسها؟ لأن أَعْلَمُ لا تنصب مفعولاً به؛ لأن الذي ينصب إما أن يكون اسم فاعل أو محمولاً على اسم الفاعل، إما أن يكون اسم فاعل واسم الفاعل يكون محمولاً على الفعل، وإما أن يكون محمولاً على اسم الفاعل، أفعَل التفضيل لا هذا ولا ذاك، ((اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ)) [الأنعام:124]، فحيث هنا مفعول به لا مفعول فيه، وهو في موضع نصب بفعل مقدر يدل عليه أَعْلَمُ.

وقال أيضاً -في تعدية أفعَل التفضيل بحروف الجر-: وجملة القول في ذلك: أن أفعَل التفضيل إذا كان من متعدٍ بنفسه دالٍ على حَبٍّ أو بغضٍ عُذِيٍّ باللام إلى ما هو مفعول في المعنى، وبإلى إلى ما هو فاعل في المعنى، نحو: المؤمن أحبُّ لله من نفسه، هذا تعدى إلى ما هو مفعول في المعنى، وهو أحبُّ إلى الله تعدى إلى الفاعل من غيره، وإن كان من متعدٍ بنفسه دالٍ على علمٍ عدي بالباء، نحو: زيدٌ أعرفُّ بي وأنا أدري به، إذا كان متضمناً لمعنى العلم تعدى بالباء، وإن كان من متعدٍ بنفسه غير ما تقدم عُذِيٍّ باللام، نحو: هو أطلبُ للثَّارِ وأنفعُ للجار، وإن كان من متعدٍ بحرف جر عدي به لا بغيره، يعني: إذا كان مشتقاً مأخوذاً من فعل يتعدى بحرف جر عدي به لا بغيره، نحو: هو أزهدُّ في الدنيا، الزَّهْدُ يتعدى بـ (في)، هو أزهدُّ في الدنيا وأسرع إلى الخير: ((وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ)) [آل عمران:133]، وأسرع إلى الخير، وأبعدُ من الإثم، وأحرصُ على الحمد، وأجدرُ بالحلم، وأحيدُ عن الخنى. حينئذٍ نقول: هذه أسماء التفضيل تعدت بحروف مختلفة، بناء على ماذا؟ بناء على الفعل الذي اشتق منه، إذا اختص الفعل بحرف

يتعدى به، فإذا أخذنا منه أفعال التفضيل حينئذٍ عُدِّيَ بمثل ذلك الحرف، ولفعل التعجب من هذا الاستعمال ما لأفعال التفضيل، نحو: ما أحبَّ المؤمنَ لله، وما أحبَّه إلى الله، وما أعرفه بنفسه، وأقطعهُ للعوائق، وأغظهُ لطرفه، وأزهدهُ في الدنيا، وأسرعهُ إلى الخير، وأحرصهُ عليه، وأجدرهُ به انتهى كلامه. وهذا فصل نفيس يكتب بماء الذهب، يفيدك في التفسير.

قال رحمه الله تعالى: التَّوَابِعُ .. النَّعْتُ:
يَتَّبِعُ فِي الإِعْرَابِ الْأَسْمَاءُ الْأَوَّلُ ... نَعْتُ وَتَوْكِيدٌ وَعَظْفٌ وَبَدَلٌ

التَّوَابِعُ جمع تابع، والتابع في اصطلاح النحاة: هو عبارة عن الكلمات التي لا يمسها الإعراب إلا على سبيل التبع لغيرها، هذا من حيث العلامة، يعني: لا يأتيها الإعراب ولا يمسها الإعراب إلا على جهة التبعية لغيرها، لماذا رفعناه؟ باعتبار متبوعه، لماذا نصبناه؟ باعتبار متبوعه، لماذا جررناه؟ باعتبار المتبوع، إذاً: لا يمس الإعراب إلا باعتبار المتبوع على سبيل التبع لغيره.

وأما في اصطلاحهم فالمراد بالتابع هو المشارك لما قبله في إعرابه مطلقاً، وقد حده ابن عقيل بهذا الحد، الاسم المشارك لما قبله في إعرابه مطلقاً، الاسم هذا جنس يشمل كل الأسماء سواءً شارك في الإعراب ما قبلها أو لا، وقوله المشارك لما قبله في إعرابه هذا يشمل سائر التوابع: النعت والتوكيد والعطف .. عطف البيان والنسق والبديل دخلت فيها؛ لأنها مشاركة لما قبلها في الإعراب، فالنعت مرفوع إن كان متبوعه مرفوعاً، ومنصوب إن كان متبوعه منصوباً، ومخفوض إن كان متبوعه مخفوضاً .. وهكذا الباقي.

إذاً: دخلت سائر التوابع، وكذلك دخل خبر المبتدأ؛ لأنه مشارك لما قبله في إعرابه: تقول: زيدٌ قائمٌ، زيدٌ: مبتدأ مرفوع بالابتداء، ورفع ضمته، وقائمٌ خبره مرفوع ورفع ضمته، أينما حل المبتدأ ومعه خبرٌ حينئذٍ يكون حكمُهُ حكمُهُ ما لم يدخل عليه ناسخ، حينئذٍ هل يكون الثاني تابعاً للأول، يصدق عليه أنه من التوابع؟ لا، نحن نقول: التابع هو الذي لا يمس الإعراب إلا على سبيل التبع .. انتبه لهذا المعنى، حينئذٍ زيدٌ قائمٌ، قائمٌ هذا مرفوع، مثل المبتدأ، لا يوجد مبتدأ ولم يسبقه ناسخ ومعه خبر ليس بمرفوع، لا يوجد، إذاً: متابع له كما أنه لا ينفك النعت عن متابعة منوعته، جاء زيدٌ الفاضلُ مثله، تغير زيدٌ رأيتُ زيداً تغير معه الفاضلُ الفاضلُ، مرتت بزيدٍ الفاضلُ يدور معه، إذا نُصِبَ

نصب معه، إذا رفع رفع معه إذا خفض خفض معه مثله الخبر .
إذاً: من حيث كونه متابعاً مشاركاً لما قبله في الرفع فهو مثله، لكن قال: مطلقاً؛ لأن
الخبر وإن شارك المبتدأ إلا أنه لا يشاركه مطلقاً؛ لأن المبتدأ قد يدخل عليه ناسخ
فحينئذ ينفك الخبر من حيث الإعراب عن المبتدأ، زيد قائم كان زيد قائماً انفك عنه،
إن زيداً قائم، إذاً: انفك ليس مطلقاً، بخلاف النعت، النعت لا يمكن أن يوجد النعت
مرفوعاً والمنعوت منصوباً أو العكس، وإنما مثله في أي تركيب من تراكييب العرب
فالنعت تابع لمنعوته رفعاً ونصباً وخفضاً، وأما الخبر فلا، يُفصلُ فيه فيقال: الخبر إن لم
يدخل ناسخٌ على المبتدأ فحكمه حكمه، وإن دخل عليه ناسخٌ فحينئذ لا، انفصل
عنه، إذاً: ليس مطلقاً، كذلك الحال إذا قيل: رأيت زيداً راكباً، راكباً هذا مثل: جاء زيد
الفاضل ورأيت زيداً الفاضل، حينئذ نقول: النعت تابع لمنعوته في حالة النصب: رأيت
زيداً الفاضل، فهو منصوب مثله، ورأيت زيداً فاضلاً، فاضلاً هذا حال .. مثله، هل
هو تابع له مطلقاً، أو أنه في بعض التراكييب دون بعض؟ لا شك أنه الثاني، وإن كان
مشاركاً لما قبله في إعرابه في حال نصب صاحب الحال، الحال نقول: شارك ما قبله
متى؟ إذا كان صاحب الحال منصوباً، إذاً: شاركه، لكن نقول: مطلقاً أخرجنا الحال،
لماذا؟ لأن صاحب الحال لا يكون دائماً منصوباً، إذا قلت: رأيت زيداً راكباً، راكباً هذا
حال، وهو مشارك لما قبله في الإعراب .. لصاحب الحال لكون كل منهما منصوباً.
جاء زيد راكباً، مرث بزید راكباً، بقي الحال منصوباً وصاحب الحال انتقل من النصب
إلى الرفع، ومن الرفع إلى الخفض ولم ينتقل معه الحال.
إذاً: ليس مطلقاً، شاركه في بعض الأحوال، وهو إذا كان صاحب الحال منصوباً، وفارقه
فيما عدى ذلك، ومثله التمييز إذا كان صاحبه منصوباً فهو منصوبٌ مثله، لكن قد
يكون مرفوعاً وقد يكون مجروراً والحكم حكمه.

إذاً: الاسم المشارك لما قبله في إعرابه، هذا دخل فيه سائر التوابع وخبر المبتدأ، نحو:
زيد قائم، وحال المنصوب: ضربت زيدا مجرداً شاركه في إعرابه، ويخرج بقولك: مطلقاً
الخبر وحال المنصوب، فإنهما لا يشاركان ما قبلهم في إعرابه مطلقاً، بل في بعض
أحواله، وهو إذا كان صاحب الحال منصوباً، وأما في الرفع والخفض ففارقه، وكذلك
الخبر إنما يشارك المبتدأ فيما إذا لم يدخل عليه ناسخ، وإذا دخل عليه ناسخ فلا.
بخلاف التابع فإنه يشارك ما قبله في سائر أحواله من الإعراب، نحو: مررت بزید الكريم،
ورأيت زيدا الكريم، مرث بزید الكريم هنا شاركه مطلقاً، ورأيت زيدا الكريم، مرث بزید

الكريم، زيد الكريم، الكريم هذا نعت، ومنعوتة زيد، وهو مخفوضٌ مثله، كل منهما مخفوض، انتقل زيد صار منصوباً رأيتُ زيدا الكريم انتقل معه مباشرة، جاء زيد الكريم، الكريم بالرفع لماذا؟ لأن منعوتة مرفوع، إذا: يدور معه رفعاً ونصباً وخفضاً.

إذا: الاسم المشارك لما قبله في إعرابه مطلقاً، المشارك لما قبله في إعرابه نقول: مطلقاً لإخراج الخبر وحال المنصوب، وحال المنصوب يعني: دون حال المرفوع والمجرور؛ لأنه خارج لأنه غير مشارك، والتمييز كذلك مثله في حال النصب، بقي ماذا؟ يرد عليه شيء واحد التعريف هنا سبب خللاً له وهو تعدد الخبر، الخبر الثاني: وأخبروا باثنين أو بأكثر، الخبر الثاني يوافق السابق .. الخبر الأول مثله، إذا كان مرفوعاً حينئذ صار مرفوعاً، وإذا كان منصوباً منصوباً، وإذا كان مخفوضاً مخفوضاً، هذا حلّو حامض، هذا مبتدأ وحلّو بضم الحاء، حلّو فعل .. حامض، حلّو هذا خبر أول، وحامض خبر ثاني، إن هذا حلّو حامض، كان هذا حلواً حامضاً، ظننتُ هذا حلواً حامضاً .. معه يدور، الثاني مع الأول، أما الأول فيتغير، فنحن أخرجنا الأول فقط بقولنا: مطلقاً؛ لأنه مبين لما قبله غير مشارك له، لكن الثاني موافق للخبر الأول، فهو يدور معه رفعاً ونصباً، ولا يكون خفضاً، حينئذ نقول: هذا حلّو حامض، حامض هذا تابع للسابق مثله مرفوع، إذا رفع رفع، وإذا نصب نصب، لا يكون مرفوعاً وهو منصوب، ولا العكس، حينئذ نتحتاج إلى إخراج، ولذلك نقول: الأولى أن يعرف بأنه: المشارك لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد غير خبر، ولو زيد غير خبر على قوله مطلقاً لا إشكال، يعني: نقول: الاسم المشارك لما قبله في إعرابه مطلقاً غير خبر، ما في إشكال، الحدود ليست توقيفية، وأما المشارك لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد غير خبر، معنى الحاصل المتجدد أنه كلما تغير الإعراب للسابق بسبب تغير التراكيب يتغير الاسم اللاحق بنفس ذلك التغير .. كما ذكرناه سابقاً، فخرج به ثلاثة أمور: خبر المبتدأ، إذ لو تغير المبتدأ بالنواسخ لم يتغير الخبر بنفس تغيره .. خرج به، لم يتغير بنفس تغيره بل بشيء مغاير، لو رفع: كان زيد تغير الخبر، لكن لا بتغير المبتدأ، كان المبتدأ مرفوعاً والخبر مرفوعاً، زيد قائم، ثم قلت: كان زيد قائماً، لم يتغير الخبر هنا بتغير المبتدأ، وخرج المفعول الثاني، فإنه لو تغير إعراب المفعول الأول بأن صار نائب فاعل، كما في: أعطيتُ زيداً درهماً، تغير الأول ولم يتغير المفعول الثاني، وخرج الحال المنصوب كما ذكرناه سابقاً. غير خبر: خرج به الخبر الثاني، فيما إذا تعددت الأخبار، نحو: الرمان حلّو حامض، إذا: التعريف هذا أجود من سابقه، وإن زيد على السابق مطلقاً غير خبر كذلك لا إشكال.

قال الناظم:

يَتَّبِعُ فِي الْإِعْرَابِ الْأَسْمَاءَ الْأَوَّلَ ... نَعَتْ وَتَوَكُّيدٌ وَعَظْفٌ وَبَدَلُ

يَتَّبِعُ: هذا فعل مضارع، في الإعراب: جار ومجرور متعلق به، الأسماء: هذا مفعول به،
الأول: نعت له، نَعَتْ: هذا فاعل يَتَّبِعُ، يَتَّبِعُ نَعَتْ، وما عطف عليه: تَوَكُّيدٌ وَعَظْفٌ
وَبَدَلُ .. يَتَّبِعُ في الإعرابِ الأسماءَ الأولِ السابقة، الأسماءَ الأولِ أفاد قوله الأول: أن
هذه تكون تابعة، وأن المتبوع لا يتقدم على تابعه كما سيأتي.

يَتَّبِعُ فِي الْإِعْرَابِ: ما المراد بالإعراب؟ يعني: في الرفع والنصب والخفض، الأثر
الظاهر .. أثر ظاهر أو مقدرٌ يجلبه العامل في آخر كلمة أو ما نزل منزلة الآخر، والأثر
الظاهر قلنا: يكون حرفاً ويكون حركة، يكون وجوداً ويكون عدماً، يكون تقديريةً
ولفظيةً ومحليةً، هذه كلها داخله في قوله: يَتَّبِعُ في الإعرابِ أي: وجوداً وعدماً، قد يعدم
الإعراب، مثل ماذا؟ أُورِدَ على الناظم هنا: يَتَّبِعُ في الإعرابِ قَامَ زَيْدٌ، لاَ لَا أَبُوحُ
بِحَبِّ بَثْنَةَ ...)، قَامَ قَامَ زَيْدٌ، قام الأول فعل ماضي، وقَامَ الثاني توكيد لفظي، هل أتبعه
في الإعراب؟ ليس عندنا إعراب هنا، هنا بناء، ليس عندنا إعراب، لاَ لَا أَبُوحُ، لا الثانية
هذه توكيد، أين الإعراب؟ ليس عندنا إعراب.

إذاً: يتبعه في الإعراب وجوداً وعدماً، لا بد أن نوسع الدائرة، فنقول: الإعراب المراد به
وجوداً وعدماً، ليدخل المبني فيما إذا أكد الفعل أو أكد الحرف، فتوكيد الفعل اللفظي
بإعادته مرة ثانية .. إعادة اللفظ بعينه مرة ثانية، وكذلك إذا أعيد الحرف مرة ثانية
نقول: هذا توكيد لفظي، الثاني من الفعل والحرف لم يتبع الأول في الإعراب؛ لأنه غير
معرب.

إذاً: يَتَّبِعُ في الإعرابِ، الإعرابِ أي: وجوداً وعدماً؛ ليشمل: قَامَ قَامَ زَيْدٌ، ولاَ لَا أَبُوحُ
بِحَبِّ بَثْنَةَ، ويشمل كذلك عطف النسق، إذا لم يكن للمعطوف عليه إعرابه كالجمله
المستأنفة، العطف .. عطف النسق حينئذٍ نقول: هذا تابع لما سبق، الجملة المستأنفة قد
يعطف عليها، حينئذٍ نقول: هذا ليس له محلٌ من الإعراب، المعطوف على ما لا محل له
من الإعراب لا محل له من الإعراب، وكيف تبعه؟ نقول: لم يتبعه وجوداً، وإنما تبعه
عدماً، إذاً: لا بد من توسيع الدائرة.

وعطف النسق إذا لم يكن للمعطوف عليه إعرابٌ كالجمله المستأنفة، وكذا المراد
بالإعراب وما يشبه الإعراب، سيأتينا في باب المنادى هناك: يا زَيْدُ الفاضل، الفاضلُ

هذه حركة بناء تابع لزيد، وزيد مبني على الضم، فاضل بني أعطي حركة زيد، لكن هذه الحركة ليست حركة إعراب، وإنما هي حركة إتباع، هل يدخل فيه؟ نعم يدخل فيه، سيأتينا هذا بحثه. ويا سعيد كرز، كذلك بضم كرز. بضم الفاضل وكرز إتباعاً لضمه زيد وسعيد، فإن تبعيتهما في الضم لا في الإعراب.

إذاً: الإعراب وجوداً وعدمًا، الإعراب وما يشبهه، والمراد كذلك ما يشمل الظاهر والمحلي والتقديري، فدخل نحو: هَذَا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ هذا مثال مشهور، أكثر العرب على "خَرِب" بالرفع، هَذَا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ، خَرِبٌ هذا نعت لـ (جُحْرٌ)، هَذَا مبتدأ، جُحْرٌ خبر، وهو مضاف .. جُحْرٌ ضَبٌّ مضاف إليه، خَرِبٌ أكثر ما نقل "خَرِبٌ" بالرفع، لكن نقل كذلك بالخفض، حينئذ نقول: الإعراب تقديري، تبعه أو لا؟ هنا يرد السؤال يَتَّبِعُ فِي الإِعْرَابِ الْأَسْمَاءُ الْأُولَى، خَرِبٌ تبع جُحْرٌ أم لا؟ تبعه. هَذَا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ، خَرِبٌ بالخفض، تبعه أم لا؟ تبعه، لكن باعتبار الإعراب التقديري، إذاً: الإعراب يدخل فيه جنس أنواع الإعراب، وهو المحلي والتقديري والظاهر.

يَتَّبِعُ فِي الإِعْرَابِ الْأَسْمَاءُ، الْأَسْمَاءُ سِيَّاتِي أَنْ الْبَدَل .. وَيُبْدَلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ، سِيَّاتِي. إذاً: الناظم خص بكون الإِتِّبَاعِ هنا يكون بالأسماء، هل هو احترازٌ عن الأفعال فلا يُتَّبِعُ الْفِعْلُ وَلَا يُتَّبِعُ الْحَرْفُ؟ لأنه سِيَّاتِي: قَامَ زَيْدٌ، لَا لَا أَبُوحُ، أُتْبِعَ الْحَرْفَ وَأُتْبِعَ الْفِعْلُ قَامَ قَامَ، هل هو تخصيص أو أغلبي؟ أغلبي، إذاً: التوكيد والبديل وعطف النسق قد تتبع غير الاسم، وإنما خص الأسماء بالذكر لكونها الأصل في ذلك.

يَتَّبِعُ فِي الإِعْرَابِ الْأَسْمَاءُ الْأُولَى: هذا فيه إشارة إلى منع تقديم التابع على المتبوع، وأجازه بعضهم؛ أجاز بعضهم تقديم الصفة على الموصوف، إذا كان لاثنتين أو جماعة، وقد تقدم أحد الموصوفين: قَامَ زَيْدٌ الْعَاقِلَانِ وَعَمَرُو، قَامَ زَيْدٌ وَعَمَرُو الْعَاقِلَانِ، هذا جاء على الأصل، هل يجوز أن يتقدم؟ جاء الْعَاقِلَانِ زَيْدٌ وَعَمَرُو؟ لا، على الصحيح، وأجاز بعضهم، لكن بعضهم فصل، قال: إن وقع بين اثنتين أو جماعة وهو نعت لهما أو لهما جاز وإلا فلا، وهذا ليس بصحيح فاسد هذا؛ لأن المنعوت كالشيء الواحد، جاء زَيْدٌ وَعَمَرُو الْعَاقِلَانِ، الْعَاقِلَانِ هذا نعت لزَيْدٍ وَعَمَرُو، حينئذ صار المنعوت في المعنى كالشيء الواحد فلا يجوز، لا يفصل بينهما، وهذا نقول: هذا فاسد. وأجاز الكوفيون تقديم المعطوف بشرطه وسيأتي معنا في عطف النسق أنه يجوز التقديم، والصواب أنه لا يجوز، نَعَتْ وَتَوَكَّيْتُ وَعَطَفْتُ والعطف يشمل اثنتين: عطف البيان وعَطَفْتُ النسق، والبديل،

هل الترتيب مراد عند الناظم هنا؟ أم الترتيب باعتبار النظم: نَعَتْ وَتَوَكَّدَ وَعَطَفَ وَبَدَّلَ؟

هو مشى على هذا، نَعَتْ بَوَّبَ النعت، ثم بَوَّبَ للتوكيد، ثم عطف البيان، ثم عطف النسق، ثم البديل آخر باب، بهذا الترتيب، إذاً: جرى على ما سار عليه، لكن عند البيانين ترتيب معين: إذا اجتمعت هذه كلها لا يقدم فيها التوكيد على النعت، لا تقدم يعني هكذا بالمزاج، وإنما تقدم ما هو أولى عندهم، وهذا سبق مراراً معنا في الجوهر الممكنون وغيره.

يبدأ عند اجتماع التوابع بالنعت، ثم بعطف البيان، ثم بالتوكيد ثم بالبديل ثم بالنسق، هذا المشهور عند البيانين، وهذا مقررٌ عندهم، فيقال: جاء الرجلُ الفاضلُ أبو بكرٍ نفسه أخوكَ وزيدٌ، جاء الرجلُ: الرجل هذا خارج عن القسمة، الفاضلُ: نعته، أبو بكرٍ: عطف بيان، نفسه: توكيد، أخوكَ: بدل، وزيدٌ هذا عطف نسق، لكن هذا استحسان ليس على جهة الإيجاب.

والتابع على خمسة أنواع: النعت والتوكيد وعطف البيان وعطف النسق والبديل، واختلف النحاة في العامل في التابع، ما هو على خلاف طويل عريض. وللنحاة خلاف في العامل في التابع، فأما النعت والتوكيد وعطف البيان فمذهب الجمهور: أن العامل في كل واحد منهما هو العامل في المتبوع، النعت العامل في المتبوع هو العامل في النعت، هذا هو الصحيح، فإذا قلت: جاء زيدٌ الفاضلُ، جاء: فعلٌ ماضي، وزيدٌ فاعل، والفاضلُ هذا نعت لزيد مرفوع، ونعت المرفوع مرفوع، زيد مرفوع بماذا؟ بجاء، والفاضلُ مرفوع بماذا؟ بجاء أيضاً، هذا المراد بكون العامل في التابع هو العامل في المتبوع، أن: زيدٌ الفاضلُ، زيدٌ مرفوع بجاء، كذلك الفاضلُ مرفوع بجاء، هذا مراد الجمهور بكون العامل في التابع، هو عين العامل في المتبوع.

إذاً: النعت والتوكيد وعطف البيان العامل متحد، الذي عمل في المتبوع هو العامل في التابع، هذا مذهب الجمهور. وذهب الخليل والأخفش: إلى أن العامل في كل واحدٍ منها تبعيته لما قبله؛ التبعية مشهورة عند النحاة، الآجرومية يذكرونها كثير، وهي عامل ضعيف لا يعول عليه؛ لأنها معنوي، وسبق أن العامل المعنوي، وهو ما لا حظ للسان فيه ضعيفٌ في أصله، ولولا أنه لم يوجد في المبتدأ إلا الابتداء والتجريد في باب الفعل لما قيل بهما، لكن أُلجئ النحاة إلى القول بهما في هذين البابين من باب الضرورة .. ما يوجد عامل لفظي. فلا يعدل إلى العامل المعنوي إلا عند تعذر وجود العامل اللفظي –

انتبه لهذا-، فالتبعية التي هي أمر معنوي، التبعية فعلك أنت، يعني: إذا قلت: جاء زيدُ
الفاضلُ، أنت ذكرت الفاضل من أجل أن يكون تابعاً لزيد، هذا هو العامل، هذا
ضعيف، ولذلك نقول هناك: جعلك الاسم أولاً لتخبر عنه ثانياً، هو وصف لك أنت،
العامل المعنوي في الأصل وصف لك أنت، وأنت شيء خارج عن اللفظ، العوامل
منسوبة إليها العمل وإن كانت هي أعراض، وإن كان الإنسان له حكاية أو له عمل في
نفس العوامل، ولذلك ابن مضاء له رسالة في الرد على النحاة، يقول: فكرة العامل
هذه خيالية، هذه خزعات لا أصل لها، لماذا؟ يقول: ما في شيء اسمه عامل ويعمل
نصب ورفع، أنت إذا قلت: إن زيداً قائمٌ، تستطيع تقول: إن زيداً قائماً، إن زيدٌ قائمٌ،
إن زيدٌ قائمٌ .. أنت الذي تتحكم ليس العامل! يقول: ما في شيء اسمه عامل، إذا
قلت: "إنَّ" هو عمل بنفسه كأنك جعلت له قوة وهو لفظ، هو حروف هواء لا يقدم
ولا يؤخر، كيف تجعل له قوة ومعنى في نفسه، ثم يرفع وينصب؟ لا، لكن هذا جوابه
سهل أن المسألة اصطلاحية فقط، نظرية العامل هذه مسألة اصطلاحية، وإلا في الأصل
نعم صحيح، قد يتحكم الإنسان في: جاء زيداً، رأيتُ زيدٌ تستطيع تتحكم أنت.
إذاً إذا قلت: إن زيداً قائمٌ، أنت الذي نصبت وأنت الذي رفعت، و "إنَّ" هذه علامة
لنصبك بعد إنَّ ولرفعك بعد إنَّ، كلام مقبول معقول؛ لكن قال المتأخرون بعد ابن
مضاء كلامه لا يلتفت إليه، مع كون كلامه له وجهة.

إذاً: ذهب الخليل والأخفش إلى أن العامل في كل واحد منها هي تبعيته لما قبله، وهي
أمر معنوي، وأما البديل فمذهب الجمهور أن العامل فيه محذوفٌ مماثل للعامل في المبدل
منه.

وذهب المبرد: إلى أن العامل في البديل هو العامل في المبدل منه، يعني: سوى بين
الجميع، والصحيح هو أن العامل في البديل على نية تكرار العامل، بمعنى أن العامل ليس
هو عين الأول خلاف السابق، جاء زيدُ الفاضلُ، الفاضلُ قلنا: هذا مرفوع بجاء، العامل
في المتبوع هو عين العامل في التابع، وأما في البديل فلا، فعلى نية تكرار العامل، إذا
قلت: جاء زيدٌ أخوكَ، على أن أخوكَ بديل، كأنك قلت: جاء زيدٌ جاء أخوكَ؛ لأنه في
الغالب أن المبدل منه في نية الطرح، فإذا كان في نية الطرح صار معرضاً عنه، وإذا صار
معرضاً عنه لا يمكن أن يجمع بين البديل والمبدل منه في عاملٍ واحد، وهذا يأتي في الخل،
والمراد هنا التعميم.

أن العامل في البديل هو العامل في المبدل منه .. هذا قول المبرد، واختاره ابن مالك،

تسوية بينه وبين النعت، وأما عطف النسق: جاء زيدٌ وعمروٌ، فمذهب الجمهور: أن العامل فيه هو العامل في المعطوف عليه، لكنه عمل بواسطة حرف العطف: جاء زيدٌ وعمروٌ، عمروٌ مرفوع، ما الذي رفعه؟ نقول: جاء، مثل: جاء زيدٌ الفاضل، لكن هنا بواسطة حرف العطف، وقيل: حرف العطف؛ وقيل: عامل مقدر، لكنه عمل فيه بواسطة حرف العطف؛ وقيل: العامل هو حرف العطف، وقيل: العامل محذوف.

فَالنَّعْتُ تَابِعٌ مُتِّمٌ مَا سَبَقَ ... بِوَسْمِهِ أَوْ وَسْمِ مَا بِهِ اعْتَلَقَ

هذا تعريف وشروع من الناظم في بيان النعت، وهو أول التوابع.

فَالنَّعْتُ: الفاء هذه فاء الفصيحة، النعتُ اصطلاحاً .. في اصطلاح النحاة.

قوله: النَّعْتُ، النعت هل هو مغاير للصفة؟ أم أهما متغايران؟ ابن القيم له بحث نفيس في بدائع الفوائد على أن ثم فرقاً بين النعت والصفة، وخص النعت بما يتغير، والوصف والصفة بما يثبت، العلم ثابت، والفضل ثابت مثلاً، حينئذٍ هذا يسمى صفةً، وأما ما يكون قابلاً للتغير كقامٍ وضربٍ، ضاربٍ وقائمٍ، نقول: هذا نعت، ولذلك يقول: نعوْتُ الرب وصفاته كثيرٌ هكذا؛ لأن بينهما فرق.

إذاً: النعت ويقال له الوصف والصفة، وقيل: النعت خاص بما يتغير والوصف والصفة لا يختصان به، يعني: كل نعت صفة ولا عكس، يعني: الصفة والوصف أعم من النعت، يشمل ما يتغير وما لا يتغير، نحو: عالم وفاضل.

وفي القاموس: النعت والوصف مصدران بمعنى واحد، وأن الصفة تطلق مصدراً بمعنى الوصف واسماً لما قام بالذات كالعلم والسواد.

إذاً: في القاموس وهو كتاب مرجع لغة؛ أن النعت والصفة بمعنى واحد، وإذا فُصِّل بين النعت والصفة حينئذٍ نحتاج إلى نقل، وإلا يصير من قبيل الاصطلاح، إذا فرق مفرق بينهما إما أن يثبت لغَةً، وإما أن يدعي أنه اصطلاح، إذا قال: هذا هو لسان العرب، لا بد من إثباته، وإذا قيل: بأنه اصطلاح لا إشكال فيه.

فَالنَّعْتُ -اصطلاحاً- تَابِعٌ مُتِّمٌ مَا سَبَقَ ... بِوَسْمِهِ أَوْ وَسْمِ مَا بِهِ اعْتَلَقَ

قال ابن عقيل: عرف النعت بأنه التابع المكمل متبوعه ببيان صفة من صفاته، تعبير الناظم فيه نوع صعوبة. التابع المكمل، التابع جنس يشمل جميع التوابع الخمسة السابقة. المكمل متبوعه، هذا أتى به بياناً لقول الناظم: مُتِّمٌ مَا سَبَقَ، والذي سبق هو المتبوع، مُتِّمٌ أي: مكملٌ مَا سَبَقَ ببيان صفة من صفاته، بِوَسْمِهِ: يعني: بتعليمه، والوسم

هو العلامة، والعلامة هنا بكونه إما موضحاً وإما مخصصاً، يعني: دل على معنى في المتبوع، وهذا المعنى مكمل له، ثم أفاد إما تخصيصاً وإما إيضاحاً، كما سيأتي. إذاً: التابع هذا جنس، والمكمل متبوعه هذا أراد به بيان قول الناظم: مُتِمَّ مَا سَبَقَ؛ لأن النعت متمم لمنعوته.

بيان صفة من صفاته: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَرِيمٍ، رجلٍ: هذا جار ومجرور متعلق بمررت، كريمٍ: هذا النعت، مكملٌ للمنعوت وهو رجل، بيان صفة من صفاته وهو الكرم، لو قيل: مررتُ برجلٍ هل يعرف أنه كريم؟ الجواب: لا، إذاً: لا يعرف أنه كريم.

إذاً: قوله: كَرِيمٍ تم به المعنى السابق، فحينئذٍ نقول: النَّعْتُ مُتِمُّ مَا سَبَقَ يعني: الذي سبق، وهو المنعوت، بِوَسْمِهِ جار ومجرور متعلق بقوله مُتِمَّ، وذكر الصبان أنها سببية، يعني: بسبب وسمه، حصل التتميم بسبب وسمه. الباء سببية والوسم يطلق بمعنى العلامة -في الأصل- يطلق بمعنى العلامة، وعليه -على هذا- يقدر مضاف أي: بإفهام وسمه، أنه يفهم وسمه، أي: علامته، ويطلق يعني: الوسم بمعنى المصدر، وهو الوسم بالسمّة وهي العلامة، فحينئذٍ لا يقدر على هذا القول، ومعنى العبارة، -عبارته فيها غموض-، ومعنى العبارة: تابعٌ مكملٌ لمتبوعه بسبب دلالته على معنى في متبوعه أو في سبي متبوعه، وهذا يدل على عناية ابن عقيل بالمعنى أكثر من اللفظ؛ لأنه أتى بما أتى به الصبان، مكمل متبوعه ببيان صفة من صفاته، مكمل لمتبوعه بسبب دلالته على معنى في متبوعه، وهذا لا شك أن النعت يدل على معنى يقيد به أو يوضح المنعوت.

بِوَسْمِهِ أَوْ وَسْمٍ مَا بِهِ اعْتَلَقَ: هذا بين فيه قسمي النعت، وأنه قد يكون النعت حقيقياً وقد يكون سببياً، إذا كان حقيقياً فهذا أراد به بقوله: بِوَسْمِهِ.

أَوْ وَسْمٍ مَا بِهِ اعْتَلَقَ: وسم الذي اعتلق به يعني: تعلق بالنعت الأصلي، فحينئذٍ صار النعت لما بعده لا لما قبله، لو قال مثلاً: مررتُ بزيدٍ الفاضلِ أبوه، لو قلت: مررتُ بزيدٍ الفاضلِ، الفاضلِ هذا متمم لزيد؛ لأن زيد فاضل وغير فاضل، فإذا قلت: الفاضلِ تمت السابق، طيب إذا قلت: مررتُ بزيدٍ الفاضلِ أبوه، الفضل وصف لمن؟ لزيد أو لأي زيد؟

لأي زيد. إذاً: رجع على شيء تعلق به، أو وسم ما اعتلق به، ما الذي اعتلق؟ أبوه، يعني: تعلق به كونه معمولاً له، وهو الذي يسمى سببياً، أَوْ وَسْمٍ، يعني: تعليم وإيضاح وكشف معنى الذي اعتلق به، والذي اعتلق به هو مرفوعه كما سيأتي.

فَالنَّعْتُ تَابِعٌ مُتِمٌّ، قوله: مُتِمٌّ مَا سَبَقَ: هذا فيه تفسيران، بني عليه طعن في التعريف، أولاً - كما عرفه الأشموني -: بأنه المفيد ما يطلبه المتبوع بحسب المقام، المراد بقوله: مُتِمٌّ مَا سَبَقَ المفيد ما يطلبه المتبوع بحسب المقام، وعليه يشمل كل أنواع الأسباب التي من أجلها يؤتى بالنعت، التي يعبر عنها بأغراض النعت، بعضهم وصلها إلى ثمانية، بعضهم إلى عشرة، بعضهم إلى خمسة عشر .. إلى آخره، وإن كان أصلهما .. مدارهما التوضيح والتخصيص، ويزاد عليها الدم والترحم والتعميم والإبهام .. هذه الأغراض كلها داخلة في قوله: مُتِمٌّ مَا سَبَقَ، فهو المفيد ما يطلبه المتبوع بحسب المقام، إن احتاج المقام إلى أن يوضح المتبوع أتي بالنعت موضحاً، إن احتاج المقام أن يؤتى بتخصيصٍ للمتبوع أتي بالنعت مخصصاً، إن احتاج المقام أن يؤتى بنعتٍ لدم المتبوع أتي به على غرض الدم، وهكذا الترحم، وهكذا التعميم وهكذا الإبهام ونحو ذلك، بحسب المقام، متى ما احتجنا إلى الدم جئنا بالنعت متمماً لما سبق على وجه الدم، ومتى ما احتجنا الترحم جئنا بالنعت متمماً لما سبق على وجه الترحم، فاللفظ عام يشمل جميع أغراض النعت، مُتِمٌّ مَا سَبَقَ، هذا المشهور في شرح عبارة الناظم وعليها الأشموني وأكثرهم، لكن ابن هشام في الأوضح ما ارتضى هذا، قال: مُتِمٌّ مَا سَبَقَ أي: مكملٌ بتوضيحٍ أو تخصيصٍ ما سبق، خصه بغرضين: توضيحٍ وتخصيصٍ، وهذان لا شك أنهما غرضان للنعت، وعليه قال: فَالْحُدُّ غَيْرُ جَامِعٍ؛ لأنه خرج ما إذا جيء بالنعت ذمّاً، أو ترحمّاً أو تعميماً أو إبهاماً وعدّ عليه، عدّ عليه أشياء كثيرة تركها الحدُّ، حينئذٍ يكون غير جامع، والجواب سهل، نقول: التخصيص والتوضيح هذا أهم، وأعلى درجات النعت أن يؤتى به إما موضحاً وإما مخصصاً، وما عدا هذين الشيئين فهو قليل نادر، حينئذٍ يكون الحكم على الكثير، فلا اعتراض على الناظم، ثم قد يقال: بأن الدم والترحم والتعميم؛ هذه كلها فيها توضيحٌ أو تخصيصٌ وزيادة، إذاً: لم تخرج عن التوضيح والتخصيص فلا إشكال، لا اعتراض على الناظم.

إذاً: المعنى الثاني في تفسير قوله: مُتِمٌّ مَا سَبَقَ أي: المكملُ الموضحُ للمعرفة والمخصصُ للنكرة كما سيأتي.

وهذا تفسير قاصرٌ لخروج سائر الأغراض غير التوضيح والتخصيص، فيكون التعريف غير جامع، وأجيب بأن التوضيح والتخصيص أشهر أغراض النعت، وما عداها نادر، أو يجاب بأن كل ما ذكر انتقاداً للناظم داخلٌ تحت التوضيح والتخصيص، حينئذٍ تقول: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ هذا للمدح، فهو توضيحٌ وزيادة. أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ، هذا توضيحٌ وزيادة وهو الدم. إذاً: يشمل الجميع وهذا حسن.

النَّعْتُ تَابِعٌ مُتَمِّمٌ مَا سَبَقَ: يعني: مكمل لمتبوعه، بِوَسْمِهِ: عرفنا بِوَسْمِهِ، أي: بوسم ما سَبَقَ، أي: بصفة ما سَبَقَ، يعني: بدلالته على صفة ما سَبَقَ.

أَوْ وَسْمٌ مَا بِهِ اِعْتَلَقَ، أَوْ وَسْمٌ: هذا معطوف على قوله: بِوَسْمِهِ، يعني: معطوف على المجرور والمعطوف على المجرور مجرور، مَا: وَسْمٌ مضاف وما مضاف إليه بمعنى الذي، اِعْتَلَقَ بِهِ، اِعْتَلَقَ هذا فعل ماضي، والمراد اِعْتَلَقَ أي: تعلق، بكونه معمولاً للنعت، فحينئذٍ نقسم النعت إلى نوعين: نعت حقيقي ونعت سببي. شرح التعريف: قوله: تابع جنس، ومتم ما سبق: أخرج البدل والنسق، لأنهما لا يتمان متبوعهما لا بإيضاح ولا تخصيص، أي: لم يقصد بهما ذلك أصالةً، فلا ينافي عروض الإيضاح بالبدل، بل ولعطف النسق في بعض الصور.

وَبِوَسْمِهِ أَوْ وَسْمٌ مَا بِهِ اِعْتَلَقَ مخرج لعطف البيان والتوكيد؛ لأنهما شاركا النعت في إتمام ما سبق؛ لأن الثلاثة تكمل دلالاته، وترفع اشتراكه واحتماله، إلا أن النعت يتممه بدلالته على معنى في المتبوع، أو فيما كان متعلقاً به، والتوكيد والبيان ليسا كذلك؛ لأن البيان عين الأول، والتوكيد المعنوي كذلك، وكذلك اللفظي، و "كل وأجمع" سيأتي بيانهما. والنعت يكون مخصصاً ويكون موضحاً، والمراد بالتوضيح رفع الاشتراك، والمراد بالتخصيص تقليل الاشتراك، التوضيح يكون للمعرفة، والتخصيص يكون للنكرة، حينئذٍ التخصيص حصل بتقليل الشيوخ، إذا قلت: مررتُ برجلٍ كريمٍ، رجل كريم، رجل ما زال هو نكرة، لكن لما قلت: كريم، حينئذٍ قل، أخرجت البخيل، ثم إذا قلت: برجل كريم هل تعرّف؟ لم يتعرّف، بقي الرجل من هو؟ ما ندري من هو، وإنما يصدق عليه أنه وصفه كريم، وهذا يصدق على زيد وعمرو وخالد .. إلى آخره، إذاً لم يحصل له تعريف، وإنما حصل له تقليل اشتراك فقط؛ لأن لفظ رجل يشترك فيه البخيل والكريم، فإذا قلت: برجلٍ كريمٍ أخرجت الأكثر، وبقي القليل وهو الكريم، حينئذٍ نقول: كريم هذا مقلل للشيوخ.

إذاً: التوضيح رفع الاشتراك اللفظي في المعارف، ويكون بعد المعرفة، والتخصيص: تقليل لاشتراك المعنوي في النكرات، وذكر ابن عقيل هنا خمس أغراض للنعت: أن يكون للتخصيص: مررتُ بزيدٍ الحياط، هل هذا المثل مسلم؟ على المشهور لا، هو ما ذكر التوضيح، ولعله يقصد بالتخصيص هنا التوضيح، قد يكون هذا مراده، لكن ليس هذا المشهور عند النحاة، النحاة: أن يكون النعت بعد المعرفة مفيداً للتوضيح، تقول: جاء زيدٌ العالمُ، إذا عندك زيد جاهل وعالم، فإذا وصفته بالعالم، تقول: جاء زيدٌ العالمُ،

حينئذٍ تعين .. رُفِعَ الاشتراك، كان زيد مشترك بين الجاهل وبين العالم، فإذا قلت: جاء زيدٌ العالم، فحينئذٍ حصل رُفَعٌ للاشتراك اللفظي في المعارف .. بعد المعارف، وأما التخصيص فهو تقليل للاشتراك، ويكون بعد النكرات، لو قال: مررتُ برجلٍ خياطٍ، قلنا: برجلٍ خياطٍ هذا حصل نوع تخصيص. وللمدح: نحو: مررتُ بزيدٍ الكريم، ومنه قوله تعالى: ((بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)) [الفاتحة:1]، الرَّحْمَنُ هذا نعت للفظ الجلالة، وَالرَّحِيمُ: هذا نعتٌ ثاني، أو نعتُ النعت، ونعت النعت هذا فيه خلاف، يعني: لا ينعَتُ النعت مع وجود المنعوت .. قاعدة: لا يُنعَتُ النعت مع وجود المنعوت، يأتيان إن شاء الله.

وللذم: مررتُ بزيدٍ الفاسق، ذم هذا، مررتُ بزيدٍ السارق اللئيم، هذا كله ذم، ((فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ)) [النحل:98]، الرَّجِيمُ هذا نعت للشيطان، ما المراد به؟ مدح؟ لا، المراد به الذم .. مرجوم. وللترحم: مررتُ بزيدٍ المسكين، المسكين: اللهم عبدك المسكين، هذا ترحم.

وللتأكيد: أمس الدابر لا يعود، أمس الدابر، الدابرُ هذا نعت لأمس، أمس هو الدابر، ولكن جيء بالنعت من باب التوكيد، ومنه: ((فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ)) [الحاقة:13]، وَاحِدَةٌ هذا توكيدٌ لَنَفْخَةٍ.

ومن أغراضه التعميم: إن الله يرزق عباده الطائعين والعاصين، الطائعين وعطف عليه العاصين، هذا فيه تعميم، لو قال: إن الله يرزق عباده عمًّا، لكن هذا جاء من باب تأكيد العموم.

والترحم: وهذا ذكره: اللهم عبدك المسكين، والإبهام: تُصَدِّقَ بِصَدَقَةٍ قَلِيلَةٍ أو كثيرة. والتفصيل: مررتُ برجلين عربي وعجمي.

إذا: يؤتى بالنعت للأغراض المذكورة وغيرها، لكن أصلها هو التوضيح والتخصيص، وكلها ترجع إلى هذين المعنيين.

وهذان المعنيان وما ذكر من أغراض النعت داخلة في قوله: مُتِمَّ مَا سَبَقُ، يعني: مفيدٌ معنى في المتنوع، إما على جهة التوضيح في المعارف أو التخصيص في النكرات.

ثم شرع في بيان أحكام كلِّ من النوعين: النعت الحقيقي والنعت السببي. ونقف على هذا.

والله أعلم

وصلّى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ... !!!

عناصر الدرس

- * حد النعت. وذكر أقسامه وحكم كل
- * وقوع النعت جملة وشروط الجملة
- * وقوع النعت مصدراً وشروط المصدر
- * صور تعدد النعت والمنعوت
- * القطع وأحكامه
- * شرط حذف النعت أو المنعوت.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين،
أما بعد:

فلا زال الحديث في الباب الأول من أبواب التوابع وهو: النعت، حيث قسم التوابع إلى أربعة أنواع في الجملة وعند التفصيل إلى خمسة.

يَتَّبِعُ فِي الإِعْرَابِ الْأَسْمَاءَ الْأَوَّلَ ... نَعْتُ وَتَوْكِيدٌ وَعَظْفٌ وَبَدَلٌ

العطف هذا يشمل نوعين: عطف البيان وعطف النسق، ثم عرّف النعت بأنه:

فَالنَّعْتُ تَابِعٌ مُتَّبِعٌ مَا سَبَقَ ... يَوْسُفُ أَوْ وَسْمٌ مَا بِهِ اِعْتَلَقَ

النَّعْتُ تَابِعٌ يَعْنِي: مشارك لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد غير خبر، وهذا حدُّ التابع كما سبق بيانه، (مُتَّبِعٌ مَا سَبَقَ) أي مُتَّبِعٌ متبوعه بوصفه، أو وصف ما اعتلق به، وهذا ما يشار إليه بأن الوصف جارٍ على ما هو له، أو جارٍ على غير ما هو له بشرط أن يكون قد رفع اسماً ظاهراً أو ضميراً بارزاً.

حينئذٍ ينقسم النعت إلى نوعين: نعت حقيقي ونعت سببي، والمراد بالنعت الحقيقي: هو ما رفع ضميراً مستتراً، والنعت السببي: ما رفع اسماً ظاهراً.

فحينئذٍ إذا لم يرفع اسماً ظاهراً حكمنا عليه بأنه نعت حقيقي سواء أضيف إلى ما بعده أو نصب ما بعده، ولذلك نقول: زيدٌ حسنٌ الوجه، نقول: هذا نعت حقيقي وليس نعتاً سببياً، وكذلك نقول: زيدٌ حسنٌ وجهاً، وجهاً هذا منصوب على التمييز أو أنه مشبه بالمفعول به، قلنا المنصوب بعد حسن وفعل نقول: إما أن يكون معرفة وإما أن يكون نكرة، إذا كان معرفة تعين أن يكون مشبهاً بالمفعول به، وإذا كان نكرة جاز فيه وجهان،

الأرجح أن يكون تمييزاً.

إذاً: إذا قيل زيد حسنٌ وجهاً نقول: هذا نعت حقيقي؛ لأنه رفع ضميراً مستتراً، والمنصوب الذي يليه، نقول: شرط السبي أن يكون رافعاً .. لا بد أن يكون رافعاً لاسم ظاهر، فإذا لم يرفع اسماً ظاهراً حينئذٍ حكمنا عليه بكونه نعتاً حقيقياً، ولو نصب أو خفض ما بعده، أشار إليه .. أدخله بقوله: (أَوْ وَسَمٍ مَا اعْتَلَقَ بِهِ) حينئذٍ يكون راجعاً إلى ما بعده، يعني وسم ما اعتلق به بأن يكون الوصف جارياً على غير ما هو له، فإذا قيل: جاء زيدُ الفاضلُ، الفاضلُ نقول هنا: رفع ضميراً مستتراً، وهذا الوصف جارٍ على ما هو له، يعني على الذي هو له، ما هو الذي هو له؟ جئنا به في هذا المثال لأي شيء؟ لنصف زيد، بماذا؟ بمضمون النعت وهو كونه دالاً على ذات متصفة بصفة هي الفضلُ، حينئذٍ نقول: جاء زيدُ الفاضلُ، نقول: الفاضل هذا نعت لزيد وهذا الوصف الموصوف به زيدٌ، وهذا واضح بين لا إشكال فيه.

وأما السبي فلا، فهو جارٍ على غير ما هو له، جاء زيدُ الفاضلُ أبوه، إذاً رفع اسماً ظاهراً، نقول: جاء فعل ماضي وزيدٌ فاعل، والفاضلُ نعتُ زيد .. صفة له، أبوه هذا فاعل بالفاضل، فإذا جئنا نحقق: الفاضل نعت لزيد إذاً هو صفة وذاك موصوف، هل هذا الوصف -وهو الوصف بالفضل- هل جرى لما هو له؟ في الإعراب نقول هو صفة لزيد، وزيد موصوف، إذاً هذا في الإعراب، صفة وموصوف، نعت ومنعوت .. هل جرى، يعني من حيث المعنى هل أثبت معناه لموصوفه أم لغيره؟ لغيره، هذا نسبيه جارياً على غير ما هو له، وإن كان في الإعراب نقول: هو صفة، لكن في الحقيقة ليس صفة لزيد، وإنما هو صفة لأبي زيد، جاء زيدُ الفاضلُ أبوه، إذاً قسم لنا بهذا الحدَّ فأدخل في الحد قسمي النعت: الحقيقي والسبي.

ابن هشام عرف النعت في القطر بأنه: التابع المشتق أو المؤول به المباين للفظ متبوعه، وهذا التعريف جيد وأوضح من تعريف الناظم إلا أنه خاص بالنعت الحقيقي، فلا يشمل النعت السبي، ويمكن إدراجه لكن على تأويل، التابع عرفنا معنى التابع، المشتق أو المؤول به، فحينئذٍ خرجت جميع التوابع؛ لأنه لا يشترط فيها أن تكون مشتقة، وسيأتي أن النعت يشترط عند الجمهور أن يكون مشتقاً أو مؤولاً بالمشتق .. وَأَنْعَتُ بِمَشْتَقٍّ ثُمَّ قَالَ: وَشِبْهِهِ، يعني شبه المشتق، يعني مؤولاً بالمشتق، حينئذٍ خرجت جميع التوابع لأنها ليست مشتقة، ولو وُجد فيها نوع اشتقاق إما أنه مؤول وإما أنه يجاب بأنه لا يشترط فيها كما إذا قلت: رأيت شاعراً وكاتباً، شاعراً هذا مشتق، وكاتباً هذا مشتق .. رأيتُ

شاعراً وكاتباً.

أوله ابن هشام على أنه: رأيت رجلاً شاعراً ورجلاً كاتباً، فهو في الحقيقة نعت لمنعوت، لكنه محذوف وهذا صار مهجوراً لا يلتفت إليه، وإلا الأصل كل مشتق إن كان نعتاً أو خبراً إلى آخره، فهو إما أن يكون نعت للفظ شخص أو رجل أو نحو ذلك، فإذا قلت: أبوك كريمٌ وعالمٌ، كريم هذا واضح أنه خبر، وعالمٌ هل يمكن تأويله أو لا؟ من حيث المعنى نعم، عالمٌ يعني رجلاً أو شخصاً عالمٌ، لكن لا يتأتى فيه التأويل الذي ذكره ابن هشام في شرح القطر.

وأما: جاء أبو بكرٍ أو قال أبو بكرٍ الصديق، هذا بدل أو عطف بيان، قال عمر الفاروق .. هذا مشتق .. نقول: هذا سلب الاشتقاق لأنه قبل العلمية أو قبل جعله لقباً حينئذٍ نقول: هو مشتق، ولكن لما اشتهر لقباً على الصديق أبي بكر الصديق، وكذلك عمر الفاروق حينئذٍ عومل معاملة الأعلام الجامدة.

بقي إذا أكد بالتوكيد اللفظي المشتق، جاء زيدُ الفاضلُ الفاضلُ، الفاضلُ الأول نعت والثاني يصدق عليه أنه نعت، لكن يشترط في النعت والمنعوت أن يكون بين اللفظين تباين، يعني اختلاف، زيد الفاضل بينهما تخالف، وأما إذا جاء الفاضلُ الفاضلُ، العلم العالم، الأمين الأمين .. نقول: الثاني هذا توكيد؛ لأنه تكرر للسابق، كما إذا قلت: جاء زيد زيد، زيد الثاني هذا توكيد، ليس فاعلاً، والأول هو الفاعل، كذلك إذا قلت: قام زيد، الثاني ليس فعلاً مسنداً إلى ما بعده، وإنما هو فعل لا فاعل له، حينئذٍ المبين للفظ متبوعه أخرج به التوكيد اللفظي إذا وقع مشتقاً، لكن يرد عليه كما ذكرنا أنه لا يشمل النوع الثاني، (فَالْتَعْتُ تَابِعٌ مُتِمٌّ) أي: مكملٌ (مَا سَبَقَ) يعني: الذي سبقه، الذي هو المنعوت، (يُوصَفُهُ) يعني: بوصفه (أَوْ وَصَفَ مَا اعْتَلَقَ بِهِ). ثم قال رحمه الله:

وَلْيُعْطَ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مَا ... لِمَا تَلَاكَ أَمْرٌ بِقَوْمٍ كَرَمًا

كلٌّ من نوعي النعت الحقيقي .. ، عرفنا الفرق بين الحقيقي والسببي، الحقيقي: ما يرفع ضميراً مستتراً، والسببي: ما يرفع اسماً ظاهراً أو ضميراً بارزاً، بقطع النظر عن عمل آخر، فلو نصب ولم يرفع اسماً ظاهراً أو ضميراً بارزاً كالصفة المشبهة؛ لأنها لا ترفع اسماً ظاهراً، حينئذٍ نقول: هذا يعتبر من الحقيقي لا من السببي، إذاً ما جرى لغير ما هو له فيه تفصيل، إن رفع اسماً ظاهراً أو ضميراً بارزاً فهو سببياً، وإلا فهو حقيقي.

زيدٌ حسنٌ وجهاً، حقيقي، ووجهاً هذا معمول ليس مرفوعاً والكلام في المرفوع، كل من نوعي النعت الحقيقي والسببي يشتركان في أنهما يتبعان المنعوت في اثنين من خمسة، وهي: واحد من الرفع والنصب والخفض، وهذا مستفاد من قوله: تابعٌ؛ لأنه قال في السابق: (يَتَّبِعُ فِي الإِعْرَابِ الْأَسْمَاءُ الْأُولَى) ثم قال: (فَالنَّعْتُ تَابِعٌ). كونه تابعاً عرفنا أنه الاسم المشارك لما قبله في إعرابه، إذاً النعت لا يكون إلا محكوماً عليه بما حكم لمتبوعه رفعاً ونصباً وخفضاً، هل هذا يحتاج إلى تنصيص مرة أخرى أم أنه داخل في حدِّ النعت؟ أما قلنا النعت أحد التوابع؟ ما معنى التابع؟ الاسم المشارك لما قبله مطلقاً، أو في إعرابه الحاصل المتجدد غير خبر، إذاً صدق عليه أنه لا بد أن يكون مشاركاً لما قبله، رفعاً، نصباً، خفضاً، فإن خالفه فليس بمشارك.

وهذا مستفاد من قوله: تابعٌ، في حد النعت، أو في الأبواب النبوي، وواحد من التعريف والتنكير.

الاسم له أحوال عشرة؛ لأن الإعراب إما أن يكون رفعاً أو نصباً أو خفضاً، فهو واحد من هذه الثلاث، وإما أن يكون مفرداً أو مثنى أو جمعاً، وهذه ثلاث ست، وإما أن يكون نكرة أو معرفة، هذه ثمان، وإما أن يكون مذكراً أو مؤنثاً، هذه عشر.

فباعتبار الإعراب ثلاث، وباعتبار الأفراد وضديه وهو التثنية والجمع ثلاث، وباعتبار التعريف والتنكير اثنان، وباعتبار التذكير والتأنيث اثنان هذه عشرة.

لكل اسم أربعة منها، لا يمكن أن يجتمع الثلاثة رفعاً ونصباً وخفضاً في اسم واحد من جهة واحدة، قد يكون من جهتين نعم، وأما من جهة واحدة فلا، كأن يكون الإعراب تقديرى رفعاً، نصباً، أو أن يكون لفظي رفعاً نصباً لا، ما يجتمعان، إنما يجتمع أن يكون الظاهر مرفوع، وفي المحل منصوب، هذا لا إشكال فيه، ((لَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ))

[البقرة: 251] هذا من حيث اللفظ مخفوض ومن حيث المعنى إعرابه محلي فهو مرفوع، إذاً اجتماعاً لكن من جهتين لا من جهة واحدة، وأما من جهة واحدة كأن يكون الإعراب تقديرى رفعاً، نصباً، خفضاً .. أو ظاهر أو محلي فلا يجتمعان، كذلك التثنية والجمع والأفراد: زيدٌ، زيدان، زيدون، لا يجتمع في كلمة واحدة اسم يكون مفرداً مثنى مجموعاً إلا من جهة أخرى، من جهتين فريق مثلاً قلنا من جهة اللفظ مفرد، ومن جهة المعنى جمع، ومر معنا كذلك كلا وكلتا من جهة اللفظ مفرد، ومن جهة المعنى مثنى .. إذاً لا إشكال فيه باختلاف الاعتبار، وأما من جهة واحدة فلا، كذلك معرفة نكرة لا، لا يكون كذلك إلا من جهتين كمدخول آل الجنسية، مدخول آل الجنسية في اللفظ

معرفة، وفي المعنى نكرة خلافاً لأي حيان، ولذلك سيأتي معنا: وَلَقَدْ أَمُرُ عَلَى اللَّيْمِ
يَسْتُبْنِي، اللَّيْمِ يَسْتُبْنِي الجملة هذه نعت للميم، ومعلوم أن الجمل بعد النكرات صفات،
وبعد المعارف أحوال، ومع ذلك اللَّيْمِ مدخول أل أعربنا الجملة يَسْتُبْنِي على أنه صفة،
لماذا؟ مراعاة للمعنى، ترجيحاً للمعنى على اللفظ فهو نكرة، حينئذٍ من جهة اللفظ
معرفة لا إشكال فيه، لكن من جهة المعنى فهو نكرة، إذاً باختلاف التعريف والتنكير في
اسم واحد من جهة واحدة لا يجتمعان، باقي التنكير والتأنيث، فكذا لا يجتمعان إلا
باختلاف وهذا سبق مثاله مراراً.

إذاً: هذه عشرة أحوال، النعت الحقيقي له منها أربعة من ستة، لكن النحاة يفصلون،
إذا ذكروا الرفع والنصب والخفض الذي هو حالة الإعراب يجمعون معه التنكير
والتعريف، ثم بقية الأحوال تقرر بالنعت السببي، ولذلك ابن هشام يغلط في شرح
القطر المعربين بأنهم يقولون: للنعت الحقيقي أربعة من عشرة، يقول: الصواب اثنان من
خمسة، نقول: نعم اثنان من خمسة، هذا فيما اتفق فيه النعتان الحقيقي والسببي، وأما
النعت السببي فله اثنان من خمسة باعتبار الإعراب والتعريف والتنكير، وأما باعتبار
الإفراد فيلزم حالة واحدة وباعتبار التنكير والتأنيث فالنظر يكون إلى الاسم المرفوع،
على كلِّ قوله: (وَلْيُعْطَ فِي التَّعْرِيفِ) نقول: هذا المراد به النوعين النعت الحقيقي
والسببي، فحينئذٍ لهما اثنان من خمسة، ما هي هذه الخمسة؟ الرفع، أو النصب، أو
الخفض، أو التعريف، أو التنكير .. هذه خمسة أحوال للاسم، للنعت مطلقاً سواء كان
حقيقياً أو سببياً له اثنان من خمسة؛ لأنه إما أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مخفوضاً
واحد من هذه الثلاث ولا يجتمع اثنان، ثم واحد من التعريف والتنكير، إذاً اثنان من
خمسة، وهذا أمر متفق عليه.

قال: (وَلْيُعْطَ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مَا لِمَا تَلَا)

(وَلْيُعْطَ) اللام هذه لام الأمر، وَيُعْطَ فعل مضارع مغير الصيغة، وأصله يتعدى إلى
اثنين، فلما غير وبني للمجهول حينئذٍ ارتفع المفعول الأول على أنه نائب فاعل، و (ما)
الموصولة الأولى ليست المجرورة باللام .. (ما) الموصولة الأولى في محل نصب مفعول
ثاني، يُعْطَ مَا أَي: الذي لِمَا تَلَا.

(وَلْيُعْطَ فِي التَّعْرِيفِ) جار ومجرور متعلق بقوله: يُعْطَ.
(وَالْتَّنْكِيرِ) معطوف على التعريف، إذاً يعطى في هذين الحالين باعتبار التعريف والتنكير
(مَا لِمَا تَلَا) للذي تلاه، الذي هو المنعوت.

إذاً: إذا كان المنعوت معرفة فليعط النعت التعريف، وإذا كان المنعوت نكرة فليعط النعت التنكير ولا يختلفان، فحينئذ لا ينعت النكرة بالمعرفة، ولا ينعت المعرفة بالنكرة، لا يختلفان، لا بد من اتحادهما تعريفاً وتنكيراً، وهذا قول جماهير النحاة، خلافاً للأخفش كما سيأتي.

حينئذ نقول: إذا كان المنعوت نكرة فالنعت نكرة، وإذا كان المنعوت معرفة فالنعت معرفة، لا بد من التطابق تعريفاً وتنكيراً.

(كَأَمْرُ بِقَوْمٍ كَرَمًا) أَمْرُ هَذَا فَعْلٌ أَمْرٌ، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت (يقوم) جار ومجرور متعلق بقوله: أَمْرُ، (كَرَمًا) بالقصر للضرورة كرماء بالهمز الأصل قصره للضرورة.

كَرَمًا نقول: جمع كريم ووقع هنا نعتاً لقوم، قوم نكرة، وكرماء نكرة، طابقه، لا يصح أن يقال بقوم الكرماء؛ لأن الكرماء هذا معرفة، وقوم هذا منعوت وهو نكرة، وإذا نعتنا النكرة بالمعرفة وقعنا في مخالفة ما اتفق عليه العرب في الجملة، وإذا أردنا التعريف فنقول: (كَأَمْرُ بِقَوْمٍ كَرَمًا) امرر بالقوم الكرماء، فالكرماء صار نعتاً وهو معرفة لكون المنعوت معرفة، إذاً: النعت مطلقاً الحقيقي والسببي يجب أن يطابق منعوته تعريفاً وتنكيراً، حينئذ مع الرفع أو النصب أو الخفض هذه اثنان من خمسة، فطابق النعت منعوته في اثنين من خمسة، وهذا محل وفاق بين النحاة. (وَلْيُعْطَ) يعني: النعت مطلقاً، في بعض النسخ: فَلْيُعْطَ بالفاء، لكن المشهور بالواو، وهي أحسن.

(وَلْيُعْطَ) أي: النعت مطلقاً سواء كان حقيقياً أو سببياً.

(فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مَا) أي: الذي.

(لَمَّا تَلَا) مَا لَمَّا: جار ومجرور، تلا ما يعني: تبع ما، لا أقصد تلا أفسرها، الجار والمجرور وقع بعد (مَا) و (مَا) هذه تقتضي جملة .. أن يكون ما بعدها جملة؛ لأنها موصولة، حينئذ الجار والمجرور لا يصلح أن يكون جملة، فلا بد من تقديره بمتعلق يتعلق به الجار والمجرور، فتقول: ما استقر وثبت ولا يصح مستقر وثابت، لما استقر، تلا يعني: تبع المنعوت، فتلا .. تلاه الفاعل يعود على (مَا) وهو ضمير مستتر، والعائد محذوف؛ لأنه مفعول به وهو منتصب فجاز حذفه، تلاه وجملة تلاه لا محل لها من الإعراب، صلة (مَا) الثانية المخفوضة باللام،

(كَ امْرُؤٌ بِقَوْمٍ كَرَمًا) أي: كقولك، لماذا نقدر كقولك؟ لأن الكاف حرف، والجملة جملة لا تكون مدخولاً للحرف، وإنما الذي يكون مدخولاً للحرف هو الاسم، فلو جاء حرف ك: في قلنا: قصد لفظه، لو جاء كقام، كاستقر، قلنا: قصد لفظه فهو علم، نؤوله، وأما الجملة لا، دائماً تقول الكاف هذه داخلة على قول محذوف كقولك: (كَ امْرُؤٌ بِقَوْمٍ كَرَمًا) ثم إذا أعربت الجملة تقول: في محل نصب مقول القول المحذوف، يعني: كامرر تقول: الكاف هذه حرف جر، مجرورها قول محذوف كقولك، ثم: امْرُؤٌ بِقَوْمٍ كَرَمًا بعد إعرابها تقول: والجملة في محل نصب مفعول به أو مقول القول المحذوف.

النعته يجب فيه أن يتبع ما قبله في إعرابه وتعريفه وتنكيره نحو: مررتُ بقوم كرماء، ومررتُ بزيدٍ الكريم، وبهندٍ الكريمة تأتي بالتأنيث، فلا تنعت المعرفة بالنكرة، فلا تقول: مررتُ بزيدٍ كريمٍ لعدم التطابق، لا بد أن يكون النعت معرفة كما أن المنعوت معرفة، ولا تنعت النكرة بالمعرفة .. عكس، فلا تقول: مررتُ برجلٍ الكريم.

رجلٌ هذا منعوت وهو نكرة، والكريم هذا نعته وهو معرفة، نقول: هذا لا يصح. وأجاز الأخفش نعت النكرة بالمعرفة؛ بشرط أن تكون النكرة مخصصة، يعني خالف ما اشتهر عند النحاة، هذا اشتراط التنكير والتعريف الأصل أنه إذا ذكر القول هذا ألا يذكر الخلاف الآخر لقلة القائلين به، ولذلك ابن عقيل لم يتعرض له، ابن عقيل من سيما الشرح أنه لا يتعرض إلا للخلاف المعبر، ولا يذكر أقوالاً ضعيفة جداً إلا إذا نبه عليها يقول: وهو ضعيف، وهو أضعفها، وهذا لا يلتفت إليه .. مثل هذه العبارات، ولذلك في هذه الأبواب قلل ذكر الخلاف في هذا الشرح، تلاحظون هذا يذكر المشتبه عند النحاة؛ لأن الأبواب هذه والسابقة التعجب، وأفعل التفضيل .. كثير من المسائل شهيرة جداً يكاد أن يكون فيها إطباق، وإنما وقع خلاف من المتأخرين أرباب الحواشي ونحوها، فمثل هذه لا يشتغل بهذا السياق، لكن الأخفش له حجمه وهو من المتقدمين، يعني قوله قد يكون له اعتبار.

أجاز الأخفش نعت النكرة إذا خصصت بالمعرفة، يعني ليس مطلق النكرة، سبق أن النكرة تكون تامة وتكون ناقصة، وقد تكون مخصصة وقد تكون محضة، إذاً هذا تجعله تقسيماً للنكرة معك.

إذا خصصت النكرة جاز نعتها بالمعرفة، يعني يكون النعت معرفة، والمنعوت نكرة لكنها مخصصة، موصوفة مثلاً، جوز الأخفش النعت، واستدل بآية وهي قوله تعالى: ((فَأَخْرَجَ يَقْوَمَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأُولِيَّانِ)) [المائدة: 107]، قال: آخران، هذا منعوت، الأوليان هذا نعته صفته، إذاً آخران تنبئة آخر، وهو نكرة .. آخران نكرة، والأوليان معرفة .. مدخول أل، إذاً صح أن ينعت بالمعرفة النكرة، لكن قال:

هذه النكرة ليست محضة؛ لأنها مخصصة بالجار والمجرور ((مَنْ الَّذِي اسْتَحَقَّ))
[المائدة: 107] جار ومجرور متعلق محذوف نعت لآخران.

إذاً هي مخصصة، ومعلوم أن المخصصة أقرب إلى المعرفة، فلما خصصت النكرة صح
أن توصف بالمعرفة، هذا رأي الأخفش، فجعل الأوليان وهو معرف بـأل نعتاً لقول:
آخران، مع أنه نكرة وسوغ ذلك عنده لكونه موصوفاً بالجار والمجرور.

وأجاز بعضهم وصف المعرفة بالنكرة، وخصه ابن طراوة بشرط تكون النكرة مما لا
ينعت بما غير هذه المعرفة؛ كقوله: فِي أَنْبَاءِهَا السُّمُّ نَاقِعٌ، قال: السُّمُّ، هذا منعوت، وناقِعٌ
هذا نعت، السُّمُّ محلى بـأل، وناقِعٌ هذا نعت، فناقِع نعت للسُّم، والصحيح من الأقوال
مذهب الجمهور.

وما مثلاً به مؤول، يعني الأخفش جوابه سهل، فيجوز أن يكون أوليان بدلاً من آخران،
وسياًتي أنه يبدل النكرة من المعرفة والعكس، لا يشترط فيه التطابق تعريفاً وتنكيراً في
البدل، بخلاف النعت، إذاً جاز أن يعرب الأوليان بدلاً من آخران، ودائماً مثل هذه
المخالفات للقواعد العامة، لا يصح أن يستند إلى بيت إلا إذا تعين فيه الإعراب الذي
ابنى عليه هذا الاستثناء، أما إذا جاز احتمال آخر، نطبق القاعدة الشهيرة عند
الفقهاء: إذا ورد الاحتمال إلى الدليل نقول: يضعف الاستدلال به، ولا نقول: يسقط،
يضعف الاستدلال به.

حينئذٍ إذا جاز وجه آخر وهو وجه صحيح معتبر، لا نقول: يتعين، ونخالف القاعدة
العامة نقول: لا، نحمله على هذا الوجه ولو جاز غيره نقول: هذا يعتبر شاذاً لا نحمله
على الوجه الذي مشى عليه الأخفش.

فيجوز أن يكون بدلاً من آخران، أو خبراً لمبتدأ محذوف أي: هما الأوليان.
ويجوز أن يكون نَاقِعٌ بدلاً من السُّمِّ، أو خبراً ثانياً، والجار والمجرور خبراً أولاً مقدم عليه،
فِي أَنْبَاءِهَا نقول: هذا خبر مقدم، واستثنى كثير من النحاة الاسم المحلى بـأل الجنسية، هذا
كما ذكرناه في السابق .. هذا كثير من النحاة استثنوا أل إذا كانت جنسية ودخلت
على الاسم قالوا: هو في معنى النكرة، وحينئذٍ إذا وقع بعده النعت أو الجملة حينئذٍ
نقول: لا يشترط فيه التطابق، فلو جاء النعت نكرة بعد محلى بـأل الجنسية لا نقول:
وقع التخالف، لماذا؟ لأنه روعي المعنى هنا، فحصل التطابق بين النعت وهو نكرة ومعنى
مدخول أل الجنسية، وهذا أمر بين واضح.

استثنى كثير من النحاة الاسم المحلى بـأل الجنسية فإنه لقربه من النكرة يجوز نعتة بالنكرة،

ومنه قوله تعالى: ((وَأَيَّةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ)) [يس:37] نسلخ: هذه الجملة صفة لليل؛ لأنه ليس مراداً به ليل معين، وإنما مراد به مطلق ليل صار نكرة، أو فرد مبهم فصار نكرة، ومثله البيت المشهور: وَلَقَدْ أَمَرُ عَلَى اللَّيْلِمْ يَسُبُّنِي، أَيُّ لَيْمٍ مَا هُوَ معين أَيُّ لَيْمٍ يتسفه علي، يَسُبُّنِي، يشتمني .. كأني ما سمعت شيئاً.

وَلَقَدْ أَمَرُ عَلَى اللَّيْلِمْ يَسُبُّنِي فَمَضِيَتْ، إِذَا نَقُولُ: يَسُبُّنِي الجملة هنا نعت .. صفة، كيف والجملة مؤولة بالنكرة كما سيأتي (وَنَعْتُوا بِجُمْلَةٍ مُنْكَرًا)؟ الجملة لا تقع نعتاً إلا بعد النكرة؛ لأنها لو وقعت بعد معرفة صارت حالاً لا نكرة، فحينئذٍ اللَّيْلِمْ يَسُبُّنِي نقول: يَسُبُّنِي هذا صفة ونعت وليس بحال؛ لأن اللَّيْلِمْ وإن كان معرفة في اللفظ، إلا أن المراد به نكرة فهو في معنى النكرة، حينئذٍ يستويا اللَّيْمُ واللَّيْمِ، وإنما استفدنا الجنس من أل، وهذا فيه عموم في النكرة، والآية واضحة بينة.

والحاصل: أنه لا يمتنع النعت في النكرات بالأخص، يعني الأقل شيوعاً، إذا قيل: ينعت النكرة بالنكرة، والمعرفة بالمعرفة، إذا هل النكرات في مرتبة واحدة أم أنها متفاوتة؟ لا شك أنها متفاوتة، النكرة المحضة ليست كالنكرة المخصوصة، والمعارف كما سبق هي ست، وهي درجات، فحينئذٍ هل ينعت الأعلى بالأدنى أو الأدنى بالأعلى؟ هذا محل نزاع بين النحويين، بعضهم يرى أن كل معرفة تنعت بمعرفة بدون استثناء، وكل نكرة تنعت بكل نكرة بدون استثناء، والبصريون لا يجرون على هذا؛ لأنهم ينظرون إلى المعنى. لا يمتنع النعت في النكرات بالأخص: رجل فصيح، جاء رجلٌ فصيح، جاء فعل ماضي، ورجلٌ فاعل، وفصيح نعت، أيهما أخص وأيهما أعم؟ رجل وفصيح، كل منهما نكرة، رجل منعوت وفصيح نعت، أيهما أعم وأيهما أخص؟

رجل أعم، وفصيح أخص؛ لأن رجل يشمل فصيح وغير فصيح فهو أعم، مع كونه نكرة، وفصيح نكرة كذلك، لكنه يختص بالفصيح دون غيره.

إذا نُعت هنا الأعم بالأخص هذا لا إشكال فيه، هذا غلامٌ يافعٌ. مراهق يعني، غلام: غلام هذا يشمل مراهق وغيره، إذا وصفته بيافع حينئذٍ وصفته بالأخص، هل هذا جائز؟ نقول: نعم جائز، جائز أن توصف النكرة بالنكرة وهي أخص منها، والأخص المراد به الأقل شيوعاً، إذاً: لا يمتنع النعت في النكرات بالأخص نحو: رجلٌ فصيح وغلام يافع. وأما في المعارف ففيه تفصيل عند البصريين، فلا يكون النعت أخص عند البصريين -يعني: أعرف-، وهذا مر معنا: مررتُ بزيدٍ صاحبك، قلنا المضاف إلى الضمير في رتبة العلم، لماذا؟ لأن الشرط عندهم .. عند البصريين ألا يكون النعت

أعرف من المنعوت، لا بد أن يكون مساوياً أو أعم منه، أما أن يكون أعرف لا. وأما في المعارف فلا يكون النعت أخص عند البصريين -أخص: يعني أعرف- بل مساوياً أو أعم، يعني أقل تعريفاً.

فنحو: مررتُ بالرجل أخيك، أيهما أعلى درجة؟ أخيك أعلى؛ لأنه مضاف إلى الضمير فهو في رتبة العلم، والرجل هذا مرتبة متدنية؛ لأنه محلى بآل، إذاً وصف الرجل بما هو أعرف منه، نقول: هذا ممنوع، حينئذٍ نلجأ إلى أن يكون مررتُ بالرجل أخيك، أن يكون أخيك بدلاً لا نعتاً.

وقال الفراء: ينعت الأعم بالأخص، ولم يلتفت إليه كثير من البصريين، وبعضهم أطلق فقال: توصف كل معرفة بكل معرفة كما توصف كل نكرة بكل نكرة.

إذاً: (وَلْيُعْطَ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مَا لِمَا تَلَا) لما تلاه.

حكم النعت في التعريف والتذكير أنه يتبع منوعته مطلقاً تعريفاً وتنكيراً (كَأَمْرُزٍ بِقَوْمٍ كُرْمًا).

وَهُوَ لَدَى التَّوْحِيدِ وَالتَّذْكِيرِ أَوْ ... سِوَاهُمَا كَالْفِعْلِ فَاقْفُ مَا قَفَوْا

(وَهُوَ لَدَى التَّوْحِيدِ) بقي ماذا من العشرة؟ بقي الأفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث، هذه خمسة.

عرفنا الخمسة الأول السابقة اشترك فيها النعت بنوعيه الحقيقي والسببي، وأما ما يذكر من التوحيد وهو الأفراد والتذكير وسواهما، وسوى الأفراد وهو التثنية والجمع، وسوى التذكير هو التأنيث.

هنا يفصل بين النعتين، فالنعت الحقيقي يكون كسابقه، بمعنى أنه يوافقه إفراداً وتثنية وجمعاً، ويوافقه كذلك تأنيثاً وتذكيراً.

إذاً: يأخذ حكم ما قبله المنعوت في الأفراد، إن كان مفرداً فهو مفرد، وإن كان مثنى فهو مثنى، وإن كان جمعاً فهو جمع، وكذلك إن كان مذكراً فهو مذكر، والمؤنث مؤنث .. مثل التنكير والتعريف، حينئذٍ النعت الحقيقي له أربعة من عشرة؛ لأن الأقسام أربعة: إعراب، وتذكير وتأنيث، وإفراد وتثنية وجمع، وتعريف وتنكير.

النعت الحقيقي يأخذ من كل قسم واحد، ويتبع ما قبله فيه، فله أربع من عشرة، وأما النعت السببي فلا؛ لأن حكمه حكم الفعل، وإن كان الضابط يعمم على النعت الحقيقي والسببي، فينظر فيه نظر الفعل، فلو وضع في مقامه فعل، إذا قلت: مررت

برجلٍ فاضلٍ أبوه، قالوا: فاضلٍ، هذا يلزم الإفراد، وما بعده ينظر إليه باعتبار التأنيث والتذكير.

إذاً يلزم الإفراد لأنه في مقام الفعل، والفعل إذا كان فاعله مثنى، أو جمعاً على اللغة الفصحى يكون مفرداً، قام زيد، قام الزيدان، قام الزيدون .. إذاً لا يلتفت إلى ما بعد النعت الذي هو المشتق؛ لكونه مثنى أو مجموعاً، بل يبقى على حاله وهي الإفراد، ثم التذكير والتأنيث يكون باعتبار الاسم المرفوع بعده، فإن كان مذكراً حينئذٍ ذكر، وإن كان مؤنثاً أنث، ولا يلتفت إلى المنعوت البتة.

قال رحمه الله: (وَهُوَ) أي: النعت، (لَدَى التَّوْحِيدِ) أي الإفراد التَّوْحِيدِ وَحْدَ يُوَحِّدُ توحيداً، قلنا التوحيد المراد به الإفراد، (وَالْتَذْكِيرِ) يعني: باعتبار هذين النوعين (أَوْ سَوَاهُمَا) يعني: سوى التوحيد وهو الإفراد، سواء ما هو؟ التشبية والجمع، وسوى التذكير هو التأنيث، (كَالْفِعْلِ) يعني: ينظر كأن الفعل أقيم مقام النعت، فتتظر ماذا تصنع بالفعل، لو كان في النعت الحقيقي وأقمت الفعل مقامه فقلت مثلاً: جاء رجلٌ فاضلٌ، نقول: فاضلٌ هنا رفع ضميراً مستتراً، لو كان في مقامه فعل، هل يرفع اسماً ظاهراً، هل يؤنث، أم يبقى على تذكيره؟ يبقى على تذكيره، فإذا قلت: جاء الزيدانِ الفاضلانِ، هنا تبع ما قبله في التذكير وفي التشبية، كما تقول: الزيدانِ قاما، تأتي بالتشبية؛ لأن الذي سبق المنعوت مثنى، وإذا قلت: جاء الزيدونِ الأفاضلونِ تأتي به جمعاً، كما تقول: الزيدون قاموا تأتي بالواو.

وأما النعت السببي فإذا كان ما بعده مرفوعاً على أنه فاعل .. وهو كذلك إن كان مثنى ثني له الوصف، وإن كان مذكراً ذكر له الوصف، حينئذٍ ينظر فيه نظر الفعل. قال هنا: (كَالْفِعْلِ) يعني: أحال في ذلك على الفعل، فعلم أن النعت الحقيقي يجب مطابقتها للموصوف في التذكير والتأنيث والإفراد والتشبية والجمع، وأن السببي لا يجب مطابقتها في ذلك؛ لأنه أحالنا فيه على الفعل، والفعل يطابق ما قبله في النعت الحقيقي ويخالفه في السببي.

قال هنا: فإن رفع ضميراً مستتراً طابق المنعوت مطلقاً: زيدٌ رجلٌ حسنٌ، رجلٌ هذا خير، وحسنٌ هذا نعته، والزيدانِ رجلانِ حسنانِ .. يحسنان، والزيدونَ رجالٌ حسنونَ .. يحسنونَ، وهندٌ امرأةٌ حسنةٌ .. حسنتُ، والهندانِ امرأتانِ حسنتانِ .. تحسنانِ، والهنداتِ نساءٌ حسناتٌ .. يُحسِنَ.

إذاً لو وضعت مكانه فعلاً حينئذٍ لا يتعلق بما بعده؛ لأنه ليس عندنا شيء يذكر، وإنما هو ضمير مستتر، نعره ضميراً مستتراً، ثم ليس له من الأحكام لا باعتبار التذكير ولا التأنيث ولا الأفراد ولا غيره، وإنما يلزم حالة واحدة.

فيطابق في التذكير والتأنيث والأفراد والتثنية والجمع كما يطابق الفعل لو جئت مكان النعت بفعل لو قلت: رجلٌ حسنٌ، ورجلان حسناً طابق الفعل؛ لأنه رفع ضميراً بارزاً يعود على ما سبق، ورجال حسنوا، وامرأة حسنت، وامرأتان حسنتا، ونساء حسنٌ. إذاً باعتبار ما سبق ينظر إلى النعت الحقيقي مطلقاً في الأحوال العشرة، ولو لم يعلق بالفعل لكان أجود؛ لأنه لم يرفع اسماً ظاهراً، فلذلك هو وإن كان في معنى الفعل من حيث دلالته على الحدث، لكن باعتبار ما يلحقه لا، وهذا سبق معنا أن بعضهم يرى: زيدٌ قائمٌ، هل هو ثلاث كلمات أم كلمتان؟ كلمتان، فيه ضمير مستتر، إذا نعت به: زيدٌ قائمٌ .. هذا زيدٌ قائمٌ، حينئذٍ قائمٌ نقول: نعم فيه ضمير مستتر، هو ضابطه في كونه نعتاً حقيقياً، لكن هذا من حيث النظر في المعنى فحسب، أما ما يترتب عليه من أحكام فلا، لا يترتب عليه أحكام، ولذلك: زيد قام (قام) رفع ضميراً مستتراً، وزيدٌ قائمٌ فيه ضمير مستتر، لكن فرق بينهما كما بين السماء والأرض؛ لأنك تقول: الزيدان قاما، زيد قام ضمير مستتر، فإذا ثني برز، فتقول: الزيدان قاما، فإذا جمعت: الزيدون قاموا برز، صار جمعاً فبرز صار ظاهراً، إذاً هذا دل على أن "زيدٌ قام" الضمير المستتر هنا معتبر، ولذلك تقول: زيدٌ مبتدأ والخبر هنا ما نوعه؟ جملة ليس فعلاً، وإنما هو جملة باعتبار الفاعل الذي هو الضمير المستتر، لكن قائمٌ ما يعتبر، ولذلك تقول: الزيدان قائمان، الألف هذه ما نوعها؟ هل هي فاعل؟ علامة رفع فقط، وعلامة تثنية، أين الفاعل؟ لو كان الضمير المستتر معتبر كاعتبار المستتر في الفعل .. مثله، زيدٌ قائمٌ لو كان الضمير المستتر معتبر هنا لبرز في التثنية كما برز قاما، ولبرز في الجمع فتقول: الزيدون قائمون، هذه الواو ليست ضمير كما الشأن في الزيدون قاموا، إذاً فرق بينهما.

ولذلك الإحالة في النعت الحقيقي إلى الفعل لا أرى لها وجه، وإنما ينظر فيه باعتبار الأصل، فيقال: النعت الحقيقي يطابق ما قبله في أربعة من عشرة فحسب، ولا يوازن بالفعل البتة؛ لأنه ليس مقام الفعل، بخلاف الذي رفع: زيدٌ قائمٌ أبوه، هذا لا شك أنه فاعل، بل هو أقوى من الضمير المستتر، وحينئذٍ لما رفع فاعلاً علمنا أنه مساوٍ للفعل، فلو قيل: ينزل منزلة الفعل فتضبط المسائل عليه هذا جيد، بل هذا المشتهر عند النحاة، إذاً كالفعل ساوى الناظم هنا في النظر إلى النعت بنوعيه بأنه يعامل معاملة

الفعل، وهذا صحيح لا إشكال فيه، لكن الأولى أن يعلق الحكم بالنظر إلى الفعل في النعت السبي فحسب؛ لأن الضمير المستتر في النعت الحقيقي كأنه غير موجود كأنه معدوم، ولذلك يعترض على من اعترض بأن "زيد قائم" مثلاً لما أُلِفَ من اسمين، في أول الكتب .. الحواشي، زيد قائم نقول: أقل ما يتألف منه الكلام اسمان كزيد قائم، يأتيك بعض أرباب الحواشي يقول: لا. ليس اسمين هذا، هذا من ثلاثة الذي هو زيد، وقائم، والضمير المستتر، يرد عليه بما ذكرناه: أن الضمير هنا المستتر ينظر إليه باعتبار المعنى فحسب، وأما باعتبار الإعراب والعد في الكلمات فلا، لا يلتفت إليه. وإن رفع أي: النعت اسماً ظاهراً أو ضميراً بارزاً، يعني: رفع فاعلاً هذا المقصود، فاعلاً ظاهراً سواء كان اسماً ظاهراً، أو ضميراً بارزاً أعطي حكم الفعل، وهذا صحيح؛ لأنه ساوى الفعل في دلالته على الحدث وفي كونه رفع فاعلاً، أعطي حكم الفعل ولم يعتبر حال الموصوف، يعني: إذا رفع الاسم ظاهر انقطعت علاقتنا بالمنعوت في هذه الخمسة الأشياء، لا نلتفت إلى المنعوت، وإنما ننظر إلى ما بعده في التذكير والتأنيث فحسب، وأما في الأفراد والتثنية والجمع فنلزمه على اللغة الفصحى الأفراد فقط، وإن ثني وإن جمع الفاعل الذي رفعه.

أعطي حكم الفعل ولم يعتبر حال الموصوف فتقول: مررت برجلٍ قائمةٍ أمه، رجلٍ موصوف، وقائمةٍ صفة، كيف هذا؟! ما طابقه في التأنيث؛ لأن المرفوع بعده مؤنث، حينئذٍ في التأنيث لما رفع اسماً ظاهراً راعينا الاسم المرفوع، فتقول: مررت برجلٍ قائمةٍ - تؤنث - أمه، لماذا أنثت؟ لأن الفاعل مؤنث، وهو فاعل حقيقي، لو وضع فعل في هذا المحل وكان فاعله أمه ماذا يكون وضعه؟ يكون واجب التأنيث قامت أمه، ولذلك تقول كذلك: بامرأةٍ قائمٍ أبوها، مررت بامرأةٍ، امرأةٍ هذا مؤنث وهو منعوت، قائمٍ بالتذكير أبوها، لماذا؟ لأنك لو جئت بفعل في هذا المقام قلت: قام أبوها، ولا تقل: قامت أبوها، كما لا تقل: قام أمه، وإنما تقول: قامت أمه وقام أبوها، إذاً ينظر باعتبار التذكير والتأنيث إلى الاسم الذي يلي النعت، فإن كان مؤنثاً حينئذٍ راعينا فيه الأحكام التي تتعلق بالتأنيث، وكذلك التذكير.

إذاً: مررت برجلٍ قائمةٍ أمه، وبامرأةٍ قائمٍ أبوها، كما تقول: قامت أمه وقام أبوها، فإذا جئت تعرب تقول: مررت برجلٍ، رجلٍ هذا جار ومجرور متعلق بمر .. مررت برجلٍ قائمةٍ نعت .. صفة، ولم يطابقه في التأنيث والتذكير؛ لأنه سبي والسبي يكون تذكيره وتأنيثه باعتبار ما بعده، فإن كان مؤنثاً أنث له، وإن كان مذكراً حينئذٍ ذكر.

إذاً: برجلٍ قائمةٍ أمه نقول: ألزم الأفراد والتأنيث إنما أنث باعتبار ما بعده لا باعتبار ما قبله، وتقول: مررتُ برجلين قائم أبواهما، برجلين هذا جار ومجرور متعلق بقوله: مر، وهو مثنى منعوت، برجلين قائم نعت، طابقه هنا في الأفراد والتثنية؟ لا. لم يطابقه، لماذا؟ لكونه سببياً، وإذا كان سببياً يلزم حالة واحدة وهي الأفراد؛ لأن الفعل إذا كان فاعله مثنى لزم الأفراد في اللغة الفصحى، فتقول: مررتُ برجلين قائم -بالأفراد- أبواهما، كما تقول: قام أبواهما، ومن قال: قاما أبواهما على لغة أكلوني البراغيث، حينئذٍ يقول: مررت برجلين قائمين أبواهما، كما يقول هو في لغته: قاما أبواهما، فيصح مراعاة الفعل باعتبار التثنية هنا لا باعتبار المنعوت، فإذا قيل: مررتُ برجلين قائمين أبواهما، قائمين على لغة أكلوني البراغيث، لا تقل هنا: طابق النعت المنعوت! لا. وإنما تقول: نظر إلى الفعل وفي لغتهم يجوز إلحاق علامة تثنية إذا كان الفاعل مثنى، فجُوزَ لا باعتبار ما قبله، وتقول: مررتُ برجالٍ قائم أبأؤهم، مررت برجالٍ هذا منعوت وهو جمع، قائم نعت واحد مفرد، آبأؤهم.

إذاً أفرد مع كون المنعوت جمعاً، باعتبار كونه في مقام الفعل، والفعل إذا كان فاعله جمعاً حينئذٍ على اللغة الفصحى يفرد، وعلى لغة أكلوني البراغيث مررتُ برجالٍ قائمين آبأؤهم، يجوز على لغة أكلوني البراغيث، ومن قال: قاموا آبأؤهم قال: قائمين آبأؤهم، وأجاز الجميع .. النحاة أن تجمع الصفة جمع تكسير إذا كان الاسم المرفوع جمعاً، فتقول: مررتُ برجالٍ قيام آبأؤهم، وبرجلٍ قعود غلمانه، ورأوا ذلك أحسن من الأفراد الذي هو أحسن من جمع التصحيح.

يعني إذا جُمع على لغة أكلوني البراغيث، حينئذٍ جمعه جمع تكسير أفصح، ثم الأفراد، ثم جمع التصحيح. على هذه المراتب الثلاث.

(فَاقْفُ مَا قَفَّوْا) يعني اتبع ما اتبعوه وهو ما ذكرناه سابقاً.

قال ابن عقيل: فالحاصل أن النعت إذا رفع ضميراً -يعني: مستترأ- طابق المنعوت في أربعة من عشرة ما لم يمنع مانع ك: إذا كان على وزن فعيل، كصبور وجريح و؟؟؟، فلا يؤنث ولو كان منصوبه مؤنث، وأفعل التفضيل هذا سبق معنا الاستثناء، مجرد من أل والإضافة، أو المضاف إلى النكرة؛ لأنه لا يثنى ولا يجمع ولو كان المنعوت مثنى أو مجموعاً.

وواحد من ألقاب الإعراب وهو الرفع والنصب والجر، وواحد من التعريف والتنكير، وواحد من التذكير والتأنيث، وواحد من الأفراد والتثنية والجمع.

هذا في النعت الحقيقي يتبعه في أربعة من عشرة.

وإذا رفع ظاهراً طابقه في اثنين من خمسة واحد من ألقاب الإعراب، وواحد من التعريف

والتنكير .

وأما الخمسة الباقية وهي: التذكير، والتأنيث. فهذا باعتبار الاسم المرفوع، وأما الإفراد والتثنية والجمع. فيلزم حالة واحدة وهي الإفراد؛ لأنه في مقام الفعل. فحكمه فيها حكم الفعل إذا رفع ظاهراً، فإن أسند إلى مؤنث أنث وإن كان المنعوت مذكراً. ولذلك جاء ((رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا)) [النساء: 75] الظالم هذا نعت، والقرية منعوت، ولم يحصل التطابق باعتبار ما بعده ((الظَّالِمِ أَهْلُهَا)) [النساء: 75].

وإن كان المنعوت مذكراً، وإن أسند إلى مذكر ذكّر وإن كان المنعوت مؤنثاً، وإن أسند إلى مفرد أو مثنى أو مجموع أفرد وإن كان المنعوت بخلاف ذلك. إذا أشار بالبيتين:

وَلْيُعْطِ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مَا ... لِمَا تَلَاكَ أَمْرٌ بِقَوْمٍ كَرَمًا
وَهُوَ لَدَى التَّوْحِيدِ وَالتَّذْكِيرِ أَوْ ... سِوَاهُمَا كَالْفِعْلِ فَاقْفُ مَا قَفُوا

قال: أفهم قوله كَالْفِعْلِ جواز تثنية أو جمع الوصف الراجع للسبي على لغة أكلوني البراغيث، وهو هذا مبتدأ و (لَدَى التَّوْحِيدِ وَالتَّذْكِيرِ) هذا متعلق بما تعلق به الخبر، وأين الخبر؟ قوله: كَالْفِعْلِ جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ وهو، وقوله: لَدَى بمعنى عند، كما سبق وهو مضاف والتوحيد مضاف إليه، والتذكير معطوف عليه. (أَوْ) هذا للتنويع.

(سِوَاهُمَا) يعني سوى التوحيد والتذكير، وهو ما أشرنا إليه سابقاً.

(كَالْفِعْلِ) هذا خبر المبتدأ

(فَاقْفُ): اتبع.

(مَا قَفُوا) إذا كان هذا هو لسان العرب، ويكاد أن يكون مجمعاً عليه وإن لم يكن

كذلك، فحينئذ لا يسعك إلا المتابعة.

ثم قال رحمه الله تعالى:

وَأَنعَتْ بِمُشْتَقِّ كَصَعْبٍ وَذَرِبَ ... وَشَبَّهَهُ كَذَا وَذِي وَالْمُنْتَسِبُ

(وَأَنعَتْ بِمُشْتَقِّ) أشار إلى أن النعت كما مر معنا في حد ابن هشام أنه لا يكون إلا

مشتقاً، أو مؤولاً بالمشتق، ولا يخرج عن هذين الحالين البتة.

إذاً إما أن يكون مشتقاً وإما أن يكون مؤولاً بالمشتق.

(وَأَنَعْتُ) هذا أمر، والأمر يقتضي الوجوب، إذاً لم تنعت بمشتق وشبه المشتق لم يحصل منك النعت على وجهه الصحيح، وهذا خلافاً لما ذهب إليه ابن الحاجب من جواز النعت بغير مشتق.

(وَأَنَعْتُ بِمُشْتَقٍّ كَصَعْبٍ وَذَرْبٍ وَشَبِيهِهِ) الضمير يعود على المشتق.

إذاً: إما أن يكون مشتقاً وإما أن يكون شبيهاً بالمشتق، وهو الجامد الذي يؤول بالمشتق، يعني يكون معناه معنى المشتق، أو إن شئت قل: أقيم مقام المشتق، عبر بهذا أو بذلك، يعني يفهم منه ما يفهم من المشتق.

نقول: الأشياء التي ينعت بها أربعة: المشتق، والمؤول به، والجملة، والمصدر.

وهذه كلها ذكرها الناظم (المشتق، والمؤول به، والجملة، والمصدر)

ابن مالك نص على الجملة والمصدر، إن شئت قل: إن أولت الجملة بالنكرة فحينئذٍ داخلية في قوله: مؤول بالمشتق، والمصدر إن أول ولا بد أن يؤول لأنه جامد، فهو مؤول بالمشتق، فعند التحقيق الجملة والمصدر وإن جعلها الناظم هنا مباينة في الظاهر، مباينة للمشتق وشبه المشتق إلا أنها راجعة إليهما، ولذلك جزم ابن عقيل هنا قال: لا ينعت إلا بمشتق لفظاً أو تأويلاً.

طيب ابن مالك يقول: وَنَعْتُوا بِجُمْلَةٍ مُنْكَرًا، وسيأتي أن المصدر: وَنَعْتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرًا، نقول: المصدر جامد لكنه مؤول بالمشتق، والجملة هذه مؤولة بالنكرة، فحينئذٍ إذا جعلناها داخلية فيما سبق فنقول: النعت منحصر في مشتق ومؤول بالمشتق.

فأما المشتق كما سبق مراراً فالمراد به ما دل على حدث وصاحبه، وفسرناه مراراً، ويشمل حينئذٍ اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وأفعال التفضيل، وأمثلة المبالغة، وفعيلاً بمعنى مفعول .. هذه ستة، نقول: (وَأَنَعْتُ بِمُشْتَقٍّ) كأنه قال لك: وانعت باسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وأفعال التفضيل، وأمثلة المبالغة، وفعيلاً أو فعيل بمعنى مفعول.

وهل يشمل المشتق؛ لأن المشتق عند النحاة غير المشتق عند الصرفيين، المشتق عند الصرفيين: كل ما أخذ من المصدر ولو لم يدل على ذات وحدث، وعند النحاة المشتق لا بد أن يكون دالاً على ذات وحدث، حينئذٍ اسم المكان، واسم الزمان، واسم الآلة عند الصرفيين هذه من المشتقات، حينئذٍ المشتقات عندهم عشرة أظن أو تسعة، فإذا قيل بأنه مشتق اسم الآلة، واسم المكان، واسم الزمان .. هل يدخل معنى هنا؟ نقول:

لا. لماذا لا يدخل مع كونه مشتقاً؟ لأن أهل الاصطلاح إذا نصوا على شيء فإنما ينصرف على ما اصطالحوا عليه في ذلك الفن، فإذا قيل مشتق عند النحاة فمرادهم به ما دل على ذات وحدث، فحينئذٍ ما أخذ من المصدر للدلالة على زمان الفعل أو مكانه أو آله، وذلك اسم المكان، اسم الزمان، اسم الآلة .. فلا ينعت بواحد من هذه الثلاثة البتة؛ لأنه عند النحاة ليس مشتقاً، وإنما هو اسم جامد.

والثاني: المؤول بالمشتق، هنا مثل قال: (وَأَنْعَتِ بِمُشْتَقِّ كَصَعْبٍ وَذَرْبٍ) صعب: فَعْل، ما نوعها؟ صفة مشبهة، لماذا حكمنا عليه بأنه صفة مشبهة؟ لأنه صعب فَعْل، وفَعْل هذا كما سبق أنه ليس اسم فاعل ولا اسم مفعول، اسم الفاعل الثلاثي فاعل، ومن غير الثلاثي مُفْعِل، واسم المفعول من الثلاثي مفعول، ومن غيره مُفْعَل، إذاً صَعْب ليس واحداً منها.

إذاً: (كَصَعْبٍ) نقول: هذا صفة مشبهة، (وَذَرْبٍ) بالذال مع كسر الراء فَعْل، صَعْب معلوم معناه، وَذَرْبٍ المراد به الحاد من كل شيء، وهو كذلك صفة مشبهة. (وَأَنْعَتِ بِمُشْتَقِّ) أَنْعَتِ: فعل أمر، قلنا الفاعل أنت، وهو يدل على الوجوب وهو مراد هنا، وَبِمُشْتَقِّ متعلق به.

و (كَصَعْبٍ) هو أراد أن يمثل، فإذا كان كذلك صَعْبٍ جارٍ ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، يعني وذلك كصعبٍ.

(وَذَرْبٍ) معطوف على صعبٍ.

(وَشَبْهَةٍ) هذا النوع الثاني، وهو الشبيه بالمشتق، وهو ما أقيم مقام المشتق في المعنى من الجوامد، إذاً هو جامد يعني ليس واحداً من اسم الفاعل ولا اسم المفعول وما عطف عليه مما ذكرناه في المشتق، ليس واحداً منها، وإنما يدل على ذات فقط، أو على معنى فقط.

الجامد إما أن يدل على ذات فقط وهو تسميه جامداً مثل: زيد، أو على معنى فقط مثل: علم، نقول: هذا معنى، ولا يدل على ذات، وزيد يدل على ذات لا على معنى. فالجامد واحد من هذين الأمرين، إذا وقع نعتاً أوّل بالمشتق، لكن ليس كل ما يكون جامداً يؤوّل بالمشتق! لا. لا بد من نظر خاص عند النحاة.

والثاني: الجامد وهو المؤول بالمشتق ويشمل ما ذكره الناظم بقوله: (كَذَا) أي وذلك كذا، (وَشَبْهَةٍ) هذا معطوف على قوله: (بِمُشْتَقِّ).

(كَذَا) أي: مثل ذا، يعني: وذلك كذا، فهو جارٍ ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف.

(وَشَبَّهَ كَذَا) أي: اسم الإشارة وهو النوع الأول من الجامد الذي يؤول بالمشتق، أي اسم الإشارة لكن يقيد بكونه لغير مكان، كثم وهنا لا يقع مباشرة نعتاً كما سيأتي، فإذا قلت: قام زيد هذا، هذا اسم إشارة، وزيد هذا فاعل، نقول: هذا (ذا) اسم إشارة نعت .. صفة لزيد كيف صفة وهو ليس بمشتق؟ نقول: هو في معنى المشتق؛ لأن أسماء الإشارة كلها سواء كان المفرد والمثنى والجمع في قوة قولك: الحاضر أو المشار إليه، والحاضر اسم فاعل من حضر والمشار إليه اسم مفعول، هي تدل على هذا المعنى، إذاً: كأنه قال: جاء زيد، أو هذا زيد الحاضر كأنه نعت بلفظ الحاضر، فهذا في قوة قولك الحاضر، أو هذا في قوة قولك المشار إليه، وكلاهما مشتقان. إذاً: قام زيد هذا فإنه في قوة زيد الحاضر أو المشار إليه، فاسم الإشارة هنا نفسه نعت، بنفسه وقع نعتاً يعني لا بغيره.

فاسم الإشارة هنا نفسه نعت لزيد، أما اسم الإشارة لمكان كهنا وثم فإنه لا يقع نعتاً بنفسه؛ لكونه ظرفاً، فهذا مثل لو قيل: جاء رجل عندك، مثله، أو جاء رجل في العلم بمكان مثلاً، فنقول: الظرف إذا وقع بعد النكرة وكذلك الجار والمجرور يتعلق بمحذوف، ليس هو عينه الصفة، وإنما يتعلق .. مثله اسم الإشارة إذا كان ظرف مكان. فإنه لا يقع نعتاً بنفسه لكونه ظرفاً، لكنه يتعلق بمحذوف قد يكون نعتاً، رأيت رجلاً هنا، رأيت رجلاً فعل وفاعل ومفعول به، هنا هذا اسم إشارة هل نقول نعت مباشرة؟ نقول: لا. لكونه ظرفاً وهو اسم مكان نقول: متعلق بمحذوف نعت، إذاً وقع نعتاً لكن لا بنفسه مباشرة وإنما بواسطة غيره.

أي كائناً هنا، رأيت رجلاً هنا أي: كائناً هنا نقدره كائناً بالنصب. إذاً: وَشَبَّهَ كَذَا يعني مثل (ذا) وهو اسم إشارة، هل هو خاص بـ (ذا) أو يشمل فروع (ذا) ذان وتان وهؤلاء وأولى وأولاء، يشمل أو لا؟ نعم يشمل، فكل أسماء الإشارة داخلية، إذاً: كذا وفروعه، تقدره هكذا: كذا وفروعه من أسماء الإشارة غير المكانية. (وَذِي) ذي هذا معطوف على (ذا) وهو في محل جر، ولذلك جره، قال: ذي، فدل على أنه أراد بها بمعنى صاحب، ومن عمم قال بأنه أراد بها بمعنى: ذو الطائفة أخطأ إلا إذا كانت في حال الإعراب وهي لغة قليلة لأنها مبنية، لو قال ابن مالك: كذا وذو قلنا: أطلق ذو بالرفع، فشمّل حينئذٍ ذو التي بمعنى صاحب وذو الطائفة، لكنه لما جرها ذي امتنع أن يكون المراد به ذو التي بمعنى الذي، وهي الطائفة، وإن كانت مما يؤول، إلا إذا جعلنا ابن مالك رحمه الله أراد بذوي النوعين، وهذا خلاف الأصل.

إذاً: الثاني من الجوامد مما يقع مؤولاً بالمشتق ذو بمعنى صاحب، نقول: هذا رجل ذو مال، ذو علم، ذو تقوى .. هذا رجل، رجل هذا منعوت، ذو وقعت نعت، ذو في

اللفظ جامد، كيف صح إيقاعها نعت؟ حينئذٍ نقول: لأنها في قوة المشتق، والمشتق هو صاحب، كأنه قال: جاء رجل صاحب مال، صاحب علم، صاحب تقوى .. فأولت بالمشتق.

ويلحق به كذلك فروعه، وهي ذوا وذوي في المثنى المذكر، وذووا وذوي في جمع المذكر، وذات في المفردة المؤنثة، وذاتي في المثنى المؤنث، وذاتٌ في جمع المؤنث، ولذلك جاء في القرآن: ((جَنَّتَيْنِ ذَوَاتِي أَكُلٍ)) [سبأ:16] ذواتي هذا نعت لجنتين وهو مثنى.

إذاً قوله: (وَذِي) كذلك تضيف إليه: وفروعه مطلقاً بدون استثناء.

(وَالْمُنْتَسِبُ) انتسب ينتسب فهو منتسب، المراد به اسم النسبة، والمنتسب يعني المنسوب، وسيأتي باب كامل كبير عريض ستة وعشرين بيت، كلها في باب المنسوب، جاء رجل قرشي، رجل نقول: فاعل، قرشي نعت، كيف وقع نعت وهو قرشي علم؟ نقول: قرشي في قوة قولك منسوب إلى قرشي، إذاً منسوب إلى قرشي أخذناه من الياء، قرشي، نقول: منسوب إلى قرشي، وَالْمُنْتَسِبُ يعني: النسبة إلى قرشي في المثال الذي ذكره.

إذاً الاسم المنسوب يعتبر من الجوامد التي تؤول بالمشتق، إذاً ذكر الناظم كم نوع لما يؤول بالمشتق؟ ذكر ثلاثة أنواع:

الأول: أسماء الإشارة عموماً.

ثانياً: ذو التي بمعنى صاحب.

وثالثاً: الاسم المنسوب.

هذه ثلاثة، وعلى قول من يرى يمكن حمله لكن ليس بظاهر، أن قوله: ذي يشمل النوعين، ذي الطائفة كحالة الإعراب، لكن لا ذي الطائفة الأصل أنها .. الأفصح ملازمة للبناء، فتقول: ذو، فذي هنا بمعنى صاحب، وأما الموصولة إذا أعربت وفروعها هذا يحتاج إلى تأويل.

الرابع مما يكون من الجوامد ويؤول بالمشتق "ذو" الموصولة الطائفة، التي بمعنى الذي وفروعها كذلك كذات وذوات، جاءني الرجل ذو تحدثت إليه، يعني المتحدث إليه؛ لأنه بمعنى الذي وسبق قاعدة عند البيانين الموصول مع صلته في قوة المشتق، يعني تؤولها باسم الفاعل أو اسم المفعول، إذا قلت مثلاً: جاءني الرجل ذو تحدثت إليه، يعني الذي تحدثت إليه، فحينئذٍ صار موصولاً مع صلته، فهو في قوة المشتق، هكذا، وجامد في قوة المشتق، ما هو المشتق؟ إما اسم فاعل أو اسم مفعول، يعني تأتي في هذا المحل باسم

فاعل أو اسم مفعول، جاء الرجل المتحدث إليه، وسبق أن ذكرنا فرقاً بين ذي التي بمعنى صاحب وذي أو ذو الطائفة من حيث ما ينعت بها، فقلنا: ذو التي بمعنى صاحب ملازمة للتعريف، يعني لا ينعت بها إلا لمعرفة، وذو الطائفة، الموصولات معارف فلا ينعت بها إلا لمعرفة، إذاً لا يصح جاءني رجل ذو تحدثت إليه، نقول: لا يصح؛ لأن المنعوت هنا نكرة وذو معرفة ملازمة للتعريف؛ لأن الموصولات كلها معارف، فلا يصح أن يكون المنعوت إلا معرفة.

وذو التي بمعنى صاحب ينعت بها النكرة والمعرفة، لكن إذا نعت بها النكرة نكرت المضاف إليه، تقول: جاءني رجل ذو مالٍ، تنكير، ولا تقل: جاءني رجل ذو المال. لا غلط؛ لأن المنعوت هنا رجل وهو نكرة، وذو في نفسها نكرة، ما الدليل؟
نَكْرَةً قَابِلُ أَلْ مُؤَثَّرًا ... أَوْ وَقَعَ مَوْقِعَ مَا قَدْ ذُكِرَا

إذاً: ذو مال نقول: ذو هذا نكرة، وإذا أضيف إلى نكرة اكتسب التخصيص، فحينئذٍ جاءني رجل ذو مال، صحيح. جاءني رجل ذو المال. غلط، جاءني الرجل ذو مالٍ، غلط. جاءني الرجل ذو المال، صحيح. إذاً ذو التي بمعنى صاحب ينعت بها النكرة والمعرفة لكن إذا نعت النكرة وجب إضافتها إلى نكرة، وإذا نعت بها المعرفة وجب إضافتها إلى المعرفة، وأما التغاير فهذا لا يجوز عند جماهير النحاة.

الخامس من الجوامد التي يؤول بها بالمشتق: الأسماء الموصولة، المبدوءة بهمزة الوصل كالذي والتي، أما غير المبدوءة بهمز الوصل كمن وما أو المبدوءة بهمزة القطع كأبي فلا تقع نعتاً، وتؤول بالمشتق كما ذكرنا القاعدة العامة الموصول مع صلته في قوة المشتق. السادس: لفظ أي الوصفية، سبق معنا هذا، جاءني رجل أي رجل، جاءني الرجل أي رجل، أي الوصفية قلنا هذه ينعت بها المعرفة والنكرة أو تختص بالنكرة؟ إذا تليت معرفة فهي حال، وتلزم الإضافة إلى نكرة.

إذاً: جاءني فارس أي فارسٍ صفة، رأيت فارساً أي فارسٍ صفة، جاء زيد أي رجلٍ حال. إذاً السادس: لفظ أي الوصفية. سبق بيانها.

السابق: شبه الجملة .. الجار والمجرور والظرف، لكن لا يقع بنفسه وإنما يتعلق بمحذوف.

وإن جعلنا الجملة كذلك ثامناً، والمصدر تاسعاً فهو صحيح، حينئذٍ تكون تسعة، إذاً ما يؤول بالمشتق تسعة.

وَأَنَعْتُ بِمُشْتَقِّ كَصَعْبٍ وَذَرِبْتُ ... وَشَبَّهَ كَذَا وَذِي وَالْمُنْتَسِبُ

ذي معطوف على (ذا) والمنتسب كذلك معطوف على (ذا)، والظاهر من صنع المصنف هنا اشتراط كون النعت مشتقاً، وهذا قول جماهير النحاة، فإذا لم يكن مشتقاً لم يصح أن يكون نعتاً، وهذا رأي الجمهور، وذهب جمع ومنهم ابن الحاجب إلى عدم الاشتراط، بل قال: كل ما أدى معني حينئذٍ صح أن ينعت به، ولو لفظ رجل، جاء زيد الرجل، الرجل نعت عنده يصح؛ لأن فيه معنى الرجولة، فحينئذٍ كل ما كان فيه معنى - وهذا كل الألفاظ - يصح النعت به، وأن الضابط دلالة على معنى في متبوعه كالرجل الدال على الرجولية، لكن الصواب هو ما سبق، أنه لا بد أن يكون مشتقاً أو مؤولاً بالمشتق. وَنَعْتُوا بِجُمْلَةٍ مُنْكَرًا ... فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبَرًا

تقع الجملة نعتاً كما تقع خبراً وحالاً، الجملة مؤلفة من مبتدأ وخبر، أو فعل وفاعل، تقع نعتاً كما تقع خبراً وتقع حالاً.

قال: (وَنَعْتُوا) أي العرب (بِجُمْلَةٍ) أطلق الناظم هنا الجملة فشملت النوعين الاسمية والفعلية، وإن كان النعت بالجملة الفعلية أقوى من الاسمية، لماذا؟ لأن الفعلية متضمنة لفعل، والفعل في معنى المشتق، بل هو من المشتقات، وأما الاسمية قد تخلو من المشتق، فتقول مثلاً: زيدٌ رجلٌ، زيدٌ هذا مبتدأ ورجلٌ خبر ليس فيه مشتق، إذاً قد تخلو الجملة الاسمية من وصف دال على ذات ووصف .. من وصف يعني اسم فاعل أو اسم مفعول دال على صفة.

فحينئذٍ نقول: هذه خالية من الدلالة على الحدث تقع نعتاً أو لا؟ تقع نعتاً، حينئذٍ

نقول: الوصف بالجملة الفعلية أقوى، إذاً كل منهما يقع نعتاً هذا المراد.

(وَنَعْتُوا بِجُمْلَةٍ) لكن ليس مطلقاً، قال: (مُنْكَرًا) إذاً بشروط، وقالوا: بثلاثة شروط:

شرط في المنعوت وهو أن يكون منكرًا، أشار إليه بقوله: (مُنْكَرًا)، هذا شرط في

المنعوت، فحينئذٍ إذا وقعت الجملة بعد النكرة على القاعدة هي صفة .. نعت، إذا

وقعت بعد معرفة لا يصح أن تكون نعتاً.

إذاً: (وَنَعْتُوا) أي: العرب (بِجُمْلَةٍ) مطلقاً بثلاثة شروط: شرط في المنعوت وهو ما أشار

إليه بقوله: (مُنْكَرًا) وهو مفعول به، نعتوا العرب، هم منكرًا .. حال كونهم منكرين هم

أنفسهم، انظر المعنى كيف، وإذا قلت: بجملة يعني حال كونها نكرة، حينئذٍ قد تكون

الجملة معرفة، هذا إذا أعربناها حال يفسد المعنى، مُنْكَرًا نَعْتًا منكرًا يعني: لفظاً منكراً، هذا المراد؛ لأن التنكير وصف للألفاظ وقد يكون وصفاً للمعنى، إذا مُنْكَرًا هذا مفعول به.

شرط المنعوت أن يكون نكرة، إما لفظاً ومعنى، أو معنى لا لفظاً؛ ليعم ما سبق وهو اللّثيم، إذا: أن يكون المنعوت نكرة إما لفظاً ومعنى نحو: ((وَأَتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ)) [البقرة: 281] (يوماً) مفعول به، (ترجعون) الجملة من الفعل المغير الصيغة ونائب الفاعل نعت لـ يوماً، الجملة هنا وقعت نعتاً لـ يوماً وهو نكرة في اللفظ والمعنى، والضمير فيه هو العائد، أو معنى لا لفظاً، وهذا مختلف فيه هل يكون في المعنى نكرة وفي اللفظ معرفة؟ قلنا: نعم، وهو المحلى بـأل الجنسية، كما في الآية السابقة ((وَأَيَّةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ)) [يس: 37] وكذلك قول الشاعر: وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّثِيمِ يَسْبُني، حينئذٍ هذان اللفطان في المعنى نكرتان، وأما في اللفظ فهما معرفتان، الليل، واللّثيم دخلت عليه أل فهو معرفة.

أو معنى لا لفظاً وهو معرف بـأل الجنسية وهذا اختيار ابن مالك رحمه الله تعالى، واختار أبو حيان أنه لا يجوز أن تكون الجملة نعتاً للاسم المحلى بـأل، وإن كانت أل الجنسية؛ لأنها مثل أل العهدية في كون مدخول كل منهما معرفة. إذاً نظر أبو حيان إلى اللفظ، ونظر ابن مالك إلى المعنى.

نظر أبو حيان إلى اللفظ فقال: أل الجنسية كالمعرفة، يعني في كون مدخولها اسماً ثم تكسوه بالتعريف، ونظر ابن مالك إلى المعنى لكون مدخول أل هنا غير معرف، فحينئذٍ صار مبهماً، وإذا صار مبهماً هذا حقيقة النكرة: شائع في جنس موجود أو مقدر، فصدق عليه من حيث المعنى حد النكرة، فحينئذٍ نظر ابن مالك إلى المعنى .. وهذا قول الجماهير، ونظر أبو حيان إلى اللفظ.

((وَنَعْتُوا بِجُمْلَةٍ مُنْكَرًا)) هذا شرط منعوت الجملة أن يكون نكرة، إما لفظاً ومعنى كقوله: ((وَأَتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ)) [البقرة: 281] وإما أن يكون معنى لا لفظاً والمراد به المحلى بـأل الجنسية.

((فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبْرًا)) إذاً الشرط الأول فيما يتعلق بمنعوت الجملة، وثم شرطان يتعلقان بالجملة، الجملة نفسها، الشرط الأول: أن تكون مشتملة على رابط يربطها بالمنعوت، يعني لا بد من ضمير وهذا كالأشأن مع جملة الخبر، ولذلك قال: فَأُعْطِيَتْ، يعني الجملة التي وقت نعتاً، أُعْطِيَتْ مَا -الذي- أُعْطِيَتْهُ خَبْرًا من الضمير الذي يكون رابطاً بين الجملة النعتية والمنعوت.

إذاً: أن تكون مشتملة على رابط، وهو ضمير يربطها بالموصوف.

والثاني: أن تكون خبرية، الشرط الثاني الذي يكون في الجملة: أن تكون خبرية، وهذا أشار إليه بقوله: (وَأَمْنَعُ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ) كما سيأتي.

وبقي شرط: أن تكون النكرة المنعوتة مذكورة فلا يجوز حذفها إلا في حالة سيأتي ذكرها، هذه ثلاثة شروط تشترط في الجملة التي يصح أن تقع نكرة: الشرط الأول: أن يكون منعوتها نكرة.

الشرط الثاني والثالث يعودان إلى الجملة نفسها لا إلى المنعوت، وهو أن تكون مشتملة على ضمير يربطها بالمنعوت، وهذا متفق عليه، وكذلك يشترط فيها أن تكون خبرية، وأما الطلبية فالجماهير على أنه لا تقع نعتاً. (وَنَعْتُوا بِجُمْلَةٍ مُنْكَرًا)

قال الشارح: تقع الجملة نعتاً كما تقع خبراً وحالاً، وسبق بيانه، وهي مؤولة بالنكرة، ولذلك اشترط في منعوتها أن يكون نكرة؛ ليحصل التطابق بين النعت والمنعوت (وَلْيُعْطَ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مَا لِمَا تَلَا)، إذاً لماذا اشترط النحاة في كون منعوت الجملة نكرة؟ لكونها هي مؤولة بالنكرة، لماذا نقول مؤولة بالنكرة ولا نقول هي نكرة؟ لأن التنكير والتعريف وصف للأسماء المفردة لا للجمل، ولذلك النحاة يقولون: مؤولة بالنكرة، ولا يحكمون عليها بأنها نكرة، لماذا؟ لأن التنكير وصف للاسم المفرد، وكذلك التعريف، ولا يوصف به الجملة.

قيل: الجملة ليست نكرة ولا معرفة، هذا بالفعل ليست نكرة ولا معرفة، لماذا؟ لأن التعريف والتنكير من عوارض مدلول الاسم، والجملة من حيث هي جملة ليست اسماً، وإنما جاز نعت النكرة بما دون المعرفة لتأولها بالنكرة، يعني كأنها في قوة النكرة. ولذلك لا ينعت بما إلا النكرة نحو: مررت برجل قام أبوه، أو أبوه قائم، ولا تنعت بما المعرفة، فلا تقول: مررت بزيد قام أبوه على أنه نعت، التركيب جائز على أنه حال، أو أبوه قائم.

وزعم بعضهم أنه يجوز نعت المعرفة بالألف واللام الجنسية بالجملة وجعل منه: ((وَأَيَّةُ هُمُ اللَّيْلِ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ)) [يس:37] والبيت الذي ذكرناه، وهذا ميل منه إلى قول أبي حيان والصواب خلافه، أنه يجوز أن ينعت بالجملة ما حلي بأل الجنسية خلافاً لما ذكره هنا.

وأشار بقوله فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبَرًا إلى أنه لا بد للجملة الواقعة صفة من ضمير يربطها بالموصوف وقد يحذف للدلالة عليه.

الرابط هنا لا يكون إلا ضميراً، يعني فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَيْرًا، يعني مراده في اشتمالها على الضمير، ولذلك عبارته موهمة، قد يظن المساواة مطلقاً بين جملة الخبر وجملة النعت وليس الأمر كذلك، وإنما مراده أنها تشتمل على ضمير يربطها بالمنعوت كما أن الخبر يشتمل على ضمير يربطها بالمبتدأ، هذا مراده.

إذاً الرابط هنا لا يكون إلا ضميراً بخلاف الخبر، هناك يكون اسم إشارة، إعادة المبتدأ بلفظه، بمعناه، العموم .. الخ، أما هنا فلا يتأتى هذا، وإنما لا بد من ضمير، وقد يحذف للعلم به، يعني لماذا فرقنا بين المنعوت والخبر؟ والفرق أن المنعوت لا يستلزم النعت صناعة، بخلاف المبتدأ، المبتدأ يطلب الخبر، إذاً: إذا قلت: هذا مبتدأ يلزم منك أن تذكر له خبر وإلا أخطأت في الإعراب، لكن إذا قلت: جاء رجل لا يلزم أن تنعته، إذاً المنعوت لا يستلزم النعت، بخلاف المبتدأ.

والفرق أن المنعوت لا يستلزم النعت صناعة، فضعف طلبه له فاحتيج لدليل قوي يدل على ارتباط الجملة به، وأنها نعت له، وهذا خاص بالضمير، بخلاف المبتدأ فإنه يستلزم الخبر، يعني المبتدأ بنفسه قبل أن تذكر الخبر هو دال عليه؛ لأن كل مبتدأ لا بد أن يكون له خبر.

إذاً المبتدأ يستلزم الخبر، والنعت والمنعوت لا يستلزم النعت، إذا كان لا يستلزمه لا بد من رابط قوي، وأقوى الروابط هو الضمير، لذا سبق معنا في شأن الرابط بين الجملة الخبرية والمبتدأ أن الأصل هو الضمير، وما عداه فهو مقام مقام الضمير، توسعوا هناك لوجود هذا الاستلزام، وهنا لا. بخلاف المبتدأ فإنه يستلزم الخبر، فقوي طلبه له فاكتمل بأي دليل يدل على ارتباط الجملة به، وأنها خبر عنه.

أي دليل يدل على أن هذه الجملة مرتبطة بالمبتدأ صح أن تكون خبر، وأما هنا لا، لماذا؟ لقيام الاستلزام هناك مقام الرابط، وأما هنا فلا، بل يحتاج إلى رابط قوي.

وقد يحذف للدلالة عليه كقوله:

وَمَا أَدْرِي أَغَيَّرَهُم تَنَاءٍ ... وَطُولُ الدَّهْرِ؟ أَمْ مَالٌ أَصَابُوا؟

يعني: أصابوه، مَالٌ: هذا منعوت، وَأَصَابُوا الجملة هذه نعت .. أصابوه .. أصابوهم. ويفهم من قوله: فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَيْرًا أنها لا تقترن بالواو بخلاف الحالية؛ لأنه لم يقل: فأعطيته ما أعطيته حالاً، يعني: تدخل عليه واو الحال لا، هنا دل على أنها تكون متصلة مباشرة، فلا يفصل بينهما عاطف.

ومن الحذف قوله: ((وَأَتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي)) [البقرة: 48] يعني: فيه، حذف فيه، يوماً هذا مثل ((يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ)) [البقرة: 281] ((يَوْمًا لَا تَجْزِي)) [البقرة: 48] فيه، حذف فيه للعلم به.

ثم قال:

وَأَمْنَعُ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ ... وَإِنْ أَتَتْ فَالْقَوْلُ أَضْمَرُ تُصَبِّ

يشترط في جملة النعت أن تكون خبرية، ما معنى خبرية؟ أن تكون محتملة للصدق والكذب، والطلبية: غير محتملة للصدق والكذب. لماذا؟ لأنها لم تقع، ليست واقعة، قم يا زيد، ما قمت أنت بعد، كلامي قبل حصول الحدث منك هو الذي يوصف بكونه إنشاء، ليس بعد القيام، إذا قلت: قم يا زيد، قولي: قم، هل له شيء موجود في الخارج حتى نقول: صدقت قام أو لم يقم ليس له وجود. إذاً: الجملة الخبرية: ما احتمال الصدق والكذب لذاته، والطلبية أو الإنشائية ما ليس كذلك.

إذاً: شرط الجملة التي يصح أن تقع نعتاً: أن تكون خبرية؛ لأن النعت يوضح المنعوت أو يخصصه، النعت وظيفته الكبرى توضيح، أو تخصيص، هذا أو ذاك، والجملة لا تصلح لذلك إلا إذا كان مضمونها معلوماً للسامع قبل. ومضمون الجملة الإنشائية غير معلوم قبل النطق بها، حينئذٍ إذا أردت أن تخصص أو توضح هل توضح للسامع .. المخاطب؟ هل توضح له شيء معلوم عنده وقع أو شيء غير معلوم؟ ما يتصور في العقل أنه يحصل بالثاني، ولذلك اشترطوا أن تكون الجملة خبرية، يعني: مدلولها واقع في الخارج حاصل، هذا مرادهم، فإذا نعت وجئت بالنعت المخاطب يعلم، يعلم أن هذا الجملة قد وقعت وهي مخصصة أو موضحة للمنعوت، أما شيء لم يقع ما حصل لا يحصل به ذلك.

إذاً: شرط أن تكون الجملة خبرية لأن النعت يوضح المنعوت أو يخصصه، والجملة لا تصلح لذلك إلا إذا كان مضمونها معلوماً للسامع قبل، ومضمون الجملة الإنشائية غير معلوم قبل:

(وَأَمْنَعُ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ) هذا كالأستدراك بل هو استدراك، من قوله: فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبْرًا، سبق أن الصحيح قول الجمهور .. من صحة إيقاع الجملة الطلبية خبراً عن المبتدأ خلافاً لابن الأنباري، فإذا قيل: زيد اضربه، زيد مبتدأ وجملة اضربه خبر، زيد

لا تهنه، زيد مبتدأ ولا تهنه الجملة خبر. هذا صحيح وهو المرجح هناك.
وجوّز هناك أن يكون الخبر جملة إنشائية؛ لأن الخبر حكم والأصل في الحكم أن يكون
مجهولاً، فلا مانع من أن يؤدي بالجملة الإنشائية .. بشيء لم يكن معلوماً عند
المخاطب، وأما هنا فلا؛ لأن المراد به التخصيص أو التوضيح فهذا لا بد أن يكون
معلوماً، وأما الخبر فهو حكم والأصل فيه أن يكون مجهولاً، ولذلك لا يشترط فيه أن
يكون معرفة بخلاف المبتدأ.

(وَأَمْنَعُ هُنَا) يعني في هذا الباب لا في الخبر على المختار وهو قول الجمهور.
(وَأَمْنَعُ) هذا فعل أمر والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت وجوباً.
و (هُنَا) هذا ظرف. لا في الخبر على المختار، قيده لئلا يفهم أن الحكم عام، فَأُعْطِيتُ
مَا أُعْطِيتُهُ خَبَرًا.

حينئذ قد يفهم من المنع لو لم يقيد أنه الحكم عام وليس الأمر كذلك.
(وَأَمْنَعُ هُنَا إِيقَاعَ)

(إِيقَاعَ) أوقع يوقع إيقاعاً، إيقاعاً هذا الأصل؛ لأنه من الوقوع.
(إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ) إيقاع هذا مصدر، مضاف إلى المفعول، يعني إيقاعك أنت ذات
الطلب، أنت الموقع وذات الطلب هي الموقعة، إذاً إِيْقَاعٌ نقول: مصدر مضاف إلى
المفعول، وذاتِ الطَّلَبِ في المعنى هي مفعول والفاعل ضمير مستتر أنت، أنت الفاعل.
(إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ)، ذات: هذا نعت لمحذوف، يعني: إيقاع الجملة ذات الطلب،
فذاًت الطلب ليست وصفاً لك أنت، وإنما وصف للجملة.
(وَأَمْنَعُ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ) نعتاً.

(وَإِنْ أَتَتْ) يعني: الجملة التي معنا إيقاعها وهي الجملة الطلبية والمراد بها جملة الأمر
والنهي والدعاء والاستفهام والعرض والتحضيض .. فلا يقع شيء من ذلك نعتاً؛ لأنها
لا تدل على شيء محصل يحصل به تخصيص المنعوت.
(وَإِنْ أَتَتْ) يعني الجملة الطلبية الممنوع إيقاعها نعتاً في كلام العرب، يعني في المنثور أو
المنظوم.

(فَالْقَوْلُ أَضْمِرُ تُصِبِ) فأضمر القول، فأضمر: يعني انو، وقدر القول.
(تُصِبِ) جواب الأمر، أين الأمر؟ (أَضْمِرُ تُصِبِ) ((قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ)) [الأنعام: 151]
أتلو هذا فعل مضارع واوي، مثل: أدعو، ((أَتْلُ)) [الأنعام: 151] أنت لا تقرؤها
بالواو، مجزوم، ما الجازم له؟ وقوعه في جواب الأمر .. طلب. سيأتي معنا هذا.
(وَإِنْ أَتَتْ) الجملة الطلبية يعني: نعتاً (فَالْقَوْلُ) الفاء واقعة في جواب الشرط (إن).
(فَالْقَوْلُ أَضْمِرُ): يعني فأضمر القول تُصِبِ، يعني يكون النعت ليس هو الجملة الطلبية،

وإنما المقدر المضمر، لو قال: مررت برجل اضربه وقعت هنا، ماذا نصنع؟ لو نقل الكلام هكذا: مررت برجل اضربه، اضربه هذه الجملة طلبية.

قال: (فَالْقَوْلُ أَضْمِرُ): يعني: انو أن القول محذوف، برجل مقول فيه اضربه، مقول هو الذي وقع نعت، وأما الجملة فليست نعتاً، وإنما هي مفعول لمقول كما ذكرناه في: بنعم الولد، وعلى بس العير، حينئذ دخل على مقول محذوف.

فأضمر القول تُصِبِ، (تُصِبِ) هذا مجزوم بجواب الشرط.
قال الشارح هنا: لا تقع الجملة الطلبية صفة فلا تقول: مررت برجل اضربه وتقع خبراً خلافاً لابن الأنباري، وفرق بينهما كما ذكرناه سابقاً.

فتقول: زيد اضربه، هذا جائز، ولما كان قوله: فَأُعْطِيتَ مَا أُعْطِيتُهُ خَبَرًا، يوهم أن كل جملة وقعت خبراً يجوز أن تقع صفة قال: (وَأَمْنَعُ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ).
إذاً: ماذا استفدنا من قول ابن مالك: فَأُعْطِيتَ مَا أُعْطِيتُهُ خَبَرًا؟

أولاً: أن تكون خبرية؛ لأن فَأُعْطِيتَ مَا أُعْطِيتُهُ خَبَرًا يفهم منه .. بل هو ظاهره أنها تشمل الجملة بنوعيتها الخبرية والإنشائية، ثم استثنى الإنشائية (وَأَمْنَعُ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ) بقي الخبرية، إذاً: دل على أنها خبرية.

ثانياً: اشتماله على رابط، لكنه لم يبين حقيقة هذا الرابط فأوقع في إيهام: وهو أن الرابط مطلق، لكنه هنا خاص بالضمير، إذاً عموماً والمراد التخصيص، هذا محل نظر.
ثالثاً: يمكن أن يستفاد بأنها لا تتصل بما الواو كالجمله الحالية؛ لأن ثم نسب بين هذه الجمل التي تقع خبراً ونعتاً وحالاً.

الجملة النعتية لا تكون متصلة بالواو، يعني لا تدخل عليها الواو كالجمله الخبرية.
إذاً: ثلاثة أحكام تؤخذ من قوله: فَأُعْطِيتَ مَا أُعْطِيتُهُ خَبَرًا.

فلما كان القول موهماً بأن الإنشائية تقع نعتاً .. الطلبية قال: (وَأَمْنَعُ هُنَا) لا هناك، أما هناك فالصواب أنه جائز، (وَأَمْنَعُ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ) أي: امنع وقوع الجملة الطلبية في باب النعت وإن كان لا يمتنع في باب الخبر، ثم قال: فإن جاء ما ظاهره أنه نعت فيه بالجملة الطلبية فيخرج على إضمار القول، على حذفه، ويكون المضمر صفة والجملة الطلبية معمول القول المضمر.

وذلك مثل البيت المشهور:

حتى إذا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطَ ... جَاؤُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذَّنْبَ قَطُّ؟

المذق ما هو؟ هو اللبن المخلوط بالماء، (بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطُّ؟) بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ يعني موصوف بكونه (هل رأيت الذئب قط) يعني مثله، لونه لون الذئب. وهل هذا استفهام، فهي جملة طلبية إنشائية هل تقع نعتاً؟ قال: لا. إذاً: بمذق مقول فيه هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطُّ؟ حينئذٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطُّ ليست نعتاً وإنما هي في محل نصب للمقول المقدر. (بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطُّ) لأن المذق: هو اللبن الممزوج بالماء، شبهه بالذئب لاتفاق لونهما؛ لأن فيه غيرة وكدرة. فظاهر هذا أن قوله: هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطُّ صفة لمذق، وهي جملة طلبية ولكن ليس هو على ظاهره بل هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطُّ معمول لقول مضمر هو صفة لمذق، والتقدير: بمذق مقول فيه هل رأيت الذئب قط. وَنَعْتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيراً ... فَالْتَزَمُوا الْإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَ

مما يقع نعت .. وهو النوع الرابع، قلنا: المشتق، والمؤول به، والجملة، بقي المصدر. والمصدر في الأصل هو جامد، وإذا كان جامداً فحينئذٍ الأصل أنه لا يصح أن ينعت به، كان حقه ألا ينعت به، فإذا قيل: هذا رجل عدل، عدل هذا مصدر، وهو نعت، ورجل هذا منعوت. انظر في مدلول كل لفظ: رجل يدل على ذات، وعدل يدل على معنى. إذاً لا يصح أن ينعت بالمعنى الذات، ولذلك اتفق الفريقان البصريون والكوفيون على التأويل، لا بد من التأويل؛ لأنه لا يمكن أن ينعت الذات بالمعنى؛ لأن المصدر دال على حدث، فلو بقي على ظاهره كنت قد وصفت الذات بالمعنى وهو لا يجوز، ومن أجل هذا التزم البصريون والكوفيون جميعاً تأويل العبارة للتخلص من هذا الظاهر، لا بد من الفرار منه إما بجعل اسم المعنى في تأويل المشتق، الذي هو عدل، نؤوله في تأويل المشتق عادلاً، هذا رجل عادلاً خرجنا من الإشكال، فعدل في قوة عادل، وهو مشتق، إذاً أولناه بمشتق. إما بجعل اسم المعنى في تأويل المشتق الدال على الذات، ومعنى قائم به أو واقع عليه، وإما بتقدير مضاف يدل على الذات وهو ذو التي بمعنى صاحب. هذان مشهوران: إما هذا رجل ذو عدل، ذو عدل: يعني صاحب عدل، رددناه إلى ذي .. كذا وذو، وإما أنه بمعنى عادل، فأولناه باسم الفاعل .. رددناه إلى اسم الفاعل، وكلاهما جائز، إلا أن مذهب البصريين أدق. (وَاعْتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيراً) نَعْتُوا: أي العرب، وصفوا منعوتاً، بمصدرٍ جارٍ ومجرور متعلق

بقوله: نَعْتُوا.

(كَثِيراً) يعني وقع كثير كما وقع هناك في الحال: (وَمَصْدَرٌ مُنْكَرٌ خَالاً يَقَعُ بِكَثْرَةٍ)، كذلك هنا (كَثِيراً) كثير المصدر يتصرفون فيه، على خلاف الأصل؛ لأن المصدر جامد لكنه إذا عرفنا التأويل السابق فهو شبيه بالمشتق.

(فَالْتَزَمُوا الْإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَ) ولو كان المنعوت مثنى أو جمعاً، ولو كان مؤنثاً، فتقول: جاءت هندٌ عدلٌ، ما تقول: عادلةٌ ولا عدلةٌ، لماذا؟ لأنه مصدر. وهذان الزيدان عدلٌ بالإفراد، وهؤلاء الزيدون عدلٌ بالإفراد، حينئذٍ التزموا فيه الإفراد ولو كان المنعوت مثنى أو جمعاً، والتذكير ولو كان المنعوت مؤنثاً. (فَالْتَزَمُوا الْإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَ) .. كثيراً الألف الأولى بدل عن التنوين، والتذكير الألف الثانية هذه للإطلاق.

(وَنَعْتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيراً) وذلك عند الكوفيين مؤول بالمشتق وعند البصريين على تقدير مضاف أي: ذو كذا، وبهذا التزم إفراده وتذكيره كما لو صرح بذو. يكثر استعمال المصدر نعتاً لكنه غير مطرد كثيراً: يعني غير مطرد، لا يلزم من الكثرة أن يكون مطرداً قياساً، قد يكون كثيراً وهو شاذ عند النحاة.

نحو: مررت برجلٍ عدلٍ، وبرجلين عدلٍ، وبرجالٍ عدلٍ، وبامرأةٍ عدلٍ، وبامرأتين عدلٍ، وبنساء عدلٍ .. اللفظ واحد مطلقاً بقطع النظر عن المنعوت، ويلزم حينئذٍ الإفراد والتذكير، والسر في ذلك: أنهم نظروا إلى اللفظ، يعني لفظ المصدر، والمصدر من حيث هو لا يثنى ولا يجمع، ولم ينظروا إلى المعنى الذي يصح عليه الكلام، وهذا مما يرجح تقدير البصريين مضافاً محذوفاً؛ لأنهم لو نظروا إلى المعنى بكونه اسم فاعل أو مفعول لثنوه وجمعوه، يعني: العرب لما نعتوا به لم يراعوا فيه المعنى، بل راعوا فيه اللفظ، حينئذٍ إذا جئت تقدر إما أن تقدر باعتبار اللفظ وإما أن تقدر باعتبار المعنى، ما الدليل على أن العرب لم يراعوا فيه المعنى؟ التزام اللفظ من حيث هو مع المذكر والمثنى والجمع، فلما التزموا تذكيره وإفراده علمنا أنهم قصدوا اللفظ من حيث هو لفظ لا باعتبار المعنى، فإذا جئنا نؤوله نؤوله بما يكون مضافاً أولى من أن ننظر إلى المعنى، لأنهم تركوا؛ إذ لو نظروا للمعنى لقالوا: عادلاً، وعادلين، وعدلٌ، ونحو ذلك، لكنهم تركوا هذا فدل على أنهم نظروا إلى اللفظ.

وَنَعْتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيراً ... فَالْتَزَمُوا الْإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَ

قال: وهو مؤول -هنا قال-: ويلزم حينئذٍ الأفراد والتذكير والنعته به على خلاف الأصل؛ لأنه يدل على المعنى لا على صاحبه، وهو مؤول إما على وضع عدلٍ موضع عادل أو على حذف مضاف والأصل مررت برجلٍ ذي عدلٍ، وهذا أولى، ثم حذف ذي وأقيم عدل مقامه وإما على المبالغة بجعل العين نفس المعنى مجازاً أو ادعاء. يعني: جاء زيدٌ عدلٌ هو العدل نفسه، مبالغة، لذلك عبر به، لكن هذا ليس بجيد. قوله: (وَنَعَتُوا بِمَصْدَرٍ) العرب لم ينعوتوا بالمصدر إلا بشرط: أن يكون مصدراً لفعل ثلاثي، أو بزنة مصدر الفعل الثلاثي، فالأول: كعدلٍ، ورضى، وزور، والثاني: كفطر اسم مصدر فعله أَفْطَرَ، فِطَرَ هذا اسم مصدر؛ لأنه نقص حرف من الفعل الماضي، أَفْطَرَ فِطَرَ، أَفْطَرَ مَفْطَرٌ ولا تقل: فاطر، أَفْطَرَ فهو مَفْطَرٌ. وألا يكون هذا المصدر مصدراً ميمياً كمضرب، ومنصب، إذا يشترط فيه .. في هذا المصدر الذي يصح أن يقع نعتاً .. ليس مطلقاً، فإن أطلق الناظم هنا (بِمَصْدَرٍ) ليس كل مصدر، المصدر الرباعي، والخماسي، والسداسي لا، وإنما هو مصدر ثلاثي بشرط ألا يكون ميمياً فقط. إذا: ليس كل مصدر. وَنَعْتُ غَيْرٍ وَاحِدٍ إِذَا اخْتَلَفَ ... فَعَاظِفًا فَرَّقَهُ لَا إِذَا انْتَلَفَ

هذا شروع منه في تعدد النعت، هل يجوز أن يتعدد النعت أولاً؟ نقول: نعم. يجوز أن يتعدد النعت كما جاز تعدد الخبر لأن محملهما واحد، كل منهما فيه معنى الإخبار، كل منهما وصف.

وَنَعْتُ غَيْرٍ وَاحِدٍ إِذَا اخْتَلَفَ ... فَعَاظِفًا فَرَّقَهُ لَا إِذَا انْتَلَفَ

(غَيْرٍ وَاحِدٍ) أراد به المثنى والجمع، هذا الظاهر من عبارة الناظم وجماهير النحاة على هذا، أن الحكم مخصوص بما إذا كان المنعوت مثنى أو مجموعاً. (وَنَعْتُ غَيْرٍ وَاحِدٍ) غير الواحد هو المثنى والجمع، وهذا تحته صورتان:

إحداهما: اختلاف معنى النعتين، أو النعوت، يعني: إذا اختلف معنى النعت: مررت بالزبيدين الكريم والبخيل، الكريم والبخيل تعددت النعوت هنا، والمنعوت مثنى، مررت برجال كريم وبخيل وسفيه، هذه تعددت النعوت والمنعوت جمع.

إحداهما: اختلاف معنى النعتين أو النعوت، فهذه يعطف فيها النعت بعضها على بعض، يعني النعوت كلها يعطف بعضها على بعض، فلا يصح أن تقول: جاء الزيدان

البخيل الكريم، وإنما يجب أن يعطف الثاني على الأول، فتقول: جاء الزيدان الكريم
والبخيل.

إذا اختلفت حينئذٍ وجب التفريق، إذا اختلفت فَعَاطِفًا فَرَّقُهُ، فرقه بالعاطف وهو حرف
الواو على جهة الخصوص. فهذه يعطف فيها النعوت بعضها على بعض بالواو خاصة،
نحو: مررت برجلين كريمٍ وبخيلٍ، أو برجالٍ كريمٍ وبخيلٍ وعاقِلٍ، إذاً: إذا كان المنعوت مثنى
أو جمعاً وتعددت النعوت فحينئذٍ ننظر فيها، اختلفت أم اتفقت؟ اختلفت ببخيل، كريم،
عاقِلٍ .. هذه معاني متحدة أو مختلفة؟ مختلفة، إذاً فرقه، انت بحرف العطف فتقول:
جاء الزيدون الكريم، والبخيل، والعاقِل بالواو واجب؛ لأنه يمتنع أن تثني النعت أو أن
تجمعه، فتقول: مررت برجالٍ كريمٍ وعاقِلٍ وسفيه، نقول: وجب التفريق، هذه الصورة
الأولى.

الثانية: أن تكون مؤتلفة، يعني بمعنى واحد، زيد كريم والثاني زيد كريم، فتقول: جاء
الزيدان الكريم والكريم، أو تقول: الكريمان؟ الكريمان هو هذا المراد، إذا كان المنعوت
مثنى وكان النعت مؤتلفاً، يعني: متفقاً: كريم وكريم وكريم، فتقول: جاء الرجال الكرماء،
فلا تقل: جاء الرجال الكريم والكريم والكريم، هذا يخالف لسان العرب وهو القاعدة
الكبرى: الاختصار، لا بد من الاختصار، حينئذٍ بدلاً من أن تأتي بالألفاظ على أصلها:
الكريم والكريم والكريم، نقول نجمعها.

إذاً الصورة الثانية: ائتلافهما أو ائتلافها، فهذه يستغنى فيها بالثنائية والجمع عن
العطف، نحو: مررت برجلين كريمين، ولا تقل: برجل كريم كريم، ولا: برجل كريم وكريم،
لماذا؟ لاتفاق لفظي النعت، وتقول: مررت برجال كرام، بدلاً من أن تقول: برجال كريم
كريم كريم، هذا مراده بهذا البيت.
(وَنَعْتُ غَيْرَ وَاحِدٍ).

نَعْتُ مبتدأ وهو مضاف و (غَيْرَ وَاحِدٍ) هذا مضاف إليه.
و (وَاحِدٍ) هذا نعت لمحذوف تقديره: ونعت غير منعوتٍ واحدٍ. لا بد من هذا، والمراد
به المثنى والمجموع فقط.

(إِذَا اِخْتَلَفَ فَعَاطِفًا فَرَّقُهُ) إذا اختلف لفظاً ومعنى، كالعاقِل والكريم في المثال الذي
ذكرناه، أو معنى لا لفظاً، أو لفظاً لا معنى، إذاً الاختلاف إما أن يكون في اللفظ والمعنى
معاً، أو في اللفظ دون المعنى، أو في المعنى دون اللفظ، القسمة ثلاثية عقلية كلها
مرادة.

(وَنَعْتُ غَيْرَ وَاحِدٍ إِذَا اِخْتَلَفَ) أي لفظاً ومعنى، كالعاقِل والكريم، أو معنى لا لفظاً

كالضارب من الضرب بالعصا مثلاً والضارب من الضرب في الأرض أي: السير فيه، أو لفظاً لا معنى كالذاهب والمنطلق.

(فَعَاظِفًا فَرَّقُهُ) إذا تقول: جاء الزيدان الذاهب والمنطلق، اتفقا في المعنى واللفظ أم اختلفا؟ اختلفا في اللفظ دون المعنى، إذا قوله: (إِذَا اِخْتَلَفَ) يشمل هذه الأحوال الثلاثة، فيما إذا اختلفا لفظاً ومعنى كالكريم والبخيل، معنى البخيل مغاير بل هو ضد معنى الكريم، واللفظ مختلف، كذلك إذا اتفقا لفظاً واختلفا معنى كالضارب، جاء الزيدان الضارب والضارب، هنا يجب التفريق، إذا كان معنى الأول "الضارب" الذي يضرب "يصفع"، والثاني: الذي يضرب يعني: يسير في الأرض، إذا اتفقا في اللفظ واختلفا في المعنى.

(فَعَاظِفًا فَرَّقُهُ) يجب التفريق هنا، لعدم الاتحاد، كذلك إذا اتفقا معنى واختلفا لفظاً، جاء الرجلان المنطلق والذاهب، عين المنطلق هو عين الذاهب بمعنى واحد، لكن اختلفا في اللفظ، إذا قوله: (إِذَا اِخْتَلَفَ) هذا عام، مطلق الاختلاف. (فَعَاظِفًا فَرَّقُهُ) الفاء واقعة في جواب الشرط، يعني ففرقه عاطفاً .. حال كونك عاطفاً، عاطفاً حال من الضمير في فَرَّقُهُ، وفرقه فعل أمر، والضمير هذا المتصل في محل نصب مفعول به.

(فَعَاظِفًا فَرَّقُهُ) أي فرق النعت حال كونك عاطفاً بالواو، أطلق الناظم هنا، فعاطفاً بأي حرف؟ يحتمل الواو، ويحتمل أو، ويحتمل ثم، الفاء .. إلى آخره، لكن المراد به الواو. (فَعَاظِفًا فَرَّقُهُ) أي: فرق النعت حال كونك عاطفاً بالواو فقط إجماعاً بخلاف ما إذا كان المنعوت واحداً، فإنه يجوز العطف بغير الواو، حكى سيبويه: مررت برجل راكب فذاهب، وليس هذا محله، الكلام هنا ليس في هذا، مررت برجل، الكلام هنا فيما إذا كان مثنى أو جمع، وأما الواحد فاستثناه الناظم قال: (وَنَعْتُ غَيْرَ وَاحِدٍ) يعني المفرد إذا نُعت ليس الكلام فيه. مررت برجل راكب فذاهب يجوز، مررت برجل راكب فذاهب عطفته بغير الواو وهو جائز. وبرجل راكب ثم ذاهب؛ لأن قصد الترتيب في حصول الوصفين للرجل سائغ؛ لأنه قد يكون رتب بين الوصفين، بخلاف ما إذا كان المنعوت مثنى أو جمعاً.

(لَا إِذَا اِئْتَلَفَ) أما إذا ائتلف حينئذ تشبيه وتجمعه، يعني إذا اتفق النعت لفظاً ومعنى وكان المنعوت مثنى ثنيت النعت، وإذا كان المنعوت جمعاً جمعت النعت، فتقول: مررت برجلين كريمين، ولا تقل: كريم وكريم؛ لأنهما ائتلفا لفظاً ومعنى، وتقول: مررت برجل

كرماء، ولا تقل: كريم وكريم وكريم؛ لأنها اختلفت لفظاً ومعنى.
وَنَعْتُ غَيْرَ وَاحِدٍ إِذَا اخْتَلَفَ ... فَعَاطِفًا فَرَّقُهُ لَا إِذَا ائْتَلَفَ

(وَنَعْتُ) قلنا هذا مبتدأ، أين الخبر؟ ... أين جملة الشرط؟ (إِذَا اخْتَلَفَ) (إذا) هذه ظرف زمان مضمنة معنى الشرط، واختلفا هذا فعل الشرط.
(فَعَاطِفًا فَرَّقُهُ) فرقها عاطفًا، (لَا إِذَا ائْتَلَفَ) (لا) حرف عطف، (إِذَا ائْتَلَفَ) أين جوابه؟ فلا تفرقه، معلوم مما سبق، دل عليه ما سبق، أين الخبر؟

جملة: إذا اختلف ففرقه عاطفًا، هذه الجملة في محل رفع على الصحيح، أن جملي الشرط: فعل الشرط والجواب في محل رفع خبر المبتدأ، وقيل: جملة الشرط فقط، دون الجواب، وقيل العكس وقيل: مما سد فيه جملة الشرط مسد الخبر، يعني: هذا المبتدأ لا خبر له، إذا قيل: (وَنَعْتُ غَيْرَ وَاحِدٍ) عند بعض النحاة وليسوا بقلة: نَعْتُ هنا مبتدأ وليس له خبر، مثل: أقائم الزيدان، قائم مبتدأ وليس له خبر، وإنما له فاعل سد مسد الخبر، كذلك له هنا جملة شرط سدت مسد الخبر.
وَنَعْتُ غَيْرَ وَاحِدٍ إِذَا اخْتَلَفَ ... فَعَاطِفًا فَرَّقُهُ لَا إِذَا ائْتَلَفَ

إذا نعت غير الواحد فيما أن يختلف النعت أو يتفق، فإن اختلفا وجب التفريق بالعطف، كذلك أطلق ابن عقيل، لا بد أن نقيده بالواو فتقول في المختلف: مررت بالزبدان الكريم والبخيل، وبرجال فقيه وكاتب وشاعر، وإن اتفقا جيء به مثنى أو مجموعاً نحو: مررت برجلين كريمين وبرجال كرماء.
قال في التسهيل: يُغلب التذكير والعقل عند الشمول يعني: عند الجمع إذا جمع، فإذا جمع .. جمعت هذا وذاك، وعبرت بمثنى أو جمع تغلب التذكير والعقل، التذكير على المؤنث، والعقل على غير العاقل، يعني تأتي به بصيغة جمع تصحيح مثلاً بالواو والنون. يُغلب التذكير والعقل عند الشمول وجوباً وعند التفصيل اختياراً، تقول: مررت برجل وامرأة صالحين، الأصل: مررت برجل وامرأة صالح وصالحة، لكن نقول هنا: وجب العطف أو أن تأتي بمثنى؟ الثاني، أن نجمعهما بلفظ واحد فتقول: مررت برجل وامرأة صالحين، صالحين مثنى مذكر أو مؤنث؟ مذكر، إذاً مررت برجل وامرأة صالحين، ولم تقل صالحتين، لو قلت: صالحتين غلبت المؤنث على المذكر، وهنا مررت برجل وامرأة صالحين، غلبت المذكر على المؤنث، مع أن كلاً منهما عاقل: الرجل عاقل والمرأة عاقل.

وبرجلٍ وامرأتين صالحين، ولا تقل: صالحات؛ لأن الرجل واحد يغلب، وبرجلٍ وأفراس
سابقين ولا تقل: سابقات؛ لاعتبار أفراس؛ لأنه جمع ما لا يعقل.
والتغليب بالعقل خاص بجمع المذكر وعند التفصيل، يعني: التفريق اختياراً: مررت بعبيد
وأفراس سابقين وسابقات، سابقين وسابقات، يجوز هذا وذاك، وعلى عدمه: سابقين
وسابقات.

وَنَعْتَ مَعْمُولِيَّ وَحِيدِيَّ مَعْنَى ... وَعَمَلٍ أَتْبَعُ بِغَيْرِ اسْتِثْنَاءٍ

إذا نعت معمولان لعاملين متحدي في المعنى والعمل أتبع النعت المنعوت رفعاً ونصباً
وجراً، نأخذ المثال؛ لأننا وقفنا مع البيت.
إذا قيل: ذهب زيد وانطلق عمرو، وجمعت بينهما في نعت واحد فقلت: العاقلان، هنا
العاقلان هذا نعت لمعمولين وهو فاعل ذهب وفاعل انطلق، العاقلان نعت لمعمولين، ما
حكم هذين المعمولان؟ هل اتفقا في المعنى والعمل أم اختلفا؟ ذهب زيد، انطلق عمرو،
ذهب وانطلق مختلفان في المعنى أو متحدان؟ متحدان في المعنى، الذهاب والانطلاق
بمعنى واحد، ذهب زيد رفع فاعلاً، وانطلق عمرو رفع فاعلاً، إذا وقع النعت هنا
لمعمولين متحدي في المعنى والعمل، هذا الذي أراده بالبيت.

(وَنَعْتَ مَعْمُولِيَّ وَحِيدِيَّ مَعْنَى وَعَمَلٍ أَتْبَعُ): يعني يكون تابِعاً لما قبله، في الرفع؛ لأن
التابع يأخذ حكم المتبوع، فإذا كان مرفوعاً رفع، ولكون المتبوع هنا في المحلين المعمولين
مرفوعاً كذلك صار النعت مرفوعاً.

(وَنَعْتَ مَعْمُولِيَّ) نَعْتَ هذا مفعول مقدم لقوله: أَتْبَعُ، نَعْتَ هذا مصدر أضيف إلى
المفعول، (وَنَعْتَ مَعْمُولِيَّ وَحِيدِيَّ مَعْنَى وَعَمَلٍ) يعني متحدين في المعنى والعمل.
وقوله: (وَحِيدِيَّ) هذا نعت لمحدوف يجب تقديره، يعني نعت معمولي عاملين، (وَحِيدِيَّ
مَعْنَى وَعَمَلٍ) يعني: متحدين في المعنى والعمل.
(أَتْبَعُ) مطلقاً (بِغَيْرِ اسْتِثْنَاءٍ) يعني: لا تقطعه بأن تفصله عما سبق، فتفصله عن كونه نعتاً
لسابقه، بل تعربه نعتاً لما سبق.

وَنَعْتَ مَعْمُولِيَّ وَحِيدِيَّ مَعْنَى ... وَعَمَلٍ أَتْبَعُ بِغَيْرِ اسْتِثْنَاءٍ

أي: متحدين في المعنى والعمل، سواء اتحدا لفظاً أم لا، يعني المعمولان قد يتحدان في
اللفظ: جاء زيد وجار عمرو العاقلان، العاقلان هذا نعت، أين المنعوت؟ زيد وعمرو،

المنعوت هو المعمولان زيد وعمرو، إذاً جاء زيد، وجاء عمرو العاقلان، نقول: العاقلان نعت، أين منعوته؟ زيد وعمرو، ما العامل فيهما؟ جاء، اتحدا في اللفظ والمعنى؟ نعم اتحدا في اللفظ والمعنى.

إذاً: (وَحِيدَيَّ مَعْنَى وَعَمَلٍ) يعني متحدين في اللفظ والمعنى معاً، أو متحدين في المعنى دون اللفظ فيشمل هذا وذاك، مثل المثال الذي ذكره ابن عقيل: ذهب زيد وانطلق عمرو العاقلان، العاقلان نعت لأي شيء؟ لزيد وعمرو، ما العامل فيهما؟ ذهب وانطلق، متحدان في المعنى دون اللفظ.

فالأول: كجاء زيد وجاء عمرو العاقلان، والثاني: كذهب زيد وانطلق عمرو العاقلان. زاد بعضهم شرطاً ثاني وهو اتفاق المنعوتين تعريفاً وتنكيراً، فلا يجوز جاء رجل وجاء زيد العاقلان، العاقلان نعت لأي شيء؟ لرجل وزيد، لا يصح هذا، لماذا؟ لاشتراط اتفاق اتحاد النعت والمنعوت تعريفاً وتنكيراً، فلا يجوز: جاء رجل وجاء زيد العاقلان، ولا عاقلان، يعني: لا يجوز لا بالتعريف ولا بالتنكير، لما يلزم من نعت النكرة بالمعرفة والعكس.

وزاد بعضهم شرطاً رابعاً: وهو ألا يكون أحد المنعوتين اسم إشارة، فلا يجوز جاء هذا وجاء زيد العاقلان، لا يجوز أن يكون أحد المنعوتين اسم إشارة، جاء هذا وجاء زيد العاقلان؛ لعدم جواز الفصل بين المبهم ونعته، يعني سيأتي اسم الإشارة إذا نعت لا بد أن يكون متصل به بلا فاصل، لو فصل بينهما ما جاز أن يكون نعتاً، فإذا قلت: جاء هذا وجاء زيد العاقلان امتنع، لو عكست: جاء زيد وجاء هذا العاقلان صح؛ لأن العلة السابقة منفية هنا، وهو الفصل بين النعت والمبهم. لعدم جواز الفصل بين المبهم ونعته، فإن آخر اسم الإشارة كجاء زيد وجاء هذا العاقلان جاز.

(وَنَعْتَ مَعْمُولَيَّ وَحِيدَيَّ مَعْنَى وَعَمَلٍ أَتَّبِعُ) أي أجز الإتياع، لا أن الإتياع واجب؛ لأنه يجوز فيه القطع، وفهم منه جواز الإتياع إذا كان العامل فيهما واحداً نحو: ذهب زيد وعمرو العاقلان وهو من باب أولى وأحرى، وليس الحديث فيه.

إذاً قوله: (أَتَّبِعُ) المراد به جواز الإتياع لا أنه واجب؛ لأنه نقل عدم الإتياع، مطلقاً بغير استثناء، هنا قال: (بِغَيْرِ اسْتِثْنَاءٍ) ما مراده بغير استثناء؟ فسر بثلاثة أقوال .. بغير استثناء؛ لأنه متعلق بقوله: (أَتَّبِعُ) مطلقاً (بِغَيْرِ اسْتِثْنَاءٍ) مراده: بغير استثناء قصره للضرورة، أي: سواء كان المتبوعان مرفوعي فعل أو خبري مبتدأين، أو منصوبين أو

مخفوضين مطلقاً كله منعوت، لا يستثنى شيء من هذه؛ لأن بعضهم استثنى إذا كان خبري مبتدأ، وبعضهم استثنى إذا كان مرفوعي فعل، والصواب أنه مطلقاً، فالمنعوت يكون مطلقاً، إذا بغير استثنأ أي: سواء كان المتبوعان مرفوعي فعل أو خبري مبتدأين أو منصوبين أو مخفوضين.

وقيل: يحتمل قوله (بغير استثنأ) أن الإتياع سائغ فيما ذكر بغير استثناء، يشير إلى قول من يمنع الإتياع وإن اتفقا في المعنى وهو قول ابن السراج ويحتمل أنه يريد بغير استثناء في الرفع والنصب والجر وبه جزم ابن النازم، على أن مراده بغير استثنأ سواء كان مرفوعاً أو مخفوضاً أو منصوباً، وكلها متداخلة هذه خاصة القولان الأخيران متداخلان. وَنَعْتَ مَعْمُوءِي وَحِيدِي مَعْنَى ... وَعَمَلٍ أَتْبَعِ بِغَيْرِ اسْتِثْنَاءِ

قال الشارح: إذا نعت معمولان لعاملين متحدي المعنى والعمل أُتبع النعت المنعوت رفعاً ونصباً وجرّاً نحو -فيما اتحدا معنى لا لفظاً-: ذهب زيد وانطلق عمرو العاقلان، العاقلان هذا نعت منعوته زيد وعمرو، فهما معمولان لفعلين متحدي في المعنى والعمل، كل منهما رفع فاعلاً.

وحدثت زيداً وكلمت عمراً الكريمين، الكريمين نعت، منعوته زيداً وعمراً اتفاقاً، لعاملين حدثت وكلمت، اختلفا في اللفظ واتفقا في المعنى، والعمل كذلك؛ لأن كلاهما نصب، والكريمين نعت للمنصوبين.

ومررت بزيد وجزت على عمرو الصالحين، الصالحين نعت، لماذا؟ زيد وعمرو معمولان للباء وعلى، إذا نقول هنا: أَتْبَعِ يجوز الإتياع.

(وَنَعْتَ مَعْمُوءِي وَحِيدِي مَعْنَى وَعَمَلٍ أَتْبَعِ) إذا اختلف معنى العاملین لا يجوز الإتياع، يجب القطع.

إذا اختلف معنى العاملین لم يجوز الإتياع وتحت ثلاث صور .. اختلاف المعنى. إذا اختلف معنى العاملین لم يجوز الإتياع وفيه ثلاث صور: الأولى: أن يختلفا في المعنى واللفظ، اختلفا مطلقاً، اختلاف كلي من كل وجه معنى ولفظاً نحو: ذهب زيد وهذا عمرو العاقلان أو العاقلين يجوز الوجهان، على القطع العاقلان خبر مبتدأ محذوف، والعاقلين مفعول به. إذا: ذهب زيد وهذا عمرو العاقلان، هنا اختلفا في المعنى، ذهب هذا فعل، وهذا هذا اسم، إذا اختلفا في الجنس، هذا من جنس الفعل وهذا من جنس الاسم، إذا لا يمكن أن يكون ما بعدهما تابعاً لهما.

إذا: زيد وعمرو نقول: العاقلان نعت لهما، هذا في الأصل، لكن لما اختلف العاملان في

المعنى وجب القطع، فالعاقلان بالألف على أنه خبر لمبتدأ محذوف، ويجوز النصب، فتقول: ذهب زيد وهذا عمرو العاقلين .. أعني العاقلين.

الثانية: أن يختلفا في اللفظ والمعنى ويتحدا في الجنس، قام زيد وخرج عمرو الكريمان، قام وخرج مختلفان في اللفظ وفي المعنى، لكن قام فعل وخرج فعل اتحدا في الجنس، العاقلان لا نقول: نعت، وإنما هو خبر لمبتدأ محذوف هما العاقلان، أو العاقلين بالنصب على أنه مفعول به.

الثالثة: أن يتفقا في الجنس وفي اللفظ ويختلفا في المعنى. يتفقا في الجنس، كل منهما فعل، وفي اللفظ .. النطق، ويختلفا في المعنى نحو: وجد زيد ووجد عمرو، إذا أريد بوجد الأول حزن، وبالثاني أصاب .. وجد ضالته، فالوجود يختلف، اتفقا في اللفظ وفي الجنس كل منهما فعل واختلفا في المعنى.

إذاً إذا اختلف معنى العاملين مطلقاً ولو اتحدا في اللفظ حكمنا عليه بوجوب القطع. فإن اختلفا معنى العاملين أو عملهما، قد يتحدان لكن يختلف العمل لم يجز الإتياع بل يجب القطع، ضربت زيداً وقام عمرو العاقلان، نقول: اختلف العمل هنا، الأول نصب زيداً والثاني رفع، إذاً العاقلان بالرفع أو بالنصب؟ لو أردنا أننا نتبعه النعت لا بد أن يكون مطابقاً للمنعوت، حينئذٍ لما اختلف العمل لا يمكن الإتياع، امتنع الإتياع؛ لأنه إذا اتحدا رفعاً كالصورة الأولى: ذهب زيد وانطلق عمرو العاقلان لا إشكال فيه، أما ضربت زيداً وقام عمرو العاقلان! نقول: لا. العاقلان هذا خبر لمبتدأ محذوف، أو العاقلين. وكذا إذا كان العامل واحداً واختلف عمله نحو: خاصم زيد عمراً العاقلان لا يصح، وإن جوزه البعض، الجمهور على عدم الجواز، حينئذٍ خاصم زيد عمراً لا نقول: العاقلان، على أنه تابع لما سبق.

إذاً: إذا اختلف معنى العاملين أو عملهما وجب القطع وامتنع الإتياع، لماذا؟ لأن العمل الواحد لا يمكن نسبته لعاملين، من شأن كل واحد منهما أن يستقل بنفسه. وامتنع الإتياع فتقول: جاء زيد وذهب عمرو العاقلين، جاء زيد وذهب عمرو هنا اختلف المعنى أو العمل؟ المعنى؛ لأن العمل متحد، كل منهما مرفوع، هذا اقتضى فاعل وهذا اقتضى فاعل، وأما جاء وذهب مختلفان.

بالنصب على إضمار فعل أي: أعني العاقلين وبالرفع على إضمار مبتدأ أي هما العاقلان، وتقول انطلق زيد وكلمت عمراً الظرفين، اختلفا في المعنى والعمل، أي: أعني الظرفين أو الظرفان، أي: هما الظرفان، ومررت بزيد وجاوزت خالد الكاتين أو

الكاتبان. كسابقه.

وَإِنْ نُعُوتُ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَّتْ ... مُفْتَقِرًا لِذِكْرِهِنَّ أُتْبِعَتْ

(وَإِنْ نُعُوتُ كَثُرَتْ) قد يكون للمنوع الواحد نعتان فصاعداً بعطفٍ كقوله تعالى:
(سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى) [الأعلى:1] ((الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى)) [الأعلى:2] ((وَالَّذِي
قَدَّرَ فَهَدَى)) [الأعلى:3] ((وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى)) [الأعلى:4] ((وَالَّذِي)) هذه
كلها نعوت والمنعوت واحد ومعطوفاً بالواو، لا نعرها نعوت، هي في المعنى نعت، الأول
نعت، وما بعده الذي عطف بالواو فصل هذا صار عطف النسق، وبغير عطف كقول:
(هَمَّا زِ مَشَاءٍ بِنَمِيمٍ) [القلم:11] هذه كلها نعوت وبدون واو.
فإن كان المنعوت مفتقراً لذكرها كلها وجب إتباعها، وهو الذي عناه بالبيت الأول:

(وَإِنْ نُعُوتُ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَّتْ مُفْتَقِرًا) تَلَّتْ: يعني تبعت منعوتاً مُفْتَقِرًا لِذِكْرِهِنَّ أُتْبِعَتْ
يعني: إذا كان المنعوت لا يعرف إلا بهذه النعوت مجتمعة لا يجوز القطع، ويجب الإتيان،
متى؟ إذا اتحد المنعوت .. كان واحداً، ثم النعوت متعددة: زيدٌ البخيل، الكريم، العالم ..
إلى آخره، نقول: إذا كان لا يتميز المنعوت إلا بذكر النعوت كلها وجب الإتيان؛ لأن
النعت من شأنه أن يكون موضحاً ومخصصاً، فإذا كان التخصيص والتوضيح لا يحصل
إلا باجتماع هذه النعوت وجب أن تكون تابعة لما سبق.

(وَإِنْ نُعُوتُ كَثُرَتْ) وإن كثرت نعوت.

(كَثُرَتْ) فعل ماضي.

و (نُعُوتُ) هذا فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده أي: وإن كثرت نعوت.

(وَإِنْ نُعُوتُ كَثُرَتْ) كثيرة .. يعني: زادت على نعت واحد، نعت واحد فصاعداً، اثنان
فصاعداً.

(وَقَدْ) الواو واو الحال، وقد للتحقيق.

(تَلَّتْ): يعني تبعت منعوتاً واحداً.

(مُفْتَقِرًا) افتقاراً كلياً (لِذِكْرِهِنَّ) جميعاً .. كلها، بأن كان لا يعرف إلا بذكرها جميعاً.

(أُتْبِعَتْ) وجوباً، أي: وجب إتباعها للمنعوت في إعرابه، لماذا؟ لتنزيلها منه منزلة الشيء
الواحد، كأنها شيء واحد؛ لأنه مفتقر لها.

إذا تكررت النعوت وكان المنعوت لا يتضح إلا بها جميعاً وجب إتباعها كلها، للعلة التي
ذكرناها لتنزيلها منه منزلة الشيء الواحد، فتقول: مررت بزيد الفقيه الشاعر الكاتب.

وهذه إذا كان لا يتميز إلا بها، هذا متى؟ إذا كان عندنا زيد فقيه، زيد آخر شاعر، زيد ثالث كاتب، إذا عندنا ثلاثة وهذا الرابع، إذا عندنا زيد فقيه، وزيد شاعر، وزيد كاتب، حينئذٍ لو قلت: زيد الفقيه الشاعر الكاتب، لو سكت على الأول أتبعته التبس بغيره وهو الشاعر فقط، ولو قلت الكاتب فقط أتبعته التبس بغيره.

إذاً: لا يتميز إلا بذكر هذه النعوت كلها تابعة لسابقه، هذا تصور المثال، يعني لو وجد زيد آخر شاعر، ووجد زيد ثان وهو فقيه، ووجد زيد ثالث وهو كاتب، حينئذٍ إذا نعت زيد آخر رابع بهذه النعوت لا يتميز إلا بهذا؛ لأنك لو سكت على الأول التبس بالفقيه أو بالشاعر أو بالكاتب، ونحو ذلك.

وقد يكون المنعوت معيناً غير محتاج إلى تخصيص بالنعت وإليه أشار بالبيت الآتي.
وَاقْطَعْ أَوْ اتَّبِعْ إِنْ يَكُنْ مُعَيَّنًا ... بِدُونِهَا أَوْ بَعْضُهَا اقْطَعْ مُعْلَنًا

يعني: إذا اجتمعت أو تعددت النعوت - كثر -، لكن قد يتضح المنعوت بدونها كلها، فحينئذٍ يجوز قطعها كلها ويجوز إتباعها كلها .. لا يجب، في الأول يجب، هنا يجوز الإتيان، ويجوز القطع، وإذا كان بعضها مفتقراً إليها المنعوت دون بعض، فحينئذٍ وجب في المفتقر إليه الإتيان، وجاز في غيره الوجهان الذي هو القطع والإتيان.
وَاقْطَعْ: يعني الجميع.
أَوْ اتَّبِعْ: يعني الجميع
إِنْ يَكُنْ: المنعوت.
مُعَيَّنًا: يعني تعين مسماه بدون النعت.
بِدُونِهَا: كلها.

أو اقطع بعضها: متى؟ إذا تعين البعض دون البعض، يعني إذا كان يتميز .. في المثال السابق عندنا زيد شاعر وكاتب وليس عندنا فقيه، فحينئذٍ قلنا: بزيد الفقيه الشاعر الكاتب، نقول: الأول الذي هو الفقيه هذا يتعين؛ لأنه يحصل به التعيين، وما بعده يجوز فيه الوجهان، فتقول: مررت بزيد الفقيه بالنعت وجوباً، والثاني يجوز الشاعر الكاتب، الشاعر الكاتب على القطع، لماذا؟ لأن المنعوت غير مفتقر لهذين الوصفين، وأما الوصف الأول فهو مفتقر إليه، فإن لم يفتقر إليها كلها جاز فيها الوجهان القطع والإتيان، وإن افتقر إليها كلها فهو البيت الذي سبق، إن افتقر لبعضها دون بعض فما افتقر تعين الإتيان وما لا فيجوز فيه الوجهان.

(وَأَقْطَعُ) الجميع (أَوْ اتَّبِعْ) الجميع، أو أقطع البعض واتبع البعض، وهو ما أشار إليه بقوله: (أَوْ بَعْضُهَا أَقْطَعُ) اقطع بعضها (أَقْطَعُ) هذا فعل أمر، وَيَعْضُهَا هذا مفعول مقدم.

(مُعْلِنًا) يعني مظهرًا ذلك وهو تنكيث على من يقول: أن القطع لا يكون إلا بعد الإتيان.

قال الشارح هنا: إذا كان المنعوت متضحاً بدونها كلها جاز فيها جميعها الإتيان والقطع، وإن كان معيناً ببعضها دون بعض وجب فيما لا يتعين إلا به الإتيان، وجاز فيما يتعين بدونه الإتيان والقطع .. جاز فيه الوجهان، لكن بشرط تقديم المتبع الأول، فإذا كان لا يتعين إلا بالأول حينئذٍ وجب تقديمه أو الثالث وجب أن يتقدم. بشرط تقديم المتبع. وإذا كان المنعوت نكرة تعين في الأول من نعوته الإتيان وجاز في الباقي القطع، فلو كان نعتاً نكرة واحداً نحو: جاء رجل كريم لم يجر قطعه إلا في الشعر ضرورة على المشهور، ونقل عن سيبويه جوازه.

إذاً: إذا كان متعددًا في النكرة مطلقاً يجب أن يتبع الأول، وأما إذا كان غير متعدد فحينئذٍ تعين فيه الإتيان، ولم يتعرض هنا للقطع عند عدم تعدد النعت، والصحيح جوازه، يعني لو قال: مررت بزيد الكريم دون تعدد، الكلام فيما سبق في المتعدد، مررت بزيد الكريم، هنا الأصل الإتيان الكريم إذاً نقول: لم يتعرض هنا الناظم للقطع عند عدم تعدد النعت والصحيح جوازه خلافاً للزجاج المشترط في جواز القطع تعدد النعت. ثم النعت إذا قطع خرج عن كونه نعتاً.

إذا قيل: مررت بزيد الكريم، الكريم هذا على الإتيان بمعنى أن يكون نعت لما سبق بالخفض، هل يجوز قطعه أم لا؟ الزجاج شرط أن القطع لا يصح إلا في المتعدد: مررت بزيد الكريم الفقيه، فيجوز القطع، أما إذا كان واحداً فلا، والجمهور على الجواز، فيصح أن يقال: مررت بزيد الكريم الكريم الكريم، بالرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف، وبالنصب على أنه مفعول به، ولذلك إذا قطع النعت سواء قطع إلى الرفع أو إلى النصب خرج عن كونه نعتاً .. فليس بنعت، وإنما ترتب عليه جواز القطع وعدم النظر إلى أصله، وهو أنه نعت، نحكم عليه أولاً أنه نعت فُتبع ثم نقول: لك وجه آخر وهو القطع إلى الرفع أو إلى النصب.

(وَأَقْطَعُ أَوْ اتَّبِعْ إِنْ يَكُنْ) يعني المنعوت (مُعَيَّنًا بِدُونِهَا) كلها، حينئذٍ جاز لك الوجهان ولا يتعين.

(أَوْ بَعْضُهَا أَقْطَعُ مُعْلِنًا) أي: مظهرًا ذلك وهو تنكيث على من منع.

ثم قال:

وَأَرْفَعُ أَوْ أَنْصِبُ إِنْ قَطَعْتَ مُضْمِرًا ... مُبْتَدَأٌ أَوْ نَاصِبًا لَنْ يَظْهَرَ

إذا قطعنا النعت فإما أن نقطعه إلى الرفع أو إلى النصب، ولا يجوز وجه ثالث، يعني تقول: مررت بزيد الكريم هذا الأصل، هذا الإتياع، المراد بالإتياع أن يكون نعتاً لما سبق فيأخذ حكمه وهو الخفض في مثل هذا المثال، لك أن تقطعه، يعني: تفصله، يجعل جملة مستقلة ليس تابعاً لما سبق، هذا يسمى قطعاً، تقطعه إلى ماذا؟ إما الرفع وإما النصب، الرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف: مررت بزيد الكريم أي وهو الكريم، والنصب: مررت بزيد الكريم أي: أعني الكريم، أو أمدح أو أذم .. إلى آخره، لا يأتي الذم هنا، أي: أعني الكريم، حينئذ يتعين هذان الإعرابان عند القطع في الرفع والنصب، ولا يجوز غيرهما، وأما باعتبار وجوب الإضمار وعدمه ففيه تفصيل.

(وَأَرْفَعُ) على أنه خبر لمبتدأ محذوف، وارفع يعني: إن قطعت النعت، ارفعه على أنه خبر لمبتدأ محذوف.

(أَوْ) هذا للتخيير، أنت المخير.

(أَنْصِبُ) على أنه مفعول به.

(إِنْ قَطَعْتَ) النعت عن التبعية أو النعوت أو بعضها، الحكم عام فيما سبق كلها، إن قطعت النعت إن كان واحداً، عن التبعية، أو النعوت كلها، أو بعضها، إن قطعت هذا شرط في جواز الوجهين، إن لم تقطع وجب الإتياع، إن لم تقطع يعني: لم تنو انفصال هذا النعت عن سابقه، حينئذ وجب الإتياع، لا يجوز أن ترفع أو تنصب إلا بنية القطع.

(إِنْ قَطَعْتَ) شرط في جواز الوجهين، وهذا قلنا مفعوله محذوف، يعني: قطعت النعت. حال كونك (مُضْمِرًا) يعني: حاذفاً مقدراً (مُبْتَدَأٌ أَوْ نَاصِبًا) مبتدأ في حالة الرفع، لست مقدر المبتدأ الذي رفعته لا، الذي رفعته على أنه خبر، المبتدأ هو المضمّر، هو المحذوف.

(أَوْ نَاصِبًا) فعل وهو ناصب على الأصل في النصب، وهو أن يكون للأفعال.

(لَنْ يَظْهَرَ) الألف هذه تثنية فاعل، يعني لن يظهر الذي هو المبتدأ والناصب، وهذا إذا كان النعت لمجرد مدح أو ذم أو ترحم وجب الإضمار، وأما إذا كان للتخصيص أو الإيضاح فيجوز فيه الوجهان: الذكر والحذف.

قال الشارح: إذا قطع النعت عن المنعوت رفع على إضمار مبتدأ أو نصب على إضمار فعل نحو: مررت بزيد الكريم أي هو الكريم أو الكريم يعني: أعني الكريم.

الحمد لله الحميد، ((وَأَمْرَاتُهُ حَمَّالَةٌ)) [المسد:4] [المسد:4] حمالة الجمهور على الرفع،

وقرأ عاصم بالنصب حَمَّالَةً يعني: أذم.

وقول المصنف (لَنْ يَظْهَرَ) معناه أنه يجب إضمار الرفع أو الناصب، وإنما وجب حذف العامل ليكون حذفه الملتزم أمانة على قصد إنشاء المدح أو الذم أو الترحم، ولا يجوز إظهاره وهذا صحيح إذا كان النعت لمدح أو ذم أو ترحم، كما ذكرناه في الأمثلة السابقة.

فأما إذا كان لتخصيص أو توضيح فلا يجب الإضمار بل يجوز الوجهان: مررت بزيد الخياطُ خبر لمبتدأ محذوف، مررت بزيد هو الخياطُ يجوز، هو ابن مالك الذي ذكره سابقاً، أو الخياطُ يعني: أعني الخياطُ. وإن شئت أظهرت فتقول: هو الخياطُ أو أعني الخياطُ، والمراد بالرفع والناصب لفظة: هو أو أعني.

إذاً قوله: (لَنْ يَظْهَرَ) المراد به أنه خاص بما إذا كان النعت لمجرد مدح أو ذم أو ترحم، أما إذا كان للتخصيص أو التوضيح فيجوز فيه الوجهان ولا يجب، وهذا ما اعتذر به على الناظم في أول الألفية: قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكٍ، إذ كيف أظهر؟ نقول: لا. هنا للإيضاح وليس للمدح أو الذم أو الترحم، وإنما يجب الإضمار فيما إذا كان واحداً من هذه الأمثلة، ولذلك نقول: مررت بزيد الكريم، وهذا مدح هو الكريم، فيجب حينئذٍ إذا رفعت أن تضر المبتدأ، ولا يجوز إظهاره، فلا يصح أن يقال: مررت بزيد هو الكريم، أو ذم مررت بعمرٍو الخبيث أي هو الخبيث، فيجب حذف المبتدأ، أو ترحم مررت بزيد المسكين، فيجب حينئذٍ أن تحذف المبتدأ، فأما إذا كان لتخصيص أو توضيح فلا يجب الإضمار، مررت بزيد الخياطُ أو الخياطُ، وإن شئت أظهرت فتقول: هو الخياطُ أو أعني الخياطُ، والمراد بالرفع والناصب لفظة هو أو أعني، وبعضهم عمم، هذا تعميم، لكن في مقام المدح أو الذم يجوز أن تقول: أمدح، ولذلك ((وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ)) [المسد:4] أي: أذم حمالة الحطب، ثم قال رحمه الله: وَمَا مِنَ الْمَنْعُوتِ وَالنَّعْتِ عُقْلٌ ... يَجُوزُ حَذْفُهُ وَفِي النَّعْتِ يَقِلُّ

يجوز بكثرة حذف المنعوت إن علم، وكان النعت إما صالحاً لمباشرة العامل نحو: ((أَنْ اَعْمَلَ سَابِغَاتٍ)) [سبأ:11] أي: دروعاً سابغات، أو بعض اسم مقدم محفوض بـ (من) أو (في)، فالمحفوظ بـ (من) نحو قوله: (مِنَّا طَعْنٌ وَمِنَّا أَقَامٌ) أي: منا فريق طعن، ومنا فريق أقام .. فريق وفريق حذفه في الموضعين، والثاني كقوله: لَوْ قُلْتُ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تَبَيَّنْ تَأْتِمْ .. يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمَيْسَمٍ، هذا فيه تفصيل.

قال: أصله لو قلت: ما في قومها أحد يفضلها، يفضلها هذه الجملة نعت لموصوف محذوف تقديره أحد.

إذاً: (وَمَا مِنَ الْمَنْعُوتِ وَالنَّعْتِ عُقْلٌ) ما عقل: يعني علم، (ما) مبتدأ، وجملة (عقل) صلة الموصول، و (مِنَ الْمَنْعُوتِ وَالنَّعْتِ) متعلق بعقل.

(مِنَ الْمَنْعُوتِ) جار ومجرور متعلق بعقل، وعقل بمعنى العلم؛ لأن المراد به الإدراك والإدراك هو عين العلم.

(يَجُوزُ حَذْفُهُ) الجملة خبر عن المبتدأ، ويكثر ذلك في المنعوت ويقل في النعت.

قال: (وَفِي النَّعْتِ يَقِلُّ) ويقل في النعت، في النعت متعلق بقوله يقل، والضمير هنا يعود على الحذف، يعني يقل الحذف في النعت.

مفهومه: أنه في المنعوت كثير، إذاً يحذف كل من النعت والمنعوت إذا علم، وأما إذا لم يعلم فلا يجوز على القاعدة المشهورة، والأكثر أن يكون الحذف للمنعوت بخلاف النعت؛ لأن النعت إنما جيء به للغرض الذي ذكرناه.

قال الشارح: أي: يجوز حذف المنعوت وإقامة النعت مقامه إذا دل عليه دليل نحو قوله تعالى: ((أَنْ أَعْمَلَ سَابِغَاتٍ)) [سبأ:11] وهذا لأن العامل صالحاً لأن يباشره، أي: دروعاً سابغات، وكذلك يحذف النعت إذ دل عليه دليل لكنه قليل: ((قَالُوا الْآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ)) [البقرة:71] البين، ((إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ)) [هود:46] الناجين .. حذف الناجين.

((يَأْخُذْ كُلٌّ سَفِينَةً غَصْبًا)) [الكهف:79] سفينة صالحة.

وقوله: (مِنَ الْمَنْعُوتِ وَالنَّعْتِ) يشمل حذفهما معاً، نحو: ((لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَا))

[طه:74] يعني: لا يموت فيها ولا يحيا حياة نافعة، حذف الموصوف وصفته، إذ لا واسطة بين مطلق الحياة والموت، وقوله: (عُقْلٌ) مفهومه أنه إذا لم يعقل لا يجوز الحذف، وقوله: (يَجُوزُ حَذْفُهُ) هذا إطلاق ومفهومه مقيد بقوله: (وَفِي النَّعْتِ يَقِلُّ) يعني: أنه كثير. والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين ... !!!

عناصر الدرس

* شرح الترجمة. التوكيد. وحده

* أنواع التوكيد. بيان التوكيد المعنوي وبعض أحكامه

* توكيد النكرة عند النحاة

* الفاظ توكيد المثني.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين،
أما بعد:

قال الناظم رحمه الله تعالى: التَّوكِيدُ.

هذا هو ثاني التوابع، بعد أن أنهى ما يتعلق بالنعت ثنى بالتوكيد، وبعض النحاة يعكس
ويقدم التوكيد على النعت بناء على أن التوكيد هو عين المتبوع، تقول: جاء زيد نفسه،
نفسه هو عين زيد وزيد هو عين نفسه، فهما شيء واحد، وهذا كله في التوكيد سواء
كان اللفظي أو المعنوي، فحينئذ إذا كان عين المتبوع فهو أولى بالتقديم، وابن مالك هنا
قدم النعت على التوكيد، وخالف في بعض كتبه .. عكس، قدم التوكيد على النعت.
قد يقال بأنهم يراعون الترتيب، إذا اجتمعت قلنا يقدم النعت، لكن هذا ليس بظاهر،
قد يقال بأنهم لا يراعون ترتيباً معيناً بين النعت والتوكيد، على كل ثنى بالتوكيد.
التَّوكِيدُ: تفعيل، مصدر وَكَّدَ يُؤَكِّدُ توكيداً، فهو في الأصل مصدر ثم نقل سمي بالتابع
المخصوص، يعني: نفسه وكلهم أجمعون، هذا تابع مخصوص، سمي توكيداً، نقل من
المصدرية إلى التابع المخصوص، سبق أن العلم قد يكون منقولاً من المصدر كفضل، قلنا
فضل هذا منقول من المصدر إلى العلمية، ثم جرد عن المعنى، لكن هنا هل جرد عن
معناه الأصلي؟ الجواب: لا؛ لأن التوكيد بمعنى التقوية، وهذه ملاحظة في المؤكدات
بنوعيتها، سواء كانت مؤكدات لفظية أو معنوية.

إذاً نقل وجعل علماً على التابع المخصوص مع ملاحظة المعنى اللغوي له، يعني لم
يسلب الدلالة على معنى، فضل إذا سميت فضل، قلنا فضل يدل على الزيادة، طيب.
إذا سميت رجلاً فضل، حينئذ نزعته من معناه، لا يدل على معناه، صالحاً، لو سميت
صالح، قد لا يكون صالحاً؛ لأنه فاسداً، ولكن حينئذ نقول: لما نقل من الوصفية إلى
العلمية جرد عن معناه الأصلي، سلب صار جامداً، فحينئذ صالح وفضل مثل رجل،
رجل لا يدل على ذات ولا يدل على وصف، وصف باعتبار اصطلاح النحاة، حينئذ
توكيد نقل، هو في الأصل مصدر يدل على التقوية، نقل فجعل علماً على التابع
المخصوص نفسه، وكلهم .. إلى آخره، هل سلب معناه اللغوي؟ نقول: لا، لم يسلب،
بل روعي فيه المعنى الأصلي، إذاً هو مصدر ثم سمي به التابع المخصوص، هكذا يقول
النحاة، لكن لا يفهم منه أنه سلب عنه معناه الأصلي اللغوي وهو التقوية، بل المراد به

التقوية.

ويقال فيه أيضاً التأكيد، يعني بالهمزة، وبإبدالها ألفاً على القياس، في نحو: فأس،
ورأس .. فأس فاس، رأس راس .. هذه صحيحة، قلبت الهمزة ألفاً، حينئذٍ نقول:
التأكيد تأكيد ..

إذاً كم لغة؟ ثلاث لغات: توكيد، وتأکید، وتأكيد، وأفصحها التوكيد لورودها في القرآن
((بَعْدَ تَوْكِيدِهَا)) [النحل: 91] فدل على أنها هي الأفصح، ويقال أيضاً: التأكيد
بالهمز، تأكيد: تفعيل، وبإبدالها ألفاً على القياس في نحو فأس، ورأس، يقال: أكد
تأكيداً، ووكد توكيداً، وأيهما أصل؟ هو بالواو أكثر، وهي الأصل والهمزة بدل، إذاً وكَّد
أصل أكَّد، يقال فيه فعلان، وكَّد توكيداً، وأكَّد توكيداً، والواو أصل والهمزة بدل عنها.

إذاً التوكيد نقول: هذا تفعيل من فَعَّل يُفَعِّلُ تفعيلاً، وكَّد يوَكِّدُ توكيداً، وهو مصدر في
الأصل نقل وجعل علماً على التابع المخصوص ومعناه اللغوي وهو التقوية مراد كذلك.
التَّوكِيدُ لم يعرفه النحاة، لم يشتغلوا بتعريفه كعطف البيان، والنعته، لماذا؟ لأنه ألفاظ
محصورة، هو نوعان: توكيد لفظي وهذا يكون بإعادة اللفظ لا يحتاج إلى تعريف، أعد
اللفظ مرة أخرى صار توكيداً لفظياً، لا نحتاج أن نتعب أنفسنا ونأتي بتعريفه، إعادة
اللفظ الأول بعينه أو بمرادفه: قام قام زيد، لا لا لا. نقول: هذا كله توكيد: نعم نعم،
بلى بلى، هذا توكيد لفظي، إذاً لا نحتاج إلى تعريفه، والمعنوي نفسه وعينه وكلهم
وأجمعون .. سبعة ألفاظ محصورة، وما كان معدوداً بالعد سبعة ألفاظ لا يحتاج إلى حد،
ولذلك نقول: التوكيد نوعان: توكيد معنوي، وتوكيد لفظي، وقدم الناظم هنا التوكيد
المعنوي على التوكيد اللفظي، والمراد بالتوكيد المعنوي أن ثم ألفاظاً معدودة بالسبعة
سيأتي ذكرها في النظم واحداً واحداً، وهذه يؤكد بما ويُقَوَّى المتنوع ولا يستعمل غيرها
في موضعها، فهي توقيفية، يعني: لا يقال هذا اللفظ يستعمل توكيداً، نقول: لا. هذا
ليس من عندك، الأمر موقوف على السماع، فهي سبعة ألفاظ المشهور منها، وزاد
بعضهم ثلاثتهم وغيرها، لكن نقول: هذا كله استعماله في التوكيد نادراً، ثم هو مختلف
فيه وأما الذي ذكره الناظم فكله متفق عليه، والشروط المذكورة كلها في الجملة متفق
عليها، فباب النعت وباب التوكيد الإجماع فيه كثير.

فبدأ بالتوكيد المعنوي فقال:

بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ الْإِسْمُ أَكَّدَا ... مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ الْمُؤَكَّدَا
وَاجْمَعُهُمَا بِأَفْعَلٍ إِنْ تَبَعَا ... مَا لَيْسَ وَاحِداً تَكُنْ مُتَّبِعَا

النفس والعين، هذان لفظان يؤكد بهما الاسم، فيقال: جاء زيد نفسه، وجاء عمرو عينه، ويجمع بينهما كما سيأتي.

(بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ الْإِسْمُ أَكِّدَا)، بِالنَّفْسِ جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: أَكِّدَا، وَبِالْعَيْنِ مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ كَذَلِكَ.

(أَوْ) مانعة خلو، يعني لا يلزم منهما الجمع.

(الْإِسْمُ) هذا مبتدأ، وَأَكِّدَا الألف للإطلاق، أَكِّدَا فعل ماضٍ مغير الصيغة، ونائب الفاعل يعود على الاسم، وهو الرابط بين الجملة الخبرية وبين المبتدأ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ. الاسم أكدا بالنفس أو بالعين، وهل تقديم بالنفس أو بالعين وهو متعلق بأكدا يفيد الحصر؟ الجواب: لا. وإنما ذكر أو قدم إما من أجل النظم وإما من أجل الاهتمام بهذين اللفظين؛ إذ لهما شروط ولهما استعمال قد لا يكون في غيره، وهما أشهر استعمالاً من غيرهما، فحينئذ نقول: تقديم ما حقه التأخير لا يفيد الاختصاص ولا القصر؛ لأنه سيذكر أن ثم ما يؤكد به غير النفس والعين، النفس في الأصل المراد بها الذات، هذا الأصل في استعمالها ((تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ)) [المائدة: 116] جاء زيد نفسه أي: ذاته، نفسه استعمال حقيقي في إرادة الذات جاء زيد نفسه، نفسه يعني: ذاته، فرفع احتمال المجاز.

أما عينه فالأصل في إطلاق العين: العين الباصرة، إذاً جزء من الذات، فأطلق مراداً بها الكل، حينئذ يكون استعمالها في الأصل استعمالاً مجازياً؛ لأنها العين هي العين هذه الباصرة وهي جزء من الذات بخلاف النفس، النفس الشخص كله جسده وروحه يطلق عليه أنه نفس، جاء زيد نفسه ذاته، وأما جاء زيد عينه، عينه: الأصل العين هذه الباصرة، فنقول: أطلق الجزء مراداً به الكل، وهذه سبب الانتقال أو النقل من عين وهي جزء مراداً به الكل هو علة عدم جواز تقديم العين على النفس إذا اجتمعا؛ لأنه يؤكد بالنفس فقط، وبالعين فقط، وبهما معاً، فتقول: جاء زيد نفسه، وتقول في تركيب آخر: جاء زيد عينه، ويجوز أن تجمع بينهما فتقول: جاء زيد نفسه عينه، ولا يصح لك أن تقول: جاء زيد عينه نفسه، بتقديم العين؛ للعلة المذكورة؛ لأن نفسه دال على الذات فهو أوجب وأكد بالتقديم من عين، وأما عين فالأصل فيها أنها مجاز.

بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ الْإِسْمُ أَكِّدَا ... مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ الْمُؤَكِّدَا

ما المراد بتأكيد أو الفائدة من تأكيد النفس والعين؟

قالوا: لرفع احتمال المجاز، هذا المشهور عند النحاة، وهو ما عبر عنه ابن عقيل هنا ما يرفع توهم مضاف إلى المؤكّد، وهو زيد، إذا قيل: جاء زيد أو جاء الأمير هنا أسند المجيء إلى الأمير، قالوا: هذا محتمل، سبق في باب المضاف أنه يجوز حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه؛ حينئذٍ تقول: جاء الأمير، الأمير فاعل، هنا احتمالات: يحتمل أن المتكلم أخطأ في الإسناد، أراد أن يقول: جاء زيد فقال: جاء الأمير. ثانياً: يحتمل أنه على حذف مضاف، جاء الأمير أي: رسول الأمير. ويحتمل أنه على حذف مضاف من جهة أخرى وهو جاء الأمير .. جاء خبر الأمير.

إذا صار التركيب محتملاً، إما الأمير نفسه، وإما الأمير لا بنفسه وإنما بغيره، إما برسوله وإما بخبره، وإما أن يكون التركيب من أصله سهو وغلط أخطأ، فأراد أن يقول: جاء زيد فقال: جاء الأمير، إذاً: صار محتملاً، إذا جئت بـ: جاء الأمير نفسه رفعت الاحتمال، لا نقول: رفعته بالكلية وإنما أضعفت بعض الاحتمالات الواردة الثلاث، وأهمها أولاً: رفع نسبة الخطأ والسهو والغلط في الكلام، وأما الباقي فهو محتمل بقاؤه، أن تقول: جاء الأمير نفسه، أكدت. هل الاحتمالات الثلاثة السابقة كلها ارتفعت؟ قال به بعض النحاة: كل احتمال متعلق بالفاعل الأمير قد ارتفع بقولنا: نفسه، وهذا فيه نظر، لماذا؟ لأنه بالإجماع يجوز أن يؤكد الأمير في هذا التركيب بنفسه عينه، فالأول جيء به للتقوية .. التوكيد ورفع الاحتمال، والثاني وظيفته كوظيفة الأول لرفع الاحتمال، فلو كان الأول نفسه رفع كل الاحتمالات، الثاني ما موقعه في المعنى؟ أكد ماذا؟ هل أكد المؤكّد؟ لا، لم يؤكد نفسه، عينه هل هو توكيد لنفسه أو توكيد للأمير؟ توكيد للأمير، ونحن نقرر أن عينه يجاء به من أجل رفع الاحتمال، إذا كان نفسه رفع جميع الاحتمالات ماذا رفع عينه؟ هذا يجعلنا نقول: بأن المؤكّد الأول رفع بعض الاحتمالات، وجاء المؤكّد الثاني فأكد .. قوى بأن لم يبق احتمال لا إسناد من جهة الغلط ولا رسول الأمير، ولا خبر الأمير، فتعين 100% أن يكون الذي جاء هو الأمير عينه، وأما الأول فبقي الإشكال، إلا أن: جاء الأمير نفسه، جاء الأمير نفسه عينه، أي هذه التراكيب أقوى؟ ما جمعنا بين النفس والعين، جاء الأمير نفسه عينه هو الأمير بذاته، بجسده وروحه، هو الذي جاء، وأما جاء الأمير نفسه، إذاً التركيب صحيح جاء الأمير قطعاً ليس غلطاً ولا سهواً، وإنما محتمل: جاء الأمير خبره، جاء الأمير رسوله .. يحتمل هذا، ما زال الاحتمال باقياً.

جاء الأمير هذا محتمل.

(بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ الْإِسْمُ أَكِيدًا) إذاً نقول: يؤتى بالنفس والعين للتوكيد ويدلان على إثبات الحقيقة، ورفع المجاز عن الذات، قد يقول قائل: أنا ما أقول بالمجاز فكيف نقول: النفس والعين رافع للمجاز؟ نقول: لا. قل احتمال حذف مضاف، إذا كنت ما ترى مجاز قل: يحتمل التركيب جاء الأمير، جاء رسول الأمير، وحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه موجود في لسان العرب سواء سميته مجازاً أو حقيقة لا إشكال، لكنه موجود.

إذاً: إذا لم تقل مجاز حينئذ كيف تقول هذا لرفع المجاز؟ لا تنكر وجود النفس والعين، وإنما قل: النفس والعين يرفعان احتمال حذف مضاف في التركيب والحمد لله سلمنا من أن نقول مجاز؛ لأن البعض إذا قيل: مجاز، ما أدري كأنه يرتعش هكذا، نقول: هذه المسألة ميسرة سهلة، ولذلك ينتقد يعني بشدة في مسألة المجاز هذه. (بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ الْإِسْمُ أَكِيدًا) إذاً ما يرفع توهم مضاف إلى المؤكد يدل على إثبات الحقيقة، ورفع المجاز عن الذات.

(مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ الْمُؤَكِّدًا) يعني: من شرط صحة التأكيد بالنفس والعين أن يتلبس هذان اللفظان بضمير، ومن شرط هذا الضمير شرط في الشرط أن يكون مطابقاً للمؤكد؛ لأن النفس والعين يؤكد بهما المفرد، ويؤكد بهما المثنى، ويؤكد بهما الجمع .. إذاً ليست من خصائص المفرد، ولذلك نقول في قوله: (بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ الْإِسْمُ أَكِيدًا) ليس المراد عين اللفظ، بل المراد المادة، لماذا؟ لأنه سيقول: (وَأَجْمَعُهُمَا بِأَفْعُلٍ) فدل على أن قوله: الاسم أكداً بالنفس أي: بمادة النفس، أو بالعين: أي بمادة العين. لماذا؟ ليشمل المفرد والمثنى والجمع، لو قلت المراد به عين اللفظ حينئذٍ أخرجت المثنى والجمع، فيكون مفهومه بالنفس مفرداً لا غيره، وهذا المفهوم مطروح مرفوض، بدليل قوله: (وَأَجْمَعُهُمَا بِأَفْعُلٍ).

إذاً: (بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ) أي: بهاتين المادتين، هكذا قال الصبان، بقطع النظر عن إفرادهما وغيره.

مادة النفس ومادة العين. وليس المراد بالنفس والعين مفردين حتى يفيد أن النفس والعين يقيان على إفرادهما وإن أكّد بهما المثنى أو المجموع، مع أنه ليس كذلك، قد يقال بأن هذا المفهوم نعم، لكن ليس كل مفهوم يكون معتبراً؛ لأنه قال: بالنفس أو بالعين، إذاً لا بمثنى النفس والعين ولا بجمع النفس والعين الاسم أكداً، إذاً لا يؤكد

الاسم إلا بلفظ النفس وهو مفرد ولفظ العين وهو مفرد وليس الأمر كذلك، وهذا مفهوم ومطروح.

(مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ الْمُؤَكَّدَا) يعني يشترط أن يتصل النفس والعين بضمير، ثم هذا الضمير يطابق المؤكدا إفراداً إفراداً، تشنية تشنية، جمعاً جمعاً، فتقول: جاء زيد نفسه عينه، وجاءت هند نفسها عينها تأنيث مفرد، وجاء الزيدان أنفسهما أعينهما، وجاء الزيدون أنفسهم أعينهم، انظر أضيف إلى ضمير عائد على الزيدون، جاء الزيدون أنفسهم هم جمع، جاء الزيدان أنفسهما مثنى، جاءت الهندان أنفسهما، جاءت الهندات أنفسهن، جاءت هند نفسها عينها.

إذاً: لا بد أن يكون مشتملاً على ضمير ثم هذا الضمير يشترط فيه أن يكون مطابقاً للمؤكد، إن كان مفرد فمفرد، وإن كان مثنى فمثنى، وإن كان جمعاً فجمعاً. نأخذ من هذا فائدة: وهي أن لفظ النفس والعين معرفتان مطلقاً؛ لأنه يشترط فيهما أن يضافا إلى الضمير، نفس نكرة، عين نكرة، أضيف إلى الضمير نفسه صار معرفة. إذاً في التوكيد المعنوي الأصل عند جمهور النحاة لا يؤكَّد به إلا المعرفة؛ لأنها معارف في أنفسها، فحينئذٍ إذا كانت معرفة يشترط التطابق عند بعضهم وعند الجمهور، وسيأتي أن فيه تفصيلاً.

(مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ الْمُؤَكَّدَا) مَعَ بالنصب، هذا متعلق بمحذوف، حال من النفس وما عطف عليه، (بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ الْإِسْمُ أَكَّدَا) كأنه قال: الاسم أكد بالنفس والعين حال كونهما مع ضمير، طَابَقَ هذا فعل والفاعل ضمير مستتر يعود على الضمير، أي ضمير مطابق، الْمُؤَكَّدَا مؤكَّد ومؤكد، المؤكَّد هو المتبوع، والمؤكَّد هو نفسه اللفظ .. نفسه وعينه مؤكداً، الْمُؤَكَّدَا الألف هذه للإطلاق يعني: في الأفراد والتذكير وفروعه. وَاجْمَعُهُمَا بِأَفْعَلٍ إِنْ تَبِعَا ... مَا لَيْسَ وَاحِدًا تَكُنْ مُتَّبِعًا

(وَاجْمَعُهُمَا) الضمير يعود على النفس والعين، وَاجْمَعُهُمَا النفس والعين. (بِأَفْعَلٍ): يعني جمعاً ملابساً لأفعل، أو على وزن أفعل، أفعل من جموع القلة كما سيأتي كما تقول: أفلس، فتقول: أنفس وأعين.

(وَاجْمَعُهُمَا) الأمر يقتضي الوجوب، هل هو مستعمل مطلقاً في وجوبه أم على الجواز؟ أما باعتبار الجمع فهو واجب، إذا كان المتبوع المؤكَّد جمعاً فيجب الجمع لا بد منه، فحينئذٍ تقول: جاء الزيدون أنفسهم، لا بد من التطابق، وأما إذا كان مثنى فهذا ليس بواجب، كما سيأتي.

إذاً قوله: (وَاجْمَعُهُمَا) الأمر مستعمل في الوجوب بالنسبة إلى الجمع، وفي الأولوية بالنسبة إلى المثنى.

(بِأَفْعُلٍ) يعني على وزن أفْعُل، أو جمعاً ملابساً لأفْعُل، الباء إما بمعنى على وإما بمعنى الملابس، هذا أولى كلاهما صحيح.

إما اجمعهما جمعاً ملابساً لأفْعُل، وإما اجمعهما جمعاً على وزن أفْعُل، وأفْعُل كأفْلَس، جمع قلة.

(إِنْ تَبِعَا) ليس مطلقاً (وَاجْمَعُهُمَا بِأَفْعُلٍ) مطلقاً؟ لا. مقيد ليس على إطلاقه بل هو مقيد.

(إِنْ تَبِعَا) الألف هنا للتثنية، يعني النفس والعين، تبعاً (إِنْ) حرف شرط، إذا صار قيداً، وتبعاً هذا فعل ماضي، وألف الاثنين فاعل يعود على النفس والعين.

(مَا لَيْسَ)، (ما) اسم موصول بمعنى الذي مفعول به لتبع.

(مَا لَيْسَ وَاحِداً) ما ليس هو يعود على (ما)، (مَا لَيْسَ وَاحِداً) واحداً هذا خبر ليس، ما هو الذي ليس بواحد؟ وَنَعْتُ غَيْرِ وَاحِدٍ مثله هذا، (مَا لَيْسَ وَاحِداً) الذي هو المثنى والجمع، إذاً متى يجمعان، سواء كان على وجه الوجوب أو الأولوية؟ إذا كان المتبوع

الذي هو المؤكّد مثنى أو جمعاً، مفهومه أن المفرد يجب فيه المطابقة، جاء زيد نفسه، لا يقال: أنفسه، إنما تجب المطابقة إفراداً في اللفظ وفي الضمير، تجب المطابقة النفس

والعين مع المفرد في اللفظ، فلا يثنى ولا يجمع، وفي الضمير على ما ذكره سابقاً، وأما في الجمع فتجب المطابقة، والضمير على الأصل، وأما المثنى فلا تجب المطابقة كما سيأتي.

(إِنْ تَبِعَا مَا لَيْسَ وَاحِداً) أما مع المفرد فيجب إفرادها.

(تَكُنْ مُتَّبِعَا)، (تَكُنْ) جواب الطلب، وجمعهما تكن، اجمعهما بأفْعُل تكن متبوعاً، متبوعاً للعرب في أفصح كلامهم. وجمعهما تكن هذا مجزوم بجواب الأمر الذي هو اجمعهما.

تَكُنْ أنت، اسم تكن ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت، مُتَّبِعَا خبر تكن.

إذاً مراده بهذا البيت أنه إذا أكد المثنى والجمع لا يؤتى بلفظ النفس والعين مفردين، فلا

يقال: جاء الزيدان نفسهما، هذا كلام الناظم .. ظاهره، ولا تقول: جاء الزيدون

نفسهم، نفسهم عينهم هذا ليس بصواب عند الناظم، وهذا متفق عليه في الجمع، أما المثنى ففيه.

(وَاجْمَعُهُمَا بِأَفْعُلٍ إِنْ تَبِعَا) تبعاً النفس والعين.

(مَا لَيْسَ وَاحِداً) مؤكّداً ليس واحداً، (ما) هنا تصديق على المؤكّد.

(لَيْسَ وَاحِداً) ليس "ما" هذا الذي هو المؤكّد واحداً يعني: ليس مفرداً، مفهومه أنه يجب

المطابقة مع المفرد إفراداً في الضمير وفي اللفظ.

(تَكُنْ مُتَّبِعًا) أفهم كلامه يعني: أشار بكلامه السابق من جهة الفهم، أفهم كلامه منع مجيء النفس والعين مؤكّداً بهما غير الواحد وهو المثنى والمجموع غير مجموعين على أفْعُل، وهو كذلك في المجموع.

وأما المثنى فيجوز فيه أيضاً مع الجمع الإفراد والتثنية، فيه ثلاث لغات، لكن الأفصح هو الجمع، ولذلك قلنا: أَجْمَعُهُمَا مستعمل في الوجوب باعتبار الجمع، وفي الأولوية الأفصح الأولى في المثنى، ويجوز التثنية والإفراد، وأما المثنى فيجوز فيه أيضاً مع الجمع الإفراد والتثنية، فيجوز نفساهما.

بل كل مثنى في المعنى مضاف إلى متضمنه يجوز فيه الجمع والإفراد والتثنية، والمختار الجمع، ومنه قوله المشهور عند النحاة: ((فَقَدْ صَعَتْ قُلُوبُكُمَا)) [التحريم:4] (قُلُوبُكُمَا): قلبا امرأتان فقط، (قُلُوبُكُمَا) جمع القلوب هنا لإضافتهما إلى ضمير تثنية، وهذا الأفصح، إذا أضيف إلى ضمير تثنية فالأفصح الجمع؛ لأنهما مضاف ومضاف إليه، فلو كان مثنى وهذا مثنى أضيف الشيء إلى نفسه، سيأتي.

((فَقَدْ صَعَتْ قُلُوبُكُمَا)) [التحريم:4]، ويترجح الإفراد على التثنية عند ابن مالك - يمكن في غير هذا الكتاب-، يترجح الإفراد على التثنية عند ابن مالك، يعني يقال: جاء الزيدان الأفصح أنفسهما أعينهما بالجمع على وزن أفْعُل، هذا الأفصح، ويجوز جاء الزيدان نفسهما عينهما، مفرد مضاف إلى ضمير المثنى، وبعضهم ضعفها جاء الزيدان نفساهما، عيناها بالتثنية، والإفراد أرجح من التثنية، والأرجح من الاثنين الجمع وهو الأفصح.

ويترجح الإفراد على التثنية عند ابن مالك، وعند غيره بالعكس، وكلاهما مسموع، لكن الأكثر المطرد قياساً بالجمع على وزن أفْعُل.

قلنا: يترجح الإفراد على التثنية، فأما على التثنية -الإفراد- فلأن المتضايقين كالشيء الواحد، فكروها الجمع بين تثنيتهما، لماذا رجحنا نفسهما على نفساهما، مع أن الأصل المتبادر إلى الذهن أنه يثنى ليطابق المؤكّد؟ قال: لأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، فإذا قيل: نفسا مثنى، هما مثنى .. وهذا فيه كراهة، أن يضاف الشيء إلى نفسه، كل منهما مثنى. فكروها الجمع بين تثنيتهما -المضاف والمضاف إليه هما كالشيء الواحد-، وأما على الإفراد فلأن الاثنين جمع في المعنى. إذاً:

وَأَجْمَعُهُمَا بِأَفْعُلٍ إِنْ تَبِعَا ... مَا لَيْسَ وَاحِدًا تَكُنْ مُتَّبِعًا

إذا أُكِّدَ بالنفس والعين الجمعُ وجب الجمع على وزن أفْعُل مضافاً إلى ضمير يعود على

المؤكد وهو جمع، وإذا أكد به المفرد فهذا مفهوم قوله: مَا لَيْسَ وَاحِداً أنه تجب المطابقة، بقي المثنى، قلنا: (وَاجْمَعُهُمَا بِأَفْعُلٍ إِنَّ تَبِعَا مَا لَيْسَ وَاحِداً) دخل فيه المثنى، إذاً الأرجح في المثنى أن يجمع النفس والعين على وزن أفعل مضاف إلى ضمير المثنى، فيقال: جاء الزيدان أنفسهما وجاء الزيدان أعينهما هذا الأفصح، بعده لغة مسموعة كذلك لكنها ليست هي بالأشهر: أن يبقى على إفراده مضافاً إلى ضمير المثنى جاء الزيدان نفسهما، كما هي نفسهما، عينهما.

اللغة الثالثة: جاء الزيدان نفسهما بالتثنية، عينهما بالتثنية.

(وَاجْمَعُهُمَا) أي النفس والعين (بِأَفْعُلٍ) يعني على وزن أفعل (إِنَّ تَبِعَا) إن تبعنا النفس والعين (مَا) مؤكداً (لَيْسَ وَاحِداً) هذا له مفهوم، (تَكُنْ مُتَّبِعَا).

ولذلك يقال: جاء زيد نفسه باعتبار المفرد، وجاء زيد عينه، وجاء زيد نفسه عينه، فتجمع بينهما بلا عطف بخلاف النعت كما سيأتي، النعت يجوز العطف ويجوز ترك العطف على التفصيل الذي ذكرناه سابقاً، وأما التوكيد فلا يجوز، يجب فيه عدم العطف.

وتقديم النفس على العين لازم إذا جمع بينهما، يجب تقديم النفس على العين، ولا يجوز العكس، هذا المشهور عند النحاة؛ للعللة التي ذكرناها. وقيل: حسن ليس بواجب، لكن التعليل الأول أوفق.

ويجوز جرهما بباء زائدة، يعني يجوز أن تدخل الباء على نفسه وعينه تقول: جاء زيد نفسه، جاء زيد بنفسه، وجاء زيد عينه، وجاء زيد بعينه، وجاءت هند بنفسها - وهذا مستعمل عند الناس - بعينها صحيح هذا.

إذاً موافق للسان العرب، فكيف نعره؟ جاء زيد نفسه، جاء زيد بنفسه.

الباء حرف جر زائد، ونفسه توكيد للمرفوع وهو مرفوع تقديرًا، مرفوع ورفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، إذاً جاء زيد بنفسه، الباء حرف جر زائد ونفس هذا مؤكد، لماذا نعره هكذا؟ لأننا عندنا قاعدة، قبل الولوج في هذه الأبواب قلنا: التابع الاسم المشارك لما قبله في إعرابه، لا بد تستحضر هذا التعريف في جميع الأبواب؛ لأن التابع جنس يدخل تحته النعت والتوكيد، وعطف البيان إلى آخره.

فإذا قلت: جاء زيد بنفسه .. كيف الاسم المشارك لما قبله في إعرابه؟ إذا حكمنا على الباء بأنها زائدة إذاً الإعراب لا بد أن يكون كقوله: ((مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ))

[المائدة:19]، و ((هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ)) [فاطر:3] فيبقى على أصله وهو أنه

مرفوع ولذلك قلنا: يَتَّبِعُ فِي الإِعْرَابِ يشمل الإعراب التقديري والإعراب المحلي والإعراب الظاهر، وهذا يجعله مثلاً لما هناك. ومحل الجورور إعراب المتبوع.

قال ابن عقيل هنا: التوكيد قسمان:

أحدهما: التوكيد اللفظي وسيأتي في آخر الباب

والثاني: التوكيد المعنوي وله سبعة ألفاظ معدودة فلا نحتاج إلى حده، وهو على ضربين:

الأول: ما يرفع توهم مضاف إلى المؤكّد، وهذه هي عين العبارة التي يعبر بها الأكثر من

النحاة: ما يرفع توهم مجاز، ما يرفع المجاز عن الذات، أو يدل على إثبات الحقيقة ورفع

المجاز عن الذات .. كلها عبارات مؤداها واحد، المراد أن اللفظ السابق يحتمل حذف

مضاف سمّيته مجازاً أو سمّيته حقيقة لا إشكال، المراد أنه يرفع احتمال حذف المضاف،

ويبقى على حقيقته، جاء زيد نفسه، جاء الأمير نفسه، إذاً لا رسول الأمير، ولا خبر

الأمير، ولا احتمال الخطأ في الإسناد وإن كان هذا فيه بعد.

وهو المراد بمذنب البيتين وله لفظان النفس والعين، إذاً لرفع المجاز عن الذات له لفظان

فقط النفس والعين، تقول: جاء زيد نفسه، فنفسه توكيد لزيد، وهو يرفع توهم أن

يكون التقدير: جاء خبر زيد، أو رسول زيد، أو أخطأ، أراد أن يقول: جاء عمرو فقال:

جاء زيد، هذا محتمل، لكن هذا بعيد، أو رسوله وكذلك: جاء زيد عينه. ولا بد من

إضافة النفس أو العين لضمير يطابق المؤكّد نحو: جاء زيد نفسه أو عينه وهند نفسها أو

عينها، ثم إن كان المؤكّد بهما مثنى أو مجموعاً جمعتهما على مثال أفعل .. جمع قلة، ولا

يجوز أن يؤكد بهما مجموعين على نفوس وعيون .. أفعل، فإذا قيل: جاء الزيدون

عيونهم، ما يصح، لماذا لا يصح؟ لم يسمع عيونهم، وجاء الزيدون نفوسهم، نقول: لا

يصح.

ولا يجوز أن يؤكد بهما مجموعين على نفوس ولا عيون، لكن النفوس لوحدها لو

استعملت دون توكيد جائز، نفوس المؤمنين محرمة صحيح هذا، أرواح المؤمنين .. جائز،

ولكن إذا أريد به التأكيد حينئذٍ اختلفا.

فلا يجوز أن يؤكد بهما مجموعين على نفوس وعيون، ولا في العين مجموعاً على أعيان

أفعال؛ لأن أفعال هذا من جموع القلة مثل أحمال، أما جمع كثرة فلا، فَعُول نقول: هذا

لا يجمع النفس والعين على جمع كثرة، وأما أفعل فهو المسموع، وأما أعيان على وزن

أفعال فهذا جوزه البعض، لكن المشتبه عندهم لا.

فتقول: جاء الزيدان أنفسهما أو أعينهما، والهندان أنفسهما أو أعينهما، والزيدون أنفسهم أو أعينهم، والهندات أنفسهن أو أعينهن.
وَكَلَّا اذْكُرْ فِي الشُّمُولِ وَكَلَّا ... كَلْنَا جَمِيعًا بِالضَّمِيرِ مُوصَلًا

هذه أربعة ألفاظ مع الاثنين ستة، بقي واحد وهو عام.
(وَكَلَّا اذْكُرْ) اذكر كلاً، يعني من المؤكّدات، (وَكَلَّا اذْكُرْ) كلاً مفعول به، واذكر فعل أمر، اذكر كلاً فعل أمر، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت، أنت اذكر كلاً، في ماذا؟

(في الشُّمُولِ) ليس الشمول، وإنما في التوكيد المقصود به تأكيد الشمول، تقوية الشمول، والمراد بالشمول هنا العموم والإحاطة، ولذلك هذه الألفاظ من ألفاظ العموم، يعني مما يدل على أن المراد بالمؤكّد الشمول والإحاطة والعموم لا الخصوص، ولذلك يعبر عن هذا النوع وهو النوع الثاني الذي عناه ابن عقيل هنا بأنه: ما يرفع توهم عدم إرادة الشمول، لرفع احتمال تقدير بعض المضاف إلى متبوعهم، هذا أيضاً قول. أو احتمال إرادة الخصوص بالمؤكّد، تقول: جاء القوم، القوم يطلق في استعمال العرب قد يراد به كل القوم .. جميعهم، وقد يراد به بعض القوم، جاء القوم، فإذا أريد باللفظ صار اللفظ محتملاً للشمول وعدم الشمول، للكل ولل بعض، إذا أردت توكيده تقويته بأنه لم يرد به الخصوص فحينئذٍ جئت بلفظ مؤكّد دال على الشمول وهو كل جاء القوم كلهم، إذاً هل يحتمل التخصيص، هل يحتمل إرادة الخصوص؟ الجواب: لا. لماذا؟ فإن كان اللفظ المتبوع الذي هو المؤكّد يحتمل أن يكون من إطلاق الكل مراداً به الخصوص، وهذا مستعمل في لسان العرب.
(وَكَلَّا اذْكُرْ فِي الشُّمُولِ): يعني في التوكيد، توكيد الشمول المقصود أو المسوق لقصد الشمول، والشمول المراد به العموم والإحاطة.

(وَكَلَّا وَكَلْنَا) وسبق أن كلا وكَلْنَا، كلا للمثنى المذكر، وكَلْنَا للمثنى المؤنث، وهما كذلك للشمول؛ لأنه قد يجوز إطلاق "الزيدان" مراداً بهما أحدهما، فيقال: جاء الزيدان على نية حذف المضاف، جاء أحد الزيدتين، وجاءت الهندان، يجوز أن يكون على حذف مضاف جاءت إحدى الهندتين، فرفعاً لهذا المضاف المتهم وجوده فتقول: جاء الزيدان كلاهما، وجاءت الهندان كلاهما، إذاً فيه رفع لتوهم إرادة المؤكّد باللفظ العام الخاص، يحتمل أن يراد بـ"الزيدان" أحد الزيدتين، وبـ"الهندان" أحد الهندتين، فحينئذٍ قلت: كلاهما

أكدته بأن المراد باللفظ هو مدلوله وعينه، فليس ثم مضافاً محذوف، وليس ثم دعوى مجاز، وكذلك الهندان، وَكَلَّا كِلْتَا: يعني وكلتا بحذف حرف العطف.
(جَمِيعاً): أي وجميعاً.

قال ابن هشام في جَمِيعاً: التوكيد بها غريب -قاله في الأوضح-، التوكيد بها غريب يعني قليل، وهي بمنزلة كل -مثل: كل- القول فيها كالقول في الكل.

إذاً: هذه أربعة ألفاظ يؤكد بها ما يرفع توهم عدم إرادة الشمول، يعني رفع احتمال تقدير بعض مضاف إلى متبوعهن: كل، وكلا، وكلتا، وجميع.

قال: (بِالضَّمِيرِ مُوصِلاً) يعني: موصلاً بالضمير، هذا حال من كل وما عطف عليه.
كُلًّا: اذكر كلاً حال كونه موصلاً بالضمير، يعني: كالشرط السابق: مَعَ ضَمِيرِ طَابَقِ الْمُؤَكَّدَا، إذاً يشترط في هذه الأربع إذا أكد بمن أن تضاف إلى ضمير، ثم قوله: (بِالضَّمِيرِ) أل للعهد، يعني الضمير الذي سبق ذكره في قوله: مَعَ ضَمِيرِ طَابَقِ الْمُؤَكَّدَا، فكانه قال: موصلاً بالضمير المطابق للمؤكد، قال للعهد.

إذاً هذه أربع ألفاظ: كل، وكلا، وكلتا، وجميع .. فلا يؤكد بمن إلا ما له أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه، لرفع احتمال إرادة الخصوص بلفظ العموم فهي لرفع احتمال تقدير بعض مضاف إلى متبوعهن.

يعبر النحاة عن هذا النوع بما ذكره هنا ابن عقيل: ما يرفع توهم عدم إرادة الشمول -الشمول العموم-، يعني اللفظ السابق يحتمل أنه أريد به الخصوص فيؤتى بهذه الألفاظ تأكيداً بأن المراد بها الشمول والإحاطة -العموم-، ويعبر بعضهم بأنها لرفع احتمال حذف مضاف من المتبوع، كأنه إذا قال: جاء الركب كله: جاء بعض الركب، يحتمل ماذا؟ أن ثم مضافاً محذوف، جاء القوم: جاء بعض القوم، جاء الزيدان: جاء أحد الزيدان، جاءت الهندان: جاءت إحدى الهندين .. إذاً يحتمل أن ثم مضافاً محذوفاً. إذاً لرفع احتمال تقدير بعض .. كلمة "بعض" مضاف لمتبوعهن -المتبوع المؤكّد-.

ثم اعلم أن "كل" يشترط في التوكيد بها شروط:

أولاً: أن يكون المؤكّد بها غير مثنى، كل (وَكَلَّا اذْكُرْ) ليس على إطلاقه، يشترط فيها أن يكون المؤكّد بها غير مثنى، أما المثنى فلا يؤكد.

الثاني: أن يكون متجزئاً، يعني يقبل التجزئة، وهو الذي عبر عنه بعضهم بأنه لا يؤكد بمن إلا ما له أجزاء، لا بد أن يكون متجزئاً، إما بذاته وإما بعامله.

بذاته بنفسه يتجزأ مثل الجمع: جاء القوم، القوم: زيد وعمرو وخالد كلهم قوم، يتجزأ بذاته أو لا؟ يتجزأ بذاته، ((فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ)) [الحجر:30] الملائكة يتجزئون أم لا؟ نعم يتجزئون ملك ملك ملك .. كلهم منفصل عن الآخر، إذاً له أجزاء متجزئة بذاتها .. منفصلة، هذا أول.

بذاته مثل: ((فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ)) [الحجر:30]، جاء القوم كلهم، أو بعامله، أما هو في ذاته فلا يتجزأ، ولهم مثال مشهور عند النحاة: اشترت العبد كله، العبد زيد مثلاً واحد ما يتقسم رجل ويد إلى آخره ما يتقسم، ليس مثل القوم والملائكة، لكن كونه عبداً هو قال: اشترت العبد، والعبد معلوم أنه يتبعض باعتبار الرق .. وصف، وأما باعتبار ذاته فلا يتبعض، اشترت العبد يحتمل بعضه، قد يكون اثنان مشتركين في عبد واحد .. مبعض، وهذا الذي يسميه المواريث مبعض، حينئذٍ إذا اشترى بعض العبد، تجزأ أو لا؟ تجزأ، إذاً يحتمل، إذا قال: اشترت العبد يعني: الثلث أو النصف أو بعضه، والثاني الباقي مملوك للغير، لكن إذا قال: اشترت العبد كله رفع احتمال التجزئة، لكن باعتبار العامل هو قابل للتجزئة.

فرفع قوله: كله احتمال تجزئة العبد، والعبد في الأصل لا يتجزأ باعتبار ذاته، وإنما يتجزأ باعتبار عامله، والذي ذلك على أنه يتجزأ اشترت، والعبد يتبعض. إذاً: أن يكون المؤكد بكل متجزئاً إما بذاته بنفسه اللفظ نفسه وما يصدق عليه، وإما بالعامل، والأول مثاله كما ذكرنا، والثاني مثاله المشهور: اشترت العبد كله. ولا يجوز جاء زيد كله، جاء زيد كله لا يصح؛ لأن زيد لا يتجزأ لا بذاته ولا بعامله، إلا إذا كان مؤولاً بأنه عبد، هذا شيء ثاني، وأما إذا كان حراً فيبقى على الأصل، وكذلك العامل لو كان عبداً مجينه لا يتجزأ بخلاف الشراء، هنا. إذاً: لا يجوز جاء زيد كله. ثالثاً -من شروط كل-: أن يتصل بها ضمير عائد على المؤكد، وهذا ذكرناه فيما نص عليه الناظم بقوله: (بِالضَّمِيرِ مُوصَلاً).

إذاً: يشترط في التوكيد بكل ثلاثة شروط: أن يؤكد بها غير مثنى.

أن يكون متجزئاً بذاته أو بعامله.

أن يتصل بها ضمير عائد على المؤكد.

وشروط كلا وكلتا: أن يكون المؤكد بهما دالاً على اثنين، ولا يقصد به المثنى اصطلاحاً لا، أن يكون دالاً على اثنين، جاء زيد وعمرو كلاهما، يصح أو لا يصح؟ زيد وعمرو ليس مثنى، نقول: ليس المراد هنا المثنى الاصطلاحي، وإنما المراد أن يكون المؤكد دالاً على اثنين، إما بالعطف وإما باللفظ نفسه، فجاء زيد وعمرو كلاهما، كلاهما توكيد، والمؤكد مثنى .. دالاً على اثنين، كيف مثنى؟ نقول: لغة لا اصطلاحاً.

إذاً: الشرط الأول: أن يكون المؤكد بهما دالاً على اثنين.

الثاني: أن يصح حلول الواحد محلها .. محل الاثنين، هذا احترازاً من الأفعال التي تستلزم المشاركة، اختصم زيدٌ وعمروٌ كلاهما، غلط على الصحيح، لماذا؟ لأن اختصم زيدٌ .. لو قال: اختصم زيدٌ ما يصح التعبير؛ لأن اختصم يقتضي فاعلين، وإن كان أحدهما فاعلاً في الاصطلاح والثاني في المعنى، حينئذٍ نقول: هل يصح حلول المفرد الواحد محل فاعل اختصم؟ نقول: لا، لا يصح.

أن يصح حلول الواحد محلها، فلا يجوز اختصم الزيدان كلاهما؛ لأنه لا يحتمل أن يكون المراد: اختصم أحد الزيدين، هذا احتمال غير وارد، نحن نقول: كلا هذا لرفع توهم مضاف إلى المتبوع، وهذه قاعدة عامة في الكل .. في الأربعة، حينئذٍ لا يحتمل اختصم أحد الزيدين، اختصم مع من؟ مع نفسه؟ هذا ما يحتمل بعيد، إنما لا بد من شخص آخر، إذاً هو يستلزم فاعلاً آخر؛ لأنه لا يحتمل أن يكون المراد اختصم أحد الزيدين، فلا حاجة للتأكيد.

الثالث: أن يكون ما أسندته إليهما غير مختلف في المعنى، فلا يجوز مات زيد وعاش عمرو كلاهما، لا يصح، لكن جاء زيد وانطلق عمرو كلاهما يصح.

(وَكَلَّا اذْكُرْ فِي الشُّمُولِ وَكَلَّا كِلْتَا جَمِيعًا) جميعاً هذه مثل كل في الشروط، (بِالضَّمِيرِ مُوصَلاً) يعني موصلاً بالضمير.

فإذا جاء لفظ من هذه الألفاظ غير موصل بالضمير لا يكون مؤكداً، ولذلك قوله: ((خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا)) [البقرة: 29] هذا حال، لا نقول: تأكيد، لماذا؟ لأن من شرط التوكيد بجمعياً وكل وما عطف عليه أن يكون مضافاً للضمير، فإذا جرد عن الضمير لا يكون مؤكداً. خلافاً لمن وهم، ولا قراءة بعضهم: (إِنَّا كَلَّا فِيهَا) (كَلَّا) هل يصح أن يكون تأكيداً؟ (كَلَّا) ما يصح لا بد من الضمير كلهم أو كله، لا بد أن يكون مضافاً إلى الضمير، (إِنَّا كَلَّا) إنما كَلَّا، لا بد أن يكون مضافاً إلى الضمير، ولذلك خرج البصريون على أنه بدل من اسم (إن) ولا يصح أن يكون تأكيداً لاسم (إن). ولا قراءة بعضهم: (إِنَّا كَلَّا فِيهَا) خلافاً للفراء والزمخشري، بل جميعاً حال وكَلَّا بدل، ويجوز كونه حالاً من ضمير الظرف، (إِنَّا كَلَّا فِيهَا) فيها كَلَّا؛ لأنه إذا كان الوصف تقدم على جار ومجرور حينئذٍ أعرب حالاً.

قال الشارح هنا: هذا هو الضرب الثاني من التوكيد المعنوي وهو ما يرفع توهم عدم إرادة الشمول، أو إن شئت قل: لرفع احتمال تقدير بعض مضاف إلى متبوعهم،

والمستعمل لذلك أربعة ألفاظ: كل، وكلا، وكلتا، وجميع.

جميع بمنزلة كل في المعنى، وكلا وكلتا كذلك بمنزلة كل في المعنى، كل منها يؤكد بها الشمول والإحاطة والعموم، ويشترط فيها كلها أن تكون مشتملة على الضمير؛ ليحصل الربط بين التابع والمتبوع.

فيؤكد بكل وجميع ما كان ذا أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه نحو: جاء الركب كله، لجواز أن يقال: جاء بعض الركب، وهكذا.

أو جميعه، والقبيلة كلها، بعض القبيلة أو جميعها، والرجال كلهم أو جميعهم، والهندات كلهن أو جميعهن ولا تقول: جاء زيد كله، لا يصح، لماذا؟ لأنه غير متجزئ، لا بد أن يكون متجزئاً إما بذاته أو بعامله.

ويؤكد بكلا المثنى المذكر، لجواز أن يقال: جاء أحد الزيدين، وإحدى الهندين، نحو: جاء الزيدان كلاهما، وبكلتا المثنى المؤنث نحو: جاءت الهندان كلتاهما، ولا يجوز اختصم الزيدان كلاهما على مذهب الفراء والأخفش وأبي علي الفارسي، وذهب الجمهور إلى الجواز، ووافقهم الناظم في التسهيل، ولا يقال حينئذٍ: اختصم الزيدان كلاهما، ولا الهندان كلتاهما، لامتناع التقدير المذكور.

إذا كان الضابط هو حذف مضاف .. لفظ بعض، لا بد أن يكون مطرداً، فلا يقال: اختصم بعض الزيدين أو أحد الزيدين، أو اختصم إحدى الهندين أو بعض الهندين .. ما يصح هذا، فإذا كان الاحتمال هو رفع دفع مضاف في المتبوع وهو لفظ بعض أو أحد أو إحدى، نقول: هذا لا يوجد في اختصم، وتضارب الزيدان، وتقاتل العمران .. نقول: هذا يستلزم أن يكون كل منهما فاعل، فحينئذٍ لا يصح أن يقال: بعض، فلا يقع فيه مجاز.

ولا بد من إضافتها كلها إلى ضمير يطابق المؤكد كما مُثِّل.

ولا يجوز حذف الضمير استغناء بنيته، يعني بنية الإضافة خلافاً للفراء والزمخشري، ولذلك جوز هناك جميعاً أن يكون توكيداً؛ لأنه يجوز حذف الضمير، والصواب لا، وكذلك (إنّا كُلاً) جوزوا حذف الضمير على نيته والصواب لا.

وَاسْتَعْمَلُوا أَيْضاً كُكُلٍ فَاعِلُهُ ... مِنْ عَمٍّ فِي التَّوَكُّيدِ مِثْلُ النَّافِلَةِ

هذا اللفظ السابع والأخير، وهو لفظ عامة، وقل من ذكره من النحاة، هذا يدل على قلته في استعمال العرب.

إذا: اللفظ السابع والأخير: هو لفظ عامة.

قال: (وَاسْتَعْمَلُوا) أي: العرب.

(أَيْضاً) أي: كما استعملوا غير عامة في التوكيد فاعله، حال كونه من عم ككل، يعني يراد بعامة ما يراد بكل، فكل ما اشترط هناك اشترط هنا.

(وَاسْتَعْمَلُوا أَيْضاً) أي: العرب، أَيْضاً إعرابه مفعول مطلق لفعل محذوف، آض يبيض أَيْضاً، والرجوع هنا أي: كما استعملوا غير عامة، غير لفظ عامة، وقوله: مِنْ عَمَّ أي: مشتقاً من مصدره، واستعملوا أَيْضاً فَاعِلُهُ هذا مفعول به، مِنْ عَمَّ هذا حال من فاعله .. حال منه.

(كَكَلٍ) هذا كذلك حال مقدمة، فِي التَّوَكِيدِ: متعلق بقوله: اسْتَعْمَلُوا، استعملوا في التوكيد، مِثْلُ النَّافِلَةِ: هذا حال ثالثة، ثلاثة أحوال في هذا التركيب.

تقدير البيت هكذا: استعملوا أَيْضاً فاعلة من عم ككل مثل النافلة، وأما قوله: فِي التَّوَكِيدِ فلا داعي له، لماذا؟ حشو هذا، استعملوا فاعله ككل، حال كونه مثل كل، إذاً وكل يستعمل في التوكيد، لماذا قال: فِي التَّوَكِيدِ؟ هذا يعتبر حشواً.

وَاسْتَعْمَلُوا أَيْضاً أي: كما استعملوا غير عامة، وقوله: مِنْ عَمَّ فاعله حال كونه من عم، عم فعل ماضي، يعني مشتقاً من مصدره، وقوله: فِي التَّوَكِيدِ متعلق بـ اسْتَعْمَلُوا ويغني عنه قوله: كَكَلٍ.

إذا: استعملوا أَيْضاً حال كونه ككل في الدلالة على الشمول اسماً موازناً لفاعله، وهذا فاعله ليس هو الذي استعمل، إنما مشتق من عم، إذا أخذ من عم .. عم بمعنى شمل، عموم .. لفظ العموم نفسه، إذا أخذ منه وزن فاعله تقول: عامة، إذا جئت بلفظ عامة، تقول: عامة، جاء القوم عامتهم، كما تقول: جاء القوم كلهم، إذاً قوله: فَاعِلُهُ .. استعملوا فاعله يعني: اسماً موازناً لفاعله، حال كونه مشتقاً من مصدر عم.

مِثْلُ النَّافِلَةِ هذا اختلفوا فيه، مراده مثل النافلة هل هي بمعنى أن عدها من ألفاظ التوكيد يشبه النافلة، يعني كأن الألفاظ ستة، وليست سبعة، هي الفرض، وعامة نافلة متممة لها، ولذلك قل من ذكرها من النحاة، إذاً أشبهت النافلة بعد الفرض. والمراد بالنافلة: هي الزيادة؛ لأن أكثر النحويين لم يذكرها.

وقال في التوضيح: إلا أخرى، قول ابن مالك هنا: (مِثْلُ النَّافِلَةِ) يقول: ليس المراد بأنه زائدة على ما سبق لا، مراده أن تاءها مثل تاء النافلة أنها تستعمل مع المؤنث والمذكر، جاء القوم عامتهم، جاءت الهندات عامتهن، بقيت التاء كما أن النافلة تبقى.

قال في التوضيح: والتاء فيها بمنزلتها في النافلة، التاء في عامة بمنزلة التاء في النافلة، فتصلح مع المؤنث والمذكر، والمقصود من التشبيه أن التاء في عامة مثل التاء في نافلة، يؤتى بها مع المذكر ومع المؤنث، وليس ذكره استدراكاً على النحاة. على كلِّ هذا أو ذاك نقول: ذكر سيبويه عامة من ألفاظ التوكيد. اعتبار اللفظ عامة بمعنى جميع، ومجيئه توكيداً هو مذهب سيبويه.

قال الشارح هنا: أي: استعمل العرب للدلالة على الشمول ككل عامة -لفظ عامة-، وإنما لم يصرح الناظم هنا بلفظ عامة، لماذا؟ لأنها ما يمكن أن يأتي به إلا بحذف الألف: عم عامة الأول من المدغمين ساكن والألف ساكنة، ولا يجتمع ساكنان عند العرضيين أبداً، لا بد حرف متحرك وساكن، أو متحركان، أما ساكن فساكن فلا، فلذلك لم يأت به وإنما جاء به على وزن فاعله.

ولم يقل عامة مع أنه أخصر؛ لأن فيه اجتماع ساكنين وهو غير جائز في النظم، عامة هذا الأصل، أريد إدغام المثليين فسلب الحركة من الأول الميم ثم أدغمت الميم في الميم. إذاً استعمل العرب للدلالة على الشمول ككل عامة مضافاً إلى ضمير المؤكد نحو: جاء القوم عامتهم والقبيلة عامتها، والزيدون عامتهم والهندات عامتهن، مثل كلهن وإلى آخره.

وقل من عدها من النحويين في ألفاظ التوكيد وقد عدها سيبويه ويكفي، وإنما قال: مثلاً النَّافِلَةُ بالنصب لأن عدها من ألفاظ التوكيد يشبه النافلة أي: الزيادة؛ لأن أكثر النحويين لم يذكرها.

وخالف المبرد في عامة وقال: إنما هي بمعنى أكثرهم، جاء القوم عامتهم أي أكثرهم، فيكون من باب التخصيص، عكس ما أراده الناظم، إذا قيل: جاء القوم عامتهم، إذا كانت للشمول أفادت نفي التخصيص، احتمال التخصيص منفي، فحينئذٍ تأكيد للشمول، وعلى مذهب المبرد جاء القوم عامتهم يكون تخصيصاً بعد تعميم، جاء القوم كلهم، ثم قال: عامتهم، يعني: أكثرهم، مثل قوله: ((وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ)) [آل عمران: 97]. ولذلك يعرب عامتهم بمعنى أكثرهم بدل بعض من كل، فيعد من المخصصات.

عرفتم الفرق بين المذهبين؟ مذهب سيبويه والذي اختاره الناظم هنا: أن عامة ترفع احتمال الخصوص، جاء القوم عامتهم، يعني: جميعهم تأكيد، فرفع احتمال الخصوص، بعض القوم عامتهم رفع الاحتمال.

وعلى مذهب المبرد أن عامتهم بمعنى أكثرهم، صار تخصيصاً بعد تعميم، فهو من بدل البعض من الكل، وخالف المبرد في عامة وقال: إنما هي بمعنى أكثرهم، فتكون بدل

بعض من كل، جاء القوم عامتهم أي: أكثرهم.
إذاً (وَاسْتَعْمَلُوا) أي: العرب أيضاً فاعله من عم ككل، يعني: في حال الدلالة على
الشمول، (في التوكيد) هذا متعلق بقوله: استعملوا ولا حاجة إليه، (مِثْلُ النَّافِلَةِ) هذا
حال من فاعله، فاعله حال كونها مثل النافلة، الزيادة على ما ذكره النحاة.

وَبَعْدَ كُلِّ آكْدُوا بِأَجْمَعَا ... جَمْعَاءُ أَجْمَعِينَ ثُمَّ جَمْعَا
وَدُونَ كُلِّ قَدْ يَجِيءُ أَجْمَعُ ... جَمْعَاءُ أَجْمَعُونَ ثُمَّ جَمْعُ

هذا ما يسمى بتوابع كل.

(وَبَعْدَ كُلِّ آكْدُوا بِأَجْمَعَا)؟؟؟

إذاً يؤتى بهذه الألفاظ مؤكدة بعد كل على جهة الخصوص، فهل هي مؤكدة لكل أو أنها
مؤكدة لمؤكد كل؟ الثاني، مؤكدة لمؤكد كل، يعني تقوي عمل كل، فكل منهما مؤكدة
بذاته، فيكون التوكيد بعد توكيد من باب تقوية المؤكّد في النفي، نفي الاحتمال
بالإضافة.

(وَبَعْدَ كُلِّ) قلنا هذا متعلق بقوله: آكْدُوا، (وَبَعْدَ كُلِّ آكْدُوا بِأَجْمَعَا) مفهومه أنه يلزم أن
تكون هذه الألفاظ بعد كل لا سابقة عليها، فيقال: جاء القوم كلهم أجمعون، ولا
يصح: جاء القوم أجمعون كلهم؛ لأنها تابعة لكل والتابع تابع كاسمه، فلا يكون متبوعاً
بكل، ولذلك قال: بَعْدَ كُلِّ، كما قال هناك: وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ، فدل على أن رتبة
الفاعل بعد رتبة الفعل، هنا قال: (وَبَعْدَ كُلِّ آكْدُوا بِأَجْمَعَا) دل على أن رتبة أجمع بعد
رتبة كل ولا يجوز التقديم.

فهم منه أمران: أحدهما واجب وهو أن أجمع إذا ذكر مع كل لا يكون إلا متأخراً عنها،
والآخر غالب وهو أنه لا يؤكد به دون كل، وهذا نبه عليه بالبيت الذي يليه، يعني:
(وَبَعْدَ كُلِّ آكْدُوا بِأَجْمَعَا) الغالب أنه لا يؤكد بأجمع إلا بعد كل، لكن هذا لو نظرنا إلى
أصله نقول: قد يفهم الوجوب، لكن نقول: هذا ليس بواجب بل هو غالب لمجيء قوله:
(وَدُونَ كُلِّ قَدْ يَجِيءُ أَجْمَعُ) يعني قد يؤكد بأجمع دون كل، فيقال: ((فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ
كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ)) [الحجر: 30] جاء القوم أجمعون يصح، إذا جئت بها مع كل سبقت
كل وتأخرت أجمع، إذا حذف كل وجئت بأجمع فقط حينئذ قلت: جاء القوم
أجمعون، الأول لازم واجب، والثاني من غير الغالب وهو كون أجمع يؤكد بها دون كل،
يعني تنفرد عن كل فيؤكد بها، هذا غير غالب.

(وَبَعْدَ كُلِّ آكْدُوا بِأَجْمَعًا) يعني غالباً بدليل قوله: (وَدُونَ كُلِّ) أما البعدية فهي لازمة واجبة، كونها بعد كل فهو واجب، وأما دائماً لا تكون إلا بعد كل! لا. ليس بلازم، بل قد يؤتى بأجمع دون كل، فهذا غالب أن يكون أجمع بعد كل، ومن غير الغالب أن يكون أجمع دون كل.

(وَبَعْدَ كُلِّ آكْدُوا بِأَجْمَعًا) أي غالباً، فلماذا استغنت عن أن يتصل بها ضمير يعود على المؤكد ((فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ)) [الحجر:30] أين الضمير؟ لا تحتاج إلى ضمير، لا يشترط فيها الضمير؛ لكونها تابعة لكل واشترط الضمير في كل، فأغنى عن أن يتصل بها ضمير.

استغنت عن أن يتصل بها ضمير يعود على المؤكد فتقول: اشترت العبد كله أجمع، أجمع ممنوع من الصرف، والأمة كلها جمعاء للمؤنث مفرد، والعبيد كلهم أجمعين، والإماء كلهن جمع، جمع هذا تأكيد لجمع المؤنث السالم، إذاً لا يؤتى بها إلا بعد كل، وأما إذا نزلت كل جاز.

وَبَعْدَ كُلِّ آكْدُوا بِأَجْمَعًا ... جَمْعَاءَ أَجْمَعِينَ ثُمَّ جَمْعًا

(بِأَجْمَعًا) هذا للمفرد المذكور، والألف هذه للإطلاق.

و (جَمْعَاءَ) للمفرد المؤنث، و (أَجْمَعِينَ) للجمع المذكور (ثُمَّ) هذا بالواو .. بمعنى الواو، (ثُمَّ جَمْعًا) للجمع المؤنث، والألف هذه للإطلاق، ولا يثنيان فلا يقال: أجمعان ولا جمعاوان، لا يثنيان وهذا سينص عليه الناطم، فلا يقال: أجمعان ولا جمعاوان، وهذا هو مذهب جمهور البصريين وهو الصحيح؛ لأن ذلك لم يسمع، كونه لم يسمع يكفي، وكذلك استغناء بكلا وكلتا عنها.

قال الشارح: يجاء بعد كل بأجمع وما بعدها لتقوية قصد الشمول، إذاً قصد الشمول هذا معنى في المؤكد، فدل على أن أجمع وما عطف عليه تأكيد للمؤكد بكل لا لكل نفسها، لا تأكيد للمؤكد، فإذا أريد تقوية التوكيد يجوز أن يتبع كله بأجمع وكلها بجمعاء وكلهم بأجمعين وكلهن بجمع، فلذلك يقال: جاء الركب كله أجمع، وجمعاء بعد كلها، جاءت القبيلة كلها جمعاء، وبأجمعين بعد كلهم نحو: جاء الرجال كلهم أجمعون، وجمع بعد كلهن نحو: جاءت الهندات كلهن جمع، ((فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ)). (وَدُونَ كُلِّ قَدْ يَجِيءُ أَجْمَعُ) قد للتقليل، فهم منه أن ذلك قليل بالنسبة لذكرها بعد كل، وأما في القرآن فموجود ((لَاغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ)) [الحجر:39] ((لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ))

[الحجر: 43] ورد في القرآن.

(وَدُونُ كُلٍّ) أي قد يؤكد بهن وإن لم يتقدم لفظ كل، مجرد دون لفظ كل، لكن الغالب هو الأول، أن يؤتى بلفظ كل ثم يأتي بعدها لفظ أجمع، (وَدُونُ كُلٍّ قَدْ يَجِيءُ أَجْمَعُ)، قَدْ يَجِيءُ قلنا: قد هذه للتقليل، فهم منه أن ذلك قليل بالنسبة لذكرها بعد كل. (وَدُونُ) هذا متعلق بـ يَجِيءُ وهو مضاف، وكل مضاف إليه، يعني: وقد يجيئ أجمع وما عطف عليه دون كل، وقد يجيئ دون كل أجمع وجمعاء وأجمعون ثم جمع. أي: قد ورد استعمال العرب أجمع في التوكيد غير مسبوقه بـكله نحو: جاء الجيش أجمع، واستعمال جمعاء غير مسبوقه بـكلها، نحو: جاءت القبيلة جمعاء، واستعمال أجمعين غير مسبوقه بـكلهم نحو: جاء القوم أجمعون، واستعمال جمع فعل غير مسبوقه بـكلهن نحو: جاء النساء جمع، وزعم المصنف أن ذلك قليل ومنه قوله:

حَوْلًا أَكْتَعَا إِذَا ظَلَلْتُ الدَّهْرَ أَبْكِي أَجْمَعًا، إذا تكررت ألفاظ التوكيد فهي للمتبوع وليس الثاني تأكيداً للتأكيد لما ذكرناه سابقاً أنه إذا قيل: كله أجمع فالثاني توكيد للمتبوع الأول، وكذلك إذا قيل: جاء زيد نفسه عينه فعينه توكيد لزيد، لا توكيد للتوكيد؛ لأن المؤكّد نفس المؤكّد اللفظ لا يؤكّد، لماذا؟ لأن العلة إما رفع احتمال مجاز وإما رفع احتمال بعض .. مضاف محذوف، وهذه غير موجودة في ألفاظه لا كل ولا نفس ولا عين، حينئذ انتفت علة التوكيد.

إذا: إذا تكررت ألفاظ التوكيد فهي للمتبوع وليس الثاني تأكيداً للتأكيد، ولا يجوز قطعها إلى الرفع أو إلى النصب ولا عطف بعضها مطلقاً، فلا يقال: جاء زيد نفسه وعينه، بالواو كما يجوز في النعت، ولا جاء الركب كلهم أجمعون بالواو، نقول: هذا لا يجوز، وألفاظ التوكيد كلها معارف.

وهذا فيما أضيف إلى الضمير ظاهر إذا قيل: نفسه، عينه، كله، كلهم، أنفسهم، أعينهم .. واضح لأنه مضاف إلى الضمير، والمضاف إلى الضمير معرفة لا إشكال فيه.

وما خلى عن الإضافة إلى الضمير ففي تعريفه قولان: قيل: بنية الإضافة، إضافة منوية إلى الضمير، وقيل: بالعلمية الجنسية، وحينئذ تكون ممنوعة من الصرف، إذا قيل بأنها معرفة وهي لم تضاف إلى الضمير، وهذا مثل أجمع وما عطف عليه، إما بأنها منوية وإما أنها علم بالجنس.

قال الناظم رحمه الله تعالى:

وَإِنْ يُفْعَدُ تَوْكِيدُ مَنْكُورٍ قُبُلٌ ... وَعَنْ نُحَاةِ الْبَصَرَةِ الْمَنْعُ شَمَلٌ

(وَإِنْ يُفْعَدُ) (إِنْ) حرف شرط، و (يَفْعَدُ) هذا فعل مضارع مجزوم بـ"إِنْ".
(تَوْكِيدٌ مَّنْكَوْرٌ قُبْلٌ) تَوْكِيدٌ هذا فاعل، وهو مضاف ومَنْكَوْرٌ المراد به النكرة، قُبْلٌ يعني: قبل، هذا جواب الشرط.

(وَعَنْ نُحَاةِ الْبَصْرَةِ الْمَنْعُ شَمْلٌ) وَعَنْ نُحَاةٍ: جار ومجرور متعلق بقوله: الْمَنْعُ، المنع عن نخاة البصرة شمل، الْمَنْعُ مبتدأ وشَمْلٌ هذا فعل مبني للمعلوم والفاعل ضمير مستتر يعود على المنع.

(شَمْلٌ) يعني شمل المفيد وغير المفيد؛ لأن قوله: (وَإِنْ يُفْعَدُ تَوْكِيدٌ مَّنْكَوْرٌ) مفهومه إن لم يفد فلا يقبل.

(وَإِنْ يُفْعَدُ تَوْكِيدٌ مَّنْكَوْرٌ قُبْلٌ) يعني إذا كان التوكيد للاسم المؤكّد النكرة مفيداً قبل، مفهومه إن لم يفد فلا يقبل.

(وَعَنْ نُحَاةِ الْبَصْرَةِ الْمَنْعُ شَمْلٌ) شمل ماذا؟ المفيد وغير المفيد يعني مطلقاً، ولذلك المذاهب في توكيد النكرة ثلاثة، وعلة الخلاف أو سبب الخلاف ما ذكرناه آنفاً: وهو أن ألفاظ التوكيد معارف، فإذا قيل: التزم هذا حينئذٍ هل يشترط في المؤكّد المطابقة مع المؤكّد تعريفاً وتنكيراً أو لا؟ هذا محل النظر هنا.

النعته لا شك فيه، يشترط فيه التنكير والتعريف المطابقة.
وَلِيُغَطِّ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مَا ... لِمَا تَلَاكَ "أَمْرٌ بِقَوْمٍ كَرَمًا"

هل هذا الشرط موجود في التوكيد؟ هذا محل النزاع، فمن منع كالبصريين قال: لا بد من التطابق، فالنكرة لا تفيد؛ لأن هذا معرفة وهذا نكرة، وبعضهم جواز مطلقاً، وبعضهم فصل.

إذاً: في توكيد النكرة ثلاثة أقوال: المنع مطلقاً، وهذا مذهب البصريين وهو الذي حكاه الناظم هنا (وَعَنْ نُحَاةِ الْبَصْرَةِ الْمَنْعُ شَمْلٌ) مطلقاً شمل المفيد وغير المفيد، كل توكيد لنكرة باطل ولو أفاد فهو ممنوع.

المذهب الثاني: الجواز مطلقاً أفاد أو لم يفد، وهذا بعيد في عدم الإفادة؛ لأن مبني الكلام على الإفادة، إذا كان لا يفيد شيء لم نؤكدده؟ وهذا مذهب بعض الكوفيين. والثالث: التفصيل بين توكيد نكرة أفاد وبين توكيد نكرة لم يفد، فإن أفاد قبل وإلا ردّ، وهذا مذهب الكوفيين عامة، وهو الذي اختاره ابن مالك هنا وقال ابن هشام في التوضيح: وهو الصحيح، يعني التفصيل. إن أفاد قبل وإلا فلا.

(وَإِنْ يُفْعَدُ تَوْكِيدٌ مَّنْكَوْرٌ قُبْلٌ) يعني إذا لم يفد توكيد النكرة لم يجوز، هذا صار محل وفاق

باعتبار الكوفيين والبصريين، اعتبار الكوفيين والبصريين ما لم يفد حكي الاتفاق أنه لا يصح توكيده، وإن أفاد جاز عند الكوفيين قال ابن هشام: وهو الصحيح.

هنا قال ابن عقيل: مذهب البصريين أنه لا يجوز تأكيد النكرة سواء كانت محدودة أو غير محدودة، يعني لها أول وآخر، شهر له أول وآخر، أسبوع له أول وآخر محدود، وكذلك يوم له أول وآخر، وأما زمن، ووقت، وساعة، وبرهة، وحين .. ألفاظ ليس لها أول ولا آخر، إن أُكِّد المحدود المؤقت حينئذٍ أفاد، وإن أُكِّد غير المحدود حينئذٍ لم يفد، مذهب البصريين المنع مطلقاً، ولذلك قال هنا: سواء كانت محدودة أو لا. كيوم وليلة وشهر وحول أو غير محدودة كوقت وزمن وحين.

ومذهب الكوفيين واختاره المصنف وصححه ابن هشام، جواز تأكيد النكرة المحدودة لحصول الفائدة بذلك.

إذاً نقول: النكرة نوعان: نكرة محدودة ونكرة غير محدودة.

النكرة المحدودة: هي التي لها مدة معلومة، معلومة المقدار كأسبوع، ويوم، وليلة، وشهر، وحول .. هذه محدودة لها أول وآخر، وغير المحدودة هي التي تصلح للقليل والكثير يعني: ليس لها ولا آخر، لا ابتداء ولا انتهاء مثل: زمن، ووقت، وحين، ومدة، وساعة، ومهلة.

والثاني متفق على منعه لعدم الفائدة، ما هو الثاني؟ غير المحدود، قال: وهذا متفق بين البصريين وإلا حكي خلافه، لكن بين عموم البصريين والكوفيين متفق على أنه لا يؤكد لعدم الفائدة؛ لأنه لو قال: قد انتظرتك وقتاً كله، ما الفائدة، انتظرتك وقتاً .. وقت نصف ساعة، ساعة، يوم، يومين .. يحتمل قليل وكثير، إذا قال: كله ما الفائدة؟ ليس فيه فائدة؛ لأن وقتاً ليس له أول ولا آخر، فإذا أكدته لا فائدة، وأما الأول وهو المحدود فأجازه الكوفيون واستدلوا على ذلك بدليلين: الأول: السماع، ورد السماع، وإذا ورد السماع صار هو الأصل.

فورد السماع عن العرب المعتد بكلامهم، ومنه قول القائل: تَحْمِلُنِي الدَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعَا، أَكْتَعُ هَذَا مِنْ تَوَابِعِ أَجْمَعِ، حَوْلًا: حول له أول وله آخر، وأكدته بأكتعا، إذا سمع. (يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبُ) أكد حول، (قَدْ صَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعًا) يَوْمًا أَجْمَعًا إذا أكدته، انظر: حولاً ويوماً هذه نكرة محدودة لها أول ولها آخر، إذا ورد.

ثانياً: حصول الفائدة مع وجود الدليل وهو السمع، حينئذٍ نلاحظ من جهة المعنى ففي تأكيد النكرة المحدودة فائدة، بخلافها في غير المحدودة، فمثلاً يوم معلوم المقدار، فإذا

قلت: قد انتظرتك يوماً جاء الاحتمال، ما هو الاحتمال؟ بعض اليوم، نصفه، ثلثه، غالبه .. يحتمل، فحينئذٍ إذا أكد هل حصلت فائدة أم لا؟ حصلت فائدة، فإذا قلت: انتظرتك يوماً كله يعني: أربعة وعشرين ساعة من أوله إلى آخره، لكن يوماً هذا محتمل أنك أطلقت العام وأردت به الخاص، أو إطلاق الكل مراداً به الجزء، فهو وارد. إذاً إذا قال: قد انتظرتك يوماً كان محتملاً للمجاز، أو إن شئت قل: من إطلاق الكل مراداً به الجزء.

أنه يقارب اليوم إما نصفه أو أقل أو أكثر، فإذا قال: قد انتظرتك يوماً كله فقد أزال بلفظ كله الاحتمال، ومنه صمت شهراً، يحتمل أنه ثمانية وعشرين يوم، أقل من هذا، ويحتمل النصف، ويحتمل الثلث، لكن إذا قال: صمت شهراً كله، رفع الاحتمال، إذاً حصلت الفائدة، ولذلك كل من نظر في مذهب الكوفيين علم أنه هو أصح.

وَإِنْ يُفْهِدُ تَوْكِيدُ مَنْكُورٍ قُبُلٍ ... وَعَنْ نُحَاةِ الْبَصْرَةِ الْمَنْعُ شَمْلٍ

مذهب الكوفيين واختاره المصنف وصححه ابن هشام في التوضيح: جواز توكيد النكرة المحدودة لحصول الفائدة بذلك، والأمثلة التي ذكرناها واضحة. (وَعَنْ نُحَاةِ الْبَصْرَةِ الْمَنْعُ شَمْلٍ) قلنا: الْمَنْعُ مبتدأ، وَشَمْلٌ هذا الجملة خبر، وَعَنْ نُحَاةٍ متعلق به.

وقوله: (شَمْلٍ) أي: عم، الشمول المراد به العموم، المفيد وغير المفيد، ولا يجوز على القولين: صمت زمناً كله، على القولين لا يجوز هذا، ولا شهراً نفسه، لماذا؟ هل يؤكّد بالنفس والعين ما يحتمل عدم الشمول؟ قلنا: يوماً يحتمل بعضه، مثل: جاء القوم كلهم، جاء القوم .. القوم يحتمل من إطلاق العام وإرادة الخاص، يوم يحتمل من إطلاق الكل مراداً به الجزء.

هذا التعليل يستلزم ألا يؤكّد النكرة المحدودة إلا بما يستعمل في الشمول وهو كل وما عطف عليه، إذاً يقال من الشروط التي يصح فيها توكيد النكرة: أن تكون النكرة محدودة، وأن يكون المؤكّد مما يؤكد به الشمول وَكَلَّا ادْكُرْ فِي الشُّمُولِ وأما نفسه: صمت شهراً نفسه، ما يصح هذا؛ لأنه لو احتمل شهر أنه دون الشهر رفع الاحتمال لا يكون بنفس، وإنما يكون بكل وهو دال على الشمول، فلا بد أن يكون من ألفاظ الإحاطة ككل وجمع وما عطف عليه.

وَاعْنِ بِكَلَّتَا فِي مُثْنًى وَكَلَّا ... عَنْ وَزْنٍ فَعَلَاءَ وَوَزْنٍ أَفْعَلًا

(وَاعْنِ) يعني: استغن، استغن بـكلتا عن وزن فعلاء، يعني لا تثن فعلاء تقول: فعلاوان؛ لوجود كلتا.

وَوَزَنَ أَفْعَلًا: أجمعاً، فلا يقال: جمعاوان؛ لوجود كلا، إذاً لا يثنى أجمع فيقال: جمعاوان، وكذلك لا يقال: أجمعان ولا يقال: جمعاوان؛ للاستغناء بكلا وكلتا، بدلاً أن تثني جمعاوان أنت بـكلتاهما، وبدلاً من أن تثني أجمع فتقول: أجمعان أنت بكلا. إذاً يستغنى عن تثنية وزن فعلاء ووزن أفعلا بـكلتا وكلا، هذا مراده، وهذا نصصنا عليه فيما سبق.

(وَاعْنِ): أي: استغن.

(بِـكِلْتَا) جار ومجرور متعلق بقوله: اعْنِ، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت. (في مثنًى) ما المراد بالمثنى هنا .. اصطلاحاً أو لغة؟ لغة، يعني ما دل على اثنين وإن لم يسم في الاصطلاح مثنى، ليدخل نحو: جاء زيد وعمرو كلاهما، وهند ودعد كلتاهما، (وَكَلَا) معطوف على قوله: كِلْتَا، (عَنْ وَزَنَ فَعْلَاءَ) .. عن وزن فعلاء، أو عن تثنية وزن فعلاء؟ الثاني، إذاً يجب تقدير مضاف هنا .. على تقدير مضاف؛ لأن نفس وزن فعلاء لا يصلح للمثنى حتى يستغنى فيه عنه بغيره.

(عَنْ وَزَنَ فَعْلَاءَ وَوَزَنَ أَفْعَلًا) كما استغنى بتثنية سي عن تثنية سواء، فلا يقال: سواءان؛ لوجود سيان، سي ثم ألف ونون، إذاً هذه تثنية سي، فيستغنى عن تثنية سواء فلا يقال: سواءان لوجود سيان، كذلك لا يقال: جمعاوان ولا أجمعان لوجود كلا وكلتا، وأجاز ذلك الكوفيون والأخفش، معترفين بعدم السماع والحمد لله. أجازوه معترفين .. حالة كونهم معترفين بعدم السماع، لم يسمع، فإذا كان لم يسمع حينئذٍ نقول: الأصل التوقيف لأنه لفظ مسموع كما هو.

قال الشارح: قد تقدم أن المثنى يؤكد بالنفس أو العين وبـكلا وكلتا، ومذهب البصريين: أنه لا يؤكد بغير ذلك فلا تقول: جاء الجيشان أجمعان، ولا جاء القبيلتان جمعاوان استغناء بكلا وكلتا عنه، وأجاز ذلك الكوفيون.

إذاً: المشهور أن كلا للمذكر وكلتا للمؤنث، هذا هو المشهور، وقد يستغن بكليهما عن كليتهما، كلا قد يقوم مقام كلتا، كلا في المؤنث المثنى يقام مقام كلتا، قاله في التسهيل. وقد يستعمل عن كليهما وكليتهما بكليهما، ويقال على هذا: جاء الزيدان كلُّهما، وجاءت الهندان كلُّهما، لكن هذا كله قليل.

إذاً الاستغناء عن كلتا بكلا نقول: هذا قليل. والاستغناء بكل عن كلا وكلتا نقول: هذا قليل.

ونقف على هذا، والله أعلم.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين ... !!!

عناصر الدرس

* شروط تأكيد ضمير الرفع المتصل

* التوكيد اللفظي وحده

* توكيد لضمير المبصل تأكيداً لفظياً

* توكيد الحروف

* التوكيد بضمير رفع منفصل

* شرح الترجمة العطف وبيان نوعيه

* حد عطف البيان واغراضه

* ما يتبع فيه عطف البيان متبوعه

* كل عطف بيان يصح إعرابه بدل كل من كل إلا ما استثني.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

وقفنا عند قول الناظم - رحمه الله تعالى -:

وَإِنْ تُؤَكِّدِ الضَّمِيرَ الْمُتَّصِلَ ... بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ فَبَعْدَ الْمُتَّفَصِّلِ

عَنَيْتُ ذَا الرَّفْعِ، وَأَكَّدُوا بِمَا ... سِوَاهُمَا وَالْقَيْدُ لَنْ يُلْتَزَمَا

(وَإِنْ تُؤَكِّدِ الضَّمِيرَ الْمُتَّصِلَ) يعني: إذا أُكِّدَ ضميرٌ مرفوعٌ متصل، سبق أن الضمير قد

يكون متصلاً وقد يكون منفصلاً، وإذا كان متصلاً قد يكون منصوباً، وقد يكون

مخفضاً، وقد يكون مرفوعاً، يعني: في محل رفع، وفي محل نصب، وفي محل خفض، هنا

قال: (وَإِنْ تُؤَكِّدِ الضَّمِيرَ) يعني: إذا أُكِّدَ ضميرٌ مرفوعٌ متصل (بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ) على

جهة الخصوص وجب توكيده أولاً بالضمير المنفصل، يعني: يجب أن يفصل بين المؤكِّد

والمؤكِّد بالضمير المنفصل، ولذلك قال: (فَبَعْدَ الْمُتَّفَصِّلِ) هذا متى؟ إذا أُكِّدَ الضمير

المتصل المرفوع، حينئذٍ لا بُدَّ من توكيده بضمير رفعٍ منفصل، ثُمَّ بعد ذلك يأتي النفس والعين.

لو قلت: (قم) هذا فعل أمر فيه ضمير مستتر، هذا الضمير المستتر لا شك أنه متصل ليس مُنفصلاً، وهو مرفوع، إذا أردت توكيده بالنفس: قم، لا تقل: قم نَفْسُكَ .. قم عَيْنُكَ قم نَفْسُكَ عَيْنُكَ لا، لا بُدَّ أن تفصل بين النفس وبين الضمير المؤكِّد بلفظ: أنت، وهو ضمير؟؟؟ ليس أنت على جهة الخصوص وإنما بضمير رفعٍ منفصل، فنقول: قُمْ أَنْتَ نَفْسُكَ، حينئذٍ أَكَّدْتَ الضمير المستتر المرفوع في (قم) بِنَفْسِكَ، وهو لفظ النفس الذي عناه الناظم هنا، وكذلك لفظ العين، ولكن بعد الفَصْل، وَخَصَّصَ الناظم هنا الفصل بالضمير المُنفصل.

حينئذٍ: قم أنت نفسك أو عينك .. قُمْنَا نحن أنفسنا، (قُمْنَا) (نا) هذا ضمير مُتَّصِل مرفوع، وإذا أردت توكيده بالنفس حينئذٍ تقول: قمنا نَحْنُ، (نَحْنُ) هذا ضمير رفع منفصل، أَكَّدْتَهُ أو فَصَلْتَ بين الضمير المؤكِّد، وبين النفس الذي هو المؤكِّد بالضمير. إذاً عرفنا مُراد الناظم هنا: أنه إذا أَرَدْتَ أن تُؤَكِّدَ ضميراً مرفوعاً مُتَّصِلاً، حينئذٍ (بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ) على جهة الخصوص لا بغيرهما من المؤكِّدات وَجِبَ الفصل بضميرٍ منفصل، فنقول: (قُمْ نَفْسُكَ) غَلَطَ، بل لا بُدَّ أن تقول: قُمْ أَنْتَ نَفْسُكَ، قمنا نحن أنفسنا، وأَمَّا: قمنا أنفسنا، هذا لا يصح.

قال رحمه الله: (وَإِنْ تُؤَكِّدْ) إن: حرف شرط، وتُؤَكِّدْ: هذا فعل مضارع مجزوم بإن الشرطية وهو فعل الشرط، وإنما حرك هنا للتخلص من التقاء الساكنين، فجزَّمه حينئذٍ يكون بسكونٍ مقدر على آخره، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين، (وَإِنْ تُؤَكِّدِ الضَّ) إذا التقى ساكنان، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: تؤكد أنت.

(الضَّمِيرَ) هذا مفعول به لتؤكد، و (الْمُتَّصِلُ) هذا نعته، (بِالنَّفْسِ) متعلق بقوله: (تُؤَكِّدِ)، إذاً: التأكيد هنا على جهة الخصوص، (بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ) معطوفٌ عليه، (فَبَعْدَ الْمُتَّفَصِّلِ) يعني: بعد الضمير المنفصل.

(فَبَعْدَ الْمُتَّفَصِّلِ) بَعْدَ: هذا ظرف قيل: متعلق بمحذوف تقديره: فأكد بمما بعد الضمير المنفصل، أو فبعد أن يؤكِّده المنفصل، (وَإِنْ تُؤَكِّدِ الضَّمِيرَ الْمُتَّصِلَ) مطلقاً مستتراً كان أو بارزاً، بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ لا بغيرهما، لا ب (كل) ولا ب (كلا) ولا ب (كلتا) ولا ب (جميع) ولا ب (عامة)، فهذه الألفاظ كلها يجوز فيها الوجهان: التوكيد .. الفصل وعدم الفصل، وأَمَّا

الحكم هنا فهو خاصٌ بالنفس والعين دون غيرهما.

وإنما اختص هذا الحكم بالنفس والعين لقوة استقلالهما، فإنهما يستعملان في غير التوكيد كثيراً، نحو: علمت ما في نفسك، وعين زيدٍ حسنة، العين الباصرة حسنة، حينئذٍ نقول: هذا اللفظ استعمل في غير التوكيد، هذا بخلاف: (كل) هناك، والكثير أن يكون تابعاً، وكذلك: (كلاً) و (كلتا) و (جميعاً) و (أجمع) وتوابعها، الأكثر أن تقع مؤكدات، هنا استعمل النفس والعين استعمال الأسماء، يعني: لا التوكيد كثيراً في لسان العرب: علمت ما في نفسك، ليس توكيداً ونفس، عين زيدٍ جميلةٌ أو حسنة، عين باصرة، بخلاف بقية الألفاظ فلم يكن لها من قوة الاستقلال ما للنفس والعين، فلم يكرهوا توكيد المرفوع المتصل بما.

إذاً: إذا أردت التوكيد بالنفس والعين لا بد من الفصل، لماذا؟ لأن استعمال هذين الاسمين النفس والعين في غير التوكيد كثير، وهذا لم يقوَ في باب (كل) ونحوه، لأن استعمالها التوكيد كثير، فقويت أن تؤكد دون فاصل، وأما النفس والعين فلا. (بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ) دون غيرهما، (فَبَعْدَ الْمُتَّصِلِ) يعني: بعد الضمير المنفصل .. بعد أن يؤكد الضمير المنفصل، يعني: تفصل بينهما بالضمير المنفصل. (عَنَيْتُ ذَا الرَّفْعِ) هذا تقييد لقوله: (الضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ) في قوله: (وَإِنْ تُؤَكِّدِ الضَّمِيرَ الْمُتَّصِلِ) هذا عام يشمل الضمير المتصل المرفوع، والضمير المتصل المنصوب، والضمير المتصل المخفوض هذا عام، هل الحكم عام؟ لا، قال: (عَنَيْتُ) بقولي: (إِنْ تُؤَكِّدِ الضَّمِيرَ الْمُتَّصِلِ: ذَا الرَّفْعِ) إذاً: فهم أن المنصوب المتصل، والمخفوض المتصل لا يجب أن يفصل بين المؤكّد والمؤكّد، بل هو حسنٌ كما سيأتي. وَإِنْ تُؤَكِّدِ الضَّمِيرَ الْمُتَّصِلَ ... بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ فَبَعْدَ الْمُتَّصِلِ

حتماً واجباً، وإنما وجب ذلك، قالوا: لوقوع اللبس في بعض المواقع، كما لو قلت: هندٌ ذهبت نفسها، وسعدى خرجت عيناها، هذا يحتمل .. فيه لبس، هندٌ خرجت نفسها يعني: روحها يحتمل، خرجت نفسها هل هذا توكيد أم فاعل؟ يحتمل أنه فاعل فنفسها خرجت .. روحها، ويحتمل أنه توكيد للضمير المستتر، خرجت هي نفسها، فلما وقع اللبس حينئذٍ لا بد من الفاصل.

وسعدى خرجت عيناها، عيناها يعني: بذاتها .. هي نفسها خرجت؟ أو خرجت عيناها على الأصل؟ عيناها الباصرة، فهذا يحتمل أن تكون نفسها ذهبت وعيناها خرجت، فإذا

قيل: ذهبت هي نفسها تعين أن يكون نفسها توكيداً لا فاعل، لم يكن لبس، حينئذ لم يفرقوا بين هذين المثالين وغيرهما طرداً للباب، لما وقع اللبس في بعض، وإن لم يقع اللبس في بعض، حينئذ طرداً للباب قالوا: يتعين أن يُفصل بين الضمير المتصل المرفوع، وبين مؤكده بالنفس والعين بضمير منفصل، لا بد أن يُفصل بينهما.

وقيل: إنما وجب الفصل لأن المرفوع المتصل بمنزلة الجزء، فكروها أن يؤكدوه أولاً بمستقل من غير جنسه، فأكدوه أولاً بمستقل من جنسه، ومعناه وهو الضمير المنفصل المرفوع ليكون تمهيداً لتأكيد به بالمستقل من غير جنسه، وهو النفس والعين، يعني: كأنهم فروا من أن يؤكد الضمير بالاسم الظاهر، والاسم الظاهر الذي هو من غير جنس الضمير، وحينئذ قالوا: أولاً تمهد بأن يؤكد بضمير منفصل ثم بعد ذلك يؤتى بالنفس والعين.

ليكون تمهيداً لتأكيد به بالمستقل من غير جنسه، وهو النفس والعين اللذان هما من الأسماء الظاهرة، أمّا إذا كان المؤكّد اسماً ظاهراً، أو ضمير رفع منفصل، أو ضمير نصب مطلقاً فلا يشترط هذا الشرط، ولذلك قال: (وَإِنْ تُؤَكِّدِ الضَّمِيرَ) إذاً: لا الاسم الظاهر .. خرج به الاسم الظاهر، فإذا قلت: جاء زيدٌ نفسه، لا نحتاج: جاء زيدٌ أنت أو هو نفسه كما سبق معنا، إذاً: لا نحتاج لأنه ظاهرٌ بنفسه.

وكذلك الضمير المنفصل والضمير المخفوض، لأنه قال: (عَنَيْتُ ذَا الرَّفْعِ) يعني: قصدت بهذا الحكم الضمير المتصل المرفوع، وأمّا غيره فهو واضح، فلا يشترط هذا الشرط لفقد العلة المقتضية له، إذ الظاهر مستقلٌ بنفسه، والمنفصل ليس كالمتصل لاستقلاله بنفسه، إياك إياك لا نحتاج إلى التوكيد، والمنصوب ليس كالمرفوع في شدة الاتصال، لأن المنصوب مفعولٌ به كما سبق، والمفعول به ليس في قوة المرفوع، لأن المرفوع كجزء من الفعل، ولذلك كانت رتبة الفاعل متقدمة على رتبة المفعول.

إذاً: المنصوب ليس كالمرفوع (وَإِنْ تُؤَكِّدِ الضَّمِيرَ الْمُتَّصِلَ) إذاً مفهومه: أن الضمير المؤكد بالنفس والعين إذا كان منفصلاً لا يلزم توكيده بالضمير نحو: أنت نفسك قائم، هل يحتاج إلى توكيد؟ نقول: لا، لأنه في قوة الاسم الظاهر هنا.

(عَنَيْتُ ذَا الرَّفْعِ) يعني: عنيت بهذا الضمير في قولي: (إِنْ تُؤَكِّدِ الضَّمِيرَ الْمُتَّصِلَ)، عَنَيْتُ بهذا الضمير (ذَا الرَّفْعِ) يعني: صاحب الرفع، الضمير المتصل بكونه مرفوعاً، وهذا واضحٌ بين. مفهومه: أنه إذا لم يكن مرفوعاً حينئذ لا يلتزم الفصل.

(وَأَكْثَرُوا بِمَا سِوَاهُمَا) هذا تصريحٌ بالمفهوم السابق، لأنه قال: (بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ) قلنا: هذا قيد، مفهومه - وإن تؤكد بالنفس والعين فبعد المنفصل - مفهومه: إن لم تؤكد بالنفس والعين فلا يشترط، إذاً: هذا تصريحٌ بالمفهوم السابق.

(وَأَكْثَرُ مَا سَوَاهُمَا) أكدوا الضمير المتصل المرفوع (بِمَا) يعني: بمؤكد (سَوَاهُمَا) سوى العين والنفس، (وَالْقَيْدُ لَنْ يُلتَزَمَ)، أي قيد .. أين هو من كلامه؟ (فَبَعْدَ الْمُتَفَصِّلِ) هكذا، يعني: حتماً، فأكد بهما قلنا: بعد هذا منصوب بعامل محذوف، تقديره: فأكد بهما بعد المنفصل، إذاً: وجب التوكيد بعد المنفصل إذا كان التوكيد بالنفس والعين. (وَأَكْثَرُ مَا سَوَاهُمَا) أي: العرب، الضمير المتصل المرفوع (بِمَا) جار ومجرور متعلق بقوله: أَكْثَرُ مَا، هنا اسم موصول بمعنى: المؤكد، أكدوا بمؤكد (سَوَاهُمَا) يعني: سوى النفس والعين، استقر سواهما، أو ثبت سواهما، (وَالْقَيْدُ لَنْ يُلتَزَمَ) فيجوز تركه، إذا كان القيد السابق (فَبَعْدَ الْمُتَفَصِّلِ) لن يلتزم حينئذٍ جاز تركه.

وفهم من عبارته: أنه جائز التوكيد، لأنه قال: لَنْ يُلتَزَمَ .. لن يجب، ونفي الوجوب لا يستلزم نفي المشروعية، هذا الأصل، في الشرع إذا قيل: ليس بواجب معناه: ليس بمشروع؟ لا، قد يكون مندوباً، المشروع: هذا يشمل الواجب والندب، فإذا قيل: ليس بمندوبٍ لا يفهم منه أنه ليس بواجب، وإذا قيل: ليس بواجبٍ لا يفهم منه أنه ليس بمندوب، وإذا قيل: ليس بواجبٍ لا يفهم منه أنه ليس بمشروع، والعكس بالعكس، لأن المشروع أعم، يعني: جاء به الشرع. (وَالْقَيْدُ لَنْ يُلتَزَمَ) نفى الوجوب .. شرطية، وهذا لا ينفي أنه يجوز -الجواز والإباحة- أنه يجوز أن يؤكّد بعد الفصل.

(وَأَكْثَرُ مَا سَوَاهُمَا) يعني: سوى النفس والعين، (وَالْقَيْدُ لَنْ يُلتَزَمَ) القيد السابق الذي أشار إليه بقوله: (فَبَعْدَ الْمُتَفَصِّلِ) .. لَنْ يُلتَزَمَ، القيد: مبتدأ، وَلَنْ: هذا ناصبة، وَيُلتَزَمَ: الألف للإطلاق، وَيُلتَزَمَ: فعل مضارع مُغيّر الصيغة منصوب بـلن، ونصبه فتحة ظاهرة على آخره، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، (وَالْقَيْدُ لَنْ يُلتَزَمَ) يعني: غير مُلتَزَمٍ به، فُهِمَ منه أنه جائز، حينئذٍ يجوز تركه.

قال الشارح هنا: " لا يجوز توكيد الضمير المرفوع المتصل بالنفس أو العين إلا بعد تأكيده بضمير منفصل " وهذا على قول الجمهور .. بل الجماهير: أنه يشترط أن يكون الفاصل ضمير منفصل، وذهب بعضهم ورجحه السيوطي في: الهمع، أنه لا يشترط الضمير، بل بأي فاصل، وذهب بعضهم إلى أن الشرط مطلق الفصل، ولا يشترط أن يكون ضميراً.

قال السيوطي: " لا يشترط في كون الفاصل ضميراً "، لكن المشهور هو ما ذكره الناظم هنا، أنه يجب أن يكون الفاصل هو الضمير المنفصل. إلا بعد توكيده بضمير منفصل: قوموا أنتم أنفسكم، قوموا: هذا فعل أمر، فيه ضمير متصل وهو الواو، هذا ضمير رفع

متصل بعامله، أردت توكيده بالنفس، لا يصح أن تقول: قوموا أنفسكم هكذا! على أن يكون أنفـس هو توكيدٌ للضمير المتصل، بل لا بد أن يُفصل بينهما، والعلة التي ذكرناها سابقاً. قوموا أنتم أنفسكم، أو أعينكم، ولا تقل: قوموا أنفسكم، بل تقول: قم أنت نفسك أو عينك، وقمنا نحن أنفسنا، وقاموا هم أنفسهم، إذاً: لا بد من الفصل بين الضمير المتصل المرفوع، والتوكيد إذا كان بالنفس والعين.

بخلاف: قام الزيدون أنفسهم، هل يشترط؟ لا يشترط، وهذا مأخوذ من الأبيات السابقة، وكذلك من قوله: (وَإِنْ تُؤَكِّدِ الضَّمِيرَ) إذاً: إذا أكدت الاسم الظاهر فعلى الأصل: أنه لا نحتاج إلى فاصلٍ. بخلاف: قام الزيدون أنفسهم، فيمتنع توكيده بالضمير، لأن الاسم الظاهر لا يؤكَّد بالضمير، لأن الضمير أعرف كما سبق، فحينئذٍ لا يكون مؤكداً.

قال: فإذا أكدته بغير النفس والعين لم يلزم ذلك، تقول: قوموا كلكم .. قوموا أنفسكم، لا يصح، قوموا أنتم أنفسكم .. قوموا كلكم، صح، لماذا؟ لأن الشرط أن يكون المؤكد هو النفس والعين، وما عداهما لا يجب، (وَالْقَيْدُ لَنْ يُلْتَزَمَ) إذاً: قوموا كلكم .. قوموا أنتم كلكم، يجوز؟ يجوز الوجهان والفصل أحسن. تقول: قوموا كلكم، أو: قوموا أنتم كلكم فالضمير جائز لا واجب بل هو حسنٌ .. أن يفصل بين الضمير المتصل المرفوع وبين ما عدى سوى .. إذا أكد بما سوى العين حينئذٍ نقول: الفصل حسنٌ وليس بواجبٍ. وكذا إذا كان المؤكد غير ضمير رفع، بأن كان ضمير نصبٍ أو جرٍ فتقول: مررت بك نفسك، أو عينك، ومررت بكم كلكم، ورأيتك نفسك أو عينك، ورأيتكم كلكم، حينئذٍ نقول: هذا توكيدٌ بما سوى النفس بضمير متصل، لكنه منصوبٌ أو مخفوض، حينئذٍ لا يتعين الفصل.

إذاً خلاصة هذا البحث: أنه إذا أكد الضمير المتصل المرفوع وجب الفصل بضمير منفصل، وهذا إذا كان التوكيد بالنفس والعين فقط، والعلة ما ذكرناها سابقاً، وأما إذا أُكِّد غير الضمير المتصل المرفوع، وهذا يشمل الاسم الظاهر، ويشمل الضمير المتصل المنصوب أو المخفوض، فلا يجب بل هو حسنٌ فيما إذا كان التوكيد بالنفس والعين، وإذا كان التوكيد بغير النفس والعين، حينئذٍ لا يجب الفصل مطلقاً، سواءً أُكِّد الضمير المتصل المرفوع أو سواء، هذا مراده بهذين البيتين.

إذاً: (عَيْنُ ذَا الرَّفْعِ) هذا تقييد لقوله: (الضَّمِيرَ الْمُتَّصِلَ) .. انتبه لهذا! (وَأَكْدُوا بِمَا سِوَاهُمَا) هذا تصريحٌ بالمفهوم بقوله: (بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ) لأنه متعلق بقوله:

(توكيد).

ثم قال:

وَمَا مِنَ التَّوَكِيدِ لَفْظِيَّ يَجِي ... مُكَرَّرًا كَقَوْلِكَ ادْرُجِي ادْرُجِي ...

هذا شروع منه في بيان القسم الثاني من نوعي التوكيد، سبق أن التوكيد نوعان: توكيد معنوي، وتوكيد لفظي، التوكيد المعنوي محصور في سبعة ألفاظ، ولذلك لم يحده النحاة، والتوكيد اللفظي هذا كذلك مقابل للأول، الأول باعتبار المعنى، ولكنه بألفاظ محصورة، وهذا بذات اللفظ، وليس له ألفاظاً محصورة وإنما له الجنس، لأنه يقع بالفعل، ويقع بالجملة، ويقع بالحرف، ويقع بالاسم، يكون التوكيد اللفظي بماذا؟ بالفعل .. جنس الفعل، وأما إذا أردنا أن نعدد الأفعال فهذا لا حصر لها، وكذلك بالاسم، وكذلك بالحرف، وكذلك بالجملة، يؤكد بها.

عرفه بعضهم: بأن التوكيد اللفظي هو إعادة اللفظ الأول بعينه .. بذاته .. بنفسه، بعينه قلنا: عين هذا يُجر بالباء، إعادة اللفظ الأول بعينه، وهذا يشمل الحرف والاسم والفعل، والجملة كذلك، والمركب غير جملة أيضاً، غلام زيد غلام زيد، هذا مركب ليس جملة. إعادة الاسم كأن تقول: قام زيد زيد، إعادة اللفظ الأول بعينه سواء كان فاعلاً أو مفعولاً، فتقول: قام زيد زيد، قام: فعل ماضي، وزيد: فاعل مرفوع، وزيد الثاني: توكيد لفظي، ولا تقل: فاعل، إنما هو توكيد لفظي لزيد، فهو إعادة اللفظ الأول الذي هو زيد الفاعل بعينه .. بنفسه كما هو.

رأيت زيدا زيدا، رأيت: فعل وفاعل، وزيدا: مفعول به، وزيدا الثاني: ليس مفعولاً ثاني لرأى، وإنما هو توكيد للمفعول به، لأنه إعادة اللفظ بعينه:
أَخَاكَ أَخَاكَ، إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ ... كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا بغير سلاح

(أخاك أخاك) الأول: منصوب بفعل محذوف على الإغراء: الزم أو احفظ أخاك، أخاك الثاني توكيد للأول منصوب مثله، لأن حكم التوكيد حكم المؤكد، لأنه تابع وهذا لا يحتاج أن ننصص عليه في كل مقام، فلما كان التابع هو الاسم المشترك لما قبله في إعرابه دخل فيه أنواع التوابع كلها، ومنها التوكيد المعنوي والتوكيد اللفظي.
إذاً: يكون في الاسم:

أَخَاكَ أَخَاكَ، إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ ... كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا بغير سلاح

ف: (أخاك) الأول هذا منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ وجوباً على الإغراء، والثاني توكيدٌ له. أو فعلاً، تقول: جاء جاء زيدٌ، قام قام زيدٌ إذا أردت توكيد القيام، فقام الأول: فعل، وقام الثاني: كذلك فعل، لكن قام الأول فعلٌ أسند إلى فاعله، وقام الثاني قُصِدَ به التوكيد فحسب فليس له فاعل، وهذا سبق معنا في الفعل الذي ليس له فاعل، وهو إذا كان الفعل مؤكّداً لما سبق، فحينئذٍ قام قام زيدٌ، زيدٌ هذا لا نقول: من باب التنازع كما قيل، وإنما نقول: قام الأول فعلٌ قُصِدَ فعليته، لأنه مستقل بذاته لم يكن تابعاً لغيره، وقام الثاني قُصِدَ به التوكيد، فلما قُصِدَ به التوكيد حينئذٍ نزع منه الإسناد، يعني: لا يفتقر إلى فاعل، من حيث هو لو يكن مؤكّداً لزم أن يكون مسنداً إلى غيره، لأن كل فعلٍ لا بد أن يكون ثم فاعلٌ له، وهنا لم يقصد به هذا، وإنما قصد به توكيد الفعل السابق، حينئذٍ لا فاعل له، وزيدٌ المملووظ به فاعلٌ للأول.

ومنه: أتاكَ أتاكَ، أو أتاكَ أتاكَ، ضُبُط بالوجهين، (أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَحْبَسَ أَحْبَسَ ..)، هذا فيه توكيدٌ للفعل، أتاكَ أتاكَ اللَّاحِقُونَ .. اللَّاحِقُونَ أتاكَ أتاكَ، أتى: هذا فعل ماضي، والكاف في محل نصب مفعول به، واللَّاحِقُونَ فاعلٌ للأول، والثاني: توكيدٌ للأول أتاكَ، أعاد الضمير المتصل وهو منصوبٌ توكيداً لسابقه، واللَّاحِقُونَ: هذا فاعلٌ للأول، قال بعضهم: أن أتاكَ أتاكَ، واللَّاحِقُونَ من باب التنازع، وهذا لا يصح، لماذا؟ لأن اللَّاحِقُونَ فاعل، وسبق أنه إذا أُعْمِلَ الأول أو الثاني وجب الإضمار، ولا يجوز الحذف، لو كان المقام من مقام التنازع لقال: أتوكِ أتاكَ اللَّاحِقُونَ، إذا أُعْمِلَ الثاني، أتاكَ أتوكِ اللَّاحِقُونَ.

قال بعضهم: أتاكَ أتاكَ اللَّاحِقُونَ، الفعلان تنازعا في "اللَّاحِقُونَ" على أنه فاعلٌ لهما. نقول: أتاكَ أتاكَ، على أن الفعلين تنازعا اللَّاحِقُونَ، نقول: هذا فاسد، لماذا؟ لأنه لو أُعْمِلَ الثاني وجب باتفاق البصريين والكوفيين الإضمار في الأول، فيقول: أتوكِ أتاكَ اللَّاحِقُونَ، هذا إذا أُعْمِلَ الثاني، وإذا أُعْمِلَ الأول أتاكَ أتوكِ اللَّاحِقُونَ لكنه لم يضم، فدل على أن اللَّاحِقُونَ فاعلٌ للأول والثاني توكيدٌ له ولا فاعل له، وقال بعضهم: أتاكَ أتاكَ اللَّاحِقُونَ، اللَّاحِقُونَ: هذا فاعلٌ للفعلين معاً، وهذا أفسد، لماذا؟ لأن الشيء الواحد لا يكون فاعلاً لاثنتين، ولو كانا متحدين اللفظ والمعنى، بل كل فعلٍ يقتضي فاعلاً مختصاً به، هذا هو الأصل.

إذاً الصواب نقول: أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ، أتاكَ الأول فعل ماضي، والكاف مفعولٌ به،

واللاحقون: فاعله، أذاك الثاني: توكيد، الحاصل أن هذا من مقام توكيد الفعل بالفعل.
أخيس أخيس: هذا ظاهره أنه من توكيد الجملة، لأنك تقول: قام زيد قام زيد قام زيد،
تؤكد والتوكيد أقصى ما يكون ثلاثة، قام زيد قام زيد قام زيد، وهذا الذي عللنا به فيما
سبق: أن التوكيد قائم مقام تكرير جملتين أو ثلاثة، إذا زيد حرف في الجملة قلنا: هذا
يؤكد، يعتبر من المؤكّدات، وإذا كان من المؤكّدات معناه: أنه أقيم مقام جملتين فأكثر،
هذا المراد بالتوكيد، أليس التوكيد هو التقوية؟

إذا أردنا تقوية قام زيد قام زيد، أو: زيد قائم زيد قائم زيد قائم، قال بعض أهل البيان:
أنه إذا قيل: إن زيدا قائم، هذا في قوة قولك: زيد قائم زيد قائم زيد قائم، فحذفت زيد
قائم الثانية وزيد قائم الثالثة، وعوضت عنها: إن، ولذلك نقول: إن مؤكدة للنسبة،
نسبة مضمون الخبر إلى المبتدأ .. الاسم، ما المراد بهذه النسبة؟ النسبة هذه لا تكون في
اسم، ولا تكون في خبر، وإنما تكون بين اسمين: وهو ما يقتضيه تركيب الكلام.

الحاصل: أن أخيس أخيس، نقول: هذه الجملة الثانية مؤكدة للجملة الأولى.
قوله: هو إعادة اللفظ الأول بعينه، هذا فيه قصور، لماذا؟ لأنه قد يُعاد اللفظ الأول
بمعناه، ويكون مؤكداً له، ولذلك جوزوا بعامّة أن يُقال: نعم نعم، هذا في توكيد الحرف،
نسبنا أن نذكره!

يؤكد الحرف: زيد قام .. قام زيد؟ نعم نعم، تعيد نعم الثانية توكيداً للأولى، ويصح أن
يُقال: نعم جيري! وجيري بمعنى: نعم، هنا حصل توكيد بين اللفظين، لكن أعيد الأول
مرة ثانية لكن بمعناه لا بلفظه، هذا يسمى توكيداً لفظياً، على هذا الحد المشهور عند
النحاة، وهذا يُعرف به ابن هشام كثير في كتبه: إعادة اللفظ الأول بعينه لا يشمل ما
كان معاداً بمرادفه، ولذلك عرّفه في التسهيل: بأنه هو إعادة اللفظ أو تقويته بموافقته
معنى، هذا أجمع، إعادة اللفظ أو تقويته بموافقته معنى .. بما وافقه في المعنى، حينئذٍ
يشمل ما ذكرناه، فله صورتان:

فالأول: يكون في الاسم والفعل والحرف، وذكرنا أمثلتها، والمركب غير جملة: غلام زيد
غلام زيد، هذا مركب غير جملة، جاء غلام زيد غلام زيد غلام زيد، نقول: هذا توكيد
غير مفرد وغير جملة: "جاء زيد جاء زيد"، "نكاحها باطل باطل باطل"، هذا توكيد
مثلث، "قام قام زيد، نعم نعم، لا لا" هذا إعادة اللفظ الأول بعينه، أمّا بموافقته أو
مرادفه في المعنى، مثلوا له بقوله: أَنْتَ بِالْخَيْرِ حَقِيقٌ قَمِنٌ، قَمِنٌ: ما المراد بها؟ حقيق
نفسها، فأكد: حقيقٌ بقمنٌ، وقمن هي في المعنى حقيق، هنا أعاد اللفظ لا بلفظه ولكن

بمعناه، إذاً: وجد التوكيد بالإعادة والتكرار إلا أنه بالمعنى لا باللفظ.

ومنه توكيد الضمير المتصل بالمنفصل، منه يعني: من إعادة الشيء بموافقه .. بمرادفه دون لفظه: التوكيد .. توكيد الضمير المتصل بالمنفصل، قال الناظم:

(وَمَا مِنْ التَّوْكِيدِ لَفْظِيٍّ يَجِيءُ مُكْرَرًا) وما: اسم موصول بمعنى: الذي مبتدأ، (مِنْ التَّوْكِيدِ) هذا حال من الضمير في (لَفْظِيٍّ) (لَفْظِيٍّ) الياء هذه النسبة، ومر معنا عند قوله: (وَشِبْهُ كَذَا وَذِي) أن المنسوب في قوة المشتق، وإذا كان كذلك فحينئذ يرفع ضميراً مستتراً، بل عند بعضهم يرفع المنسوب اسماً ظاهراً.

إذاً: إذا كان كذلك فحينئذ قوله: لفظي حال كونه من التوكيد، فمن التوكيد: جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير في لفظي، ولماذا جوزنا أن يكون حالاً من الضمير فيه؟ لأننا قلنا إنه في قوة المشتق، كأنه ذات منسوبة إلى قریش إذا قلت: قرشي، مكّي ذات منسوبة إلى مكة، يعني: المقام فيها، حينئذ نقول: هذا منسوب، وإذا كان كذلك ففيه ضمير صح محيى الحال منه، إذاً: مِنْ التَّوْكِيدِ جار ومجرور متعلق بمحذوف حال الضمير في لَفْظِيٍّ.

وَلَفْظِيٍّ: ما إعرابه؟ خبر المبتدأ، لا يصح، والذي لفظي ما يصح، ما هو المحذوف .. أين صلة الموصول؟ إذا قيل: ما اسم موصول تبحث عن صلة الموصول، يَجِيءُ .. إذا قلت: يَجِيءُ وما يَجِيءُ من التوكيد لفظي، ما يستقيم، يَجِيءُ: هو الخبر .. خبر ما الموصول، وَلَفْظِيٍّ: هو صلة الموصول على تقدير محذوف، وما: هو لفظي من التوكيد يَجِيءُ مكرراً صح؟ صح، وما هو لفظي إذاً: صارت صلة الموصول جملة اسمية، لَفْظِيٍّ: خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو.

وما هو لفظي حال كونه من التوكيد يَجِيءُ مكرراً، وجملة يَجِيءُ هي خبر المبتدأ، وإذا أعرب البيت عرفت المعنى، (وَمَا مِنْ التَّوْكِيدِ لَفْظِيٍّ يَجِيءُ) كما قلنا: جا يَجِيءُ، وجاء يَجِيءُ، إذا قيل: جا يَجِيءُ لغة، وإذا قيل: يَجِيءُ من جاء حينئذ حذفت لامه ضرورة، لأن الهمزة هي اللام، جاء على وزن فعل، إذاً: الهمزة هي لام الكلمة، أين هي هنا، يَجِيءُ؟ محذوفة، إذاً يَجِيءُ: يحتمل أنه لغة وهذا هو الظاهر والأولى، ويحتمل أنه من جاء حينئذ يكون يَجِيءُ حذفت اللام التي هي الهمزة ضرورة لأجل الوزن.

(يَجِيءُ) الضمير هنا يعود على: (وَمَا).

(مُكْرَرًا) هذا حال من فاعل: (يَجِيءُ) حال كونه مكرراً، والتكرار هو الإعادة، ولذلك قلنا في حد التوكيد اللفظي إعادة اللفظ الأول بعينه، أو إعادة اللفظ أو تقويته بموافقه

معنى، إذاً: متضمنٌ لمعنى الإعادة، والتكرار هنا لا يزيد على ثلاث مرات، هذا يكاد أن يكون اتفاق بين النحاة والبيانين، بل قيل: المكرر يكون مرتين، وقيل: ثلاثاً، ولا قائل بالزيادة، أمّا مرتين أو ثلاثة، حينئذٍ يصح أن يُقال: قام زيدٌ زيدٌ، قام زيدٌ زيدٌ زيدٌ، إذا أردت التأكيد القوي فتعيد مرةً ثالثة، مكرراً ثلاث مرات فقط لاتفاق على أنه لم يقع في لسان العرب أزيد منها، والتكرار هنا لفظاً ومعنى أو معنى، ليشمل النوعين اللذين ذكرهما في حد التوكيد اللفظي، لأننا قلنا: إعادة اللفظ الأول بعينه أو بموافقه، يعني: مرادفه في المعنى، إذاً: التكرار حصل لشيءٍ لفظي ومعنوي، وحصل لشيءٍ معنوي فحسب.

إذاً قوله: مكرراً لفظاً ومعنى ك قام قام زيد، أو معنىً فحسب نحو: أَنْتَ بِالْخَيْرِ حَقِيقٌ قَمِنٌ، هنا أعيد وكرر لكن بالمعنى دون اللفظ.

(كَقَوْلِكَ اذْرُجِي اذْرُجِي) كَقَوْلِكَ: الكاف هنا للتشبيه .. مثال، إذاً ليست استقصائية، (كَقَوْلِكَ اذْرُجِي اذْرُجِي) (اذْرُجِي) هذا فعل أمر، والباء فاعل، كأنه قال: اركعي اركعي، الياء هذه فاعل، تركعين تركعين .. تدرجين تدرجين، إذاً: (اذْرُجِي اذْرُجِي) أي: اقربي اقربي، أو اذْرُجِي يعني: اصعدي الدرج، الدرج: جمع درجة وهي المرقاة .. السُلَّم، (اذْرُجِي اذْرُجِي) يعني: اصعدي الدرج، هل هذا من توكيد الجملة، أو من توكيد الفعل، أو من توكيد الضمير؟ يحتل الثلاث، لكن ظاهر صنيع الناظم هنا: أنه من توكيد الجملة، لأن اذْرُجِي: هذا فعل وفاعل، فأعاده مرةً ثانية لأن أكثر ما يقع التوكيد اللفظي في الجمل كما سيأتي، ولذلك نحمله على الأكثر والأشهر أولى.

هذا المثال: (اذْرُجِي اذْرُجِي) يحتل أن يكون من تأكيد الجملة وهذا ظاهر بين، بل الظاهر هذا مراد الناظم، وعليه حمله الأثْنُونِي، وأن يكون من تأكيد الضمير المتصل وهو معلومٌ من البيت الآتي وداخلٌ فيه فيكون تكرر، والأولى عدم حمله على هذا، وأن يكون من توكيد الفعل فقط - السيوطي حمله على الثاني لكنه مرجوح - وأن يكون من توكيد الفعل فقط: قام قام زيد، (اذْرُجِي اذْرُجِي) إذا قال: اذْرُجِي، لم أعاد الضمير مرةً أخرى؟ قال: لئلا يوهم أن المخاطب مُدَكَّرٌ، لو قال: اذرجي اذرج، قد لا يفهم أن الثاني توكيداً للأول، لماذا؟ لأن الأول خطاب للمؤنث والثاني خطاب للمذكَّر، لئلا يتوهم متوهم هذا أعاد مرةً ثانية الضمير المتصل، فقال اذْرُجِي اذْرُجِي، فيكون من باب توكيد الفعل مثل: قام قام زيدٌ، وهذا كذلك محتمل.

أن يكون من تأكيد الفعل فقط، وجيء بالضمير معه لئلا يلتبس بأمر المخاطب، الثاني توكيدٌ للأول اذْرُجِي .. اذرج هذا الأصل، لكن أعاد الضمير لئلا يلتبس أنه توكيدٌ والفاعل المخاطب وليس الأمر كذلك.

قال الشارح: " هذا هو القسم الثاني من قسمي التوكيد، وهو التوكيد اللفظي، وهو تكرار اللفظ الأول بعينه اعتناءً به " (ادْرُجِي ادْرُجِي) وكقوله: (أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَحْبِسِ أَحْبِسِ) وهذا مشهور.

والأكثر في التوكيد اللفظي أن يكون في الجمل، هذا الأكثر، وأمّا المفردات فهذا قليل، سواء كان فعلاً، أو حرفاً، أو اسماً، وكثيراً ما يقترن بعاطف إذا كان جملة، يعني: يُعد بعاطف: ((كَأَلَا سَيَعْلَمُونَ * ثُمَّ كَلَا سَيَعْلَمُونَ)) [النبا: 4 - 5] الثانية توكيداً للأولى، والعاطف يكون ثم على جهة الخصوص.

وجعل الرضي الفاء مثل ثم، بمعنى: أنه يُعطف الجمل المؤكدة بعضها لبعض، سواء كانت اثنتين أو ثلاث، أن يعطف بثم، وألحق بها الرضي الفاء، ومنه: ((أُولَى لَكَ فَأُولَى * ثُمَّ أُولَى لَكَ فَأُولَى)) [القيامة: 34 - 35] اجتمع فيها حرفان.

ويأتي بدون عاطف، حديث: {وَاللَّهِ لَأَغْزُونَ قُرَيْشًا} ثلاث مرات، يعني: أعادها النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث مرات: {لَأَغْزُونَ قُرَيْشًا، لَأَغْزُونَ قُرَيْشًا، لَأَغْزُونَ قُرَيْشًا} وهذا قد يرجح بأن التوكيد ثلاث لا اثنين، ولذلك يأتي في الأحاديث: ثلاثاً .. ثلاثاً كثير، هذا يدل على ماذا؟

أولاً: على أن التأكيد لا يزيد على الثلاث، ولم يرد أربعاً.

ثانياً: ترجيح القول بأنه مثلث دون أن يكون مثنى، لأن بعضهم يرى أن التكرار مرتين فحسب، أمّا الثالثة فلا، نقول: وروده في الأحاديث كثيرة ثلاثاً .. ثلاثاً يدل على أن التوكيد يكون بالثلاث.

والمراد بعاطف: صورة، لأن بين الجملتين تمام الاتصال، إذا قيل: ((كَأَلَا سَيَعْلَمُونَ * ثُمَّ كَلَا سَيَعْلَمُونَ)) [النبا: 4 - 5] الثانية توكيداً للأولى، طيب! العاطف هذا ما دوره؟ لو كان حقيقةً لكان من باب عطف النسق، عطف جملة على جملة، لو كان حقيقةً لخرج عن باب التوكيد فصار من عطف النسق، حينئذٍ لما لم يكن من عطف النسق ونحن جعلناه توكيداً، ثم عطفنا بحرف عطف لا بد أن نجعل هذا الحرف صورةً فحسب، يعني: لا وجود له من حيث المعنى، وعند البيانين: أن الجملة الثانية إذا كانت عين الأولى لا يفصل بينهما بعاطف، إذا كانت هي عين الأولى حينئذٍ يكون بينهما تمام الاتصال .. متصلة بما .. هي عينها، فالأصل فيه أنها لا يعطف، فالفصل خلاف الفصيح، إذاً: لا بد أن نجعل أن هذا العاطف صورةً لا معنى له. والمراد بعاطف صورةً لأن بين الجملتين تمام الاتصال، فلا تعطف الثانية على الأولى حقيقةً، ولأن حرف العطف لو كان عاطفاً حقيقةً كان تبعية ما بعده لما قبله بالعطف لا الترتيب، صحيح هذا.

لو قيل بأن: ((أَوَّلَى لَكَ فَأَوَّلَى)) [القيامة:34] مثل: جاء زيدٌ وعمروٌ، وجاء زيدٌ وذُهب عمروٌ، هذا من باب العطف في المفردات والجمل، إذاً: يقتضي أن الثاني منسوقاً على الأول، وهو من باب عطف النسق، ونحن حديثنا في التوكيد الذي يفيد التقوية، قام زيدٌ وخرج عمروٌ، ليس فيه تقوية، هذا عطف بالواو، حينئذٍ: ((أَوَّلَى لَكَ فَأَوَّلَى)) [القيامة:34] ((كَأَلَا سَيَعْلَمُونَ * ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ)) [النبأ: 4 - 5] نقول: لو جعل من باب العطف لخرج عن باب التوكيد، فلا يفيد تقويةً.

إذاً: هذا يؤكد أن هذا الحرف إنما جيء به لجرد الربط الصوري فحسب، وأمّا المعنى فلا. ويجب ترك العاطف عند الإبهام للتعديد، لو قال: ضربت زيداً ضربت زيداً، الثانية توكيدٌ للأولى، لو عطف: ضربت زيداً ثم ضربت زيداً، يوهم أنه ضربه مرة ثانية، إذاً: فيه إبهام بالعطف فيجب الترك، ضربت زيداً ضربت زيداً، فإذا قلت: ضربت زيداً ثم ضربت زيداً، وقع إبهامٌ وهو أن الضرب مكرّرٌ.

هنا مثل ابن عقيل بقوله تعالى: ((كَأَلَا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا * وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا)) [الفجر: 21 - 22] هاتان الآيتان أكثر النحاة على أنهما من قبيل التوكيد، وليس الأمر كذلك، بل ((دَكًّا دَكًّا)) [الفجر:21] دَكًّا الأول حال، والثاني معطوفٌ عليه بحذف العاطف، دَكًّا فدكاً، لأن المراد دَكًّا بعد دَكٍّ .. صفًّا بعد صفٍّ، هذا المراد، فالمراد به ما ذكرناه، وأمّا أنها توكيد فلا.

((كَأَلَا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا)) [الفجر:21] نقول: هذا ليس من التأكيد في شيء، لأن معناه: دَكًّا بعد دَكٍّ، وأن الدك كرر عليها حتى صارت هباءً منثوراً، فالمراد به: ((دَكًّا دَكًّا)) [الفجر:21] يعني: تكرار الدك، وصفًّا صفًّا، ليس المراد صفًّا واحداً لا، صفًّا بعد صفٍّ، إذاً: كلٌّ سابق عن الآخر.

وكذلك: ((وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا)) [الفجر:22] ليس من التوكيد، إذ المعنى: أنه تنزل ملائكة كل سماء فيصطفون صفًّا بعد صفٍّ، محدقين بالخلق، فليس الثاني في الآيتين تأكيداً للأول، بل المراد التكرار، كما يُقال: علمته الحساب باباً باباً، فالثاني معطوف على الأول بحذف حرف العطف، وبعضهم إذا جعله حال يجعله في قوة: مُبَوَّباً، كما في قوله: ادخلوا الأول فالأول، لكن صُرحَ هنا بالعطف، إذاً: باباً بعد باب ليس من التوكيد للجملة.

وكذلك قول المؤذن: الله أكبر الله أكبر، الثانية .. الله أكبر: مبتدأ وخبر، الثانية: مبتدأ وخبر، هنا لم يعطف بينهما، هل هو من باب التوكيد؟ نقول: لا، بل المراد به: إنشاء تكبيرٍ ثانٍ، بخلاف: قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة، فالثاني المراد به الإخبار فهو

في قوة التوكيد للسابق.

ولَا تُعَدُّ لَفْظَ ضَمِيرٍ مُتَّصِلٍ ... إِلَّا مَعَ اللَّفْظِ الَّذِي بِهِ وُصِّلَ

إذا أريد تكرير لفظ الضمير المتصل للتوكيد، لم يَجْزْ ذلك إلا بشرط أن يُعاد مع المؤكِّد ما اتصل بالمؤكِّد، فإذا قلت مثلاً: مررت بك، ذكره ابن عقيل هذا المثال، إذا أردت أن تؤكد الضمير في: بك، الكاف هل تقول: مررت بكك .. تلحق به ضمير آخر؟ لا، إنما تؤكد الضمير، تعيده مرةً أخرى مع مدخوله: مررت بك بك، الثاني الكاف توكيد للضمير الأول، لكن لا يجوز أن يستقل بنفسه، ولا أن يتصل بالضمير السابق، حينئذٍ لا بد من إعادة ما اتصل بالمؤكِّد، إذاً: بك الأولى مؤكِّد، وبك الثانية توكيد، فوجب إعادة ما اتصل بالأول من أجل التوكيد.

(وَلَا تُعَدُّ لَفْظَ ضَمِيرٍ مُتَّصِلٍ) إذا أكدته تأكيداً لفظياً، لا: ناهية، وتعد: فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت، ولفظ: هذا مفعول به، وهو مضاف والضمير مضاف إليه، ومتصل: هذا نعت.

(إِلَّا) أداة استثناء (مَعَ اللَّفْظِ) هذا ظرف متعلق بمحذوف حال من لفظ، إلا حال كونه مع اللفظ الذي وصل به، (الَّذِي) هذا نعت للفظ، (بِهِ وُصِّلَ) به جار ومجرور متعلق بقوله: (وُصِّلَ)، الذي وصل به، وصل ما هو؟ المؤكِّد، (بِهِ): بذلك الذي اتصل به، سواءً كان اسماً أو فعلاً أو حرفاً، فتقول: رغبت فيه فيه، إذا أردت أن تؤكد في وهو حرف، فيه: الضمير الذي دخل عليه: فيه، حينئذٍ لا تقل: فيهه! وإنما تقول: فيه فيه، أعدته بالسابق.

إذا أريد تكرير لفظ الضمير المتصل للتوكيد لم يجز ذلك إلا بشرط اتصال المؤكِّد بما اتصل بالمؤكِّد، نحو: مررت بك بك، ورغبت فيه فيه، والنحاة هنا ابن هشام وغيره، ابن عقيل جرى على هذا، يمثلون بالمجرور، ولا يمثلون بالمنصوب والمرفوع، مع أن الحكم واحد رأيتك رأيتك، قمت قمت، قالوا: لأنه لا يفيد المثال، لماذا؟ لأنه يوهم أنه من باب توكيد الجملة، إذا قلت: قمت قمت، ولذلك اختلف الشراح هنا في: (ادْرُجِي ادْرُجِي) هل هو من توكيد الجملة .. هل هو من توكيد الفعل .. هل هو من توكيد الضمير؟ اختلفوا فيه، لأنه مُحْتَمِلٌ، والمثال لا يصلح أن يكون مُحْتَمِلاً، وإنما تأتي بشيء نصاً في المسألة، فالضمير به به .. بك بك .. فيه فيه، هذا لا إشكال فيه.

ولذلك يصح أن تُمثل نقول: قمتُ قمتُ، فإذا أردنا أن نُؤكِّد التاء في: قمتُ، إذا أردنا توكيده نقول: قمت قمت، أعدنا الفعل مع التاء، فالتاء الثانية توكيدٌ للأول .. التاء في:

قمت، وأعدنا الفعل، لكن لو مثل بهذا: قمت قمت، هذا يلتبس، لماذا؟ لأنه مُحتمل أن يكون من باب توكيد الفعل للفعل، ويحتمل أنه من باب توكيد الجملة للجملة. على كل: (وَلَا تُعَدُّ لَفْظَ ضَمِيرٍ مُتَّصِلٍ) مطلقاً، سواءً كان مرفوعاً أو منصوباً أو مخفوضاً، إلا مع اللفظ الذي وصل به، سواءً كان فعلاً ك: (قمتُ قمتُ) أو اسماً كغلامك غلامك، أو حرفاً كبك بك، اسماً مثل المضاف غلامك غلامك، مررت بغلامك غلامك، هذا توكيدٌ للكاف مع تكرار الاسم.

إذاً: (وَلَا تُعَدُّ لَفْظَ ضَمِيرٍ مُتَّصِلٍ) مُطلقاً سواءً كان مرفوعاً ك: (قمتُ قمتُ) أو منصوباً كضربتكَ ضربتكَ، أو مخفوضاً بحرفٍ كفيه فيه، أو بالاسم نحو: (غلامك غلامك)، إلا مع اللفظ الذي وصل به بأن تكرره مرةً أخرى، وهنا: لم يذكر المنفصل، وإنما قال: متصل، لأنه واضح، المتصل: إياكَ إياكَ ضربت، لا يحتاج إلى تنصيص، إياكَ إياكَ ضربت، ضربت إياه إياه، هذا لا يحتاج إلى تنصيص لأنه ليس من شرطه أن يُعاد، لأنه مثل: جاء زيدٌ زيدٌ، كما أنه يتكرر وهو لفظٌ مستقل بنفسه، حينئذٍ لا يحتاج إلى تنصيص، والاسم الظاهر كذلك لا يحتاج إلى تنصيص لأنه واضح. ولذلك نبه بعضهم قال: وإن كان اسماً ظاهراً، وضميراً منفصلاً منصوباً فواضح، فواضح أنه يُكرر اللفظ بعينه دون إعادة ما عمِلَ فيه، فتقول: إياكَ إياكَ ضربت، إذاً: إياكَ الأول مفعولٌ به، وإياكَ الثاني توكيدٌ له، وضربت فعل وفاعل، والاسم الظاهر كذلك جاء زيدٌ زيدٌ، زيدٌ زيدٌ قام توكيد للمبتدأ أو توكيد للفاعل. (كَذَا الحُرُوفُ) يعني: الحروف كذا، كَذَا هذا متعلق بمحذوف خبر مقدم، الحُرُوفُ: مبتدأ، (كَذَا) أي: مثل ذا، ما هو المشار إليه؟ الضمير المتصل، يعني: الحرف إذا أردت تأكيده فلا بد من إعادة ما دخل عليه، فإذا قلت مثلاً: إن زيداً قائمٌ، إذا أردت توكيد اسم إن ماذا تقول؟ إن زيداً زيداً قائمٌ، أكد لي الخبر: إن زيداً قائمٌ قائمٌ، أكد لي إنَّ فقط، الظاهر أنك تقول: إنَّ إنَّ زيداً قائمٌ، مثلما قلت: زيداً زيداً، فقلت: قائمٌ قائمٌ، لكن النحاة مطبقون على أنه لا بد من إعادة مدخولها، فتقول: إنَّ زيداً إنَّ زيداً قائمٌ، واختلفوا في إعادة اسم إنَّ بالضمير، إنَّ زيداً إنه قائمٌ، أعدته لا بلفظه وإنما بمعناه أو بمرادفه أو بموافقته، لأن الضمير إذا رجع إلى شيء معين صار مرادفاً له، أنت لا تقول: ضربته، ضربته صار مبهم هذا، لكن إذا قلت: زيدٌ ضربته، الضمير هنا معيّن أو لا؟ مبهم؟ ليس مبهماً لأن مرجعه معيّن، فإذا قلت: إنَّ زيداً إنَّ قائمٌ، صار من التوكيد لـ (إنَّ) فأعدت اسم إنَّ معها لكن بالضمير، وهذا أولى كما سيأتي.

فيجوز فيها الوجهان: إِنَّ زَيْدًا إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ، إِنَّ زَيْدًا إِنَّهُ قَائِمٌ.
(كَذَا الحُرُوفُ) أي: كالضمير المتصل، (غَيْرُ مَا تَحْصُلُ بِهِ جَوَابٌ) يعني: الحروف التي
تقع في جواب السؤال: نعم .. بلى .. جيري .. إي .. لا، هذه الحروف لا نحتاج إلى
إعادة .. ليس لها مدخول أصلاً، هل جاء زيد؟ نعم، انتهينا ليس فيه شيء يُعاد.
(غَيْرُ مَا تَحْصُلُ) غير منصوبٍ على ماذا، هل يجوز فيه الرفع؟ على الاستثناء (غَيْرُ مَا
تَحْصُلُ بِهِ جَوَابٌ) غيرُ ما تحصل، يصح أو لا؟ لا، لماذا لا يصح؟ لأنه يصح أن تكون
نعت للحروف .. صفة، جَوَزَهُ بعضهم (كَذَا الحُرُوفُ غَيْرُ مَا تَحْصُلُ) فلم يُقصد بها أن
تقوم مقام (إلا) لكن الأولى النصب، غيرُ ما تَحْصُلُ هذا أولى.

(كَذَا الحُرُوفُ غَيْرُ) منصوبٌ على الاستثناء أو بالرفع نعت لحروف، غير: مضاف، وما:
اسم موصول بمعنى: الذي مضاف إليه، (مَا تَحْصُلُ) الألف للإطلاق، تَحْصُلُ يعني:
حصل، (تَفَعَّلَ) قصد به أصل الفعل ليس عندنا تَفَعَّلَ، إنما المراد به الحصول، وهذا
لعله من أجل النظم، ما حصل به (جَوَابٌ)، جَوَابٌ هذا فاعل تَحْصُلُ، وذلك (كَنَعَمْ)
هل جاء زيد؟ نعم، أليس زيدٌ قادماً؟ بلى، (كَنَعَمْ وَكَبَلَى) وأجل، وجيري، وإي، ولا.
نعم: حرف تصديق للمُخْبِرِ وإعلام للمُسْتَخِيرِ، ووعدٌ للطالب، وبمعنى نعم: جيري،
وأجل، وأي، كما في المغني، وأما: بلى، فلا تقع باطرادٍ إلا بعد النفي مجرداً، نحو: ((زَعَمْ
الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلَى وَرَبِّي)) [التغابن:7] أو مقروناً باستفهام حقيقي:
أليس زيدٌ بقائم؟ نقول: بلى، أو توبيخي: ((أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ
بَلَى)) [الزخرف:80] هذا استفهام توبيخي، أو تقرير: ((أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى))
[الأعراف:172].

على كل: المراد هنا بهذين المثالين: (كَنَعَمْ وَكَبَلَى) أدخل الكاف على: كَبَلَى لماذا؟ لأنها
في الغالب تقع في جواب نفي، ونعم لا، لا تختص بالنفي.
قال الشارح هنا: " كذلك"، أي: كذلك، إذا أريد تأكيد الحرف الذي ليس للجواب،
حينئذٍ وجب فيه أمران: يجب أن يُعاد مع الحرف المؤكّد ما اتصل بالمؤكّد، نحو: إِنَّ زَيْدًا
إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ، ولا بد من الفصل بين الحرفين باسمٍ، وأما إذا أعيدتْ إِنَّ لوحدها
حكموا عليها بأنها شاذ، مع أن القياس يقتضي هذا:
إِنَّ إِنَّ الْكَرِيمَ يَحْلُمُ مَا لَمْ ... يَرَيْنَ مَنْ أَجَارَهُ قَدْ ضِيمَا

(إِنَّ إِنَّ الْكَرِيمَ) قالوا: هذا شاذ، يحفظ ولا يقاس عليه، لماذا؟ لأنه لا بد أن يُعاد

مدخولها معها هذا الأصل، مثل الحرف، الذي هو حرف الجر ونحوه، مثل الذي دخل على الضمير المتصل، إنَّ إنَّ زيدٌ قائمٌ يعاد هو أو ضميره إن كان ظاهراً، والأولى: إنَّه قائمٌ لأنه الأصل، لماذا لأنه الأصل؟ لأن الاسم الظاهر إذا أعيد حينئذٍ تأتي بضميره، فإذا جئنا باسمه كما هو حينئذٍ أقمنا الظاهر مقام الضمير، هذا خروجٌ عن مقتضى الظاهر، فلذلك كان الأصل أن يؤتى بالضمير: إنَّ زيداً إنَّه قائمٌ، وهذا أولى كما ذكرنا. وإنما كان إعادة ضمير المؤكِّد أولى من إعادة لفظه لأمرين: الأول: أنه يلزم على إعادة لفظه: إنَّ زيداً إنَّ زيداً قائمٌ، التكرار لفظاً، وليس مما يحسن لغير موجب، لا بد من موجب يقتضي التكرار، وهنا ليس الموجب بظاهر.

ثانياً: أن إعادته بلفظه ربما يوهم أن الثاني غير الأول، لو قال: إنَّ زيداً إنَّ زيداً قائمٌ، قد يقول: إنك وصفت زيدين بالقيام .. يحتمل، هذا موهم. أن الثاني غير الأول وإنما وقع بينهما اشتراكٌ، ولذلك قيل: جاء في القرآن بإعادة الضمير: ((فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ)) [آل عمران: 107] فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ: هم في رحمة الله خالدون .. فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا، هم في رحمة الله، ففي الثانية مؤكدة لـ (في) في قوله: في رحمة، ثم أعاد الرحمة بالضمير هكذا قيل. فإن (في) الثانية في قوله: فيها، تأكيدٌ لـ (في) الأولى في قوله: في رَحْمَةِ اللَّهِ.

إذاً: يشترط فيما إذا كان حرفاً غير جوابي أن يُعاد مع الحرف المؤكِّد ما اتصل بالمؤكِّد، وإن كان اسماً ظاهراً فالأولى أن يُعاد بضميره، ثم لا بد من الفصل بينهما، فحينئذٍ لا يُقال: إنَّ إنَّ زيداً، فإن كان الحرف جواباً كنعم، وبلى، وجيري، وأجل، وإي، ولا، جاز إعادته وحده بنفسه أو بمرادفه، يعني: يصح أن تقول: نعم نعم .. نعم جيري، حينئذٍ يكون من باب تأكيد الموافق لا بلفظه وإنما بمعناه. جاز إعادته وحده فيقال لك: أقام زيدٌ؟ فتقول: نعم نعم .. تقول: نعم جيري، لا لا .. ألم يقم زيدٌ؟ تقول: بلى بلى، هذا من تأكيد الحرف.

لَا أَبُوحُ بِحُبِّ بَشْنَةَ إِهْمَا ... أَخَذْتُ عَلَيَّ مَوَائِقًا وَعُهُودًا

وَمُضْمَرُ الرَّفْعِ الَّذِي قَدْ انفصل ... أَكِّدُ بِهِ كُلَّ ضَمِيرٍ اتَّصل

يجوز أن يؤكد بضمير الرفع المنفصل كل ضمير متصل، كل ضمير متصل إذا جئت تؤكد به حينئذٍ تأتي بضمير الرفع مرفوعاً كان نحو: قمت أنت، أو منصوباً نحو: أكرمتك

أنت، أو مجروراً نحو: مررت به هو، فضمير الرفع المنفصل يجوز أن يؤكد به كل ضمير متصل، سواء كان الضمير المتصل الذي هو المؤكّد مرفوعاً أو منصوباً أو مخفوضاً، يعني: في محلٍّ من هذه المحال.

(وَمُضْمَرُ الرَّفْعِ) هذا مبتدأ، ويجوز أن يكون منصوباً على الاشتغال، (أَكِّدْ بِهِ) مررت به، أَكِّدْ مُضْمَرُ الرفع، (وَمُضْمَرُ الرَّفْعِ) قلنا مبتدأ، وهو مضاف والرفع مضاف إليه (الَّذِي) نعتٌ، الَّذِي يعني: يصدق على التوكيد اللفظي المرادف، (قَدْ انفصل) يعني: المنفصل، (أَكِّدْ بِهِ) يعني: بضمير الرفع، (كُلُّ) مفعولٌ به، (كُلُّ ضَمِيرٍ اتَّصَلَ) أي: يجوز أن يؤكد بضمير الرفع المنفصل كل ضمير متصل: رأيتك أنت .. مررت بك أنت .. زيدٌ جاء هو.

إذاً: حصل التوكيد بهذا، لكن ليس متفقاً عليه، لأنه في حالة الرفع: قُمْتَ أَنْتَ، أَنْتَ: ضمير رفع، وهو مؤكّد، والمؤكّد ضمير رفع من جنسه، لا إشكال في حالة الرفع، قُمْتَ أَنْتَ، فقد أَكِّدَ الضمير المرفوع، أو أَكِّدَ الضمير المرفوع ضميراً آخر مرفوعاً، فهو توكيدٌ منفصل ليس له عاملٌ ملفوظٌ به حتى يمكن أن يجيء متصلاً .. هذا واضح.

أمّا في حالة النصب: أَكْرَمْتُكَ أَنْتَ، فقد وقع الضمير المنفصل الذي أصله أن يكون في محل رفع توكيداً للضمير المتصل المنصوب، فهذا محل إشكال مع ما مر معنا في باب الضمائر.

ومذهب الكوفيين: أنه في هذه الحالة يجوز أن يؤتى بالضمير المنفصل المنصوب، فيقال: أَكْرَمْتُكَ إِيَّاكَ، يعني:

وَمُضْمَرُ الرَّفْعِ الَّذِي قَدْ انفصل ... أَكِّدْ بِهِ كُلُّ ضَمِيرٍ اتَّصَلَ

متصل، عند الكوفيين إذا كان الضمير المتصل المؤكّد منصوباً فيؤتى بالضمير المنصوب هذا الأصل فيه: أَكْرَمْتُكَ إِيَّاكَ، نؤكد به من جنسه لا بالمرفوع، وإنما نأتي به بالمنصوب، فيقال: أَكْرَمْتُكَ إِيَّاكَ، بدل أن يُقال: أَكْرَمْتُكَ أَنْتَ، حصل تخالف .. أَكْرَمْتُكَ: الكاف هذه في محل نصب، وَأَنْتَ: هذا الضمير في محل رفع في الأصل، فكيف يؤتى به في مقام المنصوب؟! ولذلك مذهب الكوفيين أَكْرَمْتُكَ إِيَّاكَ، ورأيتهم إياه .. رأيتهم الضمير الهاء، إذا أكدته على مذهب البصريين: رأيتهم هو، وهو لا يأتي في محل نصب، وإنما دائماً يكون ملازماً للرفع، وعلى مذهب الكوفيين: رأيتهم إياه، واختاره ابن مالك في غير هذا الكتاب، وهنا كلامه مطلق.

وأما البصريون فقد أوجبوا حين تريد التوكيد أن تأتي بالضمير المنفصل المرفوع وصححوا نحو قولك: أكرمْتُكَ إِيَّاكَ، وأكرمته إياه، على أن يكون بدلاً لا توكيداً، صححوا هذا التركيب: أكرمْتُكَ إِيَّاكَ صحيح، لكن بدل لا توكيد، وأما إذا أردت التوكيد فتأتي بضمير مرفوع لا بد، ومذهب الكوفيين واضح بين.

إذا: (مُضْمَرُ الرَّفْعِ الَّذِي قَدْ انْفَصَلَ) يعني: ضمير الرفع المفصول المنفصل (أَكِّدْ بِهِ كُلَّ ضَمِيرٍ) متصل مطلقاً، هذا ظاهر النظم، سواء كان الضمير المتصل مرفوع أو منصوب أو مخفوض، وعلى مذهب الكوفيين وافقوا في المرفوع، وأما المنصوب المخفوض فلا.

الْعَطْفُ

هذا انتقال إلى الباب الثالث وهو (الْعَطْفُ)، لما أنهى ما يتعلق بالنعته وأردفه بالتوكيد شرع في بيان العطف، والعطف في الأصل مصدر، مصدر قولك: عطفْتُ الشيء إذا ثَبَّتْهُ فجعلتَ أحد طرفيه على طرفه الآخر، هذا الأصل في معناه. الْعَطْفُ إمَّا ذُو بَيَانٍ أَوْ نَسَقٌ ... وَالْغَرَضُ الْآنَ بَيَانُ مَا سَبَقَ قَدْوُ الْبَيَانِ تَابِعٌ شَبْهُ الصِّفَةِ ... حَقِيقَةُ الْقَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَةٌ

وهو لغته: الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه، ومراده بهذا الباب هنا: عطف البيان، وسيأتي عطف النسق.

وسمي التابع: عطف بيان، لأن المتكلم رجع إلى الأول فأوضحه به، وسيأتي مزيد بيان. إذا: أراد أن يُبَيِّنَ بهذا الباب عطف البيان، وأما عطف النسق فهذا سيأتي بحثه بعد هذا الباب.

(الْعَطْفُ) هذا مبتدأ، (إِمَّا ذُو بَيَانٍ أَوْ نَسَقٌ) قسم أولاً ثم حدَّ عطف البيان، لأن عطف البيان وعطف النسق حقيقتان مختلفتان، وإذا كان الأمر كذلك حينئذٍ يمتنع أن يُجمعا في حدٍّ واحد، فلا بد أن نعرف التقسيم أولاً بأن العطف هذا على نوعين: عطف بيان، وعطف نسق، ثُمَّ نُعَرِّفْ عطف النسق وعطف البيان كلاً على حده، لماذا؟ لأن كل واحدٍ منهما له حقيقة مخالفة تمام المخالفة للآخر، فيمتنع أن يُجمعا في حدٍّ واحد. إذا: حقيقة عطف البيان تخالف حقيقة عطف النسق، فلذلك لم يذكر الناظم ولا غيره من النحاة تعريفاً واحداً يجمعهما، لأن الحقائق المختلفة لا يجمعها تعريف واحد.

(العَطْفُ إمَّا) قلنا: العطف مبتدأ، (إمَّا) هذا حرف تفصيل، سيأتي بحثه في عطف النسق (ذُو بَيَانٍ) صاحب بيان فهو خبر العطف، (أَوْ نَسَقٌ) أو هنا استغنى بـ (أو) عن (إمَّا) الثانية، وهذا سيأتي بحثه في باب النسق، لأن الأصل أن نقول: عطف إمَّا ذو بيان، وإمَّا ذو نسق، فاستغنى بـ (أو) عن (إمَّا) يعني: أقيمت (أو) مُقام (إمَّا) هذا الأصل، إمَّا ذو بيانٍ أو نسقٍ على حذف مضاف، يعني: أو ذو نسقٍ، يعني: صاحب نسق.

(وَالْغَرَضُ) المقصود الآن الغرض: مبتدأ، و (الآنَ): هذا ظرف زمان (بَيَانٌ)، هذا خبر المبتدأ الغرض، (بَيَانٌ مَا سَبَقَ) وهو عطف البيان، يعني: الذي سبق، ما هو الذي سبق في أول التقسيم؟ عطف البيان، إذًا: الغرض في هذا الباب، والآن .. الغرض الآن: تقييد، يعني: في هذا الباب، لأنه عَمَمَ في الترجمة، فقال: (العَطْفُ) وهذا يشمل النوعين، لكنه أراد أن يبيّن عطف البيان، قال: (وَالْغَرَضُ الآنَ) يعني: في هذا الباب، (بَيَانٌ) وهذا خبر المبتدأ، الغرض، (مَا سَبَقَ) يعني: الذي سبق، وهو عطف البيان. ثم شرع في بيان عطف البيان، فقال:

(فَذُو الْبَيَانِ تَابِعُ شِبْهِ الصِّفَةِ)، فذُو الْبَيَانِ الفاء هذه يحتمل أنها فصيحة، أو مجرد العطف، لأنه "فصيحة" قد يعرضها أنه قَدَمٌ مُقَدِّمَةٌ: (وَالْغَرَضُ الآنَ بَيَانٌ مَا سَبَقَ)، لو قال: (العَطْفُ إمَّا ذُو بَيَانٍ أَوْ نَسَقٌ .. فذُو الْبَيَانِ، قد يقول قائل .. ثمّ سائل سنل: ما هو ذو البيان؟ فقال: فذُو الْبَيَانِ، لكن لما قال: (وَالْغَرَضُ الآنَ بَيَانٌ مَا سَبَقَ) حينئذٍ أفسد علينا أن تكون الفاء هنا فصيحة، لأن الفصيحة تقع في جواب سؤال مُقَدَّر، وهنا لم يُجعل سؤال لأنه قدم مقدمة وهو في قوله: (وَالْغَرَضُ الآنَ بَيَانٌ مَا سَبَقَ).

(ذُو الْبَيَانِ) صاحب البيان، إنما سُمي: عطفَ بيانٍ لأنه يبيّن متبوعه، إذ اللفظ الثاني تكرارٌ للفظ الأول، يشبه أن يكون مُرادفًا للأول، فإذا قلت: جاء زيدٌ أخوك، أخوك له ذات، وزيد ذات، أخوك: هذا عطف بيان، وزيد: مُبَيَّن، حينئذٍ إذا قلت: زيد أخوك .. أخوك زيد، قدمت وأخرت، الذات في البيان والمُبيّن واحدة، أليس كذلك؟ الذات واحدة أو لا؟ جاء أخوك زيد .. جاء زيدٌ أخوك، زيد: ذات، وأخوك: ذات، هل هما ذاتان أم ذات واحدة؟ ذاتٌ واحدة، إذًا: أشبه ما يكون بتكرار للفظ الأول، لكن تضمن إيضاحاً أو تخصيصاً. إذ اللفظ الثاني تكرارٌ للفظ الأول، يشبه أن يكون مرادفًا للأول، فالذات المدلول عليهما باللفظين واحدة، وإنما يؤتى بالثاني لزيادة البيان.

(فَذُو الْبَيَانِ) هذا مبتدأ (تَابِعٌ) هذا خبر جنس يشمل جميع التوابع.

(شِبْهُ الصِّفَةِ) يعني: أشبه النعت، في ماذا؟ في كونه موضحاً لمتبوعه في المعرفة، مخصصاً لمتبوعه في النكرة، إذًا: أشبه ذو البيان الصفة، فحينئذٍ بقوله: (شِبْهُ الصِّفَةِ) أخرج عطف النسق، لأنه لا يكون موضحاً لمتبوعه ولا مخصصاً، وأخرج كذلك البدل، لأنه لا

يكون موضحاً لمتبوعه ولا مُخصّصاً، وأخرج كذلك التوكيد، إذاً: ثلاثة أشياء من التوابع خرجت بقوله: (شِبْهُ الصِّفَةِ)

قال بعضهم: وأخرج النعت كذلك، لأنه قال: شبه النعت وشبه الشيء: غيره، فخرج النعت بهذا القيد (فَدُو الْبَيَان تَابِعُ شِبْهِ الصِّفَةِ) أشبه الصفة .. أشبه النعت، ومشبه النعت: غيره، إذاً: خرج النعت، وكونه أشبه النعت بكونه موضحاً أو مخصصاً أخرج الثلاث البقية، إذاً: إلى هنا انتهى الحد.

ما المراد بقوله: (حَقِيقَةُ الْقَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَةٌ)؟ قالوا: هذا أراد به أن يبيّن الغرض الأصلي من عطف البيان، وهو أن يكون موضحاً لمتبوعه، ولذلك سُمي: بيان كاسمه، فالغرض الأعلى في عطف البيان: أن يكون مبيّناً، والبيان والتبيين هو الإيضاح، وهو الكشف الذي عناه الناظم بقوله: (مُنْكَشِفَةٌ).

(حَقِيقَةُ الْقَصْدِ بِهِ) يعني: ما المقصود بعطف البيان .. ما هو؟ الإيضاح، قصدك هو الإيضاح، (مُنْكَشِفَةٌ) هذا خبر قوله: (حَقِيقَةُ).

فَدُو الْبَيَان تَابِعُ شِبْهِ الصِّفَةِ ... حَقِيقَةُ الْقَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَةٌ

حقيقة: هذا مبتدأ، وهو مضاف، والقصد: مضاف إليه، وبه: متعلق بالقصد لأنه مصدر، ومنكشفة: هذا خبر المبتدأ.

إذاً نقول: (فَدُو الْبَيَان تَابِعُ) هذا جنس (شِبْهُ الصِّفَةِ) أي: في الإيضاح والتخصيص وغيرهما، يعني: لا يكون عطف البيان فقط موضحاً ومبيّناً، بل يأتي كذلك للمدح، وقيل: للتوكيد، وابن مالك أضعف التوكيد، فقد جاء للمدح كما جاء للإيضاح والتخصيص، كما في قوله: ((الْبَيْتُ الْحَرَامُ)) [المائدة: 97] .. ((جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ)) [المائدة: 97] قال الزمخشري: الْبَيْتُ الْحَرَامُ عطف بيان أريد به المدح، إذاً: هو عطف بيان، لكن هل أريد به الكشف؟ الكعبة اسمٌ من أسماء مكة، انتبه! فائدة مهمة: الكعبة اسمٌ من أسماء مكة، حينئذٍ جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ عِلْمٌ، لو لم تعرف أنت علم، فإذا كان كذلك إذا قال: ((الْبَيْتُ الْحَرَامَ)) [المائدة: 97] هذا مدحٌ له بأنه بيتٌ مُحَرَّمٌ، حينئذٍ نقول: جيء بعطف البيان هنا من أجل المدح، لكن هذا قليل نادر، وإلا الأصل أن يكون مبيّناً بمعنى: أنه تنكشف به حقيقة سابقة، وهذا ما عناه الناظم في قوله: (حَقِيقَةُ الْقَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَةٌ).

إذاً: يأتي للإيضاح، وهذا إنما يكون بعد المعارف، ويأتي للتخصيص، وهذا إنما يكون بعد

النكرات، وهل يأتي للمدح؟ نعم، على قلة على ما ذكره الزمخشري في الآية، وهل يأتي للتوكيد؟ قيل: نعم، يأتي للتوكيد، ومثلوا بقول القائل: يَا نَصْرُ نَصْرًا نَصْرًا، لكن هذا ابن مالك أضعفه: بأنه إذا اتحد اللفظ فالأولى أن يكون من باب التوكيد لا من باب عطف البيان، يَا نَصْرُ نَصْرًا نَصْرًا، نَصْرًا نَصْرًا نقول: هذا توكيد أو عطف بيان؟ على ما تقرر في السابق: (وَمَا مِنَ التَّوَكِيدِ لَفْظِيٌّ يَجِي مُكْرَرًا) الظاهر أنه توكيد لفظي، وهذا أولى، بأن يُقال: إن عطف البيان لا يأتي للتوكيد، لأنه إذا اتحد لفظه مع متبوعه انتقل إلى كونه توكيداً لفظياً، فلا بد أن يكون مابيناً لمتبوعه، فإن اتحدا حينئذٍ نقول: رجع إلى الأصل. تابع شبه الصفة ... حَقِيقَةُ الْقَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَةٌ ..

حَقِيقَةُ الْقَصْدِ، يعني: الأصل فيه ذلك، (حَقِيقَةُ الْقَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَةٌ) يعني: انكشاف الذات التي هي المتبوع هذا المقصود .. المقصود به أصالة هو الإيضاح والكشف، فلا يرد عطف البيان الذي للمدح وغيره، لماذا؟ لأنه وإن كان على قلة إلا أن الأصل والأكثر هو الإيضاح.

(حَقِيقَةُ الْقَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَةٌ) قال بعضهم: أخرج النعت، أي: أنه فارق عطف البيان النعت من حيث إنه يكشف المتبوع نفسه، يعني: بنفسه لا بمعنى في المتبوع ولا في سببيه، ولذلك فُسِّرَ قوله: (بِهِ) يعني بنفسه، بخلاف النعت. النعت: بما تضمنه من معنى، لاحظ معي: إذا قلت: جاء زيدٌ الفاضل .. جاء زيدٌ أخوك .. جاء زيدٌ الفاضل، الكشف والإيضاح حصل بالنعت لما فيه من معنى، لا بذات اللفظ، وأمّا: جاء زيدٌ أخوك، فقلنا: مسمى أخوك هو عين مسمى زيد، فحصل الكشف بذات اللفظ لا بما تضمنه من معنى، لأنه كما سيأتي: عطف البيان لا يكون إلا جامداً، ففرق بينهما من جهة أن عطف البيان يحصل به الكشف بذات اللفظ لا بما تضمنه من معنى، لأنه لا يتضمن معنى، لأنه ليس بمشتق بل هو جامد. وأمّا النعت فإنما يكشف لا بذاته، وإنما بما تضمنه النعت من معنى، معنى في المتبوع، سواء كان حقيقياً أو في سببيه، وهو ما بعده .. الاسم المرفوع.

إذاً نقول: فارق عطف البيان النعت: من حيث إنه يكشف المتبوع نفسه، لا بمعنى في المتبوع، ولا في سببيه، وقيل: النعت خرج بقوله: شبه الصفة، وهذا واضح .. هذا أجود، لأن شبه الشيء: غيره، وعليه فقوله: (حَقِيقَةُ الْقَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَةٌ) لبيان الفرق بين النعت وعطف البيان لا للإخراج.

إذاً قوله: (شبه الصفة) أخرج ثلاثة أنواع: عطف النسق، والتوكيد، والبدل، بقي ماذا؟

النعته، اختُلفَ فيه: هل خرج بقوله: (شِبْهُ الصِّفَةِ) أو بقوله: (حَقِيقَةُ الْقَصْدِ)؟ الظاهر أنه خرج بقوله: (شِبْهُ الصِّفَةِ) وحينئذٍ قوله: (حَقِيقَةُ الْقَصْدِ) لا داعي له، لماذا؟ لأن عطف البيان شبه الصفة.. أشبه الصفة، أشبه الصفة في ماذا؟ في كونه موضحاً، وهو الذي دل عليه قوله: (حَقِيقَةُ الْقَصْدِ بِهِ مُنْكَشَفَةٌ) إذًا: ليس فيه فائدة كبيرة بقوله: (حَقِيقَةُ الْقَصْدِ بِهِ مُنْكَشَفَةٌ) فليس للإخراج، لأنه يُستغنى عنه بقوله: (شِبْهُ الصِّفَةِ) لأن شبه الشيء: غيره، لكن لما كان هذا الشبه غير مُبَيَّن فسره بقوله: (حَقِيقَةُ الْقَصْدِ بِهِ مُنْكَشَفَةٌ).

يحتمل هذا، ويحتمل أنه إحالة على ما سبق: التَّعْتُ تَابِعٌ مُتِمٌّ مَا سَبَقَ، قلنا: المراد بكونه متمماً ما سبق: أنه موضحٌ لمتبوعه في المعارف، ومخصصٌ لمتبوعه في النكرات، لما أحال هنا على ما هناك فسرناه بما سبق، حينئذٍ يكون تفسيراً لما أحال عليه.

عرفه في قطر الندى بقوله: "عطف البيان: هو تابعٌ موضحٌ أو مخصصٌ جامدٌ غيرٌ مؤول" وهذا مما يرد على تعريف الناظم، أن قوله: (شِبْهُ الصِّفَةِ) الصفة لا تكون إلا مشتقةً أو مؤولةً بالمشتق، ولم ينص هنا على أن عطف البيان يشترط أن يكون جامداً، على عكس ما اشترط في النعت، هناك اشترط في النعت: أن يكون مشتقاً، فإذا وقع الجامد موقع النعت وجب تأويله بالمشتق، وهنا يشترط فيه أن يكون جامداً، فإذا وقع المشتق موقع عطف البيان، وجب تأويله بالجامد، هذا في نوعٍ واحد وهو العلم المنقول. (تابع) هذا جنس يشمل التوابع الخمسة.

وموضحٌ أو مخصصٌ: مخرجٌ للتأكيد وعطف النسق والبدل، لأنه ليس فيها توضيح ولا تخصيص: جاء زيدٌ نفسه، تقوية فقط، ليس فيه توضيح، جاء زيد واضح، ونفسه نقول: هذا تقوية، وعطف النسق: جاء زيدٌ وعمرو، هذا معطوف على سابقه ليس فيه توكيد ولا تخصيص، وللبدل نقول: أكلت الرغيف ثلثه، ليس فيه توضيح ولا تخصيص. موضحٌ أو مخصصٌ جامدٌ: هذا أخرج النعت، لأن النعت لا يكون إلا مشتقاً. غير مؤول: أخرج النعت فيما إذا وقع جامداً مؤولاً بالمشتق، وهذا الحد أسلم من حد الناظم رحمه الله تعالى، بل واضح أن المراد بعطف البيان: التابع الموضح أو المخصص الجامد غير المؤول، وأما كونه (تابعٌ شِبْهُ الصِّفَةِ) هذا أشبه ما يكون برسم، وفيه إحالة وفيه إبهام، وفيه تعميم وليس بواضح، ويرد عليه ما سبق.

حينئذٍ نقول: تابعٌ موضحٌ أو مخصصٌ جامدٌ غير مؤول، فاخص بكونه تابعاً، وبكونه مفيداً للتوضيح بعد المعارف، وللتخصيص بعد النكرات، كذلك يشترط فيه أن يكون

جامداً، فإذا كان جامداً ثم وقع موقعه المشتق، حينئذٍ وجب تأويل المشتق بالجامد.
وغير مؤول: مخرجٌ لما وقع من النعوت جامداً، نحو: جاء زيدٌ هذا، هذا: جامد، هل
نقول: عطف بيان؟ جاء زيدٌ هذا .. هذا: المشار إليه، إذأ: هو جامد، لكنه مؤول بماذا؟
بالمشتق، فلا نُعربه عطف بيان، لأنه وإن كان جامداً إلا أنه في قوة المشتق، ولذلك
نقول: الجامد نوعان:

جامدٌ محضٌ خالص لا يؤول بالمشتق، وجامدٌ غيرٌ محضٍ في قوة المشتق .. مؤولٌ
بالمشتق، وليست المسألة هكذا مفلوته، وإنما الجامد المؤول بالمشتق هو ما كان واحداً
من تلك التسعة أو العشر التي ذكرناها سابقاً: اسم الإشارة، والمنسوب، والجملة، وشبه
الجملة، إلى آخر ما ذكرناه، وأمّا ما عداها فالأصل أنه جامدٌ محضٌ، فالتفريق بينهما
واضحٌ بين، فالجامد نوعان:

جامدٌ مؤولٌ بالمشتق، وجامدٌ غير مؤولٌ بالمشتق، وعطف البيان الأصل فيه أن يكون
جامداً محضاً، وقد يقع مشتقاً بشرط أن يكون مسمّاً به، الصديق .. قال أبو بكرٍ
الصديق، الصديق: هذا عطف بيان، طيب! كيف عطف بيان هو فِعِيلٌ من صيغة
المبالغة وهو مشتق؟! نقول: كونه فِعِيلاً قَبْلَ نقله وجعله لقباً، قال عمر الفاروق،
فاروق: فاعول، فهو مشتق، حينئذٍ كيف وقع مشتقاً وهو عطف بيان، وعطف البيان لا
يكون إلا جامداً؟! نقول: كونه مشتقاً قبل جعله علماً، وهذا بيّناه سابقاً وقلنا: هذا
مثله مثل الأعلام التي تكون مشتقة، صالح! يُسمى صالح وليس بصالح، نقول: كونه
صالحاً قبل جعله علماً، وأمّا صالح بعد جعله علماً فهو كزيد، زيد لا يدل على معنى،
كذلك الأسماء التي في الأصل هي مشتقة سواء كان اسم فاعل .. اسم مفعول .. فاعيل
إلى آخره.

فإذا كان كذلك حينئذٍ إذا جُعِلَ علماً سُلِبَ منه المعنى الذي كان قبل العلمية.
إذا: عطف البيان المراد به هنا: تَابِعَ شَبْهُ الصِّفَةِ، وَحَقِيقَةُ الْقَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَةٌ إِذَا قُلْنَا:
أَنَّمَا تَابِعَةٌ .. دَاخِلٌ فِي الْحَدِّ أَوَّلَى، عَلَى الْخِلَافِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ وَالْأَوَّلَى مَا ذَكَرَهُ ابْنُ هِشَامٍ
فِي قَطْرِ النَّدَى.

عطف البيان، قال أبو حيان: " سُمِّيَ به لأنه تكرر الأول لزيادة البيان، فكأنك رددته
على نفسه، بخلاف النعت والتوكيد والبدل " وقيل: سُمِّيَ عطف بيان أو عطف لأن
أصله هو العطف، فأصل: جاء أخوك زيدٌ وهو زيدٌ هذا الأصل، لكن هذا يحتاج إلى
دليل، جاء زيدٌ أخوك، أو جاء أخوك زيدٌ، أصل زيد وهو زيدٌ فحذفت الواو ثم

الضمير، وهذا لا دليل عليه.

والكوفيون يسمونه: الترجمة، وهو الجاري مجرى النعت في تكميل متبوعه توضيحاً في المعارف، نحو: جاء أخوك زيد، جاء: فعل ماضي، وأخوك: فاعل، وزيد: عطف بيان، لأنك إذا قلت: جاء أخوك، أخوك من زيد أو عمرو أو خالد، إذا كان عنده عدة إخوة؟ فإذا قلت: جاء أخوك زيد رجعت إليه، انظر جاء أخوك، ثم رجعت فبيّنت من هو هذا أخوه؟ فقلت: زيد، إذاً: حصل توضيح أو لا؟ حصل توضيح، هذا واضح بين. وتخصيصاً في النكرات: ((مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ)) [النور: 35] شجرة مباركة نكرة هذا، يحتمل الزيتون وغيرها، زيتونة: خصها، مثلما تقول: جاءني رجل، ثم تقول: طويل، خصصته.

وتخصيصاً في النكرات، نحو: ((مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ)) [النور: 35] وقيل: تأكيداً، وهذا قلنا: ضعيف، في المكرر بلفظ نحو: لقائل يا نصر نصر نصرأ، قال ابن مالك: الأولى عندي جعله تأكيداً لفظياً وهذا أولى وهذا الظاهر، لأن عطف البيان حقه أن يكون للأول به زيادة ووضوح، وتكرير اللفظ لا يتوصل به إلى ذلك، هذا شيء آخر أيضاً، يعني: إذا قيل: بأنه اتحد معه في اللفظ، هذا الأصل في التوكيد اللفظي، ثم زد على ذلك: أن الأصل في عطف البيان أن يكون موضحاً: (حَقِيقَةُ الْقَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَةٌ) وإذا كرر اللفظ بعينه هو هو: جاء زيد زيد، هل حصل توضيح؟ ما حصل، هذا مثله.. هذا جيد.

ويجب جموده ولو تأويلاً، وبذلك يقابل النعت، والمراد بالجامد تأويل العلم الذي كان أصله صفةً فغلبيت يعني: العلمية، "ولا يشترط كونه أخص من المتبوع أو غير أخص في الأصح" هكذا نص عليه السيوطي في جمع الجوامع، ولا يكون عطف البيان مضمراً وفاقاً، يعني: لا يقع عطف البيان ضميراً، ولا تابعاً للمضمر على الصحيح، لأنه في الجوامد نضير النعت في المشتق، وحَوَزه بعضهم في نحو: قاموا إلا زيداً، زيداً بيان للمضمر في قاموا، ولا يكون جملةً ولا تابعاً لها، لا يقع جملةً تابعاً عطف البيان، ولا تكون الجملة معطوفاً عليها بالبيان، يعني: لا يأتي عطف البيان عطفاً لجملة، وهو لفظ مفرد ولا العكس.

قال هنا الشارح: "وعطف البيان هو التابع الجامد المشبه للصفة" هذا تنكيت على الناظم، وهو قوله: التابع الجامد، يعني: يرد على حد الناظم بكونه لم يبين أن عطف البيان يشترط فيه أن يكون جامداً، فنكت عليه فقال: التابع الجامد المشبه للصفة،

انظر شبه الصِّفَةِ أبقاها كما هي، وزاد عليه: الجامد، وهذا جيد.

المشبه للصفة: أشبهه في ماذا؟ فسَّره ابن عقيل في إيضاح متبوعه وعدم استقلاله، نحو:

"أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ"، أَقْسَمَ: فعلٌ ماضٍ، وبِاللَّهِ: جارٌ ومجرور متعلق بقوله:

أَقْسَمَ، أَبُو حَفْصٍ: فاعل، عُمَرُ: بالرفع في الأصل عطف بيان، لأن "أبو حفص" هذا ما

هو واحد، اثنين .. ثلاثة .. عشرة، فإذا قال: جاء أبو عبد الله، من هو أبو عبد الله؟

يحتمل، فإذا قال: جاء أبو عبد الله زيد، حينئذٍ تعين، حصل كشف وإيضاح لما سبق،

فعمر: عطف بيان لأنه موضحٌ لأي حفص.

فخرج بقوله الجامد: الصفة، لأنها مشتقةٌ أو مؤولة به، وخرج بما عدا ذلك التوكيد

وعطف البيان، لأنهما لا يوضحان متبوعهما، والبدل الجامد لأنه مستقل، الجامد البدل

لأنه على إعادة العامل، سيأتي أنه جملة مستقلة، وأمَّا التوكيد وعطف النسق فلا

يوضحان استقلالاً، وإلا يقع بهما التوضيح، ولكنه يكون تبعاً، يعني: ليس المقصود

أصالةً بالتوكيد وعطف النسق أن يكون موضحاً، أي: لا يؤتى بواحدٍ منهما لقصد

الإيضاح أو التخصيص استقلالاً، فإن أفاد واحدٌ منها شيئاً من ذلك كعطف أحد

المترادفين على الآخر عطف نسق، وكبدل الكل من الكل فإن هذه الفائدة ليست

مقصودة، لأن بدل الكل من الكل وإن أفاد الإيضاح، إلا أنه ليس هو الأصل، إذا

قلت: جاء زيدٌ أخوك، على أن يكون أخوك هو بدل، فحينئذٍ نقول: حصل به إيضاح،

جاء أخوك زيدٌ، زيدٌ: بدل من أخوك، حصل به إيضاح أو لا؟ حصل به الإيضاح، لكن

ليس هو القصد الأصلي في البدل، وإنما هو القصد الأصل يكون في عطف البيان.

فَأُولَئِنَّهُ مِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ ... مَا مِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ النَّعْتُ وَلِي

سبق أن النعت الحقيقي يجب أن يوافق متبوعه في اثنين من عشرة، أو أربعة من عشرة،

في اثنين من خمسة هذا عام، والنعت الحقيقي: في أربعة من عشرة.

عطف البيان في ذلك مثل النعت الحقيقي، عطف البيان في موافقة متبوعه في أربعة من

عشرة مثله، فيشترط في النعت: أن يكون مطابقاً لمنعوته إفراداً وتثنيةً وجمعاً وتنكيراً

وتعريفاً وتذكيراً وتأنيثاً، هذا يشترط في النعت الحقيقي، مثله عطف البيان بإجماع، إلا

مسائل خفيفة وقع فيها نزاع. أن يكون عطف البيان موافقاً لمتبوعه المُنْبِئ في الإفراد

والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والتعريف والتنكير.

فَأُولَئِنَّهُ مِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ ... مَا مِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ النَّعْتُ وَلِي

أَعْرَبُوا: (فَأُولَئِنَّهُ) الفاء هذه للتفريع، لأنه قال: (شِبْهُ الصِّفَةِ) أشبه الصفة، لما أشبه الصفة أخذ حكمه، لما أشبه الصفة في كونه موضحاً في المعارف مخصصاً في النكرات أخذ حكمه.

(فَأُولَئِنَّهُ) إذاً: الفاء للتفريع، أَوَّلٍ بمعنى: أعطى، أَوَّلٍ: فعل أمر، والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت، (أُولَئِنَّهُ) النون هذه فاعل .. توكيد أو فاعل؟ لماذا لا نقول فاعل؟ نريد أن نفحص، لماذا لا نقول: أُولَئِنَّهُ، النون هنا فاعل؟ متى تكون النون فاعل؟ .. نون الإناث، وهل هذا الموضع منه؟ الجواب: لا، (فَأُولَئِنَّهُ) إذاً النون هذه نون التوكيد الخفيفة، إذاً: فعل الأمر هنا مبني أو معرب؟ مبني، على ماذا؟ أصله: أولى كأعطى، إذا قلت: أعطينه، مبني على الفتحة، ترجع المحذوف .. هذا سيأتي: اخشين، حينئذٍ المحذوف يرجع، وهو الذي حذف من أجل البناء هنا.

(أُولَئِنَّهُ) الباء هذه هي الألف في "أولى" رجعت على أصلها، (فَأُولَئِنَّهُ)، والضمير المتصل هنا؟ مفعول به أَوَّلٍ لـ أَوَّلٍ، أين مفعوله الثاني؟ الاسم الموصول (مَا)، أُولَئِنَّهُ، يعني: أعطينه، (مَا) اسم موصول بمعنى الذي، (مِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ)، مِنْ وَفَاقٍ: جار ومجرور متعلق بقوله: أَوَّلٍ، (وَفَاقٍ) مضاف والأَوَّلُ مضاف إليه، مَا: اسم موصول بمعنى الذي في محل نصب مفعول ثاني لـ أَوَّلٍ.

(مِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ النَّعْتُ وَلِي) النعت: مبتدأ، وولي .. ولي: هذا فعل ماضي، والضمير العائد على (ما) محذوف، ما وليه .. ما النعت وليه، لأن جملة "النعت ولي": هذه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ما؛ كأنه قال: ما النعت وليه من وفاق الأول، فمنْ وَفَاقِ الثانية متعلق بقوله: وَلِي، أي: وليه، والضمير المستتر في ولي عائد على النعت، وتقدير البيت: [فأولينه من وفاق الأول الذي النعت وليه من وفاق الأول] هذا البيت فيه ركة.

(مِنْ وَفَاقِ) المراد بالوفاق الموافقة، والأول المراد به المتبوع، يعني: فأعطينه، الضمير يعود على عطف البيان، فأعطينه: أعط عطف البيان من موافقة الأول المتبوع ما أعطيته النعت الحقيقي من موافقته للأول، وذاك أربعة من عشرة.

لما كان عطف البيان مشبهاً للصفة لزم فيه موافقة المتبوع كالنعت، فيوافقه في إعرابه وتعريفه أو تنكيره، وتذكيره أو تأنيثه، وإفراده أو تشنيته أو جمعه، حينئذٍ لا بد أن يكون موافقاً لما سبق.

وقوله: (النَّعْتُ) هنا وإن أطلقه إلا أن مراده النعت الحقيقي، لأنه هو الذي دخل في قوله: (شِبْهُ الصِّفَةِ).

قوله: (النَّعْتُ) أي: الحقيقي، لأنه يجب في البيان أن يكون كالمبين في الأفراد والتذكير وفروعهما، كالنعت الحقيقي بخلاف السبي، وهذا مُجمَع عليه .. متفقٌ عليه بين النحاة، أي: وجوب مطابقة البيان والمبين تعريفاً وتنكيراً وإفراداً وتذكيراً وغيره، فهذا متفقٌ عليه. (فَأُولَئِنهٗ مِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ) أي: موافقة الأول المتبوع، أي: أعطينه ما النعْتُ أي: الحقيقي وليه، أي: أخذه من موافقة الأول، -هذا شرحٌ لحل البيت-، أعطينه ما النعت أي: الحقيقي، وليه أي: أخذه من موافقة الأول.

(فَقَدْ يَكُونَانِ مُنْكَرَيْنِ) هذا مختلفٌ فيه، هل يشترط في عطف البيان أن يكون في المعارف أو يجوز في النكرات؟ الصواب: الثاني، أنه يجوز في النكرات، ولذلك قال: فَقَدْ يَكُونَانِ مُنْكَرَيْنِ ... كَمَا يَكُونَانِ مُعْرِفَيْنِ

فَقَدْ: هذه للتفريع على قوله (فَأُولَئِنهٗ) .. تفريع على قوله: (فَأُولَئِنهٗ)، (فَقَدْ يَكُونَانِ) يعني: العطف ومتبوعه، يَكُونَانِ هذا فعل مضارع ناقص، والألف اسمه، مُنْكَرَيْنِ خبر، والمراد بالألف هنا: عطف البيان ومتبوعه، قَدْ يَكُونَانِ مُنْكَرَيْنِ .. كلٌّ منهما نكرة، كقوله: ((مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ)) [إبراهيم:16] ماء: متبوع .. مبين، وصديد: هذا عطف بيان، إذاً: وقعا نكرتين.

(كَمَا يَكُونَانِ) الكاف هذه للتشبيه، وما: مصدرية، (يَكُونَانِ) أي: عطف البيان ومتبوعه، مُعْرِفَيْنِ وهذا متفق عليه .. المعارفان، وإنما وقع النزاع في التنكير، ولذلك عكس في التشبيه، يعني: الكاف هنا دخلت على المتفق عليه، والأصل العكس. أشار بإتيانه بكاف التشبيه المفهومة للقياس الشبهي بل الأولي، لماذا الأولي؟ لأن احتياج النكرة إلى البيان أشد من غيرها، فإذا احتجنا أن يُبين المعرفة فكذلك نحتاج أن يُبين النكرة، بل هي أولى.

إذاً: (فَقَدْ يَكُونَانِ مُنْكَرَيْنِ) أن يكون عطف البيان والمتبوع كلٌّ منهما نكرة، بل هو أولى من المعرفة، لأن النكرة أشد احتياجاً وافتقاراً إلى البيان من المعرفة، المعرفة كاسمها معرفة. إذاً: أشار بإتيانه بكاف التشبيه المفهومة للقياس الشبهي بل الأولي، أشار إلى خلاف من منع إتيانها نكرتين، لأن ثَمَّ من نازع.

(فَقَدْ يَكُونَانِ مُنْكَرَيْنِ) لماذا؟ قالوا: لأن النكرة تقبل التخصيص بالجامد، النكرة ليست على مرتبة واحدة، قلنا: نكرة محضة ونكرة غير محضة، يعني: مخصصة، ثم التخصيص مراتب، إذاً: قد يُبين المُخَصَّصُ المُخَصَّصَ، يعني: مُخَصَّصٌ بأعلى، مُخَصَّصٌ بأدنى، وقد يُبين المُخَصَّصُ النكرة المحضة، إذاً: ليست على مرتبة واحدة، لأن النكرة تقبل

التخصيص بالجامد، كما تقبل المعرفة التوضيح به، نحو: ليست ثوباً جبةً، ثوباً: هذا مفعولٌ به، جبةً: هذا عطف بيان، يَبَيِّن الثوب ما هو؟ جبةً، الثوب عام.

هذا مذهب الكوفيين: أنه يجوز أن يُخصَّص النكرة بالنكرة، يعطف عطف بيان النكرة بالنكرة، وذهب غيرهم إلى المنع، بأن عطف البيان خاصٌ بالمعارف وأمَّا النكرات فلا، وهذا نُسِبَ إلى جمهور البصريين، وذهب غيرهم إلى المنع، وأوجبوا في الأمثلة التي ذكرها ابن عقيل هنا: ((مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ)) [إبراهيم: 16] .. ((مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ)) [النور: 35] هذه واردة، ((أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ)) [المائدة: 95] ((إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا * حَدَائِقَ)) [النبا: 31 - 32] هذه كلها ذكرها الكوفيون على أن النكرة قد تكون نكرةً في باب عطف البيان، كلٌّ منهما يُبَيِّن بالآخر، وَخَصَّوْا عطف البيان بالمعارف. قال ابن عصفور وإليه ذهب أكثر النحويين، وقيل: هو مذهب البصريين، قال في الهمع: " ومنع البصرية جريانه على النكرة، وقالوا: لا يجري إلا في المعارف " يعني: عطف البيان لا يكون إلا في المعارف، أمَّا النكرات فلا، هذا مذهب البصريين، والصواب هو مذهب الكوفيين لوروده. وقيل: يختص عطف البيان بالعلم فقط اسماً أو كنيةً أو لقباً، وحجة من منع: بأن البيان بيانٌ كاسمه، والنكرة مجهولة، والمجهول لا يُبَيِّن المجهول، إذا كانت النكرة مجهولة، وعطف البيان إنما جيء به للبيان، حينئذٍ المجهول لا يُبَيِّن المجهول. ورُدَّ: بأن بعض النكرات أخص من بعض، والأخص يُبَيِّن الأعم .. الأخص من النكرات يُبَيِّن الأعم مثلما قلنا: رجلٌ فصيح، فصيح: أخص، ورجل: عام، إذاً: صح ذلك.

وقول الزمخشري والجرجاني: يشترط كونه أوضح من متبوعه مخالفٌ لقول سيبويه: يَأْ هَذَا ذَا الْجُمَّة، إن "ذا الجمّة" عطف بيان مع أن اسم الإشارة أوضح من المضاف إلى ذي الأداة، ولذلك اشترط الزمخشري أن يكون عطف البيان أوضح من متبوعه، وهذا ضعيف، لماذا؟ لأن سيبويه أعرب: (يَا هَذَا ذَا الْجُمَّة)، ذَا الْجُمَّة هذا عطف بيان، وأيهما أعرف؟ اسم الإشارة أعرف، إذاً: وقع عطف البيان هنا أدنى، إذاً: لا يشترط فيه أن يكون مساوياً له لا في التعريف ولا في التنكير. فَقَدْ يَكُونَانِ مُنْكَرَيْنِ ... كَمَا يَكُونَانِ مُعَرَّفَيْنِ

ذهب أكثر النحويين إلى امتناع كون عطف البيان ومتبوعه نكرتين، وذهب قومٌ منهم المصنف وهو مذهب الكوفيين إلى جواز ذلك:

فَقَدْ يَكُونَانِ مُنْكَرَيْنِ ... كَمَا يَكُونَانِ مُعْرِفَيْنِ

قيل: ومن تنكيرهما قوله تعالى: ((يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ)) [النور: 35] زيتونة: عطف بيان، وعند المانع: بدل، البصريون يعربونها بدلاً، ((وَيُسْقَى مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ)) [إبراهيم: 16] صديد: عطف بيان، وعند البصريين .. المانعين: بدل، فزيتونة عطف بيان لشجرة، وصديد عطف بيان لماء، ((أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ)) [المائدة: 95] .. ((إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا * حَدَائِقَ)) [النبا: 31 - 32] إذا: هنا حصل عطف البيان النكرة للنكرة.

ثم وجد فيه ما اشترطه بقوله:

فَأُولَئِكَ مِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ ... مَا مِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ النَّعْتُ وَلِي

فكان مطابقاً لما قبله.

وأما قول الزَّمَخْشَرِيِّ: أن (مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ) عطف على (آيَاتُ بَيِّنَاتٍ)، في قوله تعالى: ((فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ)) [آل عمران: 97] هل يصح أن يُعْرَبَ مقام إبراهيم عطف بيان على ما سبق؟ الجواب لا، لماذا؟ لأن مقام إبراهيم وآيات بينات مخالف للشرط الذي ذكره في قوله: (فَأُولَئِكَ) هل حصل تطابق بينهما، آيات جمع .. مقام إبراهيم واحد .. آيات مؤنث، مقام إبراهيم مذكر، آيات بينات: نكرة .. مقام إبراهيم معرفة، إذاً: خالفه في ثلاثة أشياء، ولا يمكن أن يكون نعتاً .. لا يمكن أن يكون عطف بيان.

وَصَالِحًا لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى ... فِي غَيْرِ نَحْوِ يَا غُلَامُ يَعْمرُ
وَنَحْوِ بَشَرٍ تَابِعِ الْبَكْرِيِّ ... وَلَيْسَ أَنْ يُبَدَلَ بِالْمَرْصِيِّ

كل اسمٍ صح الحكم عليه بأنه عطف بيان مفيدٌ للإيضاح أو للتخصيص صح أن يُحْكَمَ عليه بأنه بدل كل من كل. كل ما صح إعرابه عطف بيان مفيدٌ للإيضاح أو للتخصيص، صح أن يحكم عليه بأنه بدل كل من كل مفيدٌ لتقرير معنى الكلام وتوكيده، لكونه على نية تكرار العامل من غير عكسٍ. يعني: يُعْرَبُ عطف البيان بدلاً، وليس كل ما صح إعرابه بدل أن يُعْرَبَ عطف بيان، لماذا؟ لأن عطف البيان كما سبق: أن العامل فيه هو العامل في المتبوع، إذا قلت: جاء زيدٌ أخوك، أخوك: هذا عطف بيان، أو جاء

أخوك زيد، زيد: عطف بيان، ما العامل فيه .. الرفع؟ جاء نفسه.
وأما إذا قلت: بأنه بدل حينئذ العامل فيه ليس هو جاء، وإنما هو عاملٌ محذوف مماثل
للمذكور: جاء زيدٌ جاء أخوك، فأخوك معمولٌ لجاء المقدر هذا، وليس لجاء الملفوظ،
إذاً: فرق بينهما، جاء أخوك زيدٌ على أنه عطف بيان جملة واحدة، وجاء زيدٌ أخوك
على أنه بدل جملتان، وفرق بين الجملة والجملتين.
إذاً: كل ما أعرب عطف بيان صح أن يعرب بدل كل من كل من غير عكس، إلا ما
استثناه الناظم رحمه الله تعالى، ولذلك قال: (وَصَالِحاً) وإذا كان جائزاً حينئذٍ أيهما أولى؟
إذا جاز أن يُعرب عطف بيان، وقلنا: الأصل أن العطف .. عطف بيان، يجوز إعرابه
بدل كل، أيهما أولى؟ عطف البيان؛ لأنه يجعله جملة واحدة، وإذا أمكن إيصال الكلام
وجعله جملةً واحدة أولى من فصله وجعله جملتين، ولذلك عَبَّرَ عنه: (وَصَالِحاً).
قيل: أشار بالصلاحيّة إلى أن عطف البيان أولى من البدل في غير ما استثنى، لأن
الأصل في المتبوع ألا يكون في نية الطرح، -هذا سيأتي بحثه في البدل-، وألا يكون
التابع كأنه من جملةٍ أخرى ثانية، لأنه على نية تكرار العامل، ثم جواز الأمرين بالنظر إلى
صورة التركيب، وأما بالنسبة لقصد المتكلم فلا يصح إلا أحدهما، يعني: إذا أنت
تكلمت وقصدت الثاني عطف بيان ما يجوز أن يُعرب بدل، لماذا؟ لأن الجواز هنا
باعتبار اللفظ نفسه لا باعتبار النية، إذا عُلِمَ قصد المتكلم ما جاز إلا أحدهما، إن عَنَى
البدل تعيّن، وهذا لا شك فيه واضح، وإن عَنَى عطف البيان لا يجوز إعرابه بدلاً.

يعني: لو أنا تكلمت الآن .. قصدت عطف البيان فقلت: جاء أخوك زيدٌ، لا يجوز أن
تُعرب زيد بدل، لأنني قصدت ماذا؟ عطف البيان، يعني: عُلِمَ القصد، وأما إذا لم يُعَلَمَ
فالتركيب من حيث هو: فكل ما جاز إعرابه عطف بيان جاز إعرابه بدل إلا ما استثنى،
إذاً: ليس على إطلاقه، وأما بالنسبة لقصد المتكلم فلا يصح إلا أحدهما.
وَصَالِحاً لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى ... فِي غَيْرِ نَحْوٍ يَا غُلَامُ يَعْمُرَا

صالحاً: هذا مفعول ثاني ليرى، ويرى: هذا مُغَيَّرُ الصيغة، و (لِبَدَلِيَّةٍ) متعلق بقوله:
(وَصَالِحاً)، وَيُرَى صَالِحاً لِبَدَلِيَّةٍ فِي غَيْرِ نَحْوٍ، نحن نقول: ما أُعربَ عطف بيان صلح أن
يُعرب بدل، إذاً: يُرَى، ما هو الذي يُرَى .. الضمير نائب الفاعل يعود على ماذا؟
عطف البيان، إذاً: يُرَى عطف البيان صالحاً لبدلية، إذا استحضرنا الضمير حينئذٍ
عرفت المراد، يُرَى عطف البيان صالحاً لبدلية، يعني: مطرداً مطلقاً إلا في موضعين:

أشار إلى الأول بقوله: (فِي غَيْرِ نَحْوِ يَا غُلَامُ يَعْمرَا) يَا غُلَامُ يَعْمرَا بضم الميم وفتحها علمٌ منقولٌ من المضارع منصوبٌ عطف بيان على محل غلام، هذا عطف بيان ولا يجوز إعرابه بدل كل من كل، لماذا؟ لأن شرط البدل والمبدل منه أنه يحل محله، كما سيأتي محله.

ولذلك هذه المسألة لو تؤخر في باب البدل لكان أجود، والفروق بين النوعين: عطف البيان وعطف البدل يذكرها النحاة في هذا المحل، والصواب تأخيرها إلى ما بعده. إذاً: شرط البدل والمبدل منه أن يصح حلوله محل الأول، الثاني يصح أن يحل محل الأول فيتسلط عليه العامل مباشرة، فإذا امتنع امتنع، هنا إذا قلنا ماذا؟ (يَا غُلَامُ يَعْمرَا) غلام: هذا يا: حرف نداء، وغلام: منادى، ويعمرَا: عطف بيان، هل يصح أن يُعرب بدل؟ لا يصح .. لا يصح حلوله محل غلام، لماذا لا يصح حلوله محل غلام؟ يعمرَا حركة الراء المفتحة، منصوب إذاً، منصوب باعتبار محل غلام، أنت إذا نطقت .. أنا سمعت رجل يقول: يا غلام يعمرَا، إذا أعربت كلامه حينئذٍ أقول: يا: نداء، غلام: مبني، يعمرَا بالنصب، هو نطق به منصوباً، إذاً: عطف بيان باعتبار المحل، لو جَوَزَ أن أعربه بدل كل من كل حينئذٍ لا بد أن يكون مدخولاً ل (يا)، وإذا كان مدخولاً ل (يا) حينئذٍ يكون: يَعْمرُ، لو نطق به هكذا: يا غُلَامُ يَعْمرُ قلنا: جاز، وأما نطقه بالنصب فنقول: يمتنع، لأن إعراب يَعْمرَا يصح بدلاً بحيث يبقى على إعرابه كما هو ويحل محل الأول، وهنا لا يصح أن يُقال: يا يَعْمرَا بالنصب، لماذا؟ لأنه عَلمٌ، والعَلم إذا وقع منادى وجب بناؤه على الضم، فتقول: يا غلام يَعْمرُ هذا الأصل، لو نطق به هكذا، قلنا: صح إعرابه بدل.

حينئذٍ لما لم يصح إحلاله محل الأول امتنع إعرابه بدلاً لأنه منصوب في اللفظ، وليس المراد أنك تغير الحركة من عندك .. تبدل وتغير لا، إنما تنظر في المنطوق به الذي أمّامك، فحينئذٍ تقول: يا غلام يَعْمرَا بالنصب، لا يجوز أن يُعرب الثاني بدلاً، لماذا؟ لأنه إنما يجوز إعرابه بدلاً إذا صح إحلاله محل الأول وهو غلام، وهنا لا يصح لأنه منصوب، وغلام مبني على الضم، امتنع إحلاله محل الأول.

(وَنَحْوِ بَشَرٍ تَابِعِ الْبَكْرِيِّ) هذا يقصد به البيت:

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بَشَرٍ ... عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَقُوعاً ...

(أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بَشَرٍ) أين محل الشاهد؟ بشرٍ: هذا عطف بيان مِمَّ؟ الْبَكْرِيِّ،

ولذلك قال الناظم هنا: (وَنَحْوُ) يعني: في غير، هذا المستثنى مما لا يجوز إعرابه بدل مع كونه عطف بيان، الأول غَلَامٌ يَعْمُرَا، الثاني: (وَنَحْوُ) هذا معطوف على: (غَيْرِ)، (بِشْرٍ تَابِعِ الْبَكْرِيِّ) إذا: البكري هذا متبوع، وبِشْرٍ: تابع له .. عطف بيان، ابن مالك يقول: لا يجوز أن يُعرب بدل، ما العلة؟ ما العلة في كونه لا يصح إعرابه بدل؟ البديل يحل محل المبدل منه، وهنا يصح ابن التَّارِكِ بِشْرٍ؟ لماذا لا يصح؟ نعم: وَوَصُلُّ أَلْ بِذَا الْمُضَافِ مُغْتَفَرٌ ... إِنَّ وَصِلَتْ بِالثَّانِ كَالْجُعْدِ الشَّعْرُ

أنا ابن التارك بشرٍ، الضارب زيدٍ، هل يصح؟ الضارب زيدٍ لا يصح، لأن المضاف إذا حُلِّيَ بـ (أَل) مما يشابه يفعل، حينئذٍ لا بد أن يكون المضاف إليه قد حُلِّيَ بـ (أَل) أو مضاف إلى ما فيه (أَل): وَوَصُلُّ أَلْ بِذَا الْمُضَافِ مُغْتَفَرٌ ... إِنَّ وَصِلَتْ بِالثَّانِ

إن لم توصل بالثاني لا يغتفر، فحينئذٍ (التَّارِكِ) اسم فاعل، وهو مضاف و (البَكْرِيِّ) مضافٌ إليه، (بِشْرٍ) هذا عطف بيان من المضاف إليه الْبَكْرِيِّ، وحينئذٍ لما لم يصح إحلال بشرٍ مقام البكري امتنع إعرابه بدل كل من كل، والسبب في ذلك أنه محليٌّ بـ (أَل) المضاف، فلا يجوز. (وَنَحْوُ بِشْرٍ تَابِعِ الْبَكْرِيِّ) أي: من كل تركيبٍ عطف فيه على اسمٍ خالٍ من (أَل) معرَّف بها مضافٌ إليه وصفٌ محليٌّ بـ (أَل)، (وَلَيْسَ أَنْ يُبَدَلَ بِالْمَرْضِيِّ) أن وما دخلت عليه في تأويل مصدر اسم ليس، منه (بِالْمَرْضِيِّ) المرضي: هذا خبر ليس دخلت عليه الباء الزائدة. هذا فيه تنكيت أو رداً على من جَوَّز الضارب زيدٍ وهو الفراء، يعني: ليس أن يُبدل منه بشرٍ من البكري بالمرضي، وإن جَوَّزه الفراء بناءً على جواز: الضارب زيدٍ، لأنه لم يشترط في المضاف إليه شيء، وهذا راجعٌ للصورة الثانية، وصرح به مع علمه مما قبله رداً على الفراء المجوِّز للأول.

إذاً القاعدة العامة: أنه يصح كل ما أُعْرِبَ عطف بيان أن يُعرب بدل كل من كل من غير عكس، إلا فيما استثناه الناظم والقاعدة فيه .. الضابط العام: أن يمتنع إحلاله محل الأول، فإن لم يمتنع حينئذٍ صح إعرابه بدل كل من كل. والضابط العام: إن لم يمتنع إحلاله محل الأول فإن امتنع حينئذٍ لا يصح، ومن صور الامتناع: يا زيد الحارث، الحارث: هذا عطف بيان، ولا يجوز إعرابه بدل كل من كل، لماذا؟ لأنه محليٌّ بـ (أَل) والخلي بـ (أَل) لا يتلوا ياء النداء إلا في صور معدودة، مستثناة وهذا ليس منها، لأنه لا يصح أن تقول: يا الحارث! هنا ليس كالسابق: (يَا غُلَامٌ يَعْمُرَا) يَعْمُرَا: هذا عَلمٌ، لو

كان: يَغْمُرُ لصح، وهنا: يا زيد الحارث بالبناء على الضم، نقول: هذا لا يصح أن يكون بدل كل من كل .. من زيد، لماذا؟ لأنه يُقال: يا الحارث، لأن مدخول (أل) لا تدخل عليه ياء.

من كل منادى أتبع بما فيه (أل) فإنه لا يجوز لك أن تقول: يا الحارث فتنادي ما فيه (أل)، ونحو كذلك: يا أيها الرجل زيد، فالرجل نعت لأي، وزيد عطف بيان عليه، ولا يصح أن تقول: يا أيها زيد، فيُعَرَّب عطف بيان ولا يجوز أن يُعرب بدل. فيجوز أن يُعَرَّب عطف بيان ولا يجوز أن يُعرب بدل لأنك تقول: يا أيها الرجل، الرجل نعت لأي، وزيد: هذا عطف بيان، حينئذٍ لا يصح أن يكون بدل كل من كل. ومنه: يا زيد هذا، كذلك يُعرب هذا: عطف بيان، ولا يجوز أن يُعرب بدل كل من كل، لماذا؟ لأنه كما سيأتي أن هذا إذا وقع منادى لا بد من وصفه بمحلّي بـ (أل) وهنا لم يحل بـ (أل) لم يوصف، يا زيد هذا هكذا، نقول: هذا عطف بيان، ولا يجوز أن يُعرب بدل كل من كل، لماذا؟ لأنه إذا قيل: يا هذا لم يُنعت بما فيه (أل) وهذا ممتنع. ومنه: زيد أفضل الناس الرجال والنساء، زيد: مبتدأ، أفضل: خبر، الناس: مضاف إليه، الرجال والنساء، أفعال التفضيل إذا أُضيف صار بعضاً من المضاف إليه، إذا قيل: زيد أفضل الناس الرجال، نقول: هذا عطف بيان، ولا يجوز أن يُعرب بدل، لماذا؟ لأنك إذا أعربت بدل صار زيد أفضل بعض الرجال وبعض النساء، هذا المعنى فاسد أو صحيح؟ فاسد، لماذا؟ لأنه بإعادة العامل أفضل الناس، العامل في الناس ما هو؟ أفضل، فإذا أعربت بدل حينئذٍ أفضل الرجال يعني: بعض الرجال والنساء معطوف عليه، فصار أفضل بعض النساء، وهذا فاسد المعنى. إذاً القاعدة العامة: أنه متى ما صح إحلال العطف .. عطف البيان محل سابقه جاز أن يُعرب بدل كل من كل.

قال الشارح هنا: كل ما جاز أن يكون عطف بيان جاز أن يكون بدلاً -من غير عكس-، نحو: ضربت أبا عبد الله زيداً، زيداً: عطف بيان، وبدل كل من كل، واستثنى المصنف من ذلك مسألتين تتعيّن فيهما كون التابع عطف بيان: الأولى: أن يكون التابع مفرداً معرفةً معرباً، والمتبوع منادى، نحو: (يا غلامُ يَغْمُرُ) فيتعيّن أن يكون يَغْمُرُ عطف بيان، ولا يجوز أن يكون بدلاً، لأن البدل على نية تكرار العامل، فكان يجب بناء يَغْمُرُ على الضم، لأنه لو لفظ بياء معه لكان كذلك، إذاً المثال بالنصب، أمّا لو رفعه بالضم لا إشكال فيه يجوز.

الثانية: أن يكون التابع خالياً من (أل) والمتبوع بـ (أل) فقد أضيفت إليه صفةٌ بـ (أل) نحو: أنا الضارب الرجل زيد، فيتعين كون زيد عطف ببيان ولا يجوز كونه بدلاً من الرجل، لأن البدل على نية تكرار، وسبق أن تمَّ خلاف في هذا، هل يصح أن يعطف أصلاً مما لا يصلح أن يكون مضافاً إليه أو لا؟ سبق معنا هذا: أنه يُعْتَفَر في التوابع .. في الثواني ما لا يُعْتَفَر في الأصول. ولا يجوز كونه بدلاً من الرجل، لأن البدل على نية تكرار العامل، فيلزم أن يكون التقدير: أنا الضارب زيد، ولا يجوز ذلك، لما عرفت في باب الإضافة من أن الصفة إذا كانت بـ (أل) لا تضاف إلا إلى ما فيه (أل) أو ما أضيف إلى ما فيه (أل).

ومثله: الضارب .. أنا الضارب الرجل زيد، قول الشاعر: (أنا ابنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرٍ) فبشْرٍ: عطف ببيان، ولا يجوز كونه بدلاً، إذ لا يصح أن يكون التقدير: أنا ابن التارك بشرٍ، وأشار بقوله: (وَلَيْسَ أَنْ يُبَدَّلَ بِالْمَرْضِيِّ) إلى أن تجوز كون بشرٍ بدلاً غير مرضيٍّ، وقصد بذلك التنبيه على مذهب الفراء والفارس، لأنه يجوز عندهما: الضاربُ زيد. والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ... !!!

عناصر الدرس

- * شرح الترجمة. عطف النسق. وحده
- * أقسامه وحروف كل قسم
- * معاني حروف العطف. الواو. .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أمّا بعد:

قال الناظم رحمه الله تعالى: عَطَفُ النَّسْقِ.
أي: هذا باب عطف النسق، وهذا الباب الرابع من أبواب التوابع، إذ التوابع خمسة: النعت، والتوكيد، وعطف البيان، وعطف النسق، لأنه سبق قال:
الْعَطْفُ إمَّا ذُو بَيَانٍ أَوْ نَسْقٍ ... وَالْعَرَضُ الْآنَ بَيَانٌ مَا سَبَقُ

فبين عطف البيان ثم هذا رديفه، وبعضه جمع بينهما في العنوان فحسب، وأما عند التفصيل فيبوب لكل واحدٍ منها باباً يختص به، التوابع أربعة من حيث الجملة: النعت، والتوكيد، والعطف والبدل، ثم يُقال: العطف نوعان: عطف بيان، وهذا سبقت أحكامه، وعطف نسق.

عَطَفُ النَّسْقِ، النَّسْقُ: بفتح السين، اسم مصدر بمعنى: المفعول، يُقال: نسقت الكلام أنسقه عطفت بعضه على بعض، والمصدر بالنسكين: النَّسْقُ، والنَّسْقُ بالفتح على وزن: فَعَلَ، هذا اسم مصدر، وقيل: بالتحريك مصدر كذلك، النَّسْقُ قيل: مصدر واسم مصدر، وأما النَّسْقُ فهو مصدر.

وقيل: النَّسْقُ في اللغة: النظم، قال الزبيدي: " والنَّسْقُ العطف على الأول "، النَّسْقُ إذاً: عرفنا أن المراد به التتابع، أو المراد به النظم، أو المراد به عطف الشيء بعضه على بعض، جاء زيدٌ وعمروٌ، عطفت عمراً على زيد، وهذا يسمى نسق لأنه تابع متوسط بينه حرفٌ من حروف العطف الآتي ذكرها.
قال رحمه الله:

تَالِ بِحَرْفٍ مُتَّبِعٍ عَطَفُ النَّسْقِ ... كَاخُصُّصْ يُوَدِّ وَتَنَاءٍ مِّنْ صَدَقْ

عرّف لنا عطف النسق بأنه التابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف التي سيذكرها الناظم وهي تسعة.

فالتابع: هذا جنس، يشمل النعت، والتوكيد، وعطف البيان، والبدل، وعطف النسق، يشمل هذه الأحكام الخمسة كلها .. الأنواع الخمسة، ثم قوله: المتوسط بينه وبين متبوعه، التابع قلنا: الاسم المشارك لما قبله في إعرابه، إذاً: عندنا تابع ومتبوع، هذا يصدق على النعت، والتوكيد، وعطف البيان، والبدل، وعطف النسق، عندنا تابع ومتبوع.

التابع: هو الذي نُعْرِبُهُ بدلاً أو عطف بيان، والمتبوع: هو الذي أُتْبِعَ، حينئذٍ المتوسط بينه وبين متبوعه حرفٌ هذا أخرج بقية التوابع، فاختص الحكم بعطف النسق، إذاً: جاء زيدٌ وعمروٌ، عمروٌ: هذا تابع، زيدٌ: متبوع.

الاسم المشارك لما قبله في إعرابه، شاركه هنا، رأيت زيداً وعمراً، عمراً: هذا تابع، وزيداً: هذا متبوع شاركه في إعرابه وهو النصب، مرتت بزيدٍ وعمروٍ، عمروٍ: هذا تابع، زيدٍ: هذا متبوع، وشاركه في الخفض.

إذاً: الاسم المشارك لما قبله، لكن هنا يختلف الحكم عن النعت والتوكيد والبيان والبدل، بأنَّ تمَّ فاصل بين التابع والمتبوع وهو حرفٌ من حروف المعاني الآتي ذكرها، إذاً: المتوسط، يعني: الذي توسط بينه .. بين عطف النسق وبين متبوعه، إذاً إذا قيل: جاء زيدٌ وعمروٌ، لا بد أن نحدد أين التابع الذي نسميه عطف نسق، أين المعطوف الذي نسميه عطف نسق؟ هو عمرو، الذي بعد الواو، وما قبل الواو معطوفٌ عليه، وليس هو بعطف نسق، جاء زيدٌ، زيدٌ: فاعل، والواو حرف عطف، وعمرو: هذا هو المنسوق، ولذلك بعضهم يقول: نَسَق من إطلاق المصدر أو اسم المصدر مراداً به اسم المفعول، أي: العطف المنسوق، إذاً: عندنا متبوع.

المتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف التي سنذكرها، فخرج بقوله: متوسط إلى آخره بقية التوابع، هذا هو الحد باعتباره تابعاً، وبعضهم عرفه باعتباره مصدراً. وعُرف النسق باعتبار المصدر: بأنه تشريك، إذاً: تفعيل، إذا قيل: تكليم، تلفظ ونحو ذلك صار مصدراً، صار وصفاً لمن؟ للمتكلم، إذاً: أنت الذي تعطف وأنت الذي تتبع عطف النسق والنعت والتوكيد ونحو ذلك، كما نقول: أنت مؤكد، أنت الذي أخذت ألفاظ التوكيد وجعلتها تابعة لما قبلها.

هنا النسق باعتبار كونه مصدر: تشريك معمولين في عاملٍ واحدٍ مع توسط حرفٍ بينهما يقوم مقام تكرار العامل، وسبق في أول التوابع لأن العامل في عطف النسق هو العامل في المعطوف عليه على الصحيح، وقيل: بواسطة الواو، وقيل: الواو، وقيل: عاملٌ مقدر، والمشهور أنه العامل بواسطة الواو، وهذا منسوبٌ إلى الجمهور، إذا قيل: جاء زيدٌ وعمروٌ، زيدٌ: مرفوعٌ على أنه فاعل، والعامل فيه جاء، الواو: حرف عطف، عمروٌ: مرفوع، ما الرفع له؟ نقول: الرفع له هو: جاء السابق، لكن بواسطة الواو، وقيل: الواو نفسها، وهذا غريب، وقيل: عامل مقدر كالعامل السابق، يعني: جاء عمروٌ وجاء زيدٌ .. جاء زيدٌ وجاء عمروٌ، وهذا ليس بصواب، لماذا؟ لأننا نجعله في مقام جملتين وليس الأمر كذلك.

فحينئذٍ إذا قيل: بأنه على تقدير عامل امتنع العطف في المفردات، إذا كل مفرد أُتبع ما قبله بحرفٍ من حروف العطف وكان العامل فيه هو العامل في الأول امتنع العطف في المفردات، لأنه لا يوجد عندنا عامل إلا وهو مقدرٌ قبله فعلٌ أو نحو ذلك، رأيت زيداً وعمراً، يعني: ورأيت عمراً، إذاً: صار من عطف الجملة على الجملة، جاء زيدٌ وعمروٌ، إذاً: جاء زيدٌ وجاء عمروٌ ونحو ذلك.

حينئذٍ نقول: هذا يُضعف أو يُقل أن يكون العطف داخلياً في المفردات، وهذا فيه فسادٌ، إذاً: تشريك معمولين في عاملٍ واحدٍ على الصحيح، مع توسط حرفٍ بينهما

يقوم مقام تكرار العامل، كأنه قال: الأصل هو التكرار، لكن هذا الحرف كالواو مثلاً قام مقام تكرار العامل، يعني: كأن الواو نابت مناب العامل الذي حقه أن يتكرر. (تَالِ بِحَرْفٍ مُتَّبِعٍ عَطْفُ النَّسْقِ)، (تَالِ) هذا خبر مقدم، وعطف النسق: هذا مبتدأ مؤخر، وتَالِ نقول: هذا خبر مقدم مرفوع، ورفع الضمة المقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين، لأنه منقوص: تالي .. قاضي .. مشتري، إذا كان نكرة وجب تنوينه.

وسبق أن خلافاً بين النحاة في هذا التنوين، هل هو تنوين عوضٍ عن حرف، أو تنوين تمكين؟ والجماهير على أنه تنوين تمكين، وليس تنوين عوضٍ عن حرفٍ، والذي يكون عوضاً عن حرف ليس في: قاضي، ومشتري، وإنما هو في الجمع المنتهي، أو صيغة منتهى الجموع ك: (جوارٍ وغواشٍ) وهذا سيأتي في الممنوع من الصرف، وأمّا: تَالِ ونحوه ك: (مشتري وقاضي) نقول: هذا التنوين تنوين تمكين، بدليل رجوع الياء وبقائها مع التنوين في حالة النصب: رأيت قاضياً، لو كان التنوين عوضاً عن حرف، العوض لا يجتمع مع المعوض عنه، البديل والبديل منه لا يجتمعان، فإذا قيل: قاضٍ، التنوين هذا عوض عن ياء، حينئذٍ ما هو هذا التنوين في قوله: رأيت قاضياً .. ما نوعه، الياء موجودة، أين العوض .. أين المعوض عنه؟ لم تحذف الياء، فبقى على ماذا؟ فيه إشكال، والصواب أنه تنوين تمكين، وليس بتنوين عوضٍ عن حرف.

إذاً: (تَالِ) هذا خبر مُقَدَّم مرفوع، ورفع ضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين، وما هما الساكنان؟ الياء: تالي، لأن الحركة هنا محذوفة للثقل، حينئذٍ نوينا وقدرنا الحركة، ثم نُؤن والتنوين حكمه أنه واجب لأنه نكرة، نُؤن فالتقى ساكنان: الياء والتنوين، فقليل: تَالِ، إذاً تَالِ: هذا خبر مُقَدَّم و (بِحَرْفٍ) مُتَعَلِّقٌ به لأنه اسم فاعل و (مُتَّبِعٍ) نعتٌ لِحَرْفٍ.

تَالِ المراد به: تابع، فهو جنس دخل فيه جميع التوابع، قوله: (بِحَرْفٍ) يعني: تبع ما قبله وشارك ما قبله في إعرابه بواسطة حرفٍ، حينئذٍ خرجت جميع التوابع الأربعة: النعت، والتوكيد وعطف البيان والبديل، لأنها تتبع متبوعها بدون واسطة حرفٍ، وهذا الحكم خاصٌ بعطف النسق.

(تَالِ بِحَرْفٍ مُتَّبِعٍ) يعني: الحرف هو المُتَّبِع الذي أُتْبِعَ ما بعده بما قبله، في الحكم والمعنى، أو في الحكم فقط، يعني: في اللفظ والمعنى، أو في اللفظ فقط، بمعنى: أنه شَرَكه فيما قبله في الإعراب والمعنى، أو شَرَكه في الإعراب لا في المعنى، وبذلك نَعْرِفُ أن القسمة

ثنائية أو ثلاثية.

(تَالِ بِحَرْفٍ مُتَّبِعٍ بِحَرْفٍ، الناظم هنا قال: (بِحَرْفٍ) الصَّبَّانَ قال: ولو تقديرًا بناءً على مذهب الناظم الذي نذكره دائماً أنه يجوز حذف حرف العطف بين المتعاطفين، وهذه مسألة مختلف فيها بين النحاة، اتفقوا على جوازها في النظم .. الشعر، اتفقوا على جوازها في النظم، تقول: جاء زيدٌ عمروٌ، وأيُّ عمروٌ؟ معطوف على ما سبق بحذف حرف العطف وهذا كثير، ولذلك قال:

(فَالْعُطْفُ مُطْلَقاً بِوَائٍ ثُمَّ فَاءٍ) يعني: بواوٍ وثم وفاء: (حَتَّى أَمْ أَوْ كَفَيْكَ) حَتَّى وحتى وأَمْ، كلها حذفت الواو، هذا جائز باتفاق، مع كون كل حرفٍ أو كل لفظٍ من هذه الألفاظ تابعٌ لما قبله بواسطة الواو، فهو عطف نسق، لو قيل: عطف نسق (بِوَائٍ ثُمَّ ثُمَّ) هذا معطوف على واو في محل جر، كيف معطوف عليه بدون حرف عطف، نقول: حرف هنا مقدر بمعنى: أنه حذف أسقط، لكنه منوي، وإذا كان كذلك حينئذٍ لم يخرج عن حد عطف النسق، فيقال: هو التابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف الآتي ذكرها، أين الحرف هنا؟ نقول: هذا مقدر، وهذا متفق عليه.

وأما في النثر فجماهير النحاة على المنع، على أنه لا يجوز أن يحذف حرف العطف ثم يكون الكلام من قبيل عطف النسق؛ لأنه يوقع في اللبس، لو قيل: جاء زيدٌ أخوك .. جاء زيدٌ وأخوك، جاء زيدٌ عمروٌ، عمروٌ: هذا يحتمل أنه بدل غلط مما سبق، لو قيل: جاء زيدٌ وعمروٌ ثم حذفت الواو، جاء زيدٌ عمروٌ هذا يلتبس .. يوقع في اللبس، لأن السامع يتوهم أن عمرو عطف نسق أو أنه بدل غلط مما قبله؟ هذا محتمل، كل ما أوقع في لبسٍ للسامع حينئذٍ الأصل اجتنابه. بحرفٍ ولو تقديرًا، لأن حذف العاطف جائز عند المصنف نظماً ونثراً، ونجري كلامه دائماً على ما رجحه هو لا ما رجحه غيره.

(تَالِ بِحَرْفٍ مُتَّبِعٍ) أي: موضوعٍ للإتباع، ليس كل حرفٍ يستعمل في النسق لا، وإنما نستقري كلام العرب فننظر ما الذي استعملوه من حروف العطف فنستعمله، ولذلك ثم حروف يختلف فيها النحاة: هل هي حرف عطف أم لا؟

(بِحَرْفٍ مُتَّبِعٍ) أي: موضوعٍ للإتباع، وهو تشريك الثاني مع الأول في عامله، وقلنا: هذا هو المعنى المصدري لعطف النسق: تشريك معمولين في عاملٍ واحدٍ، لأن الكلام هنا في النوايا والمقاصد، تشريك معمولين في عاملٍ واحدٍ، لا بد أن يكون هذا الحرف الموضوع للإتباع مُشْرِكاً لما بعده فيما قبله إمّا لفظاً ومعنى، وإمّا لفظاً لا معنى.

إذاً (مُتَّبِعٍ) أي: موضوعٍ للإتباع، وما المراد كونه موضوعاً للإتباع؟ هو تشريك الثاني مع

الأول في عامله، فأخرج نحو: (مررت بغضنفرٍ، أي: أسدٍ)، (أي) هذه عند الكوفيين حرف عطف، فيها خلاف بين النحاة البصريين والكوفيين، الكوفيون يرون أنها حرف عطف، والبصريون يرون أنها حرف تفسير، مثل (أل) التفسيرية، فحينئذٍ ينبغي على هذا خلاف، رأيت أسداً، أي: غضنفرًا، رأيت غضنفرًا، أو: مررت بغضنفرٍ، أي: أسدٍ، أسد: لو اعتبرنا (أي) هذه حرف عطف حينئذٍ صار مثل: جاء زيدٌ وعمروٌ، مررت بغضنفرٍ، جار ومجرور، (أي) حرف عطف، أسدٍ: معطوفٌ على غضنفر، والمعطوف على المجرور مجرور، و (أي) هذه مثل الواو، كأنك قلت: مررت بزيدٍ وعمرو، حكمه واحد، هذا عند الكوفيين.

وعند البصريين لا: ما بعد (أي) يكون بدلاً، أو عطف بيان مما سبق، حينئذٍ (مررت بغضنفرٍ أي) أي: حرف تفسيرٍ مبنيٌّ على السكون لا محل له من الإعراب، وليس بحرف عطف، فلن يكون من عطف النسق البتة، إذا نفينا أن يكون حرف عطف، حينئذٍ لن يكون من عطف النسق البتة، وأسدي بالخفض: تابعاً لغضنفر، ما نوعه؟ إمّا أنك تعربه عطف بيان، أو بدل، لا إشكال، فأسدٍ بدل.

قد يرد السؤال هنا: (أي .. أسدٍ) أسد تابع، وغضنفر متبوع، توسط بينهما حرف، هل يصدق عليه حد عطف النسق أو لا؟ نقول: لا يصدق عليه، لأن هذا الحرف (أي) لم يوضع للتشريك، نحن اشترطنا قلنا: بحرفٍ مُتَّبِعٍ، يعني: موضوع للإتباع، ما المراد بكونه: موضوعاً للإتباع؟ تشريك الثاني مع الأول في عامله، وليس الأمر كذلك في (أي). إذاً: فإن أسداً تابعٌ بحرفٍ وليس معطوفاً عطف نسق بل بيان، فهو عطف بيان، نعره عطف بيان، لأن (أي) حرف تفسيرٍ لا حرفٌ متبوع، والناظم قال: (تَالِ بِحَرْفٍ مُتَّبِعٍ) يعني: موضوعٌ للإتباع، و (أي) لم يوضع للإتباع.

إذاً (بِحَرْفٍ مُتَّبِعٍ) نقول: موضوعٌ للإتباع، والمراد بالإتباع تشريك معمولين في عاملٍ واحدٍ في إعرابه، يعني: يكون الإعراب الثاني تابعاً للأول بواسطة هذا الحرف، فحينئذٍ أخرج حرفاً لم تضعه العرب للإتباع، وهو (أي) التفسيرية، فإذا قال قائل: حدُّ عطف النسق التابع الذي توسط بينه وبين متبوعه حرفٌ، و (مررت بغضنفرٍ أي: أسدٍ) تابعٌ ومتبوعٌ وتوسط بينهما حرف، إذاً: هذا عطف نسق، نقول: لا! ارجع إلى الحد، ما هو حد عطف النسق؟ التابع المتوسط بينه وبين متبوعه بحرفٍ، أي: موضوعٌ للإتباع، حينئذٍ إذا لم يوضع للإتباع فحينئذٍ لا يرد نقداً أو اعتراضاً على الحد. لا حرفٍ مُتَّبِعٍ على الصحيح، وليس لنا عطف بيان بعد حرفٍ إلا هذا.

يعني: ليس عندنا عطف بيان بعد حرفٍ إلا هذا النوع، وهو الواقع بعد (أي) التفسيرية.

وخرج التوكيد المسبوق بحرفٍ كما ذكرناه: ((كَلَّا سَيَعْلَمُونَ * ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ)) [النبأ: 4 - 5] سبق أن تُمَّ هنا، و ((أَوَّلَى لَكَ فَأَوَّلَى)) [القيامة: 34] أن هذا الحرف صُوري، قلنا: توكيد الجملة اللفظي الأكثر أن يكون في الجمل، وتعطف بثُمَّ وألحق الرضي بها الفاء، طيب! إذا وقع العطف بثُمَّ هل هو عطف نسق؟ قلنا: لا، ليس بعطف نسق، لأن المعنى غير مراد، إذ لو كان عطف نسق لخرج عن التوكيد، لأن ما بعد ثم مطابق في اللفظ لما قبل ثم: ((كَلَّا سَيَعْلَمُونَ * ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ)) [النبأ: 4 - 5] مطابق له، إذاً: (ثم) جيء بها هنا لعطف ما بعدها على ما قبلها صورةً فسحب، إذ لو كان المراد بها حقيقة العطف لخرج من باب التوكيد إلى باب عطف النسق، وليس هذا المراد، لأنهم أطلقوا على أنها من أمثلة التوكيد بالجملة، والتي فصل بينهما حرف. وقلنا: ما كان متصلاً.. الجملة الثانية هي عين الأولى وبينهما اتصالٌ شديد، فعند البيانين أنه يمتنع الفصل بينهما بحرف عطف، و (ثم) هنا في هذا التركيب ليست بحرف عطفٍ لفظاً ومعنى، وإنما هي من جهة المعنى. وخرج التوكيد المسبوق بحرفٍ نحو: ((كَلَّا سَيَعْلَمُونَ * ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ)) [النبأ: 4 - 5] ولو جُعِلَ قوله: (بِحَرْفٍ) الباء للسببية لخرج جميع ذلك، يعني: لو قيل: تَالِ بِحَرْفٍ، الباء إذا حملناها على الملازمة ورد علينا ما سبق وأخرجناه بما ذُكر، وإذا جعلناها - بِحَرْفٍ - سببية، يعني: بسبب حرفٍ متبعٍ لم يرد شيء، لأن مررت بغضنفرٍ، أي: أسدٍ التبعية ليست بسبب (أي) هنا، وإنما بسبب ما قبله، حينئذٍ صار عطف بيان، لانطباق حد عطف البيان عليه، وكذلك الذي ذكره في التوكيد.

لخرج جميع ذلك، لأن تبعية البيان المسبوق بـ (أي) التفسيرية، والتوكيد المسبوق بالعاطف ليست بسبب الحرف، لثبوت التبعية لهما مع حذف (أي) والعاطف، لأننا لو قلنا: السبب هو وجود الفاء أو ثم، طيب! احذفها: كلا سيعلمون.. كلا سيعلمون، هل خرج عن كونه توكيداً؟ لا، إذاً: كونه تابعاً لما قبله ليس بسبب ثم، بخلاف: جاء زيدٌ وعمروٌ، عمروٌ تابعاً لما سبق بوجود الواو، لو حذفت الواو لسقط العطف.. لما صار كلاماً فصيحاً، صار حشواً.. لغواً، فحينئذٍ كون وجود هذا الحرف لم يؤثر دل على أنه ليس بعطف نسق، ولذلك تقول: مررت بغضنفرٍ أسدٍ، صحيح؟ صحيح، إذاً: أسدٍ عطف بيان، سواءً وجدت (أي) أم لا، وكذلك: كلا سيعلمون الثانية، مؤكدة للأولى

سواءً وجدت (ثم) أو لا .

إذاً: (بِحَرْفٍ) يعني: بسبب الحرف، لو لم يوجد الحرف لما كان ما بعده تابعاً لما قبله، وهذا ليس موجود في عطف البيان الذي يكون بعد (أي) التفسيرية، وكذلك الجملة المؤكدة التي تقع بعد (ثم) أو فاء.

(تَالِ بِحَرْفٍ مُتَّبِعٍ عَطْفُ النَّسْقِ) عَطْفُ النَّسْقِ: مضاف ومضاف إليه، وهو مبتدأ، وتال: خبرٌ مقدم عليه.

(كَأَخْصُصَ بُودٌ وَثَنَاءٍ مَنْ صَدَقَ) الكاف هذه تمثيلية داخلية على محذوف تقديره كقولك، أَخْصُصَ هذا فعل أمر مبني على السكون، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت، (بُودٌ) الباء حرف جر، وَدٌ: اسمٌ مجرورٌ بالباء، والباء أصلية، فتقتضي حينئذٍ متعلقاً تتعلق به، لماذا؟ نقول: هو حرفٌ أصلي، وإذا كان حرفاً أصلياً يقتضي متعلقاً يتعلق به، لماذا يقتضي الحرف الأصلي متعلقاً؟ معمول والمعمول يقتضي عاملاً لا بد، إذا قيل: بودٍ حرف جر، يزيدٍ، مع عمرو، تعرف أن هذا معمول، وكل معمول لا بد له من عاملٍ يقتضي العمل فيه، حينئذٍ لذلك قيل: يزيدٍ، زيدٍ: هذا مفعول به في المعنى تعدى إليه عامل وسبق أن حروف الجر إنما سميت حروف جر، لأنها تجر معاني الأفعال إلى مجروراتها، أو للأسماء، فإذا قلت: يزيدٍ بعمرو بودٍ، إذاً: ثم معنى جُر إليه، والحرف أصلي، الكلام مفروض في الحرف الأصلي.

إذاً: ثم معنى جُر إلى المعنى هذا، هو معنى العامل، سواء كان فعلاً أو كان وصفاً، إذاً: (بُودٍ) جار ومجرور متعلق بقوله: أَخْصُصَ، يعني: بمحبةٍ وثناءٍ معطوف على وَدٍ عطف نسقٍ، والحرف هو الحرف المتَّبِع الذي عناه بقوله: (بِحَرْفٍ مُتَّبِعٍ).

(ثَنَاءٍ) معطوفٌ على (وَدٍ) والمعطوف على المجرور مجرور، إذاً: (ثَنَاءٍ) هو المعنى بقوله:

(تَالِ) والواو هو المعنى بقوله: (بِحَرْفٍ مُتَّبِعٍ) انتبه! يظن البعض أن زيدٌ وعمرو كل

عطف نسق لا، جاء زيدٌ وعمرو: يتصور زيد وعمرو كل منهما عطف نسق لا، عطف

النسق: ما بعد الواو، هو الذي يُعرب بأنه عطف نسق، بِحَرْفٍ يكون سابقاً عليه.

إذاً: إذا طبقت حد الناظم (تَالِ بِحَرْفٍ مُتَّبِعٍ) هذا الحد، (بُودٌ وَثَنَاءٍ) تقول: ثناء هو قوله: (تَالِ) المراد تابع، والواو قبله هي المعنية بقوله: (بِحَرْفٍ مُتَّبِعٍ) أتبعه في الإعراب، شَرَكه في إعراب ما قبله، إعراب ما قبله ما هو؟ الخفض .. الجر بالباء، وَثَنَاءٍ: مجرور بأي شيء؟ ب: (أَخْصُصَ) أو بالباء؟ بالباء لأنه خفض، و (أَخْصُصَ) هذا فعل، والفعل لا يقتضي الخفض، وإنما يرفع أو ينصب.

إذاً (بُؤدّ) بمحبةٍ وثناءٍ يعني: بخيرٍ، (ثَنَاءٍ) هذا العامل فيه هو العامل في المُتَّبوع، التالي الذي هو: ثناء، العامل فيه هو العامل في المُتَّبوع وهو الباء.

(مَنْ صَدَقَ) يعني: الذي صدق، من: اسمٌ موصولٌ بمعنى: الذي، وصدق: فعلٌ ماضي، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو يعود على (من)، حينئذٍ نقول صدق: فعل وفاعله، والجملة لا محل لها صلة الموصول، طيب! (من) هنا يحتمل أن يكون بمعنى: الذي، أو: الذين، لماذا قلنا بمعنى: الذي؟ أو يحتمل أن يكون بمعنى: الذين، أليست (من) هذه اسم موصول مشترك، مفرد ومثنى والجمع، متى نقول: هذه بمعنى: الذين، أو بمعنى: اللذين، أو بمعنى: الذين؟

لما أفرد الفاعل مذكر علمنا أن مراده (من) المفرد، إذ لو كان مثنىً لقليل: من صدقا .. من صدقوا بالواو، مثل أن تقول: جاء الذي قام، واللذان قاما، والذين قاموا، كذلك (من) .. جاء من قام .. جاء من قاموا، فتنظر إلى العائد، فإن كان مفرداً حكمت عليه بالإفراد، إلا فيما إذا كان السياق قد يدل على أنه أعاد الضمير على (من) لفظ دون المعنى، وهذا سبق معنا: ((وَمَنْ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ)) [البقرة:8] هنا أعاده على اللفظ مع كون المعنى جمع، لكن لا بد من قرينة أخرى: ((وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ)) [البقرة:8].

إذاً:

تَالِ بِحَرْفٍ مُتَّبِعٍ عَطْفُ النَّسْقِ ... كَاخْصُصْ بُؤدّ وَثَنَاءٍ مَنْ صَدَقَ

حدّ لنا عطف النسق، ثُمَّ يَبَيِّنْ لنا الحروف التي يعطف بها، يعني: كأنه فَسَّرَ لنا قوله: (بِحَرْفٍ مُتَّبِعٍ) ما هو هذا الحرف؟ لا بد أن يكون توقيفياً، وُثِّمَ حروف متفق عليها، وُثِّمَ حروف مختلف فيها، والقول هنا كالقول في حروف الجر، يعني: ذكر المعاني التي تُذكر في هذا الباب لا يمكن استقصاؤها، وإنما نذكر الأصول، ومعني اللبيب من أراد التوسع فليرجع إليه، وإلا ثُمَّ مسائل فيها خلاف طويل عريض جداً.

(فَالْعَطْفُ) الفاء هذه فاء الفصيحة، كأن سائلاً قال: ما هو هذا الحرف المُتَّبِع؟ فقال: (فَالْعَطْفُ مُطْلَقاً)، فَالْعَطْفُ الفاء: فاء الفصيحة، وَالْعَطْفُ: مبتدأ وخبره قوله: (بِوَاوٍ) وما عطف عليه، الباء حرف جر، واوٍ أي: مسمى واوٍ، لأن الواو ليست هي حرف عطف، وإنما هي اسمٌ، بدليل دخول الباء عليها: و (بِوَاوٍ) .. والتنوين كذلك، فهي اسمٌ، وإنما المراد: مسمى الواو، جاء زيد وا .. وه .. وه، هذا هو الذي هو مسمى الواو، أمّا الواو فهي اسمٌ وليست بحرفٍ.

(بَوَاوِ) الواو اسمٌ مجرورٌ بالباء، وجره كسرة ظاهرة على آخره، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ تقديره كائنٌ .. كائنٌ بالرفع ولا تقول: كائناً أو كائنين، إنما تقدره: كائنٌ بالرفع لأنه خبرٌ، والخبر مرفوع، (فَالْعَطْفُ مُطْلَقاً بِوََاوِ) كائنٌ بَوَاوِ، لكن هنا نقول: بَوَاوِ وما عطف عليه، لأن الخبر هنا مجموع، لأنه أراد أن يبين حروف العطف، العطف كائنٌ بأي شيء؟ ليس بالواو فقط، وما عداها ليس بحرف عطف لا، إنما المراد الواو وما عطف عليه.

حينئذٍ نقول: الواو وما عطف عليه خبر المبتدأ، لكن هذا عند بيان الحكم العام، وأما عند التفصيل فتعرب كل واحدة على حدة، فَالْعَطْفُ مُطْلَقاً بِوََاوِ .. فالعطف بَوَاوِ مُطْلَقاً، كائنٌ بَوَاوِ مُطْلَقاً، مُطْلَقاً: هذا حال من الضمير المستتر في متعلق الجار والمجرور، التركيب هكذا: فالعطف كائنٌ مُطْلَقاً بِوََاوِ .. كائنٌ بَوَاوِ مُطْلَقاً .. حال كونه مطلق، والمراد بالإطلاق هنا في اللفظ والمعنى، بمعنى: أن الحرف يُشْرِكُ، ما قبله في المعنى، يعني: معنى العامل، وفي اللفظ الذي هو الحكم الإعراب: الرفع والنصب والخفض، فإذا قيل: جاء زيدٌ وعمرو، الواو هنا اقتضت ثلاثة أحكام، أو حكمين؟

الواو هنا شَرَكْتَ ما بعدها فيما قبلها في المعنى، ما المراد بالمعنى؟ يعني: معنى العامل، أليس الفاعل الذي عطف عليه في عمرو، أليس هو متصف بالجيء في الزمن الماضي؟ بلى، هو هذا المعنى، فإذا قيل: جاء زيدٌ، زيدٌ: موصوفٌ بكونه وقع منه مجيءٌ في الزمن الماضي، هذا معنى السابق، إذا قيل: وعمرو، الواو شَرَكْتَ عمرو مع زيد في المعنى الذي ثبت له وهو الجيء في الزمن الماضي، هذا المراد به في المعنى.

ثم في الإعراب، إذا كان ما قبله مرفوع شَرَكْتَ ما بعده في الرفع، وإذا كان ما بعده منصوباً شَرَكْتَهُ في النصب، وهكذا في الخفض، إذا: تشريكٌ في المعنى وفي الحكم، هذا المراد بقوله: (مُطْلَقاً) لأن بعض الحروف تُشْرِكُ ما بعدها فيما قبلها في الإعراب فحسب، وأما الحكم لا، إمّا أن يكون مسكوتاً عنه كما هو الشأن في بعض أحوال (بل) وأما أن يكون ثابتاً له نقيض ما قبل، ولذلك قال: (وَأَتْبَعْتُ لَفْظاً فَحَسْبُ بَلٍ) هذا مقابل لقوله: (مُطْلَقاً) يُفْسِرُهُ.

إذاً: قَسَمَ لك الحروف إلى قسمين: عطف مُطْلَقاً بمعنى: أن هذا الحرف شَرَكَ ما بعده فيما قبله في الحكم، وهو الإعراب، والذي عبر عنه باللفظ رفعاً ونصباً وخفضاً، وفي المعنى بمعنى: أنه يثبت لما بعد الحرف ما ثبت لما قبل الحرف، وهو مقتضى العامل السابق.

(وَأَتْبَعْتُ لَفْظاً فَحَسْبُ) يعني: فقط دون المعنى (بَوَاوِ ثُمَّ فَآ) يعني: بَوَاوِ وَثُمَّ على إسقاط حرف العطف، و (فَا وَحَتَّى أَمْ وَ) أصلها: أَمْ أو .. أَمْ: بإسكان الميم وأو، وكل همزة في

حرفٍ فهي همزة قطع إلا همزة واحدة اختلفوا فيها: همزة (أل) هل هي همزة قطع أم همزة وصل؟ على الخلاف السابق، وأمّا ما عداها فهو متفقٌ عليه أن همزته همزة قطع، إذاً: هنا أسقطها الناظم لضرورة النظم، وهكذا تقرأها: أَمُو .. (أَمْ أُو)، (كَفَيْكَ صِدْقٌ وَوَفَاً) كَفَيْكَ يعني: كقولك: فيك صدقٌ ووفاء.

من يعربه تفصيلاً ليس اختصاراً؟ نقول: هو في مقام التعليم الطالب ما يختصر، لا يقول: جاء فعل وفاعل، هذا المنتهي يُعرب هكذا، لكن نقول: جاء فعل ماضي إلى آخره.

؟؟؟

إنما نقول: وفاءً هذا الأصل ووفاء، حينئذٍ نقول: الضمة الأصل أن تكون ظاهرة على الهمزة المحذوفة ضرورةً، لأنه: ووفاءً.

(كَفَيْكَ صِدْقٌ وَوَفَاً) إذاً: ذكر في هذا البيت ستة أحرف، فهذه الستة الأحرف تُشرك بين التابع والمتبوع لفظاً ومعنىً، وهذا المراد بقوله: (مُطْلَقاً) فعرّفنا المراد التشريك في اللفظ أو في الحكم، يعني: في الإعراب، يكون ما بعده مرفوع كشأن سابقه، وفي المعنى يعني: يثبت لما بعد الواو مثلاً من المعنى ما ثبت لما قبل الواو، يعني: معنى العامل يثبت لما بعد الواو.

قال الشارح هنا: " حروف العطف على قسمين " هذا يأتي.

وَأَتَّبَعْتَ لَفْظًا فَحَسَبُ بَلٍ وَلَا ... لَكِنْ كَلِمٌ يَبْدُ أَمْرٌ لَكِنْ طَلَاً

وَأَتَّبَعْتَ بَلٍ لَفْظًا، أتبع ما بعدها لما قبلها، لأنه يقول: (بِحَرْفٍ مُتْبِعٍ) إذاً: أتبع (بل) بل: هذا فاعل، وأتبع فعلٌ ماضي مبني على الفتح، والتاء تاء التانيث .. حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب، (لَفْظًا) هذا تمييز، يعني: من جهة اللفظ، أو منصوب بنزع الخافض، دائماً مثل هذا يُجَوِّز فيه النحاة وجهين، لكن كونه تمييزاً أولى، لماذا؟ لأن النصب بنزع الخافض مسموع، ولا يُجَوِّز مُطلقاً بهذا الإطلاق، وإن توسع النحاة وغيرهم في الإعراب أو في الكلام به، أو في تجويزه، لكن إذا قرروا مسألة على جهة التأصيل حكموا عليه بأنه سماعي: (نَقْلًا وَفِي أَنْ وَأَنْ يَطْرُدُ) كما سبق معنا.

إذاً: (لَفْظًا) نقول: يجوز فيه وجهان: تمييزه أولى، يعني: وأتبع من جهة اللفظ، حينئذٍ صار التقييد هنا له مفهوم .. صار وصفاً، فإذا قال: (لَفْظًا) يعني: مراده في الحكم، بمعنى: أن ما بعده يأخذ حكم ما قبله في الإعراب، لأنه لم يكن عطف نسق إلا من أجل هذا، كل الحروف التسعة الآتية كلها تُشرك ما بعدها فيما قبلها في الإعراب، ولكن

انفردت هذه عن السابقة الستة لكونها تُشَرِّك في اللفظ فقط، وأمّا المعنى فلا، يعني:
معنى العامل السابق للحرف لا يُعطى بما بعد (بل) و (لا) و (لكن).

(وَأَتْبَعَتْ لَفْظًا فَحَسَبُ) الفاء هذه زائدة لتزيين اللفظ كما سبق، وحسب بمعنى: قط،
بقية حروف العطف، (بَلْ) هذا فاعل أتبت و (لَا) معطوف عليه (لَكِنْ) على إسقاط
العاطف يعني: ولكن، (كَلِمَ يَبْدُ امْرُؤٌ لَكِنْ طَلَا)، كَلِمَ يَبْدُ يعني: كقولك، حينئذٍ
صارت الكاف جارةً لقول محذوف، لَمْ: حرف نفى وجزم وقلب، مبني على السكون لا
محل له من الإعراب، (يَبْدُ) فعل مضارع مجزوم بلم، وجزمه حذف حرف العلة الواو،
لأنه من بدا يبدو ك: دعا يدعو، مثله: لم يدع، حينئذٍ (يَبْدُ) نقول: هذا فعلٌ مضارعٌ
مجزومٌ بلم، وجزمه حذف حرف العلة وهو الواو، والفاعل (امْرُؤٌ) .. فاعل مرفوع ب:
يبدو، فاعلٌ مرفوع ورفعه ضمة ظاهرة على آخره، (لَكِنْ) حرف عطف مبني على
السكون لا محل له من الإعراب، (لَكِنْ طَلَا) بفتح الطاء مقصوراً، هو نفسه مقصور
طلا الولد من ذوات الظلف، وقيل: ولد بقر الوحش فقط، يعني: مختلف فيه.
إذاً: (لَكِنْ طَلَا)، طَلَا: هذا معطوف على (امْرُؤٌ) والمعطوف على المرفوع مرفوع، إذاً:
شَرَّكَتْ ما بعدها فيما قبلها في الرفع، وسيأتي من أحكام الباب: قد يكون العطف محلاً،
وقد يكون تقديرًا، وقد يكون لفظًا.

(طَلَا) نقول: هذا مرفوع ورفعه ضمة مُقدَّرة على آخره، لأنه كفتى، فتى: حركته مُقدَّرة،
(طَلَا) مثله، وهو معطوف على (امْرُؤٌ) إذاً: الضمة مُقدَّرة على آخره، لَمْ يَبْدُ امْرُؤٌ: لم
يظهر، هذا نفى للبداء عنه وهو الظهور، (لَكِنْ طَلَا) يعني: لكن ظهر طلا، أو الظاهر
طلا، إذاً شَرَّكَتْ في اللفظ دون المعنى، لأن ما قبل (لكن) وهو امرؤ الحكم منفى عنه،
وما بعد (لكن) وهو طلا الحكم ثابت له، فالذي نفى أولاً أثبت ثانياً لما بعد (لكن)،
إذاً: شَرَّكَتْ بينهما في الإعراب فحسب، وهذا مراده بقوله: (وَأَتْبَعَتْ لَفْظًا فَحَسَبُ
بَلْ) فقط يعني، وأمّا في المعنى فلا، هذا يختلف، لكن هو مثل ب (لكن) دون (بل) و
(لا) وسيأتي البحث فيها على جهة التفصيل، والمراد هنا الإشارة إلى أن (لكن) أثبتت
لما بعدها ما قبلها في الإعراب فحسب لفظاً، وأمّا في المعنى فيختلفان.

قال الشارح: " حروف العطف على قسمين:

أحدهما: ما يُشَرِّك المعطوف مع المعطوف عليه مُطلقاً، أي: لفظاً وحكماً " حكماً عبر
به هنا عن المعنى، وإن كان الكثير يقول: لفظاً ومعنى، وقد يطلق الحكم كذلك على
اللفظ، لكن المقصود في اللفظ أن يكون الإعراب، وفي المعنى أن يكون المعنى الثابت لما

قبل الحرف، وهي الواو نحو: جاء زيدٌ وعمروٌ، وثم نحو: جاء زيدٌ ثم عمروٌ، والفاء: جاء زيدٌ فعمروٌ، وحتى: قدم الحجاج حتى المشاة، وأم: أزيد عندك أم عمرو؟ وأو نحو: جاء زيدٌ أو عمرو؟ هذه كلها الحروف الستة شَرَكْتَ ما بعدها ما قبلها في الإعراب وفي المعنى.

" والثاني: ما يُشَرِكُ لفظاً فقط لا معنى " وهو المراد بقوله: (وَأَتَّبَعْتَ لَفْظاً فَحَسَبُ بَلٍّ وَلَا لَكِنْ) هذه الثلاثة تُشَرِكُ الثاني مع الأول في إعرابه لا في حكمه، يعني: لا في معناه، نحو: ما قام زيدٌ بل عمروٌ، عمروٌ هو القائم، وزيدٌ منفيٌّ عنه القيام، إذاً: أثبتت لما بعدها نقيض ما قبلها، أثبتت القيام لعمرو ونفته عن زيد لما سبق، لأنها لا تكون بعد نفي، وجاء زيدٌ لا عمروٌ، فالجائي زيدٌ دون عمرو، جاء زيدٌ لا عمروٌ: لا هنا أثبتت لما بعدها حكم ما قبلها في الإعراب، ونفت المعنى عنه، ولا تضرب زيداً لكن عمراً، يعني: اضرب عمراً، عمراً مضروب .. مأمورٌ بضربه، وزيداً: منهي عن ضربه. إذاً: هذه الأحرف الثلاثة تُشَرِكُ ما بعدها ما قبلها في الإعراب فحسب، وأمّا في الحكم الذي هو المعنى فلا.

تكون هذه الحروف التي ذكرها الناظم هنا في البيتين تسعة: ستة في الأول، وثلاثة في الثاني، وثم أربعة أو خمسة أحرف مذكورة في المعنى فليرجع إليها. حروف العطف المذكورة تسعة، وهي ثلاثة أقسام، وإن كان المشهور أنها على قسمين على ما ذكره الشارح:

- ما يُشَرِكُ في اللفظ فقط دائماً، وهو ثلاثة: (بل) و (لكن) و (لا) لاختلاف المتعاطفين فيها بالإثبات والنفي، المعطوف والمعطوف عليه يختلفان في الإثبات والنفي كما سبق: جاء زيدٌ لا عمروٌ، جاء زيدٌ مثبت له الجيء، لا عمروٌ منفيٌّ عنه الجيء، إذ ما قبل (بل) و (لكن) منفي، وما بعدهما مثبت، و (لا) بالعكس كما سيأتي تفصيله.
- وما يُشَرِكُ لفظاً ومعنى دائماً، وهو أربعة: (الواو) و (الفاء) و (ثم) و (حتى).
- وما يُشَرِكُ لفظاً فقط تارةً، ولفظاً ومعنى تارةً أخرى، وهو: (أم) و (أو)، (أم) و (أو) مختلف فيها، هو ذكرها الناظم مع القسم الأول، وهو: (فَالْعُطْفُ مُطْلَقاً) يعني: ما يُشَرِكُ لفظاً ومعنى مُطلقاً في كل تركيب، لكن (أم) و (أو) فيه نوع خلاف، لكنه في غير الغالب لا تكون مُشَرِكَةً في اللفظ والمعنى، والناظم لم يراع هذه القلة، ولذلك حكم عليها بما حكم على (الواو) و (حتى) و (ثم) و (الفاء)، هذه دائماً في كل تركيب مُشَرِكَةٌ لما بعدها ما قبلها في اللفظ وفي المعنى، أمّا (أو) و (أم) الغالب الكثير أنها مثل

(الواو) ومن غير الغالب أنها لا تُشْرِك.

حينئذٍ الناظم لا إشكال بأنه راعى الكثرة وهي التي يؤصل عليها فحكم على (أم) و (أو) بأنها تُشْرِك ما بعدها ما قبلها في اللفظ والمعنى.

(أم) و (أو) أكثر النحاة على أنهما يُشْرِكَان في اللفظ لا في المعنى، ونسبته لأكثر النحاة كما ذكرناه سابقاً، كثيراً ما ينسب شيء لأكثر النحاة يكون فيه نزاع. (أم) و (أو) وأكثر النحاة على أنهما يُشْرِكَان في اللفظ لا في المعنى، وصحح الصَّبَّان أنهما يُشْرِكَان لفظاً ومعنى ما لم يقتضيا إضراباً، يعني: (أم) و (أو) كما سيأتي (أو) أنها تأتي للإضراب، و (أم) تأتي منقطعة: (وَبَانْقِطَاعٍ وَمَعْنَى "بَل").

(أم) المنقطعة، و (أو) الإضرابية، إذا: يُشْرِكَان في اللفظ والمعنى ما لم يستعملا في معنى الإضراب، وإذا استعملا في معنى الإضراب حينئذٍ قال هنا: (وَأَتَّبَعْتُ لَفْظاً فَحَسَبُ بَل) (بل) هذه تأتي للإضراب، ولذلك ضبط (أم) المنقطعة بأنها بمعنى: (بل) وَبَانْقِطَاعٍ وَمَعْنَى "بَل"، إذا: (أم) تأتي بمعنى: (بل)، وهو قد ذكرها في المُشْرِكَةِ في اللفظ والمعنى، ثم تأتي بمعنى: (بل)، و (بل) تُشْرِك في اللفظ لا في المعنى، إذا: قد يكون ثم اعتراض على الناظم بهذا، لكنه راعى الأكثر والمشتهر في: (أم) أنها إذا أطلقت انصرفت إلى المتصلة، وهي المعادلة كما سيأتي.

إذا: والصحيح أنهما يُشْرِكَان لفظاً ومعنى ما لم يقتضيا إضراباً، فإنهما حينئذٍ يُشْرِكَان في اللفظ فقط، لأنهما بمعنى: (بل) و (بل) إنما تُشْرِك في اللفظ فقط.

إذا: (أم) و (أو) فيهما تفصيل: إذا كانتا بمعنى: (بل) أخذت حكم (بل) في أنهما يُشْرِكَان في اللفظ وحسب، وإذا لم يكونا بمعنى: (بل) رجعنا إلى الأصل الذي أطلقه الناظم هنا، وهو الكثير الغالب. لأن القائل: أزيد في الدار أم عمرو .. إذا قال قائل: أزيد في الدار أم عمرو هل فيه تشريك أم لا؟ هو عالم قاطع بأن أحدهما موجود، ولكن الذي أشكل عليه تعيين الموجود، إذا: سوى بينهما في الوجود في الدار، (أم) هنا سَوَتْ بينهما، لو قيل: أزيد في الدار أم عمرو، ثم تسوية بينهما .. تشريك، ما بعد (أم) مشارك لما قبلها في كونه موجوداً في الدار أو لا؟ وهو قاطع بأن واحداً منهما في الدار، ولكن التعيين هو الذي يحتاجه جواباً لسؤاله، ولذلك في مثل هذا التركيب لا يُجاب: نعم أو لا، وإنما يقال: زيد .. عينته، عمرو .. إذا: عينته، عينته بكونه هو الكائن في الدار، مع تجويز أن يكون الثاني كائناً في الدار.

إذا قيل: أزيد في الدار أم عمرو؟ القائل عالم بأن الذي في الدار أحد المذكورين لا بد،

وغير عالم بتعيينه وهذا واضح، فالذي بعد (أم) مساوٍ للذي قبلها في الصلاحية لثبوت الاستقرار في الدار وانتفائه وحصول المساواة إنما هو بأم، هذا كلامٌ نفيسٌ للصَّبَّان، وهو: أن (أم) حصل بها تسوية، ما بعدها لما قبلها، في كون كلٍ منهما صالحٌ لأن يكون مستقراً في الدار، وهذا هو المعنى، نحن الآن لا نتحدث عن إعراب، الإعراب واضحٌ بين، وأمَّا المعنى فنقول: (أم) شَرَكْتَ ما بعدها فيما قبلها في المعنى، ما هو المعنى؟ صلاحية كل واحدٍ من المذكورين بعد (أم) وقبل (أم) أن يكونا هو الذي استقر في الدار، وهذا هو التشريك المعنوي، وليس فيه أزيدُ من هذا، كلام جميل! وكذلك: (أو) مُشَرَكَةٌ لما قبلها وما بعدها فيما يُجاء به لأجله من شكٍ أو غيره، وهذا واضحٌ بين: تعلم النحو أو الفقه، كلٌّ منهما يشتركان في معنى، وهو: صلاحية أن يكون مطلوباً في العلم الشرعي أو غيره، حينئذٍ نقول: (أو) هنا شَرَكْتَ ما بعدها فيما قبلها في صلاحية أن يكون مطلوباً العلم به.

وأما إذا اقتضيا إضراباً فإنهما يُشَرِكَان في اللفظ فقط، وهذا واضحٌ بين لماذا؟ لأنهما بمعنى: (بل) وتقرر أن (بل) إنما تكون للتشريك اللفظي فحسب دون المعنى، وإنما لم ينبه عليه الناظم لأنه قليل، يعني: لماذا الناظم لم يجعل (أم) و (أو) مع (بل) و (لكن) و (لا)؟ نقول: جعل النوعين مع الكثير الغالب، وأمَّا مجيء (أم) و (أو) للإضراب هذا مختلفٌ فيه، يعني: حتى (أو) فيه خلاف بين النحاة: هل تأتي للإضراب أم لا؟ كما سيأتي.

فجعلهما الناظم مما يُشَرِكُ في اللفظ والمعنى باعتبار أن ما قبلها وما بعدها مستوٍ في المعنى الذي سيقا له من شكٍ وغيره، إذًا: وضح عندنا أن (أم) و (أو) يكونان لتشريك ما بعدهما لما قبلهما في المعنى، سواءً كانت (أم) في التسوية، أو (أو) في المعاني التي سيقَّت لها، وهي السبعة الآتي ذكرها.

ثم شرع في بيان معاني الحروف.

إذًا: عدّها أولاً، ثم فصل:

فَاعْطِفْ بِوَائِ سَابِقاً أَوْ لَاحِظاً ... فِي الْحُكْمِ أَوْ مُصَاحِباً مُوَافِقاً

(فاعطف) الفاء .. ما نوع الفاء؟ التفریع .. طيب! الآن إذا قال: فَاْلْعَطْفُ مُطْلَقاً بِوَائِ عدّها .. عدّها لنا الحروف التسعة، هل يتفرع على ذلك ذكر المعاني؟ يحتمل .. هل بعد ذكر الحروف التسعة .. هل يتصور أن سائلاً يسأل: ما معاني هذه الحروف التسعة؟

أيهما أقرب؟ الثاني.

إذاً: كلٌّ منهما جائز، لكن التفریع فيه بعد، لأن الأصل في التفریع: أن ما بعدها يكون فرعاً، وذاك أصل، يعني: يكون بينهما علاقة ارتباط لا من جهة تفصيل المعاني، وإنما من جهة كون ما بعد الغاء مُفرعاً على ما قبله، بمعنى: أن وجوده بوجود أصله، هذا الأصل في التفریع، وهنا يمكن لكن على تأويل.

(فَاعْطِفْ بِوَاوٍ) فَاعْطِفْ يعني: جوازاً، لا يجب أنك إذا عطفت إنما تعطف بالواو دون غيرها لا، إنما المراد فاعطف، يُباح لك العطف بالواو: لاحقاً أو سابقاً أو مصاحباً في الحكم، (فَاعْطِفْ) فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت، و (بِوَاوٍ) جار ومجرور متعلقاً بقوله: اعطف، (لاحقاً) انظر بواو هذا فيه معنى التخصيص.

(فَاعْطِفْ بِوَاوٍ) يعني: لا غيرها، لأنه حصّ، إذا قيد العامل بجار ومجرور فهو يعتبر من المخصصات.

(لاحقاً) مفعولٌ به لا عطف، (أو) للتنويع، (سابقاً .. أو مُصاحِباً) (سابقاً) معطوف على لاحقاً، ومُصاحِباً: معطوفٌ على (لاحقاً)، و (في الحُكْم) جار ومجرور متعلقٌ بسابقاً أو باللاحقاً أو مصاحباً على قول، من يرى أنه إذا تَوَسَّط الاسم بين المعمولات جاز أن يكون من باب التنازع، والصحيح قلنا: لا، إنما التنازع هنا يكون في ماذا؟ (لاحقاً أو سابقاً في الحُكْم) في الحكم تنازع فيه لاحقاً أو سابقاً، ومصاحباً هذا يحتاج إلى تقدير. نقف على هذا.

وصلی الله وسلم على نبینا محمد وعلى آله وصحبه أجمعین ... !!!

عناصر الدرس

* تنمة معاني حروف العطف (الغاء ، ثم ، حتى) .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

وقفنا عند قول الناظم - رحمه الله تعالى -:

فَاعْطِفْ بِوَاوٍ لَاحِقاً أَوْ سَابِقاً ... فِي الْحُكْمِ أَوْ مُصَاحِباً مُوَافِقاً

أراد في هذا البيت أن يبيّن لنا معنى الواو .. واو العطف، ماذا تقتضي؟ حكي الإجماع على أنها للمعية مطلق المعية، وهي التي أرادها بقوله: (لَا حَقّاً أَوْ سَابِقاً أَوْ مُصَاحِباً). الفاء هذه (فَاعْطِفْ) قلنا: فاء الفصيحة، و (بَوَاوٍ) مُتَعَلِّقٌ به، (فَاعْطِفْ بَوَاوٍ لَاحِقاً) هذا أيضاً قيدٌ ل: (فَاعْطِفْ) لأن المفعول به .. المعمولات سواء كانت مرفوعة أو منصوبة أو مخفوضة مكملات ومقيدات للعوامل، يعني: اعطف بواو لا غيرها، اعطف بواو ماذا؟ قال: (لَا حَقّاً)، لَاحِقٌ هذا اسم مفعول، وهو مفعولٌ به لقوله (اعْطِفْ): اعطف أنت لاحقاً، (أَوْ) للتنويع، (سَابِقاً) هذا النوع الثاني، (أَوْ مُصَاحِباً) (أَوْ) للتنويع أيضاً، و (مُصَاحِباً) معطوف على قوله: (لَا حَقّاً) وكلّ منها .. الثلاثة اسم فاعل، لاحق: اسم فاعل .. سابق .. مصاحب، كلها اسم فاعل، اسم الفاعل يعمل. وقوله: (في الحُكْمِ) جار ومجرور تنازع فيه العاملان السابقان، وهما: (لَا حَقّاً أَوْ سَابِقاً) يعني: كلّ منهما يطلبه على أنه معمولٌ له، حينئذٍ نُعْمِلُ الثاني لقربه، وهو: (في الحُكْمِ) ونقول:

في الحُكْمِ مُتَعَلِّقٌ بقوله: (سَابِقِ) طيب! لاحقاً هذا نُقَدِّرُ له ثُمَّ نَحْذِفُه؛ لأنه فَضْلَةٌ ليس بعمدة، فنقول: (لَا حَقّاً) هذا مفعولٌ به حُذِفَ معموله .. هكذا عند الإعراب، أو حذف متعلقه وهو قوله: (في الحُكْمِ) لدلالة ما بعده عليه، وهو قوله: (في الحُكْمِ) وهذا تقرير ما سبق معنا في باب التنازع، على رأي من يرى أنه لا بأس أن يقع الاسم المتنازع فيه بين العوامل، حينئذٍ نقول: تنازع (في الحُكْمِ) ثلاثة عوامل: (لَا حَقّاً أَوْ سَابِقاً أَوْ مُصَاحِباً).

ف: (سَابِقاً) عُلِّقَ به في الحكم، وأضمر في الأول ثُمَّ حُذِفَ، (أَوْ مُصَاحِباً) إمّا أن يكون من باب التنازع، أو أن يكون معطوفاً على لاحقاً وحذف معموله، لا لكونه متنازعاً فيه، وإمّا اكتفاءً بما سبق من قوله: (في الحُكْمِ) يعني: حذف من الثاني لدلالة الأول عليه، حينئذٍ مُصَاحِباً هذا: إمّا أن يكون مُنازِعاً ل: (لَا حَقّاً) أو سَابِقاً لقوله: (في الحُكْمِ) الجار والمجرور، وإمّا أن يكون منفكاً، والثاني أصح، لماذا؟

لأن (سَابِقاً في الحُكْمِ أَوْ مُصَاحِباً) كقولك: ضربتُ زيداً وأهنتُ، قلنا: هذا ليس من باب التنازع، فزيداً يكون مفعولاً به لقوله: ضربت، ونُقَدِّرُ للثاني: أهنتُ زيداً، فحذف من الثاني لا لكونه منازعاً للأول فأعطي الأول الاسم الظاهر لا، وإمّا نقول: ضربتُ زيداً: فعل وفاعل ومفعولٌ به، وأهنتُ: هذا فعل وفاعل حذف مفعوله لدلالة ما قبله

عليه، هذا مثله: (سَابِقًا فِي الْحُكْمِ أَوْ مُصَاحِبًا) حينئذٍ تجوز بعضهم كالصَّبَّان وغيره: أن يكون مُصَاحِبًا كذلك منازع فيه نظر، بل الصواب: أن التنازع إنما يكون بالسابقين، وهذا ما قرره ابن مالك فيما سبق: (إِنْ عَامِلَانِ اقْتَضَيَا فِي اسْمٍ عَمَلٌ قَبْلُ). إذاً: يشترط في التنازع: أن يكون العاملان سابقين، فإن توسط بينهما خرجا من باب التنازع، إن تأخرا خرجا من باب التنازع، فالذي تأخر خرج من باب التنازع، والذي تقدّم فالحكم باقي له.

(فَاعْطَفُ بَوَاوٍ لِاحِقًا) يعني: أن يكون ما بعده لاحقاً وتابعا في الوجود لما قبله، تقول: جاء زيدٌ وعمرو بعده، هذا لاحق عمرو معطوفٌ على زيد وهو بعده، تقول: جاء زيدٌ وعمرو بعده، (أَوْ سَابِقًا) جاء زيدٌ وعمرو قبله، إذاً: عطفت عمرو وهو سابق على زيد في المجيء، أيهما جاء أولاً؟ جاء زيدٌ وعمرو قبله، (أَوْ مُصَاحِبًا) جاء زيدٌ وعمرو معه، الواو هنا عطفت عمراً على زيد، وهو مصاحبٌ لما قبله، هذا فيما إذا نُصِّ، يعني: إذا جاءت قرينة ظاهرة واضحة بينة، حينئذٍ نحمل ما بعد الواو على أحد هذه المعاني الثلاث.

إمّا أن يكون لاحقاً بأن يكون ما بعد الواو وصف بالعامل .. مقتضى العامل بعدما وصف به ما قبل الواو: جاء زيدٌ، اتصف زيدٌ بالمجيء، وعمرو بعده، عمرو: معطوفٌ على زيد، متى جاء؟ بعد زيد، إذاً: وصف الأول بمضمون العامل وهو المجيء، ثم بينهما زمن أو فترة أو دون ذلك، فوصف ما بعد الواو بما قبل الواو. (أَوْ سَابِقًا) عكس الأول، جاء زيدٌ وعمرو قبله، فالسابق في المجيء هو عمرو، وقد وقع بعد الواو، إذاً: عطف بها سابق على لاحق. (أَوْ مُصَاحِبًا) يعني بمعنى: المعية.

ومن الأول قوله تعالى: ((وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ)) [الحديد: 26] هذا لاحق، نوح قبل إبراهيم، وإبراهيم لاحق، ونوح أول الرسل.

ومن الثاني وهو السابق: ((كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ)) [الشورى: 3] يوحى إليك النبي صلى الله عليه وسلم، وهو خاتم الرسل، ((وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ)) [الشورى: 3] الواو حرف عطف، عطفت السابق على اللاحق، وهذا واضح بين، ... (فَأَتَجَنَّبَهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ)) [العنكبوت: 15] الواو هنا للمصاحبة.

(أَوْ مُصَاحِبًا مُوَافِقًا) موافقاً له .. متابعاً له: هذا صفة لمصاحباً.

إذاً: الواو نقول: هي لمطلق الجمع عند البصريين، سواءً عُبرَ بمطلق الجمع أو الجمع المطلق فالمعنى واحد لا فرق بينهما على المشهور عند النحاة، فإذا قلت: جاء زيد وعمرو، الواو: حرف عطف، وعمرو: معطوف على زيد، ماذا تفيد هذه الواو؟ تدل على مطلق الجمع فقط .. الاجتماع، ثُمَّ الاجتماع هذا يُفَسَّرُ إمَّا بسابق أو لاحق أو معه، وهذا يحتاج إلى قرينة خارجة عن معنى الواو، أمَّا الواو تدل على أن عمرو وزيد اجتماعاً في هذا الوصف وهو الحجيء، وما عداه فنحتاج إلى قرينة، مع ترجيح لبعض المعاني على بعض من حيث الأثرية.

جاء زيد وعمرو: دل ذلك على اجتماعهما في نسبة الحجيء إليهما فقط، هذا المراد بالواو: مطلق الجمع، يعني: مطلق الجمع، الجمع غير المقيد، لأننا إذا قلنا: لاحق، قيدنا الجمع، وإذا قلنا: سابق، قيدنا الجمع، وإذا قلنا: مصاحب، قيدنا الجمع لا، نقول: الواو لمطلق الجمع، الجمع المطلق عن القيد بكونه مصاحباً أو لاحقاً أو سابقاً. حينئذٍ إذا قيل: جاء زيد وعمرو، لا يفهم منهما .. لا يفهم من الواو: أيُّ أحدهما أسبق؟ لا يفهم، يحتمل أن يكون زيد، الترتيب الظاهر هو المراد جاء زيد وعمرو، زيد جاء قبل عمرو يحتمل، ويحتمل العكس، ويحتمل أنهما جاءا معاً، واحتمل كون عمرو جاء بعد زيد، أو جاء قبله، أو جاء مصاحباً له، وإنما يتبين ذلك بالقرينة، كالمعنى في قوله تعالى: ((وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ)) [البقرة: 127] الواو هنا للمعية والمصاحبة، علمناها من خارجٍ ليس من اللفظ، وإنما جاء في السابق .. القرآن أو في السنة ما يُفَسَّرُ أن إسماعيل كان يرفع البيت مع إبراهيم عليه السلام، حينئذٍ نستفيد من هذه القصة الخارجة عن مجرد النص المذكور معنا، بأن الواو هنا للمصاحبة. إذاً: استفدنا المعية بقرينة: ((وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ)) [البقرة: 127] إسماعيل: بالرفع معطوفاً على إبراهيم، إذاً: الواو هنا للمصاحبة بدليل أو بقرينة خارجة.

والترتيب في قوله: ((إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا * وَأُخْرِجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا * وَقَالَ الْإِنْسَانُ مَا هَٰذَا)) [الزلزلة: 1 - 3] الواو هنا للترتيب، لأن هذه الوقائع إنما تحصل مرتبةً كما جاء في السنة، وكذلك عكس الترتيب الذي هو قوله: سابقاً على لاحق، في قوله تعالى: ((مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا)) [الجاثية: 24] عكس الترتيب، نموت ونحيا .. نحيا ونموت، حينئذٍ: نموت ونحيا عطف على اللاحق، نحيا ونموت هذا الأصل، سيأتي مزيد بيان.

إذاً نقول: لمطلق الجمع عند البصريين الواو، وحكي الإجماع على ذلك، زعمه السيرافي

وغيره، أن إجماع النحاة على أن الواو لمطلق الجمع، والمراد بمطلق الجمع: أنه لا يُقَيَّد بقيود من القيود الثلاثة التي ذكرناها.

إذاً: لمطلق الجمع والجمع المقيد، فذكر المطلق ليس للتقييد بالإطلاق، بل لبيان الإطلاق، فلا فرق بين العبارتين كما ذكرناه سابقاً، والمراد بالجمع هنا في مقتضى الواو، يعني: ماذا تفيد؟ المراد الاجتماع في الحصول في عطف الجمل التي لا محل لها من الإعراب، وفي نسبة العامل إلى المتعاطفين أو المتعاطفات في غير ذلك لا الاجتماع في زمانٍ أو مكان، يعني إذا قيل: اجتماع، ماذا تفيد هذه الكلمة: لمطلق الجمع، هل تفيد الاجتماع في زمنٍ مُعَيَّن، أو تفيد الاجتماع في مكانٍ مُعَيَّن، أو مطلق عن هذا ولا ذاك؟ نقول: الثاني، وإنما تدل على أن العامل الذي عطف عليه، وهو العامل فيما بعد الواو مثلاً نقول: شَرَّكَ بينهما في النسبة، فكما أنه نُسِبَ المجيء إلى زيد المعطوف عليه، كذلك نُسِبَ ما بعد الواو إلى المجيء الذي هو الأصل في العمل، فحينئذٍ نقول: جاء زيدٌ وعمروٌ، الواو شَرَّكَت في النسبة، ما هي النسبة؟ نسبة العامل إلى الفاعل: جاء زيدٌ، هنا نسبة بينهما، وهو إثبات المجيء لزيد في الزمن الماضي، حينئذٍ وعمرو الواو شَرَّكَت ما بعدها في نسبة العامل للمعمول السابق، هذا المراد .. الاجتماع، وكذلك في الجمل.

إذاً المراد بالجمع: الاجتماع في الحصول .. في عطف الجمل التي لا محل لها من الإعراب: قام زيدٌ وخرج عمروٌ، أفادت الجمع، ما المراد بالجمع هنا في الجمل: قام زيدٌ وخرج عمروٌ؟ حصول قيام زيد وحصول خروج عمرو، الحصول فقط، هذا الاجتماع .. هذا الجمع المراد به في العطف، وأما في المفردات فالتشريك يحصل في مدلول العامل الذي ثبت لما قبل الواو يحصل كذلك لما بعد الواو، إذاً: فرق بين عطف المفردات وبين عطف الجمل:

عطف الجمل: ما بعد الواو يُشَرِّكَ ما قبله في مجرد الحصول، كلٌّ منهما حاصل، إذاً: اجتماعاً في مطلق الحصول، وكذلك فيما إذا كان لها محلٌّ من الإعراب شَرَّكَته في المحل، فالمعطوف على الجملة الواقعة حالاً، كذلك يكون محلها النصب، وأما من حيث المعنى حينئذٍ نقول: المراد به مطلق الحصول، وأما في المفردات فكما أنها تُشَرِّكَ في الإعراب كذلك تُشَرِّكَ في النسبة، وفي نسبة العامل إلى المتعاطفين أو المتعاطفات في غير ذلك، لا الاجتماع في زمانٍ أو مكان.

إذاً: عرفنا أن الواو لمطلق الجمع، وهذا هو مذهب البصريين، ومذهب الكوفيين أنها للترتيب، بمعنى: أن ما بعدها مؤخرٌ عما قبلها، يعني: تفيد ما تفيد الفاء وثم من حيث:

أن ما بعدها قد وجد بعد ما قبلها: جاء زيدٌ فعمرو، دلت الفاء على الترتيب، يعني: مجيء عمرو بعد مجيء زيد، عند الكوفيين: أن الواو للترتيب كذلك.

ورَدَّ بقوله تعالى: ((إِنَّ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا)) [المؤمنون: 37] هؤلاء المنكرون للبعث نَمُوتُ وَنَحْيَا، نَمُوتُ وَنَحْيَا لو كانت للترتيب: الحياة كائنةً بعد الموت، إذاً: أنكروا البعث أو أثبتوه؟ أثبتوه، وحكا الله تعالى قولهم بناءً على أنهم ينكرون البعث، إذاً: موتٌ ولا حياة، فلو كانت للترتيب حينئذٍ نموت ونحيا، نموت أولاً وبعد ذلك تقع الحياة وتحصل، إذاً: هذا إثباتٌ للبعث، ولذلك قال هنا: ورَدَّ بقوله تعالى، يعني: القول بأنها للترتيب رَدَّ بقوله: ((إِنَّ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا)) [المؤمنون: 37] إذ لو كانت الواو للترتيب لكان اعترافاً بالموت بعد الحياة.

فأجابوا تأويلاً لهذه الآية: بأن المراد -نموت ونحيا- المراد به: يموت كبارنا وتولد صغارنا فنحيا، هذا تأويل بعيد! ومن أوضح ما يرد عليهم قول العرب: اختصم زيدٌ وعمرو، اختصم على وزن: افتعل، وفاعله اثنان، لأنه يقتضي المشاركة افتعل وتفاعل، واتفقوا على أن الثاني في باب افتعل وتفاعل لا يعطف بـ (الفاء) و (ثم) لأكما للترتيب، هذا محل وفاق بين البصريين والكوفيين: أن في باب اختصما، يُقال: اختصم زيدٌ وعمرو، إذ لا يقال: اختصم زيدٌ، لأن باب افتعل الذي يدل على المشاركة، وكذلك باب تفاعل: تشارك وتضارب وتقاتل، يقتضي أن يقع الفعل بين اثنين، تشارك زيد وعمرو .. تضارب زيد وعمرو.

هل يصح أن يُقال: تضارب زيدٌ فعمرو؟ لا يصح، لأن (الفاء) هنا للترتيب، هل يصح أن يُقال: تضارب زيدٌ ثم عمرو؟ لا يصح، لأنها للترتيب، إذاً: نُفي صحة قولنا: اختصم زيدٌ فعمرو، أو اختصم زيدٌ ثم عمرو، نُفي هذا التركيب لكون (الفاء) و (ثم) للترتيب، واتفقوا على أنه يُقال: اختصم زيدٌ وعمرو، فلو كانت للترتيب لما صح أن يؤتى بالواو هنا كما نُفي (ثم) و (الفاء)، واضح؟ نحن نرد على الكوفيين القائلين بأن (الواو) للترتيب، لماذا؟ نقول: نرد عليهم لأن قولهم فاسد، هذا قول ضعيف جداً، نرد عليهم بماذا؟ بما دل من الأفعال على المشاركة بين اثنين، في باب افتعل وتفاعل.

اتفق البصريون مع الكوفيين على أنه لا يؤتى بالعطف هنا بـ (الفاء) ولا (ثم) فلا يقال: تضارب زيدٌ فعمرو، لماذا لا يؤتى بالفاء؟ قالوا: لأنها تفيد الترتيب، والفعل يقتضي المشاركة بين اثنين، كيف تضارب زيدٌ فعمرو، أو تضارب زيدٌ ثم عمرو؟ هذه تدل على التعقيب والترتيب، إذاً: منعنا (الفاء) و (ثم) هنا في هذا التركيب، لأكما يأتيان للترتيب.

وَجَوَّزْنَا مَعاً فِي لِسَانِ الْعَرَبِ أَنْ يُقَالَ: اخْتَصِمَ زَيْدٌ وَعَمْرُو، هَلْ يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: بَأَنَّ الْوَاوَ
لِلتَّرْتِيبِ؟ لَا يُمْكِنُ، لِأَنَّا مَنَعْنَا (الفَاءَ) وَ (ثَمَّ) لِأَجْلِ التَّرْتِيبِ فَكَيْفَ نَقُولُ: الْوَاوَ
لِلتَّرْتِيبِ؟! هَذَا فَاسِدٌ، وَلِذَلِكَ ابْنُ هِشَامٍ فِي قَطْرِ النَّدَى قَالَ: مَنْ أَظْهَرَ مَا يَرِدُ عَلَيْهِمْ
بِهَذِهِ الْأَمْثَلَةِ الَّتِي جَاءَتْ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ فِي الْأَفْعَالِ الَّتِي تَقْتَضِي الْمِشَارَكَةَ بَيْنَ اثْنَيْنِ، ثُمَّ
عَطَفَ الثَّانِي عَلَى الْأَوَّلِ بِالْوَاوِ وَلَمْ يُجَوِّزْ أَنْ يَعْطِفَ الثَّانِي عَلَى الْأَوَّلِ بِ (الفَاءَ) وَ (ثَمَّ)
لَاخِمْمَا يَقْتَضِيَانِ التَّرْتِيبَ.
حِينَئِذٍ نَقُولُ: جَاءَ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ: اخْتَصِمَ زَيْدٌ وَعَمْرُو. ظ

وَمَنْ أَوْضَحَ مَا يُرَدُّ عَلَيْهِمْ قَوْلُ الْعَرَبِ: اخْتَصِمَ زَيْدٌ وَعَمْرُو، وَامْتَنَاعُهُمْ أَنْ يَعْطِفُوا بِ
(الْوَاوِ) أَوْ بِ (ثَمَّ) لِكَوْنِهِمَا لِلتَّرْتِيبِ، فَلَوْ كَانَتْ (الْوَاوِ) مِثْلَهُمَا لَامْتَنَعَ ذَلِكَ كَمَا امْتَنَعَ
مَعَهُمَا، أَنْ يَعْطِفَ بِ (الفَاءَ) وَ (ثَمَّ).
إِذَا نَقُولُ: (الْوَاوِ) لِمَطْلُقِ الْجَمْعِ عَلَى الصَّحِيحِ، ثُمَّ هِيَ مُحْتَمَلَةٌ لِوَاحِدٍ مِنَ الْمَعَانِي الثَّلَاثَةِ
الْمَذْكُورَةِ.

قَالَ فِي التَّسْهِيلِ: " وَتَنَفَرْدُ الْوَاوُ بِكَوْنِ مَتْبُوعِهَا فِي الْحُكْمِ مُحْتَمَلًا لِلْمَعْيَةِ بِرَجْحَانٍ،
وَلِلتَّأَخُّرِ بِكَثْرَةِ، وَلِلتَّقَدُّمِ بِقِلَّةٍ " هَذَا نَسْتَفِيدُ مِنْهُ: أَنَّ مَطْلُقَ الْجَمْعِ يَدْخُلُ فِيهِ هَذِهِ
الْأَنْوَاعُ الثَّلَاثَةُ: عَطَفَ الْآخِقَ عَلَى السَّابِقِ، أَوْ بِالْعَكْسِ، أَوْ الْمَصَاحِبَةِ، يَرِدُ السُّؤَالُ:
هَلْ كُلُّهَا مَرْتَبَةٌ وَاحِدَةٌ، أَمْ مُتَفَاوِتَةٌ؟ نَقُولُ: لَا، مُتَفَاوِتَةٌ، هَذَا مُرَادُ ابْنِ مَالِكٍ فِي التَّسْهِيلِ:
أَنَّهَا مُتَفَاوِتَةٌ، قَالَ: " وَتَنَفَرْدُ الْوَاوُ بِكَوْنِ مَتْبُوعِهَا فِي الْحُكْمِ مُحْتَمَلًا لِلْمَعْيَةِ بِرَجْحَانٍ،
وَلِلتَّأَخُّرِ بِكَثْرَةِ، وَلِلتَّقَدُّمِ بِقِلَّةٍ " يَعْنِي: الْكَثِيرُ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ: أَنَّهُ إِذَا قِيلَ: جَاءَ زَيْدٌ
وَعَمْرُو، التَّرْتِيبُ أَنْ يَكُونَ الثَّانِي لَاحِقًا لِلأَوَّلِ هَذَا الْكَثِيرُ، وَالْعَكْسُ بِقِلَّةٍ مَعَ وَجُودِهِ،
وَالْمَعْيَةُ بِرَجْحَانٍ، يَعْنِي: شَيْءٌ مَرْجُوحٌ.

وَلِذَلِكَ مَضَى مَعْنَا فِي بَابِ الْمَفْعُولِ مَعَهُ: أَنْ جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو يَجُوزُ أَنْ يَنْصَبَ، يُقَالُ:
جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو، لَكِنَّهُ مَرْجُوحٌ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ أَنَّ الْوَاوَ لِمَجْرَدِ الْعَطْفِ، تَعْطِفُ الثَّانِي عَلَى
السَّابِقِ، وَهَذَا مَعْنَاهُ: أَنْ مَجِيئَهَا لِعَطْفِ الْآخِقِ عَلَى السَّابِقِ أَكْثَرُ، وَالْعَكْسُ كَذَلِكَ
مِثْلُهُ، وَلَكِنْ لِلْمَعْيَةِ هَذَا قَلِيلٌ، لِذَلِكَ قَالَ: لِلْمَعْيَةِ بِرَجْحَانٍ، وَلِلتَّأَخُّرِ بِكَثْرَةِ، وَلِلتَّقَدُّمِ
بِقِلَّةٍ.

فَهِیَ وَإِنْ كَانَتْ مَوْضُوعَةً لِمَطْلُقِ الْجَمْعِ الصَّادِقِ بِالْأُمُورِ الثَّلَاثَةِ لَكِنَّهَا مُتَفَاوِتَةٌ،
فَاسْتَعْمَلَهَا فِي الْمَعْيَةِ أَكْثَرُ، وَفِي تَقَدُّمِ مَا قَبْلَهَا كَثِيرٌ، وَفِي تَأَخُّرِهَا قَلِيلٌ، لَكِنْ هَذَا لَمْ يَسْلَمْ
لِابْنِ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ مَطْلَقًا، الْمُرَادُ أَنَّهَا لَيْسَتْ عَلَى مَرْتَبَةٍ وَاحِدَةٍ.

فتكون عند التجرد عن القرائن للمعنية بأرجحية، ولتقدم ما قبلها بارجحان، ولتأخره بمرجوحية، ولكن هذا يحتاج إلى إثبات.

فَاعْطِفْ بِوَائٍ لَّاحِقًا أَوْ سَابِقًا ... فِي الْحُكْمِ أَوْ مُصَاحِبًا مُوَافِقًا

إذاً كأنه قال: اعطف بواوٍ لمطلق الجمع، وفَسِّرَ هذا الإطلاق بقوله: (لَا حَقًّا أَوْ سَابِقًا ... أَوْ مُصَاحِبًا فِي الْحُكْمِ).

وَإِخْصُصْ بِهَا عَطْفَ الَّذِي لَا يُغْنِي ... مَتَّبِعُهُ كَاصْطَفَى هَذَا وَإِنِّي

(اختصم زيدٌ وعمرو) لا عطف هنا إلا بالواو، تقاتل زيدٌ وعمرو: لا عطف هنا إلا بالواو، كل ما كان على وزن افتعل وتفاعل مما يقتضي المشاركة وإيقاع الحدث بين اثنين فصاعداً لا يجوز العطف بينها إلا بالواو: تضارب زيدٌ وعمروٌ وخالدٌ وبكرٌ، كل هؤلاء فاعل .. فاعل في المعنى، لأنك تقول: تضارب، يعني: حصل حدث فيه مشاركة، مشاركة ممن؟ زيد وعمرو وخالد وبكر، إذاً: كلهم فعلوا الحدث وهو الضرب، مضاربة كلٌ منهم ضرب الآخر.

وكما ذكرنا سابقاً ونعيد: أن الأول يُعرب فاعلاً اصطلاحاً، والثاني والثالث والرابع يعتبر معطوفاً ولا يعطف إلا بالواو، وأن الأربعة كلٌ منها فاعل ومفعول، الأول فاعل في الاصطلاح مفعولٌ في المعنى، ثُمَّ الثلاثة زيد وعمرو وبكر وخالد .. الثلاث المعطوفات بالواو كلٌ منها فاعل ومفعول، لأنه إذا ضارب فهو ضارب ومضروب، إذا قلت: تضارب زيدٌ وعمرو، عمرو هذا الثاني ضارب ومضروب، إذاً: هو فاعل للضرب ووقع عليه الضرب، والأول: تضارب زيد، في الاصطلاح هو فاعل ولا شك، وهو في المعنى مفعول.

(وَإِخْصُصْ بِهَا) يعني: بالواو (عَطَفَ)، (إِخْصُصْ) فعل أمر، والفاعل أنت، (بِهَا) الضمير يعود على الواو، (عَطَفَ الَّذِي) مفعولٌ به، (عَطَفَ) مضاف و (الَّذِي) مضاف إليه، (لَا يُغْنِي مَتَّبِعُهُ) يعني: لا يكتفي الكلام به، هكذا قدره بعضهم، وقيل: يعطف بها ما لا يستغنى به عن متبوعه وهذا أحسن، لذا قال: (لَا يُغْنِي):

وَإِنِّي بِكَلِمَاتٍ .. وَبِسَوَى الْفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى فَعَلٌ ..

ابن مالك يستعمل هنا: يُغْنِي يَغْنِي غَنَى، يستعمله بمعنى الاستغناء، (الَّذِي لَا يُغْنِي) يعني: ما لا يُسْتَعْنَى به عن متبوعه، وهذا فيما إذا كان الفعل دالاً على المشاركة.

(كَاصْطَفَ)، (اصْطَفَ) أصله: (اصتفف) على وزن (افْتَعَلَ) ك: (اجتمع) ك:
(اختصم) حينئذٍ نقول: ما كان على وزن افتعل فاعله اثنان، لكن في المعنى، الفاعل
الاصطلاحي واحد له، والثاني لازم له، لأنه لا يقول: اختصم زيد، كيف اختصم زيد ..
اختصم مع من؟ خاصم زيد خصم من؟ عمراً، إذاً: هذا الفعل المخاصمة والخصومة
تقتضي اثنين، لا يمكن أن يتصور أنه يقع من واحد، إلا كما ذكرنا؟؟؟ إذا كان مريضاً،
يخاصم نفسه ويختصم.

(كَاصْطَفَ) أصله: (اصتفف) فأبدل من التاء طاءً وأدغمت الفاء في الفاء، فاصطفوا
إذا وقفوا في الحرب صفّاً، (اصْطَفَ هَذَا وابْنِي) هَذَا فاعل، وابْنِي: هذا معطوفٌ عليه،
الواو حرف عطف، هل يمكن أن يؤتى بحرف غير الواو في هذا المقام؟ الجواب: لا، لأن
نسبة الحدث إلى الثاني كنسبته إلى الأول، يعني: وقعا معاً، حينئذٍ لا يمكن أن يؤتى بـ
(الفاء) ولا بـ (ثم).

(وَاخْصُصْ بِهَا) يعني: اختصت الواو بأنه يعطف بها في الأفعال التي لا يتصور أن
يستغني بواحدٍ عن متبوعه (كَاصْطَفَ هَذَا وابْنِي).
(وَاخْصُصْ بِهَا) يعني: بالواو، (عَطَفَ الَّذِي لَا يُغْنِي مَتْبُوعُهُ) وهذا فيما إذا دل الفعل
على اشتراكٍ .. مشاركة بين اثنين فصاعداً، حينئذٍ نعطف الثاني على الأول بالواو لا بـ
(الفاء) ولا بـ (ثم)، وهذا من الأدلة في الرد على الكوفيين، بكون الواو تأتي للترتيب،
وهذا الدليل محفوظ:

وَاخْصُصْ بِهَا عَطَفَ الَّذِي لَا يُغْنِي ... مَتْبُوعُهُ ..
يعني: لا يكتفى الكلام به (كَاصْطَفَ هَذَا) كقولك: (اصْطَفَ هَذَا وابْنِي)، (ابْنِي)
معطوفٌ على هَذَا، وكلٌّ منهما وقعت منه المصافّة، لأن الاصطفاف لا يقع من واحد،
كيف تصف نفسك؟! ما يمكن هذا، وإنما يقع مع شخصٍ آخر وثالث ورابع.

قال: اختصت الواو من بين حروف العطف، بأنها يعطف بها حيث لا يُكْتَفَى بالمعطوف
عليه، اختصم زيد وعمرو، ولو قلت: اختصم زيد لم يجوز، ولو قلت: اختصم زيد وعمرو
لم يجوز، ولو قلت: اختصم زيد ثم عمرو لم يجوز، لا بد أن تأتي بالواو، ما جئت بالواو
لحقن! لو جئت بواحدٍ: اختصم زيد كضارب زيد، نقول: هذا ما يصلح، لا بد أن تأتي
بالمعطوف والواو.

ولو قلت: اختصم زيد لم يجوز، ومثله: اصطف هذا وابني، وتشارك زيد وعمرو، ولا يجوز
أن يعطف في هذه المواضع بالفاء ولا بغيرها من حروف العطف، ولا يُقال: اختصم زيد

فعمرو.

إذاً: يعطف بها حيث لا يُكْتَفَى بالمعطوف عليه، يعني: يعطف بها اسمٌ على اسمٍ، لا يُكْتَفَى في الكلام به إلا بمتبوعه، فهي من المعاني النسبية التي لا تقوم إلا باثنين فصاعداً، وهذا المشهور أنه في باب افتعل وتفاعل وفاعل، ضارب زيدٌ عمراً هذا لا يحتاج إلى عطف، لأنه يتعدى إلى مفعول، ضارب زيدٌ عمراً من باب: فاعل، وأمّا باب افتعل وتفاعل هذا الذي يُراد هنا.

وَإِخْصُصْ بِهَا عَطْفَ الَّذِي لَا يُغْنِي ... مَتَّبِعُهُ ..

أمّا قوله: (بَيِّنِ الدُّخُولَ فَحَوِّمِلِ) بالفاء هنا، قالوا: الأصل هنا على تقدير مضاف .. على حذف مضاف، تقديره: بين أماكن الدخول فأماكن حومل، فهو بمنزلة: اختصم الزيدون فالعمرون، جائز أو لا؟ إذا قلت: اختصم الزيدون، كلٌّ منهم خاصم الآخر، فاعل ومفعول، فالعمرون: هذا جائز، لأن الثاني ليس معطوفاً على الأول في كونه مشاركاً له في العامل، وإنما هو في قوة قوله: اختصم زيدٌ فاخصم العمرون .. اختصم الزيدون فاخصم العمرون، إذاً: كلٌّ منهم له خصومة تخصه منفكة عن الآخر، فلا إشكال في هذا .. هذا جائز.

لو قيل: اختصم الزيدون، صح أو لا؟ صح، لأنك أوقعت الجمع موقع الثلاثة فأكثر، وكذلك اختصم الزيدان، أمّا إذا جئت بالعطف على الأصل: اختصم زيدٌ وعمروٌ لأن التثنية والجمع إذا اشتركا كلٌّ منهما المخاصم والمخاصم زيد، إذاً قلت: اختصم الزيدان، هذا جائز، لأنهما منفكان، واختصم الزيدون كأنك قلت: اختصم زيد وزيد وزيد، أمّا إذا كانا مختلفين: اختصم زيدٌ وعمروٌ لا بد من الفصل.

وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ بِاتِّصَالٍ ... وَتَمَّ لِلتَّرْتِيبِ بِانْفِصَالٍ

(وَالْفَاءُ) التي ذكرها سابقاً بقوله: (فَا .. وَالْفَا) (أل) هذه للعهد الذكري، يعني: الفاء المذكورة في عَدِّ حروف العطف هناك، والفاء العاطفة لها ثلاثة أحكام:

الأول: تُشْرِكُ ما بعدها فيما قبلها في الحكم، وهذا معلومٌ في كل حرف سيأتينا، ولا نحتاج إلى تنصيص عليه، لأنها ما كانت حرف عطف إلا لكونها مُشْرِكَةً للثاني فيما قبله في الرفع أو النصب أو الخفض، فلا نحتاج أن نقول: لها حكمٌ مستقلٌّ بها، وإنما نَتَعَرَّضُ إلى المعنى.

الثاني: أنها تفيد الترتيب، ما المراد بالترتيب؟ يعني: تدل على تأخر المعطوف على المعطوف عليه، يعني: ما بعد الفاء وقع بعد ما قبل الفاء، جاء زيدٌ فعمروٌ، مجيء عمرو ليس مقارناً لمجيء زيد، لماذا؟ لأنك عطفت بالفاء، والفاء تدل على الترتيب، بمعنى: أن

ما بعدها حصل له انجىء بعد حصول انجىء لما قبلها، إذاً: لم يتَّحدا .. لم يقعا معاً، هذا المراد بالترتيب.

(لِلتَّرْتِيبِ بِاتِّصَالٍ) احترازاً من (التَّرْتِيبِ بِانْفِصَالٍ) الذي هو معنى: (ثُمَّ) إذاً قوله:
(بِاتِّصَالٍ) متعلق بقوله: (لِلتَّرْتِيبِ)، ولِلتَّرْتِيبِ: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ
الفاء، وَالْفَاءُ: مبتدأ، كائنٌ للترتيب، و (بِاتِّصَالٍ) متعلق به، والمراد بالاتصال: ما يُعبر
عنه جماهير النحاة بالتعقيب، يعني: أن يكون عقبه بلا مهلة، يعني: ليس بين المعطوف
والمعطوف عليه في إيقاع الحدث منهما مهلة، يعني: بلا تراخٍ، كما هو الشأن في (ثم)
يعني: إذا قلت: جاء زيدٌ فعمرو، نقول: دلت الفاء على أمرين:
أولاً: الترتيب. ز تأخر المعطوف عن المعطوف عليه في إيقاع الحدث، ثم أفادت معنى
آخر وهو: أنه ليس بين الفعلين الواقعين بين المعطوف والمعطوف عليه .. ليس بينهما
مهلة .. مباشرة، جاء زيد فجاء عمرو بعده، ليس بينهما زمن، حينئذٍ نقول: هذا المراد
بالتعقيب، وتعقيب كل شيء بحسبه:

تزوج زيدٌ فولد له، الفاء هنا للتعقيب، تزوج فولد، هل هو مثل: جاء زيدٌ فعمرو مباشرة
بعده عمرو؟ نعم، هنا وقعت بعده، لكن تزوج زيدٌ فولد له لا، وإنما لا بد من تسعة
أشهر، إذاً: بينهما مهلة لكنها عرفية .. مهلة عرفية، فهذا تعقيب؟ نقول: نعم، الفاء
هنا أفادت التعقيب، لكن هذا التعقيب ليس المراد أن ينفي الزمن لأنه منافٍ للعقل،
وإنما المراد أنه لم يتأخر عن المهلة المعهودة، يعني: لو جلس سنتين أو ثلاث ما ولد له ثم
قيل: تزوج زيدٌ فولد له خطأ، لماذا؟ لأنه وجد زيادة على تسعة أشهر، أمّا إذا قيلت
هذه بعد تسعة أشهر مباشرة صار المعنى صحيح.

فإذا أردت أن تخبر بأن زيد تزوج فولد له في الوقت المعهود لم يتأخر عن السنة مثلاً،
تقول: تزوج زيدٌ فولد له، وأمّا إذا تأخر سنتين فأكثر تقول: تزوج زيدٌ ثم ولد له.
(وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ بِاتِّصَالٍ) يعني: بلا مهلة .. بلا تأخر، وهذا المراد بمعنى: التعقيب عند
النحاة، ((أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ)) [عبس:21] مباشرة، موت ثم قبر، دخلت البصرة فبغداد،
أول كان السفر ليس مثل الآن، دخلت البصرة فبغداد، إذا كانت المسافة بين البصرة
وبغداد ثلاثة أيام وقد حصل دخوله بغداد بعد البصرة بثلاثة أيام فهي للتعقيب، فإذا
زادت عن ذلك حينئذٍ خطأ في التعبير، فيقال: دخلت البصرة ثم بغداد، وهو في كل
شيء بحسبه، كما ذكرناه: تزوج فلان فولد له، كذلك: دخلت البصرة فبغداد.
(وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ بِاتِّصَالٍ) المراد بالترتيب هنا المعنوي، لأن الترتيب نوعان: ترتيب

معنوي، وترتيبٌ ذكري، يعني: أن يذكر الشيء بعد الأول لكن لا بد من مناسبة، وهنا المراد بالترتيب الترتيب المعنوي، بمعنى: أنه يتعلّق بالمعنى.

وقد تكون للترتيب الذكري، وأكثر ما يكون -هذا الترتيب الذكري- في عطف مفصلٍ على مجملٍ، نحو قوله تعالى: ((فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرِنَا اللَّهَ)) [النساء: 153] ما هو السؤال .. ما هي هذه الأسئلة؟ ((فَقَالُوا أَرِنَا اللَّهَ)) [النساء: 153] إذاً: وقع تفصيل بعد إجمال، نقول: الفاء هنا للترتيب الذكري، لأنه وقع بعد إجمال، والذي انخط عليه الكلام، وليس المراد من الترتيب الذكري مجرد ترتيب شيئين في الذكر، يعني: مجرد أنه قيل: جاء زيدٌ فعمرو، إذا قيل: الترتيب الذكري هنا، نقول: لا، ليس هذا المراد، لأن هذا مأخوذاً من غير الفاء، لو أسقطت الفاء وجيء بحرفٍ آخر حينئذٍ نقول: هذا أفادت الترتيب، كون الشيء مذكوراً أولاً، ثم الذي يليه سواءً كان بحرف عطف أو لا .. سواءً كان بالفاء أو غيرها، نقول: الترتيب حاصل. لأن هذا القدر لازمٌ للذكر مع إسقاط الفاء أيضاً، ليس من أجل الفاء، ونحن نعلق الحكم هنا: الترتيب الذكري بالفاء على جهة الخصوص، بل ترتيب مراتب المذكور في الذكر، أي: بيان أن المذكور أولاً حقه أن يتقدم في الذكر لتقدم رتبته على رتبة المتأخر، إذاً: أفادت الفاء إذا كانت للترتيب الذكري أن رتبة المتقدم .. رتبته التقديم، وما بعد الفاء رتبته التأخير، وهذا يكون في عطف المفصل على المجمل كثيراً.

وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ بِاتِّصَالٍ ... وَثُمَّ لِلتَّرْتِيبِ بِانْفِصَالٍ

وكثيراً ما يقتضي أيضاً -الفاء-: التسبب، إن كان المعطوف جملة، وهذا يذكرها الأصوليون هناك في جهة التعليل: سها فسجد .. زنا فرجم .. سرق ففُطِع، هنا الفاء عطفت جملة على جملة، وأفادت السببية، ولذلك نقول: سرق ففُطِع، أفادت الفاء أن علة القطع السرقة، زنا فرجم، علة الرجم زنى، سها فسجد سجود السهو، إذاً: ما قبله علة لما بعده.

إذاً: كثيراً ما تقتضي الفاء التسبب إن كان المعطوف جملةً: ((فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ)) [القصص: 15] قضى عليه بسبب الوكز، كذلك الأمثلة التي ذكرناها. ولدلائها على ذلك كونها تدل على السببية في عطف الجمل لا في عطف المفردات، استعيرت للربط في جواب الشرط، نقول: الفاء تقع رابطةً لجواب الشرط بالشرط، لماذا اختيرت الفاء؟ لأن فيها معنى السببية، ومعلومٌ أن الشرط وجواب الشرط .. فعل الشرط

وجوابه أن بينهما تعليق، وأنه مرتبٌ عليه ترتيب السبب على المسبب: إن جئني
أكرمك يعني سبب أو مسبب على المجيء.

ولدلالتنه على ذلك استعيرت للربط في جواب الشرط: من يأتيني فأني أكرمه، إني: جملة
وجب دخول الفاء عليها، من يأتيني فأني أكرمه، ولهذا إذا قيل: من دخل داري فله
درهم، أفاد استحقاق الدرهم بالدخول، يعني: إن دخل استحقق الدرهم، إن لم يدخل لم
يستحق الدرهم، إذاً: جعل الدخول علة .. سبباً لاستحقاق الدرهم، ولو حذف الفاء
احتمل ذلك واحتمل الإقرار بالدرهم له، إذا قيل: من يأتيني له درهم، هذا صار محتملاً
للسببية، ويحتمل الإقرار: من يأتيني له درهم، يعني: له دين عندي درهم، إقراراً بالدرهم،
ويحتمل السببية لو أسقطت الفاء، من يأتيني له درهم، نقول: هذا ليس جزءاً .. قطعاً
في أن الدرهم حاصل للإتيان، وإنما يحتمل الإقرار بالدرهم، من يأتيني فله درهم، صار
محتملاً. ولو حذف الفاء احتمل ذلك السببية واحتمل الإقرار بالدرهم له.
وقد تخلوا الفاء العاطفة للجمال عن هذا المعنى نحو: ((الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى * وَالَّذِي قَدَّرَ
فَهَدَى * وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى)) [الأعلى: 2 - 4] خلت عن معنى الترتيب ومعنى
السببية لجرد العطف.

(وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ بِاتِّصَالٍ وَثَمٌّ يُقَالُ: ثَمَّ ثَمَّتْ بِالتَّاءِ، وَثَمٌّ هَذَا مُبْتَدَأٌ قَصْدَ لَفْظِهِ،
(لِلتَّرْتِيبِ) كائناً للترتيب، وعرفنا معنى الترتيب: تأخر المعطوف عن المعطوف عليه،
(بِاتِّصَالٍ) مُقَابِلَ لِقَوْلِهِ: (بِاتِّصَالٍ) يعني: بمهلة، كل ترتيب حصل بين المعطوف
والمعطوف عليه مهلة من الزمن قلت أم كثرت يُجاء بـ (ثم)، وإذا كان ليس بينهما مهلة
إلا ما يتصور في العقل أو العادة، حينئذٍ يلزم أن نأتي بالفاء، إذاً: كلٌّ من (الفاء) و (ثم)
تفيد الترتيب، إلا أن الترتيب في (الفاء) مع التعقيب، يعني: بنفي المهلة بين المعطوف
والمعطوف عليه، و (ثم) كذلك تفيد الترتيب إلا أنه بمهلة، يعني: تأخر في الزمن، بينهما
انفصال: (و"ثَمٌّ" لِلتَّرْتِيبِ بِانْفِصَالٍ).

أي: تدل (الفاء) على تأخر المعطوف عن المعطوف عليه متصلاً به، و (ثم) على تأخره
عنه منفصلاً، أي: متراخياً عنه، ولذلك يُقال: (ثم) للتراخي، نحو: جاء زيدٌ فعمرو، ومنه
قوله تعالى: ((الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى)) [الأعلى: 2] هذا محتمل ليس جزءاً، وجاء زيدٌ ثم
عمرو، ومنه قوله تعالى: ((وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ)) [فاطر: 11].
وَإِخْصَاصُ بَفَاءٍ عَطْفَ مَا لَيْسَ صِلَةً ... عَلَى الَّذِي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصِّلَةُ

هذا من خصائص الفاء، كما أن الواو هناك تختص أن يعطف بها ما لا يستغنى عنه في الكلام، هنا تختص الفاء لما فيها من معنى السببية أن يعطف بها على جملة الصلة ما لم يكن فيها ضميرٌ يعود على الجملة أو على الموصول، وتختص الفاء بأنها تعطف على الصلة، يعني: بها، ما لا يصلح كونه صلةً.

يعني: المعطوف بالفاء لا يصلح أن يكون صلةً للموصول، يأتي اسم الموصول، ويأتي بعده جملة صالحة للموصولية، ثمَّ يؤول بالفاء وتعطف جملة على جملة الموصول، لو نظرنا في هذه الجملة التي بعد الفاء، هل يصلح أن تقع جملة الموصول؟ لا، خلوها عن الضمير، وهذا الحكم عام، الناظم هنا خصصه بالصلة، وهو حكمٌ عامٌ في الخبر والنعت والحال والصلة، في أربعة مواضع، سواءً تقدمت أم تأخرت.

وتختص الفاء: بأنها تعطف على الصلة .. جملة الصلة يعني، ما لا يصلح كونه صلةً خلوه من العائد، ولذلك المثال المشهور ذكره ابن عقيل: الذي يطير فيغضب زيدٌ الذبابُ، بعض المسائل أمثلتها ما أظن لها مثال يسلم، الذي يطير فيغضب زيدٌ الذباب، الذي: مبتدأ، الذباب: خبر، وجملة يطير: صلة الموصول، فيها ضمير أو لا؟ يطير هو، يعود على: الذي، الذي يطير لا إشكال مبتدأ وهو جملة الصلة، يغضب زيدٌ: فعل وفاعل، هل يصح أن نقول: الذي يغضب زيدٌ؟ أين الضمير .. أين الرابط بين الموصول وصلته؟ الذي يغضب زيدٌ .. الذي يقوم عمرو، يصح؟ لا يصح.

إذاً: لكونها لم تشتمل على ضمير لا يصلح أن تكون صلةً للموصول، لكن لكون الفاء مُتَضَمِّنَةً لمعنى السببية أغنت عن الضمير في جملة: يغضب زيدٌ، فقامت مقام الضمير، إذاً: صلاحيتها في كونها يعطف بها على جملة الصلة لكونها أقيمت مقام الضمير، إذاً: عُطف بالفاء هنا على جهة الخصوص دون غيرها، عُطف بها جملةٌ خاليةٌ عن الضمير، لو أردنا أن نوقعها صلة الموصول لما صلحت، والذي سَوَّغ العطف هنا: أنه بالفاء على جهة الخصوص.

إذاً: الذي يطير، الذي هذا مبتدأ، ويطير: فعل مضارع وفاعله: ضمير مستتر يعود على: الذي، إذاً: وجد الرابط، الذباب: هذا خبر، يغضب زيدٌ: هذه جملة معطوفة على يطير، وإذا عُطف عليه حينئذٍ لا بد أن يكون صالحاً لأن يقع صلة الموصول، لكن لا يصلح، لأنها غير مشتملة على ضمير يعود على الموصول، لكن نقول هنا: جاز بالفاء على جهة الخصوص فقط، هذا استثناء.

حينئذٍ: كأن الفاء أقيمت مقام الضمير، كذلك مثله: اللذان يقومان فيغضب زيدٌ

أخواك، نفس المثال يغضب زيدٌ، هذه جملة معطوفة بالفاء على يقومان، اللذان: اسم موصول مبتدأ، يقومان: فعل وفاعل، والألف هذه فاعل وهي عائدة على الاسم الموصول، إذاً: صالحة لأن تكون جملة الصلة، أخواك: خبر المبتدأ اللذان، فيغضب زيدٌ: هذه فعل وفاعل ليس فيها ضمير يعود على الموصول، لأن الموصول مثنى، وليس عندنا هنا شيء مثنى في اللفظ، فدل على أنها خالية من الضمير، جاز عطفها على جملة الصلة مع كونها خالية عن الضمير لكون العطف خاصةً بالفاء.

يعني: العرب جَوَّزَت هذا التركيب، مع كونها الجملة خالية عن الضمير، لقيام الفاء مقام الضمير.

وعكسه نحو: والذي يقوم أخواك فيغضب هو زيدٌ، ومثل ذلك جارٍ في الخبر والصفة والحال: ((أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً)) [الحج:63] .. ((أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً)) [الحج:63] أن: حرف توكيد ونصب، ولفظ الجلالة اسمها، وأنزل من السماء: خبر، "أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ" هنا الشاهد، الجملة في محل رفع خبر المبتدأ "أَنَّ اللَّهَ"، فيها ضمير؟ أنزل هو الله، إذاً: فيها ضمير .. مشتملة على ضمير، صلحت أن تكون خبراً؟ صلحت أن تكون خبراً، ((فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً)) [الحج:63] هذه الجملة خاوية من ضمير يعود على المبتدأ الذي هو في الأصل: أن الله، ما الذي جَوَّز عطف هذه الجملة على جملة الخبر، مع كون الأصل في العطف على الجمل إذا كانت خبرية أن يصلح أن يُخبر بها، فإذا قيل: ألم تر أن الله تصبغ الأرض مخضرة، هل يصلح أن تقع خبر؟ لا يصلح لخلوها عن الضمير، لكن هنا عطف على جملة الخبر مع كونها خالية من الضمير لكون العطف حاصلاً بالفاء، ((فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً))، ففيها معنى السببية.

وَإِخْصُصْ بِفَاءٍ عَطْفَ مَا لَيْسَ صِلَةً ... عَلَى الَّذِي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصِّلَةُ

والصفة نحو: مررت بامرأة تضحك فيبكي زيدٌ، هذا من أمثلة الأَشْمُونِي، مررت بامرأة تضحك ما إعراب تضحك؟ صفة، تضحك، مشتملة على ضمير؟ مشتملة على ضمير هو المصحح لكونها واقعةً صفة، فيبكي زيدٌ، يبكي زيدٌ: فعل وفاعل، خالية عن ضمير الموصوف، عطف بها على جملة الصفة: تضحك، ما الذي جَوَّز؟ كون العطف حاصلاً بالفاء.

وبامرأة يضحك زيدٌ فتبكي، يضحك زيدٌ: هذه الجملة صفة، فتبكي: مثلها، وكذلك

الخبر: زيدٌ يقوم فتقعُد هنْدٌ، وزيدٌ تقعُد هنْدٌ فيقوم، يعني: زيد، والحال: جاء زيدٌ يضحك فتبكي هنْدٌ، وجاء زيدٌ تبكي هنْدٌ فيضحك.

على كلٍّ، القاعدة هنا: أنه يعطف بالفاء على جملة الصلة، وجملة الصفة، وجملة الخبر، وجملة الحال، إذا خلت الجملة المعطوفة بالفاء عن ضميرٍ، فحينئذٍ لا تصلح هذه الجملة المعطوفة بالفاء أن تقع خبراً، ولا أن تقع صفةً، ولا أن تقع حالاً، ولا أن تقع صلةً لخلوها في الأربع المسائل عن الضمير، لأن الضمير شرطٌ في الجميع، كما سبق بيانه. قال ابن عقيل: " واختصت الفاء بأنها تعطف ما لا يصلح أن يكون صلةً لخلوه عن ضمير الموصول، على ما يصلح أن يكون صلةً لاشتغالها على الضمير، نحو: الذي يطير فيغضب زيدٌ الذبابُ " ولو قلت: ويغضب زيدٌ أو ثم يغضب زيدٌ، لم يجز، لأن (ثم) و (الواو) لا تفيد السببية. لأن (الفاء) تدل على السببية خاصةً دون (الواو) ودون (ثم) فاستغني بها عن الرابط، هنا العلة: لكونها دالةً على السببية استغني بها عن الرابط، ولو قلت: الذي يطير ويغضب منه زيدٌ الذبابُ جاز، لأنك جئت بالضمير، والمسألة ليست مفترضة في جملةٍ مشتملة على الضمير، لو قال: الذي يطير ويغضب زيدٌ مُنع، الذي يطير ويغضب منه زيدٌ صح، لأنه صرّح بالضمير.

بَعْضًا بِحَتَّى اعْطِفْ عَلَى كُلِّ وَلَا ... يَكُونُ إِلَّا غَايَةَ الَّذِي تَلَا

حتى: حرف عطفٍ، ويشترط للعطف بها أربعة شروط، إذا تخلف واحدٌ منها لم يجز: الشرط الأول: كون المعطوف اسماً لا فعلاً، وهذا مذهب جمهور النحاة، إذ الأصل في (حتى) أنها حرف جر، والعاطفة منقولة عنها، (حتى) العاطفة .. حرف عطف منقولة عن الجارة، وحرف الجر خاصٌّ بالأسماء كما سبق بيانه: (بِالْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ) إلى آخره، فبقي ل (حتى) بعد نقلها ما كان ثابتاً لها قبل النقل وهو الاختصاص بالأسماء، إذاً: لا يعطف ب (حتى) إلا اسمٌ، لماذا؟ لأنها لو دخلت على الفعل حينئذٍ دخلت على ما لا تختص به، لأن (حتى) العاطفة هي عينها (حتى) الجارة، يعني: نُقلت عنها، والجارة خاصةٌ بالأسماء فبقي لها الاختصاص بعد النقل.

وقيل لا، يعني: لا تَحْتَصُّ بالاسم، نظراً لما طرأ عليها من النقل، يعني: للعطف، وقيس على غيرها من حروف العطف، يعني: حروف العطف لا تَحْتَصُّ باسمٍ، وإنما هي مطلقة يعطف بها الاسم، ويعطف بها الفعل، كذلك (حتى) وإن كانت منقولة عن (حتى) الجارة المختصة بالأسماء إلا أنها تجري مجرى أخواتها، وهي حروف العطف الأخرى، من كونها لا تَحْتَصُّ بالأسماء، لكن جمهور النحاة على الأول: على أن (حتى) باقيةٌ بالاختصاص قبل

النقل وبعد النقل، حينئذٍ لا يجز بها الفعل، هذا الشرط الأول.

الثاني: كونه ظاهراً، فلا يجوز: قام الناس حتى أنا، ليس بظاهر .. هذا ضمير، ولا: أكرمت القوم حتى إياك، وسبق معنا في أول حروف الجر: حتاك .. حتاه، قلنا: هذا شاذ، لا يُجر بها الضمير ولا يعطف بها الضمير، إذاً: مراعاةً لأصلها، حتاك قلنا: هذا شاذ، حتاه على أنها تجر الضمير، قلنا: هذا شاذ.
كذلك العطف بها، لا يعطف بها إلا الاسم الظاهر، وأمّا الضمير فلا، حتى أنا، نقول: هذا ليس بصحيح، ولا: أكرمت القوم حتى إياك.

الشرط الثالث: كونه بعضاً من المعطوف عليه، يعني: جزء منه، إمّا بالتحقيق أو بالتأويل، إمّا محققاً تحقّقاً وإمّا مؤولاً، إذاً: الشرط الثالث كونه: بعضاً من المعطوف عليه، إمّا تحقّقاً نحو: أكلت السمكة حتى رأسها، أكلت السمكة: فعل وفاعل ومفعولٌ به، حتى: حرف عطف، رأسها بالنصب، لأنه معطوفٌ على ما قبله، والعاطفة تُشرك ما بعدها فيما قبلها في الحكم فهو منصوب، حتى رأسها إذا نصبنا يدل على أن الرأس مأكول أو غير مأكول؟ مأكول، إذاً: هو جزءٌ حقيقَةٌ أو لا؟ جزءٌ حقيقَةٌ. وضابطه التحقيق، بثلاثة أمور .. واحدٌ من ثلاثة أنواع:

– أن يكون جزءً من كلّ كالمثال السابق، لأن الرأس جزء من السمكة، والسمكة لفظٌ يطلق على الرأس وغيره.

– الثاني: أن يكون فرداً من جمع .. واحد من جمع، مثاله: قدم الحجاج حتى المشاة، المشاة: هذا اسمٌ، وهو ظاهر وهو فردٌ واحد من جمع، لأن الحجاج يشمل المشاة وغيرهم، حتى المشاة، إذاً نقول: هذا تحقيقي، لكونه فرداً من جمع.

– الثالث: أن يكون نوعاً من جنس، أكلت التمر حتى البرني، التمر: جنس .. البرني وغيره، البرني: هذا مأكول، إذاً: هو نوعٌ من جنس.

وأمّا التأويل: أن يكون جزءً لكنه على جهة التأويل، يعني: ليس بظاهر، لكن لا بد من تأويله، كقول القائل:

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَي يُخَفِّفَ رَحْلَهُ ... وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلُهُ أَلْقَاهَا

الزَّادَ حَتَّى نَعْلُهُ، نقول هنا: نَزَلَ النعل مُنْزَلَةً الجزء من الزاد، وإلا ليس بداخل في الأصل، لكنه ما ترك شيء، يعني: إذا ترك نعله فغيره من بابٍ أولى، (حتى نَعْلُهُ) بالنصب مفعولٌ لفعلٍ محذوفٍ يفسره المذكور بعده، تقديره: حتى ألقى نعله. أو شبهها يعني: شبه الجزء بالبعض، كقولك: أعجبتني الجارية حتى كلامها، هنا ليس بجزء الكلام،

وإنما هو شبه جزء.

نحن نقول: الشرط الثالث: كونه بعضاً من المعطوف عليه، إمّا بالتحقيق، أو بالتأويل، أو الشبيه ببعض، ليس بعضاً ولا جزءً، وإنما هو مُنَزَّلٌ مُنَزَّلَةٌ الجزء أو البعض، لأن الكلام ليس بجزء هو عرض: أعجبتني الجارية حتى كلامها، ويمتنع: أعجبتني الجارية حتى ولدها، هذا ممتنع لماذا؟ لأنه منفصلٌ وليس كالجزء، بل هو جزءٌ منفصل، حتى ولدها. وضابط ذلك: أنه إن حسن الاستثناء حسن دخول (حتى)، يعني لو قال: أعجبتني الجارية إلا كلامها، حسن أو لا؟ حسن، إذاً: هي شبهٌ بالبعض، وأمّا أعجبتني الجارية إلا ولدها، هذا ليس له دخل.

الشرط الرابع: كونه غايةً في زيادةٍ حسية أو معنوية، حسية مثل ماذا؟ فلان يهب الأعداد الكثيرة حتى الألوف، فلان .. زيد تاجر، يهب يعطي، الأعداد الكثيرة حتى الألوف: هذا زيادة حتى الألوف، إذاً: الألوف غاية في زيادة. أو معنوية: مات الناس حتى الأنبياء، يعني: الموت ما يخص أحد دون أحد، مات الناس حتى الأنبياء، يعني: شمل الموت الأنبياء أيضاً، هذه زيادة، لأن الناس مراتب، الأدنى فالأدنى حتى الأنبياء. أو في نقص كذلك نحو: المؤمن يُجْزَى بالحسنات حتى مثقال الذرة، هذا فيه نقص، مثال الذرة: قليل! ونحو: غلبك الناس حتى الصبيان والنساء.

إذاً: هذه أربعة شروط لا بد من استيفائها، نص الناظم على اثنين منها فقط: (بَعْضاً يَحْتَى اعْطِفْ عَلَى كُلِّ) اعْطِفْ: فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب، اعطف بعضاً .. جزءً، يَحْتَى: جار ومجرور متعلق بقوله: اعْطِفْ، وَبَعْضاً: مفعول مقدم، (عَلَى كُلِّ) جار ومجرور متعلق بقوله: اعْطِفْ، إذاً: (اعطف يَحْتَى بعضاً على كُلِّ) بأن يكون المعطوف جزءً من المعطوف عليه حقيقةً أو تأويلاً أو شبهاً بالبعض، والأمثلة كما ذكرناها.

(وَلَا يَكُونُ إِلَّا غَايَةً الَّذِي تَلَا) هذا الشرط الرابع: أن يكون غاية، يعني: نهاية الشيء أو آخر الشيء، (وَلَا يَكُونُ) يكون الضمير هنا يحتمل أنه يعود على البعض أو على المعطوف: ولا يكون المعطوف إلا غايةً .. ولا يكون البعض إلا غايةً، (وَلَا يَكُونُ) أي: البعض أو المعطوف، (إِلَّا غَايَةً) يعني: آخر الشيء، (الَّذِي تَلَا) يعني: المتلو، ما هو المتلو؟ المعطوف عليه، يعني: المعطوف يكون غايةً للمعطوف عليه، فإن انتفى بأن لم يكن غايةً له .. آخر الشيء، متعلقاً به على الجهات الثلاث السابقة، حينئذٍ لا يصح العطف بـ (حتى).

(وَلَا يَكُونُ) هذا يكون: فعل مضارع ناقص، والضمير المستتر اسم يكون، (إِلَّا غَايَةً
الَّذِي تَلَا) أين خبر يكون؟ (الَّذِي) اسم موصول مضاف إليه، و (تَلَا) فعل ماضي،
وفاعله ضميرٌ مستترٌ جوازاً، والجملة لا محل لها صلة الذي، وجملة تكون واسمه خبر في
محل نصب حال، أين خبر يكون؟ غَايَةً، وَغَايَةً: مضاف، وَالَّذِي: مضاف إليه، وتَلَاةُ:
الضمير المحذوف هنا العائد يكون صلة الموصول، وجملة: (لَا يَكُونُ) أعربها محبي الدين
أنها: في محل نصب حال.

من ماذا؟ اعطف بعضاً حال كونه لا يكون إلا غاية الذي تلا، هذا محتمل.
(إِلَّا غَايَةً) يعني: آخر الشيء (الَّذِي تَلَا) الذي هو المعطوف وحذف الضمير.
قال ابن عقيل: " يشترط في المعطوف بـ (حتى) أن يكون بعضاً مما قبله وغايةً له "
ولذلك عبّر ابن هشام عن هذا المعنى: أن (حتى) للغاية والتدريج، ومعنى الغاية: آخر
الشيء، والتدريج: أن ما قبلها ينقضي شيئاً فشيئاً، هذا صحيح: قدم الحجاج حتى
المشاة، ما يأتون دفعة واحدة .. لحظة واحدة، وإنما يأتون شيئاً فشيئاً، مات الناس حتى
الأنبياء .. شيئاً فشيئاً، لا يموتون دفعةً واحدة، أكلت السمكة حتى رأسها لا يقع دفعةً
واحدة.

إذاً التدريج: أن ما قبلها ينقضي شيئاً فشيئاً إلى أن يبلغ الغاية، في زيادةٍ أو نقصٍ، نحو:
مات الناس حتى الأنبياء، وقدم الحجاج حتى المشاة.
نقف على هذا، والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه
أجمعين ... !!!

عناصر الدرس

- * تنمة معاني حروف العطف (أم) وأنواعها
- * أو ... إما ... لكن لا ... بل
- * العطف على الضمير المرفوع المتصل
- * العطف على الضمير المخفوض.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أمّا
بعد:

قال الناظم - رحمه الله تعالى -:

و"أَمْ" بِهَا اعْطِفْ إِثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَةِ ... أَوْ هَمْزَةٍ عَنْ لَفْظِ "أَيِّ" مُغْنِيَةٍ

(أَمْ) على قسمين: منقطعة وستأتي، ومُتَّصِلَةٌ: وهي التي عنها الناظم رحمه الله تعالى بهذا البيت: (و"أَمْ" بِهَا اعْطِفْ إِثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَةِ)، و (أَمْ) الْمُتَّصِلَةُ سُمِّيَتْ مُتَّصِلَةً لِأَنَّ مَا قَبْلَهَا وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر، وتسمى: معادلة، لمعادلتها للهمزة في إفادة التسوية، وهذا في النوع الأول الذي عنه بقوله: (و"أَمْ" بِهَا اعْطِفْ إِثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَةِ) والاستفهام في النوع الثاني وهي (أَمْ) التي تكون مغنيَةً عَنْ لَفْظِ "أَيِّ".

إِذَا (أَمْ) المراد بهذا البيت أَمْ الْمُتَّصِلَةُ، المنقطعة ستأتي.

(أَمْ) هذا مبتدأ، و (اعطف بها) جار ومجرور متعلق بـ: (اعطف) وهو فعل أمر، والجملة خبر، كما سبق أنه يجوز إيقاع الجملة الطلبية خبراً عن المبتدأ، ف (أَمْ) قصد لفظها وهي حرف في الأصل، لكن هنا مبتدأ، و (بها) جار ومجرور متعلق بقوله: (اعطف) والفاعل: ضمير مستتر وجوباً

تقديره أنت، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ، هذا بناءً على قول الجمهور من صحة إيقاع الجملة الطلبية خبراً عن المبتدأ.

(إِثْرَ) هذا ظرف، بمعنى: بعد، ظرف مكان متعلق بقوله: (اعطف) اعطف بعد .. إثر، وهو مضاف و (هَمْزِ التَّسْوِيَةِ) (هَمْزِ) مضاف إليه، و (هَمْزِ) مضاف و (التَّسْوِيَةِ) مضاف إليه، (أَوْ) للتنويع (هَمْزَةٍ) هذا معطوف على (هَمْزِ) يعني: أو إثر هَمْزٍ .. أو إثر همزة، معطوف عليه، والهمز يُذَكَّرُ وَيُؤنَّثُ، ولذلك ذَكَرَهُ في الأول وأنثته في الثاني، فهو معطوفٌ على قوله: (هَمْزِ).

(عَنْ لَفْظِ "أَيِّ" مُغْنِيَةٍ) مغنية هذا نعت لَهَمْزٍ، همزة مغنية، (عَنْ لَفْظِ "أَيِّ") عن لفظ: جار ومجرور متعلق بقوله: (مُغْنِيَةٍ) لأن المغني اسم فاعل فتعلق به الجار والمجرور، ولفظ: مضاف، وأَيِّ: مضافٌ إليه.

إِذَا: أشار بهذا البيت إلى أن (أَمْ) تكون مُتَّصِلَةً، وهي التي تقع بعد همزة التسوية (إِثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَةِ) يعني: تقع بعد همزة التسوية، نحو: سواءً عَلَيَّ أَقُمْتَ أَمْ قَعَدْتَ، (أَمْ) نقول: هذه مُتَّصِلَةٌ، لماذا؟ لأنها وقعت بعد همز التسوية، وهي الداخلة على: أَقُمْتَ، وهي المتقدمة عليها سواء وليس اللفظ خاصٌ بسواء.

(و"أَمْ" بِهَا اَعْطِفْ اِثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَةِ)، همز التسوية هي الهمزة الداخلة على جملة في محل المصدر، يعني: ما بعدها يكون مصدراً، وسبق معنا: أن همز التسوية بعضهم يرى أنها من حروف المصدرية، يعني: تؤول مع ما بعدها بمصدر، وإن كان المشهور عند النحاة خلاف ذلك، حينئذٍ: ((سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ)) [البقرة:6] الهمزة هنا همز التسوية، دخلت على فعل .. جملة فعلية، حينئذٍ تؤول مع ما بعدها بمصدر عند بعضهم، فيجعلون مثل (أن) المصدرية و (ما) المصدرية و (لو) و (كي)، فهي حرف مصدري، حينئذٍ تصير الحروف المصدرية ستة، مع ما سبق خمسة وهذه السادسة، لكن أكثر النحاة على المنع.

وجعلوا ما بعدها في قوة المصدر، يعني: يؤول بمصدر، وهذا من الغرائب! ((سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ)) [البقرة:6] يعني: مستوٍ عليهم إنذارك وعدمه، من أين جئنا بإنذارك؟ قالوا: نجعل ما بعدها همزة التسوية مصدر، فهي داخلة على جملة في محل المصدر، ولكنها لا تؤول مع ما بعدها بمصدر، من أين جئنا بالمصدر؟ لا بُدَّ من حرف ينسبك مع ما بعده فيؤول بالمصدر، قالوا: لا، وإنما دخلت على جملة في محل المصدر.

إذاً (هَمْزُ التَّسْوِيَةِ) هي الهمزة الداخلة على جملة في محل المصدر، يعني: ما بعد الهمزة في محل المصدر، وليست الهمزة حرفاً مصدرياً تؤول مع ما بعده بمصدر، هذا على قول الجمهور، ومن رأى أنها مصدرية أولها ما بعدها بمصدر، مثل: (أن) و (ما) المصدرية. وتكون هي والمعطوفة عليها فعليتين وهو الأكثر، نحو قوله تعالى: ((سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ)) [البقرة:6] يعني: تكون (أَمْ) والمعطوف عليها جملتان فعليتان، ((سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ)) [البقرة:6] أَمْ: هنا الشاهد، أُنذِرْتَهُمْ: هذه سابقة على (أَمْ) ((أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ)) [البقرة:6] هذه لاحقة، إذاً: وقعت (أَمْ) بين جملتين فعليتين، الأولى: أُنذِرْتَهُمْ، والثانية: أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ، وقعت (أَمْ) بينهما.

والجملة الأولى دخلت عليها همزة التسوية: أُنذِرْتَهُمْ، الهمزة الأولى همزة التسوية، إذاً: (أَمْ) مسبوقة بهمزة التسوية، ودخلت على جملة فعلية، وجاء بعد (أَمْ) جملة فعلية، هذا صورة لـ (أَمْ) المتصلة.

أن تكون هي والمعطوفة عليها فعليتين وهو الأكثر، كآلية التي ذكرناها. واسميتين، نحو: (أَمْوِي نَاءٍ أَمْ هُوَ الْآنَ واقعٌ) إذاً (أَمْ) المتصلة وقعت بين جملتين، أموي ناءٍ: بعيد، جملة اسمية مؤلفة من مبتدأ وخبر، أم هو الآن واقع .. هو واقع، إذاً: وقعت بين جملتين اسميتين، ودخلت همزة التسوية على الجملة الأولى: أموي، إذاً: (أَمْوِي نَاءٍ أَمْ هُوَ الْآنَ واقعٌ) (أَمْ) المتصلة وقعت بين جملتين اسميتين، والجملة الأولى دخلت عليها همزة التسوية.

ومختلفتين، يعني: أن تقع (أَمْ) بين جملتين إحداهما اسمية والأخرى فعلية، نحو: ((سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ)) [الأعراف: 193] أدعوتوهم: همزة التسوية، دخلت على: دعوتوهم، جملة فعلية دعا، فعلٌ ماضي، ((أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ)) [الأعراف: 193] أنتم صامتون: جملة اسمية، إذاً: وقعت (أَمْ) المتَّصِلة بين جملتين مختلفتين.

نأخذ من هذا: أن (أَمْ) المتَّصِلة لا يشترط فيها أن تقع بين جملتين فعليتين، أو اسميتين، أو مختلفتين، بل تقع في الأحوال الثلاثة مع الجميع، ولكن الأكثر أن تقع بين جملتين فعليتين.

و"أَمْ" بِهَا عِطْفٌ إِثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَةِ ... أَوْ هَمْزَةٍ ..

إذاً: عرفنا الأولى أن (أَمْ) يعطف بها بعد همز التسوية، وهمز التسوية قيل: أنها المسبوقة بسواء، وهذا الكثير الغالب: ((سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتُمْ)) [البقرة: 6] يعني: مستوٍ عليهم، ومن هنا أخذت همزة التسوية، سُويٌّ بين ما قبل (أَمْ) وما بعدها، ولكن هذا ليس بلازم، يعني: همزة التسوية لا يلزم أن تكون واقعةً بعد لفظة: سواء، بل كما تقع بعدها تقع بعد: ما أبالي، وما أدري، وليت شعري ونحوه، لكن الأكثر أنها تقع بعد: سواء. ويُفهم من غيرها حينئذٍ المساواة بين طرفين: كل ما دل على مساواةٍ بين طرفين حينئذٍ ما بعده تكون الهمزة همزة التسوية.

(أَوْ هَمْزَةٌ عَنْ لَفْظِ "أَيٍّ" مُغْنِيَةٌ) هذا النوع الثاني مما يُحكم عليه بكونها متَّصِلة، وهو أن تقع (أَمْ) بعد همزة تؤدي معنى (أي)، أيهما عندك: زيدٌ أم عمروٌ .. أزيدٌ عندك أم عمروٌ؟ (أَمْ) هذه المتَّصِلة، وقعت بين مفردين، أزيدٌ: الهمزة هذه ليست همزة تسوية، وإنما هي همزة مغنيّة عن لفظ (أي) يعني: يستغنى بلفظها عن لفظ (أي) فإذا قلت: أزيدٌ عندك أم عمروٌ في قوة قولك: أيهما عندك؟ حينئذٍ الهمزة هنا و (أي) في المعنى واحد، وليس فيه استواء كما هو الشأن في الهمزة السابقة.

إذاً: ضابط (أَمْ) المتَّصِلة هو ما ذكرنا.

(أَوْ هَمْزَةٌ عَنْ لَفْظِ "أَيٍّ" مُغْنِيَةٌ) وهي الهمزة التي يُطلب بها وب (أَمْ) التعيين، مثل: أيهما عندك زيدٌ أم عمروٌ؟ وهي الهمزة -المعادلة لـ (أَيٍّ) - التي يُطلب بها وب (أَمْ) التعيين، وتقع بين مفردين غالباً، انظر! همزة التسوية السابقة التي تقع بعد (أَمْ) الغالب، بل لا تقع إلا بين جملتين فعليتين أو اسميتين أو مختلفتين، (أَمْ) التي تقع بعد الهمزة المعادلة لـ (أَيٍّ) في الغالب تقع بين مفردين، إذاً: لا لبس.

ومن غير الغالب أن تقع بين مفردٍ وجملة لكنه قليل، أمّا الغالب المُطَرَّد في لسان العرب
تقع بين مفردين.

وهي الهمزة التي يُطلب بها و (أَمْ) التعيين، وتقع بين مفردين غالباً، ويتوسط بينهما ما
لا يسأل عنه، نحو: ((أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقاً أَمْ السَّمَاءُ بَنَاهَا)) [النازعات: 27] يتوسط
بينهما ما لا يسأل عنه، إذا قيل: أزيد عندك أم عمرو؟ هنا توسط بين زيد وعمرو:
عندك، إذاً: قطعنا .. السائل لم يسأل: هل عندك أحد أم لا، بل قطع بكون أحد
المذكورين عندك، إذاً: زيد عندك أم عمرو؟ فالمستول عنه هو تحديد الذي هو كائن
عندك، فتوسط بين اللفظين المفردين ما لا يسأل عنه، أنا لا أسألك عن وجود أحد، بل
أقطع بأن واحداً منهما موجود عندك، وإنما المشكوك فيه: هو تعيين هل هو زيد أم
عمرو؟

إذاً: توسط بين المفردين ما لا يسأل عنه، نحو: ((أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقاً أَمْ السَّمَاءُ بَنَاهَا))
[النازعات: 27] ما لا يسأل عنه في الأول المسند، لأن السؤال عن المسند إليه، وفي
الثاني العكس، وبيان ذلك: أن شرط الهمزة المعادلة ل (أَمْ) أن يليها أحد الأمرين
المطلوب تعيين أحدهما، يلي (أَمْ) المعادل الآخر، ليفهم السامع من أول الأمر ما طلب
تعيينه، تقول إذا استفهمت عن تعيين المبتدأ دون الخبر: أزيد قائم أم عمرو؟ قائم:
توسط بين زيد وعمرو، هذا لا يسأل عنه، هنا المستفهم عنه هو المبتدأ، أزيد: هو الذي
ولي الهمزة، إذا استفهمت عن تعيين المبتدأ دون الخبر قلت: أزيد قائم أم عمرو؟
وإن شئت أخرت قائم، لأنه غير مسئول عنه، فإذا قلت: أزيد أم عمرو قائم؟ صح،
أخرت قائم، لأنه غير مسئول عنه، بل هو مجزوم به، ولا يطلب تعيينه، إنما المطلوب
تعيينه هو ما ولي همزة الاستفهام: أزيد عندك أم عمرو قائم .. أزيد قائم أم عمرو؟
حينئذ نقول: المستفهم عنه هو قائم. وإن شئت أخرت قائم لأنه غير مسئول عنه، وإذا
استفهمت عن تعيين الخبر دون المبتدأ قلت: أقائم زيد أم قاعد؟ زيد موصوف بأحد
الوصفين قطعاً، لكن المستفهم عنه هو ما ولي همزة الاستفهام: أقائم زيد أم قاعد؟ وإن
شئت أخرت زيد، لأنه غير مسئول عنه، وقس على هذا.

إذاً: الهمزة المُعَادِلَة تقع بين مفردين غالباً ويتوسط بينهما ما لا يسأل عنه، يعني: أنت
السائل .. أنت المستفهم، تسأل عن أي شيء، أزيد عندك أم عمرو؟ سؤالك ليس عن
كون أحد المذكورين عندك، بل هذا مقطوع به، وإنما المستفهم عنه هل هو زيد أم
عمرو؟ حينئذ توسط بين اللفظين المفردين اللذين توسطت بينهما (أَمْ) ما هو مقطوع

به، فقلت: أزيدُ عندك أم عمرو، ولذلك لا يُجاب في هذه الحال بنعم ولا لا، وإنما يُقال: زيد، أو يُقال: عمرو، حينئذٍ نقول: هذا حصل به الجواب، لأن المراد هنا التعيين. إذاً: (أَوْ هَمْزَةٌ عَنْ لَفْظِ "أَيِّ") يعني: قائمةٌ مقام (أَيِّ) والغالب أنها تكون بين مفردين يتوسط بينهما ما لا يُسأل عنه، ثم إن استفهمت عن المبتدأ أَوْلَيْتَهُ الهمزة: أزيدُ قائمٌ أم عمرو؟ وإن استفهمت عن الخبر أَوْلَيْتَهُ الهمزة، فقلت: أقاتمُ زيدُ أم قاعدُ؟ فالذي يلي الهمزة هو المستفهم عنه في الأصل.

ويتوسط بينهما ما لا يُسأل عنه، -وعرفنا الحالتين المذكورتين-، أو يتأخر عنهما نحو: ((وَأِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ)) [الأنبياء:109].

وبين فعلين، كقوله:

فَقُلْتُ: أَهْيَ سَرَتْ أَمْ عَادَنِي خُلُمٌ ..

إذ هي فاعلٌ لفعلٍ محذوف يفسره المذكور.

واسميتين، كقوله:

شُعَيْثُ بْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ بْنُ مَنَقَرٍ ..

الأصل: (أشعيث) فحذفت الهمزة والتنوين معاً، لكن هذا ليس بالمطرد، يعني: وقوع (أَمْ) المعادلة بين غير مفردين ليس بالغالب، وإنما الغالب وقوعها بين مفردين، وقد تقع بين جملتين اسميتين أو فعليتين، لكنهما ليسا بالغالب.

قال الشارح هنا: (أَمْ) على قسمين منقطعة وستأتي، والمتَّصلة وهي التي تقع بعد همزة التسوية، وليست سواءً هي التي تعين أنها همزة التسوية ومثلها نقول: ما أبالي، وما أدري، وليت شعري، وكل لفظ يدل على مساواة بين شيئين، فإذا وقعت الهمزة بعدها، حكمنا عليها بكونها همزة التسوية: سواءً عليّ أقمت أم قعدت، يعني: مستوٍ عليّ قيامك وقعودك .. يستوي عندي ومستوٍ قيامك، أولناها بمصدر، لأن همزة التسوية هي داخلة على جملة في محل مصدر: مستوٍ عليّ قيامك وقعودك.

ومنه قوله تعالى: ((سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجْرَعْنَا أَمْ صَبَرْنَا)) [إبراهيم:21] مستوٍ علينا جزعنا .. جزعنا أُولت بمصدر، سواءً جعلنا الهمزة .. همزة التسوية حرفاً مصدرياً أم لا، والتي تقع بعد همزة مغنية عن (أَيِّ) نحو: أزيدُ عندك أم عمرو، أي: أيهما عندك؟ إذاً: (أَمْ) حرف عطف إذا كانت مُتَّصلة وهي على نوعين:

(أَمْ) تقع بعد همزة التسوية، وعرفنا ضابطها، وهمزة تكون مغنيةً عن لفظ (أَيِّ) وتقع (أَمْ) بعدها.

وَرُبَّمَا أُسْقِطَتِ الْهَمْزَةُ إِنَّ ... كَانَ خَفَا الْمَعْنَى بِحَذْفِهَا أَمِنْ

الهمزة السابقة: همزة التسوية والمعادلة ل (أَيِّ) هذه قد تُذكر وقد تحذف، يعني: قد تكون موجودة ملفوظاً بها، وقد تكون محذوفة كالشأن في الاستفهام على جهة العموم، همزة الاستفهام مطلقاً، وهذا محل وفاق .. مجمع عليه أنه يحذف: أزيدُ عندك أم عمرو .. زيدُ عندك أم عمرو؟ يجوز حذفها إذا فهم المراد، وأمّا إذا لم يفهم وقد يُخشى الإيقاع في اللبس، حينئذٍ لا يجوز الحذف على القاعدة العامة، ليس خاصاً بهمزة التسوية، بل على جهة العموم.

(وَرُبَّمَا) (رُبَّ) هنا للتقليل، يعني: قليل، (وَرُبَّمَا) رب: الأصل أنها من خواص الأسماء، تدخل على النكرة، من علامات الأسماء، وهي التي تعين أن مدخولها نكرة، (أُسْقِطَتِ) دخلت على الجملة الفعلية، لماذا؟ (ما) كافة هنا، كفتها عن العمل، فحينئذٍ سَوَّغْتَ دخولها على الجملة الفعلية.

إذا: (وَرُبَّمَا أُسْقِطَتِ الْهَمْزَةُ) أسقط: فعلٌ ماضي مغَيَّر الصيغة، والهمزة: هذا نائب فاعل، وَرُبَّمَا أُسْقِطَتِ الْهَمْزَةُ .. المذكورة، يعني: التسوية والمعادلة ل (أَيِّ)، (أُسْقِطَتِ) يعني: حذفت، متى؟ (إِنْ كَانَ خَفَا الْمَعْنَى بِحَذْفِهَا أَمِنْ) إذا أَمِنَ اللبس وعدم الوقوع في خفاء المعنى جاز حذفها، وإن لم يؤمن بأن يكون المعنى فيه خفاء بعد حذفها ولبس، حينئذٍ مُنْع، (إِنْ كَانَ) إن حرف شرط، وكان: فعل الشرط، (خَفَا الْمَعْنَى) خفاء المعنى، قصره للضرورة، الأصل بالهمز: خفاء المعنى، خفاء: مضاف، والمعنى: مضاف إليه، وخفاء: مرفوع على أنه اسم كان.

(خَفَا الْمَعْنَى) خفاء المعنى، معنى ماذا؟ معنى الهمزة، الذي هو التسوية أو كونها معادلة ل (أَيِّ)، إن كان عُلِمَ بعد الحذف حينئذٍ نقول: أَمِنَ اللبس فجاز، وإن لم يُعْلَم هل المراد به الاستفهام الحقيقي، أم المراد به الاستفهام مع التسوية، وكون هذه (أي) نائبة مناب (أي) إذا خفي المعنى .. ، (إِنْ كَانَ خَفَا الْمَعْنَى بِحَذْفِهَا أَمِنْ)، (أَمِنْ) هذا فعل ماضي مغَيَّر الصيغة، ونائب الفاعل ضمير مستتر يعود على خفاء المعنى، و (بِحَذْفِهَا) جار ومجرور متعلّق بقوله: خفاء، إن كان خفاء المعنى بسبب حذفها أَمِنْ، والباء سببية هنا. حينئذٍ القاعدة: أن الأصل أن (أَمْ) تكون تاليةً لهمزة التسوية أو همزة معادلة للفظ (أَيِّ) ثم الأصل أن تكون مذكورة، وهذا هو الكثير الغالب، وَرُبَّمَا على قلةٍ حذفت الهمزة بنوعيتها إن كان خفاء المعنى بحذفها مأمون ليس بخافٍ، فإذا كان خافياً فالخفاء حينئذٍ

يوقع في اللبس، وكل ما أوقع في اللبس فهو ممنوعٌ.

أي: قد تحذف الهمزة، والهمزة المغنية عن (أَيِّ).

إذاً: (خَفَا المَغْنَى) يعني: معنى همزة التسوية، ومعنى الهمزة المغنية عن (أَيِّ) فاللفظ عام.

عند أمن اللبس وتكون أم مُتَّصِلَةٌ كما كانت والهمزة موجودة، إذاً: لا فرق بينهما، فحذفت الهمزة قبل (أَمْ) لا يخرجها عن كونها مُتَّصِلَةٌ، هذا مراده، إذا حذفت الهمزة حينئذٍ نقول: (أَمْ) لم تسبق بهمزة: ((سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْتُمْ)) [البقرة:6] أين الهمزة؟ لا يوجد عندنا همزة، بقراءة ابن محيصن: سواءٌ عليهم أُنذِرْتُمْ، القراءة المشهورة: ((أُنذِرْتُمْ)) [البقرة:6] حذفت الهمزة لدلالة سواء، لأن سواء تدل على التسوية، فحذفت الهمزة، هل وجود (أَمْ) في اللفظ هنا غير مسبوقه بهمزة التسوية يخرجها عن كونها حرف عطف .. كونها مُتَّصِلَةٌ؟ الجواب: لا.

عند أمن اللبس، وتكون (أَمْ) مُتَّصِلَةٌ كما كانت والهمزة موجودة، ومنه قراءة ابن محيصن: سواءٌ عليهم أُنذِرْتُمْ، همزة واحدة، ((سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْتُمْ)) [البقرة:6] بإسقاط الهمزة من: أُنذِرْتُمْ، إذاً: (أَمْ) هذه تحكم عليها بأنها مُتَّصِلَةٌ وهي مسبوقه بهمزة التسوية تقديراً، ومنه قول الشاعر:

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًّا ... بِسَبْعِ رَمِينَ الْجَمْرِ أَمْ بِثَمَانٍ

(لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي) ما أدري هذا مثل: سواء، مثل: ليت شعري، (بسبعٍ رمينَ الجمرَ أَمْ بِثَمَانٍ) (أَمْ) هنا نقول: مُتَّصِلَةٌ لكونها مسبوقه بما دل على التسوية وهو: (ما أدري)، من شرطها أن تكون مسبوقه بالهمزة، أين الهمزة؟ نقول: الهمزة هنا مُقَدَّرَةٌ، ولا يشترط في الحكم عليها بكونها مُتَّصِلَةٌ: أن تكون الهمزة ملفوظاً بها لا، وإنما ولو كانت بالنية .. ولو كانت مُقَدَّرَةٌ، (وَرُبَّمَا أَسْقَطَتِ الهمزة) إذاً: هنا أسقطت: أسبعٍ رمينَ الجمرَ أَمْ بِثَمَانٍ؟ لا يدري، إذاً: فرق بين (أَمْ) المُتَّصِلَةٌ و (أَمْ) المنقطعة، و (أَمْ) المُتَّصِلَةٌ هذه هي المسبوقه بهمزة التسوية أو همزة مغنية عن لفظ (أَيِّ)، وسواءً كانت هاتان الهمزتان ملفوظاً بهما أم محذوفين.

ويُفَرَّقُ أيضاً بين النوعين، يعني: ما كان مسبوقاً بهمزة التسوية، والهمزة المغنية عن لفظ (أَيِّ)، يفرق بينهما من أربعة أوجه:

الأول والثاني: أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جواباً، يعني: لا ينتظر المتكلم جواباً من المخاطب، لأنه ما قصد بها الاستفهام بخلاف التي أغنت عن لفظ (أَيِّ). أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جواباً، لأن المعنى معها ليس على الاستفهام، بل

على الإخبار بالتسوية: ((سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ)) [البقرة:6] يعني: يستوي عليهم إنذارك وعدمه، أين الجواب؟ ما تقتضي جواباً، المعنى واضح، بل على الإخبار بالتسوية، أخبر بأنه يستوي عندهم الإنذار وعدمه، إذًا: لا تقتضي جواباً. وأن الكلام معها قابلٌ للتصديق والتكذيب، لأنه خبر، وليست تلك كذلك - التي هي المغنية عن لفظ (أَيَّ) - ليست كذلك، لأن الاستفهام معها على حقيقته، ولذلك تقتضي جواباً: أزيدُ عندك أم عمرو؟ زيد جواب .. عمرو جواب، تقتضي جواب لأنها قائمة مقام (أَيَّ) و (أَيَّ) استفهامية بخلاف التي للتسوية. وليست تلك كذلك لأن الاستفهام معها على حقيقته، يعني جملة: سواءً علي أقمت أم قعدت، تقبل التصديق والتكذيب لأنه خبر صادق أم كاذب، قد يقول: سواءً علي قعدت أم مشيت، نقول: لا هذا يحتمل أنه يكذب، ويحتمل أنه يصدق بخلاف جملة: أزيدُ قائمٌ أم عمرو؟ لأنه استفهام وهو إنشاء، والاستفهام لا يحتمل التصديق والتكذيب، هذا الأول والثاني.

الثالث والرابع: أن (أَمْ) الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع إلا بين جملتين ولا تقع بين مفردين كما ذكرناه، ولا تكون الجملتان معها، إلا في تأويل المفردين، حينئذٍ يُفَرَّقُ بين النوعين، وأهم شيء: أن الأولى لا تقتضي جواباً: سواءً علي أقمت أم قعدت، لا تقتضي جواباً، والثانية بخلافها، لأن الاستفهام معها باقٍ، ولذلك تؤول بـ (أَيَّ)، أيهما عندك؟ زيد، أيهما عندك؟ عمرو.

وَبِأَنقِطَاعٍ وَمَعْنَى "بَلْ" وَفَتْ ... إِنَّ تَكُ مِمَّا قُيِّدَتْ بِهِ خَلَتْ

هذا هو النوع الثاني، وهو: (أَمْ) المنقطعة، وهي بمعنى: (بل) الإضرابية، والإضراب المراد به: الإبطال، يعني: أن يُبْطَل حكم ما قبل (أَمْ) كما هو الشأن في (بل) في بعض مواضعها.

(وَبِأَنقِطَاعٍ) هذا مُتَعَلِّقٌ بقبلة: (وَفَتْ) يعني: (أَمْ)، أيُّ (أَمْ)؟ الضمير في قوله: (وَفَتْ)، وتلك .. قُيِّدَتْ .. خَلَتْ) هذا أربعة ضمائر تعود على (أَمْ) السابقة، وهو قد تكلم عن (أَمْ) المُتَّصِلَةِ، قال بعضهم: يلزم منه تعارض، كيف يحكم على (أَمْ) المُتَّصِلَةِ السابقة بأنها بمعنى (بل)؟ هذا تناقض، لا: الضمير هنا يرجع إلى لفظ (أَمْ) السابقة دون معناها. (أَمْ) السابقة من حيث اللفظ بمعنى: (بل) وأما (أَمْ) المُتَّصِلَةِ المقيدة بالمعنى .. المُتَّصِلَةِ، فلا يرجع إليها الضمير، وإلا حصل تناقض، كيف يحكم عليها بأنها مُتَّصِلَةٌ، ثم يقول:

(وَبَانْقِطَاعٍ وَمَعْنَى "بَلْ" وَفَتْ) وفَتْ يعني: أتت، يُقال: وافي فلان إذا أتى.
(وَبَانْقِطَاعٍ) قلنا جار ومجرور مُتَعَلِّقُ بقوله: (وَفَتْ) يعني: وفَتْ بانقطاع، (وَمَعْنَى "بَلْ")
ما الفرق بين الانقطاع ومعنى (بل)؟ هذا من عطف أحد المتلازمين على الآخر، لأنه إذا
قيل: منقطعة معناه أنها بمعنى: (بل) وإذا قيل بمعنى (بل) لزم أن تكون منقطعة، فالمعنى
حينئذٍ من عطف أحد اللازمين على الآخر.
(وَبَانْقِطَاعٍ) قلنا مُتَعَلِّقُ بقوله: (وَفَتْ)، (وَمَعْنَى "بَلْ") كذلك معطوفٌ على بانقطاع،
والمراد بـ (بل) هنا: بل المنقطعة.

(إِنْ تَكُ) أن تك (أَمْ) (مِمَّا قُيِّدَتْ بِهِ) وهو أن تكون مسبوقَةً بإحدى الهمزتين
السابقتين: همزة التسوية و (هَمْزَةٍ عَنْ لَفْظِ "أَيَّ" مُغْنِيَةٍ)، إن لم تكن مسبوقَةً بواحدةٍ من
هاتين الهمزتين لفظاً أو تقديرًا فهي (أَمْ) المنقطعة التي بمعنى: (بل)، إِنْ تَكُ مِمَّا قُيِّدَتْ بِهِ
وما هو القيد؟ أن تكون مسبوقَةً:

... إِنْ تَكُ هَمْزِ التَّسْوِيَةِ ... أَوْ هَمْزَةٍ عَنْ لَفْظِ "أَيَّ" مُغْنِيَةٍ

هذا هو القيد.

إذًا: إذا خلت عن هذا القيد فاحكم عليها بأنها منقطعة ومعنى (بل).
إذًا قوله: (قُيِّدَتْ بِهِ) جار ومجرور مُتَعَلِّقُ بقوله: (قُيِّدَتْ)، وهو أن تكون مسبوقَةً
بإحدى الهمزتين لفظاً أو تقديرًا.

قوله: (وَبَانْقِطَاعٍ) ظاهره أنها عاطفة .. أنها باقيةٌ على عطفها، وهذا أمرٌ مختلفٌ فيه، إذا
كانت منقطعة هل هي عاطفة أم لا؟ لكن ظاهر من كلام الناظم هنا أنها عاطفة، وعليه
يكون ذكرها هنا استطرادياً لتنظيم أقسام (أَمْ)؛ لأنه ما دام أنه ذكرها في السابق حينئذٍ
تذكر (أَمْ) من حيث هي، وأمّا من حيث ذكر الأقسام فهذا من باب التنظيم، لأننا إذا
ذكرنا الحرف بكونه عاطفاً وأثبتناه بأحد أنواعه كفى، لأنه يريد ماذا بهذا الباب؟ أن
يثبت ما يحصل به عطف النسق، حينئذٍ أثبت أن عطف النسق يحصل بـ (أَمْ) المُتَّصِلَةِ،
فكفى عن أن يذكر القسم الثاني لـ (أَمْ) وهي المنقطعة.

حينئذٍ إذا أثبت أنها عاطفة، وهو ظاهر كلامه هنا، يكون ذكرها هنا استطرادياً لتنظيم
أقسام (أَمْ)، وفي كون (أَمْ) المنقطعة عاطفة أم لا؟ ثلاثة أقوال، يعني: مختلف فيها،
السابقة عاطفة لا شك .. مُتَّصِلَةٌ عاطفة، وأمّا المنقطعة ففيها ثلاثة مذاهب:
الأول: ليست عاطفةً أصلاً لا في مفردٍ ولا جملة، وهو قول ابن جني.

الثاني: أنها للعطف في المفرد قليلاً، وفي الجمل كثيراً، وعليه ابن مالك في غير هذا الكتاب: أنها عاطفة في المفرد قليلاً، يعني: تكون عاطفة في المفردات والجمل، لكنها في الجمل أكثر منها في المفرد.

الثالث: للعطف في الجمل فقط، ولا تعطف مفرداً البتة، وكل ما ورد في لسان العرب من أن ظاهره عطف مفرد على مفرد بـ (أَمْ) المنقطعة فهو مؤول.

(وَبَانْقِطَاعٍ وَبِمَعْنَى "بَل") هذا معطوف على قوله: (بَانْقِطَاعٍ) لأن الجار والمجرور قد يعطف على ما قبله، لا يلزم منه أن يكون بمعنى (بل) مُتَعَلِّقٌ بقوله: (وَفَتْ) لا، بل هو جار ومجرور معطوف على ما سبق، يعني: قد يعطف الاسم المفرد على الاسم المفرد، وقد تعطف الجملة على الجملة، وقد يعطف الفعل على الفعل، وقد يعطف الجار والمجرور على الجار والمجرور مثله.

(وَبَانْقِطَاعٍ) نقول: هذا مُتَعَلِّقٌ بقوله: (وَفَتْ)، (وَبِمَعْنَى "بَل") معطوف على (بَانْقِطَاعٍ) لأنه متمم له، كلٌّ منهما ملازمٌ للآخر، ولذلك العطف هنا من عطف أحد المتلازمين على الآخر، والضمير في قوله: (وَفَتْ)، و (تَكُّ)، و (قِيْدَتْ)، و (خَلَتْ) راجعٌ إلى (أَمْ) في قوله: (وَأَمْ" بِهَا اعْطِفْ) والمراد بها تَمَّ لفظها.

(إِنْ تَكُّ) ما إعراب: تَكُّ؟ فعل مضارع ناسخ مجزوم، وجزمه السكون على النون محذوفة، علة الحذف تخفيفاً، (إِنْ تَكُّ) واسمها: ضمير مستتر يعود على (أَمْ) هي، وأين الخبر؟ (خَلَتْ) إن تَكُّ خالية .. مفردة، (مِمَّا قِيْدَتْ بِهِ) مما: جار ومجرور مُتَعَلِّقٌ بقوله: خلت، إن تك خلت من الذي قيدت به، وجملة: قيدت به، لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، لأن (مِمَّا) من: حرف جر، وما: اسمٌ موصولٌ بمعنى: الذي، مجرور .. جار ومجرور لا بُدَّ لهما من مُتَعَلِّقٍ تتعلق به وهو خلت.

و (قِيْدَتْ بِهِ) نقول: ما هذه اسم موصولٌ بمعنى: الذي، تقتضي الصلة .. تقتضي جملة لا بُدَّ من تميمها وكشف الإبهام الذي فيها بجملة، وهو جملة: قيدت به.

ولا يفارقها حينئذٍ معنى الإضراب، إذا قيل: (بَانْقِطَاعٍ وَبِمَعْنَى "بَل") معناه حينئذٍ دلت على معنى الإضراب وهو الإبطال، قيل: لا يفارقها حينئذٍ معنى الإضراب، وكثيراً ما تقتضي مع ذلك استفهاماً حقيقياً، يعني: تكون دالة على معنيين معاً، وهما الإضراب والاستفهام، يعني: دلت على الإضراب وهو الإبطال .. وهو الانقطاع وهو معنى: (بل) كلها هذه مترادفة.

وكذلك دلت مع ذلك .. اقتضت استفهاماً حقيقياً نحو: إنها لإبلٌ أم شاء؟ (أَمْ) هنا نقول: مُتَّصِلَةٌ أم منقطعة؟ منقطعة، لماذا؟ لأنها لم تسبق بجمزة التسوية ولا بجمزة عن لَفْظِ

"أَيَّ" مُغْنِيَةً، إِذَا: إِذَا خَلَّتْ عَنِ الْقَيْدِ الْمَشْتَرِطِ فِي (أَمْ) الْمُتَّصِلَةِ حَكْمَنَا عَلَيْهَا بِكُونِهَا
منقطعة، يعني بمعنى: (بل).

طيب! إِذَا قَالَ قَائِلٌ -وهذا مسموعٌ-: إِنَّهَا لِإِبْلِ أَمْ شَاءَ؟ يعني: بل شاء، إمَّا إِبِلٌ أَوْ
شاءَ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، الْمَحْكُومُ عَلَيْهِ شَيْءٌ وَاحِدٌ، إِنَّهَا لِإِبْلِ ثُمَّ ظَهَرَ لَهُ أَنَّهَا لَيْسَتْ بِإِبِلٍ، قَالَ:
أَمْ شَاءَ؟ يعني: بل هي شاء. أَي: بل أهي شاء، وَإِنَّمَا قُدِّرَ بَعْدَهَا الْمَبْتَدَأُ لِأَنَّهَا لَا تَدْخُلُ
عَلَى الْمَفْرُودِ .. الْمَنْقُطَعَةُ لَا تَدْخُلُ عَلَى الْمَفْرُودِ، أَوْ كَانَ الِاسْتِفْهَامُ إِنْكَارِيًّا، عَرَفْنَا الْمِثَالَ
السَّابِقَ: إِنَّهَا لِإِبْلِ أَمْ شَاءَ؟ أَمْ أهي شاء؟ إِذَا: الْكَلَامُ هُنَا فِيهِ مَعْنَى الِاسْتِفْهَامِ، أَمْ
منقطعة قطعاً، لِأَنَّهَا لَمْ تَسْبِقْ بِالْهَمْزَيْنِ.

قَالَ بَعْضُهُمْ: فِي هَذَا الْحُلِّ هِيَ مَشْرُوبَةٌ مَعْنَى الِاسْتِفْهَامِ، لِأَنَّ قَوْلَهُ: إِنَّهَا لِإِبْلِ أَمْ شَاءَ .. أَمْ
أهي شاء؟ عَلَى مَعْنَى الِاسْتِفْهَامِ، وَيُقَدَّرُ لِشَاءَ أَنَّهُ خَبَرٌ مَبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ دَاخِلَةٌ عَلَيْهِ الْهَمْزَةُ،
لِأَنَّ (أَمْ) الْمَنْقُطَعَةُ لَا تَدْخُلُ عَلَى الْمَفْرُودِ.

أَوْ كَانَ الِاسْتِفْهَامُ إِنْكَارِيًّا نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ((أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ)) [الطور:39] يعني: بل أله
البنات؟ إِذَا نَقُولُ: بَعْدَ (أَمْ) هُنَا الْمَنْقُطَعَةُ لَهُ الْبَنَاتُ، وَهِيَ جُمْلَةٌ لَيْسَتْ مِثْلَ: شَاءَ، حَتَّى
نَحْتَاجَ إِلَى تَقْدِيرٍ، وَإِنَّمَا قَالَ: ((أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ)) [الطور:39] يعني: أَمْ أله، إِذَا: صَارَ
اسْتِفْهَامًا لَكِنِّهِ لَيْسَ اسْتِفْهَامًا حَقِيقِيًّا كَالسَّابِقِ، وَإِنَّمَا اسْتِفْهَامٌ مُرَادٌّ بِهِ الْإِنْكَارُ.

أَوْ إِنْكَارِيًّا نَحْوُ: ((أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ)) [الطور:39] أَي: بل أله البنات، وَقَدْ لَا تَقْتَضِيهِ
الْبِتَّةُ، يَعْنِي: تَكُونُ مَجْرُودَةً لِلْإِضْرَابِ فَحَسَبَ، وَلَيْسَتْ مُتَضَمِّنَةً لِلِاسْتِفْهَامِ، نَحْوُ: ((أَمْ هَلْ
تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ)) [الرعد:16] أَمْ: هَذِهِ مَنْقُطَعَةٌ، يَعْنِي: بَلْ، ((هَلْ تَسْتَوِي
الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ)) [الرعد:16] هَلْ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: بَلْ أَهْلُ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتِ
وَالنُّورِ، فَيَدْخُلُ الِاسْتِفْهَامُ عَلَى الِاسْتِفْهَامِ؟ لَا يَصِحُّ، إِذَا: هُنَا جُرِّدَتْ لِمَعْنَى الْإِضْرَابِ
فَحَسَبَ، لِأَنَّ الْجُمْلَةَ الَّتِي تَلِيهَا هِيَ لِلِاسْتِفْهَامِ، فَكَيْفَ تَكُونُ مُتَضَمِّنَةً لِمَعْنَى الِاسْتِفْهَامِ؟!
فَحِينَئِذٍ يُلْزَمُ مِنْهُ إِدْخَالُ الِاسْتِفْهَامِ عَلَى الِاسْتِفْهَامِ وَهَذَا بَاطِلٌ.

إِذَا: ((أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ)) [الرعد:16] نَقُولُ: هُنَا الْجُمْلَةُ (أَمْ) مَنْقُطَعَةٌ،
وَهِيَ مُقْتَضِيَةٌ لِلْإِضْرَابِ فَحَسَبَ، وَلَيْسَتْ مُقْتَضِيَةٌ لِلِاسْتِفْهَامِ قِطْعًا، لِأَنَّ مَا بَعْدَهَا جُمْلَةٌ
مُسْتَفْهَمَةٌ عَنْهَا بِ (هَلْ) وَالِاسْتِفْهَامُ لَا يَدْخُلُ عَلَى الِاسْتِفْهَامِ. أَي: بَلْ هَلْ تَسْتَوِي، إِذَا لَا
يَدْخُلُ اسْتِفْهَامٌ عَلَى اسْتِفْهَامٍ، وَهَذَا مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ:

أَنْ (بَلْ) الْمَنْقُطَعَةُ تَأْتِي لِلْإِضْرَابِ مَشْرُوبَةً الِاسْتِفْهَامِ بِنَوْعِهِ الْحَقِيقِيِّ وَالْإِنْكَارِيِّ، وَتَأْتِي
لِلْإِضْرَابِ فَحَسَبَ الْبِتَّةَ، إِذَا: قَدْ تُجَرَّدُ لِلْإِضْرَابِ عَنِ الِاسْتِفْهَامِ، هَذَا مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ.

ومذهب البصريين: أنها أبداً بمعنى (بل) والهمز جميعاً، لا يمكن أن تكون (أَمْ) المنقطعة
مُجَرَّدَةً للإضراب، بل لا بُدَّ وأن تكون في كل مثال متضمنة لمعنى الاستفهام. ومذهب
البصريين: أنها أبداً بمعنى: (بل) والهمز جميعاً، فلا تكون في مثالٍ ما للإضراب وحده،
ولا تكون في مثالٍ ما للاستفهام وحده، بل لا بُدَّ أن يجتمعا.

وقيل: لا خلاف بينهما - بين البصريين والكوفيين - في محيء (أَمْ) للدلالة على
الإضراب وحده، وإنما الخلاف في تسميتها، فالكوفيون يسمونها: منقطعة، والبصريون
يقولون: لا مُتَّصِلَةٌ ولا منقطعة، يعني: أراد التسوية بين المذهبين، يقول: البصريون لا
يمنعون أن تأتي (أَمْ) المنقطعة للإضراب وحده، لكن لا يسمونها منقطعة.
إذاً الخلاصة: أن (أَمْ) إذا كانت منقطعة ففي معناها مذهبان:
الأول: أنها للإضراب والاستفهام معاً، لا تنفك عن الاستفهام البتة، لا تكون في محلٍ
للاستفهام دون الإضراب، ولا في محلٍ للإضراب دون الاستفهام، بل لا بُدَّ من
اجتماعهما معاً، وهذا مذهب البصريين، ومذهب الكوفيين لا: تأتي مشربةً استفهام
وتأتي مُجَرَّدَةً عن الاستفهام، والمثال الذي ذكره واضح: ((أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ
وَالنُّورُ)) [الرعد: 16] لأنه لا يتصور هنا مذهب البصريين إلا على تأويل بعيد، وهم قد
يسلمون بأنها هنا للإضراب، لكنها لا يسمونها: منقطعة، فحينئذٍ تكون النتيجة في
ماذا؟ يكون الخلاف لفظياً، لكن لو سُلِّم هذا وإلا الخلاف موجود.
وَبِإِنْقِطَاعٍ وَمَعْنَى "بَلْ" وَفَتْ ... إِنْ تَكُ مِمَّا قُيِّدَتْ بِهِ خَلَتْ

قال الشارح: "أي: إذا لم يتقدم على (أَمْ) همزة التسوية ولا همزة مغنية عن (أي) فهي
منقطعة، وسميت بذلك لوقوعها بين جملتين مستقلتين"، منفصلتين مثل: (بل)، ما جاء
زيدٌ بل عمروٌ .. منفصلة، وتفيد الإضراب، والمراد بالإضراب: الإبطال، يعني: أبطلت
ما قبله، وجعلت الحكم لما بعده: ما جاء زيدٌ بل عمروٌ، من الذي ثبت له الحكم؟ ما
بعد (بل) ولذلك قال: (بِمَعْنَى "بَلْ").

و (بل) ليست دائماً للإضراب قد تكون للانتقال، لكن المراد به هنا: الإبطال الكلي،
يعني: الذي يُعرض كلياً عن ما قبلها.

وتفيد الإضراب ك (بل) كقوله تعالى: ((لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ * أَمْ يَقُولُونَ
افْتَرَاهُ)) [يونس: 37 - 38] بل يقولون افتراه، ومثله: إنها لإِبْلٌ أم شاء، أي: بل أهي
شاءً على مذهب الكوفيين، بل هي شاءً على مذهب البصريين، لأنه لا ينفك عندهم

الاستفهام عن الإضراب، وأمّا عند الكوفيين فالمثال صالح للاجتماع، وليس بصالح
للانفكاك، أي: بل هي شاء، ويحتمل هذا.

إذاً: اختلف في معنى (أَمْ) المنقطعة على مذهبين، فقليل: الإضراب والاستفهام معاً،
وقيل: الإضراب فقط، وقد تُشرب معنى الاستفهام.
خَيْرَ أَبَحْ قَسِمَ بَأُوْ وَأَجْهَم ... وَاشْكُكْ وَإِضْرَابٌ بِمَا أَيْضاً نُمِي

(خَيْرَ أَبَحْ قَسِمَ بَأُوْ)، بَأُوْ جار ومجرور مُتَعَلِّقٌ بقوله: (خَيْرَ)، وأُوْ هنا فُصِدَ لفظها،
فحينئذٍ صارت اسماً فدخل عليه الحرف فجَزَّ بحرفٍ .. جار ومجرور مُتَعَلِّقٌ بقوله:
(قَسِمَ)، وخير وأبح حينئذٍ نُقَدِرُ له بَأُوْ ثم نحذفها، خير بَأُوْ .. أبح بَأُوْ .. قسم بَأُوْ،
والجمل هنا معطوفة بحذف العاطف:

خَيْرَ وَأَبَحْ وَقَسِمَ وَأَجْهَم ... وَاشْكُكْ وَإِضْرَابٌ ..

إذاً: (بَأُوْ) تنازع فيه العوامل الثلاثة السابقة، فأعمل ما شئت منها، والأولى أَنْ يُعْمَلَ
المتأخر وهو (قَسِمَ)، حينئذٍ تقول بَأُوْ مُتَعَلِّقٌ بقوله: (قَسِمَ)، وأمّا (خَيْرَ أَبَحْ) حينئذٍ
نحتاج إلى محذوفٍ نقدره له.

(وَأَجْهَمَ وَاشْكُكْ) يعني: أجهم بَأُوْ، واشكك بَأُوْ، هنا لا نقول: تنازع، لأنه متأخر إلا على
مذهب من يرى التوسط، أنه من باب التنازع، والصواب أن نقول: وأجهم بَأُوْ حذف منه
الجار والمجرور لدلالة ما سبق عليه، حذف من الثاني لدلالة الأول عليه، وَاشْكُكْ:
واشكك بَأُوْ كذلك.

(خَيْرَ أَبَحْ) .. خَيْرَ ب: (أُوْ) يعني: إتي بـ (أُوْ) حال كونك مريداً معنى التخيير، فُتُسْتَعْمَلُ
(أُوْ) في ستة معانٍ ذكرها الناظم في هذا البيت، وهو التخيير المراد بقوله: (خَيْرَ)، و
(أَبَحْ) الإباحة، و (قَسِمَ) التقسيم، الثالث (وَأَجْهَمَ) الإجهام، (وَاشْكُكْ) الشك، وسادساً:
الإضراب، وهذا محل النزاع.

إذاً: تأتي (أُوْ) للتخيير، ليس المراد هنا خَيْرَ بمعنى: أن الفعل هنا يدل على الوجوب لا،
وإنما أبيح لك أن تأتي بـ (أُوْ) مراداً بها التخيير، وأبيح لك أن تأتي بـ (أُوْ) مراداً بها
الإباحة وهكذا.

تُسْتَعْمَلُ (أُوْ) للتخيير نحو: خذ من مالي درهماً أو ديناراً، خيره يعني: أنت مُخَيَّرٌ بين
شيئين، وقد تأتي بين أشياء، لكن المثال هنا بين اثنين: خذ من مالي درهماً أو ديناراً،
نقول: (أُوْ) هنا أفادت التخيير، يعني: لا تجمع بينهما خذ واحداً فقط، خذ إمّا دينار

وَأَمَّا دَرَاهِمُ .. هَذَا التَّخْيِيرِ.

وللإباحة: (أَبَحَ) الإباحة الشرعية أم العقلية؟ لا يمكن أن يتصور أن تكون الإباحة الشرعية، لماذا؟ لأن البحث لغوي، واللغة سابقة على الشرع، قطعاً هذا، يعني: موجودة اللغة ثم جاء الوحي، فهي سابقة، إذاً: ليس المراد بالإباحة هنا الإباحة الشرعية، لأن الكلام في معنى (أَوْ) بحسب اللغة قبل ظهور الشرع، بل المراد الإباحة بحسب العقل .. الإباحة العقلية، أو بحسب العرف في أي وقت كان وعند أي قوم كانوا. إذاً: ينظر في العرف هنا .. العرف مُحْكَمٌ، حينئذٍ إذا تَمَّ كان تخيير بين أشياء عرفاً، وقد لا يقتضيه العقل، نقول: لا بأس به أن تستعمل (أَوْ) في الإباحة، نحو: جالس الحسن أو ابن سيرين، -النحاة من الآجرومية إلى شروحات الألفية والمثال هذا معهم-، جالس الحسن: مفعولٌ به، أو ابن سيرين، هنا أو: للإباحة، لماذا؟ لأنه ليس كالأول، خذ من مالي ديناراً أو درهماً .. واحد لا تجمع بينهما، فـ: (أَوْ) هنا تقتضي عدم الجمع بين ما قبلها وما بعدها، وأمّا: جالس الحسن أو ابن سيرين، يجوز الجمع، ادرس النحو أو الفقه هذا للإباحة، ليس المراد ألا تجمع هذا إلا إذا تَمَّ قرينة شيء آخر هذا، إنما المراد من اللفظ من حيث هو: ادرس النحو .. تعلم النحو أو الصرف، نقول: لك أن تجمع بينهما.

إذاً: الفرق بين (أَوْ) التي للتخير، والتي للإباحة: أن الإباحة لا تمنع الجمع، يباح أن تجمع بينهما، وأمّا التخير فيمنعه، هذا التخير يعني: بين اثنين أو أكثر. (قَسَمَ) يعني: تأتي (أَوْ) للتقسيم بنوعيه، سواء كان التقسيم: من تقسيم الكلي إلى جزئياته، أو تقسم الكل إلى أجزائه، الكلمة: اسمٌ أو فعلٌ أو حرفٌ، الكلام: خبرٌ أو إنشاء، الكلام: اسمٌ أو فعلٌ أو حرفٌ، يجوز في نوعي التقسيم أن تأتي بـ (أَوْ) إذاً: جاءت (أَوْ) للتقسيم.

(أَجْهَمَ) يعني: تأتي للإبهام .. لإبهام التعمية على السامع، جاء زيدٌ أو عمرو؟ أنت تعرف الذي جاء، لكن تريد أن تُلَبِّسَ عليه، فتقول: جاء زيدٌ أو عمرو، لأنك تعلم أنه لو علم أن عمرو الذي جاء قد يأتي، فإذا قلت: جاء زيدٌ أو عمرو قد تصرفه وما يأتي، حينئذٍ نقول: هذا فيه إبهام وتدليس على السامع، جاء زيدٌ أو عمرو، إذا كنت عالماً بالجاني منهما وقصدت الإبهام على السامع، قيل: منه قوله تعالى: ((وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ)) [سبأ: 24] هذا تقسيم أو إبهام؟

مُثِّلَ به للتقسيم ومُثِّلَ به للإبهام، الشيخ ابن عثيمين رحمه الله يرى أنه للتقسيم ولا يصح

أن يكون للإبهام، لكن بعضهم يذكره في الإبهام.

(وَأَشْكُكُ) يعني: تأتي للشك، والفرق بين الشك والإبهام: أن المتكلم عالمٌ بالحكم في الإبهام دون الشك، يعني: المثال واحد، جاء زيدٌ أو عمرو، إذا كنت عالماً بالجائي فأنت مُبهم، فـ (أَوْ) حينئذٍ تكون للإبهام، إذا كنت ما تدري من الجائي صارت للشك، لأن الشك هو التردد، إذاً: الفرق بين الشك والإبهام أن المتكلم عالمٌ بالحكم في الإبهام دون الشك، والشك: هو كون المتكلم نفسه واقعاً في التردد.

وبعضهم يزيد: التشكيك، ولم يذكره المصنف، وهو معنى زائد، يعني: مقارب لقوله: الإبهام، وهو أن تقول: جاء زيدٌ أو عمرو، تريد تشكيك المخاطب، لكن هذا قد يكون داخلياً في الإبهام، وأمّا التشكيك فهو أن يوقع المتكلم المخاطب في الشك والتردد، وهذا في الظاهر أنه مرادف للإبهام ولذلك لم يذكره الناظم.

إذاً: (خَيْرٌ) يعني: ائتي بـ (أَوْ) مراداً بها التخيير، و (أَبْخُ) كذلك في معنى الإباحة، و (قَسِمَ) كذلك في معنى التقسيم، (بِأَوْ وَأَنْهَمِ) يعني: ائتي بها مبهماً على غيرك .. على السامع، (وَأَشْكُكُ) ائتي بها وأنت شاكاً في صدق النسبة على أيٍّ من المعطوفين، (وَإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضاً ثُمِّي) فصله عما قبله للخلاف، هل (أَوْ) تأتي للإضراب بمعنى: (بل) أم لا؟ فيه نزاع بين النحاة، (وَإِضْرَابٌ) يعني: إبطال، إضرابٌ: هذا مبتدأ، وجملة: (ثُمِّي) يعني: نُسِبَ إلى العرب، وإضرابٌ ثُمِّي: نُسِبَ إلى العرب، هذا خبر.

(أَيْضاً) آض يئيض أيضاً، نرجع إلى ذِكر معاني (أَوْ)، و (بِهَا) هذا مُتَعَلِّقٌ بقوله: (إِضْرَابٌ)، وجعله الصبّان مما تنازع فيه المصدر والفعل، لكن هذا فيه نظر، لأن الواو هنا استقلال يعني: كلام جديد أو منفصل، ولذلك يُعَلَّل: لماذا لم يقل: واضرب، أو: للإضراب .. لماذا قال: (وَإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضاً ثُمِّي) .. نُسِبَ إلى العرب؟ هذا دل على أن ثَمَّ فرقاً بين هذا المعنى المتأخر السادس، وبين المعاني الخمسة السابقة، حينئذٍ وقع نزاع في السادس دون غيره.

(وَإِضْرَابٌ) إشارة إلى أن الإضراب غير متفق عليه، ولذلك فصله عما قبله، إذاً: بِهَا مُتَعَلِّقٌ بقوله: (إِضْرَابٌ).

قال النحاة: التخيير والإباحة يكونان بعد الطلب ملفوظاً أو مقدراً، والمراد بعد الطلب يعني: صيغة الطلب، وما سواهما يكون بعد الخبر. الكلام: إمّا طلب وإمّا خبر: خذ من مالي ديناراً أو درهماً: جاء بعد: خذ، وهو طلب، جالس الحسن أو ابن سيرين: جاء بعد طلب، إذاً: التخيير والإباحة يكونان بعد الطلب ملفوظاً بهما أو مقدراً، والمراد بعد

الطلب أي: صيغته، وما سواهما من المعاني التقسيم والإبهام والشك والتشكيك مثلاً أو الإضراب فبعد الخبر.

مَثَلُوا لِلْمُقَدَّرِ مِنَ الطَّلَبِ، قوله تعالى: ((فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكِ)) [البقرة:196] ففدية، يعني: فليفعل .. ليفعل فديةً، وصرَّح الشاطبي: بأن الذي يختص بالخبر الشك والإبهام، وأمَّا الباقي فيستعمل في الموضعين.

(وَإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضًا نُمِّي) إذا: تأتي للإضراب (أو) عند الناظم، فيقال: جاء زيدٌ أو عمرو، يعني: بل عمرو .. أضرب عن الأول يعني: أراد أن يقول: جاء عمرو، فقال: جاء زيد، أو عمرو يعني: بل عمرو، تبين له أنه يحتاج إلى إضراب فأتى بـ (أو). وللإضراب: وهذا في قول الكوفيين وأبي علي وابن جني مطلقاً، يعني: تأتي (أو) مطلقاً دون قيد أو شرط للإضراب.

والمراد بالإطلاق سواءً أكان المتقدم عليها خبراً مثبتاً أو منفيّاً، أم كان المتقدم عليها أمراً أو نهيّاً، وسواءً أعيد معها العامل في الكلام المتقدم عليها أم لم يُعد، إذا: هذا المراد بالإطلاق، يعني: لا تقيّد بقيدٍ مهما كان من جهة تقديم أو تأخير، ومن جهة كونها مسبوقاً بأمر أو نهي .. نفي إلى آخره، تقول: أنا مسافرٌ اليوم، ثم يبدو لك فتقول: أو مقيمٌ، يعني: بل مقيم، أنا مسافرٌ اليوم فيبدو لك أنك معرض عن السفر فتقول: أو مقيمٌ، يعني: تستعمل استعمال (بل) أنا مسافرٌ اليوم بل مقيمٌ .. أو مقيم، استعملتها للإضراب، تريد الإضراب عن الكلام الأول وإثبات ما بعد (أو).

إذاً في قول الكوفيين وأبي علي الفارس وابن جني: أن (أو) تأتي للإضراب مطلقاً، ونسبه ابن عصفور لسيبويه: أن (أو) للإضراب هو مذهب سيبويه، لكن بشرطين لا مطلقاً بخلاف ما ذهب إليه الكوفيون.

الشرط الأول: تقدّم نفي أو نهي، يعني: لا تكون (أو) عند سيبويه للإضراب إلا إذا تقدم النهي أو النفي.

الثاني: إعادة العامل، فإن لم يُعد لا تكون للإضراب، نحو: ما قام زيدٌ أو ما قام عمرو، يعني لو قال: ما قام زيدٌ أو عمرو، بأن (أو) هنا للإضراب لا تصح، لا بُدَّ أن يعيد العامل، ما قام زيدٌ أو ما قام عمرو، حينئذٍ إذا عاد العامل صح أن تكون (أو) هنا للإضراب، وأن يكون النفي أو النهي متقدماً عليها، وقيل: إنها حينئذٍ غير عاطفةٍ، نعم إذا: إعادة العامل نحو: ما قام زيدٌ أو ما قام عمرو، ولا يقيم زيدٌ ولا يقيم عمرو بالإعادة، وقيل: إنها حينئذٍ غير عاطفةٍ كـ (أم) الإضرابية على رأي الجمهور، لا تكون عاطفةً إذا كانت (أو) بمعنى: الإضراب .. بمعنى: (بل) ليست حرفاً من حروف العطف.

وقيل: عاطفة، وإن كان بعدها جملة، إذ العطف يكون في المفردات والجمل وهذا ظاهر كلام المصنف، لأنه ذكر هذا المعنى في ضمن ذكره لـ (أَوْ) العاطفة، فدلَّ على أن (أَوْ) الإضرابية عاطفة عند الناظم، إذًا: (أَوْ) للإضراب، وهذا مذهب الكوفيين وهو الذي عناه الناظم هنا بذكره: (وَإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضًا نُمَى) نُسِبَ للعرب، وذكره لهذا المعنى من معاني (أَوْ) العاطفة دل على أنها عاطفة عنده.

إذًا: هذه ستة معانٍ ذكرها لـ (أَوْ) في هذا البيت.

قال الشارح هنا: " وللإضراب كقوله:

مَاذَا تَرَى فِي عِيَالٍ قَدْ بَرِمَتْ بِهِمْ ... لَمْ أُخْصِ عِدَّتَهُمْ إِلَّا بِعَدَادِ

كَانُوا ثَمَانِينَ أَوْ زَادُوا ثَمَانِيَةً

يعني: بل زادوا، إذًا (أَوْ) هذه للإضراب.

قيل: ومنه قوله تعالى: ((وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ)) [الصفافات: 147] يعني:

بل يزيدون، وهذه الآية فيها نزاع كبير، ولكن يذكرونها في هذا الموضع.

وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ الْوَاوُ إِذَا ... لَمْ يُلَفِّ ذُو الثُّنُقِ لِلْبَسِ مَنْقَدًا

ما المراد بهذا البيت؟ تأتي بمعنى الواو: مطلق الجمع، لأن الواو تأتي بالمعنى الأصلي:

مطلق الجمع، ما معنى: مطلق الجمع؟ لا تقتضي ترتيباً ولا معية، يعني: تَعْطِفُ اللاحق

على السابق والمصاحب، (وَرُبَّمَا) ماذا يعني بها؟ التقليل، هذا المعنى هو المعنى السابع لـ

(أَوْ) وهي أنها تكون بمعنى: الواو، جاء زيدٌ أو عمرو، يعني: جاء زيدٌ وعمرو .. لمطلق

الجمع.

ثم بعد ذلك قد تَعْطِفُ اللاحق على السابق أو العكس، أو تفيد المصاحبة، إذا كانت

(أَوْ) بمعنى الواو كانت لمطلق الجمع: وهو مذهب الكوفيين.

(وَرُبَّمَا) تقليل، وما: هذه كآفة، والدليل على أنها كآفة: أنها أدخلتها على الجملة الفعلية،

(عَاقَبَتِ الْوَاوُ) يعني: عاقبت (أَوْ) .. الضمير يعود على الواو، يعني: جاءت عَقِبَهَا،

والمراد بكونها جاءت معاقبة لها أنها جاءت بمعناها، ومعنى الواو: هو مطلق الجمع. أي:

تجيء (أَوْ) بمعنى الواو فتكون للجمع، وهو مذهب الكوفيين، لكن شرطه الناظم ليس

مطلقاً، قال: (إِذَا لَمْ يُلَفِّ ذُو الثُّنُقِ لِلْبَسِ مَنْقَدًا) إذا لم يكن ثم لبس، إن كان ثم لبس

حينئذٍ امتنع مجيء (أَوْ) بمعنى الواو، وإذا ظهر المعنى حينئذٍ صحَّ مجيء (أَوْ) بمعنى الواو،

وهنا ينظر في السياق والسباق، يعني: الذي يُلبس أو لا يُلبس هذا له ضابط معيّن، إنما

يُرجع إلى السياق.

(إِذَا لَمْ يُلَفِّ) لم يجد يعني، (يُلَفِّ) هذا فعل مضارع مجزوم بلم، وجزمه حذف حرف العلة الذي هو الياء، والكسرة دليلٌ عليها، (ذُو التُّطْقِ) (ذُو) هذا فاعل (يُلَفِّ) مرفوع ورفعه ضمة مُقدَّرة .. الواو لأنه من الأسماء الستة، وذُو: مضاف، والنطق: مضاف إليه. (لِلْبَسِ مَنفَذًا) للبس جار ومجرور متعلّق بقوله: (مَنفَذًا) يعني: طريقاً، منفذاً للبسِ، منفذاً: هذا إعرابه أنه مفعول أول (يُلَفِّ)، وأين المفعول الثاني؟ المفعول الثاني محذوف .. جواب إذا محذوف، (إِذَا لَمْ يُلَفِّ ذُو التُّطْقِ لِلْبَسِ مَنفَذًا) أي: إذا أُمن اللبس.

(إِذَا لَمْ يُلَفِّ) يعني: يجد، (ذُو التُّطْقِ لِلْبَسِ مَنفَذًا) لِلْبَسِ: جار ومجرور متعلّق بقوله: (مَنفَذًا) والمنفذ المراد به: الطريق.

قال الشارح: " قد تستعمل (أَوْ) بمعنى الواو عند أمن اللبس: (جَاءَ الْخِلَافَةُ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا) يعني: وكانت له قدرًا، شيءٌ مكتوبٌ له، جاء الخلافة وكانت له قدرًا، لأن (جَاءَ الْخِلَافَةُ) أمرٌ وقع .. حصل (أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا) لا يقع الشيء إلا بشيءٍ مُقدَّر، إذا قال: (جَاءَ الْخِلَافَةُ) إذا وصل إلى الخلافة، إذا: وقع المقدَّر .. حصل .. علمنا أنه مكتوبٌ عليه، حينئذٍ: (أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا) (أَوْ) هنا ليست للتخيير، ولا يمكن أن تُحمل على معنى من المعاني السابقة، وإنما هي بمعنى: الواو، أي: وكانت له قدرًا.

وقوله (وَرُبَّمَا) أفاد أن ذلك قليل مطلقاً، أي: سواءً كانت للإباحة أو لا .. مطلقاً جميع المعاني السابقة، وذكر في التسهيل: أن (أَوْ) تعاقب الواو في الإباحة كثيراً، وفي عطف المصاحبة والمؤكد قليلاً، والإباحة كما سبق معنا، فالمصاحبة نحو قوله صلى الله عليه وآله وسلم: {فَإِنَّمَا عَلَيْكَ نَبِيٌّ أَوْ صَدِيقٌ أَوْ شَهِيدٌ} أو .. أو هنا ليست بمعناها الأصل، إنما هي بمعنى الواو، ثم هي بمعنى الواو في أي الأحوال الثلاثة؟ المصاحبة: نبيٌّ وصديقٌ وشهيد، هذا المراد، والمؤكد نحو: ((وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا)) [النساء: 112] وإثماً: من عطف الشيء على نفسه هذا الأصل، لكنه باعتبار آخر .. باعتبار وصفٍ آخر، فيكون تأكيداً لما سبق.

إذاً: هذه سبعة معانٍ ذكرها الناظم رحمه الله تعالى، والأخير هذا مذهب الكوفيين، وقيل: أن الصحيح أن (أَوْ) موضوعةٌ لأحد الشيئين أو الأشياء، وقد تخرج إلى معنى: (بل) والواو، وأمّا بقية المعاني فمستفادةٌ من غيرها، يعني: جالس الحسن أو ابن سيرين، (أَوْ) هنا ليست للإباحة وإنما تستفاد الإباحة من التركيب نفسه، وكذلك في التخيير، وكذلك في التقسيم، وكذلك في الشك والإبهام، لا يُقال: بأن (أَوْ) لوحدها هي التي

للإبهام، أو هي التي للشك أو التقسيم، وإنما يُعرف من التركيب، حينئذٍ الأصل في وضع (أو) أنها تكون لأحد الشئيين أو الأشياء، أشبه ما يكون بالتخير، وخروجها إلى الواو، أو معنى (بل) هذا يحتاج إلى سند يعني دليل، وهذا ثابت. بقي المعاني الأخرى، حينئذٍ نقول: المعاني الأخرى ليست مستفادة من (أو) من حيث هي، وإنما مستفادة من القرائن والتركيب، ثم قال: ومِثْلُ "أو" فِي الْقَصْدِ "إِذَا" الثَّانِيَةِ ... فِي نَحْوِ إِذَا ذِي وَإِذَا الثَّانِيَةِ

(ومِثْلُ "أو" فِي الْقَصْدِ "إِذَا") الناظم لم يذكر "إِذَا" لَمَّا عَدَّ الحروف، فهل هذا استدراكٌ بأنه حرفٌ ثابتٌ فيما سبق، أو أنه تفرُّعٌ على ذكر معاني (أو) .. هل هو ذِكْرٌ لما تركه في عَدِّ الحروف، بأنَّ ثَمَّ حرفاً تركه إِذَا عمداً وَإِذَا نسياناً، ثم استدركه، أو أنه ليس بحرف عطفٍ، وإنما ذكره لمناسبة معاني (أو)؟ الظاهر الثاني، والدليل على ذلك قوله: (في الْقَصْدِ) يعني: في المعنى لا في العمل الذي هو العطف، قوله: (في الْقَصْدِ) نقول: ذَلَّ على أن مراده به: أن (إِذَا) هنا مثل (أو) في المعنى، يعني: تستعمل في المعاني السابقة كلها ظاهر النظم، سيأتي استثناء (في الْقَصْدِ) لا في العمل الذي هو العطف، لأن (أو) إذا كانت عاطفةً حينئذٍ تعطف ما بعدها على ما قبلها فتشركه في حكمه .. في الإعراب رفعاً ونصباً وخفضاً.

(ومِثْلُ "أو")، مِثْلُ: مبتدأ، وهو مضاف، و (أو) قَصِدَ لفظه مضافٌ إليه، و (في الْقَصْدِ) هذا مُتَعَلِّقٌ بقوله: مثل، لأنه مصدر: مثل .. فعل، و ("إِذَا") هذا خبر المبتدأ، قَصِدَ لفظه فهو خبر، (الثَّانِيَةِ) هذا نعت، (في نَحْوِ) هذا مُتَعَلِّقٌ بمحذوف، يعني: أعني .. أقصد (في نَحْوِ) قولك: (إِذَا ذِي وَإِذَا الثَّانِيَةِ)، الثَّانِيَةِ يعني: البعيدة.

تَرْوِجُ (إِذَا ذِي) (ذِي) اسم إشارة (وَإِذَا الثَّانِيَةِ) ماذا أراد بـ (إِذَا) الثانية أم الأولى؟ الثانية لأنه قيدها، قال: ("إِذَا" الثَّانِيَةِ) بالرفع على أنها صفة لـ (إِذَا)، (في نَحْوِ) قولك: تَرْوِجُ (إِذَا) هذه و (إِذَا) الثانية، (إِذَا) الثانية مثل (أو) في القصد، فتأخذ المعاني السابقة كلها السبعة، تأتي للتخير وللإباحة وللتقسيم وللإبهام وللشك والتشكيك والإضراب، وتأتي بمعنى: (أو) جميع المعاني السبعة السابقة أعطاها لـ (إِذَا) الثانية في قولك: (إِذَا ذِي وَإِذَا الثَّانِيَةِ).

فتقول: خذ من مالي إِذَا ردهما وَإِذَا ديناراً، إِذَا: جاءت للتخير، وتقول: جالس إِذَا الحسن وَإِذَا ابن سيرين: جاءت للإباحة، وتقول: الكلمة إِذَا اسمٌ وَإِذَا فعلٌ وَإِذَا حرفٌ: جاءت للتقسيم، وجاء إِذَا زَيْدٌ وَإِذَا عمرو، الإبهام إِذَا علمت الحكم والشك إِذَا لم تعلم

الحكم، وهل تأتي للإضراب؟ الناظم أطلق هنا، وهل تأتي بمعنى: الواو؟ كذلك الناظم أطلق، فظاهره أنها تأتي بمعنى الإضراب وبمعنى الواو، وليس الأمر كذلك. فقولُه (مِثْلُ أَوْ) أطلق المِثْلِيَّةَ هنا في المعنى .. مِثْلُ (أَوْ) فِي الْقَصْدِ .. في المعنى ("إِمْأ" الثَّانِيَّةُ)، ظاهر كلامه أنها للمعاني السبعة المذكورة في (أَوْ) وليس كذلك، فإنها لا تأتي بمعنى الواو، ولا بمعنى: (بل) الإضراب يعني .. لا تأتي بمعنى: الواو (وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ الْوَاوُ إِذَا) نقول: هذا خاصٌّ بـ (أَوْ) وكذلك (وَإِضْرَابٌ بِمَا أَيْضاً تُمَيِّ) هذا خاصٌّ بـ (أَوْ) ولا تكون (إِمْأ) الثانية مثل (أَوْ) في كونها تعاقب الواو أو أنها للإضراب، فإنها لا تأتي بمعنى الواو، ولا بمعنى: (بل) وورودهم في هذين المعنيين قليل، بل هو مختلفٌ فيه، يعني: في جوازه.

فالإحالة إنما هي على المعاني المتفق عليها، وهي خمسة، إذاً: يستثنى المتأخران. قيل: قال بعضهم: ظاهر كلامه أنها مثل (أَوْ) في العطف والمعنى، وهو مذهب أكثر النحاة، قال: بعضهم: أن ظاهر كلام الناظم هو هذا، وهل هذا يُوافق عليه؟ لا، ما يُوافق عليه، لماذا؟ لأنه قيّد، لو قال: مثل (أَوْ) إِمَّا الثَّانِيَّةُ، قلنا: هذا الظهور واضح بيّن، أن الناظم هنا جعل (إِمْأ) الثانية حرف عطف، مثل (أَوْ) في كونها عاطفة تُشَرِّكُ ما بعدها فيما قبلها في الإعراب، وكذلك تُشَرِّكُ في المعنى الذي هو من معاني (أَوْ)، لكن هذا ليس بظاهر.

إذاً قال بعضهم: ظاهر كلامه أنها مثل (أَوْ) في العطف والمعنى، وهو مذهب أكثر النحاة، وقال الفارسي وابن كيسان، وابن برهان: مثلها في المعنى فقط، وهو الذي أشار إليه بقوله: (في الْقَصْدِ).

ووافقهم الناظم هنا وهو الصحيح، ويؤيده قولهم: إنها مُجَامَعَةٌ للواو لزوماً، يعني: لا تكون الثانية في هذا الموضع في مثل هذا التركيب إلا إذا سبقتها الواو، حينئذٍ قيل: (إِمْأ) ذي، وَإِمْأُ الثَّانِيَّةُ يلزم (إِمْأ) الثانية أن تكون مسبوقَةً بالواو لازم، وإلا ما صار كلاماً فصيحاً، إذا كان كذلك حينئذٍ إذا قيل بأن (إِمْأ) حرف عطف، والواو حرف عطف، حينئذٍ دخل حرف عطفٍ على حرف عطف وهذا ممتنع، من قال بأنها حرف عطفٍ أولاً وَخَرَجَ الواو على أنها زائدة، وهذا خلاف الأصل .. خلاف الأصل أن تُجعل الواو زائدة و (إِمْأ) عاطفة، بل لو دار الأمر بين جعل أحد الحرفين زائداً لكان (إِمْأ) أولى بالزيادة. إذاً نقول هنا: ويؤيده قوله: إنها مجامعة للواو، يؤيد ماذا؟ القول بأنها: ليست عاطفة، وإنما هي مثل (أَوْ) في المعنى فحسب.

والعاطف لا يدخل على العاطف، وقد نقل ابن عصفور اتفاق النحويين: أنها ليست عاطفةً، وإنما أوردوها في حروف العطف لمصاحبتها لها .. للواو يعني، وكذلك بأنها بمعنى: واو، لكن الإجماع هذا محل نظر ليس متفقاً عليه.

إذاً: (وَمِثْلُ "أَوْ" فِي الْقَصْدِ) إشارة إلى أنها ليست عاطفةً، وإنما في القصد، أي: المعنى لا سيما أنه لم يعدها في الحروف أول الباب، هذا دليل على أنه يرى أنها ليست عاطفة.

(إِذَا) مذهب سيوييه أنها مركبة من (إِنْ) و (مَا)، وذهب غيره إلى أنها بسيطة، وهو الظاهر لأنه الأصل، يختلف كثير من النحاة في كثير من الحروف: هل هي أصلية .. هي هكذا نُطِقَ بها، أم أنها فرعٌ، فيقال: (لَنْ) هل هي لن، أم أصلها: لا، فقلبت الهمزة، أو أصلها: لأن، وإِذَا هل أصلها: إِنْ ما، ثُمَّ أدغمت النون في ما؟

نقول: هذا كله أشبه ما يكون بدعوى بلا دليل؛ لأن الأصل في وضع الحروف أن ينطق بها الناطق كما هي، يعني: الأصل أنها بسيطة غير مركبة، فلا يُعدل إلى القول بالتركيب إلا أن يُصَرَّح بالتركيب ولو شذوذاً، فأبي خلاف يمر معك في حرف .. ومغني اللبيب من أوله إلى آخره ما يأتي حرف إلا في الغالب يقول: اختلف فيه، هل هو مركب أم بسيط؟ فالراجع أنه بسيط، إلا أن يثبت من ادعى أنه مركب بيت أو لفظ منقول عن العرب نطق بأصل التركيب، وما عداه فالترجيح أنه بسيط، لماذا؟ لأنه الأصل .. لأنه مفرد، والتركيب فرع، حينئذٍ نستصحب الأصل حتى يثبت الفرع، فالأصل: أن (إِذَا) هكذا نطق بها العرب، وإِذَا القول بأن الأصل (إِنْ وما) ثُمَّ أدغمت فيها واستعملت بمعنى آخر، نقول: هذا يحتاج إلى دليل، اثبت به على العين والرأس، وإن لم تأت به فحينئذٍ نقول: الأصل هو البساطة فنستصحبها ونقول: هو الراجع.

فهذه قاعدة معك: في كل حرفٍ اختلفوا فيه، هل مركب أم بسيط؟ فالصحيح أنه بسيط إلا إن ادعى أو أقام مدعي التركيب بدليل، ما هو الدليل هذا؟ ليس اجتهد هكذا من عنده، إنما يُنظر فيما نُقِلَ عن العرب: إن نُطِقَ به نقول: هذا شذوذٌ يستدل به على أصل، ولذلك ذكرت لكم سابقاً: أن الصرفيين يتمسكون .. يفرحون بمثل هذه الشذوذات للاستدلال بها على أصولٍ، يُقال: هذا أصلٌ مهجور، يعني: النطق بهذا أصلٌ مهجور، الأصل في الكلام: أن يأتي على ما نطق به، هو شاذ .. نحكم عليه بأنه شاذ، لكنه في التقعيد والتأصيل: أصل الكلام أن يكون موافقاً لهذا الشاذ، ولكن خرجوا عنه إلى هذا الذي حصل الآن، ثم نطق به ليدل على أن هذا الفرع ليس أصلاً وإنما هو فرعٌ.

إذاً: ذهب سببويه إلى أنها مركبة من: (إن وما) وذهب غيره إلى أنها بسيطة وهو الظاهر، بل الأصح لأنه الأصل.

(إمّا قلنا: هذا خبر و (الثانيه) هذا نعت، (الثانيه) احترز به عن الأولى، فإن الأولى لا خلاف في أنها غير عاطفة بالإجماع، والدليل على أنها ليست عاطفة لأنها تعترض بين العامل والمعمول، تقول: قام إمّا زيدٌ وإمّا عمروٌ، وإذا جاء الحرف تالياً للفعل علمنا أنه ليس بحرف عطف، لأنه لا يُقال: جاء جاء وعمروٌ زيدٌ، لا يصح أن تكون الواو تاليةً للفعل، إلا ما استثنى فيما سيأتي إن شاء الله، حينئذٍ نقول: كونها تاليةً للعامل دون فاصلٍ دل على أنها ليست عاطفةً.

إذاً قوله: (الثانيه) احترز به عن الأولى، فإنه لا خلاف في أنها غير عاطفة. (في نحو) قلنا: هذا مُتعلّقٌ بمحذوف، أي: أعني، وقوله: (في القصْد) أي: في المعنى لا في العمل.

(إمّا ذي، وإمّا النائيه) ذي: هذا مفعولٌ بفعلٍ محذوف، تزوّج (إمّا ذي، وإمّا النائيه)، ف (إمّا) هنا بمعنى: (أو) والنائية يعني: بعيدة.

مقتضى كلامه في المثال: أنه لا بُدَّ من تكرارها -لأن ابن مالك يعطي الأحكام بالأمثلة-، مقتضى كلامه في المثال: أنه لا بُدَّ من تكرارها وذلك غالبٌ لا لازمٌ، فقد يستغنى عن الثانية، بذكر ما يغني عنها، نحو: إمّا أن تتكلم بخير، وإلا فاسكت: وإمّا أن تسكت، هذا الأصل، فأُبدِلَ بدلاً من (إمّا) الثانية جيء بها .. ببدلها أو بما يقوم مقامها، إذاً ظاهر كلامه: أنه لا بُدَّ من التكرار، ونقول: هذا ليس بلازمٌ، فقد تحذف الثانية ويعوض عنها ما يقوم مقامها ك (إلا) في قولك: إمّا أن تتكلم بخير وإلا فاسكت، وإمّا أن تسكت .. وإلا فاسكت، وقد يستغنى عن الأولى بالثانية، أي: لفظاً لا تقديرًا، كما سيأتي.

ومثّل "أو" في القصْدِ "إمّا" الثانيه ... في نحو إمّا ذي وإمّا النائيه

قال المكوّدي: "فهم من قوله: ("إمّا" الثانيه) فائدتان:

الأولى: أن التي بمعنى (أو) إنما هي الثانية دون الأولى.

الفائدة الثانية: أنها لا بُدَّ أن تكون مسبوقه ب (إمّا) أخرى.

وفهم من المثال: أنها لا بُدَّ أن تكون مع الواو وهذا واضح: (وإمّا النائيه) استعملها

بالواو، فدل على أنها لا تكون كذلك إلا إذا سبقتها الواو:

وَمِثْلُ "أَوْ" فِي الْقَصْدِ "إِمَّا" الثَّانِيَةِ ... فِي نَحْوِ إِمَّا ذِي وَإِمَّا الثَّانِيَةِ

نقول: في (إِمَّا) مباحث -تلخيصاً لما سبق-:

الأول: لغة أكثر العرب كسر همزة (إِمَّا) ولغة تميم وقيس وأسد: فتح همزتها (أَمَّا)، يعني يقال: أَمَّا ذِي وَأَمَّا الثَّانِيَةِ .. في لغة تميم وأسد: أَمَّا ذِي وَأَمَّا الثَّانِيَةِ.

الثاني: الغالب في (إِمَّا) هذه تكرارها، وقد تحذف الثانية ويؤتى في الكلام ما يقوم مقامها، نحو: إِمَّا أَنْ تَتَكَلَّمَ بِخَيْرٍ وَإِلَّا فَاسْكُتْ، وقد تحذف الأولى ويكتفى بالثانية، وذلك نحو قول الشاعر:

تُلِمُّ بِدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا ... وَإِمَّا بِأَمْوَاتٍ أَلَمَ حَيَالُهَا

(تُلِمُّ بِدَارٍ) المعنى تُلِمُّ إِمَّا بِدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا ... وَإِمَّا بِأَمْوَاتٍ والفراء يقيس على هذا فيجوز عنده: زيدٌ يبقى وإِمَّا يسافر، يعني: يحذف الأولى، كما تقول: زيدٌ يبقى أو يسافر.

ثالثاً: اتفق النحاة على أن (إِمَّا) لا تأتي بمعنى: الواو، ولا بمعنى: (بل) هذا باتفاق، ولذلك قلنا: (مِثْلُ "أَوْ" فِي الْقَصْدِ) هذا فيه إشكال! وإنما تأتي لما تأتي له (أَوْ) من المعاني المشهورة المتفق عليها، وهي التخيير، والإباحة بعد الطلب، والشك والإبهام بعد الخبر، وأمثلتها أمثلة (أَوْ) كما سبق.

رابعاً: اختلف النحاة في (إِمَّا) هذه أمركية أم بسيطة؟ فمذهب سيبويه: أنها مركبة من (إن وما) وذو غير: إلى أنها بسيطة وهو الصحيح، لأن البساطة هي الأصل. خامساً: لا خلاف بين النحاة في أن (إِمَّا) الأولى غير عاطفة، هذا باتفاق، وذلك لأنها قد تقع بين العامل ومعموله: تزوّج إِمَّا هنداً وَإِمَّا أختها، واختلفوا في (إِمَّا) الثانية: فمذهب أكثر النحاة أنها عاطفة، والواو التي قبلها زائدة، لئلا يلزم دخول العاطف على العاطف، وهذا فيه ضعف، من حيث إن الحكم على الواو بكونها زائدة فيه إشكال.

ومذهب أبي عليّ الفارسي وابن كيسان وابن برّهان: أن العاطف هو الواو، و (إِمَّا) دالة على الإباحة أو التخيير أو الشك أو الإبهام، إذ: لها معنى وهو الذي دلت عليه (أَوْ) لكن العطف لا، إنما العطف يكون بالواو.

فإِمَّا مثل (أَوْ) في الدلالة على المعنى فقط عندهم، وهذا الذي كلام الناظم يشير إليه، وليست مثلها في عطف ما بعدها على ما قبلها، وزعم ابن عصفور: أن هذا مجمع عليه،

وفيه نظر.

ولذلك قال ابن عقيل هنا: " وليست (إمّا) هذه عاطفة خلافاً لبعضهم وذلك لدخول الواو عليها، وحرف العطف لا يدخل على حرف العطف " وهذا الصحيح: أن (إمّا) ليست عاطفة، ولذلك ذكرها بن آجروم هناك في حروف العطف. ثم قال رحمه الله:

وَأَوَّلُ "لَكِنْ" نَفْيًا أَوْ نَهْيًا وَ"لَا" ... نِدَاءٌ أَوْ أَمْرًا أَوْ اثْبَاتًا تَلَا

(وَأَوَّلُ "لَكِنْ" نَفْيًا أَوْ نَهْيًا) يعني: اجعل (لَكِنْ) تاليةً .. مواليةً .. تابعةً (نَفْيًا أَوْ نَهْيًا) يعني: لا تكون (لَكِنْ) حرف عطفٍ إلا إذا كانت تابعةً لنفي أو نهي، (وَأَوَّلُ) أي: اجعلها واليةً، أي: تاليةً وتابعةً، (لَكِنْ)، أَوَّلُ أنت وَلَكِنْ: مفعولٌ أول، فُصِدَ لفظه، و (نَفْيًا) هذا مفعولٌ ثاني، (أَوْ نَهْيًا) معطوفٌ على نَفْيًا، والمعطوف على المنصوب منصوب.

(لَكِنْ) حرف عطفٍ عند الجمهور بشروطٍ كما سيأتي، وذهب يونس بن حبيب: إلى أنها لا تكون حرف عطفٍ أبدًا، إذاً: في كون (لَكِنْ) حرف عطف أم لا؟ فيه خلاف، الجمهور على أنها حرف عطف، لكن ليست مطلقاً .. ليست في كل موضع، وإنما بشروط. وذهب يونس بن حبيب: إلى أنها لا تكون حرف عطفٍ أبدًا .. مطلقاً، وأنها تكون حرف استدراكٍ في كل كلامٍ وردت فيه مطلقاً .. في كل كلامٍ إذا جاءت (لَكِنْ) حينئذٍ هي حرف استدراكٍ وليست بحرف عطفٍ، فإن ذُكرت معها الواو فالعاطف هو الواو .. لا شك .. إذا قيل: جاء زيدٌ ولكن عمرو، فالعاطف هو الواو، وإمّا (لَكِنْ) تكون حرف استدراك، نحو: ما قام زيدٌ ولكن عمرو.

وإن لم تُذكر معها الواو فهي حرف استدراك، وما بعدها معمولٌ محذوف، إذا قيل: ما قام زيدٌ لكن عمرو، (لَكِنْ) هنا ليست حرف عطفٍ عند يونس، وإنما هي حرف استدراك، حينئذٍ ما بعدها يكون معمولاً لفعلٍ محذوف يُفسّره المذكور، ما قام زيدٌ لكن قام عمرو، فعمرو: فاعل لفعل محذوف يدل عليه المذكور، والتقدير: ما قام زيدٌ لكن قام عمرو، ووافقه في التسهيل، يعني: رجح ابن مالك في التسهيل رأي يونس بن حبيب بكون (لَكِنْ) لا تكون حرف عطفٍ البتة، وخالفه هنا!

وأمّا عند الجمهور فهي حرف عطفٍ لكن بشروط ثلاثة، لأن الناظم هنا لم يذكرها:

الأول: ألا تتقدم عليها الواو، متى تكون حرف عطف عند الجمهور؟ بشرط: ألا تتقدم عليها الواو، يعني لا يصح أن يقال: ما جاء زيدٌ ولكن عمرو، على أن (لكن) حرف عطف، لماذا؟ لأنها لو دخلت الواو فالواو هي حرف العطف، فإن تقدمت الواو نحو: ما مررت بزيدٍ ولكن عمرو كانت الواو هي العاطفة، ثم إن أكثر النحاة: على أن المعطوف بالواو يعني: إذا كان قبل (لكن) .. على أن المعطوف بالواو إذا كان مفرداً فإنه يجب فيه أن يشارك المعطوف عليه في الإثبات والنفي، يعني: إذا كان ما قبلها منفي .. إذا كان ما بعد (لكن) مفرداً، فوجب أن يشارك ما قبلها في النفي والإثبات، بمعنى: أنه لا يُقدَّر له محذوف فتجعل الجملة مستقلة، وإنما يبقى على كونه مفرداً، فحينئذ يثبت له ما ثبت لما قبل (لكن) إمّا من جهة الإثبات أو النفي. ثم إن أكثر النحاة: على أن المعطوف بالواو إذا كان مفرداً، فإنه يجب فيه أن يشارك المعطوف عليه في الإثبات والنفي، وعلى هذا يقدر للمعطوف عامل مُثَبَّتٌ من جنس العامل في المعطوف عليه، وتكون الواو قد عطفت جملة على جملة، فتقدير المثال السابق: ما مررت بزيدٍ ولكن مررت بعمرو، هذا عند الجمهور.

إذاً الشرط الأول: ألا تكون مسبوقاً بالواو، فإن سُبِقَتْ بالواو فليست حرف عطف. الشرط الثاني: أن تُسَبِّقَ (لكن) بنفي أو نهي، وهو الذي نصَّ عليه الناظم هنا، وهذا الشرط اشترطه البصريون ولم يشترطه الكوفيون، كونها: مسبوقاً بنهي أو نفي، هذا الشرط عند البصريين ولم يشترطه الكوفيون، فنحو: قام زيدٌ لكن عمرو، فعمرؤ عند الكوفيين معطوفٌ على زيد عطف مفرد على مفرد، و (لكن) عاطفة وإن لم يتقدمها نفي ولا نهي، وعند البصريين لا تكون عاطفة، فعمرؤ في هذا المثال لا يجوز أن يكون معطوفاً على زيد عطف مفرد على مفرد لعدم الشرط، وهو النفي والنهي، يعني: لم يتقدم نفي ولا نهي، حينئذ يكون فاعلاً بفعل محذوف يدل عليه المتقدم على (لكن)، والتقدير: قام زيدٌ لكن عمرو لم يقم .. لكن لم يقم عمرو.

قام زيدٌ لكن: لكن هنا سبقت بماذا؟ بإيجاب .. بإثبات، إذاً: لا تكون حرف عطف، طيب! إذا عُطِفَ بعدها مفرد: قام زيدٌ لكن عمرو؟ نقول: (لكن) تقتضي أن ما بعدها يأخذ حكم نقيض ما قبلها، حينئذ نقول: قام زيدٌ لكن لم يقم عمرو، على النفي. ويجوز أن يكون مبتدأ خبره محذوف، وتقديره: قام زيدٌ لكن عمرو لم يقم، وعلى كلا التقديرين: (لكن) حرف ابتداء جيء به لإفادة الاستدراك لا حرف عطف.

إذاً: يشترط في (لكن) أن يتقدمها نفي أو نهي، فإن لم يتقدمها فحينئذ هي حرف استدراك عند البصريين، وحرف عطف عند الكوفيين.

الشرط الثالث: ألا يقع بعد (لكن) جملة تامة، فإن وقع بعدها جملة تامة فهي حينئذ

حرف عطف، وليس عاطفة.

إذاً: بهذه الشروط الثلاثة، نحكم على (لكن) بكونها حرف عطف: ألا يتقدمها الواو،
الثاني: أن يتقدمها هيّ أو نفي، والثالث: ألا يكون بعدها جملة تامة.

(وَأَوَّلُ "لكن") يعني: اجعلها والية، يعني: تالية وتابعة، (نفيًا أو هيًّا) فهم منه أن (لكن) لا تجيء بعد الإيجاب، لأنه خصّ الحكم بماذا؟ بكونها تالية للنفي أو النهي، ولم يذكر الإيجاب فدل على أنها لا تكون حرف عطف بعد الإيجاب، خلافاً للكوفيين فإنهم لا يشترطون تقدم النفي أو النهي.

(و"لَا" نداءً أو أمراً أو اثباتاً تلاً)، و"لَا" تلاً .. لَا: قُصِدَ لفظه وهو مبتدأ، وتلاً: فعلٌ ماضي والضمير المستتر فيه يعود على (لَا)، تلاً (نداءً) نداءً هذا مفعول بتلاً مُقَدَّم عليه، يعني: تابعة للمنادى، (أو أمراً أو اثباتاً)، إذاً: "لَا" تلاً نداءً أو أمراً أو اثباتاً، فهي تالية لواحدة من هذه الأمور الثلاثة.

إذاً: (لَا) تكون عاطفة، وذكر الناظم شرطاً واحداً، وهو: أن تكون تاليةً لأمرٍ أو إثباتٍ وهو الإيجاب أو النداء، حينئذٍ إذا وقعت تاليةً لواحدٍ من هذه الأمور صح أن تكون عاطفةً، نقول: (لَا) يُعْطَفُ بها بشروط، والناظم هنا قَصَّرَ في ذكر الشروط:
الأول: إفراد معطوفها، يعني: أن يكون المعطوف بها مفرداً: جاء زيدٌ لا عمرو، عمرو:
هذا مفرد.

الثاني: أن تُسَبِّقَ بإيجابٍ أو أمرٍ اتفاقاً، نحو: هذا زيدٌ لا عمرو، سبقت بإيجاب .. هذا زيدٌ موجب ليس بمنفي ولا نهي. أن تُسَبِّقَ بإيجابٍ أو أمرٍ: اضرب زيداً لا عمراً، أو نداءً نحو: يا ابن أخي لا ابن عمي.

الثالث: ألا يَصْدُقَ أحدُ متعاطفيها على الآخر، نصَّ عليه السَّهْلِيُّ، قال ابن هشام في التوضيح: وهو حقٌّ، فلا يجوز حينئذٍ: جاءني رجلٌ لا زيد، رجلٌ وزيد معطوف ومعطوف عليه، يصدق أحدهما على الآخر، جاءني رجلٌ لا زيدٌ: معروف هذا .. ما الفائدة من هذا الكلام؟ ليس فيه فائدة، إذاً: صدق المعطوف على المعطوف عليه، صدق أحدهما على الآخر، هو هو! لكن لو قلت: جاءني زيدٌ لا عمرو، ذاتان مختلفتان، وأمّا: جاءني رجلٌ لا زيدٌ، نقول: زيد هو الرجل، والرجل هو زيد، ليس بشيءٍ آخر، لأنه يصدق عليه.

إذاً: الثالث: ألا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر، نصَّ عليه السَّهْلِيُّ، قال ابن هشام في التوضيح: وهو حقٌّ، فلا يجوز: جاءني رجلٌ لا زيدٌ.

ويجوز: جاءني رجل لا امرأة، ما يصدق الرجل على المرأة والمرأة على الرجل، ما يصدق هذا على ذاك.

الرابع: ألا تقتزن بعاطف، فإن اقتزنت بعاطف نحو: جاء زيد لا بل عمرو، بل: حرف عطف، حينئذٍ (بل) هي حرف العطف، فإن اقتزنت بعاطف فالعاطف وهو (بل) في المثال المذكور هنا هو الذي أدّى به العطف، و (لا) غير عاطفة لكنها أفادت نفي ما قبلها، يعني: ليست زائدة، وإنما جيء بها لكونها نافية، لا بل .. فهي نافية. خامساً من شروط العطف بـ (لا): ألا يكون مدخولها صفةً لسابق، أو خبراً، أو حالاً. ألا يكون مدخولها يعني: ما بعدها، الذي يتلوها لا يكون صفة لما يسبق (لا) أو خبراً، أو حالاً. فليست عاطفةً حينئذٍ ووجب تكرارها، نحو: إن هذا رجل لا صادق ولا كاذب، صادق: ما إعرابه؟ صفة لرجل، وقع بعد (لا) صفة لما قبلها، إذاً: لا تكون (لا) عاطفة، فوجب تكرارها: لا صادق ولا مأمون.

ونحو: خالد لا شجاع ولا كريم، خالد: مبتدأ، أين خبره؟ شجاع، إذاً: وقع بعد (لا) ما هو خبرٌ للسابق، إذاً: لا يصح أن تكون (لا) حرف عطف، ولا كريم: وجب تكرارها. ونحو: جاء زيد لا ضاحكاً ولا رضا النفس، ضاحكاً: هذا حال من زيد، حينئذٍ نقول: (لا) هنا ليست عاطفةً، ولا رضا النفس، فوجب تكرارها. إذاً: "و" "لا" ... نداءً أو أمراً أو اثباتاً تلاً) أشار إلى أحد هذه الشروط الخمسة، وترك البقية.

قال الشارح هنا: " أي: إنما يعطف بـ (لكن) بعد النفي، نحو: ما ضربت زيداً لكن عمراً، وبعد النهي نحو: لا تضرب زيداً لكن عمراً، ويعطف بـ (لا) بعد النداء " ولذلك قال: (و"لا" نداءً) يعني: تالية أو تابعة للمنادى، نحو: يا زيد لا عمرو، والأمر نحو: اضرب زيداً لا عمراً، وبعد الإثبات نحو: جاء زيد لا عمرو، ولا يُعطف بـ (لا) بعد النفي، نحو: ما جاء زيد لا عمرو، لأنه يحصل تناقص لما قبلها في المعنى. ولا يعطف بـ (لكن) في الإثبات، حينئذٍ لو عُطف بها في الإثبات تكون حرف ابتداء، يعني: كونها لا يعطف .. يعني: إذا جاءت (لكن) في الإثبات لا يحكم عليها بكونها حرف عطف، وليس المراد: أنه لا يستخدم (لكن) في الإثبات لا، المراد أنه يستخدم لكن لا على أنه حرف عطف، وإنما هو حرف استدراك، نحو: جاء زيد لكن عمرو. ثم قال:

و"بل" كـ "لكن" بَعْدَ مَصْحُوبِهَا ... كَلِمَ أَكُنْ فِي مَرْبَعِ بَلٍ تَيَّهَا

(و"بَلْ") مبتدأ، (كَ "لَكِنْ") جاء ومجرور مُتَعَلِّقٌ بمحذوف خبر المبتدأ، (كَ "لَكِنْ") يعني: مثل لكن في تقرير حكم ما قبلها، وجعل ضده لما بعدها، (لَكِنْ) تثبت لما بعدها نقيض حكم ما قبلها، مع إقرار ما قبلها، يعني: لا تسلب عنه الحكم وتجعله في حكم المسكوت عنه لا، وإنما تبقيه كما هو، لو قال قائل .. مثلاً المثال الذي هنا: لا تضرب زيداً لكن عمراً، فهو منهي عن ضرب زيد، ثم قال: لكن عمراً، يعني: لكن اضرب عمراً، فالمسلوب عن الأول مثبت للثاني، فالمحكوم على الأول بكونه لا تضرب مثبت للثاني، يعني: اضرب عمراً، والأول هل سلب عنه النهي: لا تضرب زيداً؟ لا، باقي كما هو: لا تضرب زيداً لكن اضرب عمراً.

إذاً: فائدة (لَكِنْ) تقرير حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعدها، ما هو ضد: لا تضرب زيداً؟ اضرب زيداً، طيب! ما بعد (لَكِنْ) ثَبَّتَ له نقيض الحكم السابق، طيب! ما قبل (لَكِنْ) هل هو باقي على حكمه؟ نعم باقي: لا تضرب زيداً منهي، ولو قلنا لك: اضرب عمراً .. ما بعد (لَكِنْ) فهو باقي على ما هو عليه.

(و"بَلْ" كَ "لَكِنْ") يعني: في تقرير حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعدها، (يَعْدَ مَصْحُوبِيَّهَا) بعد: ما إعرابه؟ مُتَعَلِّقٌ بالاستقرار في موضع نصب حال، كَ (لَكِنْ) وبل كائن كَ (لَكِنْ) حال كونه بعد مصحوبيها، ومصحوبي (لَكِنْ) هما النفي والنهي: (وَأَوَّلُ "لَكِنْ" تَفْهِيماً أَوْ هَيِّئاً) .. مصحوبا (لَكِنْ) هما النفي والنهي.

(كَلِمَ أَكُنْ فِي مَرْبَعٍ بَلْ تَيْهًا)، لَمْ أَكُنْ: يعني كقولك .. الكاف داخل على مقول محذوف: لم أكن أنا في مَرْبَعٍ، مَرْبَعٍ: هذا موضع الربيع، أو منزل الربيع، (بَلْ تَيْهًا) أصله: تيهاء بالهمز: الأرض التي لا يُهْتَدَى بها، وقيل: الفلاة، وقيل: القفر، قصره للضرورة، إذاً: (بل) تفيد ما تفيد (لَكِنْ)، لكن بشرط: أن يكون بعد نفي أو نهي يعطف بـ (بل) وتكون حرف عطف بشرطين:

الأول: إفراد معطوفها، يعني: أن يكون ما بعدها مفرد، مثل: (لا).
الثاني: أن تُسَبِّقَ بإيجاب، أو أمر، أو نفي، أو نهي، فإن وقع بعد (بل) جملة لم تكن عاطفة، لأن من شرط كونها عاطفة: أن يعطف بها المفرد، فإن وقع بعدها جملة لم تكن (بل) عاطفة، وكانت حينئذ حرف ابتداءً مثل (لَكِنْ) دال على الإضراب سواء كان إبطالاً أو انتقالياً، الإضراب الإبطالي مثل ماذا؟ مثل قوله تعالى: ((وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ)) [الأنبياء: 26] بل: مضرب عنه بالكلية .. باطل، بل

هم عبادة، عبادة: هذا خبر مبتدأ محذوف، لماذا؟ هل نقول: عدم التقدير أولى من التقدير؟ ((بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ)) [الأنبياء: 26] كيف نقول: من شروط (بل) أفراد معطوفها، وهنا نقول: بل عبادة، أي: بل هم عبادة؟

ليست عاطفة، إذا كانت إضرابية حينئذ لم تكن عاطفة، وهنا لا بُدَّ من التقدير وإلا فسد المعنى، حينئذ تلا (بل) جملة، فحكمنا عليها بكونها ليست عاطفة بل هي حرف ابتداء: ((وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ)) [الأنبياء: 26].

أو انتقالياً .. ليس إضراب وإنما انتقال من حكمٍ إلى حكمٍ آخر، ولا يلزم منه أن يكون ما قبلها مبطلاً، يعني: باطل، كقوله تعالى: ((قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى * وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى * بَلْ تُؤْثِرُونَ)) [الأعلى: 14 - 16] هل هو مثل: ((بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ)) [الأنبياء: 26]؟ لا، ((قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى)) [الأعلى: 14] هو الأصل هذا، ((بَلْ تُؤْثِرُونَ)) [الأعلى: 16] إذا: انتقال من حكمٍ إلى حكمٍ آخر، هذا يُسمى: إضراباً انتقالياً، والأول الذي قُصِدَ به إبطال ما قبل (بل) بأنه حكمٌ فاسد يُسمى: إبطالاً كلياً. إذا: ("بَلْ" كـ "لَكِنْ") يعني: أن (بل) إذا وقعت بعد مصحوبي (لَكِنْ) وهما: النفي والنهي، كانت بمنزلة (لَكِنْ) في تقرير حُكْم ما قبلها وجعل ضده لما بعدها. ثم قال رحمه الله:

وَأَنْقُلْ بِهَا لِلثَّانِ حُكْمَ الْأَوَّلِ ... فِي الْخَبَرِ الْمُثَبَّتِ وَالْأَمْرِ الْجَلِيِّ

إذا: (بل) تقع بعد ماذا؟ يُعطف بها في أربعة مواضع:

- بعد النفي والنهي.

- وبعد الأمر والخبر المثبت، أشار بالبيت الأول: أنها تقع بعد النفي والنهي، فتكون بمعنى: (لَكِنْ) من حيث المعنى، وتقع كذلك بعد الخبر المثبت، وبعد الأمر، حينئذ تكون بماذا؟ (وَأَنْقُلْ بِهَا) يعني: بـ (بل) (لِلثَّانِ) الذي هو المعطوف بها (حُكْمَ الْأَوَّلِ)، فيصير ما قبل (بل) كالمسكوت عنه. يُعطف بـ (بل) في النفي والنهي، فتكون كـ (لَكِنْ) في أنها تُقرر حُكْم ما قبلها وتثبت نقيضه لما بعدها: ما قام زيدٌ بل عمروٌ، نقول: (بل) هنا مثل (لَكِنْ) ما تقرير المعنى هنا: ما قام زيدٌ بل عمروٌ؟ عمروٌ: مثبتٌ له الحكم الذي نُفي قبل (بل) .. ما قام زيدٌ بل عمروٌ، يعني: بل قام عمروٌ، فأثبت القيام لعمرو الذي هو بعد (بل).

طيب! ما قام زيدٌ، هل الحكم باقٍ في النفي .. مقرر كما هو، أم أنه مسلوب؟ مقرر كما

هو، لأن (لكن) تفيد هذا المعنى، ف (بل) مثل (لكن)، (بل) و (لكن) يتفقان فيما إذا وقعا بعد نفى أو نهي، أنه يُثبت لما بعدهما نقيض الحكم الذي قبلهما، والحكم السابق يبقى كما هو ثابت لا يتغير: ما قام زيدٌ بل عمرو، ولا تضرب زيداً بل عمراً، يعني: اضرب عمراً، وزيداً كذلك منهى عن ضربه .. مستمر الحكم، فقررت النفي والنهي السابقين، قررته يعني: أبقت كما هو، لم يُسلب الحكم، وأثبتت القيام لعمرو، لأنه نقيض ما قبله، والأمر بضربه لأنه نقيض ما قبله.

ويعطف بها في الخبر المثبت والأمر، حينئذٍ تفيد الإضراب عن الأول وتنقل الحكم إلى الثاني، فحينئذٍ يصير الأول في حكم المسكوت عنه، يعني: كأنه سلب لم تُقره على ما هو عليه: قام زيدٌ بل عمرو، إذا قلت: قام زيدٌ بل عمرو، (بل) هنا جاءت بعد إثبات، الذي يُميز هو وقوعها بعد إثباتٍ وأمرٍ، أو نهيٍ ونفيٍ، إذا قيل: قام زيدٌ بل عمرو، ماذا تفهم من هذه الجملة؟ ما هو هكذا بالرأس، لغة العرب أن (بل) إذا وقعت بعد إيجاب .. بعد إثباتٍ، حينئذٍ يُثبت لما بعدها الحكم الذي أُثبت للسابق.

قام زيدٌ بل عمرو .. لا النقيض، فتفيد الإضراب عن الأول وتنقل الحكم إلى الثاني، قام زيدٌ بل عمرو: بل الذي قام عمرو، فأثبتت الحكم الذي قبل (بل) لما بعدها، طيب! قام زيدٌ الأول الذي هو قبل (بل) سلب الحكم، فلم يُثبت له قيام ولم يُنف، موقوف فيه، زيد هل قام؟ ما ندري قام أو لا، لماذا؟ لأن (بل) هنا نقلت الحكم .. أخذته، وهو إثبات القيام لما قبلها، فأثبتته لما بعدها، فلما أخذ القيام وهو الوصف، حينئذٍ صار ما قبلها في حكم المسكوت عنه، لا ثبت له قيام ولا نفي، إذا: قام زيدٌ بل عمرو .. بل قام عمرو، فنقلت الحكم من السابق إلى اللاحق .. المعطوف.

طيب! ماذا يكون حكم ما قبل (بل)؟ نقول: مسكوتٌ عنه، يعني: لا نُثبت له قيام، ولا نفي عنه القيام، ولذلك قال هنا ابن عقيل: حتى يصير الأول كأنه مسكوتٌ عنه، يعني: سلب الحكم عما قبله وجعله لما بعدها، هذه وظيفة (بل) بعد الإثبات .. (في الخبر المثبت) غير منفي (والأمر): اضرب زيداً بل عمراً، عمراً هو المأمور بالضرب، أن يُضرب، وزيد لا تضربه ولا لا تضربه: مسكوتٌ عنه.

(والأمر الجلي) الجلي يعني: الواضح، هذا تنميط لصحة الاستغناء عنه، إذاً: (لكن) و (لا) و (بل) هذه الحاصل نقول: أهما يشتركان ويفترقان، ابن هشام رحمه الله قرر هذه الأحرف الثلاثة في شرح قطر الندى من أحسن ما يكون، قال رحمه الله هناك: " والحاصل: أن بين (لا) و (لكن) و (بل) اشتراكاً وافتراقاً " هذه الحروف الثلاث تشترك

وتفترق، فأما اشتراكها فمن وجهين:

الأول: أنها عاطفة، كلها عاطفة بالشروط السابقة ليس مُطلقاً.

الثاني: أنها تفيد رد السامع عن الخطأ في الحكم إلى الصواب، وهذا أيضاً قدر مشترك بينها .. تفيد رد السامع عن الخطأ في الحكم إلى الصواب: ما قام زيد بل قام عمرو، إذاً: فيه ردٌّ، وإما افتراقهما فمن وجهين أيضاً:

أحدهما: أن (لا) تكون لقصر القلب وقصر الأفراد، و (بل) و (لكن) إنما يكونان لقصر القلب فقط: قصر أفراد، وقصر قلب، وقصر تعيين، الذي هو الأفراد أيضاً، تقول: جاءني زيد لا عمرو، قلنا: (لا) تكون لقصر القلب وقصر الأفراد: جاءني زيد لا عمرو هذا يحتمل أنه ردٌّ على من اعتقد أن الذي جاءك عمرو لا زيد، حينئذٍ قلبت الاعتقاد عنده، هو اعتقد أن الذي جاء زيد مثلاً، فأنا أقول: جاءني عمرو لا زيد، أنت اعتقدت شيء واحد في نفسك: أن الذي جاءني زيد، فأقول لك: جاءني عمرو لا زيد، هنا قصر قلب، قلبت الذي اعتقدته أنت، وأنت يحتمل في هذا المثال أن يكون جواباً لمن اعتقد الشركة، فيمن إذا اعتقدت أن الذي جاءني زيد وعمرو، فأقول لك: جاءني زيد لا عمرو، هنا أفراد، هذا يُسمى: قصر أفراد.

على كلٍّ: (لا) تكون لقصر القلب وقصر الأفراد، يعني: تستعمل لهذا وتستعمل لهذا، ليس في وقتٍ واحد، وإنما في تركيبين، وأما (بل) و (لكن) إنما يكونان لقصر القلب فقط، جاءني زيد لا عمرو، رداً على من اعتقد أن عمراً جاء دون زيد، أو أنهما جاءاك معاً، وتقول: ما جاءني زيد لكن عمرو، أو: بل عمرو، ردٌّ على من اعتقد العكس: أن الذي جاءني زيد، وأنا أرد عليه .. أقلب عليه .. قلبت عليه الحكم، فأقول: الذي جاءني .. ما جاءني زيد لكن عمرو .. ما جاءني زيد بل عمرو، قلبت الذي عنده. والثاني مما يفترقان: أن (لا) إنما يعطف بها بعد الإثبات، و (بل) يعطف بها بعد النفي، - على ما ذكرناه سابقاً-، و (لكن) إنما يعطف بها بعد النفي، ويعطف بـ (بل) بعد الإثبات، ومعناها حينئذٍ: إثبات الحكم لما بعدها وصرفه عما قبلها وتصديره كالمسكوت عنه.

وَإِنْ عَلَى ضَمِيرٍ رَفَعَ مُتَّصِلٌ ... عَطَفْتَ فَأَفْصِلْ لَ الضَّمِيرِ الْمُتَفَصِّلِ
أَوْ فَاصِلٍ مَا وَبِلَا فَصْلٍ يَرُدُّ ... فِي النَّظْمِ فَاشْيَاءً وَضَعَهُ اعْتَقَدَ

(وَإِنْ عَلَى ضَمِيرٍ)، (إِنْ) حرف شرط، أين فعله؟ (عَطَفْتَ) لأنني قلت حتى تفهم البيت .. ابن مالك ألفاظه غريبة أحياناً! ما تفهمها إلا بالإعراب.

(وَإِنْ عَلَى ضَمِيرٍ رَفْعٍ مُتَّصِلٍ فَافْصِلْ بِالضَّمِيرِ الْمُتَفَصِّلِ) لَمَّا عَرَفْتَ فعل الشرط تم واستقام معك الكلام، وَإِنْ عَطَفْتَ عَلَى ضَمِيرٍ، إِذَا (عَلَى ضَمِيرٍ) جارٍ ومجرورٍ مُتَعَلِّقٌ بقوله: (عَطَفْتَ)، وَعَلَى ضَمِيرٍ: مجرورٌ بعلى وهو مضافٌ ورَفْعٌ: مضافٌ إليه، و (مُتَّصِلٍ) صفةٌ لرفع، وقوله: فَافْصِلْ الفاء واقعةٌ في جواب الشرط، وافصل: هذا أمرٌ .. جواب الشرط.

(فَافْصِلْ بِالضَّمِيرِ) جارٍ ومجرورٍ مُتَعَلِّقٌ بقوله: افصل، والفاعل ضميرٌ مستترٌ وجوباً، و (الْمُتَفَصِّلِ) هذا صفةٌ للضمير.

(أَوْ فَاصِلٍ مَا) هذا معطوفٌ على قوله: (بِالضَّمِيرِ)، (أَوْ فَاصِلٍ مَا) و (مَا) هذه زائدة، إِنْ عَلَى ضَمِيرٍ رَفْعٍ مُتَّصِلٍ عَطَفْتَ فافصل .. فافصل بين المعطوف عليه وحرف العطف، وهذا شروعٌ من الناظم في بيان أحكامٍ تتعلق بال؟؟؟.

إِذَا عَطَفْتَ عَلَى ضَمِيرِ الرَفْعِ الْمُتَّصِلِ، إِذَا قِيلَ: ضَمِيرِ الرَفْعِ الْمُتَّصِلِ احتمل واحداً من اثنين: إمَّا أَنْ يَكُونَ مُسْتَتِراً، وإمَّا أَنْ يَكُونَ بَارِزاً، وهنا الناظم أطلق فشمل المستتر والبارز، يعني: إِذَا عَطَفْتَ عَلَى ضَمِيرٍ رَفْعٍ مُسْتَتِرٍ، فافصل بالضمير المنفصل، وَإِنْ عَطَفْتَ عَلَى ضَمِيرٍ رَفْعٍ بَارِزٍ فافصل بالضمير المنفصل.

قَمَتَ أَنْتَ وَزَيْدٌ، قَمَتَ: فعلٌ وفاعلٌ، الفاعل هنا ضميرٌ رَفْعٍ مُتَّصِلٍ بَارِزٌ أَوْ مُسْتَتِرٌ؟ قَمَتَ بَارِزٌ، عَطَفْتَ عَلَيْهِ زَيْدٌ، قَلْتُ: قَمَتَ وَزَيْدٌ، يَقُولُ لَكَ ابْنُ مَالِكٍ: لَا، لَا تَعْطِفْ هَكَذَا مَبَاشَرِ الْأَسْمِ الظَّاهِرِ عَلَى ضَمِيرِ الرَفْعِ، افصل بينهما بالضمير المنفصل، اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ، قَمَتَ أَنْتَ وَزَيْدٌ، فزَيْدٌ: هَذَا مَعْطُوفٌ عَلَى التَّاءِ الَّتِي هُوَ الضَّمِيرُ الْمُتَّصِلُ الْبَارِزُ الْمَرْفُوعُ، حِينَئِذٍ فِي قَوْلٍ أَنْ يُفْصَلَ بَيْنَ الْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ إِذَا عَطَفْتَ عَلَى الضَّمِيرِ الْمُسْتَتِرِ: اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ، زَوْجٌ بِالرَفْعِ مَعْطُوفٌ عَلَى الضَّمِيرِ الْمُسْتَتِرِ وَجُوباً فِي: اسْكُنْ، لِأَنَّهُ فَعْلٌ أَمْرٌ وَالْفَاعِلُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ، إِذَا عَطَفْتَ عَلَيْهِ حِينَئِذٍ تَعْطِفُ عَلَيْهِ بِفَاعِلٍ، وَلَا تَعْطِفُ عَلَيْهِ هَكَذَا مَبَاشَرَةً، وَإِنَّمَا تَقُولُ: قَمِ أَنْتَ وَزَيْدٌ ..

اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ، قَمِ أَنْتَ وَزَيْدٌ: هَذَا مَعْطُوفٌ عَلَى الضَّمِيرِ وَهُوَ مَرْفُوعٌ. إِذَا: وَإِنْ عَطَفْتَ عَلَى ضَمِيرٍ رَفْعٍ مُتَّصِلٍ، مُسْتَتِراً كَانَ أَوْ بَارِزاً، نَحْوُ: قَمَتَ أَنْتَ وَزَيْدٌ، وَقَمِ أَنْتَ وَزَيْدٌ، وَمَا اتَّصَلَ كَذَلِكَ بِالْوَصْفِ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا مُسْتَتِراً: زَيْدٌ قَائِمٌ هُوَ وَعَمْرُو، زَيْدٌ: مُبْتَدَأٌ، قَائِمٌ خَبَرٌ، وَعَمْرُو: أَرَدْتُ أَنْ تَعْطِفَ عَلَى الْفَاعِلِ الْمُسْتَتِرِ فِي الْوَصْفِ، لِأَنَّهُ كَمَا سَبَقَ أَنَّ الْوَصْفَ يَرْفَعُ ضَمِيراً مُسْتَتِراً عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ، تَقُولُ: زَيْدٌ قَائِمٌ هُوَ وَعَمْرُو، أَوْ ضَارِبٌ هُوَ وَعَمْرُو، فَتَأْتِي بِالْفَاعِلِ الَّذِي هُوَ لَفْظٌ: هُوَ.

فَأَفْصِلْ بين المعطوف والمعطوف عليه بِالضَّمِيرِ الْمُتَّفَصِّلِ، لماذا؟ قالوا: لأنَّ الْمُتَّصِلَ المرفوع كالجُزءِ مما اتصل به، يعني: قمت وقم كما سبق: أن الفاعل كجُزءٍ من عامله .. من الفعل، فلو عُطِفَ عليه كان كالعطف على جزء الكلمة، هذا كالتعليل في كونه لا يعود الضمير على المضاف إليه، لأنه كالجُزءِ، حينئذٍ لا يرجع الضمير، هنا لو عُطِفَ عليه مباشرةً: قمت وزيدٌ .. اسكن وزوجك، لو عطف مباشرة كأنه عطف على جزءٍ من الكلمة .. كأنك عطفت على الباء الذي هو أحد أجزاء الكلمة. على جزءٍ من الكلمة، فإذا أُكِّدَ بالمنفصل دل إفراده مما اتصل به بالتأكيد على انفصاله في الحقيقة، فحصل له نوع استقلال، يعني: إذا قلت: قمتَ أنتَ، لَمَّا أَكَّدْتَهُ بِ: أنتَ - لأننا نعرِّبه ماذا: أنتَ؟ توكيد-، لَمَّا أَكَّدْتَهُ حينئذٍ دل على أن له نوع استقلال، فصار كالتمهيد لأن يعطف عليه بالواو، هذا تعليل.

فحصل له نوع استقلال، ولم يجعل العطف على هذا التوكيد لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه، فكان يلزم كون المعطوف تأكيداً للْمُتَّصِلِ وهو باطل، على كل: مراده أن يكون له نوع استقلالٍ فأكد أولاً فكان الكلمة مستقلة، فكان لها وضعٌ ثم عطف عليها بعد ذلك، وأما إذا عطف عليه دون توكيد، دون الفصل حينئذٍ كأنك عطفت على جزء الكلمة والحجة هو السماع.

(وَإِنْ عَلَى ضَمِيرٍ رَفَعٍ مُتَّصِلٍ) ضمير هذا قيد و (رَفَعٍ مُتَّصِلٍ) هذا قيد ثانٍ، وأفهم كلامه جواز العطف على الضمير المنفصل مطلقاً، لأنه قيده بضمير رفعٍ مُتَّصِلٍ، إذاً: أفهم كلامه جواز العطف على الضمير المنفصل مطلقاً مرفوعاً كان أو منصوباً، وعلى الْمُتَّصِلِ المنصوب بلا شرط لأنه قال: (ضَمِيرٍ رَفَعٍ) دون شرطٍ، إذاً: يجوز أن يعطف على ضمير النصب مطلقاً، نحو: أنا وزيدٌ قائمان، أنا: هذا ضمير رفعٍ مُنْفَصِلٍ لا مُتَّصِلٍ، إذاً: جاز العطف عليه فتقول: أنا وزيدٌ، لا نحتاج: أنا وهو زيدٌ، لا بد من الفصل لا، نقول: نعطف عليه مباشرة، لأن الشرط أن يكون مُتَّصِلاً، وهذا منفصل. وإياك والأسد، هذا منصوبٌ على التحذير، احذر .. أحذر، إياك والأسد، عُطِفَ الأسد على: إياك، جاز دون فاصلٍ لكون: إياك ضمير نصب، ونحو: ((جَمْعُنَاكُمْ وَالْأَوَّلِينَ)) [المرسلات: 38] جَمْعُنَاكُمْ: الكاف في محل نصب، وَالْأَوَّلِينَ: معطوفٌ عليه، جاز دون فاصلٍ لأن الشرط: أن يكون ضمير رفعٍ، وجاز ذلك لأن كلاً من المذكورين ليس كالجُزءِ فأجري مجرى الظاهر.

(أَوْ فَاصِلٍ مَا) هذا أشبه ما يكون بصرفٍ لما سبق عن أن يكون متعيناً، لأن ظاهر قوله: (فَأَفْصِلْ بِالضَّمِيرِ الْمُتَّفَصِّلِ) أنه يجب أن يكون الفاصل هو الضمير المنفصل لا، ليس هذا بالشرط، المراد: أن يُفْصَلَ بينهما فحسب، سواء كان ضميراً منفصلاً أو فاصلاً ما،

أي فاصلٍ كان، وإنما نصَّ على الضمير المنفصل لكثرتِه، يعني: لكثرة الفصل به في لسان العرب.

(أَوْ فَاصِلٍ مَا)، (مَا): اسمٌ نكرة في موضع نعتٍ لفاصل، بمعنى: أي فاصلٍ كان، وجُوِّزَ المَكُودِي أن تكون زائدة، وإنما اكتفي بأي فاصلٍ، لأن فصل الكلام قد يغني عما هو واجبٌ، فغير الواجب من باب أولى وأحرى، سبق معنا: أَتَى الْقَاضِي بِنْتُ الْوَاقِفِ، التأنيث هنا واجب، والفصل أغنى عن الوجوب، صار مندوباً مستحباً أن يُؤنَّث، فلما قيل بالفصل هنا في إسقاط الوجوب .. وجوب التأنيث، إذاً: صار الفاصل له مقامٌ في صرف الحكم، وإنما اكتفي بأي فاصلٍ يعني: بين العاطف والمعطوف، لأن فصل الكلام من حيث هو فصلٌ قد يغني عما هو واجب، نَحْوُ أَتَى الْقَاضِي بِنْتُ الْوَاقِفِ، فلأن يغني عما هو غير واجبٍ أولى، لأنه ليس بواجب هنا، وإنما هو مستحبٌ، ولذلك قال: **وَبَلَا فَصْلٍ يَرِدُ ... فِي التَّظْمِ فَاشِيَاءٌ وَضَعْفُهُ اعْتَقِدُ.**

إذاً (أَوْ فَاصِلٍ مَا) هذا معطوف على قوله: (بِالضَّمِيرِ) إذاً: المراد أن يُفصل، حينئذٍ قد يُقال: بأن الواجب هو الفصل، وأمّا الذي يقع فاصلاً فهذا يقع أي فاصلٍ كان، سواءً كان ضميراً منفصلاً أو مفعولاً به، أو جارٍ ومجرور إلى غيره.

(أَوْ فَاصِلٍ مَا) يعني: إمّا بين العاطف والمعطوف عليه، وإمّا بين العاطف والمعطوف، كالمفعول به: ((جَنَّتْ عَذْنٌ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ)) [الرعد:23] من صلح: من هذا معطوفٌ على الواو، وهذا ضمير رفعٍ مُتَّصِلٍ، يدخلون: الواو ضمير رفعٍ مُتَّصِلٍ، قال: ((وَمَنْ صَلَحَ)) [الرعد:23] هم يدخلون، ومن صلح: معطوفٌ عليه، الأصل: أن يكون الفاصل ضمير منفصل، ولكن هنا فصل بالمفعول به، يدخلونها الجنة ((وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ)) [الرعد:23] ف (من) معطوفٌ على الواو في يدخلونها، وصح ذلك للفصل بالمفعول به، وهو الهاء من يدخلونها.

ومثل الفاصل بـ (لا) النافية: ((مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا)) [الأنعام:148] (مَا أَشْرَكْنَا) (نَا) هذا ضمير رفعٍ مُتَّصِلٍ، عطف عليه آبَاؤُنَا، وآبَاؤُنَا هذا الأصل: عطفٌ على (نَا) حينئذٍ نقول: الأصل المنوع، لكن سَوَّغَ هن العطف للفصل، ما نوع الفاصل؟ (لا) النافية، فآبَاؤُنَا معطوفٌ بالواو على (نَا) وجاز ذلك للفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بـ (لا).

وقد اجتمع الفاصلان، في نحو: ((مَا لَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ)) [الأنعام:91] جميل هذا! وآبَاؤُكُمْ: هنا معطوفٌ فُصِّلَ بينهما بـ (أنتم) و (لا) جُمِعَ بينهما، أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ

هذا معطوف آباؤكم على تعلموا .. الواو، مثل: يدخلون.
إذاً (أَوْ فَاصِلٍ مَا) نقول: المراد هنا أن يفصل بين المعطوف والمعطوف عليه، وهو ضمير
الرفع المتصل أي فاصل، سواء كان ضميراً منفصلاً، أو كان مفعولاً به، أو كان (لا)، أو
يُجمع بينهما.

(وَبِلَا فَصْلٍ يَرِدُ ... فِي التَّنْظِيمِ فَاشِياً) ويرد الفصل -العطف- دون فصلٍ .. (بِلاَ
فَصْلٍ)، (فِي التَّنْظِيمِ) .. فِي الشِّعْرِ، (فَاشِياً) كثيراً، ولكن (ضَعْفُهُ اعْتَقَدَ) اعتقد ضعفه ..
ضعيف، لأنه مخالفٌ للواجب، إذاً: فافصل على أصله أنه واجب، ولكن الذي يحصل
به الفصل أنت مُخَيَّرٌ به. أَوْ فَاصِلٍ مَا، ثم نبه على أنه قد ورد العطف على ضمير الرفع
المتصل من غير فصلٍ.

قال: و (يَرِدُ) أي: العطف، (بِلاَ فَصْلٍ) من غير فصلٍ .. لا بمعنى: غير، والجار والمجرور
مُتَعَلِّقٌ بقوله: (يَرِدُ)، (فِي التَّنْظِيمِ) يعني: الشِّعْر، (فِي التَّنْظِيمِ) جار ومجرور مُتَعَلِّقٌ بقوله:
(يَرِدُ)، (فَاشِياً) هذا حال من فاعل (يَرِدُ) يعني: كثيراً، فُهِمَ منه أنه كثيراً فِي الشِّعْرِ، وَفُهِمَ
منه العكس: أنه غير فاشٍ في النثر، (فَاشِياً) كثيراً مُنْتَشِراً، فحينئذٍ فاشياً هذا حالٌ من
فاعل (يَرِدُ) فُهِمَ منه لأنه صفة .. حال وصفٌ في المعنى، حينئذٍ فُهِمَ منه: أنه غير فاشٍ
في النثر.

(وَضَعْفُهُ اعْتَقَدَ) يعني: مع فشوه وكثرته اعتقد ضعفه أنه ضعيف، لأنه مخالفٌ للأصل،
(وَضَعْفُهُ اعْتَقَدَ) اعتقد ضعفه، أي: على مذهب البصريين، وأجازه الكوفيون بلا ضعفٍ
قياساً على البدل نحو: أعجبتني جمالك، جمالك: بدل من التاء .. أعجبتني .. التاء ..
أنت، جمالك: وقع بدل دون فاصلٍ، قيس عليه العطف، لكن هذا بعيد، لأن البدل
والمبدل منه شيء واحد، وأمّا العطف فلا، فهما منفصلان: ((أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ))
[الأنعام: 91] فرق بينهما.

وأجازه الكوفيون بلا ضعفٍ قياساً على البدل، نحو: أعجبتني جمالك، والفرق على
مذهب البصريين، يعني: بين البدل وبين العطف، لماذا لا تقيسون كما قاس الكوفيون؟
قالوا: لا، ثم فرق، الفرق على مذهب البصريين: أن الثاني في العطف غير الأول غالباً،
يعني: مُنْفَصِلٌ .. منفك، وأمّا البدل هو عينه، البدل والمبدل منه شيء واحد، جاء زيدٌ
أخوك: أخوك هو زيد، وزيد هو أخوك، إذاً: هذا أمرٌ سهل.

أن الثاني في العطف غير الأول غالباً، فلا بُدَّ من تقوية الأول بخلاف البدل، وكالبدل
التأكيد إلا النفس والعين، قال المكوذي: " ووجه الضعف: أن ضمير الرفع المتصل

شديد الاتصال برافعه، فصار كأنه حرفٌ من حروف عامله، فإذا لم يفصل بينهما فكأنه عطف اسمٌ على فعلٍ ".
إذاً:

أَوْ فَاصِلٍ مَا وَبَلَ فَصْلٍ يَرُدُّ ... فِي النَّظْمِ فَاشِيَاءٌ وَضَعْفُهُ اعْتَقِدَ

فِي النَّظْمِ فَاشِيَاءٌ: كثيراً، مفهومه أنه في النثر قليل، (وَضَعْفُهُ اعْتَقِدَ) سواءً كان في النظم أو في النثر، هذا مطلقاً.

قال ابن عقيل: " والضمير المرفوع المستتر في ذلك كالمُتَّصِلِ نحو: اضرب أنت وزيدٌ ..
"اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ" هذا على المشهور عند النحاة، ومنه قوله تعالى: ((اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ)) [البقرة:35] فزوجك: معطوفٌ على الضمير المستتر في: اسكن،
وصح ذلك للفصل بالضمير المنفصل وهو: أنت.

وأشار بقوله: بِأَنَّ فَصْلٍ يَرُدُّ: إلى أنه قد ورد في النظم كثير من العطف على الضمير المذكور بلا فصل، كقوله:

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزُهْرٌ تَهَادَى ... كِنَعَاكِ الْفَلَا تَعَسَّفَنَّ رَمَلًا

(زُهْرٌ) معطوفٌ على الضمير المستتر في: أَقْبَلْتُ، من غير فصلٍ ولا تأكيد، وقد ورد ذلك في النثر قليلاً، هذا مفهوم قوله: (فِي النَّظْمِ فَاشِيَاءٌ) إذاً: في النثر وقع لكنه قليل، وعلى ضعفه جَوَّزَهُ بعضهم في السَّعَةِ، حكى سيبويه رحمه الله: مررت برجلٍ سواءٍ والعدم، يعني: مستوٍ هو والعدم، مستوٍ .. سواءٍ، هذا في قوة المشتق، والمشتق هذا فيه ضمير، كأنه قال: مستوٍ والعدم، العدم بالرفع معطوف على الضمير المستتر في: مستوٍ، دون فاصلٍ.

مررت برجلٍ سواءٍ والعدم، سواءٍ نقول: هذا مؤولٌ بمشتق، أي: مستوٍ، والعدم الأصل أن يقول: مستوٍ هو والعدم، لا بُدَّ من الفاصل، لكن نقول: هذا قليل. برفع العدم، بالعطف على الضمير المستتر في سواءٍ، لأنه مؤولٌ بالمشتق، أي: مستوٍ هو العدم وليس بينهما فاصل.

وعُلِّمَ من كلام المصنف: أن العطف على الضمير المرفوع المنفصل لا يحتاج إلى فصلٍ، هذا واضح نحو: زيدٌ ما قام إلا هو وعمرو، وكذلك الضمير المنصوب المُتَّصِلِ والمنفصل، زيدٌ ضربته وعمراً، عمراً: معطوف على الضمير ضربته، لا يحتاج إلى فاصل، وما أكرمت إلا إياك وعمراً، عمراً: معطوف على إياك ولا يحتاج، مثل: إياك والأسد.

وأما الضمير المجرور فهذا لا يعطف عليه إلا بإعادة الجار له، يعني: لا يعطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار، سواء كان اسماً أو حرفاً، نحو: مررت بك وبزيدٍ، لا يصح أن يقال: مررت بك وزيدٍ، لا بُدَّ أن تعيد حرف الجر، فتقول: مررت بك وبزيدٍ، بحرف الجر. ولا يجوز: مررت بك وزيدٍ، هذا مذهب الجمهور، وأجاز ذلك الكوفيون، واختاره المصنف هنا، ولذلك قال:

وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ... ضَمِيرٍ خَفُضٍ لَزِمًا قَدْ جُعِلَا

(وَلَيْسَ عِنْدِي لَزِمًا) .. خَالَفَ!
وَلَيْسَ عِنْدِي لَزِمًا إِذْ قَدْ أَتَى ... فِي النَّظْمِ وَالنَّثْرِ الصَّحِيحِ مُثَبَّتَا

هنا نسختان: (فِي النَّظْمِ وَالنَّثْرِ الصَّحِيحِ) .. فِي النَّظْمِ وَالنَّثْرِ الصَّحِيحِ، لكن هذا أولى: (فِي النَّظْمِ وَالنَّثْرِ الصَّحِيحِ) لأن مراده بالنثر: القرآن، النثر الصحيح يعني: القراءة الثابتة الصحيحة، ولم يُعهد أنهم يصفون الشَّعر بكونه صحيحاً، حينئذٍ النسخة الأولى .. شرحوا على هذا وذاك، تقديم وتأخير، لكن الأولى أن يقال: (فِي النَّظْمِ وَالنَّثْرِ الصَّحِيحِ) فيكون الصحيح صفة للنثر لا للنظم، لأنه هو هذا المعهود. (وَعَوْدُ خَافِضٍ) يعني: إذا عُطِفَ اسمٌ على الضمير المخفوض، لزم إعادة الخافض، وشمل المخفوض بالحرف: مررت بك وبزيدٍ، والمخفوض بالاسم: جلست بينك وبين زيدٍ، لا يُقال: جلست بينك وزيدٍ، زيدٍ: معطوف على الكاف، بينك: بين هذا مضاف، والكاف مضاف إليه، لو عطفت على المضاف إليه حينئذٍ لو قيل بالجواز لقليل: جلست بينك وزيدٍ، وإذا قيل بالمنع على المشهور: لا يُقال: إلا جلست بينك وبين زيدٍ بإعادة الخافض.

إِذَا (عَوْدُ خَافِضٍ) يشمل الخافض إذا كان حرفاً: مررت بك وبزيدٍ، ويشمل الخافض إذا كان اسماً: جلست بينك وبين زيدٍ، لا بُدَّ من إعادته. فإعادة الخافض في ذلك لازمة عند جمهور البصريين إلا في الضرورة، وذهب الكوفيون: إلى أنه لا يلزم، يعني: يجوز العطف دون إعادته الخافض، فيُقال: مررت بك وزيدٍ، وجلست بينك وزيدٍ دون إعادة الخافض.

(وَعَوْدُ خَافِضٍ) عود: مبتدأ وهو مضاف، وخافضٍ: مضاف إليه، وهذا عام شاملٌ للحرف والاسم، لكن لا يعاد الاسم إلا إذا لم يُلَيسَ، فإن ألبس حينئذٍ مُنْعَ، كقولك:

جاء غلامك وغلام زيدٍ، لو قال: جاء غلامك وزيدٍ، وهو غلام واحد، حينئذٍ لا يُعاد، فلا يُقال: جاء غلامك وغلام زيدٍ، لأنه إذا أعيد أوقع في لبسٍ، وهو أن المراد به غلامان، والمراد به في النفس غلامٌ واحد، جاء غلامك وزيدٍ، لا يُعاد الخافض هنا، لماذا؟ لأنك لو أعدته لأوقعت في لبسٍ، وهو أن الغلام هو واحد لزيد ولك، فإذا قلت: جاء غلامك وغلام زيدٍ صار اثنين، وأنت تريد أن يكون واحداً، إذاً: السامع لا يفهم أنه واحد، وإنما يفهم أنه اثنان، فتقول: جاء غلامك وزيدٍ، يعني: غلامك وغلام زيدٍ. تريد غلاماً واحداً مشتركاً بينهما لم يجز إلا إذا قامت قرينة تدل على المقصود. (وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى) (لَدَى) بمعنى: عِنْدَ، مُتَعَلِّقٌ بقوله: عود، لأن عود هذا مصدر: عاد يعود عوداً، فيتعلق بالطرف.

(وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى) يعني: عِنْدَ، (عَطَفَ عَلَى ضَمِيرٍ خَفُضٍ): عِنْدَ عطفك أنت عَطَفَ عَلَى ضَمِيرٍ خَفُضٍ، (لَا زِمًا قَدْ جُعِلَ) قد جُعِلَ لازماً، قد: للتحقيق، وجُعِلَ: الألف للإطلاق، وجُعِلَ: هذا مغيّر الصيغة، وفيه نائب فاعل هو المفعول الأول و (لَا زِمًا) مفعولٌ ثاني، قد جُعِلَ لازماً في غير الضرورة، وعليه جمهور البصريين، ومنه: ((فَقَالَ هَا وَلِلْأَرْضِ)) [فصلت: 11] أعاد اللام، لها وللأرض: أعاد اللام مرة أخرى. كذلك: ((وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ)) [المؤمنون: 22] ما قال: والفلك، إنما عطف على الضمير المجرور بإعادة الخافض.

وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطَفَ عَلَى ... ضَمِيرٍ خَفُضٍ لَا زِمًا قَدْ جُعِلَ

قد جُعِلَ لازماً عند جمهور البصريين في غير الضرورة، والآيات واضحة. (وَلَيْسَ عِنْدِي لَا زِمًا) خالف! وَلَيْسَ عِنْدِي يعني: وليس عودُ الخافض لازماً عندي، (عِنْدِي) هذا مُتَعَلِّقٌ بقوله: (لَا زِمًا) وهو معمولٌ للخبر، وقد فصل بين العامل وهو ناسخ، وبين الخبر:

وَلَا يَلِي الْعَامِلَ مَعْمُولُ الْخَبَرِ ... إِلَّا إِذَا ظَرْفًا أَتَى أَوْ حَرْفَ جَرٍّ

فهو مُستَسَاغٌ .. فهو جائز، لأنه ظرف، إذاً: معمول الخبر هنا فصل بين العامل والخبر، وهذا جائزٌ لكونه ظرفاً.

(وَلَيْسَ عِنْدِي لَا زِمًا)، (لَا زِمًا) هذا خبر ليس، واسم ليس ضمير مستتر يعود على عود الخافض، وَلَيْسَ عِنْدِي لَا زِمًا وفاقاً ليونس والأخفش والكوفيين، لماذا؟ قال: (إِذْ قَدْ أَتَى

فِي النَّظْمِ وَالنَّثْرِ الصَّحِيحِ مُثَبَّتًا) حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ أَتَى، (إِذْ) لِلتَّعْلِيلِ، (قَدْ) لِلتَّحْقِيقِ،
(أَتَى) الضَّمِيرُ هُنَا يَعُودُ إِلَى عَدَمِ عَوْدِ الْخَافِضِ، إِذَا: عَكْسٌ لِأَنَّهُ قَالَ: وَلَيْسَ لِأَزْمًا
عِنْدِي، مَا هُوَ الَّذِي لَيْسَ لِأَزْمًا؟ إِعَادَةُ الْخَافِضِ إِذَا عُطِفَ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَخْفُوضِ، هَذَا
لَيْسَ بِإِلْزَامٍ عِنْدَ ابْنِ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَفَاقًا لِلْأَخْفَشِ وَالْكَوْفِيِّينَ وَيُونُسَ، لِمَاذَا؟ قَالَ:
(إِذْ) تَعْلِيلٌ هَذَا، لَا بُدَّ مِنْ دَلِيلٍ:
(إِذْ قَدْ أَتَى) وَلَمَّا كَانَتْ الْمَسْأَلَةُ قَوِيَّةً هُنَا عِلَلٌ فِي الْمَتْنِ، وَالْأَصْلُ أَنْ لَا يُعْلَلُ فِي الْمَتْنِ كَمَا
سَبَقَ، الْمَتْنُ لَيْسَتْ مَقَامٌ لِلتَّعْلِيلِ.

(إِذْ) تَعْلِيلٌ، (قَدْ) لِلتَّحْقِيقِ، (أَتَى) أَي: الْعَوْدُ دُونَ إِعَادَةِ الضَّمِيرِ، الْعُطْفُ عَلَى ضَمِيرٍ
مَخْفُوضٍ دُونَ إِعَادَةِ الضَّمِيرِ، (فِي النَّظْمِ) يَعْنِي: الشَّعْرُ، (وَالنَّثْرِ الصَّحِيحِ) الَّذِي هُوَ
الْقُرْآنُ .. يَقْصِدُ بِهِ الْقُرْآنَ .. الْقِرَاءَةُ الثَّابِتَةُ، (مُثَبَّتًا) حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ (أَتَى).
قَالَ هُنَا: أَي: جَعَلَ جُمْهُورُ النَّحَاةِ إِعَادَةَ الْخَافِضِ إِذَا عُطِفَ عَلَى ضَمِيرِ الْخَفْضِ لِأَزْمًا،
وَلَا أَقُولُ بِهِ .. لَيْسَ عِنْدِي لِأَزْمًا، لَوْرُودُ السَّمَاعِ نَثْرًا وَنَظْمًا، بِالْعُطْفِ عَلَى الضَّمِيرِ
الْمَخْفُوضِ مِنْ غَيْرِ إِعَادَةِ الْخَافِضِ، فَمِنْ النَّثْرِ قِرَاءَةُ حَمْزَةٍ: ((وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ
وَالْأَرْحَامَ)) [النِّسَاءُ: 1] وَالْأَرْحَامُ: بِالْخَفْضِ مَعْطُوفٌ عَلَى (بِهِ) الضَّمِيرِ، إِذَا: لَمْ يَرْجِعْ ..
لَمْ يُعِدِ الضَّمِيرَ، دَلَّ عَلَى أَنَّهُ جَائِزٌ. يَجْرُ الْأَرْحَامُ عُطْفًا عَلَى الْهَاءِ الْمَجْرُورَةِ بِالْبَاءِ.
وَمِنْ النَّظْمِ مَا أَنْشَدَهُ سَيَبُويَه:

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتُ هَجُونًا وَتَشْتُمُنَا ... فَادْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ

وَالْأَيَّامُ: هَذَا عُطِفَ عَلَى الْكَافِ الْمَجْرُورَةِ بِالْبَاءِ.

وَحَكَا قَطْرَب: مَا فِيهَا غَيْرُهُ وَفَرَسِهِ، مَا فِيهَا: لَيْسَ فِيهَا، غَيْرُهُ وَفَرَسُهُ يَعْنِي: غَيْرَ فَرَسِهِ، لَمْ
يُعِدِ الْخَافِضَ.

نَقَفَ عَلَى هَذَا، وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمَ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ ... !!!

عناصر الدرس

* حذف المعطوف وحرف العطف

* حذف المعطوف عليه

* عطف الفعل على الفعل ، عطف الفعل على الشبيه بالفعل والعكس. (خاتمه) .

* شرح الترجمة. البدل. وحده

* أنواع البدل

* إبدال الظاهر من الضمير إلى ضمير

* الإبدال من اسم الإستفهام

* إبدال الفعل من الفعل.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أمّا بعد:

وَالْفَاءُ قَدْ تُحَذَفُ مَعَ مَا عَطَفَتْ ... وَالْوَاوُ إِذْ لَا لَبْسَ وَهِيَ انْفَرَدَتْ
بِعَظْفٍ عَامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِيَ ... مَعْمُولُهُ دَفْعاً لَوْهَمِ اتَّقِي

وقفنا عند قول الناظم رحمه الله تعالى:

(وَالْفَاءُ) قلنا: هذا مبتدأ، (قَدْ) للتقليل، و (تُحَذَفُ) هذا فعل مضارع مُغَيَّر الصيغة،
ونائب الفاعل ضمير يعود على الفاء، وقوله (مَعَ) هذا ظرفٌ مُتَعَلِّقٌ بقوله: (تُحَذَفُ)، و
(مَا) اسمٌ موصول بمعنى: الذي مضاف إليه، و (مَعَ) مضاف كما سبق أنها ملازمة
للظرفية:

وَمَعَ مَعَ فِيهَا قَلِيلٌ ..

و (عَظَفَتْ)، (عَظَفَ) فعل ماضي مبني على الفتح، والتاء هذه حرف تأنيث مبني على
السكون، والفاعل: ضمير مستتر تقديره هي، لأنه أنث هنا، ما حكم التأنيث؟ واجب،
لماذا؟ إذا عاد الضمير على مُتَقَدِّمٍ .. مطلقاً سواء كان مؤنثاً مجازياً أو حقيقياً وجب
التأنيث: الشمس طَلَعَتْ واجب التأنيث، هندٌ خَرَجَتْ واجب التأنيث، خَرَجَتْ هندٌ
واجب تأنيث، طَلَعَتْ الشمس جازر التأنيث.

يُقال: طلعت الشمس وطلع الشمس، مثل: قالت الصحابة .. قال الصحابة،
الصحابة: هذا جمع تكسير، فهو مجازٌ من حيث كونه مؤولاً بالجماعة، إذاً: (عَظَفَتْ)
أين العائد .. الضمير؟ الجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذي هو: الذي،
أين العائد؟ الضمير: عَظَفَتْه، الضمير المحذوف، إذاً: عَظَفَ يتعدى إلى مفعول وهو
محذوف هنا: عَظَفَتْه، وليس الفاعل هو؛ لأن الفاعل لا يعود على (مَا) مع معطوفها،
الاسم الموصول مع ما دخلت عليه في تأويل مُشْتَقٍّ، كأنه قال: والفاء قد تُحذف مع
مَعطُوفها، يعني: مع الذي عطفته.

(وَالْوَاوُ) كذلك، الواو: مبتدأ، وخبره محذوف تقديره كذلك .. الواو كذلك.

إذاً: تَحْتَصُّ الفاء والواو بجواز حذفهما مع معطوفهما، لدليل .. القاعدة العامة، هنا لم

يُبين الناظم لكنه في كل باب إذا جَوَز الحذف إنما يَقِيدُه: (إِذَا عَلِمَ) .. حَيْثُ لَا لَبْسَ .. (وَحَذَفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ) إِذَا: قاعدة عامّة كما ذكرناه سابقاً، ولذلك نجعل قوله في باب المبتدأ والخبر: (وَحَذَفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ) بأنها قاعدة عامة تشمل أبواب النحو كله من أوله آخره، لا يحذف أبداً إلا ما عَلِمَ، وما لم يعلم الأصل فيه عدم الحذف إلا إذا جَوَز في باب مُعَيَّن فيختص به الجواز ولا يَتَعَدَّى.

هنا: (وَالْفَاءُ قَدْ تُحَذَفُ مَعَ مَا عَطَفَتْ ... وَالْوَاوُ) يعني: حرف العطف الواو تُحذف هي ومعطوفها، وكذلك: الفاء حرف عطف تُحذف هي ومعطوفها، لكن لا بُدَّ من دليلٍ وقرينة إمّا لفظية أو حالية، حالية بمعنى: أنه يكون ثَمَّ شيءٌ خارج عن اللفظ وإنما يقتضيه المقام، وأمّا اللفظية تكون في السياق.

مثال الفاء قوله تعالى: ((فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ)) [البقرة: 60] هنا ظاهر اللفظ غير مُراد، لماذا؟ لأننا لو قلنا: ((فَانْفَجَرَتْ)) [البقرة: 60] ليس ثَمَّ معطوف .. محذوف، حينئذٍ وقع الانفجار في مقابل: ((فَقُلْنَا اضْرِبْ)) [البقرة: 60] .. ((اضْرِبْ فَانْفَجَرَتْ)) [البقرة: 60] إِذَا: موسى ليس له دور في هذه المعجزة، فحينئذٍ نقول: إذا جعلناه على ظاهره ((اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ)) [البقرة: 60] انفجار الحجر صار مقابلاً لأمر الله تعالى: ((اضْرِبْ فَانْفَجَرَتْ)) [البقرة: 60] إِذَا موسى مأمور بأي شيء؟ إِذَا: فاضْرِبْ فانفجرت، إِذَا: الفاء هي حرف العطف، وضرب: هذا معطوفٌ على قوله: (فَقُلْنَا).

((فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ)) [البقرة: 60] أي: فاضرب فانفجرت، وهذا الفعل المحذوف معطوفٌ على: (فَقُلْنَا) إِذَا: من ظاهر السياق قرينة واضحة بينة أنه لا يمكن أن يكون قوله: فانفجرت مقابلاً لقوله: اضرب أو فقلنا، لماذا؟ لأنه لو كان الأمر كذلك على ظاهره، لما كان لأمر موسى شأن، وإنما المراد أن يظهر لموسى فضل هذه المعجزة، حينئذٍ لا بُدَّ من تقديرٍ، ونقول هنا: حذفت الفاء مع مدخولها، وهذا جائزٌ متفقٌ عليه.

ومثّل بعضهم بقوله تعالى: ((فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ)) [البقرة: 184] فأفطر .. جمهور الفقهاء على تقدير: فأفطر، خلافاً لابن حزم رحمه الله تعالى، إذا لم نُقَدِّرْ وجعلنا الظاهر هو المراد، حينئذٍ كل من كان مريضاً أو على سفر صام أو لا عليه القضاء، وبهذا قال ابن حزم رحمه الله تعالى، أمّا إذا جعلنا ثَمَّ محذوفاً وهو الفاء ومعطوفها، حينئذٍ نُقَدِّرْ: فأفطر فعليه عدة، عدة ما إعرابه؟ مبتدأ، أين خبره؟

فعليه، يعني: محذوف، إذاً عدة: هذا مبتدأ، وعليه: هذا خبر محذوف، فعليه عدة مطلقاً
سواءً صام أو لا، ودلت السنة على خلاف هذا، فحينئذ علمنا أن في الآية محذوفاً
وهو: فأفطر، الفاء ومدخولها.
وَالْفَاءُ قَدْ تُحَذَفُ مَعَ مَا عَطَفْتُ ... وَالْوَاوُ.

مثاله في الواو قول القائل:
فَمَا كَانَ بَيْنَ الْخَيْرِ لَوْ جَاءَ سَالماً ..
فما كان بين الخير وبين، حذف الواو مع معطوفها، ومثله قوله تعالى: ((سَرَابِيلٌ تَقِيكُمُ
الْحَرَّ)) [النحل: 81] أي: والبرد، حذف الواو مع مدخولها، وهذان الحكمان: حذف
الواو أو الفاء مع معطوفهما متفقٌ عليه بين النحاة.
إذاً:
وَالْفَاءُ قَدْ تُحَذَفُ مَعَ مَا عَطَفْتُ ... وَالْوَاوُ.

لكنه قليل .. هذا الأمر قليل ليس بالكثير، إنما في مواضع، ولذلك نشترط فيه: أن
يكون ثمَّ قرينة واضحة بينة تدل على حذف حرف العطف والمعطوف.
وَالْفَاءُ قَدْ تُحَذَفُ مَعَ مَا عَطَفْتُ) مع ما عطفته .. يعني: مع معطوفها.
وَالْوَاوُ كَذَلِكَ إِذْ لَا لَبْسَ) قَيِّده الناظم: (إِذْ لَا لَبْسَ) هو قيد فيهما، يعني: في حذف
الفاء مع معطوفها، والواو مع معطوفها، لأنه ذكر جملتين ثم ذكر: (إِذْ لَا لَبْسَ).

وَالْفَاءُ قَدْ تُحَذَفُ مَعَ مَا عَطَفْتُ ... وَالْوَاوُ) الفاء قد تحذف: هذه جملة مبتدأ وخبر،
(وَالْوَاوُ) جملة كذلك مبتدأ وخبر، ثمَّ علَّل الحكمين: (إِذْ لَا لَبْسَ) وهو قيد في النوعين:
حذف الفاء مع معطوفها، والواو مع معطوفها، أي: وقت عدم اللبس، ف (إِذْ) ظرفية لا
تعليلية .. لا يمكن يُتصور أنها تعليلية، تعليل للحذف محتمل، لكن الأولى أن يُقال: بأنها
ظرفية، ف (إِذْ) ظرفية لا تعليلية.

(إِذْ لَا لَبْسَ) لا: نافية للجنس تعمل عمل (إِنَّ)، وليس: اسمها.
عَمَلُ إِنَّ اجْعَلْ لِيلاً فِي نَكْرِهِ ..
لَبْسَ: هذا نقول: اسم لا مبنيٍّ معها على الفتح في محل نصب، (إِذْ لَا لَبْسَ)، والخبر
محذوف، إذ لا لبس موجوداً.

وَهِيَ انْفَرَدَتْ

بِعَطْفٍ عَامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِيَ ... مَعْمُولُهُ.

(وَهِيَ) أي الواو؛ لأن الضمير هنا يعود إلى أقرب مذكور .. الواو، (انْفَرَدَتْ) من بين حروف العطف (بِعَطْفٍ عَامِلٍ مُزَالٍ) يعني: محذوف (قَدْ بَقِيَ مَعْمُولُهُ) يعني: انفردت الواو عن سائر أخواتها من حروف العطف بأنه يُعْطَفُ بها عاملٌ محذوف، وهذا العامل المحذوف له معمول، بقي المعمول وحُذِفَ العامل.

(دَفْعاً لَوْهَمِ اتَّقِي)، (دَفْعاً) هذا مفعول لأجله، (لَوْهَمِ) هذا مُتَعَلِّقٌ به، و (اتَّقِي) أي: خذِرَ.

(وَهِيَ) مبتدأ، (انْفَرَدَتْ) كعطف، والجملة خبر، (بِعَطْفٍ عَامِلٍ) بِعَطْفٍ: جار مجرور مُتَعَلِّقٌ بقوله: (انْفَرَدَتْ)، و (عَطْفٍ) مضاف و (عَامِلٍ) مُضاف إليه، (مُزَالٍ) أي: محذوف .. أزيل، يعني: حذف عبرَ بالإزالة عن الحذف، محذوفٍ مُزَالٍ: هذا صفة لعامل. (قَدْ بَقِيَ مَعْمُولُهُ) هذه الجملة في محل جر صفة ثانية لعامل، (عَامِلٍ) وصفه بوصفين: كونه مزالاً أي: محذوفاً، وكونه (قَدْ بَقِيَ مَعْمُولُهُ) قَدْ: هنا للتحقيق، و (بَقِيَ) هذا فعل ماضي، (مَعْمُولُهُ) هذا فاعل.

وإنما لم يُجعل العطف فيهن على الموجود دفعاً لَوْهَمِ اتَّقِي، يعني: لا بُدَّ أن نجعل المعطوف هنا على محذوف، متى؟ إذا كان تَمَّ وهَمَّ، وهذا سبق مثاله في باب: عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِداً .. المفعول معه.

قلنا: (عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً)، (وَ) حرف عطف، وَهِيَ انْفَرَدَتْ بِعَطْفٍ عَامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِيَ مَعْمُولُهُ، (مَاءً)، (مَاءً) هنا لو عطفناه على عَلَفْتُهَا، الماء لا يُعَلَفُ، أليس كذلك .. فيه شك؟ إذا: لا بُدَّ أن يكون ماء معمولاً لعاملٍ محذوف معطوف على سابقه، فالواو على أصلها: حرف عطف، وماء: معمول، أين العامل؟ محذوف، إذا: الواو قد عطفت عاملاً محذوفاً تقديره: سقيتها، وبقي معموله وهو: ماء، لماذا؟ (دَفْعاً لَوْهَمِ اتَّقِي)، لماذا قَدَرْنَا أن تَمَّ عاملاً؟ لأنه يحتمل، الأصل عدم الحذف، فإذا أمكن حمل الظاهر أن يكون معطوفاً على سابقه فهو الواجب والمتعين، أمّا إذا لم يُمكن حينئذٍ لا بُدَّ من تقدير عاملٍ محذوف، والواو عاطفة لذلك العامل على سابقه، وأن المعمول الباقي .. الذي بقي، هذا معمولٌ لذلك العامل المحذوف:

(وَرَجَّحْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا)، (رَجَّحْنَ الْحَوَاجِبَ) هذا فعل، وفاعل، ومفعول به، والعُيُونَا: الواو حرف عطف، والعُيُونَا الأصل: معطوف على الْحَوَاجِبَ، متى تُقَدَّر العامل

وتجعل الواو عطفت عاملاً محذوفاً؟ إذا كان ثمَّ وهمَّ أو لبسٌ، أو لا يمكن الجمع مع العامل السابق، حينئذٍ لا بُدَّ من التقدير، (زَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ) يعني: أخذن من الحواجب .. فمضى، والعيون: العيون ما ترجج، إذاً: تُقَدَّر له عامل يناسبه: وكحلن العيون، العيون تُكحل.

إذاً: (وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا)، إذاً: العيون هذا عامل لمعمولٍ حُذِفَ بعد الواو، عطفته الواو وبقي معموله، لماذا قدرنا هذا والأصل عدم التقدير؟ (دَفَعَا لَوْهَمِ اتَّقِي)، ما هو هذا الوهم؟ أن يكون العيون معطوفاً على الحواجب هذا ممتنع، وأن يكون: ماءً، معطوفاً على علفت هذا ممتنع، إذاً: لا بُدَّ من التقدير.

(وَهِيَ انْفَرَدَتْ) أي: الواو، (بِعَظْفٍ عَامِلٍ مُزَالٍ) أي: محذوف، (قَدْ بَقِيَ مَعْمُولُهُ) مرفوعاً كان، أو منصوباً، أو مجروراً مطلقاً؛ لأنه أطلق قال: (قَدْ بَقِيَ مَعْمُولُهُ) فالعامل حينئذٍ يحتمل أن يكون فعلاً، وأن يكون حرفاً، أو اسماً مضافاً، وسبق هذا بيانه في باب الإضافة.

مثلاً للمرفوع بقوله: ((اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ)) [البقرة:35] بناءً على أنه ليس معطوفاً على الضمير ((اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ)) [البقرة:35] أي: وليسكن زوجك: والشأن لا يُعْتَرَضُ الْمِثَالُ ... إِذْ قَدْ كَفَى الْفَرَضُ وَالِاحْتِمَالُ

أو منصوباً نحو قوله تعالى: ((وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ)) [الحشر:9] التبوء: المنزل، والإيمان لا يتبوء .. هذا الأصل، إذاً: ((وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ)) [الحشر:9] وألفوا الإيمان، الإيمان: هذا مفعولٌ به لفعلٍ محذوف عامل: عطفته الواو على ما قبله: ألفوا الإيمان.

أو مجروراً نحو: مَا كُلُّ بَيْضَاءَ شَحْمَةً وَلَا سَوْدَاءَ تَمْرَةً، أي: ولا كل سوداء، ما كل بيضاء شحمة، ولا سوداء تمرة، سوداء هذا نقول: معمول لعامل محذوف تقديره: كل. إذاً: (دَفَعَا لَوْهَمِ اتَّقِي) أي: حَذَرَ، وهو: أنه يلزم في المثال الأول: ((اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ)) [البقرة:35] رفع الأمر للاسم الظاهر، لو لم نُقَدِّم أن يكون الأمر قد رفع الاسم الظاهر، وهذا مُعْتَفَرٌ لأنه في الثواني، لكن كمثال: ((اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ)) [البقرة:35] قالوا: زوج: هذا مرفوع بعامل محذوف مُزَال .. قد حُذِفَ، وبقي معموله وهو فاعل، ليس معطوفاً على الضمير المستتر، وإن كان الأولى جعله على الضمير المستتر، لكن هذا وجه آخر .. يحتمل.

((اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ)) [البقرة:35] أي: وليسكن زوجك، زوجك: هذا فاعل لفعلٍ محذوف، والواو هنا عطفت عاملاً مُزَالاً قد بقي معموله.

وفي الثاني: كون الإيمان متبوعاً وإنما يُتَبَوُّ المنزل: ((وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ)) [الحشر:9]
الدار: شيء محسوس، والإيمان: ما يُتَبَوُّ، وألفوا الإيمان.

وفي الثالث: العطف على معمُولٍ عاملين مختلفين: ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء، لا
بُدَّ من تقدير عامل لثلا يلزم هنا العطف على معمولين لعاملين مختلفين، والعاملان: (ما)
و (كل)، والمعمولان: بيضاء وشحمة.

إذاً (دَفْعاً لَوْهَمٍ أَتَقِي) لا بُدَّ من تقدير عاملٍ محذوفٍ بعد الواو، عطفت الواو ذلك
العامل المزال المحذوف مع بقاء عمله، وهذا خلاف الأصل، وإنما يلجأ إليه (دَفْعاً لَوْهَمٍ
أَتَقِي) دَفَعَ: حَذَرَ يعني، (أَتَقِي) أي: الوهم، والجملة صفة لوهم، (دَفْعاً) مفعولٌ لأجله،
و (لَوْهَمٍ) مُتَعَلِّقٌ بـ: (دَفْعاً) لأنه مصدر، و (أَتَقِي) هذا فعل وفاعل، الفاعل ضمير
مستتر تقديره هو يعود على الوهم، والجملة في محل صفة لوهم.
إذاً:

وَالْفَاءُ قَدْ تَحَذَفُ مَعَ مَا عَطَفْتُ ... وَالْوَاوُ إِذْ لَا لَبْسَ وَهِيَ. . . .

أي: الواو دون الفاء، بل دون سائر حروف العطف (انْفَرَدَتْ بِعَطْفِ عَامِلٍ) قد أزيل ..
حُذِفَ، وبقي معموله دفعاً لوهمٍ يمكن أن يتلبس بالتركيب.

فائدة: وقد يُحذف العاطف وحده على قول الفارسي، وابن عصفور، ومنعه ابن جني
والسهيلي، يَمُر معنا: أن هذا على إسقاط حرف العطف، وهذه المسألة فيها نزاع كما
ذكرنا، هل يحذف أو لا؟ نقول: يُحذف العاطف وحده على قول الفارسي ومن ذكر
معه، وإنما جاز حذف حرف الاستفهام اتفاقاً؛ لأن للاستفهام هيئة تُخالف هيئة الإخبار،
يعني: زيد قائم، هذا له هيئة تُخالف هيئة الإخبار، حينئذٍ جاز حذف حرف الاستفهام
اتفاقاً، هذا متفق عليه، وإنما وقع النزاع فيما عدى حرف الاستفهام.

ومنه: كيف أصبحت كيف أمسيت؟ يعني: وكيف أمسيت؟ وفي الحديث: {تَصَدَّقَ رَجُلٌ
مِنْ دِينَارِهِ، مِنْ دِرْهَمِهِ، مِنْ صَاعِ بُرِّهِ، مِنْ صَاعِ تَمْرِهِ} قالوا: هذا على حذف حرف
العطف، يعني: تصدق رجل من دينار، ومن درهم، ومن صاع بر، ومن صاع تمر، هذا
نقول: على حذف حرف العطف.

وحكا أبو عثمان عن أبي زيد، أنه سَمِعَ: أَكَلْتُ خُبْزاً حَمَماً تَمَرًا، يعني: جمع بينها كلها:
أَكَلْتُ خُبْزاً ولحماً وتَمَرًا، ولا يكون ذلك إلا في الواو و (أو)، يعني: الحذف .. حذف
حرف العطف، إن جاز إنما يكون في الواو و (أو) على جهة الخصوص، وأما ما عادهما

فلا، لكثرة استعمال الواو، وإذا حذفت الواو قد يُعْلَم أن ثَمَّ عطف، وحينئذٍ لو كان بالفاء و (ثَمَّ) و (أَمْ) نقول: لا يصلح، لماذا؟ لأن هذه لها معاني خاصة، فإذا حذفت قد يُوقع في اللبس.

وكذلك الواو لا تُحذف إذا أوقع حذفها في اللبس، كأن يُتَوَقَّع أن ما بعدها بدل مما قبله أو عطف بيان ونحو ذلك، إذا اخْتُمِلَ ذلك مُنْعَ، وأَمَّا إذا ظهر العطف حينئذٍ على رأي ابن مالك ومن ذُكِرَ: يجوز حذف الحرف بشرط أن يكون واوًا، أو (أو).

قال الشارح هنا: " وقد تُحذف الفاء مع معطوفها للدلالة، ومنه قوله تعالى: ((فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ)) [البقرة:184] أي: فأفطر فعليه عدة من أيام أخر، فحُذِفَ أفطر، والفاء الداخلة عليه، وكذلك الواو، ومنه قولهم: (رَاكِبُ النَّاقَةِ طَلِيحَانِ)، (راكب الناقة والناقة طليحان) يعني: ضعيفان، هنا واضح ركب الناقة طليحان، أن ثَمَّ معطوف ومعطوف عليه، لأنه قال: (طليحان) هذا خبر، وراكب الناقة واحد، إذا: أخبر باثنين عن واحد، إذا لا بُدَّ من التقدير: راکب الناقة والناقة، حُذِفَتِ الواو (مَعَ مَا عَطَفْتُ) حينئذٍ نقول: الذي دَلَّ على الواو (إِذْ لَا لَبْسَ) كون الخبر مُتْنًى، لكن هل يصح: راکبُ الناقة طليحٌ، ثم نقول: ثَمَّ حذفت؟ لا، وإنما طليحان. وانفردت الواو من بين حروف العطف بأنها تَعْطِفُ عاملاً محذوفاً بقي معمول، الناظم هنا خَصَّ الواو، وابن هشام رحمه الله استدرك عليه الفاء التي تقع بعدها الحال. الفاء تَعْطِفُ عاملاً محذوفاً بقي معمول: اشتريت بدرهم فصاعداً: فذهب الثمن صاعداً، هذه الفاء تعطف صاعداً هذه حال تدل على التدرج، أين عاملها؟ محذوف، أي: فذهب الثمن صاعداً، لأن تقديره: فذهب الثمن صاعداً، ومنه البيت الذي ذكرناه.

وَحَذَفَ مَتَّبِعٌ بَدَأَ هُنَا اسْتَبَحَ ... وَعَطَفْتُكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ يَصِحُّ

(وَحَذَفَ مَتَّبِعٌ) أي: معطوف عليه.

فيما سبق الواو والفاء تحذف المعطوف، والآن حذف المعطوف عليه .. المتبوع السابق، الأول الفاء مع ما بعدها، والواو مع ما بعدها، وهنا لا، الحذف يتعلق بالمعطوف عليه، وذكرنا حذف العاطف نفسه، إذا الأقسام ثلاثة:

قد يُحذف حرف العطف وحده، وقلنا: هذا محصورٌ في الواو و (أو).

ثانياً: يُحذف المعطوف مع الحرف، وهو الذي عناه بقوله: (وَالْفَاءُ) .. (وَالْوَاوُ) كذلك.

الثالث: حذف المعطوف عليه، وهذا الذي عناه بهذا البيت: (وَحَذَفَ مَتَّبِعٌ بَدَا هُنَا اسْتَبَحَ)، (اسْتَبَحَ) يعني: اجعله مباحاً .. استبحه فافعله.
(حَذَفَ مَتَّبِعٌ) هذا مفعولٌ به مُتَقَدِّمٌ وهو مضاف و (مَتَّبِعٌ) مضافٌ إليه، (بَدَا) يعني: ظهر (هُنَا) في هذا المحل، وهو ما يتعلق بالفاء والواو .. ليس مُطْلَقاً، وإنما هنا في هذا الموضع. أي: حذف المتبوع وهو المعطوف عليه جائزٌ إذا ظهر معناه، ولذلك قَيِّده بقيدين:

(هُنَا) يعني: في الفاء والواو.
و (بَدَا) يعني: ظهر معناه، لا بُدَّ من هذا القيد وهو قيدٌ عام، أي: حذف المتبوع وهو المعطوف عليه جائزٌ إذا ظهر معناه.

(وَحَذَفَ مَتَّبِعٌ بَدَا هُنَا اسْتَبَحَ) كقول بعضهم: وَبَكَ وَأَهْلًا وَسَهْلًا، هذه ثلاث واوات، الأولى: عاطفةٌ لجملة على جملة. جواباً لمن قال له: مرحباً بك، يقول: وبَكَ وَأَهْلًا وسهلاً، والتقدير: ومرحباً بك وأهلاً، الواو الأولى: لعطف جميع الكلام على كلام المُتَكَلِّم، يعني: عطف الجملة على الجملة، وهذا لا إشكال فيها، كقوله: السلام عليكم .. وعليكم السلام، الواو هذه عاطفة للجملة على الجملة، وعليكم السلام: الواو عطف .. عطف على جملة المُتَكَلِّم الأول المُسَلِّم، فليست داخلية في الشاهد. الواو الأولى: لعطف جميع الكلام على كلام المُتَكَلِّم الأول، كالواو في قوله: وعليكم السلام، جواباً لمن قال: السلام عليكم، والثانية: لعطف أهلاً على مرحباً المقدر، عطف مفرد على مفرد وهي محل الاستشهاد.
إذاً: وبَكَ وَأَهْلًا .. وبَكَ ومرحباً وأهلاً، حذف المعطوف عليه وبقي أهلاً معطوف .. بقي المعطوف وهو: أهلاً، وحذف المعطوف عليه وهو: مرحباً.

مثال الزمخشري بقوله تعالى: ((أَفَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ)) [الجاثية:31] قال التقدير: ألم تأتكم آياتي فلم تكن، ثم محذوف بين الهمزة و (لم) وهذا يُقَدِّره في جميع القرآن من أوله إلى آخره على هذا التقدير، دائماً تكون الفاء حاذفةً لشيء .. للمذكور على معطوف محذوف: ألم تأتكم ((أَفَلَمْ تَكُنْ)) [الجاثية:31] ولذلك صح مجيء الفاء بعد الهمزة: (ألم) هذا الأصل .. (فألم) لكن استحساناً للفظ وتحسيناً له أُخْرِتِ الفاء عن الهمزة وقيل: (أفلم .. فألم) حينئذٍ نَعْلَمُ أن الفاء هذه عاطفة، أين المعطوف عليه؟ هذه تأتي في أول الآية .. أين المعطوف عليه؟ حينئذٍ لا بُدَّ من التقدير .. تقدير معطوف عليه محذوف قبل الفاء، بمثل هذه قال: ألم تأتكم آياتي فلم تكن تتلى عليكم، فحذف

المعطوف عليه وهو: ألم تأتكم وهو جملة.

إذاً القاعدة العامة: يجوز حذف المعطوف عليه إذا كان العطف بالفاء، (وَحَذَفَ مَتَّبِعُ) بَدَأَ هُنَا)، (هُنَا) يعني: في هذا الموضع، وهو العطف بالواو والفاء، (اسْتَبَجَ) وما عداه فيبقى على الأصل.

إذاً الأقسام ثلاثة:

حذف المعطوف عليه فقط مع بقاء المعطوف وحرف العطف، وهذا يكون بالفاء والواو.

ثانياً: حذف المعطوف مع الفاء والواو، وهذا خاصٌّ بهما.

ثالثاً: حذف المعطوف مع بقاء الحرف، وهذا خاصٌّ بالواو، وأما حذف حرف العطف فقط، هذا كما ذكرناه أنه فيه نزاع، وإن جاز لا بُدَّ من تقييده: بأن يكون بالواو وأو لا غيرهما، وألا يكون ثمَّ ليسَ بالألا يَحْتَمِلُ أن يكون بدلاً، أو عطف بيان أو نحو ذلك، فإن احتمل فلا يجوز، فيبقى على الأصل، متى نَحَذِفُ الواو؟ إذا قرأنا الجملة وعلمنا أن ثمَّ عطفاً: أَكَلْتُ لَحْماً خَبِزاً معلوم هذا، خاصة إذا عدد ثلاثة أو أربعة، حينئذٍ نقول: لا يَحْتَمِلُ البَدَل.

(وَعَطْفُكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ يَصِحُّ) الْعَطْفُ قد يكون عطف اسمٍ على اسمٍ، وقد يكون عطفَ جملة على جملة، وقد يكون عطف فعلٍ على فعلٍ، يعني: يحصل العطف بين أنواع الكلمة الثلاث .. بين أنواع الكلمة: الاسم والفعل، ويدخل في ذلك الفعل ما إذا عُطِفَ الفعل مع معموله، وهو عطف الجملة على الجملة؛ لأنه قد يُلاحَظ الفعل فقط دون فاعله، ويكون هو المعطوف؛ لأن الفعل لا بُدَّ له من فاعل، حينئذٍ إذا قيل: عُطِفَ الفعل مع فاعله، تعين أن يكون عطف الفعل هو عطف الجملة على الجملة.

وقد أطبق النحاة على أن ثمَّ فرقاً بين النوعين، كيف يُعْطَفُ الفعل على الفعل؟ نقول: دون أن يُلاحَظ الفاعل، فإذا لاحظت الفاعل وجعلته معطوفاً عليه، صار من عطف الجملة على الجملة، وهذه العطف .. عطف الجمل والبذل والنعت، هذه يتوسع فيها البيانون توسع عجيب، من أراد أن يضبطها فليست هنا وإنما هي في: علم البيان.

(وَعَطْفُكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ يَصِحُّ)، (وَعَطْفُكَ) هذا مبتدأ، أين خبره .. والفعل ما ناصبه؟ عطف ما نوعه؟ مصدر، طيب! من إضافة المصدر إلى الفاء، عطفتك أنت الفعل، الفعل هذا مفعولٌ به، العامل فيه عطفتك .. بمثله، (وَعَطْفُكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ) جار مجرور مُتَعَلِّقٌ بعطف، فإذاً هو مصدر، (يَصِحُّ) هذا فعل مضارع مرفوع ورفعه ضمة

مُقَدَّرَةٌ عَلَى آخِرِهِ، مَنَعٌ مِنْ ظَهْوَرِهَا اشْتِغَالُ الْخَلِّ بِسُكُونِ الْوَقْفِ أَوْ الرُّوِيِّ، وَالْفَاعِلُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ تَقْدِيرُهُ: هُوَ يَعُودُ عَلَى الْعُطْفِ، وَالْجُمْلَةُ مِنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ.

(وَعُطِفُكَ الْفِعْلُ عَلَى الْفِعْلِ يَصِحُّ) بِشَرَطٍ: اتِّحَادُ زَمَانِيهِمَا، سِوَاءِ اتِّحَادِ النُّوعِ أَمْ لَا، يَعْنِي: لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الزَّمَنُ مُتَّحِداً، هَكَذَا شَرَطَهُ ابْنُ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: لَا بُدَّ مِنْ شَرَطِ اتِّحَادِ زَمَانِيهِمَا، سِوَاءِ اتِّحَادِ نَوْعِهِمَا يَعْنِي: عُطِفَ مُضَارِعٌ عَلَى مَضَارِعٍ، أَوْ مَاضٍ عَلَى مَاضٍ، أَوْ مُضَارِعٌ عَلَى مَاضٍ، أَوْ بِالْعَكْسِ، وَأَمَّا عُطْفُ الْفِعْلِ .. فَعَلِ الْأَمْرُ عَلَى فِعْلِ أَمْرٍ آخَرَ، فَهَذَا مِنَ الْعُطْفِ الْجُمْلَةُ عَلَى الْجُمْلَةِ؛ لِأَنَّ فِعْلَ الْأَمْرِ: قُمْ وَاقْعُدْ، حِينَئِذٍ نَقُولُ: اقْعُدْ وَقُمْ فِيهِمَا ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ وَجُوباً وَهُوَ فَاعِلٌ، وَحِينَئِذٍ إِذَا عُطِفَ الثَّانِي عَلَى الْأَوَّلِ نَقُولُ: مِنَ الْعُطْفِ الْجُمْلَةُ عَلَى الْجُمْلَةِ، وَلَيْسَ مِنَ الْعُطْفِ الْفِعْلُ عَلَى الْفِعْلِ.

سِوَاءِ اتِّحَادِ نَوْعِهِمَا، نَحْوُ: ((لُتَّحِيَّ بِهِ بِلَدَةً مَبِيتاً وَتُسْقِيَهُ)) [الفرقان:49] نَحْيِي .. نَسْقِي، إِذَا: عُطِفَ الْفِعْلُ الْمَضَارِعُ عَلَى الْمَضَارِعِ، ((فَحَشَرَ فَنَادَى * فَقَالَ)) [النازعات:23 - 24] أَيِ نَوْعٍ؟ كُلُّهَا مَاضٍ، حَشَرَ: فَعَلَ مَاضِي، فَنَادَى: فَعَلَ مَاضِي، فَقَالَ: هَذَا مِنَ الْعُطْفِ الْمَاضِي عَلَى الْمَاضِي. إِذَا: سِوَاءِ اتِّحَادِ نَوْعِهِمَا مُضَارِعٌ عَلَى مُضَارِعٍ نَحْيِي .. نَسْقِي، أَوْ مَاضٍ عَلَى مَاضٍ ((فَحَشَرَ فَنَادَى)) [النازعات:23].
أَمْ اخْتَلَفَا كَقَوْلِهِ: ((يَقْدُمُ قَوْمُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأُورِدَهُمْ)) [هود:98] (يَقْدُمُ) (فَأُورِدَ) عُطِفَ الْمَاضِي عَلَى الْمَضَارِعِ، وَالْمَاضِي هُنَا بِمَعْنَى: الْمُسْتَقْبَلِ ((فَأُورِدَهُمْ)) [هود:98] يَعْنِي: سَيُورِدُهُمْ، إِذَا: اتَّحَدَا فِي الزَّمَنِ، ((تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَلُ لَكَ فُصُورًا)) [الفرقان:10] عُطِفَ الْمَضَارِعُ هُنَا عَلَى الْمَاضِي.

وَأَمَّا فِعْلُ الْأَمْرِ، فَعُطِفَ مِثْلُهُ عَلَيْهِ مِنْ بَابِ عُطْفِ الْجُمْلَةِ؛ لِأَنَّ فِيهِ ضَمِيرًا مُسْتَتَرًا وَجُوباً. إِذَا: عُطِفَ (الْفِعْلُ عَلَى الْفِعْلِ يَصِحُّ) بِشَرَطٍ: أَلَّا يُلْحِظَ فِيهِ الْفَاعِلُ، فَإِنْ لُحِظَ فِيهِ الْفَاعِلُ حِينَئِذٍ يَكُونُ مِنَ الْعُطْفِ الْجُمْلَةُ عَلَى الْجُمْلَةِ.

قَالَ هُنَا الشَّارِحُ: " وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: (وَعُطِفُكَ الْفِعْلُ) إِلَى آخِرِهِ؛ إِلَى أَنَّ الْعُطْفَ لَيْسَ مَحْتَصِصًا بِالْأَسْمَاءِ، بَلْ يَكُونُ فِيهَا وَفِي الْأَفْعَالِ نَحْوُ: يَقُومُ زَيْدٌ وَيَقْعُدُ " يَقْعُدُ: هَذَا مَعْطُوفٌ عَلَى يَقُومُ، وَالْعَامِلُ فِيهِ هُوَ الْعَامِلُ فِي الْأَوَّلِ: وَجَاءَ زَيْدٌ وَرَكِبَ، جَاءَ .. رَكِبَ: اضْرَبَ زَيْدًا وَقَمَ، هَذَا مَحَلٌّ خِلَافَ بَيْنِ النِّحَاةِ، اضْرَبَ قَمَ، هَلْ هُوَ مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ أَمْ لَا؟ قِيلَ: هُنَا لَا يُمْكِنُ أَنْ يُتَّصَرَ انْفِكَاكُ الْفَاعِلِ عَنِ الْفِعْلِ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ صَارَ مِنَ الْعُطْفِ

الجملة على الجملة.

وأما السابق: يقوم زيد ويقعد، (يقوم) فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم ورفعه ضمة ظاهرة في آخره، وزيد: فاعل، والواو: حرف عطف، ويقعد: فعل مضارع مرفوع معطوف على يقوم، ولا تقل: مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم؛ لأن العامل في الأول هو العامل في الثاني، هذا شأن المعطوفات: جاء زيد وعمرو، عمرو: هذا مرفوع، والرافع له هو جاء، فالعامل في الأول هو العامل في الثاني، سواء كان في باب الأسماء.. المعربات، أو كان في باب الأفعال.

إذاً:

وَحَذَفَ مَتْبُوعٌ بَدَأَ هُنَا اسْتَبَحَ ... وَعَطْفُكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ يَصِحُّ

هنا فائدة: قد يتقدم المعطوف بالواو للضرورة على مذهب البصريين، ومذهب الكوفيين جوازه اختباراً بقلّة، وجوّزه في شرح الكافية إن لم يخرججه التقديم إلى التصدير، أو إلى مباشرة عامل لا يتصرف أو تقدم عليه، يعني: هل يجوز أن تتقدم الواو مع معطوفها.. هل يجوز أن يقال: جاء زيد وعمرو؟ الأصل: جاء زيد وعمرو، هل يصح أن نقول: وعمرو نُقدمه على زيد .. نُقدم الواو مع ما بعدها على المعطوف عليه؟ هذا الأصل: عدم الجواز، عند البصريين لا يجوز إلا ضرورةً، وعند الكوفيين: أنه جائز اختياراً بقلّة.. قليل.

وجوّزه في (شرح الكافية). لكن بشروط: إن لم يُخرجه التقديم إلى التصدير، يعني مثلاً: إذا قيل: زيد وعمرو قائمان، في مثل هذا التركيب لا يصح أن نقول: وعمرو زيد قائمان؛ لأننا أخرجناه بالتقديم إلى التصدير، يعني: صار في صدر الجملة وهذا ممتنع، أو إلى مباشرة عامل لا يتصرف، مثل ماذا؟ ما أحسن وعمراً زيداً.. ما أحسن زيداً وعمراً، هل يصح أن نُقدم وعمراً، فنقول: ما أحسن وعمراً زيداً؟ نقول: لا، لماذا؟ لأنه صار تالياً أو مباشراً لعامل لا يتصرف وهو أفعال التفضيل كما سبق، ولا يصح كذلك: أحسن زيداً، لعدم التصرف في العامل.

إذاً: إن لم يخرججه التقديم إلى التصدير، أو إلى مباشرة عامل لا يتصرف، أو تقدم عليه، فلا يجوز: وعمرو زيد قائمان، لماذا؟ لتصدير المعطوف وفوات توسطه، ولا: ما أحسن وعمراً زيداً، ولا: ما وعمراً أحسن زيداً، لعدم التصرف في العامل.

ولم يكن المعطوف مخفوضاً فلا يجوز: مررت وزيدٍ بعمروٍ .. مررت بزيدٍ وعمروٍ، هل يصح مررت وعمروٍ بزيدٍ؟ لا يصح أن يتقدم هنا المعطوف على المجرور؛ لأن الحرف ضعيف، مثل: ما أحسنَ وعمراً زيداً، نقول: هذا ضعيف؛ لأنه غير مُتَصَرِّفٍ، كذلك لا يصح: مررت وعمروٍ بزيدٍ، مررت بزيدٍ وعمروٍ نقول: هذا لا يصح.

فلا يجوز: مررت وزيدٍ بعمروٍ، ولم يكن العامل مما لا يَسْتَعْنِي لواحدٍ، فلا يُقال: اختصم وعمروُ زيدٌ .. اختصم زيدٌ وعمروُ، إذا: إذا لم يكن واحداً من هذه الأمور حينئذٍ جاز أن يَتَقَدَّمَ حرفُ العطف وهو الواو مع معطوفها.

وَاعْطِفْ عَلَى اسْمٍ شَبِهَ فِعْلٍ فِعْلاً ... وَعَكْساً اسْتَغْمِلْ تَجِدْهُ سَهْلاً

(وَعَطْفُكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ يَصِحُّ) ..

بعض الأسماء في معنى الفعل، الاسم المجرد الجامد لا يجوز عطفه على الفعل، ولا عطف الفعل عليه، لماذا؟ لأن العطف يقتضي المشاركة، هذا الأصل، الاسم المشارك لما قبله في إعرابه، وسبق معنا: أن الأصل والأكثر في حروف العطف أنها تُشْرِكُ في المعنى واللفظ .. في الإعراب والمعنى، حينئذٍ ما نوع التشريك هنا؟ ينتفي أن يكون الفعل معطوفاً على اسمٍ ليس فيه معنى الفعل، يعني: ليس مشتقاً .. ليس اسم فاعل، ولا اسم مفعول، ولا صفة مشبهة ولا نحو ذلك، فلا يجوز عطف الفعل على اسمٍ خالصٍ ولا العكس.

وأما إذا كان الاسم فيه معنى الفعل، يعني: من المشتقات .. مما يدل على ذاتٍ وحدثٍ، حينئذٍ جاز عطف كل واحد منهما على الآخر، فَيُعْطَفُ الفعل على اسم الفاعل، كما قال تعالى: ((فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحاً * فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعاً)) [العاديات: 3 - 4] الْمُغِيرَاتِ: جمع مغيرة .. اسم فاعل، فَأَثَرْنَ: هذا .. فعل عُطِفَ بالفاء على اسم الفاعل، إذا: هذا جائز.

كذلك قوله: ((صَافَاتٍ وَيَقْبِضْنَ)) [الملك: 19] صَافَاتٍ: جمع صافاة، ويقبضن: هذا معطوفٌ عليه، عُطِفَ الفعل على اسم الفاعل، وهذا كذلك محل وفاق، ((إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا)) [الحديد: 18] عُطِفَ أقرضوا على المصدقين، يعني: الذين تصدقوا.

فَالْفَيْتُهُ يَوْمًا يُبِيرُ عَدُوَّهُ ... وَحُجْرٍ عَطَاءً يَسْتَحِقُّ الْمَعَابِرَا

(حُجْرٍ) اسم فاعل معطوف على قوله: يُبِيرُ يعني: يهلك، حينئذٍ نقول: هذا من عطف اسم الفاعل، يعني: اسم أشبه الفعل على الفعل، كذلك قوله:

(بَاتَ يُعْشِيهَا .. يُعْشِيهَا) -روايتان- (بَاتَ يُعْشِيهَا بِعَضْبٍ بَاتِرٍ -سَيْفٍ قَاطِعٍ- يَقْصِدُ
في أَسْوَفِهَا وَجَائِرٍ)، وجائر: هذا اسم فاعل، معطوف على قوله: يَقْصِدُ.
إذاً: يجوز عطف الاسم الذي أشبه الفعل على الفعل والعكس، لوروده في القرآن وفي
الشعر وفي كلام العرب، وحينئذٍ التعليل واضح؛ لأن الفعل يدل على حدث، والاسم
الذي أشبه الفعل يدل على حدث، وثمَّ جامعٌ بينهما، إذاً: وجدَ حقيقة العطف.

قال (وَاعْطِفْ) هذا فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب، والفاعل ضمير
مستتر وجوباً تقديره أنت، (عَلَى اسْمٍ) جار مجرور مُتَعَلِّقٌ بقوله: (اعْطِفْ)، و (شِبْهِ
فِعْلٍ)، (شِبْهِه) هذا نعت ل: (اسْمٍ)، (شِبْهِه فِعْلٍ) يعني: أشبه الفعل .. مُشَبَّهٌ للفعل،
احترازاً من اسمٍ لم يُشَبَّه الفعل فلا يجوز والتعليل واضح، (عَلَى اسْمٍ شِبْهِه فِعْلٍ) شبه:
مضاف، والفعل مضاف إليه، (فِعْلاً) اعطف فعلاً على اسمٍ شبه فعلٍ، اعطف فعلاً:
ففعلاً هذا مفعول به، يجوز أن يُعْطِفَ الفعل على الاسم الشبيه بالفعل، هذا أراد بهذا
البيت.

و (اسْتَعْمِلْ عَكْساً)، و (عَكْساً) وهو أن تعطف الاسم الشبيه بالفعل على الفعل،
(اسْتَعْمِلْ عَكْساً) الاستعمال: هو إطلاق اللفظ وإرادة المعنى، فلما جَوَزَ استعماله دَلَّ
على أنه منقولٌ موجودٌ في لسان العرب؛ لأنَّ ثَمَّ وضعاً وثَمَّ حمل، وثَمَّ استعمال، ثَمَّ وضعاً
وهو جعل اللفظ دليلاً على المعنى، أو القواعد العامة وهو المراد هنا .. الوضع النوعي،
وثَمَّ استعمال: وهو إطلاق اللفظ وإرادة المعنى، هذا لا يكون إلا بعد الوضع، يعني: ما
يُستعمل ويُتَكَلَّمُ بِالْفَافِظِ أو تراكيب إلا وهي منقولةٌ في لسان العرب، لا بُدَّ أن يكون ثَمَّ
واضح أولاً، ثَمَّ بعد ذلك يأتي الاستعمال.

ثَمَّ يكون الحمل: وهو اعتقاد السامع ما يريد المتكلم من كلام، يعني: يفهم المراد،
(وَعَكْساً اسْتَعْمِلْ) استعمال: هذا فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب،
والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت، وعكساً: هذا مفعولٌ به، تجده، فعل مضارع
مجزوم، وجازمه هو وقوعه في جواب الطلب وهو الأمر: استعمل تجده، وتجد: هذه
يتعدى إلى مفعولين، الفاعل ضمير مستتر أنت، والهاء: مفعول أول، وسهلاً: مفعول
ثاني، إذاً: يجوز عطف الاسم الشبيه بالفعل على الفعل.

((يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ)) [الأنعام: 95] مخرج .. يُخرج: عطف الثاني .. اسم
الفاعل على الفعل.

قال هنا: يجوز أن يُعْطِفَ الفعل على الاسم المشبه بالفعل كاسم الفاعل ونحوه، ويجوز

أيضاً عكس هذا: وهو أن يُعطَف على الفعل الواقع موقع الاسم اسم، فمن الأول قوله تعالى: ((فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحاً * فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعاً)) [العاديات: 3 - 4] هنا المعطوف عليه صلة، وحقه أن تكون جملة، فالمغيرات مؤولٌ باللاقي أغرن، لأنه قد يقال: ثمَّ حكمة ظاهرة: المغيرات .. مغيرات: هذا صلة (أل)، وصلة (أل) الأصل فيها أن تكون فعلية. إذاً: ((فَأَثَرْنَ)) [العاديات: 4] هذا معطوفٌ على ما هو في قوة الجملة الفعلية، كأنه عطِفَ فعلاً على فعلٍ، كأنه قال: فاللائي أغرن، أو اللاتي أغرن صبحاً فأثرن، عطِفَ جملة على جملة، كذلك الآية التالية، وكذلك قوله: ((صَافَاتٍ وَبِقَبْضُنَّ)) [الملك: 19] يقبضن: هذا في قوة قابضات، يعني: هنا صار التأويل في الفعل لا في اسم الفاعل، لأن صافات: هذا حال، والحال الأصل فيها أنها مفردة، وحينئذٍ لما عَطِفَ عليها ويقبضن، إذاً: قابضات، فهو في تأويل قابضات. إذاً: يجوز عطِفَ الفعل على الفعل، والاسم الشبيه بالفعل على الفعل، والفعل الشبيه باسم الفعل على الفعل.

عطِفَ الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس .. قبل ذلك نقول: عطِفَ الجملة على الجملة هذا جائز، هذا لا إشكال فيه، وهذا محل وفاقٍ، فإذا عَطِفَتُ الجملة على الجملة حينئذٍ الجملة نوعان: جملة اسمية، وجملة فعلية.

وفي عطِفَ الفعلية على الاسمية والعكس، ثلاثة أقوال:

أولها: الجواز مطلقاً، يعني: التخالف، تُعطِفُ الفعلية على الفعلية لا إشكال .. الاسمية على الاسمية لا إشكال، أمّا العكس الفعلية على الاسمية، أو الاسمية على الفعلية هذا محل نزاع، فيها ثلاثة أقوال: أولها: الجواز مطلقاً بالواو وغيرها، وهذا هو المرجح عند النحاة، وهو المفهوم من قول النحويين في نحو: قام زيدٌ وعمرٌ أكرمتُهُ: أن نصب عمرو أرجح؛ لأن تناسب الجملتين أولى من تخالفهما، من المرجحات هناك في باب الاشتغال، قلنا: النصب أولى؛ لأننا لو نصبنا عطفنا جملة فعلية على فعلية، والتناسب أولى من التخالف، فدل على الجواز؛ لأنهم جَوَّزُوا الرفعَ ورجحوا النصب، ما دام أنهم جَوَّزُوا الرفعَ فكان جملة اسمية، إذاً: تكون معطوفة على الفعلية، وهذا محل وفاق. الثاني: المنع مطلقاً.

والثالث، وهو لأبي علي الفارسي: يجوز في الواو فقط، يعني: يجوز عطِفَ الاسمية على الفعلية وبالعكس، إذا كان العاطف هو الواو، والصواب هو الأول: أنه يجوز مطلقاً. بقي خاتمة، وهي: أن عطِفَ النسق في الأصل أنه يتبع المعطوف عليه في واحدٍ من ثلاثة

أشياء، لأنه لا بُدَّ من تَشْرِيكٍ في الإعراب، ثُمَّ هذا الإعراب إمَّا يكون لفظياً أو محلياً أو على سبيل التوهم.
فالقسمة ثلاثية:

الأمر الأول: العطف على اللفظ، وهذا هو الأصل، وشرطه: إمكان توجه العامل لأن يكون المعطوف صالحاً لأن يلي العامل في المعطوف عليه، إذا قيل: جاء زيدٌ وعمروٌ .. رأيت زيداٌ وعمراً .. مررت بزيدٍ وعمروٍ، حينئذٍ ذُكِرَ الرفع مع النصب مع الخفض في هذه الأمثلة الثلاثة واضح: أن المعطوف قد أخذ حكم الرفع لكون المعطوف عليه مرفوعاً، وهكذا في النصب، وهكذا في الخفض، هذا هو الأصل وهذا هو المطرد، لكن يُشترط فيه: أنه يصلح أن يلي المعطوف عليه العامل، أمَّا إذا لم يصلح فلا يجوز. وهذا له مثالان مشهوران.

إذاً: شرطه، أي: إمكان توجه العامل بأن يكون المعطوف صالحاً لأن يلي العامل في المعطوف عليه، فلا يجوز في نحو: ما جاءني من امرأةٍ ولا زيدٍ: بجر زيد، لماذا؟ لأن العامل الذي جَرَّ امرأة: ما جاءني من امرأةٍ ولا زيدٍ، زيدٍ نقول: هذا معطوف على امرأة لا يجوز أن يتبعه في اللفظ؛ لأن امرأة نكرة، وهو مجرور بـ (من) الزائدة، و (من) الزائدة لا تدخل إلا على النكرة، فتعمل في النكرات لا في المعارف، إذاً: ولا زيدٍ، وزيدٍ نقول: هذا معرفة، حينئذٍ لا يجوز عطفه بالجرِّ على سابقه.
كذلك: لا رجلٍ في الدار ولا فاطمة، نقول: لا يصح أن يعطف على رجل؛ لأن (لا) نافية للجنس فهي لا تعمل في المعارف إنما تعمل في النكرات، إذاً: العطف باللفظ على اللفظ، فيأخذ حكمه مطلقاً، لا بُدَّ من صحة تسليط العامل الذي عمِلَ في المعطوف عليه على العامل، إن صحَّ صحَّ، وإن امتنع امتنع.

الثاني: العطف على المحل، بأن يتبع المعطوف محل المعطوف عليه، والإعراب المحلي كما سبق إنما يكون أكثر ما يكون في المبنيات. وهذا له ثلاثة شروط، يعني: يشترط في صحة العطف على المحل ثلاثة شروط:

الأول: إمكان ظهور المحل في الفصيح، يعني: أن يكون المحل قد نطق به العربي الفصيح، يعني: جاء في لسان العرب النطق به، فإن لم يكن كذلك حينئذٍ امتنع أن يُراعى، ولو كان في الأصل متفقاً عليه بأن له محلاً، ولذلك قالوا لا يصح: مررت بزيدٍ وعمراً، مع كون النحاة متفقين على أن زيد مفعول به في المعنى، فمحله النصب، لكن لا يصح أن يُقال: وعمراً، لماذا؟ لأنه لم يُسمَعْ: مررت بزيداً، لا بُدَّ أن يكون هذا المحل قد نطق به

العربي الفصيح ولو مرة واحدة، فلما لم يُنطَق به ولو مرة واحدة، حينئذٍ لو كان له محل لا يعتبر عند العطف.

إذاً: إمكان ظهور المحل في الفصيح: بأن يكون ذلك المحل مما يَظْهَر في فصيح الكلام، فلا يجوز: مررت بزید وعمراً بالنصب، فإنه وإن كان محل الجار والمجرور نصباً؛ لأنه في معنى المفعول به، لكن لما كان لا يجوز أن تقول في الفصيح: مررت زیداً، لم يَجْزِ النصب للمعطوف هنا، أن يكون المعطوف عليه محلاً قد نُطِقَ به ولو مرة واحدة في الفصيح منصوباً أو مرفوعاً على حسب ما يقتضيه.

الثاني: كون المحل بحق الأصاله .. بأن يكون استحقاق المعطوف عليه لذلك المحل لحق الأصاله، فلا يجوز: هذا ضاربٌ زیداً وأخيه، ضاربٌ زیداً يجوز فيه وجهان: ضاربٌ زیداً، وضاربٌ زید، طيب! إذا نصبتَ تقول: ضاربٌ زیداً، لو قال قائل: هذا ضاربٌ زیداً وأخيه، بالجر بناءً على جواز إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله، يعني: ملاحظة ضاربٌ زید فيعطف عليه، نقول: لا، هنا لا يجوز لأن العامل .. اسم الفاعل هنا المستكمل للشروط، الأصل فيه: النصب، وأما الخفض فهذا من باب التخفيف، فهو درئاً لمفسدة الثقل فحسب، فيُراد به تخفيف اللفظ بحذف التنوين، فحينئذٍ لا يراعى، نقول: المحل الذي يراعى هو الذي يكون أصلاً فيه، الأولى والأصل: أن يكون مخفوضاً، وأما اسم الفاعل المستكمل للشروط فالأصل فيه: النصب، ولو جازت الإضافة حينئذٍ لا تُراعى في المحل، نعم لو أضافه حقيقةً: ضاربٌ زید، حينئذٍ صح العطف، وإما أن تلاحظ الإضافة ثم يُعْطَف عليه بناءً على أن محل زيد هو الخفض نقول: لا، لكون هذا الخفض فرعاً لا أصلاً، وإنما تُراعى الأصول.

كون المحل بحق الأصاله، بأن يكون استحقاق المعطوف عليه لذلك المحل بحق الأصاله، فلا يجوز: هذا ضاربٌ زیداً وأخيه، يعني: افتراض أنه مجرورٌ بالإضافة؛ لأن استحقاق معمول الوصف الجر ليس بالأصاله، بل الأصل: النصب والجر بالإضافة لقصد التخفيف.

الشرط الثالث: وجود العامل الطالب للمحل، المحل إذا قيل: هذا مُعْرَبٌ محلاً مرفوعاً أو منصوباً، لا بُدَّ أن يكون العامل موجوداً، أي: باقياً في فصيح الكلام، ولا يجوز: إن زیداً وعمرو قاتمان، هذا كما سبق بيانه أن بعضهم جعل: وعمرو معطوفاً على المبتدأ، أين المبتدأ؟ هو زيد باعتبار الأصل: إن زیداً، أين العامل؟ كأنه جَعَلَ زیداً له محلين: المحل الأول: النصب وهو اللفظ، المحل الثاني: الرفع لكونه مبتدأ في الأصل.

نقول: نعم، كونه مبتدأ في الأصل فهو مرفوع، لكن أين عامله .. هذا الذي لوحظ في المحل كونه مرفوعاً أين عامله؟ عامله أُزيل .. ذهب، لو بقِيَ عامله، نعم يُراعى في المحل، وأما وقد أُزيل عامله حينئذٍ إذا زال العاملُ زال معه المعمول هذا الأصل، وهنا نُسخُ بمعنى: أُزيل، نُسَخَ .. (إن) نقول: حرف ناسخ، وإذا كان ناسخاً معناه: قد نسخ ورفع وجود الابتداء، إذاً: لا يلاحظ الابتداء البتة.

وجود العامل الطالب للمحل أي: باقياً في فصيح الكلام، فلا يجوز: إن زيداً وعمروُ قائمان برفع عمرو؛ لأن طالب الرفع وهو الابتداء قد زال ليس موجوداً.

النوع الثالث: العطف على التوهم، وهذا مختلفٌ فيه، وشرطه: صحة دخول العامل المتوهم على المعمول، وأما كثرة دخوله فشرطٌ للحسن، ولهذا حَسُنَ: لست قائماً ولا قاعد، ولم يَحْسُنَ: ما كنت قائماً ولا قاعداً، لستُ قائماً ولا قاعدٍ، بالخفض: ولا قاعدٍ، قالوا: هذا مجرورٌ على التوهم، ما هو التوهم هنا؟ قالوا: الأكثر في خبر (ليس) دخول الباء الزائدة تأكيداً، وهذا القائل كأنه قال: لست قائماً، ثم قال: ولا قا .. تصوّر: كأنه أدخل الباء .. لكثرة دخول الباء على الخبر، فعطف عليه مع وجود الباء، توهُّم .. خيال، فتصور: أنه أدخل الباء هو لم يدخلها.

حينئذٍ: ولا قاعدٍ بالخفض مجروراً بالباء المتوهمة، أين هي؟ لا وجود لها وإنما هي في الخيال، الذي سَوَّغَ له ذلك كثرة دخول الباء على خبر (ليس)، وهذا عندهم حسن .. عند من جَوَّزه.

وأما: ما كنت قائماً ولا قاعدٍ فليس بحسن، لماذا؟ لأن دخول الباء في خبر (كان) منفيةً أقل بكثير من دخول الباء في خبر (ليس) ولما كَثُرَ في باب (ليس) صار حسناً، ولما لم يَكْثُر في باب (كان) ونحوها لم يكن حسناً.

والفرق بين القسمين الأخيرين: أن العامل في العطف على المحل موجود دون أثره، والعامل في العطف على التوهم مفقودٌ دون أثره، الأول: موجود وهذا غير موجود، والأصل: أنه ليس بقياس، يعني: لا يَجْرُ بناءً على التوهم، إن حصل غلطاً فلا إشكال، وأما أن يتعمده نقول: ليس بعامل.

وقد يمتنع العطف على اللفظ وعلى المحل معاً، نحو: ما زيدٌ قائماً لكن قاعدٌ، أو بل قاعدٌ، لأنه في العطف على اللفظ إعمالٌ لما في الموجب: ما زيدٌ قائماً بل قاعدٌ، ما بعد (بل) هنا مثبت أو منفي؟ ما زيدٌ قائماً بل قاعدٌ، لو جعلنا قاعد هنا معطوف على سابقه بالنصب، ما زيدٌ قائماً (ما) هنا متى تَعْمَل .. تَعْمَل في موجب أو في منفي؟ لا بُدَّ أن يكون نفياً، طيب! بل لكن قاعداً ما بعد (بل) و (لكن) مثبت، إذاً: لا يمكن العطف على المحل؛ لأن (ما) هنا أَعْمِلْت، وشرط إعمالها: بقاء النفي، وحينئذٍ: ما زيدٌ

قائماً، نقول: هذا لا يصح العطف على اللفظ، لأن في العطف على اللفظ إعمال (ما) في الموجب، وفي العطف على المحل اعتبار الابتداء مع زوال الابتداء بدخول الناسخ، يعني: لا بُدَّ من وجود العامل في المحل، وهنا قد مُنِعَ، لو قيل: بل قاعدٌ عطفاً على محل زيد، بكونه مبتدأ في الأصل، كالكلام في: إن زيدا وعمرو قائمان، حينئذٍ نقول: هنا لا يجوز لكون الابتداء قد زال بدخول الناسخ وهو (ما).

قال الناظم رحمه الله تعالى: الْبَدَلُ.

هذا هو الباب الأخير من أبواب التوابع وهو خاتمتها.

الْبَدَلُ لغة: العَوَضُ، ومنه قوله: ((عَسَى رَبُّنَا أَنْ يُبَدِّلَنَا خَيْرًا مِنْهَا)) [القلم: 32] أي: العوض.

وأما في الاصطلاح فَعَرَّفَهُ الناظم بقوله:

التَّابِعُ الْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ بِلَا ... وَاسِطَةٍ هُوَ الْمُسَمَّى بَدَلًا

(التَّابِعُ) جنس دخل فيه سائر التوابع، خمسة: النعت، والتوكيد، وعطف البيان، وعطف النسق، والبدل.

(الْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ) أي: وحده دون المتبوع، هذا المناسب، إن أخرجنا به عطف النسق

بغير (بل) و (لكن) بعد الإثبات، مما قُصِدَ فيه التابع والمتبوع معاً كما سيأتي.

(الْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ) الْمَقْصُودُ: هذا فصل أول، و (بالْحُكْمِ) مُتَعَلِّقٌ بِهِ، (بِلَا وَاسِطَةٍ) هذا

فصل ثاني، إذا: جنس وفصلان .. جنس وقيدان.

قوله (التَّابِعُ) أدخل جميع التوابع، قوله: (الْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ) أخرج ثلاثة: النعت،

والتوكيد، وعطف البيان؛ لأن هذه ليست مقصودة بالحكم، وإنما هي مُكَمِّلاتٌ

للمقصود، فالمتبوع هو المقصود بالحكم، والنعتُ جاء مُكَمِّلاً له، النَّعْتُ تَابِعٌ مُتِمٌّ مَا

سَبَقَ، إذا: مُتِمٌّ له، وعطف البيان كذلك جاء موضحاً وجاء مخصصاً، إذا: مُتِمٌّ ما سبق،

والتوكيد كذلك مُقَوِّ، إذا: جاء مقوياً، إذا: مُتِمٌّ ما سبق، وليست مقصودة هذه الثلاثة

بالحكم.

إذاً قولهم: (الْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ) يعني: بالإسناد .. نسبة، ما المقصود بالكلام هنا؟ سبق أن

الإسناد .. ما هو الإسناد؟ نسبة حكمٍ إلى اسمٍ إيجاباً أو سلباً، أو الربط بينهما، أو ضم

كلمة إلى أخرى على وجه الإفادة، هذا الإسناد: قام زيدٌ، الإسناد هنا شيءٌ معنوي،

كونك أَسَدْتُ وَجِئْتُ بِقَامَ وَأَضَفْتَهُ إِلَى زَيْدٍ عَلَى كَوْنِهِ فَاعِلاً لَهُ، هذا هو الإسناد فهو

شيء معنوي، ولذلك اتفقوا: على أنه يقتضي مسنداً ومسنداً إليه، يُعبر عن الإسناد بالحكم الرابط بين الفعل والفاعل، كونه واقعاً منه، نفيّاً أو إثباتاً: ما قام زيد، هنا على وجه النفي: قام زيد على وجه الإثبات.

إذاً: الحكمُ والربطُ والتعلق والعلاقة بين الفعل والفاعل، والاسم والاسم الآخر، مبتدأ وخبر على وجه الإفادة، نقول: هذا هو الحكم، ولذلك قال: (المَقْصُودُ بِالْحُكْمِ)، (بِالْحُكْمِ) جار ومجرور مُتَعَلِّقٌ بقوله: (المَقْصُودُ).

(بِلاَ وَاسِطَةً) هذا أخرج عطف النسق؛ لأن عطف النسق هو مقصودٌ بالحكم كذلك في الجملة، وسيأتي تفصيله.

جاء زيدٌ وعمرو، كلٌ منهما مقصودٌ بالحكم، إثبات الجيء لزيد كإثبات الجيء لعمرو، إذاً: عمرو قُصِدَ بالحكم، وإن لم يكن هو المقصود بالحكم، وكذلك: زيد الذي هو الفاعل مقصودٌ بالحكم ولا إشكال فيه، إذاً: خرجت التوابع الأربعة بقوله: (المَقْصُودُ بِالْحُكْمِ بِلَا وَاسِطَةٍ).

وقوله: (بِلاَ وَاسِطَةٍ) يعني: بغير، (لا) هنا اسمية، بمعنى: غير، فهو جار مجرور مُتَعَلِّقٌ بقوله: (المَقْصُودُ)، وجعله مُجْمِي الدين مُتَعَلِّقاً بالتابع، هذا ليس بصحيح، والصواب: أنه مُتَعَلِّقٌ بالمقصود، و (لا) مضاف، و (وَاسِطَةٍ) مضاف إليه.

(هُوَ الْمُسَمَّى)، (التَّابِعُ) هذا مبتدأ أول، و (المَقْصُودُ) صفته، و (بِالْحُكْمِ) مُتَعَلِّقٌ به، و (بِلاَ وَاسِطَةٍ) مُتَعَلِّقٌ بالمقصود، (هُوَ الْمُسَمَّى)، (هُوَ) مبتدأ ثاني، و (الْمُسَمَّى) هذا خبر الثاني، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

(هُوَ الْمُسَمَّى) في اصطلاح البصريين: (بَدَلًا)، (بَدَلًا) هذا مفعول ثاني للمسمى؛ لأن سَمِيَ كما سبق تتعدى إلى مفعولين: سميت ولدي عبد الله، (ولدي) هذا مفعول أول، و (عبد الله) مفعول ثاني، وقد يَتَعَدَّى إلى الثاني بالباء: سميتُه بعبد الله، (سميتُه) يَتَعَدَّى إلى الأول بنفسه، و (بعبد الله) يَتَعَدَّى إليه بالخفض.

(هُوَ الْمُسَمَّى بَدَلًا)، (بَدَلًا) مفعول ثاني للمسمى؛ لأن المسمى هنا اسم مفعول، الأول: أُنِيبَ عن الفاعل فصار نائب فاعل، يعني: المفعول الأول: نائب فاعل ضمير مستتر، مسمى هو يعود على تابع، (الْمُسَمَّى بَدَلًا) في اصطلاح البصريين، وأمّا الكوفيون فقال الأَخْفَشُ: يسمونه بالترجمة والتبيين، وقال ابن كيسان: يسمونه بالتكرير.

(التَّابِعُ الْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ) أي: المنسوب إلى متبوعه نفيّاً وإثباتاً؛ لأن الحكم هو الإسناد هنا، (بِلاَ وَاسِطَةٍ هُوَ الْمُسَمَّى بَدَلًا).

قال الشارح: " فالتابع جنسٌ والمقصودُ بالنسبة " انظر عَبَّرَ عن الحكم بالنسبة؛ لأن تعبير النحاة بالنسبة أكثر، وبالحكم هذا تعبير المناطقة، ولذلك عدَّل ابن عقيل هنا عن التعبير الذي ذكره الناظم إلى التعبير المشهور عند النحاة وهو: النسبة. فصل أخرج النعت والتوكيد وعطف البيان؛ لأن كل واحدٍ منها مكملٌ للمقصود بالنسبة، ليس مستقلاً وإنما هو مكملٌ للمقصود بالنسبة، لا مقصودٌ بها، و (بِلاَ وَاسِطَةً) أخرج المعطوف بـ (بل) نحو: جاء زيدٌ بل عمرو، عمرو هو المقصود بالنسبة، هو الذي أُثبت له الجيء، فإن عمراً هو المقصود بالنسبة، ولكن بواسطة وهي (بل)، وأخرج المعطوف بالواو ونحوها، فإن كل واحدٍ منهما مقصودٌ بالنسبة ولكن بواسطة.

إذاً: فَصَّلَ الشارح هنا بقوله: (بِلاَ وَاسِطَةً) منه ما أخرج: عطف النسق، إذا كان مقصوداً بالحكم، وبعضه لكونه بواسطة، ولذلك ابن هشام حَقَّقَ المقام فقال: عطف النسق على ثلاثة أنواع، لأنَّ ثمَّ خلاف: هل عطف النسق خرج بقوله: (المَقْصُودُ بِالْحُكْمِ) أو (بِلاَ وَاسِطَةً)؟ ثمَّ إذا قيل: خرج بكونه بلا واسطة، المعطوف بـ (بل) هل خرج بقوله: (المَقْصُودُ بِالْحُكْمِ) أو (بِلاَ وَاسِطَةً)؟ نقول: النسق على ثلاثة أقسام:

أحدها: ما ليس مقصوداً بالحكم: كجاء زيدٌ لا عمرو، جاء زيدٌ أُثبت له الحكم وهو: الجيء، لا عمرو، هذا نفي عنه الجيء، إذاً: ليس مقصوداً بالحكم: جاء زيدٌ لا عمرو. ما ليس مقصوداً بالحكم: كجاء زيدٌ لا عمرو، وما جاء زيدٌ بل أو لكن عمرو، أمَّا الأول: فواضح؛ لأن الحكم السابق منفي عنه، جاء زيدٌ لا عمرو، الحكم السابق عن حرف العطف وهو (لا) منفي عن المعطوف، إذاً: ليس مقصوداً بالحكم، لا إشكال فيه.

وأما الآخرون: فَإِنَّ الحكم السابق هو نفي الجيء، والمقصود به إنما هو الأول، يعني: الذي قُصِدَ به هو الأول؛ لأنه قال: ما جاء زيدٌ بل عمرو، أين النسبة هنا .. أين المسند والمسند إليه؟ ما قبل (بل) و (لكن) ما جاء زيدٌ، إذاً المقصود بالحكم: هو نفي الجيء عن زيد، بل عمرو الثاني لم يُثبت له الأول، إذاً المقصود بالنسبة: هو السابق على (بل) و (لكن)، ما جاء زيدٌ بل عمرو، أين النسبة؟ نقول: نفي مجيء زيد، بل عمرو ما بعدها نقول: ليس هو المقصود بالنسبة، وإنما المقصود بالنسبة ما قبل (بل) و (لكن).

إذاً: النوع الأول ما ليس مقصوداً بالحكم، والآخرون: فَإِنَّ الحكم السابق هو نفي

الجيء، والمقصود به: إنما هو الأول، وذلك لأن المعطوف بـ (بل) و (لكن) بعد النفي يثبت لهما نقيض الحكم السابق كما سبق معنا، وأمّا الحكم المذكور فالمقصود به الأول، يعني: ما قبل (بل) و (لكن) فقولك: ما جاء زيدٌ بل عمرو، معناه: أن عدم الجيء ثابت لزيد، وأن عمراً ثبت له الجيء.

النوع الثاني: ما هو مقصودٌ بالحكم هو وما قبله، فيصدق عليه أنه مقصودٌ بالحكم لا المقصود بالحكم، ما الفرق بين العبارتين؟ إذا قيل: المقصود بالحكم، هذا صار مُعرِّفاً، المقصود بالحكم حينئذٍ صار محصوراً فيه، فهو المقصود وغيره منفي عنه، أمّا كونه مقصوداً بالحكم، فلا ينفي أن يكون غيره كذلك مقصوداً بالحكم، إذاً من عطف النسق: ما قد يكون مقصوداً بالحكم لا أنه هو المقصود بالحكم.

النوع الثاني: ما هو مقصودٌ بالحكم هو وما قبله -المعطوف والمعطوف عليه- فيصدق عليه أنه مقصودٌ بالحكم، لا أنه المقصود، وفرقٌ بينهما؛ لأن البدل هو المقصود بالحكم، ولذلك قال: (التَّابِعُ الْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ) إذاً: لا ينفي أن يكون شيء آخر مقصوداً بالحكم، لكنه لا يصدق عليه أنه هو المقصود بالحكم، فرق بين العبارتين.

لا أنه المقصود وذلك كالمعطوف بالواو، نحو: جاء زيدٌ وعمرو، زيدٌ مقصودٌ بالحكم، وعمرو مقصودٌ بالحكم، إذاً: عمرو مقصودٌ بالحكم، هل هو المقصود بالحكم؟ لا، لماذا؟ لكونه مُتَّبِعاً لزيد، لو قلت: هو المقصود بالحكم، حينئذٍ نُفِيَّ عن سابقه: جاء زيدٌ وعمرو، كلٌّ منهما مقصودٌ بالحكم، لو قلت: عمرو الثاني المعطوف هو المقصود بالحكم لَرِمَ أن يُنفَى الجيء عن زيد وهذا باطل، هذا التفصيل جيد.

كالمعطوف بالواو نحو: جاء زيدٌ وعمرو، وما جاء زيدٌ ولا عمرو، كلاهما مقصودان بالحكم، فهذان النوعان خارجان بما خرج به النعت والتوكيد وعطف البيان، إذا قيل: الفصل الأول المقصود بالحكم، يعني: ألا يكون غيره مقصوداً بالحكم، خرج النعت، وخرج التوكيد، وخرج عطف البيان، وهذه واضحة أنها خرجت.

بقي نوعان من عطف النسق: وهو ما ليس له قصدٌ في الحكم النوع الأول، والثاني: ما قد يكون مقصوداً بالحكم لا أنه هو المقصود، هذا خرج بقوله: المقصود بالحكم، بقي النوع الثالث: وهو الذي أخرجه بقوله: (بِأَلَا وَاسِطَةٍ).

النوع الثالث: ما هو مقصودٌ بالحكم دون ما قبله، وهذا هو المعطوف بـ (بل) بعد الإثبات: جاءني زيدٌ بل عمرو، قلنا: (بل) بعد الإثبات تنقل الحكم، ماذا قال هناك؟

وَأَنْقُلْ بِهَا لِلثَّانِ حُكْمَ الْأَوَّلِ ... فِي الْحَبْرِ الْمُثَبَّتِ

إِذَا: مَا جَاءَنِي زَيْدٌ بِلِ عَمْرُو، عَمْرُو هُوَ الَّذِي جَاءَ، وَالْأَوَّلُ مَسْكُوتٌ عَنْهُ، إِذَا: صَارَ مَقْصُودًا بِالْحُكْمِ مَا بَعْدَ (بِلِ)، حِينَئِذٍ نَحْتَاجُ إِلَى إِخْرَاجِهِ فَقَالَ: (بِلَا وَاسِطَةً)، إِذَا: مَا بَعْدَ (بِلِ) فِي سِيَاقِ الْإِثْبَاتِ نَقُولُ: هُوَ الْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ وَلَيْسَ مَقْصُودًا، بِلِ هُوَ الْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ، إِذَا: شَارَكَ الْبَدَلَ؛ لِأَنَّ الْبَدَلَ هُوَ الْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ، لَكِنَّ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا: أَنَّ الْمَعْطُوفَ هُنَا مَعْطُوفٌ بِـ (بِلِ) يَعْنِي: بِوَاسِطَةٍ، وَذَاكَ بِدُونِ وَاسِطَةٍ. وَهَذَا هُوَ الْمَعْطُوفُ بِـ (بِلِ) بَعْدَ الْإِثْبَاتِ نَحْوُ: جَاءَنِي زَيْدٌ بِلِ عَمْرُو، وَهَذَا النَّوعُ خَرَجَ بِقَوْلِهِ: (بِلَا وَاسِطَةً) وَتَمَّ خِلَافَ طَوِيلٍ عَرِيضٍ فِي الْإِخْرَاجِ، لَكِنَّ هَذَا التَّحْقِيقَ جَيِّدٌ: أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: الْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ أَخْرَجَ نَوْعَيْنِ مِنْ عَطْفِ النَّسَقِ، وَهُوَ: مَا لَيْسَ مَقْصُودًا بِالْحُكْمِ وَ (أَوْ)، وَالثَّانِي: وَهُوَ مَا هُوَ مَقْصُودٌ هُوَ وَمَا قَبْلَهُ لَا أَنَّهُ هُوَ الْمَقْصُودُ. بَقِيَ النَّوعُ الثَّلَاثُ: وَهُوَ الْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ أَخْرَجَهُ بِقَوْلِهِ: (بِلَا وَاسِطَةً)، هُوَ الْمُسَمَّى فِي اصْطِلَاحِ الْبَصْرِيِّينَ: بَدَلًا. ثُمَّ قَالَ:

مُطَابِقًا أَوْ بَعْضًا أَوْ مَا يَشْتَمِلُ ... عَلَيْهِ يُلْفَى أَوْ كَمَعْطُوفٍ بِبِلِ
وَذَا لِلْإِضْرَابِ اعْزُزْ إِنْ قَصْدًا صَحِبَ ... وَدُونَ قَصْدٍ غَلَطَ بِهِ سَلَبَ
كَرْزُهُ خَالِدًا وَقَبْلَهُ الْيَدَا ... وَاعْرِفْهُ حَقَّهُ وَخُذْ نَبْلًا مُدَى

قَسَمَ لَكَ الْبَدَلَ إِلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ:
(مُطَابِقًا أَوْ)، (أَوْ) هُنَا لِلتَّقْسِيمِ، (بَعْضًا أَوْ مَا يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ) هَذَا الثَّلَاثُ، (أَوْ كَمَعْطُوفٍ بِبِلِ)، ثُمَّ قَسَمَ لَكَ الرَّابِعَ هَذَا إِلَى قَسَمَيْنِ: بَدَلَ غَلَطٍ، وَبَدَلَ إِضْرَابٍ.
(مُطَابِقًا) بِالنَّصَبِ: مَفْعُولٌ ثَانِي لِقَوْلِهِ: (يُلْفَى) وَالضَّمِيرُ نَائِبٌ فَاعِلٌ مَفْعُولُهُ الْأَوَّلُ، إِذَا: (يُلْفَى) يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ، وَهُوَ مُغَيَّرُ الصِّيغَةِ هُنَا، نَائِبُ الْفَاعِلِ مَفْعُولُهُ الْأَوَّلُ وَهُوَ عَائِدٌ عَلَى الْبَدَلِ، يُلْفَى الْبَدَلُ مُطَابِقًا، هَذَا النَّوعُ الْأَوَّلُ وَهُوَ الَّذِي يُعَبَّرُ عَنْهُ: بَدَلَ كُلِّ مِنْ كُلِّ.

(أَوْ بَعْضًا) أَوْ يُلْفَى بَعْضًا، وَهُوَ الْقِسْمُ الثَّانِي، وَهُوَ الْمُسَمَّى: بَدَلَ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ.
(أَوْ مَا يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ)، (يَشْتَمِلُ) هَذَا فِعْلٌ مُضَارِعٌ، وَ (عَلَيْهِ) مُتَعَلِّقٌ بِهِ، وَ (مَا) اسْمٌ مُوصُولٌ فِي مَحَلِّ نَصَبِ مَعْطُوفٍ عَلَى مُطَابِقًا.
(يُلْفَى أَوْ) هَذَا كَذَلِكَ حَرْفُ عَطْفٍ، (كَمَعْطُوفٍ) مِثْلُ مَعْطُوفٍ .. (مِثْلُ) بِالنَّصَبِ، فَالْكَافُ هُنَا بِمَعْنَى: مِثْلُ فَهِيَ اسْمِيَّةٌ، وَهُوَ مُضَافٌ وَ (مَعْطُوفٍ) مُضَافٌ إِلَيْهِ، (بِبِلِ)

مُتَعَلِّقُ بقوله: (مَعْطُوف).

إذاً: أربعة أقسام:

الأول: بدل كل من كل، وشاع عند النحاة: بدل الكل من الكل، وهذا غلط؛ لأن (كل) هذا من الألفاظ الملازمة للإضافة، معنى، بمعنى: أنه إذا حُذِفَ المضاف حينئذٍ يكون المضاف إليه منوياً، وإذا كان المضاف إليه منوياً حينئذٍ لا تدخل (أل) على المضاف، الكل .. البعض هذا غلط، وإن شاع عند النحاة: بدل الكل من الكل، وبدل البعض من الكل، وكلا اللفظين لا يصح دخول (أل) عليهما، وإن تُسَوِّمَ فيها وتُسَوِّهَلْ لا إشكال فيه.

بدل كل من كل، وحقيقته: هو بدل الشيء مما يطابق معناه، أي: يطابق معناه معناه، الثاني هو عين الأول، والأول هو عين الثاني، كلٌّ منهما يصدق على ذاتٍ واحدة، والمراد بالمطابقة هنا: بحسب المصدق، المصدق يعني: ما يقع عليه الشيء، بأن البَدَل والمُبْدَل منه واقعين على ذاتٍ واحدة، فنقول: جاء زيدٌ أخوك، أخوك نُعْرِبُهُ بدلاً من زيد، بدل كل من كل .. هو عينه، ما يصدق عليه الأول: زيد، هو عين ما يصدق عليه الثاني: أخوك، وما يصدق عليه الثاني: أخوك هو عين ما يصدق عليه الأول: زيد، إذاً: كلٌّ منهما يصدقان على ذاتٍ واحدة، هذا يُسمى: بدل كل من كل، يعني: الثاني كل الأول .. عينه .. كله لا بعضه، إذا فهمت أن البديل قد يكون بدل بعض، يعني: جزء، حينئذٍ فهمت أن المراد ببديل كل من كل: أنه عين الأول، كلٌّ منهما يصدق على ذاتٍ واحدة.

فلا يرد أنهما كثيراً ما يتغيران بحسب المفهوم: جاء زيدٌ أخوك، نقول: نعم، هذا التغير باعتبار اللفظ؛ لأننا نقول: كيف يُقال: بأتهما ذاتٍ واحدة، ثم زيد لفظُ مفهومه: أنه عَلم على ذات، وأخوك كذلك وصفٌ لذات بالأخوة، نقول: هذا التغير لا باعتبار الذات، وإنما باعتبار مفهوم اللفظ؛ لأن كل لفظٍ .. نحن لا نقول: الثاني عين الأول في اللفظ وإلا صار تأكيداً: جاء زيد زيد، جاء أخوك أخوك، حينئذٍ صار الثاني تأكيداً للأول، وإنما هنا يكون تغير بينهما في اللفظ، فيحصل تغير في مفهوم اللفظين، وأما ما يقع عليه في الخارج .. ما يصدق عليه فهو شيء واحد: جاء زيدٌ أخوك، هو عينه الذات واحدة.

وإن وُصِفَتْ بكونها زيد لكونه علماً عليه، ووُصِفَتْ بكونها أخوك لوصف الأخوة، إذاً: الوصفان متغيران لكن لا يلزم منهما تغير الذات فالذات واحدة.

بدل كل من كل: وهو بدل الشيء مما يطابق معناه، أي: يطابق معناه معناه، طابق معنى أخوك معنى زيد، " طابق معناه معناه " هكذا يقول هناك الصَّبَّان، طابق معناه معناه يعني: طابق معنى أخوك معنى زيد، المعنى الذي يَصْدُقُ عليه، المسمى .. مسمى زيد ومسمى أخوك ذات واحدة، وإن حصل اختلاف في مفهوم اللفظ، هذا لا بُدَّ منه. فلا يرد أنهما كثيراً ما يتغايران بحسب المفهوم نحو: جاء زيد أخوك، ثم التغير الذي تقتضيه المطابقة ظاهرٌ إن اختلفا مفهوماً، وإلا جُعِلَ التغير باعتبار اللفظ، إذاً: بدل كل من كل، وهو: البدل المطابق للبدل منه المساوي له في المعنى، مررت بأخيك زيد، كذا مثَّل ابن عقيل.

(وَزُرُّهُ خَالِدًا) كما مثَّل له الناظم، (زُرُّهُ خَالِدًا)، (خَالِدًا) هذا بدل من الضمير .. ضمير الغيبة.

مَثَّلُوا له بقوله تعالى: ((اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ)) [الفاتحة: 6 - 7] صِرَاطٌ بالنصب، ((اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ)) [الفاتحة: 6] نعت للصراط، ((صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ)) [الفاتحة: 7]، نقول: صِرَاطٌ هذا بدل كل من كل .. عينه .. عين الأول، هل مسماهما واحد؟ ((الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ)) [الفاتحة: 6]؟ وصفه بكونه مستقيماً، ((صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ)) [الفاتحة: 7] المنعم عليهم، في الخارج مصدقهما واحد، وإن اختلفا باعتبار الوصف: صراط مستقيم هذا وصف لا شك أنه في اللفظ مغاير لقوله: ((صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ)) [الفاتحة: 7] هما متغايران في اللفظ، أمَّا من حيث ما يصدق عليهما الصراط فنقول: هو واحد، ليس بصراطين، بل هو صراط واحد، ولذلك فُسِّرَ بالقرآن، وفُسِّرَ بالإسلام .. فُسِّرَ بالنبي صلى الله عليه وسلم، كل هذه نقول: مصدقها واحد.

وسمَّاه ابن مالك - رحمه الله تعالى - : (بدل المطابق)، ولا يسميه: بدل كل من كل، لماذا؟ لأن الكليَّة تقتضي الجزئية، بدل كل إذاً تمَّ جزء يُفْهَم منه، جزء وكل .. كلية وجزئية، إذاً يُفْهَم منه ذلك.

وجاء قوله: ((إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ * اللَّهُ)) [إبراهيم: 1 - 2] بالجر .. قراءة من جر، فالله هذا بدل، ((صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ * اللَّهُ)) [إبراهيم: 1 - 2] بدل لا نقول: كل من كل؛ لأن الكلية هذه وصف، حينئذٍ نحتاج إلى ثبوت هذه الصفة، فباعتبار اللفظ لثلا يوهم نقصاً، انتقلنا إلى وصف مطابق، فاللفظ هذا مطابق لما قبله: ((الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ * اللَّهُ)) [إبراهيم: 1 - 2] الله نقول: هذا مطابق للحميد، مصدقهما

واحد، وإن اختلفا في مفهوم اللفظ: عزيز .. حميد .. الله، مختلفة من جهة المعاني، لكن المصدق واحد، فالأسماء متعددة والذات واحدة، حينئذٍ اختلفت في المفهوم ولكن المصدق واحد، ولذلك سماه: بدل المطابق. وإنما يُطلق كلٌّ على ذي أجزاء، وذلك مُمتنع هنا، إذاً: (يُلْفَى مُطَابِقًا) هذا النوع الأول.

(أَوْ بَعْضًا) يعني: بدل بعض من كل، نحو: أكلتُ الرغيفَ ثلثه، الرغيف: هذا كل، وهو قابل للتبعض والتجزئة، فقليل: ثلثه هذا بدل بعض من كل؛ لأن الثلث يعني: ثلث الرغيف جزء من المبدل منه، إذاً: بدل البعض من الكل هو بدل الجزء من كله، قليلاً كان ذلك الجزء أو مساوياً أو أكثر، فهو ليس كالاستثناء، الاستثناء عند النحاة خلاف، هل يجوز استثناء الأكثر أم الأقل، أم المساوي؟ الأقل متفق عليه، والمساوي فيه خلاف، والأكثر فيه خلاف.

أمَّا البديل فلا .. لا يُشترط فيه ذلك، سواءً كان البديل أقل، أو أكثر، أو مساوي: أكلتُ الرغيفَ ثلثه هذا أكثر، نصفه أقل، ثلثيه هذا أكثر، إذاً: هذا جائز.

وهو بدل الجزء من كله قليلاً كان ذلك الجزء، أو مساوياً، أو أكثر (أَكَلْتُ الرَغِيفَ ثُلُثَهُ أو نِصْفَهُ أو ثُلُثَيْهِ)، ولا بُدَّ من اتصاله بضميرٍ يرجع للمبدل منه، بخلاف بدل كل من كل، ذاك لا يُشترط فيه ضمير؛ لأنه صار كالجملة التي وقعت خبراً، وكانت هي مبتدأ في المعنى، هذا بدل الكل من الكل: جاء زيدٌ أخوك، أخوك هو عين زيد، وزيدٌ هو عين أخيك، حينئذٍ لا نحتاج إلى رابط، كما أن الجملة إذا وقعت خبراً عن المبتدأ وكانت هي المبتدأ في المعنى لا نحتاج إلى رابط، وأمَّا الرغيف والثلث فهما غيران، حينئذٍ نحتاج إلى رابطٍ يربط البديل .. بدل البعض من كل بضميرٍ يعود على المبدل منه.

ولا بُدَّ من اتصاله بضميرٍ يرجع للمبدل منه بخلاف البديل المطابق، فإنه لا يحتاج إلى رابطٍ لكونه نفس المبدل منه في المعنى، كما أن الجملة التي هي نفس المبتدأ في المعنى لا تحتاج لرابطٍ.

وقال في (شرح الكافية): " اشترط أكثر النحويين مصاحبة بدل البعض والاشتغال لضميرٍ عائدٍ على المبدل منه، والصحيح عدم اشتراطه، ولكن وجوده أكثر " لكن أكثر النحاة على أنه: شرط .. لا بُدَّ في بدل الجزء أو البعض من كل أن يكون مضافاً إلى ضميرٍ .. هو أو يكون معه ضمير يعود على المبدل منه، وابن مالك لا يرى أنه شرط، وإنما وجوده أكثر.

ثمَّ هذا الضمير قد يكون مذكوراً كالأمثلة السابقة: أكلتُ الرغيفَ ثُلُثَهُ، وقد يكون

محدوفاً، نحو قوله تعالى: ((وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ)) [آل عمران: 97]
منهم، مَنِ اسْتَطَاعَ (مَنْ) هذا بدل بعض من كل ((وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ)) [آل عمران: 97]
الناس كل، مَنِ اسْتَطَاعَ: بدل بعض من كل، منهم: هذا ضمير مُقَدَّر.

وَحُمِلَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: ((ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ)) [المائدة: 71] منهم: هذا كثير إذا
أعربناه: بدل بعض من كل، حينئذٍ لا بُدَّ من الضمير، والضمير هنا ملفوظٌ به، وقيل
كثيرٌ: هذا مبتدأ مؤخر وعموا: جملة مقدمة خبر.

على كلٍّ: لا بُدَّ من الضمير، والضمير قد يكون مذكوراً وقد يكون محذوفاً.
بدل بعض من كل نحو: أكلت الرغبة ثلثه، (وَقَبْلَهُ الْيَدَا)، (قَبْلَهُ) الضمير يعود على
خالدًا، (قَبْلَهُ الْيَدَا) قَبْلَهُ كُلُّهُ؟ اليدَا، إذاً: هذا بدل بعض من كل.

وقال بعضهم: شرط صحته صحة الاستغناء عنه بالمبدل منه، يعني: شرط الصحة هنا،
إذا قلت: أكلت الرغبة ثلثه، يصح أن تقول: أكلت ثلث الرغبة، صح أو لا؟ صح
أن يستغنى عن المبدل منه بالمبدل .. بدل البعض من الكل، فبدل من أن تقول: أكلت
الرغبة ثلثه .. أكلت ثلث الرغبة، وهذا صحَّ، إذاً: إذا صحَّ هذا التعبير وهذا
التركيب صار بدل بعض من كل.

شرط صحته: صحّة الاستغناء عنه بالمبدل منه، وكذلك بدل الاشتمال، فلا بُدَّ في كل
من بدل البعض وبدل الاشتمال من دلالة ما قبله عليه إجمالاً .. لا بُدَّ أن يَدُلَّ عليه
إجمالاً، بخلاف بدل المطابق فلا يشترط ذلك؛ لأنك إذا قلت: أكلت الرغبة، هذا
مُحْتَمِلٌ أنك أكلت الرغبة كله، أو أكلت بعضه، إذاً: دَلَّ عليه، فإذا قلت: ثلثه حينئذٍ
دَلَّ على الثلث بالرغيف لأن الاحتمال وارد.

كذلك إذا قلت: أكلت الرغبة ثلثيه .. نَصَفَهُ نقول: الرغبة وإسناد: أكلت إليه،
مُحْتَمِلٌ لأن يكون بعضاً من الرغبة لا كُلُّهُ، فَدُلَّ عليه إجمالاً، كذلك: أعجبنى زيدٌ
عِلْمُهُ، عِلْمُهُ: بدل اشتمال، حينئذٍ نقول: أعجبنى زیده دَلَّ إجمالاً على بدل اشتمال.
الثالث: بدل الاشتمال: وهو بدل شيءٍ من شيءٍ يشتمل عامِلُهُ على معناه، هذا على
رأي ابن هشام رحمه الله تعالى، إذا قيل: أعجبنى زيدٌ عِلْمُهُ، أين بدل الاشتمال .. أين
البدل؟ عِلْمُهُ .. اشتمال، أي الشينين اشتمل على الآخر .. هل العلم اشتمل على
زيد، أو زيد مشتملٌ على العلم، أو العامل: أعجبنى، هو الذي اشتمل على البدل؟ هذا
محل النزاع .. ثلاثة أقوال.

قيل الأول: هو المشتمل على الثاني: زيد اشتمل عِلْمٌ .. الذي يليه، وقيل: العلم هو

مشتملٌ على زيد الثاني، وقيل: العامل.

والظاهر أنه العامل، وإن كان اشتهر عند النحاة أنه الثاني، الذي هو العلم مشتملٌ على زيد، أو زيد مشتملٌ على العلم، وإن كان العلاقة بينهما علاقةً بغير الكلية والجزئية كما سيأتي.

اختلف النحاة في المشتمل في بدل الاشتمال فقول: الأول الذي هو المُبْدَل منه السابق: أعجبي زيدَ علمه، وقيل: الثاني، الذي هو البديل، وقيل: العامل، الذي هو: أعجبي، واختار ابن مالك: بأن المشتمل هو الأول .. المُبْدَل منه، وقال الفارسي: " المشتمل هو الثاني " واختار ابن هشام: أن المشتمل هو العامل في المُبْدَل منه، وهو رأي المُبْرَد، والسيرافي، وابن جني، قيل: وهو الصحيح، وهو الظاهر.

فمثلاً قولك: أعجبي زيدَ علمه، فالإعجاب اشتمل على كل من البديل والمُبدَل منه، لأن الذي أعجبك زيد، وأعجبك أيضاً علمه، فهما محلّ الإعجاب، إذاً أعجبي: العامل هو الذي اشتمل على البديل والمُبدَل منه. فالإعجاب اشتمل على كل من البديل والمُبدَل منه، ونحو: سُرِقَ زيدٌ ثوبه، أو فرسه، فإن السرقة واقعةٌ على المبدل منه وهو زيد بطريق التجوّز، سُرِقَ زيدٌ ثوبه، نقول: سرق هنا اشتمل على زيد، واشتمل على الثوب أو الفرس، اشتماله على زيد، لم يُسرق هو بعينه وإنما ثوبه، لكن يصح إسناد السرقة لزيد من باب المجاز .. تجوّز، وإلى الثوب حقيقةً، إذاً: اشتمل اللفظ: سُرِقَ، على المُبْدَل والمبدل منه. وعلى ثوبه أو فرسه بطريق الحقيقة، فهذا القول مطرد في كل الأمثلة، لو أرَدْتَ أن تسلك الأمثلة تجد أن العامل يشتمل على المُبْدَل والمُبدَل منه، لكن لو قيل بالأول أو بالثاني قد لا يطرد، وإليك الأمثلة.

بخلاف القولين الأولين، فلا يطردان في كل الأمثلة: سُرِقَ زيدٌ عبْدُه، هذا لا يشتمل زيد على العبد، زيد منفصل عنه، الثاني منفصلٌ عن الأول، فيكون ردّاً للقول الأول، ونحو: سُرِقَ زيدٌ فرسه، الفرس ليس مشتملٌ على زيد، إذاً: لا يستقيم مع كل الأمثلة، علمه يمكن، علمه .. كلامه .. وجهه .. يحتمل هذا، أمّا فرسه نقول: لا يشتمل الفرس على زيد. فلا يشتمل الفرس على زيد فيكون ردّاً للقول الثاني.

إذاً: بدل الاشتمال بدل شيءٍ من شيءٍ يشتمل عامله على معناه، وإن رأيت قول ابن مالك تقول: اشتمل الأول على الثاني، وإن رأيت قول الفارسي تقول: اشتمل الثاني على الأول، فالمشتمل حينئذٍ إمّا الأول وإمّا الثاني وإمّا العامل، ونحن الآن نقول: العامل. بدل شيءٍ من شيءٍ يشتمل عامله على معناه بطريق الإجمال: أعجبي زيدَ

علمه، أو كلامه، فلا بُدَّ حينئذٍ كما اشترط في بدل البعض من الكل أن يكون مشتملاً على ضميرٍ عائدٍ على المبدل منه كالشرط السابق، سواءً كان مذكوراً أو محذوفاً مقدراً: ((يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ)) [البقرة: 217] قِتَالٍ فِيهِ الضمير يعود على الشهر الحرام.

أو مُقَدَّر: ((قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ * النَّارِ)) [البروج: 4 - 5] فيه! هذا بدل اشتمال، فيه نقول: الضمير هنا مُقَدَّر.

إذاً: بدل الاشتمال، وهو الدال على معنى في متبوعه، نحو: أعجبنى زيدٌ علمه، وأعرفه حقه، حق: هذا بدل اشتمال من قوله: أعرفه .. الهاء، حينئذٍ صار بدل اشتمال. بدل الاشتمال قيل: ما صح الاستغناء عنه بالأول، وليس مطابقاً ولا بعضاً، قد يُقال: أعجبنى زيد .. سُرِقَ زيد، قد يستغنى عن بدل الاشتمال، لأن الأول قد يُسند إليه الفعل: سُرِقَ زيدٌ، أو أعجبنى زيد .. أعجبتني الجارية كلامها، حينئذٍ نقول: الأول يغني عن الثاني .. قد يستغنى عنه، لماذا؟ لصحة إسناد الأول .. الفعل إلى الثاني، ولو على جهة المجاز: سُرِقَ زيدٌ، أطلقت الكل: زيد، على أنه الذي سُرِقَ منه فرسه مثلاً أو ثوبه. إذاً: ما صحَّ الاستغناء عنه بالأول وليس مطابقاً ولا بعضاً، ولذلك بعضهم يُعبر عن بدل الاشتمال: ما كانت العلاقة بينه وبين المبدل منه بغير الكلية والجزئية، وهذا أوضح، لماذا؟ لأنك تنظر في البديل: إمّا أن يكون بدل كل من كل .. العلاقة بينهما كلية، أو بدل بعض .. جزء من كل، العلاقة جزئية، إن لم يكن هذا أو ذاك فهو بدل اشتمال، وأكثر ما يكون: يُعبر عنه بالمصدر، أعجبنى زيدٌ علمه .. كلامه، ونحو ذلك. وأكثر ما يكون بالمصدر: أعجبنى زيدٌ علمه، وقد يكون بالاسم نحو: سُرِقَ زيدٌ ثوبه، هذا النوع الثالث.

الرابع الذي أشار إليه بقوله: (أَوْ كَمَعْطُوفٍ بِبَلٍ).

وَذَا لِلْأَضْرَابِ اغْزُ إِنَّ قَصْداً صَحِبَ ... وَدُونَ قَصْدٍ غَلَطٌ بِهِ سُلِبَ

وهو البَدَلُ المُبَايِنُ لِلْمُبْدَلِ منه، البديل لا بُدَّ أن يكون مقصوداً كما سبق بيانه، التابِعُ المقصودُ بالحُكْمِ، إذاً: لا بُدَّ أن يكون مقصوداً، فإن لم يكن مقصوداً فالأصل فيه: ألا يكون بدلاً، هذا الأصل، لكن تَجَوَّزَ النحاة بتسميته بدل غلط، وبدل نسيانٍ كما سيأتي.

إذا: البديل لا بُدَّ أن يكون مقصوداً، فالمُبْدَل منه إن لم يكن مقصوداً البتة، وإنما سبق
اللسان إليه فهو بدل الغلط .. بدل سببه الغلط، يعني: من إضافة المُسَبَّب إلى السبب،
بدل الغلط أي: بدل سببه الغلط، لأنه بدلٌ عن اللفظ الذي هو غلط، لا أنه نفسه
غلط: رأيت كلباً حماراً، هو أراد أن يقول: حماراً فأخطأ في اللسان فقال: كلباً، إذا:
حماراً نقول: هذا بدل غلط، هو البديل المقصود الآن بالحكم، والسابق هو الذي وقع
غلطاً، إذا: ما سبب الخيء بـ حماراً هذا؟ الغلط السابق، وليس هو عينه غلطٌ في نفسه.
فهو بدل الغلط، أي: بدل سببه الغلط، لأنه بدلٌ عن اللفظ الذي هو غلط، لا أنه
نفسه غلط، هذا إن لم يكن مقصوداً بالأصل.

وإن كان مقصوداً فإن تبين بعد ذكره فساد قصده فبدل النسيان، يعني: أراد أن يُخبر
عن شيء، فأخبر به ثم أراد أن يُغيّر تلك الإرادة الجازمة التي عبّر بها عن الأول:
تصدقت بدينارٍ درهمٍ، لما قال: دينار تبين فساد قصده، فقال: درهمٍ، لما قال بدينار
بعد لفظه بدا أن ينظر في نيته، فإذا بما فاسدة، فقال: درهمٍ، حينئذٍ يكون الثاني كالأول
مقصوداً، كلٌّ منهما مقصود، إلا أن الثاني يكون بدل نسيان. وإن كان مقصوداً فإن
تبين بعد ذكره فساد قصده فبدل نسيان، أي: بدل شيءٍ ذُكِرَ نسياناً، ويكون كلٌّ
منهما صحيح، وكلٌّ منهما واقع، إلا أنه أراد أن يعدل عن الأول لسوء قصدٍ، سواء
كان لله أو غيره، والثاني يكون هو المقصود بالبديل .. هو المقصود بالإسناد.
وقد ظهر أن الغلط مُتَعَلِّقٌ باللسان، والنسيان مُتَعَلِّقٌ بالجنان، يعني: إن كان الخطأ مُتَعَلِّقاً
باللسان فهو بدل الغلط، وإن كان مُتَعَلِّقاً بالقلب فهو النسيان، وإن كان قصد كل
واحدٍ من المُبْدَل والمُبْدَل منه فبدل الإضراب، ويُسمى أيضاً: بدل البداء، مثل: أكلت
خبزاً لحمًا، قَصَدْتُ أولاً الإخبار بأنك أكلت خبزاً، ثم بدا لك أن تُخبر أنك أكلت لحمًا
أيضاً، فقلت: أكلت خبزاً لحمًا، فالثاني بدل إضراب، كأنك أضربت عن الأول، فهو
في معنى (بل) كأنه قال: أكلت خبزاً بل لحمًا، وكلٌّ منهما مقصودٌ.
قال هنا الشارح: البديل المبين للمبدل منه وهو المراد بقوله: (أَوْ كَمَعُطُوفٍ بِلْ)، وهو
على قسمين:

أحدهما: ما يُقَصَّد متبوعه كما يقصد هو، كلٌّ منهما مقصود: المبدل والمبدل منه، وهو
يُسمى: بلد الإضراب، لأنه بمعنى (بل)، وسبق معنا (بل) الإضرابية.

وبدل البداء، بداء كسحاب أي: الظهور، شُي به لأن المتكلم بدا له ذكره بعد ذكر
الأول قصداً، يعني: قصد الثاني كما قصد الأول، أكلت خبزاً لحمًا، قصدت أولاً
الإخبار بأنك أكلت خبزاً، وهو حقيقة أيضاً، ثم بدا أنك تخبر أنك أكلت لحمًا أيضاً،
يعني: أضربت عن ذلك في اللفظ فقط، وأمّا في القصد فهو مراد، وكلٌّ منهما مراد.

دون أن تسلب الحكم عن الأول: أكلت خبزاً لحمًا، أخبرت عن الأول، ثم ظهر لك وبدا لك أن تخبر بالثاني، فقلت: أكلت خبزاً لحمًا.

والأول ما حكمه؟ كما هو باقٍ مُخْبِرٌ به، حينئذٍ أكلت اثنين .. شيئين: خبزاً ولحمًا، وحينئذٍ صار الإبطال الذي هو معنى (بل) في اللفظ فحسب، وأمّا في القصد فلا، ولذلك عبّر الناظم هنا بالقصد: (وَذَا لِلإِضْرَابِ اغْزُ إِنَّ قَصْدًا) فالعبرة حينئذٍ بالمقصد، وهو المراد بقوله: (وَذَا لِلإِضْرَابِ اغْزُ إِنَّ قَصْدًا صَحِبَ) أي: البديل الذي هو (كَمَعُطُوفٍ بِلْ) انسبه للإضراب، فقل: بدل إضراب، إن قُصِدَ مبتوعه كما يُقْصَدُ هو، كلٌّ منهما مقصود: المبدل والمبدل منه.

الثاني: ما لا يُقْصَدُ مبتوعه، بل يكون المقصود البديل فقط، وإنما غَلِطَ الْمُتَكَلِّمُ فذكر المبدل منه، ويُسمى: بدل الغلط والنسيان، وأكثر النحاة على هذا: أن بَدَلَ الغلط والنسيان شيء واحد، وابن هشام تكلف، حاول أن يُفَرِّقَ بينهما، والفرق بينهما عسير، والقول: بأن ذاك في الجنان وذاك في اللسان، هذا يحتاج إلى إثبات. نحو: رأيت رجلاً حماراً! رأى شبحاً من بعيد .. رأيت رجلاً، ثم قُرِبَ منه قال: حماراً، يعني: ظهر له أنه ليس برجل، أو سبق له في اللسان فأراد أن يقول: رأيت حماراً، فقال: رأيت رجلاً، ثم قال: حماراً، يعني: يحتمل هذا ويحتمل ذاك. أردت أن تخبر أولاً أنك رأيت حماراً فغلطت بذكر الرجل، وهو المراد بقوله: (وَدُونَ قَصْدٍ غَلَطَ بِهِ سُلِبَ) أي: إذا لم يكن المبدل منه مقصوداً فيسمى البديل بدل غلط، لأنه مزيلٌ للغلط الذي سبق، وهو ذكر غير المقصود.

إذاً: هذه أربعة أنواع: بدل مطابق .. كل من كل، وبدل جزء من كل، أو بدل بعض من كل، وبدل اشتمال، وبدل الإضراب والغلط، وكلاهما في مرتبة واحدة، زاد بعضهم: بدل كل من بعض عكس، بدل بعض من كل: أكلت الرغيف ثلثه، هذا بدل جزء من كل، وهل يرد بدل كل من بعض؟ جماهير النحاة على المنع: أنه لا يأتي في لسان العرب، لكن بعضهم زاده واستدلوا بقول الشاعر:

رَحِمَ اللَّهُ أَعْظَمًا دَفَنُوهَا ... بِسِجِسْتَانِ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ

(رَحِمَ اللَّهُ أَعْظَمًا دَفَنُوهَا .. طَلْحَةَ)، طَلْحَةَ قالوا: هذا بدل كل من بعض، لأن الأعظم جمع عظم، وهو جزء من طلحة، طلحة: عظمٌ ولحمٌ، إذاً: (رَحِمَ اللَّهُ أَعْظَمًا طَلْحَةَ

الطلحات)، (طلحة) هذا بدل كل من بعض.

ومثّل له السيوطي بقوله تعالى: ((فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئًا * جَنَّاتٍ عَدْنٍ)) [مريم: 60 – 61] فأولئك يدخلون الجنة: جنة واحدة، قال: جنات عدن، هذا بدل كل من بعض، جنات متعددة والجنة هذه واحدة، لكن هذا يمكن أن يُجاب عنه: بأن الجنة صارت اسم جنس هنا، دخلت عليه (أل) فتعم، حينئذ يكون بدل كل من كل، لكن في الأول هو في اللفظ واحد، ولكنه في المعنى متعدد، على كل هو فرح بهذه الآية: فأولئك يدخلون الجنة .. جنات عدن. وفائدته تقرير أنها جنات كثيرة لا جنة واحدة.

إذاً: هذا البديل الخامس وهو بدل بعض من كل، إن قيل به، ومثل هذا البيت لا يصلح أن يكون مثبتاً لقاعدة عامة، وإلا الأصل المنع، لأنه يمكن تأويله.

وأما بدل الغلط: فاختلف النحاة في جوازه، فمذهب سيبويه وكثير من النحاة على أنه جائز في النثر والنظم، وقيل: في الشعر خاصة دون النثر، وقيل: عكسه يعني: في الشعر دون النثر، يعني: يجوز في النثر دون الشعر، لأن الشعر يقال بروية .. تفكير، كيف يحصل به الغلط؟ يمكن الغلط نحن نقول: في اللسان، أراد أن يُخبر بشيء فأخبر بغيره، في النثر ممكن، أما في الشعر هذا فيه نوع صعوبة، وما كان كذلك لا يسوغ الغلط وقيل: لا مطلقاً، لا يوجد لا في النثر ولا في الشعر .. لا وجود له في كلام العرب، وإنما هو مستحدث، وهذا هو الظاهر: أنه لا وجود له في كلام العرب.

(وَذَا لِلِإِضْرَابِ اعْزُرْ) عرفنا الآن قوله: (مُطَابِقاً أَوْ بَعْضاً أَوْ مَا يَشْتَمِلُ)، (مَا) أي: بدلاً يشتمل على المبدل منه، فما: هنا موصولية واقعة على البديل، أي: بدلاً يشتمل على المبدل منه، هذا على كلام ابن مالك، أو عاملاً يشتمل على المبدل منه، على ما ذكرناه سابقاً، (أَوْ كَمَعْطُوفٍ بِبَلٍّ) أي: بعد الإثبات، أو كمعطوفٍ ببِل .. ليس مطلقاً وإنما هو بعد الإثبات، وهذا التشبيه إنما يتم في بدل الإضراب دون بدلي الغلط والنسيان، إلا أن يُقال التشبيه في مجرد كون الثاني مبيناً للأول بمعنى: أنه ليس عينه، ولا بعضه، ولا مشتملاً عليه.

إذا قيل: (أَوْ كَمَعْطُوفٍ بِبَلٍّ) عرفنا أن البديل الرابع هذا على نوعين: بدل غلط ونسيان، وبدل إضراب، حينئذ إذا قيل: إضراب بمعنى (بَلٍّ) خرج بدل الغلط والنسيان، حينئذ اختص بواحدٍ من النوعين، (أَوْ كَمَعْطُوفٍ بِبَلٍّ) وهذا إنما يكون بدل الإضراب .. بدل البداء، إذاً: أين النوع الثاني؟ خرج فليس داخلياً، إلا إذا جعلنا

التشبيه هنا، أن يُقال التشبيه في مُجرّد كون الثاني مابيناً للأول .. منفصل عنه .. مغاير له، (أو كَمَعُطُوفٍ بَيِّنٍ) بأن يكون الثاني مغايراً للأول، بمعنى: أنه ليس عينه، ولا بعضه، ولا مشتملاً عليه، فالمغايرة حصلت بذكر الأقسام الثلاثة الأولى، (أو كَمَعُطُوفٍ بَيِّنٍ) معناه على ظاهر النظم، إذا عممنا التشبيه ليدخل النوع الثاني، وهو بدل الغلط والنسيان، حينئذٍ (كَمَعُطُوفٍ بَيِّنٍ) أي: مغايراً للمبدل منه، ما وجه هذا التغاير؟ بالألّا يكون مطابقاً، ولا بعضاً، ولا مشتملاً عليه.

(وَذَا لِلْإِضْرَابِ اعْزُ)، (ذَا) اسم إشارة في محل نصب مفعول به، (اعْزُ) يعني: انسب، ذَا ماهو؟ (كَمَعُطُوفٍ بَيِّنٍ) فصلّ الرابع، (لِلْإِضْرَابِ) فُقل بدل إضراب، (اعْزُ) يعني: انسب (لِلْإِضْرَابِ) فُقل: بدل إضراب، أي: انسب هذا البديل الشبيه بالمعطوف ببل للإضراب، كأن تقول: بدل إضراب، (إِنْ قَصْدًا صَحِبَ) إن صحب قصداً صحب، (قَصْدًا) هذا مفعولٌ به لفعلٍ محذوف، أو تجعله مفعولاً به للفعل المذكور .. على قول. إن صحب قصداً، قصداً أي: مقصوداً، يعني: أن يكون البديل مقصوداً، والأول مقصود، والثاني مقصود، كلٌّ من التابع والمتبوع يكون مقصوداً، (صَحِبَ) هو أي: البديل المشار إليه بـ (ذَا).

(وَدُونَ قَصْدٍ) يعني: من غير قصدٍ، دون بمعنى: غير منفية، منصوبٌ على الظرفية لمحذوف، يعني: وإن وقع دون قصدٍ، أي: دون قصدٍ صحيح يسبق اللسان إليه، أو يُقصد ثم يتبيّن فساد قصده ليعم النوعين، لأن الذي يقابل للإضراب نوعان: بدل غلط، وبدل نسيان، على ما ذكره ابن هشام.

دون قصدٍ صحيح يسبق اللسان إليه، أو يُقصد، ثم يتبيّن فساد قصده.

(غَلَطٌ) يعني: فهو غلط، غَلَطٌ خبر مبتدأ محذوف، على حذف مضافٍ، أي: فهو بدل غلط، والهاء في قوله: (بِه) .. (غَلَطٌ بِهِ) مُتَعَلِّقٌ بقوله: (سُلِبَ) غلطٌ سُلِبَ به، والهاء هنا عائذٌ على البديل، وسلب صفةٌ لغلط، بمعنى: بدل الغلط، سُلِبَ هو، ونائب الفاعل هنا يعود على الغلط، سلب غلطٌ به، يعني: بهذا البديل. ونائب فاعله ضميرٌ يعود للمتكلّم للحكم المفهوم من السياق، أي: سُلِبَ ببديل الغلط الحكم عن الأول، وأثبت للثاني، غلطٌ به سُلِبَ .. غلطٌ سُلِبَ به، يعني: بواسطة البديل، سُلِبَ عن الأول ليكون للثاني .. سُلِبَ الحكم عن الأول ليكون للثاني، وجرى على هذا المرادي.

ويصح رجوع الضمير للغلط بمعنى: الخطأ، أي: رُفِعَ بهذا البديل الغلط في نسبة الحكم للأول، وَدُونَ قَصْدٍ وإن وقع البديل دون قصدٍ يعني: ليس مقصوداً، غَلَطٌ فهو غلطٌ،

(به) بهذا البدل سلب الحكم عن الأول وأعطى للثاني.

(كَزَرُهُ خَالِدًا) كقولك: زُرُهُ الكاف داخلة على قولٍ محذوف، زُر: هذا فعل أمر، والفاضل ضمير مستتر، والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به، و (خَالِدًا) هذا بدل مطابق .. بدل كل من كل، وفيه إشارة إلى جواز البدل من ضمير الغائب، لأن زُرُهُ: الضمير هنا للغائب، حينئذٍ الاسم الظاهر أُبدل منه، وهذا جائز. (وَقَبِلَهُ الْيَدَا) الألف للإطلاق، (وَقَبِلَهُ) كزره، والمفعول به الضمير .. الهاء، وهو عائد إلى خالد، (الْيَدَا) هذا بدل بعض من كل، (وَأَعْرِفُهُ حَقَّهُ)، حَقَّهُ بالنصب، بدل من الضمير في أَعْرِفُهُ، ثم انظر: (وَقَبِلَهُ الْيَدَا)، اليَدَا هذا بدل بعض من كل، لم يضاف إلى ضمير، لو قلنا: شرط صحته أن يكون مضافاً إلى الضمير، وهذا يجري إِمَّا على قول ابن مالك في غير هذا الكتاب: بأنه لا يشترط ولا إشكال، أو يشترط وتقوم (أل) مقامه، لأنه يرى في غير هذا الكتاب أيضاً: أنه يشترط الضمير أو ما يقوم مقامه ك (أل) وهنا (أل) قامت مقام الضمير فلا إشكال. (وَأَعْرِفُهُ حَقَّهُ) حق: هذا مصدر، وهنا أضيف إلى الهاء، وهو مرجعه والمُبدل منه.

(وَحُذِّ نَبَلًا)، (نَبَلًا) اسم جمع للسهم، (مُدَى) جمع مُدِيَّة وهي السكين، (حُذِّ نَبَلًا) مُدَى غَلَطُ، أراد أن يقول: خذ سكينًا، قال: خذ نبلاً فأخطأ، أو أراد .. قصد النبل فقال: حُذِّ نَبَلًا، ثم تبين له أن يُخَيَّرَ عن الثاني فقال: (حُذِّ نَبَلًا مُدَى) إذا: يَحْتَمِلُ مُدَى أنه بدل غلط، ويَحْتَمِلُ أنه بدل إضراب، أضرب عن الأول في اللفظ فيكون مقصوداً، وجاء باللفظ الثاني، ولذلك قال هنا قوله: (وَحُذِّ نَبَلًا مُدَى) يصلح أن يكون مثلاً لكل من القسمين، لأنه إن قُصِدَ النبل والمُدَى معاً فهو بدل الإضراب، وإن قُصِدَ المُدَى فقط .. الثاني دون الأول وهو جمع مديّة: وهي الشفرة .. السكين، فهو بدل غلط. إذا: هذه أربعة أقسام للبدل .. لعمومه، وزدنا عليه: بدل البعض من الكل. ثم قال: (وَمِنْ ضَمِيرِ الْحَاضِرِ الظَّاهِرِ لَا تُبْدَلُهُ) البدل كما سبق تابع، يتبع ما قبله في إعرابه، وهل حكمه حكم النعت، وعطف البيان: أنه يُشْتَرَطُ أن يتبع ما قبله إفراداً وتذكيراً وتثنيةً وجمعاً، وتعريفاً وتنكيراً أم لا؟ هذا فيه تفصيل. يفهم من كون البدل تابعاً: أنه يوافق متبوعه في الإعراب، وهذا واضح، ولذلك قال: التَّابِعُ الْمُقْصُودُ بِالْحُكْمِ، دَلَّ على أنه يكون حكمه في الإعراب حكم المتنوع رفعاً ونصباً وخفضاً، وهذا حكم عام في جميع التوابع.

وَأَمَّا موافقته إياه في الإعراب والتذكير والتنكير وفروعها، نقول: هذا فيه تفصيل:

أما التنكير والتعريف فلا يلزم، ولذلك يُبَدَل المعرفة من المعرفة، والمعرفة من النكرة، والنكرة من النكرة، والنكرة من المعرفة، كله وارد، فأما التنكير والتعريف فلا يلزم موافقته لمتبوعه فيهما، بل تُبَدَل المعرفة من المعرفة، كقوله: صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ اللَّهِ، كلها معارف في قراءة الجر، والنكرة من النكرة: ((إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا * حَدَائِقَ)) [النبا: 31 - 32] مَفَازًا .. حَدَائِقَ: النكرة من النكرة، والمعرفة من النكرة: ((وَأِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ * صِرَاطِ اللَّهِ)) [الشورى: 52 - 53] صراط الله: معرفة، وصراط مستقيم: نكرة، وهذا بدل كل من كل، والنكرة من المعرفة: ((لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ * نَاصِيَةٍ)) [العلق: 15 - 16] النَّاصِيَةِ بـ (أل) معرفة، ناصية: نكرة، إذا: أبدل النكرة من المعرفة. إذا: لا يشترط التنكير والتعريف، قد يكونا متوافقين، وقد يكونا مختلفين.

وأما الأفراد والتذكير وأضدادهما، فإن كان بدل كل وافق متبوعه فيها ما لم يمنع مانع، يعني: في بدل المطابق، أو بدل كل من كل، يشترط فيه: المطابقة لما قبله، في الأفراد والتثنية والجمع إلى آخره. ما لم يمنع من التثنية والجمع مانع، ككون أحدهما مصدراً، وسبق أن المصدر يطلق ويراد به التثنية والجمع، ولذلك جاء: ((مَفَازًا * حَدَائِقَ)) [النبا: 31 - 32] مَفَازًا، لم يقل: مفاوز جمع مفازة، قال: مَفَازًا واحد، لماذا صح هنا أن يبدل وهو بدل كل من كل؟ نقول: مَفَازًا في المعنى: جمع، فهو موافق .. مطابق، من جهة المعنى مطابق، ومن جهة اللفظ لا، حينئذٍ العبرة بالمعنى، فإذا وقع مصدراً المبدل منه، ووقع البديل في بدل كل من كل مثنى أو جمعاً لا إشكال، حينئذٍ نقول: التطابق حاصل في المعنى، وإن لم يكن حاصلًا في اللفظ، لأن إطلاق المصدر وإرادة التثنية أو الجمع هذا وارد في لسان العرب. كأن يكون مصدراً أو قُصِدَ التفصيل كقوله: وَكُنْتُ كَذِي رَجُلَيْنِ رَجُلٍ صَحِيحَةٍ ... وَرَجُلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمَانُ فَشَلَّتْ

(رَجُلَيْنِ) مبدل منه .. متبوع، وَرَجُلٍ صَحِيحَةٍ: هذا بدل كل من كل، لأنه أراد أن يُفَصِّلَ: رجل صحيح، وَرَجُلٍ رَمَى بِهَا الزَّمَانُ فَشَلَّتْ، إذا: هذا بدل كل من كل، ولم يحصل التطابق لماذا؟ لكون المراد بالبديل هنا: التفصيل، وحصلت المطابقة في المعنى. وإن كان غيره من أنواع البديل لم يلزم موافقته فيها، إذا: لا إلزام لا في التنكير والتعريف ولا في الأفراد ولا في التثنية، ولا في الجمع إلا إذا كان بدل كل من كل، ما لم يمنع منه

مانع كأن يكون المتبوع مصدرًا، أو أن يكون المراد بالبدل التفصيل كالبيت الذي ذكرناه.

ثم قال:

وَمِنْ ضَمِيرِ الْحَاضِرِ الظَّاهِرِ لَا ... تُبْدِلُهُ إِلَّا مَا إِخَاطَةٌ جَلَا

(وَمِنْ ضَمِيرِ الْحَاضِرِ الظَّاهِرِ)، (الظَّاهِرِ) ما إعرابه؟ مفعول به، لأي شيء؟ منصوبٌ من باب الاشتغال، أصل التركيب: الظاهر لا تبدله من ضمير الحاضر، لذلك لو أعربت أولاً (مِنْ ضَمِيرِ) أعربت الجملة، (مِنْ ضَمِيرِ) مُتَعَلِّقٌ بقوله: (تُبْدِلُهُ) إذاً: حقه التأخير، فتقول الترتيب: الظاهر لا تبدله من ضمير الحاضر، حينئذٍ أراد أن يتحدث في هذين البيتين على البدل في الضمائر، نقول: يبدل الظاهر من الظاهر، لا إشكال فيه، تقول: جاء زيدٌ أخوك، أبدلت الظاهر وهو أخوك من زيد، ولا إشكال.

ولا يُبْدِلُ المضمَر من المضمَر .. الضمير من الضمير لا يُبدل .. لا يقع بدلاً عنه، ونحو: قُمتَ أنتَ، قد يقول قائل: أنتَ هذا بدل من قمتَ .. من التاء، نقول: لا، هذا توكيد وليس ببدل، ومررت بك أنتَ، أنتَ: هذا توكيد للكاف وليس بدلاً منه، فهو توكيدٌ اتفاقاً بلا خلاف بين النحاة، وكذلك نحو: رأيتك إياك، إياك: هذا توكيد للكاف وليس بدلاً منه، وكذلك نحو: رأيتك إياك عند الكوفيين والناظم، إذاً: لا يُبدل المضمَر من المضمَر، ويبدل الظاهر من الظاهر.

ماذا بقي؟ بقي إبدال المضمَر من الظاهر، والظاهر من المضمَر. ولا يبدل مضمَرٌ من ظاهر، يعني: أن يكون المبدل منه .. المتبوع اسماً ظاهراً والبدل ضميراً هذا لا يُبدل .. مضمَرٌ من ظاهر، ونحو: رأيت زيدا إياه، إياه قالوا: بدل من زيدا، وهو من بدل الضمير من الاسم الظاهر، قال ابن هشام: هذا من وضع النحاة.

المثال هذا مُصْطَنَعٌ، يعني: جوزوا مثل هذا .. وهذا كثير عند النحاة، يعني انتبه! إذا لم يُورد شاهد من قرآن أو سنة أو بيت، الأمثلة مثل هذه انتبه لها، لأنها كثير ما تكون مصطنعة: رأيت زيدا إياه، استقامت معه، حينئذٍ لا مانع منه، هذا من صنع النحاة كما قال ابن هشام.

إذاً: لا يُبدل المضمَر من الظاهر، ماذا بقي؟ الظاهر من المضمَر. ويجوز عكسه مطلقاً، الذي هو النوع الرابع: إبدال الظاهر من المضمَر، مطلقاً في جميع أنواع البدل، كل من كل .. بعض من كل .. اشتغال .. غلط، إلى آخره.

متى؟ إن كان الضمير لغائب، كما قال الناظم: (كَرَّزُهُ خَالِدًا)، ونحو: ((وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا)) [الأنبياء:3] على أحد الوجوه، الذين: هذا ظاهر، جاء بدلاً من الواو، لماذا نقول: بدل وليس بفاعل؟ لئلا يكون من باب: أكلوني البراغيث، لئلا يُحمل، لأن ظاهره .. صورته صورة: أكلوني البراغيث، وأسروا: هذا فاعل، الذين ظلموا، إذاً يلزم أن نقول: هذه الواو حرف وليست بفاعل، فيكون من باب: أكلوني البراغيث، نقول: لا، الصواب: إمّا أن يُقال: (أَسْرُوا) الجملة خبر مقدمة، والذين ظلموا: مبتدأ مؤخر، ويجوز وجه آخر: أن يكون بدلاً .. بدل كل من كل، الذين ظلموا أسروا، الواو: هذا مبدل منه، إذاً: أبدل الظاهر من الضمير.

أو كان لحاضر .. إن كان لغائب أو حاضر، بشرط أن يكون بدل بعض، نحو: أعجبتني وجهك، هذا بدل بعض من كل، وهو لحاضر، قيل ومنه: ((لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ)) [الأحزاب:21] كان لكم خطاب لجميع الصحابة، قيل: ((لِّمَن كَانَ يَرْجُو)) [الأحزاب:21] هل يلزم منه إذا قيل: بدل بعض من كل أن يكون الصحابة فيهم من يرجو وفيهم من لا يرجو؟ إذا قيل: ((لَقَدْ كَانَ لَكُمْ)) [الأحزاب:21] لكم الكاف، قلنا: ((لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ)) [الأحزاب:21] حينئذٍ (من) نقول: هذا بدل بعض من كل، إذاً: بعض يرجوا وبعض لا يرجوا؟ نقول: نعم، هو كذلك، ليس للصحابة، الخطاب عام لمن كان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، وفيهم من لا يرجو من المنافقين، حينئذٍ الخطاب عام، ولذلك هي في سورة الأحزاب.

أو بدل اشتغال نحو: أعجبتني كلامك، ومنه: بَلَّغْنَا السَّمَاءَ مَجْدُنَا وَنَسْنَاؤُنَا، ف: (مَجْدُنَا وَنَسْنَاؤُنَا) بدل من الضمير البارز الفاعل في بلغنا، وهو بدل اشتغال، أو بدل كل مفيد للإحاطة، جنتكم كبيركم وصغيركم، نقول: هذا بدل كل من كل مفيد للإحاطة، وهو بدل الظاهر من الضمير المخاطب، جنتكم من الكاف، ليس الْمُتَكَلِّم، جنتكم الكاف هنا مبدل منه متبوع، صغيركم وكبيركم، نقول: هذا فيه معنى الإحاطة.

ويمتنع إن لم يُفد، خلافاً للأخفش فإنه أجاز: رأيتك زيدا ورأيتني عمراً، إذاً نقول القاعدة: أنه يجوز بدل الظاهر من الضمير، لكن بشرط أن يكون الضمير لغائب، أو حاضر بأن يكون بدل بعض، أو بدل اشتغال، أو بدل كل بشرط أن يكون مفيداً للإحاطة، وهذا الذي عناه بقوله: (وَمِنْ ضَمِيرِ الْحَاضِرِ الظَّاهِرِ لَا تُبْدَلُهُ)، الظاهر لا تبدله من ضمير الحاضر، (مِنْ ضَمِيرٍ) قلنا: هذا مُتَعَلِّقٌ بقوله: (لَا تُبْدَلُهُ)، و (الظَّاهِرِ)

هذا مفعولٌ به لفعلٍ محذوف، لا تبدل الظاهر لا تبدله.

والمراد بالحاضر هنا: مُتَكَلِّمًا كان أو مخاطبًا، والمراد به الضمير البارز منهما، لأن ضمير الحاضر المستتر لا يبدل منه مطلقاً، فإن ورد ما يوهم ذلك قُدِّرَ للثاني فعلٌ من جنس الفعل المذكور، ولذلك قيل: تعجيبني جمالك، ويكون من إبدال الجملة.

(إِلَّا) هذا استثناء، (مَا إِحَاطَةُ جَلًا)، (إِلَّا مَا) يعني: ظاهراً جلاً إحاطةً، ظاهراً جلاً يعني: اتضح، جَلًا يَجْلُو، (إِحَاطَةُ) هذا مفعولٌ به لقوله: جَلًا، وإِلَّا هذه أداة استثناء، وما: منصوبٌ على الاستثناء، إلا ظاهراً كان بدل كلِّ وجلاً إحاطةً، ولا تحمل هنا (ما) على البدل، وليست (ما) واقعةً على بدل، لأنه يبطله العطف الآتي، لأنه قال: أَوْ افْتَضَى بَعْضًا أَوْ ظاهراً كلَّ جلاً إحاطةً، حينئذٍ (ما) هنا واقعةٌ على لفظِ ظاهر، وليست واقعةً على البدل، لماذا؟ لأنه عطف عليها (أَوْ افْتَضَى) فدل على أن المراد به الظاهر.

(أَوْ افْتَضَى بَعْضًا) هذا معطوفٌ على قوله: (مَا)، (أَوْ اشْتِمَالًا) ومثاله مثال الاشتمال، لأنه كان بدل اشتمال (كَانَتْكَ)، (كَانَتْكَ) كقولك: (إِنَّكَ) لأن الكاف داخلة على قولٍ محذوف، والهمزة حينئذٍ تكون مكسورةً، (كَانَتْكَ ابْتِهَاجَكَ اسْتِمَالًا)، (كَانَتْكَ): (إِنْ) والكاف هذه في محل نصب اسمها، (ابْتِهَاجَكَ) أي: فرحك، حينئذٍ يكون من بدل الاشتمال، ابتهاج: مصدر، وبينهما علاقة ليست بكلية ولا الجزئية، مثل: أعجبني علمه .. أعجبني كلامه إلى آخره، (اسْتِمَالًا) السين والتاء زائدتان، أو للصيرورة، أي: أملت القلوب إليك، أو صَيَّرَهَا مَائِلَةً إِلَيْكَ، و (اسْتِمَالًا) الألف هذه للإطلاق وهو فعل ماضي، والفاعل ضمير مستتر يعود على الكاف اسم إنَّ، فحينئذٍ تكون الجملة في محل رفع خبر إنَّ.

إن ابتهاجك: ابتهاجك هذا بدل اشتمال من الكاف، و (اسْتِمَالًا) الجملة خبر إنَّ.

(وَمِنْ ضَمِيرِ الْحَاضِرِ الظَّاهِرِ لَا ... تُبْدِلُهُ) لماذا مُنِعَ الإبدال هنا؟ قالوا: إنما لم يَجُزِ البدل .. إبدال الظاهر من ضمير الحاضر لعدم الفائدة، لأن ضمير الحاضر في غاية الوضوح، فلا يحتاج إلى إبدال، لأن الإبدال فيه نوع كشفٍ، وفيه نوع إيضاح، فإذا كان الضمير بنفسه واضحاً فالواضح لا يحتاج إلى إيضاح.

من مفهوم قول الناظم هنا: (وَمِنْ ضَمِيرِ الْحَاضِرِ الظَّاهِرِ لَا ... تُبْدِلُهُ) يُفْهَمُ منه: أن الظاهر يجوز إبداله من الظاهر، لماذا؟ لأنه نفى نوعاً واحداً: من ضمير الحاضر الظاهر لا تبدله، إذًا: إبدال الظاهر من الظاهر يجوز، ومن ضمير الغائب .. لأنه قال: (وَمِنْ ضَمِيرِ الْحَاضِرِ) .. ومن ضمير الغائب؟ ظاهر النص بالمفهوم: أنه يجوز إبداله، إذًا: تبدل

الظاهر من الظاهر، وتبدل الظاهر من ضمير الغائب مطلقاً كما ذكرناه سابقاً ..
بالمفهوم، هو نص بالمنطوق على ماذا؟ على أنه لا يبدل من الحاضر الظاهر، يعني: لا
يكون الاسم الظاهر بدلاً والمبدل منه ضمير الحاضر مُتَكَلِّماً كان أو مخاطباً، مفهومه:
أنه تبدل الظاهر من الظاهر، وتبدل الظاهر من ضمير الغائب.
فهم منه: جواز إبدال الظاهر من الظاهر، ومن ضمير الغائب مطلقاً، كما ذكره الناظم
في أمثلته، ولا يجوز أن يبدل الظاهر من ضمير المُتَكَلِّم أو المخاطب، وهذا الذي نص
عليه: الظَّاهِرُ لَا تُبَدِّلُهُ من ضمير المُتَكَلِّم أو المخاطب، هذا بالنص، والمفهوم: أخذنا
منه المسائل الأخرى، (إلا) هذا استثناء من جواز إبدال الظاهر من ضمير الحاضر، إذا:
كأنه يقول لك: لا تبدل الظاهر من ضمير الحاضر إلا إذا اقتضى بأن يكون الثاني
مقتضى للإحاطة، وذلك فيما إذا كان بدل كل من كل، أو كان بدل بعض، أو كان بدل
اشتمال.

إذاً: ما الذي مُنِعَ .. إذا جَوَّزَ بدل البعض والاشتمال والكل؟ بقي: بدل كل من كل ..
بدل كل لا يقتضي إحاطة، وبقي بدل الإضراب، لأنه يجوز أن تبدل من ضمير الحاضر
الاسم الظاهر إذا كان البديل بدل بعض، ويجوز إذا كان بدل اشتمال، ويجوز إذا كان
بدل كل من كل، لكن مع إحاطة، بأن يكون ثم بينهما ما يُشْعِرُ بالإحاطة، فإن لم يكن
كذلك حينئذٍ المنع، ولم يبق إلا القليل.
(إلا ما إحاطة جلاً) إلى آخر كلامه .. إلا إذا كان البديل بدل كل وفيه معنى الإحاطة،
فإن لم يكن فيه معنى الإحاطة، فمذهب:

أولها: المنع، وهو مذهب البصريين، وهو ظاهر كلام الناظم هنا.

والثاني: الجواز، وهو مذهب الكوفيين والأخفش.

وثالثها: يجوز في الاستثناء نحو: ما ضربتكم إلا زيداً، وهو قول قطرب.

قال الشارح هنا: "أي: لا يبدل الظاهر من ضمير الحاضر إلا أن كان البديل بدل كل
من كل، واقتضى هذا البديل .. بدل كل من كل الإحاطة والشمول، يعني: دل على
الإحاطة والشمول، أو كان بدل اشتمال، أو بدل بعض من كل، ولم يبق إلا بَدَلُ الغلط
والإضراب، وبديل الكل إذا لم يفد إحاطة فلا يجوز. " فالأول الذي اقتضى الشمول
كقوله: ((تَكُونُ لَنَا عِيداً لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا)) [المائدة:114] لنا .. نا: هذا ضمير مُتَكَلِّم،
أولنا: هذا ظاهر، الأصل ألا يجوز إبدال الاسم الظاهر من الضمير الحاضر، لكن هنا لما
كان: أولنا وآخرنا، البديل بالعطف يقتضي الإحاطة، حينئذٍ جاز أن يكون بدلاً من
(نا).

إذاً لأولنا نقول: هذا بدل من قوله: (نا)، ما الذي جَوَّزه؟ لكونه يقتضي الإحاطة، بنفسه أو بمعطوفه؟ أولنا: هذا بعض، لكن بالمعطوف هنا: لأولنا وآخرنا، إذاً: حصل العطف ثم دَلَّ على الإحاطة، فالإحاطة حاصلة لا بلفظ: أولنا، وإنما بالعطف، و (نا) هذا مبدلٌ منه، إذاً: جاز إبدال الاسم الظاهر من الضمير الحاضر وهو المتكلم هنا (نا) لكون البديل .. بدل كل من كل وهو يقتضي إحاطة، فإن لم يدل على الإحاطة امتنع: رأيك زيداً، زيداً: هذا بدل كل من كل، نقول: لا يجوز، لأنه ظاهر، رأيت: معروف أنه يخاطب .. رأيك، زيداً: هذا ما استفدنا منه شيء.

والثاني: الذي هو بدل الاشتمال، كقوله:

ذَرِبْنِي إِنْ أَمَرَكِ لَنْ يُطَاعَا ... وَمَا أَلْفَيْتَنِي حَلْمِي مُضَاعَا

حلمي: هذا اسم ظاهر .. بدل من اليباء: أَلْفَيْتَنِي .. بكسر التاء، إذاً: اليباء هذا ضمير حاضر، وحصل منه البديل بحلم وهو بدل اشتمال، وهو مصدر كما هنا. أُوْعِدْنِي بِالسَّجْنِ وَالْأَدَاهِمِ رَجُلِي .. (رَجُلِي) هذا اسم ظاهر، أُوْعِدْنِي: بدل من اليباء وهو بدل بعض من كل. ثُمَّ قَالَ:

وَبَدَلُ الْمُضَمَّنِ الْهَمْزَ يَلِي ... هَمْزاً كَمَنْ ذَا أَسْعِيدُ أَمْ عَلِي

إذا أبدل من اسم .. اسم استفهام .. معلوم أن اسم الاستفهام إنما بُني لتضمنه معنى حرف الاستفهام، إذا أُبدِلَ من اسم استفهام وجب أن يقترب بالبديل حرف الاستفهام. (وَبَدَلُ الْمُضَمَّنِ الْهَمْزَ) وَبَدَلُ: هذا مبتدأ، وهو مضاف، و (الْمُضَمَّنِ) مضاف إليه. (الْمُضَمَّنِ الْهَمْزَ) يعني: معنى الهمز، الْهَمْزُ: هذا مفعولٌ به للهمز مفعولٌ ثانٍ، والمفعول الأول نائب فاعل، (وَبَدَلُ الْمُضَمَّنِ) يعني: المبدل منه، الْمُضَمَّنِ الهمز المستفهم به، (يَلِي هَمْزاً) يلي الجملة خبر مبتدأ .. بدل مبتدأ، ويلى: الضمير هنا يعود على البديل، يلي البديل هَمْزاً .. يلي هَمْزاً .. يليه هَمْزاً، فالجملة هنا خبر المبتدأ، وهَمْزاً هذا مفعولٌ ليلي. هَمْزاً مستفهماً به وجوباً، كقولك: (مَنْ ذَا أَسْعِيدُ أَمْ عَلِي) من: مبتدأ، وذا: اسم إشارة خبره، أَسْعِيدُ الأصل: من ذا سعيدٌ أم علي؟ لما كان سعيد بدل من (من) وهو اسم استفهام وجب اقتران الهمزة بالبديل، فتقول: (مَنْ ذَا أَسْعِيدُ أَمْ عَلِي) ف: (سعيد) بدل من (من) .. بدل تفصيل.

وكذلك: كم مالك أعشرون أم ثلاثون؟ وما صنعت أخي أخيراً أم شراً؟ وكيف جئت أراكباً أم ماشياً؟ إذاً نقول: إذا أُبدِلَ من اسم اسم استفهام مضمَّن معنى همزة الاستفهام

وجب اقتران الهمزة بالبدل، ولذلك قال هنا: إذا أُبدل من اسم استفهام وهو اسم مضمن معنى حرف الاستفهام، وجب دخول همزة الاستفهام على البدل: من ذا أسيّد أم علي؟ وما تفعل أخيراً أم شراً، ومتى تأتينا أغيّداً أم بعد غد؟ إذاً قوله: (وَبَدَلُ الْمُضْمَنِ) هذا فيه تصرّيح بإخراج ما صُرحّ معه بأداة الاستفهام، حينئذٍ لا يصح أن تدخل الهمزة على البدل، هل أحدٌ جاءك زيدٌ أو عمرو؟ لا تقل: أزيدٌ، لماذا؟ لأنه صُرحّ هنا بحرف الاستفهام، وكلامنا في: اسم استفهام ضُمّن معنى حرف الاستفهام، فلو صُرحّ به حينئذٍ خرج ما كان نصّاً في الاستفهام وهو حرفٌ.

ونضير هذه المسألة: بدل اسم الشرط .. مثلها، لو أُبدل من اسم الشرط حينئذٍ جيء بـ (إن) الشرطية مع البدل. ونظير هذه المسألة بدل اسم الشرط نحو: من يقيم إن زيدٌ وإن عمروٌ أقم معه، من يقيم زيدٌ .. إن زيدٌ، لا بُدّ من إعادة الحرف وهو حرف الشرط. من يقيم إن زيدٌ وإن عمروٌ أقم معه، فإنه يلي حرف الشرط الذي تضمنه المبدل منه وهو بدل تفصيل.

(وَبَدَلُ الْمُضْمَنِ) إذاً قوله: المضمن، خرج به ما صُرحّ معه بأداة الاستفهام أو الشرط على ما ذكرناه، فلا يلي البدل ذلك، نحو: هل أحدٌ جاءك زيدٌ أو عمروٌ، وكذا: إن تضرب أحداً رجلاً أو امرأةً أضربه، أي: إن تضرب أحداً رجلاً أو امرأةً، هنا صُرحّ به، فلا يجوز إعادة حرف الشرط، لو قيل: من يقيم أزيدٌ أم عمروٌ أقم معه، حينئذٍ لا بُدّ من الهمزة .. لا ليست الهمزة، من يقيم إن زيدٌ وإن عمروٌ، وأمّا إذا صُرحّ بالحرف .. حرف الشرط، حينئذٍ لا يجوز، فإذا قيل: إن تضرب أحداً، إذاً: صُرحّ بالحرف. (وَبَدَلُ الْمُضْمَنِ الهمز يلي همزاً) كقولك: (مَنْ ذَا أَسْعِيدُ أَمْ عَلِيٌّ). وَيُبْدَلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ كَمَنْ ... يَصِلُ إِلَيْنَا يَسْتَعِينُ بِنَا يُعْنِ

(وَيُبْدَلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ)، (يُبْدَلُ) هذا فعل مُعَيَّر الصيغة، و (الْفِعْلُ) هذا نائب فاعل، (مَنْ الْفِعْلُ) مُتَعَلِّقٌ بقوله: (يُبْدَلُ).

(كَمَنْ ... يَصِلُ إِلَيْنَا يَسْتَعِينُ بِنَا يُعْنِ) هنا ظاهر كلامه أنه يجوز البدل مطلقاً ما قيده (يُبْدَلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ) مطلقاً مطابقاً أو بعضاً أو ما يشتمل عليه، نقول: كله يدخل فيه، أم فيه تفصيل؟ ظاهر كلام الناظم الإطلاق، لكنه لم يُسمع في لسان العرب إلا بَدَل كل من كل، وقيل: البعض، وأمّا بدل الغلط والاشتمال قيل: أنه لم يُسمع. (وَيُبْدَلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ) بدل كل من كل، قيل: باتفاق، فظاهره أن ذلك جائز في

جميع أقسام البدل، والمسموع من ذلك بدل الكل وبدل الاشتمال، وأمّا بدل البعض وبدل الغلط هذا فيه خلاف، قيل: لا يبدل الفعل بدل بعض من الفعل، وأثبتته الشاطبي، ومثّل له بنحو: "إِنْ تُصَلِّ تَسْجُدَ لِلرَّحْمَنِ يَرْحَمَكَ"، هذا مصنوع .. إِنْ تُصَلِّ تَسْجُدَ: هذا بدل بعض من كل، لأن السجود بعض الصلاة، لكن هذا مصنوع، نقول: اثبت بالدليل أولاً .. أثبتته ثم بعد ذلك يؤتى بالمثل. "إِنْ تُصَلِّ تَسْجُدَ لِلرَّحْمَنِ يَرْحَمَكَ". وأمّا بعد الغلط فقليل: جَوَزَهُ سَبِيوِيهِ وَجَمَاعَةُ، والقياس يقتضيه، ومثّل له الشاطبي بقوله: إِنْ تُطْعِمَ زَيْدًا تَكُفِّرَ عَنْكَ، تَكُفِّرَ .. تَكُفِّرَ، يجوز فيه الوجهان، تكسبه أكرمك: هذا بدل غلط، تطعم زيدا، ثم أراد أن يبين أنه قد أخطأ في الأول .. غَلِطَ، أراد أن يقول: إِنْ تَكُفِّرَ زَيْدًا، فقال: إِنْ تَطْعِمَ زَيْدًا، لكن كما ذكرنا هذا فيه نظر من حيث أن هذا المثل مصنوع وليس بوارِد. ومثّل له المكوّدي بقوله: قام قعد زيد، أراد أن يقول: قعد فقال: قام قعد زيد، إذا: بدل غلط.

وأمّا بدل البعض قيل: لم يُسمع، إذا: قول الناظم هذا محتمل أنه يرى الجواز في الجميع، وَيُبْدَلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ مطلقاً، أمّا بدل كل من كل هذا متفق عليه، وبدل الاشتمال قيل كذلك، وأمّا الغلط والبعض هذا لم يُسمع.

(كَمَنْ ... يَصِلُ إِلَيْنَا يَسْتَعِينُ بِنَا يُعْنِ)، (كَمَنْ) اسم شرط مبتدأ، (يَصِلُ) هذا فعل مضارع فعل الشرط، (إِلَيْنَا) مُتَعَلِّقٌ بِهِ، (يَسْتَعِينُ) يصل .. يستعين، إذا: هو مُشْتَمِلٌ عَلَى الاستعانة، يصل .. يستعين، (يَسْتَعِينُ) هذا بدل اشتمال من يصل، لأن وصول قاصد الاستعانة يشتمل على الاستعانة، (بِنَا يُعْنِ) هذا جواب الشرط.

قال الشارح: " كما يُبدل الاسم من الاسم يبدل الفعل من الفعل، فيستعين بنا بدل من يصل إلينا " قيل: مثله قوله تعالى: ((وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا * يُضَاعَفْ)) [الفرقان: 68 - 69] قيل يضاعف: هذا بدل اشتمال من قوله: ((يَلْقَ أَثَامًا)) [الفرقان: 68] لأن لُقِيَ الْأَثَامُ أن يحصل له العذاب مضاعفاً، وهو يشتمل على المضاعفة، ولو قيل: بدل كل من كل كذلك .. بل هو الظاهر، فيضاعف: بدل من يلق، فإعرابه بإعرابه وهو الجزم.

وكذا قوله:

إِنَّ عَلَيَّ اللَّهِ أَنْ تُبَاعَا ... تُؤَخَذَ كَرْهًا. . . .

(تُؤْخَذُ) هذا بدل من قوله: تبايعا، بدل اشتغال كذلك، ولذلك نُصِبَ، وهنا ليس
البدل بدل جملة من جملة لا، وإنما المراد بدل فعل من فعل، ولذلك يأخذ حكمه، هنا
قال: تبايعا، بالنصب، تؤخذ: بالنصب، كما قلنا هناك: عطف الفعل على الفعل، وهو
ليس كعطف الجملة على الجملة.

قال ابن هشام: " ينبغي أن يُشترط لإبدال الفعل ما اشترط للعطف .. عطف الفعل
على الفعل "، وهو .. ما هو شرط عطف الفعل على الفعل؟ اتحاد الزمن، ولا يشترط
الموافقة في النوع، قال هنا: " ينبغي أن يشترط لإبدال الفعل ما اشترط لعطف الفعل
على الفعل، وهو الاتحاد في الزمان دون الاتحاد في النوع، حتى يجوز: إن جئتني تمشي إليَّ
أكرمك " جئتني تمشي .. تمشي: فعل مضارع، وجئت: هذا فعل ماضي، توافقا في
الزمن.

وتُبدل الجملة من الجملة كذلك، كما يُبدل الفعل من الفعل. كما يعطف الفعل على
الفعل، وتعطف الجملة على الجملة كذلك يُبدل الفعل من الفعل وتُبدل الجملة من
الجملة نحو: ((أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ * أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَيْنَ)) [الشعراء: 132 - 133]
الجملة الثانية بدل من الجملة الأولى.

وقد تبدل الجملة من المفرد كقوله:

إِلَى اللَّهِ أَشْكُو بِالْمَدِينَةِ حَاجَةً ... وَبِالشَّامِ أُخْرَى كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ

أُبدلَ: (كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ) من (حَاجَةً) و (أُخْرَى)، أي: إلى الله أشكوا هاتين الحاجتين تعذر
التقائهما.

وَيُبدَلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ كَمَنْ ... يَصِلُ إِلَيْنَا يَسْتَعِينُ بِنَا يُعْنِ

ونقف على هذا، والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه
أجمعين ... !!!

عناصر الدرس

* فائدة: الفرق بين عطف البيان والبدل

* شرح الترجمة. النداء. وحده

* حروف النداء واستعمال كل حرف

* متى يجوز حذف حرف النداء؟

* أنواع المنادى ، وحكم (المبني).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين:
أَمَّا بعد:

سَبَقَ في قول الناظم:

وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ الْوَاوُ إِذَا ... لَمْ يُلَفِّ ذُو النُّطْقِ لِلْبَسِّ مَنفَذًا

قلنا (لَمْ يُلَفِّ) هذا بمعنى: يَجِدُ، (يُلَفِّ) هذا فعل مضارع مجزوم بـ: (لَمْ) والجزم حذف حرف العلة، و (ذُو النُّطْقِ) هذا فاعل، و (لِلْبَسِّ) مُتَعَلِّقٌ بقوله: (مَنفَذًا)، و (مَنفَذًا) بمعنى: طريق، وهو إذا جعلنا (يُلَفِّ) متعدياً إلى مفعولين حينئذ صار هو المفعول الأول، المفعول الثاني يكون مُقَدَّرًا، قدره هناك الأزهري: إذا لم يجد صاحب النطق طريقاً للبسِّ صحیحَةً، فاستعملها بمعنى: الواو، ويحتمل أن يكون للبسِّ في موضع المفعول الثاني فيتعلق بمحذوف: منفذاً كأنناً للبسِّ.

وجَوَّزَ وجهاً ثالثاً: أن يكون لـ (يُلَفِّ) أنه متعدي لواحد، وهذا الظاهر: أنه في هذا التركيب متعدي لواحد؛ لأن وجود المفعول الثاني صحیحَةً هذا ما فيه فائدة جديدة. (يُلَفِّ ذُو النُّطْقِ مَنفَذًا لِلْبَسِّ) إذا لم يجد صاحب النطق منفذاً، أي: طريقاً للبسِّ، صحیحَةً .. ويحتمل على كل .. الأمر واسع في هذا.

ثم ذكرنا أن البدل والعطف بيان فيما سبق: أن كلاً منهما متقاربان، ولذلك سبق قول الناظم: (وَصَالِحًا لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى) يعني: يَجُوزُ ما وقع عطف بيان أن يُعَرَّبَ بدل من غير عكس، وهنا نَفَى العكس لماذا؟ لأن العاطف .. عطف البيان العامل فيه هو العامل في المتبوع، حينئذ لا إشكال، فَيُعَرَّبَ عطف بيان ويعرب بدلاً في نفس الوقت، فيَقْدَرُ له عامل آخر، وأَمَّا إذا أُعَرِّبَ بدلاً حينئذ أُعَرِّبَ على نية تكرار العامل، فيمتنع أن يُعَرَّبَ عطف بيان في نفس الوقت.

(وَصَالِحًا لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى) حينئذ كل ما صحَّ أن يُعَرَّبَ عطف بيان صحَّ أن يُعَرَّبَ بدل كل من كل، إلا في المسائل التي ذكرناها.

يفارق عطف البيان البدل في ثمان مسائل مشهورات، وزاد بعضهم مسألتين أو مسألة؟
يفارق عطف البيان البدل في ثمان مسائل:

الأولى: أن العطف لا يكون مُضْمَرًا، ولا تابعاً لِمُضْمَرٍ، يعني: عطف البيان لا يكون

ضميراً ولا يكون تابعاً لضمير؛ لأنه في الجوامد نضير النعت في المشتق، وكما أن الضمير لا يُنَعْتُ ولا يُنَعْتُ به، كذلك لا يُعْطَفُ عَظْفَ بيان ولا يُعْطَفُ عليه، إذاً: الضمير يَمْتَنِعُ أن يكون نعتاً، ويمتنع أن يكون منعوته، يعني: لا يُنَعْتُ ولا يُنَعْتُ به، كذلك عطف البيان، بخلاف البدل .. سبق تفصيلاً فيه، الذي هو:
وَمِنْ ضَمِيرِ الْحَاضِرِ الظَّاهِرِ لَا ... تُبَدِّلُهُ إِلَّا

إذاً: فيه استثناء .. ليس مطلقاً وإنما يجوز في الجملة.
الثاني: أن البيان لا يُخالف متبوعه في تعريفه وتنكيره، وهذا على قول بعضهم، عطف البيان لا يُخالف متبوعه في تعريفه وتنكيره، لا بُدَّ من المطابقة:
فَأَوَّلَيْنَهُ مِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ ... مَا مِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ النَّعْتُ يَلِي

إذاً: هو تابعٌ له في التعريف والتنكير، والبدل لا يشترط، قلنا: يُبَدِّلُ النكرة من المعرفة والعكس، المعرفة من المعرفة والنكرة من النكرة، والمعرفة من النكرة، والنكرة من المعرفة، إذاً: لا يُشْتَرَطُ فيه.
الثالث: أنه لا يكون جملة، يعني: عطف البيان لا يكون جملةً، بخلاف البدل: فإنه يجوز فيه ذلك: (وَيُبَدِّلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ) كما سبق، وقلنا: تُبَدِّلُ الجملة من الجملة:
(أَمَدُكُمْ)) [الشعراء:132] إلى آخره.

المسألة الرابعة: أنه لا يكون تابعاً لجملة بخلاف البدل.
خامساً: أنه لا يكون فعلاً تابعاً لِفِعْلٍ بخلاف البدل، يعني: عطف البيان لا يكون فعلاً.
سادساً: أنه لا يكون بلفظ الأول، بخلاف البدل: فإنه يجوز فيه ذلك بشرطه، وهذا مختلف فيه بين النحاة. أنه يجوزُ في البدل أن يكون موافقاً للفظ متبوعه لكن بشرطه، وهو: كون الثاني معه زيادة بيان كما في قراءة يعقوب: ((وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَائِيَةً كُلَّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَى كِتَابِهَا)) [الجاثية:28] بنصب الثانية: (كُلَّ أُمَّةٍ). بنصب: (كُلَّ) الثانية، فإنه قد اتصل بها سبب الجثو، إذاً: هو بدل .. يُعْتَبَرُ بدلاً مما سبق.

سابعاً: أنه ليس في نية إحلاله محل الأول بخلاف البدل، يعني: عطف البيان ليس في نية إحلاله محل الأول، ولذلك كان العامل فيه هو عاملٌ مماثلٌ للمذكور، هذا في البدل.
ثامناً: أنه ليس في التقدير من جملة أخرى بخلاف البدل، عَظْفُ البيان جملة واحدة، والبدل: في قوة الجملتين؛ لأن العامل في البدل هو عين العامل في المُبَدَّلِ منه من حيث التكرار، يعني: يُقَدَّرُ له مماثل للعامل في المتبوع، إذا قيل: جاء زيدٌ أخوك، أخوك: مرفوع

بماذا؟ ليس بـ (جاء) الأول على أنه بدل، وإنما بـ (جاء) مُقَدَّر مِمَّا ثَلَّ للمذكور: جاء زيدٌ .. جاء أخوك، حينئذٍ هو في قوة الجملتين: جاء جاء، جاء زيدٌ .. جاء أخوك. وأما عطف البيان: فالعامل في: أخوك هو العامل في: زيد، إذاً: فرقٌ بينهما. أنه ليس بالتقدير من جملةٍ أخرى بخلاف البدل، وزيدٌ كون المتبوع في البدل في نية الطرح، قيل: غالباً .. نية الطرح، ما معنى نية الطرح؟ ليس المراد: أنه السابق معروضٌ عنه؛ لأننا ذكرنا أن السابق المتبوع مقصود: (التَّابِعُ الْمُقْصُودُ بِالْحُكْمِ) فكيف يكون في نية الطرح؟ قال الزمخشري: " مُرَادُهُم يكون البدل في نية طرح الأول أنه مستقلٌ بنفسه لا متممٌ لمتبوعه، كالتأكيد والصفة والبيان لا إهدار الأول، بخلافه في البيان ". حينئذٍ نقول: الطرح المراد به هنا ليس الإلغاء والإعراض عن السابق، وإنما المراد: أن العامل قد كُثِّرَ وصار اللفظ الذي أُعْرِبَ بدلاً .. صار مستقلاً عن سابقه، حينئذٍ كأن الأول قد أُعْرِضَ عنه وليس هو مُعْرَضاً عنه بالفعل، ولذلك إذا جاء في مثل: ((الْعَزِيزُ الْحَمِيدُ * اللَّهُ)) [إبراهيم: 1 - 2] حينئذٍ نقول: الله بالخفض: بدل: ((الْعَزِيزُ الْحَمِيدُ)) [إبراهيم: 1]، هل هو في نية الطرح .. أنه مُلغى؟ لا، ليس المراد ذلك، بل لا يجوز أن يقال هنا: أنه في نية الطرح، لماذا؟ إلا إذا كان اصطلاح فقط؛ لأن الثاني المراد به أنه مستقلٌ، وأن العامل فيه مستقلٌ عن الأول.

هنا قال: مُرَادُهُم يكون البدل في نية الطرح أنه مستقلٌ بنفسه لا متممٌ لمتبوعه، كالتأكيد والصفة والبيان لا إهدار الأول بخلافه في البيان، فليس المراد به: أنه في نية الطرح، بل هذا مقصود وهذا مقصود، إلا أن قَصْدَهُ في البيان قَصْدٌ تَتِمُّمٌ ومُكَمِّلٌ لسابقه، وليس قصداً مستقلاً.

العاشر: كون حذفه في البدل جائزاً عند بعضهم. وخرَّج عليه: ((وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ)) [النحل: 116] .. تصفه ألسنتكم الكذب، الكذب: هذا بدل من الضمير المحذوف. فجعل الكذب بدلاً من الضمير المحذوف، أي: تصفه، بخلافه في البيان، لا يكون المتبوع محذوفاً، إذاً: إذا قيل: (وَصَالِحاً لِدَلِيلَةٍ يُرَى) حينئذٍ لا بُدَّ من التفريق بين البدل وعطف البيان.

قال رحمه الله تعالى: (النِّدَاءُ).

هذا شروعٌ منه في ما يتعلق بالنداء، وله فصول متتالية ستأتينا إن شاء الله باباً باباً، والأصل فيها: النداء الذي هو: الدعاء، النداء: نداء بالمد، هذا فيه ثلاث لغات

النداء، كما سبق عند قوله:؟؟؟ وجاء معنا أيضاً: (وَوَلِي اسْتِفْهَاماً أَوْ حَرْفَ نِدَا) هذا الموضع الثاني.

النِدَاءُ: فيه ثلاث لغات، أشهرها: كَسْرُ النون مع المد (نِدَا)، ثُمَّ مع القصر (النِدَا) يعني: يجوز قصره، ثُمَّ صَمَّهَا مع المد (النُّدَا) هذه لغةٌ ثالثة. واشتقاقه، أي: أخذه من ندى الصوت، أصله: نَدِي كَفَرَح، ندا الصوت وهو: بُعْده؛ لأن النداء أصله: رفع الصوت، ندي صوته يندى من باب فَرِحَ يَفْرَحُ، إذا ارتفع وعلا. إذاً: مأخوذٌ من: فلانٌ أُنْدى صوتاً من فلان، إذا كان أبعد صوتاً منه وأُرفع صوتاً، هذا من حيث الاشتقاق.

وأما في اللغة: فهو الدعاء بأي لفظٍ كان، سواءً كان بحرف، أو كان باسمٍ، أو كان بفعلٍ مطلقاً، بل ولو لم يكن بلفظٍ، وإنما كان بإشارة، فيُسمى: دعاءً، إذا المرادُ بالنداء في اللغة: الدعاء بأي لفظٍ كان، بل ولو لم يكن بلفظٍ.

واصطلاحاً عند النحاة: هو طلب الإقبال بحرفٍ نابٍ مناب: أدعو، ملفوظٍ به أو مُقَدَّرٌ .. طلبُ الإقبال، إذاً فيه طلب، الطلبُ هو الدعاء، والدعاء هو الطلب، بحرفٍ: هذا جار مجرور مُتَعَلِّقٌ بقوله: طلب لأنه مصدر.

طلب الإقبال بحرفٍ، إذاً: لا باسمٍ ولا بفعلٍ، خَرَجَ: أدعو زيدا .. أناادي زيدا، هل هذا نداء في اللغة؟ يُعْتَبَرُ نِدَاءً لأنه دعاء بأي لفظٍ كان بفعلٍ أو حرفٍ: زيدٌ مطلوبٌ إقباله، هذا نداء، وهو حاصل بالاسم، إقبال زيدٍ مطلوبٍ، نقول: هذا نداءٌ لكنه بالاسم بل والجملة، وأما: أدعو زيدا، وأناادي زيدا، فهذا في اللغة يُسمى: نِدَاءً، لكن في الاصطلاح لا يسمى نداءً، ولذلك قيل: بحرفٍ، إذاً: أخرج ما إذا حصل النداء بالاسم أو بالفعل.

ناب مناب: أدعو، هذا زيادة بيانٍ لأن هذا الحرف ليس مستقلاً، وإنما هو نائبٌ عن أصلٍ فهو فرع، وهذا سبق بيانه عند بيان الإسناد .. في الكلام، قلنا: لا بُدَّ أن يكون مركباً، والصحيح: أنه لا تركيب من حرفٍ واسمٍ، خلافاً للفارسي إذ جَوَّزه في باب النداء كما سيأتي، بناءً على أن (يا) هي عاملةٌ، أو سَدَّتْ مَسَدَّ الفعل، والصحيح هو مذهب سيبويه: أن الأصل: أدعو زيدا، فنابت (يا) مناب أدعو خُذِفَ لما سيأتي بيانه. بحرفٍ نائبٍ مناب، إذاً: حرفٌ ليس أصلياً، فحينئذٍ نأخذ أن جملة: يا زيدُ، فرعية وليست أصلية.

ناب مناب أدعو الذي هو أصلٌ في النداء، ملفوظٍ به أو مُقَدَّرٌ: يا زيدُ، ((رَبَّنَا آتِنَا))

[البقرة:200] .. يا ربنا، ((يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا)) [يوسف:29] يوسف، يعني: يا

يوسف، حينئذٍ حُذِفَ حرفُ النداء، إِذَا: يَجُوزُ حذفه كما سيأتي بيانه.

إِذَا: طلبُ الإقبالِ بِحَرْفٍ نَائِبٍ مُنَابٍ أَدْعُو ملفوظٍ، هذا النداء أو المُنَادَى؟ هذا النداء

وهو المصدر، إقبال .. طلب الإقبال .. فعلك أنت، والناظم قال: النداء، ما المراد

بالنداء: المعنى المصدرى، أو من إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول؟ الثاني، لماذا؟ لأن

مراده: يا زيد .. لفظ: زيد، فزيدٌ مُنَادَى.

إِذَا: المُنَادَى في اللغة: المدعو مطلقاً .. المدعو وليس هو الدعاء، أردنا الآن الألفاظ:

المدعو مطلقاً، سواءً كان بِحَرْفٍ أم لا، وعند النحاة: المُنَادَى الذي هو اللفظ الذي

تترتب عليه أحكام هو المدعو بِحَرْفٍ من هذه الحروف خاصة.

إِذَا: فرق بين النداء وبين المُنَادَى، مُنَادَى: اسم مفعول، تُودِي يُنَادَى فهو مُنَادَى،

والأحكام هذه التي تترتب عندنا من ضمٍ ونصبٍ ونحو ذلك هذه مُتَعَلِّقَةٌ باللفظ الذي

هو المُنَادَى، أمَّا النداء فهو تحصيل للمنادى فهو سابق، حينئذٍ نقول: المُنَادَى في

اصطلاح النحاة: هو المدعو بِحَرْفٍ من هذه الحروف خاصة.

(النِّدَاءُ) أي: هذا باب النداء، والهمزة هذا مُنْقَلَبَةٌ عن واو مثل: كساء .. كساؤُ هذه

أصله، وسماء أصله: سماؤ، وقعت الواو متطرفةً بعد ألفٍ زائدة رابعة، والأصل: سماؤ،

فَقُلِبَتْ الواو همزةً، نداء مثل: نداؤ، فَقُلِبَتْ الواو همزة.

قال رحمه الله:

وَلِلْمُنَادَى النَّاءِ أَوْ كَالنَّاءِ يَا ... وَأَيُّ وَآ كَذَا أَيَا ثُمَّ هَيَا

وَالْهَمْزُ لِلدَّائِي وَ"وَ" لِمَنْ نُدِبَ ... أَوْ يَا وَغَيْرُ وَآ لَدَى اللَّبْسِ اجْتَنِبْ

أراد أن يُبينَ لنا حروف النداء يعني: بماذا يُنَادَى؟ قلنا: المُنَادَى هو: المدعو بِحَرْفٍ، هل

كل حرفٍ يصلحُ للنداء؟ الجواب: لا، إِذَا: لا بُدَّ من حروفٍ خاصة، ثُمَّ هذه الحروف

الخاصة مبنيةٌ على حال النداء، لأن المُنَادَى إمَّا أن يكون بعيداً، وإمَّا أن يكون قريباً،

واحد من اثنين، وبعضهم جعل حالةً متوسطةً: إمَّا أن يكون بعيداً، أو متوسطاً، أو

قريباً، ولكل واحدٍ من هذه المراتب الثلاث أحرف تختص به دون غيره، وقد تكون

بعض الحروف تُستعمل في الجميع.

لكن ابن مالك رحمه الله تعالى يرى أن القسمة ثنائية: بعيد، وما هو في حكم البعيد،

يُقابل هذه المرتبة القريب، ولذلك قال: (وَلِلْمُنَادَى النَّاءِ أَوْ كَالنَّاءِ)، (النَّاءِ) يعني: البعيد

مسافة، أو كالتاء: الْمُتَنَزِّلُ مُنْزَلَةُ النَّاءِ البعيد، كالتساهي والنائم، حينئذٍ جعل القسمة ثنائية، بدليل أنه قابل هذين النوعين بقوله: (وَالْهَمْزُ لِلدَّائِي).

(وَلِلْمُنَادَى النَّاءِ أَوْ كَالنَّاءِ) إذاً: عطف على النَّاءِ بقوله: (كَالنَّاءِ) مثل: النَّاءِ .. مثل البعيد، فهذه مرتبة واحدة، هذا الظاهر من صنيعة رحمه الله.

(وَالْهَمْزُ لِلدَّائِي) هذا دَلٌّ على أنه يرى أن القسمة ثنائية، والأمر واسع؛ لأن الأصل في هذه الأحرف في الغالب أنها تُسْتَعْمَلُ بعضها في بعض، واختص بعضها ببعض المراتب كما سيأتي بيانه.

ذكر أن المُنادى البعيد له خمسة أحرف: (يا) و (أي) و (وا) و (آيا) و (هيا) هذه كم؟ خمسة (يا) و (أي) و (آ) هي الهمزة لكنها مُدَّتْ، (آيا) (هيا) كم هذه؟ خمسة، إذاً: ذَكَرَ لِلْمُنَادَى البعيد أو الْمُتَنَزِّلِ مُنْزَلَةَ البعيد بأن له خمسة أحرف. (وَالْهَمْزُ لِلدَّائِي) يعني: للقريب، دَنَا يَدْنُو فَهُوَ دَانٍ، يعني: قريب. . . . و "وَ" لِمَنْ نُدِبْ ... أَوْ يَا وَغَيْرُ وَ لَدَى اللَّبْسِ اجْتَنِبْ

هذا نداءٌ لكنه من نوعٍ آخر، وهو ما يُسمى: بالنُّدْبَةِ، يعني: المتفجع عليه أو منه، حينئذٍ نقول: المُنادى إمَّا أن يكون مندوباً أو لا، المندوب: هذا ستأتي له أحكام، لكن ذكره هنا لأن المندوب نداءً، وليس كل مُنادى يكون مندوباً، المندوب جزءٌ من المُنادى، حينئذٍ حَرْفُهُ يُذَكَّرُ في أحرف النداء، وليس كل مُنادى يكون مندوباً. له (وا) وا زيداه .. وا رأساه .. وا ظهراه، هذا كله ندبٌ، حينئذٍ نقول: هذا نداٌ لكنه ندبٌ، (له وا) هذا هو الأصل فيه.

قال: و (يا) أو (يا) وهذه فرعية وليست أصلية، وإلا الأصل فيها: (وا) وبعضهم مَنَعَ أن تُسْتَعْمَلَ (يا) في الندب، ولذلك قال: (وَغَيْرُ وَ لَدَى اللَّبْسِ اجْتَنِبْ) غَيْرُ (وا) ما هو غَيْرُ (وا)؟ في المندوب (يا)؛ لأنه ذَكَرَ حرفين فقط: أحدهما أصلٌ متفقٌ عليه، والثاني: مختلفٌ فيه وهو فرعٌ؛ لأن (يا) في الأصل: أنها تُسْتَعْمَلُ للجميع، (وَغَيْرُ وَ) الذي هو (يا)، (لَدَى اللَّبْسِ اجْتَنِبْ) هذا على جهة العموم.

قال رحمه الله: (وَلِلْمُنَادَى النَّاءِ أَوْ كَالنَّاءِ يَا)، (يَا): هذا مبتدأ مؤخر قُصِدَ لفظه، وهو حرف في الأصل، لكنه قُصِدَ لفظه، حينئذٍ نقول: هو مبتدأ مؤخر، وقوله (لِلْمُنَادَى) جار مجرور مُتَعَلِّقٌ بمحذوف خبر مُقَدَّم، (يا) لِلْمُنَادَى، يعني: المدعو في لسان العرب وفي اصطلاح النحاة: النَّاءِ .. المُنادى النَّاءِ، النَّاءِ: هذا صفة لِلْمُنَادَى، والمراد به: البعيد المسافة .. حقيقةً يعني، يا زيد، وهو بعيد عنك تناديه: يا زيد أقبل، ونحو ذلك.

فالنَّاءِ المراد به: البعيد مسافةً: ناءٍ يحذف الياء والاستغناء بالكسرة عنها، نائي: بالياء

الأصل، لكن حُذِفَت الياء واستغني بالكسرة.
(أَوْ) للتنويع، (كَالْنَاءِ) يعني: مثل النَّاءِ.

(وَلِلْمُنَادَى النَّاءِ أَوْ كَالْنَاءِ) بعضهم قَدَّرَ موصلاً: أَوْ مِنْ هُوَ كَالْنَاءِ، لكن لا نحتاج إلى هذا، وإنما نجعل الكاف مثلية .. اسمية، فحينئذ يكون من عطف الاسم على الاسم، ولِلْمُنَادَى النَّاءِ البعيد أَوْ مثل البعيد، فالكاف نقول: اسمية وهي مضاف، والنَاءِ: مضاف إليه.

وهو كذلك حُذِفَت مِنْهُ الياء استغناءً بالكسرة عنه، والأصل: كَالْنَائِي مثل ماذا (كَالْنَاءِ)؟ البعيد واضح المسافة الذي ما يسمع صوتك، وإن كان البُعد هنا قليل: البُعدُ المراد به: البُعدُ العرفي، القُرب .. البُعدُ إذا قيل هنا العرفي، يعني: ما يتعارف عليه الناس، ثُمَّ قد يُنَزَّلُ .. الكلام في الحقائق، الأصل: البعيد .. هو بعيد، قد يُنَزَّلُ القريب مُنَزَّلَ البعيد، بجوارك قلت: يا زيد، كأنه ما يسمع مثلاً، حينئذٍ نَزَّلْتَهُ مُنَزَّلَ البعيد، هذا أَمْرٌ آخِر.

والمراد هنا (كَالْنَاءِ) المراد به من لا يستجيب في الأصل، قيل: كالساهي، وكالنائم، وكالمرتفع المرتبة .. ارتفاع محلٍ أَوْ انخفاضه، وهذا كذلك جَوَّزَ بعضهم أن يكون على جهة التنزيل، يعني: يُخَاطَبُ الصغير بـ (يا) تعظيماً له مُنَزَّلًا له مُنَزَّلَ البعيد، يعني: الكبير العظيم، إذا كان مرتفع المنزل، حينئذٍ يُخَاطَبُ بـ (يا)، يا سماحة كذا مثلاً، حينئذٍ نقول: أُتِيَ بـ (يا) هنا بناءً على ماذا؟ هو يكون بجوارك، حينئذٍ نقول: هذا فيه تنزيلٌ للقريب مُنَزَّلَ البعيد وإلا هو يسمعك .. أمامك نصف متر، فتقول له: يا سماحة الشيخ .. يا مفتي كذا، نقول: هذا تنزيلٌ للقريب مُنَزَّلَ البعيد.

(لِلْمُنَادَى النَّاءِ) أي: البعيد المسافة، (أَوْ كَالْنَاءِ) وعرفنا أن البُعد المراد به هنا: البُعد العُرفي، يعني: الذي يَحْكُمُ هذا وذاك إنما هو البُعد العُرفي.
(يا) هذا الحرفُ الأول.

(وَأَيُّ)، (وَأَ) أي: هذه الهمزة على جهة المد: آزيد أقبل هذا بعيد.
كذلك: (أَيَّا) هي ياء زِيدَت عليه الهمز، هكذا قيل كما سيأتي.
(ثُمَّ هَيَّا)، (يا) قلنا: مبتدأ مؤخر، (وَأَيُّ) معطوفٌ على (يا)، حينئذٍ يكون قُصِدَ لفظه فهو في محل رفع، أَوْ نقول: مرفوع والضمة مُقَدَّرَةٌ هذا أحسن، نقول: مُقَدَّرَةٌ منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية .. (أَيُّ) بسكون الياء، وقد تُمدُّ همزتها (آي) كما سيأتي.

(وَآ) آهذه همزة ممدودة: آزيد للبعيد كذلك، وهو معطوف على (يا) والمعطوف على المرفوع كذلك مرفوع، والصمّة مُقدّرة.

(كَذَا أَيَا) أيا كذا هذا الأصل: أيا كذا، حينئذٍ (أيا) نقول: هذا أصله: (يا) دخلت عليه الهمز هكذا قيل، وهو مبتدأ هنا، و (كَذَا) يعني مثل (ذا) السابق في كونه (لِلْمُنَادَى النَّاءِ أَوْ كَالنَّاءِ) (أيا)، فَيُسْتَعْمَل (أيا) للمنادى الناء أو كالناء، ف (كَذَا): هذا خبرٌ مُقدّم مُتعلّقٌ بمحذوف.

(ثُمَّ) قلنا بمعنى: الواو؛ لأنه ليس تراخي بينهما، إلا إذا أُريد بأن (هَيَا) فرُع (أَيَا)، قيل: ليست أصلية بل هي فرُع (أيا)، (هَيَا) قيل: هي فرُع (أيا) بإبدال الهمزة هاء، أيا هيا أُبدلت الهمزة هاء، والهمز والهاء بينهما علاقة، كلٌّ منهما يُمَرُّ على الثاني، يعني: الهمزة تُبدَل هاء: أريقوا هريقوا (أيا هيا) إذاً: كلٌّ منهما يُبدَل إلى الآخر هذا قولٌ، وقيل: أصلٌ (هَيَا) هكذا نُطِقَ بها، ليست مبدلةً الهاء هنا من الهمزة.

فليست هاؤها بدلاً من همزة (أيا)، لماذا؟ قال: لأن الإبدال نوعٌ من التصريف، والتصريف لا يدخل الحروف وإنما يدخل الأسماء المتمكّنة والفعل، حينئذٍ إذا قيل: بأن الهمزة أُبدلت هاءً هذا نوع تصريف لأنه بدل، والإبدال سيأتي باب خاص به، حينئذٍ كيف يقع البديل في الحرف؟ وسيأتي أن الحرف بريء من الصرف كليةً، يعني: لا يدخل فيه الصرف بكلية.

قيل: الإبدال هنا لغوي لا تصريفي. ولزيادة أحرفهما يعني: (أَيَا) و (هَيَا) كان فيهما دلالة على زيادة بُعدٍ مناداهما عن مُنادى (يا) هكذا قيل، وإلا ابن مالك أوردتها في موردٍ واحدٍ.

(وَأَيَّ وَآكَذَا أَيَا ثُمَّ هَيَا)، من حروف نداء البعيد: (أَي .. آي) يعني: بالمد، ولذلك ابن هشام قال: " الهمزة وأي ممدودتين ومقصورتين"، الهمزة: أزيد أقبل .. أزيد أقبل .. أي زيد أقبل .. أي زيد أقبل، بالمد والقصر وهي أربعة، والهمزة إذا مُدَّت حينئذٍ صارت لنداء البعيد؛ لأن مد الصوت يُناسبه أن يكون المُنادى بعيداً: يا زيد هذا الذي يناسب، أمّا القريب: أزيد (أ) هذا حرف قصير ليس له هوى.

إذاً: من حروف النداء .. نداء البعيد: (آي) بمد الهمزة وسكون الياء، وقد عدّها في التسهيل من جملة ما يُنادى به البعيد، فجملته الحروف حينئذٍ تكون ثمانية.

ذهب المُبرِّد: إلى أن (أَيَا) و (هَيَا) للبعيد، كما ذكرها الناطم هنا.

و (أَي) والهمزة للقريب، و (يا) لهما، إذاً: جَعَلَ (أَي) دون مدٍ للقريب، وابن مالك

جعلها للبعيد، قلنا: ذكر خمسة للبعيد، أو ما هو في حكم البعيد، وذكر منها: (أي).
المُبرَّد ذهب إلى أن (أَيَا) و (هَيَا) للبعيد، وهذا موافقٌ للناظم ولا إشكال فيه، و (أي)
والهمزة للقريب، الهمزة للقريب لا إشكاله فيه: (وَالْهَمْزُ لِلدَّائِنِ)، باقي الخلاف بينهما في
(أي) أنها للقريب، و (يا) لهما يعني: للقريب والبعيد.

وذهب ابن برهان: إلى أن (أَيَا) و (هَيَا) للبعيد، كما ذهب إليه الناظم .. لا خلاف
بينهما، والهمزة للقريب .. وافق الناظم، و (أي) للمتوسط، وهذا مشهور عند النحاة
أن: (أي) للمتوسط، حينئذٍ أثبت مرتبة بين البعيد والقريب، وهذا أولى لو جُعِلَ لأن
العقل يقتضيه فلا يمنع أن يكون لكل معنى من هذه المعاني حروف خاصة، لأنه إمَّا
قريب، وإمَّا بعيد، وإمَّا ما بينهما، فالبعيد له (يا) وما عُطِفَ عليه، والقريب له الهمزة،
والمتوسط بينهما له (أي) وهذا لا بأس به.

والهمزة للقريب، و (أي) للمتوسط، و (يا) للجميع، يعني: ينادى بها القريب والبعيد
والمتوسط، وأجمعوا .. النحاة: على أن نداء القريب بما للبعيد يجوزُ تأكيداً، يعني:
استعمال ما وُضِعَ للبعيد في القريب يجوز، لأنه قريبٌ وزيادة، إذا قيل: (يا) .. (هيا) ..
(آيا) هذا للبعيد فيشمل القريب، لو ناديت بعيداً سمعه القريب كذلك، حينئذٍ هو
قريب وزيادة، فَيُسْتَعْمَلُ ما للبعيد للقريب؛ لأنه يكون فيه دلالة على النداء وزيادة من
باب التأكيد، فيسمع من لم يسمع: يا زيد هو قريب، فَيُسْتَعْمَلُ له ما للبعيد.
وأجمعوا على أن ندا القريب بما للبعيد يجوز تأكيداً، وعلى منع العكس، ما هو العكس؟
أن يُنَادَى البعيد بما للقريب، فلا يُقال للبعيد: أصفوان، وهو بعيد هناك إلا بمكبر،
نقول: هذا ممنوع لأن القريب لا يُمَدُّ معه الصوت، ولذلك الحروف هذه بعضها ممدودة
الصوت: (هيا) (آيا) (يا) فيها مد صوت، ولذلك قيل: النداء مأخوذاً من: ندا صوته أو
ندى صوته، وهو إذا رفع صوته وعلا، حينئذٍ فيه معنى الرفع، والبعيد يناسبه رفع
الصوت والمد، بخلاف القريب: أزيد أقبل، هذا قريب.

وعلى منع العكس لعدم تأني التوكيد في صورة العكس، ومحل المنع إذا لم يُنَزَّلَ البعيد
مُنَزَّلَةً القريب، وإلا جاز نداؤه بما للقريب إذ لا مانع منه حينئذٍ، مسألة التنزيل هذه
مختلفة من شخص إلى شخص، ومن حالٍ إلى حال، والمراد: الأصول استعمال اللفظ
بحقيقته، هو للبعيد وهذا للقريب، قد يُعامل القريب مُنَزَّلَةً البعيد وقد يُعامل البعيد
مُنَزَّلَةً القريب، القريب يُعامل مُنَزَّلَةً البعيد فيؤتى بأحرف النداء الدالة على البُعد،
وكذلك البعيد والكلام في الحقائق.

وَلِلْمُنَادَى النَّاءِ أَوْ كَالنَّاءِ يَا ... وَأَيَّ وَآكَذَا أَيَا ثُمَّ هَيَا

(أَي) قلنا بسكونٍ وقد تُمدُّ همزتها، و (أَيَا) قيل: أصلها (يا) ودخلت عليها الهمزة، (ثُمَّ هَيَا) وقيل: هذه مُبدلة عن (أَيَا).

(وَالْهَمْزُ لِلدَّائِي) يعني: بالقرب نحو: أَزِيدُ أَقْبِلُ، (وَوَا لِمَنْ نُدِبْ) لِمَنْ نُدِب يعني: المندوب، (من) وما دخلت عليه في تأويل مشتق، يعني: مندوب، (من) هنا موصولة، وَنُدِب: هذا مُغَيَّر الصيغة، يعني: لمن دُعِيَ وَنُودِيَ على جهة الندب، والمندوب هو الْمُتَفَجِّعُ عليه أو الْمُتَوَجِّعُ منه، مُتَفَجِّعُ عليه: ولداه .. وولداه، يخاف عليه يسقط مثلاً، نقول: هذا مُتَفَجِّعُ عليه.

مُتَوَجِّعُ منه: وأرأساه .. واطهره هذا مُتَوَجِّعُ منه. نحو: واولداه وأرأساه.

قال الرضي: وقد يُستعملُ في النداء المحض وهو قليل " يعني: (وا) قد يُستعملُ في النداء المحض الذي ليس فيه تَفَجُّعُ لكنه قليل، لكن بعضهم حكى الإجماع أنه لا يُستعملُ إلا في الندبة فقط، وأمّا ما عداه فلا يُستعمل، لكن الرضي قال: هنا قليل. وقال في المغني: أجاز بعضهم استعمال (وا) في النداء الحقيقي، وافق ما ذهب إليه الرضي أو العكس لأنه مُتَقَدِّم.

حينئذٍ الأصل في الندب .. أن يكون مُتَفَجِّعاً عليه أو منه، أو مُتَوَجِّعاً منه، الأصل: أن يكون بـ (وا) واولداه .. واطهره، هل يُستعملُ (وا) في غير الندبة؟ قليل جداً، يعني: يجوز ولكنه على قلة.

(أو يا) يعني: يُستعملُ في الندبة (يا) وعرفنا المندوب المراد به: الْمُتَفَجِّعُ عليه أو الْمُتَوَجِّعُ منه، حينئذٍ نقول: يا ولداه .. يا ظهراه .. يا رأساه، إن دَلَّتْ قرينة على أنه مندوب جاز، وإن لم يدل قرينة فحينئذٍ الأصل في استعمال (يا) أن يكون للمنادي على جهة العموم .. حقيقي، ولذلك قال: (وَعَيْرُ وَا) يعني: يُستعملُ في الندبة متى؟ (لَدَى اللَّبْسِ اجْتُنِبَ).

(وَعَيْرُ وَا)، (عَيْرُ) مبتدأ وهو مضاف و (وَا): مضافٌ إليه .. قُصِدَ لفظه، (لَدَى) بمعنى: عِنْدَ مُتَعَلِّقُ بقوله: (اجْتُنِبَ).

و (لَدَى اللَّبْسِ)، (لَدَى) مضاف و (اللَّبْسِ) مضافٌ إليه، و (اجْتُنِبَ) نائب الفاعل هنا ضمير يعود على استعمال (يا) في الندب، إذا حَصَلَ لبسٌ حينئذٍ يُمنَع استعمال (يا) في الندب، نحو ماذا؟

حَمَلَتْ أَمْرًا عَظِيمًا فَاصْطَبَرَتْ لَهُ ... وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عُمَرَا

قالوا: هذه (يا) هنا اسْتُعْمِلَتْ استعمال (وا)، وهذا واضح أنه المراد به: الندبة لأنه قاله حين وفاة عمر، فليس ثم نداء، ثم لو كان مُنَادَى لقال: يا عُمَرُ، لكنه قال: يا عُمَرَا، كما يُقال: يا ولداً .. واولداً، حينئذٍ نقول: الألف هذه ألف الندبة. فَصَدَرَ ذلك مع موت عمر، فدلَّ على أنه مندوب، وقال الصبان: وليس الدليل الألف؛ لأنها تلحق آخر المستغاث والمتعجب منه " لكن الظاهر أن الألف هنا ألف الندبة؛ لأنه لو كان كذلك لقال: يا عُمَرُ، إذًا: هذه الأحرف تختص بالنداء على التفصيل الذي ذكرناه. قال الشارح هنا: " لا يخلو المُنادى من أن يكون مندوباً أو غيره " غيره يعني: غير مندوب " فإن كان غير مندوبٍ فإمّا أن يكون بعيداً أو في حكم البعيد " منزلة واحدة .. هذه مرتبة واحدة، " كالنائم والساهي، " النائم والساهي هذا في حكم البعيد، لو كان بجوارك تخاطبه كأنه بعيد لأن الساهي في واد آخر، هو معك بجسمه وأما عقله وروحه فليست معك .. تكون في دولة أخرى! فيحتاج إلى حرفٍ تجذبه إليك. " كالنائم والساهي، أو قريباً، فإن كان بعيداً أو في حكمه فله من حروف النداء (يا) و (أي) و (آ) و (هيا) "، أسقط من الشرح (أيا) خمسة هي: (يا) و (أي) و (آ) و (أيا) و (هيا) ليست موجودة في الشرح، هذه الخمسة يُنادى بها البعيد أو ما هو في حكم البعيد، وإنما نودي البعيد بهذه الأدوات المشتملة على حرف المد انظر! حرف مد (يا) .. (آي) .. (وآ) يعني: (آ) .. (أيا) .. (هيا) كلها مشتملة على حرف مد؛ لأن البعيد يحتاج في نداءه إلى مدِّ الصوت لِيُسْمَعَ .. تريد أن تسمعه من أجل أن يسمع مُدِّ له الصوت فناسب أن يكون للبعيد، وهو ظاهرٌ في غير (أي) بقصر الهمز. وهذه العلة تؤكد ما ذهب إليه ابن برهان: أن المتوسط له (أي) وهذا أولى: أن يُجْعَلَ (أي) للمتوسط، والهمز للداني وما عداها تُجْعَلُ للبعيد، وأما مسألة التنزيل لا ضابط لها .. مسألة التنزيل هذا خروجٌ عن الأصل .. كأنه مجاز، والكلام في الحقيقة.

وإن كان قريباً فله الهمزة: أزيدُ أقبل، وإن كان مندوباً وهو المُتَفَجِّعُ عليه أو المُتَوَجِّعُ منه فله (وا): وا زيدا .. وا ظهراه، و (يا) أيضاً يُسْتَعْمَلُ في الندب عند عدم التباسه بغير المندوب، فإن التَّبَسُّ تَعَيَّنَتْ (وا) وامتنعت (يا)، و (يا) هذه عند النحاة: هي أمُّ الباب، ولذلك تدخل في كل نداء، على القريب والبعيد والمتوسط، وتَتَعَيَّنُ في لفظ الجلالة: الله .. يا الله، لا يُنادى لفظ الجلالة: يا الله إلا بـ (يا)، وأما ما عداها فلا

تدخل، لا يُقال: الله .. آله لا، آله: هذا قسم.

وتتعيّن في الله تعالى، فعمومها باعتبار الحُل، ولا يُقدّر عند الحذف سواها: ((رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا)) [البقرة: 200] رَبَّنَا: هذا مُنادى، بماذا تُقدّر حرف النداء؟ (يا) فقط، ما يجوز: أربنا .. أي ربنا ما يجوز، وإنما يُقدّر (يا) فقط فهي التي تُحذف.

ولا يُقدّر عند الحذف سواها، وكما تتعيّن في لفظ الجلالة تتعيّن في المُستغاث و (أيها) و (أيتها): يا أيها المسلمون، نقول: هذا (يا) ما يصح أن تأتي بغيرها، كذلك: أيتها المسلمات .. يا أيتها المسلمات، يتعيّن معها (يا) ولا يجوز غيرها؛ لأن الأربعة لم يسمع نداؤها إلا ب (يا)، ما هي هذه الأربعة؟ لفظ الجلالة: الله .. المُستغاث. (أي). (أيها) المؤمنون. (أيتها) المسلمات.

لم يسمع نداؤها (أي) و (أيتها) إلا ب (يا) فيتعيّن معها، ولذلك أمّ الباب دائماً يُتصرّف فيه ما لا يُتصرّف في غيره.

إذاً نقول: الحروف التي ذكرها الناظم هنا كم؟ خمسة للبعيد، (وَالْهَمْزُ لِلدَّانِي) هذه السادسة، و (وا) هذه سبعة أحرف، و (آي) بالمد هذه ثمانية، إذاً: للنداء ثمانية أحرف جاءت في لسان العرب على التفصيل الذي ذكرناه.

ونقول هنا تلخيصاً لما سبق: (يا) هي أمّ الباب وهي أعم حروف النداء، ولا يُقدّر عند الحذف غيرها، واختلف فيما يُنادى بها، فقال ابن مالك: "هي للبعيد حقيقةً أو حكماً كالنائم والساهي" وهذا الذي ذكره في الألفية، وقال أبو حيان: "هي أعم الحروف وتُستعمل للقريب والبعيد مطلقاً" وهذا لم يُنَازع فيها أيضاً ابن مالك رحمه الله.

قال ابن هشام: " (يا) حرفٌ لنداء البعيد حقيقةً أو حكماً - هذا وافق فيه ابن مالك -، وقد يُنادى بها القريب تأكيداً " وهذا قلنا: ليس خاص ب (يا) كل ما كان للبعيد يجوز أن يُنادى به القريب فيكون الزيادة على القرب تأكيداً له، من غير عكس، يعني: ما كان للبعيد لا يُنادى به القريب إلا على جهة التنزيل، وقد يُنادى بها القريب تأكيداً وقيل: هي مشتركة بين القريب والبعيد، وقيل: بينهما وبين المتوسط، هذه كلها متداخلة .. الخلاف هنا لفظي وليس حقيقي؛ لأن (يا) تُستعمل في الجميع: البعيد والقريب والمتوسط.

و (أي) بفتح وسكون قال المُبرّد: "هي لنداء القريب كالهَمْزة المفردة"، وقال ابن مالك: "هي لنداء البعيد ك (يا) وقيل للمتوسط"، وهذا قول ابن برهان وهو أولى: أن يُجعل للمنادى ثلاث مراتب: بعيد ومتوسط وقريب، و (أيا) عند جمهور النحاة: لنداء

البعيد، وهذا أعدّه ابن مالك هنا للبعيد، وفي الصحاح: أنها لنداء القريب والبعيد، قال في المغني: " وليس الأمر كذلك " .

وَلِلْمُنَادَى النَّاءِ أَوْ كَالنَّاءِ يَا ... وَأَيَّ وَآكَذَا أَيَا ثُمَّ هَيَا
وَالْهَمْزُ لِلدَّانِي وَ"وَا" لِمَنْ نُدِبُ ... أَوْ يَا وَغَيْرُ وَا لَدَى اللَّبْسِ اجْتُنِبَ

إذا نقول: النداء حقيقة: هو طلب الإقبال بحرفٍ نائبٍ منابٍ أدعو، وهو واحدٌ من هذه الأحرف الثمانية، ولا يجوز أن يدعى أحدٌ بحرفٍ غير هذه الحروف الثمانية؛ لأن المسألة توقيفية .. مبناها على لسان العرب.

ناب منابٍ أدعو ملفوظٌ به أو مُقَدَّر، والتقدير الغالب يكون في الهمز أو (يا) إلا إذا تَعَيَّنَ (يا) حينئذٍ لا يجوز تقدير غيرها.

قال بعضهم: ولا يرد يا زيد لا تُقبل، إذا قيل: بأنه نداء يا زيد لا تُقبل، هذا نداء أو لا .. أو تعارض صدره مع عجزه؟ نقول: هذا نداء لأن النداء هنا إقبالٌ على الذات: يا زيد حصل النداء، ثُمَّ: لا تُقبل، هذا الخطاب موجه إلى المُنادى: ناديتَه أولاً: يا زيد أقبل .. يا زيد خذ ما معك، إذا: عندنا نداء وعندنا نهي: يا زيد لا تُقبل، أيهما المُنادى؟ زيد، إذا: ناديتَه أولاً يا زيد ثُمَّ خاطبته، إذا: لا اعتراض .. لا ينتقض هذا بكون النداء طلب إقبالٍ، يا زيد لا تحضر .. يا زيد لا تأت، هذا لا إشكال فيه لأنه مخالف، أمّا: يا زيد لا تُقبل، هذا فيه إشكال، لكن نقول: المرادُ به: أن (يا) لطلب الإقبال لسماع النهي، والنهي عن الإقبال بعد التوجه، قال: يا زيد، فنظر إليه: لا تُقبل .. لا تحضر.

واعترضَ نيابةً حرف النداء عن أدعو، بأن أدعو خبر والنداء إنشاء، أدعو زيداً خبر، ويا زيد هذا إنشاء، فكيف أُقيم (يا) مقام (أدعو)؟ نقول: نعم، الأصل فيه أنه للإخبار لكن نُقل، لماذا حُذِفَ أدعو وأُنيب (يا) مُنابه؟ نقول: لقصد الانتقال من الإخبار إلى الإنشاء فلا تعارض حينئذٍ. وأُجيب بأن (أدعو) نُقلَ إلى الإنشاء، ثُمَّ إنما يُنادى المُميّز، هذا يذكره بعضهم وفيه نظر .. نأت.

إنما يُنادى المُميّز الذي يَعْقِل، يعني: من يَعْقِل هو الذي يُنادى، وأمّا من لا يعقل فلا يُنادى، حينئذٍ: ((يَا جِبَالَ أَوِّي مَعَهُ)) [سبأ:10] قالوا: هذا ليس بنداء؛ لأنه لا يعقل. وإنما صحَّ توجيهُ النداء تنزيلاً له مُنزلةً العاقل: ((يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ)) [هود:44] هذا ليس بنداء؛ لأنه لا يُنادى إلا المُميّز، والصواب التفصيل: أنه إن كان من الله تعالى فهو نداءً حقيقي، ولا مانع أن يُخاطب الرب جل وعلا الجبال، أو الأرض، أو

السموات أيًا كان من الجامدات فتسمع وتلبي الطلب، وقد تتكلم وقد تتحدث .. لا مانع من هذا، وإنما يمتنع في تصورنا نحن.

وأما إذا قال شاعر: يا جبال .. يا سماء .. يا شمس .. يا أرض، من المعاني المجازية، فحينئذ نقول: نَزَلَ غير العاقل مُنَزَّلَةً العاقل فخاطبه، لأن الإنسان يخاطب من .. إذا ناديت شخص: يا جدار تعال .. أقبل؟ مجنون هذا! لكن إذا خاطب من أجل معانٍ معينة في الشعر: الجبال والشمس ونحو ذلك، حينئذ نقول: عَامَلَ هذه الجمادات معاملة من يعقل، وأما الرب جل وعلا فلا ندخل كل مسائل تأتي في النحو أو في غيرها لا بُدَّ من تعاريف عامة ونحو ذلك لا، نُجَلِّه عن مثل هذه المسائل نقول: لا، ((يَا جِبَالُ)) [سبأ:10] حقيقةً، ((يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ)) [هود:44] حقيقةً، ولا نقول: هذا مجاز. وإنما يُنَادِي الْمُمَيَّز، فأما نحو: ((يَا جِبَالُ)) [سبأ:10] و ((يَا أَرْضُ)) [هود:44] ففيل: إنه من باب المجاز، وهذا غلط ليس من باب المجاز بل هو حقيقةً، وأما في شأن البشر فلا إشكال أن يُقال بأنه مجاز. ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَعَبْرٌ مُنْدُوبٍ وَمُضْمَرٍ وَمَا ... جَا مُسْتَعَاثًا قَدْ يُعْرَى فَاعْلَمَا

وَذَلِكَ فِي اسْمِ الْجِنْسِ وَالْمُشَارِ لَهُ ... قَلَّ وَمَنْ يَمْنَعُهُ فَاَنْصُرْ عَاذِلَهُ
وَعَبْرٌ مُنْدُوبٍ وَمُضْمَرٍ وَمَا ... جَا مُسْتَعَاثًا قَدْ يُعْرَى ..
يُعْرَى يعني: يُجَرَّد من حروف النداء لفظاً، يعني: يجوز حذف حرف النداء، وهذا له ثلاثة أقسام .. مُنَادَى، على ثلاثة أقسام:
القسم الأول: قَسَمٌ يَمْتَنِعُ مَعَهُ حَذْفُ حَرْفِ النِّدَاءِ، لا يجوز أن يُحذف البتة.
وقسَمٌ يَجُوزُ عَلَى قَلِيلٍ .. يَقُل.
وقسَمٌ يَجُوزُ.

إذاً: هل يجوز حذف حرف النداء ويُقال: مُنَادَى كما هو؟ نقول: هذا فيه تفصيل، لأن المُنَادَى باعتبار حذف حرف النداء وعدمه ثلاثة أقسام:
قَسَمٌ يَمْتَنِعُ أَنْ يُحذف مَعَهُ حَرْفُ النِّدَاءِ .. مَمْنُوعٌ لَا يَجُوزُ.
وقسَمٌ يَجُوزُ عَلَى قَلِيلٍ يَقُل.
وقسَمٌ: جَائِزٌ مُطْلَقاً.

أشار إلى الأول: الذي هو يمتنع معه الحذف، وما يجوز بقوله: (وَعَبْرٌ مُنْدُوبٍ)، إذاً:

هذين البيتين أشار بهما إلى ما يمتنع وما يجوز .. البيت الأول.
 (وَعَيْرُ مَنْدُوبٍ وَمُضْمَرٍ وَمَا ... جَا مُسْتَعَاثًا) هذه الثلاث المذكورات: المندوب،
 والضمير، والمستعاث إذا نوديت يمتنع حذف حرف النداء معها، غيرها يجوز، غير
 المذكور، إذا دَلَّ على القسم الأول بالمنطوق أو بالمفهوم؟ ما يمتنع حذف حرف النداء
 معه، أشار إليه بقوله: (وَعَيْرُ مَنْدُوبٍ) هل هو بالمنطوق أو بالمفهوم؟ بالمفهوم.
 وأمَّا ما يجوز مطلقاً فدلَّ عليه بالمنطوق: (وَعَيْرُ مَنْدُوبٍ قَدْ يُعْرَى)، قد: هنا للتقليل،
 (يُعْرَى) يعني: يُجَرَّد، يُعْرَى من حرف، أو من أحرف النداء لفظاً، (غَيْرُ) مبتدأ وهو
 مضاف، و (مَنْدُوبٍ) مضاف إليه، (وَمُضْمَرٍ) معطوف على مندوب.
 (وَمَا جَا) إمَّا بالقصر ضرورةً وإمَّا لغة، لأنه يقال: جَا يَجِي وجاءَ يَجِيءُ، جَا يَجِي بدون
 همز، وجاءَ يَجِيءُ، هنا نقول: لغة، وإن كان أكثر الشُّراح على أنه قصره للضرورة.

(مُسْتَعَاثًا) هذا حال من فاعل جَا، (مَا جَا مُسْتَعَاثًا) والذي (ما) هنا معطوف على
 قوله: (مَنْدُوبٍ)، و (جَا) هذه صلة الموصول، والفاعل ضمير مستتر يعودُ على غير،
 (مُسْتَعَاثًا) هذا حال من فاعل (جَا)، (قَدْ يُعْرَى) الجملة في محل رفع خبر المبتدأ (غَيْرُ)،
 (قَدْ يُعْرَى) يعني: قد يُجَرَّد من حروف النداء لفظاً، (فاعِلَمَا) الفاء هذه عاطفة،
 (اعِلَمَا .. اعِلَمِن) الألف هذه هي نون التوكيد الخفيفة مُنْقَلِبَةً أَلِفًا، فاعِلَمِن .. فاعِلَمَا
 تَمَّ به البيت.

وإن لزم عليه حذف النائب والمنوب عنه، لأنه إذا قيل: ((يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا))
 [يوسف:29] يوسف: حينئذٍ نحن أنبنا (يا) مناب أدعو، فحُذِفَ المناب عنه: أدعو،
 وأُقيمَ (يا) مُنابه، حذفنا النائب كذلك، إذا: لَزِمَ على القول بتجويز حذف حرف النداء
 أن يُحذفَ النائب وما أُنيبَ عنه ولا بأس، لماذا؟ لأن القرينة واضحة بينة على أن المراد
 نداء ((يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا)) [يوسف:29] ((رَبَّنَا آتِنَا)) [البقرة:200] نقول: ربنا
 حُذِفَ (يا) كيف يُحذف وهي عوض؟ نقول: نعم، يُحذف لقوة الدلالة على أن المراد
 هنا: النداء.

إذا: يمتنع حذف حرف النداء مع هذه الثلاثة التي ذُكِرت وهي: المندوب، والضمير،
 والمستعاث، المستعاث سيأتينا باب مستقل .. ثلاثة أبيات في محله إن شاء الله تعالى.
 وقوله: (مُضْمَرٍ) ظاهره أنه يجوز نداء كلِّ مُضْمَرٍ سواء كان مُتَكَلِّمًا: يا أنا، أو يا أنت، أو
 يا هو مطلقاً، ظاهره: أنه يجوز نداء كل ضمير، سواء كان مُتَكَلِّمًا: يا أنا، أو يا أنت، أو
 يا هو، والصحيح منعه مطلقاً، والخلاف في ضمير المخاطب فقط، أمَّا ضمير المُتَكَلِّمِ

والغائب فندائهما ممنوعٌ اتفاقاً: يا هو .. يا أنت .. ، يا هو: هذا ضمير غائب .. يا أنت: مخاطب .. يا أنا: هذا مُتَكَلِّم، الخلاف واقع في ضمير المُخاطَب فحسب: يا أنت، هل هو جائز أم لا؟ أمّا: يا هو، نقول: هذا ممتنع اتفاقاً، ويا أنا: هذا ممتنع اتفاقاً. إذاً قوله: (وَمُضْمَرٍ) نُنَكِّتُ عليه بأنّ ظاهره: أنه يجوز مطلقاً، إلا إذا صحَّ أن الناظم يرى الجواز مُطلقاً، والصحيح: منعه مُطلقاً.

وثالثها التفصيل: وهو جوازه في الشعر خاصّةً، والخلاف في ضمير المُخاطَب فقط، أمّا ضمير المُتَكَلِّم والغائب فندائهما ممنوعٌ اتفاقاً.

وشدَّ إِيَّاكَ قَدْ كَفَيْتُكَ ..

(إِيَّاكَ قَدْ كَفَيْتُكَ) يا إِيَّاكَ قَدْ كَفَيْتُكَ، (يا) حرف نداء و (إِيَّاكَ) هذا ضمير مُنفصل وهو ضمير نصبٍ، قَدْ كَفَيْتُكَ، هذا شاذٌّ يُحْفَظُ ولا يُقاس عليه.

وَعَبْرَ مَنْدُوبٍ وَمُضْمَرٍ وَمَا ... جَا مُسْتَعَاثًا قَدْ يُعْرَى فَاعْلَمَا

أمّا امتناع حذف (يا) مع المندوب والمستغاث قيل: لأن المستغاث والمندوب يُطلبُ فيهما مدُّ الصوت، والحذف ينافيه، ولتفويت الدلالة على النداء مع الضمير، إذ هو دالٌّ بالوضع على الخطاب، إذاً: يمتنع حذف حرف النداء مع المندوب والمستغاث؛ لأن المستغاث والمندوب يُطلبُ فيهما مدُّ الصوت، وهذا لا يمكن أن يوجد مع الحذف.

وأمّا الضمير فيمتنع حذف (يا) إذا قيل: بأنه يجوز إدخال (يا) على المناداة .. ضمير المخاطب، نقول: لتفويت الدلالة على النداء مع الضمير، وعددٌ في التسهيل من هذا النوع لفظ الجلالة: الله، يعني: مما لا يجوز حذف حرف النداء معه المندوب، والمضمر، والمستغاث، ولفظ الجلالة: الله، فيقال: يا الله ولا يقال: الله بناءً على حذف (يا) النداء، والمتعجب منه كذلك، وأمّا في لفظ الجلالة يمتنع؛ لأن نداءه على خلاف الأصل لوجود (أل).

قاعدة في المُنادى: أن لا يكون المُنادى مُحلّياً بـ (أل) يا الرجل هذا ممتنع .. يا المؤمن هذا ممتنع، لا بُدَّ أن يكون ثُمَّ وَصْلَةٌ بين (يا) النداء والمُنادى، حينئذٍ نقول الأصل: المنع. لأن نداءه على خلاف الأصل لوجود (أل) فيه، فلو حُذِفَ حرف النداء لم يدل عليه دليل، بخلاف ((يُوسُفُ أَعْرِضْ)) [يوسف:29] (يا) يُوسُفُ، أمّا: الله حينئذٍ نقول: إذا حُذِفَ (يا) الأصل في المحلى بـ (أل) أنه لا تدخل عليه (يا) النداء، حينئذٍ كيف يفهم حذف (يا) النداء؟ ولذلك امتنع.

والمُتَعَجَّب منه؛ لأنه كالمستغاث لفظاً وحكماً، إذاً: زادوا هذين الاثنين مع الثلاثة فصارت خمسة: المندوب، والمُضْمَر، والمستغاث، ولفظ الجلالة: الله، والمتعجب منه؛ لأنه كالمستغاث كما سيأتي في محله.

وَعَدَّ في التوضيح المُنَادَى البعيد .. سادساً: المُنَادَى البعيد؛ لأن مَدَّ الصوت معه مطلوبٌ لِيَسْمَعَ فيجيب، والحذف ينافيه: يا زيد .. بعيد هو، فإذا حُذِفَتْ (يا) النداء حينئذٍ نقول: هو ما جِيءَ بحرف النداء إلا من أجل إبلاغ الصوت لِيَسْمَعَ، حينئذٍ إذا حُذِفَ كيف يسمع؟ قال: هذا يمتنع فيه، إذا كان بعيداً المُنَادَى يمتنع حذف حرف النداء، إذاً هذه ستة مما يمتنع فيها حذف النداء.

(وَذَاكَ فِي اسْمِ الْجِنْسِ وَالْمُشَارِ لَهُ قَلٌّ)، (وَذَاكَ) أي: التَعَرِّي من الحروف .. المشار إليه: التَعَرِّي (قَدْ يُعَرَّى)، إذاً: أشار إلى المصدر: (قَدْ يُعَرَّى).

(وَذَاكَ) أي: التَعَرِّي من الحروف (في اسْمِ الْجِنْسِ قَلٌّ)، (قَلٌّ) في اسْمِ الْجِنْسِ، (ذَاكَ) مبتدأ، وجملة قَلٌّ في محل رفع خبر، و (في اسْمِ الْجِنْسِ) مُتَعَلِّقٌ بـ: (قَلٌّ)، والمراد باسم الجنس: النكرة.

(وَالْمُشَارِ لَهُ) في اسْمِ الْجِنْسِ قلنا المراد به: النكرة، لكن يُقَيَّدُ الْمُعَيَّن، النكرة سيأتي: نكرة مقصودة، ونكرة غير مقصودة، هنا المراد باسم الجنس: النكرة المقصودة .. المُعَيَّن: هي التي لا يجوز حذف النداء، أو أنه يجوز لكنه على قلة، فيه خلاف.

(وَالْمُشَارِ لَهُ) يعني: إذا كان المُنَادَى اسم إشارة: يا هذا أقبل .. يا هذا خذ معك كذا، حينئذٍ نقول: لو قيل هذا خذ معك، قد لا يُفْهَم أنه مُنَادَى إذا حُذِفَ حرفُ النداء، ولذلك منع البعض وجَوَّزَ البعض لكنه على قلة.

وَذَاكَ للتعري من الحروف في اسم الجنس أي: المُعَيَّن، (وَالْمُشَارِ لَهُ) اسم الجنس قلنا: أطلقه .. هنا اسم الجنس أطلقه لم يُقَيَّدْ، وقَيَّدْهُ في التسهيل بالمبني للنداء، ما هو المبني للنداء .. النكرة اسم الجنس متى يكون مبنياً للنداء؟ إذا كان نكرة مقصودة، وأما ما عداه فلا. إذ هو محل الخلاف، فأما اسم الجنس المفرد غير المُعَيَّن كقول الأعمى: يا رجلاً خذ بيدي .. (يا غافلاً وَالْمَوْتُ يَطْلُبُهُ) فَتَنْصُ في شرح الكافية: على أن الحرف يلزمه، إذاً: هذا يُجْعَلُ سابعاً على قول ابن مالك رحمه الله تعالى: أنه يلزمُ يعني: لا يجوز حذف حرف النداء معه، وهو النكرة غير المقصودة: يا غافلاً وَالْمَوْتُ يَطْلُبُهُ .. يا رجلاً خذ بيدي، قال: هذا نكرة غير مقصودة، فحينئذٍ يلزمه الحرف فلا يجوز حذفه.

إذاً: قوله (وَذَاكَ في اسم الجنس) لا بُدَّ من تقييده، وأن المراد به: النكرة المقصودة، وأما

غير المقصودة فَعَدَّهَا ابن مالك رحمه الله في شرح الكافية مما يلزم إبقاء حرف النداء معه ولا يجوز حذفه.

(وَالْمُشَارِ لَهُ) معطوف على (اسم الجنس)، كذلك حذفه قليل، يعني: إذا كان المشار إليه مُنَادٍ حينئذٍ لا يُحذف حرف النداء معه إلا على قلة.

اعترض بأن حقه أن يقول: وَالْمُشَارِ بِهِ، لا الْمُشَارِ لَهُ، لأنه هو الذي يُشار به .. هذا المقصود اللفظ، والمُشار له، هذا ليس هو المقصود .. ليس هو مدخول (يا). فأجيب بأن في كلامه حذف مضاف أي: ولفظ المُشار له من حيث إنه مُشار له، وهو اسم الإشارة يعني: لا بُدَّ من لفة حتى تُسَلِّم ابن مالك رحمه الله تعالى من الوقوع فيما يوهم. أُجيب بأن في كلامه حذف مضاف تقديره: ولفظ المُشار له، ما هو لفظ المُشار له؟ المُشار له: هو الرجل نفسه، لفظ المُشار له، يعني: هذا .. اللفظ الذي أُشير به له، إذا: والمُشار له، نقول: المُشار له هو الشخص نفسه لا حرف النداء، ونحن نتكلم عن الألفاظ: يا هذا .. ذا .. هذا لفظ، وأنت المُشار له، والآن دخول (يا) على ماذا .. على اللفظ أو على المُشار إليه؟ على اللفظ لا شك.

حينئذٍ لا بُدَّ من التقدير. بأن في كلامه حذف مُضاف أي: ولفظ المُشار له، من حيث إنه مُشار له وهو اسم الإشارة، وظاهره جواز نداء اسم الإشارة مطلقاً .. كل اسم إشارة، وقيد الشاطبي بغير المتصل بالخطاب: يا ذاك، هذا منعه الشاطبي، وظاهر كلام الناظم هنا: أنه يجوز مطلقاً.

(قُلْ) قلنا الجملة (قُلْ) .. ما هو الذي قل؟ التّعري، لا بُدَّ من الرابط بين الجملة الخبرية مع المُبتدأ.

(وَمَنْ يَمْنَعُهُ)، (وَمَنْ) هذه شرطية مبتدأ، (يَمْنَعُهُ) (يَمْنَعُ) هذا فعل الشرط مجزوم بـ (مَنْ) والفاعل ضمير مستتر يعود على (مَنْ)، والضمير هنا: مفعول به.

(فَأَنْصُرْ عَادِلَهُ) فَأَنْصُرْ لَا تَمْنَعُ، يعني: الذي يلوم من يمنع أنصره، إذا: ابن مالك يرى الجواز أو المنع؟ يرى الجواز؛ لأنه وقف مع مَنْ؟ وقف مع الذي يلوم المانع، والذي يلوم المانع يُجَوِّز لا مانع؛ لأنه لام المانع فدل على أنه يُجَوِّز.

(وَمَنْ يَمْنَعُهُ) فيهما، يعني: (في اسم الجنس وَالْمُشَارِ لَهُ)؛ لأن بعض النحاة ألحقوا اسم الجنس، واسم الإشارة بالمندوب، والمضمر، والمستغاث، بأنه لا يجوز حذف حرف النداء البتة منها، فهي خمسة حينئذٍ بإدخال اسم الجنس وَالْمُشَارِ لَهُ، لكن بعضهم: يرى الجواز، ونصره ابن مالك.

وَمَنْ يَنْعُهُ فِيهِمَا أَصْلًا، (فَأَنْصُرْ عَاذِلَهُ) يعني: لائمه على ذلك.

والمنع مذهب البصريين، والجواز مذهب الكوفيين، من يمنع هم البصريون، يمنعون ماذا؟ يمنعون حذف حرف النداء مع اسم الجنس .. النكرة المقصودة، ويمنعون حذف حرف النداء مع اسم الإشارة، فلا يجوز عندهم مطلقاً بلا استثناء، وجوّزه الكوفيون بناءً على وروده في السمع مطلقاً، لكنه على قلة، وابن مالك وافق الكوفيين، والصواب: هو مذهب الكوفيين لوروده؛ لأنه ورد في السماع.

قال الشارح هنا: لا يجوز حذف حرف النداء مع المندوب، نحو: وازيداه، ولا مع الضمير نحو: يا إياك قد كفيئتكَ .. كُفَيْتَكَ يُقْرَأُ بالوجهين، ولا مع المستغاث نحو: يا لزيدٍ، هذه الثلاثة نصّ عليها ابن مالك هنا بالمفهوم: بأنه لا يجوز حذف حرف النداء معها، وزدنا عليها أربعة، وأمّا غير هذه، ما هو؟ غير هذه المذكورات فهو جائزٌ. حينئذٍ ذكّر الأقسام الثلاثة كلها، ما يمتنع حذف حرف النداء معه، ذكّر ثلاثة منها، بالمنطوق يجوز إذا لم يكن واحداً من هذه الثلاثة، ما يجوز مع قلة أشار إليه بالبيت الثاني: (وَذَاكَ فِي اسْمِ الْجِنْسِ وَالْمُشَارِ لَهُ قَلٌّ) فهو قليل، إذا: البيت الأول تَصَمَّنَ قسمين: الممتنع، والجائز مطلقاً، ثُمَّ قَيَّدَ الجواز مطلقاً بقوله: (وَذَاكَ فِي اسْمِ الْجِنْسِ وَالْمُشَارِ لَهُ) لأن قوله: (وَعَبْرٌ مِّنْ دُوبٍ) وما عَطِفَ عليه قد يُعْرَى، قد يُفهم منه أنه يجوز فيه مطلقاً، ودخل فيه اسم الجنس واسم الإشارة، بأنه مطلقاً يستوي فيه الحذف وعدمه، ولما كان الحذف قليلاً في اسم الجنس، واسم الإشارة قَيَّده هنا وهو القسم الثاني.

قال هنا: " وأمّا غير هذه فيُحذف معها الحرف جوازاً "، حينئذٍ الحذف يكون في غير الخمسة، فيما إذا كان علماً: يا زيد أقبل .. زيد أقبل، يجوزُ فيه الوجهان، يا زيد أقبل هنا علم، ليس واحداً من هذه الأمور الخمسة التي عنها الناظم ((يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا)) [يوسف:29].

وقد يكون مُضافاً: يا غلام زيد أقبل .. غلام زيد أقبل، ((أَنْ أَدُّوا إِلَيَّ عِبَادَ اللَّهِ)) [الدخان:18] يا عباد الله حُذِفَ لكونه مُضافاً.

وكذلك الموصول: "مَنْ لَا يَزَالُ مُحْسِنًا أَحْسَنَ إِلَيَّ"، يعني: يا من لا يزال محسناً. وكذلك: الْمُطَوَّلُ الذي هو الشبيه بالمضاف: طالعاً جبلاً أقبل.

و (أي) أيها المؤمنون، حينئذٍ هذه كلها مما يجوزُ فيه بكثرة، ليس مما نصّ عليه بكونه قليلاً، القليل في اثنين فقط: اسم الجنس، وَالْمُشَارِ إِلَيْهِ، وما عدا هذا حينئذٍ يدخل فيه العلم، ويدخل فيه المضاف، والموصول، والمُطَوَّل، و (أي) هذه كلها كثيرٌ فيها حذف حرف النداء.

وأما غير هذه فيُحذف معها الحرف جوازاً لا مع قِلَّةٍ، فتقول: يا زيد أقبل .. زيد أقبل،
يا عبد الله اركب .. عبد الله اركب إلى آخره، لكن الحذف مع اسم الإشارة قليل ..
(قُلْ)، وكذا مع اسم الجنس حتى إن أكثر النحويين منعوا، وهو مذهب البصريين، ولكن
أجازه طائفة منهم وتبعهم المصنف، ولهذا قال: (وَمَنْ يَمْنَعُهُ فَاَنْصُرْ عَاذِلَهُ) انْصُرْ عَاذِلَهُ،
يعني: انْصُرْ من يعذله على من منعه لورود السماع به، فمِمَّا ورد منه مع اسم الإشارة
قوله تعالى: ((ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ)) [البقرة: 85] وسطه بماذا؟ ((هَؤُلَاءِ))
[البقرة: 85] ثم أنتم يا هَؤُلَاءِ تقتلون أنفسكم.

وقول الشاعر: ذَا ارْعَوَاءَ الْبَيْتِ يعني: يا ذا، (ذا) هذا اسم إشارة وهو مُنَادِي، ومما ورد
منه مع اسم الجنس قولهم: أَصْبَحَ لَيْلٍ يعني: يا لَيْلٍ .. أَصْبَحَ يا لَيْلٍ، حُذِفَتْ (يا) قيل:
أَصْبَحَ لَيْلٍ، ومنه: ثويي حجر .. ثويي يا حجر، وأطرق كَرَا، أصله: يا كروان ثُمَّ رُحِمَ،
أطرق كَرَا .. يا كرا إن النِّعَامَ في القَرَى، وهذا مثلاً يُضْرَبُ لِمَنْ تَكَبَّرَ وقد تواضع من هو
أشرف منه هكذا قيل، أي: اخفض يا كرى عُنُقَكَ للصيد .. حيوان، فإن من هو أكبر
وأطول منك عُنُقاً وهو النِّعَامُ قد صِيدَ، إذاً: قيل: يا كَرَا .. يا كَرَوَانِ هذا الأصل ..
فجاز.

وكلاهما عند الكوفيين مَقِيسٌ مُطَرَّدٌ الذي هو: حذف (يا) النداء، أو حرف النداء مع
اسم الإشارة واسم الجنس، مُطَرَّدٌ عند الكوفيين قياساً مُطَرَّداً، ومذهبُ البصريين المنعُ
فيهما، وحُمِلَ ما وَرَدَ على شذوذٍ أو ضرورة، كل ما ورد إمَّا شاذ وإمَّا ضرورة.
ولذلك لحنوا المتنبي: (هَـذِي بَرَزْتَ لَنَا فَهَجَّتِ رَسِيْسَا ..)
هذي، يعني: يا هذه لَحْنُوا المتنبي، والبصريون عندهم قوة في تلحين الشعراء.
إذاً نقول: يجوز حذف حرف النداء إلا فيما منعه الناظم بقوله: (مُنْدُوبٍ وَمُضْمَرٍ وَمَا
جَا مُسْتَعَاثًا).

هنا قال: "الحاصل أن الحرف يَلْزَمُ في سبعة مواضع: المندوب، والمستغاث، والمتعجبُ
منه، والمُنَادِي البعيد، والمُضْمَر، ولفظ الجلالة، واسم الجنس غير المُعَيَّن، وفي اسم
الإشارة واسم الجنس المُعَيَّن خلافٌ كما عرفت" فمنعُ البصريين مشهور، وكذلك جواز
الكوفيين.

أما حذف المُنَادِي وإبقاء حرفِ النداء .. العكس، حذف المُنَادِي وإبقاء حرفِ النداء
يعني: تحذف زيد وتبقى الحرف، المسألة السابقة في حذف حرف النداء وإبقاء المُنَادِي،
هنا العكس.

وأما حذف المُنَادِي وإبقاء حرفِ النداء فهذا خاصُّ الخلافِ الوارد فيه في (يا) فقط،

وأما ما عداه فلا يجوز .. لا يجوز أن يُحذف المُنادى ويبقى حرف النداء، وأما الخلاف
الوارد فهو في (يا) على جهة الخصوص. فذهب ابن مالك إلى جوازه، لكن بشرط: أن
يكون قبل الأمر والدعاء: ألا يا اسجدوا .. ألا يا هؤلاء اسجدوا، حُذِفَ المُنادى وبقي
(يا) على قول.
أَلَا يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مَيِّ عَلَى الْبَلَى ..

يا اسْلَمِي: هذا دعاء، (يا) وقلنا: (يا) لا تدخل إلا على الأسماء، إذًا: يا هؤلاء مثلاً، أو
يا قوم، أو يا هذه، نقول: هنا حُذِفَ المُنادى وبقي حرف النداء، وهو مقيسٌ عند ابن
مالك رحمه الله، فيما إذا تلاه -يعني: حرف النداء- أمرٌ أو دعاءٌ، وما عداه فهو على
الأصل من المنع. وذهب أبو حيَّان إلى منعه مُطلقاً ولو كان بعد الأمر والدعاء.
وعَلَّله: بأن الجمع بين حذف فعل النداء وحذف المُنادى إجحافٌ، ولم يرد بذلك سماعٌ
عن العرب.

و (يا) في الشواهد التي استدل بها ابن مالك وغيره للتنبيه، ليست حرفَ نداء وإنما هي
للتنبيه، وهذا مضمي معنا في أول الباب.

ك (هي) قبل (ليت)، و (رُبَّ) و (حبذا)، هذا يكاد يكون محل وفاق: أن (يا) إذا
كانت تاليةً لها (ليت) ((يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ)) [يس:26] يا حبذا، سبق معنا أن
(حبذا) هذه تدخل عليها (يا)، كذلك: يا رُبَّتْ ما، دخلت (يا) على رُبَّ، حينئذٍ نقول:
هذه حرف تنبيه وليست بحرف نداء، وهذا التعليل واضح بين، أمّا: (أَلَا يَا اسْلَمِي)
نقول: لو جُعِلَتْ (يا) حرف تنبيه، و (أَلَا) حرف تنبيه للزِمَ دخول حرف تنبيهٍ على
حرف تنبيه، حينئذٍ لا بُدَّ أن نقول: بأن (يا) هنا حرف نداء على الأصل، والمُنادى
محذوف، وما أجاب به أبو حيَّان فهو فيه نظر.
ثُمَّ قَالَ رحمه الله:

وَابْنُ الْمُعَرِّفِ الْمُتَادِي الْمُقَرَّدَا ... عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُهِدَا

هذا شروعٌ في حكم المُنادى نفسه، انتهينا من النداء .. تعريفه، وانتهينا من حروف
النداء، وما يجوزُ حذفه وما لا يجوزُ، واستعمالاته ونحو ذلك.
الآن دخولٌ في المُنادى نفسه، المُنادى: إمّا أن يكون مبنياً، وإمّا أن يكون مُعرباً، وإن
شئت قل: إمّا أن يكون مرفوعاً، وإمّا أن يكون منصوباً، متى يكون مبنياً، ومتى يكون
معرباً على النصب؟ قال: (وَابْنِ) أمر.

وَابْنِ الْمُعْرِفِ الْمُتَنَادَى الْمُفْرَدَا ... عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُهِدَا

(ابْنِ) هذا فعل أمر مبنيّ على حذف حرف العلة وهو (الياء) بنا بني ابْنِ، إذا: يبني ابْنِ، إذا: حذف حرف العلة وهو (الياء).

(وَابْنِ) والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت و (المُعْرِفِ) مفعولٌ به، و (الْمُتَنَادَى) هذا بدل أو عطف بيان، (المُفْرَدَا) الألف هذه للإطلاق، والمفردا: نعتٌ للمُتَنَادَى، ابْنِ عَلَى الَّذِي .. إذا: عَلَى الَّذِي: جار مجرور مُتَعَلِّقُ بقوله: (ابْنِ).

(قَدْ عُهِدَا فِي رَفْعِهِ)، (في رفعه) مُتَعَلِّقُ بقوله: (عُهِدَا) والألف للإطلاق في عُهِدَا وهو مُعَيَّرُ الصيغة، و (قَدْ)، وجملة: (قَدْ عُهِدَا) من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، إذا: هكذا البيت:

وَابْنِ الْمُعْرِفِ الْمُتَنَادَى الْمُفْرَدَا ... عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُهِدَا
(عَلَى الَّذِي قَدْ عُهِدَا فِي رَفْعِهِ)، وسيأتي تأويل: (رَفْعِهِ).

الْمُتَنَادَى إمَّا أن يكون مفرداً أو لا، والمراد بقولنا أو لا: إمَّا أن يكون مضافاً أو شبيهاً بالمضاف، الكلام في أحكام الْمُتَنَادَى من حيث التقسيم الكلي، كالكلام في أحكام اسم (لا)، إمَّا أن يكون مفرداً، وإمَّا أن يكون مضافاً، وإمَّا أن يكون شبيهاً بالمضاف، المفرد في باب (لا) ما هو؟ ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف، المضاف ما هو؟ هو المضاف: غلامٌ زيدٌ .. صاحبٌ علمٍ، وإن شئت قل: كل اسمين نُزِلَا ثانيهما مُنَزَّلَةُ التَّوْنِينِ مما قبله لا إشكال: كغلام .. غلام زيد .. صاحب علمٍ.

والشبيهة بالمضاف المَمْطُولُ والمُطَوَّلُ ما ضابطُهُ في باب (لا)؟ ما اتصل به شيءٌ من تمام معناه، يعني: اسم فاعل، أو صفة مشبهة، أو اسم مفعول عَمِلَ فيما بعده إمَّا نصباً: يا طالِعاً جبلاً، وإمَّا رفعاً: حَسَناً وَجْهَهُ، وإمَّا خفضاً: ماراً بزيدٍ، حينئذٍ اتصل به شيءٌ من تمام معناه، وسبق أن المعمول يُتِمُّ معنى العامل، وهذا تعريف يوضح لك العلاقة بين العامل والمعمول.

هذه العلاقة عند الطلاب ملتبسة، ولذلك يظهر أثرها .. عدم وضوحها في الذهن عند المُتَعَلِّقات .. الجار والمجرور ونحو ذلك، حينئذٍ نقول: ما اتصل به، يعني: بنفس المضاف، شيءٌ من تمام معناه: يا طالِعاً جبلاً .. تَمَّمَهُ، يا حَسَناً وَجْهَهُ .. رأسه .. يده، يحتمل هذا، فإذا قلت: وجهه .. يا حَسَناً وَجْهَهُ عرفت أن: وَجْهَهُ هذا مُتِمُّ لسابقه.

إذا: إمَّا أن يكون مفرداً، وإمَّا أن يكون مضافاً، وإمَّا أن يكون شبيهاً بالمضاف، المفرد

هناك في باب (لا) وكذلك المُضَاف والشبيه بالمُضَاف هو نفس التقسيم في باب النداء، فالبابُ واحد، حينئذٍ دخل في المفرد في باب (لا) وفي باب النداء، دخل ماذا؟ المفرد في باب الإعراب، كزيد سواء أُعربَ بحركة أو أُعربَ بحرف كَأب وأخ ونحو ذلك.

ودخل فيه المنى، ودخل فيه الجمع، ودخل فيه المركب المزجي، لأنه ليس بمضاف ومضاف إليه، عندنا مضاف وهذا خاص، ودخل فيه المركب العددي، إذاً: هذه كلها تدخل تحت قولنا: المفرد .. (وَأَيْنِ الْمَعْرِفِ الْمُنَادَى الْمَفْرَدَا) كزيد، وأخ .. يراجع الواو، وزيدان، ورجلان، ورجيلون، وهنود ونحو ذلك فكلها داخلية، وأحد عشر ومعهدي كَرَب، كلها داخلية في قولنا: (المفردا).

(وَأَيْنِ الْمَعْرِفِ الْمُنَادَى الْمَفْرَدَا) إذاً: إذا كان المُنَادَى مفرداً، وكان واحداً مما ذُكِرَ حينئذٍ حكمه: أنه مبني، وستأتي العلة لماذا بُني، يُبنى على ماذا؟ قالوا: يُبنى على ما يُرفعُ به لو كان مُعرباً، فتقول: يا زيد، زيد هذا مُبنيٌّ على الضم، لماذا اخترت الضم؟ لأنه لو أُعربَ رفعاً لرفعته بالضمة، فتقول: جاء زيد، إذاً: لو أُعربَ رفعاً لُرفعَ بالضمة، تقول: جاء الزيدان .. يا زيدان، هذا زيدان مُنَادَى مبنيٌّ على الألف، لماذا بُني على الألف؟ لأنه لو رُفِعَ في حالة الإعراب لُرفعَ بالألف، فتقول: جاء الزيدان، كذلك تقول: يا زيدون .. يا مسلمون، فتبنيه على الواو تقول: مُنَادَى مبنيٌّ على الواو، لماذا بُني على الواو؟ لأنه لو رُفِعَ في حالة إعرابه لُرفعَ بالواو وهكذا.

إذاً قوله: (وَأَيْنِ الْمَعْرِفِ الْمُنَادَى الْمَفْرَدَا) المُنَادَى هذا قالوا: ليس بقيد بل بيان، وأخره عن قوله: (المُعْرِفِ) ضرورة، يعني: الأصل أن يقول: وَأَيْنِ الْمُنَادَى الْمَعْرِفِ هذا الأصل، وإنما أخره من باب الضرورة، هل هو للاحتراز أو لبيان الواقع .. هل احترز به عن شيء مُعْرِفٍ وليس مُنَادَى .. هل احترز به، أم أنه لبيان الواقع؟ نقول: لبيان الواقع؛ لأن الكلام الآن في أحكام المُنَادَى، إذاً: لا يدخل غير المُنَادَى، منذ أن قال: النداء، علمنا أن كل ما يُذكر فهو داخل في النداء.

ولذلك نَرُدُّ اعتراض ابن عقيل هناك: (وَالْخَبَرُ الْجُزْءُ الْمُتِمُّ الْقَائِدَةُ) مع المُبتدأ .. هكذا قال، لا بُدَّ أن يقول الناظم: مع المُبتدأ، وإلا صار مُنْتَقِداً، نقول: لا، هذا مع المُبتدأ قاله معنى، بقوله: الابتداء، لما قال: الابتداء، علمنا أن الأحكام التالية كلها تتعلق بالمُبتدأ والخبر فلا اعتراض، إذاً: المُنَادَى هنا ليس بقيد بل بيان. وأخره عن قوله: المُعْرِفِ ضرورةً، والأصل أن يقول: وَأَيْنِ الْمُنَادَى الْمَعْرِفِ، ولذلك إعرابه: بدل أحسن.

(المُفْرَدًا) والمراد بالمفرد هنا: هو المفرد في باب (لا)، فدخل في ذلك المركب المزجي، والعددي، والمثنى، والجمع، وهو معرفة، حينئذٍ كيف نقول: معرفة؟ يا زيدان هل هو معرفة أو نكرة .. ويا زيدون هل هو معرفة أو نكرة .. زيدان لوحدها معرفة أو نكرة .. زيدان هكذا دون (أل) معرفة أو نكرة؟ نكرة، والزيدان؟ معرفة، مُعَرَّفٌ بماذا؟ بـ (أل)، وهو مثنى لأي شيء؟ زيد، زيد علم أو معرفة؟ معرفة.

كيف يكون الأصل المفرد معرفة علم، وفرعه المثنى والجمع ليس بعلم؟ نقول: كما ذكرنا سابقاً من شرط التثنية والجمع: قصد التنكير، إذاً: نُكِّرَ أولاً ثُمَّ تُنِّي، فلما تُنِّي صارَ: زيدان بدون (أل)، فأدخلت عليه (أل) من أجل أن يُعَرَّفَ فيرجع إلى أصله، إذا لم تدخل عليه (أل) بقي على تنكيهه، فحينئذٍ إذا قيل: زيدان هكذا نكرة، فإذا أدخلت عليها (يا) فقلت: يا زيدان صار نكرة مقصودة، وإذا صار نكرة مقصودة حينئذٍ صار معرفةً.

إذاً: هو مُعَرَّفٌ بالنداء، وليس معرفاً بأصله، وإلا فهو نكرة، زيدان نكرة، يا زيدان معرفة، والتعريف إنما حصل له بالنداء، كما أنه حصل له في قولنا: الزيدان بـ (أل)، وكذلك: يا زيدون، زيدون هذا معرفة، يا زيدون بالتركيب هكذا معرفة، لماذا؟ لأنه صار نكرة مقصودة فتعرَّف بالنداء.

ونحو: يا زيدان ويا زيدون من النكرة المقصودة لا من العلم .. انتبه لا من العلم؛ لأن العلمية زالت، فتعريفهما حينئذٍ بالقصد والإقبال، مثل تعريف: يا رجل، وأما: يا زيد، فهو معرفة قبل النداء وبعد النداء، وإنما زاده القصد والإقبال زيادة إيضاح وتعريف، خلافاً لما قال بعضهم: من أنه قد سلب العلمية ثم دخلت عليه (يا) فتعرَّف؛ لأن النداء مُعَرَّفٌ .. إقبال، والقصد مُعَرَّفٌ، حينئذٍ اجتمع معرفان، نقول: لا، هو الأصل معرفة وعلم، ثُمَّ بإدخال (يا) عليه وبالقصد والإقبال ازداد وضوحاً وتعريفاً.

قال الشارح هنا: " قوله: "عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ" قلنا: (في رَفْعِهِ) مُتَعَلِّقٌ بقوله: (عُهِدًا)، أي: في رفع نصيره، لأنه أورد اعتراض على الناظم يقول: وابن، ثُمَّ يقول: في رفعه؟ فالحكم عليه شيء واحد، كيف يحكم عليه بـ (يا) ثُمَّ يقول: في رفعه، والبناء والرفع متغايران .. ضدان، لا بُدَّ من تأويل قوله: (في رَفْعِهِ) يعني: في رفع نصيره: يا زيد .. جاء زيد نصيره: جاء زيد .. يا زيد، زيد إذا أردت أن تبنيه فتبنيه على ما يُرْفَعُ به: جاء زيد، زيد من قولك: جاء، فهو في نصيره وهذا إلا إشكال به.

أو والمراد: رفعه في غير النداء، وهذا المشهور عند النحاة، ولذلك قيل: لو كان معرباً،

يعني: قبل النداء .. قبل إدخال (يا) تنظر في حاله: على أي شيء تُعربه، وبماذا تُعربه؟
 حينئذٍ تبنيه عليه، وهذا هو المشهور، أو المراد: (في رَفْعِهِ) يعني: في غير النداء.
 أو رَفْعِهِ على فرض إعرابه، فاندفع ما يقال: الرفعُ إعرابٌ فيتنافى مع قوله: (وَابْنِ)، ما
 عَلَّةُ البناءِ هنا (وَابْنِ) .. ما عَلَّةُ البناءِ؟ قيل: إنما بُنيَ لوقوعه موقع الكاف الاسمية في
 نحو: أدعوك، أدعوك هنا وقع المُنَادَى موقع الكاف الاسمية، حينئذٍ أشبه الكاف الاسمية في
 لفظاً ومعنى المُشَبَّهة للكاف الحرفية. إنما بُنيَ لوقوعه موقع الكاف الاسمية في نحو: أدعوك،
 المشابهة لفظاً ومعنى لكاف الخطاب الحرفية، ومماثلته لها إفراداً وتعريفاً، يعني: شابه
 الكاف الخطابية والاسمية في كلٍّ منهما إفراداً وتعريفاً باعتبار المُنَادَى.
 إذاً: أشبهت الكاف الاسمية لفظاً ومعنى كاف الخطاب الحرفية، ومماثلته لها إفراداً
 وتعريفاً، يعني: أشبه المُنَادَى الكاف الاسمية في الإفراد والتعريف، وَخَرَجَ بقولنا: مماثلته
 لها إفراداً وتعريفاً: المُضَافُ والشبيهُ بالمُضَافِ، لأنه لم يشبه الكاف الاسمية، الكاف
 الاسمية بُنِيَتْ لكونها أشبهت الكاف الحرفية لفظاً ومعنى، والمُنَادَى وقع موقع الكاف
 الاسمية، فهو مماثلٌ لها في الإفراد والتعريف.
 خَرَجَ بقولنا: إفراداً وتعريفاً: المُضَافُ والشبيهُ بالمُضَافِ؛ لأنه مُعْرَبٌ كما سيأتي ليس
 مبنياً؛ لأنهما لم يمثالا الكاف الاسمية إفراداً .. ليس مفرداً، وإنما هما مركب، ذاك تركيب
 عامل ومعمول، وهذا تركيبٌ لفظي، كل اسمين إلى آخره. لم يمثالا الكاف الاسمية إفراداً،
 والنكرة غير المقصودة؛ لأنها لم تماثلها تعريفاً، إذاً: عَلَّةُ البناءِ مشابهة المفرد المُعْرَفِ
 بالكاف الاسمية في كونه وقع موقعها وأشبهها من حيث المماثلة من حيث الإفراد
 والتعريف.
 المماثلة من حيث الإفراد والتعريف، فأَخْرَجَ المُضَافَ، والشبيهُ بالمُضَافِ، والنكرة غير
 المقصودة؛ لأنها لم تماثل الكاف الاسمية.
 وبُنِيَ على حركة للإعلام بأنَّ بناءهُ غير أصلي، هذا الأصل:
 وَالْأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا ..

إذاً: إذا بُنيَ على حركة هذا دَلٌّ على أن بناءه ليس أصلياً، وكانت ضمة، لماذا .. لا
 فتحة ولا كسرة؟ لأنه لو بُنيَ على الكسرٍ لالتبس بالمُنَادَى المُضَافِ إلى (ياء) المُتَكَلِّمِ
 عند حذف ياءه: عبدي .. يا عبدي، حينئذٍ لو بُنيَ على الكسر لأشبه المُنَادَى المُعْرَفِ
 هنا المُضَافِ إلى ياء المُتَكَلِّمِ مُنَادَى وقد حُذِفَتْ ياءه؛ لأنه سيأتي يُقَالُ: يا عبدي، بالكسر
 مع حذف الياء، لو قيل: يا زيد حينئذٍ يحتمل أنه مضاف وحُذِفَتْ ياءه.

لالتبس بالمُنَادَى المضاف إلى (ياء) المُتَكَلِّم عند حذف ياءه اكتفاءً بالكسرة أو على
الفتح .. لالتبس به عند حذف ألفه: عبداً .. كَعْبَدَ عَبْدٌ، عبداً أصله: عبدي، ثم نُقِلَتْ
الكسرة فتحة فُكِّلَتْ الياءُ ألفاً فصار عبداً، لو حُذِفَت الألف التي هي نائبة عن الياء
أو مُنْقَلِبة عن الياء صار يا عبداً، لو قيل: يا زيداً لاحتمل أنه مضافٌ إلى (ياء) المُتَكَلِّم
وقُلبت الكسرة فتحة.

وأما جوازُ الضَمِّ: يا عبْدُ هذا محتمل .. يا زيدُ، قالوا: هذا قليل فلا يُلْتَفَتُ إليه، بخلاف
الكسر والفتح. وأما جوازُ الضَمِّ عند حذف ياءه فلا يَرِدُ؛ لأنه قليلٌ فلا يُنْظَرُ إليه.
وَابْنُ الْمُعَرِّفِ المُنَادَى المُفْرَداً ... عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُهِدَا

فتقول: يا زيدُ، ونحو: يا مُوسَى .. يا قاضي، قاضي .. موسى نقول: هنا مبني أو لا؟
مبني لا شك فيه، وحينئذٍ يكون البناء على ضَمِّ ظاهرٍ ك: يا زيدُ، ويكون كذلك على
ضمِّ مُقَدَّرٍ يا مُوسَى، إذاً ونحو: يا مُوسَى ويا قاضي، فيه ضَمَّةٌ مُقَدَّرَةٌ، ويا قاضي ..
قاضي .. يا قاضي، أين التنوين؟ ذهب مع البناء، بعضهم جَوَّزَ أن يكون باقياً على
أصله بحذف الياء: يا قاضٍ هذا أصله، دخلت عليه (يا) حينئذٍ صار مبنياً فُسِّلِبَ
التنوين الذي هو تنوين التمكين كما مر معنا.

ويا قاضي بحذف التنوين اتفاقاً لحدوث البناء وإثبات الياء، إذ مُوجِبُ حذفها غير
موجود، وما هو مُوجِبُ الحذف؟ التنوين، فحُذِفَ التنوين للبناء؛ لأن التنوين .. تنوين
التمكين لا يُجَامِعُ البناء .. تنوين التمكين الذي يدل على الإعراب وتمكن الاسم في
الإعراب لا يُجَامِعُ البناء، ولذلك هناك: لا مسلماتٍ، جاز بقاء التنوين؛ لأنه ليس تنوين
تمكين.

إذ لا مُوجِبُ حذفها، وذهب المُبَرِّدُ: إلى أن الياء تُحذف: يا قاضٍ؛ لأن النداء دخل على
اسمٍ مُنَوَّنٍ محذوف الياء، فيبقى حذفها بحال وتُقَدَّرُ الضَمَّةُ فيها، لكن هذا حُكْيَ
الإجماع على خلافه.

قال الشارح هنا: " لا يخلو المُنَادَى من أن يكون مفرداً، أو مضافاً، أو مشبهاً به، فإن
كان مفرداً: فإمّا أن يكون معرفة، أو نكرة مقصودة، أو نكرة غير مقصودة "، واحد من
ثلاثة: إذا كان مفرداً، إمّا أن يكون معرفة، أو نكرة مقصودة، أو نكرة غير مقصودة،
فإن كان مفرداً معرفةً أو نكرة مقصودة بُنِيَ على ما كان يُرْفَعُ به لو كان مُعْرَباً.
وقوله: معرفة يعني: سواءً كان ذلك التعريف سابقاً على النداء، نحو: يا زيدُ، أو عارضاً
فيه بسبب القصد والإقبال وهو النكرة المقصودة، يعني: التعريف في النداء نوعان:

تعريفٌ أصلي: وهو ما دخل حرف النداء عليه وهو معرفة، مثل: زيد، زيد لوحده معرفة .. عَلِمَ، يا زيدُ، حينئذٍ نقول: يا زيدُ، زيدُ هذا معرفة قبل النداء وبعد النداء، ولكن زاده النداء إيضاحاً؛ لأنه يا زيد، زيد محتمل أولاً زيد هذا .. إلى آخره، إذا قلت: يا زيد .. أَقْبَلْتَ عَلَيْهِ عَيْنَتُهُ .. ازداد وضوحاً.

وكذلك يدخل فيه؟؟؟ كما صار التعريف له طارئاً بعد النداء، وهذا مثل: يا رجل، نكرة مقصودة، يا زيدان .. يا زيدون قلنا: هذا حصل له تعريف بعد النداء، ولذلك يُعتبر النداء من المعرفات، بُني على ما كان يُرفعُ به لو كان معرباً، فإن كان يُرفع بالضممة بُني عليها، فتقول: مبني على الضم: يا زيدُ (يا) حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب، زيدُ: مُنادى مبني على الضم في محل نصب مفعول به، إذا: بُني على الضم لكونه لو أُعرب أُعرب بالضمّة رفعاً.

ويا رجل: هذا نكرة مقصودة مبني على الضم في محل نصب، وإن كان يُرفع بالألف أو بالواو، بالألف في حالة المثني، أو بالواو في حالة الجمع، فكذلك: يا زيدان ويا رجلان، ويا زيدون، ويا رُجُلون، ويكون في محل نصب على المفعولية؛ لأن المُنادى مفعولٌ به في المعنى، وناصبه فعلٌ مضمّرٌ نابت (يا) منابه، فأصله: يا زيد أدعو زيدا كما عرفنا، بحرفِ نابٍ منابٍ أدعو، فأصل الكلام: أدعو زيدا، فأريد الإخبار أن يُنقل اللفظ من الإخبار إلى الإنشاء، فحذف أدعو، فقل: يا زيدا، فبُني معه للعلة التي ذكرناها سابقاً.

ثم نُظِرَ فيه فأولى ما يُبنى عليه هو حالة الرفع فقل: يا زيد، إذا: (يا) نابت منابٍ أدعو، حينئذٍ هل صار العامل نسبياً منسياً؟ الجواب: لا، بدليل بقاء أثره وهو النصب لكنه محلاً لا لفظاً؛ لأن زيد من حيث اللفظ مبني، ومن حيث المحل فهو مُعرب؛ لأنك تقول: في محل نصب، والنصب هذا إعراب، حينئذٍ نقول: هو في محل نصب، ولذلك لو عطفت عليه أو نعتة: يا زيدُ الظريفُ الظريفُ، يجوزُ فيه الوجهان: الظريف .. الظريفُ، الظريفُ باعتبار المحل.

وناصبه فعلٌ مضمّرٌ نابت (يا) منابه، فأصل يا زيد: أدعو زيدا، فحذف أدعو ونابت (يا) منابه. يا زيدُ، الصحيحُ بقاءه على تعريفه بالعلمية، وازداد بالنداء وضوحاً، وقيل: سلب تعريفه، يعني: يا زيد .. سلب تعريفه ثم دخلت عليه (يا).

وتعرّف بالنداء، وردّه الناظم في غير هذا الكتاب بما لا يمكن سلب تعريفه كلفظ الجلالة واسم الإشارة، يعني إذا قيل: يا هذا، لو قيل: يا زيدُ، زيدُ: سلبت علميته ثم عُرِفَ بـ (يا) النداء، نقول: هذا محتمل؛ لأن زيد هذا يُمكن تنكيره .. قابل للتكثير، ولذلك إذا

ثُمَّ قُصِدَ تَنكِيرُهُ فَقَبِلَ التَّنْكِيرَ، وكذلك إذا أُضِيفَ: زَيْدٌ .. علا زَيْدُنَا حينئذٍ نقول: هذا مُتَصَوِّرٌ فِيهِ، لكن لَفْظُ الْجَلَالَةِ: اللهُ، هل سُلِبَ الْعِلْمِيَّةُ ثُمَّ دَخَلَتْ عَلَيْهِ (يَا) فَدَرَتْ عِلْمِيَّتُهُ؟ هذا ما يُتَصَوَّرُ، كذلك: هذا .. يا هذا، (ذَا) اسم إشارة لا يقبل التَّنْكِيرَ الْبَتَّةَ، إِذَا: يبطل قول من ادعى أن زَيْدَ سُلِبَ الْعِلْمِيَّةُ ثُمَّ رَجَعَتْ بِالنِّدَاءِ، نقول: هذا باطل بدليل أنه يُنَادَى الْمَعْرِفَةُ مِمَّا لَا يُمَكِّنُ سُلْبَ الْعِلْمِيَّةِ مِنْهُ الْبَتَّةَ كَلَفْظُ الْجَلَالَةِ وَاسْمُ الْإِشَارَةِ، اسم الإشارة لا يُمَكِّنُ أَنْ يُنْكَرَ.

وَأَنُو انْضِمَامَ مَا بَنَوْا قَبْلَ الْبَدَا ... وَلِيُجَرَ مُجْرَى ذِي بِنَاءٍ جَدِّدًا

ماذا يعني؟ قلنا: المَعْرِفُ الْمُنَادَى يُبْنَى إِذَا: يصير مَبْنِيًّا، كان مَعْرَبًا فَصَارَ مَبْنِيًّا، طيب! لو أَدْخَلْنَا (يَا) عَلَى مَا هُوَ مَبْنِيٌّ فِي الْأَصْلِ، نَبْنِي الْمَبْنِيَّ .. هل يَزْدَادُ بِنَاءً، أو يَبْقَى مَبْنِيًّا وَنَنْظُرُ فِي حَالِهِ مِنْ حَيْثُ الْبِنَاءُ .. يُبْنَى عَلَى مَاذَا؟ (وَأَنُو انْضِمَامَ) أَنُو، إِذَا: قَدِّرْ، هذا دَلٌّ عَلَى أَنَّهُ بَقِيَ عَلَى بِنَائِهِ، فَلَا يَزُولُ الْبِنَاءُ بِدُخُولِ (يَا) الْنِّدَاءِ عَلَيْهِ، فَيَبْقَى عَلَى بِنَائِهِ.

(وَأَنُو انْضِمَامَ مَا بَنَوْا قَبْلَ الْبَدَا)، وَأَنُو .. الْكُسْرَةُ دَلِيلٌ، وَلِذَلِكَ لَا يَجُوزُ حَذْفُ حَرْفِ الْعِلَّةِ إِلَّا إِذَا بَقِيَ دَلِيلٌ قَبْلَهُ وَهُوَ: الْكُسْرُ هُنَا دَلٌّ عَلَى أَنَّ الْمَحْذُوفَ هُوَ لِمَثَلٍ: أَنُو .. ادْعُ .. اخْشَ، كُلُّ حَرْفٍ بَقِيَ لَهُ دَلِيلُهُ، إِذَا: هُوَ فَعَلَ أَمْرَ مَبْنِيٍّ عَلَى حَذْفِ حَرْفِ الْعِلَّةِ وَهُوَ: الْيَاءُ، وَالْكَسْرَةُ دَلِيلٌ عَلَيْهِ.

(انْضِمَامَ) مَفْعُولٌ بِهِ وَهُوَ مُضَافٌ، وَمَا الْمَوْصُولِيَّةُ: مُضَافٌ إِلَيْهِ فِي مَحَلِّ جَرٍّ.

ما: اسم موصول، و (بَنَوْا) فَعْلٌ وَفَاعِلٌ، وَالْجُمْلَةُ مِنَ الْفَعْلِ وَالْفَاعِلِ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ صِلَةُ الْمَوْصُولِ، بَقِيَ أَيْضًا، أَيْنَ الْعَائِدُ؟ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ بَنَوْهُ، (قَبْلَ) مُتَعَلِّقٌ بِمَاذَا؟ (بَنَوْا قَبْلَ)، قَبْلَ: مُضَافٌ، وَالنِّدَاءُ: مُضَافٌ إِلَيْهِ، (وَلِيُجَرَ) (الْوَاو) عَاطِفَةٌ، (الْلَامُ) لَامُ الْأَمْرِ، (وَلِ) لَامُ الْأَمْرِ: ((وَلِيُنْفِقْ)) [الطَّلَاق:7] الْأَصْلُ: أَنْ تَكُونَ مَكْسُورَةً، لَمْ سَكَنْتَ هُنَا؟ فِيهَا لَفْتَانِ، طيب! مَا ضَابِطُ اللُّغَةِ الثَّانِيَةِ .. الْمَشْهُورُ الْأَصْلُ: الْكُسْرُ إِذَا جَاءَ قَبْلُهَا (وَاو) حِينَئِذٍ سَكَنْتَ ((وَلِيُنْفِقْ)) [الطَّلَاق:7] .. ((ثُمَّ لِيَقْضُوا)) [الحج:29] إِذَا جَاءَتْ بَعْدَ الْوَاوِ وَ (ثُمَّ) وَقِيلَ: وَالْفَاءُ، تُسَكَّنُ اللَّامُ، (وَلِيُجَرَ) فَعْلٌ مُضَارِعٌ، مَبْنِيٌّ لِلْمَعْلُومِ أَوْ مُغَيَّرُ الصِّيغَةِ؟ مُغَيَّرُ الصِّيغَةِ، يُجَرُّ: فَعْلٌ مُضَارِعٌ، مَا إِعْرَابُهُ؟ مَجْزُومٌ بِمَاذَا مَجْزُومٌ .. مَا هُوَ الْعَامِلُ؟ مَجْزُومٌ بِلَامِ الْأَمْرِ، وَجَزَمُهُ حَذْفُ حَرْفِ الْعِلَّةِ، يُجَرُّ، أَيْنَ الْفَاعِلُ؟ نَائِبُ فَاعِلٍ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ جَوَازًا يَعُودُ إِلَى (مَا) .. يُجَرُّ مَا، مُجْرَى: مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ، يُجَرُّ مُجْرَى، أَجْرَى مُجْرَى .. يَجْرِي مُجْرَى، إِذَا كَانَ مِنَ الرَّبَاعِيِّ مُجْرَى أَوْ يُجَرُّ مُجْرَى

بضم الميم، إذا كان من الثلاثي جَرى جَرى بفتح الميم، هنا قال: جُرَى فدل على أن يُجَرَ هذا مُغَيَّر الصيغة من الرباعي.

(وَلِيُجَرَ مُجَرَى ذِي)، (مُجَرَى) مضاف، و (ذِي) مضاف إليه، يعني: صاحب، (ذِي) مضاف و (بِنَاءٍ) مضاف إليه، و (جُدَدًا) هذا مُغَيَّر الصيغة، والألف: للإطلاق.
(وَأَنُو انْضِمَامَ مَا بَنُوا قَبْلَ الْبَدَا)، (أَنُو انْضِمَامَ) عَرَفْنَا أَنَّ الْمُتَنَادِي الْمَعْرَفَ الْمَفْرَدَ يَكُونُ مَبْنِيًّا، حِينَئِذٍ لَا إِشْكَالَ فِيهَا إِذَا كَانَ مُعَرَّبًا ثُمَّ بُنِيَ، أَنَّهُ يُبْنَى عَلَى ضَمِّ ظَاهِرٍ، لَكِنْ إِذَا كَانَ قَبْلَ النَّدَاءِ هُوَ مَبْنِيٌّ، قَالَ: (أَنُو انْضِمَامَ مَا بَنُوا) يعني: مَا بَنَوْهُ قَبْلَ النَّدَاءِ مِثْلُ: سَيَبُوه، سَيَبُوه: هَذَا مَرْكَبٌ مُزْجِي مَخْتومٌ بـ: (وَيْه) مَبْنِيٌّ قَبْلَ النَّدَاءِ، فَإِذَا قُلْتَ: يَا سَيَبُوه تَبْقِيهِ عَلَى حَالِهِ مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ، وَتَنْوِي انْضِمَامَ آخِرِهِ، حِينَئِذٍ تَقُولُ: سَيَبُوه مُتَنَادِي مَفْرَدٌ، وَلِذَلِكَ قُلْنَا فِي الْمَفْرَدِ: دَخَلَ الْمَرْكَبُ الْمَزْجِيُّ، وَمِنْهُ: سَيَبُوه وَمَعْدُكْرَبٌ، فَتَقُولُ: يَا سَيَبُوه (يَا) حَرْفُ نَدَاءٍ، وَسَيَبُوه: مُتَنَادِيٌّ مَبْنِيٌّ عَلَى ضَمِّ مُقَدَّرٍ، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهِ اشْتِغَالُ الْحُلِّ بِحَرَكَةِ الْبِنَاءِ السَّابِقِ، هَذَا وَجْهٌ فِي الْإِعْرَابِ.
(وَأَنُو انْضِمَامَ) ك: (سَيَبُوه) و (حَذَامِي) فِي لُغَةِ الْحِجَازِ، وَخَمْسَةُ عَشَرَ .. يَا خَمْسَةَ عَشَرَ، لَوْ سَمِيتَ رَجُلًا: يَا خَمْسَةَ عَشَرَ، حِينَئِذٍ خَمْسَةُ عَشَرَ يَكُونُ مَبْنِيًّا، وَحِينَئِذٍ الْبِنَاءُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ لَهُ مُحَلَّانِ هُنَا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مُعَرَّبًا، إِنَّمَا الْحُلُّ يَكُونُ بِاعْتِبَارِ النَّصْبِ، وَأَمَّا الْبِنَاءُ الَّتِي هِيَ الضَّمَّةُ حِينَئِذٍ تُقَدَّرُ عَلَى آخِرِهِ، مَنَعَ مِنْ اشْتِغَالِهَا حَرَكَةُ الْبِنَاءِ السَّابِقِ. وَخَمْسَةُ عَشَرَ فَتَقُولُ: يَا سَيَبُوه، يَظْهَرُ الْبِنَاءُ وَنِيَّةُ الْبِنَاءِ تَظْهَرُ فِي النَّعْتِ، تَقُولُ: يَا سَيَبُوه الْعَالَمُ .. الْعَالَمُ لَا إِشْكَالَ أَنَّهُ جَاءَ مِنْ حَيْثُ إِتْبَاعُهُ لِلْمَحَلِّ؛ لِأَنَّ سَيَبُوهَ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ.

طيب! بقي ماذا؟ العالمُ .. يا سَيَبُوه العالمُ، العالمُ: نَعْتَ لَسَيَبُوه، مِنْ أَيْنَ جَاءَتْ هَذِهِ الضَّمَّةُ؟ نَقُولُ: هَذِهِ ضَمَّةُ تَابِعٍ الْمُتَنَادِي، لِأَنَّ التَّابِعَ يَجُوزُ أَنْ يُتْبَعَ بِالضَّمِّ إِتْبَاعَ مَا قَبْلَهُ: يَا زَيْدُ الظَّرِيفِ، الظَّرِيفُ هُنَا بِالضَّمِّ بِنَاءٌ عَلَى حَرَكَةِ الْبِنَاءِ، يَا سَيَبُوه الْعَالَمُ، ذَلَّ عَلَى أَنَّ ثَمَّ ضَمَّةَ مُنَوِيَّةٍ فِي سَيَبُوه. فَتَقُولُ: يَا سَيَبُوه الْعَالَمُ، بَرَفَعَ الْعَالَمُ وَنَصَبَهُ .. الْعَالَمُ .. الْعَالَمُ، كَمَا تَفْعَلُ فِي تَابِعٍ مَا تَجَدَّدَ بِنَاؤُهُ، لَمْ يَكُنْ مُعَرَّبًا ثُمَّ تَجَدَّدَ بِنَاؤُهُ، تَقُولُ: يَا زَيْدُ الظَّرِيفُ الظَّرِيفُ، مِثْلُ: يَا سَيَبُوه الْعَالَمُ الْعَالَمُ، فَيَسْتَوِي فِيهِ الْوُجْهَانِ، إِذَا: لَا فَرْقَ فِي الْبِنَاءِ هُنَا فِي قَوْلِهِ: وَأَبْنِ الْمَعْرَفَ الْمُتَنَادِي الْمَفْرَدًا ... عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُهِدَ

إِنْ كَانَ قَبْلَ النَّدَاءِ هُوَ مَبْنِيٌّ حِينَئِذٍ بَقِيَ بِنَاؤُهُ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ، وَتَوَيَّ الضَّمُّ عَلَى آخِرِهِ.

والحكّي كالمبني، تقول: يا تابطَ شراً، تابطَ شراً: مُنادى مبني، فتنوي حينئذِ الضم، لكن: تابطَ شراً هل هو مثل سيبويه؟ لا، ليس مثل سيبويه، ولذلك عطفَ الشراح: (وأنو انضمامَ ما بنوا) أو حكوا، فالحكي داخلٌ فيما إذا نُوديَ المبني، فحينئذِ تكون الضمة مُقدّرة، والمراد حينئذِ: تقدير البناء سواءً كان مبنياً في الأصل أو كان محكياً، فتقول: يا تابطَ شراً .. تابطَ شراً قبل دخول (يا) هو مُعرَّب، لكن إعرابه ليس إعراباً تفصيلياً، وإنما هو إعرابٌ تقديري لا ظاهري، حينئذِ تقول: تابطَ شراً مبني، وبنائه على ضمِّ مُقدّر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الحكاية.

يظهرُ ذلك في النعت: يا تابطَ شراً المقدام .. المقدام، المقدام بالضمِّ بناءً على الضمة المُقدّرة بناءً على آخره .. ضمة مُقدّرة بناءً، يعني: مبنيةً على آخره، والمقدام باعتبار المحل، إذا: (أنو انضمامَ ما بنوا) في الموضعين، (أنو انضمامَ) يعني: انضمام آخر المُنادى في موضعين: ما بنوا، وما حكوه، المبني يكون الضمُّ مُقدّراً منوياً، وكذلك المحكي يكون الضمُّ مُقدّراً ومنوياً.

(قَبْلَ النَّدَا) لأنه بعد النداء كذلك يكون مبنياً، وإذا كان قبل النداء فحينئذِ يكون مبنياً لكن لا على رفعه، لأنه إذا رُفِعَ حينئذِ تكون الحركة مُقدّرة وهي الضمة، فيبنى عليها كذلك بعد النداء، والعلة هي العلة.

(وَلْيُجَرَّ مُجَرًى ذِي بِنَاءٍ جَدِّدًا)، وَلْيُجَرَّ في المنوي الضم .. الذي نوي ضمّه مُجَرًى الظاهر الضم، يعني: ما نوي ضمّه يُجَرى مجرى الضم الظاهر، إذا كلٌّ منهما سواءً كان الضم ظاهراً أو منوياً فالحكم واحد، الحكم واحد من حيث الإتيان الذي ذكرناه سابقاً: يا سيبويه العالم .. يا سيبويه العالم، كما تقول: يا زيدَ الظريف .. يا زيدَ الظريف.

إذا: زيدٌ تَجَدَّدَ بنائه بعد أن لم يكن، عُوْمِلَ نعتُه بالوجهين، كذلك ما كان مبنياً قبل حرف النداء، نعتُه يوجَّهُ بالوجهين السابقين، وَلْيُجَرَّ في المنوي الضمُّ مُجَرًى الظاهر الضمُّ (ذِي بِنَاءٍ جَدِّدًا) وهو الذي جَدِّدَ بنائه، أي: حدث له البناء، وقوله: (جَدِّدًا) يحتمل أن المراد يجري مجراه في كونه في محل نصب وهو كذلك، ويحتمل في جواز رفع تابعه ونصبه وهو كذلك، ولذلك أطلقه الناظم.

إذا: يُجَرَّ مُجَرًى ما جَدِّدَ بنائه من جهتين:

أولاً: في تابعه يجوز فيه الوجهان: النصب باعتبار المحل، والرفع باعتبار اللفظ .. الإتيان، وكذلك يَجْري مجراه في كونه في محل نصب، حينئذِ سيبويه: في محل نصب لا شك في ذلك.

قال الشارح هنا: " إذا كان الاسم المُنادى مبنياً قبل النداء قُدِّرَ بعد النداء بناءً على

الضم، نحو: يا هذا .. يا برق نحره، وَيَجْرِي مَجْرَى ما تَجَدَّد بناءه بالنداء كزيد " لأن زيد غير مبني، فإذا دخلت عليه (يا) حينئذٍ تَجَدَّد له بناء.

" في أنه يُتَّبَع بالرفع مراعاةً للضم المقدر فيه، وبالنصب مراعاةً للمحل " حينئذٍ سوى بينهم على الاحتمالين المذكورين، كقوله: جُدِّدَا ما الذي جُدِّدَا؟ إمَّا أنه يُراد المحل، وإمَّا أنه يُراد باعتبار التابع، وابن عقيل ماشي على النوعين، وهذا هو الظاهر، جُدِّدَا باعتبار النصب .. المحل، وباعتبار التابع، فتقول: يا هذا العاقلُ والعاقلُ بالرفع والنصب كما تقول: يا زيدُ الظريفُ والظريفُ.

ونقف على هذا، والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ... !!!

عناصر الدرس

- * تنمة الأحكام أنواع المنادى
- * حكم المنادى العلم الموصوف بابين
- * تنوين المنادى (المبني) في الضرورة الشعرية
- * الجمع بين (ال) وحرف النداء. خاتمة.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

وقفنا عند قول الناظم رحمه الله تعالى:
وَالْمُفْرَدَ الْمَنْكُورَ وَالْمُضَافَ ... وَشَبَّهَهُ انْصَبَ عَادِمًا خِلَافًا

هذا هو النوع الثاني من أنواع (المنادى).

قلنا: المنادى ثلاثة أقسام أو ثلاثة أنواع:

لا يخلو إما أن يكون مفرداً، أو مضافاً، أو شبيهاً بالمضاف.

والمفرد هذا ثلاثة أنواع عند التفصيل: إمَّا أن يكون معرفةً، وإمَّا أن يكون نكرة مقصودة، أو نكرة غير مقصودة، عنى باثنين من هذه الثلاثة المعرفة وهما: المعرفة،

والنكرة المقصودة بالبيت الذي سبق، وهو قوله:
وَابْنِ الْمَعْرِفَ الْمُتَنَادَى الْمُفْرَدَا ... عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُهِدَا

بَيِّنْ أَنَّ الْمَعْرِفَ الْمُتَنَادَى الْمَفْرَدَ حَكَمَهُ: أَنَّهُ يُبْنَى عَلَى مَا يُرْفَعُ بِهِ لَوْ كَانَ مُعَرَّباً، وَقَلْنَا:
الْمَفْرَدَ هَذَا يَشْمَلُ الْمَفْرَدَ فِي بَابِ الْإِعْرَابِ، وَيَدْخُلُ تَحْتَهُ الْمُثَنَّى، وَيَدْخُلُ تَحْتَهُ الْمَجْمُوعُ،
وَهُوَ جَمْعُ الْمَذْكَرِ السَّامِ، وَكَذَلِكَ يَشْمَلُ الْمَرْكَبَ الْمَرْجِي: (سَيَبُويَه) وَالْمَرْكَبَ الْعَدَدِي ك:
(أَحَدٌ عَشَرَ وَخَمْسَةَ عَشَرَ)، هَذِهِ كُلُّهَا إِذَا نُودِيَ تَحِينَئِذٍ نَقُولُ: حَكَمَهَا أَنَّمَا تُبْنَى، وَبَيَّنَّا
سَبَبَ الْبِنَاءِ، ثُمَّ مَا كَانَ يُرْفَعُ بِالضَّمَّةِ حِينَئِذٍ يُبْنَى عَلَى الضَّمَّةِ ك: (زَيْدٌ)، وَمَا كَانَ يُرْفَعُ فِي
حَالَةِ الرَّفْعِ بِالْأَلْفِ أَوْ بِالْوَاوِ حِينَئِذٍ يُبْنَى عَلَى الْأَلْفِ وَيُبْنَى عَلَى الْوَاوِ، هَذَا حَكْمٌ مُطَرَّدٌ.
وَذَكَرْنَا أَنَّ الْمَعْرِفَةَ سِوَاءَ مَا كَانَ ذَلِكَ التَّعْرِيفُ سَابِقاً عَلَى النِّدَاءِ، أَوْ حَاصِلٌ بِالنِّدَاءِ، وَذَلِكَ
فِيمَا إِذَا كَانَ الْمُتَنَادَى نَكْرَةً، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْهِ وَعَيَّنَهُ بِالْقَصْدِ وَالْإِقْبَالِ صَارَ مَعْيِناً، حِينَئِذٍ
نَحْكُمُ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ مَعْرِفَةٌ.

لَكِنِ التَّعْرِيفُ لَاحِقٌ لَا سَبْقَ، بِخِلَافِ (زَيْدٌ) فَقَوْلُ الْجَمَاهِيرِ: أَنَّ تَعْرِيفَهُ سَابِقٌ، وَهُوَ بَاقٍ
بَعْدَ نِدَاءِهِ، يَا زَيْدُ، هَذَا عَلَمٌ وَهُوَ مَعْرِفَةٌ، قَبْلَ جَعْلِهِ نِدَاءً هُوَ عَلَمٌ .. مَعْرِفَةٌ، وَبَقِيَ مَعَهُ
التَّعْرِيفُ وَالْعِلْمِيَّةُ بَعْدَ النِّدَاءِ، خِلَافاً لِمَنْ قَالَ: بِأَنَّهُ سُلِبَ التَّعْرِيفُ ثُمَّ عُرِفَ هَذَا، هَذَا
قَوْلٌ ضَعِيفٌ وَرَدَهُ ابْنُ مَالِكٍ بِمَا لَا يُمْكِنُ سَلْبُ تَعْرِيفِهِ كَلَفْظُ الْجَلَالَةِ وَاسْمُ الْإِشَارَةِ.
ثُمَّ بَيَّنَّ أَنَّ الضَّمَّ قَدْ يَكُونُ مَنْوِياً، يَعْنِي: يُبْنَى عَلَى الضَّمِّ ظَاهِراً أَوْ مُقَدَّراً، وَالظَّاهِرُ كَمَا
سَبَقَ: فِيمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ قَبْلَ النِّدَاءِ مَبْنِياً، ثُمَّ إِذَا نُودِيَ الْمَبْنَى حِينَئِذٍ صَارَ الضَّمُّ مُقَدَّراً.
(وَأَنُوْا انْضِمَامَ مَا بَنَوْا قَبْلَ الْبَدَا) إِذَا كَانَ الْمُتَنَادَى مَبْنِياً قَبْلَ النِّدَاءِ حِينَئِذٍ قَالَ: (أَنُوْا
انْضِمَامَ) فَتَقُولُ: يَا سَيَبُويَه، (سَيَبُويَه) هَذَا مُتَنَادٍ مِثْلُ: يَا زَيْدُ، إِلَّا أَنَّ زَيْدَ ظَهَرَ فِيهِ
الضَّمُّ .. يَا زَيْدُ، وَأَمَّا: يَا سَيَبُويَه هَذَا قُدِّرَ فِيهِ الضَّمُّ فَهُوَ مَنْوِي .. فَهُوَ مُقَدَّرٌ.
(وَلِيُجَرَ مُجْرَى ذِي بِنَاءٍ جُدِّدَا) يَعْنِي: وَهُوَ الَّذِي جُدِّدَ بِنَاؤُهُ أَي: حَدَثَ فِي النِّدَاءِ، يَعْنِي:
مَنْ حَيْثُ مَاذَا؟ مِنْ جِهَتَيْنِ:
الْجِهَةُ الْأُولَى: أَنَّ يَكُونُ فِي مَحَلِّ نَصَبٍ؛ لِأَنَّ أَصْلَهُ مَفْعُولٌ بِهِ.

وَالْجِهَةُ الثَّانِيَّةُ: فِيمَا إِذَا نُعِتَ، حِينَئِذٍ يَجُوزُ فِيهِ الْوُجْهَانِ، تَقُولُ: يَا سَيَبُويَه الْعَالَمُ بِاعْتِبَارِ
الْحُلِّ، وَيَا سَيَبُويَه الْعَالَمُ حَرَكَةَ إِتْبَاعٍ بِاعْتِبَارِ الضَّمَّةِ الْمُقَدَّرَةِ، مِثْلُهُ الْحَكِي نَحْوُ: تَأْبَطُ شَرّاً ..
يَا تَأْبَطُ شَرّاً، تَأْبَطُ شَرّاً: هَذَا لَيْسَ كَ (سَيَبُويَه) مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ مَبْنِي لَا، هُوَ مِنْ قِسْمِ
الْمُعَرَّبَاتِ، لَكِنِ إِعْرَابُهُ تَقْدِيرِي، حِينَئِذٍ إِذَا كَانَ إِعْرَابُهُ تَقْدِيرِيّاً قَبْلَ النِّدَاءِ، كَذَلِكَ بَعْدَ

النداء يكون بناؤه تقديرياً، وحكمه حكم سبويه، وحكم زيد من حيث المحل، ومن حيث الإتيان، يعني: تابعه يكون بالوجهين: الرفع باعتبار اللفظ .. الضم المقدّر، والنصب باعتبار المحل، فيقال: يا تابط شراً المقدّم .. يا تابط شراً المقدّم باعتبار الضم.

(وَأَنؤِ انْضَمَّامَ مَا بَنؤا) أو (حكوا) من أجل أن نجعل البيت عاماً، (قَبِلَ النَّدَا وَلِيُجَرَ) في المنوِي الضم مجرى الظاهر الضم (ذِي بِنَاءٍ جُدِّدَا) وقلنا هذا (جُدِّدَا) يحتمل الأمرين: أنه في محل نصب، وكذلك من حيث الإتيان.

هذا النوع الأول وهو: المفرد، ودخل فيه: العلم .. المعرفة، والنكرة المقصودة، والنكرة المقصودة: تشمل يا زيدان، ويا زيدون، المثني إذا كان نكرة، والمجموع جمع تصحيح إذا كان نكرة، حينئذ نقول: هذا من قسم النكرة المقصودة: يا زيدان ليس بعلم، وإنما هو نكرة مقصودة.

وكذلك يا زيدون هذا ليس بعلم، وإنما هو نكرة مقصودة، فإن قيل: زيدان تثنية زيد، وزيد علم وهو معرفة، حينئذ نقول: لا يثنى إلا إذا سلب العلمية.

وكذلك: يا زيدون جمع زيد، كيف يقال: بأن زيدون نكرة وهو جمع زيد، وزيد معرفة علم؟ نقول الجواب: أنه لا يُجمع إلا إذا قُصِدَ تنكيره فصار نكرة، إذاً (زيد) معرفة .. علم، و (زيدان) بدون (أل) وبدون نداء نكرة، وكذلك (زيدون) بدون (أل) وبدون نداء فهو نكرة.

أمّا (الزيدان) و (الزيدون) و (يا زيدان) و (يا زيدون) هذا معرفة، إذا دخلت عليه (أل) أو (نودي) حينئذ نقول: هذا من المعارف، ولذلك سبق في المعارف: زيادة تابع على المشهور .. الأقسام الستة، وهو النكرة المقصودة في باب النداء.

ثم قال: (وَالْمُفْرَدَ الْمَنْكُورَ وَالْمُضَافَ وَشَبَّهَهُ) هذه تنمة القسمة، فالمفرد له البناء، وما عدا المفرد فعلى الأصل، ولذلك قلنا المتأدى: إما أن يكون مبنياً، وإما أن يكون مُعَرَّباً، إذا كان مبنياً حينئذ بناؤه يكون على ما يُرفع به لو كان مُعَرَّباً، وذلك بالقسم السابق، وإما أن يكون مُعَرَّباً وذلك إذا كان نكرة غير مقصودة، وكان مضافاً، وكان شبيهاً بالمضاف، وعرفنا المراد بالنكرة المقصودة والنكرة غير المقصودة.

هنا في باب النداء: النكرة المقصودة، يعني: التي أُقْبِلَ على صاحبها (عُيِّنَ) بالقصد والتوجه: يا رجل، حينئذ نقول: يا رجل، إذا أُقْبِلَ على شخص بعينه، وناداه: يا رجل، نقول: بالإقبال والقصد مع النداء تعيّن فصار نكرة في اللفظ لكنه مقصود من جهة المعنى فهو معرفة.

والنكرة غير المقصودة: أن لا يُعَيَّن .. نفسه، فيقول: يا رجلاً، أيَّ رجلٍ .. لا يُحدِّد رجلاً بعينه .. لا يُقْبَل على شخص بعينه، ولذلك يمثلون بقول الأعمى؛ لأنه ما يرى من أمامه: يا رجلاً خذ بيدي، أيَّ واحد .. أيَّ كان: يا رجلاً خذ بيدي، إذا: لم يُعَيَّن شخصاً بعينه، ولذلك اقتضى أن تكون منصوبة.

(وَالْمُفْرَدُ الْمُنْكَوِّرُ) (المفرد) بالنصب مفعول مُقَدَّم لقوله: (انْصِبْ) وجوباً، إذ لا يجوز فيه إلا النصب.

(انْصِبْ) هذا فعل أمر، (وَالْمُفْرَدُ) مفعولٌ به مُقَدَّم، و (الْمُنْكَوِّرُ) المرادُ به هنا باعتبار ما سبق، المرادُ به: النكرة غير المقصودة، لأنه قال: (وَابْنِ الْمَعْرَفِ) (المُعَرَّف): دخل فيه كل مُنادى معرفة، فدخل فيه النكرة المقصودة.

قال: (وَالْمُفْرَدُ الْمُنْكَوِّرُ) ولم يُقْبَدْ بالتعريف بل بقي على تنكيره، حينئذٍ نقول: قابل المُعَرَّف السابق فبقي على أصله وهو: أنه نكرة، وهذا إنما يكون في باب النداء في النكرة غير المقصودة، كقول الأعمى: يا رجلاً خذ بيدي، أو قول الواعظ: يا غافلاً وَالْمَوْتُ يَطْلُبُهُ، يا غافلاً .. على المنبر يقول: يا غافلاً لا يُعَيَّن شخص بعينه، وإنما من يصدق عليه الوصف فهو هو: يا غافلاً وَالْمَوْتُ يَطْلُبُهُ.

(وَالْمُضَافُ) الألف هذه للإطلاق، يعني: وانْصِبِ المضاف، وعرفنا المضاف المراد به: كل اسمين نُزِلَ ثانيهما مُنَزَّلَ التثنية مما قبله، فيقال: يا غلام زيد، بالنصب .. يا غلام زيد. هناك: يا رجلاً خذ بيدي، (رجلاً) نقول: هذا مُنادى منصوب، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة على آخره .. على الأصل، ليس عندنا بناء، وليس عندنا محل، فإنما يظهر الإعراب على اللفظ، فهو مُعَرَّب، إذا كان مُعَرَّباً لا إشكال فيه، فتقول: (يا) حرف نداء، و (غافلاً) أو (رجلاً) مُنادى وهو نكرة غير مقصودة، وهو منصوب واجب النصب، وما بعده يكون تابعاً له.

(وَالْمُضَافُ) يا غلام زيد .. يا صاحب علم .. يا طالب العلم، نقول: هذا كله مضاف، حينئذٍ يتعيَّن فيه النصب، ولذلك قال: (انْصِبْ) بلا خلاف، كما قال: (عَادِمًا خِلَافًا). والمضاف هنا هل يشمل الإضافة المحضة .. خاص بالإضافة المحضة، أم أنه عام؟ نقول: (وَالْمُضَافُ) هذا عام أطلقه الناظم، فيشمل النوعين سواء كانت الإضافة إضافة محضة أو إضافة لفظية غير محضة، فتقول: يا ضارب زيد .. يا حسن الوجه .. يا مضروب العبد، نقول: هذا كله يكون منصوباً؛ لأنه مُنادى مضاف فدخل في قوله: (المُضَافُ).

(وَالْمُضَافُ) سواء كانت الإضافة محضة: ((رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا)) [آل عمران: 147]

(ربنا) هذا إضافة محضة، أو غير محضة نحو: يا حسن الوجه.

وعن ثعلب: إجازة الضم في غير المحضة، يعني: اللفظية أجاز ثعلب فيها الضم، لكن لم

يعتبره الناظم، ولذلك قال: (عَادِمًا خِلَافًا) يعني: انصب والفاعل أنت، (عَادِمًا) حال كونك عَادِمًا خِلَافًا في المسائل الثلاث، سواءً كان النكرة غير مقصودة، والمضاف بنوعيه ولم يعتبر خلاف ثعلب، وشبهه المضاف.

إذًا: عن ثعلب أنه في الإضافة اللفظية يجوز فيها الصَّم: يا ضاربُ زيدٍ .. يا ضاربَ زيدٍ: يجوز الوجهان عند ثعلب.

وأما على قول جماهير النحاة الذي حكا فيه الإجماع ابن مالك هنا: أنه يجب فيه النصب، لأنه في الأصل: مفعولٌ به، فبقي على أصله، ولم يُوجد فيه ما يقتضي بناءه، فأما المفرد فوجد فيه ما يقتضي البناء، وهو مشابته للكاف الاسمية، حينئذٍ نقول: لما لم توجد هذه العِلَّةُ في المضاف ولا الشبيه بالمضاف فبقي على أصله، والأصل الإعراب .. الأصل في الأسماء الإعراب.

ثم أصله مفعولاً به وهو منصوب، حينئذٍ لا نَعْدِلُ عن الإعراب إلى البناء إلا بمقتضي، ثم إذا أثبتنا إعرابه فيبقى على أصله وهو النصب، ولا نعدل عنه إلى الصَّم إلا بموجبٍ وليس ثمَّ موجبٌ لأن هنا لا يوجد ما يقتضي رفعه، وإنما وُجِدَ ما يقتضي نصبه وهو: أدعو، وأنادي، أدعو زيداً .. أدعو صاحب زيدٍ.

حينئذٍ نقول: الأصل أنه مُعَرَّبٌ وإعرابه يكون بالنصب، حينئذٍ ما وجه العُدُولُ إلى الصَّم؟ نقول: لا وجه له، ولذلك لم يعتبره ابن مالك هنا وقال: (عَادِمًا خِلَافًا). (وَشِبْهَةً) يعني: شبه المضاف، وهو ما اتصل به شيءٌ من تمام معناه، نحو: يا طالعاً جبلاً .. يا حسناً وجهه .. يا ثلاثةً وثلاثين .. يا ماراً بزيدٍ، كل هذه أمثلة لما اتصل به شيءٌ من معناه.

(وَالْمُضَافًا) استثنى بعضهم المضاف لضمير الخطاب، هل يُنادى أصلاً .. قبل أن نقول: منصوب أو لا .. هل يُنادى؟ قيل: لا، لا يُنادى، ولذلك (وَالْمُضَافًا) نقول: لغير ضمير الخطاب، أما المضاف إليه فلا يُنادى .. فلا يقال: يا غلامك، أو يا غلامك لا يقال، لماذا؟ لأن النداء يقتضي أنه مخاطب، وإضافته إلى الكاف يقتضي أنه غير مخاطب حينئذٍ حصل تنافٍ بينهما.

(وَالْمُضَافًا) لغير ضمير الخطاب، أما المضاف إليه فلا يُنادى، فلا يقال: يا غلامك؛ لاستلزام اجتماع النقيضين، وما هما النقيضان؟ لاقتضاء النداء خطاب الغلام، وإضافته إلى الكاف يقتضي أنه غير مخاطب، ما أضفته إلى الكاف غلامك إلا لكونه غير مخاطب، ثم تُناديه باعتبار أنه مخاطب، كيف هذا؟ هذا حصل فيه تناقض.

لاقتضاء النداء خطاب الغلام، وإضافته إلى ضمير خطاب عدم خطابه، لوجود تغاير المتضايقين وامتناع اجتماع خطابين لشخصين في جملة واحدة، حينئذ لو سَوَّغْنَا: يا غُلامُكَ نقول: غُلامُكَ أصلاً قبل النداء يقتضي أنه غير مُخاطَب، لماذا؟ لأنك أضفته إلى كاف الخطاب، فالغلام غير مُخاطَب، أضفته لكاف الخطاب من أجل خطابه، ثُمَّ النداء يقتضي أنه مُخاطَب، فكيف يُحَكِّم على الغلام بكونه مخاطب غير مخاطب في تركيب واحد؟ هذا فيه تناقض.

إذاً: (وَالْمُضَافُ) يستثنى منه المضاف لغير ضمير الخطاب، فإنه لا يُنَادَى أصلاً، يعني: لا يَرِد على الناظم هذا، وإنما نقول: كونه مضافاً لضمير الخطاب ليس منادى أصلاً، فضلاً عن أن يدخل في قوله: انصب المُضَافُ .. فليس بداخل أصلاً، لم يتسلط عليه العامل وهو قوله: (انصب).

إذاً: (وَشَبَّهَهُ) المرادُ به: الشبيه بالمضاف، وهو ما اتصل به شيءٌ من تمام معناه. (انصب) فعل أمر، والأمر يقتضي الوجوب، فهو واجب النصب في هذه الأحوال الثلاثة: النكرة المقصودة، والمضاف، والشبيه بالمضاف.

(عَادِمًا خِلَافًا) يعني: حال كونك عَادِمًا خِلَافًا، (عَادِمًا) هذا اسم فاعل وهو حال، ويرفع ضميراً مستتراً، وَنَصَبَ خِلَافًا على أنه مفعولٌ به له، (خِلَافًا) هذا مفعولٌ للحال، وسبق أن الحال: إذا كان اسم فاعل أو جاء صفةً، (صفةً) قلنا: هذا عام يشمل النعت والحال، وهذا مثالٌ لما سبق.

قال الشارح هنا: " تَقَدَّمَ أن المُنَادَى إذا كان مفرداً معرفةً أو نكرة مقصودة يُبْنَى على ما كان يُرْفَع به، وذَكَرَ هنا أنه إذا كان مفرداً نكرة، أي: غير مقصودة، أو مضافاً، أو مشبهاً به، نُصِبَ وجوباً، فمثال الأول قول الأعمى: يا رجلاً خذ بيدي .. قول الواعظ: يا غَافِلاً وَالْمَوْتُ يَطْلُبُهُ، وقول الشاعر:

أَيَا رَاكِباً إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنَّ ... نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانٍ أَلَّا تَلَاقِيَا

(أَيَا رَاكِباً) أي راکب، هذا نكرة غير مقصودة، ولذلك وجب نصبه، (راكباً) تقول: مُنَادَى وحرف النداء: (أَيَا)، و (راكباً) مُنَادَى منصوب واجب النصب، لماذا نُصِبَ؟ لكونه نكرة غير مقصودة، ولا نحتاج إلى محل؛ لأنه ظاهر الإعراب.

ومثال الثاني وهو المضاف: يا غلام زيد .. يا ضارب عمرو، انظر ابن عقيل مثلاً بمثالين، الأول: يا غلام زيد، إشارة إلى الإضافة المحضة، يا ضارب عمرو، إشارة إلى

الإضافة اللفظية، النحاة يعتبرون الأمثلة.

ومثال الثالث وهو الشبيه بالمضاف: يا طالعاً جبلاً، ويا حسناً وجهه، ويا ثلاثة وثلاثين، لمن سميته بذلك .. ليس عدداً، وإنما صار علماً: يا ماراً بزید، (بزید) هذا مُتَعَلِّقٌ بـ: (ماراً) حينئذٍ صار شبيهاً بالمضاف.

إذاً هذه الأحوال الثلاثة: النكرة غير المقصودة، والمضاف، الشبيه بالمضاف منصوبة. وانتصابُ المُنادى لفظاً في هذه الأحوال الثلاثة، أو محلاً في النكرة المقصودة والمعرفة، انتصابُ المُنادى لفظاً في هذه الثلاثة، أو محلاً في المبني هناك .. في المُعَرَّف بنوعيه عند سيبويه، والمشهور عند النحاة: على أنه مفعولٌ به.

وناصبه اختلف فيه على مذاهب خمسة، أشهرها اثنان:

الأول: أن ناصبه الفعل المُقدَّر الذي نابت عنه (يا) وهذا سبق في بيان حد النداء: أنه مُنادى مطلوبٌ إقباله بـ (يا) نائبٍ منابٍ (أدعو) هذا الصحيح، فأصل: يا زید عند سيبويه: أدعو زیداً، هذا الأصل، ثم حُذِفَ الفعل حذفاً لازماً .. حذفاً واجباً يعني؛ لكثرة الاستعمال هذا أولاً، ولدلالة حرف النداء عليه وإفادته فائدته.

إذاً: لماذا حُذِفَ حذفاً لازماً؟ نقول لأربعة أسباب:

أولاً: لظهور معناه فاستغنوا به، يعني: بـ (يا) النداء عنه.

ثانياً: النداء إنشاء، وإظهار الفعل يوهم الإخبار.

ثالثاً: كثرة استعمالهم النداء في كلامهم .. كثير هذا في كلام العرب.

رابعاً: عوّضوا عنه (يا) ولا يُجمَعُ بينهما.

لهذه الأسباب الأربعة حكمنا على الفعل بكون حذفه (لازماً) .. أصل الحذف: الجواز،

ولكن نقول: (لازماً) للأسباب الأربعة: لظهور معناه فاستغنوا بالحرف عنه .. ظاهر

المعنى، إذا قال: يا زید، المعنى: أدعو زیداً .. إذا قال: أزيد .. أدعو زیداً، فالمعنى

ظاهر، ولذلك تُحذف حتى (يا) النداء، يقال: ((يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا))

[يوسف:29] ظهر المعنى فجاز الحذف، النائب وما أُنيب عنه وهذا واضحٌ بيّن، إذاً:

لظهور معنى النداء استغنوا بالحرف عن الفعل.

ثانياً: إن جاء النداء إنشاء: يا زید، هذا مطلوبٌ إقباله بعد اللفظ، وكل ما يقع مدلوله

بعد التللفظ، حينئذٍ نقول: هذا إنشاء، وما وقع سابقاً فهو خبرٌ، وإظهار الفعل، لو قال:

أدعو زیداً: فعل مضارع، أو أنادي زیداً: هذا يوهم أنه خبر، والمراد من النداء الإنشاء،

فحذفوا الفعل دفعاً لهذا الوهم، ثم التزموا حذفه.

ثالثاً: كثرة استعماله للنداء.

رابعاً: التعويض .. عَوَّضُوا عنه (يا)، ومعلومٌ أن القاعدة العامة: أنه لا يُجمع بين العوض والمعوَّض عنه، إذا عَوَّضَ شيء عن شيء حينئذٍ لا يُجمع بينهما، إلا شذوذاً أو ضرورة في الشعر خاصة، حينئذٍ نقول: عَوَّضُوا عنه، ولا يُجمع بين (يا) وبين (أدعو) لذلك وجب حذفه.

إذاً: أصل التركيب: أدعو زيداً، ثُمَّ حُذِفَ الفعل حذفاً لازماً للأسباب السابقة، لكن إذا كان مبنياً حينئذٍ تَسَلَّطَ العمل على المحل، وإذا لم يكن مبنياً حينئذٍ ظهر أثر العامل في المتنادى نفسه .. في اللفظ نفسه، واضحٌ هذا. إذا كان مبنياً لوجود المُقْتَضِي حينئذٍ نقول: تَسَلَّطَ عمل العامل على المحل، لأن الأصل أن يَتَسَلَّطَ عليه فيظهره لفظاً، فإذا امتنع كالمبني حينئذٍ رجع إلى المحل، ولذلك نقول: انتصاب المتنادى لفظاً أو محلاً.

وأما النكرة غير المقصودة، والمضاف، والشبيه بالمضاف، لما لم يكن موجب البناء ملحوظاً فيها كلها، حينئذٍ بقيت على أصلها وهو الإعراب، فظهر أثر العامل لفظاً، وليس عندنا شيء اسمه محل في هذه الأحوال الثلاثة.

هذا المذهب الأول: وهو مذهب سيبويه، والجاهير على ذلك وهو الصحيح؛ لأنه مستقيم.

وأجاز المُبَرِّد نصبه بحرف النداء لسده مَسَدَّ الفعل، هذا يأتي المذهب في الرتبة الثانية، وأما بقية المذاهب فهي ضعيفة: أن (يا) النداء هي التي نَصَبَتْ، حينئذٍ: يا زيد، نقول: هذا في محل نصب، ما الذي أحدث النصب؟ قال: (يا) لأنها سَدَّتْ مَسَدَّ الفعل، فإذا سَدَّتْ مَسَدَّ الفعل حينئذٍ صار الفعل كأنه نسياً منسياً، فإذا حصل أثر في اللفظ أو في المحل فحينئذٍ يُنْظَرُ إلى النائب نفسه، وما سَدَّ مَسَدَّ الفعل فيُحَالُ العمل عليه، إذاً: الناصب للمتنادى لفظاً أو محلاً عند المُبَرِّد هو (يا) النداء، لكونها سَدَّتْ مَسَدَّ الفعل .. لكن هذا ضعيف؛ لأن معلوم أن الأصل: أدعو زيداً، ولذلك تُصَرِّح به فتقول: أنادي زيداً، حينئذٍ كان الأصل هو.

فعلى المذهبين .. مذهب المُبَرِّد وسيبويه: يا زيد، في قوة الجملة، ولذلك يُعَبَّرُ مجازاً أنه جملة، بل هو باعتبار الأصل جملة، لكن باعتبار: يا زيد، اللفظ لوحده ليس بجملة، لماذا؟ لا يوجد مسند ومسند إليه مؤلف من حرف واسم.

إذاً: في اللفظ .. من حيث اللفظ لا .. ليس بجملة، أما باعتبار الأصل فنعم، لماذا

نظرنا إلى الأصل؟ لأننا نقول: أن يا زيد، لو سَلَّمْنَا بظهوره أنه أفاد فائدة الجملة الاسمية أو الفعلية لحكمنا بكون (يا) و (زيد) مسند ومُسند إليه، وهذا من الأدلة أيضاً مما يبطل أن (يا) هي العامل، لأننا لو قلنا: (يا) هي العامل وصار الفعل نسيّاً منسياً حينئذٍ صار التركيب مؤلفاً من اسمٍ وحرفٍ، وهذا باطل.

إذاً: على المذهبيين: أن (يا زيد) جملة، لكن باعتبار الأصل، سواء الأصل الملاحظ عند سيبويه والأثر الموجود المحلي، أو الظاهر في المضاف، والشبيه بالمضاف المنسوب للعامل، أو على مذهب المُبرِّد: بأن الفعل صار نسيّاً منسياً، وسَدَّتْ (يا) الندائية مَسَدَّ ذلك الفعل، على المذهبيين: (يا زيد) جملة، يعني: مفيدٌ فائدة الجملة.

وهل المُنادى أحد جزئي الجملة .. إذا قيل: (يا زيد) جملة، هل المُنادى أحدُ جزئي الجملة؟ على المذهبيين أيضاً لا، لماذا؟ لأن جزئي الجملة فعل وفاعل، على مذهب سيبويه وعلى مذهب المُبرِّد، حينئذٍ على مذهب سيبويه: زيد .. يا زيد، (زيد) هذا مفعولٌ به، إذاً: ليس جزءً أساسياً في الجملة، وإنما: (أدعو) فعل وفاعل، أُنيب (يا) مُقَامَ (أدعو) فحُذِفَ الفعل مع فاعله، وعلى مذهب المُبرِّد (يا) سَدَّتْ مَسَدَّ الفعل، فحُذِفَ الفعل مع فاعله.

إذاً: الجملة مؤلفة من الفعل والفاعل، فعلى المذهبيين زيد ليس جزءً من الجملة؛ لأنه مفعولٌ به على المذهبيين، وليس المُنادى أحد جزئيهما، فعند سيبويه (جزءاهما) الفعل والفاعل مُقَدَّران؛ لأنه لما حُذِفَ الفعل وحُذِفَ معه الفاعل، وهذا سبق معنا: أن حذف الفاعل قد يكون مُطَرِّداً فيما إذا حُذِفَ الفعل، من صَرَّيْتُ؟ زيداً، (زيداً) مفعولٌ به، أين عامله؟ (ضرب) .. أين الفاعل؟ محذوف .. حُذِفَ معه؛ لأنه متصلٌ به. فعند سيبويه (جزءاهما) أي: الفعل والفاعل مُقَدَّران، وعند المُبرِّد: حرف النداء سَدَّ مَسَدَّ أحد جزئي الجملة، أي: الفعل، والفاعل مُقَدَّر، يعني: أن المُبرِّد يرى: أن (يا) هنا سَدَّتْ مَسَدَّ الجزء الأول وهو: الفعل، فحينئذٍ كأنه موجود، والفاعل هو المحذوف، وهذا فيه تَكْلُفٌ.

والمفعول هنا على المذهبيين: واجب الذكر لفظاً أو تقديرًا، إذ لا نداء بدون المُنادى، إذاً الصواب أن نقول: أن النصب هنا فيما إذا بُني محلاً، أو فيما إذا أُعْرِبَ لفظاً، إنما هو بالعامل المحذوف، الذي أُنيبت (يا) أو (حرف النداء) مُنابه، وليست (يا) هي التي نصبت، وهذا قولٌ ضعيف.

إذاً: قول الناظم هنا:

وَالْمُقَرَّدُ الْمَنْكُورَ وَالْمُضَافَا ... وَشَبَّهَهُ انْصَبَ عَادِمًا خِلَافًا

يعني: انصبَّ حال كونك عادماً خِلافاً المفرد المنكُور، وما غُطِفَ عليه، هذا يُعتبرُ من المنصوبات. ثم قال:

وَنَحْوُ زَيْدٍ ضُمُّ وَافْتَحَنَ مِنْ ... نَحْوِ أَزِيدَ بْنِ سَعِيدٍ لَا هُنَّ

وَالضَّمُّ إِنْ لَمْ يَلِ الْإِبْنُ عَلَمًا ... أَوْ يَلِ الْإِبْنُ عَلَمٌ قَدْ حُتِمَا

(وَنَحْوُ زَيْدٍ ضُمُّ) (ضُمُّ نَحْوُ زَيْدٍ)، (ضُمُّ) هذا فعل أمر، (وَافْتَحَنَ) كذلك فعل أمر، و (نَحْوُ) قيل: إنه مُتَنَازِعٌ فيه الفعلان المتأخران، بناءً على جواز التنازع في سابقٍ، حينئذٍ أُعْمِلَ أحد الفعلين وأُضْمِرَ للثاني.

ونحن نقول: و (نَحْوُ) هذا مفعولٌ به لَضُمُّ؛ لأنه الأَلصَقُ به، ثُمَّ نُقَدِّرُ مفعولاً به ل: (افْتَحَنَ) نحو زيدٍ، حُذِفَ من الثاني لدلالة الأول عليه، وهذا سائغٌ في لسان العرب: الحذف من الثاني إذا دَلَّ الأول عليه، يعني: إذا اشتمل الأول على أمرٍ ثُمَّ أُعِيدَ مرةً أخرى حينئذٍ نقول: يسوغ حذفه من باب الاختصار.

و (نَحْوُ) نقول: هذا مفعولٌ به ل: (ضُمُّ)، ومفعول (افْتَحَنَ) ضميرٌ محذوف يعود على (نَحْوُ).

(مِنْ نَحْوِ) جار مجرور مُتَعَلِّقُ بقوله: (ضُمُّ)، وَجَوَزَ بعضهم أن يكون حالاً من زيد. (مِنْ نَحْوِ أَزِيدَ بْنِ سَعِيدٍ لَا هُنَّ) (لا) ناهية، و (هُنَّ) بفتح التاء مضارع وَهَنَّ، أي: ضَعُفَ، وبضمها مضارع أَهَانَ .. هُنَّ .. أَهَانَ .. هُنَّ وَهَنَّ، حينئذٍ نقول: على الحالين المضارعين (هُنَّ وَهَنَّ) الهاء مكسورة، وهو فعل مضارع هنا مجزوم بـ (لا) الناهية وجزمه سكون آخره.

(وَنَحْوُ زَيْدٍ) من قولك: أَزِيدَ .. أَزِيدُ، (نَحْوُ زَيْدٍ ضُمُّ وَافْتَحَنَ) يعني: يجوزُ فيه الوجهان: الضَّمُّ والفتح.

(ابْنُ سَعِيدٍ لَا هُنَّ) هنا انظر إلى المثال: زيد بن سعيدٍ، في مثل هذا المثال .. في مثل هذا التركيب، حينئذٍ ثُمَّ شروط نأخذها من المثال: أولاً: مُنَادَى مفرد زيد .. منادى مفرد.

ثانياً: (زَيْدٌ) عَلَمٌ.

ثالثاً: موصوفٌ بـ: (ابن) .. ابن .. زيد، موصوفٌ بـ: (ابن).

ثُمَّ رابعاً: (ابن) مضاف، وليس مفصلاً عن الإضافة.

وخامساً: مضافٌ إلى سعيد، و (سعيدٌ) هذا عَلَمٌ كـ: (زيد).

وسادساً: اتصل الوصف: (ابن) بـ: (زيد) المُنادى، لم يفصل بينهما فاصلاً، هذه ستة. وزاد بعضهم: سابعاً وثامناً كما سيأتي، لكن من كلام الناظم هذه ستة شروط: أن يكون المُنادى مفرداً .. علماً .. موصوفٌ بلفظ (ابن) .. ولفظُ (ابن) مضاف ومضافٌ إلى عَلم، ولم يُفصل بين (المُنادى) وبين (ابن) حينئذٍ (ضُمَّ وَافْتَحَ) (المُنادى) .. الكلام في (المنادى) ليس في (ابن).

حينئذٍ (ضُمَّ وَافْتَحَ) يجوز لك الضم، فتقول: أزيدُ بنَ سعيدٍ، ويجوز لك الفتح: أزيدُ بنَ سعيدٍ، وهذا في المثال المذكور وهو مسموعٌ هكذا. إذاً: جاز لك في المُنادى وجهان: البناء على الضم .. ضُمَّ ضمَّ بناء، وهذا على الأصل لا يحتاج إلى تعليل؛ لأنه الأصل: أزيد .. يا زيد .. أزيد، الأصل: أنه مبني على الضم، فإذا ضُمَّ لا نسأل عنه، نقول: على الأصل. و (الفتح) هذا الذي هو خلاف الأصل ويحتاج إلى تعليل، و (الفتح) إمّا على الإتيان لفتحة (ابن)؛ لأن (ابن) بالنصب هنا بناءً على محل زيد، (ابن) صفة .. (ابن بالنصب) صفة، صفة لـ: (زيد) لماذا نُصِبَ؟ باعتبار المحل. إذاً: (ابن) نقول: هذا منصوب، (أزيد ابن) أعطينا زيد الفتح لمناسبة ومُشاكلة الصفة، حينئذٍ تكون هذه الحركة حركة إتيان.

والفتح إمّا على الإتيان لفتحة (ابن)، و (ابن) منصوب كما علمنا، إذ الحاجر بينهما ساكن فهو غير حصين، ليس بينهما حاجر، والحاجر الموجود وهو الألف .. همزة وصل، وهي ساكنة. والحاجر الساكن غير حصين، يعني: كأنه لم يفرق بينهما فارق، أو على تركيب الصفة مع الموصوف، وجعلهما شيئاً واحداً كـ: (خمسة عشر). (زَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ) .. (زَيْدُ بْنُ) كأنه رَكَّبَ (زيد) مع (ابن) حينئذٍ صار كتركيب (خمسة عشر). أو على إقحام (ابن) وإضافة زيد إلى سعيد، الأصل .. أصل التركيب: أزيد سعيد ابن، هذا أصل التركيب.

إذاً (أزيد سعيد) هذا مضاف ومضاف إليه، والمضاف والمضاف إليه ما حكمه؟ النصب، ثُمَّ أَفْجَمَ .. زيد .. حُشِرَ يعني، (ابن) بين المضاف والمضاف إليه، فقل: (أزيد بن سعيد) إذاً: فُصِّلَ بين المضاف والمضاف إليه بلفظ (ابن). هذه ثلاثة أقوال في توجيه هذا التركيب في حالة الفتح، إذا قيل: (أزيد بن سعيد) لا إشكال فيه هذا على الأصل، (زيد) مُنادى مبني على الضم في محل نصب، و (ابن) بالنصب تابعاً للمحل.

لكن إذا قيل: (أزید ابن سَعید) حينئذٍ إمَّا أن يُقال: بأن الحركة هنا حركة إتياع، حينئذٍ إذا قيل: حركة إتياع، سبق معنا أن الحركات سبع، وحركة الإتياع مُغايرة لحركة الإعراب والبناء، حينئذٍ: زيدٌ .. وابنُ المُنَادَى المَعْرِفَ .. (المَعْرِفَ المُنَادَى).

حينئذٍ نقول: (أزید بن سَعید) على هذا القول: أزید .. (زيد) مُنَادَى مبنيٌّ على الضم المَقْدَّر، مَنَعَ من ظهوره اشتغال المحل بحركة الإتياع؛ لأن الفتحة هذه قلنا: حركة إتياع، ليست بحركة بناء، ولا بحركة إعراب، وهذا أحسن التوجيهات لهذا التركيب.

وأما كونه مركب تركيب (خمسة عشر) أو (إقحام) هذا فيه تَكَلُّفٌ، والصواب أن يُقال: (أزید) بالفتح .. إذا فُتِحَ: (أزید بن سَعید) الأصل فيه أنه مبني، ثُمَّ أُتْبِعَ (زيد) (ابن)، أُتْبِعَ في حركته، فَأُعْطِيَ الفتحة، حينئذٍ قيل: (أزید) فهو مُنَادَى مبني على الضم المَقْدَّر، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الإتياع في محل نصب.

المذهب الثاني: أنه رُكِّبَ معه تركيب الصفة مع الموصوف، وجعلهما شيئاً واحداً ك: (خمسة عشر).

والثالث: أنه إقحام (ابن) وإضافة زيد إلى سعيد؛ لأن ابن الشخص تجوزُ إضافته إليه لملاسته إياه، وعليه حينئذٍ إذا قيل على الأول .. حركة الإتياع، حينئذٍ الفتحة هل هي فتحة إعراب؟ الصَّبَّان يقول: فتحة إعراب، وهذا غريب! لأنه إذا سمينا: حركة إتياع ليس بحركة إعراب، وإنما نقول: هي حركةٌ مُغايرةٌ لحركة البناء والإعراب. حينئذٍ إذا قيل بأن (أزید) حركته حركة إتياع، حينئذٍ نقول: ليست إعراباً ولا بناءً، ونَصَّ الصَّبَّان على أنها حركة إعراب وهذا فيه نظر.

وعلى الثاني .. القول: بأنه تركيب الصفة مع موصوفها وجعلهما شيئاً واحداً ك: (خمسة عشر) صارت حركة (زيد) حركة بُنْيَةٍ، لأنه مثل التاء: خمسة عشر .. (خمسة) التاء هنا مفتوحة، هذا الفتح فتح بُنْيَةٍ، عرفنا المراد بفتح بُنْيَةٍ، يعني: الحرف الذي لا يكون محلاً للبناء ولا للإعراب، ك: (زاي) زيد .. (زَه) هذا مفتوح، نقول: هذا حركة بُنْيَةٍ، إذاً (خمسة عشر) التاء هذه مُحَرَّكة بالفتح وهي حركة بُنْيَةٍ، لا إعراب ولا بناء ولا إتياع. كذلك إذا قيل: أزید ابن، مركب تركيب خمسة عشر، حينئذٍ لا إعراب له، الإعراب يكون آخر المركب وهو النون، وهذا فيه نظر كذلك.

أو على الإقحام حينئذٍ تكون الفتحة فتحة إعراب: أزید ابن سعيد .. أزید سعيد، مثل: غلام زيد، إذاً: هو مضاف منصوب (أزید) وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، ثُمَّ أُفْحِمَ زيد بين المضاف والمضاف إليه، فقيل: أزید بن سعيد، وهذا فيه نظر كذلك؛ لأنه

تَكْلَفُ، والصواب: الأول.

إذاً: يجوزُ فيه الوجهان، ثم توجيه الضم بأنه على الأصل، وتوجيه الفتح، قلنا: فيه ثلاثة مذاهب، والأرجح: أنها حركة إتياع وليست حركة إعراب ولا حركة بناء، وإنما يكون البناء مُقَدَّرًا على آخره.

والمختار من الوجهين عند البصريين غير المُبَرَّد: الفتح .. المختار الفتح على الضم، وهذا غريب يعني إلا إذا كان كثيراً، وإلا الأصل .. أن يكون الأصل هو المختار. إذاً: جاز لك في المُتَنَادَى وجهان، والمختار عند البصريين: الفتح.

وشرط الوجهين: كون الابن صفةً، ولذلك قلنا: وَصِفَ ب: (ابن) طيب! إذا قلنا: أزيدُ ابنَ سعيدٍ، (ابن) هذا صفة، لو أعربناه بدلاً أو عطفَ بيان، هل يبقى الحكم كما هو، أم تُعَيَّن أن يكون (ابن) مُعَرَّباً على أنه صفة؟ الثاني، يعني: شرط الوجهين: أن يكون (ابن) مُعَرَّباً على أنه صفة .. نعت، وأما إذا أُعْرِبَ لا على هذا الوجه كأن قُطِعَ: أعني ابن، حينئذٍ نقول: لا هذا يَتَعَيَّن في الأول الرفع .. البناء على الضم.

وشرط الوجهين: كون الابن صفةً، فلو جُعِلَ بدلاً، أو عطفَ بيان، أو مُنَادَى، أو مفعولاً بفعلٍ مُقَدَّرٍ تَعَيَّن الضم، هذه أربعة أوجه فيه: أزيدُ ابنَ، الأول: أن يكون صفةً، هذا إعراب، وإذا أعربناه صفةً جاز في زيد الوجهان.

الوجه الثاني في (ابن) أن يُعْرَبَ بدلاً، على اعتبار تكرار العامل .. أزيدُ ابنَ؛ لأنه في قوة (أزيدُ ابنَ سعيدٍ) هذا مضاف ومضاف إليه، يا ابنَ سعيدٍ، إذاً: يُنْصَب على الأصل.

أو عَطَفَ بيان باعتبار المحل هنا، (ابن) عطفَ بيان على محل زيد.

أو مُنَادَى: يا زيدُ يا ابنَ سعيدٍ، مُنَادَى على الأصل، يُعْرَب على أنه مضاف ومضاف إليه وهو منصوب.

أو مفعولاً بفعلٍ مُقَدَّرٍ: يا زيدُ أعني ابنَ سعيدٍ.

حينئذٍ نقول: في الأوجه هذه الأربعة دون الصفة يَتَعَيَّن أن يُقال: أزيدُ بالضم .. مبني، وإنما تَعَيَّن أن يكون بجواز الوجهين فيما إذا أُعْرِبَ (ابن) صفة، وأما إذا أُعْرِبَ بدلاً، أو عطفَ بيان، أو مُنَادَى مستقلاً، أو مفعولاً به لفعلٍ محذوف حينئذٍ تَعَيَّن الضم.

وشرط في التسهيل شرطاً سابعاً: أن يكون المُتَنَادَى ظاهر الضم، بأن يكون صحيح الآخر، يعني لا يُقال: يا موسى ابنَ سعيدٍ مثلاً، لو قيل: يا موسى ابنَ سعيدٍ، حينئذٍ لا يجوزُ إلا أن ينوي الضم فحسب، ولا يجوزُ الوجهان، بناءً على أن الوجهين إنما يجوزان فيما إذا كان المُتَنَادَى صحيح الآخر، يعني: إذا كان الضم ظاهراً، وهذا يُمكن أخذه من

المثال نفسه، بل نصّ المكودي: على أنه مأخوذ من المثال، فهذا شرطٌ سابعٌ يُزَادُ.
وشرطٌ أن تكون البُنُوَّةُ حقيقية، يعني: لو كان قوله: أزيدُ ابنُ سعيد، ابنُ سعيد: ليس
ابنه حقيقةً، وإنما من باب المجاز .. التربية ونحوها، حينئذٍ (أزيدُ) يتعيّن فيه الضم.
وشرطٌ أن تكون البُنُوَّةُ حقيقية، وشرطٌ كون لفظ (ابن) مفرداً لا مثنيّ ولا مجموعاً،
وهذا يُمكن أخذه من المثال.

إذاً: الشروط ثمانية: أن يكون مفرداً .. علماً .. موصوفٌ بابنٍ .. مضاف إلى علم، ولم
يُفصل، هذه ستة مأخوذة من النظم صراحةً، أن يكون المُنادى ظاهر الضم هذا
سابع .. أن تكون البنوّة حقيقية هذا ثامن، وشرطٌ كون لفظ (ابن) مفرداً لا مثنيّ ولا
مجموعاً، هذا كم؟ تسعة، لكن كون البنوّة حقيقية هذا مُنازعٌ فيه، وكلها يُمكن أخذها من
المثال الذي ذكره الناظم: (نَحْوُ أَزَيْدَ بْنِ سَعِيدٍ لَا هُنَّ).

ومحترزات الشروط خَرَجَ بكونه مُنادى مفرداً، نحو: يا عبد الله ابنُ زيد، (عبد الله) مُنادى
وهو مُضاف، حينئذٍ يتعيّن فيه النصب وهذا واضح، (انصبَّ عَادِمًا خِلَافًا) (المُضَافَا)
إذاً: هو داخلٌ فيه، وبالعلم نحو: يا رجلُ ابنُ زيدٍ، (رجل) هذا نكرة مقصودة، إذاً: ليس
بعلم، إذاً: يتعيّن فيه الضم، ولا يُقال: يا رجلُ ابنُ زيدٍ، وابنُ سعيدٍ.

وبكونه بعده (ابن) نحو: يا زيدُ الفاضلُ، يتعيّن الضمّ هنا: يا زيدُ، لا يُقال: يا زيدَ
الفاضل، لكونه نُعتَ بغير (ابن)، وبكونه متصلاً به، نحو: يا زيدُ الفاضلُ ابنُ عمرو،
(ابن) هنا نعت ثاني ل: (زيد) لكنه مفصولٌ بينه وبين زيد، فلا يُقال: يا زيدَ الفاضلُ ابنُ
عمرو بالنصب، إنما يتعيّن فيه الضمّ، وبكونه صفةً له، نحو: يا زيدُ ابنُ عمرو على أنه
بدل، هذا ذكرناه سابقاً.

وبكونه مضافاً إلى علم، نحو: يا زيدُ ابنُ أخينا، (ابن) هنا مضاف ومتصلٌ به، و (زيد)
علم ومفرد إلى آخره، لكن ماذا تخلف؟ كونه مضافاً إلى علم، هنا: يا زيدُ ابنُ أخينا،
(أخينا) ليس بعلم، بل هو مضاف ومُضاف إليه، حينئذٍ يتعيّن الضم في زيد، فيجب
النصب في الأول والضم في البقية.

وَنَحْوُ زَيْدٍ ضَمٌّ وَافْتَحَنَ مِنْ ... نَحْوُ أَزَيْدَ بْنِ سَعِيدٍ لَا هُنَّ

(ابن)، قالوا: مثله (ابنة) يعني: مثلها في الحكم؛ لأن أصل (ابنة) بالناء، أصلها: ابن
زيدت عليها الناء، ومثله: (ابنة) نحو: يا هندُ ابنةُ زيدٍ .. يا هندُ .. يا هندُ ابنةُ زيدٍ،
الشروط كلها موجودة مع تأنيث لفظ (ابن)، بخلاف الوصف بـ (بنت) لا يُقال: أهندُ
بنتُ زيدٍ .. أهندُ بنتُ عمرو مثلاً، ف: (هندُ) هنا لا نقول: أنه يجوزُ فيه الوجهان، لماذا؟
لأنَّ تَمَّ فرقاً بين (بنت) و (ابن) .. بعيدة الشبه عنها.

بخلاف الوصف بـ (بنت)، فنحو: يا هندُ بنتُ عمرو .. يا هندُ بالرفع بنتُ عمرو،
واجب الضَّم.

والفرق: أن (ابنة) هي (ابن) بزيادة التاء بخلاف (بنت) فهي بعيدة الشبه.
ومثله .. مثل هذا التركيب فيما سيأتي: إذا كُرِّرَ مضافاً: يا سعدُ سعدَ الأوس، مثله، لو
جمع بينهما في محل واحد لكان أولى، لكنه سيأتي: أنه يجوز فيه الوجهان: يا سعدُ
سعد .. يجوز فيه الوجهان .. سعدَ الأوس، ويجوزُ فيه ما جاز في هذا الموضع، نفس
الكلام يُقال في البيت الآتي.
والضَّم إن لم يَلِ الابنُ علماً ... أو يَلِ الابنُ علماً قد حُتِمَا

والضَّم قد حُتِمَا .. فالضَّم متحتّم،؟؟؟، قد حُتِمَا: خبر المبتدأ، والضَّم قد حُتِمَا .. إن لم يَلِ
يَلِ الابنُ علماً أو يَلِ الابنُ علماً فالضَّم متحتّم، أين جواب الشرط؟ هنا قال: (إن لم يَلِ
الابنُ علماً ... أو يَلِ الابنُ علماً) لم يأتِ جواب الشرط، فالضَّم حتم .. متحتّم، إذا:
جواب الشرط محذوف، والذي سَوَّغ حذفه وجودُ جملة الخبر، ويجوز أن يكون: (قد
حُتِمَا) جملة الجواب، حينئذٍ أين الخبر .. خبر الضَّم؟ الجملة الشرطية كلها.
يبقى إشكال: أنه لا رابط بين الجملة الشرطية والضَّم، لكن نقول: استغني بالضمير
الذي في (حُتِمَا) بالربط لأن جملي الضَّم والشرط يستغني فيهما بضمير واحد، يكفي
لتزليلهما مُنَزَّلَةَ الجملة الواحدة، وعلى هذا فلا حذف.
والضَّم إن لم يَلِ الابنُ علماً ... أو يَلِ الابنُ علماً قد حُتِمَا

ذكر لك ما يتخلف فيه شرط أو شرطين، شرطنا: أن يكونَ (الابن) مسبوق بعلم، وأن
يضاف إلى علم، إذا تخلف الأول بأن لم يكن مسبوqاً بعلم كقولنا: يا رجلُ ابنُ سعيدٍ، أو
لم يكن الثاني المضاف إليه علماً، كقولنا: يا زيدُ ابنُ أخينا، حينئذٍ الضَّم حتم.
(والضَّم إن لم يَلِ الابنُ علماً) يعني: لم يكن الابن صفةً لعلم، كقولنا: يا رجلُ ابنُ سعيدٍ،
حينئذٍ قال: الضَّم حتم .. يجب الضَّم.

(أو يَلِ الابنُ علماً) يعني: لم يتلُ الابن علماً بأن أضيفَ الابن إلى غير العلم، كقولنا: يا
زيدُ ابنُ أخينا، حينئذٍ قد حُتِمَ الضَّم، وقد عرفنا هذا من تخلفِ الشروط، وإنما ذكر
بعضاً ليستدل به على الآخر، يعني: هذا يؤكد لك أن الناظم بالمثال أراد الأحكام ..
الشروط، فهو ذَكَرَ لك المثال من أجل أن تستنبط منه الشروط، وذَكَرَ لك نصاً فيما
إذا تخلف شرط أو شرطين، فألحق به سائر الشروط في كون الضَّم مُتَعَيِّن، وقد ذكرناها

سابقاً كلها.

(وَالضَّمُّ إِنَّ لَمْ يَلِ الْإِبْنُ عَلَمًا) قال الشارح: " أي: إذ لم يقع (ابن) بعد علم، أو لم يقع بعده علم - لم يُصَفَ إلى علم - فوجب ضَمُّ المُتَنَادِي " لو قال: وجب ضَمُّ المُتَنَادِي وامتنع فتحه، فمثال الأول: يا غُلامُ بن عمرو، (ابن عمرو) هذا صفة مضافة إلى عَلَم، لكن تَخَلَّفَ الأول بأنه ليس عَلَمًا، غُلام ليس بعَلَم، يا غُلامُ: هذا نكرة مقصودة، ويا زيدَ الظريفَ ابنَ عمرو، هنا الفصل .. (لَمْ يَلِ الْإِبْنُ عَلَمًا)، هذا يدخل فيه أيضاً، يعني: بأن يليه شيء ليس مضافاً.

زيدُ الظريفَ بن عمرو، (أَوْ يَلِ الْإِبْنُ عَلَمًا) .. (إِنَّ لَمْ يَلِ الْإِبْنُ عَلَمًا) لماذا أدخل هذا ابن عقيل: ويا زيدَ الظريفَ ابنَ عمرو؟ الظاهر أن مُرادَ ابن مالك هنا: أنه لم يُصَفَ إلى العلم؛ لأنه قَيَّدَهُ بـ (ابن) و (ابن) مُضاف دائماً .. ملازم للإضافة، إما أن يُضاف إلى علم أو لا، لَعَلَّ ابن عقيل عَمَمَ الشروط.

ومثال الثاني: يا زيدَ الظريفَ ابن عمرو، هذا مثال ثاني، يعني: (ابن) لم يَلِ العَلَمَ الذي هو الظريف، لكن لا .. ليس بظاهر هذا .. هذا الفصل .. لكن هو مَثَلُ به، قال: مثال الأول: إذا لم يقع (ابن) بعد عَلَم: يا غُلامُ ابن .. يا زيدَ الظريفَ ابن، فَصِلَ بينهما.

على كل؟؟؟ بكلام الناظم. ومثال الثاني: يا زيدُ ابنُ أخينا، (ابن) مضاف، و (أخينا) مضاف إلى غير عَلَم، فَيَجِبُ بناء زيد على الضَمِّ في هذه الأمثلة، ويجب إثبات ألف (ابن) والحالة هذه: يا زيدُ الفاضلُ ابنُ عمرو.

إِذَا: وَنَحْوُ زَيْدٍ ضُمَّ وَافْتَحَنَّ مِنْ ... نَحْوِ أَزِيدَ بْنَ سَعِيدٍ ..

(زيد) قلنا: يجوزُ فيه الوجهان، وأما (ابن) ففَقِيلَ: لا إشكال أن فتحة (ابن) فتحة إعراب إذا ضُمَّ موصوفه، وأما إذا فُتِحَ فكذلك عند الجمهور، يعني: (ابن) سواءً ضُمَّ (زيد) أو فُتِحَ فهو فتحة إعرابٍ عند الجمهور.

لا إشكال أن فتحة (ابن) فتحة إعرابٍ إذا ضُمَّ موصوفه، وأما إذا فُتِحَ فكذلك عند الجمهور، وهذا هو الظاهر؛ لأن مذهبهم أن الفتح في الأول ليس للتركيب بل للإتباع، وهذا الصحيح، أن: (أزيد) الفتح هنا ليس للتركيب، وليس للإقحام، وإنما هو حركة إتباع، وإذا كان كذلك فليست إعراباً، وليست بناءً.

وقال عبد القاهر الجرجاني: "حركة بناء - ليس بظاهر هذا (ابن) حركة بناء - لأنك رَكَّبْتَهُ معه تركيب (خمسة عشر)، فحركة (زيد) على هذا حركة بُنْيَةٍ، ليس بظاهر لا

هذا ولا ذاك.

ثُمَّ قَالَ النَّاظِم - رحمه الله - تعالى:

وَاضْمُمْ أَوْ انْصِبْ مَا اضْطَرَّاراً نُؤَنَّا ... مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمِّ بَيْنَا

(وَاضْمُمْ أَوْ انْصِبْ مَا)، (مَا) اسم موصول، بمعنى: الذي، في محل نصب مفعول به،

تنازع فيه العاملان: انْصِبْ .. اضممْ، تنازع فيه العاملان، فأعطي للثاني الذي هو

(انْصِبْ) ثُمَّ اضمْ في الأول فحذف.

وَاضْمُمْ أَوْ انْصِبْ مَا اضْطَرَّاراً نُؤَنَّا ... مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمِّ بَيْنَا

ما هو الذي استحقَّ الضمُّ مما سبق .. في المنادى ما هو الذي استحقَّ الضمُّ؟ المفرد بنوعيه، سواء كان علماً أو نكرة مقصودة، في الشعر قد يجوز تنوينه ضرورةً، في الشعر: يا زيد .. يا عدي، نقول: هذا في الشعر خاصة ليس في الكلام .. في الشعر خاصة قد يجوز .. يضطر الشاعر إلى تنوينه، فإذا نَوَّنْهُ حينئذٍ جاز لك فيه وجهان: النصب رَدًّا إلى الأصل، والضمُّ بناءً على ما هو عليه.

(وَاضْمُمْ مَا اضْطَرَّاراً نُؤَنَّا) .. (مَا نُؤَنَ اضْطَرَّاراً)، (نُؤَنَّا): الألف هذه للإطلاق، و (اضْطَرَّاراً) هذا مفعول لأجله، (نُؤَنَ لأجل الاضطرار)، وإذا قال النحاة: في الضرورة أو للاضطرار، مُرادهم به في الشعر خاصة، لأن النثر ما فيه ضرورة .. ليس هناك وزن، وإنما هو كلامٌ مستقيم، فحينئذٍ نقول إذا قيل: (مَا اضْطَرَّاراً) حينئذٍ يُحْمَلُ على الشعر خاصة.

(وَاضْمُمْ أَوْ انْصِبْ مَا اضْطَرَّاراً نُؤَنَّا)، وجملة (نُؤَنَّا) لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

(مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ)، (مِمَّا) هذا بيان لـ (مَا) الموصولة، (مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ)، (استحقاق) هذا مبتدأ، ويحتمل أن خبره: (لَهُ) جار مجرور مُتَقَدِّمٌ عليه.

ويحتمل .. (مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمِّ بَيْنَا) يحتمل أن جملة: (بَيْنَا) خبر استحقاق، ويحتمل أن (استحقاق) مبتدأ وخبره له، وهذا أجود كما قال الشاطبي، (لَهُ) خبر مُقَدَّمٌ، و (اسْتِحْقَاقُ) مبتدأ مؤخر، و (اسْتِحْقَاقُ) مضاف، و (ضَمِّ) مضاف إليه، وجملة (بَيْنَا) هذا صفة لـ: (ضَمِّ) (ضَمِّ مُبَيِّنٍ) مُظْهِرٍ يعني.

(وَاضْمُمْ أَوْ انْصِبْ مَا اضْطَرَّاراً نُؤَنَّا) تقدّم أنه إذا كان المنادى مفرداً معرفة، أو نكرة

مقصودة، يجب بناؤه على الضم، ودَكَرَ هنا: أنه إذا اضْطُرَّ شاعرٌ إلى تنوين هذا
الْمُنَادَى كان له تنوينه، وهو مضموم .. وهو مبني على أصله، إذا أبقى البناء ضَمَّهُ، وإذا
أَخْرَجَهُ عن البناء حينئذٍ نَصَبَهُ رجوعاً إلى الأصل في الأسماء. وكان له نصبه فهو مُعْرَبٌ
رجوعاً إلى أصله في الأسماء إذا نُصِبَ؛ لأن النصب لا يكون في المبني.
واختيار الناظم هنا: الضَّمُّ مُقَدَّمٌ على النصب، ولذلك قَدَّمَهُ، قال: (وَاضْمُمْ أَوْ
انْصِبْ).

فمن الأول قول الشاعر:

سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا ... وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ

أين الشاهد؟ (سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرٌ) .. مَطَرٌ .. حينئذٍ الأصل فيه: أنه مبني على
الضَّم، فاضْطُرَّ إلى تنوينه فأبقاه على أصله وهو الضَّم، فهو مبني حينئذٍ، وإنما جُوزَ
تنوينه ضرورةً.
(وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرٌ) على الأصل، هذا دَلٌّ على أن الأول إنما اضْطُرَّ إليه، هذا شاهدٌ
للاول أنه: يُضَمُّ إذا نُونَ.
صَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ ... يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتَكَ الْأَوَاقِي

(يا عَدِيًّا) .. يا عَدِيٌّ، عَدِيٌّ: عَلِمَ مبني على الضم، اضْطُرَّ إلى تنوينه فَنَوَّنَهُ وَرَدَّهُ إلى
أصله: (يا عَدِيًّا).
(وَاضْمُمْ أَوْ انْصِبْ مَا اضْطَرَّاراً): الضَّمُّ كما في قوله: (سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرٌ).
و (انْصِبْ) كما في قولها: (وَقَالَتْ يَا عَدِيًّا).
حينئذٍ رَجَعَ إلى أصله، ف (يَا مَطَرٌ): مبني .. على الأصل، و (يَا عَدِيًّا): هذا مُعْرَبٌ،
فَرَّقَ بينهما.

(وَاضْمُمْ أَوْ انْصِبْ مَا اضْطَرَّاراً نُونًا ... مِمَّا) يعني: الْمُنَادَى الذي (لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمٍّ)
ظَاهِرُهُ: ولو فيما ضَمُّهُ مُقَدَّرٌ، لو قال: يا موسى، وأراد تنوينه، حينئذٍ كيف يصنع .. هل
يجوز فيه الوجهان: أن تُقَدَّرَ الضمة وتُقَدَّرَ فيه الفتحة؟ ظاهر كلامه: ضَمٌّ ولو في ما
ضَمُّهُ مُقَدَّرٌ.

وقيل: ليس هذا بِمُرَادٍ، وإنما عَيَّنَ أن يكون الكلام فيما إذا كان الضَّمُّ ظاهراً؛ لأنه هو
الذي يحتاج إلى تنوين، وأما ما عداه لو نَوَّنَهُ حينئذٍ الساكن إذا حُذِفَ جاء محله ساكن.

الآن إذا اضْطُرَّ .. (يا مَطَرُ) .. إذا اضْطُرَّ إلى تنوينه حينئذٍ زاده - إذا افْتَقَرَ إلى حرف ساكن - جاء بالتنوين: يا مَطَرُ، يستقيم معه الوزن مثلاً، وأما إذا قيل: يا فُتًى .. يا موسى، نقول: (موسى) ساكن .. (فتى) ساكن، إذا جاء بالتنوين ضرورةً حينئذٍ حُذِفَ الأول وجاء التنوين محله فصار ساكن، إذاً: ماذا استفاد؟ ذَهَبَ ساكن وأتى ساكن، لكن يا مَطَرُ .. مَطَرُ، جاء ساكن بعد الحرف، ولذلك قَيَّدَ قوله (ضَمٌّ): أن يكون الضم ظاهراً؛ لأنه لا ضرورة في تنوين مقصور ونحوه؛ لأنه لو ذهب الحرف الساكن وجاء بالتنوين حَلَّ محلَّ الساكن ساكن آخر، وأما مَطَرُ، وعدياً لا.

وقوله (بَيْنَا) أي: أظهر صفةً ل (ضَمِّ).

واختار الخليل وسيبويه الضمَّ على النصب، ولذلك قَدَّمَهُ الناظم قال: (وَاضْمُمْ أَوْ انْصِبْ).

وأبو عمرو، وعيسى، ويونس والمُبَرِّد اختاروا النصب، يعني: النصب أرجح، يجوز الوجهان اتفاقاً، لكن الخلاف في الأرجح منهما، اختار الخليل وسيبويه: الضمَّ، وأبو عمرو وعيسى ويونس والمُبَرِّد: النصب، ووافق الناظم الأولين الخليل وسيبويه في العلم، وفي الآخرين في اسم الجنس، يعني: فَصَّلَ، هذا في غير هذا الكتاب: وافق الخليل وسيبويه في تقديم الضمَّ على النصب؛ لأنه أرجح إذا كان علماً.

ورجح النصب على الضمَّ إذا كان اسم جنس، يعني: نكرة مقصودة، ووجه: (أن اسم الجنس أصلٌ بالنظر إلى العلم) .. النكرة أصل للمعرفة هذا لا إشكال، (والإعراب أصلٌ بالنظر إلى البناء) فَلَمَّا اضْطُرَّ الشاعر أعطي الأصل للأصل والفرع للفرع، أُعْطِيَ الأصل للأصل، يعني: أُعْطِيَ الأصل .. الإعراب للأصل الذي هو النكرة، فإذا نَوَّن النكرة المقصودة اسم الجنس، حينئذٍ نَصَبَهُ فكان أرجح رجوعاً إلى أصله، وإذا نَوَّن العلم، حينئذٍ التعريف فرع، والبناء فرع، فأعطي الفرع للفرع، هكذا قيل.

وَاضْمُمْ أَوْ انْصِبْ مَا اضْطَرَّاراً نَوَّنَا ... مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمِّ ..

(اسْتِحْقَاقُ ضَمِّ لَهُ) قلنا: الجملة هذه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، و (ضَمِّ): هذا مُضَافٌ إليه، و (بَيْنَا) أي: أظهر هذا صفةً ل: (ضَمِّ)، احترز به من الضمِّ المُقَدَّر، فإنه لا يُضْطَرُّ إلى تنوينه، وقيل (بَيْنَا) بمعنى: فيما ذكرناه سابقاً.

حينئذٍ يَعْمُ قوله: (ضَمِّ) فيما إذا كان ضَمُّهُ مُقَدَّرًا، وإذا جعلنا (بَيْنَا) يعني: ظاهر حينئذٍ صار احترازاً، انظروا الكلام كيف؟ يَحْتَمِلُ هذا ويَحْتَمِلُ ذاك.

إذا قال: (مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمٍّ) .. ظاهر .. مُظْهِرٌ، حينئذٍ صار احترازاً من الضَمِّ المُقَدَّر، إذا قيل: (مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمٍّ قد بُيِّنَ فيما سبق) .. (وَابْنِ الْمُعَرَّفِ الْمُتَنَادِي) حينئذٍ نقول: ليس فيه استثناء بل هو عام.

إذا: تقديمه للضَمِّ هنا إشعارٌ باختياره له مُطْلَقاً، وإذا ضمنت المُتَنَادِي المُفْرَد المُتَنَوِّن ضرورةً فلك في نعته: الضم والنصب، إذا ضمته حينئذٍ إذا نَعَتَهُ فلك الوجهان؛ لأننا قلنا: إذا ضَمَّمَهُ وَنَوَّنَهُ أَبْقَاهُ عَلَى أَصْلِهِ وهو البناء فهو مبني .. (يا مَطَرُ) مبني هذا، و (يا عدياً) هذا مُعَرَّبٌ، إذا قيل: واضمُّم حينئذٍ بقي على أصله وهو البناء مع التنوين ضرورة.

و (انصب) حينئذٍ أدخل التنوين ضرورة ثم أرجعه، إذا: فيه عملان، الضمُّ والتنوين فيه عملٌ واحد وهو: إدخال التنوين على المبني، والنصب حينئذٍ فيه عملان، الأول: التنوين ثم رَدَّهُ إِلَى أَصْلِهِ؛ لأنه إذا نَوَّنَ ضرورةً، يقول: يا عديُّ هذا الأصل، لماذا تزيده شيئاً آخر فتقول: يا عدياً؟ فالأصل: أن يبقيه على ما هو عليه.

حينئذٍ نقول: (اضمَّم ضَمَّ بِنَاءٍ)، و (انصب نَصَبَ إِعْرَابٍ) فَخَرَجَ عَنْ أَصْلِهِ، إذا نُعِتَ ما نُوِّنَ وبقي على أصله وهو المبني: يا مَطَرٌ مثلاً، إذا نُعِتَ لك في نعته وجهان: النصب والضمُّ، الضمُّ على الإلتباع؛ لأنه مبني، والنصب لا عِتْبَارَ الحُلِّ، فلك في نعته الضمُّ والنصب.

وإن نَصَبْتَهُ: (يا عدياً) حينئذٍ ليس لك في نعته إلا وجهٌ واحد وهو: النصب؛ لأن الضمَّ ذهب .. لا وجود له.

فإن نَوَّنَ مَقْصُوراً، نحو: يا فتى على القول به جاز الوجهان في نعته، أو النصب: يا فتى .. لو نَوَّنَ فتى مثلاً: يا فتى .. نكرة مقصودة، لو نَوَّنَ حينئذٍ لا يَظْهَرُ لا الرفع ولا النصب، إن نوى أنه مرفوع وضمم جاز في نعته وجهان، وإن نوى النصب: يا فتى أنه منصوب، فليس لك في نعته إلا النصب، إذا: {إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ}.

إذا نَوَّى في الأول أنه مضموم حينئذٍ نقول: لك في نعته وجهان .. يا فتى، وإن نوى أنه منصوب حينئذٍ ليس لك في نعته إلا وجهٌ واحد وهو: النصب.

ثم قال - رحمه الله -:

وَبِاضْطِرَارٍ خُصَّ جَمْعٌ يَا وَأَلْ ... إِلَّا مَعَ اللَّهِ وَتَحَكِّي الْجُمْلَ

(وَبِاضْطِرَارٍ خُصَّ جَمْعٌ يَا وَأَلْ)

؟؟؟

(خُصَّ) إذا قيل بأنه فعل ماضي يحتاج إلى فاعل، أين فاعله؟

(خُصَّ جَمْعُ يَا وَآلٌ ... إِلَّا مَعَ اللَّهِ)؟؟؟

نقول (مَعَ): هذا مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ ظَرْفٍ .. مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ حَالٍ مِنْ نَائِبِ الْفَاعِلِ،
(حَالٌ كَوْنُهُ إِلَّا مَعَ اللَّهِ) (مَعَ) مضاف، وَلَفْظُ الْجَلَالَةِ: مضاف إليه.

(وَمَحْكِي الْجَمَلِ)، (مَحْكِيٍّ)؟ معطوف على لفظ الله الجلالة: (إِلَّا مَعَ اللَّهِ) .. وإلا مع
مَحْكِيٍّ الْجَمَلِ.

إذاً نقول القاعدة .. الأصل: أنه لا يجوز الجمع بين حرف النداء و (أَلْ)، فلا يُقَالُ: يا
العالم، يا الرجل، هذا لا يجوز إلا في الضرورة، وإلا ما استثنى .. الذي استثناه الناظم
هنا.

(وَبِاضْطِرَارٍ خُصَّ جَمْعُ يَا وَآلٌ): (خُصَّ أَنْتَ جَمْعٌ) .. (خُصَّ جَمْعٌ) على أنه نائب فاعل.

(خُصَّ جَمْعُ يَا وَآلٌ) هنا عَيَّنَ (يا) ليس احترازاً عن غيرها، وإنما ذكرها مثلاً، وإلا
الأصل: أن الحُكْمَ عام، يعني كأنه قال: خُصَّ جَمْعٌ (يا) مثلاً، لظهور أن سائر حروف
النداء كذلك، فالحكم عام .. ليس خاصاً بـ (يا).

(وَأَلْ) يعني: مع (أَلْ)، الواو هنا تفيد المصاحبة لظهوره في المعنى، خُصَّ جَمْعٌ (يا) و
(أَلْ) باضطرارٍ، مفهومه .. مفهوم مخالفة، أنه دون اضطرارٍ لا يجوز الجمع بينهما وهو
النشر.

إذاً القاعدة: لا يجوز الجمع بين حرفي النداء و (أَلْ)، لماذا؟ لأن (أَلْ) مُعْرِفَةٌ، والنداء
قلنا: مُعْرِفٌ، حينئذٍ لا يجتمع أداتا تعريفٍ في لفظٍ واحدٍ، فإذا كانت (أَلْ) مُعْرِفَةٌ و (يا)
مُعْرِفَةٌ فحينئذٍ لا يجتمعان، لا بُدَّ من أحدهما، فحينئذٍ لا بُدَّ من حَذْفِ (أَلْ)، يعني: لا
يجوز أن يدخل (يا) على مُنَادِيٍّ مُحَلًى بـ (أَلْ) إلا بِوُصْلَةٍ كَمَا سَيَأْتِي: يا أيها الرجل .. يا
أيها الذين آمنوا، فَصَارَتْ (أَيُّ) وَصْلَةٌ لِلْمُنَادِي، أو هي مُنَادِيٌّ نَفْسُهَا.

على كُلِّ الْقَاعِدَةِ نقول: (لا يجوز الجمع بين حرفي النداء و (أَلْ) إلا في الضرورة)،
ولذلك قال: (خُصَّ جَمْعُ يَا وَآلٌ) .. بِاضْطِرَارٍ، (اضْطِرَارٍ) هذا مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: (خُصَّ).
إذاً له مفهوم: وهو أنه إذا لم يكن مُضْطَرّاً إليه فلا يجوز الجمع بينهما، ففي النشر لا يجوز
إلا ما استثناه الناظم، وهو مع لفظ الجلالة: الله، (وَمَحْكِيٍّ الْجَمَلِ) .. (مَحْكِيٍّ الْجَمَلِ)
يعني: الجَمَلُ المحكية، من إضافة الموصوف إلى الصفة، لو سُمِّيَ رجل: المُنْطَلِقُ أبوه مثلاً،
سُمِّيَ رجل بهذا الاسم، تقول: يا المُنْطَلِقُ أبوه؛ لأن (أَلْ) صارت جزءً من العَلَمِ لأنه صار
علماً، فإذا كان كذلك حينئذٍ (أَلْ) هذه صارت جزءً من مدخولها، فلا يُعَارِضُ بين جمع

(يا) و (أل).

(إِلَّا): هذا استثنى، (مَعَ اللَّهِ) فَيُقَالُ: يا الله .. الله هذه (أل) هنا ليست جزءاً من الكلمة، وإنما عُوْمِلَتْ معاملة الجزء، فيجوزُ في الاختيار: يا اللَّهُ بِقَطْعِ الهمزة، ووصلها يعني يُقال (ياالله) بدون همزة، أو بقطعها كما تقول: جاء الرجل .. هذا الرجل وصلت الهمزة، وأما: يا اللَّهُ نقول: هذا بالقطع.
(إِلَّا مَعَ اللَّهِ) فيجوزُ إجماعاً، للزوم (أل) حتى صارت كالجزء منه، فتقول: يا اللَّهُ بإثبات الألفين، ويا الله بحذف الهمزة الثانية.

(وَمَحْكِي الْجُمْلِ)، يعني نحو: يا الْمُتَطَلِّقَ زَيْدُ، أو الْمُتَطَلِّقَ أَبُوهُ، يعني: لو سُمِّيَ رجل .. (مَحْكِي الْجُمْلِ) يعني: جملة محكية، سواءً كانت جملة اسمية أو جملة فعلية، تأبط شراً .. شاب قرناها، تقول: هذه جملة فعلية مُحَوَّلَةٌ من جملة إلى كونها علماً، وسبق هذا في باب العلم.

في نحو: يا الْمُتَطَلِّقَ زَيْدُ، فيمن سُمِّيَ بذلك، نَصَّ على ذلك سببويه: أن المستثنى هو لفظ الجلالة الله وَمَحْكِي الْجُمْلِ، وزاد عليه المُبَرِّدُ: ما سُمِّيَ به من موصولٍ مبدوء بـ (أل)، لو سُمِّيَ بالذي: قام أبوه .. يا الذي قام أبوه .. يا التي قام أبوها، نقول: إذا سُمِّيَ به وهو مبدوء بالهمزة جاز أن يلي (يا) الندائية.

أي: مع الصلة إذ هو محل الخلاف، وأما مُجَرَّدُ الموصول المُسَمَّى به فوفقاً على المنع من ندائه، يعني لو سُمِّيَ رجل: الذي فقط، هذا ممنوع من النداء .. (الذين) لو سُمِّيَ الذين لا يلي.

أما إذا سُمِّيَ به مع الصلة هذا محل النزاع، أجازهُ المُبَرِّدُ: يا الذي قام أبوه .. يا التي قام أبوها، حينئذٍ يلي (يا).

وصَوَّبَهُ الناظم في غير هذا الكتاب، وزاد في التسهيل (اسم الجنس المشبه به) نحو: يا الأسد شِدَّةً أَقْبَلُ، والجمهور على منعه.

إذاً ممَّا قِيلَ: أنه مُسْتَثْنَى بالإجماع: (الله) .. لفظ الجلالة، هذا محل وفاق.

(وَمَحْكِي الْجُمْلِ): أقرب إلى الإجماع: يا الْمُتَطَلِّقَ.

وأما الاسم الموصول المُسَمَّى به مع جملة الصلة، وهذا أجازهُ المُبَرِّدُ، والجمهور على المنع، وكذلك اسم الجنس المشبه به نحو: يا الأسد شِدَّةً أَقْبَلُ، هذا الجمهور على منعه وجَوَّزَهُ بعضهم.

وَبِإِضْطِرَارٍ خُصَّ جَمْعُ يَا وَأَلْ ... إِلَّا مَعَ اللَّهِ وَمَحْكِي الْجُمْلِ

(مَحْكِيٍّ) معطوف على لفظ الجلالة، (الْجَمْل)، وَالْأَكْثَرُ اللَّهُمَّ يعني: في نداء اسم الله: يا الله، الأكثر أن تُحذف (يا) ويُعوّض عنها (ميم) في آخره فيقال: اللهم، إذاً: عَوْضٌ عن (يا) النِدائية بعد حذفها (ميم) في الأخير.

(وَالْأَكْثَرُ) هنا قال: أكثر، فُهِمَ منه أن قولهم: يا الله قليل .. أقل، وإن كان جاء على القياس: يا الله. فُهِمَ منه أن قولهم: يا الله، وإن كان جائزاً في الاختيار دون: اللهم، في الكثرة، والأكثر في قولهم، أو نداء اسم الله: اللهم، أن يُحذف حرف النداء ويُعوّض عنه (الميم) بِالتَّعْوِيزِ، أي: بتعويض ميمٍ مُشَدَّدةٍ عن حرف النداء.

حينئذٍ إذا كانت الميم عَوْضٌ، واللهم أصله: يا الله وحُذِفَت (يا) وعوض عنها (الميم)، حينئذٍ على القاعدة: أنه لا يُجْمَع بين العَوْضِ والمُعَوَّضِ عنه، فلا يُقال: يا اللهم، ولذلك قال: (وَشَدَّ يَا اللَّهُمَّ) شَدَّ لماذا؟ للجمع بين (يا) و (الميم)؛ لأن (الميم) عَوْضٌ عن (يا) حينئذٍ لا يُجْمَع بينهما .. العَوْضُ والمُعَوَّضُ عنه لا يُجْمَع بينهما. (في قَرِيضٍ) ما المراد به؟ الشعر .. شَدَّ في الشعر، وأما في النثر فلا يجوز استعماله البتة، (وَالْأَكْثَرُ) هذا مبتدأ، (اللَّهُمَّ) خبره، (بِالتَّعْوِيزِ): متعلق به.

(وَشَدَّ يَا اللَّهُمَّ فِي قَرِيضٍ) واضح. لا يجوز الجمع بين حرف النداء و (أل) في غير اسم الله تعالى، وما سُمي به من الجمل إلا في ضرورة الشعر كقوله: فَيَا الْغُلَامَانِ اللَّذَانِ فَرًّا ... إِيَّاكُمَا أَنْ تُعْقِبَانَا شَرًّا

هذا لا يجوز في الاختيار، (فَيَا الْغُلَامَانِ) .. غلامان .. الغلامان: هذا ممتنع. وأما مع اسم الله تعالى ومَحْكِيٍّ الْجَمْل فيجوز، فتقول: يا الله بقطع الهمزة ووصلها، وتقول فيمن اسمه الرجل المنطلق: يا الرجل المنطلق أقبل.

والأكثر في نِدَاءِ اسم الله: (اللَّهُمَّ) بِمِيمٍ مُشَدَّدةٍ مُعَوَّضةٍ من حرف النداء، هذا على مذهب البصريين، وأما عند الكوفيين ف (الميم) بقية جملة محذوفة، وهي: (أَمَّا بَخِيرٍ) .. يا الله أَمَّا بَخِيرٍ: حُذِفَت: (أَمَّا بَخِيرٍ) وعَوْضٌ عنها (الميم)، إذاً: هل يجوز الجمع بينهما؟ نعم يجوز؛ لأن (الميم) هنا ليست عَوْضٌ عن الياء، فيقال: يا اللهم على مذهب الكوفيين؛ لأن الميم ليست عَوْضاً عن (يا) بل هي موجودة، وليست عَوْضاً عن حرف النداء ولذا أجازوا الجمع بينهما في الاختيار.

إذاً: الأكثر في نِدَاءِ اسم الله: اللهم بِمِيمٍ المُشَدَّدةِ معوضةٍ من حرف النداء، وشَدَّ الجمع

بين الميم وحرف النداء في قول:
إِنِّي إِذَا مَا حَدَّثْتُ أَلَمَّا ... أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا ...

هذا شاذٌّ يُحْفَظ ولا يُقَاس عليه.

نقول الخاتمة: تُسْتَعْمَل (اللَّهُمَّ) على ثلاثة أنحاء .. (اللهم) هذه ترد في ألسنة الناس:
الأول: النداء المحض، وهو الذي سبق بيانه: اللهم اغفر لي .. اللهم ارحمني إلى آخره،
أصله: يا الله.

الثاني: أن تقع جواباً لتمكين الجواب في نفس المخاطب، كأن يُقال: أزيد قائم؟ فتقول:
اللهم نعم، تقع مُؤَكِّدة للجواب، تُسأل فتقول: اللهم نعم .. اللهم سأذهب، هذا من
باب التأكيد.

الثالث: أن تُسْتَعْمَل دليلاً على الندرة وقلة وقوع المذكور عند قولك مثلاً: أنا أزورك
اللهم إذا لم تدعني، هذه تأتي عند الناس في مقام الاستثناء: اللهم إلا أن يحصل كذا،
حينئذٍ نقول: هذا اقترانٌ بلفظ: اللهم دليلٌ على القلة .. على أن ما بعدها قليل
الوقوع: سأتيك اللهم إلا أن يحصل أمرٌ آخر، نقول: الأصل الإتيان، وحصول أمرٍ آخر
هذا مُسْتَشْتَقِيٌّ ب: (اللهم).

(أن تُسْتَعْمَل دليلاً على الندرة وقلة وقوع المذكور) نحو قولك: أنا أزورك اللهم إذا لم
تدعني، فوقوع الزيارة مقرونة بَعْدَ الدعاء قليل.
والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين ... !!!

عناصر الدرس

* أحكام تابع المنادى

* ملخص الفصل.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما
بعد:

قال الناظم رحمه الله تعالى: (فَصَلِّ).

أي: في أحكام تابع المنادى، لأنه لما ذُكِرَ المنادى شرع في بيان ما يتبعه، والمراد بالتابع:
ما سبق من التوابع الخمس، وهي: النعت، والتوكيد، وعطف البيان، وعطف النسق،

والبدل، لأنه قد يقع بعد مُنَادَى، سواءً كان مُنَادَى مَبْنِيًّا أو مُعَرَّبًا بالنصب، والمضاف، والنكرة غير المقصودة، والشبيه بالمضاف قد يقع بعده ما يصلح أن يُعَرَّبَ واحداً من هذه التوابع الخمس.

(فَصْلٌ) أي: هذا كلامٌ مفصولٌ عمّا سبق، ويتعلق بجنسٍ مُعَيَّنٍ من أحكام التوابع. قال رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى:

تَابِعْ ذِي الضَّمِّ الْمُضَافَ ذُونَ أَلْ ... أَلْزِمَهُ نَصْبًا كَأَزِيدُ ذَا الْحِيلِ

تَابِعْ ذِي الضَّمِّ الْمُضَافَ ذُونَ أَلْ .. (تَابِعْ): هذا مفعولٌ منصوب، والعامل فيه محذوف، يعني: من باب الاشتغال: (تَابِعْ أَلْزِمَهُ)، إِذَا (أَلْزِمَ): هذا فعل أمر عَمِلَ في ضميرٍ يرجع إلى هذا المُتَقَدِّم، وهذا قلنا: هو حقيقة باب الاشتغال:

إِنْ مُضْمَرٌ اسْمٌ سَابِقٌ فِعْلاً شَغَلَ ... عَنْهُ يَنْصَبُ لَفْظُهُ أَوْ الْمَحَلَّ
فَالسَّابِقُ أَنْصَبُهُ بِفِعْلِ أَضْمَرَا ... حَتَّمًا مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أُظْهِرَا

وهنا: (أَلْزِمَ تَابِعْ ذِي الضَّمِّ)، حينئذٍ صار محذوفاً وحكمه -حكم الحذف-: الوجوب، لأنه ذُكِرَ: لا يُجْمَعُ بين المُعَوِّضِ والعَوِّضِ عنه.

(تَابِعْ) إِذَا: مفعولٌ به وهو مضاف، و (ذِي الضَّمِّ): مضاف إليه، (المُضَافَ) بالنصب: نعت لـ (تَابِعْ) ونعت المنصوب منصوب.

إِذَا: (تَابِعْ ذِي الضَّمِّ)، (تَابِعْ) هذا مفعولٌ به، و (المُضَافَ) هذا نعت، و (ذُونَ أَلْ) هذا مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ منصوب على الظرفية .. مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ حال من تابع، وهو مضاف، و (أَلْ) قُصِدَ لَفْظُهُ: مضافٌ إليه.

و (أَلْزِمَهُ) الجملة لا محل لها من الإعراب، لأنها مُفَسِّرَةٌ، الهاء: في محل نصب مفعول أول، أَلْزِمَ: يتعدى إلى مفعولين، و (نَصْبًا) مفعولٌ ثانٍ، والجملة لا محل لها من الإعراب، لأنها وقعت مُفَسِّرَةً، والجملة المُفَسِّرَةُ لا محل لها من الإعراب، المُفَسِّرَةُ لأي شيء؟ للعامل المحذوف، في قولنا: (تَابِعْ) .. أَلْزِمَ تَابِعْ ذِي الضَّمِّ الْمُضَافَ ذُونَ أَلْ نَصْبًا، حينئذٍ نُقَدِّرُ لـ: (تَابِعْ) لأنه مفعول أول يُعْتَبَرُ لـ: (أَلْزِمَ) ونُقَدِّرُ له مفعولاً ثانياً: نَصْبًا.

(كَأَزِيدُ ذَا الْحِيلِ) يعني كقولك: أَزِيدُ، الهمزة للاستفهام، وَزَيْدٌ: مُنَادَى مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ في محل نصب، لماذا بُنِيَ عَلَى الضَّمِّ؟ لأنه مفرد، وشأن المفرد في باب المُنَادَى: أنه يُبْنَى عَلَى الضَّمِّ.

(ذَا الْحِيلِ) ذَا: هذا نعت .. صفة، حينئذٍ نُصِبَ باعتبار المحل، ذا: مضاف، والحيل: جمع حيلة مضاف إليه.

(تَابِعِ ذِي الضَّمِّ) (تَابِع) هذا جنس يدخل فيه جميع التوابع، وشأن الأجناس أنها تَعْمُ .. ما عَمَّ اثنين فصاعداً، حينئذٍ التوابع الخمسة دخلت في قولنا: تَابِعَة، لكن بالمقابلة بغيره فالمراد بالتابع هنا: واحدٌ من ثلاثة أمور وهي: النعت، والتوكيد، وعطف البيان، ويخرج منه: عطف النسق، والبدل، بدليل قوله:

وَاجْعَلَا كَمْثُتَقْلٍ نَسَقًا وَبَدَلًا ..

هذا دَلٌّ على أن قوله: (تَابِع) الحكم هنا في البيت الأول خاصٌ بالنعت، والتوكيد، وعطف البيان، وأما النسق بنوعيه المحلى بـ (أل) والمجرد عن (أل) هذا خارج عن الحكم، والبدل كذلك خارج عن الحكم. إذاً: الحكم الذي هو قوله (أَلَزِمُهُ نَصْبًا) هذا مُتَعَلِّقٌ بالنعت، والتوكيد، وعطف البيان، وما عداها فهو خارجٌ.

(تَابِعِ ذِي الضَّمِّ) ذي: يعني المُتَنَادِي، (ذِي) هذا من حيث المعنى صفة لموصوفٍ محذوف، يعني: مُنَادِي، لأننا نتكلم عن أحكام تابع المُتَنَادِي، ولذلك هذا الفاصل مقرونٌ بسابقه.

(تَابِعِ ذِي) يعني: المُتَنَادِي ذي .. صاحب الضَّمِّ، وما هو المُتَنَادِي صاحب الضم؟ العَلَمُ، والنكرة المقصودة، سواءً كانا مبنيين قبل النداء أو طرأ عليهما البناء، يعني: عن حكم عام، ليس خاصاً بما طرأ عليه البناء، بل هو عامٌ في النوعين.

(وَأَنوِ انْضِمَامَ مَا بَنَوْا قَبْلَ الْبِنَاءِ) إذاً: الحكم يُعْتَبَرُ داخلياً، إذاً: (ذِي الضَّمِّ) المراد به: العَلَمُ، والنكرة المقصودة، والمبني قبل النداء، لأنه يُقَدَّرُ ضَمُّه، خرج به المنصوب، فحينئذٍ (تَابِع) المنصوب له حكمه الخاص، لا يُقَالُ: (أَلَزِمُهُ نَصْبًا) بل يجوز فيه الوجهان: (وما سِوَاهُ انْصَبَ أَوْ ارْفَعُ)، إذاً: خرج المنصوب، فإن تابعه غير النسق والبدل منصوبٌ مطلقاً، نحو: يَا أَخَانَا الْفَاضِلَ، وَيَا أَخَانَا الْحَسَنُ الْوَجْهَ، وَيَا خَيْرًا مِنْ عَمْرٍو فَاضِلًا، إذاً: خرج المنصوب، فإن تابعه منصوبٌ مُطْلَقًا، يعني: بدون قيد .. خرج به المنصوب، لأنه منصوبٌ بدون قيدٍ، بخلاف التابع الذي يكون (تَابِعِ ذِي الضَّمِّ) فلا بُدَّ من تقييده. قوله: (ذِي الضَّمِّ)، قيل: لو قال: بالبناء لَشَمِلَ نحو: يَا زَيْدَانِ ابْنِي عَمْرٍو، وَيَا زَيْدَانِ أَصْحَابَ بَكْرٍ، لأن قوله: (ذِي الضَّمِّ) أخرج ذي الألف وذو الواو، وهذا يُعْتَبَرُ من المفرد، لأن المراد هنا: تابع المُتَنَادِي المبني، وهذا المبني يشمل ما كان مبنياً على الضَّمِّ، وما كان مبنياً على الألف، وما كان مبنياً على الواو.

فقوله: (ذِي الضَّمِّ) هذا فيه قُصُورٌ، ولذلك لو قال: (ذِي البناء) لَشَمِلَ نحو: يَا زَيْدَانِ ابْنِي عَمْرٍو، وَيَا زَيْدَانِ أَصْحَابَ بَكْرٍ، والمراد بـ (الضَّمِّ) هنا لفظاً أو تقديرًا، كـ: (يا سيبويه ذا الفضل)، ولذلك قلنا: (ذِي الضَّمِّ) يَشْمَلُ المبني قبل النداء، لأنه يُقَدَّرُ

ضمه.

(تَابِعِ ذِي الضَّمِّ الْمُضَافَ) هذا شرطٌ ثاني: أن يكون التابع مضافاً، خَرَجَ به تابع المفرد، حينئذٍ له حكمه الخاص: (وَمَا سِوَاهُ أَنْصَبَ أَوْ أَرْفَعَ) خرج به المضاف.

وَمَحَلُّ وجوب نصب التابع المضاف - أَطْلَقَ النَّاظِمُ هنا - قال: (المُضَافُ) إِذَا: كل تابع مضاف (أَلَزِمُهُ نَصْباً) يَجِبُ فيه النصب، حينئذٍ يَعْصَمُ ماذا؟ يَعْصَمُ الإضافة المحضة والإضافة اللفظية.

وَمَحَلُّ وجوب نصب التابع المضاف إِذَا كانت إضافته محضة، وإلا جاز رفعه إِذَا كانت إضافته لفظية، ولكن إِنَّمَا يُنْعَتُ الْمُتَأَدَّى المضموم - مبني - بمضافٍ إضافةً غَيْرِ محضة إِذَا كان نكرة مقصودة، إِذْ يجوز نعتها بالنكرة لكون تعريفها طارئاً، فلا يُقال حينئذٍ: كيف النكرة المقصودة وهي معرفة تُنْعَتُ بالنكرة؟ نقول: لا، هنا رُوعِيَ الأصل، التعريف هنا طارئ، وهذا التعريف لم يَمْنَعِ أَنْ تُنْعَتِ النكرة المقصودة بالنكرة، فيجوز نَعْتُ النكرة المقصودة - وهي معرفة بعد النداء - بالنكرة.

فلا يُقال: كيف يُنْعَتُ المضموم بالمضاف إضافةً غير محضة، مع كون المنعوت معرفةً والنعت نكرة؟ ومثل المضاف هنا: الشبيه بالمضاف، فَيَتَعَيَّنُ نصبه، وَجَوَّزَ الرُّضِيَّ رفعه، وَجَوَّزَ السُّيُوطِيَّ رفع المضاف إضافةً غير محضة لأنها على تقدير الانفصال. إِذَا قَوْلُهُ: (المُضَافُ) ليس على إطلاقه، وإنما المراد به .. مَحَلُّ الوجوب إِذَا كانت الإضافة محضة خالصة، وأما غير المحضة فمحل خلاف، منهم من جَوَّزَ الرفع، ومنهم من أوجب النصب، فمحل نزاع.

(تَابِعِ ذِي الضَّمِّ الْمُضَافَ دُونَ أَلٍ) يعني: أن يكون دون (أَلٍ) يعني: غير مقرون بـ (أَلٍ)، أشار به إلى أن المراد بالتابع: ما عدى البدل والنسق بقريئة المقابلة.

(أَلَزِمُهُ نَصْباً)، إِذَا: بهذين الشرطين: أن يكون مضافاً، وغير مقرون بـ (أَلٍ)، (أَلَزِمُهُ نَصْباً) يعني: يجب نصبه، نَصْباً مراعاةً لأي شيء؟ للمحل، لأن (ذِي الضَّمِّ) من حيث اللفظ مبني، ومن حيث المحل مُعَرَّبٌ فهو منصوب، إِذَا: (أَلَزِمُهُ نَصْباً).

(كَأَزِيدُ ذَا الْحَيْلِ) .. (أَزِيدُ ذَا الْحَيْلِ): صاحب الحيل، ولا يصح (أَزِيدُ ذُو الْحَيْلِ) اعتباراً باللفظ، يعني: لا يجوز أن يُعَرَّبَ بحركة أو حرف لمشاكلة حركة المبني، وهو لا يكون مبنياً، وإنما إِذَا أعرب الثاني سيأتينا: (وَمَا سِوَاهُ أَنْصَبَ أَوْ أَرْفَعَ)، الرفع لا يكون بناءً في الثاني، وإنما يكون من باب الإتياع .. حركة مشاكلة فحسب، وإلا ليس مبنياً إلا في البدل وعطف النسق.

(كَأَزِيدُ ذَا) ذَا: هذا نعت صفة، (ذَا الْحَيْلِ): هذا في النعت.
(أو بياناً) نحو: يا زيد عائد الكلب، (أو تأكيداً): يا زيد نَفْسَهُ، هنا يَتَعَيَّنُ النصب ..
يجب: يا زيد نفسه، ويا تَمِيمُ كلهم أو كلكم، يجوز أن يكون الضمير هنا بِالْخِطَابِ وبالغيبة.

إذا: (أَلَزِمُهُ نَصْباً) نعتاً كان: (كَأَزِيدُ ذَا الْحَيْلِ)، أو بياناً - عطف بيان - نحو: يا زَيْدُ عائد الكلب، أو تأكيداً، نحو: يا زَيْدُ نفسه بوجوب النصب، ويا تَمِيمُ كلهم، إذا كان تأكيداً .. كلهم أو كلكم، يجوز فيه الوجهان، لماذا؟ لأنَّ الْمُتَنَادِي إذا كان اسماً ظاهراً صار له جهتان:

جهة كونه مُتَنَادِي، وهذا يقتضي الْخِطَابَ.
وجهة كونه اسماً ظاهراً، والاسم الظاهر من أنواع الْغَيْبَةِ، حينئذٍ لك أن تَعْتَبِرَ الخطاب، فنقول: كلكم .. يا تَمِيمُ كلكم، ولك أن تَعْتَبِرَ أن الاسم الظاهر هذا غَيْبَةٌ: يا تَمِيمُ كلهم، يجوز فيه الوجهان.

قال الشارح هنا: " إذا كان تابع المتنادي المضموم مضافاً غير مُصَاحِبٍ للألف واللام وجب نصبه: يا زيد صَاحِبَ عمرو ".
إذا:

تابع ذِي الصِّمِّ الْمُضَافِ دُونَ أَل ... أَلَزِمُهُ نَصْباً ..
يعني: في التابع المستوفي للشروط، وذلك إذا كان التابع غير عطف النسق والبدل، مضافاً مُجَرِّداً من (أَل).
قال السيوطي: " ومثله الشبيه بالمضاف ".

(وَمَا سِوَاهُ انْصَبَ أَوْ ارْفَعَ) .. (مَا سِوَاهُ) يعني: سوى المضاف دون (أَل). (وَمَا سِوَاهُ) أي: سوى التابع المُسْتَكْمِل للشرطين السابقين، تابع المضموم خاصةً، المستكمل للشرطين المذكورين وهما: الإضافة والخلو من (أَل).

(ما سواهما) قال: (انْصَبَ أَوْ ارْفَعَ) يعني: يجوز فيه الوجهان: الرفع والنصب، وذلك شيئان: المضاف المقرون بـ (أَل) والمفرد، إذا: يُقَابِلُ المضاف دون (أَل) المضاف المقرون بـ (أَل)، ويُقَابِلُ المضاف المفرد، لأننا قلنا: خرج بـ (المضاف) المفرد، وخرج بدون (أَل) ما كان مقترناً بـ (أَل) إذا: يشمل شيئين: المضاف المقرون بـ (أَل) والمفرد.

قيل: ومثله أيضاً -على الخلاف- مثله الشبيه بالمضاف، لأن بعضهم جَوَّزَ فيه الرفع، هنا قلنا: الشبيه بالمضاف هذا مُخْتَلَفٌ فيه: منهم من جعله من القسم الأول: أنه يلزم

النَّصْب، ومنهم من جعله من القسم الثاني: أنه يجوز فيه الوجهان: الرفع والنصب.
ومثله: الشبيه بالمضاف، والمضاف إضافة غير محضة، لأننا قلنا: المضاف إضافة غير
محضة لا يلزم النَّصْب، فقلوه: (المُضَاف) في البيت السابق مُخَصَّص بالإضافة المحضة،
إذاً: المضاف المقرون بـ (أل) والمفرد، وكذا الشبيه بالمضاف، والمضاف إضافة غير
محضة.

هذه أربعة أشياء: المضاف المقرون بـ (أل)، والمفرد، والشبيه بالمضاف، والمضاف إضافة
غير محضة.

(وَمَا سِوَاهُ) يعني: سوى المذكور الذي هو: المضاف، ودون (أل)، فدخل فيه هذه
الأربعة الأنواع، ما حكمه؟ (انْصَبْ أَوْ ارْفَعْ)، يجوز فيه الوجهان أنت مُخَيَّر بين الوجهين.
ووجه جواز الأمرين في المضاف المقرون بـ (أل) والشبيه بالمضاف، والمضاف إضافة غير
محضة، إلحاقها بالمفرد، يعني: إذا ضُمَّتْ وَنُصِبَتْ، نقول: وجه الجواز هنا - الجمع بين
النوعين - إلحاقها بالمفرد، لأنك إذا نَعَتَ بالمفرد قلت: يا زيد الظريفُ الظريفُ، جاز
فيه الوجهان، حُمِلَ عليه كأنه جُعِلَ أصلاً، وحُمِلَ عليه الشبيه بالمضاف، والمقرون بـ
(أل)، والمضاف إضافة غير محضة، إلحاقاً بالمفرد، لأن غَيْرَ المحضة ومنها: إضافة
المقرون، ك: لا إضافة .. كأنها غير مضافة، لأن الإضافة غير المحضة في نِيَّة الانفصال
فكأنه غير مضاف، وكذلك الإضافة غير المحضة هي في نية الانفصال، وكذلك المقرون بـ
(أل).

ولم يُلْحَقْ به إذا نُودِيَ مستقلين محافظةً على إعرابهما الذي هو الأصل، فأُلْحِقَ به تابعين،
لأنه قد يَرِدُ: لماذا لا نقول: يا صَاحِب الدار بالبناء إلحاقاً له بالمفرد؟ ونحن هنا ألحقناه
بالمفرد، نقول: فرق بين أن يُنْظَر إليهما بالإعراب وهما أصلٌ، وبين أن يُنْظَر إليهما في
الإعراب وهما فرعٌ، يعني: تابعين غير مستقلين، ففرق بين النوعين.

فأُلْحِقَ بالمفرد حيث كانا تابعين غير مستقلين، ونُظِر إليهما في الاستقلال بانفكاكهما عن
المفرد، إذاً: هذا له جهة وله جهة.

ولم يُلْحَقْ به إذا نُودِيَ مستقلين محافظةً على إعرابهما الذي هو الأصل .. الأصل فيه:
أنه مُعَرَّب، لأنه مضاف فلا يُبْنَى، فأُلْحِقَ به تابعين لمشابتهما له مع حُصُول الإعراب
لفظاً وتقديراً، يعني: أُلْحِقَ به وأعطيا الرفع لكنه صورة، وإلا في الحقيقة فهما مُعَرَّبان،
لأن الإعراب يكون مُقَدَّراً.

وهذا في حالة رفعهما على القول بأن الحركة إتباع لا إعراب، وهذا هو الصحيح: أن

الحركة إتباع لا إعراب، ولم يلحقا به مستقلين محافظةً على الإعراب، فَرُوعي الإعراب في الحالين، ودخل في المفرد هنا نعت النكرة المقصودة، مُعَرِّفًا بـ (أل) أولاً، فيجوز حينئذٍ أن يُقال: يا رجل العاقل والعاقل، (العاقل) بالرفع ليست هذه حركة بناء، وإنما هي حركة إتباع، و (العاقل) اعتباراً بالحل، ويا رجلُ عالمٌ وعالمًا .. (عالمٌ) بدون تنوين، و (عالمًا) باعتبار المحل.

فإن نَصَبْتُ (رجلاً) .. يا رجلاً، حينئذٍ جاز، لجواز نَصْبِ النكرة المقصودة الموصوفة تَعَيَّنَ نصبه.

(قولٌ): أن النكرة المقصودة إذا نُعِتَتْ جاز نصبها: يا رجل خُذْ بيدي، قيل: إذا نُعِتَ (يا رجل) جاز نصبها، لكنه غير مشهور.

إذاً: (وَمَا سِوَاهُ) قلنا: سوى المضاف المقرون بـ (أل)، (انْصِبْ أَوْ ارْفَعْ): يجوز فيه الوجهان: النَّصْبُ والرفع، وهنا قَدَّمَ النصب على الرفع، لكن ظاهره لما أتى بـ (أو) أن الوجهين على السواء.

(انْصِبْ أَوْ ارْفَعْ): النَّصْب واضح باعتبار الحل، (أَوْ ارْفَعْ) ظاهره: أن رفع التابع إعرابٌ، لأنه قال (ارْفَعْ)، وهذا إنما يُعَبَّرُ به في الإعراب، حينئذٍ يَرِدُ السؤال: ما العامل؟ هذا محلُّ إشكال، لا جواب عليه إلا أن نقول: ليست الحركة حركة إعراب، وإنما هي حركة مُشَاكَلَة .. متابعة، حينئذٍ تُقَدَّرُ الحركة عليه، يُقال: هو منصوبٌ تابعٌ .. نعتٌ مثلاً منصوبٌ وعلامة نصبه الفتحة المُقَدَّرَة، منع من ظهورها اشتغال الحل بحركة الإِتباع أو المُشَاكَلَة.

قوله: (أَوْ ارْفَعْ) ظاهره أن الرفع .. رفع التابع إعرابٌ، واستشكل بأنه: لا عامل هناك يقتضي رَفْعَ التابع، بل هناك ما يقتضي نَصْبَهُ وهو (أدعو) .. أدعو زبداً، حينئذٍ نقول: وَجَدَ ما يقتضي النصب، ولم يُوجَدَ ما يقتضي الرفع، وحينئذٍ ما وجه الرفع؟

لا عامل هناك يقتضي رفع التابع، بل هناك ما يقتضي نصبه وهو: (أدعو) فقليل: العامل مُقَدَّرٌ من لفظ عاملٍ متبوعٍ مبنياً للمجهول، وهذا تَكْلُفٌ! أن يكون كل لفظ رُفِعَ فيه المقرون بـ (أل) وهو تابع، أو المفرد، حينئذٍ نُقَدِّرُ له عامل، نقول: هذا فيه تَكْلُفٌ، وخاصةً إذا كان مبنياً للمجهول، ومن لفظ المتبوع، وهذا فيه تَكْلُفٌ، ويؤدي إلى التزام قَطْعِ التابع.

وقيل: حركته حركة إتباع لا إعراب ولا بناء وهذا هو الصحيح.

إذاً: (وَمَا سِوَاهُ) يعني: سوى التابع مِنْ تابع المضموم خَاصَّةً المُسْتَكْمِل للشروط المذكورة السابقة وهما: الإضافة، والخلو من (أل)، وذلك شيئان: المضاف والمقرون بـ (أل)، والمفرد.

(انْصَبْ أَوْ ارْفَعْ) فنقول: يا زَيْدُ الْكَرِيمِ الْأَبِ، (زَيْدٌ) هذا مُنَادَى (ذِي الصَّمِّ) إِذَا: وَجَدَ فيه الشرط، قال: (الكریم) نُعِتَ بما فيه (أَل) وهو مضاف .. مضافٌ مقرونٌ بـ (أَل)، حينئذٍ يجوز فيه الوجهان: يا زَيْدُ الْكَرِيمِ الْأَبِ، ويا زَيْدُ الْكَرِيمِ الْأَبِ.

أما: يا زَيْدُ الْكَرِيمِ الْأَبِ بالنصب فواضح على أنه إتباعاً لخل زيد فهو نصب، وأما: يا زَيْدُ الْكَرِيمِ الْأَبِ، حينئذٍ نقول: هو منصوبٌ ونصبه فتحة مُقَدَّرَةٌ، وإنما جاز لك نطقاً أن تنطق به مضموماً إتباعاً للسابق في المشكلة فحسب، فالحركة حركة إتباع.

يا زَيْدُ الْكَرِيمِ الْأَبِ، ويا زَيْدُ الْحَسَنِ الْوَجْهِ .. الْحَسَنُ الْوَجْهِ .. الْحَسَنُ الْوَجْهِ، هذا محليٌّ بـ (أَل)، ويا زَيْدُ الظَّرِيفِ .. يا زَيْدُ الظَّرِيفِ: هذا مفرد، جاز فيه الوجهان: النصب باعتبار المحل، والرفع باعتبار المشكلة.

(الظَّرِيفُ) بالرفع، هل نقول: هو مبني؟ لا، ليس مبنيّاً هو مُعَرَّبٌ على الأصل، من أين جاءت هذه الصَّمَّةُ؟ نقول: هذه الصَّمَّةُ ليست صَّمَّةً إعراب، ولا بناء، وإنما هي حركة مُشَاكَلَةٌ فحسب، حينئذٍ نُقَدِّرُ الفتحة أصله: يا زيد الْكَرِيمِ الْأَبِ، ويا زيد الظَّرِيفِ، هذا الأصل، ثُمَّ مناسِبَةٌ لَصَّمَةِ (زيد) قلت: الْكَرِيمُ .. الظَّرِيفُ فقط، وإلا فالأصل: هو مُعَرَّبٌ، حينئذٍ تكون الفتحة مُقَدَّرَةٌ، وهذا أحسن ما يُقال في المقام، وما عداه فهو تَكْلُفٌ.

(يا زيد الظَّرِيفِ وَالظَّرِيفَ) بالرفع والنصب، فـ (الرفع) إتباعاً للفظ؛ لأنه يُشَبِّهُ المرفوع من حيث عروض الحركة، و (النصب) إتباعاً للمحل: وَاجْعَلَا ... كُمُسْتَقْلِلٍ نَسَقًا وَبَدَلًا

وَمَا سِوَاهُ ارْفَعْ أَوْ انْصَبْ هذا تابعٌ لقوله:
تابع ذِي الصَّمِّ الْمُضَافُ دُونَ أَل ... أَلْزِمُهُ نَصْبًا

حينئذٍ يكون الحكم في البيت، ونصف الشطر الأول من البيت الثاني: يكون متعلقاً بالتَّعْتِ، والتوكيد، وعطف البيان.
هذان الحكمان: إلزام النصب، وجواز الوجهين، في هذه التوابع الثلاثة فحسب، وهي: التَّعْتِ، والتوكيد، وعطف البيان.

إن كان مضافاً (التابع) وهو واحد من هذه الثلاثة .. مضافاً مقروناً بـ (أَل) وَجَبَ النصب .. إن كان عطف البيان، والتوكيد، والتَّعْتِ مضافاً لـ (أَل) أو مفرد جاز فيه الوجهان.

فأما: النَّسَق، والبدل، فالنسق نوعان: نسقٌ مقروءٌ بـ (أل) .. مصحوب (أل)، ونسقٌ مُجَرَّدٌ عن (أل).

(وَاجْعَلَا كَمُسْتَقِلٍّ نَسَقًا وَبَدَلًا)، (وَاجْعَلَا): الألف هذه مُنْقَلِبَةٌ عن نون التوكيد الخفيفة. (اجْعَلَنَّ) يعني: صَيَّرَنَّ، (كَمُسْتَقِلٍّ نَسَقًا) .. (اجْعَلَنَّ نَسَقًا كَمُسْتَقِلٍّ) (نَسَقًا): هذا مفعول أول لـ: (اجْعَلَنَّ)، و (كَمُسْتَقِلٍّ): مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ مَفْعُولٍ ثَانِي لـ: (اجْعَلَنَّ)، (اجْعَلَنَّ نَسَقًا) يعني: المعطوف عطف نسق (كَمُسْتَقِلٍّ) يعني: كَمُنَادَى مُسْتَقِلٍّ. حينئذٍ تُقَدَّرُ قبله حرف نداء، ثُمَّ تعامله مُعَامَلَةُ الْمُنَادَى، هل يجب نَصْبُهُ .. هل يجب ضَمُّهُ؟ إلى آخره، فتتظر إليه من حيث كونه مُنَادَى مُسْتَقِلًّا. (وَاجْعَلَا كَمُسْتَقِلٍّ) يعني: بالنداء، سواءً كان المُنَادَى مَبْنِيًّا عَلَى الضَّمِّ أَوْ مَنْصُوبًا، فَيُنْظَرُ فِي حَالِهِ نَسَقًا خَالِيًّا مِنْ (أل) لقوله:

وَإِنْ يَكُنْ مَصْحُوبٌ أَلٌ مَا نُسَقًا ... فَفِيهِ وَجْهَانِ

إِذَا: نُقِيدُ قَوْلَهُ: (نَسَقًا) فِي الْبَيْتِ هَذَا .. نَقِيدُهُ بِالْمُجَرَّدِ عَنْ (أل)، حينئذٍ يُعَامَلُ مُعَامَلَةُ الْمُنَادَى الْمُسْتَقِلِّ.

تقول: يَا رَجُلُ وَزَيْدُ، (زَيْدُ) كَأَنَّكَ قُلْتَ: وَيَا زَيْدُ، عَامَلْتَهُ مُعَامَلَةَ الْمُنَادَى الْمُسْتَقِلِّ، تقول: يَا زَيْدُ وَأَبَا عَبْدِ اللَّهِ .. وَيَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، حينئذٍ إِذَا قُلْتَ: يَا زَيْدُ .. إِذَا قُلْتَ: يَا رَجُلُ وَزَيْدُ، (زَيْدُ): هَذَا يَتَعَيَّنُ فِيهِ الرِّفْعُ .. الْبِنَاءُ، وَلَا يَجُوزُ فِيهِ النِّصْبُ، فَلَا تَقُلْ: يَا رَجُلُ وَزَيْدُ، بِاعْتِبَارِ الْحُلِّ، لِمَاذَا؟ قَالُوا: إِقَامَةُ لِلْوَاوِ هُنَا مُقَامَ الْعَامِلِ .. نَائِبَةً عَنْ عَامِلٍ، حينئذٍ نَنْظُرُ إِلَى النَّسَقِ كَأَنَّهُ مُنَادَى مُسْتَقِلٌّ مُنْفَصِلٌ عَمَّا سَبَقَ، فَتَقُولُ: يَا رَجُلُ وَيَا زَيْدُ، لَوْ قُلْتَ: يَا زَيْدُ، حينئذٍ تَعَيَّنَ الْبِنَاءُ، فَإِذَا قُلْتَ: يَا رَجُلُ وَأَبَا عَبْدِ اللَّهِ، حينئذٍ الثَّانِي يَتَعَيَّنُ فِيهِ النِّصْبُ.

إِذَا: لَا يَجُوزُ فِيهِ الْوَجْهَانِ وَالْحُلُّ وَاحِدٌ .. (النَّسَقُ الْمُجَرَّدُ مِنْ (أل)) لَا يَجُوزُ فِيهِ الْوَجْهَانِ وَالْحُلُّ وَاحِدٌ: يَا رَجُلُ وَزَيْدُ، هَذَا مَحَلُّ وَاحِدٍ، هَلْ يَجُوزُ فِيهِ الْوَجْهَانُ؟ لَا، إِنَّمَا جَازَ فِيهِ الضَّمُّ وَجُوبًا، بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ مُنَادَى مُسْتَقِلٌّ: يَا رَجُلُ وَأَبَا عَبْدِ اللَّهِ، تَعَيَّنَ فِيهِ النِّصْبُ. إِذَا: جَازَ فِيهِ الرِّفْعُ .. الْبِنَاءُ، وَجَازَ فِيهِ النِّصْبُ، وَلَكِنْ لَا فِي مَحَلِّ وَاحِدٍ، بِخِلَافِ: يَا زَيْدُ الظَّرِيفِ، يَجُوزُ فِيهِ الرِّفْعُ وَالنِّصْبُ وَالْحُلُّ وَاحِدٌ، نَفْسُ التَّرْكِيبِ. إِذَا: (وَاجْعَلَنَّ كَمُسْتَقِلٍّ نَسَقًا): نَسَقًا مُجَرَّدًا عَنْ (أل) كَمُسْتَقِلٍّ، يعني: بالنداء، كَأَنَّهُ مُنَادَى مُسْتَقِلٌّ.

فيجب بناؤه على الضمّ إن كان مُفرداً، ونصبه إن كان مضافاً، على ما سبق بيانه.
أو (وَيْدَلاً)، يعني: إذا كان التابع بدلاً - هذا معلوم مما سبق - حينئذٍ ننظر إليه نظراً
مستقلاً، لماذا؟ لأن البدل إعرابه بنية تكرار العامل.

فإذا قلت: يا زَيْدُ أبا عبد الله، تَعَيَّنَ النصب، لماذا؟ لأن: يا زَيْدُ أبا عبد الله، (أبا عبد
الله): هذا بَدَل كل من كل، فحينئذٍ بِنْيَةُ تَكَرُّر العامل، وهو العامل فيه، كأنك قلت: يا
أبا عبد الله، بل هو في المعنى كذلك: يا أبا عبد الله، و (أبا عبد الله) هذا يجب نصبه.
وتقول: يا رجلُ زَيْدُ، هنا يجب فيه البناء، كأنك قلت: يا رجلُ يا زَيْدُ فهو بدل، حينئذٍ
يَتَعَيَّنُ فيه البناء على الضمّ، كما تَعَيَّنَ في الأول النصب لكونه مضافاً.

(وَاجْعَلَا كَمْسْتَقِلَّ) بالنداء (نَسَقًا) خالياً من (أَل) (وَيْدَلاً)، هنا لم يُقَيَّد (بدل) لكونه
خالياً من (أَل)، لماذا؟ قالوا: لأنه لا يكون في النداء إلا خالياً من (أَل) .. لا يكون
البدل في النداء إلا خالياً من (أَل)، فحينئذٍ لا نحتاج إلى أن نُقَيِّده، لأنه لا يوجد في
النداء إلا وهو خالٍ عن (أَل)، بخلاف النسق فيجوز فيه الوجهان.

قال الشارح: (وَمَا سِوَاهُ) أي: ما سوى المضاف المذكور يجوز رفعه ونصبه، رفعه إتباعاً
للفظ، لأنه يُشَبِّه المرفوع، ونصبه إتباعاً للمحل، وهو المضاف المصاحب لـ (أَل)
والمفرد، فتقول: يا زَيْدُ الكَرِيمُ الأب، برفع الكريم ونصبه، ويا زيد الظريف، برفع
الظريف ونصبه.

وحُكِّم عطف البيان والتوكيد حُكْم الصفة، فتقول: يا رَجُلُ زَيْدُ وَزَيْدُ، بالرفع والنصب،
ويا تميم أجمعون وأجمعين - انظر! ابن عقيل هنا ما ذكر هذا الحكم في البيت السابق -
يعني: كأنه جَعَلَ (تَابِعِ ذِي الضَّمِّ الْمُضَافِ دُونَ أَل) مُقَيَّدَ بالمثال .. المثال خاصٌّ
بالصفة، حينئذٍ كأنه قَيَّده بالمثال، فقال: (تَابِعِ) أي: صفة (ذِي الضَّمِّ) .. نَعْتَ (ذِي
الضَّمِّ).

فحينئذٍ فات الناظم أن يُنَبِّه على عطف البيان والتوكيد، ولذلك قال: " وحكم عطف
البيان والتوكيد حكم الصفة " كأنه استدراك على الناظم، والصواب أن يقال: (تَابِعِ)
هذا جنس يشمل التوابع كلها، حينئذٍ نخص منها النسق والبدل بالأبيات اللاحقة،
ويُجْعَلُ الحكم عامّاً في عطف البيان، والنعته، والتوكيد.

وأما عطف النسق والبدل ففي حكم المُنَادَى المستقل، (عطف النسق) يُقَيَّد بأن يكون
مُجَرِّداً عن (أَل) والبدل في حكم المُنَادَى المستقل، فيجب ضمُّه إذا كان مُفَرِّداً نحو: يا
رجلُ زَيْدُ .. (زَيْدُ) هذا بدل من رجل، مبنيٌّ على الضمِّ في محل نصب، ويا رجلُ وزيدُ:

هذا معطوفٌ على رجل، وهو مُنادى مبني في محل نصب.
كما يجب (الصَّمُّ) لو قلت: يا زيد، ويجب نصبه إن كان مُضافاً، نحو: يا زيد أبا عبد
الله، ويا زيد وأبا عبد الله، كما يجب نصبه إذا قلت: يا أبا عبد الله، وهكذا حُكْمُهُمَا مع
المُنَادَى المنصوب، لأن البدل في نِيَّة تَكَرُّر العامل، والعاطف كالنائب عن العامل، فإذا
كَرَّرْتَ حرف النداء مَعَهُمَا كَانَا كَالْمُبَاشِرِينَ لحرف النداء.
وَإِنْ يَكُنْ مَصْحُوبٌ أَلْ مَا نُسِقَا ... فَفِيهِ وَجْهَانِ

ما معنى البيت؟ إذاً: المنسوق له حالان:
مَنْسُوقٌ مُجَرَّدٌ عَنْ (أَل) فحِينَئِذٍ يَتَعَيَّنُ فِيهِ وَجْهٌ وَاحِدٌ: وهو أنه كَمُنَادَى مستقل.
وَمَنْسُوقٌ مُحْلَى بِـ (أَل) فحِينَئِذٍ فِيهِ وَجْهَانِ: كالمضاف المقرون بـ (أَل)، والمفرد.
(وَإِنْ يَكُنْ) .. (مَا نُسِقَا) .. (مَصْحُوبٌ أَل)، (مَصْحُوبٌ) ما إعرابه؟ خبر (يَكُنْ)
(مصحوب): مضاف، و (أَل) قُصِدَ لفظه مضافٌ إليه.
(مَا نُسِقَا): (ما) اسم موصول بمعنى: الذي، و (نُسِقَا): الألف هذه للإطلاق .. (نُسِقَ)
هو نائب فاعل، والجملة صلة الموصول، و (مَا) هذه قلنا: في محل رفع اسم (يَكُنْ)، و
(مَصْحُوبٌ): خبر مقدم.
(فَفِيهِ) يعني: في المنسوق بـ (أَل) إذا وقع تابعاً، (وَجْهَانِ): ما هما هذان الوجهان؟ ما
ذكر هو، هو ذكر قال: (وَرَفَعٌ يُنْتَقَى) وسكت عن الوجه الثاني، حينئذٍ يُقَابَلُهُ النصب
من باب أنه مذكورٌ في قوله: (وَمَا سِوَاهُ انْصَبَ أَوْ ارْفَعُ) لأن الخفض هنا غير وارد،
وحينئذٍ إما نصبٌ، وإما رفعٌ.
(فَفِيهِ وَجْهَانِ): وهذا بالإجماع .. محل وفاق، وإنما الخلاف في الأرجح، يجوز وجهان في
المنسوق المصحوب لـ (أَل) بالإجماع، وإنما وقع الخلاف في أيهما أرجح، قال: (وَرَفَعٌ
يُنْتَقَى) تقول: يا زيد والحارث، (الواو) حرف عطف، و (الحارثُ) و (الحارثُ) هذا
منسوق مُحْلَى بِـ (أَل) فيجوز فيه الوجهان.

يا زيد وحارثُ .. وحارثُ وحارثًا، هل يجوز فيه الوجهان؟ يَتَعَيَّنُ البناء على الضم هنا،
لماذا؟ لكونه مُجَرَّدًا عَنْ (أَل) أما: يا زيدُ والحارثُ .. والحارثُ، جاز فيه الوجهان، عَطْفٌ
على المحل بالنصب، ومراعاة المُشَاكَلَةِ في الرفع.
(فَفِيهِ وَجْهَانِ) بالإجماع وهما الرفع والنصب، تقول: يا زيد الحارثُ .. الحارثُ.
(وَرَفَعٌ يُنْتَقَى): يُخْتَارُ يعني، عُلِمَ منه أن ثاني الوجهين هو النصب، لأنه اختار الرفع ..

نَصَّ على الرفع، فالخلاف في الاختيار، والوجهان مجمعٌ على جوازهما.

(وَرَفَعَ يُنْتَقَى) أي: يُخْتَارُ وفاقاً للخليل وسيبويه والمازني، لما فيه من مُشَاكَلَةِ الحركة، ولحكاية سيبويه: " أنه أَكْثَرُ في كلام العرب من النصب "، إِذَا (وَرَفَعَ يُنْتَقَى): موافقةً لسيبويه، لأن سيبويه حكّا أن أَكْثَرُ كلام العرب الرفع، يعني: وجوده في لسان العرب الرفع أكثر من النصب، وَإِذَا وُجِدَ أكثر كان هو المختار، مع جواز الوجه الآخر.

واختار أبو عمرو ويونس (النصب)؛ لأن ما فيه (أل) لم يَلِ حرف النداء، فلا يُجْعَل كلفظ ما وليه، اختار النصب يعني: النصب أرجح، لماذا؟ لأننا قلنا في البيت السابق: أن حرف العطف نائبٌ مناب العامل، فكأنه مُكْرَّرٌ، فلو قيل: يا زيد ويا الحارث، هل يصح؟ لا يصح أن يتسلط عليه العامل، أو (يا) الندائية؛ لكونه مُحْلًى بـ (أل)، و (يا) والحلى بـ (أل) قلنا: لا يجتمعان إلا في الضرورة، هذا هو الأصل.

حينئذٍ مراعاةً لهذا قال: " النصب أرجح " لأنك لو رفعت حينئذٍ صار في قوة: يا زيد ويا الحارث، وهذا محذور، لكن ليس بظاهر.

واختار أبو عمرو ويونس (النصب)؛ لأن ما فيه (أل) لم يَلِ حرف النداء فلا يُجْعَل كلفظ ما وليه، فلا تُطْلَب مُشَاكَلَتُهُ له.

وقال المبرِّد بالتفصيل: " إن كانت (أل) مُعْرِفَةٌ فالنصب، وإلا فالرفع " إن كانت مُعْرِفَةٌ: ((يَا جِبَالُ أَوَّي مَعَهُ وَالطَّيْرُ)) [سبأ:10] (أل) مُعْرِفَةٌ، حينئذٍ النصب، " وإلا فالرفع " لأن المُعْرِفَ بـ (أل) يشبه المضاف حينئذٍ يُنْصَب.

وقال المبرِّد: " إن كانت (أل) مُعْرِفَةٌ فالنصب، وإلا فالرفع " لماذا؟ لأن المُعْرِفَةَ .. المُعْرِفَ بـ (أل) يشبه المضاف.

وَأِنْ يَكُنْ مَصْحُوبَ أَلْ مَا نُسِقَا ... فَفِيهِ وَجْهَانِ: الرفع والنصب.

(وَرَفَعَ يُنْتَقَى): يُخْتَارُ، وقلنا: هذا بالإجماع أنه جائزٌ فيه الوجهان، وإنما الخلاف في المختار، إلا فيما عُطِفَ على نكرة مقصودة، نحو: يا رجل والغلام، فلا يجوز فيه عند الأخفش إلا الرفع، إذا كان معطوفاً على نكرة مقصودة لا يجوز عند الأخفش، وإلا الكثير على خلافه.

قال الشارح هنا: أي إنما يجب بناء المنسوق على الضمِّ إذا كان مُفْرَداً مُعْرِفَةً بغير (أل) " — هذا ما يتعلق بالبيت السابق — " فإن كان بـ (أل) جاز فيه وجهان الرفع والنصب، والمختار عند الخليل وسيبويه ومن تبعهما الرفع وهو اختيار المصنف، ولهذا قال: (وَرَفَعَ يُنْتَقَى) أي: يُخْتَارُ، فتقول: يا زيد والغلام .. والغلام، بالرفع والنصب.

ومنه قوله تعالى: ((يَا جِبَالُ أَوَّي مَعَهُ وَالطَّيْرُ)) [سبأ:10] والطَّيْرُ .. والطَّيْرُ، لكن استبعد الطَّيْرَ (النصب).

وَأَيْهَا مَصْحُوبَ أَلْ بَعْدُ صِفَهُ ... يَلْزَمُ بِالرَّفْعِ لَدَى ذِي الْمَعْرِفَةِ
وَأَيُّ هَذَا أَيْهَا الَّذِي وَرَدَ ... وَوَصَفُ أَيِّ بِسَوَى هَذَا يُرَدُّ

(أَيُّ) .. لفظ (أَيُّ) .. الآن انتقلنا إلى لفظ (أَيُّ)، (أَيُّ) قد تكون مُنَادَى: يا أَيُّ .. يا
أَيْهَا .. يا أَيْتُهَا.

إذاً: قد تقع مُنَادَى، فلها أحكامٌ تَخْتَصُّ بها، (أَيُّ) إذا كانت مُنَادَى لَزِمَ وصفها
بمصحوب (أَلْ) واجب الرفع، نحو: يا أيها الرجل، لَزِمَ وصفها بمصحوب (أَلْ)، وسيأتي
أنه قد يكون غير ذلك، وأنه يَلْزَمُ الرفع: يا أَيْهَا الرجل، وإنما لَزِمَ رفع وصفها، وإن كان
يجوز فيه الرفع والنصب إذا كان المُنَادَى غير (أَيُّ) لِإِبْهَامِهَا، وهي نكرة مقصودة.
(يا أَيُّ): هذه نكرة مقصودة .. (الرجل) في مثله يجوز فيه الوجهان، النكرة المقصودة:
يا رجلَ الظَّرِيفِ .. الظَّرِيفُ، قلنا يجوز فيه الوجهان، وهنا في باب (أَيُّ) الصفة يَتَعَيَّنُ،
أن يكون مرفوعاً، ولا يجوز فيه النصب، مع كون محل (أَيُّ) النصب، ومع ذلك يمتنع،
قيل: لِإِبْهَامِهَا وهي نكرة مقصودة.

و (أَيْهَا): هذا مبتدأ، (يَلْزَمُ): هذا خبرها.

و (أيها يلزم) ما قال: (تلزم) باعتبار اللفظ، الأصل أن يقول: تلزم هي (أَيُّ).

و (أَيْهَا)، أَيُّ: هذا مبتدأ، (يَلْزَمُ): هذا خبر، (مَصْحُوبَ أَلْ) هذا مفعول: (يَلْزَمُ أَيُّ
مَصْحُوبَ أَلْ).

(بَعْدُ) بعدها (صِفَهُ).

(بِالرَّفْعِ) واضح البيت؟ (أَيْهَا) مبتدأ، (يَلْزَمُ) خبر، ((يَلْزَمُ أَيُّ مَصْحُوبَ أَلْ بعدها صِفَهُ
بِالرَّفْعِ)).

إذاً: الشرطان مأخوذان من البيت، يجب أن يكون ما بعد (أَيُّ) مصحوب (أَلْ)،

(الرجل)، ثم بالرفع ولا يجوز فيه النصب، (يَلْزَمُ) يعني: يجب.

إذاً: و (أَيْهَا) يلزم مصحوب (أَلْ)، (بَعْدُ) هذا حال من قوله صفة؛ لأن الظرف إذا
تَقَدَّمَ على النكرة أُعْرِبَ حالاً، يعني أصل التركيب: مصحوب (أَلْ) صفةٌ بعدها .. هذا
الأصل، (بَعْدُ) صفة لصفة، لكن لما قُدِّمَ عليه الظرف إذا كان صفةً لنكرة، وكذلك
الجار والمجرور إذا تَقَدَّمَ على الموصوف حينئذٍ أُعْرِبَ حالاً.

فالأصل هنا: مصحوبة (أَلْ) صفةٌ .. (صفةٌ) هذا حال من مصحوب (أَلْ).

(بعدها) يعني: بعد (أَيُّ)، ف (بَعْدُ): مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ صفة لصفة، لكن لما قُدِّمَ حينئذٍ
صار منصوباً على الحالية من صفة.

إذا: (بَعْدُ) هذا حالٌ من صفة، حُذِفَ المضاف ونُوي معناه.
 (بعدها) فالضمير المحذوف يعود على (أَيَّ).
 (يَلْزَمُ بِالرَّفْعِ): هذا حال ثانية من مصحوب (أَل) وليس متعلقاً بيلزم لا! لأننا نتكلم عن مصحوب (أَل) .. مصحوب (أَل) بالرفع.
 إذا وصفان: أن يكون مُحلًى بـ (أَل) وأن يكون مرفوعاً، فلا يجوز فيه الوجه الثاني ممّا جاز في غيره وهو النصب، يَتَعَيَّن فيه الرفع.
 (لَدَى): هذا مُتَعَلِّقُ بقوله: (يَلْزَمُ) بمعنى: عند.
 (يَلْزَمُ) .. (لَدَى): عند، (ذِي) (لَدَى) مضاف، و (ذِي): بمعنى صاحب، مضاف إليه معرفة، وهذا تعريضٌ لمذهب المازني كما سيأتي.

إذا: إذا نُودِيَتْ (أَيَّ) فهي نكرة مقصودة مبنية، هذا مُطَرِّد، يَأْتِيكَ: ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا)) [البقرة: 104] .. ((يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ)) [الأنفال: 64] .. ((يَا أَيُّهَا النَّاسُ)) [النساء: 1] إعراب واحد، "أَيُّ" مُنَادَى نكرة مقصودة مبني، وما بعدها إما مُحلًى بـ (أَل) أو اسم إشارة، أو اسم موصول. فهي نكرة مقصودة مبنية على الضم، وتلزمها (هاء) التنبيه مفتوحة، وقد تُضَمُّ لتكون عوضاً عما فاتهما من الإضافة.
 وتُؤَنَّثُ لتأنيث صفتها، يعني: (أَيَّ) تُؤَنَّثُ، فيقال: ((يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ)) [الفجر: 27] .. (يا أيها) هذا الأصل، لم زيدت التاء؟ نقول: هذه التاء تاء التأنيث، لأن الموصوف مُؤَنَّث، فتقول: يا أيُّها النفس .. يا أيُّها الرجل .. يا أيُّها الناس: هذا مُدَكَّر.
 فإذا كان مُدَكَّر الموصوف دُكِّرَتْ (أَيَّ)، وإذا كان مُؤَنَّث أُنْتُتْ (أَيَّ) كقوله: ((يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ)) [الانفطار: 6] .. ((يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ)) [الفجر: 27] ويلزم تابعتها الرفع، يعني: لا يكون منصوباً البتة.
 إذا: (أَيُّ) نكرة مقصودة مبنية، صفتها يكون مصحوب (أَل) .. لا بُدَّ أن يكون مقروناً بـ (أَل).
 قوله: (صِفَةُ) ظاهره: أنه صفةٌ مطلقاً، يعني: سواء كان مُشْتَقّاً أو جامداً، ليؤول الجامد حينئذٍ بالمشتق.
 (صِفَةُ) يا أيُّها الرجل .. يا أيُّها العاقل .. يا أيُّها الفاضل: هذا صفة وهو مشتق، جاء لا إشكال فيه، يا أيُّها الرجل: هذا صفة، هو يقول: (بَعْدُ صِفَةُ): عام .. أطلق الناظم، حينئذٍ هل الرجل من الجامد الذي يؤول بالمشتق؟

وَأَنْعَتْ بِمُشْتَقِّ كَصَعْبٍ وَذَرِبَتْ ... وَشَبَّهَهُ كَذَا وَذِي وَالْمُنْتَسِبِ

هل الرجل واحد مما ذكرناه من التسعة أو العشرة التي سبقت معنا في باب النعت؟ ليس منها إلا على مذهب ابن الحاجب: أنه لا يُشْتَرَطُ أن يكون النعت والصفة مشتقاً، وهذا يُنسَبُ للمحققين: أنه لا يُشْتَرَطُ أن يكون مشتقاً، حينئذٍ يصح النعت بالرجل؛ لما فيه من معنى الرجولة.

على مذهب ابن الحاجب: يا أيها الرجل، لا إشكال صفة .. نعت، أمّا على مذهب الجمهور: يا أيها الرجل .. (الرجل) هل هو جامدٌ مؤوّلٌ بالمشتق؟ قلنا: المؤوّل بالمشتق لا بُدَّ أن يكون سماعياً، لا نأتي بأي لفظٍ هكذا، نقول: مؤوّل بالمشتق، حينئذٍ نقول: (الرجل) ليس في تأويل المشتق، والناظم هنا قد أطلق.

إذاً قوله (صِفَهُ): ظاهره أنه صفةٌ مطلقاً، أي: سواءً كان مُشتقاً أو جامداً، حينئذٍ نحتاج إلى تأويل الجامد بالمشتق، إن أمكن فيها ونعمت، وإلا فيبقى إشكال.

وقيل: عَطَفَ بيان، يعني: لا نقول صفة ما بعد (أل) يا أيها الرجل .. يا أيها الفاضل .. يا أيها العاقل، (الرجل) و (الفاضل) و (العاقل) عطف بيان وليس بصفة، يعني: مطلقاً سواءً كان مُشتقاً أو جامداً، وَيَرِدُ عليه: أن عَطَفَ البيان لا يكون إلا جامداً، ويا أيها العاقل، ويا أيها الفاضل، هذا محل إشكال.

وقيل: عطف بيان، وقيل .. وهو قولٌ ثالث: إن كان مُشتقاً فهو نَعْتٌ، وإن كان جامداً فهو عَطَفَ بيان! إن كان مشتقاً نحو: يا أيها الفاضل فهو نعت، وإن كان جامداً، نحو: يا أيها الرجل فهو عطف بيان.

حينئذٍ هذا القول يسير مع الأقوال السابقة في الأبواب المختلفة، مع النعت ومع عطف البيان، فلا يَرِدُ عليه شيء البتة.

أمّا على رأي ابن مالك: (بَعْدُ صِفَةً) يا أيها الرجل، أنت ما قلت .. (وَشَبَّهَهُ كَذَا وَذِي وَالْمُنْتَسِبِ) ما عَدَدت الرجل منها، حينئذٍ محل إشكال، وإذا قيل: عطف بيان مطلقاً، حينئذٍ جاء أن عطف البيان لا يكون إلا جامداً، وأما التفصيل فهو محل استحسان. (وَأَيُّهَا مَصْحُوبٌ أَلْ)، أطلق الناظم (أَلْ) هنا، فيشمل (أَلْ) العهدية، والجنسية، واللازمة، والزائدة وغير اللازمة مطلقاً، لكن هذا ليس بمُرَادٍ، وإنما مقصوده: (أَلْ) الجنسية.

يُشْتَرَطُ أن تكون (أَلْ) جنسية، أي: لا زائدة لازمة ك: (اليسع)، أو غير لازمة ك:

(اليزيد)، ولا التي للمح الأصل ك: (الحارث)، ولا التي للعهد ك: (اليزيد) و (اليزيد)، ولا الداخلة على العلم بالغلبة ك: (الصق) و (النجم).

والمُراد: أنها جنسية بحسب الأصل قبل دخول (يا)، فلا يُتأني أن مصحوبها بعد دخول (يا) مُعيّن حاضر.

إذا: المراد بـ (أل) هنا: اللفظ، أي: الجنسية، يعني: لا العهدية، ولا اللازمة الزائدة سواء كانت زائدة للمح الصفة، أو دالة على الغلبة، أو نحوه مطلقاً، جميع أنواع (أل) خارجة بقولنا: الجنسية.

طيب! متى تكون جنسية: بعد دخول (يا)، أو قبلها؟ قبلها .. بحسب الأصل، لأنه إذا دَخَلَت (يا) حينئذٍ قلنا (يا) هذه تُعرّف .. ما بعدها يكون معرفة، وقلنا: (أي) نكرة مقصودة فهو معرفة.

حينئذٍ نقول: (الرجل) هذا مُعيّن حاضر، لماذا؟ لكونه نَعَتٌ للنكرة المقصودة، أو عطف بيان من النكرة المقصودة، إذا: صار معناه مُعيّناً، و (أل) الجنسية مدخولها معناه غير مُعيّن، حينئذٍ كيف نَشَرَطُ أن يكون مصحوب (أل) .. أن تكون (أل) جنسية، ثُمَّ نقول: (الرجل) في قولنا: يا أيها الرجل .. يا أيها الإنسان هذا مُعيّن؟ نقول: لا تنافي، اشتراط كونها جنسية قبل دخول (يا)، وأما كونه مُعيّن فهو بعد دخول (يا) ففرق بينهما، لأن (يا) لها تأثير، تجعل النكرة معرفة بالإقبال والقصد.

إذا: (وَأَيُّهَا مَصْحُوبُ أَل): الجنسية، (بَعْدُ صِفَةً)، (بَعْدُ) يعني: بعدها .. بعد (أي) يُعَرَّبُ صفةً، وهذا حالٌ من مصحوب (أل).

(يَلْزَمُ): يلزم أي بِالرَّفْعِ .. (يَلْزَمُ): الضمير هنا يعود على ماذا؟ على (أَيُّهَا).

(بِالرَّفْعِ): هذا حالٌ من مصحوب (أل) حالٌ ثالثة، (بَعْدُ): حالٌ من (صِفَةً)، و (صِفَةً) هذا حالٌ مصحوب (أل)، و (بِالرَّفْعِ): حالٌ من مصحوب (أل)، وبعضهم جَعَلَ (بَعْدُ) كذلك حالٌ من مصحوب (أل)، لكن ليس بظاهر، لأن (صِفَةً) بعدها .. بعد (أي) هذا المُراد.

(لَدَى ذِي الْمَعْرِفَةِ): هذا تعريضٌ بمذهب المازني حيث أجاز نَصْبَهُ قياساً على صفة غيره من المُنَادَاتِ المضمومة، يعني قول المازني -وهذا قيل: أنه خَرَقَ للإجماع- جَوَزَ: يا أيها الرَّجُلُ، ويا أيها الإنسان، لأنه في غير هذا المحل: يا زَيْدُ الظَّرِيفُ الظَّرِيفَ (صفة) يَجُوزُ فيه الوجهان، كذلك فيما إذا كان نَعَتاً لـ (أي) فتقول: يا أيها الرجل .. يا أيها الرجل .. يا أيها الفاضل .. يا أيها الفاضل .. يا أيها الإنسان .. يا أيها الإنسان، باعتبار

الأصل، كما أنه يجوز: يا زيد الطَّرِيفُ .. الطَّرِيفَ، هذا مثله، والجمهور على خلافه.
 (وَأَيُّ هَذَا): هذا النوع الثاني مِمَّا يُوصَفُ به (أَيُّ)، نقول: (أَيُّ) لا بُدَّ من وصفها: إمَّا
 بمصحوب (أَل) وإمَّا باسم الإشارة، وإمَّا بـ: (الذي).
 (وَأَيُّ هَذَا) .. (أَيُّهَا الَّذِي): هذا الثاني والثالث.
 (مَصْحُوبٌ أَل) .. (أَيُّ هَذَا) .. (أَيُّهَا الَّذِي) أي: (وَرَدَ).
 (أَيُّ هَذَا) مبتدأ، (أَيُّهَا) هذا معطوفٌ عليه على حذف حرف العطف.
 (الَّذِي) هذا صفة لـ (أَيُّ)، (وَرَدَ) .. وَرَدَ المذكور (وَرَدَ) ولم يقل: (وردا) أي: ورد
 المذكور.

أو على حذف مضاف، ولفظُ (أَيُّ هَذَا أَيُّهَا الَّذِي وَرَدَ) اللفظ .. فلا إشكال، فإمَّا أن
 يؤوَّلَ الفاعل هنا الضمير بقولنا: (المذكور): ورد المذكور فيشمل المثنى، لأن الأصل أن
 يقول: (وردا)، (أَيُّ هَذَا) و (أَيُّهَا الَّذِي) وردا صفةً لـ (أَيُّ)، حينئذٍ نقول: إمَّا أن يؤوَّلَ
 بالمذكور، وإمَّا أن يُجْعَلَ على حذف مضاف، فنقول: لفظُ (أَيُّ هَذَا) صار مفرداً.
 أي: وورَدَ أيضاً وصف (أَيُّ) في النداء باسم الإشارة .. باسم الإشارة مطلقاً مفرداً، أو
 مثنى، أو جمعاً، فلا يختص بما عيّنه الناظم (أَيُّ هَذَا) (ذا) اسم الإشارة المفرد، لا يُفْهَمُ
 منه أنه خاصٌّ بالمفرد، وإنما مراده أنه وُصِفَ (أَيُّ) باسم الإشارة، فيُعَمُّ المفرد والمثنى
 والجمع.

(أَيُّهَا الَّذِي) يعني: بموصولٍ فيه (أَل)، نحو قوله:
 أَلَا أَيُّهَذَا الْبَاخِعُ الْوَجْدُ نَفْسُهُ ..
 وقوله: ((يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ)) [الحجر:6] (الَّذِي): هذا نعتٌ لـ (ذا)، و
 (ذا) نعتٌ لـ (أَيُّ).

إذاً:

وَأَيُّ هَذَا أَيُّهَا الَّذِي وَرَدَ ... وَوَصَفُ أَيُّ بِسَوَى هَذَا يُرَدُّ

إذاً: حَصَرَ لك نعت (أَيُّ) في ثلاثة محالٍ فحسب، وما عَدَاها فهو باطل لا يصح البتة،
 وهو: أن يكون مصحوب (أَل) .. مُحَلَّى بـ (أَل)، وأن يكون اسم إشارة مُطلقاً، وأن
 يكون اسماً موصول مبدوءً بـ (أَل) فقط، وهو مُعَيَّن، والقضية سَمَاعِيَّة.
 (وَوَصَفُ أَيُّ بِسَوَى هَذَا يُرَدُّ)، (وَصَفُ) مبتدأ، وهو مضاف و (أَيُّ) مضافٌ إليه، و
 (بِسَوَى) مُتَعَلِّقٌ بوصف، (هَذَا) الذي ذُكِرَ (يُرَدُّ)، ما إعراب (هَذَا)؟ مضافٌ إليه، و
 (يُرَدُّ) خبر المبتدأ.

(وَوَصَفُ أَيُّ بِسَوَى هَذَا يُرَدُّ): هل فيه فائدة جديدة هذا الشرط؟ قال الشاطبي: "

حَشَوْ لا فائدة فيه البتة " لماذا؟ لأنه قال:
وَأَيُّهَا مَصْحُوبٌ أَلْ بَعْدُ صِفَةٌ ... يَلْزَمُ بِالرَّفْعِ لَدَى ذِي الْمَعْرِفَةِ

وَأَيُّ هَذَا أَيُّهَا الَّذِي وَرَدَ

مفهومه: أن غير المذكور من الثلاثة الأنواع لم يَرِدْ، حينئذٍ قوله: (وَوَصَفُ أَيِّ بِسْوَى هَذَا يُرَدُّ) (يُرَدُّ) فهو مردودٌ، قال الشاطبي: "إنه حَشَوْ لا فائدة فيه".
وأجيب: بأنه لما عَلِمَ بقوله: (وَأَيُّ هَذَا أَيُّهَا الَّذِي وَرَدَ) أن اللُّزوم ليس ظَاهِرَهُ .. أنه ليس لازماً، لا اللُّزوم ظَاهِرُهُ، لأنه قال: (وَرَدَ) .. (وَأَيُّ هَذَا أَيُّهَا الَّذِي وَرَدَ): هذا الذي وَرَدَ في لسان العرب.

مفهومه: أن ما عداه لم يَرِدْ، فإذا لم يَرِدْ حينئذٍ ما وَرَدَ لازم، هذا الذي فهمه الشاطبي، وأجيب بأنه قال: (أَيُّ هَذَا أَيُّهَا الَّذِي وَرَدَ): لا يُفْهَمُ منه أنه لازم فَيَتَعَيَّن، حينئذٍ احتاج أن يُنصَّ على اللُّزوم، فقال: (وَوَصَفُ أَيِّ بِسْوَى هَذَا) المذكور السابق وهو الثلاثة الأنواع - مَصْحُوبٌ أَلْ، واسم الإشارة، والذي- يُرَدُّ.
على كلٍّ: يمكن أن يُقال: بأنه فيه فائدة، إذا: (مَصْحُوبٌ أَلْ)، واسم الإشارة، والذي هو الذي يكون صفةً ل (أَيِّ).

قال الشارح هنا: " يُقال: يا أيها الرَّجُلُ، ويا أي هذا، ويا أيها الذي " أتى بالأوصاف الثلاثة: يا أيها الرَّجُلُ، مذهب الكوفيين: أن (ها) للتنبيه مع اسم الإشارة، فإذا قلت: يا أيها الرجل، تريد: يا أي هذا الرجل، ثُمَّ حُذِفَ (ذا) اكتفاءً ب (ها).
و: يا أي هذا .. يا أي هذا الرجل، ف (أي) مُنَادَى مبني على الضَّم -هكذا نقول إعرابه-: (أي) منادى مبني على الضَّم؛ لأنه نكرة مقصودة في محل نصب، و (ها) حرف تنبيه مبني على السكون لا محل له من الإعراب، و (ذا) اسم الإشارة صفة ل (أي) .. (أي): في محل رفع، لأنه قال: بالرفع هذا عام في: (مَصْحُوبٌ أَلْ) واسم الإشارة، و (الذي) فهو عامٌ فيها الثلاث، و (ذا) صفةً ل (أي) في محل رفع، و (الرجل) صفةً ل (ذا).

إذاً: يا أَيُّ هذا الرجل، (ذا) صفةً ل (أَيِّ) و (الرجل) صفةً لاسم الإشارة، و (الرجل) صفةً ل (ذا) أو عطف بيان مرفوع بضمة ظاهرة، ونحو: يا أَيُّها الذي قام، فالذي: صفة (أي) في محل رفع، وهذا كله مبني على أن حركة التابع إعرابٌ، وهذا هو الصحيح.
إذا قيل: بالرفع حينئذٍ نقول: ليست حركة إعراب، إذا قيل: يا أيها الرَّجُلُ، لا نقول:

هذا مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، نقول: هذه حركة مُشاكلة، وإنما هو باعتباره يكون منصوباً.

قال هنا: " يُقال: يا أيها الرجل، ويا أي هذا، ويا أيها الذي فعل كذا، ف (أيُّ) مُنادى مُفرد مبني على الضم و (ها) زائدة - تنبيه يعني - و (الرجل) صفةٌ ل (أي) ويجب رفعه عند الجمهور، لأنه هو المقصود بالنداء ".
وأجاز المازني نصبه قياساً على جواز نصب الظريف، في قولك: يا زيد الظريف بالرفع والنصب، ولا توصف (أيُّ) إلا باسم جنسٍ مُحلَّى ب (أل) كالرجل، أو باسم إشارة نحو: يا أي هذا أقبل، أو بموصولٍ مُحلَّى ب (أل): يا أيها الذي فعل كذا، ولا توصف إلا باسم جنسٍ مُحلَّى ب (أل) أو باسم إشارة.

ولا يُشترط لوصف (أيُّ) باسم الإشارة: خلوه من كاف الخطاب، وهو ظاهر المتن، لأنه أطلق قال: (أيُّ هَذَا) حينئذٍ لو كان مُتصلاً بكاف الخطاب، ولا يُشترط في اسم الإشارة المذكور أن يكون منعوتاً ب ذي (أل) بل ولو لم يكن منعوتاً.
ثم قال:

وَذُو إِشَارَةٍ كَأَيِّ فِي الصِّفَةِ ... إِنْ كَانَ تَرْكُهَا يُفِيْتُ الْمَعْرِفَةِ

(وَذُو إِشَارَةٍ) يعني: اسم الإشارة (كَأَيِّ فِي الصِّفَةِ) يعني: في وجوب وصفه بما وُصِفَ به (أي)، من واجب الرفع مُعرَّف ب (أل) أو الموصول المُصدَّر ب (أل)، وأما اسم الإشارة فلا، إنما يتعيَّن فيه اثنان: وهو أن يكون مصحوب (أل) أو الاسم الموصول، (وَذُو إِشَارَةٍ) هذا مبتدأ، (كَأَيِّ) يعني: مثل (أي) وهو خبر، (فِي الصِّفَةِ) حالٌ من الضمير المستكن في (أي) .. جار ومجرور مُتعلقٌ بمحذوف، أو نقول: مثل (أي) فهي اسمية، حينئذٍ يكون من المضاف.

(إِنْ كَانَ تَرْكُهَا يُفِيْتُ الْمَعْرِفَةِ) .. (يُفِيْتُ) يعني: يُفَوِّت المعرفة، مفهومه -مفهوم مخالفة- : أن اسم الإشارة قد لا يُفِيْتُ المعرفة، فلا يفتقر إلى وصفٍ كسائر أنواع المُنادى، (إِنْ كَانَ تَرْكُهَا) أي: ترك الوصف .. الصفة، (يُفِيْتُ) أي: يُفَوِّت عِلْمَ المُخَاطَبِ بالمُنادى، (المَعْرِفَةِ) يعني: العِلْمُ بالمُنادى.

إذاً: (وَذُو إِشَارَةٍ كَأَيِّ فِي الصِّفَةِ) في لزوم وصفها بمصحوب (أل) أو الموصول إذا كان عَدَمُ الوصف يُفَوِّت المعرفة، يعني: لا يدري المُخَاطَبُ ما المراد باسم الإشارة، فإذا لم يدرَ تَعَيَّنَ الوصف، فإن دَرَى حينئذٍ لا يَتَعَيَّنَ الوصف.

(إِنْ كَانَ تَرْكُهَا يُفِيَتْ الْمَعْرِفَةُ) بأن تكون هي مَقْصُودَةُ النداء، واسم الإشارة قبلها
لُجَرَّد الوصلة لا نِدَائِهَا كَقَوْلِكَ لِقَائِمٍ بَيْنَ قَوْمٍ جُلُوسٍ: يا هذا القائم، أمّا إذا كان اسم
الإشارة هو المقصود بالنداء بأن قَدَّرْتَ الوقوف عليه فلا يلزم شيءٌ من ذلك، يعني: إذا
قيل يا هذا القائم، إمّا أنك تَقْصِدُ أن المُنَادَى هو القائم، حينئذٍ صارت لفظ (هذا)
وصلة مثل (أي)، وإمّا أنك تَقْصِدُ أن (هذا) هو المُنَادَى، إن عَنَيْتَ الأول فلا بُدَّ من
الصفة، وإن عَنَيْتَ الثاني فحينئذٍ يُمكن أن يُسْتَعْنَى عن الصفة.
إذا كان المقصود بالنداء هو لفظ الإشارة نفسه، حينئذٍ لا يلزم الوصف، بأن صَحَّ
الوقوف عليه: يا هذا، وأنا أَعَيِّنُكَ: يا هذا، لا نَحْتَاجُ أن نقول: يا هذا الرجل .. يا هذا
القائم، يجوز حذف (القائم)، حينئذٍ صار هذا هو المقصود بالنداء، فحينئذٍ لا نَحْتَاجُ إلى
الوصف، وأمّا إذا لم يكن كذلك حينئذٍ لا بُدَّ من الصفة.

إذا: (إِنْ كَانَ تَرْكُهَا يُفِيَتْ الْمَعْرِفَةُ) متى؟ بأن تكون هي مَقْصُودَةُ النداء يعني: (الصفة)،
واسم الإشارة قبلها لُجَرَّد الوصلة إلى نِدَائِهَا، كَقَوْلِكَ لِقَائِمٍ بَيْنَ قَوْمٍ جُلُوسٍ: يا هذا
القائم، فَيَتَعَيَّنُ حينئذٍ الوصف .. لا بد من ذكر الصفة؛ لأن الوصف هو المقصود
بالنداء، فصار (هذا) مثل (أي) في كونه وصلة يُتَوَصَّلُ بها إلى نداء ما فيه (أل)، أمّا إذا
كان اسم الإشارة هو المقصود بالنداء بأن قَدَّرْتَ الوقوف عليه، يعني: يُمكن الوقوف
عليه فَيَتِمُّ المعنى، فلا يلزم شيءٌ من ذلك، أي: مجموع ما ذُكِرَ، لأن بعضه يلزم وهو
القرن بـ (أل) .. منعوت (أل) .. صفة (أل) لا بُدَّ أن يكون مُحْلَى بـ (أل).
وإلا لَصَحَّ: يا هذا رجلٌ وليس كذلك، لكن نقول: هنا (مَصْحُوبٌ أَل) لا يُؤْخَذُ حكمه
من هنا، وإنما يُؤْخَذُ حكمه من باب النعت،؟؟؟ أن النعت .. اسم الإشارة لا بُدَّ أن
يكون مُحْلَى بـ (أل)، لا يجوز أن يكون نكرة: يا هذا رجلٌ لا يصح، بل لا بُدَّ أن يكون
مُحْلَى بـ (أل)، حينئذٍ يكون الحكم مأخوذ من حكمٍ سابق .. من باب النعت.
ويجوز في صفته حينئذٍ ما يجوز في صفة غيره من المُنَادِيَّاتِ المبنيات على الضم، يعني: إذا
قُصِدَ اسم الإشارة حينئذٍ لا يلزم الصفة، لكن لو ذُكِرَتْ فيجوز فيه الوجهان، مثل غيره
من تابع المُنَادَى، كأنك قلت: يا زيد الطريفُ الطريفُ، إذا قُلْتَ: يا هذا القائم، وكان
المقصود بالنداء هو لفظ (هذا) حينئذٍ لا نَحْتَاجُ إلى القائم، لو ذكرناه جاز فيه الوجهان،
وأما إذا كان هو المقصود تَعَيَّنَ فيه الرفع وهو وجهٌ واحد.

(وَدُوْهُ إِشَارَةٌ كَأَيِّ فِي الصِّفَةِ) يعني: في لزومها، ولزوم رفعها، ولزوم كونها بـ (أل) على ما
مَرَّ، نحو: يا ذا الرجل، ويا ذا الذي قام، ويا هذا الرجل، ويا هذا الذي قام، ويا هؤلاء

الكرام، ف (ها) للتنبيه، واسم الإشارة مُنادى مُقدَّرٌ فيه الضَّم، وما بعده صفةٌ له مرفوعة باعتبار اللفظ للمُشاكلة.

وَدُو إِشَارَةٌ كَأَيِّ فِي الصِّفَةِ ... إِنَّ كَانَ تَرَكُّهَا .. يعني: ترك الصفة .. (يُفِيْتُ الْمَعْرِفَةَ) .. (إِنَّ كَانَ تَرَكُّهَا)، (تَرَكُّهَا) هذا اسم كان، و (يُفِيْتُ الْمَعْرِفَةَ)، (يُفِيْتُ): خبر كان، و (المَعْرِفَةُ): مفعول يفيت، فأت .. يُفِيْتُ، أي: يُقَوِّتُ عِلْمَ الْمُخَاطَبِ بِالْمُنَادَى. قال هنا الشارح: " يُقال: يا هذا الرجل، فيجب رفع الرجل إن جُعِلَ (هذا) وُصلةً لِنِدَائِهِ، كما يجب رفع صفة (أي)، وإلى هذا أشار بقوله: (إِنَّ كَانَ تَرَكُّهَا يُفِيْتُ الْمَعْرِفَةَ)، فإن لم يُجْعَل اسم الإشارة وُصلةً لِنِدَائِهِ ما بعده لم يجب رفع صفته، بل يجوز الرفع والنصب ."

فِي نَحْوِ سَعْدُ سَعْدُ الْأَوْسِ يَنْتَصِبُ ... ثَانٍ وَضُمُّ وَافْتَحَ أَوَّلًا تُصَبُّ

(فِي نَحْوِ) فُهِمَ مِنْهُ أَنَّهُ لَيْسَ مَقْصُورًا عَلَى الْمَذْكُورِ، بَلْ فِيهِ قِيَاسٌ كَمَا سَيَأْتِي. (فِي نَحْوِ سَعْدُ سَعْدُ) يَا سَعْدُ .. (سَعْدُ) هَذَا مُنَادَى حُذِفَ (يَا) النِّدَاءُ، (سَعْدُ سَعْدُ الْأَوْسِ) يعني: فِي مِثْلِ هَذَا التَّرْكِيبِ انْظُرْ: (سَعْدُ سَعْدُ الْأَوْسِ) الْأَوَّلُ عِلْمٌ مُفْرَدٌ، وَالثَّانِي عِلْمٌ مُفْرَدٌ، وَالثَّانِي مُضَافٌ: يَا زَيْدُ زَيْدُ الْعِلْمِ مِثْلًا .. مِثْلُهُ.

من كل تركيب وقع فيه المنادى مُفْرَدًا مُكْرَرًا .. نفس اللفظ: (يَا زَيْدُ زَيْدُ الْيَعْمَلَاتِ) .. من كل تركيب وقع فيه المنادى مُفْرَدًا مُكْرَرًا، ووقع بعد المرة الثانية مضافٌ إليه، يعني: الثاني أَضْيَفٌ وقع مضاف، وبعضهم لا يقول الثاني أَضْيَفٌ من أجل إدخال بعض المذاهب، يُقال: ووقع بعد المرة الثانية مُضَافٌ إليه. إِذَا: فِي مِثْلِ هَذَا التَّرْكِيبِ يَنْتَصِبُ ثَانٍ وَجُوبًا، الَّذِي هُوَ (سَعْدُ) الثَّانِي، (يَنْتَصِبُ ثَانٍ) وَجُوبًا، (ثَانٍ) هَذَا فاعِلٌ، أَيْنَ الرفع؟ مُقَدَّرٌ عَلَى الْبَاءِ الْمَحذُوفَةِ تَخْفِيفًا، أَوْ يُقَالُ: بِأَنَّهُ سَكَنَ (ثَانِي) ثُمَّ نُونَ (ثَانٍ) إِذَا: فاعِلٌ يَنْتَصِبُ. (يَنْتَصِبُ ثَانٍ) وَجُوبًا، لِمَاذَا؟ لِأَنَّهُ مُضَافٌ، مِثْلُ: يَا غُلَامُ زَيْدٍ .. يَا صَاحِبَ عِلْمٍ، مِثْلُهُ مضاف.

(وَضُمُّ وَافْتَحَ أَوَّلًا) يعني: الْأَوَّلُ يَجُوزُ فِيهِ الْوَجْهَانِ: (سَعْدُ سَعْدُ) الضَّمُّ بِنَاءً عَلَى الْأَصْلِ، وَالْفَتْحُ هُنَا جَاءَ فِيهِ الْخِلَافُ كَمَا سَيَأْتِي. إِذَا (فِي نَحْوِ): هَذَا جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: (يَنْتَصِبُ). (فِي نَحْوِ) يَا (سَعْدُ سَعْدُ الْأَوْسِ يَنْتَصِبُ ثَانٍ) وَجُوبًا، (وَضُمُّ) عَلَى الْأَصْلِ (وَافْتَحَ) عَلَى

الإِتباع (أَوَّلًا)، - (أَوَّلًا) هذا متنازع فيه (ضَمٌّ وَافْتَحَ) -، (تُصِيبُ): هذا جواب الأمر،
ضَمٌّ تُصِيبُ، (تُصِيبُ): هذا فعل مضارع مجزوم لوقوعه في جواب الطلب.
فإن ضَمَمْتَهُ فلأنه مُنَادَى .. مُفْرَد .. مَعْرِفَةٌ، وانتصاب الثاني حينئذٍ، لأنه مُنَادَى
مضاف، أو توكيد، وهذا انْتِقَادٌ كما سيأتي، أو عطف بيان، أو بدل، أو بِإِضْمَارٍ (أعني)
كم وجه؟ خمسة:

يجوز فيه أن يكون مُنَادَى مضاف، يعني كأنه قال: (يا سَعْدُ يا سَعْدَ الأَوْسِ) .. (يا
سَعْدُ) مُنَادَى مضاف فهو منصوب.

أو توكيد، وتوكيد المنصوب منصوب .. باعتبار المحل.

أو عطف بيان، أو بدل، أو بِإِضْمَارٍ (أعني)، يعني: صار مقطوعاً بتقدير عاملٍ محذوف.
فإن ضَمَّ الأول كان الثاني منصوباً على التوكيد، وهذا مُعْتَرِضٌ، لأنه إمَّا أن يكون توكيداً
مَعْنَوِيًّا أو لَفْظِيًّا، (معنوياً) هذا محصور في السبعة الألفاظ: نفس، وعين إلى آخره.
إذاً: ليس واحداً منها، وتوكيد اللفظ بأن يكون الثاني هو عَيْنُ الأول، وهنا هل هو
عَيْنُهُ؟ (يا سَعْدُ) غير مُضاف مفرد، (سَعْدَ الأَوْسِ) إذاً: يمتنع أن يكون توكيداً في اللفظي
أو المعنوي، ولذلك أُعْتَرِضَ إعرابه توكيداً.

أو على إِضْمَارٍ (أعني) أو على البدلية، أو عطف البيان، أو على النداء، وإن نُصِبَ
الأول: (يا سَعْدُ)، فمذهب سيبويه: أنه مُنَادَى مضاف إلى ما بعد الاسم الثاني، وأن
الثاني مُقْتَحَمٌ بين المضاف والمضاف إليه، وهذا غريب! لماذا؟ لأنه يقول: أن الأول
مضافٌ للثاني .. أنه مضافٌ إلى ما بعد الاسم الثاني، يعني: الأول مضاف للأوس.
أصل التركيب: يا سَعْدَ الأَوْسِ سَعْدُ، ثُمَّ جيء بـ: (سعد) فَأُقْحِمَ بين المضاف والمضاف
إليه، وهذا مُعْتَرِضٌ بأن المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة فلا يُفْصَلُ بينهما وهذا
أجنبي عنه، حينئذٍ يكون يا سَعْدَ الأَوْسِ سَعْدُ، (يا سَعْدُ) هذا يكون النصب هنا على
الأصل، لأنه مضاف ومضاف إليه، وهذا يَتَعَيَّنُ فيه النصب، وهذا ضعيف.

المذهب الثاني .. مذهب المُبَرِّد: أنه مُضاف إلى محذوفٍ مثل ما أُضيف إليه الثاني،
والثاني مضافٌ إلى الآخر كذلك، يعني كأن التركيب: يا سَعْدَ الأَوْسِ يا سَعْدَ الأَوْسِ ..
يا سَعْدَ الأَوْسِ سَعْدَ الأَوْسِ، فحُذِفَ من الأول دلالة الثاني عليه، حذف الأول:
الأَوْسِ فقال: يا سَعْدَ سَعْدَ الأَوْسِ، وهذا مُعْتَرِضٌ أن الحذف إنما يكون من الثاني لدلالة
الأول عليه، لا العكس، لأن الذي يدل ليس في أول الكلام .. ليس هو الذي يُحَذَفُ،
وإنما لو قال: يا سَعْدَ سَعْدَ الأَوْسِ بأنه حُذِفَ الثاني ودلَّ عليه الأول لصَحَّ: يا سَعْدَ

الأوسِ سَعْدَ: هذا لا بأس به .. أن يُقال: حُذِفَ من الثاني (الأوس) فَدَلَّ عليه الأول، أما بالعكس هذا قليل نادر، فلا يُحتمل عليه.

المذهب الثالث: أن الاسمين رَكْبًا تركيب خمسة عشر، ففَتَحْتُهُما حينئذٍ فتحة بناء لا إعراب، ومجموعهما مُنَادَى مضاف، وهذا مذهب الأعلى.
إذًا: يا سَعْدَ سَعْدَ الأوسِ: إن ضُمَّ الأول يا سَعْدُ جاز في الثاني خمسة أوجه، وإن فُتِحَ الأول: يا سَعْدَ سَعْدَ الأوسِ: هنا وقع الإشكال.

فلو قيل: بأن الفتحة هنا ليست فتحة إعراب، وإنما هي حركة مُشَاكَلَة لما بعده، وهو مُنَادَى مبني في المحل .. انتهينا من الخلاف، وأما على رأي سيبويه حينئذٍ: يا سَعْدَ سَعْدَ الأوسِ أصله: يا سَعْدَ الأوسِ سَعْدَ، فأفْجِم (سعد) بين المضاف والمضاف إليه.
وعلى مذهب المُبَرِّد: أنه مضافٌ محذوف المضاف، يعني: يا سَعْدَ الأوسِ سَعْدَ الأوسِ، فحُذِفَ من الأول: يا سَعْدَ الأوسِ، فقليل: (يا سَعْدَ) وأبقي الثاني دليلًا عليه، وهذا فيه ضعف.

أو .. المذهب الثالث: أن الاسمين رَكْبًا تركيب خمسة عشر، وكل هذا فيها إشكال.
إذًا:

في نَحْوِ سَعْدُ سَعْدَ الأوسِ يَنْتَصِبُ ... ثانٍ وَضُمَّ وافتح أولاً تُصَبُّ

أما الثاني فهو منصوبٌ مُطلقاً، وإنما الوجهان في الأول فحسب.
صَرَّحَ في الكافية: بأن الضمَّ أمثل الوجهين، يعني قوله هنا: (وَضُمَّ وَافْتَحَ) قَدَّمَ الضَّمَّ فَدَلَّ على أنه أرجح، بل صَرَّحَ في الكافية: بأن الضمَّ أمثل الوجهين.
ومذهب البصريين: أنه لا يُشْتَرَطُ في الاسم المكرَّر أن يكون عِلْمًا بل اسم جنس: يا رَجُلُ رَجُلٍ قَوْمٍ، ولذلك قال: (في نَحْوِ)، إذًا يَجُوزُ القياس، فلا يُشْتَرَطُ في الأول أن يكون عِلْمًا، فُهِمَ منه: أن ذلك جائز في العلم، وفي النكرة المقصودة، يُقال: يا غُلَامُ غُلَامٍ زيد .. يا غُلَامُ .. يا غُلَامَ، بالوجهين، إذًا: لا يُشْتَرَطُ أن يكون في العلم، وهو مذهب البصريين كما ذكرناه سابقاً.

مذهب البصريين: أنه لا يُشْتَرَطُ في الاسم المكرَّر أن يكون عِلْمًا، بل اسم جنسٍ، نحو: يا رَجُلُ رَجُلٍ قَوْمٍ، هذا جائز مثل: يا غُلَامُ غُلَامٍ زجلٍ أو زيدٍ، و (الوصف) نحو: يا صَاحِبُ صَاحِبٍ زيدٍ يجوز فيه الوجهان، يا صَاحِبُ صَاحِبٍ .. صَاحِبُ زيدٍ كالعَلَمِ.

وخالف الكوفيون: فمنعوا نصبه، وفي الوصف فذهبوا: إلى أنه لا يُنصب إلا مُنَوَّنًا، نحو: يا صاحباً صاحب زيدٍ، يعني لا يُقال: يا صاحبَ بدون تنوين كما هو مذهب البصريين، بل لا بُدَّ من تنوينه، هذا إذا كان الثاني مضاف، أمّا إذا كان الثاني غير مضاف: يا زيدُ زيدُ، دون إضافة، جاز ضمُّه يعني: ضمّة بناء بدلاً ورفعُه ونصبه عطف بيان على الأول أو المحل: يا زيدُ زيدُ .. يا زيدُ زيدُ، يجوز فيه الوجهان.

فأمّا البدل فمُنْعٍ لأنه لا يتّحد لفظ بدلٍ ومبدلٍ منه، إلا ومع الثاني زيادة بيان - وهذا ذكرناه من الفوارق -.

وجوّز بعضهم أن يكون مُنَادٍ ثانياً: يا زيدُ، كأنه مستقل، وأن يكون توكيداً لفظياً، وهذا لا مانع منه لاتحاد اللفظ، وردّه في شرح الكافية .. ردّ كونه عطف بيان، لأن الشيء لا يبيّن نفسه، لو قيل: يا زيدُ .. (زيد) الثاني توكيد كان جيد، أو يُجعل كأنه مُنَادٍ مستقل، أمّا كونه عطف بيان: زيد وزيد، ليس فيه فائدة، بل قلنا: عطف البيان إذا اتّحد اللفظ خَرَجَ عن كونه بياناً، صار توكيداً.

ومثّل: (يَا سَعْدُ سَعْدَ الْأَوْسِ) .. (يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ)، ومثله المثلث المشهور: (يَا زَيْدُ زَيْدُ الْيَعْمَلَاتِ).

إذاً خلاصة هذا الفصل، وهو أحكام تابع المُنَادَى، نقول: تابع المُنَادَى المبني على أربعة أقسام .. من أجل التشويش الذي أوردّه النَّظْمُ:

القسم الأول: ما يجب نصبه مراعاةً لحل المُنَادَى، وهو ما اجتمع فيه شيئان: مضاف، ودون (أل): أن يكون نعتاً، أو بياناً، أو توكيداً.

والثاني: أن يكون مضافاً أو مُجَرِّداً من (أل) .. (تابع ذي الضمِّ المُضَافَ دُونَ أَلِ)، يُشْتَرَطُ فيه: ما يجب فيه النصب مراعاةً لحل المُنَادَى، ما اجتمع فيه شيئان، الأول: أن يكون نعتاً، أو بياناً، أو توكيداً، يعني: لا بدلاً، أو عطف نسقٍ بالوجهين.

الثاني: أن يكون مضافاً، أو مُجَرِّداً من (أل) نحو: يا زيدُ صاحبَ عمرو، ويا زيدُ أبا عبد الله، ويا تَيْمَ كُلَّهُم أو كُلِّكُمْ، هذا ذكرناه فيما سبق، ووجوب النصب هنا لتابع المُنَادَى، بالشرطين المذكورين هو مذهب جمهور النحاة.

وحُكي عن جماعةٍ من الكوفيين منهم الكِسائي والقرّاء: جواز الوجهين النصب والرفع، فأمّا النصب مراعاةً لحل المُنَادَى والرفع تبعاً للفظه، يعني: حركة مُشَاكَلَةٍ وإتباعٍ، لأن هذه الضمة عارضة، لأن المبني طارئ لا أصلي، فتزول الضمة بزوال النداء، فأشبهت حركة الإعراب فجاز مُراعَأتها، وحكوا ذلك في النعت والتوكيد لا في عطف البيان؛ لقرب الشبه بالبدل، والبدل إذا كان مُضَافاً وجب نصبه، لأنه كنداء مستقل، فما أشبهه وأخذ حكمه.

الحاصل: أن القسم الأول: ما يجب نصبه عند جمهور النحاة، خلافاً للكسائي وغيره، وهو ما وُجد فيه أمران:

- أن يكون توكيداً، أو نعتاً، أو عطف بيان.
 - وأن يكون مضافاً مقروناً بـ (أل) هذا القسم الأول: ما يجب نصبه، وهو الذي عناه الناظم بالبيت الأول.
- القسم الثاني: ما يجب رفعه مراعاةً للفظ المُنادى، وهو نعت (أَيِّ) و (أَيَّة) .. (أَيَّة): هذه التي ننبه عليها، (أيتها) نفسها.

ونعت اسم الإشارة إذا كان اسم الإشارة وُصلةً لندائه، نحو: ((يَا أَيُّهَا النَّاسُ)) [البقرة: 21] .. ((يَا أَيُّهَا النَّفْسُ)) [الفجر: 27] .. يا هذا الرجل، إن كان المراد أولاً نداء الرجل، هذا يتعين فيه الرفع وهو صفة (أَيِّ) أو (ذو) الإشارة الذي عومل معاملة (أَيِّ)، ليس فيه إلا وجه واحد وهو الرفع .. يَلْزَمُ بِالرَّفْعِ.

القسم الثالث: ما يجوز رفعه ونصبه وهو نوعان:

الأول: النعت المضاف المقرون بـ (أل) نحو: يا زيد الحسن الوجه.

الثاني: ما كان مفرداً من نعت، أو بيان، أو توكيد، أو كان معطوفاً مقروناً بـ (أل) نحو: يا زيد الحسن الحسن، يجوز فيه الوجهان، ويا تيم أجمعون وأجمعين يجوز فيه الوجهان، قال تعالى: ((يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ)) [سبأ: 10] قراءة السبعة بالنصب وقرئ بالرفع.

القسم الرابع: مَا يُعْطَى تَابِعاً مَا يَسْتَحِقُّهُ إِذَا كَانَ مُنَادًى مُسْتَقِلاً، يعني: هو تابع، لكنه يُعَامَلُ مُعَامَلَةَ الْمُتَادَى الْمُسْتَقِلِّ وَهُوَ: الْبَدَلُ، وَعُطِفَ النِّسْقُ الْمُجَرَّدُ مِنْ (أل)، يا زيد بَشْرٌ .. (بَشْرٌ) هذا بدل كل من كل، حينئذٍ نقول: هو على نية تكرار العامل: يا زيدُ يا بَشْرُ. ويا زيدُ وبَشْرُ، ويا زيدُ أبا عبد الله، ويا زيدَ وأبا عبد الله، وهكذا حكمهما مع المُتَادَى الْمُنْصُوبِ.

هذا ما يتعلق بأحكام تابع المُتَادَى.

ونقف على هذا والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين ... !!!

عناصر الدرس

* المنادى المضاف إلى ياء المتكلم ، وأحكامه

* أسماء لازمت النداء. وأنواعه

* شرح الترجمة / الإستغاثه ، وحدها

* حكم المستغاث وحكم لأمه

* حذف لام المستغاث.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أمّا بعد:

فقال الناظم - رحمه الله تعالى - : (الْمُنَادَى الْمُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ).

المنادى قد يكون مُجَرِّداً عن إضافةٍ مُطلقاً، وقد يكون مُضافاً، ثُمَّ إذا أُضيف قد يُضاف إلى ياءِ الْمُتَكَلِّمِ، وقد يُضاف إلى غير ياءِ الْمُتَكَلِّمِ، لما اختص المنادى المضاف إلى ياءِ الْمُتَكَلِّمِ بأحكام أُفِرِدَهُ بفصلٍ كعادته فيما سبق. المنادى المضاف إلى ياءِ الْمُتَكَلِّمِ أُفِرِدَهُ بالترجمة لأن له أحكاماً تُخَصُّهُ، فَتَقَدَّمَ فيما سبق في باب الإضافة: أن الأصل في ياءِ الْمُتَكَلِّمِ، قيل السكون، وقيل الفتح .. لغتان: السكون والفتح، وأيهما أصل؟ قيل السكون، وقيل الفتح، كلٌّ منهما ادعى أنه أصلٌ والآخر هو الفرع. وُجِّعَ بين القولين لأن السكون أصلٌ أول، والفتح أصلٌ ثاني، السكون أصلٌ أول، لأن الأصل في المبني أن يُسَكَّنَ: (وَالْأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا)، والفتح أصلٌ ثانٍ إذ هو الأصل فيما وضع على حرفٍ واحد، هذا فيما سبق معنا أيضاً، قلنا: التاء ضُرِبَتْ، هنا الأصل فيما وضع على حرفٍ واحد يكون مُحرَّكاً، ثُمَّ إذا حُرِّكَ بالفتح حينئذٍ يكون حُرَّكٌ طلباً للخفة، يعني: لماذا كانت الحركة فتحة؟ نقول: طلباً للخفة.

(الْمُنَادَى الْمُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ).

لو قال إلى الياء لاحتمل أنه مضاف إلى ياء المخاطبة، هكذا قيل! إذ لا يُضاف لياء المخاطبة، حينئذٍ نقول: قوله (الْمُتَكَلِّمِ) هذا لبيان الواقع، إذ لا يُضَافُ لياء المخاطبة، وليس في الضمائر ياءٌ غيرهما، يعني: غير ياءِ الْمُتَكَلِّمِ وغير ياءِ المخاطبة، لكن لا يُضاف إلى ياءِ المخاطبة، لأن ياءِ المخاطبة هذه علامةٌ على الفعلية، فلا تدخل على الاسم .. لا تكون مضافاً.

قال رحمه الله:

وَأَجْعَلْ مُنَادَى صَحِّحٍ إِنْ يُضَفُّ لِيَا ... كَعَبْدِ عَبْدِي عَبْدَ عَبْدَا عَبْدِيَا

هذه خمس لغات (وَأَجْعَلْ) هذا فعل أمر، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت (مُنَادَى) هذا مفعول أول، لأن اجعل يَتَعَدَّى إلى مفعولين، (كَعْبَدِ) هذا مُتَعَلِّقٌ بمحذوف هو المفعول الثاني لاجعل، إِذَا (مُنَادَى) هذا مفعول أول، (كَعْبَدِ) هذا مفعول ثاني، (اجْعَلْ مُنَادَى) هذا مفعول أول، المنادى يعم .. يشمل المنادى الصحيح الآخر، والمعتل الآخر، لأنه نوعان: إمَّا أن يكون صحيحاً، وإمَّا أن يكون معتلاً، وسبق بيان الحكم في النوعين، ماذا قال هناك؟
آخِرَ مَا أُضِيفَ لِلْيَا أَكْسِرُ إِذَا ... لَمْ يَكُ مُعْتَلًّا.

إِذَا: فَرَّقَ بين ما كان معتلاً، وما كان صحيح الآخر.
هنا قال: (اجْعَلْ مُنَادَى) فَعَمَّ، والحكم الخاص هنا وهو جعل خمس لغات في المضاف إليه الْمُتَكَلِّمَ خاصً بالصحيح، حينئذٍ قال: (صَحَّ) يعني: منادى صحيح .. صَحَّ آخره، صح: فعلٌ ماضي، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو، يعود على المنادى، والجملة صفة، حينئذٍ صار قيداً .. قيداً لإخراج المنادى المعتل المضاف لياء الْمُتَكَلِّمِ، حينئذٍ ليس له إلا لغةٌ واحدة، قبل النداء وبعد النداء حكمه واحد.

إِذَا قوله: (صَحَّ) بأن يكون آخره حرفاً غير لين، يعني: غير حرف علة، أو آخره حرف علة لكنه يكون ساكن، يعني: ما قبله يكون ساكن، إذ شرط حروف العلة: أن يكون ما قبلها من جنس الحرف، إن كان واواً أن يكون مضموماً، إن كان ياءً أن يكون ما قبلها مكسوراً، والألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً، ولذلك هي حرف مدٍ ولين، وأمَّا الواو والياء فيفترقان، إن ضُمَّ ما قبل الواو فهي حرف علة .. إن سَكَنَ حينئذٍ نقول: هذا حرف لين.

(صَحَّ) بأن آخره صحيحاً، يعني: ليس حرفاً من حروف العلة، أو كان آخره حرفاً من حروف العلة .. الواو أو الياء على التوسع، ولكن يكون ما قبلها ليس من جنسها، حينئذٍ نقول: هذه يجري مجرى الصحيح، مثل: دَلُوْ وضِيْ، (دَلُوْ) هذا آخره واو، لكنه ليس معتلاً عند النحاة ولا عند الصرفيين، لأن شرط المعتل أن يكون ما قبله من جنس الحرف، يعني: حركته دَلُوْ .. ضِيْ، إِذَا: هذا يَجْرِي مجرى الصحيح. (صَحَّ) بأن يكون آخره حرفاً غير لين، أو ليناً قبله ساكن، لين أو لين يجوز فيهما الوجهان.
إِذَا: المعتل آخره ليس فيه إلا لغةٌ واحدة، وهي ثبوت ياءه مفتوحة، نحو: يا فتايَّ .. يا

قاضي، قاضي نقول: هذا أدغمت الياء في الياء، يا فتاي .. يا قاضي ليس فيه إلا لغة واحدة، فالمعتل في النداء كحاله في غير النداء، الحكم واحد قبل النداء وبعد النداء، هنا قال: (صَحَّ إِنَّ يُصَفَّ لِيَا) لِيَا أي ياء؟ ياء المُتَكَلِّم، لأنه كما سبق لا يضاف إلا إليها، وهي اسم، لذلك نقول: هي مُرَكَّب إضافي، يعني: المضاف والمضاف إليه: غلامي .. عهدي، نقول: هذا مُرَكَّب إضافي، ولا تركيب إلا بين اسمين، إذ لا تركيب في حرف، لا نقول: ذاك وذلك مُرَكَّب تركيب إضافي، لأن الكاف واللام حرفان، وأمّا هنا غلامي، نقول: هذه الياء اسم.

(إِنَّ يُصَفَّ لِيَا كَعَبْدٍ) هنا المثال: كعبد قَيَّد قوله: (إِنَّ يُصَفَّ)؛ لأنَّ إِنَّ يُصَفَّ .. يُصَفَّ: هذا فعل، وهو مُنْسَبِك من مصدر، وقع في حَيَز الشرط فيعم نوعي الإضافة: الإضافة المحضة، والإضافة اللفظية، لكن بقوله: (كَعَبْدٍ) أخرج الإضافة اللفظية، إذ هذه الأوجه الخمسة المذكورة في الشطر الثاني لا تتأتى إلا في الإضافة المحضة، ولذلك قال: (عَبْدٍ) هذا مثال لأي شيء؟ للإضافة المحضة، عبدٌ لي: هذا الأصل.

إذًا: هذه الأوجه الخمسة الآتية فيما إضافته إضافة محضة، حينئذٍ لا بُدَّ من تقييد قوله: (إِنَّ يُصَفَّ) لأن هذا عام .. صيغة عموم (إِنَّ يُصَفَّ) كل إضافة لفظية أو معنوية، وهذه الأوجه فيما إضافته إضافة محضة ليست لفظية، وهذا مشعرٌ به التمثيل .. أشعر بهذا، أمّا الوصف المشبه للفعل، وهو الإضافة اللفظية فإن يائه ثابتة لا غير لا تحذف: ضاري مطلقاً، لكن في الياء وجهان: الفتح والإسكان، إذًا: الياء ثابتة لا غير، لا يجوز حذفها إذا نودي: يا ضاري .. يا مكرمي .. نقول: الياء ثابتة لا غير، لا بُدَّ من إثباتها ولا يجوز حذفها، ثُمَّ فيها وجهان: الإسكان والفتح، فيأوه ثابتة لا غير، وهي إمّا مفتوحة أو ساكنة، نحو: يا مكرمي .. مكرمي، ويا ضاري.

وهذا إن لم يكن الوصف مثنىً أو جمعاً وإلا تَعَيَّن الفتح، يعني: إذا كان الوصف مفرداً حينئذٍ يكون فيه وجهان: الفتح في الياء .. الياء ثابتة لا غير، الكلام في حركة الياء، إمّا ساكنة أو مفتوحة، فيما إذا كان الوصف ليس مثنىً أو جمعاً، فأما إذا كان مثنىً أو جمعاً فليس فيه إلا الفتح.

إذًا قوله (صَحَّ) أخرج المعتل فليس فيه إلا لغة واحدة، قبل النداء وبعد النداء، وهي إثبات الياء وتحريكها بالفتح، قوله: (إِنَّ يُصَفَّ كَعَبْدٍ) أخرج الإضافة اللفظية، وما حكمها؟ نقول: وجوب إثبات الياء ولا يجوز حذفها البتّة، ويجوز في الياء لغتان: الإسكان والفتح، وهذا إذا لم يكن الوصف مثنىً أو جمعاً، يعني: كان مفرداً: مكرمي ..

ضاربي، وأما إذا كان مثنىً أو مجموعاً فالياء ثابتة كذلك، وليس فيه إلا الفتح، وأما الإسكان فلا يجوز.

(إِنْ يُصَفِّ لِيَا) أَيُّ يَاء؟ نقول: ياء المتكلم .. تقييد بالترجمة، لأنه إذا قيّد في الترجمة حينئذٍ يُحمل ما تحت الترجمة على الترجمة، فلما قال: المضاف إلى ياء المتكلم، أخرج المضاف إلى غير ياء المتكلم، كصاحب زيد و غلام زيد، هذا ليس داخلاً معنا، ولذلك أضافه إلى ياء المتكلم، فقيّد الياء هنا بالمتكلم، إذاً: لما أطلق (إِنْ يُصَفِّ لِيَا) حُمِلَ على ما قيّد به في الترجمة.

هذا المضاف الصحيح الآخر، إذا أضيف لياء متكلم وليس معتلاً، وليس وصفاً مشبهاً للفعل، فيه خمس لغات، أشار إليها بالشطر الثاني، وسردها سرداً، ذكر الأولى، وهي الأشهر والأفصح، ثم ثنى بما دونها، ثم الثالث والرابع والخامس لم يسوي بينهما، وإنما لم يستطع الترتيب من أجل الوزن، وإلا الأصل أنها مرتبة، لكنه قدم الأولى وهي: (عَبْد) الأصل: عبدي، نقول: هذا هو الأكثر والأفصح، أن يُحذف الياء وتبقى الكسرة دليلاً عليها، تقول: يَا عَبْد.

إذاً: الأولى أشار إليها بقوله: (كَعَبْد)، وقلنا (كَعَبْد) هذا مُتعلّق بمحذوف مفعول ثاني ل (اجْعَلْ)؛ لأن (اجْعَلْ) يطلب مفعوليه.

(كَعَبْد) هذه اللغة الأولى، وهي حذف الياء والاستغناء بالكسرة، يعني: الاكتفاء بالكسرة .. يحذف ويستغني بالكسرة: عَبْد .. يَا عَبْد .. يَا غُلام، تبقى الميم مكسورة وتبقى الدال مكسورة، نحو: يا عبد، وهذا هو الأكثر والأفصح، ومنه قوله تعالى: ((يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ)) [الزمر: 16] سواءً كان في المفرد أو الجمع، المضاف قد يكون مفرداً وقد يكون جمعاً، وكلّ منهما قد يُضاف إلى ياء المتكلم: غُلَامان، نقول حينئذٍ إذا أضيف مطلقاً فالأفصح الاستغناء بالكسرة عن الياء: ((يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ)) [الزمر: 16].

(كَعَبْدِ عَبْدِي) هذا الثاني، وهو إثبات الياء ساكنة: (عَبْدِي) الياء ثابتة لم تحذف، لكنها ساكنة، وهذا دون الأول في الكثرة، ومنه: ((يَا عِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ)) [الزخرف: 68] بإثبات الياء ساكنة.

الثالث ممّا أشار إليه الناظم: (عَبْد) وهو بقلب الياء ألفاً وحذفها والاستغناء عنها بالفتحة، أصله: يا عبدي، قُلِبَتْ الياء ألفاً، والألف لا يناسبها ما قبلها إلا مفتوحاً، ونُقِلَتْ الكسرة صارت فتحة، حُذِفَتْ الألف فقال: (عَبْد) .. (يَا عَبْد) .. (يَا غُلام) حينئذٍ نقول: هذه الفتحة بدلٌ عن الكسرة، لماذا قلبت الكسرة فتحة؟ لأن الياء

انقلبت ألفاً، والألف لا يناسبها ما قبلها إلا أن يكون مفتوحاً. حينئذٍ عُبِدَ بالكسر استغناءً بها عن الياء هذا حُذِفَتْ الياء أصلاً، يعني: ليست مُنْقَلِبَةً، وبقيت الكسرة على أصلها، وأمّا: (عَبَدَ) حينئذٍ نقول هنا: حُذِفَتْ الألف لكنها فرعٌ عن الياء، وبقي دليلها وهو الكسرة منقلبة إلى الفتحة. إذاً: قلب الياء ألفاً وحذفها، والاستغناء عنها بالفتحة، نحو: يَا عَبَدَ، هذا أجازه الأَخْفَشُ، والمازني، والفارسي، ونُقِلَ عن الأكثرين المنع: بأن تبقى الألف: يَا عَبَدَا، ولا تحذف.

وأمّا قلبها فهو وارد .. وارد في فصيح الكلام: ((يَا حَسْرَتَا)) [الزمر:56] .. ((يَا أَسْفَى)) [يوسف:84]، هذا وارد في الفصيح، فقلب الياء ألفاً لا إشكال فيه ثابتٌ في فصيح الكلام، وأمّا حذفها والاجتزاء بالفتحة هو الذي منعه الجمهور: عَبَدَا هو أصل: عَبَدَ، يعني: قُلِبَتْ الياء ألفاً وُفْتُحَ ما قبلها لمناسبة الألف فبقيت كما هي، إذاً: أيهما أصل، وأيهما فرع؟ عَبَدَا بالألف أصل، والتي تليها .. التي هي حذف الألف وإبقاء الفتحة دليلاً عليها هذه فرع، ولكن قَدَّمَ وآخر هنا كما ذكرنا للنظم.

إذاً الرابع: أشار إليه بقوله: (عَبَدَا) وهو قلبها ألفاً، لَتَحَرَّكْهَا وانفتاح ما قبلها، لأن الألف أخف من الياء، حينئذٍ هذه الألف هل هي اسمٌ أم حرفٌ؟ اسمٌ لأنها مُنْقَلِبَةٌ عن اسمٍ، ليست كالياء المُنْقَلِبَةِ في (فَتَى) مثلاً أو (رَمَى) تلك نقول: حرف، لأنها مُنْقَلِبَةٌ عن حرف: فَتَيَا .. رَمَيَا هذا الأصل، حينئذٍ: رميا نقول: تَحَرَّكَتِ الياء وانفتح ما قبلها فَقُلِبَتْ ألفاً، هذه الألف حرف لا شك، لأنها مُنْقَلِبَةٌ عن حرف، وأمّا: (عَبَدَا) الأصل: عِبْدِي، نقول: قُلِبَتْ الكسرة فتحةً للتمكُّن من قلب الياء ألفاً، فقيل: تَحَرَّكَتِ الياء وانفتح ما قبلها فَقُلِبَتْ ألفاً فصار: عَبَدَا، بقيت كما هي.

ومنه قوله تعالى: ((يَا حَسْرَتَا)) [الزمر:56] .. ((يَا أَسْفَى)) [يوسف:84] .. يا حسرتي: هذا الأصل، يا أسفي .. يا أسفي على يوسف .. هذا الأصل، فحصل فيها ما حصل.

إذاً: قُلِبَتْ الياء ألفاً وإبقاؤها، وقلب الكسرة فتحة، وقلبت لماذا؟ كما ذكرنا: لَتَحَرَّكْهَا وانفتاح ما قبلها، لأن الألف أخف من الياء، والظاهر أن هذه الألف اسمٌ، لأنها مُنْقَلِبَةٌ عن اسمٍ، فهي مضاف إليه في محل جر، ((يَا حَسْرَتَا)) [الزمر:56] حسرتا تقول: هذا منادى منصوب، ونصبه فتحة مُقَدَّرَةٌ، حسرتا نقول: هنا منادى منصوب لأنه مضاف ومضاف إليه، فهو منصوب على الأصل، والفتحة مُقَدَّرَةٌ، وهذه الفتحة الموجودة: يا حسرتا .. يا غلاماً، ليست حركة إعراب، وإنما هي حركة مناسبة، لأنها في الأصل مُنْقَلِبَةٌ عن الكسرة التي لمناسبة الياء، وهذه لمناسبة الفتحة.

حينئذٍ نقول: منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة .. مناسبة الألف، وحسرتا: مضاف، والألف مضاف إليه، وإن شئت قل: الألف المنقلبة عن ياء مضاف إليه في محل جر بالمضاف، ومثله: ((يَا أَسْفَى)) [يوسف: 84].

الخامس أشار إليه بقوله: (عَبْدِيَا) إثبات الياء مُحَرَّكةً بالياء، (عَبْدِيَا) الألف هذه للإطلاق، أصله: عَبْدِي.

عَبْدِي: بالإسكان وبالفتح لغتان، بالإسكان وهي الأكثر وهي الأفصح، وبالفتح: عَبْدِي، ثُمَّ تُقَلَّبُ الياء أَلْفًا، وتبقى .. هذه لغة، وتُحَذَفُ وَيُكْتَفَى بالفتحة قبلها .. هذه لغة رابعة، بقي لغة واحدة: وهي حذف الياء والاجتزاء بالكسرة، هذه خمس لغات ((قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا)) [الزمر: 53] هذا دليل على الخامسة. وَاجْعَلْ مُنَادَى صَحَّحَ إِنَّ يُصَفَّ لِيَا ... كَعَبْدِ عَبْدِي عَبْدَ عَبْدًا عَبْدِيَا

هذه خمس لغات، قال في شرح الكافية: " وذكروا أيضاً وجهاً سادساً - يعني: لغة سادسة - وهو: الاكتفاء عن الإضافة بنيتها، وجَعْلُ الاسم مضموماً كالمنادى المفرد"، يعني: يُحذف المضاف ويُنَوَى معناه، حينئذٍ إذا حُذِفَ المضاف ونُويَ معناه بُنِيَ .. بُنِيَ على ماذا؟ على الضم تشبيهاً له بالمفرد.

وهو: الاكتفاء عن الإضافة بنيتها، وجَعْلُ الاسم مضموماً كالمنادى المفرد، ومنه قراءة: (رَبُّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ) .. ري .. رَبُّ، رَبُّ أَحْكُم بِالْحَقِّ، هنا رَبُّ بالضم بناءً على أنه حُذِفَ المضاف إليه وهو الياء ونُويَ معناه، حينئذٍ ضُمَّ كالمنادى المفرد.

وحكا يونس عن بعض العرب: يا أم لا تفعلني، أصله: يا أمي، ويقولون: رَبُّ اغفر لي، والأصل: ري، حُذِفَتِ الياء ونُويَ معناها، ويا قَوْمُ لا تفعلوا، يا قومي: هذا الأصل، هذا كله محكي عن العرب، حينئذٍ نجعل هذه سادسة، وإن كان بعضهم قال: إنها شاذة أو نادرة، هو قليل لا شك، لأن الضمَّ ثقيل.

ويا قَوْمُ لا تفعلوا، ويظهر أن قائله يحذف الياء والكسرة، ثُمَّ يعامله معاملة الاسم المفرد، فيضم آخره ضَمَّةً مشاكلةً للمفرد المبني فهو منصوبٌ تقديرًا، يعني: أبقاه على أصله، هذا كلام الصَّبَّان: أنه أبقاه على أصله، فحينئذٍ حَذَفَ الياء ونُويَ معناها، ثُمَّ أعطى المضاف ما يُعْطَى المفرد وهو الضم تشبيهاً له بالمفرد.

حينئذٍ: رَبُّ أَحْكُم، رَبُّ: هذا منادى منصوب لأنه مضاف باعتبار الأصل .. منادى منصوب، ونصبه فتحة مُقَدَّرَةٌ على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المشاكلة أو المناسبة .. المشاكلة أحسن. فهو منصوبٌ تقديرًا بفتحة مُقَدَّرَةٌ، منع من ظهورها ضمة المشاكلة.

إِذَا: هذا المضاف إلى ياء المُتَكَلِّم الصحيح الآخر ليس معتلاً، وليس المضاف شبيهاً بالفعل، وليست الإضافة فيه إضافة لفظية، فيه خمس لغات، وزاد في شرح الكافية لغة سادسة.

ثُمَّ قَالَ:

وَفَتَحْ أَوْ كَسِّرْ وَحَذِفْ الْيَاءَ اسْتَمَرَّ ... فِي يَا ابْنَ أُمٍّ يَا ابْنَ عَمٍّ لَا مَفَرَّ

المنادى إذا كان مضافاً عرفنا حكمه من البيت السابق، ثُمَّ المنادى إذا كان مضافاً إلى مضافٍ إلى ياء المُتَكَلِّم .. مضاف إلى مضاف إلى ياء المُتَكَلِّم، هنا: يَا ابْنَ أُمِّي .. (يَا ابْنَ أُمٍّ)، (ابْنَ) هذا مضاف، و (أُمٍّ) مضاف إليه، أصله: يا ابن أُمِّي .. يا ابن عمي، ابن: هذا مضاف، وهو مضاف إلى مضاف إلى مضاف إلى ياء المُتَكَلِّم، الأصل في هذا أن حكمه حكم غير المنادى .. حكم واحد، لأنه غير مضاف إلى ياء المُتَكَلِّم، لكن خُصَّ هذان اللفطان لكثرة الاستعمال بمزيد عناية عند العرب.

ثُمَّ إِنْ المنادى إذا كان مضافاً إلى مضافٍ إلى ياء المُتَكَلِّم، فإن حكم الياء منه كحكمها في غير النداء، لا فرق: يا ابن أُمِّي .. يا ابن أُخِي .. يا ابن عَمِّي .. يا ابن خَالِي .. يا ابن جَارِي، كلها الحكم واحد، قبل النداء وبعد النداء، وإنما يَخْتَصُّ المضاف إلى ياء المُتَكَلِّم .. هو نفسه المنادى يكون مضاف، وياء المُتَكَلِّم تكون مضافاً إليه.

أَمَّا إِذَا كان المنادى مضافاً إلى اسمٍ صحيح، وليس ياء متكلم، ولكن هذا المضاف إليه مضاف إلى ياء المُتَكَلِّم، فالحكم لا يدخل في الحكم السابق، بل هو مستقل. فإن حكم الياء منه كحكمها في غير النداء، نحو: يا ابن أُخِي، ويا ابن صَاحِبِي، إلا إذا كان لفظ: ابن أُمٍّ، وابن عَمٍّ .. ابن أُمٍّ .. ابن عَمٍّ، هذان اللفطان مختصان فقط لكثرة الاستعمال خُصّاً بمزيد عناية، ولذلك عناه بهذا البيت.

(وَفَتَحْ أَوْ كَسِّرْ) يعني: يَجُوزُ الوجهان الفتح والكسر، (وَحَذِفْ الْيَاءَ) الواو بمعنى: مع، يعني: مع حذف الياء، (وَفَتَحْ أَوْ كَسِّرْ) أنت مُخَيَّر بين الاثنين، يعني لغتان: الفتح والكسر، وحذف الياء مع الكسر، والألف مع الفتح، وحذف الياء والألف كما سيأتي (اسْتَمَرَّ) يعني: اطرَّد، في قولهم: (يَا ابْنَ أُمٍّ) يا ابن أُمٍّ، (يَا ابْنَ أُمٍّ) بالفتح و (يَا ابْنَ أُمٍّ) بالكسر، وأصله: يا ابن أُمِّي، أم: مضاف إلى ياء المُتَكَلِّم، وكذلك: (يَا ابْنَ عَمٍّ) يا ابن عَمٍّ، بكسر الميم وفتحها في اللفظين، ولذلك تقول: وفتحْ أَوْ كَسِّرْ للميم، وأجاز بعضهم الضَّم: يا ابْنَ أُمٍّ .. يا ابْنَ عَمٍّ، لكنه قليل هذا، والمشهور هو الفتح والكسر. في قولهم: (يَا ابْنَ أُمٍّ) ومثل: ابْنُ ابْنِهِ، كما سبق .. الحكم واحد، لأنه نفس اللفظ لكنه

مُؤنَّث. يا ابْنَ أُمٍّ ويا ابْنَةَ أُمٍّ، ويا ابْنَ أُمٍّ، ويا ابْنَةَ أُمٍّ، بالكسر فقط، ويا ابْنَ عَمٍّ ويا ابْنَةَ عَمٍّ، ويا ابْنَ عَمٍّ بالكسر دون ياء .. مع حذف الياء، ويا ابْنَةَ عَمٍّ، لا فرار عن هذين الوجهين.

أما الفتح: يا ابْنَ أُمٍّ ويا ابْنَ عَمٍّ ففيه قولان:
أحدهما: أن الأصل أُمًّا وَعَمًّا، يعني: بقلب الياء ألفاً، مثل: يا عَبْدًا .. يا غُلَامًا، قُلِبَتْ الياء ألفاً، ثُمَّ حُذِفَتِ الألف، يعني: يا ابْنَ أُمٍّ، ويا ابْنَ عَمٍّ مثل عَبْدًا .. مثل غُلَامًا .. يا غُلَامًا، قُلِبَتْ الياء ألفاً ثُمَّ حُذِفَتِ الألف فبقيت الفتحة دليلاً عليها، هذا وجهٌ. أن الأصل: أُمٍّ وَعَمٍّ بقلب الياء ألفاً، فحذفت الألف وبقيت الفتحة دليلاً عليها، وهذا وجهٌ حسن.

والثاني: أنهما جُعِلَا اسماً واحداً مُرَكَّباً وَبُنِيَ على الفتح، هذا بعيد: ابْنَ أُمًّا .. أُمًّا، فحينئذٍ رُكِبَ تركيب خمسة عشر، مثل: عَشَرَ الرءاء مفتوح هذا مثله، وهذا بعيد.
والأول قول الكِسَائِي: وهو أن الأصل: أُمًّا وَعَمًّا، وحذفت الألف ثُمَّ اكتفي بالفتحة، والثاني قول سيويه والبصريين، أنه مُرَكَّب تركيب خمسة عشر، هذان الوجهان في الفتح، لم فُتِحَا يا ابْنَ أُمٍّ، ويا ابْنَ عَمٍّ؟ مذهب الكِسَائِي إمام الكوفيين: أن الأصل (أُمًّا) بالألف، قُلِبَتْ الياء ألفاً ثُمَّ حُذِفَتِ، يا ابْنَ عَمًّا، الأصل: يا ابن عمي، قلبت الياء ألفاً ثُمَّ حُذِفَتِ، وهذا جيد وله أصل هناك .. له أصلٌ في الصحيح، وهذا ما دام أنه خارج عن الأصل فالأولى أن يُحْمَلَ على الأصل ذاك، هذا جيد.

والثاني: أنه مُرَكَّب تركيب خمسة عشر، وهو قول البصريين، وقول إمامهم سيويه.
وأما الكسر: يا ابْنَ أُمٍّ .. يا ابْنَ عَمٍّ، فظاهر مذهب الرِّجَّاح أنه مِمَّا اجْتَرَأَ فِيهِ بالكسرة عن الياء المحذوفة من غير تركيب وهذا واضح، يا ابْنَ أُمٍّ أصله ماذا؟ مثل: عَبْدٍ ((يا) عَبْدٍ فَاتَّقُونِ)) [الزمر: 16] عباد .. عبد، يا ابن أُمِّي، بالياء ثُمَّ حُذِفَتِ الياء، واكتفي بالكسرة دليلاً على المحذوف، يا ابن عمي بالياء حُذِفَتِ الياء واكتفي بالكسرة عن المحذوف، إذاً: لا إشكال هذا واضح.

إذاً: هذان اللفظان محمولان على بعض اللغات السابقة: (كَعْبِدِ عَبْدِي عَبْدًا عَبْدًا عَبْدِيًا) إذاً: هاتان اللغتان مأخوذتان مما سبق، فالقول فيهما قولٌ في السابق، وإنما انفردا لكون المنادى ليس مضافاً إلى ياء المُتَكَلِّمِ، وإنما مضاف إلى مضاف إلى ياء المُتَكَلِّمِ، والأصل أنه يستوي فيه قبل النداء وبعد النداء.
(وَفُتِّحَ أو كَسُرَ) يعني: للميم، وأجاز قومٌ ضمها أيضاً، إذاً: ثلاث لغات.

(وَحَذَفُ الْيَا .. وَفَتَحَ) ما إعراب فتح؟ مبتدأ، (أَوْ كَسَرُ) عطْفٌ عليه، (وَحَذَفُ الْيَا) كذلك عطْفٌ عليه، (حَذَفُ) مضاف و (الْيَا) مضافٌ إليه للضرورة الياء وكلها لغة. (اسْتَمَرَّ) الجملة خبر المبتدأ، والمراد بالاستمرار هنا هو معنى اطَّرد، يعني: مُطَرَّد، يعني: كثير في لسان العرب، يستعملون هذا اللفظ: يَا ابْنَ أُمٍّ .. يَا ابْنَ عَمٍّ، يا ابن أُمٍّ .. يا ابن أُمٍّ، ولذلك قرئ بهما في السبع. في: يا ابن أُمٍّ ويا ابن عَمٍّ، لماذا خُصَّ هذان اللفظان؟ نقول: لكثرة الاستعمال، أمَّا ما لا يكثر استعماله من نظائر ذلك نحو: يا ابن أخي، ويا ابن خالي، فالياء ثابتة لا غير، ولذلك قال الناظم هنا: (فِي يَا ابْنَ أُمٍّ) ولم يقل: في نحو كما سبق معنا مراراً:
فِي نَحْوِ سَعْدُ سَعْدِ الْأَوْسِ يَنْتَصِبُ ... ثَانٍ.

قلنا (فِي نَحْوِ) إشارة إلى أن غيره يُقاس عليه مثله، وأمَّا هنا قال: (فِي يَا ابْنَ) حينئذٍ دلَّ على أنه مقصورٌ على اللفظين المذكورين، وقوله: (يَا ابْنَ) هذا خاصٌّ بالنداء، ولذلك قال الناظم: (فِي يَا ابْنَ أُمٍّ) إلى آخره، ولم يقل: في نحو.

قال الشارح هنا: " إذا أضيف المنادى إلى مضافٍ إلى ياء المُتَكَلِّمِ وجب إثبات الياء إلا في (ابْنَ أُمٍّ) و (ابْنَ عَمٍّ) فتحذف الياء منهما لكثرة الاستعمال " وتكسر الميم أو تفتح، فتقول: يا ابن أُمٍّ .. يا ابن أُمٍّ أقبل، ويا ابن عَمٍّ يا ابن عَمٍّ، (لَا مَقَرَّ) هذا تابعٌ للمثال، ويَحْتَمِلُ أنه تابعٌ للحكم، لا مفر عن هذين النوعين، يعني: اختصاص هذين النوعين بهذين اللفظين لا فرار عنه، يحتمل هذا وذاك.

" بفتح الميم وكسرها، وقد ورد ثبوت الياء في: ابن أُمٍّ في قول أبي زُبَيْد الطائي يرثي أخاه: (يَا ابْنَ أُمِّي وَيَا شَقِيقَ نَفْسِي) " (يَا ابْنَ أُمِّي) بإثبات الياء، هذا على الأصل، وورد قلب الياء ألفاً وبقاؤها في ابنة عم: (يَا ابْنَةَ عَمِّمَ لَا تَلُومِي وَاهْجِعِي) إذا: كم لغة؟ أربع لغات، لكن المشهور هو ما ذكره الناظم، وأمَّا إبقاء الياء وقلب الياء ألفاً فحكم بعضهم بأنها ضرورة أو شاذ، كما يأتي في: مثلهما، وأبَتِ وأُمَّتِ:
وَفِي النَّدَا أَبَتِ أُمَّتِ عَرَضُ ... وَأَكْسِرُ أَوْ افْتَحَ وَمِنْ الْيَا اللَّتَا عَوْضُ

(وَفِي النَّدَا أَبَتِ أُمَّتِ عَرَضُ) ولذلك يُمكن أن يُقال: بأن قول الناظم هنا: (اسْتَمَرَّ) يعني: اطَّرد في هذين اللفظين الحذف .. حذف الياء، ولذلك قال: (وَحَذَفُ الْيَا) قد يُقال بأنه يُفهم منه أنه في غير هذين اللفظين إثبات الياء فيه ضعف. فُهِمَ منه أن غيره

وهو إثبات الياء غير مُطَرَّد ضعيف، يعني: في هذين اللفظين، أم .. يا ابن أم .. يا ابن عم، قال: اطرء حذف الياء، إذا: إثبات الياء أو قلبها ألفاً غير مُطَرَّد، فإذا لم يكن مُطَرَّد صار مسموعاً.

وَفِي النَّدَا أَبَتْ أُمْتُ عَرَضٌ ... وَاكْسِرَ أَوْ افْتَحَ وَمِنْ الْيَا النَّاءُ عَوْضٌ

(في النَّدَا) يعني: وفي النداء، هذا مُتَعَلِّقُ بقوله: (عَرَضٌ) .. عرض في النداء، إذا: قَدَّمَ الجار والمجرور فدل على الاختصاص، على أن هذين اللفظين يكونان باللغتين المذكورتين في النداء فحسب، أمّا غير النداء فلا، ولذلك سيأتي: أن هذين اللفظين هما اختصاص بالنداء، (وَفِي النَّدَا) دَلَّ على أن التعويض هنا من ياء المُتَكَلِّمِ في أبٍ وأمٍ لا يكون إلا في النداء، إذا: هو خاص.

(أَبَتْ أُمْتُ)، (أَبَتْ) هذا مبتدأ، و (أُمْتُ) هذا معطوفٌ عليه بإسقاط حرف العطف، يعني: يا أبت يا أمت هذا المراد، (عَرَضٌ) هذا فعل ماضي، والجملة خبر، (وَاكْسِرَ أَوْ افْتَحَ) أمران، (وَمِنْ الْيَا النَّاءُ عَوْضٌ) الناء مبتدأ، و (عَوْضٌ) خبر، (وَمِنْ الْيَا) مُتَعَلِّقٌ بقوله: (عَوْضٌ).

إذا: في النداء لا في غيره، يا أبت .. يا أمت (عَرَضٌ) ما هو الذي عَرَضَ؟ قلب الياء تاءً، السابق في اللغتين: ابن عمٍ وعَبْدٍ، المعروف المشهور: أن الياء تقلب ألفاً، وأمّا أنها تقلب تاءً هذا خاصٌّ بهذين اللفظين، إذا: عرض في النداء لا في غيره أبت .. أمت، بقلب الياء تاءً، والأصل: أبي .. أُمي.

إذا: فَهَمَّ من قوله: (فِي النَّدَا) أن التعويض هنا من ياء المُتَكَلِّمِ في أبٍ وأمٍ لا يكون إلا في النداء، لتقديمه الجار والمجرور، وَفَهَمَ أيضاً من التنصيص على قوله، بقوله: (أَبَتْ أُمْتُ) أنه خاصٌّ بهذين اللفظين، ولذلك لم يقل: في نحو، وإنما قال: (أَبَتْ أُمْتُ) فدل على أنه خاصٌّ بهذين اللفظين، وَفَهَمَ أيضاً أن ذلك مختصٌّ بالأب والأم، وَفَهَمَ أيضاً: أن التعويض ليس بلازم فيهما، لأنه قال: (عَرَضٌ) والعَرَضُ ليس بلازم.

إذا: نأخذ من الشطر الأول: أن اللفظين خاصان بأب وأم، أصله: أبي وأُمي، في النداء لا في غيره عَرَضَ، إذا: ليس بلازم، تقلب الياء تاءً، (وَاكْسِرَ أَوْ افْتَحَ) يعني: النداء أبت .. أبت، أمت .. أمت، يا أبت .. يا أبت، يا أمت .. يا أمت، بالفتح والكسر، وهنا قَدَّمَ الكسر لأنه أكثر، وآخر الفتح لأنه أقل، وإن كان الثاني أقيس من الأول، الثاني الذي هو الفتح أقيس، والكسر أكثر، يعني: هو الشائع في لسان العرب.

(وَأكْسِرْ أَوْ افْتَحْ) وهو الأقيس الذي هو الفتح، لأن التاء عوضٌ عن الياء، وحركتها الفتح، وتَحَرَّكها بحركة أصلها هو الأصل، لماذا؟ لأن التاء عوضٌ عن الياء، والياء في الأصل أنها مُحرَّكة، لأن ما قبلها تاء إلا إذا تَحَرَّكت، وتَحَرَّكت بالفتح. إذاً نقول: يا أبت .. يا أمت، بالفتح لمناسبة الياء لأنها مُنْقَلِبة عن الياء، والياء حركتها حركة فتح، فحينئذٍ نقول: تُعْطَى حكم ما انقلبت عنه، إذاً: الفتح هو الأقيس، لأن التاء عوضٌ عن الياء وحركة الياء الفتح، وتَحَرَّكها يعني: التاء بحركة أصلها وهو الياء هو الأصل، وهذا واضح، لذلك قيل: أقيس.

والكسر أكثر في لسان العرب، لأن الكسر عوضٌ عن الكسر الذي كان يستحقه ما قبل الياء، يعني: كأنه قيل: يا أبت .. يا أمت، لماذا كُسِرَتِ التاء؟ لأن التاء منقلبة عن ياء، هذه الياء يناسبها ما قبلها أن يكون مكسوراً، هذا بعيد قليلاً، حينئذٍ نقول: الأقيس هو التاء، ولكن الكسر مسموعٌ في لسان العرب، كأنهم راعوا أن ما قبل الياء يكون مكسوراً فأُعْطِيَ حركةً للتاء، والكسر أكثر لأن الكسر عوضٌ عن الكسر الذي كان يستحقه ما قبل الياء، وزال حين مجيء التاء لأن ما قبلها لا يكون إلا مفتوحاً، كأنهم أخذوا الكسرة التي قبل الياء فأعطوها للتاء.

على كل: هكذا شُيْعَ بالكسر والفتح، وننطق بهما.

(وَأكْسِرْ أَوْ افْتَحْ) إذاً: قَدَّمَ الكسر لأنه أكثر وإن لم يكن أقيس، والفتح ثني به لأنه أقل استعمالاً في لسان العرب.

(وَمِنْ الياءِ التَّاءِ عَوْضٌ) تاء التأنيث هذه التي في: أبتِ وأمتِ، كما سيأتي أنها تاء التأنيث، عوضٌ عن الياء، وإذا كان كذلك فلا يُجْمَعُ بينهما، فلا يُقال: يا أبتى ويا أمتي، نَجْمَعُ بين التاء والياء، لأن التاء عوضٌ عن الياء، حينئذٍ لا يُجْمَعُ بين العَوْضِ والمُعَوَّضِ عنه، وإنما عَوْضَ تاء التأنيث عن الياء .. لماذا اختير تاء التأنيث عن الياء؟ قيل في التعليل عن الياء إذا أضيف إليها: لأن الأب والأم مَظِنَّة التفخيم والتعظيم، والتاء هذه تستعمل في: علامة، فيها معنى المبالغة والتعظيم والتهويل، حينئذٍ ناسب أن يُبَدَلَ عن الياء تاء .. هكذا قيل! وإنما عَوْضَ تاء التأنيث عن الياء إذا أضيف إليه الأب والأم، لأن كلاً منهما مَظِنَّة التفخيم الذي هو الأب والأم، والتاء تدل عليه كما في: علامة.

إذاً نأخذ من قوله (وَمِنْ الياءِ التَّاءِ عَوْضٌ) التاء عوضٌ من الياء أنهما لا يكادان يجتمعان، لأن العَوْضَ والمُعَوَّضَ لا يجتمعان. ويجوز فتح التاء وهو الأقيس كما سبق، وكسرها وهو الأكثر وبالفتح قرأ ابن عامر، وبالكسر قرأ غيره من السبعة: (قَالَ يَبْنُوْمُ لَا تَأْخُذْ)

[طه:94].

إِذَا (وَفِي النَّدَا أَبَتْ أُمَّتِ) بالتاء فيهما على النداء يا أبت .. يا أمتِ (عَرَضَ) الذي هو إبدال الياء تاءً، (عَرَضَ) بمعنى: أنه عارضٌ ليس بلازم، فلك أن تستعمله كما سبق: يا أبي .. يا أبت .. يا أبا، باللغات الخمس، حينئذٍ تزيد عليه هاتان اللغتان صار سبع، سيأتي مزيد لغتين .. (وَأكْسِرَ أَوْ افْتَحَ).
إِذَا قوله: (عَرَضَ) أفهم أن التعويض ليس بلازم، فيجوز فيهما ما جاز في غيرهما من الأوجه السابقة، والأصل: يا أبي ويا أمتي.

قال الشارح هنا: يُقال في النداء: يا أبت ويا أمتِ بفتح التاء وكسرها، وكلٌّ منهما حينئذٍ منصوب على الأصل، لأنه مضاف ومضاف إليه، والكلام في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم، حينئذٍ الأصل فيه أنه منصوب، ثم تنظر في الحركة وتُقدَّر على حسب ما يظهر. وكلٌّ منهما منصوب لأنه مُعَرَّب، فإنه من أقسام المضاف لفتحة مُقدَّرة على ما قبل التاء .. ليس على التاء، لأن التاء هذه منقلبة عن الياء، والتقدير إنما يكون على الحرف الذي هو قبل الياء: يا أبي الباء، إذا: يا أبتِ على الباء تُقدِّره، وأما التاء فهي عَوْضٌ عن الياء فلا تُقدَّر عليه.

بفتحة مُقدَّرة على ما قبل التاء منع من ظهورها اشتغال الحل بالفتحة لأجل التاء لاستدعائها فتح ما قبلها، لا على التاء لأنها في موضع الياء التي يسبقها إعراب المضاف إليه، ولذلك يُقال: يا أبت .. يا أمتِ، بفتح التاء وكسرها، ولا يجوز إثبات الياء، فلا تقول: يا أبتِي ويا أمتي، لأن التاء عوضٌ من الياء فلا يُجمع بين العَوْضِ والمُعْوض منه، وقد ورد ثبوت الياء في الشعر: (يا أبتِي لا زلتَ فينا فإِنما) إلى آخره، يا أبتِي، جاء فيه إثبات الياء.

وكذلك ورد ثبوت الألف المنقلبة عن ياء المتكلم.
تَقُولُ بِنْتِي قَدْ أُنَى أَنَاكَ ... يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَ
يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَ، وقول الراجز في البيت المشهور:
يَا أَبَتَا أَرْقَنِي الْقِدَانُ ... فالتَّوَمَ لَا تَطْعُمُهُ الْعَيْنَانُ

هذا سبق معنا الْعَيْنَانُ، ويجوز إبدال هذه التاء هاءً: يا أبتاه، وهو يدل على أنها تاء التأنيث، قال في التسهيل: " وجعلها هاءً في الخط والوقف جائزٌ، وقد قرئ بالوجهين في السبع، ورسمت في المصحف بالتاء"، إذا: تقلب هذه التاء هاء، فدل على أنها تاء التأنيث.

اِخْتُلِفَ في جواز ضم التاء في أبتِ وأمتِ، مثل: رَبُّ اِحْكُمْ هناك، قلنا: فيه لغة سادسة، هل أبتُ وأمتُ مثلها، يعني: تضم فيهما التاء أم لا؟ اِخْتُلِفَ في جواز ضم التاء في أبتِ ويا أمتِ، فأجازه الفراء ومنعه الرَّجَّاج، ونُقِلَ عن الخليل: أنه سَمِعَ من العرب من يقول: يا أبتُ ويا أمتُ بالضم، إذا: سَمِعَ ضم التاء. وعلى هذا يكون في ندائهما عشر لغات: ست سابقة، وأربع لاحقة، الأربع اللاحقة: يا أبتِ .. يا أمتِ بكسرهما، ويا أبتَ ويا أمتَ بفتحهما .. الكسر والفتح، ويا أبتِ بإثبات الياء ويا أبتًا بقلب الياء ألفاً، هذه عشرة، يا أبتَ بالفتح والكسر: (وَأَكْسِرُ أَوْ افْتَحْ) لغتان، وإثبات الياء لغة ثالثة، وقلب الياء ألفاً لغة رابعة، مع الست فهي عشر. وعلى هذا يكون في ندائهما عشر لغات: الست السابقة، في: يا عَبدِ، وهذه الأربعة: تنليث التاء، يعني: الفتح والكسر والضم، يا أبتِ يا أبتَ يا أبتُ .. يا أمتِ يا أمتَ يا أمتُ، هذه ثلاث لغات، والجمع بينهما وبين الألف في نحو: يا أبتًا ويا أبتِ، هذه كلها عشر لغات.

إذاً خلاصة ما سبق نقول: المنادى المضاف للياء أربعة أقسام: الأول: ما فيه لغة واحدة، وهو المعتل، فإن ياءه واجبة الثبوت والفتح، نحو: يا فتناي وقاضي، ولا يجوز إسكانها لنلا يلتقي ساكنان، ولا بالكسر والضم لأن هاتين الحركتين ثقيلتان على الياء فلم يبق إلا الفتح، إذاً: ما فيه لغة واحدة، وهو المعتل المضاف إلى ياء المُتَكَلِّم، ليس فيه إلا إثبات الياء ولا يجوز حذفها، بل إثباتها واجب ثم تحرك بالفتح، وأما الكسر والضم فثقلان.

القسم الثاني: ما فيه لغتان، وهو الوصف المشبه للفعل، يعني: ما كانت إضافته إضافة لفظية، فإن ياءه ثابتة لا غير، وهي إمّا مفتوحة وإمّا مكسورة، مثل: يا مكرمي ويا ضاري.

القسم الثالث: ما فيه ست لغات، وهو ما عدى ذلك وليس أباً ولا أمّاً .. لا بُدَّ أن نُقَيِّده، ما عدى ذلك، يعني: ما عدى المعتل، والوصف المشبه للفعل، وليس أباً ولا أمّاً، فيه ست لغات، مثل: غلامي وعبدي.

الرابع: ما فيه عشر لغات، وهو الأب والأم، ففيهما مع اللغات الست أن تُعَوِّض تاء التأنيث عن ياء المُتَكَلِّم، وتكسرهما وهو الأكثر، أو تفتحها وهو الأقيس، أو تضمها على التشبيه بنحو: ثبة وهبة، وهو شاذٌ .. قيل: شاذ، يعني: قليل، يعني: يُثَبَّت لغة ثم بعد ذلك هل يستعمل أو لا؟ مسألة ثانية، نحن نتكلم في اللغات الواردة.

وربما جُمع بين التاء والألف فقليل: يا أَبَتَا ويا أُمَتَا، وهذا في الشعر خاصة، وأَمَّا: ابْنُ أُمٍّ وابنُ عَمٍّ، فالأكثر الاجتزاء بالكسرة عن الياء، يا ابْنُ أُمٍّ .. يا ابْنِ عَمٍّ الأكثر الكسر وهذا واضح، أو أن يفتحاً للتركيب المزجي .. وهذا على قول، سيبويه والبصريون على أنه تركيب، لكن المشهور أنه تركيب خمسة عشر. وقد قُرئ بالوجهين: ((قَالَ يَبْنُوْمُ)) [طه:94] .. قَالَ يَبْنُوْمُ، وهذا تخريج سيبويه والبصريين. وذهب الكسائي والفراء إلى أن الأصل: يا ابن أُمَّا، يعني: بالياء ثُمَّ قلبت الياء أَلِفًا، ابن عَمًّا بقلب ياء المُتَكَلِّم أَلِفًا، ثُمَّ حذفت الألف المنقلبة عن ياء المُتَكَلِّم وبقيت الفتحة التي قبلها دليلاً عليه. إذاً: أربعة أقسام، ولم نذكر ابن أُمٍّ .. ابن عَمٍّ من الأقسام، لماذا؟ لأنه ليس منادى مضاف، وإنما هو يُذكر فرعاً ولا يَدْخُلُ في الأربعة الأقسام، وإنما الذي يُعْنَى به هو أن يكون المضاف نفسه الذي يلي حرف النداء: أن يكون مضافاً، أَمَّا المضاف إلى مضاف إلى ياء المُتَكَلِّم هذا خارج، لأن الأصل فيه عدم دخوله فيما ذُكر.

أَسْمَاءُ لَزِمَتِ النَّدَاءَ

الأصل في الاسم أن يكون منادى .. مِمَّا جاز نداؤه، أن يصلح أن ينادى وألا ينادى، هذا الأصل فيه، زيد .. جاء زيد .. يا زيد، جاء غلام زيد .. يا غلام زيد، يجوز فيه الوجهان هذا الأصل، فإذا لزم حالة واحدة وهو النداء حينئذٍ نقول: هذا خارج عن الأصل، ولذلك كلمات معدودة هي التي لزمت النداء. قال: أَسْمَاءُ لَزِمَتِ النَّدَاءَ، لأن الذي يلازم النداء .. الذي يكون مدخولاً للنداء هو .. أو الذي ينادى هو الاسم "لازمت النداء"، ثُمَّ هذا الملازم للنداء على ثلاثة أقسام: مسموعٌ، ومقيسٌ، وشائعٌ غير مقيس، مسموع .. منقول عن العرب، ومقيس، وشائع غير مقيس.

وَقُلْ بَعْضُ مَا يَخْتَصُّ بِالنِّدَاءِ ... لَوْ مَانُ نَوْمَانُ كَذَا وَاطَّرَدَا
فِي سَبِّ الْأُنثَى وَزُنْ يَا حَبَاثٍ ... وَالْأَمْرُ هَكَذَا مِنَ الثَّلَاثِي
وَشَاعَ فِي سَبِّ الذُّكُورِ فُعَلٌ ... وَلَا تَقَسُّ وَجُرَّ فِي الشَّعْرِ فُلٌ

(وَقُلْ) بضمين للمذكر، وقُلْ: للمؤنث، (بَعْضُ مَا يَخْتَصُّ بِالنِّدَاءِ) يُفْهَمُ منه أن هناك ألفاظاً آخر تختص بالنداء، وهذا ما أشار إليه، وقلنا يأتي: (وَفِي النَّدَا أَبَتْ أُمَّتِ عَرَضُ) إذاً: مِمَّا يَخْتَصُّ بالنداء (أَبَتْ وَأُمَّتِ) بالأحوال السابقة، إذاً قوله: (بَعْضُ) إشارة إلى أن هناك ألفاظاً آخر تختص بالنداء ك: (أَبَتْ وَأُمَّتِ).

(وَقُلْ) و (قُلْ) هذا مِمَّا يَخْتَصُّ بالنداء، يعني: لا يستعمل إلا منادى، ولا يأتي إلا مسبوقاً

بحرف نداء، وأَمَّا هكذا جاء فل .. جاء فلة، ما يصح هذا، لماذا؟ لأنها في هذا اللفظ:
(فُلٌ وفُلةٌ) لم يُنقل في لسان العرب أنه مستعمل إلا في سياق النداء فيختص به، ما
المراد بـ (فُلٌ) و (فُلةٌ)؟ مختلفٌ فيه:

مذهب سيبويه: أهما كنايةان عن نكرتين، يعني مثل (هْنٌ) سبق أن الهنُّ هذا كناية، إذاً:
لا يستعمل إلا ويراد به معنى آخر، إمَّا اسم جنس .. إمَّا الفَرْج خاصةً .. إمَّا نكرات،
إلى آخر ما ذكرناه سابقاً، أو ما يستقبح ذكره فَيُكْتَى عنه بلفظ (هْنٌ)، هنك، يعني:
عينك ونحو ذلك، كذلك (فُلٌ) و (فُلةٌ) كنايةان، عن ماذا؟ قال سيبويه: كنايةان عن
نكرتين فـ (فُلٌ) كناية عن رجل، يعني إذا قال: يا فُلٌ يعني: يا رجل، فُكْتَى عن كلمة:
رجل بـ (فُلٌ) و (فُلةٌ) كناية عن امرأة، فإذا قال: يا فُلةٌ كأنه قال: يا امرأة، وإنما لم
يُصْرَحْ بامرأة كَتَى .. أتى بلفظٍ يصدق على امرأة، هذا مذهب سيبويه وهو المشهور.
ومذهب الكوفيين: أن أصلهما: فلانٌ وفلانةٌ، (فُلٌ) فلان، فإذا قال: يا فُلٌ، كأنه قال:
يا فلان، ويا فُلةٌ، كأنه قال: يا فلانة .. مُؤَنَّث فلان.

فَرَحَّمَا ترخيماً، يعني: حذف منهما المتأخر .. حرف أو حرفان أو ثلاث فصار (فُلٌ)،
فلان يعني: حذف منه الألف والنون، رُحِمَ بحذف الحرفين المتأخرين فصار (فُلٌ)،
وكذلك: فُلةٌ .. فلانةٌ حذف منه الألف والنون، والتاء بقيت للتأنيث، للفرق بين (فُلٌ)
و (فُلةٌ) هذا مذهب الكوفيين، أصلهما: فلان فَرَحِمَ فقيل (فُلٌ)، وفلانةٌ فَرَحِمَ وقيل
(فُلةٌ).

ورُذُّ هذا المذهب .. مذهب الكوفيين، بأنه لو كان مُرَحَّمًا لقليل فيه: فلا، لأنه يحذف
الحرف الأخير فقط، أمَّا حذف الحرفين، فلان: أربعة أحرف، وهذا لا يحذف إلا الحرف
الأخير ك: يا سعا، وهي: سعاد، يحذف الحرف الأخير هذا القياس، أمَّا حذف الحرفين
إنما يكون فيما زاد على أربعة: (مُكَمَّلًا أَرْبَعَةً فَصَاعِدًا) كما سيأتي.

إذاً: هذا مردود، لأنه لو كان كذلك لقليل: (فُلا) ولما قيل في التأنيث: (فُلة).
وقيل: هما كناية عن العلم، فـ (فُلٌ) كناية عن زيد مثلاً، بدلاً من أن أقول: يا زيد،
أقول: يا فُلٌ، أَكْتَى به بدلاً عن كلمة: رجل، وهو نكرة يكون كناية عن العلم، يا فُلةٌ،
يعني: يا هند .. بدلاً من أن أقول: يا هند، أقول: يا فُلةٌ، إذاً: كناية عن العلم مقابل
للقول الأول .. كناية عن النكرة.

هما كناية عن العلم نحو: زيد وهند، بمعنى: فلان وفلانة.

قال في شرح التسهيل: " إن يا فُلُ بمعنى: يا فلان، ويا فُلَّةُ بمعنى: فلانة، فلا يستعملان
منقوصين - يعني: محذوفين الأخير - في غير النداء إلا في ضرورة ".
